

إصدارات مؤسسة صحيح البخاري (٤)

إشكالات الساري

لشرح

صحيح البخاري

تأليف

العلامة (أبي العباس) أحمد بن محمد القسطلاني الشافعي

(٨٥١-٥٩٢٢هـ)

منهذه المؤلفات القيمة والنفيسة والسندية وغيرهم

تحقيق

المفتي العام في دار الإفتاء

إشراف

عطاءات العلم

المجلد التاسع عشر

المؤلفين من أهل الكوفة والريّة - اللّيات - المنابة الرّندين - الأكراد -

الميل - السّيرة - الفقه - الأنعام

أطراف (٦٨٠٤ - ٧٢٢٥)

دار ابن حزم

عطاءات العلم



عطاءات العلم

إشكالات الساري

إصدارات مؤسسة صحيح البخاري (٤)

إشادات الساري

لشرح

صحيح البخاري

تأليف

العلامة أبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني الشافعي

(٨٥١-٩٢٣ هـ)

مؤيد بحواشي العجمي والعجوني والسدي وغيرهم

تحقيق

المفتي العجمي بدر المحلل المبحر

إشراف

عطاءات العلم

المجلد التاسع عشر

المحاربين مع أهل الكفر والردة - الديارات - استنابة الزنادقة - الإكراه -

الجيل - السبي - الفتن - الأخطام

الأنعام (٦٨٠٢-٧٢٢٥)

دار ابن حزم

دار عطاءات العلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ISBN 978-9959-858-57-3

جميع الحقوق محفوظة

لدار عطاءات العلم للنشر

الطبعة الأولى

١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م

الطبعة الأولى لدار ابن حزم

دار ابن حزم

بيروت - لبنان - ص.ب : 14/6366

هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)

البريد الإلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb

الموقع الإلكتروني: www.daribnhazm.com

أحد مشاريع



هاتف: +٩٦٦١١٤٩١٦٥٣٣

فاكس: +٩٦٦١١٤٩١٦٣٧٨

info@ataat.com.sa

فريق العمل

دار الكمال المتحدة

المشرف على تحقيق كتاب «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري»

الشيخ محمد نعيم بشير عَزْقُسُوسِي

المقابلة

توفيق محمود تَكْلَة - محمد زياد شعبان - فرح نصري شيخ البُزُورِيَّة - خولة أحمد الدُّروبي
خُلُود محمد العمر - فاطمة محمود الحمصي - آمنة وجيه المصري - هدى محمد إنبش

التحقيق والتعليق

عبد الرحيم محمد يوسفان - د. محمد عيد المنصور - محمد فواز مَدِينَة - د. عدنان بن علي خضر
محمود عبد المولى - د. بسام محمد الأحمد الشيخ - رشاد عبد الكريم السَّيْرَوَان

القراءة الأخيرة

خالد عواد العواد - عبد الرحيم محمد يوسفان

التنفيذ والإخراج

أيمن سليمان الدَّكَّاك - عبد الخالق علي نَتُوف - فراس محمد زكي الرَّوَّاس

عطاءات العلم

المشرف على موسوعة «صحيح البخاري»

د. بكر بن محمد فضل الله البخاري

المراجعة العلمية

أ. د. أيمن السيد بَيُّومي - أ. د. حسين عبد المنعم بركات - د. أحمد بن محمد الجُنْدِي
د. صلاح الدين زِيْطَرَة - د. عبد الحكيم محمد بلمهدي - د. محمد عبد السَّتَّار أبو زيد
د. نقيب أحمد نصير الدِّين

إدارة المشروع

د. زاهر سالم بلفقيه - د. هاني محمد سلامة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(*) - كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾.

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، كِتَابُ الْمُحَارِبِينَ) بكسر الراء (مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالرَّدَّةِ) زاد النَّسْفِيُّ في روايته: «ومن يجبُ عليه الحدُّ في الزَّنا».

(وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى) بثبوت الواو والجرُّ لأبي ذرٍّ، و^(١)لغيره: «قولُ الله تعالى» بالحذف والرفع على الاستئناف: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ يحاربون الله، أي: يحاربون أوليائه، كذا قرَّره الجمهور، وقال الزَّمخشرِيُّ: يحاربون رسولَ الله، ومحاربة المسلمين في حكم محاربته، أي: المراد الإخبارُ بأنَّهم يحاربون رسولَ الله، وإنَّما ذكر اسم الله تعالى تعظيمًا وتفخيماً لمن يُحارب ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾ مصدرٌ واقعٌ موقع الحال، أي: يسعون في الأرضِ مُفسدين، أو مفعول من أجله، أي: يحاربون ويسعون لأجل الفساد، وخبرُ ﴿جَزَاءُ﴾ قوله: ﴿أَنْ يُقَتَّلُوا﴾ وما عطفَ عليه قصاصًا من غير صلبٍ إن أفردوا القتل ﴿أَوْ يُصَلَّبُوا﴾ مع القتل إن جمعوا بين القتل وأخذ المال، وهل يقتل ويصلب^(٢) أو يصلب حيًّا وينزل ويطعن حتَّى يموت؟ خلافُ ﴿أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ﴾ إن أخذوا المال ولم يقتلوا ﴿مِّنْ خَلْفٍ﴾ حال من الأيدي والأرجل، أي: مختلفة؛ فتقطع أيديهم اليمنى وأرجلهم اليسرى ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣] ينفوا من بلدٍ إلى آخرٍ، وفسَّر أبو حنيفة رحمة الله عليه النَّفي بالحبس، و«أو» للتَّنويع أو للتَّخيير، فالإمام مخيَّر بين هذه العقوبات في قاطع الطريق، وسقط لأبي ذرٍّ من قوله ﴿وَيَسْعَوْنَ﴾... إلى آخره، وقال بعد قوله: ﴿وَرَسُولُهُ﴾: «الآية»،

(١) «لأبي ذرٍّ»: ليست في (ص).

(٢) «ويصلب»: ليست في (د).

والجمهور على أن هذه الآية^(١) نزلت فيمن خرج من المسلمين يسعى في الأرض بالفساد ويقطع الطريق، وهو قول مالك والشافعي والكوفيين.

وقال الضحاك: نزلت في قوم من أهل الكتاب كان بينهم وبين النبي ﷺ عهد، فنقضوا العهد وقطعوا السبيل وأفسدوا.

وقال الكلبي: نزلت في قوم هلال بن عويمر، وذلك أن النبي ﷺ وادع هلال بن عويمر وهو أبو بردة الأسلمي على أن لا يعينه ولا يعين عليه، ومن مر بهلال بن عويمر إلى رسول الله ﷺ فهو آمن لا يهاج، فمر قوم من بني كنانة يريدون الإسلام بناس من أسلم من قوم هلال بن عويمر^(٢)، ولم يكن هلال شاهداً، فنهدوا^(٣) إليهم فقتلوهم، وأخذوا أموالهم فنزل جبريل بالقضية، ولهذا ذهب البخاري إلى أن الآية نزلت في أهل الكفر والردة. ٢/١٠

٦٨٠٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو قَلَابَةَ الْجَرَمِيُّ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ نَفَرٌ مِنْ عُكْلٍ، فَأَسْلَمُوا فَاجْتَوُوا الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَأْتُوا إِبِلَ الصَّدَقَةِ، فَيَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا، فَفَعَلُوا فَصَحُّوا، فَارْتَدُّوا وَقَتَلُوا رُعَاتِهَا وَاسْتَأَقُوا، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَأَتَيْ بِهُمْ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ، ثُمَّ لَمْ يَخْسِمْهُمْ حَتَّى مَاتُوا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني قال: (حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ) الأموي قال: (حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ) عبد الرحمن قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ) بالمثلثة قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد أيضاً (أَبُو قَلَابَةَ) عبد الله بن زيد (الجرمي) بفتح الجيم وسكون الراء (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) سنة ست^(٤) (نَفَرٌ) من الثلاثة إلى العشرة من الرجال (مِنْ عُكْلٍ) بضم العين المهملة وسكون الكاف، قبيلة/ معروفة (فَأَسْلَمُوا فَاجْتَوُوا الْمَدِينَةَ) بالجيم الساكنة وفتح الفوقية والواو الأولى وضم الثانية، أي: أصابهم الجوى، وهو

(١) «الآية والجمهور على أن هذه الآية»: ليست في (د).

(٢) في (ص) و(ع): «عامر» وهو خطأ.

(٣) في هامش (ل): نَهَذْتُ إِلَى الْعَدُوِّ نَهْدًا، من بابي «قَتَلَ» و«نَفَعَ»: نهضت وبرزت، والفاعل: نَاهِدٌ، والجمع: نُهَادٌ. «مصباح».

(٤) «سنة ست»: ليست في (ع) و(ب) و(د).

داء الجوف إذا تناول، أو كرهوا الإقامة بها لسقم أصابهم (فَأَمَرَهُمْ) رسول الله ﷺ (أَنْ يَأْتُوا إِبِلَ الصَّدَقَةِ، فَيَشْرَبُوا مِنْ^(١) أَبْوَالِهَا وَالْبَائِهَا) للتداوي (فَفَعَلُوا) الشرب المذكور (فَصَحُّوا) من ذلك الداء (فَارْتَدُّوا) عن الإسلام (وَقَتَلُوا رُعَاتَهَا) أي: رعاة الإبل، وسبق في «الوضوء»: وقتلوا راعي النبي ﷺ وأنه^(٢) يسار النوبي [ج: ٢٣٣] (وَاسْتَأْفُوا) بحذف المفعول، ولأبي ذر: «وَاسْتَأْفُوا الْإِبِلَ» (فَبَعَثَ) ﷺ (فِي آثَارِهِمْ) بمدّ الهمزة، أي: وراءهم الطلب عشرين أميرهم كُزْز، فأدركوهم فَأَخَذُوا (فَأَتَى بِهِمْ) النبي ﷺ أسارى (فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ) من خلاف (وَسَمَلَ) بفتح المهملة والميم واللام، فقاً (أَعْيَنَهُمْ) أي: أمر ﷺ بذلك، لا أنه باشر ذلك بنفسه الزكية (ثُمَّ لَمْ يَخْسُمْهُمْ) بسكون الحاء وكسر السين المهملتين، أي: لم يكو مواضع القطع لينقطع الدم بل تركهم^(٣) (حَتَّى مَاتُوا). وزاد عبد الرزاق في آخر هذا الحديث قال: فبلغنا أن هذه الآية نزلت فيهم ﴿إِنَّمَا جَزَأُا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ الآية [المائدة: ٣٣].

وأخرج الطبري من طريق ابن عبادة عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس في آخر قصة العُرنيين، قال: فذكر لنا أن هذه الآية نزلت فيهم ﴿إِنَّمَا جَزَأُا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾. وعند الإسماعيلي من طريق مروان بن معاوية عن معاوية بن أبي العباس عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَأُا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ قال: هم من عُكْل، وفي «الصحيحين» [ج: ٢٣٣، ١٥٠١، ٦٨٠٥] أنهم كانوا من عُكْل وعُرينة.

والحديث سبق في «باب أبوال إبل»، في «كتاب الوضوء» [ج: ٢٣٣].

١٦ - (٤) - باب: لَمْ يَخْسُمْ النَّبِيُّ ﷺ الْمُحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الرَّدَّةِ حَتَّى هَلَكُوا

هذا (باب) بالتثنية: (لَمْ يَخْسُمْ النَّبِيُّ ﷺ) لم يكو مواضع القطع من (المُحَارِبِينَ مِنْ

(١) في (ص): «فيشربون».

(٢) في (د): «واسمه».

(٣) «ثم لم يحسمهم بسكون السين المهملتين أي: لم يكو مواضع القطع؛ لينقطع الدم بل تركهم»: ليست في (د).

(٤) هذا الترقيم تابع للكتاب السابق كما عند فؤاد عبد الباقي إذ لا يوجد في نسخته كتاب المحاربين. وإنما جعله باباً والله أعلم.

أَهْلِ الرَّدَّةِ حَتَّى هَلَكُوا) لَأَنَّهُ أَرَادَ إِهْلَاكَهُمْ، فَأَمَّا مَنْ قَطَعَ فِي سَرِقَةٍ مِثْلًا، فَإِنَّهُ يَجِبُ حِسْمُهُ؛ لَأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ مَعَهُ التَّلَفُ غَالِبًا بِنَزْفِ الدَّمِ، قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ.

٦٨٠٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ أَبُو يَغْلَى: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ: حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ الْعُرَيْنِيَّ وَلَمْ يَحْسِمَهُمْ حَتَّى مَاتُوا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ) بفتح الصاد المهملة وسكون اللام بعدها فوقية (أَبُو يَغْلَى) التَّوْزِيُّ^(١) - بفتح الفوقية وتشديد الواو بعدها زاي^(٢) - قال: (حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ) بْنُ مُسْلِمٍ (قَالَ: حَدَّثَنِي) وَلأبي ذرٍّ: «أَخْبَرَنِي» بِالْإِفْرَادِ فِيهِمَا (الْأَوْزَاعِيُّ) عَبْدُ الرَّحْمَنِ (عَنْ يَحْيَى) بْنِ أَبِي كَثِيرٍ (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) عَبْدُ اللَّهِ الْجَرَمِيُّ (عَنْ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ) أَي (٣): أَمَرَ بِقَطْعِ أَيْدِي (الْعُرَيْنِيِّ) وَأَرْجُلِهِمْ لَمَّا قَتَلُوا رَاعِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (٤) وَاسْتَأْفَوْا الْإِبِلَ (٥) (وَلَمْ يَحْسِمَهُمْ) لَمْ يَكُ مَوَاضِعَ الْقَطْعِ (حَتَّى مَاتُوا) وَالْعُرَيْنِيُّونَ مَنْسُوبُونَ إِلَى عُرَيْنَةَ قَبِيلَةٍ.

وسبق^(٦) في الباب الَّذِي قَبْلَ هَذَا الْبَابِ أَنَّهُمْ مِنْ عَكْلٍ، وَفِي «الْمَغَازِي»: أَنَّ نَاسًا مِنْ عَكْلٍ وَعُرَيْنَةَ [ج: ٤١٩٢] وَإِنَّمَا لَمْ يَحْسِمَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا كُفَّارًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٧ - بَابٌ: لَمْ يُسَقِ الْمُرتَدُّونَ الْمُحَارِبُونَ حَتَّى مَاتُوا

هَذَا^(٧) (بَابٌ) بِالتَّنْوِينِ يَذْكُرُ فِيهِ: (لَمْ يُسَقِ) بضم التحتية وفتح القاف، مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ (الْمُرتَدُّونَ) رَفَعَ نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ (الْمُحَارِبُونَ) أَي: لَمْ يَسَقِ النَّبِيُّ ﷺ الْمُرْتَدِّينَ مِنْ^(٨) الْمُحَارِبِينَ (حَتَّى مَاتُوا).

(١) فِي (ع) وَ(د): «التَّوِي».

(٢) فِي (ع) وَ(د): «يَاء».

(٣) «أَي»: لَيْسَتْ فِي (د).

(٤) فِي (د): «النَّبِيِّ».

(٥) «وَاسْتَأْفَوْا الْإِبِلَ»: لَيْسَتْ فِي (د).

(٦) «قَبِيلَةٌ وَسَبَقَ»: لَيْسَتْ فِي (د).

(٧) «هَذَا»: لَيْسَتْ فِي (د).

(٨) «مِنْ»: لَيْسَتْ فِي (ع) وَ(ص) وَ(د).

٦٨٠٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ وَهَبٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَدِمَ رَهْطٌ مِنْ عُكْلٍ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم كَانُوا فِي الصُّفَّةِ، فَاجْتَوُوا الْمَدِينَةَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَبْغِنَا رِسَالًا، فَقَالَ: «مَا أَجِدُ لَكُمْ إِلَّا أَنْ تَلْحَقُوا بِإِبِلِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم». فَأَتَوْهَا فَشَرِبُوا مِنَ الْبَانِيهَا وَأَبْوَالِهَا حَتَّى صَحُّوا وَسَمِنُوا، وَقَتَلُوا الرَّاعِيَّ وَاسْتَأَقُوا الذَّوْدَ، فَأَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم الصَّرِيخُ، فَبَعَثَ الطَّلَبَ فِي آثَارِهِمْ، فَمَا تَرَجَّلَ النَّهَارُ حَتَّى أَتَى بِهِمْ، فَأَمَرَ بِمَسَامِيرَ فَأُخِمِيَتْ فَكَحَلَهُمْ بِهَا، وَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَمَا حَسَمَهُمْ، ثُمَّ أُلْقُوا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ، فَمَا سَقُوا حَتَّى مَاتُوا. قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: سَرَقُوا وَقَتَلُوا وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبَوذَكِيُّ (عَنْ وَهَبٍ) بضم الواو وفتح الهاء، ابن خالدٍ (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيُّ (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) عبد الله الجرمي (عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه) أَنَّهُ (قَالَ: قَدِمَ رَهْطٌ) رجالٌ دون العشرة (مِنْ عُكْلٍ) القبيلة المشهورة (عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) سنة ست من الهجرة (كَانُوا فِي الصُّفَّةِ) وهي السَّقِيفَةُ الَّتِي كَانَتْ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، يَأْوِي إِلَيْهَا الْغُرَبَاءُ وَفُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ (فَاجْتَوُوا الْمَدِينَةَ) اسْتَوَحَمَوْهَا (فَقَالَ) قائلٌ منهم، وفي نسخة «فقالوا»: (يَا رَسُولَ اللَّهِ أَبْغِنَا) بهمزة قطع مفتوحة وسكون الموحدة وكسر الغين المعجمة، اطلب لنا (رِسَالًا) بكسر الراء وسكون السين المهملة، لبنا (فَقَالَ) ولأبي ذرٍّ: «(قَالَ)» (مَا أَجِدُ لَكُمْ إِلَّا أَنْ) تَلْحَقُوا بإِبِلِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم سَقَطَتِ التَّصْلِيَةُ لِأَبِي ذرٍّ. قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: فِيهِ تَجْرِيدٌ، وَسِيَاقُ الْكَلَامِ يَقْتَضِي أَنْ يَقُولَ: بِإِبِلِي، وَلَكِنَّهُ كَقَوْلِ كَبِيرِ الْقَوْمِ: يَقُولُ لَكُمْ الْأَمِيرُ مَثَلًا، وَمِنْهُ قَوْلُ الْخَلِيفَةِ: يَقُولُ لَكُمْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ. وَتَعَقُّبُهُ الْعَيْنِيُّ بِأَنَّهُ التَّفَاتُ لَا تَجْرِيدٌ (فَأَتَوْهَا) أَي ^(١): أَتَى الْعُكْلِيُّونَ الْإِبِلَ (فَشَرِبُوا مِنَ الْبَانِيهَا وَأَبْوَالِهَا حَتَّى صَحُّوا) مِنَ الدَّاءِ (وَسَمِنُوا) بَعْدَ الْهُزَالِ (وَقَتَلُوا) وَلَأَبِي ذرٍّ عَنِ الْكُشْمِيهَنِيِّ: «(فَقَتَلُوا)» (الرَّاعِيَّ) يَسَارًا الثُّوبِيَّ (وَاسْتَأَقُوا الذَّوْدَ) بَفَتْحِ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْوَاوِ بَعْدَهَا دَالٌ مَهْمَلَةٌ، مَا بَيْنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ مِنَ الْإِبِلِ (فَأَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم) الصَّرِيخُ (بِالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ آخِرُهُ خَاءٌ مَعْجَمَةٌ، وَالرَّفْعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ أَي: مُسْتَغِيثٌ) (فَبَعَثَ الطَّلَبَ) بِفَتْحَتَيْنِ، جَمْعٌ: الطَّلَبُ (فِي آثَارِهِمْ فَمَا تَرَجَّلَ) بِالرَّاءِ وَالْجِيمِ، فَمَا ارْتَفَعَ (النَّهَارُ حَتَّى أَتَى بِهِمْ) إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم (فَأَمَرَ بِمَسَامِيرَ فَأُخِمِيَتْ) بِالنَّارِ (فَكَحَلَهُمْ بِهَا، وَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ

(١) «أَي»: لَيْسَتْ فِي (س).

وَأَرْجَلَهُمْ، وَمَا حَسَمَهُمْ) بالحاء والسين المهملتين، ما^(١) كَوَى مواضع القطع من أيديهم وأرجلهم؛ لأنهم كانوا كفاراً (ثُمَّ أَلْقُوا فِي الْحَرَّةِ) بفتح الحاء المهملة والراء المشددة، أرض ذات حجارة سود (يَسْتَسْقُونَ) يطلبون الماء يشربونه (فَمَا سَقُوا حَتَّى مَاتُوا) بضم السين المهملة والقاف؛ لأنهم كفار أو لكفرهم نعمة السقي التي أنعشتهم من المرض الذي كان بهم. (قَالَ^(٢)) أَبُو قِلَابَةَ) عبد الله الجرمي - بالسند السابق - (سَرَقُوا) الإبل (وَقَتَلُوا) الرَّاعِي (وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ) مِنَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

١٨ - باب سَمَرِ النَّبِيِّ ﷺ أَعْيُنَ الْمُحَارِبِينَ

(باب سَمَرِ النَّبِيِّ ﷺ) بفتح السين المهملة وسكون الميم، مصدر مضاف لفاعله، وهو النَّبِيُّ ﷺ، وقوله: (أَعْيُنَ الْمُحَارِبِينَ) نصبٌ على المفعولية^(٣)، ولأبي ذرٍّ: «(بابٌ) بالتَّنوين، أي: هذا بابٌ يذكر فيه «سَمَرِ النَّبِيِّ ﷺ» - بفتح السين والميم - بلفظ الماضي، والنَّبِيُّ فاعله، وتاليه مفعوله.

٦٨٠٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَهْطًا مِنْ عُكْلٍ، أَوْ قَالَ: عُرَيْنَةَ، وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ: مِنْ عُكْلٍ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِلِقَاحٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا فَيَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا، فَشَرَبُوا حَتَّى إِذَا بَرُّوا قَتَلُوا الرَّاعِي وَاسْتَأْفَوْا النَّعَمَ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ غَدَاةً فَبَعَثَ الطَّلَبَ فِي إِثْرِهِمْ، فَمَا ارْتَفَعَ النَّهَارُ حَتَّى جِيَ بِهِمْ، فَأَمَرَ بِهِمْ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ، فَأَلْقُوا بِالْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقُونَ. قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: هَؤُلَاءِ قَوْمٌ سَرَقُوا وَقَتَلُوا وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيْمَانِهِمْ، وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) بكسر العين، ابن جميل بن طريف، أبو رجاء الثَّقَفِيُّ مولاهم قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هو: ابنُ زيد (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيُّ (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) عبد الله الجرمي (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) (أَنَّ رَهْطًا) بفتح الراء وسكون الهاء، دون العشرة (مِنْ عُكْلٍ) بضم العين المهملة وسكون الكاف، قبيلة مشهورة (أَوْ قَالَ: عُرَيْنَةَ) بضم العين المهملة وفتح

(١) في (ع) و(د): «فما».

(٢) في (ص): «قاله».

(٣) في (ص) زيادة: «ولفظ باب مضاف لتاليه».

الراء وسكون التحتية وفتح النون، قبيلة أيضاً، ولأبي ذر: «أو قال: من عرينة» (وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ: مِنْ عُكْلٍ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ) سنة ست فاستوخموها (فَأَمَرَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِإِلْقَاحِ) بكسر اللام بعدها قاف وبعد الألف حاء مهملة^(١)، جمع: لقحة، وهي الناقة الحلوب، وكانت خمس عشرة^(٢) لقحة (وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا) إليها (فَيَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا) ليتداووا بذلك من داء بطونهم (فَشَرَبُوا) مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا (حَتَّى إِذَا بَرِثُوا) بكسر الراء وتفتح، من ذلك الداء (قَتَلُوا الرَّاعِي) يساراً النبوي (وَاسْتَأْفُوا النَّعَمَ) بفتح النون والعين واحد الأنعام، أي: الإبل (فَبَلَغَ النَّبِيُّ) ولأبي ذر: «فبلغ ذلك النبي» (ﷺ غُدْوَةً) بضم الغين المعجمة وسكون الدال المهملة (فَبَعَثَ الظَّلَبَ) أي: سرية أميرها كرز بن جابر لطلبهم (فِي إِثْرِهِمْ) بكسر الهمزة وسكون المثناة (فَمَا ارْتَفَعَ النَّهَارُ حَتَّى جِيءَ بِهِمْ) ولأبي ذر عن الكشميهني: «حَتَّى أَتَى بِهِمْ إِلَيْهِ ﷺ» (فَأَمَرَ بِهِمْ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ) بفتح القاف والطاء، و«أَيْدِيَهُمْ» نصب على المفعولية، و«أَرْجُلَهُمْ» عطف عليه، ولأبي ذر عن الكشميهني: «فَقُطِعَ» بضم القاف وكسر الطاء «أَيْدِيَهُمْ» مفعول نائب عن فاعله، وتاليه عطف عليه^(٣) (وَسَمَرَ) بفتح السين وتخفيف الميم (أَعْيَنَهُمْ) نصب مفعول، ولأبي ذر: «وَسَمَرَ» بضم السين وكسر الميم مشددة، «أَعْيَنَهُمْ» رفع نائب فاعل.

قال القاضي عياض: سَمَرَ العين، بالتخفيف: كحلها بالمسمار الحديد المحمى، وبالتشديد في بعض النسخ، والأول أوجه.

(فَأُلْقُوا) بضم الهمزة بعد الفاء (بِالْحَرَّةِ) الأرض المعروفة خارج المدينة حال كونهم (يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ). وقال في «الكواكب»: وكانت قصصهم قبل نزول الحدود والنهي عن المثلة، وقيل: ليس منسوخاً، وإنما فعل ﷺ ما فعل قصاصاً، وقيل: النهي عن المثلة نهي تنزيه (قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: هَؤُلَاءِ) أي: العكليئون أو^(٤) العرنيئون (قَوْمٌ سَرَقُوا وَقَتَلُوا وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيْمَانِهِمْ، وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ).

(١) «مهملة»: ليست في (ع) و(ص) و(د).

(٢) في (د): «خمس عشرة».

(٣) قوله: «ولأبي ذر... عطف عليه»: ليس في (د).

(٤) في (د): «و».

١٩ - بَابُ فَضْلِ مَنْ تَرَكَ الْفَوَاحِشَ

٤/١٠ (بَابُ فَضْلِ مَنْ تَرَكَ الْفَوَاحِشَ) / جمع: فاحشة، وهي كل ما اشتد قبحه من الذنوب فعلاً أو قولاً، ويُطلق في الغالب على الزنا. قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً﴾ [الإسراء: ٣٢].

٦٨٠٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ حُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي ظِلِّهِ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَادِلٌ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ فِي خَلَاءٍ فَقَاصَتْ عَيْنَاهُ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسْجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالَ إِلَى نَفْسِهَا، قَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا صَنَعَتْ يَمِينُهُ».

١٣٧/٧د وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ) بِالْتَّخْفِيفِ، وَلَأَبْي ذُرٍّ/ بِالتَّشْدِيدِ، كَذَا نَسَبَهُ فِي الْفَرْعِ كَأَصْلِهِ. وَقَالَ فِي «الْفَتْحِ»: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، غَيْرُ مَنْسُوبٍ، فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْغَسَّانِيُّ: وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ: «مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ» وَفِي رِوَايَةِ الْقَابِسِيِّ: «مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ» وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ مُقَاتِلٍ مَعْرُوفٌ بِالرِّوَايَةِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ.

قال الحافظ ابن حجر: ولا يلزم من ذلك أن لا يكون هذا الحديث الخاص عند^(١) ابن سلام، والذي أشار إليه الغساني^(٢) قاعدة في تفسير من أبهم، واستمر إبهامه فيكون كثرة أخذه وملازمته قرينة في تعيينه، أمّا إذا أورد^(٣) التنصيص عليه فلا، وقد صرح أيضاً بأنه «محمّد بن سلام» أبو ذرّ في روايته عن شيوخه الثلاثة، وكذا هو في معظم النسخ من رواية كريمة وأبي الوقت، قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بن المبارك (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) بضم العين فيهما، ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب (عَنْ حُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بضم الخاء المعجمة وفتح الموحدة^(٤) الأولى، الأنصاري المدني (عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ) أي: ابن عمر بن الخطاب (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: سَبْعَةٌ) أي: من الأشخاص؛ ليدخل النساء فيما

(١) في (ص) و(ل): «عن»، وفي هامش (ل): قوله: «عن ابن سلام» الذي في خطّه: عند ابن سلام.

(٢) في (س): «الجساني». وهو هو: الغساني نسبة إلى القبيلة، والجساني إلى البلدة، والمسمّى واحد.

(٣) في (س): «ورد».

(٤) في (ب) و(س): «الباء».

يمكن أن يدخلن فيه شرعاً، والتقييد بالسبعة لا مفهوم له، فقد روي غيرها، والذي تحصل من ذلك اثنان وتسعون^(١) سبقت الإشارة إليها في «الزكاة» [ح: ١٤٢٣] وقوله: «سبعة» مبتدأ خبره (يُظْلَهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي ظِلِّهِ) أي: ظلُّ عرشه (يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ) ظلُّ العرش. أحدها (إِمَامٌ عَادِلٌ) يضع الشيء في محله، و«عادِلٌ» اسم فاعلٍ من عدل يعدلُ فهو عادِلٌ (و) ثانيها (شَابٌ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ) زاد الجوزقي من رواية حماد بن زيد: «حَتَّى تَوَفِّيَ عَلَى ذَلِكَ» لأنَّ عبادته أشقُّ من غيره لغلبة شهوته (و) ثالثها (رَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ فِي خَلَاءٍ) بفتح الخاء المعجمة فلام فالف فهمزة ممدوداً، في موضعٍ وحده إذ لا يكون ثمَّ شائبة رياء، وفي نسخة: «خَالِيًا» أي: من النَّاسِ، أو من الالتفاتِ إلى غير المذكور، وإن كان في ملأٍ (فَفَاضَتْ) بفاءين فالف فضاد معجمة، أي: سالت (عَيْنَاهُ) من خشية الله، كما زاده الجوزقي في روايته، أو من الشَّوقِ إليه تعالى، وإسناد الفيض إلى العين مع أنَّ الفائض هو الدَّمْعُ لا العين مبالغة؛ لأنَّه يدلُّ على أنَّ العين صارت دمعاً فياضاً (و) رابعها (رَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسْجِدِ) بالافراد، ولأبي ذرٍّ: «(في المساجد)» أي: من شدة حبه لها وإن كان خارجاً عنها، وهو كناية عن انتظاره أوقات الصلاة (و) خامسها (رَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ) أي: بسببه لا لغرض دنيويٍّ، ولم يقل في هذه الرواية: «اجتمعا عليه وتفرقا عليه» (و) سادسها (رَجُلٌ دَعَتْهُ) طلبته (امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ) بفتح الميم وسكون النون وكسر الصاد المهملة، صاحبة نسبٍ شريفٍ (وَجَمَالٍ إِلَى نَفْسِهَا) إلى الرِّنا (قَالَ) ولأبي ذرٍّ: «(فقال)» (إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ) وهذا موضع الترجمة على ما لا يخفى (و) سابعها (رَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ تَطْوَعَا (فَأَخْفَاهَا) ولأبي ذرٍّ: «(تصدق فأخفى)» (حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا صَنَعَتْ) وفي «الزكاة» [ح: ١٤٢٣] وغيرها «ما تنفق» (يَمِينُهُ) كأن يتصدق على الضَّعِيفِ في صورة المشتري منه، فيدفع له مثلاً درهمًا فيما يساوي نصفَ درهم، فهي في الصُّورة مبايعة، وفي الحقيقة صدقة.

والحديث سبق في «الصلاة» [ح: ٦٦٠] و«الزكاة» [ح: ١٤٢٣] و«الرقاق» [ح: ٦٤٧٩].

٦٨٠٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ. (ح) وَحَدَّثَنِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ تَوَكَّلَ لِي مَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ وَمَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ، تَوَكَّلْتُ لَهُ بِالْجَنَّةِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ) المَقْدَمِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ) بضم عين الأول عمُّ مُحَمَّدٍ الرَّاوي عنه، وهو مدلسٌ لكنَّه صرَّحَ بالتَّحديث.

(ح) ^(١) قال البخاري: (وَحَدَّثَنِي) بالإفراد (خَلِيفَةُ) بن خِيَّاط، واللفظ له قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ ابْنُ عَلِيٍّ) بضم عين عُمَر قال: (حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ) سلمة بن دينار الأعرج (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ) بسكون الهاء والعين فيهما (السَّاعِدِيُّ) رحمته الله أَنَّهُ قَالَ: (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ تَوَكَّلَ) أي: من تَكَفَّلَ (لِي مَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ) فرجَه (وَمَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ) بفتح اللام وسكون الحاء المهملة، منبت اللَّحْيَةِ والأسنان، وثَنِّي باعتبار أنَّ له أعلى وأسفل، أي: لسانه ^(٢) إذ أكثر بلاء الإنسان ^(٣) من الفرج واللسان (تَوَكَّلْتُ) تكفَّلْتُ (لَهُ بِالْجَنَّةِ) ولأبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي: «الجنة» بإسقاط حرف الجرِّ، أي: ضمنتُ له الجنة ^(٤).

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث ^(٥) إنَّ من حفظ لسانه وفرجه يكون له فضلٌ من تركِ الفواحش. وأخرجه ^(٦) الترمذي، وقال: حسنٌ صحيحٌ غريبٌ.

٢٠ - بَابُ إِثْمِ الزُّنَاةِ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَزْنُونَ﴾
﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾

(بَابُ إِثْمِ الزُّنَاةِ) بضم الزاي، جمع: زانٍ، كُعُصَاة جمع: عاصٍ (قَوْلُ اللَّهِ) بالرفع على الاستئناف، ولأبي ذرٍّ: «وقول الله» (تَعَالَى) بالجرِّ/ عطفاً على المجرور السابق في سورة الفرقان: ﴿﴿وَلَا يَزْنُونَ﴾﴾ [الفرقان: ٦٨] وأولها: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ قال القاضي ناصر الدين: نفى عنهم أمَّهات المعاصي بعدما أثبت لهم أصول الطَّاعات إظهاراً لكمال إيمانهم، وإشعاراً بأنَّ الأجر المذكور موعودٌ للجامع بين ذلك، وتعريضاً للكفرة بأضدادِهِ، وقول الله تعالى في سورة الإسراء: ﴿﴿وَلَا تَقْرَبُوا﴾﴾

(١) في (د): «ح لتحويل السند». و«ح»: ليست في (ع) و(ص).

(٢) في (د): «أسنانه».

(٣) في (د): «الأسنان».

(٤) «أي ضمنت له الجنة»: ليست في (د).

(٥) في (د): «جهة».

(٦) في (س): «أخرجه».

الرِّفْقَ ﴿﴾ بِالْقَصْرِ عَلَى الْأَكْثَرِ، وَالْمَذْلُغَةَ، وَهِيَ نَهْيٌ عَنْ دَوَاعِي الزُّنَا كَالْمَسِّ وَالْقَبْلَةِ وَنَحْوَهُمَا، وَلَوْ أُرِيدَ النَّهْيُ عَنْ نَفْسِ الزُّنَا لَقَالَ: وَلَا تَزْنُوا ﴿إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً﴾ ﴿﴾ مَعْصِيَةٌ مُجَاوِزَةٌ حَدَّ الشَّرْعِ وَالْعَقْلِ ﴿وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢] وَبَنَسَ طَرِيقًا طَرِيقَهُ، وَسَقَطَ لِأَبِي ذَرٍّ ﴿وَسَاءَ سَبِيلًا﴾.

٦٨٠٨ - أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ: أَخْبَرَنَا أَنَسٌ قَالَ: لَأُحَدِّثَنَّكُمْ حَدِيثًا لَا يُحَدِّثُكُمْوهُ أَحَدٌ بَعْدِي، سَمِعْتُهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ -وَمَا قَالَ: مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ- أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ، وَيُظْهَرَ الْجَهْلُ، وَيُشْرَبَ الْخَمْرُ، وَيُظْهَرَ الزُّنَا، وَيَقِلَّ الرَّجَالُ، وَيَكْثُرَ النِّسَاءُ، حَتَّى يَكُونَ لِلْخَمْسِينَ امْرَأَةً الْقِيَمُ الْوَاحِدُ».

وبه قال: (أَخْبَرَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حَدَّثَنَا» (دَاوُدُ بْنُ شَيْبٍ) بفتح المعجمة وكسر الموحدة الأولى، أبو سليمان الباهلي البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) أبو يحيى البصريُّ (عَنْ قَتَادَةَ) بن دُعامة أَنَّهُ قَالَ: (أَخْبَرَنَا أَنَسٌ) هو ابنُ مالِكٍ رضي الله عنه (قَالَ: لَأُحَدِّثَنَّكُمْ حَدِيثًا لَا يُحَدِّثُكُمْوهُ أَحَدٌ بَعْدِي) لَأَنَّهُ كَانَ آخِرُ الصَّحَابَةِ مَوْتًا بِالْبَصْرَةِ (سَمِعْتُهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ -وَمَا قَالَ: بكَسْرِ الهمزة وتشديد الميم (قَالَ) ﷺ: (مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ-) أَي: مِنْ عَلَامَاتِهَا (أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ) بِمَوْتِ الْعُلَمَاءِ (وَيُظْهَرَ الْجَهْلُ) بفتح التَّحْتِيَةِ (وَيُشْرَبَ الْخَمْرُ) بِضَمِّ التَّحْتِيَةِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، أَي: يَكْثُرُ شَرْبُهُ (وَيُظْهَرَ الزُّنَا) أَي: يَفْشُو (وَيَقِلَّ الرَّجَالُ) لَكثْرَةِ الْقَتْلِ فِيهِمْ بِسَبَبِ الْفِتَنِ (وَيَكْثُرُ النِّسَاءُ حَتَّى يَكُونَ لِلْخَمْسِينَ) بِلَامَيْنِ أَوْ لَاهُمَا مَكْسُورَةٌ، وَلأبي ذرٍّ: «لِخَمْسِينَ» (امْرَأَةً الْقِيَمُ الْوَاحِدُ) هل المرادُ بِالْخَمْسِينَ الْحَقِيقَةُ أَوْ الْمَجَازُ عَنْ الْكَثْرَةِ؟ سَبَقَ الْإِلْمَامُ بِذَلِكَ فِي «كِتَابِ الْعِلْمِ» [ج: ٨١] وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْقِيَمِ: مَنْ يَقُومُ عَلَيْهِنَّ سِوَاءُ كَنٍّْ مَوْطُوءَاتٍ أَمْ لَا، أَوْ ^(١) أَنْ ذَلِكَ يَكُونُ ^(٢) فِي الزَّمَانِ الَّذِي لَا يَبْقَى فِيهِ مِنْ يَقُولُ: اللَّهُ اللَّهُ، فَيَتَزَوَّجُ الْوَاحِدُ بِغَيْرِ عَدَدٍ جَهْلًا بِالْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «ويظهر الزُّنَا»؛ لَأَنَّ معناه: أَنَّهُ يَشْتَهَرُ بِحَيْث لَا يُتَكَاتَمُ بِهِ لَكثْرَةُ مَنْ يَتَعَاطَا. والحديث من أفرادِهِ.

(١) فِي (ص): «و».

(٢) فِي (ب): «يَكُونُ ذَلِكَ».

٦٨٠٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا الْفَضِيلُ بْنُ غَزْوَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا يَزْنِي الْعَبْدُ حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَقْتُلُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ». قَالَ عِكْرِمَةُ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: كَيْفَ يُنْزَعُ الْإِيمَانُ مِنْهُ؟ قَالَ: هَكَذَا - وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ثُمَّ أَخْرَجَهَا - فَإِنْ تَابَ عَادَ إِلَيْهِ هَكَذَا وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) بن عبيد العنزي - بالنون المفتوحة والزاي - البصري المعروف بالزَّيْن قال: (أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ) الواسطي الأزرق قال: (أَخْبَرَنَا الْفَضِيلُ) بضم الفاء وفتح الضاد المعجمة (ابْنُ غَزْوَانَ) بفتح الغين المعجمة وسكون الزاي (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه) أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: لَا يَزْنِي الْعَبْدُ حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ) فيه نفي الإيمان في حالة ارتكاب الزنا، ومقتضاهُ أَنَّهُ يعودُ إليه الإيمان بعد فراغه وهذا هو الظاهر، أو أَنَّهُ يعودُ إليه إذا أفلح الإقلاع الكلِّي، فلو فرغ مصرّاً على تلك المعصية فهو كالمرتكب، فيتَّجه أن نفي الإيمان عنه مستمرٌّ، ويؤيِّده قولُ ابن عباسٍ الآتي في هذا الباب إن شاء الله تعالى (وَلَا يَسْرِقُ) السارق (حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ) الشارب (حِينَ يَشْرَبُ) المسكر (وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَقْتُلُ) القاتل مؤمناً بغير حقٍّ (وَهُوَ مُؤْمِنٌ).

(قَالَ عِكْرِمَةُ) بالسند السابق: (قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه): (كَيْفَ يُنْزَعُ) بضم التحتية وفتح الزاي (الْإِيمَانُ مِنْهُ^(١)) عند ارتكابه الزنا والسَّرقة وشرب الخمر وقتل النفس؟ (قَالَ: هَكَذَا وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ثُمَّ أَخْرَجَهَا) وفي حديث أبي داود والحاكم بسندٍ صحيحٍ من طريق سعيد المقبري أَنَّهُ سمع أبا هريرة رفعه: «إِذَا زَنَى الرَّجُلُ خَرَجَ مِنْهُ الْإِيمَانُ فَكَانَ عَلَيْهِ كَالظُّلَّةِ^(٢)»، فإذا أفلح رجوعُ إليه الإيمان. وعند الحاكم من طريق ابن حُجيرة أَنَّهُ سمع أبا هريرة رفعه: «مَنْ زَنَى أَوْ شَرَبَ الْخَمْرَ نَزَعَ اللَّهُ مِنْهُ الْإِيمَانَ كَمَا يَخْلَعُ الْإِنْسَانُ قَمِيصَهُ عَنْ^(٣) رَأْسِهِ» (فَإِنْ تَابَ) المرتكب من ذلك (عَادَ إِلَيْهِ) / الإيمان (هَكَذَا وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ).

د ٣٨/٧ ب

وأخرج الطَّبْرِيُّ من طريق نافع بن جبير بن مُطعم عن ابن عباسٍ رضي الله عنه، قال: «لَا يَزْنِي الزَّانِي

(١) في (د): «منه الإيمان».

(٢) في هامش (ل): كذا بخطه بتشديد اللام، وقد سبق قريباً في خطّه: «كالظلمة»؛ بالميم: وهو ضدُّ النور.

(٣) في (د) و(ع): «من».

حِينَ يَزْنِي^(١) وَهُوَ مُؤْمِنٌ، فَإِذَا زَايِلَ^(٢) رَجَعَ إِلَيْهِ الْإِيمَانُ؛ لَيْسَ إِذَا تَابَ مِنْهُ، وَلَكِنْ إِذَا تَأَخَّرَ عَنِ الْعَمَلِ بِهِ. وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْمُصِرَّ وَإِنْ كَانَ إِثْمُهُ مُسْتَمِرًّا لَكِنْ لَيْسَ إِثْمُهُ كَمَنْ بَاشَرَ الْفِعْلَ، كَالسَّرْقَةِ مَثَلًا.

وقال الطَّبِيبِيُّ: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الَّذِي نَقَصَ مِنَ الْإِيمَانِ الْمَذْكُورِ الْحَيَاءُ وَهُوَ الْمَعْبَرُ عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ بِالنُّورِ/، وَقَدْ سَبَقَ حَدِيثُ: «الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ» [ح: ٢٤] فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: لَا يَزْنِي ٦/١٠ حِينَ يَزْنِي... إِلَى آخِرِهِ، وَهُوَ يَسْتَحْيِي مِنَ اللَّهِ، لِأَنَّهُ لَوْ اسْتَحْيَا مِنْهُ وَهُوَ يَعْرِفُ أَنَّهُ شَاهِدَ حَالِهِ لَمْ يَرْتَكِبْ ذَلِكَ، وَإِلَى ذَلِكَ تَصَحُّحُ إِشَارَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِتَشْبِيهِ أَصَابِعِهِ، ثُمَّ إِخْرَاجُهَا مِنْهَا، ثُمَّ إِعَادَتُهَا إِلَيْهَا.

٦٨١٠ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ ذَكْوَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَالتَّوْبَةُ مَغْرُوضَةٌ بَعْدُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياسٍ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران الكوفي (عَنْ ذَكْوَانَ) بالذال المعجمة، أبي صالح السَّمان (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ) كاملٌ أو محمولٌ على المستحلِّ مع العلم بالتحريم، أو هو خبرٌ بمعنى النهي، أو أَنَّهُ شَابَهُ الْكَافِرَ فِي عَمَلِهِ، وَمَوْقِعِ التَّشْبِيهِ أَنَّهُ مِثْلُهُ فِي جَوَازِ قِتَالِهِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ؛ لِيَكْفَ عَنْ الْمَعْصِيَةِ وَلَوْ أَدَّى إِلَى قِتْلِهِ (وَلَا يَسْرِقُ) السَّارِقُ (حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ) أي: الخمر (حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَالتَّوْبَةُ مَغْرُوضَةٌ) على فاعلها (بَعْدُ) أي: بعد ذلك. وقد تَضَمَّنَ^(٣) الحديثُ التَّحَرِّيَ مِنْ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ هِيَ أَعْظَمُ أَصُولِ الْمَفَاسِدِ، وَأَضْدَادُهَا مِنْ أَصُولِ الْمَصَالِحِ، وَهِيَ اسْتِبَاحَةُ الْفُرُوجِ الْحَرَمَةِ، وَمَا يُوَدِّي إِلَى اخْتِلَالِ الْعَقْلِ، وَخَصَّ الخمرَ بالذكرَ فِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى؛ لَكُونِهَا أَغْلَبَ الْوُجُوهِ فِي ذَلِكَ، وَالسَّرْقَةُ لَكُونِهَا أَعْلَى الْوُجُوهِ الَّتِي يُوْخَذُ بِهَا مَالُ الْغَيْرِ بِغَيْرِ حَقٍّ.

(١) «حين يزني»: ليست في (د).

(٢) في (د) و(ع): «زال»، وفي هامش (د) من نسخة: «زایل».

(٣) في (د): «ضمن».

٦٨١١ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ وَسُلَيْمَانُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ»، قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ»، قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ».

قَالَ يَحْيَى: وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي وَاصِلٌ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مِثْلُهُ. قَالَ عَمْرُو: فَذَكَرْتُهُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَكَانَ حَدَّثَنَا عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ وَمَنْصُورٍ وَوَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ قَالَ: دَعَاهُ دَعَاهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) بفتح العين وسكون الميم، الفلاس قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) ابن سعيد القطان قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثوري قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَنْصُورٌ) هو ابن المعتمر (وَسُلَيْمَانُ) بن مهران الأعمش، كلاهما (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة (عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ) عمرو بن شرحبيل (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ) عند الله؟ وعند^(١) أحمد: أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ؟ (قَالَ) مِنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا) بكسر النون وتشديد الدال المهملة، مثلاً وشريكاً (وَهُوَ خَلَقَكَ) الواو للحال، قال المظهرى: أكبر الذنوب أن تدعو الله شريكاً مع علمك بأنه لم يخلقك أحد غير الله^(٢) (قُلْتُ): يا رسول الله (ثُمَّ أَيُّ؟) بالتَّنوين عوضاً عن المضاف إليه، وأصله: ثُمَّ أَيُّ شَيْءٍ مِنَ الذَّنْبِ أَكْبَرُ بَعْدَ الْكُفْرِ؟ (قَالَ) مِنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ مِنْ أَجْلِ^(٣) أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ) بفتح التحتية والعين، ولغير الكشميهني: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ أَجَلٌ» بإسقاط حرف الجرّ، ونصب «أَجَلٌ» على نزع الخافض، ولا خلاف أن أكبر الذنوب بعد الكفر قتل النفس المسلمة بغير حق لا سيما قتل الولد خصوصاً قتله خوف الإطعام، فإنه ذنب آخر أيضاً؛ لأنه بفعله لا يرى الرزق من الله تعالى (قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ) أعظم عند الله؟ (قَالَ: أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ) بضم الفوقية وبعد الزاي ألف، وللمستملي والكشميهني: «أَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ».

والحليلة - بحاء مهملة - : زوجة جارك التي يحلُّ له وطؤها، أو التي تحلُّ معه في فراشه،

(١) في (س): «عن».

(٢) في (ع) و(د): «غيره».

(٣) في (ص): «ولذلك مخافة».

فالزنا ذنب كبير خصوصاً من سكن جوارك، والتجأ بأمانتك، وثبت بينك وبينه حق الجوار، وفي الحديث [ج: ٦١٤] «ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه»، فالزنا بزوجة الجار^(١) يكون زناً وإبطال حق الجوار والخيانة معه، فيكون أقبح، وإذا كان الذنب أقبح يكون الإثم أعظم. والحديث سبق في «التفسير» [ج: ٤٤٧٧] ويأتي إن شاء الله تعالى في «التوحيد»^(٢) [ج: ٧٥٢٠].

(قَالَ يَحْيَى) بن سعيد القطان: (وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثوري قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (وَاصِلٌ) هو ابن حيّان - بالتحذية المشددة - المعروف بالأحدب (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بن مسعود أنه قال: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ) فذكر (مِثْلَهُ) أي: مثل الحديث السابق.

(قَالَ عَمْرُو) بفتح العين، ابن عليّ الفلاس: (فَذَكَرْتُهُ) أي: الحديث المذكور (لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن مهدي (وَكَانَ) أي: والحال أن عبد الرحمن كان (حَدَّثَنَا) بهذا الحديث (عَنْ سُفْيَانَ) الثوري (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان (و) عن (مَنْصُورٍ) أي: ابن المعتمر (و) عن (وَاصِلٍ) الأحدب؛ الثلاثة (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة (عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ) عمرو بن شرحبيل (قَالَ) عبد الرحمن بن مهدي: (دَعَا دَعَا) مرتين، أي: أترك^(٣) هذا الإسناد الذي ليس فيه ذكر أبي ميسرة بين أبي وائل وبين عبد الله بن مسعود.

قال في «الفتح»: والحاصل: أن الثوري حدث بهذا الحديث عن ثلاثة أنفس حدثوه به عن أبي وائل، فأما الأعمش / ومنصور فأدخلا بين أبي وائل وبين ابن مسعود أبا ميسرة، وأما واصل فحذفه، فضبطه يحيى القطان عن سفيان هكذا مفصلاً، وأما عبد الرحمن فحدث به أولاً بغير تفصيل، فحمل رواية واصل على رواية منصور والأعمش، فجمع^(٤) الثلاثة وأدخل أبا ميسرة في السند، فلما^(٥) ذكر له عمرو بن عليّ أن يحيى فصله كأنه تردّد فيه، فاقصر على التّحديث به عن سفيان عن منصور والأعمش حسب، وترك^(٦) طريق واصل، وهذا معنى قوله: «دَعَا دَعَا» أي: أتركه، والضّمير للطريق التي اختلفا فيها، وهي رواية واصل، وقد زاد الهيثم

(١) في (د): «فالزنا بزوجه».

(٢) في التوحيد: ليست في (د).

(٣) في (د): «أي: دع أترك».

(٤) في (د): «فحمل».

(٥) في (د): «فإنما».

(٦) في (ص) و(د): «فترك».

٣٩/٧د ابن خلف في روايته فيما أخرجه / الإسماعيلي عنه، عن عمرو بن عليّ بعد قوله: دعه، فلم يذكر فيه واصلًا بعد ذلك، فعُرف أنَّ معنى قوله: دعه، أي: اترك السُّنْدَ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ أَبِي مَيْسَرَةَ.

وقال في «الكواكب»: حاصله: أنَّ أبا وائل وإن كان قد روى كثيرًا عن عبد الله، فإنَّ هذا الحديث لم يروه عنه، قال: وليس المراد بذلك الطَّعن عليه^(١) لكن ظهر له ترجيحُ الرواية بإسقاط الواسطة لموافقة الأكثرين، والذي جنح إليه في «فتح الباري» أنَّه إنَّما تركه لأجل التَّردّد فيه، في^(٢) كلام يطول ذكره، والله الموفق والمعين.

٢١ - باب رَجْمِ الْمُحْصَنِ، وَقَالَ الْحَسَنُ: مَنْ زَنَى بِأُخْتِهِ حَدُّهُ حَدُّ الزَّانِي

(باب رَجْمِ الْمُحْصَنِ) إذا زنى، والمحصنُ بفتح الصاد، من الإحصان، وهو من الثلاثة التي جئن نَوَادِر، يُقال: أَحْصَنَ فهو مُحْصَنٌ، وَأَسْهَبَ فهو مُسْهَبٌ، وَالْفَجَّ^(٣) فهو مُلْفَجٌ، وتكسر الصاد على القياس، فمعنى^(٤) المفتوح: أَحْصَنَ نفسه بالتزوّج عن عمل الفاحشة، والمحصن: المتزوّج، والمراد به: من جامع في نكاح صحيح.

(وَقَالَ الْحَسَنُ) البصريُّ، ولأبي ذرٌّ عن المُستَملي - كما في الفرع كأصله^(٥) -، وفي^(٦) «الفتح»: عن الكُشَمِيهَنِيِّ وحده: «وقال منصور» بدل: الحسن، وزيفوه (مَنْ زَنَى بِأُخْتِهِ حَدُّهُ حَدُّ الزَّانِي) ولأبي ذرٌّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «حَدُّ الزَّانَا» أي: كحدِّ الزَّانَا، وهو الجلد، وعند ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث، قال: سألتُ عمرًا ما كان الحسنُ يقول فيمن تزوّج ذاتَ مَحْرَمٍ وهو يعلم؟ قال: عليه الحدُّ.

٦٨١٢ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ رَجَمَ الْمَرْأَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَقَالَ: قَدْ رَجَمْتُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(١) في (ص): «فيه».

(٢) في (ع): «إلى».

(٣) في (ع) و(د): «الفتح فهو ملفج». وفي (س) و(ص): «الفتح فهو ملفج».

(٤) في (ع): «يعني».

(٥) في (ع) و(د) زيادة: «وقال منصور».

(٦) في (س) و(ص): «وقال في».

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بْنُ الْحَجَّاجِ قَالَ: (حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ كَهَيْلٍ) بِضَمِّ الْكَافِ وَفَتْحِ الْهَاءِ، الْحَضْرَمِيُّ أَبُو يَحْيَى الْكُوفِيُّ (قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ) عَامِرَ بْنَ شَرَّاحِيلَ (يُحَدِّثُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ رَجَمَ الْمَرْأَةَ) شُرَاحَةَ الْهَمْدَانِيَّةِ - بِضَمِّ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَتَخْفِيفِ الرَّاءِ بَعْدَهَا حَاءٌ مَهْمَلَةٌ - وَالْهَمْدَانِيَّةِ، بِفَتْحِ الْهَاءِ وَسُكُونِ الْمِيمِ بَعْدَهَا دَالٌ مَهْمَلَةٌ (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) فِي رِوَايَةِ عَلِيٍّ بْنِ الْجَعْدِ: أَنَّ عَلِيًّا أَتَى بِامْرَأَةٍ زَنَتْ فَضْرِبَهَا يَوْمَ الْخَمِيسِ وَرَجَمَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ. وَكَذَا عِنْدَ النَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ بَهْزِ بْنِ أَسَدٍ عَنْ شُعْبَةَ ^(١) (وَقَالَ: قَدْ رَجَمْتُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «لِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ» بِلَامٍ ^(٢) بَدَلَ الْمَوْحِدَةِ (مِنْ اللَّهِ يَعْلَمُ) زَادَ عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَلَمَةَ - عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ - : «وَجَلَدْتُهَا بِكِتَابِ اللَّهِ»، وَتَمَسَّكَ بِهِ مِنْ قَالَ: إِنَّ الزَّانِيَ الْمُحَصَّنَ يُجْلَدُ ثُمَّ يُرْجَمُ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ، وَقَالَ الْجُمْهُورُ: لَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، قَالَ الْمَرْذَاوِيُّ ^(٣) فِي «تَنْقِيحِ الْمُقْنَعِ»: وَلَا يُجْلَدُ قَبْلَ رَجْمٍ، وَقَدْ ثَبَتَ فِي قِصَّةِ مَا عَزَّ أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجَمَهُ وَلَمْ يَذْكُرِ الْجُلْدَ، قَالَ إِمَامُنَا الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَدَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى أَنَّ الْجُلْدَ ثَابِتٌ عَلَى الْبَكْرِ وَسَاقِطٌ عَنِ الثَّيِّبِ، وَقِيلَ: إِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْجُلْدِ وَالرَّجْمِ خَاصٌّ بِالشَّيْخِ وَالشَّيْخَةِ لِحَدِيثٍ: «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُمُوهُمَا أَلْبَتَّةَ/».

٢٤٠/٧٥

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «الرَّجْمِ».

٦٨١٣ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى: هَلْ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: قَبْلَ سُورَةِ النُّورِ أَمْ بَعْدُ؟ قَالَ: لَا أَذْرِي.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «حَدَّثَنَا» (إِسْحَاقُ) هُوَ ابْنُ شَاهِينَ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الطَّحَّانِ (عَنِ الشَّيْبَانِيِّ) بِفَتْحِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ، سَلِيمَانَ بْنَ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ فَيُرْوَى أَنَّهُ قَالَ: (سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى) اسْمُهُ: عَلْقَمَةُ الْأَسْلَمِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) فِي (د) وَ(ع): «سَعْد».

(٢) فِي (د): «بِالْلام».

(٣) فِي هَامِش (ل): «الْمَرْذَاوِيُّ»؛ بِفَتْحِ الْمِيمِ، وَسُكُونِ الرَّاءِ، وَفَتْحِ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ، نَسَبَةً إِلَى مَرْذَى؛ عَلَى وَزْنِ «فَعْلَى»، مَقْصُورٌ: قَرْيَةٌ قَرِبَ نَابِلِسَ، نَسَبَ إِلَيْهَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ سَلِيمَانَ، إِمَامُ الْفُقَهَاءِ الْحَنَابِلَةِ. انْتَهَى مِنْ خَطِّ شَيْخِنَا عَجْمِي بِهَامِشِ «الْلُبِّ».

(هَلْ رَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: قَبْلَ) نزول (سُورَةِ النُّورِ) يريد قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢] (أَمْ بَعْدُ؟) ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهْنِيِّ: «(أَمْ بَعْدُهَا)» (قَالَ) ابنُ أَبِي أَوْفَى: (لَا أَذْرِي) رَجِمَ قَبْلَ نَزْوِلِهَا أَمْ بَعْدَهُ، وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الرَّجْمَ وَقَعَ بَعْدَ نَزْوِلِ سُورَةِ النُّورِ؛ لِأَنَّ نَزْوِلِهَا كَانَ فِي قِصَّةِ الْإِفْكَ سَنَةً أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ أَوْ سِتٍّ، وَالرَّجْمُ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَضَرَهُ وَإِنَّمَا أَسْلَمَ سَنَةً سَبْعٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ إِنَّمَا جَاءَ مَعَ أُمِّهِ إِلَى الْمَدِينَةِ سَنَةً تَسْعٍ، وَفَائِدَةُ هَذَا السُّؤَالِ: أَنَّ الرَّجْمَ إِنْ كَانَ وَقَعَ قَبْلَهَا فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُدْعَى نَسْخُهُ بِالتَّنْصِيصِ فِيهَا^(١) عَلَى أَنَّ حَدَّ الزَّانِي الْجُلْدُ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا فَيَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى نَسْخِ الْجُلْدِ فِي حَقِّ الْمُحْصَنِ، لَكِنْ غُورُضُ بَأْنِهِ مِنْ نَسْخِ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ، وَفِيهِ خِلَافٌ.

وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْمَمْنُوعَ نَسْخَ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ إِذَا جَاءَتْ مِنْ طَرِيقِ الْآحَادِ، وَأَمَّا السُّنَّةُ الْمَشْهُورَةُ فَلَا، وَأَيْضًا فَلَا نَسْخَ وَإِنَّمَا هُوَ مُخَصَّصٌ بغيرِ الْمُحْصَنِ.

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْحُدُودِ».

٦٨١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَحَدَّثَهُ أَنَّهُ قَدْ زَنَى، فَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجِمَ، وَكَانَ قَدْ أَحْصَنَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «(أَخْبَرَنَا)» (مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ) المروزيُّ قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) ابنُ المبارك المروزيُّ قال: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) بنُ يزيد الأيليُّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ أَنَّهُ (قَالَ: حَدَّثَنِي) ولأبي ذرٍّ: «(أَخْبَرَنِي)» بالإفراد فيهما (أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابنُ عوفٍ (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ) رضي الله عنه (أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ) اسمه ماعز بنُ مالك الأسلميُّ (أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَحَدَّثَهُ أَنَّهُ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهْنِيِّ: «(أَنَّ)» (قَدْ زَنَى، فَشَهِدَ) أي: أَقَرَّ (عَلَى نَفْسِهِ) بِالزَّانَا (أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجِمَ، وَكَانَ قَدْ أَحْصَنَ) بالبناء للمفعول فيهما، ولأبي ذرٍّ: «(أَحْصَنَ)» بفتح الهمزة والصاد.

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْحُدُودِ»، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْجَنَائِزِ».

(١) فِي (د): «فِيهِ».

٢٢ - باب: لَا يُرْجَمُ الْمَجْنُونُ وَالْمَجْنُونَةُ. وَقَالَ عَلِيُّ لِعُمَرَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْقَلَمَ رُفِعَ عَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفَيَّقَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يُذْرِكَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ

هذا^(١) (باب) بالتَّنوين يذكر فيه: (لَا يُرْجَمُ) الرَّجُلُ (الْمَجْنُونُ وَ) لَا الْمَرْأَةُ (الْمَجْنُونَةُ) إذا زَنِيَا فِي حَالَةٍ^(٢) الجنون إجماعاً، فلو طرأ الجنون بعده، فالجمهور أنه لَا يُؤَخَّرُ إِلَى الْإِفَاقَةِ؛ لِأَنَّهُ يُرَادُ بِهِ التَّلَفُ، فَلَا مَعْنَى لِلتَّأْخِيرِ بِخِلَافِ الْجِلْدِ، فَإِنَّهُ يُرَادُ بِهِ الْإِيلَامُ فَيُؤَخَّرُ.

(وَقَالَ عَلِيُّ) هو: ابْنُ أَبِي طَالِبٍ (لِعُمَرَ) بِنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، وَقَدْ أَتَى بِمَجْنُونَةٍ وَهِيَ حُبْلَى، فَأَرَادَ/ أَنْ يَرْجِمَهَا: (أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْقَلَمَ رُفِعَ عَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفَيَّقَ) مِنْ جُنُونِهِ (وَعَنِ الصَّبِيِّ ٤٠/٧٥ ب حَتَّى يُذْرِكَ) الْحِلْمِ (وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ) مِنْ نَوْمِهِ، وَصَلَهُ الْبَغْوِيُّ فِي «الْجَعْدِيَّاتِ» مَوْقُوفًا، وَهُوَ مَرْفُوعٌ حَكَمًا، وَهُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ وَابْنِ حَبَّانٍ مَرْفُوعًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: مَرَّ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ بِمَجْنُونَةٍ بَنِي فَلَانٍ قَدْ زَنَتْ، فَأَمَرَ عَمْرُؤَ بِرَجْمِهَا فَرَدَّهَا عَلِيٌّ، وَقَالَ لِعُمَرَ: أَمَا تَذْكُرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الْمَجْنُونِ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ» قَالَ: صَدَقْتَ فَخَلَّى عَنْهَا، هَذِهِ رِوَايَةٌ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ^(٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ، وَسَنَدُهَا مُتَّصِلٌ لَكِنْ أَعْلَاهُ النَّسَائِيُّ بِأَنَّ جَرِيرَ بْنَ حَازِمٍ حَدَّثَ بِمِصْرَ أَحَادِيثَ غَلِطَ فِيهَا، لَكِنْ لَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ أَخْبَرَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ شَدَادُ بْنُ أَوْسٍ وَثُوبَانُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ فِي الْحَدِّ عَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفَيَّقَ، وَعَنِ الْمَعْتَوَةِ الْهَالِكِ» أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ. وَقَدْ أَخَذَ الْعُلَمَاءُ بِمُقْتَضَى ذَلِكَ، لَكِنْ ذَكَرَ ابْنُ حَبَّانٍ أَنَّ الْمُرَادَ بِرَفْعِ الْقَلَمِ: تَرْكُ كِتَابَةِ الشَّرِّ عَنْهُمْ دُونَ الْخَيْرِ. قَالَ الْحَافِظُ زَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ: هُوَ ظَاهِرٌ فِي الصَّبِيِّ دُونَ الْمَجْنُونِ وَالنَّائِمِ؛ لِأَنَّهُمَا فِي حَيْزٍ مِنْ لَيْسَ قَابِلًا لَصَحَّةِ الْعِبَادَةِ مِنْهُ؛ لَزَوَالِ الشُّعُورِ، فَالَّذِي ارْتَفَعَ عَنِ الصَّبِيِّ قَلَمُ الْمَوَازِنَةِ لَا قَلَمُ

(١) «هذا»: ليست في (د).

(٢) في (د): «حال».

(٣) في هامش (ل): بفتح المعجمة، وسكون الموحدة. «تقريب»، وقال النووي: أبو ظبيان؛ بفتح الظاء المعجمة وكسرها، وأهل اللغة يفتحونها، ويلحّنون مَنْ يكسرها، وأهل الحديث يكسرونها.

الثَّوَابُ ؛ لقوله مِنِّي اللهُ يَعْلَمُ للمرأة لما سألته : ألهذا حجٌّ ؟ قال : «نعم ولك أجر^(١)».

٦٨١٥ - ٦٨١٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ عُقَيْلٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَنَادَاهُ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ ، حَتَّى رَدَّدَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ ، دَعَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : «أَبْكَ جُنُونٌ ؟» قَالَ : لَا ، قَالَ : «فَهَلْ أَحْصَنْتَ ؟» قَالَ : نَعَمْ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ» . قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : فَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : فَكُنْتُ فِي مَن رَجَمَهُ ، فَارْجَمْنَاهُ بِالمُصَلَّى ، فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الْحِجَارَةُ هَرَبَ ، فَأَذْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَمْنَاهُ .

وبه قال : (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) نسبه لجده ، واسم أبيه عبد الله قال : (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد الإمام (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين ، ابن خالد الأيلي (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) محمد بن مسلم الزُّهري (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرحمن بن عوف (وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ) بن حزن ، الإمام أبي محمد المخزومي ، أحد الأعلام ، وسيد التابعين (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ : أَتَى رَجُلٌ) هو ماعز ابن مالك (رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ) حال من «رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» ، والجملة التالية معطوفة على «أَتَى» (فَنَادَاهُ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ) بِالْحَرَّةِ (حَتَّى رَدَّدَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ) بدالين أولاهما مشددة ، ولأبي ذر عن الكُشَمِيهَنِيِّ : «حَتَّى رَدَّ» بإسقاط الدال الثانية (فَلَمَّا شَهِدَ) أَقَرَّ (عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ) ولأبي ذر : «أَرْبَعَ مَرَّاتٍ» وجواب «لَمَّا» قوله : (دَعَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ) له : (أَبْكَ جُنُونٌ ؟) بهمزة الاستفهام ، و«جنون» مبتدأ ، والجار متعلق بالخبر ، والمسوَّغ للابتداء بالنكرة تقدُّم الخبر في الظرف وهمزة الاستفهام (قَالَ : لَا) ليس بي جنون (قَالَ /) مِنِّي اللهُ يَعْلَمُ : (فَهَلْ أَحْصَنْتَ ؟) تزوجت (قَالَ : نَعَمْ) أَحْصَنْتُ (فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اذْهَبُوا بِهِ) الباء للتعدي أو الحال ، أي : اذهبوا مصاحبين له (فَارْجُمُوهُ) وقد تمسك بهذا^(٢) الحنفية والحنابلة في اشتراط الإقرار أربع مرَّات وأنه لا يكتفى بما دونها قياساً على الشهود.

وأجيب عن المالكية والشافعية في عدم اشتراط ذلك بما في حديث العسيف من قوله مِنِّي اللهُ يَعْلَمُ : «واغْدُ يا أنيس إلى امرأة هذا ، فإن اعترفت فارجمها» ولم يقل : فإن اعترفت أربع

(١) «ولك أجر» : ليست في (د).

(٢) في (د) : «به».

مَرَاتٍ، وبحديث رجم الغامدية - بالغين المعجمة والميم المكسورة بعدها دال مهملة - إذ لم ينقل أنه تكرر إقرارها، وأما التكرار هنا فإنما^(١) كان للاستثبات والتحقيق والاحتياط في درء الحد بالشبهة^(٢) كقوله: «أبك جنون؟» فإنه من التثبت؛ ليتحقق حاله أيضًا، فإن الإنسان غالبًا لا يصِرُّ على إقرار ما يقتضي هلاكه من غير سؤال مع أن له طريقًا إلى سقوط الإثم بالتوبة، وفي حديث أبي سعيد عند مسلم: ثم سأل قومه، فقالوا: ما^(٣) نعلم به بأسًا إلا أنه أصاب شيئًا يرى أنه^(٤) لا يخرج منه إلا أن يقام فيه الحد، وهذا مبالغة في تحقيق حاله، وفي صيانة دم المسلم، فيبنى الأمر عليه لا على مجرد إقراره بعدم الجنون، فإنه لو كان مجنونًا لم يُفدْ قوله إنه ليس به جنون؛ لأن إقرار المجنون غير معتبر، فهذه هي الحكمة في سؤاله عنه قومه. وقال القرطبي: إن ذلك قاله لما ظهر عليه من الحال الذي يشبه حال المجنون، وذلك أنه دخل منتفش الشعر ليس عليه رداء يقول: زنيت فطهرني كما في «صحيح مسلم» من حديث جابر بن سمر، واسم المرأة التي زنى بها فاطمة فتاة هزال^(٥)، وقيل: مغيرة، وفي «طبقات ابن سعد»: مهيّرة.

(قَالَ ابْنُ شَهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ - بِالسَّنَدِ السَّابِقِ - : (فَأَخْبَرَنِي) بِالْأَفْرَادِ (مَنْ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ) قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: صَرَّحَ يُونُسُ وَمَعْمَرُ فِي رَوَايَتِهِمَا بِأَنَّهُ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَكَأَنَّ الْحَدِيثَ كَانَ عِنْدَ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، كَمَا عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعِنْدَهُ زِيَادَةٌ عَلَيْهِ عَنْ جَابِرٍ (قَالَ: فَكُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُ، فَرَجَمْنَاهُ بِالمُصَلَّى) مَكَانَ صَلَاةِ الْعِيدِ وَالْجَنَائِزِ، وَخَبِرُ «كَانَ» فِي الْمَجْرُورِ، وَ«مَنْ» بِمَعْنَى «الَّذِي»، وَصَلَتْهَا جُمْلَةٌ «رَجَمَهُ»^(٦)، وَالْمَعْنَى: فِي جُمَاعَةٍ مَنْ رَجَمَهُ، وَأَعَادَ الضَّمِيرَ عَلَى لَفْظِ «مَنْ»، وَلَوْ أَعَادَهُ عَلَى مَعْنَاهَا لَقَالَ: فِيمَنْ رَجَمُوهُ، وَفِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، أَي: فَرَجَمْنَاهُ بِالمُصَلَّى، فَكُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُ، أَوْ يَقْدَرُ: فَكُنْتُ فِيمَنْ

(١) فِي (ص): «فَإِنَّهُ إِنَّمَا».

(٢) فِي (ب) وَ(س): «بِالشَّبْهِ».

(٣) فِي (د): «لَا».

(٤) فِي (ع) وَ(ص): «أَنَّ».

(٥) فِي هَامِش (ل): «هَزَال»: قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: بَفَتْحِ الْهَاءِ، وَتَشْدِيدِ الزَّايِ.

(٦) فِي (د): «رَجَمَ».

أراد حضور رجمه فرجمناه (فَلَمَّا أَذْلَقْتُهُ الْحِجَارَةَ) بالذال المعجمة والقاف أصابته بحدها وبلغت منه الجهد حتّى قلق، وجواب «لَمَّا» قوله: (هَرَبَ، فَأَذْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ) بالحاء المهملة ب٤١/٧٥ المفتوحة والراء المشددة، موضع ذو حجارة سود ظاهر المدينة (فَرَجَمْنَاهُ) زاد/ معمر في روايته الآتية قريباً إن شاء الله تعالى^(١) [ج: ٦٨٢٠]: «حتّى مات». قال في «مقدمة الفتح»: والذي رجمه لَمَّا هرب فقتله عبد الله بن أنيس^(٢)، وحكى الحاكم عن ابن جريج أنّه عمر، وكان أبو بكر الصّدّيق رأس الذين رجموه ذكره ابن سعد، وفي حديث نعيم بن هزال: «هَلَّا تركتموه لعلّه يتوب فيتوب الله عليه»، أخرجه أبو داود وصحّحه الحاكم والترمذي، وهو حجة للشافعي ومن وافقه أنّ الهارب من الرّجم إذا كان بالإقرار يسقط عن نفسه الرّجم، وعند المالكية: لا يترك إذا هرب بل يتبع ويُرجم؛ لأنّ النّبيّ ﷺ لم يلزمهم ديتّه مع أنّهم قتلوه بعد هربه. وأجيب بأنّه لم يصرّح بالرّجوع وقد ثبت عليه الحدّ، وعند أبي داود من حديث بُريدة، قال: «كنا أصحاب رسول الله ﷺ نتحدّث أنّ ماعزاً والغامديّة لو رجعا لم يطلبنهما».

وحديث الباب أخرجه مسلم في «الحدود»، والنسائي في «الرّجم».

٢٣ - باب: لِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ

هذا (باب) بالتّنين يذكر فيه (لِلْعَاهِرِ) أي: للزّاني (الحَجَرُ).

٦٨١٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: اخْتَصَمَ سَعْدٌ وَابْنُ زَمْعَةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بَنٍ زَمْعَةَ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَاخْتَجِجِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ». زَادَ لَنَا قُتَيْبَةُ، عَنِ اللَّيْثِ: «وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك الطّيالسي قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد الإمام (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمّد بن مسلم (عَنْ عُرْوَةَ) بن الزّبير (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنّها: اخْتَصَمَ سَعْدٌ بسكون العين، ابن أبي وقاص (وَابْنُ زَمْعَةَ) عبد في ابن وليدة زَمْعَةَ، وكان عتبة عهد إلى أخيه سعد أنّ ابن وليدة زَمْعَةَ منّي فاقبضه إليك، فلمّا كان عام الفتح أخذه سعد،

(١) في (ب) و(س): «إن شاء الله تعالى قريباً».

(٢) في (د): «قيس».

فقال: ابن أخي عهد إليّ فيه، فتساوقا^(١) إلى النبيّ ﷺ فقال سعد: يا رسول الله إن أخي كان عهد إليّ فيه^(٢)، فقال عبدُ بن زُمعة: أخي وابنُ وليدة أبي ولد على فراشه (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: هُوَ لَكَ / يَا عَبْدُ بْنُ زُمَعَةَ) بضم «عبد»، ونصب «ابن» (الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ) أي: لصاحب الفراش (وَاخْتَجَبِي مِنْهُ) من ابن وليدة^(٣) زُمعة، واسمه: عبد الرحمن (يَا سَوْدَةُ) استحباباً للاحتياط، وسودة هي بنت زمعة أم المؤمنين رضي الله عنها. قال البخاري بالسند إليه: (زَادَ لَنَا قُتَيْبَةُ) ابن سعيد، وسقط «لنا» لأبي ذرٍّ، وقال في «البيوع» [ج: ٢٢١٨] «حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ» (عَنِ اللَّيْثِ) بن سعيد: (وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ).

٦٨١٨ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياس قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه يقول: (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ) حُرَّةٌ كانت أو أمة (وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ) سبق في «الفرائض» [ج: ٦٧٤٩] وغيرها أن المراد بقوله الحجر: الخيبة^(٤) أي: لاحقٌ له في النسب، وقيل: معناه: وللزاني الرجم بالحجر، وأنه استبعد بأن ذلك ليس لجميع الزناة بل للمُخْصَن، لكن في ترجمة البخاري هنا إيماءٌ إلى ترجيح القول بأنه الرجم بالحجر، فيكون المراد منه أن الرجم مشروع للزاني المُخْصَن، والله أعلم.

والحديث سبق في مواضع.

٢٤ - باب الرّجم في البلاط

(باب الرّجم في البلاط) ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهْنِيّ، وفي «الفتح» وتبعه في «العمدة» عن ١٤٢/٧٥ المُسْتَمَلِي: «بالبلاط» بالموحدة بدل «في»، والباء ظرفيّة أيضاً موضعٌ معروفٌ عند باب المسجد النبويّ، وكان مفروشاً بالبلاط، وليس المراد الآلة التي يرمم بها.

(١) في (ب): «نتساوقا».

(٢) قوله: «فتساوقا إلى النبي... عهد إليّ فيه»: ليس في (د).

(٣) في (ل): «منه ابن وليدة»، وفي هامشها: كذا بخطه: بإسقاط «من» قبل «ابن».

(٤) في (د): «أي الخيبة».

٦٨١٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَهُودِيٌّ وَيَهُودِيَّةٌ قَدْ أَخَذْنَا جَمِيعًا، فَقَالَ لَهُمْ: «مَا تَجِدُونَ فِي كِتَابِكُمْ؟» قَالُوا: إِنَّ أَخْبَارَنَا أَخَذْتُوا تَحْمِيمَ الْوَجْهِ وَالتَّجْبِيَةَ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: ادْعُهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ بِالتَّوْرَةِ، فَأَتَيْ بِهَا فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، وَجَعَلَ يَقْرَأُ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا، فَقَالَ لَهُ ابْنُ سَلَامٍ: ارْفَعْ يَدَكَ، فَإِذَا آيَةُ الرَّجْمِ تَحْتَ يَدِهِ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَرَجَمَا. قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَرَجَمَا عِنْدَ الْبَلَاطِ، فَرَأَيْتُ الْيَهُودِيَّ أَجْنَأَ عَلَيْهَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ) ولأبي ذرٍّ زيادة: «ابن كرامة»، العجلي الكوفي، وهو من أفرادهِ قال: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ) بفتح الميم واللام المخففة بينهما خاء معجمة ساكنة، القطواني الكوفي، أحدُ مشايخ البخاري روى عنه هنا بالواسطة (عَنْ سُلَيْمَانَ) بن بلال أنه قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ) المدني (عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما) أنه (قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم) بضم الهمزة مبنياً للمفعول (يَهُودِيٌّ) لم يُسَمَّ (وَيَهُودِيَّةٌ) اسمها بُسْرَة^(١)، كما ذكره ابن العربي في «أحكام القرآن» (وَقَدْ أَخَذْنَا جَمِيعًا) أي: فعلاً أمراً فاحشاً وهو الزنا (فَقَالَ) صلى الله عليه وسلم (لَهُمْ) أي: اليهود: (مَا تَجِدُونَ فِي) التَّوْرَةِ (كِتَابِكُمْ؟) قَالُوا: إِنَّ أَخْبَارَنَا بالحاء المهملة والموحدة، أي: علماءنا (أَخَذْتُوا) ابتكروا (تَحْمِيمَ الْوَجْهِ) أي: تسويده بالفحم (وَالتَّجْبِيَةَ^(٢)) بالفوقية المفتوحة والجيم الساكنة والموحدة المكسورة، هو الإركابُ معكوساً، وقيل: أن يحمل الزَّانِيَانِ على حمارٍ مخالفًا بين وجوههما، وقال في «الفتح»: المعتمد ما قاله أبو عُبَيْدَةَ: التَّجْبِيَةُ: أن يضعَ اليدين على الرُّكْبَتَيْنِ وهو قائمٌ فيصير كالرَّاكِعِ، وقال الفارابي: جَبَى - بفتح الجيم وتشديد الموحدة - : قام قيام الرَّاكِعِ وهو عريان (قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ) بتخفيف اللام: (ادْعُهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ بِالتَّوْرَةِ، فَأَتَيْ بِهَا) بضم الهمزة (فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ) هو: عبدُ الله بن صوريا (يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ) المكتوبة في التَّوْرَةِ (وَجَعَلَ يَقْرَأُ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا، فَقَالَ لَهُ ابْنُ سَلَامٍ: ارْفَعْ يَدَكَ) عنها، فرفعها (فَإِذَا آيَةُ الرَّجْمِ تَحْتَ يَدِهِ) فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أن يرجما (فَرَجَمَا) بعد إخراجهما إلى محلِّ الرَّجْمِ، وإنَّما فعل ذلك إقامةً للحجَّةِ^(٣) عليهم،

(١) في (د): «اسمها ميسرة».

(٢) في هامش (ل): من جَبَّهْتُ الرَّجُلَ؛ إذا غابنته بما يكره من الإغلاظ في القول أو الفعل. «فتح».

(٣) في (ص): «للحد».

وَإِظْهَارًا لِمَا كَتَمُوهُ وَبَدَّلُوهُ لَا لِيَعْرِفَ الْحُكْمَ وَلَا لِيَقْلُدَهُمْ^(١).

(قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) - بِالسَّنَدِ السَّابِقِ - : (فَرَجَمَا عِنْدَ الْبَلَاطِ) بَيْنَ الشُّوقِ وَالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، وَفَائِدَةُ ذِكْرِ الْبَلَاطِ الْإِشَارَةُ إِلَى جَوَازِ الرَّجْمِ مِنْ غَيْرِ حَفْرَةٍ^(٢)؛ لِأَنَّ الْمَوَاضِعَ الْمَبْلُطَةَ لَمْ تَحْفَرْ غَالِبًا، أَوْ أَنَّ الرَّجْمَ يَجُوزُ فِي الْأَبْنِيَةِ وَلَا يَخْتَصُّ بِالمُصَلَّى وَنَحْوِهِ مِمَّا هُوَ خَارِجُ الْمَدِينَةِ (فَرَأَيْتُ الْيَهُودِيَّ أَجْنَأَ عَلَيْهَا) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالنُّونَ بَيْنَهُمَا جِيمٌ سَاكِنَةٌ آخِرُهُ هَمْزَةٌ مُفْتَوْحَةٌ، أَيْ: أَكَبَّ، وَلَأَبِي ذَرُّ: «أَخْنَى» بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ مَقْصُورًا، وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ؛ يَعْنِي: أَكَبَّ عَلَيْهَا يَقِيهَا الْحَجَارَةُ.

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

٢٥ - بَابُ الرَّجْمِ بِالمُصَلَّى

(بَابُ الرَّجْمِ بِالمُصَلَّى) أَيْ: عِنْدَ مُصَلَّى الْعِيدِ وَالْجَنَائِزِ، وَهِيَ مِنْ جِهَةِ بَقِيْعِ الْغُرَقْدِ.

٦٨٢٠ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ جَاءَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَعْتَرَفَ بِالزُّنَا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبُكَ جُنُونٌ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «أَخْصَنْتُ؟». قَالَ: نَعَمْ. فَأَمَرَ بِهِ فَرَجِمَ بِالمُصَلَّى، فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الْحَجَارَةُ فَرَّ، فَأُذِرِكَ فَرَجِمَ حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ خَيْرًا وَصَلَّى عَلَيْهِ.

وَلَمْ يَقُلْ يُؤْنَسُ وَابْنُ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: فَصَلَّى عَلَيْهِ.

وَبِهِ قَالَ: (حَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ، وَلَأَبِي ذَرُّ: «حَدَّثَنَا»/ (مُحَمَّدٌ) وَلِلنَّسْفِيِّ: «مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ» ٤٢/٧٥ ب

وَهُوَ الْمُرُوزِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بْنُ هَمَّامٍ بْنُ نَافِعٍ الْحَمِيرِيُّ، مَوْلَاهُم أَبُو بَكْرٍ الصَّنْعَانِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) بِفَتْحِ الْمِيمَيْنِ بَيْنَهُمَا عَيْنٌ مَهْمَلَةٌ سَاكِنَةٌ، ابْنُ رَاشِدٍ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ (عَنِ أَبِي سَلَمَةَ) بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ (عَنْ جَابِرٍ) هُوَ: ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ) اسْمُهُ: مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ (جَاءَ النَّبِيَّ ﷺ) ١١/١٠ فَأَعْتَرَفَ بِالزُّنَا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى شَهِدَ أَقَرَّ (عَلَى نَفْسِهِ) بِهِ (أَرْبَعَ مَرَّاتٍ،

(١) فِي (س): «لِتَقْلِيدِهِمْ».

(٢) فِي (س): «حَفِيرَةٌ».

قَالَ^(١) لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: أَبِكَ جُنُونٌ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: آخَصَنْتَ؟ بِمَدِّ الهمزة، أي: أتزوجت ودخلت بها وأصببتها (قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ) مِنْهُ ﷺ (فَرَجِمَ بِالمُصَلَّى) أي: عندها (فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ) بالذال المعجمة والقاف، أوجعته (الحِجَارَةُ) أي: حجارة الرَّمِي، ف«أَل» للعهد (فَرَّ) بالفاء المفتوحة والراء المشددة، أي: هرب (فَأُذِرَكَ) بضم الهمزة، بالحرّة (فَرَجِمَ حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ خَيْرًا) أي: ذكره بخير، وفي حديث بريدة عند مسلم: فكان النَّاسُ فيه فريقين: قائل يقول: هلك^(٢) لقد أحاطت به خطيئته، وقائل يقول: ما توبة أفضل من توبة ماعز، وفيه: «لقد تاب توبة لو قسمت على أمة لو سعتهم»، وفي حديث أبي هريرة^(٣) عند النسائي: «لقد رأيته بين أنهار الجنة ينغمس»، قال: يعني: يتنعم. وفي حديث أبي ذرٍّ عند أحمد: «قد غفر له وأدخله الجنة» (وَصَلَّى) مِنْهُ ﷺ (عَلَيْهِ) خالف محمود بن غيلان عن عبد الرزاق محمد بن يحيى الذهلي وجماعة عن عبد الرزاق فقالوا في آخره: لم يصل عليه (و) قال البخاري: (لَمْ يَقُلْ يُونُسُ) بن يزيد الأيلي، فيما وصله المؤلف في «باب رجم المحسن» [ح: ٦٨١٤] (وَابْنُ جُرَيْجٍ) فيما وصله مسلم في روايتهما (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم: (فَصَلَّى عَلَيْهِ). وزاد في رواية المستملي وحده عن القُرْبَرِيِّ: «سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَخَارِيُّ هل قوله: فصلّى عليه، يصحُّ أم لا؟ قال: رواه معمر» أي: ابن راشد «قيل^(٤) للبخاري أيضًا: هل رواه غير معمر؟ قال: لا». قال الحافظ ابن حجر: واعترض على البخاري في جزمه بأن معمرًا روى هذه الزيادة مع أن المنفرد بها إنما هو محمود بن غيلان عن عبد الرزاق، وقد خالفه العدد الكثير من الحفاظ، فصرّحوا بأنه لم يصل عليه، لكن ظهر لي أن البخاري قويت عنده رواية محمود بالشواهد، فقد أخرج عبد الرزاق أيضًا وهو في «السنن» لأبي قرّة من وجه آخر، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف في قصة ماعز، قال: فقل: يا رسول الله أتصلي عليه؟ قال: «لا»، فلمّا كان من الغد، قال: «صلُّوا على صاحبكم» فصلّى عليه رسول الله ﷺ والناس. قال الحافظ ابن حجر: فهذا الخبر / يجمع الاختلاف، فتحمّل رواية النفي على أنه لم يصل عليه حين رُجم، ورواية

(١) في (ب): «فقال».

(٢) في (د): «هالك».

(٣) في الأصول: «أبي عزيزة» وهو تصحيف عن «أبي هريرة» كما عند النسائي في «الكبرى» (٧١٦٢).

(٤) في (ع) و(ص) و(د) زيادة: «له».

الإثبات على أنه صَلَّى عليه في اليوم الثاني، وقد اختلف في هذه المسألة، فالمعروف عن مالك أنه يكره للإمام وأهل الفضل الصلاة على المرجوم؛ ردعاً لأهل المعاصي، وهو قول أحمد، وعند الشافعي: لا يكره وهو قول الجمهور.

وحديث الباب أخرجه مسلم في «الحدود»، وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي.

٢٦ - باب مَنْ أَصَابَ ذَنْبًا دُونَ الْحَدِّ فَأَخْبَرَ الْإِمَامَ، فَلَا عُقُوبَةَ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّوْبَةِ إِذَا جَاءَ مُسْتَفْتِيًا. قَالَ عَطَاءٌ: لَمْ يُعَاقِبْهُ النَّبِيُّ ﷺ. وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَلَمْ يُعَاقِبِ الَّذِي جَامَعَ فِي رَمَضَانَ، وَلَمْ يُعَاقِبْ عُمَرُ صَاحِبَ الظُّبْيِ، وَفِيهِ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

(باب مَنْ أَصَابَ^(١) ذَنْبًا دُونَ الْحَدِّ) أي: ارتكب ذنباً لا حد له شرعاً كالقُبلة والغمزة (فَأَخْبَرَ الْإِمَامَ) به (فَلَا عُقُوبَةَ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّوْبَةِ إِذَا جَاءَ) إلى الإمام حال كونه (مُسْتَفْتِيًا) بسكون الفاء طالباً جواب ذلك، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «مُسْتَعْتَبًا» بالعين المهملة الساكنة بدل الفاء وبعد الفوقية موحدة بدل التَّحْتِيَّة، من الاستعتاب، وهو طلب الرِّضَا وإزالة العتب، وقال في «العمدة»: وللكُشْمِيهَنِيِّ: «مُسْتَغِيثًا» بالغين المعجمة المكسورة والمثلثة بعد التَّحْتِيَّة، من الاستغاثة، وهي طلب الغوث، وزاد في «الفتح» عن الكُشْمِيهَنِيِّ^(٢) «مُسْتَعِينًا» بالسين المهملة والنون قبل الألف، وفي نسخة ممّا في الفرع كأصله: «مُسْتَقِيلًا» بالقاف بدل الفوقية وبعدها تحتيّة فلام ألف^(٣) أي: طالباً للإقالة، وغرض البخاريّ أن الصَّغِيرَةَ بالتَّوْبَةِ يسقط عنها^(٤) التَّعْزِير.

(قَالَ عَطَاءٌ) هو: ابنُ أبي رباح: (لَمْ يُعَاقِبْهُ النَّبِيُّ ﷺ) أي: لم يعاقب الذي أخبره أنه وقع في معصية بل أمهله حتّى صَلَّى معه، ثم أخبره أن صلاته كفرت ذنبه (وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك: (وَلَمْ يُعَاقِبِ) النَّبِيُّ ﷺ (الَّذِي جَامَعَ) أهله (فِي) نهار (رَمَضَانَ) بل أعطاه ما يكفّر به (وَلَمْ يُعَاقِبْ عُمَرُ) بن الخطّاب رضي الله عنه (صَاحِبَ الظُّبْيِ) قبيصة بن جابر إذ اصطاد ظبيّاً

(١) في (ع): «آتى».

(٢) قوله: «مُسْتَغِيثًا بالغين... عن الكُشْمِيهَنِيِّ»: ليس في (ع).

(٣) «ألف»: ليست في (ع)، وفي (ص): «فألف».

(٤) في (ع) و(ص) و(د): «تسقط».

وهو محرم، وإنَّما أمره بالجزاء ولم يعاقبه عليه، وهذا وصله سعيد بن منصور بسند صحيح عن قبيصة (وفيه) أي: وفي معنى الحكم المذكور في الترجمة (عن أبي عثمان) عبد الرحمن بن ملِّ التَّهْدِيَّ (عن ابنِ مَسْعُودٍ) عبد الله رضي الله عنه (عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) ولأبي ذرٍّ: «عن أبي مسعود» ١٢/١٠ قال/ الحافظ ابن حجر: وهو غلط، والصَّواب: ابن مسعود، وزاد أبو ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ بعد قوله: وسلَّم: «مثله» وهي زيادة لا حاجة إليها؛ لأنَّه يصيرُ ظاهره أنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لم يعاقب صاحب الطُّبِي، وهذا وصله المؤلِّف في «باب الصَّلَاة كَفَّارَةً»، في أوائل «كتاب المواقيت»، من رواية سليمان التَّيْمِيِّ عن أبي عثمان عن ابن مسعود، بلفظ: أنَّ رجلاً أصاب من امرأة قُبْلَةً، فأتى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فأخبره فأنزل الله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنْ أَيْلٍ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤] فقال: يا رسول الله ألي هذا؟ قال: «لجميع أمتي كلهم» [ح: ٥٢٦].

٦٨٢١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَجُلًا وَقَعَ بِامْرَأَتِهِ فِي رَمَضَانَ، فَاسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «هَلْ تَسْتَطِيعُ صِيَامَ شَهْرَيْنِ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَأَطْعِمْ سِتِّينَ مِسْكِينًا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) بن سعيد قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد الإمام (عن ابنِ شِهَابٍ) / مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ (عن حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن عوف الزُّهْرِيُّ (عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه) أَنَّ رَجُلًا) اسمه: سلمة بنُ صخر فيما رواه ابنُ أبي شَيْبَةَ وابنُ الجَارُود، وبه جزم عبد الغني، وتُعَقَّبُ بأنَّ سلمة هو المظاهرُ في رمضان، وإنَّما أتى أهله في اللَّيْل رأى خلخالها في القمر. قال الحافظ ابن حجر: والسَّبَب في ظنهم أنَّه المُخْتَرَق أنَّ ظهاره من امرأته كان في شهر رمضان، وجامع ليلاً كما هو صريح في حديثه، وأمَّا المُخْتَرَق ففي رواية أبي هريرة أنَّه أعرابيٌّ، وأنَّه جامع نهاراً فتغaira. نعم، اشتركا في قدرِ الكَفَّارَةِ، وفي الإتيان بالتَّمَر، وفي الإعطاء، وفي قول كلٍّ منهما: على أفقر منَّا (وَقَعَ بِامْرَأَتِهِ فِي) نهار (رَمَضَانَ فَاسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم) عن ذلك (فَقَالَ) له: (هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً) تعتقها؟ (قَالَ: لَا) أجدها (قَالَ: هَلْ تَسْتَطِيعُ صِيَامَ شَهْرَيْنِ؟) قَالَ: (لَا) أستطيع (قَالَ: فَأَطْعِمْ سِتِّينَ مِسْكِينًا).

٦٨٢٢ - وَقَالَ اللَّيْثُ: عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فِي الْمَسْجِدِ، قَالَ:

اخْتَرَفْتُ. قَالَ: «مِمَّ ذَاكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ بِأَمْرَائِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ لَهُ: «تَصَدَّقْ»، قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ، فَجَلَسَ فَأَتَاهُ إِنْسَانٌ يَسُوقُ جِمَارًا وَمَعَهُ طَعَامٌ - قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَا أَذْرِي مَا هُوَ - إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «أَبْنُ الْمُخْتَرِقِ؟» فَقَالَ: هَا أَنَا ذَا، قَالَ: «خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ»، قَالَ: عَلَى أَخَوَجَ مِنِّي، مَا لِأَهْلِي طَعَامٌ؟ قَالَ: «فَكُلُوهُ». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ أَبِينُ، قَوْلُهُ: «أَطْعِمِ أَهْلَكَ».

(وَقَالَ اللَّيْثُ) بن سعد الإمام فيما وصله المؤلف في «التاريخ الصغير»، والطبراني في «الأوسط»: (عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ) بفتح العين، ابن يعقوب أبي أمية^(١) الأنصاري، مولا هم المصري، أحد الأعلام (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ) بن محمد بن أبي بكر التيمي، أبي محمد الفقيه ابن الفقيه (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ) بن العوام (عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ) هو ابنُ عمِّ محمد بن جعفر (عَنْ عَائِشَةَ) رضي الله عنها أنها قالت: (أَتَى رَجُلٌ) هو سلمة بن صخر - إن صح - (النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ) بطيبة في رمضان (قَالَ) ولأبي ذرٍّ: «فقال»: (اخْتَرَفْتُ) أطلق على نفسه أنه احترق؛ لاعتقاده أن مُرتكب الإثم يعذب بالنار، فهو مجاز عن العصيان، أو أنه يحترق يوم القيامة، فجعل المتوقع كالواقع وعبر عنه بالماضي (قَالَ) من الله عليه له: (مِمَّ ذَاكَ؟) بغير لام (قَالَ: وَقَعْتُ بِأَمْرَائِي) وطئتها (فِي) نهار (رَمَضَانَ، قَالَ) من الله عليه له: تَصَدَّقْ فيه اختصارًا؛ إذ الكفارة مرتبة، فإنَّ التَّصَدَّقْ بعد الإعتاق والصَّيام (قَالَ)^(٢): مَا عِنْدِي شَيْءٌ^(٣) أَتَصَدَّقُ بِهِ (فَجَلَسَ) الرَّجُلُ (فَأَتَاهُ) من الله عليه (إِنْسَانٌ) لم أعرف اسمه (يَسُوقُ جِمَارًا وَمَعَهُ طَعَامٌ، قَالَ) ولأبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي: «فقال» (عَبْدُ الرَّحْمَنِ) بن القاسم: (مَا أَذْرِي مَا هُوَ؟) أي: الطَّعام، في رواية أبي هريرة التصريح بأنه تمرٌ في مكتلٍ (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَبْنُ الْمُخْتَرِقِ؟) أثبت له وصف الاحتراق إشارةً إلى أنه لو أصرَّ على ذلك لاستحقَّ ذلك (فَقَالَ: هَا أَنَا ذَا) يا رسول الله من الله عليه (قَالَ: خُذْ هَذَا) الطَّعام (فَتَصَدَّقْ بِهِ) كفارة (قَالَ: عَلَى أَخَوَجَ مِنِّي؟) استفهام محذوفُ الأداة (مَا لِأَهْلِي طَعَامٌ. قَالَ) من الله عليه: (فَكُلُوهُ) سقطت الهاء ١٤٤/٧٥ من «فكلوه» لأبي ذرٍّ (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) المؤلف: (الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ) المروي عن أبي عثمان التَّهْدِيَّ (أَبِينُ، قَوْلُهُ: «أَطْعِمِ أَهْلَكَ») وسقط قوله «قال أبو عبد الله»... إلى آخره لأبي ذرٍّ.

(١) في (س) و(ص): «أبو أيوب»، وفي (ل): «أبو يعقوب»، وفي هامشها: كذا في «التقريب».

(٢) «قال»: ليست في (د).

(٣) «شيء»: ليست في (د).

٢٧ - باب: إذا أقر بالحد ولم يبين، هل للإمام أن يستتر عليه؟

هذا (باب) بالتَّنوين يذكر فيه: (إذا أقر) شخص (بالحد) عند الإمام (ولم يبين) كأن قال: إن أصبت ما يوجب الحد فأقمه عليّ (هل للإمام أن يستتر عليه) أم لا؟

٦٨٢٣ - حَدَّثَنِي عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ الْكِلَابِيُّ: حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيَّ، قَالَ: وَلَمْ يَسْأَلْهُ عَنْهُ، قَالَ: وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم الصَّلَاةَ قَامَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا، فَأَقِمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ ذَنْبَكَ» أَوْ قَالَ: «حَدَّكَ».

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد، ولأبي ذر: «حَدَّثَنَا» (عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ مُحَمَّدٍ) أي: ابن عبد الكبير بن شعيب بن الحَبَّاب - بالحاءين المهملتين والموحدين - البصريُّ العطار من أفراد المؤلف، ليس له في البخاري غير هذا الحديث، قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ) بفتح العين وسكون الميم (الْكِلَابِيُّ) بكسر الكاف وبالموحدة^(١)، الحافظ قال: (حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى) العوذِيُّ الحافظ قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ عَمِّهِ (أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه) أَنَّهُ (قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَجَاءَهُ رَجُلٌ) هو: أبو اليسر ابن عمرو، واسمه: كعب قاله في «المقدمة» (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَبْتُ) فعلاً يوجب (حَدًّا) فَأَقِمْهُ عَلَيَّ، قَالَ) أَنَسُ: (وَلَمْ يَسْأَلْهُ) النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم (عَنْهُ) أي: لم يستفسره؛ لأنه قد يدخل في التَّجَسُّس المنهي عنه أو إيثاراً للستر (قَالَ) أَنَسُ: (وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى) الرَّجُلُ (مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم)، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم الصَّلَاةَ قَامَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا، فَأَقِمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ) أي: ما حكم به تعالى في كتابه من الحد (قَالَ: أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا؟) قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ ذَنْبَكَ، أَوْ قَالَ: حَدَّكَ) أي: ما يوجب حدك، والشك من الراوي، ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم أطلع بالوحي على أن الله قد غفر له؛ لكونها واقعة عين، وإلا لكان يستفسره عن الحد ويطعمه عليه، قاله الخطابي، وجزم النووي وجماعة أن الذنب

(١) في (ع): «الموحدة».

الذي فعله كان من الصغائر، بدليل قوله: إنه كفرته الصلاة بناءً على أن الذي تكفره الصلاة من الذنوب الصغائر لا الكبائر.

٢٨ - باب: هل يقول الإمام للمقر: لعلك لمست أو غمزت؟

هذا (باب) بالتثوين يذكر فيه: (هل يقول الإمام للمقر) بالزنا: (لعلك لمست) المرأة (أو غمزت) بها بعينك أو بيدك.

٦٨٢٤ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ يَعْلَى بْنَ حَكِيمٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا أَتَى مَا عِزُّ بْنُ مَالِكٍ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم قَالَ لَهُ: «لَعَلَّكَ قَبَّلْتَ، أَوْ غَمَزْتَ، أَوْ نَظَرْتَ؟» قَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «أَنِكَتَهَا؟» لَا يَكْنِي، قَالَ فَعِنْدَ ذَلِكَ أَمَرَ بِرَجْمِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد^(١)، ولأبي ذر: «حَدَّثَنَا» بالجمع (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ) المسندي قال: (حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ) بفتح الجيم، قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) جرير بن حازم بن زيد البصري (قَالَ: سَمِعْتُ يَعْلَى بْنَ حَكِيمٍ) الثَّقَفِيُّ مَوْلَاهُم البصري (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه) أَنَّهُ (قَالَ: لَمَّا أَتَى مَا عِزُّ بْنُ مَالِكٍ) الأسلمي (النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم) / فقال: إِنَّهُ زَنَى فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَأَعَادَ عَلَيْهِ مَرَارًا، فَسَأَلَ قَوْمَهُ: «أَمَجْنُونٌ هُوَ؟» قالوا: ليس به بأس، أخرجه أحمد وأبو داود عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس بسندٍ على شرط البخاري (قَالَ) صلى الله عليه وسلم (لَهُ: لَعَلَّكَ قَبَّلْتَ) المرأة، فالمفعول محذوفٌ للعلم به (أَوْ غَمَزْتَ) بها بعينك أو بيدك، وعند الإسماعيلي بلفظ: «لَعَلَّكَ قَبَّلْتَ أَوْ لَمَسْتَ» (أَوْ نَظَرْتَ) إليها، فأطلق^(٢) على كل ذلك زناً، لكنه لا حد في ذلك (قَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ) صلى الله عليه وسلم: (أَنِكَتَهَا؟) بهمزة استفهام فنون مكسورة فكاف ساكنة ففوقية فهاء فألف، من النيك (لَا يَكْنِي) بفتح التحتية وسكون الكاف وكسر النون، من الكناية، أي: أنه ذكر هذا اللفظ صريحاً ولم يُكن عنه بلفظ آخر كالجماع؛ لأنَّ الحدود لا تثبت بالكنايات، وفي حديث نعيم بن هزال عند أبي داود: «هل ضاجعتها؟» قال: نعم. قال: «فهل باشرتها؟» قال: نعم، قال: «هل جامعتها؟» قال: نعم (قَالَ) ابن عباس: (فَعِنْدَ ذَلِكَ) الإقرار بصريح الزنا (أَمَرَ) صلى الله عليه وسلم (بِرَجْمِهِ) وفيه جواز تلقين المقر في

(١) «بالافراد»: ليست في (ع) و(ص).

(٢) في (ل): «فأطلقت»، وفي هامشها: كذا بخطه بناءً الخطاب.

الحدود، والتَّصريح بما يُستحيى من التَّلَفُّظ به للحاجة الملجئة لذلك.

٢٩ - باب سُؤال الإمام المُقَرَّر: هل أَخَصَّنْتَ؟

(باب سُؤال الإمام) الأعظم أو نائبه (المُقَرَّر) بالرُّنا (هل أَخَصَّنْتَ) أي: تزوّجت ووطئت.

٦٨٢٥ - ٦٨٢٦ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ عُفَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَنَادَاهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ - يُرِيدُ نَفْسَهُ - فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَتَنَحَّى لِشِقِّ وَجْهِهِ الَّذِي أَعْرَضَ قَبْلَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَجَاءَ لِشِقِّ وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي أَعْرَضَ عَنْهُ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَيْلَكَ جُنُونَ؟». قَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «أَخَصَّنْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «اذْهَبُوا فَارْجُمُوهُ».

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرًا قَالَ: فَكُنْتُ فِيْمَنْ رَجَمَهُ، فَرَجَمْنَاهُ بِالمُصَلَّى، فَلَمَّا أذْلَقْنَاهُ الْحِجَارَةَ جَمَزَ حَتَّى أَدْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَمْنَاهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ عُفَيْرٍ) بضم العين المهملة وفتح الفاء وبعد التحتية الساكنة راء، جدُّ سعيد، واسم أبيه كثير أبو عثمان الأنصاري المصري^(١) (الحافظ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (اللَّيْثُ) بن سعد الإمام قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد أيضًا (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ) أمير مصر (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) محمد بن مسلم الزُّهري (عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ) سعيد (وَأَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرحمن بن عوف (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (قَالَ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ) ليس من أكابرهم، ولا بالمشهور فيهم (وَهُوَ) أي: والحال أنه رضي الله عنه (فِي الْمَسْجِدِ، فَنَادَاهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ - يُرِيدُ نَفْسَهُ -) ذكره ليبين أنه لم يكن مُستفتيًا من جهة الغير بل مسند ذلك لنفسه (فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَتَنَحَّى) بالحاء المهملة، أي: انتقل الرجل (لِشِقِّ وَجْهِهِ) بكسر الشين المعجمة، للجانب (الَّذِي أَعْرَضَ قَبْلَهُ) بكسر القاف وفتح الموحدة، مقابلًا له (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ فَأَعْرَضَ) رضي الله عنه، فَجَاءَ لِشِقِّ وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي أَعْرَضَ عَنْهُ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ^(٢) أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ) أنه زنى، وجواب «لَمَّا» قوله: (دَعَاهُ

(١) في (ب): «البصري».

(٢) في (ب): «لنفسه».

النَّبِيُّ مِنْ شَيْءٍ لَمْ يَقَالَ: أَيْكَ جُنُونٌ؟) الهمزة للاستفهام، و«جنون» مبتدأ، والجار^(١) متعلق بالخبر، والمسوَّغ للابتداء بالنكرة تقدُّم الخبر في الظرف وهمزة الاستفهام (قَالَ: لَا) ليس بي جنونٌ (يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: أَحْصَنْتُ؟) استفهامٌ حذف منه الأداة (قَالَ: نَعَمْ) أَحْصَنْتُ/ ١٤٥/٧٥ (يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ) مِنْ شَيْءٍ لَمْ (اذْهَبُوا فَارْجُمُوهُ) ولأبي ذرٍّ: «اذهبوا به» والباء باء التعدية، ويحتمل الحال، أي: اذهبوا مُصاحبين له فارجموه.

(قَالَ ابْنُ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ - بِالسَّنَدِ السَّابِقِ -: (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (مَنْ سَمِعَ جَابِرًا) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن (قَالَ) وفي نسخة «يقول»: (فَكُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُ) سبق أن «سمع» إن تعلقت بالذوات كما هنا تعدت إلى مفعولين الثاني فعلٌ مضارعٌ من الأفعالِ الصَّوتِيَّة، وقيل: هو في محلِّ حالٍ إن كان الأول معرفة، أو في محلِّ صفةٍ إن كان نكرة، وخبر «كان» في المجرور، و«من» بمعنى «الذي» وصلتها جملة «رَجَمَهُ»، والمعنى: في جماعة من رجمه، وأعاد على لفظ «من»، ولو أعاد على معناها، لقال: فِيمَنْ رَجَمُوهُ (فَرَجَمْنَاهُ بِالمُصَلَّى) أي: عند مصلى الجنائز بالبقيع، وفي الكلام تقديم وتأخير، أي: فرجمناه بالمصلى، فكنتُ فيمن رجمه، أو كنتُ فِيمَنْ أَرَادَ حُضُورَ رَجْمِهِ فرجمناه (فَلَمَّا أَذْلَقْتُهُ) بالذال المعجمة الساكنة والقاف، أفلقته وأوجعته^(٢). وقال النَّوَوِيُّ: أي: أصابته بحدّها (الحِجَارَةُ جَمَزَ) بفتح الجيم والميم والزاي، وثبَّ مُسرِعًا وليس بالشديد العَدُو بل كالقفز، وفي حديث أبي سعيدٍ: فاشتدَّ واشتدَدْنَا خلفه (حَتَّى أَذْرَكْنَاهُ بِالحَرَّةِ) خارج المدينة (فَرَجَمْنَاهُ) زاد في الرواية السابقة، في «باب الرِّجْمِ بِالمُصَلَّى» [ج: ٦٨٢٠] حَتَّى مَاتَ. وعند الترمذي من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة في قصة ماعز: فَلَمَّا وَجَدَ مَسَّ الحِجَارَةِ فَرَّ يَشْتَدُّ حَتَّى مَرَّ بِرَجُلٍ مَعَهُ لَحْيٌ جَمَلٍ فَضْرَبَهُ بِهِ وَضْرَبَهُ النَّاسُ حَتَّى مَاتَ. وعند أبي داود والنسائي من رواية يزيد بن نعيم بن هزال عن أبيه في هذه القصة: وَجَدَ مَسَّ الحِجَارَةِ فَخَرَجَ يَشْتَدُّ فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَيْسٍ وَقَدْ عَجَزَ أَصْحَابُهُ، فَنَزَعَ لَهُ وَظِيفَ بَعِيرٍ فَرَمَاهُ بِهِ فَقَتَلَهُ. قال في «الفتح»: وظاهر هذا يخالف رواية أبي هريرة أنهم ضربوه معه، ويجمع بأن قوله: فَقَتَلَهُ، أي: كان سببًا في قتله.

(١) في (ع) و(ص) و(د): «المجرور».

(٢) في (ب) و(س): «أو أوجعته».

وفي هذا الحديث منقبةٌ عظيمةٌ لماعزٍ؛ لأنه استمرَّ على طلبِ إقامةِ الحدِّ عليه مع توبته ليتَّمَّ تطهيرُهُ، ولم يرجع عن إقراره مع أنَّ^(١) الطَّبعَ البشريَّ يقتضي أنَّه^(٢) لا يستمرُّ على الإقرار بما يقتضي إزهاقَ نفسه، فجاهدَ نفسه على ذلك وقويَّ عليها، وفيه التَّثبتُ في إزهاقِ نفسِ المسلمِ والمبالغة في صيانتِهِ لما وقع في هذه القصة من تردِّده والإيماء إليه بالرجوع، والإشارة إلى قبولِ دَعواه إن ادَّعى خطأ في معنى الزَّنا، ومباشرة دون الفرج مثلاً، وأنَّ إقرارَ المجنون لاغٍ.

٣٠ - باب الاعتراف بالزَّنا

(باب) بيان حكم (الاعتراف بالزَّنا).

٦٨٢٧ - ٦٨٢٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَفِظْنَاهُ مِنْ فِي الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَزَيْدَ بْنَ خَالِدٍ قَالَا: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: أَنُشَدُكَ اللَّهُ إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَامَ خَصْمُهُ - وَكَانَ أَفْقَهُ مِنْهُ - فَقَالَ: اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَأُذِّنْ لِي، قَالَ: «قُلْ»، قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا فَرَزَنِي بِأَمْرَاتِهِ، فَأَفْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِئَةِ شَاةٍ وَخَادِمٍ، ثُمَّ سَأَلْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي: أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِئَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ، وَعَلَى أَمْرَاتِهِ الرَّجْمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا قُضِيَ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ، الْمِئَةُ شَاةٍ وَالْخَادِمُ رَدٌّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَاعْدُ يَا أُتَيْسُ عَلَى أَمْرَاةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفْتَ فَارْجُمَهَا»، فَعَدَا عَلَيْهَا فَاعْتَرَفَتْ فَارْجَمَهَا. قُلْتُ لِسُفْيَانَ: لَمْ يَقُلْ: فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَقَالَ: أَشْكُ فِيهَا مِنَ الزُّهْرِيِّ، فَرُبَّمَا قُلْتُهَا وَرُبَّمَا سَكَتُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المدينيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيينة (قَالَ: حَفِظْنَاهُ) أي:

٤٥/٧٥ ب الحديث (مِنْ فِي الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ/ بنِ شَهَابٍ، أي: مِنْ فَمِهِ، وعند الحميدي: عَنْ سُفْيَانَ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عُبَيْدُ اللَّهِ) بضم العين، أي: ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَتَبَةَ بنِ مَسْعُودٍ (أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَزَيْدَ بْنَ خَالِدٍ) الجهنِّيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (قَالَا: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ) وهو جالسٌ في المسجدِ (فَقَامَ رَجُلٌ) أي: مِنْ الْأَعْرَابِ كما في «الشُّرُوط» [ج: ٢٧٢٤] ولم يقفِ الحافظ ابن حجرٍ على اسمه، ولا على اسمِ خَصْمِهِ (فَقَالَ): يَا رَسُولَ اللَّهِ (أَنُشَدُكَ اللَّهُ) بفتح الهمزة وسكون النون

(١) في (ع) زيادة: «مقتضى».

(٢) في (س): «أن».

وضم الشين المعجمة والبدال المهملة، أي: أسألك الله، أي: بالله، ومعنى السؤال هنا القسم، كأنه قال: أقسمت عليك بالله، أو معناه: ذكرتُك -بتشديد الكاف- وحينئذٍ فلا حاجة لتقدير حرف الجر^(١) فيه، ولذا قال الفارسي: أجروه مجرى ذكرتُك^(٢)، وإذا^(٣) قلنا: معناه سأل، كان متعديًا لمفعولين ليس ثانيهما المجرور بالباء لفظاً أو تقديرًا كما يتوهمه كثير، بل مفعوله الثاني ما يأتي بعده^(٤)، فإذا قلت: أنشدك الله أن تكرمني، فالمصدر المؤول من أن تكرمني هو مفعوله الثاني، وقس على ذلك، وإن قلنا معناه: ذكرتُك الله، فالمراد به: الإقسام عليه به، فهذان مفعولاه^(٥)، وحينئذٍ فما بعده على تقدير حرف جرٍّ، فإذا^(٦) قيل^(٧): نشدتك الله أن تكرمني، كان معناه: ذكرتُك الله في إكرامي.

ثم إنَّ العرب تأتي بعد هذا التركيب بـ«إلا» مع أنَّ صورة لفظه إيجابٌ، ثمَّ يأتون بعده بفعل ولا يستثنى، فيقولون: أنشدك الله إلا فعلت كذا/، وذلك لأنَّ المعنى على النفي والحصَر فحسُنَ ١٥/١٠ الاستثناء، وأمَّا وقوع الفعل بعد إلا فعلى تأويله بالمصدر، وإن لم يكن فيه حرفٌ مصدرِيٌّ؛ لضرورة افتقار المعنى إلى ذلك، وهو من المواضع التي يقع فيها الفعل^(٨) موقع الاسم كما قاله صاحب «المفصل». قال: وقد أوقع الفعل المتعدِّي موقع الاسم المستثنى في قوله: أنشدك الله إلا^(٩) فعلت. وتعبه البرماوي بأنَّ تقييده بالفعل المتعدِّي لا معنى له. وقال أبو حيَّان: فهو كلام يعنون به النفي المحصور فيه المفعول، قال: وقد صرح بـ: «ما» المصدرية مع الفعل بعد إلا، يعني كما وقع في هذا الحديث بعد أنشدك (إلا قضيت بيننا بكتاب الله) أي: لا أسألك بالله إلا القضاء بيننا بكتاب الله. قال في «العدة»: في المسألة مذهبان آخران حكاهما

(١) في (د): «جر».

(٢) في (ع) و(ص) و(د): «ذكرت».

(٣) في (د): «وإن».

(٤) في (د): «بعد».

(٥) في (د): «مفعولان».

(٦) في (د) و(ص): «وإذا».

(٧) في (ص) و(د) زيادة: «معناه».

(٨) في (د): «الفعل المتعدي».

(٩) في (ب) و(س): «إلا ما».

أبو حيّان. أحدهما: أن «إلا» جواب القسم؛ لأنها في^(١) الكلام على معنى الحصر، فدخلت هنا لذلك المعنى كأنك قلت: نشدتك بالله لا تفعل شيئاً إلا كذا، فحذف الجواب وترك ما يدل عليه، والثاني قاله في «السيط»: أن «إلا» أيضاً جواب للقسم، لكن على أن الأصل: نشدتك الله لتفعلن كذا، ثم أوقعوا موقع المضارع الماضي ولم يدخلوا لام التوكيد^(٢)؛ لأنها لا تدخل/ على الماضي، فجعلوا بدلها إلا وحملوها عليها، فتلخص أن الاستثناء في هذا التركيب مفرغ، وقوله: «بكتاب الله» أي: بما تضمنه كتاب الله، أو أن المراد به: حكم الله المكتوب على المكلفين من الحدود والأحكام إذ الرّجم ليس في القرآن، ويحتمل أن يراد به: القرآن، وكان ذلك قبل أن تنسخ آية الرّجم لفظاً، وإنما سألا أن يحكم بينهما بحكم الله وهما يعلمان أنه لا يحكم إلا بحكم الله؛ ليفصل بينهما بالحكم الصّرف لا بالنصائح والترغيب فيما^(٣) هو الأرفق بهما، إذ للحاكم أن يفعل، ولكن برضا الخصمين.

(فَقَامَ خَصْمُهُ - وَكَانَ أَفْقَهُ مِنْهُ -) يحتمل - كما قال الحافظ الزّين العراقي - أن يكون الرّاي كان عارفاً بهما قبل أن يتحاكما، فوصف الثاني بأنه أفقه من الأوّل مطلقاً، أو في هذه القصة^(٤) الخاصّة، واستدلّ بحسن أدبه في استئذانه أولاً، وترك رفع صوته إن كان الأوّل رفعه، والخصم في الأوّل مصدر خصمه يخصمه؛ إذا نازعه وغالبه، ثم أطلق على المخاصم وصار اسماً له، فلذا يُطلق على الواحد والاثنين، والأكثر بلفظ واحد، مذكراً كان المخاصم أو مؤنثاً؛ لأنه بمعنى «ذو» كذا على قول البصريّين في رجل عدل ونحوه، قال تعالى: ﴿وَهَلْ أَنتَكَ نَبُؤُا الْخَصْمِ إِذْ سَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ [ص: ٢١] وربّما ثني وجمع للتّنبية على فائدة تراد في الكلام نحو: ﴿لَا تَخَفْ خَصْمَانِ﴾ [ص: ٢٢] ونحو ذلك (فَقَالَ): يا رسول الله (اقض بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَأُذْنِ لِي) أي: في أن أتكلّم، وفي رواية ابن [أبي] شيبّة عن سفيان: حتّى أقول (قَالَ) مِنْ شَيْءٍ عِلْمٍ: (قُلْ. قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا) بفتح العين وكسر السين المهملتين وبالفاء، أجيراً (عَلَى هَذَا) أي: عنده، أو «على» بمعنى اللام، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧] قال الكرّماني وتبعه العيني والبزماوي: وهذا القول... إلى آخره من

(١) في (ص): «من».

(٢) في (د): «التأكيد».

(٣) في (ص): «بما».

(٤) في (ب) و(س): «القضية».

جملة كلام الرجل، أي: الأول لا الخصم^(١)، ولعله تمسك بقوله في «الصلح»: فقال الأعرابي: إن ابني، بعد قوله في أول الحديث: جاء أعرابي [ج: ٢٦٩٥] وتعقبه في «فتح الباري» كما سبق في «الصلح» بأن هذه الزيادة شاذة، والمحفوظ ما في سائر الطرق كما في رواية سفيان هنا، فالاختلاف فيه على ابن أبي ذئب (فَرَنَى بِأَمْرَاتِهِ) ولم يعرف الحافظ ابن حجر اسمها ولا اسم الابن (فَأَفْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِئَةِ شَاةٍ وَخَادِمٍ) «بمئة شاة» متعلق^(٢) بـ «افتديت»، و«منه» أي^(٣): من الرّجَم، والشاة تذكر وتؤنث، وأصلها شاهة؛ لأنّ تصغيرها شُوَيْهَةٌ وشُوَيْيَّةٌ، والجمع: شياهٌ بالهاء تقول: ثلاث شياهٍ إلى العشرة، فإذا جاوزتِ فالتاء، فإذا كثرت قلت: هذه شاء كثيرة^(٤)، بالهمز، و«من» للبدلية كقوله تعالى: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨] أي: بدل الآخرة (ثُمَّ سَأَلْتُ رِجَالًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ) قال في «الفتح»: لم أقف على أسمائهم ولا على عددهم (فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِئَةٍ) بإضافة جلد للاحقه، كقوله: (وَتَغْرِيبَ عَامٍ، وَعَلَى امْرَأَتِهِ الرَّجْمَ) ٤٦٧/ب لإحصانها (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَ) حق^(٥) (الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ) ف: «الذي»^(٦) مع صلتِهِ وعائِدِهِ مقسّم به، و«نفسي» مبتدأ، و«بيده» في محلّ الخبر وبه يتعلّق^(٧) حرف الجرّ، وجواب القسم قوله: (لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ) بتشديد النون للتأكيد، ولأبي ذرّ: «بينكم» بالجمع (المِئَةُ شَاةٌ وَالْخَادِمُ رَدٌّ عَلَيْكَ) وفي «الصلح»: «الوليدة» [ج: ٢٦٩٥] ولا تنافي بينهما؛ لأنّ الخادم يُطلق على الذّكر والأنثى، وقوله: «ردّ» من/ إطلاق المصدر على المفعول، أي: مردودٌ، نحو نسج ١٦/١٠ اليمن، أي: منسوجه، ولذلك كان بلفظ واحد^(٨) للواحد والمتعدّد^(٩). وقوله: «المئة شاة» هو^(١٠)

(١) في (د): «الأول الخصم».

(٢) في (ب) و(س): «يتعلق».

(٣) «ومنه أي»: ليست في (د) و(ص) و(ع).

(٤) في هامش (ل): الذي بخط الشارح: شياه كثيرة؛ بالهمز، وعبارة «الصّحاح»: فإذا كثرت قيل: هذه شاء كثيرة، وفي «المصباح»: والجمع: شاء وشياه.

(٥) «حق»: ليست في (د).

(٦) في (د): «والذي».

(٧) في (س): «متعلق».

(٨) في (ص): «واحدة».

(٩) في (ع) و(د): «للمتعدد». في (ص) «للمتعددة».

(١٠) «هو»: ليست في (د).

على مذهب الكوفيّين، والمعنى: أنّه يجب ردُّ ذلك إليك^(١)، وفيه دليلٌ على أنّ المأخوذ بالعقود^(٢) الفاسدة - كما في هذا الصُّلح الفاسد - لا يُمْلِك بل يجبُ ردهُ على صاحبه.

قال في «العدة»: وهو أجود ممّا استدللَّ به البخاريُّ من حديث بلال: «أَوْه»^(٣) عينُ الرِّبَا لا تفعل» [ح: ٢٣١٢] فإنَّ ذاك الحديث ليس فيه أمرٌ بالردِّ إنّما فيه النَّهي عن مثل هذا (وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ) وهذا يتضمَّن أنَّ ابنه كان بكرًا وأنَّه اعترف بالزَّنا، فإنَّ إقرار الأب عليه لا يقبل، أو يكون أضمر اعترافه، أي: إن كان ابنك اعترف بالزَّنا فعليه جلد مئةٍ وتغريبُ عامٍ، والسَّابِق أوجه؛ لأنَّه في مقام الحكم، وقرينةُ اعترافه حضوره مع أبيه^(٤)، كما في الرواية الأخرى: إنَّ ابني هذا، وسكوته على ما نسبَه إليه، وفي رواية عمرو بن شعيب: كان ابني أجيْرًا لامرأةٍ هذا، وابني لم يحصن. فصرَّح بكونه بكرًا، وفيه التَّغريب للبكر الزَّاني، وبه تمسَّك الشَّافعيَّة، خلافًا لأبي حنيفة فلا يقول به؛ لأنَّ إيجابه زيادةً على النَّصِّ، والزيادة على النَّصِّ^(٥) بخبر الواحدٍ نسخٌ فلا يجوزُ (وَاعْذُ يَا أُنَيْسُ) بضم الهمزة وفتح النون آخره سين مهملة، مصغَّرًا، ابن الضَّحَّاك الأسلميُّ على الأصحَّ (عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفْتَ) بِالزَّنا (فَارْجُمَهَا. فَعَدَا عَلَيْهَا فَأَعْتَرَفْتَ فَرَجَمَهَا) والمراد بالغدو: الذَّهاب، كما يُطلق الرِّواح على ذلك، وليس المراد: حقيقة الغدو، وهو التَّأخير إلى^(٦) أوَّل النَّهار، كما لا^(٧) يُراد بالرِّواح التَّوجُّه نصف النَّهار، ويدلُّ له رواية مالكٍ ويونسٍ وصالح بن كيسان، وأمرُ أنيسَ الأسلميِّ أن يأتي امرأةَ الآخر، وإنَّما بعثه لإعلام المرأة بأنَّ هذا الرَّجل قذفها بابنه، فلها عليه حدُّ القذف فتطالبه به، أو تعفو إلَّا أن تعترف^(٨) بالزَّنا، فلا يجبُ عليه حدُّ القذف بل عليها حدُّ الزَّنا وهو الرَّجم؛ لأنَّها كانت محصنةً، فذهب إليها أنيس فاعترف به فأمرَ من الله عليه لم يبرجَمها فرجَمَتْ.

(١) «إليك»: ليست في (ب)، وفي (ع) و(د): «إليه».

(٢) في (ص): «في العقود».

(٣) في (د): «إذهو» وهو خطأ.

(٤) في (ع): «ابنه».

(٥) «والزيادة على النص»: ليست في (د).

(٦) في (س): «وهو التَّبكير في».

(٧) «لا»: ليست في (د).

(٨) في (د): «إلا إن اعترفت».

قال النووي: كذا أوله العلماء من أصحابنا وغيرهم ولا بد منه؛ لأن ظاهره أنه بعث لطلب إقامة حد الزنا وهو غير مراد؛ لأن حد الزنا لا يتجسس له بل يستحب تلقين المقر به الرجوع، فيتعين التأويل المذكور. وفي الحديث أنه يستحب للقاضي أن يصبر على قول أحد الخصمين: احكم بيننا بالحق ونحوه إذا تعدى عليه خصمه، ونظير ذلك قوله تعالى حكاية عن قول الخصمين اللذين دخلا^(١) على داود: ﴿فَلَحَكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُطِطْ﴾ [ص: ١٢] ويحتمل أن يكون ذلك على حد قوله تعالى: ﴿فَلَرَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢] في أن المراد التعريض / بأن خصمه على الباطل، وأن^{١٤٧/٧د} الحكم بالحق^(٢) سيظهر باطله.

قال علي ابن المديني: (قُلْتُ لِسُفْيَانَ) بن عُيَيْنَةَ: (لَمْ يَقُلْ) أي: الرَّجُلَ الَّذِي قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا في كلامه (فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ. فَقَالَ) سُفْيَانُ: (أَشْكُ^(٣) فِيهَا) أي: من سماعها، وللمستملي: (الشك فيها) (مِنَ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بن شَهَابٍ (فَرَبَّمَا قُلْتُهَا، وَرَبَّمَا سَكَتَ) عنها.

والحديث مضي في «الوكالة» [ح: ٢٣١٤] و«الشروط» [ح: ٢٧٢٤] و«الندور» [ح: ٦٦٣٣] وغيرها، وأخرجه بقية الستة.

٦٨٢٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ عُمَرُ: لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَطُولَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ حَتَّى يَقُولَ قَائِلٌ: لَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيَضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، أَلَا وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى وَقَدْ أَحْصَنَ، إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الْحَمْلُ أَوْ الْإِعْتِرَافُ - قَالَ سُفْيَانُ: كَذَا حَفِظْتُ - أَلَا وَقَدْ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيَيْنَةَ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) مَصْعَرًا، ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه) أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ عُمَرُ) بن الخطاب رضي الله عنه: (لَقَدْ خَشِيتُ) بفتح الخاء وكسر الشين المعجمتين، خفتُ (أَنْ يَطُولَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ حَتَّى يَقُولَ قَائِلٌ: لَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيَضِلُّوا) بفتح التحتية وكسر الضاد

(١) في (د): «دخلوا».

(٢) في (ع): «بغير الحق».

(٣) في (ب): «شك».

المعجمة، من الضلال (بترك فريضة أنزلها الله) تعالى في كتابه العزيز في قوله: والشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة. كما روي من طرق^(١) عدة متعاضدة أنها كانت متلوّة فنُسخت تلاوتها، وبقي حكمها معمولاً به (ألاً) بالتخفيف (وإن الرّجم حقّ على من زنى وقد أحصن) بفتح الهمزة^(٢) والصاد، والواو في «وقد» للحال (إذا قامت البيّنة) بزناه (أو كان الحمل) بالميم الساكنة ثابتاً، ولأبي ذرّ: «الحبل» بالموحدة المفتوحة بدل الميم (أو الاعتراف) من الزّاني أنّه زنا (قال سُفيان) بن عُيينة - بالسند السابق - : (كذا حفظت) جملة معترضة بين قوله: «أو الاعتراف»، وقوله: (ألاً) بالتخفيف (وقد رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده) وهذا من قول عمر رضي الله عنه.

ومطابقة الحديث لما ترجم به/ في قوله: «وإن الرّجم حقّ...» إلى آخره، والله أعلم.

١٧/١٠

٣١ - باب رجم الحُبلى من الزّنا إذا أحصنت

(باب رجم الحُبلى من الزّنا) ولأبي ذرّ: «(في الزّنا) (إذا أحصنت) بأن تزوّجت، واتّفقا على أنّها لا تُرجم إلّا بعد الوضع.

٦٨٣٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كُنْتُ أَقْرَأُ رِجَالًا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ مِنْهُمْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، فَبَيْنَمَا أَنَا فِي مَنْزِلِهِ بِمَنَى، وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي آخِرِ حَجَّةٍ حَجَّهَا، إِذْ رَجَعَ إِلَيَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَقَالَ: لَوْ رَأَيْتَ رَجُلًا أَتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ الْيَوْمَ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَلْ لَكَ فِي فُلَانٍ يَقُولُ: لَوْ قَدْ مَاتَ عُمَرُ لَقَدْ بَايَعْتُ فُلَانًا، فَوَاللَّهِ مَا كَانَتْ بَيْنَهُ أَبِي بَكْرٍ إِلَّا فَلْتَةً فَتَمَّتْ؟ فَغَضِبَ عُمَرُ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَقَائِمُ الْعَشِيَّةِ فِي النَّاسِ فَمَحْذَرُهُمْ، هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَغْصِبُوهُمْ أُمُورَهُمْ. قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَا تَفْعَلْ فَإِنَّ الْمَوْسِمَ يَجْمَعُ رِعَاعَ النَّاسِ وَغَوَّاءَهُمْ، فَإِنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ يَغْلِبُونَ عَلَى قُرْبِكَ حِينَ تَقُومُ فِي النَّاسِ، وَأَنَا أَخْشَى أَنْ تَقُومَ فَتَقُولَ مَقَالَةً يُطَيِّرُهَا عَنْكَ كُلُّ مُطَيِّرٍ، وَأَنْ لَا يَعُوهَا، وَأَنْ لَا يَضْعُوهَا عَلَى مَوَاضِعِهَا، فَأَمْهَلْ حَتَّى تَقْدَمَ الْمَدِينَةَ فَإِنَّهَا دَارُ الْهِجْرَةِ وَالسُّنَّةِ، فَتَخْلُصُ بِأَهْلِ الْفِقْهِ وَأَشْرَافِ النَّاسِ، فَتَقُولَ مَا قُلْتَ مُتَمَكِّنًا،

(١) «طرق»: ليست في (ب).

(٢) في هامش (د): قوله: «بفتح الهمزة...» إلى آخره في «العيني»: أحصن على صيغة المجهول، من الإحصان.

فَيَعْبِي أَهْلُ الْعِلْمِ مَقَالَتَكَ، وَيَضْعُونَهَا عَلَى مَوَاضِعِهَا. فَقَالَ عُمَرُ: أَمَا وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَأَقُومَنَّ بِذَلِكَ
أَوَّلَ مَقَامٍ أَقُومُهُ بِالْمَدِينَةِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فِي عَقَبِ ذِي الْحِجَّةِ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ
عَجَلْنَا الرِّوَاخَ حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ، حَتَّى أَجَدَ سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ جَالِسًا إِلَى رُكْنِ
الْمِنْبَرِ، فَجَلَسْتُ حَوْلَهُ نَمَسُ رُكْبَتِي رُكْبَتَهُ، فَلَمَّ أَنْشَبَ أَنْ خَرَجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَلَمَّا رَأَيْنَهُ مُقْبِلًا
قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ: لَيَقُولَنَّ الْعَشِيَّةَ مَقَالَهَ لَمْ يَقُلْهَا مُنْذُ اسْتُخْلِفَ، فَأَنْكَرَ عَلَيَّ
وَقَالَ: مَا عَسَيْتَ أَنْ يَقُولَ مَا لَمْ يَقُلْ قَبْلَهُ، فَجَلَسَ عُمَرُ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَلَمَّا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُونَ قَامَ فَأَتَنِي
عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، قَالَ: أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي قَائِلٌ لَكُمْ مَقَالَهَ قَدْ قُدِّرَ لِي أَنْ أَقُولَهَا، لَا أَذْرِي لَعَلَّهَا بَيْنَ
يَدَيَّ أَجَلِي، فَمَنْ عَقَلَهَا وَوَعَاها فَلْيُحَدِّثْ بِهَا حَيْثُ انْتَهَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ، وَمَنْ حَشِيَ أَنْ لَا يَعْقِلَهَا فَلَا
أُحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَكْذِبَ عَلَيَّ، إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحَقِّ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ مِمَّا
أَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الرَّجْمِ، فَقَرَأْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا، رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى إِنْ
طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: وَاللَّهِ مَا نَجِدُ آيَةَ الرَّجْمِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيَضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ،
وَالرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أُحْصِنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبْلُ
أَوْ الْإِعْتِرَافُ، ثُمَّ إِنَّا كُنَّا نَقْرَأُ فِيمَا نَقْرَأُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ: أَنْ لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ، فَإِنَّهُ كَفَرٌ بِكُمْ أَنْ تَرْغَبُوا
عَنْ آبَائِكُمْ - أَوْ: إِنْ كَفَرَا بِكُمْ أَنْ تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ - أَلَا تُمْ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تُظَرُونِي
كَمَا أَظَرِّي عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ، وَقُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ». ثُمَّ إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ قَائِلًا مِنْكُمْ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَوْ
مَاتَ عُمَرُ بَايَعْتُ فَلَانًا، فَلَا يَنْغَرَنَّ امْرُؤٌ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا كَانَتْ بَيْنَهُ أَبِي بَكْرٍ فَلَنَتٌ وَتَمَّتْ، أَلَا وَإِنَّهَا قَدْ
كَانَتْ كَذَلِكَ وَلَكِنَّ اللَّهَ وَقَى شَرَّهَا، وَلَيْسَ مِنْكُمْ مَنْ تَقْطَعُ الْأَعْتَاقَ إِلَيْهِ مِثْلُ أَبِي بَكْرٍ، مَنْ بَايَعَ رَجُلًا
عَنْ غَيْرِ مَشُورَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَلَا يَبَايِعُ هُوَ وَلَا الَّذِي بَايَعَهُ نَغْرَةً أَنْ يُقْتَلَ، وَإِنَّهُ قَدْ كَانَ مِنْ خَبَرِنَا حِينَ
تَوَفَّى اللَّهُ نَبِيَّهَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الْأَنْصَارَ خَالَفُونَا وَاجْتَمَعُوا بِأَسْرِهِمْ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ، وَخَالَفَ عَنَّا عَلِيٌّ
وَالزُّبَيْرُ وَمَنْ مَعَهُمَا، وَاجْتَمَعَ الْمُهَاجِرُونَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقُلْتُ لِأَبِي بَكْرٍ: يَا أَبَا بَكْرٍ انْظِلِقْ بِنَا إِلَى
إِخْوَانِنَا هَؤُلَاءِ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَاَنْظِلْقْنَا نُرِيدُهُمْ، فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنْهُمْ لَقِينَا مِنْهُمْ رَجُلَانِ صَالِحَانِ، فَذَكَرَا
مَا تَمَالَى عَلَيْهِ الْقَوْمُ، فَقَالَا: أَيْنَ تُرِيدُونَ يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ؟ فَقُلْنَا: نُرِيدُ إِخْوَانَنَا هَؤُلَاءِ مِنَ
الْأَنْصَارِ، فَقَالَا: لَا، عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَقْرَبُوهُمْ، اقْضُوا أَمْرَكُمْ، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَنَأْتِيَنَّهُمْ، فَاَنْظِلْقْنَا حَتَّى
أَتِينَاهُمْ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ، فَإِذَا رَجُلٌ مُزْمَلٌ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا: هَذَا سَعْدُ بْنُ
عُبَادَةَ، فَقُلْتُ: مَا لَهُ؟ قَالُوا: يُوعَكُ. فَلَمَّا جَلَسْنَا قَلِيلًا تَشَهَّدَ خَطِيبُهُمْ، فَأَتَنِي عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ،
ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ فَتَخُنْ أَنْصَارُ اللَّهِ وَكُتَيْبَةُ الْإِسْلَامِ، وَأَنْتُمْ مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ رَهْطٌ، وَقَدْ دَفَّتْ دَافَّةٌ مِنْ

قَوْمِكُمْ، فَإِذَا هُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يَخْتَرِلُونَا مِنْ أَضْلَانَا، وَأَنْ يَحْضُنُونَا مِنَ الْأَمْرِ. فَلَمَّا سَكَتَ أَرَدْتُ أَنْ أَتَكَلَّمَ، وَكُنْتُ زَوَزْتُ مَقَالَهَ أَعْجَبَنِي أُرِيدُ أَنْ أَقْدِمَهَا بَيْنَ يَدَيَّ بَكْرٍ، وَكُنْتُ أَذَارِي مِنْهُ بَعْضَ الْحَدِّ، فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَتَكَلَّمَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: عَلَى رِسْلِكَ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَغْضِبَهُ، فَتَكَلَّمْتُ أَبُو بَكْرٍ، فَكَانَ هُوَ أَحْلَمَ مِنِّي وَأَوْقَرُ، وَاللَّهِ مَا تَرَكَ مِنْ كَلِمَةٍ أَعْجَبَنِي فِي تَزْوِيرِي إِلَّا قَالَ فِي بَدِيهِتِهِ مِثْلَهَا أَوْ أَفْضَلَ حَتَّى سَكَتَ، فَقَالَ: مَا ذَكَرْتُمْ فِيكُمْ مِنْ خَيْرٍ فَأَنْتُمْ لَهُ أَهْلٌ، وَلَنْ يُعْرِفَ هَذَا الْأَمْرُ إِلَّا لِهَذَا الْحَيِّ مِنْ قُرَيْشٍ، هُمْ أَوْسَطُ الْعَرَبِ نَسَبًا وَدَارًا، وَقَدْ رَضِيتُ لَكُمْ أَحَدَ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ، فَبَايَعُوا أَيُّهُمَا شِئْتُمْ. فَأَخَذَ بِيَدِي وَبَيْدَ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ وَهُوَ جَالِسٌ بَيْنَنَا، فَلَمْ أَكْزِهِ مِمَّا قَالَ غَيْرَهَا، كَانَ وَاللَّهِ أَنْ أَقْدَمَ فَتَضَرَّبَ عُنُقِي لَا يُقَرِّبُنِي ذَلِكَ مِنْ إِيَّاهُ، أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَأَمَّرَ عَلَى قَوْمٍ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تُسَوَّلَ إِلَيَّ نَفْسِي عِنْدَ الْمَوْتِ شَيْئًا لَا أَجِدُهُ الْآنَ، فَقَالَ قَائِلُ الْأَنْصَارِ: أَنَا جُذَيْلُهَا الْمُحَكِّكُ، وَعُدْنِقُهَا الْمُرْجَبُ، مِمَّا أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، فَكَثُرَ اللَّغْطُ وَارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ حَتَّى فَرِقْتُ مِنَ الْإِخْتِلَافِ، فَقُلْتُ: ابْسِطْ يَدَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ، فَبَسَطَ يَدَهُ فَبَايَعْتُهُ، وَبَايَعَهُ الْمُهَاجِرُونَ، ثُمَّ بَايَعْتُهُ الْأَنْصَارُ، وَنَزَوْنَا عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: قَتَلْتُمْ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ، فَقُلْتُ: قَتَلَ اللَّهُ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ، قَالَ عُمَرُ: وَإِنَّا وَاللَّهِ مَا وَجَدْنَا فِيهِمَا حَضْرَانَا مِنْ أَمْرِ أَقْوَى مِنْ مُبَايَعَةِ أَبِي بَكْرٍ، خَشِينَا إِنْ فَارَقْنَا الْقَوْمَ وَلَمْ تَكُنْ بَيْعَةً أَنْ يَبَايَعُوا رَجُلًا مِنْهُمْ بَعْدَنَا، فَإِنَّمَا بَايَعْنَاهُمْ عَلَى مَا لَا نَرْضَى، وَإِنَّمَا نَخَالِفُهُمْ فَيَكُونُ فَسَادًا، فَمَنْ بَايَعَ رَجُلًا عَلَى غَيْرِ مَشُورَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَلَا يُتَابَعُ هُوَ وَلَا الَّذِي بَايَعَهُ تَغَرَّةً أَنْ يُقْتَلَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَوْسِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ (إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) (بِسُكُونِ الْعَيْنِ، ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ (عَنْ صَالِحٍ) هُوَ: ابْنُ كَيْسَانَ (عَنْ ابْنِ شَهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بَضْمُ الْعَيْنِ (ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ (قَالَ: كُنْتُ أَقْرَأُ) أَي: أَعْلَمُ (رِجَالًا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ) (الْقُرْآنَ مِنْهُمْ) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ) وَلَمْ يَعْرِفِ الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرٍ اسْمَ أَحَدٍ مِنْهُمْ غَيْرَهُ (فَبَيِّنَمَا) بِالْمِيمِ (أَنَا فِي مَنْزِلِهِ بِمَنْى) بِالتَّنْوِينِ وَكسر الميم (وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (فِي آخِرِ حَجَّةِ حَجَّهَا) عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ، وَجَوَابُ «بَيْنَمَا» قَوْلُهُ: (إِذْ رَجَعَ إِلَيَّ) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ/ (عَبْدُ الرَّحْمَنِ) ابْنُ عَوْفٍ (فَقَالَ: لَوْ رَأَيْتَ رَجُلًا) قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ (أَتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ الْيَوْمَ) لَرَأَيْتُ عَجَبًا، فَالْجَوَابُ مَحْذُوفٌ، أَوْ كَلِمَةُ «لَوْ» لِلتَّمْنِي فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى الْجَوَابِ (فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَلْ لَكَ فِي فَلَانٍ) لَمْ يُسَمَّ (يَقُولُ: لَوْ قَدْ مَاتَ عُمَرُ لَقَدْ بَايَعْتُ

فُلَانًا) قال في «المقدمة»: في «مسند البزار» و«الجعديات» بإسنادٍ ضعيف: أنَّ المراد بالذي يُبَايَع له طلحة بن عبيد الله، ولم يُسمَّ القائل ولا الناقل. قال: ثمَّ وجدته في «الأنساب» للبلاذريّ بإسنادٍ قويٍّ من رواية هشام بن يوسف عن معمر عن الزُّهريّ بالإسناد المذكور في الأصل، ولفظه: قال عمر: بلغني أنَّ الزُّبير قال: لو قد^(١) ماتَ عمر لبايعنا عليًا... الحديث، وهذا أصحُّ. وقال في «الشرح»: قوله: لقد بايعتُ فلانًا هو طلحة بن عبيد الله، أخرجه البزار من طريق أبي معشر عن زيد بن أسلم عن أبيه وعن عمر مولى غُفرة - بضم الغين المعجمة وسكون الفاء - قال: قدم على أبي بكرٍ مال. فذكر قصَّةً طويلةً في قسم الفيء، ثم قال: حتَّى إذا كان من آخر السنَّة التي حجَّ فيها عمر رضي الله عنه، قال بعضُ النَّاس: لو قد مات أمير المؤمنين أقمنَّا فلانًا، يعنون: طلحة بن عبيد الله. ونقلَ ابنُ بطَّال عن المهلب: أنَّ الذي عنوا أنَّهم يبايعونه رجلٌ من الأنصار، ولم يذكرْ مستنده، وأبدى الكُزَّمانِيُّ سؤالاً هنا، فقال: فإن قلت: «لو» حرف لازم أن يدخلَ على الفعل، وههنا دخلَ على الحرف؟ وأجاب بأنَّ «قد» هنا^(٢) في تقدير الفعل إذ معناه: لو تحقَّق موته، أو «قد» مقحَّم. (فَوَاللَّهِ مَا كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ إِلَّا فَلْتَةً) بفتح الفاء وسكون اللام بعدها فوقيةٌ ثمَّ تاء تأنيث، أي: فجأة من غير تدبُّر^(٣) (فَتَمَّتْ) أي: المبايعة بذلك. (فَغَضِبَ عُمَرُ) رضي الله عنه، زاد ابنُ إسحاق عند ابن أبي شيبَةَ غضبًا ما رأيتُه غضبَ مثله منذ كان (ثُمَّ قَالَ: إِنِّي إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَقَائِمُ الْعَشِيَّةِ فِي النَّاسِ فَمُحَدِّثُهُمْ) بالميم في «اليونينية»، وفي غيرها بالنون (هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَغْضِبُوهُمْ أُمُورُهُمْ) بفتح التحتية وسكون الغين المعجمة وكسر الصاد المهملة، منصوبٌ بحذفِ النون، وفي روايةٍ مالك: يغضبوهم، بزيادة تاء الافتعال، ويروى: «أن يغضبونهم»، بالنون بعد الواو، وهي لغةٌ كقوله تعالى: «أَوْ يَغْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النَّكَاحِ» [البقرة: ٢٣٨]^(٤) بالرفع، وهو تشبيههم «أن» ب: «ما» المصدرية فلا ينصبون بها، أي: الذين

(١) «قد»: ليست في (د).

(٢) في (ب) و(س): «ها هنا».

(٣) في (ع) و(د): «تروؤ»، وفي (ل): «نذير»، وفي هامشها: قوله: «نذير»، بالنون والذال المعجمة والياء المثناة تحت، كذا بخطه، ولعله: من غير تدبُّر؛ بالمثناة فوق والموحدة، بدليل أنه فيما يأتي قريباً فسّر الفجأة بالمشورة؛ فليُتأمل.

(٤) في هامش (ل): في تمثيله أو تنظيره بالآية نظرٌ؛ وذلك لأنه يتوقَّف على أنه هل قرئ «يَغْفُو» بغير فتح الواو، قال ابن حجر: ولم أجد أحدًا حكاه قراءة، فلم يصحَّ كون «أن» مهملة بالنسبة لـ «يَغْفُو» بغير مهملة =

يقصدون أموراً ليست من وظيفتهم ولا مرتبتهم، فيريدون أن يباشروها بالظلم والغصب، ولأبي ذر عن الكُشميهني: «أن يعضبوهم» - بالعين المهملة والضاد المعجمة وفتح أوله - (قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ) بن عوف رضي الله عنه (فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَا تَفْعَلْ) ذلك، فيه جواز الاعتراض على الإمام في الرأي إذا خشي من ذلك الفتنة واختلاف الكلمة (فَإِنَّ الْمَوْسِمَ يَجْمَعُ رَعَاةَ^(١) النَّاسِ) براء مفتوحة وعينين مهملتين بينهما ألف: الجهلة الأراذل^(٢) أو الشباب منهم (وَعَوَّغَاءُهُمْ) بغينين معجمتين / مفتوحتين بينهما واو ساكنة ممدوداً، الكثير المختلط من الناس، وقال في «الفتح»: أصله صغار الجراد حين يبدأ في الطيران، ويُطلق على السفلة المسرعين إلى الشرِّ (فَإِنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ يَغْلِبُونَ عَلَى قُرْبِكَ) بضم القاف وسكون الراء بعدها موحدة، أي: المكان الذي يقرب منك. وقال^(٣) في «الفتح»: ووقع في رواية الكُشميهني وأبي^(٤) زيد المروزي: «على قُرْبِكَ» - بكسر القاف وبعد الراء نون بدل الموحدة - قال: وهو خطأ. انتهى. وعزاها في «المصباح» للأصيلي، وقال: إِنَّ الْأُولَى هِيَ الظَّاهِرَةُ / انتهى. والذي ١٨/١٠ في حاشية فرع «اليونينية» كأصلها معزواً لأبي ذر عن الكُشميهني: «قَرْمَك^(٥)» بالميم بدل النون، وفي رواية ابن وهب عن مالك: على مجلسك (حِينَ تَقُومُ فِي النَّاسِ) للخطبة لغلبيتهم ولا يتركون المكان القريب إليك لأولي النهي من الناس (وَأَنَا أَخْشَى أَنْ تَقُومَ فَتَقُولَ مَقَالَةً يُطَيِّرُهَا) بضم التحتية وفتح الطاء المهملة بعدها تحتية مكسورة مشددة، من أطار الشيء^(٦) إذا

= بالنسبة لـ «يَعْقُوقُ» المعطوف، وعلى تسليم ما ذكره - أي: تبعاً للبيضاوي - ينتج من ذلك إشكال على مذهبنا؛ لأنَّ الواو في «يَعْقُوقُ» إن عادت على الأزواج وإن كان السياق يرده؛ لزم أنَّ الذي بيده عقدة النكاح هو الولي، وإن عادت على الأولياء وأنَّ الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج؛ لزم أنَّ للأولياء العفو، والشافعي رضي الله عنه لا يقول به مع أنَّه لا محيص عنه، وأولى ما يجاب به منع ما ذكره البيضاوي بدليل نصب «يَعْقُوقُ» المعطوف. انتهى ملخصاً من «الفتاوى». انتهى من خط شيخنا العجمي رحمته الله.

(١) في هامش (ل): لم يضبط بـ «اليونينية» راء «رعاع». «منه».

(٢) في (ص): «الأراذل».

(٣) في (س): «قال».

(٤) في (ب) و(س): «ابن».

(٥) في (س) و(ص): «قورمك».

(٦) قال الشيخ قطة رحمته الله: المناسب للضبط قبله أن يقول: من «طير» بالتضعيف، فإن طار كما يتعدى بالهمزة يتعدى بالتضعيف. تأمل.

أطلقه، ولأبي ذرٌّ عن الحموي: «يَطِيرُ بها»^(١) بفتح التحتية وكسر الطاء وسكون التحتية (عَنْكَ كُلُّ مُطِيرٍ) وفي نسخة «كُلُّ مَطِيرٍ» بفتح الميم وكسر الطاء، أي: يحملونها على غير وجهها (وَأَنْ لَا يَعُوهَا) لا يعرفوا^(٢) المراد منها (وَأَنْ لَا يَضْعُوهَا عَلَى مَوَاضِعِهَا). وقال في «الكواكب»: وفي بعض الروايات: «وَأَنْ لَا يَضْعُونَهَا» بإثبات النون. قال: وترك النصب جائز مع النواصب لكنه خلاف الأفصح، وفيه أنه^(٣) لا يوضع دقيق العلم إلا عند أهل الفهم له^(٤) والمعرفة بمواضعه، دون العوام (فَأَمْهَلُ) بقطع الهمزة وكسر الهاء (حَتَّى تَقْدَمَ الْمَدِينَةَ، فَإِنَّهَا دَارُ الْهَجْرَةِ وَالسُّنَّةِ، فَتَخْلُصُ) بضم اللام بعدها صاد مهملة مضمومة، والذي في الفرع وأصله «فتخلص» بالنصب مصححاً عليه، أي: تصل (بِأَهْلِ الْفِقْهِ وَأَشْرَافِ النَّاسِ فَتَقُولَ) بالنصب وصحح عليه في الفرع كأصله (مَا قُلْتُ) حال كونك (مُتَمَكِّنًا) بكسر الكاف منه (فَيَعِي أَهْلُ الْعِلْمِ مَقَالَاتَكَ، وَيَضْعُونَهَا عَلَى مَوَاضِعِهَا، فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه): (أَمَا) بتخفيف الميم وألف بعدها حرف استفتاح، ولأبي ذرٌّ عن الكشميهني: «أم» (وَاللَّهُ) بحذف الألف (إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَأَقُومَنَّ بِذَلِكَ أَوَّلَ مَقَامٍ أَقُومُهُ) ولأبي ذرٌّ عن الحموي والمستملي: «أقوم» (بِالْمَدِينَةِ) بحذف الضمير (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه): (فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ) من مكة (فِي عَقَبِ ذِي الْحِجَّةِ) بفتح العين وكسر القاف عند الأصيلي، وعند غيره بضم فسكون^(٥)، والأول أولى؛ لأنَّ الثاني يُقال لما بعد التكملة، والأول لما قرب منها، يُقال: جاء عَقَبُ الشَّهْرِ، بالوجهين^(٦) إذا جاء وقد بقيت منه بقية، وجاء عُقبه - بضم العين - إذا جاء بعد تمامه، والواقع الأول؛ لأنَّ قدوم عمر رضي الله عنه كان قبل أن ينسليخ ٤٨/٧د ب

(١) في (د) زيادة: «ولابن وهب: يطير بها».

(٢) في (ع) و(ص) و(د): «يعرفون».

(٣) في (ع) و(ص) و(د): «أن».

(٤) «له»: ليست في (د).

(٥) في (ص): «ثم سكون».

(٦) قال الشيخ قطة رحمته الله: قوله: «بالوجهين» لعل الصواب حذفه كما هو مقتضى فَرْقه بين الضبطين بقوله: «لأنَّ الثاني» إلى آخره، اللهم إلا أن يُراد بالوجهين كسر القاف وسكونها، وإن لم تدل عليه عبارته، فإن في «المصباح» ما يفيد أنَّ كلمة «عَقَب» بكسر القاف وبسكونها للتخفيف أيضاً تستعمل بمعنىين: أحدهما المتابعة والمواالة، يقال: جاءني عقبه، أي: في إثره، وثانيهما: إدراك جزء من المذكور معه، يقال: جاء في عقب رمضان، إذا جاء وقد بقي منه بقية، وأما الْعُقْبُ - بضمين، والإسكان تخفيف - فمعناه العاقبة، وعاقبة كل شيء آخره، فانظره مع قول الشارح: «وجاء عُقبه - بضم العين - إذا جاء» إلى آخره. فتأمل. انتهى.

ذو الحجة في يوم الأربعاء (فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ) برفع يوم، أو بالنصب على الظرفية (عَجَلْنَا الرِّوَاخَ) بنون الجمع، وللأصلي وأبي ذرٍّ وأبي الوقت: «عَجَلْتُ» بناء المتكلم، وللكشميهني: «بالرَّوَاخِ»، وزاد سفيان - فيما رواه البزار - : وجاءت الجمعة وذكرت ما حدثني عبد الرحمن بن عوف، فهجرت إلى المسجد (حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ) زالت عند اشتداد الحرِّ (حَتَّى أَجَدَّ سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ) بضم النون وفتح الفاء، أحد العشرة (جَالِسًا إِلَى رُكْنِ الْمِنْبَرِ) وقوله: «حتى أجدَّ»، بالنصب مصلحة على كشط في الفرع، وكذا رأيت النصب في «اليونينية».

وقال في «الكواكب»: بالرفع. قال ابن هشام: لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا^(١) إذا كان حالاً، ثم إن كانت حالته بالنسبة إلى زمن التكلم فالرفع واجب، كقولك^(٢): سرْتُ حتى أدخلها، إذا قلت ذلك وأنت في حال الدخول، وإن كانت حالته ليست حقيقية بل كانت محكية جازاً نصبه إذا لم تقدر الحكاية، نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] وقراءة نافع بالرفع بتقدير: حتى حالتهم حينئذٍ أنَّ الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا (فَجَلَسْتُ حَوْلَهُ) وفي رواية الإسماعيلي: «حدوة»، وفي رواية معمر: فجلست إلى جنبه (تَمَسُّ رُكْبَتِي رُكْبَتَهُ، فَلَمْ أَنْشَبْ) بفتح الهمزة والشين المعجمة بينهما نون ساكنة آخره موحدة، أي: لم^(٣) أمكث (أَنْ خَرَجَ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ) بفتح همزة «أَنْ»، أي: خرج من مكانه إلى جهة المنبر (فَلَمَّا رَأَيْتُهُ مُقْبِلًا، قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ) ليستعدَّ ويحضر فهمه: (لَيَقُولَنَّ الْعَشِيَّةَ مَقَالَةً لَمْ يَقُلْهَا مُنْذُ اسْتُخْلِفَ) وفي رواية مالك: لم يقلها أحدٌ قطُّ قبله (فَأَنْكَرَ عَلَيَّ) بتشديد الياء استبعاداً لذلك منه؛ لأنَّ الفرائض والسُّنَنَ قد^(٤) تقرَّرت، وزاد سفيان: فغضب سعيد (وَقَالَ: مَا عَسَيْتَ أَنْ يَقُولَ مَا لَمْ يَقُلْ قَبْلَهُ) وكان القياس - كما نبه عليه الكِرْمَانِيُّ وتبعه البرزماوي - أن يقول: ما عسى أن يقول، فكأنه في معنى: رجوت وتوقعت (فَجَلَسَ عُمَرُ) بفتح عيمر (عَلَى الْمِنْبَرِ، فَلَمَّا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُونَ) بالفوقية بعد الكاف، من السُّكُوتِ ضِدَّ النُّطْقِ، وضبطها الصَّغَانِيُّ: «سَكَبَ»، بالموحدة بدل الفوقية، أي: أذنوا، فاستعير السُّكُوتَ للإفاضة في الكلام، كما/ يُقال: أفرغ في أذني كلاماً، أي:

(١) «إلا»: ليست في (ب).

(٢) في (ع): «كقولهِ».

(٣) «لم»: ليست في (س).

(٤) «قد»: ليست في (د).

ألقى وصَبَّ (قَامَ فَأَثْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، قَالَ: أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي قَائِلٌ لَكُمْ مَقَالَةً قَدْ قُدِّرَ لِي) بضم القاف مبنياً للمفعول (أَنْ أَقُولَهَا، لَا أَدْرِي لَعَلَّهَا بَيْنَ يَدَيَّ أَجَلِي) بقرب وفاتي، وهذا من موافقات عمر رضي الله عنه التي جرت على لسانه فوقعت كما قال، وفي رواية أبي معشر - عند البزار - : أَنَّهُ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ هَذِهِ: فَرَأَيْتُمْ رُؤْيَا وَمَا ذَاكَ إِلَّا عِنْدَ اقْتِرَابِ أَجَلِي، رَأَيْتُمْ دَيْكًا نَقَرَنِي، وَفِي مَرَسَلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ / مِمَّا فِي «الموطأ»: أَنَّ عُمَرَ لَمَّا صَدَرَ مِنَ الْحَجِّ دَعَا اللَّهَ أَنْ يَقْبِضَهُ إِلَيْهِ غَيْرَ مُضِيعٍ وَلَا مُفَرِّطٍ. وَقَالَ فِي آخِرِ الْقِصَّةِ: فَمَا انْسَلَخَ ذُو الْحِجَّةِ حَتَّى قُتِلَ عُمَرُ رضي الله عنه (فَمَنْ عَقَلَهَا) بفتح العين المهملة والقاف (وَوَعَاَهَا) حَفِظَهَا (فَلْيُحَدِّثْ بِهَا حَيْثُ انْتَهَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ) فِيهِ الْحَضُّ لِأَهْلِ الْعِلْمِ وَالضَّبْطِ عَلَى التَّبْلِيغِ وَالتَّنْشِيرِ فِي الْأَسْفَارِ (وَمَنْ خَشِيَ أَنْ لَا يَعْقِلَهَا) بِكسر الشين والقاف (فَلَا أُحِلُّ) بضم الهمزة وكسر الحاء المهملة (لأَحَدٍ) كَانَ الْأَصْلُ أَنْ يَقُولَ: لَا أُحِلُّ لَهُ؛ لِيَرْجِعَ الضَّمِيرُ إِلَى الْمَوْصُولِ، لَكِنْ ^(١) لَمَّا كَانَ الْقَصْدُ الرِّبْطُ قَامَ عَمُومٌ أَحَدٍ مَقَامَ الضَّمِيرِ (أَنْ يَكْذِبَ عَلَيَّ) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ (إِنَّ اللَّهَ) عَزَّ وَجَلَّ (بَعَثَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ) الْعَزِيزُ الَّذِي لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ، قَالَ ذَلِكَ تَوَاطُؤًا لِمَا سَيَقُولُهُ رَفْعًا لِلرَّبِّيَّةِ وَدَفْعًا لِلتُّهْمَةِ (فَكَانَ مِمَّا ^(٢)) وَلَأَبَى ذَرٌّ عَنِ الْكُشْمِيهْنِيِّ ^(٣): «فِيمَا» بِالْفَاءِ بَدَلَ الْمِيمِ (أَنْزَلَ اللَّهُ) فِي الْكِتَابِ (آيَةَ الرَّجْمِ) وَهِيَ: الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ. وَ«آيَةُ» بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ فِي «الْيُونِنِيَّةِ». وَقَالَ الطَّبْيِيُّ: بِالرَّفْعِ اسْمُ كَانَ وَخَبَرَهَا مِنَ التَّبْعِيضِيَّةِ فِي قَوْلِهِ: «مِمَّا»، ففِيهِ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى الْاسْمِ، وَهُوَ كَثِيرٌ (فَقَرَأْنَاهَا، وَعَقَلْنَاهَا، وَوَعَيْنَاهَا) ثُمَّ نُسِخَ لِفُظِّهَا، وَبَقِيَ حَكْمُهَا فَلِذَا ^(٤) (رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَي: أَمَرَ بِرَجْمِ الْمُحْصَنِينَ (وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى) فَأَخَافُ (إِنْ) بِكسر الهمزة (طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ) بفتح الهمزة (قَائِلٌ) مِنْهُمْ: (وَاللَّهُ مَا نَجِدُ آيَةَ الرَّجْمِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيُضِلُّوْا) بفتح التَّحْتِيَّةِ (بِتَرْكِ فَرِيضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ) تَعَالَى فِي كِتَابِهِ فِي الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ الْمَنْسُوخَةِ (وَالرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥] بَيَّنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ رَجْمُ الثَّيِّبِ وَجُلْدُ الْبَكْرِ، ففِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» مِنْ حَدِيثِ عِبَادَةَ

(١) فِي (ص): «أَي».

(٢) «مِمَّا»: لَيْسَتْ فِي (د).

(٣) فِي (د) زِيَادَةٌ: «وَالْحَمْوِيُّ».

(٤) «وَبَقِيَ حَكْمُهَا فَلِذَا»: لَيْسَتْ فِي (د).

ابن الصّامت، قال: أنزل الله تعالى على رسوله ﷺ ذات يوم فلما أُسري عنه، قال: «خذوا عني قد جعل الله لهنّ سبيلاً، الثّيب بالثّيب، والبكر بالبكر، الثّيب جلدُ مئة»^(١) ورجم بالحجارة، والبكر جلدُ مئة»^(٢) ثم نفى سنة^(٣) ورواه مسلم وأصحاب «السّنن» من طرق بلفظ: «خذوا عني، خذوا عني قد جعل الله لهنّ سبيلاً، البكر بالبكر جلدُ مئة وتغريبُ عام، والثّيب بالثّيب جلدُ مئة والرجم». قال في «شرح المشكاة»: التّكرير^(٣) في قوله: «خذوا عني» يدلّ على ظهور أمرٍ قد خفي شأنه وأبهم، فإنّ قوله: «قد جعل الله لهنّ سبيلاً» مبهم في التّنزيل، ولم يُعلم ما تلك السّبيل، أي: الحدّ الثّابت في حقّ المحصن وغيره، وقوله: «البكر بالبكر» بيان للمبهم وتفصيلٌ للمجمل مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]

وقد ذهب الإمام أحمد إلى القول/ بمقتضى هذا الحديث، وهو الجمعُ بين الجلد والرجم في حقّ الثّيب، وذهب الجمهور إلى أنّ الثّيب الرّاني إنّما يُرجم فقط من غير جلد؛ لأنّه ﷺ رجم ماعزاً والغامديّة واليهوديين ولم يجلدهم، فدلّ على أنّ الجلد ليس بمحتّم^(٤) بل هو منسوخ، فعلم أنّ الرّجم في كتاب الله حقّ (على من رنّى إذا أُحصن) بضم الهمزة، أي: تزوّج وكان بالغاً عاقلاً (من الرّجال والنّساء إذا قامَت البيّنة) بالرّنا بشرطها المقرّر^(٥) في الفروع (أو كان الحبل) بفتح الحاء المهملة والموحدة، أي: وجدت المرأة الخالية من زوج أو سيّد حبل، ولم تذكر شبهة ولا إكراهاً (أو) كان (الإعتراف) أي: الإقرار بالرّنا والاستمرار عليه (ثمّ إنّنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله) من أجل ممّا نسخت تلاوته وبقي حكمه (أنّ لا ترغبوا عن آبائكم) فتنتسبوا إلى غيرهم (فإنّه كفرٌ بكم أنّ ترغبوا عن آبائكم) إن استحللتُموه^(٦) أو هو للتّغليظ (- أو: إنّ كفراً بكم أنّ ترغبوا عن آبائكم-) بالشكّ فيما كان من^(٧) القرآن (ألا)

(١) في (ص) زيادة: «جلدة».

(٢) في (ص) زيادة: «والبكر مئة جلدة».

(٣) في (د): «التكرار».

(٤) في (ص) و(ل): «الرجم»، وفي هامش (ل): قوله: «على أنّ الرجم ليس بحتّم» كذا بخطه، والأولى: على أنّ الجلد ليس بحتّم، كما هو ظاهر.

(٥) في (د): «بشرطها المقررة».

(٦) في (د) و(ص): «استحلّيتُموه».

(٧) في (د): «في».

بِالتَّخْفِيفِ حَرْفُ اسْتِفْتَاكِحٍ كَلَامٍ غَيْرِ السَّابِقِ (ثُمَّ) وَفِي رَوَايَةِ مَالِكٍ: «أَلَا وَ» (إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَهُ: لَا تُظَرُّونِي) بِضَمٍّ / الْفَوْقِيَّةِ وَسُكُونِ الْمَهْمَلَةِ، لَا تُبَالِغُوا فِي مَدْحِي بِالْبَاطِلِ (كَمَا أَطْرَيْتُ) ٢٠/١٠ بِضَمٍّ الْهَمْزَةِ (عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ) وَفِي رَوَايَةِ سَفِيَّانَ [ج: ٣٤٤٥] «كَمَا أَطْرَبَ النَّصَارَى عِيسَى^(١)» فِي جَعْلِهِ إِلَهًا مَعَ اللَّهِ أَوْ ابْنَ اللَّهِ (وَقُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ) وَفِي رَوَايَةِ مَالِكٍ: «فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُ اللَّهِ فَقُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ» وَوَجْهُ إِيرَادِ عَمْرِ ذَلِكَ هُنَا أَنَّهُ^(٢) خَافَ عَلَى مَنْ لَا قُوَّةَ لَهُ فِي الْفَهْمِ أَنْ يَظُنَّ بِشَخْصٍ اسْتِحْقَاقَهُ الْخِلَافَةَ، فَيَقُومُ فِي ذَلِكَ مَعَ أَنَّ الْمَذْكُورَ لَا يَسْتَحِقُّ، فَيَظُنُّ بِهِ مَا لَيْسَ فِيهِ فَيَدْخُلُ فِي النَّهْيِ، أَوْ أَنَّ الَّذِي وَقَعَ مِنْهُ فِي مَدْحِ أَبِي بَكْرٍ لَيْسَ مِنَ الْإِطْرَاءِ الْمُنْهَيِّ عَنْهُ، وَلِذَا قَالَ: لَيْسَ فِيكُمْ مِثْلُ أَبِي بَكْرٍ (ثُمَّ إِنَّهُ بَلَّغَنِي أَنَّ قَائِلًا مِنْكُمْ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَوْ مَاتَ) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «لَوْ قَدْ مَاتَ» (عُمَرُ بَايَعْتُ فَلَانَا، فَلَا يَغْتَرَّنَ) بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ وَالنُّونِ (أَمْرٌ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا كَانَتْ بَيْنَهُ أَبِي بَكْرٍ فَلْتَةً) أَيِ: فَجَاءَةً مِنْ غَيْرِ مَشُورَةٍ مَعَ جَمِيعٍ مَنْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَشَاوِرُوا، أَوْ الْمُرَادُ^(٣): أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَمَنْ مَعَهُ تَفَلَّتُوا فِي ذَهَابِهِمْ إِلَى الْأَنْصَارِ فَبَايَعُوا أَبَا بَكْرٍ بِحَضْرَتِهِمْ، وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ: إِنَّمَا كَانَتْ فَلْتَةً؛ لِأَنَّ ابْتِدَاءَهَا كَانَ مِنْ غَيْرِ مَلَأَ كَثِيرٍ (وَتَمَّتْ، أَلَا) بِالتَّخْفِيفِ (وَإِنَّهَا قَدْ^(٤)) كَانَتْ كَذَلِكَ) أَيِ: فَلْتَةً (وَلَكِنَّ اللَّهَ) بِتَشْدِيدِ النُّونِ أَوْ تَخْفِيفِهَا (وَقَى) بِتَخْفِيفِ الْقَافِ، أَيِ: دَفَعَ (شَرَّهَا، وَلَيْسَ مِنْكُمْ) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «فِيكُمْ» (مَنْ تَقَطَّعَ الْأَعْنَاقُ) أَيِ: أَعْنَاقُ الْإِبْلِ مِنْ كَثَرَةِ السَّيْرِ (إِلَيْهِ مِثْلُ أَبِي بَكْرٍ) فِي الْفَضْلِ وَالتَّقَدُّمِ؛ لِأَنَّهُ سَبَقَ كُلَّ سَابِقٍ، فَلَا يَطْمَعُ أَحَدٌ أَنْ يَقَعَ لَهُ مِثْلُ مَا وَقَعَ لِأَبِي بَكْرٍ ﷺ مِنَ الْمُبَايَعَةِ لَهُ أَوَّلًا/ فِي الْمَلَأِ الْيَسِيرِ، ثُمَّ اجْتِمَاعُ النَّاسِ إِلَيْهِ^(٥)، وَعَدَمُ ١٥٠/٧٥ اخْتِلَافِهِمْ عَلَيْهِ لَمَّا تَحَقَّقُوا مِنْ اسْتِحْقَاقِهِ لَمَّا اجْتَمَعَ فِيهِ مِنَ الصِّفَاتِ الْمَحْمُودَةِ مِنْ قُوَّتِهِ فِي اللَّهِ وَلِيْنِ جَانِبِهِ لِلْمُسْلِمِينَ وَحَسَنِ خَلْقِهِ وَوَرَعِهِ التَّامِّ، فَلَمْ يَحْتَاجُوا فِي أَمْرِهِ إِلَى نَظَرٍ وَلَا إِلَى مَشَاوَرَةٍ أُخْرَى، وَلَيْسَ غَيْرُهُ فِي ذَلِكَ مِثْلُهُ (مَنْ بَايَعَ رَجُلًا عَنْ) وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنْ الْكُشْمِيهْنِيِّ كَمَا فِي الْفَرْعِ وَأَصْلُهُ «مَنْ» (غَيْرِ مَشُورَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَضَمِّ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ

(١) «عِيسَى»: لَيْسَتْ فِي (د).

(٢) فِي (د): «أَنَّهُ هُنَا».

(٣) «الْمُرَادُ»: لَيْسَتْ فِي (ع) وَ(ب) وَ(د).

(٤) «قَدْ»: لَيْسَتْ فِي (د).

(٥) فِي (د): «عَلَيْهِ».

الواو، وبسكون الشين وفتح الواو (فَلَا يُبَايِعُ^(١)) هُوَ وَلَا الَّذِي بَايَعَهُ) بالموحدة وفتح الياء قبل العين فيهما، كذا في الفرع وأصله، وفي «فتح الباري»: فلا يبايع، بالموحدة، وجاء^(٢) بالمشناة الفوقية، وهو أولى؛ لقوله: هو ولا الذي تابعه^(٣). انتهى. أي: من الأتباع (تَغَرَّةٌ أَنْ يُقْتَلَ) أي: المبايع والمبايع، وقوله: «تَغَرَّةٌ» - بمشناة فوقية مفتوحة وغين معجمة مكسورة وراء مشددة بعدها هاء تأنيث - مصدر غررته إذا ألقيته في الغرر. قال في «المصباح»: والذي يظهر لي في إعرابه أن يكون تَغَرَّةٌ حالاً على المبالغة، أو على حذف مضاف، أي: ذا تَغَرَّةٍ، أي: مخافة أن يُقْتَلَ، فحذف المضاف الذي هو مخافة، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو تَغَرَّةٌ، والمعنى: أن من فعل ذلك فقد غرر بنفسه وبصاحبه وعرضهما^(٤) للقتل (وَأِنَّهُ) بكسر الهمزة (قَدْ كَانَ مِنْ خَبَرِنَا) بموحدة مفتوحة (حِينَ تَوَقَّى اللَّهُ نَبِيَّهُ مِنْ أَشَدِّهِمْ أَنْ الْأَنْصَارَ خَالَفُونَا) بفتح الهمزة خبر «كان»^(٥)، وفي رواية أبي ذرٍّ عن المُستملي: «من خَيْرِنَا» - بالتحتية الساكنة بدل الموحدة، يعني^(٦) أبا بكرٍ رضي الله عنه - «إِنَّ الْأَنْصَارَ» بكسر الهمزة على أنه ابتداء كلام آخر، وفي الفرع كأصله: «إِلَّا أَنْ الْأَنْصَارَ» بكسر الهمزة وتشديد اللام، وقال العيني: إنها بالتخفيف؛ لافتتاح الكلام ينبه بها^(٧) المخاطب على ما يأتي، وأنها على رواية غير المُستملي معترضة بين خبر كان واسمها، وسقطت لفظة «إِلَّا» لأبي ذرٍّ، كما في الفرع وأصله (وَاجْتَمَعُوا بِأَسْرِهِمْ) بأجمعهم (فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ) بفتح السين وكسر العين وفتح الدال المهملات، أي: صفتهم، وكانوا يجتمعون عندها لفصل القضايا وتدبير الأمور (وَخَالَفَ عَنَّا عَلِيٌّ وَالزُّبَيْرُ وَمَنْ مَعَهُمَا) فلم يجتمعوا معنا عندها حينئذٍ (وَاجْتَمَعَ الْمُهَاجِرُونَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقُلْتُ لِأَبِي بَكْرٍ: يَا أَبَا بَكْرٍ انْطَلِقْ بِنَا إِلَى إِخْوَانِنَا هَؤُلَاءِ مِنَ الْأَنْصَارِ) وفي رواية جويرية عن مالك: فبينما نحن في منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا برجل يُنادي من وراء الجدار: اخرج إلي يا ابن الخطّاب. فقلت: إليك

(١) في هامش (ل): وفي هامش «اليونانية»: «يبايع»؛ من غير رقم. «منه».

(٢) «جاء»: ليست في (ع).

(٣) في (د): «هو قائم والذي تابعه».

(٤) في (ب): «عرضها».

(٥) قال العلامة قطّة رحمته الله: الصواب اسم «كان» وخبرها هو قوله: «من خبرنا» وهو ظاهر.

(٦) في (ص): زيادة: «أن».

(٧) «بها»: ليست في (ب).

إني مشغول. قال: اخرج إليّ إنّه قد حدث أمرٌ: إنّ الأنصار اجتمعوا، فأدركهم قبل أن يحدثوا أمراً يكون بينكم فيه حربٌ، فقلت لأبي بكر: انطلق (فانطلقنا نريدُهُم) زاد جويرية: فلقينَا أبا عبيدة بن الجراح، فأخذ/ أبو بكر بيده يمشي بيني وبينه (فلَمَّا دَنَوْنَا) قربنا^(١) (منهُم لَقِينَا) ٥٠/٧٥ ب كسر القاف وفتح الياء، منهم/ (رَجُلَانِ صَالِحَانِ) عويم بن ساعدة ومعن بن عديّ الأنصاري، ٢١/١٠ كما سمّاهما المصنّف في «غزوة بدرٍ» [ج: ٤٠١] وكذا رواه البزار في «مسند عمر». قال في «المقدمة»: وفيه ردٌّ على من زعم أنّ عويم بن ساعدة مات في حياته مِن الشَّيْءِ لَمْ (فَذَكَرَا مَا تَمَالَى) لأبي ذرٍّ: «ما تمالأ» بالهمزة، أي: اتَّفَقَ (عَلَيْهِ الْقَوْمُ) من أَنَّهُم يبايعون لسعد بن عبادَة (فَقَالَا: أَيْنَ تُرِيدُونَ يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ؟ فَقُلْنَا: نُرِيدُ إِخْوَانَنَا هَؤُلَاءِ مِنَ الْأَنْصَارِ. فَقَالَا: لَا عَلَيْنَا أَنْ لَا تَقْرَبُوهُمْ) «لا» بعد «أن» زائدة (اقضوا أَمْرَكُمْ) وفي رواية سفيان: أمهلوا حتّى تقضوا أَمْرَكُمْ (فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَنَأْتِيَنَّهُمْ، فَنَنْطَلِقُنَا حَتَّى أَتِيَانَهُمْ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ، فَإِذَا رَجُلٌ مَزْمَلٌ) بتشديد الميم الثانية مفتوحة، أي: متلفٌ بثوبه (بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ) بفتح الظاء المعجمة والنون في وسطهم (فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا^(٢): هَذَا سَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ، فَقُلْتُ: مَا لَهُ؟ قَالُوا: يُوعَكُ) بضم التحتية وفتح العين المهملة، أي: يحصلُ له الوعكُ، وهو حمى بنافضٍ ولذا زُمِلَ في ثوبٍ (فَلَمَّا جَلَسْنَا قَلِيلًا تَشَهَّدَ خَطِيبُهُمْ) قال في «المقدمة»: قيل: هو ثابت بن قيس^(٣) بن شماس، وهو الظاهر لأنّه خطيبُ الأنصار (فَأَتْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ فَتَخَنُّ أَنْصَارُ اللَّهِ) لدينه (وَكَتِيبَةُ الْإِسْلَامِ) بمثناة فوقية فموحدة وفتح الكاف، بوزن عَظِيمَةِ الْجَيْشِ المجتمع (وَأَنْتُمْ مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ) ولأبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي: «معاشر المهاجرين» (رَهْطٌ) من ثلاثة إلى عشرة، أي: فأنتم قليلٌ بالنسبة إلى الأنصارِ (وَقَدْ دَفَّتْ) بفتح الدال المهملة والفاء المشددة، سارت (دَافَّةً) بزيادة ألف بين الدال والفاء، رفقةً قليلةً من مكّة إلينا من الفقر^(٤) (مِنْ قَوْمِكُمْ) أيها المهاجرين (فَإِذَا هُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يَخْتَرِلُونَا) بفتح التحتية وسكون الخاء المعجمة وفتح الفوقية وكسر الزاي بعدها لام، يقطعونا (مِنْ أَصْلِنَا، وَأَنْ يَخْضُنُونَا مِنْ

(١) في (ع): «قريباً».

(٢) في (ب): «قالوا».

(٣) «بن قيس»: ليست في (ب).

(٤) في (ع): «الفقراء».

الأمر) أي: من الإمارة، ويستأثروا بها علينا، و«يخضُنونا» بالحاء المهملة الساكنة وضم الضاد المعجمة وتكسر، ولأبي ذرٍّ عن المُستملِي: «أي: يخرجونا، قاله أبو عبيد^(١)» كذا في الفرع وأصله: أي: يخرجونا - مع قوله: قاله أبو عبيد^(٢)، يُقال: حضنُه واحتضنَه عن الأمر، أخرجه في ناحية عنه واستبدَّ به، أو حبسه عنه، وفي رواية أبي علي^(٣) بن السَّكن - ممَّا^(٤) في «فتح الباري» -: «يختصُّونا»^(٥) بمثناة فوقية قبل الصاد المهملة المشددة. قال: وللكُشمِيهني: «يخصُّونا»^(٦) بإسقاط الفوقية، وهي بمعنى الاقتطاع والاستئصال. قال عمر رضي الله عنه: (فَلَمَّا سَكَتَ) خطيبُ الأنصار (أَرَدْتُ أَنْ أَتَكَلَّمَ وَكُنْتُ زَوَّرْتُ) بفتح الزاي والواو المشددة بعدها راء ساكنة، هيأت وحسنت، ولأبي ذرٍّ: «قد زوّرت» (مَقَالَةً أَعْجَبْتَنِي أُرِيدُ/) ولأبي ذرٍّ عن الكُشمِيهني: «أردتُ» (أَنْ أَقْدَمَهَا بَيْنَ يَدَيَّ أَبِي بَكْرٍ) قال الزُّهري - فيما رأيته في «اللامع» -: أرادَ عمر بالمقالة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمُت (وَكُنْتُ أَدَارِي) بضم الهمزة وكسر الراء بعدها تحتية، وللأصيلي: «أداري» بالهمز، أدفع^(٧) (مِنْهُ بَغْضٌ) ما يعتريه من (الحَدِّ) بالحاء المفتوحة والdal المشددة المهملتين، أي: الحدة كالغضب ونحوه (فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَتَكَلَّمَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ) رضي الله عنه: (عَلَى رِسْلِكَ) بكسر الراء وسكون السين المهملة، أي: استعمل الرفق والتؤدة (فَكَرِهْتُ أَنْ أَغْضِبَهُ) بضم الهمزة وسكون الغين وكسر الضاد المعجمتين وبالموحدة، ولأبي ذرٍّ عن الكُشمِيهني: «أن أعصيه» بفتح الهمزة وبالعين والصاد المهملتين ثم التَّحتية (فَتَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ) رضي الله عنه (فَكَانَ هُوَ أَحْلَمَ مِنِّي) أحلم - بالحاء المهملة الساكنة واللام المفتوحة - من الحلم، وهو الطَّمأنينة عند الغضبِ (وَأَوْقَرَ) بالقاف، من الوقارِ، التَّائِي في الأمور والرَّزانة عند التَّوجه إلى المطالب^(٨) (وَاللَّهِ مَا تَرَكَ مِنْ كَلِمَةٍ أَعْجَبْتَنِي فِي تَرْوِيرِي إِلَّا قَالَ فِي بَدِيهِتِهِ مِثْلَهَا أَوْ أَفْضَلَ) زاد الكُشمِيهني:

(١) في (ب) و(د): «عبدة».

(٢) قوله: «كذا في الفرع ... أبو عبيد»: ليس في (د).

(٣) في (د): «أبي يعلى».

(٤) في (د): «كما».

(٥) في (س): «يحتصونا». وفي (د): «يختصون».

(٦) في (س): «يخصونا».

(٧) في (س): «أدافع».

(٨) في (د): «الخطاب».

«منها» (حَتَّى سَكَتَ فَقَالَ: مَا ذَكَرْتُمْ فِيكُمْ مِنْ خَيْرٍ فَأَنْتُمْ لَهُ أَهْلٌ) زاد ابنُ إسحاق في روايته عن الزُّهري: إِنَّا وَاللَّهِ يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ مَا نُنْكِرُ فَضْلَكُمْ وَلَا بِلَاءَكُمْ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَا حَقَّكُمْ الْوَاجِبَ عَلَيْنَا (وَلَنْ يُعْرَفَ) بضم أوله مبنياً للمفعول (هَذَا الْأَمْرُ) أي: الخلافة (إِلَّا لِهَذَا الْحَيِّ مِنْ قَرْنِشٍ، هُمْ) أي: قريش، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «هو» أي: الحي (أَوْسَطُ الْعَرَبِ) أعدلها وأفضلها (نَسَبًا وَدَارًا، وَقَدْ رَضِيتُ لَكُمْ أَحَدًا/ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ، فَبَايَعُوا) بكسر المثناة التحتية (أَيُّهُمَا شِئْتُمْ) ٢٢/١٠

فإن قلت: كيف جاز لأبي بكرٍ أن يقول ذلك، وقد جعله من الله عز وجل إماماً في الصلاة وهي عمدة الإسلام؟ أجيب بأنه قاله تواضعاً وأدباً وعلماً منه أن كلا منهما لا يرى نفسه أهلاً لذلك مع وجوده، وأنه لا يكون للمسلمين إلا إمامٌ واحدٌ. قال عمر: (فَأَخَذَ) أبو بكر (بِيَدِي وَبِيَدِ أَبِي عُبَيْدَةَ ابْنِ الْجَرَّاحِ وَهُوَ) أي: أبو بكر (جَالِسٌ بَيْنَنَا، فَلَمْ أَكْرِهْ مِمَّا قَالَ) أي: (١): أبو بكر (غَيْرَهَا، كَانَ وَاللَّهِ أَنْ أُقَدِّمَ) بضم الهمزة وفتح الدال المشددة (فَتَضَرَّبَ عُنُقِي لَا يُقَرِّبُنِي) بضم أوله وفتح القاف (ذَلِكَ) الضَّرْبَ لعنقي (مِنْ إِيَّامِي) أي: ضرباً لا أعصي الله به (أَحَبَّ إِلَيَّ) بتشديد الياء (مِنْ أَنْ أَتَأَمَّرَ عَلَى قَوْمٍ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ) (اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تُسَوَّلَ) بكسر الواو المشددة (٢) أي: تزين (إِلَيَّ) بالهمزة وتشديد الياء، ولأبي ذرٍّ: «لي» (نَفْسِي عِنْدَ الْمَوْتِ شَيْئًا لَا أَجِدُهُ الْآنَ. فَقَالَ قَائِلُ الْأَنْصَارِ حُبَابُ بْنُ الْمُنْذَرِ - بضم الحاء المهملة وتخفيف الموحدة الأولى - الْبَدْرِيُّ/، وَلأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: ٥١/٧د

«(مِنْ الْأَنْصَارِ) (أَنَا جُذَيْلُهَا الْمُحَكَّكُ) بضم الجيم وفتح الدال المعجمة، مصغَّرُ الْجَذَلِ (٣)، بفتح الجيم وكسرهما وسكون المعجمة، وهو أصل الشَّجَرِ، ويُراد به هنا الجذع الذي تربط إليه الإبلُ الجرباء وتنضمُّ إليه لتحكَّ، والتَّصْغِيرُ لِلتَّعْظِيمِ، وَالْمُحَكَّكُ - بضم الميم وفتح الحاء وفتح الكاف الأولى مشددة - اسم مفعول (٤)، ووصفه بذلك؛ لأنَّه صارَ أَمْلَسَ (٥) لكثرة ذلك، يعني: أنا ممَّنْ يُسْتَشْفَى بِهِ، كما تستشفى الإبلُ الجرباء بهذا الاحتكاك (وَعُذِّيْقُهَا) بالذال المعجمة والقاف، مصغَّرُ عَذْقٍ - بفتح العين وسكون المعجمة - النَّخْلَةِ، وبالكسر العُرْجُونُ (الْمُرْجَبُ) بضم الميم

(١) «أي»: ليست في (د) و(ص) و(ع).

(٢) «المشددة»: ليست في (د).

(٣) في هامش (ل): والجَذَلُ: الذي يُنْصَبُ فِي الْمَعَاظِنِ؛ لِتَحْكُكَ بِهِ الْإِبِلُ الْجَرَبِيُّ فَتُسْتَشْفَى، فَيُقَالُ: هُوَ الْجُذَيْلُ الْمُحَكَّكُ، أي: ذو رأي في الأمور يستشفى بالإضاءة به كثيراً «جامع اللغة».

(٤) في (ص): «مبنياً للمفعول».

(٥) في (د) و(ع): «أَمْسَ»، وفي (ص): «أَمْسَ».

وفتح الرء والجيم المشددة بعدها موحدة، اسم مفعول من قولك: رَجَبَتِ النَّخْلَةَ تَرْجِيْبًا؛ إذا دَعَمْتُهَا بِنَاءٍ أو غيره خَشِيَةً عَلَيْهَا لِكِرَامَتِهَا وطولها وكثرة حملها أن تقع^(١)، أو يَنْكسر شيء من أغصانها، أو يسقط شيء من حملها، وقيل: هو ضَمُّ أَعْدَاقِهَا إِلَى سَعْفِهَا وَشُدُّهَا بِالْخُوصِ؛ لئَلَّا تَنْفُضَهَا الرِّيحُ، أو هي وَضْعُ الشَّوْكِ حَوْلَهَا؛ لئَلَّا تَصِلَ إِلَيْهَا الْأَيْدِي الْمَتَفَرِّقَةُ (مِنَّا) مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ (أَمِيرٌ، وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، فَكَثُرَ اللَّغَطُ) بفتح اللام والغين المعجمة، الصَّوْتُ وَالْجَلْبَةُ (وَارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ حَتَّى فَرِقْتُ) بكسر الرء، خَفْتُ (مِنَ الْإِخْتِلَافِ. فَقُلْتُ: ابْسُطْ يَدَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ) أَبَايَعَكَ (فَبَسَطَ يَدَهُ) وأخرج النسائي من طريق عاصم عن زُرِّ بْنِ حَبِيشٍ - بسند حسن - أن عمر قال: يا معشر الأنصار أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يَوْمَ بِالنَّاسِ؟ فَأَتَيْكُمْ تَطِيبُ نَفْسِهِ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَبَا بَكْرٍ؟ فَقَالُوا: نَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ نَتَقَدَّمَ أَبَا بَكْرٍ، وَعِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَحَسَنُهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَلَسْتُ أَحَقَّ النَّاسِ بِهَذَا الْأَمْرِ؟ أَلَسْتُ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ؟ أَلَسْتُ صَاحِبُ كَذَا؟

وأخرج الذهلي في «الزُّهْرِيَّاتِ» بسند صحيح عن ابن عباس عن عمر قال: قلتُ: يا معشر الأنصار إنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِنَبِيِّ اللَّهِ ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ، ثُمَّ أَخَذْتُ بِيَدِهِ (فَبَايَعْتُهُ، وَبَايَعَهُ الْمُهَاجِرُونَ، ثُمَّ بَايَعْتُهُ الْأَنْصَارُ) بفوقية ساكنة بعد العين (وَنَزَوْنَا) بنون وزاي مفتوحتين، وَثَبْنَا (عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ) لَمْ يُسَمَّ: (فَقَتَلْتُمْ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ) أي: صَيَّرْتُمُوهُ بِالْخِذْلَانِ وَسَلَبِ الْقُوَّةِ كَالْمَقْتُولِ. قال عمر: (فَقُلْتُ: قَتَلَ اللَّهُ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ) إخبارٌ عَمَّا قَدَّرَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ مَنَعِهِ الْخِلَافَةَ، أَوْ دَعَاءٌ عَلَيْهِ لِكُونِهِ لَمْ يَنْصُرِ الْحَقَّ، وَاسْتَجِيبَ لَهُ فَقِيلَ: إِنَّهُ تَخَلَّفَ عَنِ الْبَيْعَةِ وَخَرَجَ إِلَى الشَّامِ، فَوَجَدَ مَيِّتًا فِي مَغْتَسِلِهِ وَقَدْ اخْضَرَ جَسَدُهُ، وَلَمْ يَشْعُرُوا بِمَوْتِهِ حَتَّى سَمِعُوا قَائِلًا يَقُولُ - وَلَا يَرُونَهُ - : قَدْ قَتَلْنَا سَيِّدَ الْخَزَرَجِ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ فَرَمِينَاهُ بِسَهْمَيْنِ فَلَمْ نُخْطِ فُؤَادَهُ.

(قَالَ عُمَرُ) رضي الله عنه: (وَإِنَّا) بكسر الهمزة وتشديد النون (وَاللَّهُ مَا وَجَدْنَا فِيْمَا حَضَرْنَا) بسكون الرء.

١٥٢/٧٥ قال الكِرْمَانِيُّ، وَتَبِعَهُ الْبِرْمَاوِيُّ وَالْعَيْنِيُّ/: أي: مَنْ دَفَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (مِنْ أَمْرِ أَقْوَى مِنْ مُبَايَعَةِ أَبِي بَكْرٍ) رضي الله عنه؛ لِأَنَّ إِهْمَالَ أَمْرِ الْمُبَايَعَةِ كَانَ يُوْدِّي إِلَى الْفَسَادِ الْكَلْبِيِّ، وَأَمَّا دَفْنُهُ ﷺ فَكَانَ الْعَبَّاسُ وَعَلِيٌّ وَطَائِفَةٌ مَبَاشِرِينَ لِذَلِكَ. وَقَالَ فِي «الْفَتْحِ»: «فِيْمَا حَضَرْنَا» بِصِيغَةِ الْفِعْلِ

(١) فِي (د): «تَقَطَّعَ».

الماضي، و«مِنْ أَمْرِ»، في/ موضع المفعول، أي: حضرنا في تلك الحالة أموراً فما وجدنا فيها^(١) ٢٣/١٠ أقوى من مبايعة أبي بكر، والأمور التي حضرت حينئذٍ الاشتغال بالمشاورة، واستعياب من يكون أهلاً لذلك. قال: وجعل بعض الشُّراح فيها^(٢) الاشتغال بتجهيز النَّبِيِّ^(٣) مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالرَّدَّةِ ودفنه^(٤)، وهو محتملٌ، لكن ليس في سياق القصة إشعارٌ به بل تعليلٌ عمر يُرشد إلى الحصر فيما يتعلق بالاستخلاف، وهو قوله: (حَشِينَا) أي: خفنا (إِنْ فَارَقْنَا الْقَوْمَ وَلَمْ تَكُنْ بَيْعَةً أَنْ يُبَايَعُوا رَجُلًا مِنْهُمْ بَعْدَنَا، فَإِمَّا بَايَعْنَاهُمْ) بالموحدة أوَّلُه، وللكُشْمِيهْنِي: «تابعناهم»^(٥) بالمثناة الفوقية والموحدة قبل العين (عَلَى مَا لَا نَرْضَى، وَإِمَّا نُخَالِفُهُمْ فَيَكُونُ فَسَادٌ) ولأبي ذرٍّ والأصيلي: «فساداً» بالنَّصب خبر كان (فَمَنْ بَايَعَ رَجُلًا عَلَى غَيْرِ مَشُورَةٍ) بضم المعجمة (مِنْ الْمُسْلِمِينَ فَلَا يُتَابَعُ) بضم التحتية وفتح الفوقية وبعد الألف موحدة، والجزم على النَّهْيِ^(٦)، وفي «اليونينية» بالرفع (هُوَ وَلَا الَّذِي بَايَعَهُ) بالموحدة وبعد الألف تحتية (تَغَرَّةً) بفتح الفوقية وكسر المعجمة وتشديد الراء مفتوحة وبعدها هاء تأنيث منونة^(٧)، مخافة (أَنْ يُقْتَلَ) فلا يطمعن أحدٌ أن يبايع وتتم له المبايعة كما وقع لأبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومطابقة الحديث لما ترجم به في قوله: «إِذَا أَحْصَيْنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا قَامَتِ الْبَيْتَةُ».

٣٢ - بَابُ: الْبِكْرَانِ يُجْلَدَانِ وَيُنْفَيَانِ

﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَشَهِدَ عَدَايُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ * الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾. قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: ﴿رَأْفَةٌ﴾: إِقَامَةُ الْحُدُودِ.

هذا (بابٌ) بالتَّنوين يذكر فيه: (البكران) بكسر الموحدة، من الرجال والنساء، وهما من لم

(١) في (ب) و(س): «منها».

(٢) في هامش (ل): قوله: «فيها» كذا بخطه، وعبارة «الفتح»: «منها».

(٣) في (ب) و(س): «تجهيزه».

(٤) في (س): «مشكل بدفنه»، وفي (د) و(ص) و(ع): «بدفنه».

(٥) في اليونينية زاد نسبتها إلى رواية الأصيلي أيضاً. وفي (س): «تابعناه».

(٦) في (د) و(ص) و(ع): «الأمر».

(٧) في (د) و(ع): «تاء تأنيث منصوبة».

يجامع في نكاح صحيح إذا زنيا (يُجْلَدَانِ) خبرُ المبتدأ، الذي هو البكران (وَيُنْفَيَانِ ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾) مرفوعان على الابتداء والخبر محذوف، أي: فيما فرض عليكم الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي، أي: جلدُهما أو الخبر (﴿فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾) ودخلت الفاء في (﴿فَاجْلِدُوا﴾) لتضمُّنهما^(١) معنى الشرط، إذ اللام بمعنى التي، تقديره: التي زنت والذي زنى فاجلدوهما، والخطاب للأئمة؛ لأن إقامة الحد من الدِّين وهو على الكلِّ، وقَدَم الزَّانِيَةِ؛ لأنَّ الزَّنا في الأغلب يكون بتعريضها للرجل وعرض نفسها عليه، والجلد حكمٌ يخصُّ من ليس بمحصنٍ؛ لما دلَّ على أنَّ حدَّ المحصن هو الرَّجم، وزاد الشَّافعيُّ عليه: تغريب الحرِّ سنة للحديث، وليس في الآية ما يدفعه لينسخ أحدهما الآخر (﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾) رحمة (﴿فِي دِينِ اللَّهِ﴾) في طاعته وإقامة حدوده، فتعطلوه^(٢)، أو تسامحوا فيه (﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾) يوم البعث، فإنَّ الإيمان يقتضي الجدَّ في طاعة الله، والاجتهاد في إقامة أحكامه/ ب ٥٢/٧٥ (﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾) ثلاثة أو أربع عدد شهود الزَّنا زيادةً في التَّنكيل، فإنَّ التَّفْضِيح قد ينكل أكثر ما ينكل التَّعْذِيب (﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾) أي: المناسب لكلِّ منهما ما ذكر؛ لأنَّ المشاكلة علَّة الألفة (﴿وَحَرَّمَ ذَلِكَ﴾) أي: نكاح الزَّواني (﴿عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢-٣]) الأخيار، نزل ذلك في ضعفة المهاجرين لما همُّوا أن يتزوَّجوا بغايا يكرِّين أنفسهنَّ ليُنْفَقنَّ عليهم من اكتسابهنَّ على عادة الجاهليَّة، فقليل: التَّحريم خاصٌّ بهم، وقيل: عامٌّ ونسخ بقوله تعالى: (﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ﴾ [النور: ٣٢]) وسقط لأبي ذرٍّ من قوله (﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ﴾...) إلى آخره، وقال بعد قوله: (﴿فِي دِينِ اللَّهِ﴾): «(الآية)». (قال ابنُ عُيَيْنَةَ) سفيان في تفسير قوله: (﴿رَأْفَةٌ﴾: إِمَامَةُ^(٣) الحُدُود) ولأبي ذرٍّ: «(في إقامة الحدود)^(٤)».

٦٨٣١ - ٦٨٣٢ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْمُرُ فِيمَنْ زَنَى وَلَمْ يُخَصَّنْ جَلْدَ مِئَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ غَرَّبَ، ثُمَّ لَمْ تَزَلْ تِلْكَ السَّنَةُ.

(١) في (ل): «لتضمُّنهما»، وفي هامشها: قوله: «لتضمُّنهما» كذا بخطه بالتثنية، ولعلَّ الميم زائدة سبق قلم.

(٢) في (ب): «لتعطلوه».

(٣) في هامش (ل): في «الفرع» وأصله كذا: (﴿رَأْفَةٌ﴾: إِمَامَةُ الحُدُود).

(٤) في (س) و(ص): «الحد».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) بن زياد بن درهم، أبو غسان الكوفي قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ) بن سلمة قال: (أَخْبَرَنَا) ولأبي ذرٍّ: «(حَدَّثَنَا) (ابْنُ شَهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بضم العين (بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ) بن مسعود (عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ) (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْمُرُ^(١) فِيمَنْ زَنَى) - رجلٌ أو امرأة - (وَلَمْ يُخَصَّنْ) بضم أوله وفتح الصاد^(٢) (جَلَدَ مِئَةً) بنصب جلد على نزع الخافض (وَتَغْرِبَ عَامٍ) ولأ^(٣) إلى مسافة القصر؛ لأنَّ المقصودَ إيحاشه بالبعدِ عن الأهلِ والوطنِ فأكثر إن رآه الإمام؛ لأنَّ عمرَ غَرَبَ إلى الشام، وعثمان إلى مصر، وعليًا إلى البصرة، ولا يكفي تغريبه إلى ما دون مسافة القصر؛ إذ لا يتم الإيحاش المذكور به؛ لأنَّ الأخبار تتواصلُ إليه حينئذٍ.

وحكى ابن نصر في كتاب «الإجماع» الاتفاق على نفي الزَّاني إلَّا عند الكوفيَّين وعليه الجمهور، وادَّعى الطَّحاويُّ أَنَّهُ منسوخٌ، واختلف القائلون بالتَّغريب فقال الشَّافعيُّ بالتَّعْمِيمِ للرجل^(٤) والمرأة، وفي قول له: لا يُنفى / الرَّقِيق. وخَصَّ مالكُ النَّفي بالرجل وقيده بالحرِّ، ٢٤/١٠ وعن^(٥) أحمد روايتان، واحتجَّ من شرط الحرية بأنَّ في نفي العبد عُقوبة لمالكه لمنعه^(٦) منفعته مدَّة نفيه، وتصرفُ الشَّرْع يقتضي أن لا يُعاقب غير الجاني.

وهذا الحديثُ سبقَ في «الشَّهادات»، في «باب شهادة القاذف» [ج: ٢٦٤٩] واختصر عبدُ العزيز من السَّنَد ذكر أبي هريرة، ومن المتن سياق قصَّة العسيف، واقتصر منها على ما ذكره، ويحتمل أن يكون ابنُ شهابٍ اختصره لما حدَّث به عبد العزيز، قاله في «الفتح».

(قَالَ ابْنُ شَهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ - بالسَّنَد السَّابِق - : (وَأَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ) ابن العوام (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ) (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (غَرَبَ) وهذا منقطعٌ؛ لأنَّ عروة لم يسمع من عمر، لكنَّه ثبت عن عمر من وجهٍ آخر أخرجه النَّسائيُّ والترمذيُّ وصحَّحه ابن خزيمة والحاكم من رواية

(١) في هامش (ل): في «اليونينية» بالجزم؛ فلينظر «منه».

(٢) في (ل): «بضم أوَّلِهِ، والصاد»، وفي هامشها: قوله: «والصاد» كذا بخطه، ولعله: وفتح الصاد.

(٣) ضرب عليها في (د).

(٤) في (ع) و(ص) و(د): «الرجل».

(٥) في (د): «وعند».

(٦) في (د): «بمنعه».

١٥٣/٧د عبيد الله بن عمر رضي الله عنه / أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم ضَرَبَ وَغَرَّبَ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ ضَرَبَ وَغَرَّبَ، وَأَنَّ عُمَرَ ضَرَبَ وَغَرَّبَ (ثُمَّ لَمْ تَزَلْ) بَفَتْحِ الْفَوْقِيَّةِ وَالزَّايِ (تِلْكَ السُّنَّةُ) بضم السين المهملة، زاد عبد الرزاق في روايته عن مالك: حَتَّى غَرَّبَ مروان، ثُمَّ تَرَكَ النَّاسَ ذَلِكَ.

٦٨٣٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَضَى فِيمَنْ زَنَى وَلَمْ يُخْصَنْ، بِنَفْيِ عَامٍ بِإِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد الإمام (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين، ابن خالد (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ) بن حزنٍ المخزومي، سيّد التابعين (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ^(١) قَضَى فِيمَنْ زَنَى وَلَمْ يُخْصَنْ بَفَتْحِ الصَّادِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ (بِنَفْيِ عَامٍ بِإِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ) أي: مُتَلَبِّسًا ^(٢) بها جامعًا بينهما، فالباء بمعنى «مع»، وفي رواية النسائي: أَنَّ يُنْفَى عَامًا مَعَ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ. وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق حجاج بن محمد عن اللَّيْث. والمراد بإقامة الحدّ ما ذكر في رواية عبد العزيز [ج: ٦٨٣١] جلد المئة. وأطلق عليها الحدّ لكونها بنصّ القرآن، وقد تمسّك بهذه الرواية من ذهب إلى أَنَّ النَّفْيَ تعزيرٌ، وأَنَّهُ ليس جزءًا من الحدّ. وأُجِيبَ بِأَنَّ الْحَدِيثَ يَفْسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وقد وقع التّصريح في قصّة ^(٣) العسيف من لفظ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّ عَلَيْهِ جُلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ، وهو ظاهرٌ في كون الكلّ حدّه، ولم يختلف على روايته ^(٤) في لفظه، فهو أرجح من حكاية الصّحابيّ مع الاختلاف.

وهذا الحديث أخرجه النسائي في «الرجم».

٣٣ - باب نَفْيِ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَالْمُخَنَّثِينَ

(باب نَفْيِ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَالْمُخَنَّثِينَ) بفتح الخاء المعجمة والنون.

(١) في (ع): «النبي».

(٢) في (ع) و(ص): «ملتبسًا».

(٣) في (ع): «قضية».

(٤) في (ص): «راويه»، وفي (د): «رواية».

٦٨٣٤ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: لَعَنَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم الْمُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ، وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ، وَقَالَ: «أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ». وَأَخْرَجَ فَلَانًا، وَأَخْرَجَ عُمَرُ فَلَانًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ) الفراهيدي قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدستوائي قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن أبي كثير (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه) أَنَّهُ (قَالَ: لَعَنَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم الْمُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ) وهم المتشبهون في كلامهم بالنساء تكسراً وتعطفاً لا من يؤتى (و) لعن (الْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ) اللاتي يتشبهن^(١) بالرجال تكلفاً (وَقَالَ) صلى الله عليه وسلم: (أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ^(٢)). وَأَخْرَجَ صلى الله عليه وسلم (فُلَانًا) هو أنجشة العبد الحادي، وعند أبي داود من طريق أبي هاشم عن أبي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَتَى بِمَخَنَّثٍ قَدْ خَضَبَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ، فَقَالَ: «مَا بَالُ هَذَا؟» قِيلَ: يَتَشَبَّهُ بِالنِّسَاءِ، فَأَمَرَ بِهِ فَتُفِيَ إِلَى النَّقِيعِ، يَعْنِي: بِالنُّونِ (وَأَخْرَجَ عُمَرُ رضي الله عنه (فُلَانًا) هو: مَاتَع - بِفَوْقِيَّةٍ بَعْدَ الْأَلْفِ -، وَقِيلَ: إِنَّهُ بِالنُّونِ، وَسَقَطَ لِغَيْرِ أَبِي ذَرٍّ لَفْظُ^(٣) «عمر» وَحِينَئِذٍ فَالْعَامِلُ فِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِي النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم. قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: هُمَا - يَعْنِي: اللَّذَيْنِ^(٤) أَخْرَجَهُمَا صلى الله عليه وسلم - مَاتَعٌ وَهَيْتٌ - بِكسر الهاء وسكون التحتية بعدها فوقية -.

وفي كتاب «المغربين» لأبي الحسن / المدايني من طريق الوليد بن سعد قال: سَمِعَ عُمَرُ قَوْمًا يَقُولُونَ: أَبُو ذُؤَيْبٌ أَحْسَنُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَدَعَا بِهِ فَقَالَ: أَنْتَ لَعْمَرِي، فَأَخْرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ مَخْرَجِي فإِلَى الْبَصْرَةِ حَيْثُ أَخْرَجْتَ ابْنَ عَمِّي نَصْرَ بْنَ حِجَّاجٍ، وَسَاقَ قِصَّةَ جَعْدَةَ^(٥) السُّلَمِيِّ، وَأَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ مَعَ النِّسَاءِ إِلَى الْبَقِيعِ، وَيَتَحَدَّثُ إِلَيْهِنَّ حَتَّى كَتَبَ بَعْضُ الْغَزَاةِ إِلَى عُمَرَ يَشْكُو ذَلِكَ فَأَخْرَجَهُ. وَإِذَا ثَبَتَ النَّفْيُ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَقَعْ مِنْهُ كَبِيرَةٌ، فَوْقُوهُ فَيَمْنُ أَتَى بِكَبِيرَةٍ أُولَى، وَعَنْ مُسْلِمَةَ بْنِ مُحَارِبٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ: أَنَّ أُمِّيَّةَ^(٦) بَنَ يَزِيدَ الْأَسَدِيَّ وَمَوْلَى مُزَيْنَةَ

(١) في (د) و (ص) و (ع): «الذين يتشبهون».

(٢) في (ص) زيادة: «وقال».

(٣) لفظ: «ليست في (ب)».

(٤) في (ل): «الذي»، وفي هامشها: قوله: «الذي» كذا بخطه.

(٥) في (ص): «جده».

(٦) في (د): «إسماعيل بن مسلم بن أمية».

كانا يحتكران الطعام بالمدينة فأخرجهما عمر رضي الله عنه.

والحديث سبق في «اللباس» [ح: ٥٨٨٦]، وأخرجه أبو داود في «الأدب»، وأخرجه الترمذي والنسائي أيضاً.

٣٤ - باب مَنْ أَمَرَ غَيْرَ الْإِمَامِ بِإِقَامَةِ الْحَدِّ غَائِبًا عَنْهُ

٢٥/١٠ (باب مَنْ أَمَرَ غَيْرَ الْإِمَامِ / الْأَوْجَهُ - كما نبّه عليه في «الكواكب» - أن يقول: مَنْ أَمَرَهُ الْإِمَامُ (بِإِقَامَةِ الْحَدِّ) عَلَى مُسْتَحَقِّهِ حَالِ كَوْنِ الْغَيْرِ أَوْ الْمَقَامِ عَلَيْهِ الْحَدُّ (غَائِبًا عَنْهُ) عَنِ الْإِمَامِ.

وقول الكِزْمَانِيِّ: إِنَّ فِي قَوْلِ الْبُخَارِيِّ: «مَنْ أَمَرَ غَيْرَ الْإِمَامِ» تعجرفاً، قال البرزماوي: لا عجرفة فيه؛ إذ عادة البخاريّ التّعميم في المعنى، فيقول: بَابُ مَنْ فَعَلَ كَذَا، فيكون الفاعلُ لذلك معيّناً إشارةً إلى أَنَّ الْحُكْمَ عَامٌّ، فقولُه: «مَنْ أَمَرَ» هو الإمام، وقولُه: «غَيْرَ الْإِمَامِ» أي: غيره، فأقام الظاهر مقام المضمَر؛ لأنّه لم يكن قد صرّح به، ولكن التّركيب غير واضح.

٦٨٣٥ - ٦٨٣٦ - حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَثْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اقْضِ بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَامَ خَضْمُهُ فَقَالَ: صَدَقَ اقْضِ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بِكِتَابِ اللَّهِ، إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا فَرَزَنِي بِأَمْرَاتِهِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَافْتَدَيْتُ بِمِئَةِ مِنَ الْغَنَمِ وَوَلِيدَةٍ، ثُمَّ سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ، فَرَعَمُوا أَنَّ مَا عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ. فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تُقْضَيْنَ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، أَمَّا الْغَنَمُ وَالْوَلِيدَةُ فَرُدَّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَمَّا أَنْتَ يَا أُنَيْسُ فَاغْدُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَارْجُمُهَا». فَعَدَا أُنَيْسٌ فَرَجَمَهَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ) الواسطيُّ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَثْبٍ) محمّد بن عبد الرحمن (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمّد بن مسلم (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين، ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ) الجهنيّ رضي الله عنه (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ) لم يُسَمَّ (جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ) في المسجد (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اقْضِ) أي: بيننا (بِكِتَابِ اللَّهِ) أي: بحكم الله الذي قضى به على المكلفين (فَقَامَ خَضْمُهُ) لم يُسَمَّ (فَقَالَ: صَدَقَ، اقْضِ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بِكِتَابِ اللَّهِ، إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا) أجيّراً (عَلَى هَذَا) أي: له، فـ«على» بمعنى اللام،

وهذا من قول الخصم لا من قول الأعرابي خلافا لما قرره الكزمانبي وتبعه العيني والبزماوي، كما نبّه عليه في «الفتح»، وسبق قريبا في «باب الاعتراف بالزنا» [ح: ٦٨٢٧] (فَزَنَى بِأَمْرَأَتِهِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَأَفْتَدَيْتُ) أي: منه (بِمِثَّةٍ مِنَ الْغَنَمِ وَلَيْدَةً) وفي «باب الاعتراف بالزنا»: وخادم [ح: ٦٨٢٦] (ثُمَّ سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَرَعَمُوا) وفي الباب المذكور: فأخبروني [ح: ٦٨٢٦] (أَنَّ مَا^(١) عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِثَّةٍ وَتَغْرِيْبُ عَامٍ) لأنه كان بكرا، وأقر بالزنا (فَقَالَ) رسول الله ﷺ: (و) الله (الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا قُضِيْنَ / بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، أَمَّا الْغَنَمُ وَالْوَلِيدَةُ فَرَدٌّ) فمردود (عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِثَّةٍ وَتَغْرِيْبُ عَامٍ، وَأَمَّا أَنْتَ يَا أُنَيْسُ) بضم الهمزة وفتح النون، مصغرا (فَاغْدُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا) فاذهب إليها فإن اعترفت بالزنا (فَارْجُمَهَا^(٢) فَغَدَا) فذهب (أُنَيْسُ) إليها فاعترفت بالزنا^(٣) (فَرَجَمَهَا) لأنها كانت محصنة، ولم يكن بعثه إليها لطلب إقامة حد الزنا؛ لأن حد الزنا لا يتجسس له بل يستحب تلقين المقر الرجوع عنه، وإنما بعثه ليعلمها بأن الرجل قذفها بابنه، فلها عليه حد القذف فتطالبه به، أو تعفو عنه، والله أعلم.

والحديث أخرجه في مواضع كثيرة كـ «الأحكام» [ح: ٧١٩٣] و«الوكالة» [ح: ٢٣١٤] و«الشروط» [ح: ٢٧٢٤]، وأخرجه بقيّة^(٤) أصحاب الكتب الستة.

٣٥ - باب قول الله تعالى:

﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَيِّئَتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَفَّحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَحْشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

(باب قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾) غنى واعتلاء، وأصله الفضل والزيادة، وهو مفعول ﴿يَسْتَطِعْ﴾ ﴿أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ في موضع نصب بـ ﴿طَوْلاً﴾ أو بفعل

(١) «ما»: ليست في (ع) و(ب) و(د).

(٢) في (ع): «فارجموها».

(٣) «بالزنا»: ليست في (ع) و(ص) و(د).

(٤) «بقية»: ليست في (د).

يقدر^(١) صفة له، أي: ومن لم يستطع منكم أن يعتلي نكاح المحصنات، أو من لم يستطع غنى يبلغ به نكاح المحصنات، يعني: الحرائر؛ لقوله: ﴿فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فُتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ إمائكم المؤمنات، وفي ظاهره حجة للشافعي حيث حرّم نكاح الأمة على من ملك صداق حرّة، ومنع نكاح الأمة الكتابيّة مطلقاً، وجوّزه أبو حنيفة، وأوّل التقييد في النصّ للاستحباب^(٢)، واستدلّ بأنّ الإيمان ليس بشرط في الحرائر اتفاقاً مع التقييد به ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ﴾ فافتقروا بظاهر الإيمان، فإنّه العالم بالسرائر، وبتفاضل ما بينكم في الإيمان^(٣)، فربّ أمة تفضل الحرّة فيه، فمن حقّكم أن تعتبروا فضل الإيمان لا فضل النسب، والمراد: تأنيسهم بنكاح الإماء، ومنعهم عن الاستنكاف عنه، ويؤيده ﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ أي: أنتم وأرقاؤكم متناسبون، نسبكم من آدم، ودينكم الإسلام ﴿فَأَنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ أي: أربابهنّ، واعتبار إذنهنّ مطلقاً لا إشعار له على أنّ لهنّ أن يباشرن العقد بأنفسهنّ حتّى يحتجّ^(٤) به الحنفيّة، فالسيّد هو وليّ أمته لا تزوّج إلّا بإذنه، وكذلك هو وليّ عبده ليس له أن يتزوّج بغير إذنه، كما في الحديث: «أيّما عبد تزوّج بغير مّواليه فهو مجاهر»^(٥) أي: زان. وفي الحديث أيضاً: «لا تزوّج المرأة نفسها، فإنّ الزّانية هي التي تزوّج نفسها» ﴿وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ وأدوا إليهنّ مهورهنّ بغير مظلٍ وضرارٍ، وملاك مهورهنّ مّواليهنّ، فكان أدائها إليهنّ أداءً إلى المّوالي؛ لأنهنّ وما في أيديهنّ مال المّوالي؛ إذ التقدير: فاتوا مّواليهنّ، فحذف المضاف ﴿مُحْصَنَاتٍ﴾ عفاف، حال من المفعول في ﴿وَأَتَوْهُنَّ﴾ ﴿غَيْرُ مُسْتَفْحِذَاتٍ﴾ زوانٍ علانية ﴿وَلَا مُتَّخِذَاتٍ أَخْدَانٍ﴾ زوانٍ سرّاً، والأخدان: الأخلاء في السرّ ﴿فَإِذَا أُحْصِنَ﴾ بالتزويج ﴿فَإِنْ أَتَيْتَ بِمَنْحَشَةٍ﴾ زنا ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ﴾ الحرائر ﴿مِنْ الْعَذَابِ﴾ من الحدّ، وهو يدلّ على أنّ حدّ العبد نصف حدّ الحرّ، وأنّه لا يرجم لأنّ الرّجم لا يتنصف ﴿ذَلِكَ﴾ أي: نكاح الإماء ﴿لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾ لمن خاف الإثم الذي يؤدّي إليه غلبة الشهوة ﴿وَأَنْ تَصِيرُوا﴾ أي: وصبركم عن نكاح الإماء متعفّفين ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ﴾ لمن يصبر ﴿رَحِيمٌ﴾ [النساء: ٢٥]

(١) في (د): «مقدر».

(٢) في (د): «بالاستحباب».

(٣) في الإيمان: ليست في (د).

(٤) في (د): «يحكم».

(٥) في (ب): «عاهر».

بأن رخص له، وسقط لأبي ذر من قوله «الْمُؤْمِنَتِ» إلى آخره، وقال بعد «الْمُحَصَّنَتِ»: «الآية» وسقط أيضاً للأصيلي من قوله «وَاللَّهُ أَعْلَمُ...» إلى آخره، وقال بعد قوله: «وَمِنْ فَنَيْتِكُمْ الْمُؤْمِنَتِ»: «إلى قوله: «وَأَنْ تَصِيرُوا خَيْرَ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ» وزاد أبو ذر عن المستملي: «غَيْرَ مُسْفُوحَتٍ»: زواني، «وَلَا مُتَّخَذَاتِ أَخْدَانٍ»: أخلاء». وسبق.

ولم يذكر في هذا الباب حديثاً، كما صرح به الإسماعيلي بل اقتصر على الآية اكتفاء بها عن الحديث المرفوع. نعم، أدخل ابن بطلال فيه حديث أبي هريرة التالي لهذا الباب.

٣٥ م - باب: إِذَا زَنَتِ الْأُمَةُ

هذا (باب) بالتثنية يذكر فيه: (إِذَا زَنَتِ الْأُمَةُ) ما حكمها؟ وسقط الباب والترجمة للأصيلي، وعليه شرح ابن بطلال كما مر.

٦٨٣٧ - ٦٨٣٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) سِئِلَ عَنِ الْأُمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تُحْصَن، قَالَ: «إِذَا زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ يَبْعُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ». قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: لَا أَذْرِي بَعْدَ الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ الدِّمَشْقِيُّ الْأَصْلُ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمٍ الزُّهْرِيِّ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بضم العين (ابن عبد الله) ولأبي ذر زيادة: «ابن عتبة» (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ) (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) سِئِلَ عَنِ الْأُمَةِ إِذَا زَنَتْ (وَلَمْ تُحْصَن) بفتح الصاد، في محل الحال من فاعل «زنت» وصحبت الواو على المختار عندهم، وقد جاءت بغير واو في قوله تعالى: «فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ دَارِهِمْ أَوْ لَا يَسْتَفِيدُونَ مِنْهَا» [آل عمران: ١٧٤] و«سِئِلَ» مبني لما لم يُسم فاعله، و«سِئِلَ» يتعدى ب: «عن»، وتقيد حذوها بالإحصان ليس بقيد، وإنما هو حكاية حال، والمراد بالإحصان هنا ما هي عليه من عفة أو ^(١) حرية لا الإحصان بالتزويج؛ لأنَّ حذوها الجلد سواء تزوجت أم لا (قَالَ) (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): (إِذَا) ولأبي الوقت: «إِنْ» (زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا) ^(٢)

(١) في (ب) و(س): «و».

(٢) «ثم إن زنت فاجلدوها»: ليست في (ص).

إنما أَعَادَ الزُّنَا فِي الْجَوَابِ غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِالْإِحْصَانِ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ، وَأَنَّ^(١) الْمَوْجِبَ فِي الْأَمَةِ مَطْلُقُ الزُّنَا، وَالْخَطَابُ فِي «فَاجِلْدُوهَا»، لِمَلَاكِ الْأَمَةِ^(٢)، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ السَّيِّدَ يَقِيمُ عَلَى عِبْدِهِ وَأَمْتِهِ الْحَدَّ، وَيَسْمَعُ الْبَيِّنَةَ عَلَيْهِمَا، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَالْجُمْهُورُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ فِي آخِرِينَ، وَاسْتَشْنَى مَالِكُ الْقَطْعَ فِي السَّرَقَةِ؛ لِأَنَّ فِي الْقَطْعِ مُثْلَةً، فَلَا يُؤْمَنُ السَّيِّدُ أَنْ يَرِيدَ أَنْ يُمَثِّلَ بَعْدَهُ، فَيُخْشَى أَنْ يَتَّصِلَ الْأَمْرُ بِمَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ يُعْتَقُ بِذَلِكَ، فَيَمْنَعُ مِنْ مَبَاشَرَتِهِ الْقَطْعَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ (ثُمَّ يَبْعُوهَا) وَأَتَى بِ«ثُمَّ»؛ لِأَنَّ التَّرْتِيبَ / مَطْلُوبٌ لِمَنْ يَرِيدُ التَّمَسُّكَ بِأَمْتِهِ الزَّانِيَةِ، وَأَمَّا مَنْ يَرِيدُ بَيْعَهَا مِنْ أَوَّلِ مَرَّةٍ فَلَهُ ذَلِكَ، وَ«لَوْ» فِي قَوْلِهِ: (وَلَوْ بِضْفِيرٍ) شَرْطِيَّةٌ بِمَعْنَى «إِنْ»، أَيْ: وَإِنْ كَانَ بِضْفِيرٍ، فَيَتَعَلَّقُ بِ«بُضْفِيرٍ»^(٣) بِخَبَرِ كَانَ الْمَقْدَّرَةِ، وَحُذِفَ «كَانَ» بَعْدَ «لَوْ» هَذِهِ كَثِيرٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: وَلَوْ تَبِيعُونَهَا^(٤) بِضْفِيرٍ، فَيَتَعَلَّقُ حَرْفُ الْجَزْرِ بِالْفِعْلِ، وَالْبُضْفِيرُ - بِالضَادِّ الْمَعْجَمَةِ وَالْفَاءِ - فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، وَهُوَ الْحَبْلُ الْمَضْفُورُ، وَعَبَّرَ بِالْحَبْلِ لِلْمَبَالِغَةِ فِي التَّنْفِيرِ عَنْهَا وَعَنْ مِثْلِهَا لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنَ الْفُسَادِ، وَالْأَمْرُ بِبَيْعِهَا لِلنَّدْبِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْجُمْهُورِ، وَلَا يَضُرُّ عَطْفُهُ عَلَى الْأَمْرِ بِالْحَدِّ مَعَ كَوْنِهِ لِلْجَوَابِ؛ لِأَنَّ دَلَالََةَ الْاِقْتِرَانِ لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ عِنْدَ غَيْرِ الْمَزْنِيِّ وَأَبِي يُوسُفَ، وَزَعَمَ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَنَّهُ لِلْجَوَابِ وَلَكِنْ نُسَخَ.

(قَالَ ابْنُ شِهَابٍ) مُحَمَّدٌ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ - بِالسَّنَدِ السَّابِقِ - : (لَا أُدْرِي بَعْدَ الثَّالِثَةِ) وَفِي رِوَايَةٍ «أَبْعَدَ» بِهَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ^(٥)، وَأَصْلُهَا الْاِسْتِفْهَامُ لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْمُسْتَفْهَمُ يَسْتَوِي عِنْدَهُ الْوُجُودُ وَالْعَدَمُ وَكَذَا الْمُسْتَفْهَمُ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ، أَيْ: لَا أُدْرِي هَلْ يَجْلِدُهَا ثُمَّ يَبِيعُهَا وَلَوْ بِضْفِيرٍ بَعْدَ الزَّانِيَةِ الثَّالِثَةِ (أَوِ الرَّابِعَةِ) وَفِي الْحَدِيثِ: أَنَّ الزُّنَا عَيْبٌ يُرَدُّ بِهِ الرَّقِيقُ لِلْأَمْرِ بِالْحَطِّ مِنْ قِيَمَةِ الْمَرْقُوقِ إِذَا وُجِدَ مِنْهُ الزُّنَا، كَمَا جَزَمَ بِهِ النَّوَوِيُّ، وَتَوَقَّفَ فِيهِ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ؛ لَجَوَازِ^(٦) أَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ الْأَمْرُ بِالْبَيْعِ وَلَوْ انْحَطَّتِ الْقِيَمَةُ، فَيَكُونُ ذَلِكَ مُتَعَلِّقًا بِأَمْرِ وَجُودِيٍّ لَا إِخْبَارًا

(١) فِي (د): «وَأَمَّا».

(٢) فِي (ع) وَ(ص) وَ(د): «الْإِمَاء».

(٣) «بُضْفِيرٍ»: لَيْسَتْ فِي (د).

(٤) فِي (د): «تَبِيعُوهَا».

(٥) قَالَ الْعَلَّامَةُ قُطَّةٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَعَلَّ الصَّوَابَ: «بِهَمْزَةِ الْاِسْتِفْهَامِ» لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ بَعْدَ: «لَا أُدْرِي». تَأَمَّلْ.

(٦) فِي (د): «بِجَوَازِ».

عن حكم شرعي؛ إذ ليس في الحديث تصريح بالأمر بالحط من ^(١) القيمة. انتهى.

والحديث سبق في «البيع»، في «باب بيع العبد الزاني» [ج: ٢١٥٣].

٣٦ - بَابُ: لَا يُثْرَبُ عَلَى الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ، وَلَا تُنْفَى

هذا (باب) بالتثوين يذكر فيه (لَا يُثْرَبُ عَلَى الْأَمَةِ) بضم التحتية وفتح / المثلثة وكسر الراء ٢٧/١٠ المشددة بعدها موحدة كذا لأبي ذر بكسرها، ولغيره بفتحها ^(٢) أي: لا يعنفها ولا يوبخها (إِذَا زَنَتْ، وَلَا تُنْفَى) بضم الفوقية وسكون النون وفتح الفاء، صيانة لحق مالکها.

٦٨٣٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا زَنَتِ الْأَمَةُ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُثْرَبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُثْرَبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّالِثَةَ فَلْيَبْعْهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعْرِ». تَابَعَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد الإمام (عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ) كيسان مولى بني ليث (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) ^(٣) (أَنَّهُ) أي: كيسان (سَمِعَهُ) أي: سمع أبا هريرة (يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا زَنَتِ الْأَمَةُ فَتَبَيَّنَ) أي: تحقق (زَنَاهَا) وثبت (فَلْيَجْلِدْهَا) أي: سيدها الحد الواجب المعروف من صريح الآية ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥] (وَلَا يُثْرَبْ) أي ^(٤): لا يعيرها. قال البيضاوي: كان تأديب الزناة ^(٥) قبل مشروعية الحد التثريب وحده، فأمرهم بالحد ونهاهم عن الاقتصار على التثريب، وقيل: المراد به ^(٥): النهي عن التثريب بعد الجلد، فإنه كفارة لما ارتكبه، فلا يجمع / عليها ٥٥/٧٥ العقوبة بالحد والتعير (ثُمَّ إِنْ زَنَتْ) أي: الثانية (فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُثْرَبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّالِثَةَ

(١) في (د): «بالأمر من حط».

(٢) العبارة في (ع) و(د): «لا يثرب: كذا لأبي ذر بكسر الراء وسكون المثلثة ولغيره بفتحها وبضم التحتية وفتح المثلثة وكسر الراء المشددة بعدها موحدة، على الأمة».

(٣) «أي»: ليست في (د).

(٤) في (ب): «الزنا».

(٥) «به»: ليست في (د).

فَلْيَبِغْهَا) ندباً (وَلَوْ بِحَبْلِ مِنْ شَعْرٍ) قَيْدٌ بِالشَّعْرِ؛ لَأَنَّهُ كَانَ الْأَكْثَرُ فِي جِبَالِهِمْ. واستنبط من قوله: «فليبغها» عدم النفي^(١)؛ لَأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ النَّفْيِ الْإِبْعَادَ عَنِ الْوَطَنِ الَّذِي وَقَعَتْ فِيهِ الْمَعْصِيَةُ، وَهُوَ حَاصِلٌ بِالْبَيْعِ.

(تَابَعَهُ) أي: تابع الليث (إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، عَنْ سَعِيدٍ) المقبري (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) في المتن فقط لا في السند؛ لَأَنَّهُ نَقَصَ مِنْهُ قَوْلُهُ: عَنْ أَبِيهِ. ورواية إسماعيل وصلها النسائي من طريق بشر بن المفضل عن إسماعيل بن أمية. ولفظه مثل لفظ الليث إلا أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ عَادَتْ فَرَنْتُ فَلْيَبِغْهَا». والباقي سواء.

وحديث الباب سبق في «البيوع» [ح: ٢٣٣٤] والله أعلم.

٣٧ - باب أحكام أهل الذمة وإحصانهم إِذَا زَنَوْا وَرَفِعُوا إِلَى الْإِمَامِ

(باب) بيان (أحكام أهل الذمة) اليهود والنصارى (و) بيان (إحصانهم إِذَا زَنَوْا وَرَفِعُوا إِلَى الْإِمَامِ) بأنفسهم أو^(٢) جاء بهم غيرهم للدعوى عليهم.

٦٨٤٠ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ، سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى عَنِ الرَّجْمِ فَقَالَ: رَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ. فَقُلْتُ: أَقْبَلَ النُّورَ أَمْ بَعْدَهُ؟ قَالَ: لَا أَذْرِي. تَابَعَهُ عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَالْمُحَارِبِيُّ وَعَبِيدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمَائِدَةُ. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المنقري البصري، ويقال له: التَّبُودَكِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) بن زياد قال: (حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ) بفتح الشين المعجمة وسكون التحتية بعدها موحدة فألف فنون فتحية، سليمان بن أبي سليمان فيروز الكوفي قال: (سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى) واسمه: علقمة بن خالد الأسلمي (عَنِ الرَّجْمِ) أي: عن حكم رجم من ثبت أَنَّهُ زَنَى وَهُوَ مُحَصَّنٌ.

(فَقَالَ: رَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ. فَقُلْتُ: أَقْبَلَ) نزول آية سورة (النور) «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي» [النور: ٢] (أَمْ) رجم (بَعْدَهُ؟) بعد النزول، ولأبي ذر عن الحموي والمستملي: «(بعد) بضم الدال من غير

(١) «عدم النفي»: سقط من (ل)، وفي هامشها: لم يذكر في خطه المستنبط.

(٢) في (ب): «و».

ضمير (قَالَ: لَا أَذْرِي) فيه دلالة على أَنَّ الصَّحَابِيَّ الْجَلِيلَ قد يخفى عليه بعض الأمور الواضحة، وأنَّ الجواب بلا أدري من العالم^(١) لا عيب عليه فيه بل يدلُّ على تحرّيه وثبُّته.

(تَابَعَهُ) أي: تابع عبد الواحد (عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ) بضم الميم وسكون المهملة وكسر الهاء بعدها راء أبو الحسن القرشي الكوفي، فيما وصله ابن أبي شيبة (وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الطَّحَّانُ، فيما وصله المؤلف في «باب رجم المحصن» [ج: ٦٨١٣] (وَالْمُحَارِبِيُّ) بضم الميم بعدها حاء مهملة وبعد الألف راء مكسورة فموحدة، عبد الرحمن بن محمد الكوفي (وَعَبِيدَةُ) بفتح العين وكسر الموحدة وسكون التحتية (ابْنُ حُمَيْدٍ) بضم الحاء المهملة وفتح الميم، الضَّبِّيُّ الكوفي، فيما وصله الإسماعيلي، الأربعة (عَنِ الشَّيْبَانِيِّ) سليمان في روايته عن عبد الله بن أبي أوفى (وَقَالَ بَعْضُهُمْ) هو: عبدة بن حميد، أحد المذكورين: (الْمَائِدَةُ) بدل سورة النور، والمائدة رفع في رواية أبي ذرٍّ، ولغيره بالجرّ بتقدير: سورة المائدة (وَالأَوَّلُ) القائل سورة النور (أَصَحُّ).

٦٨٤١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الْيَهُودَ جَاؤُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ وَامْرَأَةً زَنِيَا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ؟» فَقَالُوا: نَفَضَحُهُمْ وَيُجْلَدُونَ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: كَذَبْتُمْ إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ. فَأَتَوْا بِالتَّوْرَةِ فَنَشَرُوهَا، فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: ارْفَعْ يَدَكَ، فَرَفَعَ يَدَهُ فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ، قَالُوا: صَدَقَ يَا مُحَمَّدُ فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ. فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فُرْجِمَا، فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَخْنِي عَلَى الْمَرْأَةِ يَقِيهَا الْحِجَارَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن أبي أويس بن عبد الله، أبو عبد الله الأصبحي، ابن أخت مالك وصهره على ابنته، قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مَالِكٌ) الإمام الأعظم (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُ (قَالَ: إِنَّ الْيَهُودَ) من خيبر، وذكر ابن العربي عن الطَّبْرِيِّ والثَّعْلَبِيِّ عن المفسرين: منهم: كعب بن الأشرف وكعب بن أسعد وسعيد بن عمرو ومالك بن الصَّيْفِ وكنانة بن أبي الحقيق وشاس بن قيس ويوسف بن عازوراء (جَاؤُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) فِي السَّنَةِ الرَّابِعَةِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ (فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ رَجُلًا) لم يُسَمَّ وفتحت «أَنَّ» لسدّها مسدًّا ٢٨/١٠

(١) «من العالم»: ليست في (د).

المفعول (مِنْهُمْ وَامْرَأَةً) تُسَمَّى: بُشْرَة - بضم الموحدة وسكون المهملة - (زَنِيًا) وقوله: منهم، يتعلّق بمحذوفٍ صفةٍ لرجلٍ، وصفةُ المرأةِ محذوفةٌ لدلالة ما تقدّم عليه، فالتّقدير^(١): وامرأة منهم، ويجوز أن يتعلّق «منهم» بحال من ضمير الرّجل والمرأة في زنيا، والتّقدير: أنّ رجلاً وامرأة زنيا منهم، أي: في حال كونهما من اليهود، وعند أبي داود من طريق الزُّهري: سمعت رجلاً من مزينة ممّن تتبّع العلم، وكان عند سعيد بن المسيّب يُحدّث عن أبي هريرة قال: زنى رجلٌ من اليهود بامرأة، فقال بعضهم لبعض: اذهبوا بنا إلى هذا النّبيّ فإنّه بُعث بالتّخفيف، فإن أفتانا بفتيا دون الرّجم قبلناها واحتججنا بها عند الله، وقلنا: فتيا نبيّ من أنبيائك، قال: فأتوا النّبيّ مِنِي اللَّهِ وهو جالسٌ في المسجد في أصحابه، فقالوا: يا أبا القاسم ما ترى في رجلٍ وامرأةٍ منهم زنيا؟ (فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ مِنِي اللَّهِ: مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ) «ما» مبتدأ من أسماء الاستفهام، و«تجدون» جملةٌ في محلّ الخبر، والمبتدأ والخبر معمولٌ للقول، وتقديرُ الاستفهام: أي شيء تجدونه في التّوراة، فيتعلّق حرف الجرّ بمفعول ثانٍ «لتجدون»^(٢) (فِي شَأْنِ الرَّجْمِ)؟ إنّما سألهم إلزاماً لهم بما يعتقدونه في كتابهم الموافق لحكم الإسلام إقامةً للحجة عليهم، وإظهاراً لما كتّموه وبدّلوه من حكم التّوراة، فأرادوا تعطيل نصّها ففضّحهم الله، وذلك إمّا بوحي من الله إليه أنّه موجودٌ في التّوراة لم يغيّر، وإما بإخبار من أسلم منهم كعبد^(٣) الله بن سلام كما يأتي (فَقَالُوا: نَفَضَحُهُمْ وَيُجْلَدُونَ) بفتح النون والمعجمة بينهما فاء ساكنة، أي: نجد أن نفضّحهم ويجلّدوا^(٤)، فيكون «نفضّحهم» معمولاً^(٥) على الحكاية لنجد المقدّر، أي: ادّعوا أنّ ذلك في التّوراة على زعمهم وهم كاذبون، ويحتملُ أن يكون ذلك ممّا فسّروا به التّوراة ويكون مقطوعاً عن الجواب، أي: الحكم عندنا أن نفضّحهم ويجلّدوا، فيكون خبر مبتدأ محذوفٍ بتقدير: أن، وإنّما أتى بأحد الفعلين مبنياً للفاعل، والآخر مبنياً للمفعول إشارةً إلى أنّ الفضيحة موكولة^(٦) إليهم وإلى اجتهادهم بكشف^(٧) مساوئهم. وفي رواية أيّوب عن نافع في

(١) في (س): «والتقدير».

(٢) في (ع) و(د): «لوجد».

(٣) في (ع) و(ص) و(د): «عبد».

(٤) في (ع) و(ص) و(د) هنا وفي الموضع التالي: «يجلدون».

(٥) في (د): «معمول».

(٦) في (ع) و(ص) و(د): «موكلة».

(٧) في (س): «أي: نكشف».

«التوحيد» [ح: ٧٥٤٣] قالوا: نُسَخِّمُ وجوههما ونُخْزِيهما. وفي رواية عبيد الله بن عمر: قالوا: نُسَوِّدُ وجوههما ونُحَمِّمُهُما ونُخَالِفُ بين وجوههما ويُطَافُ بهما (قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ) بتخفيف اللام: (كَذَبْتُمْ إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ) / فَأَتَوْا بِالتَّوْرَةِ (فَأَتَوْا بِالتَّوْرَةِ فَنَشَرُوهَا) أي: فتحوا التَّورَةَ وبسطوا (فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ) هو: عبد الله بن سوريا (يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ) منها (فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: ازْفَعْ يَدَكَ. فَرَفَعَ يَدَهُ فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ) وقد وقع بيان ما في التَّورَةِ من آية الرَّجْمِ في رواية أبي هريرة ولفظه: المحصن والمحصنة إذا زنيا فقامت عليهما البيّنة رجما، وإن كانت المرأة حُبلى تربّص بها حتّى تضع ما في بطنها. وعند أبي داود من حديث جابر: إنّنا نجد في التَّورَةِ إذا شهد أربعة أنّهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المُكْحَلَةِ رجما. زاد البزار من هذا الوجه: فإن وجدوا الرَّجُلَ مع المرأة في بيت، أو في ثوبها^(١)، أو على بطنها، فهي ريبة وفيها عقوبة (قَالُوا: صَدَقَ يَا مُحَمَّدٌ فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ) وفي رواية البزار: قال -يعني: النَّبِيُّ ﷺ-: «فما منعكم أن تَرَجُمُوهُمَا^(٢)؟» قالوا: ذهب سلطاننا فكرهنا القتل. وفي حديث البراء: نجد الرَّجْمَ، ولكنه كثر في أشرافنا، فكنا إذا أخذنا الشَّريف تركناه، وإذا أخذنا الضَّعيف أقمنا عليه الحدَّ، فقلنا: تعالوا نجتمع^(٣) على شيء نقيم على الشَّريف والوضيع، فجعلنا التَّحْمِيمَ والجلد مكان الرَّجْمِ (فَأَمَرَ بِهِمَا) بالزَّانِئِينَ (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجِمَا). قال ابن عمر: (فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَخْنِي) بفتح التحتية وسكون الحاء المهملة وكسر النون بعدها تحتية، والرُّؤْيَةُ بصرية فيكون «يخني» في موضع الحال، وقوله: (عَلَى الْمَرْأَةِ) يتعلّق به، أي: يعطّف عليها (يَقِيهَا الْحِجَارَةَ) يحتمل أن تكون الجملة بدلا من «يخني» أو حالا أخرى، و«أل» في «الحجارة» للعهد، أي: حجارة الرَّمي، ولأبي ذرٍّ عن المُستَمْلِي والكُشْمِيهَنِيِّ: «يَجْنَأُ» بجيم بدل الحاء المهملة وفتح النون بعدها همزة. قال ابن دقيق العيد: إنّهُ الرَّاجِحُ في الرِّوَايَةِ، أي: أكْبَرُ عليها. وغرض المؤلف أن الإسلام ليس شرطاً في الإحصان وإلا لم يرجم اليهوديين، وإليه ذهب الشَّافِعِيُّ وأحمدُ. وقال المالكيَّةُ / ومعظم الحنفية: شرط الإحصان الإسلام. وأجابوا عن حديث الباب بأنّه ﷺ إنّما رجمهما بحكم التَّورَةِ، وليس

(١) في (ب) و(س): «ثوب».

(٢) في (ل): «فما منعكما»، وفي هامشها: كذا بخطه بالتثنية في «فما منعكما»، وبالمفرد في «أن تَرَجُمُوها»؛ فليُنظر.

(٣) في (د): «نجمع».

هو من حكم الإسلام في شيء، وإنما هو من باب تنفيذ الحكم عليهم بما في كتابهم، فإن في التَّوراة الرَّجْم على المحصن وغير المحصن. وأجيب بأنه كيف يحكم عليهم بما لم يكن في شرعه مع قوله تعالى: ﴿وَأَن أٰخٰكُمۡ يَبَيِّنُ لَكُمۡ مِمَّا أٰنَزَلَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩] وفي قولهم: إن^(١) في التَّوراة الرَّجْم على مَنْ لم يحصن، نظر لما تقدّم من رواية: المحصن والمحصنة... إلى آخره. ويؤيده أن الرَّجْم جاء ناسخاً للجلد^(٢) كما تقدّم تقريره، ولم يقل أحد أن الرَّجْم شرع ثم نُسَخ بالجلد، وإذا كان أصل الرَّجْم باقياً منذ شرع، فما حكم عليهما بالرَّجْم بمجرد حكم التَّوراة بل بشرعه/ الذي استمرَّ حكم التَّوراة عليه.

والحديث سبق في «باب علامات النبوة» [ح: ٣٦٣٥].

٣٨ - باب: إِذَا رَمَى امْرَأَتُهُ أَوْ امْرَأَةٌ غَيْرُهُ بِالزَّنَا عِنْدَ الْحَاكِمِ وَالنَّاسِ، هَلْ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهَا فَيَسْأَلَهَا عَمَّا رُمِيَ بِهِ؟

هذا (باب) بالتَّنوين يذكر فيه: (إِذَا رَمَى) الرَّجُل (امْرَأَتَهُ أَوْ امْرَأَةً غَيْرَهُ بِالزَّنَا عِنْدَ الْحَاكِمِ وَ) عند (النَّاسِ) كأن يقول: امرأتي أو امرأة فلان زنت (هَلْ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهَا) أي: إلى المرأة المرمية بالزنا (فَيَسْأَلَهَا عَمَّا رُمِيَ بِهِ) من الزنا؟ وجواب الاستفهام محذوف لم يذكره اكتفاء بما في الحديث تقديره: فيه خلاف. والجمهور على أن ذلك بحسب ما يراه الحاكم.

٦٨٤٢ - ٦٨٤٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ أَحَدُهُمَا: أَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ. وَقَالَ الْآخَرُ - وَهُوَ أَفْقَهُهُمَا -: أَجَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَائْذَنْ لِي أَنْ أَتَكَلَّمَ، قَالَ: «تَكَلَّمْ»، قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا - قَالَ مَالِكٌ: وَالْعَسِيفُ الْأَجِيرُ - فَرَضَى بِامْرَأَتِهِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِئَةِ شَاةٍ وَبِجَارِيَةٍ لِي، ثُمَّ إِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ مَا عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَإِنَّمَا الرَّجْمُ عَلَى امْرَأَتِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، أَمَّا غَنَمُكَ وَجَارِيَتُكَ فَرُدُّ عَلَيْكَ». وَجَلَدَ ابْنَهُ مِئَةً وَغَرَبَهُ عَامًا، وَأَمَرَ أَنْ يُسَاءَ الْأَسْلَمِيُّ أَنْ يَأْتِيَ امْرَأَةَ الْآخَرِ، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا، فَاعْتَرَفَتْ فَارْجَمَهَا.

(١) في (س): «وإن».

(٢) في (ص): «للحد».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) إمام الأئمة (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بضم العين (ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ) الجهنِّيُّ رضي الله عنه (أَنْهُمَا أَخْبَرَاهُ أَنَّ رَجُلَيْنِ) لَمْ يُسَمِّيا (اِخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ مِنْهُمَا فَقَالَ أَحَدُهُمَا): يَا رَسُولَ اللَّهِ (اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ) بحكم الله الذي قضى به على المكلَّفين (وَقَالَ الْآخَرُ - وَهُوَ أَفْقَهُهُمَا -: أَجَلْ) بفتح الهمزة والجيم وتخفيف اللام، أي: نعم (يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَاقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَائْذَنْ لِي) ولأبي ذرٍّ: «وَأُذَنْ لِي» بإسقاط الياء التي بعد الهمزة (أَنْ أَتَكَلَّمَ) استدللَّ به على كونه أفقه من الآخر (قال) منه (يَا رَسُولَ اللَّهِ) له^(١): (تَكَلَّمْ قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا - قَالَ مَالِكٌ: وَالْعَسِيفُ الْأَجِيرُ - فَرَنَى بِأَمْرَاتِهِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِئَةِ شَاةٍ وَبِجَارِيَةٍ لِي) ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «(وَجَارِيَةٍ لِي)» بإسقاط الموحدة، وفي رواية عمرو بن شعيب: فسألت من لا يعلم، فأخبرني أن على ابنك الرِّجْمَ فافتديت منه (ثُمَّ إِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ مَا عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَإِنَّمَا الرَّجْمُ عَلَى أَمْرَاتِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: أَمَا) بالتخفيف (و) الله (الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، أَمَا غَنَمُكَ) المِئَةُ (وَجَارِيَتُكَ فَرْدٌ عَلَيْكَ) فمردودة عليك (وَجَلَدَ ابْنَهُ مِئَةً) أي: أمر من يجلده فجلده^(٢) (وَوَغَرَبَهُ) من موطن الجناية (عَامًا، وَأَمَرَ أَنْيَسًا الْأَسْلَمِيَّ أَنْ يَأْتِيَ أَمْرَأَةَ الْآخَرِ) ليعلمها أن الرجل قذفها بابنه، فلها عليه حدُّ القذف فتطالبه أو تعفو عنه (فَإِنْ اعْتَرَفَتْ) أنه زنى بها^(٣) (فَارْجُمُهَا) أي: بعد إعلامي أو فَوْضَ إِلَيْهِ الْأَمْرَ، فإذا اعترفت بحضرة من يثبت ذلك بقولهم يحكم، وقد دلَّ قوله: فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرُجمت، أنه صلى الله عليه وسلم هو الذي حكم فيها بعد أن أعلمه أنيسٌ باعترافها، قاله عياض، ولأبي ذرٍّ: «(رَجَمُهَا فَأَتَاهَا أَنْيَسٌ فَأَعْلَمَهَا)» وكان لقوله: «(فَإِنْ اعْتَرَفَتْ)» مقابلًا، يعني: فإن أنكرت فأعلمها/ أن لها مطالبة بحدِّ القذف، فحذف لوجود الاحتمال، فلو أنكرت وطلبت لأُجيبَتْ د ٧٧/٥٧ ب (فَاعْتَرَفَتْ) بالزنا (فَرَجَمُهَا) بعد أن أعلم النبي صلى الله عليه وسلم باعترافها مبالغة في الاستثبات مع أنه كان علَّقَ له رَجْمُهَا على اعترافها.

(١) في (د): «قال له صلى الله عليه وسلم».

(٢) في (د) زيادة: «مئة».

(٣) في (ص): «بالزنا».

وفي الحديث: أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يُفْتَنُونَ فِي عَهْدِهِ^(١) مِنْ أَشَدِّ عِلْمٍ وَفِي بَلَدِهِ، وَذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ فِي «طَبَقَاتِهِ» أَنَّ مِنْهُمْ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَأَبِيٌّ بْنُ كَعْبٍ وَمَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَفِيهِ: أَنَّ الْحَدَّ لَا يَقْبَلُ الْفِدَاءَ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ فِي الزُّنَا وَالسَّرَقَةِ وَالْحِرَابَةِ وَشَرِبِ الْمُسْكِرِ، وَاخْتُلِفَ فِي الْقَذْفِ وَالصَّحِيحِ أَنَّهُ كَغَيْرِهِ، وَإِنَّمَا يَجْرِي الْفِدَاءُ فِي الْبَدَنِ كَالْقَصَاصِ فِي النَّفْسِ وَالْأَطْرَافِ.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة فَيَمْنُ قَذْفُ امْرَأَةٍ غَيْرِهِ، أَمَّا مَنْ قَذَفَ امْرَأَتَهُ فَمَاخُذٌ مِنْ كَوْنِ زَوْجِ الْمَرْأَةِ كَانَ حَاضِرًا، وَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ، كَذَا فِي «الْفَتْحِ» قَالَ: وَقَدْ صَحَّحَ النَّوَوِيُّ وَجُوبَ إِرسَالِ الإِمَامِ عَلَى الْمَرْأَةِ لَيْسَ أَلِهَا عَمَّا رُمِيَتْ بِهِ^(٢)، وَاحْتَجَّ بِبَعْثِ أَنَيْسٍ إِلَى الْمَرْأَةِ. وَتُعَقَّبُ بِأَنَّهُ فَعَلَ وَقَعَ فِي وَاقِعَةٍ حَالٍ لَا دَلَالَهَ فِيهِ عَلَى الْوُجُوبِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ سَبَبُ الْبَعْثِ مَا وَقَعَ بَيْنَ زَوْجِهَا وَبَيْنَ وَالِدِ الْعَسِيفِ مِنَ الْخِصَامِ، وَالْمَصَالِحَةُ عَلَى الْحَدِّ، وَاشْتِهَارُ الْقِصَّةِ حَتَّى صَرَخَ وَالِدُ الْعَسِيفِ بِمَا صَرَخَ بِهِ وَلَمْ يَنْكَرْ عَلَيْهِ زَوْجُهَا، فَالْإِرسَالُ إِلَى هَذِهِ يَخْتَصُّ بِمَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِهَا مِنَ التُّهْمَةِ الْقَوِيَّةِ بِالْفُجُورِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٩ - بَابُ مَنْ أَذَبَ أَهْلَهُ أَوْ غَيْرَهُ دُونَ السُّلْطَانِ. وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا صَلَّى فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ». وَفَعَلَهُ أَبُو سَعِيدٍ

(بَابُ مَنْ أَذَبَ أَهْلَهُ) كَزَوْجَتِهِ وَأَرْقَائِهِ (أَوْ) أَذَبَ (غَيْرَهُ) أَيِ: غَيْرِ أَهْلِهِ (دُونَ) إِذْنِ (السُّلْطَانِ) لَهُ فِي ذَلِكَ.

(وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ) سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ - بِسُكُونِ الْعَيْنِ - الْخَدْرِيُّ، فِيمَا سَبَقَ مُوَصُولًا، فِي «بَابِ يَرُدُّ الْمَصْلِيُّ مِنْ مَرٍّ بَيْنَ يَدَيْهِ»، مِنْ^(٣) «كِتَابِ الصَّلَاةِ» [ج: ٥٠٩] (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: إِذَا صَلَّى فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ أَبَى) امْتَنَعَ إِلَّا أَنْ يَمُرَّ (فَلْيَقَاتِلْهُ. وَفَعَلَهُ) أَيِ: دَفَعَ الْمَارَّ بَيْنَ يَدَيْهِ حَالَةَ صَلَاتِهِ (أَبُو سَعِيدٍ) الْخَدْرِيُّ وَفَعَلَهُ مَذْكُورٌ فِي الْبَابِ الْمَذْكُورِ بِلَفْظِ [ج: ٥٠٩] رَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ يُصَلِّي، فَأَرَادَ شَابٌّ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَدَفَعَهُ أَبُو سَعِيدٍ فِي صَدْرِهِ مِنْ غَيْرِ

(١) فِي (ع) وَ(د): «عَهْدِ النَّبِيِّ».

(٢) قَوْلُهُ: «قَالَ وَقَدْ صَحَّحَ النَّوَوِيُّ... عَمَّا رُمِيَتْ بِهِ»: لَيْسَ فِي (د).

(٣) فِي (د): «فِي».

استئذانِ حاكم، ولذا لم ينكر^(١) عليه مروان بل استفهمه عن السَّبب، فلما ذكره له أقرّه عليه.

٦٨٤٤ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه وَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَاضِعَ رَأْسَهُ عَلَى فَخِذِي، فَقَالَ: حَبَسَتْ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مِنَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَالنَّاسُ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ فَعَاتَبَنِي، وَجَعَلَ يَظْعَنُ بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي، وَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم. فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيْمُمِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بَنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: (حَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ (مَالِكُ) الْإِمَامُ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ) الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرِ الصَّدِّيقِ (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (قَالَتْ: جَاءَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) فِي تَفْسِيرِ «سُورَةِ الْمَائِدَةِ» بِهَذَا السَّنَدِ [ج: ٤٦٧] أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ أَوْ بِذَاتِ الْجَيْشِ انْقَطَعَ عَقْدٌ لِي، فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى التَّمَاسِهِ، وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَأَتَى النَّاسُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ، فَقَالُوا: أَلَا تَرَى مَا صَنَعْتُ عَائِشَةُ؟ أَقَامْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِالنَّاسِ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ (وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاضِعٌ رَأْسَهُ عَلَى فَخْذِي) بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ، وَقَدْ نَامَ (فَقَالَ: حَبَسْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَ) حَبَسْتُ النَّاسَ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ) وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ (فَعَاتَبَنِي) أَبُو بَكْرٍ (وَجَعَلَ يَطْعُنُ) بِضَمِّ الْعَيْنِ (بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي، وَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ) وَلَأَبِي ذَرٌّ عَنِ الْكُشْمِيهْنِيِّ: «مَنْ التَّحَوَّلَ» بِالْوَاوِ وَاللَّامِ، بَدَلَ الرَّاءِ وَالْكَافِ (إِلَّا مَكَانَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) عَلَى فَخْذِي (فَأَنْزَلَ اللَّهُ) تَعَالَى (آيَةَ التَّيْمُمِ) فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ.

وهذا الحديث سبق في «التفسير» [ح: ٤٦٠٧].

٦٨٤٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ فَلَكَزَنِي لَكُزَةً شَدِيدَةً، وَقَالَ: حَبَسَتْ النَّاسَ فِي قِلَادَةٍ، فِيهِ الْمَوْتُ لِمَكَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ أَوْجَعَنِي. نَحْوُهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ) الكوفيُّ نزيل مصر قال: (حَدَّثَنِي) بالِإِفْرَادِ (ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله المصريُّ قال: (أَخْبَرَنِي^(١)) بالِإِفْرَادِ (عَمْرُو) بفتح العين، ابن الحارث المصريُّ (أَنَّ

(۱) فی (د): «ینکره».

(۲) فی (ع) و (د): «حدثنی».

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا (قَالَتْ: أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَي: لَمَّا فَقَدْتُ قِلَادَتَهَا، وَأَقَامُوا عَلَى غَيْرِ مَا (فَلَكَزَنِي لَكَزَةً شَدِيدَةً) بِالزَّاي فِيهِمَا، أَي: ضَرَبَنِي ضَرْبَةً شَدِيدَةً (وَقَالَ: حَبَسَتِ النَّاسَ فِي قِلَادَةٍ) بِكسر القاف (فَبَيِ الْمَوْتُ) أَي: فَالْمَوْتُ مَلْتَبَسٌ ^(١) بِي (لِمَكَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) عَلَى فَخْذِي أَخَافُ انْتِبَاهَهُ مِنْ نَوْمِهِ (وَقَدْ أَوْجَعَنِي) لَكَزُ أَبِي بَكْرٍ ^(٢) إِيَّاي. وَقَوْلُهُ: (نَحْوُهُ) أَي: نَحْوَ الْحَدِيثِ السَّابِقِ، وَزَادَ أَبُو ذَرٍّ عَنِ الْمُسْتَمْلِيِّ: «لَكَزَ وَوَكَزَ» بِالْوَاوِ بَدَلَ اللَّامِ «وَاحِدٌ» فِي الْمَعْنَى، وَهُوَ مِنْ كَلَامِ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ: اللَّكَزُ: الضَّرْبُ بِالْجُمُعِ عَلَى الصَّدْرِ. وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: فِي جَمِيعِ الْجَسَدِ، وَالْجُمُعُ -بِضْمِ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْمِيمِ- الضَّرْبُ بِجَمِيعِ الْأَصَابِعِ الْمَضْمُومَةِ، يُقَالُ: ضَرَبَهُ بِجُمُعِ كَفِّهِ.

٤٠ - بَابُ مَنْ رَأَى مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ

(بَابُ) حَكَمَ (مَنْ رَأَى مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ).

٦٨٤٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ وَرَادٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصَفِّحٍ. فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ، لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّي».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى) بْنُ إِسْمَاعِيلَ التَّبُوكِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الْوَضَّاحُ الْيَشْكُرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ) بْنُ عَمِيرٍ (عَنْ وَرَادٍ) بفتح الواو والراء المشددة وبعد الألف دال مهملة، وللمستملي زيادة: «كاتب المغيرة» (عَنِ الْمُغِيرَةِ) بْنُ شُعْبَةَ أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ) الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي) أَي: غَيْرَ مُحَرَّمٍ لَهَا (لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصَفِّحٍ) بِضْمِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْفَاءِ وَبَعْدَهَا حاء مهملة، غَيْرُ ضَارِبٍ بِعَرَضِهِ بَلْ بَحْدَهُ لِلْقَتْلِ وَالْإِهْلَاكِ (فَبَلَغَ/ ذَلِكَ) الَّذِي قَالَهُ سَعْدٌ (النَّبِيُّ) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «رَسُولُ اللَّهِ» (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) فَقَالَ: أَتَعْجَبُونَ ٣١/١٠
ب ٥٨/٧د مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ) بفتح الغين المعجمة. قَالَ فِي «الصَّحَاحِ»: /مصدر قولك: غَارَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ يَغَارُ غَيْرًا وَغَيْرَةً وَغَارًا^(٣)، وَرَجُلٌ غَيُورٌ وَغَيْرَانٌ، وَجَمْعُ غَيُورٍ: غُيُورٌ، وَجَمْعُ غَيْرَانٍ: غَيْرَارٌ وَغَيْرَارٌ،

(١) فِي (ب): «مَلْتَبَسٌ».

(٢) «بَكْرٍ»: لَيْسَتْ فِي (ع) وَ(د).

(٣) «وُغَارًا»: لَيْسَتْ فِي (ص).

ورجلٌ مغيَّرٌ وقومٌ مغيَّير، وامرأةٌ غيورٌ، ونِسوةٌ غُيِّرٌ، وامرأةٌ غُيِّرِي، ونِسوةٌ غَيَّارِي.

وقال الكِزْمَانِيُّ: الغيرة: المنع، أي: تمنع من التعلُّق بأجنبيٍّ بنظرٍ أو غيره. وقال في «النهاية»^(١): الغيرة: الحمية والأنفة، يُقال: رجلٌ غيورٌ، وامرأةٌ غيور بلا تاء مبالغة، كشكور؛ لأنَّ فعولاً يستوي^(٢) فيه الذكر والأنثى.

(لأنَّا أغيَّر مِنهُ) بلام التأكيد (وَاللَّهُ أَغْيَرُ مِنِّي) وَغَيْرَةُ اللَّهِ تَعَالَى مِنْهُ عَنِ الْمَعَاصِي، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي حُكْمٍ مِنْ رَأَى مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ، فَقَالَ الْجُمْهُورُ: عَلَيْهِ الْقَوْدُ، وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: إِنَّ^(٣) أَقَامَ بَيِّنَةً أَنَّهُ وَجَدَهُ مَعَ امْرَأَتِهِ فَدَمَهُ هَدْرًا. وَقَالَ إِمَامُنَا الشَّافِعِيُّ: يَسَعُهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ قَتْلُ الرَّجُلِ إِنْ كَانَ ثَيِّبًا، وَعَلِمَ أَنَّهُ نَالَ مِنْهَا مَا يَوْجِبُ الْغُسْلَ، وَلَكِنْ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْقَوْدُ فِي ظَاهِرِ الْحُكْمِ. وَقَالَ الدَّائِدِيُّ: الْحَدِيثُ دَالٌّ عَلَى وَجوبِ الْقَوْدِ فِيمَنْ قَتَلَ رَجُلًا وَجَدَهُ مَعَ امْرَأَتِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ بِهَرَجَلٍ وَإِنْ كَانَ أَغْيَرَ مِنْ عِبَادِهِ، فَإِنَّهُ أَوْجِبَ الشُّهُودَ فِي الْحُدُودِ، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَعَدَّى حُدُودَ اللَّهِ، وَلَا يَسْقُطَ دَمًا^(٤) بِدَعْوَى.

وقال ابنُ حبيب: إِنْ كَانَ الْمَقْتُولُ مُحَصَّنًا، فَالَّذِي يَنْجِي قَاتِلَهُ مِنَ الْقَتْلِ أَنْ يُقِيمَ أَرْبَعَةَ شُهَدَاءَ أَنَّهُ فَعَلَ بِامْرَأَتِهِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُحَصَّنٍ فَعَلَى قَاتِلِهِ الْقَوْدُ وَإِنْ أَتَى بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ. وَالْحَدِيثُ سَبَقَ فِي أَوَاخِرِ «النِّكَاحِ»، فِي «بَابِ الْغِيْرَةِ» [قبل ح: ٥٢٢٠].

٤١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّعْرِِيضِ

(بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّعْرِِيضِ) بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ آخِرُهُ ضَادٌ مُعْجَمَةٌ، وَهُوَ ضِدُّ التَّصْرِيحِ.

٦٨٤٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدًا، فَقَالَ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «مَا أَلْوَانُهَا؟» قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: «فِيهَا أَوْرَقٌ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَأَنَّى كَانَ ذَلِكَ؟» قَالَ: أَرَاهُ عِرْقٌ نَزَعَهُ، قَالَ: «فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ عِرْقٌ».

(١) فِي (ع): «غِيْرَهُ».

(٢) فِي (ص): «يَشْتَرِكُ».

(٣) فِي (د): «إِذَا».

(٤) فِي (ب) وَ (س): «الْدَّمُ»، وَفِي هَامِش (ل): كَذَا بِخَطِّهِ: بَفَتْحِ يَاءٍ «يَسْقُطُ» وَنَصَبِ «دَمًا»، وَالْمُنَاسِبُ لِلْعَرَبِيَّةِ: دَمٌ؛ بِالزَّوْفِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويس قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مَالِكُ) إمام دار الهجرة (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَهُ أَغْرَابِيٌّ) اسمه: ضَمْضَمُ بْنُ قَتَادَةَ، رواه عبد الغني بن سعيد في «المبهمات» وابن فتحون من طريقه، وأبو موسى في «الذيل»، وعند أبي داود من رواية ابن وهب: أَنَّ أَغْرَابِيًّا مِنْ فِزَارَةٍ، وَكَذَا عِنْدَ بَقِيَّةِ أَصْحَابِ الْكُتُبِ السُّنَّةِ (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَمْرًا تِي) لم أقف على اسمها (وَلَدْتُ غُلَامًا) لم أقف على اسمه أيضًا (أَسْوَدَ) صفة لغلام، وهو لا ينصرف للوزن والصفة، أي: وأنا أبيض، فكيف يكون ابني؟ فعَرَضَ بَأَنَّ أُمَّهُ أَتَتْ بِهِ مِنَ الزُّنَا (فَقَالَ) النَّبِيُّ ﷺ له: (هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟ قَالَ) الرَّجُلُ: (نَعَمْ. قَالَ) ﷺ: (مَا أَلْوَانُهَا؟) «ما» مبتدأ من أسماء الاستفهام، و«ألوانها» الخبر (قَالَ) الرَّجُلُ: ألوانها (حُمْرٌ) جمع: أحمر، وأفعل فعلاء لا يجمع إلا على فُعْلٍ (قَالَ) ﷺ: (فِيهَا) ولأبي ذرٍّ: «هل فيها» ١٥٩/٧د أي: جمل (أَوْرُقُ) لا ينصرف كأسود في لونه بياض إلى سوادٍ من الورقة وهو اللُّونُ / الرَّمَادِيُّ، ومنه قيل للحمامة: ورقاء، ولأبي ذرٍّ عن الحموي: «من أورك» بزيادة «من» في اسم كان^(١) الذي هو أورك، وزيدت هنا لتقدم الاستفهام الذي هو^(٢) بمعنى النفي، وصحَّ ذلك فيها كما صحَّ في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَتَّخِذْ لَهُنَّ بَعْدًا﴾ [الأحقاف: ٣٣] قالوا: الباء زائدة في خبر «أَنَّ» لتقدم معنى النفي على الجملة (قَالَ) الرَّجُلُ: (نَعَمْ) فيها أورك (قَالَ) ﷺ: (فَأَنَّى) بفتح الهمزة والنون المشددة، أي: من أين (كَانَ ذَلِكَ) اللُّونُ الأورُقُ وأبواها^(٣) ليسا بهذا اللُّون (قَالَ) الرَّجُلُ: (أَرَأَيْتَ) بضم الهمزة، أي: أظنُّه (عِرْقُ) بكسر العين المهملة وسكون الراء بعدها قاف، أي: أصلٌ من النَّسَبِ، ومنه فلان معرَّقٌ في النَّسَبِ والحسبِ، وفي المثل: العرق نَزَاعٌ، والعرق الأصل مأخوذ من عرق الشَّجَرَةِ^(٤) (نَزَعَهُ) بفتح النون والزاي والعين، جذبَه إليه وقلبه، وأخرجه من لون أبويه، والمعنى: أَنَّ وَرَقَهَا إِنَّمَا جَاءَ لِأَنَّهُ كَانَ فِي أَصُولِهَا الْبَعِيدَةِ مَا كَانَ فِي هَذَا اللَّوْنِ (قَالَ) ﷺ: (فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ عِرْقُ). قال

(١) قال العلامة قطه رحمه الله: صوابه: بزيادة «من» في المبتدأ، كما هو واضح.

(٢) «هو»: ليست في (ع) و(ص) و(د).

(٣) في (د): «وأبواها».

(٤) في (ب) و(س): «الشجر».

الخطابي: وإنَّما سألُه عن ألوان الإبل؛ لأنَّ الحيوانات تجري طباعُ بعضها على مشاكلة^(١) بعض في اللون والخلقة، وقد يندُرُ منها شيءٌ لعارض، فكذلك الآدميُّ يختلفُ بحسبِ نواذر الطِّباع ونوازِعِ العروق. انتهى.

وفائدة الحديث: المنع عن نفي الولد بمجرد الأمارات الضَّعيفة بل لا بدَّ من تحقُّق وظهور^(٢) دليلٍ قويٍّ كأن لا^(٣) يكون وطئها، أو أتت بولد قبل ستَّة أشهرٍ/ من مبدأ وطئها، واستدلَّ به ٣٢/١٠ الشافعيُّ على أنَّ التعريض بالقذف لا يُعطى حكم التَّصريح، فتبعه البخاريُّ حيث أورد هذا الحديث فليس التعريض قذفًا وإلاَّ لما كان تعريضًا. وقال المالكيَّة: التعريض من غير الأب إذا أفهم الرَّمي بالزَّنا أو اللُّواط أو نفي النِّسب، كالَّتصريح^(٤) في ترتب الحدِّ، كقوله لمن يخاصمه: أمَّا أنا فلست بزاني، أو لست بلائطٍ، أو أبي^(٥) معروف، وهو ثمانون جلدة.

والحديث سبق في «الطلاق» [ج: ٥٣٠٥].

٤٢ - باب كَمِ التَّعْزِيرُ وَالْأَدَبُ؟

هذا (بابٌ) بالتَّنوين: (كَمِ التَّعْزِيرُ وَالْأَدَبُ؟) تنقسم «كم» إلى: استفهاميَّة بمعنى أيَّ عدد قليلًا كان^(٦) أو كثيرًا، وإلى خبريَّة بمعنى عددٍ كثير، والمراد هنا الأول، والتَّعْزِير مصدر عَزَّر. قال في «الصَّحاح»: التَّعْزِيرُ: التَّأديب، ومنه سُمِّي الضَّرْب دون الحدِّ تعزيرًا. وقال في «المدارك»: وأصل العَزْر المنع، ومنه التَّعْزِير؛ لأنَّه منع عن^(٧) معاودة القبيح. انتهى. ومنه عَزَّره القاضي، أي: أدَّبه؛ لئلاَّ يعودَ إلى القبيح، ويكون بالقول والفعل وبحسب ما يليقُ به، وأمَّا الأدب فبمعنى التَّأديب، وهو أعمُّ من التَّعْزِير؛ لأنَّ التَّعْزِير يكون بسبب المعصية بخلاف الأدب،

(١) «مشاكلة»: ليست في (د).

(٢) في (د): «أو ظهور».

(٣) «لا»: ليست في (ص) و(ل)، وفي هامش (ل): قوله: «كأن يكون» كذا بخطه، ولعله: كأن لا يكون، فسقط من قلمه حرف «لا» قبل «يكون»، بدليل ما بعده؛ فليُتأمل.

(٤) في (د): «كالصريح».

(٥) في (د): «إني».

(٦) «كان»: ليست في (د).

(٧) في (س): «من».

د ٥٩/٧ ومنه تأديبُ الوالد^(١) وتأديب^(٢) / المعلم.

٦٨٤٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ: «لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرِ جَلَدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ».

وبه قال (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعدٍ الإمام قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ) أبو رجاءٍ المصري، واسم أبي حبيب سويد (عَنْ بُكَيْرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بضم الموحدة وفتح الكاف، ابن الأشج (عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ) ضد اليمين (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاري (عَنْ أَبِي بُرْدَةَ) بضم الموحدة وسكون الراء، هانئ ابن نيار - بكسر النون وتخفيف التحتية - الأوسي (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ: لَا يُجْلَدُ) بضم التحتية وسكون الجيم وفتح اللام، جملة معمولة للقول خبرٌ بمعنى الأمر، والفعل مبني لما لم يُسم فاعله، والمفعول محذوف يدلُّ عليه السياق، أي: لا يجلد أحدٌ (فَوْقَ عَشْرِ جَلَدَاتٍ) بفتحات مصححاً عليه في الفرع كأصله (إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ) (عَنْ جَابِرٍ)، والمجرور متعلق^(٣) بـ «يُجْلَدُ»، فيكون الاستثناء مفرغاً؛ لأنَّ ما قبل «إِلَّا» عمل فيما بعدها، و«مِنْ حُدُودِ اللَّهِ»: متعلقٌ بصفة لـ «حَدٍّ»، والتقدير: إِلَّا فِي مَوْجِبِ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تعالى.

قال في «الفتح»: ظاهره: أَنَّ المراد بالحدِّ ما وردَ فيه من الشَّارع عددٌ من الجلد أو الضَّرْب مخصوصٌ، أو عقوبةٌ مخصوصةٌ، والمتَّفَق عليه من ذلك أصلُ الزَّنا والسَّرقة، وشُرْبُ المسكر، والحِرَابَة، والقَذْفُ بالزَّنا، والقتلُ، والقصاصُ في النَّفس والأطراف، والقتلُ في الارتداد، واختلف في تسمية الأخيرين حدًّا، واختلف في مدلولِ هذا الحديث، فأخذ بظاهره الإمام أحمد في المشهور عنه وبعض الشَّافعيَّة، وقال مالكٌ والشَّافعيُّ وصاحبُ أبي حنيفة: تجوز الزَّيادة على العشرة، ثُمَّ اختلفوا؛ فقال الشَّافعيُّ: لا يبلغ أدنى الحدود، وهل الاعتبار بحدِّ الحرِّ أو العبد؟ قولان. وقال الآخرون: هو إلى رأي الإمام بالغاً ما بلغ، وأجابوا عن ظاهر الحديث

(١) في (ص) و (ع) و (ل): «الولد»، وفي هامش (ل): قوله: «ومنه تأديب الولد» كذا بخطه، وعبارة «الفتح»: ومنه تأديب الوالد.

(٢) «وتأديب»: ليست في (ص).

(٣) في (ص): «يتعلق». وفي الفتح «فيتعلق».

بوجوه منها الظعن فيه، فإن ابن المنذر ذكر في إسناده مقالاً، وقال الأصيلي: اضطرب إسناده فوجب تركه، وتُعقب بأن عبد الرحمن ثقة^(١)، وقد صرح بسماعه في الرواية الآتية [ح: ٦٨٤٩] وإبهام الصحابي لا يضر، وقد اتفق الشيخان على تصحيحه، وهما العمدة في التصحيح^(٢)، ومنها أن عمل الصحابة بخلافه يقتضي نسخه، فقد كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري: أن لا تبلغ بنكال أكثر من عشرين سوطاً. وعن عثمان: ثلاثين، وضرب عمر أكثر من الحد، أو من مئة، وأقره الصحابة.

وأجيب بأنه لا يلزم في مثل ذلك النسخ. ومنها حملُه على واقعة عين بذهب مُعَيَّن أو رجل مُعَيَّن، قاله الماوردي، وفيه نظر.

والحديث أخرجه مسلم في «الحدود»، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

٦٨٤٩ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ، عَمَّنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا عُقُوبَةَ فَوْقَ عَشْرِ ضَرْبَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) / بفتح العين وسكون الميم، الباهلي البصري الصيرفي ١٦٠/٧د قال: (حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ) بضم الفاء وفتح المعجمة، وسليمان - بضم السين وفتح اللام - النُميري^(٣) البصري قال: (حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ) السلمي قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ) الأنصاري (عَمَّنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ) أبهم الصحابي، وقد سمَّاه حفص بن ميسرة، وهو أوثق من فضيل بن سليمان فيما أخرجه الإسماعيلي فقال: عن مسلم ابن أبي مريم عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه. وقال الإسماعيلي: ورواه إسحاق بن راهويه عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن مسلم بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن جابر عن رجل من ٣٣/١٠ الأنصار. قال الحافظ ابن حجر رحمته: وهذا لا يُعَيَّن أحد التفسيرين، فإنَّ كلاً من جابر وأبي بُرْدة أنصاري. قال الإسماعيلي: لم يُدخل اللَّيث عن يزيد بين عبد الرحمن وأبي بُرْدة أحداً، وقد

(١) ثقة: ليست في (د)، وفي هامش (ل): كذا في النسخ، وسقطت من قلم الشارح.

(٢) في (ل): «الصحيح»، وفي هامشها: قوله: «في الصحيح» لعله: في التصحيح.

(٣) في (ب) و(س) زيادة: «الصيرفي».

وافقه سعيد بن أبي أيوب عن يزيد كذلك، وحاصل الاختلاف^(١) هل هو صحابي مبهم أو مسمى؟ الرَّاجح الثاني، ثمَّ الرَّاجح أنَّه أبو بُردة بن نيار، وهل بين عبد الرحمن وأبي بُردة واسطة وهو أبو^(٢) جابر أو لا؟ الرَّاجح الثاني أيضًا، أنَّه^(٣) (قَالَ: لَا عُقُوبَةَ فَوْقَ عَشْرِ ضَرْبَاتٍ) بسكون الشين، و«ضَرْبَاتٍ»، بفتح الراء، (إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ) بِمَجْلٍ.

فائدة: قال بعض المالكية: في مؤدَّب الأطفال لا يزيد على ثلاث. قال ابن دقيق العيد: وهذا تحديدٌ يبعد إقامة الدليل المبيِّن^(٤) عليه، ولعلَّه أخذه من أنَّ الثلاث اعتبرت في مواضع، وفي ذلك ضعف، وقد يؤخذ هذا من حديث أول نزول الوحي [ح: ٣] فَإِنَّ فِيهِ أَنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: اقْرَأْ، فَقَالَ مِنْ اللَّهِ يَوْمَئِذٍ: «مَا أَنَا بِقَارِيٍّ» فغَطَّه ثلاث مرَّات، فأخذ منه أن تنبيه المعلم للمتعلم لا يكون بأكثر من ثلاث.

٦٨٥٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو: أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، إِذْ جَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ فَحَدَّثَ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بُرْدَةَ الْأَنْصَارِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَجْلِدُوا فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ) الكوفي نزيل مصر قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله قال: (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (عَمْرُو) بفتح العين، ابن الحارث المصري^(٥): (أَنَّ بُكَيْرًا) بضم الموحدة، ابن عبد الله بن الأشج (حَدَّثَهُ قَالَ: بَيْنَمَا) بالميم (أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ) ضدَّ اليمين (إِذْ جَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ فَحَدَّثَ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ) نصب على المفعولية (ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ فَقَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ أَنَّ أَبَاهُ) جابر بن عبد الله الأنصاري (حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بُرْدَةَ الْأَنْصَارِيَّ) بِمَجْلٍ (قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: لَا تَجْلِدُوا) بلفظ الجمع، ولأبي الوقت: «لَا يُجْلَد» مبنياً للمفعول: «أَحَدٌ» (فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ) «فوق» ظرف، وهو

(١) في (ع) و(د): «الخلاف».

(٢) في (ص): «أبوه».

(٣) «أنه»: ليست في (د).

(٤) في (د): «المبني».

(٥) في (د): «البصري».

نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: جلدًا فوق، و«عشرة» مضاف إليه، و«أسواط» جمع سوط، أي: فوق ضربات سوط^(١) كما تقول: ضربته عشرة أسواط، أي: ضربات بسوط، فأقيمت الآلة مقام الضرب في ذلك، ومعنى الحديث/ بطرقه الثلاثة واحدٌ لكن ألفاظه مختلفة، ففي الأول: عشر جلدات، وفي ٦٠/٧٥ الثاني: عشر ضربات، وفي الثالث: عشرة أسواط (إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ) بِمَنْزِلِ.

٦٨٥١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْوِصَالِ، فَقَالَ لَهُ رِجَالٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: فَإِنَّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَوَاصِلٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَيُّكُمْ مِثْلِي؟ إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي» فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا عَنِ الْوِصَالِ وَاصَلَ بِهِمْ يَوْمًا، ثُمَّ يَوْمًا، ثُمَّ رَأَوْا الْهَلَالَ، فَقَالَ: «لَوْ تَأَخَّرَ لِرِذْنِكُمْ كَالْمُنْكَلِ بِهِمْ حِينَ أَبَوْا. تَابَعَهُ شُعَيْبٌ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَيُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ. وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) هو: يحيى بن عبد الله بن بكير - بضم الموحدة وفتح الكاف - المخزومي مولاهم المصريُّ قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعدٍ الإمام (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين وفتح القاف، ابن خالد (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) محمّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ أَنَّهُ قَالَ: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حَدَّثَنِي» بالإفراد (أَبُو سَلَمَةَ) بن عبد الرحمن بن عوف: (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) نهى تحريم، أو تنزيه، أو ليس نهياً بل إرشاداً راجعاً إلى مصلحة دنيويّة (عَنِ الْوِصَالِ) في الصَّوْمِ فرضاً أو نفلاً، وهو صومٌ يومين فصاعداً من غير أكلٍ وشرِبٍ بينهما، فإنّه وصل الصَّوْمَ بالصَّوْمِ، ولو قلنا: إنّهُ بالليل يصير مفطراً حكماً (فَقَالَ لَهُ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (رِجَالٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «(رجل)» بالإفراد، ولم يُسَمَّ (فَإِنَّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَوَاصِلٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيُّكُمْ مِثْلِي؟) بكسر الميم وسكون المثلثة (إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي) كذا بغير ياء بعد النون في الفرع كالمصحف العثماني في سورة الشعراء، وجملة «يُطْعِمُنِي» حاليّة، أي: يجعل فيه قوة الطَّاعِمِ والشَّارِبِ، أو هو على ظاهره بأن يُطْعَم من طعام الجنة، ويُسْقَى من شرابها، والصَّحِيحُ الأوَّلُ؛ لأنّه لو كانت حقيقة لم يكن مواصلاً (فَلَمَّا أَبَوْا) امتنعوا (أَنْ يَنْتَهُوا عَنِ الْوِصَالِ) لظنّهم أَنَّ النَّهْيَ لِلتَّنْزِيهِ (وَاصَلَ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (بِهِمْ يَوْمًا ثُمَّ يَوْمًا) أي: يومين ليبين لهم الحكمة في

(١) في (د): «بسوط».

ذلك (ثُمَّ رَأَوْا الْهَلَالَ، فَقَالَ) مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ (لَوْ تَأَخَّرَ) الشَّهْرُ (لَزِدْتُمْ) في الوصالِ إلى أن تعجزوا عنه (كَالْمُنْكَلِ بِهِمْ) بضم الميم وفتح النون وكسر الكاف مشددة، أي: المعاقب لهم، ولأبي ذرٍّ: «لهم» باللام بدل الموحدة (حِينَ أَبَوْا) امتنعوا عن الانتهاء عن الوصال.

وهذا موضع الترجمة، وفيه - كما قال المهلب -: أن التعزير موكولٌ إلى رأي الإمام؛ لقوله: «لو امتدَّ الشهر لزدتكم» فدلَّ أن للإمام أن يزيد على التعزير ما يراه، لكنَّ الحديث وردَ في عددٍ من الضرب^(١) متعلِّق^(٢) / بشيء محسوس، وهذا يتعلَّقُ بشيء متروكٍ وهو الإمساك عن المفطرات، والألم فيه يرجع إلى التجويع والتعطيش وتأثيرهما في الأشخاص متفاوت جدًّا، والظاهر أنَّ الذين واصلَ بهم كان لهم اقتدارٌ على ذلك في الجملة، فأشار إلى أن ذلك لو تمادى حتَّى ينتهي إلى عجزهم عنه لكان هو المؤثِّر في زجرهم، فيستفاد منه أنَّ المراد من التعزير ما يحصلُ به الردع، قاله في «الفتح».

قال في «عمدة القاري»: والحديث بهذا الوجه من أفرادهِ.

١٦١/٧٥

(تَابَعَهُ) أي: تابع عَقِيلًا (شُعَيْبٌ) وهو: ابنُ أبي حمزة، فيما رواه المؤلف في «باب التَّنْكِيل»، من «كتاب الصَّيَام» [ج: ١٩٦٥] (وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) الأنصاريُّ، فيما وصله الذُّهْلِيُّ في «الزُّهْرِيَّات» (وَيُونُسُ) بن يزيد - فيما^(٣) وصله مسلم - الثلاثة في روايتهم (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ (وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ) الفهميُّ أميرُ مصرَ لهشامُ بن عبد الملك بن مروان (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ (عَنْ سَعِيدٍ) بكسر العين، ابن المسيَّب (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فخالفهم عبد الرحمن فقال: عن سعيد بن المسيَّب، وسيأتي الكلامُ على رواية عبد الرحمن هذه في «كتاب الأحكام» [ج: ٧٢٤٢] إن شاء الله تعالى بعون الله وقوَّته.

٦٨٥٢ - حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُمْ كَانُوا يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اشْتَرَوْا طَعَامًا جَزَافًا أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِمْ، حَتَّى يُؤْذُوهُ إِلَى رِحَالِهِمْ.

(١) في (د): «الضربات».

(٢) في (ص): «فتعلّق».

(٣) في (د): «مما».

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد (عَيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ) بفتح العين المهملة والتحتية المشددة وبعد الألف شين معجمة، الرَّقَامُ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى) بن عبد الأعلى السَّامِيُّ قال: (حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ) بفتح الميمين بينهما عين مهملة ساكنة، ابن راشد (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ (عَنْ سَالِمٍ عَنْ) أَبِيهِ (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) رضي الله عنه (أَنَّهُمْ كَانُوا يُضْرَبُونَ) بضم أوله وفتح ثالته (عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا اشْتَرَوْا طَعَامًا جَزَافًا) بكسر الجيم وفتحها وضمها وفتح الزاي، والكسر هو الذي في «اليونينية» فقط، أي: من غير كيل ولا وزن^(١)، والنَّصَبُ بتقدير شراء مجازفة، أو على الحال (أَنْ يَبِيعُوهُ) أي: لأن^(٢) يبيعوه، أو «أن» مصدرية^(٣)، أي: يضربون لبيعهم إيَّاه (فِي مَكَانِهِمْ حَتَّى يُؤْوُوهُ) «حَتَّى» للغاية، و«أن» مقدرة بعدها، أي: إلى إيوائهم إيَّاه (إِلَى رِحَالِهِمْ) أي: منازلهم، والمراد به: النَّهْيُ عن بيع المبيع حتى يقبضه، وفيه جواز تأديب من خالف الأمر الشرعي بتعاطي^(٤) العقود الفاسدة، ومشروعية إقامة المحتسب في الأسواق، قاله في «فتح الباري»^(٥).

والحديث سبق في «البيوع» [ح: ٢١٣٧].

٦٨٥٣ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: مَا انْتَقَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِنَفْسِهِ فِي شَيْءٍ يُؤْتَى إِلَيْهِ حَتَّى تُنْتَهَكَ مِنْ حُرْمَاتِ اللَّهِ فَيَنْتَقِمَ لِلَّهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو: عبد الله بن عثمان بن جبلة العتكي المروزي الحافظ، أبو عبد الرحمن، وعبدان لقبه قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بن المبارك المروزي قال: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) ابن يزيد (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ أَنَّهُ قَالَ: (أَخْبَرَنِي^(٦)) بالافراد (عُرْوَةُ) بن الزبير (عَنْ

(١) في (د): «وزن ولا كيل».

(٢) في (س): «أن لا».

(٣) قال العلامة قطة رحمته الله: لعل الأولى حذفه وتقديره على ما قبله، فإنه يوهم أنها على التفسير الأول غير مصدرية، وليس كذلك. انتهى. أي: الأولى: (أَنْ يَبِيعُوهُ) «أن» مصدرية، أي: لأن يبيعوه.

(٤) في (ص): «فتعاطى».

(٥) في (ص): «الفتح».

(٦) في (ع): «حدثني».

عائشة رضي الله عنها أنها قالت: ما انتقم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عاقب أحداً (لنفسه في شيء يؤتى إليه) بضم التحتية وفتح الفوقية، بل يعفو عنه كعفوه عن الذي جذب بردائه حتى أثر في كتفه الشريف^(١) (حتى تنتهك) بضم أوله وسكون النون وفتح الفوقية والهاء، أي: يرتكب شيء (من حُرُمَاتِ الله) عز وجل (فينتقم لله) لا لنفسه ممن ارتكب تلك الحرمة، و«ينتقم» نصب عطف على المنصوب السابق.

والحديث مطابقته للترجمة من حيث إنه صلى الله عليه وسلم كان ينتقم إذا انتهكت حرمة من حرم الله إماماً بالضرب أو غيره، فهو داخل في «باب التعزير والتأديب»، وسبق [ج: ٣٥٦٠] في «صفته صلى الله عليه وسلم»، وأخرجه مسلم في «الفضائل».

٤٣ - باب من أظهر الفاحشة واللطخ والتهمة بغير بينة

(باب من أظهر الفاحشة) بأن يتعاطى ما يدل عليها عادة (و) من أظهر (اللَطْخَ) بفتح اللام وسكون الطاء المهملة بعدها خاء معجمة. قال الجوهري: لَطَخَهُ بكذا فتَلَطَّخَ به، أي: لَوَّثَهُ به فتَلَوَّثَ، وَلَطَّخَ فلاناً بشرٍّ، أي: رُمِيَ به (و) من أظهر (التُّهْمَةَ) بضم الفوقية وفتح الهاء في الفرع وبسكونها (بغير بينة) ولا إقرار، ما حكمه؟

٦٨٥٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: شَهِدْتُ الْمُتَلَاعِنِينَ وَأَنَا ابْنُ خَمْسٍ عَشْرَةَ، فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ زَوْجُهَا: كَذَبْتُ عَلَيْهَا إِنْ أَمْسَكْتُهَا. قَالَ: فَحَفِظْتُ ذَلِكَ مِنَ الزُّهْرِيِّ: إِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذَا وَكَذَا فَهُوَ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذَا وَكَذَا كَأَنَّهُ وَحَرَّةٌ فَهُوَ. وَسَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: جَاءَتْ بِهِ لِلَّذِي يُكْرَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني، وثبت «ابن عبد الله» لأبي ذرٍّ، قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيَيْنَةَ (قَالَ الزُّهْرِيُّ) محمد بن مسلم: (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ) بسكون الهاء^(٢) في الأول، والعين في الثاني، الساعدي رضي الله عنه أنه (قَالَ: شَهِدْتُ الْمُتَلَاعِنِينَ) بفتح النون الأولى، عويمر العجلاني وزوجته خولة (وَأَنَا ابْنُ خَمْسٍ عَشْرَةَ) زاد أبو ذرٍّ: «سنة» فذكر التمييز، والواو في «وَأَنَا» للحال (فَرَّقَ) صلى الله عليه وسلم (بَيْنَهُمَا، فَقَالَ زَوْجُهَا: كَذَبْتُ عَلَيْهَا) يا رسول الله (إِنْ أَمْسَكْتُهَا) ٣٥/١٠

(١) «الشريف»: ليست في (د) و(ص).

(٢) في هامش (ل): قوله: «بسكون الهاء» وقع في خطه: بسكون السين، وهو سبق قلم.

فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ مِنْهُ بِطَلَاqِهَا (قَالَ) سَفِيَانُ: (فَحَفِظْتُ ذَلِكَ^(١)) بِغَيْرِ لَامٍ، الْمَذْكُورُ بَعْدَ^(٢) (مِنْ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ: (إِنْ جَاءَتْ بِهِ) بِالْوَلَدِ (كَذَا وَكَذَا) أَيُّ: أَسْوَدَ أَعْيَنَ ذَا أَلْيَتَيْنِ (فَهُوَ) صَادِقٌ عَلَيْهَا (وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ) بِالْوَلَدِ^(٣) (كَذَا وَكَذَا) أَحْمَرُ قَصِيرًا (كَأَنَّهُ وَحَرَّةٌ) بَفَتْحِ الْوَاوِ وَالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالرَّاءِ، دُوْبِيَّةٌ كَسَامٍ أَبْرَصٍ، أَوْ دُوْبِيَّةٌ حَمْرَاءُ تَلَصُّقٌ بِالْأَرْضِ كَالْوَزْغَةِ تَقَعُ فِي الطَّعَامِ فَيُفْسِدُهُ، فَيُقَالُ^(٤): طَعَامٌ وَحَرٌّ (فَهُوَ) كَاذِبٌ، فَفِيهِ الْكُنْيَا وَالْاِكْتِفَاءُ. قَالَ سَفِيَانُ: (وَسَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: جَاءَتْ بِهِ) أَيُّ: بِالْوَلَدِ (لِلَّذِي يُكْرَهُ) بَضْمٍ أَوَّلُهُ وَفَتْحُ ثَالِثِهِ، وَهُوَ شَبِيهُهُ بِمَنْ رُمِيَ بِهِ.

وَالْحَدِيثُ سَبَقَ فِي «الطَّلَاقِ» [ج: ٥٣٠٩].

٦٨٥٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: ذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْمُتَلَاعِنِينَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ: هِيَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَلَوْ كُنْتُ رَاجِمًا امْرَأَةً عَنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ». قَالَ: لَا، تِلْكَ امْرَأَةٌ أَعْلَنْتُ.

وَبِهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الْمَدِينِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ (عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ) أَيُّ: ابْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ أَنَّهُ (قَالَ: ذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ) (الْمُتَلَاعِنِينَ) بِلَفْظِ التَّثْنِيَةِ (فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ) بِالْمَعْجَمَةِ وَالْمَهْمَلَتَيْنِ الْأُولَى مُشَدَّدَةٌ بَيْنَهُمَا أَلْفٌ، اللَّيْثِيُّ (هِيَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَلَوْ كُنْتُ رَاجِمًا امْرَأَةً عَنْ) وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنِ الْحَمُويِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «مِنْ» بِالْمِيمِ الْمَكْسُورَةِ بَدَلَ الْعَيْنِ (غَيْرِ بَيِّنَةٍ) لَرَجَمْتُهَا. (قَالَ) ابْنُ عَبَّاسٍ: (لَا، تِلْكَ امْرَأَةٌ أَعْلَنْتُ) بِالْفَجْوَرِ.

وَالْحَدِيثُ مَرَّ فِي «اللَّعَانِ» [ج: ٥٣١٠].

٦٨٥٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ذَكَرَ التَّلَاعُنُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ عَاصِمٌ

(١) فِي (ع) وَ(د): «ذَلِكَ». وَسَقَطَ قَوْلُهُ التَّالِي: «بِغَيْرِ لَامٍ».

(٢) فِي (د): «بَعْدَهُ».

(٣) «بِالْوَلَدِ»: لَيْسَتْ فِي (س).

(٤) فِي (ع) وَ(د): «يُقَالُ».

ابن عدي في ذلك قولاً ثم انصرف، فأتاه رجل من قومه يشكو أنه وجد مع أهله رجلاً، فقال عاصم: ما ابتليت بهذا إلا لقولي، فذهب به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بالذي وجد عليه امرأته، وكان ذلك الرجل مضافاً، قليل اللحم، سبط الشعر، وكان الذي ادعى عليه أنه وجد عند أهله آدم خذلاً، كثير اللحم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «اللهم بين». فوضعت شبيهاً بالرجل الذي ذكر زوجها أنه وجد عندها، فلأعن النبي صلى الله عليه وسلم بينهما، فقال رجل لابن عباس في المجلس: هي التي قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لو رجمت أحداً بغير بينة رجمت هذِهِ؟» فقال: لا، تلك امرأة كانت تظهر في الإسلام سوء.

وبه قال: (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال: (حدثنا الليث) بن سعد الفهمي إمام المصريين قال: (حدثنا) ولأبي ذر: «حدثني» بالافراد (يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن عبد الرحمن بن القاسم، عن القاسم بن محمد) أي: ابن أبي بكر الصديق، كذا بإثبات^(١) قوله: «عن القاسم بن محمد» في رواية أبي ذر. وقال الحافظ ابن حجر: ووقع لبعضهم بإسقاط: «القاسم بن محمد» من السند وهو غلط، قلت: وقد أسقطه العيني (عن ابن عباس رضي الله عنهما) أنه (قال: ذكر التلاعن) بضم الدال المعجمة مبنياً للمفعول، ولأبي ذر عن الحموي والمستملي/ ١٦٢/٧٥ «المتلاعنان» (عند النبي صلى الله عليه وسلم، فقال عاصم بن عدي) بفتح العين المهملة وكسر الدال المهملة وتشديد التحتية، العجلاني ثم البلوي (في ذلك قولاً، ثم انصرف فأتاه) أي: أتى عاصماً (رجل من قومه) هو: عويمر (يشكو أنه وجد مع أهله) امرأته (رجلاً) كذا لأبي ذر بإثبات المفعول، ولغيره بحذفه (فقال عاصم: ما ابتليت) بضم الفوقية الأولى، مبنياً للمفعول من الابتلاء (بهذا إلا لقولي، فذهب) عاصم (به) بالرجل الذي شكاه (إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بالذي وجد عليه امرأته، وكان ذلك الرجل مضافاً) لونه (قليل اللحم، سبط الشعر) بفتح السين المهملة وسكون الموحدة وكسرها، وصحح عليه في الفرع كأصله، نقيض الجعد (وكان الذي ادعى عليه أنه وجد عند أهله آدم) بمد الهمزة، أسمر شديد السمرة (خذلاً) بفتح الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة، ولأصيلي: «خذلاً» بكسرها مع تخفيف اللام فيهما ممتلئ الساق غليظه (كثير اللحم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: اللهم بين، فوضعت) ولداً (شبيهاً بالرجل الذي ذكر زوجها أنه وجد عندها، فلأعن النبي صلى الله عليه وسلم بينهما، فقال رجل) هو:

(١) في (ع): «باتفاق».

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ (لِابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمَجْلِسِ) مُسْتَفْهِمًا: (هِيَ) الْمَرْأَةُ (الَّتِي قَالَ النَّبِيُّ) وَلَا بُوِي ذُرٌّ وَالْوَقْتُ: «(قَالَ رَسُولُ اللَّهِ) (مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ): لَوْ رَجَمْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ رَجَمْتُ هَذِهِ؟ فَقَالَ) ابْنُ عَبَّاسٍ: (لَا تِلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ تُظْهِرُ فِي الْإِسْلَامِ السُّوءَ) لِأَنَّهُ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهَا الْبَيِّنَةُ بِذَلِكَ وَلَا اعْتَرَفَتْ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْحَدَّ لَا يَجِبُ بِالْإِسْتِغْنَاءِ.

قال في «الفتح»: ولم أعرف اسم هذه المرأة، وكأنهم تعمّدوا إيهامها سترًا عليها، وعند ابن ماجه بسند صحيح من حديث ابن عباس: «لو كنتُ راجمًا أحدًا بغير بَيِّنَةٍ لرجمتُ فلانة، فقد ظهرَ فيها الرِّيبَةُ في مَنْطِقِهَا وَهَيْئَتِهَا، وَمَنْ يَدْخُلُ عَلَيْهَا».

٤٤ - باب رَمَى الْمُحْصَنَاتِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَازِمُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَادَةٍ فَأَجْلِدُوهُنَّ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَاسِقَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ وَقَوْلِ اللَّهِ: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا﴾ الْآيَةُ.

(باب) حكم (رَمَى الْمُحْصَنَاتِ) أي: قذف الحرائر العفيفات (وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(١)): ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾) يقذفون بالزنا الحرائر العفيفات المسلمات المكلفات، والقذف^(٢) يكون بالزنا وبغيره، والمراد هنا: قذفهن بالزنا بأن يقولوا^(٣): يا زانية، لذكر المحصنات عقب الزواني، ولا شرائط أربعة شهداء بقوله: ﴿ثُمَّ لَازِمُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَادَةٍ﴾) على زناهن برؤيتهم ﴿فَأَجْلِدُوهُنَّ﴾) أي: كل واحدٍ منهم ﴿ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾) إن كان القاذف حرًا، ونصب «ثمانين» نصب المصادر، ٣٦/١٠ و«جلدة» على التمييز ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً﴾) في شيء ﴿أَبَدًا﴾) ما لم يتب، وعند أبي حنيفة إلى آخر عمره ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾) لإتيانهم كبيرة ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾) / عن القذف ﴿مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا﴾) أعمالهم ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾) لهم قذفهم ﴿رَحِيمٌ﴾) [النور: ٤-٥] بهم بإلهامهم التوبة، فبها ينتهي فسقهم وتقبل شهادتهم، وسقط لأبي ذر من قوله ﴿ثَمَانِينَ جَلْدَةً...﴾ إلى آخره، وقال بعد قوله: ﴿فَأَجْلِدُوهُنَّ﴾: «(الآية)».

(١) «وقول الله عز وجل»: ليست في (ص).

(٢) «والقذف»: ليست في (د).

(٣) في (د): «يقول».

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَزُمُونَ﴾ بالزنا ﴿الْمُحْصَنَاتِ﴾ العفاف ﴿الْفَافِلَاتِ﴾ السليمات الصدور،
 النقيّات القلوب، اللّاتي ليس فيهنّ دهاء^(١) ولا مكر؛ لأنهنّ لم يجربن الأمور ﴿الْمُؤْمِنَاتِ﴾
 بما يجب الإيمان به ﴿لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ٢٣] جعل القذفة ملعونين في
 الدارين، وتوعدهم بالعذاب الأليم العظيم في الآخرة إن لم يتوبوا، وقيل: مخصوص بمن قذف
 أزواجه من الله عز وجل، وسقط لأبي ذر من قوله «لُعِنُوا»... إلى آخر الآية، وقال بعد ﴿الْمُؤْمِنَاتِ﴾^(٢):
 «الآية».

(وَقَوْلِ اللَّهِ) تعالى: «وَالَّذِينَ يَزُمُونَ أَزْوَاجَهُمْ» بالزنى «ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا» الآية^(٣) قال^(٤)
 الحافظ أبو ذر الهروي: كذا وقع في البخاري: «ثُمَّ لَمْ»، والتلاوة: «وَلَمْ يَكُنْ» وهذا ثابت في
 رواية أبي ذر.

٦٨٥٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي الْغَيْثِ، عَنْ
 أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا هُنَّ؟ قَالَ:
 «الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّحَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلَّى
 يَوْمَ الزَّخْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الأوسي قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذر: «حَدَّثَنِي»
 بالافراد (سُلَيْمَانُ) بن بلال (عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ) بالمثلثة، المدني (عَنْ أَبِي الْغَيْثِ) بالمعجمة
 والمثلثة، سالم مولى ابن مطيع (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه قال: اجْتَنِبُوا
 السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ) بضم الميم وسكون الواو وكسر الموحدة بعدها قاف فألف ففوقية،
 المهلكات، وسميت بذلك لأنها سبب لإهلاك مرتكبها قاله المهلب، والمراد بها: الكبائر
 (قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ) الموبقات؟ (قَالَ) رضي الله عنه: هُنَّ (الشُّرْكُ بِاللَّهِ) بأن تتخذ معه إلها
 غيره (وَالسَّحَرُ) بكسر السين وسكون الحاء المهملتين، وهو أمرٌ خارقٌ للعادة صادرٌ عن نفسٍ

(١) في هامش (ل): الدّهْيُ والدّهَاء: التُّكْرُ، وجودة الرّأي، والأدب، ورجُلٌ دَاهٍ ودَاهِيَةٌ، الجمع: دُهَاءَةٌ.
 «قاموس».

(٢) في (ص): «المؤمنين».

(٣) في هامش (ل): قوله: «ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا» كذا بخطه، والتلاوة: «وَلَمْ يَكُنْ لَمْ شَهَدَ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ» [النور: ٦].

(٤) هذا النص جعله في (د) و(ص) من المتن، وجعله في (س) من الشرح، وهو الصواب الموافق لما في اليونينية.

شُريرة، والذي عليه الجمهور أن له حقيقة تؤثر بحيث تغير المزاج (وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ) قتلها (إِلَّا بِالْحَقِّ) كالقصاص والقتل على الرذة والرجم (وَأَكْلُ الرِّبَا) وهو في اللغة: الزيادة (وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ) بغير حق (وَالْتَوَلَّى يَوْمَ الزَّخْفِ) أي: الإعراض والفراش يوم القتال في الجهاد (وَقَذْفُ الْمُخَصَّنَاتِ) بفتح الصاد، جمع: محصنة، مفعولة، أي: التي أحصنها الله من الزنا، وبكسرهما اسم فاعلة، أي: التي حفظت فرجها من الزنا (المؤمنات) فخرج الكافرات (الغافلات) بالغين المعجمة والفاء، كناية عن البريئات؛ لأن البريء غافل عما بُهت به من الزنا، والتنصيص على عدد لا ينفي غيره؛ إذ ورد في أحاديث أخر كاليمين الفاجرة، وعقوق الوالدين، والإلحاد في الحرم، والتعرب^(١) بعد الهجرة، وشرب الخمر، وقول الزور، والغلول، والأمن من مكر الله، والقنوط من رحمة الله، واليأس من روح الله^(٢)، والسرقعة^(٣)، وترك التنزه من البول، وشتم أبي بكر وعمر، والنميمة، ونكث العهد، والصفقة، وفراق الجماعة.

واختلف في حد الكبيرة، فقليل: كل ما أوجب^(٤) الحد من المعاصي، وقيل: ما توعد عليه بنص الكتاب أو^(٥) السنة. وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: لم أفق على ضابط للكبيرة، يعني: يسلم من الاعتراض، والأولى ضبطها بما يشعر بتهاون متركبها إشعار أصغر^(٥) الكبائر المنصوص عليها. قال: وضبطها بعضهم بكل ذنب قرن به وعيد أو لعن. وقال ابن الصلاح: لها أمارات منها إيجاب الحد، ومنها الإيعاد عليها بالعذاب بالنار ونحوها في الكتاب والسنة، ومنها وصف فاعلها بالفسق، ومنها اللعن. وقال أبو العباس القرطبي: كل ذنب أطلق عليه بنص كتاب أو سنة أو إجماع أنه كبيرة أو عظيم أو أخبر فيه بشدة العقاب^(٦) أو علّق عليه الحد، أو شدد التكير عليه، فهو كبيرة.

(١) في (ص): «التقرب»، وفي (د) و(ل): «التعرب»، وفي هامش (ل): قوله: «التعرب بعد الهجرة»: أن يعود إلى البادية، ويقيم مع الأعراب بعد أن كان مهاجرًا، وكان من رجع بعد الهجرة إلى موضعه من غير عذر يعدونه كالمرتد. انتهى من «مختصر النهاية».

(٢) «واليأس من روح الله»: ليست في (ص).

(٣) في (ص): «يوجب».

(٤) في (ص): «و».

(٥) في (د): «إشعار صفة».

(٦) في (د): «عقاب».

وقال ابن عبد السلام أيضاً: إذا أردت معرفة الفرق بين الصغائر والكبائر^(١)، فاعرض مفسدة الذنب على مفسد الكبائر المنصوص عليها، فإن نقصت عن أقل مفسد الكبائر فهي من الصغائر، وإن ساوت أدنى مفسد الكبائر فهي من الكبائر، فحكم القاضي بغير الحق كبيرة، فإن شاهد الزور متسبب متوسل، فإذا جعل السبب كبيرة فالمباشرة أكبر من تلك الكبيرة، فلو شهد اثنان بالزور على قتل موجب للقصاص فسلمه الحاكم إلى الولي^(٢) فقتله، وكلهم^(٣) عالمون بأنهم باطلون، فشهادة الزور كبيرة، والحكم بها أكبر منها، ومباشرة القتل أكبر من الحكم.

وحديث الباب سبق في «الوصايا» [ح: ٢٧٦٦] و«الطب» [ح: ٥٧٦٤].

٤٥ - باب قذف العبيد

(باب) حكم (قذف العبيد) الأرقاء، والإضافة فيه إلى المفعول، وطوى ذكر الفاعل أو إلى الفاعل.

٦٨٥٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ رضي الله عنه يَقُولُ: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ وَهُوَ بَرِيءٌ مِمَّا قَالَ، جُلِدَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) القَطَّان (عَنْ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ) بضم الفاء وفتح المعجمة في الأول، وفتح المعجمة وسكون الزاي وبعد الواو المفتوحة ألف فنون في الثاني، الضَّبِّي مولاهم (عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ) بضم النون وسكون العين المهملة، عبد الرحمن البجلي الزاهد (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه) أَنَّهُ (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ رضي الله عنه يَقُولُ: مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ) وعند الإسماعيلي: «من قذف عبده بشيء» (وَهُوَ) أي: والحال أَنَّهُ (بَرِيءٌ مِمَّا قَالَ) سيده عنه (جُلِدَ) السَّيِّد (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) يوم الجزاء عند زوال ملك السيّد المجازي، وانفراد الباري تعالى بالملك الحقيقي والتكافؤ في

(١) في (د): «الكبائر والصغائر».

(٢) في (د): «إلى الوالي».

(٣) في (ص) و(د): «هم».

الحدود، ولا مفاضلة^(١) حينئذ إلا بالتقوى (إلا أن يكون) المملوك (كما قال) السيد عنه فلا يجلد، وعند النسائي/ من حديث ابن عمر: «من قذف مملوكه كان لله في ظهره حد يوم القيامة إن شاء ٦٣/٧د أخذه، وإن شاء عفا عنه»، وظاهره: أنه لا حد على السيد في الدنيا؛ إذ لو وجب عليه لذكره. وهذا الحديث أخرجه مسلم في «الإيمان والنذور»، وأبو داود في «الأدب»، والترمذي في «البر»، والنسائي في «الرجم».

٤٦ - باب: هل يأمر الإمام رجلاً فيضرب الحد غائباً عنه؟ وقد فعله عمر

هذا (باب) بالتنوين: (هل يأمر الإمام رجلاً فيضرب الحد) رجلاً وجب عليه الحد حال كونه (غائباً عنه) عن الإمام، بأن يقول له: اذهب إلى فلان الغائب فأقم عليه الحد (وقد فعله عمر) بن الخطاب رضي الله عنه، أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح عنه، ولأبي ذر عن الحموي والمستملي: «وفعله عمر» بإسقاط: قد. وقال في «الفتح»: ثبت هذا في رواية الكشميهني.

٦٨٥٩ - ٦٨٦٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ قَالَا: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: أَنْشُدْكَ اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَامَ خَصْمُهُ -وَكَانَ أَفْقَهُ مِنْهُ- فَقَالَ: صَدَقَ، اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَذَنْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «قُلْ» فَقَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا فِي أَهْلِ هَذَا فَرَزَنِي بِأَمْرَاتِهِ، فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِئَةِ شَاةٍ وَخَادِمٍ، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِئَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا الرَّجْمَ، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَاقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، الْمِئَةُ وَالْخَادِمُ رَدٌّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَيَا أُتَيْسُ اغْدُ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا فَسَلِّهَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمَهَا». فَاعْتَرَفَتْ فَارْجَمَهَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ) بن واقد الفريابي قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ) سفيان (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم (عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ) بن مسعود (عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ) رضي الله عنهما أَنَّهُمَا (قَالَا: جَاءَ رَجُلٌ) من الأعراب لم يُسمَّ (إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ) (أَنْشُدْكَ اللَّهَ) فعل ومفعول، ونصب الجلالة بإسقاط الخافض^(٢) أي: أقسم

(١) في (ص): «تفاضل».

(٢) في (د): «بنزع الخافض».

عليك بالله (إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ) الجملة من «قَضَيْتَ» في محلِّ الحال، وشرط الفعل الواقع حالاً بعد «إِلَّا» أن يكون مقترناً بـ: «قد» أو يتقدَّم «إِلَّا» فعلٌ منفيٌّ كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ [الأنعام: ٤] ولمَّا لم يأتِ هنا شرط الحال قال ابنُ مالك: التَّقدير: ما أسألك إِلَّا فعلك، فهي في معنى كلامٍ آخر. قال ابنُ الأثير: المعنى: أسألك وأقسمُ عليك أن ترفعَ نشيدتي أو صوتي بأن تلبِّي دَعوتي وتجيبيني. وقال ابنُ مالك في «شواهد التوضيح»: التَّقدير: ما نشدتك إِلَّا الفعل، وبتقدير ابنِ مالك هنا، وفي «التسهيل»: يحصلُ شرط الحال بعد إِلَّا، وقوله: «بكِتَابِ اللَّهِ» أي: بحكم الله (فَقَامَ خَضْمُهُ) لم يُسمَّ (- وَكَانَ أَفْقَهُ مِنْهُ -) جملة معترضة لا محلَّ لها من الإعراب^(١) (فَقَالَ: صَدَقَ) يارسول الله (اقضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَذِّنْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ) أن أقول (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: قُلْ) ما في نفسك أو ما عندك (فَقَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا) بالعين والسين المهملتين وبالفاء: أجيراً (في) خدمة (أَهْلٍ هَذَا، فَرَزَنِي بِأَمْرَاتِهِ) معطوفٌ على «كان عسيفاً» (فَأَفْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِئَةِ شَاةٍ وَخَادِمٍ، وَإِنِّي سَأَلْتُ رِجَالًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِئَةٍ وَتَغْرِيْبَ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا الرَّجْمَ. فَقَالَ) النَّبِيُّ ﷺ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ) أي: وحقُّ الذي نفسي بيده، فـ «الَّذي» مع صلته وعائده مُقَسَّمٌ به، و«نفسي»^(٢) مبتدأ، و«بيده» في محلِّ الخبر وبه يتعلق^(٣) حرف الجرِّ، وجوابُ القسم قوله: (لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ) أي: بما تضمَّنه كتاب الله، أو بحكم الله وهو أولى؛ لأنَّ الحكم فيه التَّغريب، والتَّغريبُ ليس مذكوراً في القرآن (الْمِئَةُ) شاة (وَالْخَادِمُ رَدٌّ) أي: مردودٌ (عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِئَةٍ) «جلد» مبتدأ، والخبرُ في المجرور (وَتَغْرِيْبُ عَامٍ) مصدر غَرَّبَ، وهو مضاف إلى ظرفه؛ لأنَّ التَّقدير: أن يجلدَ مئة وأن يغرَّبَ عاماً، وليس هو ظرفاً على ظاهره مقدَّراً بـ: «في»؛ لأنَّه ليس المراد التَّغريب فيه حتَّى يقعَ في جزءٍ منه، بل المراد: أن يخرجَ فيلبثَ عاماً، فيقدَّرَ يغربُ^(٤) ٣٨/١٠ بيغيب؛ أي: يغيب عاماً (وَيَا أُنَيْسُ) هو رجلٌ من أسلم (اغْدُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا) اذهب إليها

(١) في (ل): «من الاعتراض»، وفي هامشها: كذا بخطه، ولعله: «من الإعراب».

(٢) «مقسم به ونفسي»: ليست في (د) و(ع).

(٣) في (د) و(ص): «متعلق».

(٤) في (ص): «مغرب».

متأمرًا عليها وحاكمًا عليها، و«اغد» مضمَّن^(١) معنى اذهب؛ لأنَّهم يستعملون الرّواح والغدو بمعنى الذهاب، يقولون: رحْتُ إلى فلان، وغدوتُ إلى فلان^(٢)، فيَعْدُونَهُمَا ب: «إلى» بمعنى: الذهاب^(٣)، فيحتملُ أن يكون أتى ب: «على» لفائدة الاستعلاء (فَسَلَّهَا) بفتح السين وسكون اللام بلا همز، هل تعفو عن الرّجل فيما ذكر عنها من القذف أو لا (فَإِنْ اعْتَرَفَتْ) بالزّنا (فَارْجُمَهَا) فذهب أنيسٌ إليها (فَاعْتَرَفَتْ) بالزّنا (فَرَجَمَهَا) بعد أن راجع النَّبِيُّ ﷺ، أو بما له من التّأمر^(٤) عليها، والحكم من قِبَلِهِ ﷺ، وإنَّما خَصَّ أنيسًا؛ لأنَّه أسلميّ والمرأة أسلميّة.

والحديث سبق [ج: ٢٧٢٤، ٦٦٣٣، ٦٨٣٥...].

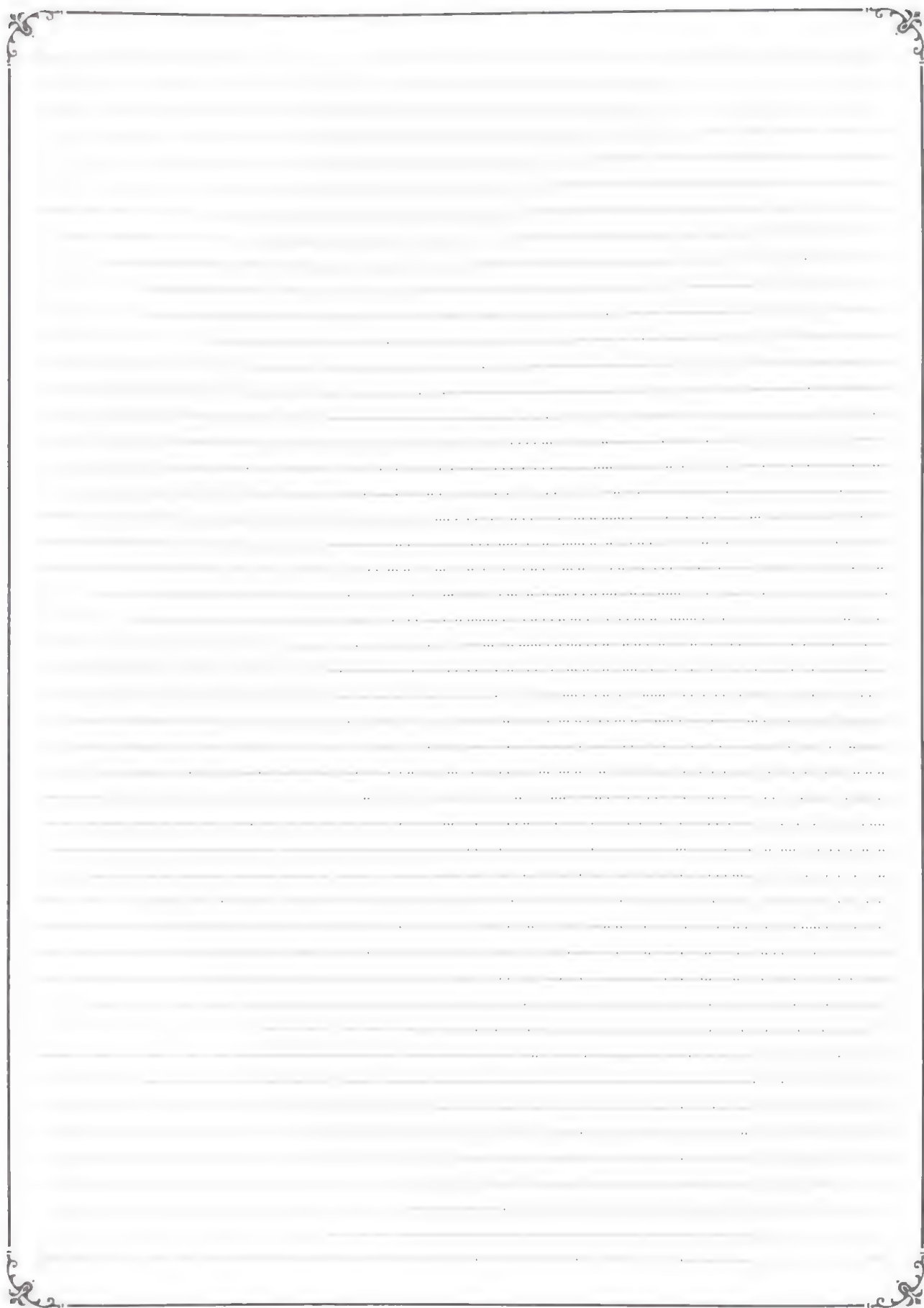


(١) في (ص): «يضمن».

(٢) في (ع): «فعل».

(٣) قوله: «يقولون رحْتُ ... بمعنى الذهاب»: ليس في (د).

(٤) في (ب) و(س): «التأمر».



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨٧ - كتاب الديّات

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، كِتَابُ الدِّيَّاتِ^(١)) بتخفيف التحتية، جمع: دِيَّةٌ، وهي المَالُ الواجب بالجنائية على الحرِّ في نفسٍ، أو فيما دونها، وهاؤها عوضٌ عن فاء الكلمة، وهي مأخوذةٌ من الودي وهو دفع الدِّيَّةِ، يُقال: وَدَيْتُ القَتِيلَ أَدِيهِ وَدِيًّا.

١ - وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾

(وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى) بالرفع. قال في «الفتح»: سقطت الواو لأبي ذرٍّ والنسفي. انتهى.

قلت: والذي في الفرع كأصله علامة أبي ذرٍّ على الواو من غير علامة السقوط، وفي مثلها يُشير إلى ثبوتها عند من رقم علامته. ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ حال من ضمير القاتل، أي: قاصداً قتله لإيمانه وهو كفرٌ، أو قتله مستحلاً لقتله، وهو كفرٌ أيضاً ﴿فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: ٩٣] إن جازاه، والخلود المذكور بعد المراد به طول المقام.

٦٨٦١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَنْ تَدْعُوَ لِلَّهِ نِدَاءً، وَهُوَ خَلْقُكَ». قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ»، قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ»، فَأَنْزَلَ اللَّهُ بِرَجُلٍ تَضَدِّيقُهَا: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أبو رجاء البلخي قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) بفتح الجيم، ابن عبد الحميد الضبي القاضي (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران الكوفي (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن

(١) في هامش (ل): ودَى القاتل القَتِيلَ يَدِيهِ دِيَّةٌ؛ إذا أعطى وليه المال الذي هو بدل النفس، وفاؤها محذوفة، والهاء عوض، والأصل: ودِيَّةٌ؛ مثل: «وَعُدَّةٌ». «مصباح».

سلمة (عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلٍ) بفتح العين وسكون الميم في الأول، وضم المعجمة وفتح الراء وسكون المهملة وكسر الموحدة آخره لام^(١)، الهمداني الكوفي أنه (قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) بن مسعود رضي الله عنه: (قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ) هو: عبد الله بن مسعود، كما في «باب إثم الزناة» بلفظ: عن عبد الله، قال: قلت: يا رسول الله [ح: ٦٨١١] (أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ؟) قَالَ منه منه (أَنْ تَدْعُوَ إِلَهًا نَدَا) بكسر النون وتشديد المهملة، مثلاً وشريكاً (وَهُوَ) أي: والحال أنه (خَلَقَكَ، قَالَ) ابن مسعود: (ثُمَّ أَيُّ^(٢))؟ قال الزركشي: بالتنوين والتشديد على رأي ابن الخشاب. قال في «المصابيح»: بل وعلى قول كل ذي فطرة سليمة. وقد سبق الردُّ على من أوجب الوقف عليه بالسكون، ولم يُجز تنوينه/ بما فيه مَنَعٌ في «كتاب الصلاة» [ح: ٥٢٧] أي: أي شيء أكبر من الذنوب بعد الكفر؟ (قَالَ) منه منه (ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ أَنْ) ولأبي ذر عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «خَشِيَةَ أَنْ» (يَطْعَمَ مَعَكَ) لأنك لا ترى الرزق من الله، وقول الكِزْمَانِيِّ لا مفهوم له؛ لأنَّ القتل مطلقاً أعظم، تعقبه في «الفتح» بأنه^(٣) لا يمتنع أن يكون الذنب أعظم من غيره، وبعض^(٤) أفرادِه أعظم من بعض.

ب ٦٤/٧د

(قَالَ) ابن مسعود: يا رسول الله (ثُمَّ أَيُّ؟) كذا في «اليونينية»، وسبق توجيهه^(٥) (قَالَ) منه منه (ثُمَّ أَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةٍ) بالموحدة، ولأبي ذر والأصيلي وابن عساكر: «حليلة» (جَارِكَ) بالحاء المهملة، أي: زوجة جارك (فَأَنْزَلَ اللَّهُ بِرَجُلٍ تَصَدَّقَهَا) أي: تصديق المسألة، أو الأحكام، أو الواقعة، و«تصدقها» مفعول له (وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ) قتلها (إِلَّا بِالْحَقِّ) متعلق بالفعل^(٦) المحذوف، أو بـ (لَا يَقْتُلُونَ) (وَلَا يَزْنُونَ) وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ (أي: ما ذكر من الثلاثة) (يَلْقَ أَثَامًا) [الفرقان: ٦٨] أي: عقوبة، وسقط لابن عساكر من قوله (وَلَا يَزْنُونَ) وقال بعد (إِلَّا بِالْحَقِّ): «الآية». ولأبي ذر: (وَلَا يَزْنُونَ) الآية وثبت (يَلْقَ أَثَامًا) للأصيلي، ولغير من ذكر بعد قوله: (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ): «الآية».

(١) في هامش (ل): أي: «في الثاني».

(٢) في هامش (ل): والذي في «اليونينية»: التشديد على الياء من غير تنوين ولا غيره. «منه».

(٣) في (س): «بأن».

(٤) في (د) و(ع): «وفي بعض».

(٥) «كذا في «اليونينية» وسبق توجيهه: ليست في (ص).

(٦) في (ب): «بالقتل».

٦٨٦٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَنْ يَزَالَ الْمُؤْمِنُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ، مَا لَمْ يُصَبْ دَمًا حَرَامًا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ) غير منسوب، وهو: ابنُ الجعد الجوهري الحافظ، وليس هو: ابن المديني؛ لأنه لم يُدرِكْ إِسْحَاقَ بن سعيد قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه) أنه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: لَنْ يَزَالَ) ولأبي ذر عن الحموي والمستملي: «(لا يزال)» (المؤمن في فُسْحَةٍ) بضم الفاء وسكون السين وفتح الحاء المهملتين، أي: سعة (من دينه) بكسر الدال المهملة وسكون التحتية بعدها نون، من الذين (مَا لَمْ يُصَبْ دَمًا حَرَامًا) بأن يقتل نفسًا بغير حق، فإنه يضيق عليه دينه؛ لما أوعده الله على القتل عمدًا بغير حق بما توعد به الكافر.

٣٩/١٠

وفي «معجم الطبراني الكبير» من حديث ابن مسعود بسند رجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعاً مثل حديث ابن عمر موقوفاً، وزاد في آخره: «فإذا أصاب دمًا حراماً نزع منه الحياة»، ولأبي ذر عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «(لَنْ يَزَالَ الْمُؤْمِنُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دَنْبِهِ)» بذال معجمة مفتوحة فنون ساكنة بعدها موحدة، أي: يصير في ضيق بسبب ذنبه؛ لاستبعاده العفو عنه لاستمراره في الضيق المذكور، والفُسْحَةُ في الذنب قبوله للغفران بالتوبة، فإذا وقع القتل ارتفع القبول^(١)، قاله ابن العربي، قال في «الفتح»: وحاصله أنه قد فسرّه على رأي ابن عمر في عدم قبول توبة القاتل. انتهى.

والحديث من أفراد.

٦٨٦٣ - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: إِنَّ مِنْ وَرَطَاتِ الْأُمُورِ النَّبِيِّ لَا مَخْرَجَ لِمَنْ أَوْقَعَ نَفْسَهُ فِيهَا، سَفَكَ الدَّمَ الْحَرَامَ بِغَيْرِ حِلٍّ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد، ولأبي ذر: «(حَدَّثَنَا)» (أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ) المسعودي^(٢) الكوفي قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذر: «(أخبرنا)» (إِسْحَاقُ) ولأبي ذر والأصيلي وابن عساكر: «(إسحاق بن

(١) قال العلامة قطة رحمته الله: هكذا في النسخ المصحح عليها، ولا يخفى ما في هذه العبارة من الركاكة، فكان الأنسب على ما يظهر تقديم قوله: «والفُسْحَةُ» إلى آخره عليها، بأن يصير الكلام بعد قوله: «بعدها موحدة» هكذا: «والفُسْحَةُ في الذنب قبوله للغفران بالتوبة، فإذا وقع القتل ارتفع القبول، فيصير في ضيق بسبب ذنبه؛ لاستبعاده العفو حينئذ». ويحذف قوله: «لأستمراره في الضيق المذكور» لخلوه عن الاستقامة فتدبر. انتهى.

(٢) في هامش (ل): نسبة إلى مسعود والد عبد الله بن مسعود. «ترتيب».

١٦٥/٧د سعيد) قال: (سَمِعْتُ أَبِي) سعيد بن عمرو/ بن سعيد بن العاص (يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) موقوفاً (قَالَ: إِنَّ مِنْ وَرَطَاتِ الْأُمُورِ) بفتح الواو وسكون الراء من «ورطات» مصححاً عليه في الفرع كأصله. وقال ابن مالك: صوابه تحريكها مثل ثمرة^(١) وتَمَرَاتٍ وَرَطْبَةٌ وَرَطْبَاتٌ^(٢)، وهي جمع: ورطة - بسكون الراء - وهي (الَّتِي لَا مَخْرَجَ) بفتح الميم والراء بينهما معجمة آخره جيم (لِمَنْ أَوْقَعَ نَفْسَهُ فِيهَا) بل يهلك فلا ينجو (سَفَكَ الدَّمَ) نصب بـ «إِنَّ» أي: إراقة الدَّم (الْحَرَامِ بِغَيْرِ حِلٍّ) أي: بغير حقٍّ من الحقوق المحلَّة للسَّفَك، وقوله: «بغير حِلٍّ» بعد قوله: «الحرام» للتأكيد، والمراد بالسَّفَك: القتل بأيِّ صفةٍ كانت^(٣)، لكن لما كان الأصلُ إراقة الدَّم عبْرَ به. وفي الترمذي - وقال: حسنٌ - عن عبد الله بن عمرو: «زوالُ الدنيا كلها أهونُ عندَ الله من قتل رجلٍ مسلمٍ».

٦٨٦٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى) بضم العين، ابن باذام العبسي الكوفي (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران الكوفي (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ» بضم أوله وفتح الضاد المعجمة مبنياً للمفعول في محلِّ الصِّفَةِ، و«ما» نكرةٌ موصوفةٌ، والعائد الضَّمير في «يُقْضَى» أي: أَوَّلُ قَضَاءٍ يُقْضَى (بَيْنَ النَّاسِ) أي: يوم القيامة، كما في مسلم (فِي الدِّمَاءِ) قال ابنُ فَرْحون: «فِي الدِّمَاءِ»^(٤) في محلِّ رفع الخبر^(٥) عن «أَوَّلِ»، فيتعلَّق حرف الجرِّ بالاستقرارِ المقدَّر، فيكون التَّقدير: أَوَّلُ قَضَاءٍ يُقْضَى كائن أو مستقرٌّ فِي الدِّمَاءِ. قال: ولا يصحُّ أن يكون يوم في محلِّ الخبر؛ لأنَّ التَّقدير يصير: أَوَّلُ قَضَاءٍ يُقْضَى كائن يوم^(٦) القيامة؛ لعدم الفائدة فيه، ولا منافاة بين قوله هنا: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى فِي

(١) في (د): «تحريكها؛ كتمرّة».

(٢) في (ب) و(س): «ركعة وركعات».

(٣) في (د): «كان».

(٤) في (د): «والدماء».

(٥) في (س): «خبر».

(٦) في هامش (ل): لم يكن لفظ «يوم» في حديث «البخاري».

الدّماء» وبين قوله في حديث النَّسَائِيَّ عن أبي هريرة مرفوعاً: «أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ الصَّلَاةُ» لأنَّ حديث الباب فيما بينه وبين غيره من العباد، والآخر فيما بينه وبين ربّه تعالى.

٦٨٦٥ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ، أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَدِيٍّ حَدَّثَهُ، أَنَّ الْمِقْدَادَ بْنَ عَمْرِو الْكِنْدِيِّ خَلِيفَ بَنِي زُهْرَةَ حَدَّثَهُ - وَكَانَ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ - أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لَقِيتُ كَافِرًا فَاقْتَتَلْنَا، فَضَرَبَ يَدِي بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا، ثُمَّ لَأَذَ بِشَجَرَةٍ وَقَالَ: أَسْلَمْتُ لِلَّهِ. أَفْتُلُهُ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْتُلْهُ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنَّهُ طَرَحَ إِحْدَى يَدَيْ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا قَطَعَهَا، أَفْتُلُهُ؟ قَالَ: «لَا تَقْتُلْهُ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلْهُ، وَأَنْتَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ».

٦٨٦٦ - وَقَالَ حَبِيبُ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ: عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْمِقْدَادِ: «إِذَا كَانَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ يُخْفِي إِيمَانَهُ مَعَ قَوْمٍ كُفَّارٍ، فَأَظْهَرَ إِيمَانَهُ فَقَتَلْتَهُ، فَكَذَلِكَ كُنْتُ أَنْتَ تُخْفِي إِيمَانَكَ بِمَكَّةَ قَبْلَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو لقب عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي رواد العتكي المروزي الحافظ قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «أَخْبَرَنَا» (عَبْدُ اللَّهِ) بن المبارك المروزي قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «أَخْبَرَنَا» (يُونُسُ) بن يزيد الأيلي (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ أَنَّهُ قَالَ: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبي ذرٍّ: «حَدَّثَنِي» (عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ) اللَّيْثِيُّ: (أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ) بضم العين (بْنَ عَدِيٍّ^(١)) بفتح العين وكسر الدال المهملتين آخره تحتية مشددة، ابن الخيار - بكسر المعجمة وتخفيف التحتية - التوفلي (حَدَّثَهُ: أَنَّ الْمِقْدَادَ بْنَ عَمْرِو) بفتح العين (الْكِنْدِيِّ^(٢)) المعروف بابن الأسود (خَلِيفَ بَنِي زُهْرَةَ) بضم الزاي وسكون الهاء (حَدَّثَهُ وَكَانَ) الْمُقْدَادُ رضي الله عنه (شَهِدَ بَدْرًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ حُرِفَ شَرْطُ (لَقِيتُ كَافِرًا) ولأبي ذرٍّ والأصيلي: «إِنِّي» بصيغة الإخبار عن الماضي، فيكون سؤاله عن شيء وقع، قالوا: والذي في نفس الأمر / بخلافه، وإنما سأل عن حكم ذلك إذا وقع، ويؤيده رواية «غزوة بدر» [ج: ٤٠١٩] بلفظ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ (فَاقْتَتَلْنَا، فَضَرَبَ يَدِي بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا، ثُمَّ لَأَذَ) بمعجمة، أي:

(١) في (ب): «عدي».

(٢) في هامش (ل): بفتح الكاف وكسرها في «اليونينية» «منه»، بالكسر: إلى كِنْدَةَ؛ قبيلة باليمن، وبالضَّم: نسبة إلى قرية بسمرقند، كذا في «اللُّبِّ». وانظر اليونينية بعد الحديث (٤٠٢٧).

التجأ (بِشَجَرَةٍ) مثلاً، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «ثُمَّ لَأَذَّ مَنِّي بِشَجَرَةٍ» أي: منع نفسه مِنِّي بها (وَقَالَ: أَسْلَمْتُ لِلَّهِ) أي: دخلتُ في الإسلام (أَفْتَلُهُ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا؟) أي: كلمة: أَسْلَمْتُ لِلَّهِ^(١) (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَقْتُلُهُ) بالجزم بعد أن قالها (قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنَّهُ طَرَحَ) أي: قطع بالسيف (إِخْدَى يَدَيَّ) بتشديد الياء (ثُمَّ قَالَ/ ذَلِكَ) القول، وهو: أَسْلَمْتُ لِلَّهِ (بَعْدَ مَا قَطَعَهَا)^(٢) (أَفْتَلُهُ)^(٣)؟) بهمزة الاستفهام كالسابق (قَالَ) بِدِلَالَةِ الْإِسْلَامِ (لَا تَقْتُلُهُ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ يَمْنَزِلُكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ) قال الكِزْمَانِيُّ فيما نقله عنه في «الفتح»: القتلُ ليس سبباً؛ لكون كلٍّ منهما بمنزلة الآخر، لكنَّه مؤوَّلٌ عند النُّحَاة بالإخبار، أي: هو سببٌ لإخباري لك^(٤) بذلك، وعند البيهقيين المرادُ لازمه، كقوله: يباحُ دُمُكَ إِنْ عَصَيْتَ، والمعنى: أَنَّهُ بِإِسْلَامِهِ مَعْصُومُ الدَّمِ^(٥)، فلا تُقَطَّعُ يَدُهُ بِيَدِكَ الَّتِي قَطَعَهَا فِي حَالِ كُفْرِهِ (وَأَنْتَ يَمْنَزِلُكَ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ) أَسْلَمْتُ لِلَّهِ (الَّتِي قَالَهَا)، والمعنى - كما قاله الخطابي -: إِنَّ الْكَافِرَ مَبَاحُ الدَّمِ بِحُكْمِ الدِّينِ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ، فَإِذَا أَسْلَمَ صَارَ مُصَانً^(٦) الدَّمِ كَالْمُسْلِمِ، فَإِنْ قَتَلَهُ الْمُسْلِمُ بَعْدَ ذَلِكَ صَارَ دُمُّهُ مَبَاحاً بِحَقِّ الْقِصَاصِ كَالْكَافِرِ بِحَقِّ الدِّينِ، وليس المرادُ إلحاقه به في الكفرِ كما تقول الخوارج من تكفيرِ المسلم بالكبيرة، وحاصله: اتِّحَادُ الْمَنْزِلَتَيْنِ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَأْخِذِ، فالأوَّلُ^(٧): أَنَّهُ مِثْلُكَ فِي صَوْنِ الدَّمِ، والثَّانِي: أَنَّكَ مِثْلُهُ فِي الْهَدَرِ، وقيل: معناه: أَنَّهُ مَغْفُورٌ لَهُ بِشَهَادَةِ التَّوْحِيدِ كَمَا أَنَّكَ مَغْفُورٌ لَكَ بِشَهَادِ^(٨) بَدْرِ، وفي مسلم من رواية مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

وحديث الباب أخرجه مسلمٌ في «الإيمان»، وأبو داود في «الجهاد»، والنسائي في «السَّيَر».

(١) هذه العبارة جاءت في (د) مشوَّشة على النحو التالي: «وَقَالَ: أَسْلَمْتُ لِلَّهِ؛ أي: كلمة أَسْلَمْتُ لِلَّهِ؛ أي: دخلتُ في الإسلام، أَفْتَلُهُ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا؟».

(٢) في (ص): «قالها».

(٣) في (ل): «أقتله؟»، وفي هامشها: بآلف واحدة ممدودة في «اليونينية»؛ كذا بخط الشارح.

(٤) في (ع): «لإخبار المشك».

(٥) في (د): «والمعنى: أَنَّهُ مَعْصُومٌ بِإِسْلَامِهِ».

(٦) في (ب) و(س) و(س): «مصون».

(٧) في (ص): «الأول».

(٨) في (ع): «بشهادة».

(وَقَالَ حَبِيبُ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ) بفتح العين وسكون الميم، القصاب الكوفي، لا يُعرف اسم أبيه^(١): (عَنْ سَعِيدٍ) بكسر العين، ابن جبير (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) عليهما السلام أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَشَدِّهِمْ لِلْمَقْدَادِ) المعروف بابن الأسود: (إِذَا كَانَ رَجُلٌ مُؤْمِنًا) ولأبي ذر عن الكشميهني: «(رجل مومن)» يُخْفِي إِيْمَانَهُ مَعَ قَوْمٍ كُفَّارٍ، فَأَظْهَرَ إِيْمَانَهُ فَقَتَلَتْهُ) قال في «الكواكب»: فإن قلت: كيف يقطع يده وهو مومن يكتُم إِيْمَانَهُ؟ وأجاب بأنه فعل ذلك دفعًا للصائل، قال: أو السؤال^(٢) كأنه على سبيل الفرض والتقدير^(٣) والتَّمْثِيل لا سِيَمًا وفي بعضها: إن لقيت، بحرف الشرط (فَكَذَلِكَ كُنْتَ أَنْتَ تُخْفِي إِيْمَانَكَ بِمَكَّةَ قَبْلُ) ولأبي ذر عن الحموي والمستملي: «(من قبل)»^(٤).

وهذا التعليق وصله البزار والطبراني في «الكبير».

٢ - باب قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَنْ حَرَّمَ قَتْلَهَا إِلَّا بِحَقٍّ ﴿فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾

(باب قول الله تعالى) سقط ما بعد الباب لأبي ذر (وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ معناها ١٦٦/٧د - فيما وصله ابن أبي حاتم -: (مَنْ حَرَّمَ قَتْلَهَا إِلَّا بِحَقٍّ) من قصاص (فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢] لسلامتهم منه، ولغير الأصيلي وأبي ذر عن المستملي: «حَيَّى النَّاسَ مِنْهُ جَمِيعًا» والمراد من هذه الآية قوله: (مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢] كما يدل عليه ما في أول حديث الباب من قوله: «إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كَفْلٌ مِنْهَا» [ح: ٦٨٦٧] وفيها تغليظ أمر القتل، والمبالغة في الزجر^(٥) عنه من جهة أن قتل الواحد وقتل الجميع سواء في استيجاب غضب الله وعقابه. وقال الحسن: المعنى: أن قاتل النفس الواحدة يصير إلى النار، كما لو قتل الناس جميعًا.

وقال في «المدارك»: (وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾ ومن استنقذها من بعض أسباب الهلكة من قتل أو

(١) في (د): «لا يعرف اسمه».

(٢) في (د): «والسؤال».

(٣) «والتقدير»: ليست في (س).

(٤) في (د): «عن الحموي والمستملي زيادة: «من»، قبل: قبل».

(٥) في (د): «والمبالغة والزجر».

غرقٍ أو حرقٍ^(١) أو هدمٍ أو غير ذلك، وجعل قتل الواحد كقتل الجميع، وكذلك الإحياء ترغيباً وترهيباً؛ لأنَّ المتعرِّض لقتل النفس إذا تصوَّر أنَّ قتلها كقتل النَّاسِ جميعاً عَظُمَ^(٢) ذلك عليه فثَبَّتُهُ، وكذا الَّذي أراد إحياءها إذا تصوَّر أنَّ حكمه حكم إحياء جميع النَّاسِ رغب في ذلك.

٦٨٦٧ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْهَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ) بفتح القاف وكسر الموحدة وفتح الصاد المهملة، ابنُ عقبة أبو عامر السَّوَائِي قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيَيْنَةَ (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ) بضم الميم وفتح الراء مشددة، الْخَارِفِيُّ - بالخاء المعجمة والراء والفاء المكسورتين - الْكُوفِيُّ (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو: ابنُ الأجدع الهَمْدَانِيُّ، أحد الأعلام (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ (قَالَ: لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ) أي: ظُلماً كما في رواية حفص بن غياث [ج: ٣٣٣٥] (إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ) قابيل (كِفْلٌ) بكسر الكاف وسكون الفاء، نصيب (مِنْهَا) زاد في «الاعتصام»: «وربَّما قال سفيان: «من دمها»، وزاد في آخره: «لأنَّه أوَّل من سنَّ القتل» [ج: ٧٣٢١].

والحديث سبق في «خلق آدم» [ج: ٣٣٣٥]، وأخرجه مسلم^(٣) في «الحدود».

٦٨٦٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ وَقَدُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي عَنْ أَبِيهِ، سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الْحَجَّاج (قَالَ وَقَدُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بالقاف، نسبه أبو الوليد - شيخ المؤلف - لجده، فقول أبي ذرٍّ: وقع هنا واقد بن عبد الله، والصَّواب: واقد بن / محمَّد بن زيد بن عبد الله بن عمر. هو كذلك لكن لمَّا وقع وجهٌ وهو نسبه لجده، ووقع للمصنِّف في «الأدب»، من رواية خالد بن الحارث عن شعبة فقال: عن واقد بن محمَّد [ج: ٦١٦٦] (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (عَنْ أَبِيهِ) محمَّد بن زيد، وهذا من تقديم الاسم

(١) «أو حرق»: ليست في (د).

(٢) في (ص): «العظم».

(٣) «مسلم»: ليست في (ع).

على الصيغة^(١)، والتقدير: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أخبرني واقد بن عبد الله عن أبيه محمد أنه (سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) أَنَّهُ (قَالَ) فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقْبَةِ، وَاجْتِمَاعِ النَّاسِ لِلرَّمْيِ / وَغَيْرِهِ: (لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي) لَا تَصِيرُوا بَعْدَ مَوْفِي أَوْ مَوْتِي (كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ) مُسْتَحْلِينَ لَذَلِكَ، أَوْ لَا تَكُنْ أَفْعَالُكُمْ شَبِيهَةً بِأَفْعَالِ الْكُفَّارِ فِي ضَرْبِ^(٢) رِقَابِ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ الْمَرَادُ: الزَّجْرُ عَنِ الْفِعْلِ، وَلَيْسَ ظَاهِرُهُ مُرَادًا، وَقَوْلُهُ: «يَضْرِبُ» بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ بَيَانًا لِقَوْلِهِ: «لَا تَرْجِعُوا»، أَوْ حَالًا مِنْ ضَمِيرٍ: «لَا تَرْجِعُوا»، أَوْ صِفَةً، وَيَجُوزُ جَزْمُهُ بِتَقْدِيرِ شَرْطٍ، أَي: فَإِنْ تَرْجِعُوا يَضْرِبُ.

والحديث سبق في «العلم» [ج: ١٢١] ويأتي إن شاء الله تعالى بعون الله وقوته في «كتاب الفتن»

[ج: ٧٠٧٧].

٦٨٦٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُذْرِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ بْنَ عَمْرٍو بْنَ جَرِيرٍ، عَنْ جَرِيرٍ، قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «اسْتَنْصِتِ النَّاسَ، لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ». رَوَاهُ أَبُو بَكْرَةَ وَابْنُ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحدة والمعجمة المشددة، ابن عثمان أبو بكر العبدِيُّ مولا هم الحافظ بُنْدَار قال: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُذْرِكٍ) بضم الميم وسكون المهملة وكسر الراء، النَّخَعِيُّ الكوفي أَنَّهُ (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ) هَرَمًا^(٣) - بفتح الهاء وكسر الراء - (بْنِ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ) جَدِّهِ (جَرِيرٍ) بفتح الجيم، ابن عبد الله، أسلم في رمضان سنة عشر هـ، أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: اسْتَنْصِتِ النَّاسَ) أي: اطلُبْ منهم الإنصاتَ ليسمعوا الخطبة، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بَعْدَ أَنْ أَنْصَتُوا: (لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا) أي^(٤): كَالْكَفَّارِ (يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ

(١) في (ع): «الصفة».

(٢) في (ع): «الضرب».

(٣) في (د): «هرم».

(٤) «أي»: ليست في (ع) و(ص) و(د).

رَقَابَ بَغْضٍ) فِيهِ اسْتِعْمَالُ «رَجَعَ» كـ «صَارَ» مَعْنَى وَعَمَلًا. قَالَ ابْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَهُوَ مِمَّا خَفِيَ عَلَى أَكْثَرِ النَّحْوِيِّينَ (رَوَاهُ) أَي: قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَفَّارًا» (أَبُو بَكْرَةَ) نَفِيعُ الثَّقَفِيِّ الصَّحَابِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيمَا سَبَقَ مَطْوَلًا فِي «الْحَجِّ» [ح: ١٧٤١] (وَابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِيمَا سَبَقَ أَيْضًا فِي «الْحَجِّ» [ح: ١٧٣٩] كِلَاهُمَا (عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

٦٨٧٠ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْكَبَائِرُ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ - أَوْ قَالَ: الْيَمِينُ الْغَمُوسُ -» شَكَّ شُعْبَةُ. وَقَالَ مُعَاذٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: «الْكَبَائِرُ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَالْيَمِينُ الْغَمُوسُ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ - أَوْ قَالَ: وَقَتْلُ النَّفْسِ -».

وبه قال (حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ، وَلَأَبَى ذَرٌّ: «حَدَّثَنَا» (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) الْمَعْرُوفُ بِبُنْدَارٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) الْمَعْرُوفُ بِغُنْدَرٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بِنِ الْحَجَّاجِ (عَنْ فِرَاسٍ) بِفَاءٍ مَكْسُورَةٍ فَرَاءَ بَعْدَهَا أَلْفٌ فَسِينٌ مَهْمَلَةٌ، ابْنُ يَحْيَى الْخَارِجِيُّ - بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَبَعْدَ الْأَلْفِ رَاءٌ فَفَاءٌ - (عَنِ الشَّعْبِيِّ) بَفَتْحِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ بَعْدَهَا مُوَحَّدَةٌ مَكْسُورَةٌ، عَامِرٌ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو) بَفَتْحِ الْعَيْنِ، ابْنُ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنَّهُ (قَالَ) وَلَأَبَى ذَرٌّ: «عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، وَلِلْأَصِيلِيِّ: «قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»: (الْكَبَائِرُ) وَهِيَ كُلُّ مَا تَوَعَّدَ عَلَيْهِ بِعِقَابٍ: (الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ) أَي: اتِّخَاذُ إِلَهٍ غَيْرِهِ تَعَالَى (وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ) بِعَصْيَانِ أَمْرِهِمَا وَتَرْكِ خِدْمَتِهِمَا (أَوْ قَالَ: الْيَمِينُ الْغَمُوسُ) بَفَتْحِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ، وَهُوَ الْحَلْفُ عَلَى مَاضٍ مُتَعَمِّدًا لِلْكَذِبِ، أَوْ أَنْ يَحْلِفَ كَاذِبًا؛ لِيَذْهَبَ بِمَالٍ غَيْرِهِ، وَسَمِّيَ غَمُوسًا؛ لِأَنَّهُ يَغْمُسُ صَاحِبُهُ فِي الْإِثْمِ، أَوْ النَّارِ، أَوْ الْكُفَّارَةِ (شَكَّ شُعْبَةُ) بِنِ الْحَجَّاجِ، وَفِي «الْأَيْمَانِ وَالنُّذُورِ»: «وَالْيَمِينُ الْغَمُوسُ» [ح: ٦٦٧٥] بِالْوَاوِ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ.

(وَقَالَ مُعَاذٌ) بَضْمِ الْمِيمِ آخِرُهُ ذَالٌ مَعْجَمَةٌ، ابْنُ مُعَاذٍ - أَيْضًا - الْعَنْبَرِيُّ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بِنِ الْحَجَّاجِ، فِيمَا وَصَلَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ (قَالَ: الْكَبَائِرُ) هِيَ: (الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَالْيَمِينُ الْغَمُوسُ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، أَوْ قَالَ: وَقَتْلُ النَّفْسِ) بَدَلُ: عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، شَكَّ شُعْبَةُ أَيْضًا، وَجَوَّزَ الْكِزْمَانِيُّ أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّعْلِيقُ مِنْ مَقُولِ ابْنِ بَشَّارٍ فَيَكُونُ مُوَصُولًا.

٦٨٧١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، سَمِعَ أَنَسًا رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الْكَبَائِرُ». وَحَدَّثَنَا عَمْرُو: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «أَكْبَرُ الْكَبَائِرِ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَوْلُ الزُّورِ». أَوْ قَالَ: «وَشَهَادَةُ الزُّورِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ) الكوسج، أبو يعقوب المروزي قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «أَخْبَرَنَا» (عَبْدُ الصَّمَدِ) بن عبد الوارث العنبري البصري قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) بضم العين (بْنُ أَبِي بَكْرٍ) أي: ابن أنس أنه (سَمِعَ) جده (أَنَسًا) ولأبي ذرٍّ: «أنس بن مالك» (رضي الله عنه)، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ (قَالَ: الْكَبَائِرُ).

قال البخاري بالسند إليه: (وَحَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبي ذرٍّ: «حَدَّثَنِي» ^(١) (عَمْرُو) بفتح العين، زاد أبو ذرٍّ: «وهو: ابن مرزوق» قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «أَخْبَرَنَا» (شُعْبَةُ) بن الحجاج / (عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ) هو: عبيد الله (عَنْ) جده (أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) أَنَّهُ (قَالَ: أَكْبَرُ الْكَبَائِرِ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ) بغير حق (وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَوْلُ الزُّورِ - أَوْ قَالَ: وَشَهَادَةُ الزُّورِ -) بالشك من الراوي، وفي الحديث دلالة على انقسام الكبائر في عظمها إلى كبير وأكبر، ويؤخذ منه ثبوت الصغائر؛ لأنَّ الكبيرة بالنسبة إليها أكبر منها، ولا يلزم من كون هذه المذكورات أكبر الكبائر استواء رتبتهما في نفسها، فالإشراك أكبر الذنوب، ولا يقال: كيف عدَّ الكبائر أربعاً أو خمساً وهي أكثر؛ لأنَّه صلى الله عليه وسلم لم يتعرض للحصر بل ذكر صلى الله عليه وسلم في كلِّ مجلس ما أوحى إليه، أو سنع له باقتضاء حال السائل وتفاوت الأوقات.

والحديث سبق في «الشهادات» [ج: ٢٦٥٣] و«الأدب» [ج: ٥٩٧٧]، وأخرجه مسلم في «الإيمان»، والترمذي في «البيوع» و«التفسير»، والنسائي في «القضاء» و«التفسير» و«القصاص».

٦٨٧٢ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ: حَدَّثَنَا أَبُو ظَبْيَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أُسَامَةَ ابْنَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ رضي الله عنه يُحَدِّثُ قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِلَى الْحَرَقَةِ مِنْ جُهَيْنَةَ قَالَ: فَصَبَّحْنَا الْقَوْمَ فَهَزَمْنَاهُمْ قَالَ: وَلَحِقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ رَجُلًا مِنْهُمْ قَالَ: فَلَمَّا غَشِيَنَاهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ: فَكَفَّ عَنْهُ الْأَنْصَارِيُّ، فَطَعَنَتْهُ بِرُمَحِي حَتَّى قَتَلَتْهُ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا بَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم

(١) في (ص): «وحدثني».

قَالَ: فَقَالَ لِي: «يَا أَسَامَةُ أَقْتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا كَانَ مُتَعَوِّذًا، قَالَ: «أَقْتَلْتَهُ بَعْدَ أَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قَالَ: فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا عَلَيَّ، حَتَّى تَمَنَّيْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ) بفتح العين وسكون الميم، وزُرَّارَةَ -بضم الزاي وفتح الراءين بينهما ألف مخففاً- ابن واقد الكلابي النيسابوري قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ والأصيلي: «(أخبرنا)» (هَشِيمٌ) بضم الهاء وفتح الشين المعجمة، ابن بُشَيْرٍ -بضم الموحدة وفتح المعجمة- الواسطي قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ والأصيلي: «(أخبرنا)» (حُصَيْنٌ) بضم الحاء وفتح الصاد المهملتين، ابن عبد الرحمن الواسطي التابعي الصَّغِير قال: (حَدَّثَنَا أَبُو ظَبْيَانَ) بفتح الظاء المعجمة وسكون الموحدة وتخفيف التحتية، حصين أيضاً، ابن جندب المذحجي^(١) -بضم الميم^(٢) وسكون الذال المعجمة وكسر الحاء المهملة بعدها جيم- التابعي الكبير (قَالَ: سَمِعْتُ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ) بالمثلثة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) يُحَدِّثُ^(٣) قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِلَى الْحُرَقَةِ) بضم الحاء المهملة وفتح الراء والقاف، قبيلة (مِنْ) جُهَيْنَةَ/ في رمضان سنة سبع أو ثمان (قَالَ: فَصَبَّخْنَا الْقَوْمَ) أتيناهم صباحاً بغتة قبل أن يشعروا بنا فقاتلناهم (فَهَزَمْنَاَهُمْ، قَالَ) أسامة: (وَلَحِقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ) قال الحافظ ابن حجر: لم أقف على اسمه (رَجُلًا مِنْهُمْ) اسمه: مرداس بن عمرو الفدكي، أو مرداس بن نهيك الفزاري (قَالَ) أسامة: (فَلَمَّا غَشَيْنَاهُ) بفتح الغين وكسر الشين المعجمتين، لحقناه (قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ) أسامة: (فَكَفَّ عَنْهُ الْأَنْصَارِيُّ، فَطَعَنَتْهُ) ولأبي ذرٍّ والأصيلي وابن عساكر «وطعنته» بالواو

٦٧/٧د

(١) في هامش (ل): قوله: «حصين بن جندب المذحجي»: عبارة «التقريب»: حصين بن جندب الحارثي الجنبى؛ بفتح الجيم، وسكون النون، ثم موحدة، أبو ظبيان؛ بفتح المعجمة وكسر ها، وسكون الموحدة، الكوفي، ثقة، من الثانية. انتهى. قوله: «الجنبى»: قال السمعاني: بفتح الجيم، وسكون النون، وفي آخرها الباء المنقوطة بواحدة، هذه النسبة إلى جنب: قبيلة من اليمن، ينسب إليها جماعة من حملة العلم، وإنما سُموا جنباً؛ لأنهم كانوا منفردين أقلاء، فلما اجتمعوا؛ صاروا قبيلة وقوي بعضهم ببعض، وقيل: هو بطن من مذحج. انتهى المراد «ترتيب».

(٢) في هامش (ل): قوله: «بضم الميم» كذا بخطه، والذي في «اللُبِّ»: المذحجي؛ بفتح الميم وسكون المعجمة وكسر الحاء المهملة وجيم، إلى مذحج؛ قبيلة باليمن.

(٣) «يحدث»: ليست في (ع).

بدل الفاء (بِرُمَحِي حَتَّى قَتَلْتُهُ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا) المدينة (بَلَغَ ذَلِكَ) أي: قتلي له بعد قوله: لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (النَّبِيُّ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ) أسامة: (فَقَالَ لِي) مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: (يَا أُسَامَةُ أَقَتَلْتُهُ بَعْدَ مَا) ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «بعد أن» (قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ قَالَ) أسامة: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا كَانَ مُتَعَوِّذًا) بكسر الواو المشددة بعدها معجمة، أي: لم يكن قاصداً للإيمان، بل كان غرضه التَّعَوُّذُ مِنَ الْقَتْلِ (قَالَ: أَقَتَلْتُهُ بَعْدَ أَنْ) ولأبي ذرٍّ والأصِيلِيُّ وابنِ عَسَاكِرَ: «بعد ما» (قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟) وفي مسلم من حديث جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ لَهُ: «كَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟» (قَالَ) أسامة: (فَمَا زَالَ) مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (يُكْرِّرُهَا) أي: يكرّر مقالته: «أَقَتَلْتُهُ بَعْدَ أَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» (عَلَيَّ) بتشديد الياء (حَتَّى تَمْنَيْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ) لِأَمْنٍ مِنْ جَرِيرَةٍ^(١) هذه الفعلية، ولم يتمنَّ أن لا يكون مسلماً قبل ذلك، وإنما تمنى أن يكون إسلامه ذلك اليوم؛ لأنَّ الإسلام يجبُ ما قبله.

٦٨٧٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنِ الصَّنَابِيحِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه، قَالَ: إِنِّي مِنَ النَّقَبَاءِ الَّذِينَ بَايَعُوا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، بَايَعَنَاهُ عَلَى أَنْ لَا نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا نَسْرِقَ وَلَا نَزْنِيَ، وَلَا نَقْتُلَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ، وَلَا نَنْتَهَبَ، وَلَا نَعْصِيَ، بِالْجَنَّةِ إِنْ غَشِينَا، فَإِنْ غَشِينَا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا كَانَ قَضَاءُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حَدَّثَنِي» بالافراد (اللَّيْثُ) بن سعدٍ الإمام قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبي ذرٍّ: «حَدَّثَنِي» (يَزِيدُ) بن أبي حبيب المصري (عَنْ أَبِي الْخَيْرِ) مرثد بن عبد الله (عَنِ الصَّنَابِيحِيِّ) بضم الصاد المهملة بعدها نون فألف فموحدة فحاء مهملة مكسورتين، عبد الرحمن بن عُسَيْلَةَ - بمهملتين - مصغراً^(٢) (عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه) أَنَّهُ (قَالَ: إِنِّي مِنَ النَّقَبَاءِ الَّذِينَ بَايَعُوا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم) ليلة العقبة بمنى، وكانوا اثني عشر نقيباً (بَايَعَنَاهُ عَلَى) التَّوْحِيدِ (أَنْ لَا نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا نَسْرِقَ، وَلَا نَزْنِيَ) أي: شيئاً، ففيه حذف المفعول ليدلَّ على العموم (وَلَا نَقْتُلَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ) إِلَّا بِالْحَقِّ (وَلَا نَنْتَهَبَ) بفوقية قبل الهاء المكسورة من الانتهاب، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ:

(١) في (د): «جريمة».

(٢) في (د) زيادة: «الصنابحي».

٤٣/١٠ «(ولا/ نَنْهَبُ) بإسقاط الفوقية وفتح الهاء، من النَّهْب، كذا في الفرع، والذي في «اليونينية»: «(ولا نَبَهَتْ) بنون مفتوحة فموحدة ساكنة فهاء مفتوحة ففوقية»^(١) (وَلَا نَغْصِي) بالعين والصاد المهملتين، أي: في المعروف كما في الآية (بِالْجَنَّةِ) متعلق^(٢) بقوله: بايعناه، أي: بايعناه بالجنة، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «(ولا نَقْضِي) بالقاف، أي: ولا نحكم بالجنة من قبلنا، ولأبي ذرٍّ عن الحَمْوِيِّ والمُسْتَمْلِيِّ: «(فَالْجَنَّةُ) بالفاء بدل الموحدة/ والرَّفْع، أي: فلنا الجنة إن تركنا ما ذكر من الإشراك وما بعده»^(٣) (إِنْ غَشِينَا) بفتح الغين وكسر الشين المعجمتين، كذا في الفرع، وفي «اليونينية» وغيرها وعليه شرح الكِرْمَانِيُّ وتبعه العيني: «(إِنْ فَعَلْنَا ذَلِكَ) أي: ترك الإشراك وما بعده (فَإِنْ غَشِينَا) بزيادة الفاء، أي: فعلنا (مِنْ ذَلِكَ) المبايع على تركه»^(٤) (شَيْئًا كَانَ قَضَاءُ ذَلِكَ) أي: حكمه (إِلَى اللَّهِ) إِنْ شَاءَ عَاقِبَ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ.

قال في «الفتح»: وظاهر الحديث: أَنَّ هذه البيعة على هذه الكيفية كانت ليلة العقبة، وليس كذلك، وإنما كانت ليلة العقبة على المنشط والمكروه في العسر واليسر... إلى آخره، وأما البيعة هنا فهي التي تُسَمَّى ببيعة النساء، وكانت بعد ذلك بمدة، فَإِنَّ آيَةَ النَّسَاءِ الَّتِي فِيهَا البيعة المذكورة نزلت بعد عمرة الحديبية في زمن الهدنة وقبل فتح مكة، فكأنَّ البيعة التي وقعت للرجال على وفقها كانت عام الفتح. انتهى.

وقد وقع الإلمام بشيء من هذا في «كتاب الإيمان» من هذا الشرح [ج: ١٨] فليراجع.

٦٨٧٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا». رَوَاهُ أَبُو مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) أبو سلمة التَّبَوذَكِيُّ قال: (حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ) بضم الجيم وفتح الواو مخففاً، ابنُ أسماء (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ) مولاه (عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ولأبي ذرٍّ زيادة: «ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» (عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنَّهُ (قَالَ: مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ) أي: قاتلنا (فَلَيْسَ مِنَّا) إِنْ

(١) في (ل): «فتحتية»، وفي هامش (ل): قوله: «فتحتية» كذا بخطه، وهو سبق قلم، وصوابه: فوقية.

(٢) في (ص): «يتعلق».

(٣) في (د): «وما معه».

(٤) في (ع): «عليه».

استباح ذلك، أو أطلق ذلك اللفظ مع احتمال إرادة أنه ليس على الملة للمبالغة في الزجر والتخويف^(١)، وقوله: «علينا»، يخرج به ما إذا حمّله للحراسة؛ لأنه يحمله لهم لا عليهم.

(رَوَاهُ) أي: الحديث المذكور (أَبُو مُوسَى) عبد الله بن قيس (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) كما سيأتي إن شاء الله تعالى موصولاً في «كتاب الفتن» بعون الله وقوّته [ح: ٧٠٧١].

٦٨٧٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَيُونُسُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ الْأَخْنَفِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: ذَهَبْتُ لَأَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ، فَلَقَيْتَنِي أَبُو بَكْرَةَ فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قُلْتُ: أَنْصُرُ هَذَا الرَّجُلَ، قَالَ: ازْجِعْ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ) العيشي^(٢) البصري قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) أي: ابن درهم الأزدي الأزرق قال: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) بن أبي تيممة، أبو بكر^(٣) السخثياني الإمام (وَيُونُسُ) بن عُبيد - بضم العين - أحد أئمة البصرة، كلاهما (عَنِ الْحَسَنِ) البصري (عَنِ الْأَخْنَفِ) بالحاء المهملة بعدها نون ففاء (بْنِ قَيْسٍ) السعدي البصري، واسمه الضحّاك، والأحنف لقبه، أنه (قَالَ: ذَهَبْتُ لَأَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ) أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقعة الجمل، وكان الأحنف تخلف عنه (فَلَقَيْتَنِي أَبُو بَكْرَةَ) نفيح بن الحارث (فَقَالَ) لي: (أَيْنَ تُرِيدُ؟ قُلْتُ) له: (أَنْصُرُ هَذَا الرَّجُلَ) علياً رضي الله عنه (قَالَ: ازْجِعْ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا) بالتثنية، ف ضرب كل واحد منهما الآخر، ولأبي ذر عن الحموي والمستملي: «(بسيهما) بالافراد (فالقَاتِلُ) بالفاء جواب «إذا»، ولأبي ذر: «القاتل» بإسقاطها نحو: من يفعل الحسنات الله يشكرها (وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ) إذا كان قتالهما بلا تأويل بل على / عداوة دنيوية، أو طلب مُلكٍ مثلاً، فأما من قاتل أهل البغي، أو دفع الصائل فقتل ٦٨/٧٥ ب

(١) في (ع): «التعنيف».

(٢) في هامش (ل): «العيشي» بفتح العين، وسكون الياء تحتها نقطتان، وفي آخرها الشين المعجمة، نسبة إلى

عائش بن تيم الله. «ترتيب».

(٣) «أبو بكر»: ليست في (ب).

فلا، أمّا^(١) إذا كانا صحابيين فأمرهما عن اجتهاد لإصلاح الدين^(٢)، وحمل أبو بكره الحديث على عمومِهِ حسماً للمادة. قال أبو بكره: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا الْقَاتِلُ، فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ) مِنْ اللَّهِ يَوْمَئِذٍ (إِنَّهُ) أَي: المقتول (كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ) فيه أَنَّ من عزم على المعصية يأثم ولو لم يفعلها كما استدلل به الباقلاني وأتباعه. وأجيب بأن هذا شرع في الفعل، والاختلاف إنما هو فيمن عزم ولم يفعل شيئاً.

وهذا الحديث سبق في «كتاب الإيمان» [ج: ٣١].

٣ - باب قول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَتْبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾

(باب قول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ﴾) أي: فرض ﴿عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ جمع: قتل، والمعنى: فرض عليكم اعتبار المماثلة والمساواة بين القتل ﴿الْحَرْ بِالْحَرْ﴾ مبتدأ وخبر، أي: الحر مأخوذ أو مقتول بالحر ﴿وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ﴾ جهة ﴿أَخِيهِ﴾ ٤٤/١٠ ﴿شَيْءٌ﴾ من العفو؛ لأن عفا لازم، وفائدته: الإشعار بأن بعض / العفو كالعفو التام في إسقاط القصاص، والأخ ولي المقتول، وذكره بلفظ الأخوة بعثاً له على العطف لما بينهما من الجنسية والإسلام ﴿فَأَتْبَاعُ﴾ أي^(٣): فليكن أتباع، أو فالأمر^(٤) اتّباع ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ أي: يُطالب العافي القاتل بالدية^(٥) مطالبة جميلة ﴿وَأَدَاءُ﴾ وليؤدّ القاتل بدل الدّم ﴿إِلَيْهِ﴾ إلى العافي ﴿بِإِحْسَنٍ﴾ بأن لا يمطّله^(٦) ولا يبخسه ﴿ذَلِكَ﴾ الحكم المذكور من العفو وأخذ الدية

(١) في (ص): «فأما».

(٢) في هامش (ل):

وَمَا جَرَى بَيْنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ فَبِاجْتِهَادٍ لَا لِأَجْلِ الْمَنْصِبِ

«خلاصة الفوائد».

(٣) «أي»: ليست في (ص) و(ع).

(٤) في (د): «الأمر».

(٥) «بالدية»: ليست في (د) و(ص) و(ع).

(٦) في هامش (ل): من باب «قَتَلَ»، «مصباح».

﴿تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ فَإِنَّهُ كَانَ فِي الثَّوَرَةِ الْقَتْلَ لَا غَيْرَ، وَفِي الْإِنْجِيلِ الْعَفْوُ لَا غَيْرَ، وَأُبَيِّحَ لَنَا الْقَصَاصَ وَالْعَفْوَ وَأَخَذَ الْمَالَ بِطَرِيقِ الصُّلْحِ تَوْسِعَةً وَتَيْسِيرًا ﴿فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ﴾ التَّخْفِيفُ فَتَجَاوَزَ مَا شَرَعَ لَهُ مِنْ قَتْلِ غَيْرِ الْقَاتِلِ أَوْ الْقَتْلَ بَعْدَ اخْتِذِ الدِّيَّةِ أَوْ الْعَفْوِ ﴿فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٨] فِي الْآخِرَةِ، وَسَقَطَ لِأَبِي ذَرٍّ مِنْ قَوْلِهِ «الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ»... إِلَى آخِرِهَا، وَقَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «فِي الْقَتْلِ»: «الْآيَةُ» وَسَقَطَ لِلْأَصِيلِيِّ مِنْ قَوْلِهِ «الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ» وَقَالَ: «إِلَى قَوْلِهِ «أَلِيمٌ» وَقَالَ ابْنُ عَسَاكَرٍ فِي رَوَايَتِهِ: «إِلَى «عَذَابٌ أَلِيمٌ» وَزَادَ الْأَصِيلِيُّ فِي التَّرْجُمَةِ: «وَإِذَا لَمْ يَزَلْ يُسْأَلِ الْقَاتِلُ» بَضْمَ التَّحْتِيَةِ مِنْ يُسْأَلُ: «حَتَّى أَقَرَّ، وَالْإِقْرَارُ فِي الْحُدُودِ».

وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُؤَلَّفُ حَدِيثًا فِي هَذَا الْبَابِ.

٤ - بَابُ سُؤَالِ الْقَاتِلِ حَتَّى يُقَرَّ، وَالْإِقْرَارُ فِي الْحُدُودِ

(بَابُ سُؤَالِ) الْإِمَامُ^(١) (الْقَاتِلِ) أَيِ: الْمَتَّهِمِ بِهِ وَلَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ بِهِ^(٢) بَيِّنَةٌ (حَتَّى يُقَرَّ) فَيَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدَّ (وَالْإِقْرَارُ فِي الْحُدُودِ). قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: كَذَا لِلْأَكْثَرِ، وَوَقَعَ لِلنَّسْفِيِّ وَكَرِيمَةَ وَأَبِي نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» بِحَذْفِ الْبَابِ، وَبَعْدَ قَوْلِهِ: «عَذَابٌ أَلِيمٌ»: «وَإِذَا لَمْ يَزَلْ^(٣) يُسْأَلِ الْقَاتِلُ حَتَّى أَقَرَّ، وَالْإِقْرَارُ فِي الْحُدُودِ». قَالَ: وَصَنِيعُ الْأَكْثَرِ أَشْبَهُهُ.

٦٨٧٦ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجَرَيْنِ، فَقِيلَ لَهَا: مَنْ فَعَلَ بِكَ هَذَا؟ أَفُلَانٌ أَوْ فُلَانٌ؟ حَتَّى سُمِّيَ الْيَهُودِيُّ، فَأَتَيْنِي بِهِ النَّبِيُّ صلوات الله عليه وسلم فَلَمْ يَزَلْ بِهِ حَتَّى أَقَرَّ، فَرَضَّ رَأْسَهُ بِالْحِجَارَةِ.

وَبِهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ) بِكسْرِ الميم وسكون النون، الأنماطي البصري قال:

(حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) هُوَ: ابْنُ يَحْيَى الْحَافِظُ (عَنْ قَتَادَةَ) بَنِ دِعَامَةَ، أَبِي الْخَطَّابِ^(٤) السَّدُوسِيُّ ١٦٩/٧د

الْأَعْمَى الْحَافِظُ^(٥) الْمَفْسَّرُ (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه) أَنَّ يَهُودِيًّا لَمْ يُسَمَّ (رَضَّ) بِفَتْحِ الرَّاءِ وَالضَّادِ

(١) فِي هَامِش (ل): فِي تَقْدِيرِ الشَّارِحِ لَفْظُ «الْإِمَامِ» نَظَرٌ؛ لِإِضَافَةِ «سُؤَالٍ» لِمَا بَعْدَهُ. انْتَهَى مِنْ خَطِّ شَيْخِنَا الْعَجْمِيِّ رحمته.

(٢) فِي (د): «وَلَمْ تَقُمْ بِهِ عَلَيْهِ»، وَ«بِهِ»: لَيْسَتْ فِي (ع).

(٣) «يَزَلْ»: لَيْسَتْ فِي (د) وَ(ص) وَ(ع). وَهِيَ مِنْ رَوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ كَمَا فِي هَامِشِ الْيُونَنِيَّةِ.

(٤) فِي (د): «أَبِي الْحَافِظِ».

(٥) «الْحَافِظُ»: لَيْسَتْ فِي (د).

المعجمة المشددة، رَضَخَ ودَقَّ (رَأَسَ جَارِيَةً) أَمَةً أو حَرَّةً لم تبلغ، وفي بعض طرق الحديث أنها كانت من الأنصار (بَيْنَ حَجَرَيْنِ، فَقِيلَ لَهَا) أي: قال لها رسول الله ﷺ: (مَنْ فَعَلَ بِكَ هَذَا؟) الرِّضُّ (أ) فعله (فُلَانٌ أو فُلَانٌ؟) و«مَنْ» استفهامية محلها رفع بالابتداء، وخبرها في فعلها، والعائد الضمير في «فعل»، و«هذا» مفعول به، ولا يظهر إعراب في المبتدأ؛ لأنه من أسماء الاستفهام التي بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام، وكذا لا يظهر إعراب في المفعول؛ لأنه من أسماء الإشارة، و«بك» يتعلَّق^(١) بـ«فعل»، و«فُلَانٌ» مصروف. قال ابن الحاجب: فُلَانٌ وفُلَانَةٌ كناية عن أسماء الأناسي وهي أعلام، والدليل على علميتها منع^(٢) صرف فلانة وليس فيه إلا التأنيث، والتأنيث لا يمنع إلا مع العلمية، ولأنه يمتنع^(٣) من دخول الألف واللام عليه. انتهى.

قال ابن فَرَحون: وفُلَانَةٌ - كما قال - ممتنع، وفُلَانٌ منصرف وإن كان فيه العلمية؛ لتخلف السبب الثاني، والألف والنون فيه ليستا^(٤) زائدتين بل هو موضوع هكذا، وقال في «المجيد»: وفُلٌ كناية عن نكرة^(٥) نحو: يا رجل، وهو مختص بالنداء، وفلة بمعنى: يا امرأة، ولام فل ياء، أو^(٦) واو، وليس مرخماً من فُلَانٍ خلافاً للفراء، ووهَمَ ابنُ عصفورٍ وابنُ مالكٍ وصاحب «البسيط» في قولهم: فل كناية عن العلم كفُلَانٍ^(٧)، وفي «كتاب» سيبويه أنه كناية عن النكرة بالنقل عن العرب. انتهى. ولأبي ذرٍّ والأصيليَّ وابنِ عساكر: «فُلَانٌ أو فُلَانٌ» بحذف همزة الاستفهام، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «أفُلَانٌ» بهمزة الاستفهام «أم فُلَانٌ» بالميم بدل الواو (حَتَّى) أي: تكرر ذلك حتَّى (سُمِّيَ) لها (اليَهُودِيُّ) بضم السين وكسر الميم مشددة، فاليهوديُّ رفع نائب عن الفاعل، ولأبي ذرٍّ: بفتح السين والميم مبنياً للفاعل، فاليهوديُّ نصب على

(١) في (ص): «متعلق».

(٢) في (ص): «عدم».

(٣) في (د): «يمنع».

(٤) في (ع) و(ص) و(د): «ليسا».

(٥) في (د): «نكرة الإنسان».

(٦) «ياء أو»: ليست في (د).

(٧) في (د): «فُلَانٌ».

المفعوليّة، زاد في «الإشخاص» [ح: ٢٤١٣] و«الوصايا» [ح: ٢٧٤٦] فأومات برأسها (فَأَتَيْ بِه) بضم الهمزة وكسر الفوقية، أي: باليهودي^(١) (النَّبِيُّ مِنْ اللَّهِ يَدْرُسُ فَلَمْ يَزَلْ بِه حَتَّى أَقَرَّ) زاد أبو ذر عن الكُشَمِيهْنِي: «به» أي: بالفعل (فَرَضَ) بضم الراء، أي: دَقَّ (رَأْسُهُ بِالْحِجَارَةِ) وفي «الإشخاص»: فرضخ رأسه بين حجرين [ح: ٢٤١٣].

والحديث مضى في «الإشخاص» [ح: ٢٤١٣] و«الوصايا» [ح: ٢٧٤٦].

٥ - بَابُ: إِذَا قَتَلَ بِحَجَرٍ أَوْ بِعَصَا

هذا^(٢) (بَابُ) بالتّنين يذكر فيه: (إِذَا قَتَلَ) شَخْصٌ شَخْصًا (بِحَجَرٍ أَوْ بِعَصَا) هل يقتل بما قُتِلَ به أو بالسَّيْفِ؟

٦٨٧٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ جَدِّهِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: خَرَجْتُ جَارِيَةً عَلَيْهَا أَوْضَاحٌ بِالمَدِينَةِ قَالَ: فَرَمَاهَا يَهُودِيٌّ بِحَجَرٍ، قَالَ: فَجِئْتُ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَبِهَا رَمَقٌ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فُلَانٌ قَتَلَكَ؟» فَرَفَعَتْ رَأْسَهَا، فَأَعَادَ عَلَيْهَا قَالَ: «فُلَانٌ قَتَلَكَ؟» فَرَفَعَتْ رَأْسَهَا، فَقَالَ لَهَا فِي الثَّالِثَةِ: «فُلَانٌ قَتَلَكَ؟». فَخَفَضَتْ رَأْسَهَا، فَدَعَا بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَتَلَهُ بَيْنَ الْحَجَرَيْنِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) قال الكلاباذي: هو محمد بن عبد الله بن نمير، وقال أبو علي بن السّكن: هو محمد بن سلام^(٣) (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ) بن يزيد الأودي، أبو محمد، أحد الأعلام (عَنْ شُعْبَةَ) بن الحجاج، الحافظ/ أبي إسحاق العتكي، أمير المؤمنين في الحديث (عَنْ ٤٥/١٠ هِشَامِ/ بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ جَدِّهِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) أَنَّهُ (قَالَ: خَرَجْتُ جَارِيَةً) أَمَةً أَوْ حُرَّةً لم تبلغ، كالغلام في الذكر الذي لم يبلغ (عَلَيْهَا أَوْضَاحٌ) بفتح الهمزة وسكون الواو وفتح الضاد المعجمة وبعد الألف حاء مهملة، جمع: وضح. قال أبو عبيد^(٤): حلي الفضّة (بِالمَدِينَةِ. قَالَ) أَنَسٌ: (فَرَمَاهَا يَهُودِيٌّ) لم يُسَمَّ (بِحَجَرٍ، قَالَ) أَنَسٌ: (فَجِئْتُ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَبِهَا رَمَقٌ)

(١) في (س): «اليهودي».

(٢) «هذا»: ليست في (د).

(٣) في (ب) و(س) زيادة: «قال».

(٤) في (د): «أبو عبيد الله».

بفتح الراء والميم وبعدها قاف، أي: بقيّة من الحياة (فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَلَنْ قَتَلَكَ؟ فَرَفَعَتْ) أي: المرأة (رَأْسَهَا) أشارت بها لا (فَاعَادَ) مِنْهُ ﷺ (عَلَيْهَا قَالَ: فَلَنْ قَتَلَكَ؟ فَرَفَعَتْ رَأْسَهَا) أن لا (فَقَالَ) مِنْهُ ﷺ (لَهَا فِي الثَّالِثَةِ: فَلَنْ قَتَلَكَ؟ فَخَفَضَتْ رَأْسَهَا) أي: نعم^(١) فلان قتلني (فَدَعَا بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) فسأله فاعترف (فَقَتَلَهُ بَيْنَ الْحَجَرَيْنِ) بالآلف واللام، ويحتمل الجنسية والعهد، وهو حجة للجمهور أن القاتل يقتل بما قتل به ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقِبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦] وقوله: ﴿فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤] وخالف الكوفيون محتجّين بحديث البزار: «لا قودَ إِلَّا بالسيف»، وضعّف، وقد ذكر البزار الاختلاف فيه مع ضعف إسناده. وقال ابن عدي: طرّقه كلّها ضعيفة، وعلى تقدير ثبوته فإنّه على خلاف قاعدتهم في أن السّنة لا تنسخ الكتاب ولا تخصّصه.

والحديث أخرجه مسلم في «الحدود»، وأبو داود في «الدّيّات»، وكذا النسائي وابن ماجه.

٦ - باب قول الله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَاللِّسْنَ بِاللِّسَنِ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾

(باب قول الله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾) أوّل الآية: ﴿وَكَبَيْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا﴾ أي: وفرضنا على اليهود في التّوراة أنّ النفس مأخوذة بالنفس مقتولة بها إذا قتلها^(٢) بغير حقّ (﴿وَالْعَيْنَ﴾) مفقوءة (﴿بِالْأَنْفِ﴾) مجدوع (﴿بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ﴾) مقطوعة (﴿بِالْأُذُنِ وَاللِّسَنِ﴾) مقلوعة (﴿بِاللِّسَنِ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾) أي: ذات قصاص (﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ﴾) من أصحاب الحقّ (﴿بِهِ﴾) بالقصاص وعفا عنه (﴿فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾) فالتّصدّق به كفّارة للمتصدّق بإحسانه (﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾) من القصاص وغيره (﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾) [المائدة: ٤٥] بالامتناع عن ذلك، وهذه الآية الكريمة وإن وردت في اليهود، فإنّ حكمها مستمرّ في شريعة الإسلام لما ذهب إليه أكثر^(٣) الأصوليين والفقهاء إلى أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا حكمي مُتَقَرَّرًا^(٤) ولم ينسخ،

(١) «نعم»: ليست في (ص).

(٢) في (د): «قتلها».

(٣) في (ص): «كثير من».

(٤) في (د): «مقرراً».

وقد احتجّ الأئمة كلّهم على أنّ الرّجل يقتل بالمرأة بعموم هذه الآية^(١)، واحتجّ أبو حنيفة أيضاً بعمومها على قتل المسلم بالكافر الدّميّ، وعلى قتل الحرّ بالعبد، وخالفه الجمهور فيهما لحديث «الصّحيحين» [ج: ١١١]: «لا يُقتل مسلمٌ بكافرٍ»^(٢) وقد حكى الإمام الشّافعيّ الإجماع على خلاف قول الحنفيّة في ذلك. وقال ابن كثير: ولكن لا يلزم من ذلك بطلان قولهم إلاّ بدليل مخصّصٍ للآية، وسقط لأبي ذرٍّ «وَالْأَنْفَ...» إلى آخرها، وقال بعد «بِالْعَيْنِ»/: «الآية»، وقال ابن عسّاكر: «إلى آخره» وسقط للأصيليّ^(٣) من قوله «وَالْعَيْنَ».

٦٨٧٨ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مُسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيْبُ الزَّانِي، وَالْمَارِقُ مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ الْجَمَاعَةَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص بن غياث قال: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ) الخارفي (عَنْ مُسْرُوقٍ) هو: ابن الأجدع (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بن مسعود رضي الله عنه (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) «أَنَّ» هي المخففة من الثّقيلة، بدليل أنّه عطف عليها الجملة التّالية، ولأنّ الشّهادة بمعنى العلم؛ لأنّ شرطها أن يتقدّمها علم أو ظنّ، فالتّقدير: أشهد أنّه لا إله إلاّ الله، فحذف اسمها وبقيت الجملة في محلّ الخبر (وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ) صفة ثانية ذكرت لبيان أنّ المراد بالمسلم هو الآتي بالشّهادتين. وقال في «شرح المشكاة»: الظّاهر أنّ «يشهد» حال جيء به^(٤) مقيّداً للموصوف مع صفته إشعاراً بأنّ الشّهادة هي العُدة في حقّ الدّم (إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ) وحرّف الجرّ متعلّق بحال، والتّقدير: إلّا متلبّساً^(٥) بفعلٍ إحدى ثلاث، فيكون الاستثناء مفرّغاً لعمل ما قبل «إِلَّا» فيما بعدها، ثمّ إنّ المستثنى منه يحتمل أن يكون من الدّم، فيكون التّقدير: لا يحلّ دم امرئٍ مسلمٍ إلّا دمه متلبّساً بإحدى الثلاث، ويحتمل أن يكون الاستثناء من امرئٍ، فيكون

(١) «بعموم هذه الآية»: ليست في (د).

(٢) قوله: «وعلى قتل الحرّ... مسلم بكافر»: ليس في (د).

(٣) في (ع) و(د): «لأبي ذرٍّ». والمثبت موافق لهوامش اليونينية.

(٤) «به»: ليست في (د).

(٥) في (ص) هنا والموضع التالي: «ملتبساً».

التقدير: لا يحل دم امرئ مسلم^(١) إلا امرأ متلبساً بإحدى ثلاث خصال، فمتلبساً حال من امرئ، ٤٦/١٠ وجاز لأنه وصف (النفس / بالنفس) بالجر والرفع، فيحل قتلها قصاصاً بالنفس التي قتلها^(٢) عدواناً وظلماً^(٣)، وهو مخصوص بولي الدم لا يحل قتله لأحد سواه، فلو قتله غيره لزمه القصاص، والباء في «بالنفس» للمقابلة (والثيب) أي: المحصن المكلف الحر، ويطلق الثيب على الرجل والمرأة بشرط التزوج والدخول (الزاني) يحل قتله بالرجم، فلو قتله مسلم غير الإمام فالأظهر عند الشافعية لا قصاص على قاتله لإباحة دمه، والزاني بالياء على الأصل، ويروى بحذفها اكتفاء بالكسر كقوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩] (والمارق) الخارج (من الدين) وللأصيلي وأبي ذر عن الكشميهني: «والمفارق لدينه التارك له^(٤)» (التارك الجماعة) من المسلمين، ولأبي ذر وابن عساكر: «للجماعة» بلام الجر. وفي «شرح المشكاة»: و«التارك للجماعة» صفة مؤكدة «للمارق» أي: الذي ترك جماعة المسلمين، وخرج من^(٥) جملتهم، وانفرد عن^(٦) زمريتهم، واستدل بهذا^(٧) الحديث على أن تارك الصلاة لا يقتل بتركها لكونه ليس^(٨) من الأمور الثلاثة، وقد اختلف فيه، والجمهور على أنه يقتل حداً لا كفراً بعد الاستتابة، فإن تاب وإلا قتل، وقال أحمد وبعض المالكية وابن خزيمة من الشافعية: إنه يكفر بذلك ولو لم يجحد وجوبها. وقال الحنفية: لا يكفر ولا يقتل؛ لحديث عبادة عند أصحاب «السنن» وصححه ابن حبان/ مرفوعاً: «خمس صلوات كتبهن الله على العباد...» الحديث، وفيه: «ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه، وإن شاء أدخله الجنة»، والكافر لا يدخل الجنة. وتمسك الإمام أحمد بظواهر أحاديث وردت في تكفيره، وحملها من خالفه على المستحل جمعاً بين الأخبار، واستثنى بعضهم مع الثلاثة قتل الصائل فإنه يجوز قتله للدفع.

(١) «من امرئ فيكون التقدير لا يحل دم امرئ مسلم»: ليست في (د).

(٢) في (س): «قتلتها».

(٣) «وظلماً»: ليست في (ع) و(ص) و(د).

(٤) في (د): «التارك لدينه».

(٥) في (س): «عن».

(٦) في (س): «من».

(٧) في (ع) و(د): «بذلك».

(٨) في (ع) و(د): «لكونه ليست».

والحديث أخرجه مسلم وأبو داود في «الحدود»، والترمذي في «الديات»، والنسائي في «المحاربة».

٧ - باب من أقاد بالحجر

(باب من أقاد) أي: اقتص (بالحجر).

٦٨٧٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، أَنَّ يَهُودِيًّا قَتَلَ جَارِيَةً عَلَى أَوْضَاحٍ لَهَا، فَقَتَلَهَا بِحَجَرٍ، فَجِيءَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَبِهَا رَمَقٌ، فَقَالَ: «أَقْتَلَكِ؟» فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لَا، ثُمَّ قَالَ الثَّانِيَّةُ، فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لَا، ثُمَّ سَأَلَهَا الثَّالِثَةَ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ نَعَمْ، فَقَتَلَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِحَجَرَيْنِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحدة والمعجمة، بُنْدَار قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) غُنْدَر قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ) جَدِّهِ (أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ يَهُودِيًّا) لم يُسَمَّ (قَتَلَ جَارِيَةً عَلَى أَوْضَاحٍ) بضاد معجمة وحاء مهملة، حليٌّ من فضة (لَهَا، فَقَتَلَهَا بِحَجَرٍ، فَجِيءَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَبِهَا رَمَقٌ) بعض الحياة (فَقَالَ) صلى الله عليه وسلم لها: (أَقْتَلَكِ؟) بهمزة الاستفهام، أي: فلان، وأسقطه للعلم به. نعم ثبت في «اليونينية» (فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لَا) بنون بدل الياء، وكلاهما يجيء لتفسير سابقه، والمراد أنها أشارت إشارةً مُفهِمةً يُستفاد منها لو نطقت ل قالت: لا (ثُمَّ قَالَ) صلى الله عليه وسلم لها (الثَّانِيَّةُ) ولأبي ذرٍّ وابن عساكر: «في الثانية» أي: أقتلكِ فلان؟ (فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لَا، ثُمَّ سَأَلَهَا) صلى الله عليه وسلم (الثَّالِثَةَ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا) إشارةً مُفهِمةً (أَنْ نَعَمْ) ولأبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي: «أي نعم» بالتحية بدل النون، وكلاهما - كما مرَّ - تفسير لما قبله، والباء في «برأسها» في الثلاثة باء الآلة (فَقَتَلَهُ) فأمر بقتله بعد اعترافه (النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم) فقتل (بِحَجَرَيْنِ) وفي الباب السابق [ج: ٦٨٧٧] «بين الحجرين»، والله أعلم.

٨ - باب: مَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ

هذا (بابٌ) بالتَّوْنين يذكر فيه: (مَنْ قَتَلَ) بضم الأول وكسر الثاني (لَهُ قَتِيلٌ). قال في «الكواكب»: فإن قلت: الحيُّ يقتل لا القتل؛ لأنَّ قتل القتل محالٌّ؟ وأجاب بأنَّ المراد القتل

بهذا القتل لا يقتل سابق. قال: ومثله يذكر^(١) في علم الكلام على سبيل المغلطة^(٢). قالوا: لا يمكن إيجاد موجود؛ لأنَّ الموجود إمَّا يوجد في حال وجوده فهو تحصيل الحاصل، وإمَّا حال العدم فهو جمع بين التقيضين، فيُجاب باختيار الشقِّ الأول؛ إذ ليس إيجاداً للموجود بوجود سابق؛ ليكون تحصيل الحاصل بل إيجاداً له بهذا الوجود، وكذا حديث [ح: ٣١٤٢] «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ» (فَهُوَ) أي: وليُّ القَتيل (يَخِيرُ النَّظَرَيْنِ) إمَّا الدِّيةَ وإمَّا القصاص.

٦٨٨٠ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ خُرَاعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا حَزْبٌ، عَنْ يَحْيَى: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ قَتَلَتْ خُرَاعَةُ رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ بِقَتِيلٍ لَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ وَسَلَّطَ عَلَيْهِمْ رَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، أَلَا وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي، أَلَا وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ، أَلَا وَإِنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ لَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا، وَلَا يُغْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يَلْتَقِطُ سَاقِطَتَهَا إِلَّا مُنْشِدٌ، وَمَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا يُوَدَّى وَإِمَّا يُقَادُ». فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ يُقَالُ لَهُ: أَبُو شَاهٍ فَقَالَ: اكْتُبْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ». ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا الْإِذْخَرَ، فَإِنَّمَا نَجْعَلُهُ فِي بُيُوتِنَا وَقُبُورِنَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا الْإِذْخَرَ». وَتَابَعَهُ عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ شَيْبَانَ فِي الْفِيلِ. قَالَ بَعْضُهُمْ: عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ: الْقَتْلُ، وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: إِمَّا أَنْ يُقَادَ أَهْلُ الْقَتِيلِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين قال: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) بفتح الشين المعجمة وبعد التحتية الساكنة موحدة فألف فنون^(٣)، ابن عبد الرحمن النحوي البصري، نزيل الكوفة (عَنْ يَحْيَى) بن أبي كثير الطائي، واسم أبي كثير صالح (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرحمن بن عوف (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ خُرَاعَةَ) بضم الخاء المعجمة/ وفتح الزاي المخففة وبعد الألف عين مهملة، القبيلة المشهورة (قَتَلُوا رَجُلًا) وكانت خُرَاعَةُ قد غلبوا على مَكَّةَ وحكموا فيها، ثُمَّ أخرجوا منها فصاروا في ظاهرها/، ورواية شَيْبَانَ في «باب كتابة العلم»، من «كتاب العلم» [ح: ١١٢]. ٤٧/١٠

قال المؤلف محوّلًا للسند: (وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ) ضدُّ الخوف، ابن المثنى شيخ المؤلف،

(١) «يذكر»: ليست في (د).

(٢) في (ع): «المغلطة».

(٣) قوله: «بفتح الشين... فألف فنون»: ليست في (د).

ووصله البيهقي من طريق هشام بن علي السيرافي عنه، قال: (حَدَّثَنَا حَزْبٌ) بفتح الحاء^(١) المهملة وسكون الراء بعدها موحدة، ابن شداد، ولفظ الحديث له (عَنْ يَحْيَى) بن أبي كثير أنه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ) بن عبد الرحمن قال: (حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّهُ) أي: أن^(٢) الشَّانَ (عَامَ فَتَحِ مَكَّةَ قَتَلَتْ خُرَاعَةُ رَجُلًا) لم يُسَمَّ (مِنْ بَنِي لَيْثٍ) بالمثلثة، القبيلة المشهورة المنسوبة إلى ليث بن بكر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر (بِقَتِيلٍ لَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ) اسمه أحمر، واسم الخزاعي الذي قُتِلَ خِرَاش - بالخاء والشين المعجمتين بينهما راء بألف - ابن أمية، وذكر ابن هشام أن المقتول من بني ليث اسمه جندب بن الأكوع.

قال في «الفتح»: ورأيت في الجزء الثالث من «فوائد أبي علي بن خزيمة» أن اسم الخزاعي القاتل هلال بن أمية، فإن ثبت فلعلَّ هلالاً لقبُ خِرَاش. وفي «مغازي» ابن إسحاق: حَدَّثَنِي سعيد بن أبي سَنَدَر^(٣) الأسلمي عن رجلٍ من قومه قال: كان معنًا رجل^(٤) يقال له: أحمر، وكان شجاعاً وكان إذا نام غَطَّ، فإذا طرَقهم شيءٌ صاحوا به، فيثور مثل الأسد، فغزاهم قومٌ من هذيل في الجاهلية، فقال لهم ابن الأثوع - بالثاء المثلثة والعين المهملة - : لا تعجلوا حتَّى أنظر فإن كان أحمر فيهم فلا سبيلَ إليهم، فاستمع إليهم^(٥)، فإذا غطيَ أحمرَ فمَشَى إليه حتَّى وضع السِّيفَ في^(٦) صدره فقتله، وأغاروا على الحيي، فلمَّا كان عام الفتح، وكان الغد من يوم الفتح أتى ابن الأثوع الهذلي حتَّى دخلَ مَكَّةَ وهو على شركه، فرأته خُرَاعَةُ فعرفوه فأقبل خِرَاشُ بن أمية، فقال: أفرجوا عن الرَّجُلِ، فطعنه بالسِّيفِ في بطنه فوقَ قَتِيلًا (فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ) وفي رواية شيبان في «العلم» [ح: ١١٢] فأخبر بذلك النَّبِيُّ ﷺ فركبَ راحلته فخطبَ، فقال: (إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ) منعَ (عَنْ مَكَّةَ الْفِيلِ) بالفاء والتَّحْتِية، الحيوان المعروف المشهور في قِصَّةِ أبرهة، وهي أنه لما غلبَ على اليمن وكان نصرانيًّا بنى كنيسةً، وألزم النَّاسَ بالحجِّ^(٧) إليها،

(١) «الحاء»: زيادة من (ص).

(٢) «أن»: ليست في (د).

(٣) في (د): «شداد».

(٤) في (د): «كان رجل معنا».

(٥) في (د): «القوم».

(٦) في (د): «على».

(٧) «بالحج»: ليست في (ع) و(ص).

فاستغفل بعض العرب الحجة، وتغوط فيها وهرب، فغضب أبرهة وعزم على تخريب الكعبة، فتجهز في جيش كثيف واستصحب معه فيلاً عظيماً، فلما قرب من مكة قدم الفيل فبرك الفيل، وكانوا كلما قدموه نحو الكعبة تأخر، وأرسل الله عليهم طيراً مع كل واحد^(١) ثلاثة أحجار، حبران في رجليه، وحجر في منقاره، فآلقوها عليهم، فلم يبق أحد منهم إلا أصيب وأخذته الحكة، فكان لا يحك أحد منهم جلده إلا تساقط لحمه (وسلط عليهن) على أهل مكة (رسوله)

ب ٧١/٧د

من الله عليه (والمؤمنين) (الآن) بالتخفيف، إن الله قد حبس عنها (وإنها لم تحل) بفتح فكسر (لأحد قبلي) الجار يتعلّق بـ «تحل»، وقيل: يتعلّق بخبر كان تقديره^(٢): أي: لا تحل^(٣) لأحد كان كائناً (ولا تحل لأحد من بعدي) برفع «تحل»، وزيادة «من» قبل «بعدي»، والذي في «اليونانية»: «ولا تحل لأحد بعدي» بإسقاط: «من» (الآن) بالتخفيف وفتح الهمزة (وإنما) ولأبي ذر عن الحموي والمستملي: «وإنها» بالهاء بدل الميم^(٤) (أجلت لي) أن أقاتل فيها (ساعة من نهار) ما بين طلوع الشمس وصلاة العصر (الآن) بالتخفيف (وإنها ساعتني هذه حرام) قوله: «وإنها ساعتني»: إن واسمها و«ساعتني» الخبر، و«هذه» يحتمل أن تكون بدلاً من «ساعتني»، أو عطف بيان، ويحتمل أن يكون الكلام تمّ عند قوله: «ساعتني»، ثمّ ابتدأ فقال: هذه - أي: مكة - حرام، ويكون قد حذف صفة «ساعتني»، أي: إنها ساعتني التي أنا فيها، وعلى الأول يكون قوله: «حرام^(٥)» خبر مبتدأ محذوف، أي: هي حرام (لا يُختلّي) بضم التحتية وسكون المعجمة وفتح الفوقية واللام، لا يُجزّ (شوكها) إلا المؤذي (ولا يُعضد) بالضاد المعجمة مبنياً للمفعول، لا يُقطع (شجرها، ولا يلتقط) بفتح التحتية، مبنياً للفاعل (ساقطتها) نصب مفعول، أي: ما سقط فيها بغفلة مالكة (إلا منشد) فليس لواجدها سوى التعريف فلا يملكها عند الشافعية، ولأبي ذر عن الحموي والمستملي: «ولا تلتقط» بضم الفوقية^(٦) مبنياً للمفعول «ساقطتها» رفع نائب

(١) في (د): «واحدة».

(٢) في (ص): «مقدرة».

(٣) «لا تحل»: ليست في (ص).

(٤) في (د): «وإنما، ولأبي ذر عن الحموي والمستملي، فإنما بالفاء بدل الواو، وفي بعضها وإنها بالهاء». والمثبت موافق لليونانية وهو أمشها.

(٥) قوله: «ويكون قد حذف صفة... يكون قوله حرام»: ليس في (ص).

(٦) في (د): «بضم التحتية».

عن الفاعل «إِلَّا لَمَنْشِدٍ» بزيادة لام^(١) قبل الميم، والاستثناء مفرغ؛ لأنه متعلق^(٢) بـ «تلتقط ساقطتها»، فتلتقط بمعنى تُباح، أي: لا تباح^(٣) لقطتها، أو لا تجوز^(٤) «إِلَّا لَمَنْشِدٍ»، فهو ملموح^(٥) منه معنى فعل آخر (وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ) / أي: ومن قُتِلَ له قريب^(٥) وكان حيًّا، فصار قتيلاً بذلك ٤٨/١٠ القتل. وقال في «العمدة»: قَتِيلٌ فعيلٌ بمعنى مفعولٌ سُمِّيَ^(٦) بما آل إليه حاله، وهو في الأصل صفةٌ لمحدوفٍ، أي: لولي^(٧) قَتِيلٍ، ويحتملُ أن يُضْمَنَ قَتِلَ معنى: وُجِدَ له قَتِيلٌ. قال^(٨): ولا يصحُّ هذا التقدير في قوله **لِلَّيْلِ**: «من قتل قتيلاً فله سلبه» والأول من قبيل تسمية العصير خمراً، وجواب «مَنْ» الشرطية قوله: (فَهُوَ) أي: المقتول له (بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا يُوْدَى) بضم التحتية وسكون الواو وفتح الدال المهملة، أي: يعطي القاتلُ أو أولياؤه لأولياء المقتول الدية (وَإِمَّا يُقَادُ) بضم أوله والرفع، أي: يُقتل. قال المهلب وغيره: يُستفاد منه «أَنَّ» الوليَّ إذا سئل في العفو على مالٍ إن شاء قَبِلَ ذلك وإن شاء اقتَصَرَ، وعلى الولي^(٩) اتِّباع الأولى في ذلك، وليس فيه ما يدلُّ على إكراه القاتل على بذل الدية، ولأبي ذرٍّ: «إِمَّا أَنْ يُوْدَى» بزيادة «أَنَّ» كقوله: «وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ» (فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ يُقَالُ لَهُ: أَبُو شَاهٍ) بالشين المعجمة بعدها ألف فهاء، وهو في محلِّ صفة ثانية، وتركيبه تركيب إضافي كأبي هريرة (فَقَالَ: اكْتُبْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ) الخطبة التي سمعتها منك (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اكْتُبُوا) الخطبة (لَأَبِي شَاهٍ) قال ابن دقيق العيد: كان قد وقع الاختلافُ / في الصِّدْرِ الأول في كتابة غير القرآن، وورد فيه نهْيٌ، ثُمَّ استقرَّ الأمرُ بين النَّاسِ ١٧٢/٧٥ على الكتابة؛ لتقييد العلم بها، وهذا الحديث يدلُّ على ذلك لإذنه **عَلَيْهِ السَّلَامُ** لأبي شاهٍ (ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ) هو: العباس بن عبد المطلب **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** (فَقَالَ^(١٠): يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِلَّا الْإِذْخَرَ) بكسر

(١) في (ص): «اللام».

(٢) في (د): «يتعلق».

(٣) في (ل): «تباع»، وفي هامشها: كذا بخطه بالعين.

(٤) في (د): «يلوح».

(٥) في (د) و(ع): «قتيل»، وفي هامش (د) من نسخة: «قريب».

(٦) في (ع) و(ص): «يسمى».

(٧) في (ص): «لوالِي»، وفي (س): «ولي».

(٨) «قال»: ليست في (ع) و(د).

(٩) في (د): «وعلى الأولياء».

(١٠) في (ص): «قال».

الهمزة وبالمعجمتين، الحشيش المعروف ذا العُزف الطَّيِّب (فَائِمًا) بالميم بعد النون (نَجَعْلُهُ فِي بُيُوتِنَا) لِلسَّقْفِ فوق الخشب (وَقُبُورِنَا) لِنَسْدًا^(١) به فرج اللَّحْدِ المتخلَّلة بين اللَّيِّنَاتِ، والاستثناء من محذوف يدلُّ عليه ما قبله، تقديره: حرم الشَّجر والحُلا إِلَّا الإذخر، فيكون استثناء^(٢) متَّصلاً (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) بما أوحى إليه: (إِلَّا الإذخر. وَتَابَعَهُ) أي: تابع حرب بن شَدَّاد (عُبَيْدُ اللَّهِ) بضم العين، ابن موسى بن باذام الكوفي شيخ المؤلف في روايته (عَنْ شَيْبَانَ) بن عبد الرَّحْمَنِ عن يحيى عن أبي سلمة (فِي الْفِيلِ) بالفاء، وهذه المتابعة وصلَّها مسلمٌ (قَالَ) ولأبي ذرٍّ: «(وَقَالَ)» (بَعْضُهُمْ) هو: الإمام محمد بن يحيى الذَّهَلِيُّ النَّيسَابُورِيُّ (عَنْ أَبِي نَعِيمٍ) الفضل بن دُكَيْنٍ: (الْقَتْلُ) بالقاف والفوقية.

(وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ) بضم العين، ابن موسى بن باذام - في روايته عن شيبان بالسند المذكور - : (إِمَّا أَنْ يُقَادَ) بضم التحتية (أَهْلُ الْقَتِيلِ) أي: يؤخذ لهم بثأرهم. وهذا وصلَّه مسلمٌ بلفظ: «إِمَّا أَنْ يُعْطِيَ الدِّيَّةَ، وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ أَهْلُ الْقَتِيلِ».

٦٨٨١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَتْ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ قِصَاصٌ، وَلَمْ تَكُنْ فِيهِمُ الدِّيَّةُ فَقَالَ اللَّهُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ إِلَى هَذِهِ آيَةِ: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَالْعَفْوُ أَنْ يَقْبَلَ الدِّيَّةُ فِي الْعَمْدِ، قَالَ: ﴿فَأَبَاغُ بِالْمَعْرُوفِ﴾ أَنْ يَطْلُبَ بِمَعْرُوفٍ وَيُؤَدِّيَ بِإِحْسَانٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بْنُ عُيَيْنَةَ (عَنْ عَمْرِو) بفتح العين، ابن دينار (عَنْ مُجَاهِدٍ) هو: ابن جبر (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُ (قَالَ: كَانَتْ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ قِصَاصٌ). قال في «الفتح»: أَنْتَ «كَانَتْ» باعتبار معنى الْقِصَاصِ، وهو المماثلة والمساواة. وقال العيني: باعتبار معنى المقاصَّة (وَلَمْ تَكُنْ فِيهِمُ الدِّيَّةُ) وكانت في شريعة عيسى عليه السلام فقط، ولم يكن فيها قِصَاصٌ، فإن ثبت ذلك امتازت شريعة الإسلام بأنها جمعت الأمرين، فكانت وسطى لا إفراط ولا تفريط (فَقَالَ اللَّهُ) تعالى في كتابه (لِهَذِهِ الْأُمَّةِ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ إِلَى هَذِهِ آيَةِ: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مفسراً لقوله

(١) في (ب): «لنسد».

(٢) في (د): «الاستثناء».

تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَى﴾: (فَالْعَفْوُ أَنْ يَقْبَلَ) وَلِيُّ الْمَقْتُولِ (الدِّيَّةُ فِي الْعَمْدِ) وَيَتْرَكَ الدَّمَ (قَالَ) ابْنُ عَبَّاسٍ أَيْضًا: ﴿فَأَنْبِئَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٧٨] هُوَ (أَنْ يُطْلَبَ) وَلِيُّ الْمَقْتُولِ الدِّيَّةُ مِنَ الْقَاتِلِ (بِمَعْرُوفٍ) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «أَنْ يُطْلَبَ» بضم التحتية وفتح اللام مبنياً للمفعول (وَيُؤَدِّي) الْقَاتِلِ الدِّيَّةَ (بِإِحْسَانٍ) وَذَكَرَ الطَّبْرِيُّ عَنِ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي حَيَّينَ مِنَ الْعَرَبِ كَانَ لِأَحَدِهِمَا طَوْلٌ عَلَى الْآخَرِ فِي الشَّرَفِ، فَكَانُوا يَتَزَوَّجُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ بغير^(١) مَهْرٍ، وَإِذَا قُتِلَ مِنْهُمْ عَبْدٌ قَتَلُوا بِهِ حُرًّا، أَوْ امْرَأَةً قَتَلُوا بِهَا رَجُلًا.

تنبيه: قال في «الفتح»/: قوله: «فَقَالَ اللَّهُ لِهَذِهِ الْأَمَّةِ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ إِلَى هَذِهِ ٧٢/٧د الآية: ﴿فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ كَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ قَتِيبَةَ، وَقَعَ هُنَا عِنْدَ أَبِي ذَرٍّ وَالْأَكْثَرُ، وَقَعَ هُنَا فِي رِوَايَةِ النَّسْفِيِّ وَالْقَابِسِيِّ: «إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾» وَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي عَمْرٍ فِي «مُسْنَدِهِ» وَمِنْ طَرِيقِهِ أَبُو^(٣) نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَدْرَجِ»: «إِلَى قَوْلِهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ» وَبِهَذَا يَظْهَرُ الْمُرَادُ، ٤٩/١٠ وَإِلَّا فَالْأَوَّلُ يُؤْهِمُ أَنْ قَوْلَهُ: ﴿فَمَنْ عَفَى لَهُ﴾ فِي آيَةٍ تَلِي الْآيَةَ الْمَبْدُوءَ بِهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ. انْتَهَى.

٩ - بَابُ مَنْ طَلَبَ دَمَ امْرِئٍ بِغَيْرِ حَقٍّ

(بَابُ) حَكَمَ (مَنْ طَلَبَ دَمَ امْرِئٍ^(٤) بِغَيْرِ حَقٍّ).

٦٨٨٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَبْغَضُ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ ثَلَاثَةٌ مُلْحِدٌ فِي الْحَرَمِ، وَمُبْتَغٍ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَمُطْلَبٌ دَمَ امْرِئٍ بِغَيْرِ حَقٍّ لِيُهْرِيْقَ دَمَهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ: (أَخْبَرَنَا^(٥) شُعَيْبٌ) هُوَ: ابْنُ أَبِي حَمْزَةَ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ) هُوَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ - بضم الحاء المهملة - النَّوْفَلِيُّ، نَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ، قَالَ: (حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ) بضم الجيم مصغراً، ابْنُ مَطْعَمِ الْقُرَشِيِّ

(١) في (ص): «من غير».

(٢) «أبي»: ليست في (د).

(٣) في (د) و(س): «أبي».

(٤) في (ع): «آخر».

(٥) في (ب): «أخبرني».

(عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنه (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: أَبْغَضُ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ) أَبْغَضُ ^(١) أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ، مِنَ الْبَغْضِ، وَهُوَ شَاذٌ، وَمِثْلُهُ أَغْدَمَ مِنَ الْعَدَمِ؛ إِذَا افْتَقَرَ، وَإِنَّمَا يُقَالُ أَفْعَلُ مِنْ كَذَا لِلْمُفَاضَلَةِ فِي الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ.

وَقَالَ فِي «الصَّحَاحِ»: وَقَوْلُهُمْ: مَا أَبْغَضَهُ لِي، شَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَالْبَغْضُ مِنَ اللَّهِ إِرَادَةُ إِيصَالِ الْمَكْرُوهِ، وَالْمَرَادُ بِالنَّاسِ: الْمُسْلِمُونَ (ثَلَاثَةٌ) أَمْرُؤ (مُلْحِدٌ) بَضَمَ الْمِيمَ وَسَكُونِ اللَّامِ وَكَسَرَ الْحَاءَ بَعْدَهَا دَالٌ مَهْمَلَتَيْنِ، مَائِلٌ عَنِ الْقَصْدِ (فِي الْحَرَمِ) الْمَكِّيِّ. قَالَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» عَنِ السُّدِّيِّ عَنْ مُرَّةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ - يَعْنِي: ابْنَ مَسْعُودٍ -: وَمَا مِنْ رَجُلٍ يَهْمُ بِسَيِّئَةٍ فَتَكْتَبُ عَلَيْهِ، وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا بَعْدَنَ أَبْنِ هَمٍّ أَنْ يَقْتُلَ رَجُلًا بِهَذَا الْبَيْتِ لِأَذَاقِهِ ^(٢) اللَّهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ.

وَفِي «تَفْسِيرِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ»: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَنَانَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنِ السُّدِّيِّ أَنَّهُ سَمِعَ مُرَّةَ يَحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ - يَعْنِي: ابْنَ مَسْعُودٍ - فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾ [الحج: ٢٥] قَالَ ^(٣): لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَرَادَ فِيهِ بِالإِلْحَادِ بِظُلْمٍ وَهُوَ بَعْدَنَ أَبْنِ هَمٍّ لِأَذَاقِهِ اللَّهُ مِنَ الْعَذَابِ الْأَلِيمِ. قَالَ شُعْبَةُ: هُوَ رَفَعَهُ لَنَا وَأَنَا لَا أَرْفَعُهُ لَكُمْ. قَالَ يَزِيدُ: هُوَ قَدْ رَفَعَهُ. وَرَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ بِهِ. قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ: هَذَا الْإِسْنَادُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَوَقْفُهُ أَشْبَهَ مِنْ رَفَعِهِ، وَلِهَذَا صَمَّمَ شُعْبَةُ عَلَى وَقْفِهِ مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَكَذَا رَوَاهُ أَسْبَاطُ وَسَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ مُرَّةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ. انْتَهَى.

وَاسْتَشْكَلَ: فَإِنَّ ظَاهِرَهُ: أَنَّ فِعْلَ الصَّغِيرَةِ فِي الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ أَشَدُّ مِنْ فِعْلِ الْكَبِيرَةِ فِي غَيْرِهِ. وَأُجِيبَ بِأَنَّ الإِلْحَادَ فِي الْعُزْفِ مُسْتَعْمَلٌ ^(٤) فِي الْخَارِجِ عَنِ الدِّينِ، فَإِذَا وَصِفَ بِهِ مَنْ ارْتَكَبَ مَعْصِيَةً كَانَ فِي ذَلِكَ إِشَارَةً إِلَى عِظَمِهَا، وَقَدْ يُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْ سِيَاقِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥] فَإِنَّ الْإِتْيَانَ بِالْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ يَفِيدُ ثُبُوتَ الإِلْحَادِ

(١) فِي هَامِش (د): بَغَضَ الشَّيْءِ - بِالضَّمِّ - بَغَاضَةً، فَهُوَ بَغِيضٌ، وَأَبْغَضْتُهُ إِبْغَاضًا فَهُوَ مُبْغَضٌ، وَالْإِسْمُ الْبُغْضُ، قَالُوا: لَا يُقَالُ: بَغَضْتُهُ بَغَيْرِ أَلْفٍ، وَبَغَضَهُ اللَّهُ لِلنَّاسِ - بِالتَّشْدِيدِ - فَأَبْغَضُوهُ، وَالْبِغْضَةُ - بِالْكَسْرِ - وَالْبِغْضَاءُ: شِدَّةُ الْبُغْضِ، وَتَبَاغَضَ الْقَوْمُ: أَبْغَضَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، «مُصْبَاح».

(٢) فِي (د): «إِلَّا أَذَاقَهُ».

(٣) «قَالَ»: لَيْسَتْ فِي (ص) وَ(ع).

(٤) فِي (د): «يُسْتَعْمَلُ».

ودوامه، والتّونين/ للتّعظيم، فيكون إشارة إلى عظم الذّنب. وقال ابن كثير: أي: يهّم فيه بأمرٍ فظيع من المعاصي الكبار. وقوله: ﴿يُظْلِمُ﴾ أي: عامداً قاصداً أنّه ظلم ليس بمتأوّل. وقال ابن عبّاس - فيما رواه عنه عليّ بن أبي طلحة - : ﴿يُظْلِمُ﴾: بشرك. وقال مجاهد: أن يعبد غير الله، وهذا من خصوصيات الحرم، فإنّه يعاقب النّاوي فيه الشرّ إذا كان عازماً عليه ولو لم يُوقعه (و)^(١) ثاني الثلاثة الذين هم أبغض النّاس إلى الله: (مُنتَغٍ) بضم الميم وسكون الموحدة وبعد الفوقية غين معجمة، طالب (في الإسلام سُنّة الجاهليّة) اسم جنسٍ يعمّ جميع ما كان عليه أهل الجاهليّة من الطّيرة والكهانة والنّوح وأخذ الجار بجاره، وأن يكون له حقٌّ^(٢) عند شخصٍ فيطلبه من غيره (وَمُطْلَبٌ دَمٌ امْرِئٍ بغيرِ حقٍّ) بضم الميم وتشديد الطاء وكسر اللام بعدها موحدة، مفتعلٌ من الطّلب، أي: متطلّب، فأبدلت التاء طاء وأدغمت في الطاء، أي: المتكلّف للطّلب المبالغ فيه (لِيَهْرِيقَ دَمَهُ) بضم التحتية وفتح الهاء وتسكن، وخرج بقوله: «بغير حقٍّ»، من طلبٍ بحقٍّ^(٣) كالقصاص مثلاً. وقال الكزّمانيّ: فإن قلت: الإهراق هو المحذور المستحقّ لمثل هذا الوعيد لا مجرّد الطّلب. وأجاب بأنّ المراد الطّلب المترتّب عليه المطلوب، أو ذكر الطّلب ليلزم في الإهراق بالطّريق^(٤) الأولى، ففيه مبالغة.

والحديث من أفرادِهِ.

١٠ - باب العفو في الخطأ بعد الموت

(باب العفو) من وليّ المقتول عن القاتل (في) القتل (الخطأ) بأن لم يقصد كأن زلق فوقه عليه (بعد الموت) يتعلّق بـ «العفو» أي: بعد موت المقتول، وليس المراد عفو المقتول؛ إذ هو محالٌّ كما لا يخفى.

٦٨٨٣ - حَدَّثَنَا فَرْوَةُ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، هُزِمَ الْمُشْرِكُونَ يَوْمَ أُحُدٍ. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَّا، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ

(١) «و»: ليست في (د).

(٢) في (س) و(ص): «الحق».

(٣) في (د): «بغير الحق من طلب الحق».

(٤) في (د): «بطريق».

عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: صَرَخَ إِبْلِيسُ يَوْمَ أُحُدٍ فِي النَّاسِ: يَا عِبَادَ اللَّهِ أَخْرَاكُمُ، فَرَجَعَتْ أَوْلَاهُمْ عَلَى أَخْرَاهُمْ حَتَّى قَتَلُوا الْيَمَانَ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: أَبِي أَبِي، فَقَتَلُوهُ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ. قَالَ: وَقَدْ كَانَ انْهَزَمَ مِنْهُمْ قَوْمٌ حَتَّى لَحِقُوا بِالطَّائِفِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا فَرْوَةُ) بفتح الفاء وسكون الراء، ولأبي ذرٍّ وابنِ عساكر: «فَرْوَةُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ» - بفتح الميم وسكون الغين المعجمة بعدها راء ممدودًا -، الكندي الكوفي قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ) بضم الميم وسكون السين المهملة وبعد الهاء المكسورة راء، أبو الحسن الكوفي الحافظ (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، أَنَّهَا قَالَتْ: ٥٠/١٠ (هَزِمَ الْمُشْرِكُونَ يَوْمَ) وَقَعَةِ (أُحُدٍ) بضم الهاء وكسر الزاي، وسقط لأبي ذرٍّ والأصيلي وابنِ عساكر من قوله «عن أبيه...» إلى آخره، ولفظ علي بن مُسْهِرٍ سبق^(١) في «باب من حنث ناسيًا»، من «كتاب الأيمان والنذور» [ج: ٦٦٦٨].

وحَوَّلَ المصنِّفُ السَّنَدَ فقال: (و^(٢) حَدَّثَنِي) بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ) الواسطي النشائي - بالنون المكسورة والشين المعجمة بعدها مدَّة - كان يبيعُ النِّشَاءَ، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَّا) وزاد ابنُ عساكر وأبو ذرٍّ عن المُسْتَمْلِي: «يعني: الواسطي» واللفظ له لا لعلي بن مُسْهِرٍ (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ) أَبِيهِ (عَرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّهَا قَالَتْ: صَرَخَ إِبْلِيسُ بفتح الصاد المهملة والراء المخففة بعدها معجمة (يَوْمَ) وَقَعَةِ (أُحُدٍ فِي النَّاسِ) الَّذِينَ يقاتلون: (يَا عِبَادَ اللَّهِ) احذروا، أو اقتلوا (أَخْرَاكُمُ) بضم الهمزة وسكون الخاء المعجمة (فَرَجَعَتْ أَوْلَاهُمْ عَلَى أَخْرَاهُمْ) بضم الهمزة فيها (حَتَّى قَتَلُوا الْيَمَانَ) بفتح التحتية والميم المخففة وبعد الألف نون مكسورة، مصحَّحٌ عليها في الفرع، وفي غيره^(٣) بفتحها مصحَّحٌ^(٤) عليها أيضًا، أي: قتل المسلمون اليمانَ والد حذيفة (فَقَالَ حُذَيْفَةُ): هذا (أَبِي أَبِي) مَرَّتَيْنِ لَا تَقْتُلُوهُ، فلم يسمعوا منه (فَقَتَلُوهُ) خطأ ظانين أَنَّهُ من المشركين (فَقَالَ حُذَيْفَةُ: غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ) قال في «الكواكب»: فدعا لهم وتصدَّقَ بديتهِ على المسلمين (قَالَ: وَقَدْ كَانَ انْهَزَمَ مِنْهُمْ) أي: من المشركين (قَوْمٌ حَتَّى لَحِقُوا بِالطَّائِفِ) البلد المشهور.

(١) «سبق»: ليست في (د).

(٢) «و»: ليست في (ع).

(٣) في (د): «وغيره».

(٤) في (س): «مصححًا».

والحديث سبق في «باب صفة إبليس»، من «كتاب بدء الخلق» [ح: ٣٢٩٠].

١١ - باب قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانُوا لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَا وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مَوْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مَوْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مَوْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾

(باب قول الله تعالى) في سورة النساء: ﴿وَمَا كَانُوا لِمُؤْمِنٍ﴾ وما صح له ولا^(١) استقام وليس من شأنه ﴿أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا﴾ ابتداءً بغير حق ﴿إِلَّا خَطَا﴾ صفة مصدر محذوف، أي: قتلاً خطأ، أو على الحال، أي: لا يقتله في شيء من الأحوال إلا حال الخطأ، أو مفعول له، أي: لا يقتله لعلّه إلا للخطأ ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا﴾ قتلاً ﴿خَطَا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ مبتدأ، والخبر محذوف، أي: فعلية تحرير رقية، أي: عتقها، والرقبة: النسمة ﴿مَوْمِنَةٍ﴾ محكوم بإسلامها، قيل: لما أخرج نفساً مؤمنة من جملة الأحياء لزمه أن يدخل نفساً مثلها في جملة الأحرار؛ لأن إطلاقها من قيد الرق كإحيائها من قبل أن الرقيق ملحق بالأموال؛ إذ الرق أثر من آثار الكفر، والكفر موت حكماً ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢] وإنما وجب عليه ذلك لما ارتكبه من الذنب العظيم وإن كان خطأ ﴿وَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ مؤداة إلى ورثته عوضاً عما فاتهم من قريبهم يقتسمونها كما يقتسمون الميراث لا فرق بينها وبين سائر التركات، فيقضى منها الدين وتنفذ الوصية إلى آخره، وإنما تجب على عاقلة القاتل لا في ماله ﴿إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ أي: يتصدقوا عليه بالدية، أي: يعفوا عنه فلا تجب ﴿فَإِنْ كَانَتْ﴾ المقتول خطأ ﴿مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾ أعداء لكم، أي: كفره محاربين والعدو يطلق على الجمع ﴿وَهُوَ﴾ أي: المقتول ﴿مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مَوْمِنَةٍ﴾ فعلى قاتله الكفارة دون الدية لأهله؛ إذ لا وراثة بينه وبينهم؛ لأنهم محاربون ﴿وَإِنْ كَانَتْ﴾ أي: المقتول ﴿مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ﴾ بين المسلمين ﴿وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ عهد ذمة أو هدنة ﴿فَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مَوْمِنَةٍ﴾ كالمسلم ولعله فيما إذا كان المقتول معاهداً، أو كان له وارث مسلم ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ﴾ رقية بأن لم^(٢) يملكها ولا ما يتوصل به إليها ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ﴾ فعليه صيام شهرين ﴿مُتَتَابِعَيْنِ﴾ لا إفطار بينهما، بل يسرد صومهما

(١) في (د): «ما صح له وما».

(٢) في (ع) و(د): «لا».

إلى آخرهما، فإن أفطر من غير عذر من مرض، أو حيض، أو نفاس استأنف^(١) ﴿تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ﴾^(٢) أي: قبولاً من الله ورحمة منه، من تاب الله عليه إذا قبل / توبته، يعني: شرع ذلك توبة منه^(٣)، أو فليتب توبة، فهو نصب على المصدر ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا﴾ بما أمر ﴿حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٩٢] فيما قدر، وسقط لأبي ذر وابن عساكر من قوله ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً﴾ إلى ﴿حَكِيمًا﴾، وقالوا^(٤) بعد قوله: ﴿إِلَّا خَطَاً﴾: «الآية» وهذه الآية أصل في الديات، فذكر فيها ديتين وثلاث كفارات؛ ذكر: الدية والكفارة بقتل المؤمن في دار الإسلام، والكفارة دون الدية في قتل المؤمن في دار الحرب في صف المشركين إذا حضر معهم الصف فقتله مسلم، وذكر الدية والكفارة في قتل الذمي في دار الإسلام، ولم يذكر المؤلف في هذا الباب حديثاً عند الأكثر.

١٢ - باب: إذا أقر بالقتل مرة قتل به

هذا^(٥) (باب) / بالتثنية يذكر فيه (إذا أقر) شخص (بالقتل مرة) واحدة (قتل به) أي: بذلك الإقرار، وسقط لفظ «باب» للنسفي، وقال بعد قوله: ﴿خَطَاً﴾: «الآية. وإذا أقر...» إلى آخره، ثم ذكر الحديث كغيره، وحينئذ فيحتاج إلى مناسبة بين الآية والحديث ولم تظهر أصلاً، فالصواب - كما في «الفتح» - إثبات الباب كما في رواية غير النسفي.

٦٨٨٤ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا حَبَّانُ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجْرَيْنِ، فَقِيلَ لَهَا: مَنْ فَعَلَ بِكَ هَذَا؟ أَفْلَانٌ أَوْ أَفْلَانٌ؟ حَتَّى سُمِّيَ الْيَهُودِيُّ فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا، فَجِيءَ بِالْيَهُودِيِّ فَاعْتَرَفَ، فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَرَضَ رَأْسُهُ بِالْحِجَارَةِ. وَقَدْ قَالَ هَمَّامٌ: بِحَجْرَيْنِ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد، ولأبي ذر: «حَدَّثَنَا» (إِسْحَاقُ) غير منسوب. قال أبو علي الجياني: يشبه أن يكون ابن منصور، قال: (أَخْبَرَنَا) ولأبي ذر: «حَدَّثَنَا» (حَبَّانُ) وقال الحافظ ابن حجر: ولا يبعد أن يكون إسحاق هذا ابن رَاهُوِيَّة، فإنه كثير الرواية عن حَبَّان، أي: بفتح

(١) في (ص): «استأنفه».

(٢) في (د): «له».

(٣) في (د): «وقال».

(٤) «هذا»: ليست في (د).

الحاء المهملة وتشديد الموحدة، ابن هلال الباهلي قال: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) بفتح الهاء وتشديد الميم الأولى، ابن يحيى بن دينار البصري قال: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) بن دُعامة، ولأبي ذرٍّ: «عن قتادة» أنه قال: (حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ) رضي الله عنه (أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ) دَقَّ رَأْسَهَا (بَيْنَ حَجَرَيْنِ، فَقِيلَ لَهَا) مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يَسْمَ فاعله، والقائم مقام الفاعل ضمير المصدر^(١)، أي: قيل قول، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لها: (مَنْ فَعَلَ بِكَ هَذَا؟) استفهام ليعرف المتهم من غيره فيطالب، فإن اعترف أُقيم عليه الحكم^(٢) (أَفْلَانُ أَفْلَانُ) فعل بك ذلك؟ (حَتَّى سُمِّيَ الْيَهُودِيُّ) بضم السين مبنياً للمفعول، واليهودي: رفع نائب الفاعل (فَأَوْمَأَتْ) بالهمز بعد الميم (بِرَأْسِهَا) أن^(٣) نعم (فَجِيءَ بِالْيَهُودِيِّ) فُسِّلَ (فَاعْتَرَفَ) بذلك، «فاعترف» معطوف على محذوف (فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَرَضَ رَأْسَهُ بِالْحِجَارَةِ) بضم الراء من «فَرَضَ»^(٤)، مبنياً للمفعول، والحجارة بالجمع (وَقَدْ قَالَ هَمَّامٌ: بِحَجَرَيْنِ) بالتثنية.

ومطابقة الحديث للترجمة مأخوذة من إطلاق قوله: «فجىء باليهودي فاعترف»، فإنه لم يذكر فيه عدداً، والأصل عدمه.

والحديث سبق في «الإشخاص» [ح: ٢٤١٣] و«الوصايا» [ح: ٢٧٤٦] و«الديات»، في «باب من أقاد بالحجر» [ح: ٦٨٧٩]، وأخرجه بقيّة الجماعة، والله الموفق^(٥).

١٣ - باب قتل الرجل المرأة

د٧٤/٧ب

(باب قتل الرجل المرأة).

٦٨٨٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَتَلَ يَهُودِيًّا بِجَارِيَةٍ قَتَلَهَا عَلَى أَوْضَاحٍ لَهَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو: ابنُ مُسَرَّهَدٍ قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) بضم الزاي وفتح

(١) قال العلامة قطة رحمته الله: لا يخفى ما فيه، وإنما القائم مقام الفاعل هو قوله: «من فعل بك» إلى آخره. تأمل.

(٢) في (د): «الحد».

(٣) في (د): «أي».

(٤) «من فرض»: ليست في (ب).

(٥) في (د): «والله أعلم».

الراء آخره مهملة مصغراً، قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدٌ) بكسر العين، ابنُ أبي عَرُوبَةَ^(١) (عَنْ قَتَادَةَ) بن دِعَامَةَ (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه): أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَتَلَ يَهُودِيًّا بِجَارِيَةٍ) بِسَبَبِهَا^(٢) (قَتَلَهَا عَلَى أَوْضَاحٍ لَهَا) بفتح الهمزة وسكون الواو وبعدها ضاد معجمة فالف فحاء مهملة، حلِّيٌّ من الدِّراهم الصُّحاح، قاله الجوهرِيُّ، وسُمِّيَ به؛ لَأَنَّهُ من الفَضَّة وهي بيضاء، والوضْحُ البياضُ، وصرَّح في رواية: «بالحلي» بدل: الأوضاح.

ومطابقة الحديث للترجمة واضحة، وفيه دليلٌ على أَنَّ القتلَ بالحجر والمثقل الذي يحصلُ به القتل غالباً يوجبُ القصاص، وهو قولُ أكثر أهل العلم كمالكٍ والشافعيِّ، ولم ير بعضهم القصاص إذا كان القتل بالمثقل، وهو قول أصحاب أبي حنيفة.

١٤ - باب القصاص بين الرجال والنساء في الجراحات

وَقَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: يُقْتَلُ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ. وَيُذَكَّرُ عَنْ عُمَرَ: تُقَادُ الْمَرْأَةُ مِنَ الرَّجُلِ فِي كُلِّ عَمْدٍ يَبْلُغُ نَفْسَهُ فَمَا دُونَهَا مِنَ الْجِرَاحِ. وَبِهِ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَإِبْرَاهِيمُ وَأَبُو الرِّزَّادِ، عَنْ أَصْحَابِهِ. وَجَرَحَتْ أُخْتُ الرَّبِيعِ إِنْسَانًا فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «الْقِصَاصُ».

(باب القصاص بين الرجال والنساء في الجراحات. وَقَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ) أي: جمهورهم: (يُقْتَلُ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ. وَيُذَكَّرُ) بضم أوله (عَنْ عُمَرَ) بن الخطاب رضي الله عنه (تُقَادُ الْمَرْأَةُ مِنَ الرَّجُلِ) بضم الفوقية بعدها قاف، أي: يقتص منها إذا قتلت الرجل (فِي كُلِّ) قتل (عَمْدٍ يَبْلُغُ نَفْسَهُ) نفس الرجل (فَمَا دُونَهَا) دون النفس (مِنَ الْجِرَاحِ) في كلِّ عضوٍ من أعضائها عند قطعها من أعضائه، وهذا وصله سعيد بن منصورٍ من طريق النخعيِّ. قال: كان فيما جاء به عروة البارقي إلى شريح من عند عمر قال: جُرح الرجال والنساء سواءً، وسنده صحيحٌ، لكن^(٣) لم يصح سماع النخعيِّ من شريح، فلذا ذكر المؤلف أثر عمر بصيغة التَّمْرِيض (وَبِهِ) أي: بما رواه عمر رضي الله عنه (قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَإِبْرَاهِيمُ) النخعيِّ. أخرج ابن أبي شيبة من طريق الثوريِّ، عن جعفر ابن بُزْقَانَ عن عمر بن عبد العزيز عن مُغِيرَةَ عن إبراهيم النخعيِّ قال: القصاص بين الرجل

(١) في (ب): «عروة».

(٢) في (د): «بسبب».

(٣) في (د): «لكنه».

والمرأة في العمء سواء^(١) (وَأَبُو الزَّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (عَنْ أَصْحَابِهِ) كعبد الرحمن بن هُرْمَزٍ الأعرج، والقاسم بن محمد، وعروة بن الزبير. أخرج البيهقي من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال: وكلُّ من أدركت من فقهاءنا، وذكر السبعة في مشيخة سواهم أهل فقهٍ وفضلٍ ودينٍ أنَّهُم كانوا^(٢) يقولون: المرأة تُقَاد بالرجل عينا بعينٍ وأذنا بأذنٍ، وكلُّ شيءٍ من الجراح^(٣) على ذلك، وإن قتلها قُتِلَ بها (وَجَرَحَتْ) بالجيم المفتوحة / (أُخْتُ الرُّبَيْعِ) بضم الراء وفتح الموحدة ٥٢/١٠ وتشديد التحتية المكسورة بعدها عين مهملة، بنت النضر - بنون مفتوحة فمعجمة ساكنة - (إِنْسَانًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: الْقِصَاصُ) بالرفع في الفرع، وفي غيره بالنصب على الإغراء، ولِلنَّسَفِيِّ^(٤): «(كتاب الله القصاص)» وهذا طرفٌ من حديث أخرجه مسلمٌ من طريق حماد بن سلمة ١٧٥/٧د عن ثابتٍ عن أنسٍ: أَنَّ أختَ الرُّبَيْعِ أُمَّ حارثة جرحَتْ إنسانًا. قال أبو ذرٍّ: كذا وقع هنا، والصواب: الرُّبَيْعِ بنت النضر عمّة أنسٍ، وقيل: الصواب: وجرحَتْ الرُّبَيْعِ، بحذف لفظ أخت، وهو موافق لما في «البقرة» من وجه آخر عن أنس^(٥): أَنَّ الرُّبَيْعِ بنت النضر عمّة كسرت ثنيّة جارية [ج: ٤٥٠٠] وقد جزم ابن حزم بأنهما قضيتان^(٦) صحيحتان وقعتا لامرأة واحدة إحداهما أنها جرحَتْ إنسانًا فقضي عليها بالضمان، والأخرى أنها كسرت ثنيّة جارية فقضي عليها بالقصاص.

٦٨٨٦ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَدَدْنَا النَّبِيَّ ﷺ فِي مَرَضِهِ فَقَالَ: «لَا تَلْدُونِي». فَقُلْنَا: كَرَاهِيَةُ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: «لَا يَبْقَى أَحَدٌ مِنْكُمْ إِلَّا لُدَّ، غَيْرَ الْعَبَّاسِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْكُمْ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) بفتح العين وسكون الميم، ولأبي ذرٍّ زيادة: «ابن بحر» الباهلي الصيرفي البصري قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيد القطان قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثوري قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ) الهمداني الكوفي (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين (بْنِ عَبْدِ اللَّهِ)

(١) «سواء»: ليست في (د).

(٢) «كانوا»: ليست في (د).

(٣) في (ب) و(س): «الجوارح».

(٤) في (د): «وللنساني».

(٥) «عن أنس»: ليست في (د).

(٦) في (ع) و(د): «قستان».

ابن عتبة بن مسعود (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: لَدَدْنَا النَّبِيَّ ﷺ بِفَتْحِ اللّامِ وَالْدَالِ الْمَهْمَلَةِ بَعْدَهَا^(١) أُخْرَى سَاكِنَةً ثُمَّ نُونٌ مِنَ اللَّذُودِ، أَي: جَعَلْنَا فِي أَحَدِ شَقَيِّ فَمِهِ بَغِيرَ اخْتِيَارِهِ دَوَاءً (فِي مَرَضِهِ) الَّذِي تَوَفَّى فِيهِ (فَقَالَ) ﷺ: (لَا تَلْذُونِي) بِضَمِّ اللّامِ (فَقُلْنَا): امْتَنَاعَهُ (كَرَاهِيَّةُ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ) فَرَفَعَ^(٢) «كَرَاهِيَّةُ» خَبَرَ مَبْتَدَأَ مَحْذُوفٍ، وَلَأَبْي ذَرٌّ: «كَرَاهِيَّةُ» بِالتَّنْصِبِ مَفْعُولًا^(٣) لَهُ، أَي: نَهَانَا لِكِرَاهَتِهِ^(٤) الدَّوَاءَ، أَي: لَمْ يَنْهَنَا نَهْيَ تَحْرِيمٍ، بَلْ كَرِهَهُ كِرَاهِيَةَ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ، وَلَأَبْي ذَرٌّ عَنْ الْحُمُويِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «الدَّوَاءُ» بِالْأَلْفِ وَاللّامِ بَدَل: لَامِ الْجَزْرِ (فَلَمَّا أَفَاقَ) ﷺ (قَالَ: لَا يَبْقَى أَحَدٌ مِنْكُمْ إِلَّا لَذٌّ^(٥)) قِصَاصًا لِفَعْلِهِمْ وَعَقُوبَةً لَهُمْ؛ لِتَرْكِهِمْ امْتِثَالَ نَهْيِهِ عَنْ ذَلِكَ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى^(٦) مَشْرُوعِيَّةِ الْقِصَاصِ^(٧) مِنَ الْمَرْأَةِ بِمَا جَنَّتْهُ عَلَى الرَّجُلِ؛ لِأَنَّ الَّذِينَ لَذُّوهُ كَانُوا رِجَالًا وَنِسَاءً، وَقَدْ وَرَدَ التَّصْرِيحُ فِي بَعْضِ طَرَقِهِ بِأَنَّهُمْ لَذُّوا مِيمُونَةً وَهِيَ صَائِمَةٌ مِنْ أَجْلِ عُمُومِ الْأَمْرِ (غَيْرَ الْعَبَّاسِ) بِنَصَبِ «غَيْرِ»، وَلَأَبْي ذَرٌّ بِالرَّفْعِ، فَلَا تَلْذُوه (فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْكُمْ) لَمْ يَحْضُرْكُمْ حَالَةَ اللَّذُودِ. وَفِي الْحَدِيثِ أَخَذَ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ، وَسَبَقَ فِي «بَابِ مَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ وَوَفَاتِهِ» [ج: ٤٤٥٨].

١٥ - بَاب مَنْ أَخَذَ حَقَّهُ أَوْ اقْتَصَّ دُونَ السُّلْطَانِ

(بَاب مَنْ أَخَذَ حَقَّهُ) مِنْ جِهَةِ غَرِيمِهِ (أَوْ اقْتَصَّ) مِنْهُ فِي نَفْسٍ أَوْ طَرَفٍ (دُونَ السُّلْطَانِ).

٦٨٨٧ - ٦٨٨٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزَّنَادِ: أَنَّ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ». وَبِإِسْنَادِهِ: «لَوْ أَطْلَعَ فِي بَيْتِكَ أَحَدٌ وَلَمْ تَأْذَنْ لَهُ، حَدَفْتُهُ بِحَصَاةٍ فَقَطَّاعَتِ عَيْنَهُ، مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ».

(١) فِي (ص) وَ(ع): «بَعْدَ».

(٢) فِي (س): «بَرَفَعَ».

(٣) فِي (د): «مَفْعُولٌ».

(٤) فِي (د) وَ(ص) وَ(ع): «لِكِرَاهِيَةِ».

(٥) فِي هَامِش (ل): فِي «النَّهْيَةِ»: «خَيْرٌ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ اللَّذُودُ»: هُوَ بِالْفَتْحِ مِنَ الْأَدْوِيَةِ مَا يُسْقَاهُ الْمَرِيضُ فِي أَحَدِ شَقَيِّ الْقَمِ، وَلَدِيدَا الْقَمِ: جَانِبَاهُ. «نَهْيَةِ».

(٦) فِي (ص): «عَلَى».

(٧) فِي (د) وَ(ص) وَ(ع): «الْاِقْتِصَاصُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكمُ بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو: ابنُ أبي حمزة قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (أَنَّ الْأَعْرَجَ) عبد الرحمن بن هُزَمٍ^(١) (حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: نَحْنُ الْآخِرُونَ فِي الدُّنْيَا (السَّابِقُونَ) وزاد^(٢) أبو ذر: «يوم القيامة».

(وَبِإِسْنَادِهِ) أي: الحديث السابق إلى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، أَنَّهُ قَالَ^(٣): (لَوْ أَطْلَعَ) بتشديد الطاء (فِي بَيْتِكَ أَحَدٌ وَلَمْ تَأْذَنْ لَهُ) أَنْ يَطَّلِعَ فِيهِ (حَذَفْتَهُ)^(٤) / بالخاء والذال المعجمتين المفتوحتين ٧٥/٧٥ ب ففاء، رميته (بِحَصَاةٍ) أي: بأن جعلها بين إبهامه وسبّابه (فَفَقَأَتْ عَيْنَهُ) فقلعتها، أو أطفأت ضوءها، ولأبي ذر: «حذفته» بالخاء المهملة بدل المعجمة. قال القرطبي: الرواية بالمهملة خطأ؛ لأنَّ في نفس الخبر أَنَّهُ الرَّمَى بِالْحَصَاةِ، وهو بالمعجمة جزماً (مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ) بضم الجيم، من إثمٍ ولا مؤاخذه. وفي رواية صحَّحها ابن حَبَّانَ والبيهقي: «فَلَا قَوْلَ وَلَا دِيَةَ» وهذا مذهبُ الشَّافِعِيَّةِ، وعِبارَةُ النَّوَوِيِّ: ومن نظر إلى حُرْمَةٍ في داره من كَوَّةٍ أو ثَقْبٍ، فرمَاهُ بِخَفِيفٍ - كحِصَاةٍ - فَأَعْمَاهُ، أو أَصَابَ قَرَبَ عَيْنِهِ فَجَرَحَهُ، فمات فهدرٌ بشرط عدم محرم وزوجة للنَّاظر. انتهى.

والمعنى فيه المنع من النَّظَرِ، وإن كانت حُرْمَتُهُ مستورةً أو في منعطفٍ^(٥) لعموم الأخبار، ولأنَّه لا يدري متى تستترُ وتتكشَّفُ، فيحسُمُ باب النَّظَرِ، وخرج بالدار المسجد والشارع ونحوهما، وبالثَّقْبِ الباب والكوة الواسعة، والشُّبَّاكِ الواسعُ العيون، وبُقُرْبِ عينه ما لو أصاب موضعاً بعيداً عنها، فلا يهدرُ في الجميع. وقال المالكيَّةُ: الحديثُ خرج مخرجَ التَّغْلِيظِ، وقوله في الحديث: «ولم يأذن له» احترازٌ عمَّنِ اطَّلَعَ بإذن.

٦٨٨٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ حُمَيْدٍ، أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَسَدَّدَ إِلَيْهِ مِشْقَصًا. فَقُلْتُ: مَنْ حَدَّثَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ.

(١) في (ع) بدل الأعرج...: «الأعمش سليمان بن مهران الكوفي».

(٢) في (د): «زاد».

(٣) في (د): «وبه قال».

(٤) في (د): «فحذفته».

(٥) في (س): «أو منعطفة».

٥٣/١٠

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو: ابنُ مسرهدٍ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سَعِيدٍ الْقَطَّانِ (عَنْ حَمِيدٍ) الطَّوِيلِ (أَنَّ رَجُلًا) هو: الْحَكَمُ بن أَبِي^(١) الْعَاصِ (اطَّلَعَ) بتشديد الطاء (فِي بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَشَدِّهِمْ فَسَدَّدَ) بالسَّينِ المهملة وتشديد الدال المهملة الأولى، كذا لأبي ذرٍّ والأصيلي، أي: صَوَّبَ (إِلَيْهِ) النَّبِيُّ ﷺ (مِنْ أَشَدِّهِمْ^(٢)) (مَشَقَّصًا) بكسر الميم وسكون الشين المعجمة بعدها قاف مفتوحة فصاد مهملة، منصوب على المفعولية، النَّصْلُ العريض، ولأبي ذرٍّ عن الحموي والباقيين: «فسدَّد» بالشين المعجمة. قال عياض: هو وهم. قال يحيى: (فَقُلْتُ) لِحَمِيدٍ: (مَنْ حَدَّثَكَ بِهَذَا) الحديث؟ (قَالَ): حَدَّثَنِي بِهِ (أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ) رضي الله عنه.

وهذا الحديث صُورته في الأوَّل مرسل؛ لأنَّ حَمِيدًا لم يدرك القصة، وقوله: «فقلت: من حدَّثك بهذا؟ قال: أنس»، يدلُّ على أنَّه مسندٌ موصولٌ.

١٦ - بَابُ: إِذَا مَاتَ فِي الرَّحَامِ أَوْ قُتِلَ

هذا (بَابٌ) بالتَّنوين يذكرُ فيه: (إِذَا مَاتَ) شَخْصٌ (فِي الرَّحَامِ أَوْ قُتِلَ) ولا بن بطال زيادة: به، أي: بِالرَّحَامِ.

٦٨٩٠ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ: هِشَامٌ أَخْبَرَنَا، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ هَزَمَ الْمُشْرِكُونَ، فَصَاحَ إِبْلِيسُ: أَيُّ عِبَادِ اللَّهِ أَخْرَاكُمُ، فَرَجَعَتْ أَوْلَاهُمْ، فَاجْتَلَدَتْ هِيَ وَأَخْرَاهُمْ، فَتَنَظَّرَ حُدَيْفَةُ فَإِذَا هُوَ بِأَبِيهِ الْيَمَانِ، فَقَالَ: أَيُّ عِبَادَ، أَبِي أَبِي، قَالَتْ: فَوَاللَّهِ مَا اخْتَجَزُوا حَتَّى قَتَلُوهُ، قَالَ حُدَيْفَةُ: غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ. قَالَ عُرْوَةُ: فَمَا زَالَتْ فِي حُدَيْفَةَ مِنْهُ بَقِيَّةٌ حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد، وللأصيلي: «حَدَّثَنَا» ولأبي ذرٍّ: «أَخْبَرَنَا» (إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ) الكوسجُ الحافظ قال: (أَخْبَرَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حَدَّثَنَا» (أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة (قَالَ: هِشَامٌ أَخْبَرَنَا) هو من تقديم اسم الراوي على الصيغة وهو جائز، أي: قال أبو أسامة: أخبرنا هشام (عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير بن العوام (عَنْ عَائِشَةَ) رضي الله عنها أَنَّهَا (قَالَتْ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ) وَقَعَةِ (أُحُدٍ هَزَمَ الْمُشْرِكُونَ) بضم الهاء وكسر الزاي مبنياً للمفعول (فَصَاحَ إِبْلِيسُ) في المسلمين: (أَيُّ عِبَادِ اللَّهِ) قاتلوا (أَخْرَاكُمُ) فَرَجَعَتْ/ أَوْلَاهُمْ) لأجل قتال أخراهم، طائنين أنَّهم من

(١) «أبي»: ليست في (ع).

(٢) في (د) زيادة: «عليه».

المشركين (فَاجْتَلَدَتْ) بالجيم الساكنة فالفوقية فاللام فالдал المهملة المفتوحات ففوقية، فاقتلت (هِيَ وَأُخْرَاهُمْ، فَنَظَرَ حُذَيْفَةُ) بن اليمان (فَإِذَا هُوَ بِأَبِيهِ الْيَمَانِ) يقتله المسلمون يظنونهم من المشركين (فَقَالَ: أَيُّ عِبَادَ^(١)) هذا (أَبِي) هذا (أَبِي) لا تقتلوه (قَالَتْ) عائشة: (فَوَاللَّهِ مَا اخْتَجَزُوا) بالحاء المهملة الساكنة ثم الفوقية والجيم المفتوحتين والزاي، أي: ما انفصلوا، أو ما انكفوا عنه، أو ما تركوه (حَتَّى قَتَلُوهُ. قَالَ حُذَيْفَةُ) معتذراً عنهم؛ لكونهم قتلوه ظانين أنه من المشركين: (غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ. قَالَ عُرْوَةُ) بالسند المذكور: (فَمَا زَالَتْ فِي حُذَيْفَةَ مِنْهُ) أي: من ذلك الفعل وهو العفو، أو من قتلهم لأبيه (بَقِيَّةً) أي: من حزنٍ على أبيه، ولأبي ذرٍّ والأصيلي: (بَقِيَّةٌ خَيْرٌ) أي: من دعاءٍ واستغفارٍ لقاتل أبيه (حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ) بِمَرْجُلٍ.

وعند السَّراج في «تاريخه» من طريق عكرمة: أَنَّ والد حذيفة قتلَ يومَ أحدٍ قتله بعضُ المسلمين وهو يظنُّ أَنَّهُ من المشركين، فودَّاه رسولُ اللَّهِ ﷺ. ورجاله ثقاتٌ مع إرساله، وفي المسألة مذاهب، فقليل: تجب ديتُهُ في بيت المال؛ لأنَّه مات بفعل قومٍ من المسلمين، فوجب ديتُهُ في بيت مالِ المسلمين، وقيل: تجب على جميعٍ من حضر؛ لأنَّه مات بفعلهم، فلا يتعدَّاهم إلى غيرهم، وقال الشَّافعيُّ: يُقال لوليِّه: ادَّعِ على من شئتَ واحلف فإن حلفت استحقَّقت الدِّية، وإن نكلتَ حلف المدَّعى عليه على النَّفي، وسقطتِ المطالبة، وتوجيهه أَنَّ الدَّم لا يجبُ إِلَّا بِالطَّلَب، وقال مالكٌ: دمه هدرٌ؛ لأنَّه إذا لم يُعلم قاتله بعينه استحال أن يؤخذ به أحدٌ.

١٧ - باب: إِذَا قَتَلَ نَفْسَهُ خَطَأً فَلَا دِيَّةَ لَهُ

هذا (بابٌ) بالتَّووين يذكرُ فيه: (إِذَا قَتَلَ) شخصٌ (نَفْسَهُ خَطَأً فَلَا دِيَّةَ لَهُ). قال الإسماعيلي: ولا إذا قتلها عمداً، أي: فلا مفهومَ لقوله: «خطأ». قال في «الفتح»: والذي يظهرُ أَنَّ البخاريَّ إِنَّمَا قَيَّدَ بِالْخَطَأ؛ لأنَّه محلُّ الخلاف.

٦٨٩١ - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: أَسْمِعْنَا يَا عَامِرُ مِنْ هُنَيْهَاتِكَ، فَحَدَا بِهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ السَّائِقُ؟» قَالُوا: عَامِرٌ، فَقَالَ: «رَحِمَهُ اللَّهُ» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَّا أَمْتَعْتَنَا بِهِ؟ فَأَصِيبَ صَبِيحَةً

(١) في (د): «أي عباد الله».

لَيْلَتِهِ، فَقَالَ الْقَوْمُ: حَبِطَ عَمَلُهُ، قَتَلَ نَفْسَهُ. فَلَمَّا رَجَعْتُ وَهُمْ يَتَحَدَّثُونَ أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ، فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ فَذَكَ أَبِي وَأُمِّي، زَعَمُوا أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ. فَقَالَ: «كَذَبَ مَنْ قَالَهَا، إِنَّ لَهُ لِأَجْرَيْنِ اثْنَيْنِ، إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ، وَأَيُّ قَتْلٍ يَزِيدُهُ عَلَيْهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) الحنظلي البلخي الحافظ قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ) بضم العين، مولى سلمة بن الأكوع (عَنْ) مولاة (سَلَمَةَ^(١)) بن الأكوع أبي مسلم، واسم الأكوع سنان بن عبد الله^(٢) أَنَّهُ (قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ) قرية كانت لليهود على نحو أربع مراحل من المدينة (فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ) هو: أسيد بن حُضِير: (أَسْمِعْنَا) بكسر الميم (يَا عَامِرُ) هو: ابن سنان، عم سلمة بن الأكوع^(٣) (مِنْ هُنَيْهَاتِكَ) بضم الهاء وفتح النون وسكون التحتية بعدها هاء فألف ففوقية فكاف، أراجيزك، ولابن عساكر وأبي ذر عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «(مِنْ هُنَيْهَاتِكَ) بتحتية مشددة بدل الهاء الثانية، تصغير هناتك، واحدة: هناة، وتقلب الياء هاء كما في الرواية الأولى (فَحَدَا) عامرٌ (بِهِمْ) أي: ساقهم منشداً/ للأراجيز/ يقول: اللَّهُمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا، إِلَى آخِرِ الْآبِيَاتِ.

د ٧٦/٧٥
هـ ١٠/٥٤

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ السَّائِقُ؟ قَالُوا): هو (عَامِرٌ، فَقَالَ) ﷺ: (رَحِمَهُ اللَّهُ، فَقَالُوا^(٤)): يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَّا أُمْتَعْتَنَا بِهِ؟) بهمة مفتوحة وسكون الميم، بحياة عامر قبل إسراع الموت له؛ لَأَنَّهُ ﷺ ما قال مثل ذلك لأحدٍ ولا استغفرَ لإنسانٍ قطَّ يخصُّه بالاستغفار عند القتال إلا استشهد، وفي غزوة خيبر [ج: ٤١٩٦]: قال رجلٌ من القوم: وجبت يا نبيَّ الله لولا أمتعتنا به، ووقع في مسلم: أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ هُوَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ (فَأُصِيبَ) عامر (صَبِيحَةً لَيْلَتِهِ) تلك، وذلك أَنَّ سيفه كان قصيراً فتناول به يهودياً ليضربه، فرجع ذبابه فأصاب ركبتَه، ولم يذكر في هذه الطَّرِيق كيفية قتله على عادته ﷺ في ذكر التَّرجمة بالحكم، ويكون قد أورد ما يدلُّ على ذلك صريحاً في مكانٍ آخر حرصاً على عدم التَّكرار بغير فائدة، وليبعث الطالب على تتبُّع طرق الحديث، والاستكثار منها ليتمكن من الاستنباط (فَقَالَ الْقَوْمُ) ومنهم أسيد بن حُضِير، كما عند المؤلف في «الأدب» [ج: ٦١٤٨]

(١) في هامش (ل): في «اليونينية»: «سَلَمَةُ»؛ بسكون اللام؛ فليُنظر. «منه».

(٢) في (ع): «عبيد».

(٣) «بن الأكوع»: ليست في (د).

(٤) في (ب): «قالوا».

(حَبِطَ عَمَلُهُ) بكسر الموحدة، أي: بطل؛ لَأَنَّهُ (قَتَلَ نَفْسَهُ، فَلَمَّا رَجَعْتُ وَهُمْ يَتَحَدَّثُونَ أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ). قال سلمة: (فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ) ولأبي ذرٍّ: «يا رسول الله» (فَدَاكَ^(١)) بفتح الفاء (أَبِي وَأُمِّي، زَعَمُوا أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ، فَقَالَ) مِنْهُ ﷺ (كَذَبَ مَنْ قَالَهَا) أي: كلمة: حبط عمله (إِنَّ لَهُ لِأَجْرَيْنِ) أجر الجهد في الطاعة، وأجر الجهاد في سبيل الله، واللام في «لأجرين» للتأكيد (الثَّانِي) تأكيد «لأجرين» (إِنَّهُ لَجَاهِدٌ) مرتكبٌ للمَشَقَّةِ في الخير (مُجَاهِدٌ) في سبيل الله مَرْجِلٌ (وَأَيُّ قَتْلٍ) بفتح القاف وسكون الفوقية (يَزِيدُهُ عَلَيْهِ) أي: يزيدُ الأجرَ على أجره، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «(وَأَيُّ قَتْلٍ) بكسر الفوقية وزيادة تحتية ساكنة «يزيدُ عليه» بإسقاط الهاء من يزيده، وللأصيلي: «(وَأَيُّ قَتْلٍ) يزيده»^(٢)».

وهذا الحديث حجةٌ للجمهور أنَّ من قتل نفسه لا يجبُ فيه شيءٌ؛ إذ لم ينقل أنه مِنْهُ ﷺ أوجبَ في هذه القصة شيئاً. وقال الكِرْمَانِيُّ: والظاهر أنَّ قوله -أي: في الترجمة-: «فلا دية له»، لا وجهَ له، وموضعه اللائق به الترجمة السابقة، أي: إذا مات في الزَّحَامِ فلا دية له على المزاحمين؛ لظهور أنَّ قاتل نفسه لا دية له، ولعله من تصرُّفات النقلة عن نسخة الأصل.

وهذا الحديث هو التاسع عشر من ثلاثيات البخاري، وسبق في «المغازي» [ج: ٤١٩٦] و«الأدب» [ج: ٦١٤٨] و«المظالم» [ج: ٢٤٧٧] و«الدُّبَائِح» [ج: ٥٤٩٧] و«الدَّعَوَات»^(٣) [ج: ٦٣٣١]، وأخرجه مسلمٌ وابن ماجه.

١٨ - بَابُ: إِذَا عَضَّ رَجُلًا فَوَقَعَتْ ثَنَائِيَاهُ

هذا (بَابٌ) بالتَّنوين يذكرُ فيه: (إِذَا عَضَّ) رجلٌ (رَجُلًا فَوَقَعَتْ ثَنَائِيَاهُ) ثنایا العاض.

٦٨٩٢ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ زُرَّارَةَ بْنَ أَوْفَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَنَزَعَ يَدَهُ مِنْ فَمِهِ، فَوَقَعَتْ ثَنَائِيَاهُ، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «يَعُضُّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ كَمَا يَعُضُّ الْفَحْلُ؟ لَا دِيَّةَ لَكَ».

(١) في هامش (ل): فداه يفديه فداءً وفدى، ويفتح، وافتدى به وفاداه: أعطاه شيئاً فأنقذه، والفداء؛ كـ «كِسَاء»

وكـ «عَلَى» و«إِلَى»، وكـ «فِتْيَةٍ»: ذلك المُعْطَى، وفداهُ تَفْدِيَةٌ: قال له: جُعِلَتْ فداك. «قاموس».

(٢) في هامش (ل): «يزيد»: كذا في حاشية «اليونينية» وفرعها. فليتناًمل «منه».

(٣) «والدعوات»: ليست في (د).

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بنُ أَبِي إِيَّاسٍ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بنُ الْحَجَّاجِ قال: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) ابنِ دِعَامَةَ (قَالَ: سَمِعْتُ زُرَّارَةَ بنَ أَوْفَى) العامريَّ (عَنْ عِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ) رضي الله عنه (أَنَّ رَجُلًا) اسمه: يعلَى بن أُمَيَّةَ (عَضَّ يَدَ رَجُلٍ) هو أَجِيرُ يعلَى العاضِّ، كما عند النَّسَائِيِّ مصرَّحًا به من رواية يعلَى نفسه، ولم يُسَمَّ الأجيرُ (فَنَزَعَ) المعضوضُ (يَدَهُ مِنْ فَمِهِ) من فم العاضِّ، وللأصليِّ وابنِ عساکرَ وأبي ذرٍّ عن الحمويِّ والمُستملي: «من فيه» بالتحية بدل الميم، وهو الأكثرُ في اللغة، وإن كانت الأولى فاشية كثيرة (فَوَقَعَتْ ثَنِيَّتَاهُ) بالفوقية بعد التحية بالثنية، وللأصليِّ وأبي ذرٍّ: «ثناياه» بلفظ الجمع على رأي من يجيزُ في الاثنين صيغة الجمع، وليس للإنسانِ إلا ثنيتان^(١) (فَاخْتَصَمُوا) بلفظ الجمع؛ لأنَّ لكلِّ مخاصمٍ جماعةً يخاصمون معه، أو لأنَّ ضمير الجمع يقع على المثنى كقوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ﴾ [ص: ٢٢] (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) يتعلَّق بـ «اختصموا»، وتعدَّى بـ «إلى» وإن كان اختصم لا يتعدَّى بـ «إلى»؛ لأنَّه ملموحٌ فيه معنى: تحاكموا (فَقَالَ) ﷺ: (يَعُضُّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ) بحذف همزة الاستفهام، والأصل: أيعضُّ على طريق الإنكار، وحذفت كما حذفت من قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾ [الشعراء: ٢٢] التقدير: أو تلك نعمة، والمعنى: أيعضُّ أحدكم يد أخيه (كَمَا يَعْضُّ الْفَحْلُ؟) أي: الذَّكر من الإبل، والكاف نعت لمصدرٍ محذوفٍ، أي: أيعضُّ أحدكم أخاه عَضًا مثل ما يعضُّ الفحلُ (لَا دِيَّةَ لَكَ) «لا» نافية، و«دية» مَبْنِيٌّ مع «لا»، ومحلُّ «لا» مع اسمها رفعٌ بالابتداء، والخبر في المجرور، أو محذوفٌ على مذهب الأكرهين، فيكون «لك» في محلِّ صفة، والتقدير: لا دية/ كائنة لك موجودة، وفي رواية ابن عساکرَ في نسخة وأبي ذرٍّ عن الحمويِّ والمُستملي: «له» بالهاء بدل كاف «لك». قال النَّوَوِيُّ: ولو عُضَّتْ يده خَلَصَهَا بالأسهل من فكٍّ لحِيهِ وضرب شذقيه^(٢)، فإن عجز فسَلَّها فندرت أسنانه، أي: سقطت، فهذَرٌ، أي: لأنَّ العَضَّ لا يجوزُ بحالٍ.

والحديث أخرجه مسلمٌ في «الدِّيَاتِ»، والنَّسَائِيُّ في «القِصَاصِ»، وابن ماجه في «الدِّيَاتِ» أيضًا.

٦٨٩٣ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ صَفْوَانَ بنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: خَرَجْتُ فِي غَزْوَةٍ، فَعَضَّ رَجُلٌ فَاَنْتَزَعَ ثَنِيَّتَهُ، فَأَبْطَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ.

(١) في (د): «ثنيتين».

(٢) في (س): «شقه».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الضَّحَّاكُ النَّبِيلُ (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز المكيّ (عَنْ عَطَاءٍ) هو: ابنُ أبي رباح المكيّ (عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ) يَعْلَى ابنُ مُنْيَةَ - بضم الميم وسكون النون وفتح التحتية - اسم أمّه، واسم أبيه: أُمَيَّة - بضم الهمزة وفتح الميم وتشديد التحتية - التَّمِيمِيُّ الحَنْظَلِيُّ رضي الله عنه أَنَّهُ (قَالَ: خَرَجْتُ فِي غَزَاةٍ) بسكون الزاي بعدها واو، أي: غزوة تبوك، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهْنِيِّ: «(في غزاة) بفتح الزاي بعدها ألف بدل^(١) الواو (فَعَضَّ رَجُلٌ) أي: رجلاً^(٢)» آخر (فَانْتَزَعَ) أي: يده، فابتدرت^(٣) (ثَنَيْتُهُ، فَأَبْطَلَهَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم) أي: حكم أن لا ضمانَ على المعضوضِ / بشرط تألمه، وأن لا يمكنه تخليص يده بغير ذلك من ضرب، أو فكٍّ د ٧٧/ب لحبيه ليرسلها، ومهما أمكن^(٤) التَّخْلُصَ بدون ذلك فعدَل عنه^(٥) إلى الأثقل لم يهدر.

١٩ - باب: السَّنِّ بِالسَّنِّ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين يذكر فيه: (السَّنِّ^(٦)) تَقْلُعُ (بِالسَّنِّ) وفي نسخة بإضافة الباب لتاليه.

٦٨٩٤ - حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ ابْنَةَ النَّضْرِ لَطَمَتْ جَارِيَةً فَكَسَرَتْ ثَنِيَّتَهَا، فَأَتَوْا النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَأَمَرَ بِالْقِصَاصِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُثَنَّى البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ) الطَّوِيلُ (عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: أَنَّ ابْنَةَ النَّضْرِ) بالنون المفتوحة والضاد المعجمة الساكنة، واسمها: الرُّبَيْعُ - بضم الراء وفتح الموحدة وتشديد التحتية المكسورة - وهو جدُّ أنسٍ (لَطَمَتْ جَارِيَةً) وفي رواية الفزاريّ السَّابِقَةُ فِي «سورة المائدة» [ح: ٦١١] «جَارِيَةً مِنَ الْأَنْصَارِ» وفي رواية معتمر عند أبي داود: «امْرَأَةٌ» بدل «جارية»^(٧) وفيه: أَنَّ المراد بالجارية: المرأة الشَّابَّة لا الأمة الرَّقِيقَةُ (فَكَسَرَتْ ثَنِيَّتَهَا) فعرضوا عليهم الأَرَشَ فَأَبَوْا، فَطَلَبُوا الْعَفْوَ فَأَبَوْا (فَأَتَوْا) أي: أتى أهلها

(١) في (ع): «بعد».

(٢) في (د): «رجل».

(٣) في (ب) و(س): «فأندرت».

(٤) في (ص): «أمكنه».

(٥) «عنه»: ليست في (د).

(٦) في هامش (ل): «السَّنِّ» بفتح النون في «اليونانية». «منه».

(٧) (وفي رواية معتمر عند أبي داود: «امْرَأَةٌ» بدل «جارية»): ليست في (د).

(النَّبِيُّ ﷺ) يطلبون القصاص (فَأَمَرَ بِالْقِصَاصِ) وهو محمولٌ على أَنَّ الكسر كان منضبطاً، وأمكن القصاص بأن ينشر بمنشارٍ بقول أهل الخبرة، وهذا بخلاف^(١) غير السنن من العظام لعدم الوثوق بالمماثلة فيها. قال الشافعي: ولأنَّ دون العظم حائلاً^(٢) من جلدٍ ولحمٍ وعصبٍ تتعذر معه المماثلة، وهذا مذهب الشافعية والحنفية، وقال المالكية بالقود^(٣) في العظام إلا ما^(٤) كان مجوّفاً^(٥)، أو كان كالمأمومة والمنقلة والهاشمة، ففيها الدية.

وهذا الحديث العشرون من الثلاثيات.

٢٠ - باب دية الأصابع

(باب دية الأصابع) هل هي مستوية أو مختلفة؟

٦٨٩٥ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ»، يَعْنِي: الْخِنْصَرَ وَالْإِبْهَامَ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، نَحْوَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بْنُ الْحَجَّاجِ (عَنْ قَتَادَةَ) بْنِ دِعَامَةَ (عَنْ عِكْرِمَةَ) مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ قَالَ: هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ فِي الدِّيةِ (يَعْنِي: الْخِنْصَرَ) بِكسر المعجمة وفتح المهملة (وَالْإِبْهَامَ) وفي رواية النَّسَائِيِّ بحذف: «يعني» وعند الإسماعيليِّ من طريق عاصمِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ: «دِيَّتُهُمَا سَوَاءٌ»، ولأبي داود من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة^(٦): «الأصابع والأسنان سواء، الثنية والضرس سواء»، ولأبي داود والترمذي: «أصابع اليدين والرجلين

(١) في (ص): «خلاف».

(٢) في (د): «حائل».

(٣) في (ص) و(د): «لا قود».

(٤) في (د): «إلا إذا».

(٥) في (ب) و(س): «مخوّفاً».

(٦) قوله: «دِيَّتُهُمَا سَوَاءٌ» ولأبي داود من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة «سقط من الأصول الخطية، استدرك من الفتح، ولا بدّ منه».

سواء»، ولا بن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه: «الأصابع سواء كلهنّ فيه عشرٌ عشرٌ من الإبل» أي: فلا فضل لبعض الأصابع على بعض، وأصابع اليد والرجل سواء، كما عليه أئمة الفتوى، وفي حديث عمرو بن حزم عند النسائي: «وفي كلّ أصبع من أصابع اليد والرجل عشرٌ^(١) من الإبل». قال الخطابي: وهذا أصل في كلّ جنائز لا تضبط كميتها، فإذا فات ضبطها من جهة المعنى اعتبرت من حيث الاسم، فتساوى ديتها وإن اختلف كمالها ومنفعتُها^(٢)، فإنّ للإبهام من القوة ما ليس للخنصر، ومع ذلك فديتهما سواء ولو اختلفت المساحة، وكذلك الأسنان نفع بعضها أقوى من بعض، وديتها سواء نظرًا ١٧٨/٧د للاسم فقط.

والحديث أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في «الدِّيَات».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحدة والمعجمة، بُنْدَار قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ) محمّد، واسم أبي عديّ إبراهيم (عَنْ شُعْبَةَ) بن الحجاج (عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) أنّه (قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ نَحْوَهُ) فعند ابن ماجه والإسماعيلي من رواية ابن أبي/ عديّ المذكورة بلفظ: «الأصابع سواء» وكذا أخرجه من رواية ابن أبي عديّ أيضًا، لكن ٥٦/١٠ مقرونًا به غندر والقطن بلفظ الرواية الأولى، لكن بتقديم الإبهام على الخنصر.

وهذا الحديث الذي ساقه المؤلف نزل به درجة لأجل وقوع التصريح فيه بسماع ابن عباس من النبيّ ﷺ، وأخرجه ابن ماجه.

٢١ - باب: إِذَا أَصَابَ قَوْمٌ مِنْ رَجُلٍ هَلْ يُعَاقَبُ أَوْ يُقْتَضُ مِنْهُمْ كُلُّهُمْ؟

وَقَالَ مُطَرِّفٌ، عَنْ الشَّعْبِيِّ: فِي رَجُلَيْنِ شَهِدَا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ سَرَقَ فَقَطَعَهُ عَلِيٌّ، ثُمَّ جَاءَ بِآخَرَ وَقَالَ: أَخْطَأْنَا. فَأَبْطَلَ شَهَادَتَهُمَا وَأَخَذَا بِدِيَةِ الْأَوَّلِ، وَقَالَ: لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكُمَا تَعَمَّدُمَا لَقَطَعْتُكُمَا

هذا (باب) بالتنوين يذكر فيه: (إِذَا أَصَابَ قَوْمٌ مِنْ رَجُلٍ هَلْ يُعَاقَبُ) بفتح القاف مبنياً للمفعول، وفي رواية: «يعاقبون^(٣)» بلفظ الجمع، وفي أخرى: «يعاقبوا» بحذف النون لغة ضعيفة،

(١) في (د): «عشر عشر».

(٢) في (د) و(س) زيادة: «ومبلغ فعلها».

(٣) في (د): «هل يعاقبون».

أي: هل يكافأ الذين أصابوه ويجازون^(١) على فعلهم، كما وقع في اللدود (أو يُقْتَصَّ) بالبناء للمفعول، وفي «اليونينية»^(٢) للفاعل فيهما (منهم كُلُّهُمْ؟) إذا قتلوه أو جرحوه، أو يتعيَّن واحد ليقتص منه، ويؤخذ من الباقيين الدية، والأول مذهب جمهور العلماء، وروي الثاني عن عبد الله ابن الزبير ومعاذ، فلو قتله عشرة فله أن يقتل واحدا منهم ويأخذ من التسعة تسعة أعشار الدية.

(وَقَالَ مُطَرِّفٌ) بضم الميم وفتح المهملة وكسر الراء مشددة بعدها فاء، ابن طريف، فيما رواه إمامنا الشافعي رحمه الله عن سفيان بن عُيينة عن مطرّف: (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر (فِي رَجُلَيْنِ) لم يُسَمِّيا (شَهِدَا عَلَى رَجُلٍ) لم يُسَمَّ أيضا (أَنَّهُ سَرَقَ فَقَطَعَهُ) أي: فقطع يده (عَلَيْهِ) عليه؛ لثبوت سرقة عنده بشهادتهما (ثُمَّ جَاءَا) أي: الشاهدان (بِأَخَرٍ) برجل آخر إلى علي عليه السلام (وَقَالَا) ولأبي ذر: «فَقَالَا» بالفاء بدل الواو: هذا الذي سرق وقد (أَخْطَأْنَا) على الأول (فَأَبْطَلْ) علي عليه السلام (شَهَادَتَهُمَا) على الآخر كما في رواية الشافعي، وفيه ردُّ على من حمل الإبطال في قوله: «فَأَبْطَلْ شَهَادَتَهُمَا»، على إبطال شهادتهما معاً؛ الأولى لإقرارهما فيها بالخطأ، والثانية لكونهما صارا متهمين، فاللفظ وإن كان محتملاً، لكن رواية الشافعي عيّنت أحد الاحتمالين (وَأَخِذَا) بضم الهمزة وكسر المعجمة بلفظ التثنية (بِدِيَّةٍ) يد الرجل (الأول) ولفظ رواية الشافعي: وأغرمهما دية الأول (وَقَالَ: لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكُمَا تَعَمَّدْتُمَا) في شهادتيكما الكذب (لَقَطَعْتُكُمَا) أي: لقطعت أيديكما.

٧٨/٧٥ ب

٦٨٩٦ - وَقَالَ لِي ابْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ غُلَامًا قُتِلَ غِيلَةً، فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ اشْتَرَكَ فِيهَا أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ. وَقَالَ مُغِيرَةُ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ: إِنَّ أَرْبَعَةً قَتَلُوا صَبِيًّا، فَقَالَ عُمَرُ مِثْلَهُ. وَأَقَادَ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ الزُّبَيْرِ وَعَلِيٌّ وَسُوَيْدُ بْنُ مِقْرَنٍ مِنْ لَظْمَةٍ، وَأَقَادَ عُمَرُ مِنْ ضَرْبَةٍ بِالذَّرَّةِ، وَأَقَادَ عَلِيٌّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَسْوَاطٍ. وَاقْتَصَّ شَرِيحٌ مِنْ سَوْطٍ وَخُمُوشٍ.

قال البخاري: (وَقَالَ لِي^(٣) ابْنُ بَشَّارٍ) بالموحدة والمعجمة المشددة، محمّد المعروف ببُنْدَار قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيد القطان (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين، ابن عمر العمري (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ غُلَامًا) اسمه: أصيل كما رواه البيهقي (قُتِلَ) بضم القاف مبنياً للمفعول (غِيلَةً) بكسر الغين المعجمة وسكون التحتية بعدها لام مفتوحة فهاء تأنيث، أي:

(١) في (د): «ويجازوا».

(٢) في (ع) زيادة: «بالبناء».

(٣) «لي»: ليست في (ب).

سرًا أو غفلةً وخديعةً. قال في «المقدمة»: والقاتل أربعة: المرأة أم الصبي وصديقها وجاريتها ورجل ساعدتهم، ولم يسموا (فَقَالَ عُمَرُ) بن الخطاب رضي الله عنه: (لَوْ اشْتَرَكَ فِيهَا) أي: في هذه الفعلية، أو التآنيث على إرادة النفس، ولأبي ذر عن الكشميهني: «فيه» أي: في قتله (أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ) «صنعاء» بالمد^(١)، بلد باليمن معروف. قال في «الفتح»: وهذا الأثر موصول إلى عمر بأصح إسناد، وقد أخرجه ابن أبي شيبه عن عبد الله بن نُمير عن يحيى القطان من وجه آخر عن نافع بلفظ: أن عمر قتل سبعة من أهل صنعاء برجل... إلى آخره، وأخرجه «الموطأ» بسند آخر قال: عن يحيى بن سعيد عن سعيد ابن المسيب^(٢): أن عمر قتل خمسة أو ستة برجل قتلوه غيلة، وقال: لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعًا.

(وَقَالَ مُغِيرَةُ بْنُ حَكِيمٍ) الصنعاني (عَنْ أَبِيهِ) حكيم (إِنَّ أَرْبَعَةً) بكسر الهمزة وتشديد النون^(٣) (قَتَلُوا صَبِيًّا، فَقَالَ عُمَرُ مِثْلَهُ) مثل قوله: «لو اشترك فيه أهل صنعاء لقتلتهم»، وهذا مختصر من أثر وصله ابن وهب، ومن طريقه قاسم بن أصبغ والطحاوي والبيهقي، قال ابن وهب: حَدَّثَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ أَنَّ الْمَغِيرَةَ بْنَ حَكِيمٍ الصَّنْعَانِيَّ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ امْرَأَةً بِصَنْعَاءَ غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا، وَتَرَكَ فِي حِجْرِهَا ابْنًا لَهُ مِنْ غَيْرِهَا غَلَامًا، يَقَالُ لَهُ: أَصِيلٌ، فَاتَّخَذَتِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ زَوْجِهَا خَلِيلًا، فَقَالَتْ لَهُ: إِنَّ هَذَا الْغَلَامَ يَفْضَحُنَا فَاقْتُلْهُ، فَأَبَى فَاِمْتَنَعَتْ مِنْهُ فَطَاوَعَهَا، فَاجْتَمَعَ^(٤) عَلَى قَتْلِ الْغَلَامِ الرَّجُلُ وَرَجُلٌ آخَرُ وَالْمَرْأَةُ وَخَادِمُهَا، فَقَتَلُوهُ، ثُمَّ قَطَعُوهُ أَعْضَاءَ، وَجَعَلُوهُ فِي عَيْبَةٍ -بفتح العين وسكون التحتية بعدها موحدة- وعاء من آدم، وطرحوه في رَكِيَّةٍ -بفتح الراء وكسر الكاف وتشديد التحتية، بئر لم تطو في ناحية القرية ليس فيها ماء-، فأخذ خليلها فاعترف ثم اعترف الباكون، فكتب يعلى وهو يومئذ أمير^(٥) بشأنهم إلى عمر، فكتب عمرُ بقتلهم جميعًا، وقال: «والله لو أن أهل صنعاء اشتركوا^(٦) في قتله لقتلتهم/ أجمعين».

(١) «بالمد»: ليست في (د).

(٢) قوله: «أن عمر قتل سبعة... عن سعيد بن المسيب» سقط من الأصول الخطية، استُدرِك من الفتح، ولا بد منه.

(٣) «بكسر الهمزة وتشديد النون»: ليست في (د).

(٤) في (ص): «فاحتمل».

(٥) في (د): «فكتب يعلى يومئذ وهو أمير».

(٦) في (ص): «اشتركوا».

(وَأَقَادَ) بالقاف (أَبُو بَكْرٍ) الصَّدِيقُ رضي الله عنه، فيما^(١) وصله ابن أبي شيبه^(٢) (وَابْنُ الزُّبَيْرِ) عبد الله، فيما وصله ابن أبي شيبه ومسدد جميعاً^(٣) (وَعَلِيٍّ) هو: ابن أبي طالب، ممّا وصله ابن أبي شيبه (وَسُوَيْدُ بْنُ مُقَرِّنٍ) بضم الميم وفتح القاف وكسر الراء مشددة بعدها نون، المزني، ممّا وصله ابن أبي شيبه (مِنْ لَظْمَةٍ. وَأَقَادَ عُمَرُ) بن الخطاب رضي الله عنه (مِنْ ضَرْبَةٍ بِالذَّرَةِ) بكسر الدال المهملة وتشديد الراء، آلة يُضْرَبُ بها (وَأَقَادَ عَلِيٍّ) أي^(٤): ابن أبي طالب رضي الله عنه (مِنْ ثَلَاثَةِ أَسْوَاطٍ) أخرجه^(٥) ابن أبي شيبه وسعيد بن منصور من طريق فضيل بن عمرو عن عبد الله بن معقل / - بكسر القاف - قال: كنتُ عند عليّ فجاءه رجلٌ فسارّه، فقال: يا قَنْبَر - بفتح القاف والموحدة بينهما نون ساكنة آخره راء - أخرج فاجلد هذا، فجاء المجلود، فقال: إنّه زاد عليّ ثلاثة أسواط، فقال: صدق، فقال^(٦): خذ السَّوْطَ فاجلده ثلاثة أسواط، ثمّ قال: يا قَنْبَر إذا جلدت فلا تتعدّ الحدود (وَأَفْتَضَّ شُرَيْحٌ) بضم الشين المعجمة وفتح الراء بعدها تحتية ساكنة فمهملة، ابن الحارث القاضي (مِنْ سَوَاطٍ وَخُمُوشٍ) بضم الخاء المعجمة والميم وبعد الواو معجمة، الخُدُوشُ زنة ومعنى، وهذا وصله سعيد بن منصور في السَّوْطِ، وابن أبي شيبه في الخُمُوشِ.

٦٨٩٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: لَدَدْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ، وَجَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْنَا: «لَا تَلْدُونِي» قَالَ: فَقُلْنَا: كَرَاهِيَةَ الْمَرِيضِ بِالذَّوَاءِ، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: «أَلَمْ أَنْهَكُمُ أَنْ تَلْدُونِي» قَالَ: قُلْنَا: كَرَاهِيَةَ لِلذَّوَاءِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبْقَى مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا لَدٌ، وَأَنَا أَنْظَرُ، إِلَّا الْعَبَّاسَ فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْكُمْ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو: ابنُ مُسَرِّهٍ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيد القطان (عَنْ سُفْيَانَ) الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ) الهمداني (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بضم العين (بْنِ)

(١) في (د): «مما».

(٢) في (د) زيادة: «ومسدد جميعاً». وسقطت من الموقع التالي.

(٣) «ومسدد جميعاً»: ليست في (د).

(٤) «أي»: زيادة من (ع).

(٥) في (د): «أخرج».

(٦) «فقال»: ليست في (د).

عَبْدُ اللَّهِ) بن عتبة بن مسعود أَنَّهُ (قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا): (لَدَدْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بدالين مهملتين، جعلنا له دواءً في أحدِ جانبي فمهِ بغيرِ اختيارِهِ (فِي مَرَضِهِ) الَّذِي تَوَفَّى فِيهِ (وَجَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْنَا: لَا تَلْدُونِي، قَالَ: فَقُلْنَا): نهيهُ هذا ليس للإيجابِ بل كرهه (كَرَاهِيَةً) ولغيرِ أَبِي ذَرٍّ: «كَرَاهِيَةً» بالرفع، أي: بل هو كراهية (الْمَرِيضِ بِالْذَّوَاءِ) بالموحدة (فَلَمَّا أَفَاقَ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (قَالَ: أَلَمْ أَنَهَكُمُ) ولأبي ذَرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «أَنَهَكُنَّ» بنون جمع الإناث، بدل ميم^(١) جمع الذكور (أَنْ تَلْدُونِي) بضم اللام (قَالَ: قُلْنَا كَرَاهِيَةً لِلذَّوَاءِ) بالنَّصْب وبالرَّفع منونا، وللكُشْمِيهَنِيِّ: «كَرَاهِيَةَ الْمَرِيضِ لِلذَّوَاءِ» (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا يَبْقَى مِنْكُمْ أَحَدٌ) من الرجال والنساء (إِلَّا لَدَّ) بضم اللام وتشديد المهملة (وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَّا الْعَبَّاسَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْكُمْ).

قيل: هذا الحديث لا يُناسب الترجمة؛ لأنَّه غيرُ ظاهرٍ في القصاص؛ لاحتمال أن يكون عقوبةً لهم حيث خالفوا أمرَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وقال شارح التَّراجم: أمَّا القصاص من اللَّطْمَةِ وَالذَّرَّةِ والأسواط فليس من الترجمة؛ لأنَّه من شخصٍ واحدٍ، وقد يُجاب عنه بأنَّه إذا كان القود يؤخذ من هذه المحقَّرات، فكيف لا يُقَاد من الجمعِ من الأمورِ العظائم، كالقتلِ والقطعِ وما أشبه^(٢) ذلك.

والحديث سبق قريباً في «باب القصاص بين الرجال والنساء» [ح: ٦٨٨٦].

٢٢ - باب الْقَسَامَةِ، وَقَالَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ»

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: لَمْ يُقَدْ بِهَا مُعَاوِيَةُ. وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عَدِيِّ بْنِ أَرْطَاةَ - وَكَانَ أَمْرُهُ عَلَى الْبَصْرَةِ - فِي قَتْلِ وَجَدٍ عِنْدَ بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ السَّمَانِينَ: إِنْ وَجَدَ أَصْحَابُهُ بَيِّنَةً، وَإِلَّا فَلَا تَظْلِمِ النَّاسَ، فَإِنَّ هَذَا لَا يُقْضَى فِيهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

(باب الْقَسَامَةِ) بفتح القاف، مأخوذةٌ من الْقَسَمِ وهو اليمين. وقال الأزهري: الْقَسَامَةُ اسمٌ للأولياء الذين يحلفون على استحقاقِ دمِ المقتول، وقيل: مأخوذةٌ من الْقِسْمَةِ لِقِسْمَةِ الْإِيمَانِ على الورثة، واليمين فيها من جانب المدَّعي؛ لأنَّ الظَّاهر معه بسببِ اللَّوْثِ الْمُقْتَضِي لَظَنَّ صَدَقِهِ، وفي غير ذلك الظَّاهر مع المدَّعى عليه، فلذا خرج هذا عن الأصل.

(١) «ميم»: ليست في (د).

(٢) في (د): «والقطع وأشبه».

(وَقَالَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ) بالمثلثة الكندي، ممَّا وصله في «الشهادات» [ج: ٢٦٦٩] وغيرها [ج: ٢٥١٥] (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ) برفع «شاهدَاكَ» خبر مبتدأ محذوف، أي: المثبت لدعواكَ شاهدَاكَ، «أو يمينه» عطْفٌ عليه (وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ) هو: عبدُ الله بن عُبيد الله^(١) ابن أبي مُلَيْكَةَ - بضم الميم - واسمه: زُهَيْر، ممَّا وصله حمَّاد بن سلمة/ في «مصنفه»، ومن طريقه^(٢) ابن المنذر (لَمْ يُقَدْ) بضم الياء^(٣) التحتية وكسر القاف من أقاد، أي: لم يقتَصْ (بِهَا) بالقسامة (مُعَاوِيَةَ) بِنُ أَبِي سَفْيَانَ، وتوقَّف ابن بَطَّال في ثبوته، فقال: قد صحَّ عن معاوية أَنَّهُ أَقَادَ بِهَا، ذكر ذلك عنه أبو الزُّنَاد في احتجاجه على أهل العراق، قال في «الفتح»: هو في صحيفة عبد الرحمن بن أبي الزُّنَاد عن أبيه، ومن طريقه أخرجه البيهقي، وجمع بأنَّ معاوية لم يُقَدْ بِهَا لَمَّا وَقَعَتْ لَهُ، وكان الحكم في ذلك، وَلَمَّا وَقَعَتْ لغيره وَكَلَّ الأمر في ذلك إليه، فلفظ البيهقي عن خارجة بن زيد بن ثابت، قال: قَتَلَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ رَجُلًا مِنْ بَنِي الْعَجْلَانِ/ ولم يكن في ذلك بَيِّنَةٌ وَلَا لَطْخٌ، فأجمع رأيُ النَّاسِ على أن تحلِفَ ولَاةَ المقتولِ، ثُمَّ يُسَلِّمَ إِلَيْهِمْ فيقتلوه، فركبْتُ إلى معاوية في ذلك، فكتبَ إلى سعيد بن العاص إن كان ما ذكره حقًا فافعل ما ذكروه، فدفعْتُ الكتاب إلى سعيد فأحلفنا خمسين يمينًا ثُمَّ أَسْلَمَهُ إِلَيْنَا. انتهى.

فُنُسِبَ إلى معاوية أَنَّهُ أَقَادَ بِهَا لكونه أذن في ذلك، ويحتمل أن يكون معاوية كان يرى القودَ بها، ثُمَّ رَجَعَ عن ذلك أو بالعكس (وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ) رضي الله عنه (إِلَى عَدِيٍّ بْنِ أَرْطَاةَ) بفتح الهمزة والطاء المهملة بينهما راء ساكنة وبعد الألف هاء تأنيث غير منصرف، الفزاري (وَكَانَ) ابن عبد العزيز (أَمْرُهُ) جعله أميرًا (عَلَى الْبَصْرَةِ) سنة تسع وتسعين (في) أمر (قَتِيلٍ وَجَدَ) بضم الواو وكسر الجيم (عِنْدَ بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ السَّمَانِينَ) الَّذِينَ يَبِيعُونَ السَّمْنَ: (إِنْ وَجَدَ أَصْحَابُهُ) أي: أصحاب القَتِيلِ (بَيِّنَةً) يحكم بها (وَالْأَيُّ) أي: وإن لم يجد أصحابه بَيِّنَةً (فَلَا تَظْلِمِ النَّاسَ) بالحكم في ذلك بغير بَيِّنَةٍ (فَإِنَّ هَذَا لَا يُقْضَى) بضم التحتية وفتح الضاد المعجمة، أي: لا يحكم (فِيهِ) إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. قال في «الفتح»: وقد اختلف على عمر بن عبد العزيز في القود^(٤)

(١) في (د): «عبد الله بن عبد الرحمن».

(٢) في (د): «طريق».

(٣) «الياء»: ليست في (د).

(٤) في (د): «القول».

بالقسامة كما اختلف على معاوية، فذكر ابن بطال أن في «مصنف» حماد بن سلمة، عن ابن أبي مليكة: أن عمر بن عبد العزيز أقاد بالقسامة في إمرته على المدينة، فيجتمع بأنه كان يرى ذلك لما كان أميراً على المدينة، ثم رجع لما ولي الخلافة.

٦٨٩٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، زَعَمَ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، يُقَالُ لَهُ: سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ أَخْبَرَهُ، أَنَّ نَفَرًا مِنْ قَوْمِهِ انْطَلَقُوا إِلَى خَيْبَرَ فَتَفَرَّقُوا فِيهَا، وَوَجَدُوا أَحَدَهُمْ قَتِيلًا، وَقَالُوا لِلَّذِي وَجَدَ فِيهِمْ: قَتَلْتُمْ صَاحِبَنَا. قَالُوا: مَا قَتَلْنَا وَلَا عَلِمْنَا قَاتِلًا، فَاَنْطَلَقُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ انْطَلَقْنَا إِلَى خَيْبَرَ فَوَجَدْنَا أَحَدًا قَتِيلًا. فَقَالَ: «الْكُبَرَى الْكُبَرَى»، فَقَالَ لَهُمْ: «تَأْتُونَ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ»، قَالُوا: مَا لَنَا بِبَيِّنَةٍ، قَالَ: «فَيَخْلِفُونَ». قَالُوا: لَا نَرْضَى بِإِيمَانِ الْيَهُودِ، فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبْطِلَ دَمَهُ، فَوَدَّاهُ مِئَةً مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ) أبو الهذيل الطائفي الكوفي (عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ) بضم الموحدة وفتح المعجمة، ويسار بالتحية وتخفيف المهملة، المدنيّ أنّه (زَعَمَ: أَنَّ رَجُلًا) أي: قال: إن رجلاً (مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ: سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ) بفتح الحاء المهملة وسكون المثناة، وهو - كما قال المزي - سهل بن عبد الله بن أبي حثمة، واسم أبي حثمة عامر بن ساعدة الأنصاري، وعند مسلم من طريق ابن نمير عن سعيد ابن بشير عن سهل بن أبي حثمة الأنصاري أنّه (أَخْبَرَهُ أَنَّ نَفَرًا مِنْ قَوْمِهِ) اسم جمع يقع على جماعة الرجال خاصّة من الثلاثة إلى العشرة لا واحد له من لفظه، والمراد بهم هنا: مُحَيِّصَةٌ ٢٨٠/٧د - بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد التحتية المكسورة بعدها صاد مهملة - وأخوه^(١) حَوَيْصَةٌ - بضم الحاء المهملة وفتح الواو وتشديد التحتية المكسورة بعدها صاد مهملة^(٢) - ولدا مسعود، وعبد الله وعبد الرحمن ولدا سهل (انْطَلَقُوا إِلَى خَيْبَرَ) وفي رواية ابن إسحاق عند ابن أبي عاصم: فخرج عبد الله بن سهل في أصحاب له يمتارون تمرًا، زاد سليمان بن بلال - عند مسلم -: في زمن رسول الله ﷺ، وهي يومئذ صلح وأهلها يهود... الحديث. والمراد: أن ذلك وقع بعد فتحها (فَتَفَرَّقُوا فِيهَا، وَوَجَدُوا) بالواو، ولأبي ذر عن الحموي والمستملي: «فوجدوا» (أَحَدَهُمْ قَتِيلًا) هو: عبد الله بن سهل، وفي رواية بشر بن المفضل

(١) «وأخوه»: ليست في (د).

(٢) «بضم الحاء المهملة وفتح الواو وتشديد التحتية المكسورة بعدها صاد مهملة»: ليست في (د).

السَّابِقَةُ فِي «الجزية» [ج: ٣١٧٣] فَاتَى مُحَيِّصَةً إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ وَهُوَ يَتَشَخَّطُ فِي دَمِهِ قَتِيلًا فدفنه (وَقَالُوا) أَي: النَّفَر (لِلَّذِي) أَي: لِأَهْلِ خَيْبَرَ الَّذِينَ (وُجِدَ) بَضْمُ الْوَاوِ وَكَسْرُ الْجِيمِ (فِيهِمْ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ قَتِيلًا: (فَقَتَلْتُمْ) وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنْ الْحَمَوِيِّ: «قَدْ قَتَلْتُمْ» (صَاحِبِنَا) وَقَوْلُهُ: «لِلَّذِي» بِحَذْفِ النُّونِ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَحُضِّمْتُ كَالَّذِي خَاضُوا» [التوبة: ٦٩] (قَالُوا^(١)) أَي: أَهْلُ خَيْبَرَ: (مَا قَتَلْنَا) صَاحِبَكُمْ (وَلَا عَلِمْنَا قَاتِلًا) لَهُ (فَانْظُرُوا) أَي: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ وَحُوَيْصَةَ وَمُحَيِّصَةَ ابْنَا مَسْعُودٍ (إِلَى النَّبِيِّ) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «رَسُولَ اللَّهِ» (مِنْهُ يَدْرِي) فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ انْظُرْنَا إِلَى خَيْبَرَ فَوَجَدْنَا أَحَدَنَا فِيهَا (قَتِيلًا) وَفِي «الْأَحْكَامِ» [ج: ٧١٩٢] وَأَقْبَلَ - أَي: مُحَيِّصَةَ - هُوَ وَأَخُوهُ حُوَيْصَةُ وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ فَذَهَبَ لِيَتَكَلَّمَ، وَهُوَ الَّذِي كَانَ بِخَيْبَرَ، وَفِي رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ [ج: ٦١٤٢]: فَبَدَأَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَتَكَلَّمَ وَكَانَ أَصْغَرَ الْقَوْمِ، وَزَادَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ يَحْيَى - عِنْدَ مُسْلِمٍ -: فِي أَمْرِ أَخِيهِ (فَقَالَ) مِنْهُ يَدْرِي: (الْكُبْرُ الْكُبْرُ) بَضْمُ الْكَافِ وَسُكُونُ الْمُوَحَّدَةِ وَالنَّصْبُ فِيهِمَا عَلَى الْإِغْرَاءِ، وَفِي رِوَايَةِ اللَّيْثِ - عِنْدَ مُسْلِمٍ -: فَسَكَتَ وَتَكَلَّمَ صَاحِبَاهُ. وَتَكَرَّرَ الْكِبَرُ لِلتَّأْكِيدِ، أَي: لِيَبْدَأَ الْأَكْبَرُ بِالْكَلَامِ، أَوْ قَدَّمُوا الْأَكْبَرَ إِرْشَادًا إِلَى الْأَدَبِ فِي تَقْدِيمِ الْأَسَنِ، وَحَقِيقَةُ الدَّعْوَى إِنَّمَا هِيَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخِي الْقَتِيلِ لَا حَقَّ فِيهَا لِابْنِي^(٢) عَمِّهِ، وَإِنَّمَا أَمْرُ مِنْهُ يَدْرِي أَنْ يَتَكَلَّمَ الْأَكْبَرُ وَهُوَ حُوَيْصَةُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنِ الْمُرَادُ بِكَلَامِهِ حَقِيقَةُ الدَّعْوَى بَلْ سَمَاعُ صُورَةِ الْقِصَّةِ، وَعِنْدَ الدَّعْوَى يَدْعِي الْمُسْتَحَقُّ، أَوِ الْمَعْنَى: لِيَكُنِ الْكَبِيرُ وَكِيْلًا لَهُ (فَقَالَ) مِنْهُ يَدْرِي (لَهُمْ) أَي: لِلثَّلَاثَةِ: (تَأْتُونَ) بِفَتْحِ النُّونِ مِنْ غَيْرِ تَحْتِيَّةٍ، وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنْ الْمُسْتَمْلِيِّ: «تَأْتُونِي» (بِالْبَيِّنَةِ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ، قَالُوا: مَا لَنَا بِبَيِّنَةٍ) وَعِنْدَ النَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَخْنَسِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ ابْنَ مُحَيِّصَةَ الْأَصْغَرَ أَصْبَحَ قَتِيلًا عَلَى أَبْوَابِ خَيْبَرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ مِنْهُ يَدْرِي: «أَقِمْ شَاهِدَيْنِ عَلَى قَتْلِهِ أَدْفَعُهُ إِلَيْكَ بِرَمْتِهِ» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَى أَصِيبُ شَاهِدَيْنِ وَإِنَّمَا أَصْبَحَ قَتِيلًا عَلَى أَبْوَابِهِمْ؟ وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ: إِنَّ ذِكْرَ الْبَيِّنَةِ وَهَمٌّ؛ لِأَنَّهُ مِنْهُ يَدْرِي قَدْ عَلِمَ أَنَّ خَيْبَرَ حِينَئِذٍ لَمْ يَكُنْ بِهَا أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ. أُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ وَإِنْ سُلِّمَ أَنَّهُ لَمْ يَسْكُنْ مَعَ الْيَهُودِ فِيهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَحَدٌ لَكِنْ فِي الْقِصَّةِ: أَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَرَجُوا يَمْتَارُونَ تَمْرًا، فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ طَائِفَةٌ أُخْرَى خَرَجُوا لِمِثْلِ ذَلِكَ، فَإِنْ قُلْتَ:

(١) فِي (ع): «فَقَالُوا».

(٢) فِي (د): «لِبْنِي».

كيف عرضت اليمين على الثلاثة والوارث هو عبد الرحمن خاصة واليمين عليه؟ أجيب بأنه إنما أطلق الجواب؛ لأنه غير ملبس أن المراد به الوارث، فكما^(١) سمع كلام الجميع في صورة القتل وكيفيته، وكذلك أجابهم الجميع (قَالَ) مِنْ أَشَدِّهِمْ: (فَيَخْلِفُونَ) أي: اليهود أنهم ما قتلوه، وفي رواية ابن عُيينة عن يحيى: «تبرئكم يهود بخمسين يحلفون» أي: يخلصونكم من الأيمان بأن تحلفوهم، فإذا حلفوا انتهت الخصومة، فلم يجب عليهم شيء، وخلصتم أنتم من الأيمان، وفيه البداءة بالمدعى عليهم (قَالُوا): يا رسول الله (لَا نَرْضَى بِأَيْمَانِ الْيَهُودِ) وفي رواية يحيى [ج: ٦١٤٢]: «أتحلفون وتستحقون قاتلكم أو صاحبكم بأيمان خمسين منكم» فيحتمل أنه مِنْ أَشَدِّهِمْ طلب البيّنة أولاً فلم يكن لهم بيّنة، فعرض عليهم الأيمان فامتنعوا، فعرض عليهم تحليف المدعى عليهم فأبوا، وقد سقط من رواية حديث الباب تبذئة المدعين باليمين، واشتملت رواية يحيى بن سعيد على زيادة من ثقة حافظ فوجب قبولها، وهي تقضي على من لم يعرفها، وإلى البداءة بالمدعين ذهب الشافعي وأحمد^(٢)، فإن أبوا ردّت على المدعى عليهم، وقال بعكسه أهل الكوفة وكثير من^(٣) البصرة (فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبْطَلَ دَمُهُ) بضم أوله وكسر الطاء، من أبطل، أي: كره أن يهدر دمه (فَوَدَاهُ) بلا همز مع التخفيف (مِثَّةً) وللکشميهني: «بمئة» (مِنْ إِبْلِ الصَّدَقَةِ) وفي رواية يحيى بن سعيد: «من عنده» [ج: ٣١٧٣] فيحتمل أن يكون اشتراها من إبل الصدقة بمال^(٤) دفعه من عنده، أو المراد بقوله: «من عنده» أي: من بيت المال المرصد للمصالح، وأطلق عليه صدقة باعتبار الانتفاع به مجّاناً لما في ذلك من قطع المنازعة، وإصلاح ذات البين. قال أبو العباس القرطبي: ورواية من قال: «من عنده»، أصح من رواية من قال: «من إبل الصدقة»، وقد قيل: إنها غلط، والأولى أن^(٥) لا يغلط الراوي ما أمكن، فيحتمل أنه مِنْ أَشَدِّهِمْ تسلف ذلك من إبل الصدقة؛ ليدفعه من مال الفيء.

(١) في (ب) و(د): «فلما».

(٢) في (د) زيادة: «وكذا مالك».

(٣) في (ع) زيادة: «أهل».

(٤) في (د): «بما».

(٥) في (د): «أنه».

وفي الحديث مشروعية القسامة، وبه أخذ/ كافة الأئمة والسلف من الصحابة والتابعين وعلماء الأمة كمالك والشافعي في أحد قوليه وأحمد، وعن طائفة التوقف في ذلك، فلم يروا القسامة ولا أثبتوا لها في الشرع حكماً، وإليه نحا البخاري.

قال^(١) العيني: ذكر الحديث مطابقاً لما قبله في عدم القود في القسامة، وأن الحكم فيها مقصور على البيئة واليمين، كما في حديث الأشعث.

والحديث سبق في «الصلح» [ح: ٢٧٠٢] و«الجزية» [ح: ٣١٧٣].

٦٨٩٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو بَشْرِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَسَدِيُّ: حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ ابْنُ أَبِي عُثْمَانَ: حَدَّثَنِي أَبُو رَجَاءٍ مِنْ آلِ أَبِي قِلَابَةَ: حَدَّثَنِي أَبُو قِلَابَةَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَبْرَزَ سَرِيرَهُ يَوْمًا لِلنَّاسِ، ثُمَّ أَذِنَ لَهُمْ فَدَخَلُوا، فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي الْقَسَامَةِ؟ قَالَ: نَقُولُ: الْقَسَامَةُ الْقَوْدُ بِهَا حَقٌّ، وَقَدْ أَقَادَتْ بِهَا الْخُلَفَاءُ. قَالَ لِي: مَا تَقُولُ يَا أَبَا قِلَابَةَ؟ وَنَصَبَنِي لِلنَّاسِ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عِنْدَكَ رُؤُوسُ الْأَجْنَادِ وَأَشْرَافُ الْعَرَبِ، أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ خَمْسِينَ مِنْهُمْ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ مُخَصَّنٍ بِدِمَشْقٍ أَنَّهُ قَدْ زَنَى، لَمْ يَرَوْهُ أَكُنْتُ تَرْجُمُهُ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ خَمْسِينَ مِنْهُمْ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ بِحِمَصٍ أَنَّهُ سَرَقَ أَكُنْتُ تَقْطَعُهُ وَلَمْ يَرَوْهُ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَوَاللَّهِ مَا قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَدًا قَطُّ إِلَّا فِي إِحْدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ: رَجُلٌ قَتَلَ بِجَرِيرَةٍ نَفْسَهُ فَقُتِلَ، أَوْ رَجُلٌ زَنَى بَعْدَ إِحْصَانٍ، أَوْ رَجُلٌ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ الْقَوْمُ: أَوْلَيْتَ أَنْتَ أَنْتَ بَنُ مَالِكٍ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ فِي السَّرْقِ، وَسَمَرَ الْأَعْيُنَ، ثُمَّ نَبَذَهُمْ فِي الشَّمْسِ؟ فَقُلْتُ: أَنَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثَ أَنَسٍ: حَدَّثَنِي أَنَسٌ: أَنَّ نَفَرًا مِنْ عُكْلٍ ثَمَانِيَةَ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَايَعُوهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَاسْتَوْخَمُوا الْأَرْضَ، فَسَقِمَتْ أَجْسَامُهُمْ، فَشَكَوَا ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَفَلَا تَخْرُجُونَ مَعَ رَاعِيِنَا فِي إِبِلِهِ، فَتُصِيبُونَ مِنَ الْبَانِيهَا وَأَبْوَالِهَا» قَالُوا: بَلَى، فَخَرَجُوا فَشَرِبُوا مِنَ الْبَانِيهَا وَأَبْوَالِهَا فَصَحُّوا، فَقَتَلُوا رَاعِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَطْرَدُوا النَّعَمَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَرْسَلَ فِي آثَارِهِمْ، فَأَذْرَكُوا فَجِءَ بِهِمْ، فَأَمَرَ بِهِمْ فَقُطِعَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ، وَسَمَرَ أَعْيُنُهُمْ، ثُمَّ نَبَذَهُمْ فِي الشَّمْسِ حَتَّى مَاتُوا، قُلْتُ: وَأَيُّ شَيْءٍ أَشَدُّ مِمَّا صَنَعَ هَؤُلَاءِ؟ ارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ وَقَتَلُوا وَسَرَقُوا. فَقَالَ عَنبَسَةُ بْنُ سَعِيدٍ: وَاللَّهِ إِنْ سَمِعْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ، فَقُلْتُ: أَتَرُدُّ عَلَيَّ حَدِيثِي يَا عَنبَسَةُ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ جِئْتُ بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ، وَاللَّهِ لَا يَزَالُ هَذَا الْجُنْدُ بِخَيْرٍ مَا عَاشَ هَذَا الشَّيْخُ بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ، قُلْتُ:

(١) في (د): «وقال».

وَقَدْ كَانَ فِي هَذَا سُنَّةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهِ نَفَرٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَتَحَدَّثُوا عِنْدَهُ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِنْهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ فَقَتِلَ، فَخَرَجُوا بَعْدَهُ، فَإِذَا هُمْ بِصَاحِبِهِمْ يَتَشَحَّطُ فِي الدَّمِ، فَارْجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ صَاحِبُنَا كَانَ يَتَحَدَّثُ مَعَنَا، فَخَرَجَ بَيْنَ أَيْدِينَا، فَإِذَا نَحْنُ بِهِ يَتَشَحَّطُ فِي الدَّمِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «يَمَنْ تَنْظُنُّونَ - أَوْ تَرَوْنَ - قَتَلَهُ؟» قَالُوا: نَرَى أَنَّ الْيَهُودَ قَتَلَتْهُ، فَأَرْسَلَ إِلَى الْيَهُودِ فَدَعَاهُمْ فَقَالَ: «أَنْتُمْ قَتَلْتُمْ هَذَا؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «أَتَرْضَوْنَ نَفْلَ خَمْسِينَ مِنْ الْيَهُودِ مَا قَتَلُوهُ؟» فَقَالُوا: مَا يُبَالُونَ أَنْ يَقْتُلُونَا أَجْمَعِينَ ثُمَّ يَنْتَفِلُونَ، قَالَ: «أَفْتَسْتَحِقُّونَ الدِّيَةَ بِأَيِّمَانِ خَمْسِينَ مِنْكُمْ؟» قَالُوا: مَا كُنَّا لِنَخْلِفَ، فَوَدَّاهُ مِنْ عِنْدِهِ، قُلْتُ: وَقَدْ كَانَتْ هَذِيلٌ خَلَعُوا خَلِيعًا لَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَطَرَقَ أَهْلَ بَيْتٍ مِنَ الْيَمَنِ بِالْبَطْحَاءِ، فَاثْتَبَهُ لَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَحَذَفَهُ بِالسَّيْفِ فَقَتَلَهُ، فَجَاءَتْ هَذِيلٌ فَأَخَذُوا الْيَمَانِيَّ فَرَفَعُوهُ إِلَى عُمَرَ بِالْمَوْسِمِ، وَقَالُوا: قَتَلَ صَاحِبَنَا، فَقَالَ: إِنَّهُمْ قَدْ خَلَعُوهُ، فَقَالَ: يُقَسِّمُ خَمْسُونَ مِنْ هَذِيلٍ مَا خَلَعُوهُ، قَالَ: فَأَقْسَمَ مِنْهُمْ تِسْعَةً وَأَرْبَعُونَ رَجُلًا، وَقَدِمَ رَجُلٌ مِنْهُمْ مِنَ الشَّامِ فَسَأَلُوهُ أَنْ يُقَسِّمَ فَاثْتَدَى يَمِينَهُ مِنْهُمْ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ، فَأَدْخَلُوا مَكَانَهُ رَجُلًا آخَرَ، فَدَفَعَهُ إِلَى أَخِي الْمَقْتُولِ فَقَرَنْتَ يَدُهُ بِيَدِهِ، قَالُوا: فَاثْنَلَقْنَا وَالْخَمْسُونَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا حَتَّى إِذَا كَانُوا بِنَخْلَةٍ، أَخَذَتْهُمْ السَّمَاءُ فَدَخَلُوا فِي غَارٍ فِي الْجَبَلِ، فَانْهَجَمَ الْغَارُ عَلَى الْخَمْسِينَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا فَمَاتُوا جَمِيعًا، وَأُفْلِكَ الْقَرِيبَانِ وَاتَّبَعَهُمَا حَجَرٌ فَكَسَرَ رَجُلٌ أَخِي الْمَقْتُولِ، فَعَاشَ حَوْلًا ثُمَّ مَاتَ، قُلْتُ: وَقَدْ كَانَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ أَقَادَ رَجُلًا بِالْقَسَامَةِ، ثُمَّ نَدِمَ بَعْدَ مَا صَنَعَ، فَأَمَرَ بِالْخَمْسِينَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا فَمُحُوا مِنَ الدِّيَّانِ وَسَيَّرَهُمْ إِلَى الشَّامِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أَبُو رَجَاءٍ الْبَلْخِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو بَشِيرٍ) بِكسر الموحدة وسكون المعجمة (إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ) المشهور بابنِ عَلِيَّةِ اسمُ أُمِّهِ (الْأَسَدِيُّ) بفتح السين المهملة، نسبةً إلى بني أسد بن خزيمة قال: (حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي عُمَانَ) ميسرة أو سالم البصريُّ المعروف بالصَّوَّافِ قَالَ: (حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (أَبُو رَجَاءٍ) سلمان^(١) (مِنْ) مَوَالِي (آلِ أَبِي قِلَابَةَ) بِكسر القاف وتخفيف اللام، عبد الله بن زيد الجرَميُّ - بفتح الجيم وسكون الراء - قال: (حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (أَبُو قِلَابَةَ) عبد الله (أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ) رَضِيَ فِي زَمَنِ خِلَافَتِهِ (أَبْرَزَ) أَظْهَرَ (سَرِيرَهُ) الَّذِي جَرَتْ عَادَةُ الْخُلَفَاءِ بِالْإِخْتِصَاصِ بِالْجُلُوسِ عَلَيْهِ إِلَى ظَاهِرِ دَارِهِ (يَوْمًا لِلنَّاسِ، ثُمَّ أَذِنَ لَهُمْ) فِي الدُّخُولِ عَلَيْهِ ظَاهِرِ دَارِهِ (فَدَخَلُوا) عَلَيْهِ (فَقَالَ) لَهُمْ: (مَا تَقُولُونَ فِي الْقَسَامَةِ؟

(١) في (د): «سليمان».

٦٠/١٠ قَالَ) قَاتِلٌ مِنْهُمْ، كَذَا فِي الْفَرْعِ/ كَأَصْلِهِ^(١)، وَفِي غَيْرِهِمَا «قَالُوا»: (نَقُولُ: الْقَسَامَةُ الْقَوْدُ بِهَا حَقٌّ) أَيْ: وَاجِبٌ (وَقَدْ أَقَادَتْ بِهَا الْخُلَفَاءُ) كَمَا عَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ وَعَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ مَرْوَانَ. قَالَ أَبُو قِلَابَةَ^(٢): (قَالَ لِي: مَا تَقُولُ^(٣)) يَا أَبَا قِلَابَةَ) فِيهَا؟ (وَنَصَّبَنِي لِلنَّاسِ) أَيْ: أُبَرِّزَنِي لِمَنَاظَرَتِهِمْ، أَوْ لِكُونِهِ كَانَ خَلْفَ السَّرِيرِ فَأَمَرَهُ أَنْ يَظْهَرَ (فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عِنْدَكَ رُؤُوسُ الْأَجْنَادِ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْجِيمِ بَعْدَهَا نُونٌ، وَلِابْنِ مَاجِهِ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ - فِي غَسَلِ الْأَعْقَابِ - : قَالَ أَبُو صَالِحٍ: فَقُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: مَنْ حَدَّثَكَ^(٤)؟ قَالَ: أَمْرَاءُ الْأَجْنَادِ خَالِدُ ابْنُ الْوَلِيدِ، وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ، وَشُرْحَبِيلُ بْنُ حَسَنَةَ، وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ. وَالْجَنْدُ فِي الْأَصْلِ: الْأَنْصَارُ وَالْأَعْوَانُ، ثُمَّ اشْتَهَرَ فِي الْمَقَاتِلَةِ، وَكَانَ عَمْرُ قَسَمَ الشَّامِ بَعْدَ مَوْتِ أَبِي عُبَيْدَةَ وَمَعَاذَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْرَاءَ مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ جُنْدٍ (وَأَشْرَافُ الْعَرَبِ) أَيْ: رُؤَسَاؤُهُمْ (أَرَأَيْتَ) أَيْ: أَخْبَرَنِي (لَوْ أَنَّ خَمْسِينَ مِنْهُمْ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ مُخَصَّنٍ) بَفَتْحِ الصَّادِ، وَكَانَ^(٥) (يَدِمَشَقَ أَنَّهُ قَدْ زَنَى، لَمْ) وَلِأَبِي ذَرٍّ عَنِ الْحَمَوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «وَلَمْ» (يَرَوْهُ أَكُنْتَ تَرْجُمُهُ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ خَمْسِينَ مِنْهُمْ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ بِحِمَصٍ أَنَّهُ سَرَقَ أَكُنْتَ تَقْطَعُهُ وَلَمْ يَرَوْهُ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: فَوَاللَّهِ مَا قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَدًا قَطُّ إِلَّا فِي إِحْدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ: رَجُلٌ) بِالرَّفْعِ مَصْحَحًا عَلَيْهِ فِي الْفَرْعِ كَأَصْلِهِ (فَقَتَلَ) بَفَتْحَاتٍ مُتَلَبِّسًا^(٦) (بِجَرِيرَةٍ نَفْسِهِ) بَفَتْحِ الْجِيمِ، أَيْ: بِمَا يَجْرُهُ^(٧) إِلَى نَفْسِهِ مِنَ الذَّنْبِ، أَوْ مِنَ الْجَنَائَةِ؛ أَيْ^(٨): فَقَتَلَ ظُلْمًا (فَقَتَلَ) قِصَاصًا، بِضَمِّ الْقَافِ وَكسْرِ الْفَوْقِيَّةِ، بِالْبِنَاءِ^(٩) لِلْمَفْعُولِ (أَوْ رَجُلٌ زَنَى بَعْدَ إِحْصَانٍ) وَكَذَا امْرَأَةٌ (أَوْ رَجُلٌ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ،

(١) فِي (د): «وَأَصْلُهُ».

(٢) «وَقَدْ أَقَادَتْ بِهَا الْخُلَفَاءُ: كَمَا عَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ. قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: لَيْسَتْ فِي (ص).

(٣) فِي (د) زِيَادَةٌ: «لِي كَانَ».

(٤) فِي (ع): «رُؤُوسُ الْأَجْنَادِ»، وَفِي (د): «مَنْ حَيْثُ قَالَ مِنْ رُؤُوسِ الْأَجْنَادِ».

(٥) فِي (د): «كَانَ».

(٦) فِي (ع) وَ(ص): «مُتَلَبِّسًا».

(٧) فِي (د): «مَا يَجْرُ».

(٨) «أَيْ»: لَيْسَتْ فِي (د).

(٩) «بِالْبِنَاءِ»: لَيْسَتْ فِي (د).

وَأَرْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ. فَقَالَ الْقَوْمُ: أَوْلَيْتَ قَدْ حَدَّثَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ) وعند مسلمٍ من طريق ابنِ عون، فقال عنبسةُ بن سعيد: قد حَدَّثَنَا أَنَسُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ فِي السَّرَقِ) بفتح السين والراء، جمع سارق، أو مصدر (وَسَمَرَ) بالتخفيف، كحل (الْأَعْيُنَ) بالمسامير المحمّاة، ولأبي ذرٍّ والأصيليّ بالتشديد. قال القاضي عياض: والتخفيف أوجه (ثُمَّ نَبَذَهُمْ) بالذال المعجمة، طرحهم (فِي الشَّمْسِ؟) قال أبو قلابَة: (فَقُلْتُ: أَنَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثَ أَنَسٍ، حَدَّثَنِي) بالإنفراد (أَنَسٌ أَنَّ نَفَرًا مِنْ عُكْلٍ) بضم العين المهملة وسكون الكاف (ثَمَانِيَّةً) نصب بدلًا من «نَفَرًا» (قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَايَعُوهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَاسْتَوْخَمُوا الْأَرْضَ) أرض^(١) المدينة فلم توافقهم وكرهوها لسقم أجسامهم (فَسَقِمَتْ أَجْسَامُهُمْ) بكسر القاف وفتح السين قبلها (فَشَكُوا ذَلِكَ) السقم وعدم موافقة أرض المدينة لهم (إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) فلمّا شكوا (قَالَ) لهم: (أَفَلَا تَخْرُجُونَ مَعَ رَاعِيْنَا) يسار النوبيّ (فِي إِبِلِهِ) التي يرعاها لنا (فَتُصِيبُونَ مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا، قَالُوا: بَلَى، فَخَرَجُوا فَشَرِبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا فَصَحُّوا) بتشديد الحاء (فَقَتَلُوا رَاعِيَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) يسارًا (وَأَطْرَدُوا) بهمزة مفتوحة وسكون الطاء، وفي «آل ملك»: بتشديد الطاء^(٢) أي: ساقوا (النَّعَمَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَرْسَلَ فِي آثَارِهِمْ) شبابًا من الأنصار قريبًا من عشرين، وكان أميرهم كُرْز بن جابر في السّنة السادسة (فَأُذِرُوا) بضم الهمزة (فَجِيءَ بِهِمْ، فَأَمَرَ ﷺ بِهِمْ فَقُطِعَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ) بتشديد الطاء في الفرع (وَسَمَرَ) بالتخفيف، ولأبي ذرٍّ بالتشديد، كحل (أَعْيُنَهُمْ) وفي مسلم: فاقْتَصَّ منهم بمثل ما فعلوا.

وقال الشافعي: إنّه منسوخ، وتقرير ذلك^(٣) أنّه ﷺ لمّا فعل ذلك بالعُرنيين كان بحكم الله وحيا، أو باجتهادٍ مُصيب، فنزلت آيةُ المحاربة^(٤): ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المائدة: ٣٣] الآية ناسخةٌ لذلك (ثُمَّ نَبَذَهُمْ) طرحهم (فِي الشَّمْسِ حَتَّى مَاتُوا) قال أبو

(١) «أرض»: ليست في (ع) و(ص) و(د).

(٢) «وفي آل ملك بتشديد الطاء»: ليست في (د). و«آل ملك» نسخة من الصحيح عاد إليها القسطلاني في أكثر من موضع، لعلها تعود للأمير سيف الدين الحاج آل ملك (ت: ٧٤٧هـ).

(٣) في (د): «وتقديره».

(٤) في (د): «المحاربين».

قِلَابَة: (قُلْتُ^(١)): وَأَيُّ شَيْءٍ أَشَدُّ مِمَّا صَنَعَ هَؤُلَاءِ؟ ازْتَدُوا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَقَتَلُوا) الرَّاعِي يَسَارًا (وَسَرَقُوا) النَّعَمَ (فَقَالَ عَنبَسَةُ بْنُ سَعِيدٍ) بفتح العين المهملة وسكون النون وبعد الموحدة سين مهملة، الأمويُّ أخو عمرو بن سعيد الأشدق: (وَاللَّهِ إِنْ سَمِعْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ) بكسر الهمزة وتخفيف النون، بمعنى «ما» النَّافِيَةِ والمفعول محذوف؛ أي^(٢): ما سمعتُ قبلُ/ اليوم مثل ما سمعتُ منك اليوم. قال أبو قِلَابَة: (فَقُلْتُ: أَتَرُدُّ عَلَيَّ) بتشديد الياء (حَدِيثِي يَا عَنبَسَةُ؟ قَالَ: لَا) أَرَدُ عَلَيْكَ (وَلَكِنْ جِئْتُ بِالْحَدِيثِ/ عَلَى وَجْهِهِ، وَاللَّهِ لَا يَزَالُ هَذَا الْجُنْدُ) أي: أهل الشام (بِخَيْرٍ مَا عَاشَ هَذَا الشَّيْخُ) أبو قِلَابَة (بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ). قال أبو قِلَابَة: (قُلْتُ: وَقَدْ كَانَ فِي هَذَا) قال في «الكواكب»: أي: في مثله (سُنَّةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وهي أَنَّهُ لَمْ يَحْلَفْ الْمَدْعَى لِلدَّمِّ بَلْ حَلَفَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ أَوْ لَا^(٣) (دَخَلَ عَلَيْهِ) مِنْهُ ﷺ (نَفَرٌ مِنَ الْأَنْصَارِ) يحتمل أَنَّهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ وَمَحِيصَةُ وَأَخُوهُ^(٤) (فَتَحَدَّثُوا عِنْدَهُ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِنْهُمْ) إِلَى خَيْبَرَ (بَيْنَ أَيْدِيهِمْ) هو: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ (فَقُتِلَ) بِهَا (فَخَرَجُوا بَعْدَهُ) إِلَى خَيْبَرَ (فَإِذَا هُمْ بِصَاحِبِهِمْ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ (يَتَشَحَّطُ) بفتح التحتية والفوقية والشين المعجمة والحاء المشددة بعدها طاء مهملة أيضًا، يَضْطَرُبُ (فِي الدَّمِّ) وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكُشْمِيهَنِيِّ: «(فِي دَمِهِ)» (فَرَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ صَاحِبُنَا) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ الَّذِي (كَانَ يَتَحَدَّثُ) وَالَّذِي فِي «الْيُونَنِية» «تَحَدَّثُ» (مَعَنَا) عِنْدَكَ (فَخَرَجَ بَيْنَ أَيْدِينَا) إِلَى خَيْبَرَ (فَإِذَا نَحْنُ بِهِ) عِنْدَهَا (يَتَشَحَّطُ فِي الدَّمِّ. فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) مِنْ بَيْتِهِ أَوْ مِنْ مَسْجِدِهِ إِلَيْهِمْ (فَقَالَ) لَهُمْ: (بِمَنْ تَظُنُّونَ - أَوْ: تَرَوْنَ-) بفتح الفوقية أو بضمها، وهو بمعنى تَظُنُّونَ، وَالشَّكُّ مِنَ الرَّأْيِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «(أَوْ مِنْ تَرَوْنَ)» (قَتَلَهُ؟ قَالُوا: نَرَى) بفتح النون أو بضمها، أي: نَظَرْنَا (أَنَّ الْيَهُودَ قَتَلَتْهُ) بقاء التَّأْنِيثِ. قال العيني: كَذَا فِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِيِّ، وَفِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ «قَتَلَهُ» بِدُونِهَا بِلَفْظِ الْمَاضِي. قال: وَقَوْلُهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي»: وَفِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِيِّ: «قَتَلْنَاهُ» بِصِيغَةِ الْمُسْنَدِ إِلَى الْجَمْعِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ لَفْظِ الْيَهُودِ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ: قَتَلُوهُ، غَلَطَ فَاحِشٌ؛ لِأَنَّهُ مُفْرَدٌ مُؤَنَّثٌ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ نَقُولَ^(٥):

(١) فِي (ع) وَ(ص) وَ(د): «فَقُلْتُ».

(٢) «أَيُّ»: لَيْسَتْ فِي (د).

(٣) فِي (د): «لَهُؤُلَاءِ».

(٤) «وَأَخُوهُ»: لَيْسَتْ فِي (د).

(٥) فِي (د): «يَقُولُ».

قتلته، بالنون بعد اللام؛ لأنه صيغة جمع المؤنث (فَأَرْسَلَ) مِنْهُ لِيُؤْمِرَ (إِلَى الْيَهُودِ فَدَعَاهُمْ. فَقَالَ) لهم مستفهماً: (أَنْتُمْ) بمدّ الهمزة (قَتَلْتُمْ هَذَا؟ قَالُوا: لَا، قَالَ) بِإِلَافَةِ الْإِثْمِ لِلْمُدَّعِينَ: (أَتَرْضُونَ نَقْلَ) بفتح النون والفاء، مصححاً^(١) عليها في الفرع كأصله. وقال في «الفتح» بسكونها. وقال الكِزْمَانِيُّ: بالفتح والسكون، الحَلْفُ، وأصله النَّفْيُ، وسُمِّيَ اليمينُ في القسامة نفلاً؛ لأنَّ القصاصَ ينفي بها، أي: أترضون بحلف (خَمْسِينَ) رجلاً (مِنَ الْيَهُودِ) أَنَّهُمْ (مَا قَتَلُوهُ؟ فَقَالُوا): إِنَّهُمْ (مَا يُبَالُونَ أَنْ يَقْتُلُونَا أَجْمَعِينَ، ثُمَّ يَنْتَفِلُونَ^(٢)) بفتح التحتية وسكون النون وفتح الفوقية وكسر الفاء، وفي نسخة «يُنْفِلُونَ» بضم التحتية، ولأبي ذرٍّ والأصيليّ: «يُنْفِلُونَ» بضم التحتية وفتح النون وتشديد الفاء مكسورة، أي: يحلفون (قَالَ) مِنْهُ لِيُؤْمِرَ لِلْمُدَّعِينَ: (أَفَتَسْتَحِقُّونَ الدِّيَّةَ) بهمزة الاستفهام (بِأَيِّمَانٍ/ خَمْسِينَ مِنْكُمْ؟) بالإضافة (قَالُوا: مَا كُنَّا لِنَحْلِفَ) بالنصب، أي: لأن^(٣) نحلف (فَوَدَاهُ) النَّبِيُّ مِنْهُ لِيُؤْمِرَ (مِنْ عِنْدِهِ) وفي رواية سعيد^(٤) بن عبيد [ج: ٦٨٩٨] فوداه مئةً مِنْ إِبْلِ الصَّدَقَةِ. وسبقَ أَنَّهُ جمع بينهما باحتمالٍ أن يكون اشتراها من إِبْلِ الصَّدَقَةِ بمالٍ دفعه من عنده. وفي الحديث: أَنَّ اليمينَ تُوجَّهُ أَوَّلًا عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لَا عَلَى الْمُدَّعِي كَمَا فِي قِصَّةِ النَّفَرِ الْأَنْصَارِيِّينَ.

واستدلَّ بإطلاق قوله: «خمسین منكم» على أَنَّ من يحلف في الْقَسَامَةِ لا يشترط أن يكون رجلاً ولا بالغاً، وبه قال أحمد، وقال مالك: لا تدخل النساء في القسامة، وقال إمامنا الشافعي: لا يحلف في القسامة إلا الوارث البالغ؛ لأنها يمينٌ في دعوى حكمية، فكانت كسائر الأيمان، ولا فرق في ذلك بين الرجال والنساء، وقد نبّه ابن المنير في «الحاشية» على النكتة في كون البخاري لم يورد في هذا الباب الطريق الدّالة على تحليف المدّعي، وهي مما تخالف فيه القسامة بقيّة الحقوق، وقال: مذهب البخاريّ تضعيفُ الْقَسَامَةِ، فلهذا صدّر الباب بالأحاديث الدّالة على أَنَّ اليمينَ في جانب المدّعي عليه، وأورد طريق سعيد بن عبيد، وهو جارٍ على القواعد، وإلزام المدّعي عليه البيّنة ليس من خصوصِ الْقَسَامَةِ في شيء، ثم ذكر حديث الْقَسَامَةِ الدّالّ

(١) في (د): «مصحح».

(٢) في هامش (ل): ليس في «الفرع» فوقية بعد التّون. فليُنظر «منه».

(٣) في (د): «لا».

(٤) في (د): «سعد».

على خروجها عن القواعد بطريق العرض في كتاب «الموادعة والجزية» فراراً من أن يذكرها هنا، فيغلط المستدلُّ بها على اعتقاد البخاريّ.

قال الحافظ ابن حجر - بعد أن نقل ذلك - : «والذي يظهر لي^(١) أن البخاريّ لا يُضعّف القسامة من حيث هي، بل يوافق الشافعيّ في أنّه لا قوّد فيها، ويخالّفه في أنّ الذي يحلف فيها هو المدّعي، بل يرى أنّ الروايات اختلفت في ذلك في قصّة الأنصار ويهود خيبر، فيردُّ المختلف إلى المتّفق عليه من أنّ اليمين على المدّعى عليه، فمن ثمّ أورد رواية سعيد بن عبّيد [ج: ٦٨٩٨] في «باب القسامة»، وطريق يحيى بن سعيد في باب آخر [ج: ٦١٤٢] وليس في شيء من ذلك تضعيف أصل القسامة. وقال القرطبيّ: الأصل في الدّعاوى أنّ اليمين على المدّعى عليه، وحكم القسامة أصل بنفسه؛ لتعذر إقامة البيّنة على القتل فيها غالباً، فإنّ القاصد للقتل يقصد الخلوة ويترصد الغفلة، وتأيّدت بذلك الرواية الصّحيحة المتّفق عليها وبقي ما عدا القسامة على الأصل، ثمّ ليس ذلك خروجاً عن الأصل^(٢) بالكلّيّة، بل^(٣) لأنّ المدّعى عليه إنّما كان القول قوله؛ لقوّة جانبه بشهادة الأصل له بالبراءة ممّا ادّعى عليه، وهو موجود^(٤) في القسامة في جانب المدّعي لقوّة جانبه باللّوث الذي يقوّي دعواه.

قال أبو قلابة - بالسّند^(٥) - : (قُلْتُ: وَقَدْ كَانَتْ هُذَيْلٌ) بالذال المعجمة القبيلة المشهورة المنسوبة إلى هذيل بن مُذركة بن إلياس بن مضر (خَلَعُوا خَلِيعاً لَهُمْ^(٦) فِي الْجَاهِلِيَّةِ/) بفتح الخاء^(٧) المعجمة فيهما وكسر اللّام في الثّاني، فعيلًا بمعنى: مفعول.

قال في «المقدمة»: ولم أقف على أسماء^(٨) هؤلاء، ولأبي ذرّ عن الكُشميهنيّ: «خليفة»

(١) «لي»: ليست في (ع) و(د).

(٢) في (د): «الأصل له».

(٣) «بل»: ليست في (د).

(٤) في (د): «موجودة».

(٥) «السند»: ليست في (د).

(٦) «لهم»: ليست في (د).

(٧) في (د): «بالخاء».

(٨) في (د): «اسم».

بالحاء المهملة والفاء بدل المعجمة والعين. قال في «الصّحاح»: يقال: تخالَع القوم إذا نقضوا الحلفَ بينهم. انتهى. وقد كانت العربُ يتعاهدون على النُصرة وأن يؤخذ كلٌّ منهم بالآخر، فإذا أرادوا أن يتبرّؤوا من الذي^(١) خالفوه أظهروا ذلك للنّاس، وسئوا ذلك الفعلَ خلَعًا، والمبرأ منه خليعًا، أي: مخلوعًا، فيؤخذون بجنايته ولا يؤخذ^(٢) بجنائيتهم فكأنّهم قد خلعوا اليمين التي كانت قد التمسوها معه، ومنه سُمي الأمير إذا عُزل^(٣) خليعًا ومخلوعًا مجازًا واتّساعًا، ولم يكن ذلك في الجاهليّة يختصّ بالحليف بل كانوا ربّما خلعوا الواحد من القبيلة ولو كان من صميمها إذا صدرت منه جناية تقتضي ذلك، وهذا ممّا أبطله الإسلام من حكم الجاهليّة، ومن ثمّ قيّده في الخبر بقوله: في «الجاهليّة».

قال في «الفتح»: ولم أقف على اسم الخليع المذكور، ولا على اسم أحدٍ ممّن ذكر في القصّة. (فَطَرَقَ) الخليعُ (أَهْلَ بَيْتٍ) وفي نسخة: «فَطَرِقَ» بضم الطاء وكسر الراء مبنياً للمفعول، «أهلُ بَيْتٍ» (مِنَ الْيَمَنِ بِالْبَطْحَاءِ^(٤)) وادي مكّة، أي: هجم عليهم ليلاً في خفية ليسرق منهم (فَانْتَبَهَ لَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ) من أهل البيت (فَحَذَفَهُ) بالحاء المهملة والذال المعجمة، رماه (بِالسَّيْفِ فَقَتَلَهُ، فَجَاءَتْ هُذَيْلٌ فَأَخَذُوا) الرَّجُلَ (الْيَمَانِيَّ) بالتخفيف، وفي «الملكيّة» بالتشديد، الذي قتل الخليع (فَرَفَعُوهُ إِلَى عُمَرَ) بن الخطّاب رضي الله عنه (بِالْمَوْسِمِ) الذي يجتمع فيه الحاجُّ كلّ سنة (وَقَالُوا: قَتَلَ صَاحِبَنَا، فَقَالَ) القاتل: إِنَّهُ لَصٌّ (وِإِنَّهُمْ) يعني: قومه (قَدْ خَلَعُوهُ) وفي نسخة: «قد خلعوا» بحذف الهاء (فَقَالَ) عمر رضي الله عنه: (يُقْسِمُ) بضم أوله، أي: يحلفُ (خَمْسُونَ مِنْ هُذَيْلٍ) أنّهم (مَا خَلَعُوهُ) وفي نسخة بحذف الهاء (قَالَ: فَأَقْسَمَ مِنْهُمْ تِسْعَةً وَأَرْبَعُونَ رَجُلًا) كاذبين أنّهم ما خلعوه^(٥) (وَقَدِمَ رَجُلٌ مِنْهُمْ) أي: من هُذَيْلٍ (مِنَ الشَّأْمِ فَسَأَلُوهُ أَنْ يُقْسِمَ) كقسمهم (فَافْتَدَى يَمِينَهُ مِنْهُمْ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ، فَأَذْخَلُوا) بفتح الهمزة (مَكَانَهُ رَجُلًا آخَرَ، فَدَفَعَهُ

(١) في (ص): «الدين».

(٢) في (ل): «فلا يأخذون... ولا يأخذ»، وفي هامشها: قوله: «فلا يأخذون... ولا يأخذ» كذا بخطه، وعبارة الحلبي: فلا يؤخذون... ولا يؤخذ؛ أي: بالبناء للمفعول.

(٣) في (د): «خلع».

(٤) في (د) و(ع): «من البطحاء».

(٥) في (ص) و(ل): «قتلوه»، وفي هامشها: كذا بخطه، ولعله: «ما خلعوه».

إِلَى أَخِي الْمَقْتُولِ فَقُرْنَتْ) بضم القاف (يَدُهُ بِيَدِهِ، قَالُوا) ولأبي ذرٍّ: «قال: قالوا»: (فَانْطَلَقْنَا) نحن (وَالْخَمْسُونَ) والذي في «اليونينية» «فانطلقا»^(١) والخمسون» (الَّذِينَ أَقْسَمُوا) أَنَّهُمْ مَا خَلَعُوهُ، وهو من إطلاق الكل وإرادة الجزء؛ إذ الذين أقسموا إنما هم تسعة وأربعون (حَتَّى إِذَا كَانُوا بِنَخْلَةٍ) بفتح النون وسكون الخاء المعجمة، موضعٌ على ليلةٍ من مكَّة لا ينصرف (أَخَذَتْهُمْ/ السَّمَاءُ) أي: المطر (فَدَخَلُوا فِي غَارٍ فِي الْجَبَلِ، فَانْهَجَمَ) بسكون النون وفتح الهاء والجيم، أي: سقط، وللأصيلي «فانهدم» (الْغَارُ عَلَى الْخَمْسِينَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا فَمَاتُوا جَمِيعًا، وَأُفْلِتَ) بضم الهمزة، والذي في «اليونينية» بفتحها (الْقَرِينَانِ) أخو المقتول والرجل الذي جعلوه مكان الرجل الشامي - بالميم^(٢) -، أي: تخلَّصا (وَاتَّبَعَهُمَا) بتشديد الفوقية بعد همزة الوصل وبالموحدة (حَجَرًا) وقع عليهما بعد أن تخلَّصا وخرجا من الغار (فَكَسَرَ رَجُلٌ أَخِي الْمَقْتُولِ، فَعَاشَ حَوْلًا ثُمَّ مَاتَ) وغرض المؤلف من هذه القصة أن الحلف توجه أولاً على المدعى عليه لأجل المدعى، كقصة النفر من الأنصار.

قال أبو قلابة - بالسند السابق موصولاً؛ لأنه أدرك ذلك - : (قُلْتُ: وَقَدْ كَانَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ أَقَادَ رَجُلًا) قال في «الفتح»: لم أقف على اسمه^(٣) / (بِالْقَسَامَةِ، ثُمَّ نَدِمَ بَعْدَ مَا صَنَعَ، فَأَمَرَ بِالْخَمْسِينَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا) من باب إطلاق الكل على البعض^(٤)، كما مرَّ (فَمُحُوا) بضم الميم والحاء المهملة (مِنَ الدِّيَّانِ) بفتح الدال وكسرهما، الدفتر الذي يكتب فيه أسماء الجيش وأصل العطاء، فارسيٌّ معرَّب، وأوَّل من دَوَّن الدَّوَاوِينَ عمر رضي الله عنه (وَسَيَّرَهُمْ) أي: نفاهم (إِلَى الشَّامِ) وفي رواية أحمد بن حرب عند أبي نعيم في «مستخرجه»: من الشَّام، بدل: إلى. قال في «الفتح»: وهذه أولى؛ لأنَّ إقامة عبد الملك كانت بالشَّام، ويحتملُ أن يكون ذلك وقع بالعراق عند محاربته مصعب بن الزُّبَيْر، ويكونوا من أهل العراق فنفاهم إلى الشَّام. انتهى.

وقد تعجَّب القابسي - بالقاف والموحدة - من عمر بن عبد العزيز كيف أبطل حُكْم الْقَسَامَةِ

(١) في (د): «فانطلقنا»، وفي هامش (ل): أي: بإسقاط النون.

(٢) «بالميم»: زيادة من (ع).

(٣) «قال في «الفتح»: لم أقف على اسمه»: ليست في (د).

(٤) في هامش (ل): قوله: «من باب إطلاق الكل على البعض»؛ وذلك لأنَّ عبد الملك قضى بنقص القسامة عن خمسين؛ كما ذكره في «الفتح» في هذا الموضع.

الثّابت بحكم رسول الله ﷺ وعمل الخلفاء الراشدين بقول أبي قلابة وهو من بُله^(١) التّابعين، وسمع منه في ذلك قولاً مرسلًا غير مسندٍ مع أنّه انقلب عليه قصّة الأنصار إلى قصّة خيبر، فركب إحداهما^(٢) مع الأخرى لقلة حفظه، وكذا سمع حكاية مُرسلة مع أنّها لا تعلق لها بالقسامة؛ إذ الخلع ليس قسامةً، وكذا محو عبد الملك لا حجة فيه.

٢٣ - باب: مَنْ أَطْلَعَ فِي بَيْتِ قَوْمٍ فَفَقَّوْا عَيْنَهُ فَلَا دِيَّةَ لَهُ

(باب) بالتّنوين: (مَنْ أَطْلَعَ فِي بَيْتِ قَوْمٍ) بغير إذنهم (فَفَقَّوْا عَيْنَهُ) أي: شقّوها (فَلَا دِيَّةَ لَهُ).

٦٩٠٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ مِنْ جُحْرِ فِي حُجْرِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَامَ إِلَيْهِ بِمَشْقَصٍ - أَوْ: بِمَشَاقِصٍ -، وَجَعَلَ يَخْتِلُهُ لِيُظْعَنَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، ولأبوي الوقت وذُرُّ والأصيلي وابن عساكر: «أبو النُّعْمان» أي: محمد بن الفضل السدوسي قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين (بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ) جدّه (أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا) قال في «فتح الباري»: وهذا الرَّجُل لم أعرف اسمه صريحًا، لكن نقل ابنُ بشكوال عن أبي الحسن بن الغيث^(٣) أنّه الحكم بن أبي العاص^(٤) بن أميّة والد مروان، ولم يذكر لذلك مستندًا، وذكر الفاكهي في «كتاب مكة» من طريق أبي سفيان عن الزُّهريّ وعطاء الخراساني: أنّ أصحاب النَّبِيِّ ﷺ دخلوا عليه وهو يلعنُ الحكم بن أبي العاص، ويقول: «أَطْلَعَ عَلَيَّ وَأَنَا مع زوجتي فلانة فكلّح في وجهي»، وهذا ليس صريحًا في المقصود هنا، وفي «سنن أبي داود» من طريق هذيل بن شَرَحْبِيل قال: جاء سعدٌ فوقفَ على باب النَّبِيِّ ﷺ فقام يستأذنُ على الباب^(٥)، ولم ينسب هذا في رواية أبي داود، وفي الطَّبْراني: أنّه سعد بن عبادة (أَطْلَعَ) بتشديد الطاء، نظرَ (مِنْ جُحْرِ) بضم الجيم

(١) في (د): «ثلة».

(٢) في (ل): «أحدهما»، وفي هامشها: قوله: «أحدهما» كذا بخطه، ولعله: إحداها؛ لقوله بعد: «مع الأخرى».

(٣) في (ص) و(د): «المغيث».

(٤) في (د): «بن العاص».

(٥) «على الباب»: ليست في (د).

وسكون الحاء المهملة (في حَجَرٍ^(١) النَّبِيِّ) بضم الحاء المهملة ثم الجيم المفتوحة، وسقط لغير أبي ذرٍّ «من جحر» وثبت لأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «(في بعض حَجَرِ النَّبِيِّ) (مِنْهُ لَمْ يَمْشَقْصِ) أي: بعض منازل (فَقَامَ إِلَيْهِ) مِنْهُ لَمْ يَمْشَقْصِ) بكسر الميم وسكون الشين المعجمة بعدها قاف مفتوحة فصاد مهملة، نصلَّ عريض (أَوْ: بِمَشَاقِصَ -) جمع: مشقص، والشكُّ من الراوي، ولأبي ذرٍّ: «(أو مشاقص) بحذف الموحدة (وَجَعَلَ) مِنْهُ لَمْ يَمْشَقْصِ) بفتح التحتية وكسر الفوقية بينهما خاء معجمة ساكنة وبعد اللام هاء، يستغفله^(٢) ويأتيه من حيث لا يراه (لِيَطْعَنَهُ) بضم العين المهملة في الفرع كأصله.

ولم يصرِّح في هذا الحديث بأن لا دية له فلا مطابقة. نعم في بعض طرقه التصريح بذلك، فحصلت المطابقة كما هي عادة المؤلف في كثير من ذلك.

٦٩٠١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ: أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ أَخْبَرَهُ، أَنَّ رَجُلًا أَطَّلَعَ فِي جُحْرِ فِي بَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِذْرَى يَحْكُ بِهَ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَعْلَمُ أَنْ تَنْتَظِرَنِي لَطَعْتُ بِهِ فِي عَيْنِكَ». قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِذْنُ مِنْ قِبَلِ الْبَصَرِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أبو رجاء البلخي قال: (حَدَّثَنَا لَيْثٌ) هو: ابنُ سعدِ الإمام (عَنِ ابْنِ شَهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمٍ الزُّهْرِيُّ (أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ) بسكون الهاء والعين فيهما (السَّاعِدِيُّ) (أَخْبَرَهُ أَنَّ رَجُلًا أَطَّلَعَ فِي جُحْرِ) بجيم مضمومة فحاء مهملة ساكنة (فِي) ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «(من جحر من)» (بَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِذْرَى) بكسر الميم وسكون الدال المهملة بعدها راء منوثة، حديدة يسوى بها شعر الرأس المتلبّد كالخِلال لها رأسٌ محدّد، وقيل: هو شبيهة بالمشطٍ له أسنانٌ من حديد، وقال في الأولى: مشقص، وفسّر^(٣) بالنّصل العريض، فيحتمل التعدد، أو أَنَّ رأس المدري كان محدّدًا فأشبهه النّصل (يَحْكُ بِهَ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَوْ أَعْلَمُ أَنْ) بالتخفيف (تَنْتَظِرَنِي) ولأبي ذرٍّ

(١) في (د): «في بعض حجر».

(٢) في (د): «ويستغفله».

(٣) في (د): «وفسره».

عن الحُمُوي والمُسْتَملي: «أَنَّكَ» بتشديد النون بعدها كاف «تنتظرني» أي: تنتظرني (لَطَعْنَتْ بِهِ فِي عَيْنَيْكَ) بالتثنية، وللكُشْمِيهني: «في عينك»/ بالإفراد، يعني: وإنما لم أطعنك لأنني كنت متردداً بين نظرك وبين^(١) وقوفك غير ناظرٍ (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِذْنُ) أي: الاستئذانُ في دخول الدَّارِ (مِنْ قِبَلِ الْبَصْرِ) بكسر القاف وفتح الموحدة، أي: جهة البصر؛ ٦٤/١٠ لئلاَّ يُطْلَعَ على عورة أهلها ولولاهُ لما^(٢) شرع، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهني: «من قبل النظر» بالنون والطاء المعجمة بدل الموحدة والصاد. وقال في «شرح المشكاة» قوله: «لو أعلم أنك تنتظرني» بعد قوله: «أطلع» يدلُّ على أنَّ الاطلاع مع غير قصدِ النَّظَر لا يترتب هذا الحكم عليه، فلو قصدَ النَّظَر ورماهُ صاحب الدَّار بنحو حصاةٍ فأصابَتْ عينه فعمي، أو سرت إلى نفسه فتلفَ فهدر.

والحديث مرَّ في «باب الاستئذان» [ح: ٦٢٤١] وغيره [ح: ٥٩٢٤].

٦٩٠٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَمْرًا أَطْلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ فَخَذَفْتَهُ بِحَصَاةٍ فَفَقَأَتْ عَيْنَهُ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ جُنَاحٌ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني، وسقط^(٣) «ابن عبد الله» لأبي ذرٍّ، قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيَيْنَةَ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ: لَوْ أَنَّ أَمْرًا أَطْلَعَ عَلَيْكَ) بتشديد الطاء، من^(٤) منزلِكَ (بِغَيْرِ إِذْنٍ) منك له (فَخَذَفْتَهُ) بالخاء والذال المعجمتين، أي: رميته (بِحَصَاةٍ) بين إصبعيك (فَفَقَأَتْ عَيْنَهُ) شققته^(٥) (لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ جُنَاحٌ) أي: حرجٌ، وعند ابن أبي عاصمٍ من وجهٍ آخر عن ابن عُيَيْنَةَ بلفظ: «مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ حَرْجٍ»، وفي مسلمٍ من وجهٍ آخر عن أبي هُرَيْرَةَ: «مَنْ أَطْلَعَ فِي بَيْتِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ، فَقَدْ حَلَّ لَهُمْ أَنْ يَفْقَوْا عَيْنَهُ».

(١) «بين»: ليست في (س).

(٢) في (ص): «ما».

(٣) في (س): «سقط».

(٤) في (د) و(س): «في».

(٥) في (ص): «شقيتها».

قال في «فتح الباري»: فيه ردُّ على من حمل الجُنَاحَ هنا على الإثم، ورُتِبَ على ذلك وجوب الدِّية؛ إذ لا يلزم من رفع الإثم رفعها؛ لأنَّ وجوب الدِّية من خطاب الوضع، ووجه الدلالة أنَّ إثبات الحلِّ يمنع ثبوت القصاص والدِّية، وعند الإمام أحمد وابن أبي عاصم والنسائي وصححه ابن حبان والبيهقي كلُّهم من رواية بشير بن نهيك عن أبي هريرة رضي الله عنه: «مَنْ أَطْلَعَ فِي بَيْتِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَفَقَّوْا عَيْنَهُ فَلَا دِيَّةَ وَلَا قِصَاصَ»، وهذا صريحٌ في ذلك.

وفي هذا الحديث فوائد كثيرة، واستُدلَّ به على جواز رمي من يتجسَّس، فلو لم يندفع بالشَّيء الخفيف جازاً بالثَّقيل، وأنَّه إن أُصِيبَتْ^(١) نفسه أو بعضه فهو هدرٌ، وقال المالكية بالقصاص، وأنَّه لا يجوز قصد العين ولا غيرها، واعتلوا بأنَّ المعصية لا تُدفع بالمعصية. وأجاب الجمهور بأنَّ المأذون فيه إذا ثبت الإذن لا يسمَّى معصيةً، وإن كان الفعل لو تجرَّد عن هذا السَّبب يعدُّ معصيةً، وقد اتَّفَقَ على جواز دفع الصَّائل، ولو أتى على نفس المدفوع وهو بغير السَّبب المذكور معصيةً، فهذا يلتحق^(٢) به مع ثبوت النَّصِّ فيه، وأجابوا عن الحديث بأنَّه وردَ على سبيل التَّغليظ والإرهاب، وهل يُشترط الإنذار قبل الرَّمي؟ الأصحُّ^(٣) عند الشافعية لا، وفي حكم التَّطَلُّع من خَلَلِ الباب النَّاطِرُ^(٤) من كَوَّةٍ من الدَّار، وكذا من وقَفَ في الشَّارع فنظَرَ إلى حريمٍ غيره، ولو رماه بحجرٍ ثَقِيلٍ أو سهمٍ/ مثلاً^(٥) تعلق به القصاص، وفي وجه لا ضمان مطلقاً ولو لم يندفع إلَّا بذلك جازاً.

والحديث سبق في «كتاب بدء السَّلام» [ج: ٦٨٨٨].

٢٤ - باب العاقلة

(باب العاقلة) بكسر القاف، جمع: عاقل، وعاقلة الرَّجل: قراباته من قبل الأبِ وهم عصبته، وسُمُّوا عاقلةً لِعَقْلِهِم الإبلَ بفناء دار المستحقِّ، ويُقال: لتحملهم عن الجاني العَقْل، أي: الدِّية، ويُقال: لمنعهم عنه، والعقلُ المنعُ، ومنه سُمِّيَ العقلُ عقلاً لمنعِهِ من الفواحش،

(١) في (د): «وإن أُصِيبَتْ».

(٢) في (ع) و(د): «ملحق». وهو كذلك في الفتح.

(٣) في (د): «والأصح».

(٤) في (س): «النظر».

(٥) «مثلاً»: ليست في (د).

وتحمّل العاقلة الدّية ثابت بالسّنة، وأجمع عليه أهل العلم، وهو مخالف لظاهر قوله تعالى: ﴿وَلَا تُزْرُ وَارِدَةٌ وَزَرٌ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤] لكنّه خُصّ من عمومها ذلك لما فيه من المصلحة؛ لأنّ القاتل لو أخذ بالدّية لأوشك أن يأتي على جميع ماله؛ لأنّ تتابع الخطأ منه لا يؤمن، ولو ترك بغير تغريم لأهدر دم المقتول.

٦٩٠٣ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جُحَيْفَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيًّا عليه السلام هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مَا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ؟ - وَقَالَ مَرَّةً: مَا لَيْسَ عِنْدَ النَّاسِ -، فَقَالَ: وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّ وَبَرَأ النَّسَمَةَ مَا عِنْدَنَا إِلَّا مَا فِي الْقُرْآنِ، إِلَّا فَهْمًا يُعْطَى رَجُلٌ فِي كِتَابِهِ، وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ. قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ، وَفِكَائِكُ الْأَسِيرِ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ) المروزي الحافظ قال: (أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ) سفيان الهلالي مولاهم الكوفي، أحدُ الأعلام، قال: (حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ) بضم الميم وفتح الطاء المهملة وكسر الراء المشددة بعدها فاء، ابن طريف الكوفي (قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ) عامر بن شراحيل (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جُحَيْفَةَ) بضم الجيم وفتح الحاء المهملة وبعد التحتية ساكنة فاء فهاء تأنيث، وهب بن عبد الله السوائي (قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيًّا) هو ابن أبي طالب عليه السلام (هَلْ عِنْدَكُمْ) أهل البيت النبوي، أو الميم للتّعظيم (شَيْءٌ مَا) ولأبي ذر: «مَمَّا» (لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ؟ - وَقَالَ) أي: سفيان: (مَرَّةً: مَا لَيْسَ عِنْدَ النَّاسِ -) خصّكم به النبي صلى الله عليه وسلم (فَقَالَ) علي عليه السلام: (و) الله (الَّذِي فَلَقَ الْحَبَّ) ولأبي ذر: ٦٥/١٠ «الْحَبَّة» أي: شقّها (وَبَرَأَ النَّسَمَةَ) خلق الإنسان (مَا عِنْدَنَا) شيء (إِلَّا مَا فِي الْقُرْآنِ، إِلَّا فَهْمًا يُعْطَى) بضم التحتية وفتح الطاء (رَجُلٌ فِي كِتَابِهِ) تعالى، والاستثناء منقطع، أي: لكنّ الفهم عندنا هو الذي أُعطيه الرَّجُلُ في القرآن، والفهم - بسكون الهاء - ما يفهم من فحوى كلامه تعالى، ويستدرّكه من باطن معانيه التي هي ^(١) الظاهر من نصّه، وفي رواية الحميدي: إِلَّا أَنْ يُعْطِيَ اللَّهُ عَبْدًا فَهْمًا فِي كِتَابِهِ (وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ) وفي «كتاب العلم»: وما في هذه الصّحيفة [ج: ١١] وقد سبق فيه أنّها كانت معلّقة في قبضة سيفه، وعند النسائي: فأخرج ^(٢) كتاباً من قراب سيفه. قال أبو جحيفة: (قُلْتُ) لعلي عليه السلام: (وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ) علي عليه السلام: فيها (الْعَقْلُ) أي: الدّية ومقاديرها وأصنافها ^(٣)

(١) في (ع): «في»، وفي (د) زيادة: «غير».

(٢) في (د): «أي فأخرج».

(٣) في (ل): «وأصنافها»، وفي هامشها: كذا بخطه، وصوابه بفتح الفاء.

وأسنانها (وَفِكَكَ الْأَسِيرِ) بفتح الفاء وتكسر، ما يحصل به خلاصه (وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ) وبه قال مالك والشافعي وأحمد في آخرين، وقال أبو حنيفة وصاحباؤه رحمهم الله: يقتل المسلم بالكافر، وحملوا قوله: «لا يقتل مسلم بكافر»^(١)، على غير ذي عهد. انتهى. وظاهر قوله تعالى: «الْأَنْفُسَ بِالْأَنْفُسِ» [المائدة: ٤٥] وإن كان عامًّا في قتل المسلم بالكافر، لكنه خُصَّ بالسُّنَّة. والحديث سبق في «باب»^(٢) كتابة العلم من «كتاب العلم» [ج: ١١١].

٢٥ - باب جنين المرأة

(باب جنين المرأة) بفتح الجيم، بوزن عظيم، حمل المرأة ما دام في بطنها، سُمِّي بذلك لاستتاره.

٦٩٠٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ. وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذِيلٍ رَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ الحافظ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، وقال البخاري أيضًا: (وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويس قال: (حَدَّثَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيِّ (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن عوفٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه): أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذِيلٍ رَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) في «مسند أحمد»: الرَّامِيَّة هي أُمُّ عَفِيفِ بِنْتُ مَسْرُوحٍ، وَالْأُخْرَى مُلَيْكَةُ بِنْتُ عُوَيْمِر^(٣)، وفي رواية البيهقي وأبي نُعَيْمٍ في «المعرفة» عن ابن عَبَّاسٍ: أَنَّ الْمَرْأَةَ الْأُخْرَى أُمُّ عَطِيفٍ، وَهَاتَانِ الْمَرْأَتَانِ كَانَتَا ضَرَّتَيْنِ وَكَانَتَا عِنْدَ حَمَلِ بْنِ النَّابِغَةِ الْهَذَلِيِّ كَمَا عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ مِنْ طَرِيقِ عِمْرَانَ بْنِ عُوَيْمِر^(٤)، قَالَ: كَانَتْ أُخْتِي مُلَيْكَةُ وَامْرَأَةٌ مَنَا يُقَالُ لَهَا: أُمُّ عَفِيفٍ بِنْتُ مَسْرُوحٍ تَحْتَ حَمَلِ بْنِ النَّابِغَةِ، فَضَرَبْتُ أُمُّ عَفِيفٍ مُلَيْكَةَ، وَحَمَلٌ - بفتح الحاء المهملة

(١) في (د): «المسلم بالكافر».

(٢) «باب»: ليست في (د).

(٣) جاء في أكثر الأصول: «عويمر» والذي في (ل): «عويم» وهو الموافق لما في الفتح، وفي هامش (ل): قوله:

«ملَيْكَةُ بِنْتُ عُوَيْمِر»: هو عويم؛ بغير راء، لاختلاف في اسمه. انتهى. والذي في الطبراني الكبير «عن عمرو بن

تميم بن عويم عن أبيه عن جده».

(٤) في المعجم الكبير (عن عمرو بن تميم بن عويم عن أبيه عن جده)، وفي مجمع الزوائد (عن عويمر).

والميم - ، وفي رواية الباب التالي لهذا [ح: ٦٩١٠] فرمت إحداهما الأخرى بحجر. وزاد عبد الرحمن [ح: ٥٧٥٨]: فأصاب بطنها وهي حامل (فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا) ميتًا فاختموا إلى رسول الله ﷺ (فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا بَغْرَةً عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ) بالجر بدلًا من الغرة، وروي بإضافة غرة لتاليه.

قال عياض: والتنوين أوجه؛ لأنه بيان للغرة ما هي، وعلى الإضافة تكون من إضافة الشيء إلى نفسه، ولا يجوز إلا بتأويل «أو» للتنوين على الراجح، والغرة بضم الغين المعجمة وتشديد الراء مفتوحة مع تنوين التاء، وهي في الأصل بياض في الوجه، واستعمل هنا في العبد والأمة ولو كانا أسودين، واشترط الشافعية كونهما مُمَيَّزَيْنِ بلا عيب؛ لأن الغرة الخيار وغير المميز والمعيب ليسا من الخيار، وأن لا يكونا هرمين، وأن تبلغ قيمتهما عشر دية الأم.

والحديث مرّ في «كتاب الطّب» [ح: ٥٧٥٩].

٦٩٠٥ - ٦٩٠٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ ابْنِ شُعْبَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ اسْتَشَارَهُمْ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ: قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالْغُرَةِ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ. قَالَ: أَنْتَ مَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ. فَشَهِدَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيُّ ﷺ قَضَى بِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المنقري، ويقال له: التبوذكي قال: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو وفتح الهاء، ابن خالد قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير (عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ عُمَرَ) بن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ اسْتَشَارَهُمْ أَي: الصَّحَابَةُ، ولمسلم: استشار الناس، أي: طلب ما عندهم من العلم في ذلك، وهل سمع أحد منهم من رسول الله ﷺ في ذلك شيئًا كما ١٨٦/٧٥ صرح بذلك في بعض الطرق، ولا يُعارض هذا ما في بعض الطرق أَنَّهُ استشار بعض أصحابه وفسر بأنه عبد الرحمن بن عوف، فيكون من إطلاق الناس عليه كقوله تعالى: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣] فَإِنَّهُ أَرِيدَ بِهِ نُعَيْمُ بْنُ مَسْعُودٍ الْأَشْجَعِيُّ، أو أربعة كما نص عليه الشافعي في «الرسالة»، أو أَنَّهُ استشار الناس عموماً واستشار عبد الرحمن خصوصاً (فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ) بكسر الهمزة وسكون الميم آخره صاد مهملة، مصدر أَمْلَصَ، يأتي متعدياً كأَمْلَصْتُ الشَّيْءَ، أي: أزلقته فسقط، ويأتي قاصراً^(١) كأَمْلَصُ الشَّيْءَ إِذَا تَزَلَّقَ وَسَقَطَ. يُقَالُ: أَمْلَصَتِ الْمَرْأَةُ وَلَدَهَا، وَأَزْلَقْتَهُ^(٢)

(١) في (ص) و(ل): «واقصراً»، في هامشهما: كذا بخطه، وصوابه بإسقاط الواو.

(٢) في (د): «وأزلقت به».

بمعنى: وضعته قبل أوانه، فالمصدر هنا مضاف^(١) إلى فاعله، والمفعول به محذوف، يعني^(٢): فيما/ يجب على الجاني في إجهاض المرأة الجنين، أو بالجنين على تقدير التّعدي واللزوم، ونسب الفعل إليها؛ لأن^(٣) بالجنانية عليها كأنها الفاعلة لذلك (فَقَالَ الْمُغِيرَةُ) بنُ شعبة، وفيه تجريد؛ إذ الأصل أن يقول: فقلتُ، كما هو في رواية المصنّف في «الاعتصام» من طريق أبي معاوية [ح: ٧٣١٧] (قَضَى) أي: حكم (النَّبِيُّ ﷺ) ويحتمل أن يكون المراد: الإخبار عن حكم الله والإفتاء به (بِالْغُرَّةِ) في الجنين (عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ) بالجرّ فيهما على البدلية بدل كلٍّ من كلٍّ، والغُرّة: بضم الغين المعجمة وتشديد الراء. قال الجوهري في «صاححه»: عبّر النبي ﷺ عن الجسم كلّ بالغرّة. قال أبو عمرو ابن العلاء: المراد: الأبيض لا الأسود، ولولا أنه ﷺ أراد بالغرّة معنى زائداً^(٤) على شخص العبد والأمة لما ذكرها. قال النووي: وهو خلاف ما اتّفق عليه الفقهاء من إجزاء الغُرّة السوداء أو البيضاء. قال أهل اللغة: الغُرّة عند العرب أنفس الشيء، وأطلقت^(٥) هنا على الإنسان؛ لأنّ الله تعالى خلقه في أحسن تقويم، فهو من أنفس المخلوقات قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠].

(قَالَ: ائْتِ مَنْ)^(٦) وعند الإسماعيليّ من طريق سفيان بن عُيينة: «فقال عمر: من» (يَشْهَدُ مَعَكَ) وفي رواية وكيع - عند مسلم - : فقال: ائْتِنِي بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ^(٧) (فَشْهَدَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ) الخزرجيّ البدريّ رضي الله عنه (أَنَّهُ شَهِدَ) أي: حضر (النَّبِيُّ ﷺ قَضَى بِهِ) ولفظ الشهادة في قوله: «فشهد» المراد به: الرؤية، وقد شرط^(٨) الفقهاء في وجوب الغُرّة انفصال الجنين ميّتاً بسبب الجنانية، وإن^(٩) انفصل حيّاً فإن مات عقب انفصاله أو دام ألمه ومات فدية؛ لأنّا تيقنّا حياته وقد

(١) في (د): «المصدر مضاف هنا».

(٢) في (س): «أي»، وفي (ل): «يعني، أي معاً، وفي هامشها: كذا بخطه».

(٣) في (د): «لأنه».

(٤) في هامش (ل): كذا بخطه على لغة ربيعة.

(٥) في (د): «وأطلق».

(٦) «قَالَ: ائْتِ مَنْ»: ليست في (ع) و(ص) و(د).

(٧) هذا التنسيق متناً وشرحاً على وفق (س)، أما المخطوطات؛ فجعلته كله من الشرح.

(٨) في (د): «اشترط».

(٩) في (س): «فإن».

مات بالجنابة، وإن بقي زمناً^(١) ولا ألم به ثم مات فلا ضمان فيه؛ لأننا لم نتحقق موته بالجنابة.

والحديث أخرجه أبو داود في «الديات» أيضاً.

٦٩٠٧ - ٦٩٠٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ نَشَدَ النَّاسَ: مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي السَّقَطِ؟ وَقَالَ الْمُغِيرَةُ: أَنَا سَمِعْتُهُ قَضَى فِيهِ بِغُرَّةِ عَبْدِ أُمِّهِ. قَالَ: أَنْتَ مَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ عَلَى هَذَا. مَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ عَلَى هَذَا؟ فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ: أَنَا أَشْهَدُ عَلَى النَّبِيِّ بِمِثْلِ هَذَا. حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عُمَرَ: أَنَّهُ اسْتَشَارَهُمْ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ، مِثْلَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ) / بضم العين (بْنُ مُوسَى) أبو محمد العباسي الحافظ، أحد ٨٦/٧٥ ب
الأعلام على تشييعه^(٢) وبدعته (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير (أَنَّ عُمَرَ) بن الخطاب رضي الله عنه
(نَشَدَ النَّاسَ) بفتح الشين المعجمة، استحلف الصحابة (مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي السَّقَطِ؟) بتثنية السين، والضم رواية أبي ذرٍّ (وَقَالَ) بالواو، ولأبي ذرٍّ: «فقال» (الْمُغِيرَةُ) بن شعبة: (أَنَا سَمِعْتُهُ) رضي الله عنه (قَضَى فِيهِ) في السَّقَطِ^(٣) (بِغُرَّةِ) بالتثنية (عَبْدِ أُمِّهِ) بالجرّ فيهما بدل كلٍّ من كلٍّ، ونكرة من نكرة. (قَالَ: أَنْتَ مَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ عَلَى هَذَا) الذي ذكرته، و«أنت» بهمزة ساكنة فعل أمر من الإتيان، وحذفت الموحدة من «بمن» في الفرع، ولأبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي: «أنت» بهمزة الاستفهام ثم نون ساكنة فمثناة فوقية، استفهاماً على إرادة الاستئناف للمخاطب، أي: أنت^(٤) تشهد، ثم استفهمه ثانياً فقال: (مَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ عَلَى هَذَا؟) فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ: أَنَا أَشْهَدُ عَلَى النَّبِيِّ بِمِثْلِ (هَذَا) أي: المغيرة.

قال في «الفتح»: وهذا الحديث في حكم الثلاثيات؛ لأنَّ هشاماً تابعي، وقوله: «عن أبيه أنَّ عمر»، صورته صورة^(٥) الإرسال؛ لأنَّ عروة لم يسمع عمر، لكن تبين من الرواية السابقة

(١) في (د): «زماناً».

(٢) في (ص): «تشييعه».

(٣) في (س): «بالسقط».

(٤) في (ع) و(ب) و(د): «أنت».

(٥) «صورة»: ليست في (ص).

واللاحقة أن عروة حملته عن المغيرة، وإن لم يصرح به في^(١) هذه الرواية.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد، ولأبي ذر بالجمع (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) هو: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الذَّهَلِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ) الفارسيُّ البغداديُّ، روى عنه البخاريُّ بغير واسطة في «باب الوصايا» فقط [ح: ٢٧٨١] قال: (حَدَّثَنَا زَائِدَةُ) بن قدامة بضم القاف، قال: (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ^(٢)) يُحَدِّثُ عَنْ عُمَرَ) بن الخطابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّهُ اسْتَشَارَهُمْ) أي: الصَّحَابَةَ (فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ، مِثْلَهُ) أي: مثل رواية وهيب المذكورة في هذا الباب. قال ابنُ دقيق العيد: واستشارةُ عمر في ذلك أصلٌ في سؤال الإمام عن الحكم إذا كان لا يعلمه، أو كان عنده شكٌّ، أو أراد الاستثبات، وفيه أن الوقائع الخاصة قد تخفى على الأكابر ويعلمها من هو دُونهم.

٢٦ - باب جَنِينِ الْمَرْأَةِ، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى الْوَالِدِ وَعَصْبَةُ الْوَالِدِ لَا عَلَى الْوَلَدِ

(باب) بيان حكم (جَنِينِ الْمَرْأَةِ، وَ) بيان (أَنَّ الْعَقْلَ) أي: دية المرأة المقتولة (عَلَى الْوَالِدِ) أي: والد القاتلة (وَ) على (عَصْبَةِ الْوَالِدِ لَا عَلَى الْوَلَدِ) إذا^(٣) لم يكن من عصبتها؛ لأنَّ العقل على العصبية دون ذوي الأرحام، ولذا لا^(٤) يعقل الأخوة من الأم.

٦٩٠٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ بَغْرَةً عَبْدًا أَوْ أَمَةً، ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا بِالْبَغْرَةِ تُوَفِّيَتْ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعدٍ الإمام (عَنْ

٦٧/١٠ ابْنِ / شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ) بن حزنٍ، الإمام أبي محمد ١٨٧/٧د المخزومي، أحد الأعلام، وسيد التابعين (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ / رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى

(١) «في»: ليست في (د).

(٢) «ابن شعبة»: ليست في (ع) و(د).

(٣) في (ب) و(ع): «إذا».

(٤) في (د): «لم».

فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ) بكسر اللام وفتحها، بطنٌ من هذيل، والمرأة قيل: اسمها مُليكة بنت عُويمر، ضربتها امرأة يقال لها: أمٌ عفيف بنتُ مَسْرُوح^(١) بحجر فسقط جنينها ميتاً (بَغْرَةً) بالتَّنوين (عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ) بالجر على البدل، كما مرَّ في الباب السابق (ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا) مِنْهُ لَمْ يَلِدْ (بِالْغُرَّةِ تُوَفِّيَتْ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا) بتحتية ساكنة بعد النون المكسورة (وَرَوْجَهَا) فله الربع ولبنينها ما بقي، فهذا شخصٌ يورث ولا يرث، ولا يُعرف له نظيرٌ إلا من بعضه حرٌّ وبعضه رقيق، فإنه لا يرث عندنا ولكن يورث على الأصح (وَ) قضى بِإِلْهَادِ الْإِسْلَامِ (أَنَّ الْعَقْلَ) أي: الدِّية (عَلَى عَصَبَتِهَا) أي: عصبَةِ المرأة المتوفاة حتفَ أنفها التي قضى عليها بالغُرَّة؛ لأنَّ الإجهاض كان منها خطأ أو شبه عمدٍ، واتَّفَقُوا على أَنَّ دِيَةَ الجنين هي الغُرَّة سواءً كان الجنين ذكراً أو أنثى، وسواءً كان كاملَ الخلقة أو ناقصها إذا تصوَّر فيها خلقٌ آدمي، وإنَّما كان كذلك؛ لأنَّ الجنين قد يخفى فيكثر فيه النزاع، فضبطه الشرع بما يقطع النزاع، فإن كان ذكراً وجبَ مئةٌ بغير، وإن كان أنثى فخمسون، وليس في الحديث هنا إيجابُ العقل على الوالد، فلا مُطابقة. وأُجيب بأنَّه ورد في بعض طرق القصة بلفظ: الوالد، كما جرت^(٢) عادة المؤلف بمثل ذلك؛ ليحضَّ الطالب على البحث على جميع الطرق.

والحديث سبق في «الفرائض» [ج: ٦٧٤٠].

٦٩١٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: اقْتَتَلَتِ امْرَأَتَانِ مِنْ هُذَيْلٍ، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ قَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَضَى أَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ؛ عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ، وَقَضَى دِيَةَ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ) أبو جعفر المصري، يُعرف بابن الطبراني، كان أبوه من أهل^(٣) طبرستان قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله المصري قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «أخبرني» بالتَّوْحِيدِ (يُونُسُ) بن يزيد الأيلي (عَنِ ابْنِ شَهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ (عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ)

(١) في (ل): «أم عفيف بنت مروح»، وفي هامشها: كذا بخطه: «مروح»، وفيما تقدَّم قريباً: «بنت مروح»؛ فليحزَّر مع السابق، ثم رأيت في «الإصابة» وغيرها ما يعيِّن الأول: أم عفيف بنت مروح.

(٢) في (د) و(ع) زيادة: «به».

(٣) «أهل»: ليست في (س).

سعيد (وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن عوف (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: اقْتَتَلَتِ امْرَأَتَانِ مِنْ هَذِيلٍ) التاء في «اقتتلت» لتأنيث الفاعل، ولو قال: اقتتل امرأتان جاز^(١) (فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ قَتَلَتْهَا) ولأبي ذر: «فقتلتها» بفاء العطف (وَمَا فِي بَطْنِهَا) عطف على ضمير المفعول، و«ما» موصول وصلتها في المجرور وبلا استقرار يتعلّق حرف الجرّ، أو الواو في «وما» بمعنى: مع، أي: قتلتها مع ما في بطنها، وهو الجنين^(٢)، فتكون الصّلة والموصول في محلّ نصب (فَاخْتَصَمُوا) أي: أهل المقتولة مع القاتلة وأهلها (إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَضَى أَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ) رفع خبر «أَنَّ» بالتّنين (عَبْدٌ) رفع بدل من غُرَّة (أَوْ وَلِيدَةٌ) عطف عليه، أي: أمة، و«أَنَّ» في قوله: «أَنَّ دِيَةَ» في محلّ نصب أو جرّ على الخلاف في الاسم بعد حذف حرف الجرّ، و«أو» للتّنويع لا للشكّ (وَقَضَى) هِيَ الْعِلَّةُ لِلْإِسْلَامِ (دِيَةُ الْمَرْأَةِ) ولأبي ذر: «أَنَّ دِيَةَ الْمَرْأَةِ» (عَلَى عَاقِلَتِهَا) أي: على عاقلة القاتلة، وهي عصبتها.

٢٧ - باب من استعان عبداً أو صبيّاً

وَيُذَكَّرُ أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ بَعَثَتْ إِلَى مُعَلِّمِ الْكِتَابِ: ابْعَثْ إِلَيَّ غُلَمَانًا يَنْفُسُونَ صُوفًا، وَلَا تَبْعَثْ إِلَيَّ حُرًّا

(باب من استعان عبداً أو صبيّاً) بالنون في «استعان»، وللنسفي والإسماعيلي: «استعار» بالراء بدل النون، فهلك في الاستعمال وجبت دية الحرّ وقيمة العبد، فإن استعار^(٣) حراً بالغاً متطوعاً أو بإجارة وأصابه شيء، فلا ضمان عليه عند الجميع إن كان ذلك العمل لا غرر فيه.

(وَيُذَكَّرُ) مبنيّاً^(٤) للمفعول (أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ) والدة أنس، ولأبي ذر: «أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ هِنْدُ زَوْجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم» (بَعَثَتْ إِلَى مُعَلِّمِ الْكِتَابِ) بكسر اللام المشددة، وللنسفي: «إِلَى مُعَلِّمِ كُتَابٍ» بضم الكاف وتشديد الفوقية فيهما. قال الجوهري: الكُتَاب: الكتبة^(٥) (ابْعَثْ إِلَيَّ) بتشديد الياء (غُلَمَانًا) لم يبلغوا الحلم (يَنْفُسُونَ صُوفًا) بضم الفاء والشين المعجمة (وَلَا تَبْعَثْ إِلَيَّ حُرًّا) بتشديد الياء

(١) قال العلامة قطة رحمته الله: فيه نظر؛ فإن التأنيث في مثله واجب؛ لأن الفاعل حقيقي التأنيث، ولا فصل. تأمل.

(٢) «وهو الجنين»: ليست في (د).

(٣) في (س): «استعان». و«حرّاً»: ليست في (ص).

(٤) في (س): «مبني».

(٥) في (د): «الكتيبة».

أَيْضًا. قَالَ فِي «الكواكب»: لَعَلَّ غَرَضُهَا مِنْ مَنَعَ بَعَثَ^(١) الْحَزْرَ التَّزَامَ الْجَبْرِ وَإِصَالِ الْعِوَضِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ هَلَاكِهِ فِي ذَلِكَ^(٢) الْعَمَلِ لَا تَضْمَنُهُ بِخِلَافِ الْعَبْدِ فَإِنَّ الضَّمَانَ عَلَيْهَا لَوْ هَلَكَ بِهِ. وَفِي «الفتح»: وَإِنَّمَا خَصَّتْ أُمَّ سَلَمَةَ الْعَبِيدِ^(٣)؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ جَرَى بِرِضَا السَّادَةِ بِاسْتِخْدَامِ عِبِيدِهِمْ فِي الْأَمْرِ الْيَسِيرِ^(٤) الَّذِي لَا مَشَقَّةَ فِيهِ بِخِلَافِ الْأَحْرَارِ. وَهَذَا الْأَثَرُ وَصَلَهُ^(٥) الثَّوْرِيُّ فِي «جَامِعِهِ» وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ. قَالَ فِي «الفتح»: وَكَأَنَّهُ مَنَقُطَعٌ بَيْنَ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ وَأُمِّ سَلَمَةَ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزَمْ بِهِ الْبُخَارِيُّ فَذَكَرَهُ بِصِغَةِ التَّمْرِیْضِ.

٦٨/١٠

٦٩١١ - حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، أَخَذَ أَبُو طَلْحَةَ بِيَدِي فَانْطَلَقَ بِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَنَسًا غُلَامٌ كَيْسٌ فَلْيَخُذْكَ، قَالَ: فَخَدَمْتُهُ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، فَوَاللَّهِ مَا قَالَ لِي لَشَيْءٍ صَنَعْتُهُ: لِمَ صَنَعْتَ هَذَا هَكَذَا، وَلَا لَشَيْءٍ لَمْ أَصْنَعْهُ: لِمَ لَمْ تَصْنَعْ هَذَا هَكَذَا.

وَبِهِ قَالَ: (حَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «(حَدَّثَنَا) (عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ فِي الْأَوَّلِ، وَضَمِّ الزَّايِ بَعْدَهَا رَاءً أُنْ أُنْ بَيْنَهُمَا أَلْفٌ آخِرُهُ هَاءٌ تَأْنِيثٌ فِي الثَّانِي، النَّيْسَابُورِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «(حَدَّثَنَا) (إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) هُوَ: ابْنُ عُليَّةَ (عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ) بَنِ صُهِيبَ (عَنْ أَنَسٍ) بِرِوَايَةٍ أَنَّهُ^(٦) (قَالَ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ) مِنْ مَكَّةَ مُهَاجِرًا وَلَيْسَ لَهُ خَادِمٌ يَخْدُمُهُ (أَخَذَ أَبُو طَلْحَةَ) زَيْدُ بْنُ سَهْلٍ الْأَنْصَارِيُّ زَوْجَ أُمِّ سُلَيْمٍ وَالِدَةِ أَنَسٍ (بِيَدِي) فَانْطَلَقَ بِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَنَسًا غُلَامٌ كَيْسٌ (أَي: عَاقِلٌ) (فَلْيَخُذْكَ) بِسُكُونِ اللَّامِ وَالْجُزْمِ عَلَى الطَّلَبِ (قَالَ) أَنَسٌ: (فَخَدَمْتُهُ) بِرِوَايَةٍ (فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، فَوَاللَّهِ مَا قَالَ لِي لَشَيْءٍ صَنَعْتُهُ: لِمَ صَنَعْتَ هَذَا هَكَذَا، وَلَا لَشَيْءٍ لَمْ أَصْنَعْهُ: لِمَ لَمْ تَصْنَعْ هَذَا هَكَذَا) أَي: لَمْ

(١) فِي (د): «مَبْعَثٌ».

(٢) فِي (د): «فِي هَذَا».

(٣) فِي (د): «الْعَبْدُ».

(٤) «وَفِي الْفَتْحِ: وَإِنَّمَا خَصَّتْ أُمَّ سَلَمَةَ الْعَبِيدِ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ جَرَى بِرِضَا السَّادَةِ بِاسْتِخْدَامِ عِبِيدِهِمْ فِي الْأَمْرِ الْيَسِيرِ»:

لَيْسَتْ فِي (ص).

(٥) فِي (د): «أَرْسَلَهُ».

(٦) «أَنَّهُ»: لَيْسَتْ فِي (د).

يعترض عليه لا في فعل ولا في (١) ترك، ففيه حسن خلقه من الله عز وجل لأنه (٢) لعل على خلق عظيم، واعلم أن ترك اعتراضه من الله عز وجل على أنس (٣) إنما هو فيما يتعلق بالخدمة والآداب لا فيما يتعلق بالتكاليف الشرعية، فإنه لا يجوز ترك الاعتراض فيها.

ومطابقة ذلك للترجمة من جهة أن الخدمة مستلزمة للاستعانة، أو اعتماد على ما في سائر الروايات أنه من الله عز وجل قال له: «التمس لي غلاماً يخدمني» وقد كان أنس في كفالة أمه، فأحضرته إلى النبي من الله عز وجل وكان زوجها معها، فنسب الإحضار إليها تارة وإليه أخرى، وهذا صدر من أم سليم أول قدومه من الله عز وجل المدينة، وكانت لأبي طلحة في إحضاره أنسا قصة أخرى، وذلك عند إرادته من الله عز وجل الخروج إلى خيبر، كما سبق في «المغازي» [ح: ٢٨٩٣].

٢٨ - باب: المَعْدِنُ جُبَارٌ، وَالْبَيْتُ جُبَارٌ

هذا (باب) بالتَّوْنين يذكر فيه: (المَعْدِنُ جُبَارٌ، وَالْبَيْتُ جُبَارٌ) بضم الجيم وتخفيف الموحدة.

٦٩١٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعَجَمَاءُ جُرْحُهَا جُبَارٌ، وَالْبَيْتُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنَيسِيُّ قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد الإمام قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ بالإفراد (ابن شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بن مسلم الزُّهْرِيُّ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ) المخزومي (وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن عوف (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) قَالَ: الْعَجَمَاءُ جُرْحُهَا جُبَارٌ بضم جيم «جُرْحُهَا» في الفرع. وقال في «الفتح»: بفتحها لا غير، كما نقله في «النهاية» عن الأزهرِيِّ، والعَجَمَاءُ (٣) - بفتح العين المهملة وسكون الجيم ممدوداً - البهيمة، سُمِّيَتْ عجماء؛ لأنها لا تتكلم، وجُبَارٌ هَدْرٌ، والجملة مبتدأ وخبر، أي: جرحُ العجماء هدرٌ لا شيء فيه، وسقط في رواية لفظ «جُرْحُهَا» وحينئذ فالمراد: أَنَّ البهيمة إذا أتلفت شيئاً ولم يكن معها قائدٌ ولا سائقٌ وكان نهاراً فلا ضمان، فإن كان معها أحدٌ ولو

(١) في: ليست في (س).

(٢) في (ع) و(د): «إنك».

(٣) في هامش (ل): سقط من قلمه «والعجماء».

مُستأجرًا أو مستعيرًا أو غاصبًا ضمن ما أتلفته نفسًا ومالًا، ليلاً أو نهارًا، سواء كان سائقها أم راکبها^(١) أم قائدها؛ لأنها في يده وعليه تعهدها وحفظها، نعم، لو أركبها أجنبيّ بغير إذن الوليّ صبيّاً أو مجنوناً لا يضبطها مثلهما، أو نخسها إنسانٌ بغير إذن من صاحبها، أو غلبته فاستقبلها إنسانٌ فردّها فأتلفت شيئاً في انصرافها، فالضمان على الأجنبيّ والناخس والراذ.

وقال الحنفية: لا ضمان مطلقاً سواء فيه الجرح وغيره، والليل والنهار، معها أحد أو^(٢) لا، إلا أن يحملها الذي معها على الإتلاف، أو يقصده^(٣) فيضمن لتعديّه.

(وَالْبِئْرُ) بكسر الموحدة بعدها ياء ساكنة مهموزة، وتسهّل وهي مؤنثة وتذكر على معنى القلب، والجمع أبّور وأبّار - بالمدّ والتخفيف وبهمزتين بينهما موحدة ساكنة - إذا حفرها إنسانٌ في ملكه أو في موات، فوقع فيها إنسانٌ أو غيره فتلف فهو (جُبَّارٌ) لا ضمان فيه، وكذا لو استأجر إنساناً ليحفرها^(٤) فانهارت عليه. نعم، لو حفرها في طريق المسلمين، أو في ملك غيره بلا إذن منه فتلف بها إنسانٌ^(٥) فإنه يجبُ ضمانه على عاقلة الحافر والكفارة في ماله، وإن تلف بها غير آدميٍّ وجب ٨٨/٧٥ ب ضمانه في مال الحافر، ويلتحق^(٦) بالبئر كل حفرة على التفصيل المذكور.

(وَالْمَعْدِنُ) بفتح الميم وسكون العين وكسر الدال المهملتين، المكان من الأرض يخرج منه شيء من الجواهر والأجساد كالذهب والفضة والحديد والنحاس والرصاص والكبريت وغيرها، من عدن بالمكان إذا أقام به يعدن - بالكسر - عدوناً، وسمي به لعدون ما أنبتّه الله فيه - كما قال الأزهري - إذا انهار على من حفر فيه فهلك فدمه (جُبَّارٌ) لا ضمان فيه كالبيئر (وفي) ٦٩/١٠ الرّكاز) بكسر الراء آخره زاي، بمعنى مركّوز ككتاب بمعنى^(٧) مكتوب، وهو دفين الجاهلية ممّا تجب فيه الزكاة^(٨) من ذهب أو فضة إذا بلغ النصاب (الخُمُس) والقول بأن الرّكاز دفين

(١) «أم راکبها»: ليست في (د).

(٢) في (ص): «أم».

(٣) في (ص): «تقصده».

(٤) في (ع): «لحفرها».

(٥) «إنسان»: ليست في (د).

(٦) في (ب): «يلحق».

(٧) في (د): «يعني».

(٨) في (د): «الركاز».

الجاهليّة هو قول مالكٍ والشّافعيّ وأحمد، وهو حجّة على أبي حنيفة وغيره من العراقيين حيث قالوا: الرّكاز هو المعدن وجعلوهما^(١) لفظين مترادفين، وقد عطف بمن لا يدرك أحدهما على الآخر، وذكر لهذا حكماً غير حكم الأوّل، والعطف يقتضي التّغاير. وقال الأزهرّي: يُطلق على الأمرين. قال: وقيل: إنّ الرّكاز قطعُ الفضة تخرج من المعدن، وقيل: من الذهب أيضاً. وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ وأصحاب «السّنن» الأربعة.

٢٩ - باب: العَجَمَاءُ جُبَارٌ

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: كَانُوا لَا يُضْمَنُونَ مِنَ النَّفْحَةِ، وَيُضْمَنُونَ مِنْ رَدِّ الْعِنَانِ. وَقَالَ حَمَّادٌ: لَا تُضْمَنُ النَّفْحَةُ إِلَّا أَنْ يَنْخُسَ إِنْسَانٌ الدَّابَّةَ. وَقَالَ شُرَيْحٌ: لَا تُضْمَنُ مَا عَاقَبَتْ أَنْ يَضْرِبَهَا فَتَضْرِبَ بِرِجْلِهَا. وَقَالَ الْحَكَمُ وَحَمَّادٌ: إِذَا سَاقَ الْمُكَارِي حِمَارًا عَلَيْهِ امْرَأَةٌ فَتَخِرُ، لَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: إِذَا سَاقَ دَابَّةً فَأَتَعَبَهَا فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَتْ، وَإِنْ كَانَ خَلْفَهَا مُتَرَسِّلاً لَمْ يُضْمَنُ.

هذا (بابٌ) بالتّنين يذكر فيه: (العَجَمَاءُ جُبَارٌ). وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ) محمّد ممّا وصله سعيد ابن منصور: (كَانُوا) أي: علماء الصّحابة أو التّابعين^(٢) (لَا يُضْمَنُونَ) بتشديد الميم (مِنَ النَّفْحَةِ) بفتح النون وسكون الفاء بعدها حاء مهملة، من الضّربة الصّادرة من الدّابة برجلها (وَيُضْمَنُونَ) بتشديد الميم أيضاً (مِنْ رَدِّ الْعِنَانِ) بكسر العين المهملة وتخفيف النون، وهو ما وضع^(٣) في فم الدّابة؛ ليصرفها الرّاكب لما يختاره، يعني: أنّ الدّابة إذا كانت مركوبةً فلفت الرّاكب عِنَانَهَا، فأصابَتْ برجلها شيئاً ضمنه الرّاكب.

(وَقَالَ حَمَّادٌ) هو: ابنُ أبي^(٤) سليمان مسلم الأشعريّ، فيما وصله ابنُ أبي شيبة: (لَا تُضْمَنُ النَّفْحَةُ) بالحاء المهملة، رفع نائب عن الفاعل (إِلَّا أَنْ يَنْخُسَ) مثلثة الخاء المعجمة (إِنْسَانٌ الدَّابَّةَ) بعود ونحوه فيضمن.

(وَقَالَ شُرَيْحٌ) بضم الشين المعجمة وفتح الراء آخره حاء مهملة، ابن الحارث الكندي

(١) في (ع): «جعلوه».

(٢) «أو التابعين»: ليست في (ص).

(٣) في (د): «وضع».

(٤) «أبي»: ليست في (د).

القاضي المشهور، ممّا وصله ابن أبي شيبة أيضاً: (لَا تُضْمَنُ) بضم الفوقية أو التحتية مبنياً للمفعول (مَا عَاقَبْتُ^(١)) أي: الدّابة. وقال في «الكواكب»: بلفظ الغيبة لا يضمن ما كان على سبيل المكافأة منها (أَنْ يَضْرِبَهَا) أي: بأن يَضْرِبَهَا فهو مجرور بمقدّر، أو وهو أن يَضْرِبَهَا فمرفوع خبر مبتدأ محذوف، وإسناد الضمان إلى الدّابة من باب المجاز، أو المراد: ضاربها، وهذا كالتفسير للمُعاقبة (فَتَضْرِبَ بِرِجْلِهَا) بنصب «فتضرب» عطفاً على المنصوب السابق، ولفظ ابن أبي شيبة: لَا يَضْمَنُ السَّائِقُ وَالرَّكَّابُ، وَلَا يَضْمَنُ الدّابَّةُ إِذَا عَاقَبْتُ. قلت: وما عَاقَبْتُ؟ ١٨٩/٧٥ قال: إِذَا ضَرَبَهَا رَجُلٌ فَأَصَابَتْهُ.

(وَقَالَ الْحَكَمُ) بن عُتَيْبَةَ - بضم العين وفتح الفوقية - أحد فقهاء الكوفة (وَحَمَّادٌ) هو: ابن أبي سليمان أحد فقهاء الكوفة أيضاً: (إِذَا سَاقَ الْمُكَارِي) بكسر الراء في الفرع كأصله (حَمَارًا) عَلَيْهِ امْرَأَةٌ فَتَخِرُّ) بكسر الخاء المعجمة، أي: تسقط (لَا شَيْءَ عَلَيْهِ) لا ضمان على المُكَارِي. (وَقَالَ الشَّعْبِيُّ) عامر بن شراحيل الكوفي فيما وصله ابن أبي شيبة: (إِذَا سَاقَ دَابَّةً فَأَتَعَبَهَا) - من الإتعاب - (فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَتْ) أي: الدّابة (وَإِنْ كَانَ خَلْفَهَا) وراءها (مُتَرَسِّلاً) بضم الميم وتشديد السين المهملة، منصوب خبر «كان»، متسهلاً في السير لا يسوقها ولا يتعبها (لَمْ يَضْمَنْ) شيئاً ممّا أصابته.

٦٩١٣ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْعَجَمَاءُ عَقْلُهَا جُبَارٌ، وَالْبِئْرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ) هو ابن إبراهيم الأزدي القصاب قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ) الجمحي البصري (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنَّهُ (قَالَ: الْعَجَمَاءُ) قال الجوهري: سُمِّيَتْ عَجَمَاءُ؛ لَأَنَّهَا لَا تَتَكَلَّمُ، وَكُلُّ مَا^(٢) لَا يَتَكَلَّمُ أَصْلًا فَهُوَ أَعْجَمٌ مُسْتَعْجَمٌ، وَالْأَعْجَمُ الَّذِي لَا يُفْصِحُ وَلَا يُبَيِّنُ كَلَامَهُ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْعَرَبِ، وَيُقَالُ: أَعْجَمٌ وَإِنْ أَفْصَحَ، إِذَا كَانَ فِي لِسَانِهِ عُجْمَةٌ. وقال ابن دقيق العيد: العجماء: الحيوان البهيم. وقال الترمذي: فسر بعض أهل العلم، قالوا: العجماء: الدّابة المُنْفَلِتَةُ من صاحبها، فما أصابت في انفلاتها فلا غُرم على

(١) في (ب): «عقت».

(٢) في (ص): «فكلما».

صاحبها. وقال أبو داود: العجماء التي^(١) تكون مُنْفَلَتَةً ولا يكون معها أحدٌ ويكون بالنَّهار ولا يكون بالليل. وعند ابن ماجه في آخر حديث عُبَادَةَ بن الصَّامِت: والعجماء البهيمة من الأنعام. (عَقْلَهَا) أي: دِيَّتْهَا (جُبَّارٌ) لا دِيَّةَ فيما أهلكته، وفي رواية الأسود بن العلاء - عند مسلم -: «العجماء جُرْحُهَا جُبَّارٌ» (وَالْبِئْرُ) حيثُ جازَ حفرها وسقطَ فيها أحدٌ، أو انهدمت على من استؤجرَ فهلك (جُبَّارٌ) هَدَرَ أيضًا^(٢) (وَالْمَعْدِنُ) إذا انهارَ على حافره فقتله (جُبَّارٌ) هَدَرَ أيضًا^(٣) لا قود فيه ولا دية (وَفِي الرِّكَازِ) دفينِ الجاهليَّة (الخُمْسُ) زكاةٌ إذا بلغ النِّصاب.

٣٠ - باب إِثْمِ مَنْ قَتَلَ ذِمِّيًّا بِغَيْرِ جُزْمٍ

٧٠/١٠ (باب إِثْمِ^(٤) مَنْ قَتَلَ ذِمِّيًّا) يهوديًا أو نصرانيًّا (بِغَيْرِ جُزْمٍ) بضم الجيم وسكون/ الراء بعدها ميم، أي: بغير حق.

٦٩١٤ - حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ: حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحَهَا يُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ) أبو محمد الدَّارِمِيُّ البصريُّ من أفرادِ المؤلِّف، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) بن زياد قال: (حَدَّثَنَا الْحَسَنُ) بفتح الحاء، ابن عمرو - بفتح العين - الفُقَيْمِيُّ - بضم الفاء وفتح القاف - التَّمِيمِيُّ، وهو أخو فُضَيْل بن عمرو، توفِّي في خلافة أبي جعفر، وقال خليفة: توفِّي سنة اثنتين وأربعين ومئة بالكوفة قاله ابنُ طاهر، وقال الحافظُ أبو محمد عبدُ الغني المقدسيُّ: قال ابنُ مَعِين: ثقةٌ حجةٌ، وقال يحيى بنُ سعيد^(٥) القطان - وقد سئل عنه، وعن الحسن بن عبد الله - فقال: هو أثبتهما^(٦) قال: (حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ) هو ابنُ جبر

(١) في (د): «الذي».

(٢) قوله: «وَالْبِئْرُ حيثُ جاز... جبار هدر أيضًا»: في (د) جاءت بعد قوله: «لا قود فيه ولا دية».

(٣) «أيضًا»: ليست في (د).

(٤) «إِثْمٌ»: ليست في (ب).

(٥) في الأصول الخطيَّة: «بن زيد» والتصحيح من مصادر الترجمة.

(٦) قوله: «توفِّي في خلافة أبي جعفر... هو أثبتهما»: ليس في (ع) و(ص) و(د)، ونَبَّه الشيخ قطة ﷺ إلى ذلك في هامش (ب) فقال: قوله: توفِّي... إلى آخره، هو سقط من أغلب النسخ.

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو) بفتح العين رضي الله عنه. قال في «الفتح»: كذا في جميع الطرق بالعننة، ووقع في رواية مروان بن معاوية عن الحسن بن عمرو عن مجاهد عن جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةٍ/ عن عبد الله بن عمرو. فزاد فيه رجلاً بين مجاهد وعبد الله، أخرجه النسائي وابن أبي عاصم من طريقه، وجزم أبو بكر البردنجي^(١) في كتابه في بيان المرسل أن مجاهداً لم يسمع من عبد الله بن عمرو. نعم ثبت أن مجاهداً ليس مدلساً، وأنه سمع من عبد الله بن عمرو فرجحت رواية عبد الواحد؛ لأنه توبع وانفرد مروان^(٢) بالزيادة (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا) بفتح الهاء، له عهد مع المسلمين بعقد جزية أو هدنة من سلطان، أو أمان من مسلم، وفي حديث أبي هريرة^(٣) عند الترمذي: «من قتل نفساً مُعَاهِدًا له ذمة الله وذمة رسوله» (لَمْ يَرَحْ) بفتح التحتية والراء وتكسر، لم يشم رائحة الجنة وعموم هذا النفي مخصوص بزمان ما؛ للأدلة الدالة على أن من مات مسلماً وكان من أهل الكبائر غير مخلد في النار، وماله إلى الجنة (وإن ريحها يُوجد) ولأبي ذر عن الحموي والمستملي: «ليوجد» بزيادة اللام (مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا) وعند الإسماعيلي «سبعين عاماً» وفي «الأوسط» للطبراني من طريق محمد بن سيرين، عن أبي هريرة: «من مسيرة مئة عام».

قال في «الفتح»: والذي يظهر لي^(٤) في الجمع أن الأربعين أقل زمن يُدرك به ريح الجنة^(٥) في الموقف، والسبعين فوق ذلك، أو ذكرت للمبالغة، والخمس مئة والألف أكثر من ذلك، ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأعمال، فمن أدركه من المسافة البعدى، أفضل ممن أدركه من المسافة القربى، ويثبت ذلك، والحاصل: أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص بتفاوت منازلهم ودرجاتهم. وقال ابن العربي: ريح الجنة لا يُدرك بطبيعة ولا عادة، وإنما يُدرك بما خلق الله من إدراكه، فتارة يُدركه من شاء الله من مسيرة سبعين، وتارة من مسيرة خمس مئة^(٦).

والحديث سبق في «الجزية» [ح: ٣١٦٦] والله الموفق.

(١) في (ب): «البندنجي».

(٢) في (ص): «ابن مروان».

(٣) «أبي هريرة»: ليست في (ع).

(٤) «لي»: ليست في (د).

(٥) في (د): «أقل ما يدرك فيه ريح الجنة».

(٦) في (ص) زيادة: «عام».

٣١ - بَابُ: لَا يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِالْكَافِرِ

هذا (بَابُ) بالتَّنوين يذكر فيه: (لَا يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِالْكَافِرِ) بضم التحتية وفتح الفوقية.

٦٩١٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ، أَنَّ عَامِرًا حَدَّثَهُمْ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيٍّ. وَحَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يُحَدِّثُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جُحَيْفَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيًّا عليه السلام: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِمَّا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ؟ - وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ مَرَّةً: مَا لَيْسَ عِنْدَ النَّاسِ - فَقَالَ: وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، مَا عِنْدَنَا إِلَّا مَا فِي الْقُرْآنِ، إِلَّا فَهَمَّا يُغْطَى رَجُلٌ فِي كِتَابِهِ وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ، قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ، وَفِكَاكُ الْأَسِيرِ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ) هو أحمد بن عبد الله بن يونس الكوفي قال: (حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ) هو ابن معاوية الكوفي قال: (حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ) بكسر الراء المشددة، ابن طريف، بوزن كريم، الكوفي (أَنَّ عَامِرًا) هو ابن شراحيل الشعبي (حَدَّثَهُمْ عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ) بضم الجيم وفتح الحاء المهملة وبعد التحتية الساكنة فاء، وهب بن عبد الله السوائي أَنَّهُ قَالَ: (قُلْتُ لِعَلِيٍّ) عليه السلام، وسقط من قوله: «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ» إلى قوله: «قُلْتُ لِعَلِيٍّ» لأبي ذرٍّ، كما في الفرع كأصله^(١). قال في «الفتح»: والصَّوَابُ ما عند الجمهور، يعني: من السَّقُوطِ^(٢). قال: وطريق أحمد/ بن يونس تقدّمت في «الجزية» [ج: ٣٠٤٦] قال المؤلف بالسند إليه: (وَحَدَّثَنَا) بواو العطف على السابق، ولأبي ذرٍّ سقوطها كالجمهور (صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ) أبو الفضل المروزي قال: (أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ) سفيان قال: (حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ) هو: ابن طريف (قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ) عامراً (يُحَدِّثُ) كذا في «اليونينية» «يُحَدِّثُ» (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جُحَيْفَةَ) وهب بن عبد الله (قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيًّا) هو ابن أبي طالب عليه السلام: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِمَّا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ؟ - وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ) سفيان (مَرَّةً: مَا لَيْسَ عِنْدَ النَّاسِ -) بدل قوله: «مِمَّا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ» (فَقَالَ) علي عليه السلام: (وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ) أي: شَقَّهَا (وَبَرَأَ النَّسَمَةَ) خلق الإنسان (مَا عِنْدَنَا) شَيْءٌ (إِلَّا مَا فِي الْقُرْآنِ إِلَّا

(١) «كأصله»: ليست في (د) و(ع).

(٢) في هامش (د): قوله: «والصَّوَابُ: ما عند الجمهور؛ يعني: من السَّقُوطِ»؛ أي: إسقاط: «حَدَّثَنَا أحمد» إلى قوله: «قلت لعلّي»، وإثبات «حَدَّثَنَا صدقة بن الفضل»... إلى آخره، والحاصل: أَنَّ الذي عند الجمهور إثبات السند الثاني فقط، وَأَنَّهُ الصَّوَابُ؛ فافهم.

فَهَمَّا يُعْطَى) بضم التحتية مبنياً للمفعول (رَجُلٌ فِي / كِتَابِهِ) جَلٌّ وَعِلًا (وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ) أي: ٧١/١٠ التي كانت معلقةً في قبضة سيفه. قال أبو جحيفة: (قُلْتُ) له: (وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟) سقط لأبي ذرٍّ من قوله: «وقال ابنُ عُيينة...» إلى هنا (قَالَ: الْعَقْلُ) أي: الذِّية (وَفِكَاكَ الْأَسِيرِ) ما يُخْلَصُ به من الأسرِ (وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ) وقال الحنفية: يُقتل المسلم بالذميّ إذا قتله بغير حقٍّ، ولا يُقتلُ بالمستأمن. وعن الشعبيّ والنخعيّ: يُقتلُ باليهوديّ والنصرانيّ دون المجوسيّ؛ لحديث أبي داود من طريق الحسن عن قيس بن عباد، عن عليّ: «لا يُقتلُ مؤمنٌ بكافرٍ، ولا ذو عهدٍ في عهده» أي: ولا يُقتلُ ذو عهدٍ^(١) في عهده بكافرٍ. قالوا: وهو من عطف الخاصّ على العامّ فيقتضي تخصيصه؛ لأنّ الكافر الذي لا يُقتلُ به ذو العهد هو الحربيّ دون المساوي له والأعلى، فلا يَبْقَى من يُقتلُ بالمعاهدِ إلّا الحربيّ، فيجبُ أن يكون الكافر الذي لا يُقتلُ به المسلم هو الحربيّ؛ لتسويته بين المعطوف والمعطوف عليه.

وقال الطّحاويّ: لو كانت فيه دلالة على نفي قتل المسلم بالذميّ لكان وجه الكلام أن يقول: ولا ذي عهدٍ في عهده، وإلّا لكان لحناً، والنبيّ ﷺ لا يلحن، فلما لم يكن كذلك علمنا أنّ ذا العهد هو المعنيّ بالقصاص، وصار التّقدير: لا يقتل مؤمنٌ ولا ذميّ ولا ذو عهدٍ في عهده بكافرٍ. وتعقّب بأنّ الأصل عدم التّقدير والكلام مستقيمٌ بغيره إذا جعلنا الجملة مُستأنفة، ويؤيِّده اقتصار الحديث الصّحيح على الجملة الأولى. ذكره في «فتح الباري».

قال: وقد أبدى الشافعيّ له مناسبة، فقال: يشبه أن يكون لما أعلمهم أن لا قودَ بينهم وبين الكفار أعلمهم أنّ دماء الجاهليّة محرّمة عليهم بغير حقٍّ، فقال: «لا يقتلُ مسلمٌ بكافرٍ، ولا يُقتلُ ذو عهدٍ في عهده» ومعنى الحديث: لا يقتلُ/ مسلمٌ بكافرٍ قصاصاً، ولا يقتلُ من له عهدٌ ما دامَ عهده ٩٠/٧د باقياً. انتهى.

والحديث سبق في «العاقلة» [ح: ٦٩٠٣].

٣٢ - باب: إِذَا لَطَمَ الْمُسْلِمُ يَهُودِيًّا عِنْدَ الْغَضَبِ، رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

هذا (بابٌ) بالتّنوين يذكرُ فيه: (إِذَا لَطَمَ الْمُسْلِمُ يَهُودِيًّا عِنْدَ الْغَضَبِ) لم يجب عليه شيءٌ

(١) في (ل): «عهده»، وفي هامشها: كذا بخطه بزيادة هاء بعد الدال.

(رَوَاهُ) أَي: لطم المسلم اليهودي (أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فيما سبق موصولاً في قصة موسى في «أحاديث الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ» [ح: ٣٤١٤].

٦٩١٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن ذكوان قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثوري (عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ) يحيى بن عمار بن أبي الحسن المازني الأنصاري (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) بكسر العين، سعد - بسكونها - ابن مالك الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنَّهُ (قَالَ: لَا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ) تَخِييراً يوجب نقصاً، أو يؤدي إلى الخصومة.

والحديث سبق في مواضع [ح: ٤١٢، ٣٣٩٨، ٤٦٣٨].

٦٩١٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ لَطَمَ وَجْهَهُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِكَ مِنَ الْأَنْصَارِ لَطَمَ فِي وَجْهِهِ، قَالَ: «ادْعُوهُ»، فَدَعَوُهُ، قَالَ: «لِمَ لَطَمْتَ وَجْهَهُ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي مَرَرْتُ بِالْيَهُودِ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْبَشَرِ، قَالَ: قُلْتُ: وَعَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: فَأَخَذْتَنِي غَضَبَةً فَلَطَمْتُهُ، قَالَ: «لَا تُخَيِّرُونِي مِنْ بَيْنِ الْأَنْبِيَاءِ، فَإِنَّ النَّاسَ يَضَعُقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ، فَلَا أَذْرِي أَفَاقَ قَبْلِي أَمْ جَزِي بِصَغَةِ الطَّوْرِ».

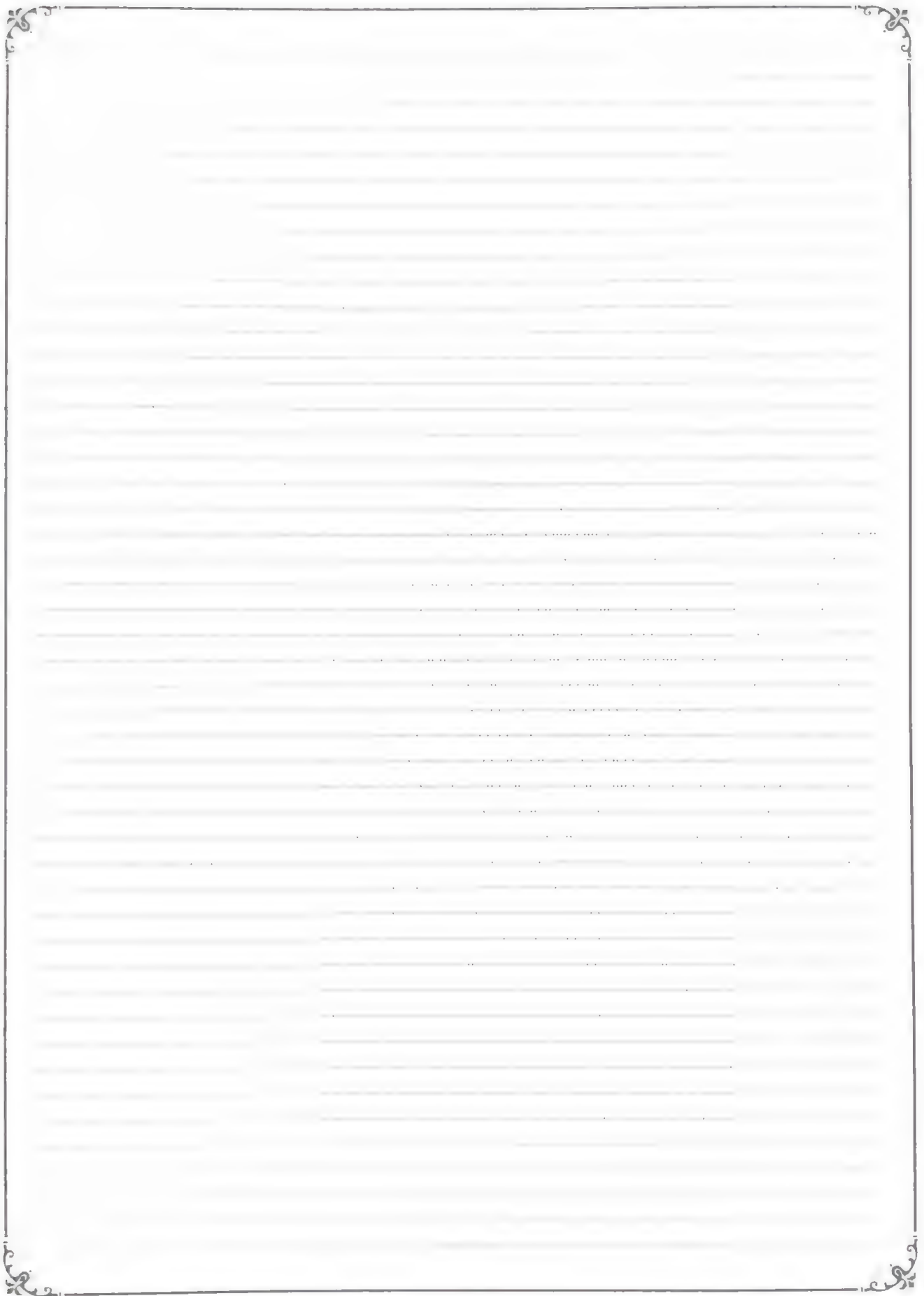
وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) البيكندي قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيينة (عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ) يحيى (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ إِلَى النَّبِيِّ) ولأبي ذر: «إلى رسول الله» (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَدْ لَطَمَ وَجْهَهُ) بضم اللام وكسر الطاء، مبنياً للمفعول، و«وجهه» نائب الفاعل (فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِكَ مِنَ الْأَنْصَارِ) لم يُسَمَّ (لَطَمَ) ولأبي ذر عن الحموي: «قد لطم» (فِي^(١) وَجْهِهِ، قَالَ) ولأبي ذر: «فقال»: (ادْعُوهُ) أي: ادعوا الأنصاري (فَدَعَوُهُ، قَالَ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ له: (لِمَ لَطَمْتَ) ولأبي ذر عن الحموي والمستملي: «ألطمت» (وَجْهَهُ؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي مَرَرْتُ بِالْيَهُودِ فَسَمِعْتُهُ) أي: اليهودي

(١) «في»: ليست في (ب) و(س).

(يَقُولُ) فِي قَسْمِهِ: (وَالَّذِي اضْطَفَى مُوسَى عَلَى الْبَشَرِ، قَالَ) الْأَنْصَارِيُّ: (قُلْتُ: وَعَلَى مُحَمَّدٍ) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «فَقُلْتُ: أَعْلَى مُحَمَّد» (مِنْ اللَّهِ يَرْحَمُ) وَسَقَطَتِ التَّصْلِيَةُ لِأَبِي ذَرٍّ (قَالَ) الْأَنْصَارِيُّ: (فَأَخَذْتَنِي غَضَبَةً فَلَطَمْتُهُ، قَالَ) مِنْ اللَّهِ يَرْحَمُ: (لَا تُخَيِّرُونِي مِنْ بَيْنِ الْأَنْبِيَاءِ) قَالَ مِنْ اللَّهِ يَرْحَمُ تَوَاضَعًا، أَوْ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ سَيُّدُ الْبَشَرِ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا سَبَقَ (فَإِنَّ النَّاسَ يَضَعُقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) يَغْشَى عَلَيْهِمْ مِنَ الْفَرْعِ (فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيْقُ) مِنَ الْغَشْيِ (فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ، فَلَا أُدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي أَمْ جُزِي) بِجِيمٍ مَضْمُومَةٍ فَزَايَ مَكْسُورَةٍ، وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنِ الْحَمْوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «جُوزِي» بَوَاوٍ سَاكِنَةٌ بَيْنَهُمَا (بِصَغَقَةِ الطُّورِ) الَّتِي صُعِقَها لَمَّا سَأَلَ رُؤْيَا اللَّهَ، وَقَوْلُهُ: «فَلَا أُدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي» لَعَلَّهُ قَالَه^(١) قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ تَنَشَّقُ عَنْهُ الْأَرْضُ.



(١) «قاله»: ليست في (د).



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨٨ - كِتَابُ اسْتِثَابَةِ الْمُرْتَدِّينَ وَالْمُعَانِدِينَ وَقِتَالِهِمْ

وَأَثَمُ مَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ، وَعُقُوبَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، كِتَابُ اسْتِثَابَةِ الْمُرْتَدِّينَ وَالْمُعَانِدِينَ) بالنون بعد الألف، أي: الجائرين عن
 القصد/ الباغين الذين يردون/ الحق مع العلم به (وَقِتَالِهِمْ، وَأَثَمُ مَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ وَعُقُوبَتُهُ فِي
 الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ) وسقط لفظ «كتاب» في رواية المستملي، قاله في «الفتح»، وفي الفرع كأصله
 ثبوته فيها^(١)، وفي رواية النسفي: «كتاب المرتدين»^(٢). بسم الله الرحمن الرحيم ثم قال: «باب
 استثابة المرتدين....» إلى آخر قوله: «والآخرة» وفي رواية غير القابسي بعد قوله: وقتالهم:
 «باب إثم من أشرك...» إلى آخره.

١ - قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ وَ﴿لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾

(قَالَ اللَّهُ تَعَالَى) ولأبي ذرٍّ: «(عَزَّوَجَلَّ)»: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣] لَأَنَّهُ تَسْوِيَةٌ
 بَيْنَ مَنْ لَا نِعْمَةَ إِلَّا وَهِيَ مِنْهُ، وَبَيْنَ مَنْ لَا نِعْمَةَ مِنْهُ^(٣) أَصْلًا (و) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَنْ أَشْرَكَتَ
 لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥] وسقطت «واو» و﴿لَنْ﴾^(٤) لغير أبي ذرٍّ، وإنما قال:
 ﴿لَنْ أَشْرَكَتَ﴾ على التوحيد، والموحى إليهم جماعة في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ
 مِنْ قَبْلِكَ﴾ [الزمر: ٦٥] لَأَنَّ مَعْنَاهُ: أَوْحَى إِلَيْكَ لَنَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ
 قَبْلِكَ مِثْلَهُ، وَاللَّامُ الْأُولَى مُوْطِئَةٌ لِلْقِسْمِ الْمَحْذُوفِ، وَالثَّانِيَةُ لَامُ الْجَوَابِ، وَهَذَا الْجَوَابُ سَادٌّ
 مَسَدَّ الْجَوَابِينَ، أَعْنِي: جَوَابِي الْقِسْمِ وَالشَّرْطِ، وَإِنَّمَا صَحَّ هَذَا الْكَلَامُ مَعَ عِلْمِهِ تَعَالَى بِأَنَّهُ رَسَلُهُ

(١) في (ص) زيادة: «له».

(٢) في (ص): «المرتد».

(٣) في (ص): «له».

(٤) في (ص) زيادة: «أَشْرَكَتَ».

لا يشركون؛ لأن الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد به غيره، أو لأنه على سبيل الفرض، والمحالات يصح فرضها.

٦٩١٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالُوا: أَيُّنَا لَمْ يَلْبَسْ إِيمَانَهُ بِظُلْمٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِذَلِكَ، أَلَا تَسْمَعُونَ إِلَى قَوْلِ لُقْمَانَ: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾».

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) بكسر العين قال: (أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ) بفتح الجيم، ابن عبد الحميد^(١) الرّازي الكوفي الأصل^(٢) (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النخعي (عَنْ عَلْقَمَةَ) بن قيس (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا﴾ ولم يخلطوا ﴿إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا بِي ذَرٌّ: «(رسول الله) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالُوا: أَيُّنَا لَمْ يَلْبَسْ إِيمَانَهُ بِظُلْمٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِذَلِكَ) وَلَا بِي ذَرٌّ عَنِ الْكُشْمِيهَنِيِّ: «(بذلك)» بزيادة لام قبل الكاف، أي: ليس بالظلم مطلقاً بل المراد: الشُّرك (أَلَا) بالتخفيف (تَسْمَعُونَ إِلَى قَوْلِ لُقْمَانَ) المذكور في سوره: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣] والمراد بالَّذِينَ آمَنُوا أَعْمُ من المؤمن الخالص وغيره، واحتجَّ له في «فتوح الغيب» كما قرأته فيه بأن اسم الإشارة الواقع خبراً للموصول مع صلته يشير إلى أن ما بعده ثابت لما^(٣) قبله؛ لاكتسابه ما ذكر من الصفة، ولا ارتياب أن الأمن المذكور قَبْلُ هو^(٤) الأمن الحاصل للموحدين في قوله تعالى: ﴿أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾ [الأنعام: ٨١] لَأَنَّ الْمَعْرَفَ إِذْ أُعِيدَ كَانَ الثَّانِي عَيْنِ الْأَوَّلِ، فيجب أن يكون الظلم عين الشُّرك ليسلم النظم، فإذا ليس الكلام في المعصية والفسق. وأما معنى اللبس فهو - كما قال القاضي - : لبس الإيمان بالظلم أن يصدق بوجود الله، ويخلط به عبادة غيره، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦].

والحديث سبق في «الإيمان» [ج: ٣٢].

(١) في (س): «الحميدي».

(٢) في (س): «الأصلي».

(٣) في (ص): «المن».

(٤) في (ع) و(ص): «وهو».

٦٩١٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ. وَحَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ الْجُرَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ - ثَلَاثًا - أَوْ: قَوْلُ الزُّورِ» فَمَا زَالَ يُكْرَرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو: ابنُ مُسْرَهْدٍ/ قال: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ) بضم الميم والضاد ٩١/٧٥ ب المعجمة المشددة قال: (حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ) بضم الجيم وفتح الراء، نسبةً إلى جرير بن عباد - بضم العين وتخفيف الموحدة - واسمه: سعيد بن إياس البصري. قال المؤلف: (وَحَدَّثَنِي) بالإنفراد (قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ) أبو محمد الدَّارِمِيُّ، مَولاهم البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) المعروف بابنِ عَلِيَّةٍ قال: (أَخْبَرَنَا سَعِيدُ الْجُرَيْرِيُّ) قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ) أَبِي بَكْرَةَ نَفِيعُ بْنُ الْحَارِثِ الثَّقَفِيُّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ) جمع: كبيرة، وأصله وصف مؤنث، أي: الفعلُ الكبيرةُ أو نحو ذلك، وكبرُها باعتبار شدة مفسدتها وعظم إثمها، ويؤخذُ منه انقسامُ الذُّنُوبِ إلى كبائرَ وصغائرَ، وردُّ على من يجعلُ المعاصي كلها كبائرَ، وبه قال ابن عباس وأبو إسحاق الإسفراييني والقاضي أبو بكر القشيري^(١) ونقله ابنُ فُورَكَ عن الأشاعرة، واختاره الشيخ تقي الدين السُّبُكِيُّ، وكأنَّهم أخذوا الكبيرةَ باعتبار الوضع اللُّغوي، ونظروا في ذلك إلى عظمة جلال من عُصِي بها، وخولف أمرُه ونهيُه، لكن جمهور السلف والخلف^(٢) وهو مرويٌّ عن ابن عباس أيضاً (الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ) بالرفع خبر مبتدأ محذوف، أي: هي الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، والجائرُ والمجرور يتعلَّقُ^(٣) بالمصدر، والإِشْرَاكُ أن تجعلَ لله شريكاً، أو هو مطلق الكفرِ على أيِّ نوع كان، وهو المراد هنا (وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ) عطف على سابقه مصدر عَقَّ، يُقَالُ: عَقَّ والدَه/ يَعُقُّهُ عُقُوقاً فهو عاقٌّ؛ إذا آذاه وعصاهُ وخرجَ عليه، وهو^(٤) ضدُّ البرِّ به^(٥)، وأصله من ٧٣/١٠ العَقُّ الَّذِي هو الشَّقُّ والقطع (وَشَهَادَةُ الزُّورِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ) قال ذلك (ثَلَاثًا - أَوْ) قال: (قَوْلُ

(١) في (د) و(ص): «أبو بكر بن القشيري».

(٢) كتب في هامش (س): قوله: «لكن جمهور...» إلى آخره، كذا بخطه بدون ذكر خبر، ولعلَّه سقط من قلمه على الأوَّل ونحوه.

(٣) في (ع) و(د): «متعلَّق».

(٤) «وهو»: ليست في (د).

(٥) «به»: ليست في (د).

عبد الله بن عمرو أو راو عنه: (وَمَا الِيَمِينُ الْغَمُوسُ ؟ قَالَ) مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (الَّذِي^(١) يَفْتَطِعُ) بِهَا (مَالَ) امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَي: يَأْخُذُ بِهَا قِطْعَةً مِنْ مَالِهِ لِنَفْسِهِ (هُوَ فِيهَا كَاذِبٌ) وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ مِنَ الْكِبَائِرِ الْقَتْلَ وَالزُّنَا، فَذَكَرَ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي كُلِّ مَكَانٍ مَا يَقْتَضِي الْمَقَامَ، وَمَا يَنْاسِبُ حَالِ الْمَكْلُفِينَ الْحَاضِرِينَ لَذَلِكَ، فَرَبَّمَا كَانَ فِيهِمْ مَنْ يَجْتَرِئُ عَلَى الْعُقُوقِ، أَوْ شَهَادَةِ الزُّورِ، فَزَجَرَهُ بِذَلِكَ.

٦٩٢١ - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ وَالْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، أَنُؤَاخِذُ بِمَا عَمِلْنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ؟ قَالَ: «مَنْ أَحْسَنَ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يُؤَاخِذْ بِمَا عَمِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَنْ أَسَاءَ فِي الْإِسْلَامِ أَخِذَ بِالْأَوَّلِ وَالْآخِرِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى) بن صفوان، أبو محمد السُّلَمِيُّ الكوفيُّ نزيل مكة قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوْرِيُّ (عَنْ مَنْصُورٍ) هو: ابنُ المعتمر (وَالْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران الكوفيُّ؛ كلاهما (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة (عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ) عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ) لَمْ أَعْرِفْ اسْمَهُ: (يَا رَسُولُ اللَّهِ، أَنُؤَاخِذُ) بهمة الاستفهام وفتح الخاء المعجمة مبنياً للمفعول، أَنْعَاقِبُ (بِمَا عَمِلْنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ؟ قَالَ) مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (مَنْ أَحْسَنَ فِي الْإِسْلَامِ) بالاستمرار عليه، وترك المعاصي (لَمْ يُؤَاخِذْ بِمَا عَمِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ) قال الله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَآ قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] أَي: من الكُفْرِ والمعاصي، وبه استدللَّ أبو حنيفة على أنَّ المرتدَّ إذا أسلم لم يلزمه قضاء العباداتِ المتروكة (وَمَنْ أَسَاءَ^(٢) فِي الْإِسْلَامِ) بَأَن ارتدَّ عن الإسلام، ومات على كُفْرِهِ (أَخِذَ بِالْأَوَّلِ) الَّذِي عمله في الجاهليَّة (وَالْآخِرِ) بكسر الخاء^(٣)، الَّذِي عمله من الكفر، فكأنَّه^(٤) لم يُسَلِّمْ، فَيُعَاقَبُ على جميع ما أسلفه، ولذا أورد المؤلف هذا الحديث بعد حديث: «أكبرُ الكبائرِ الشُّركُ بالله»، وأوردَهما في أبواب المرتدِّين، ونقل ابنُ بَطَّالٍ عن جماعةٍ من العلماء أنَّ الإساءة هنا لا تكون إلَّا الكفر للإجماع على^(٥) أنَّ المسلم لا يُؤَاخِذُ بما عملَ في الجاهليَّة، فإنَّ أساءَ في الإسلام غاية الإساءة، وركبَ أشدَّ المعاصي، وهو

(١) في (ص): «التي».

(٢) في هامش (ل): في «اليونينية» هنا قال بعض العلماء: يعني: الإساءة: الرَّدَّة. «منه».

(٣) في (د): «بكسر الخاء المعجمة».

(٤) في (د): «وكأنه».

(٥) في (د): «عن».

مستمر على الإسلام، فإنه إنما^(١) يؤخذ بما جناهُ من المعصية في الإسلام.

والحديث سبق في «الإيمان»^(٢).

٢ - باب حكم المرتد والمرتدة

- وقال ابن عمر والزهرى وإبراهيم: تقتل المرتدة. واستنابتهم.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَيْفَ يَهْدَى اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرُّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ * أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ * خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ * إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ * وَقَالَ: ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ تُطِيعُوا فَرِيقًا مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾. وَقَالَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾. وَقَالَ: ﴿مَنْ رَتَدَ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ * وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ * أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمِعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ * لَا جَرَمَ * يَقُولُ: حَقًّا * أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ * إِلَى قَوْلِهِ: ثُمَّ * إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ * وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكَ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنْ أَسْطَلَعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ *.

٩٢/٧د (باب حكم) الرجل (المرتد و) حكم^(٣) المرأة (المرتدة) هل هما/ سواء؟ (وقال ابن عمر)

عبد الله رضي الله عنه فيما أخرجه ابن أبي شيبة (والزهرى) محمد بن مسلم فيما أخرجه عبد الرزاق (وإبراهيم) النخعي فيما أخرجه عبد الرزاق أيضاً: (تقتل) المرأة (المرتدة) إن لم تتب، وعن ابن

عباس رضي الله عنه فيما رواه أبو حنيفة عن عاصم عن أبي رزين عنه^(٤): لا تقتل النساء/ إذا هن ارتددن،

أخرجه ابن أبي شيبة والدارقطني، وخالفه جماعة من الحفاظ في لفظ المتن، وأخرج الدارقطني

(١) «إنما»: ليست في (ص).

(٢) كذا قال رضي الله عنه، وإنما قال ابن حجر في الفتح: «حديث ابن مسعود هذا يقابله حديث أبي سعيد الماضي وفي كتاب

الإيمان معلقاً عن مالك»، انظر [ج: ٤١].

(٣) «حكم»: ليست في (ع) و(ص).

(٤) في (د): «عن عاصم بن أبي زرعة».

من طُرُق عن ابن المنكدر عن جابر: أنَّ امرأة ارتدَّت فأمر النَّبِيُّ ﷺ بقتلها. قال في «الفتح»: وهو يعكِّرُ على ما نقله ابن الطَّلّاع في «الأحكام» أنَّه لم يُنقل عنه مِنْهُ بِإِذْنِهِ أَنَّهُ قَتَلَ مُرْتَدَّةً (وَاسْتَبَاتَتْهُمَا) كَذَا ذَكَرَهُ بَعْدَ الْآثَارِ الْمَذْكُورَةِ، وَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَلَى ذِكْرِ الْآثَارِ، وَلِلْقَابِسِيِّ: «وَاسْتَبَاتَتْهُمَا» بِالتَّثْنِيَةِ، وَهُوَ أَوْجَهُ، وَوَجْهُ الْجَمْعِ قَالَ فِي «فَتْحِ الْبَارِي»: عَلَى إِرَادَةِ الْجَنْسِ. وَتَعَقُّبُهُ الْعَيْنِيُّ فَقَالَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ بَلْ هُوَ عَلَى ^(١) قَوْلٍ مِنْ يَرَى إِطْلَاقَ الْجَمْعِ عَلَى التَّثْنِيَةِ.

(وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى) فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾ استبعادٌ لِأَن يَهْدِيَهُمُ اللَّهُ، فَإِنَّ الْحَائِذَ عَنِ الْحَقِّ - بَعْدَ مَا وَضَحَ ^(٢) - لَهُ - مِنْهُمْ فِي الضَّلَالِ، بَعِيدٌ عَنِ الرَّشَادِ، وَقِيلَ: نَفْيٌ وَإِنْكَارٌ لَهُ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّ لَا تَقْبَلَ تَوْبَةُ الْمُرْتَدِّ، وَالْآيَةُ نَزَلَتْ فِي رَهْطٍ أَسْلَمُوا ثُمَّ رَجَعُوا عَنِ الْإِسْلَامِ وَلَحِقُوا بِمَكَّةَ.

وعن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ أَسْلَمَ، ثُمَّ ارْتَدَّ، ثُمَّ نَدِمَ، فَأَرْسَلَ إِلَى قَوْمِهِ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ لَهُ مِنْ تَوْبَةٍ؟ فَنَزَلَتْ ^(٣): ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ فَأَسْلَمَ، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ ^(٤)، وَالْوَاوِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ﴾ لِلْحَالِ، وَ«قَدْ» مُضْمَرَةٌ، أَي: كَفَرُوا وَقَدْ شَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ، أَي: مُحَمَّدًا ﷺ حَقٌّ، أَوْ لِلْعُطْفِ عَلَى مَا فِي إِيمَانِهِمْ مِنْ مَعْنَى الْفَعْلِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ بَعْدَ أَنْ آمَنُوا ﴿وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ أَي: الشُّوَاهِدُ كَالْقُرْآنِ وَسَائِرِ الْمَعْجَزَاتِ ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ مَا دَامُوا مُخْتَارِينَ الْكُفْرَ، أَوْ لَا يَهْدِيهِمْ طَرِيقَ الْجَنَّةِ إِذَا مَاتُوا عَلَى الْكُفْرِ ﴿أُولَئِكَ﴾ مَبْتَدَأٌ ﴿جَزَاؤُهُمْ﴾ مَبْتَدَأُ ثَانٍ خَبَرُهُ ﴿أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللَّهِ﴾ وَهَذَا خَبَرٌ ﴿أُولَئِكَ﴾ أَوْ جَزَاؤُهُمْ بَدَلُ اشْتِمَالٍ مِنْ أُولَئِكَ ﴿وَاللَّعْنَةُ﴾ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿خَالِدِينَ﴾ حَالٌ مِنَ الْهَاءِ وَالْمِيمِ فِي ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ﴿فِيهَا﴾ فِي اللَّعْنَةِ، أَوْ فِي ^(٥) الْعُقُوبَةِ، أَوْ النَّارِ، وَإِنْ لَمْ يَجْرِ ذِكْرُهُمَا لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِمَا، وَهُوَ يَدُلُّ بِمَنْطُوقِهِ عَلَى جَوَازِ لَعْنِهِمْ، وَبِمَفْهُومِهِ يَنْفِي جَوَازَ لَعْنِ غَيْرِهِمْ، وَلَعَلَّ الْفَرْقَ أَنَّهُمْ مُطْبُوعُونَ عَلَى الْكُفْرِ، مَمْنُوعُونَ

(١) «على»: ليست في (د).

(٢) في (د): «بعد أن وضع».

(٣) في (د): «فنزل قول الله تعالى».

(٤) «ابن حبان»: ليست في (د).

(٥) «في»: زيادة من (ص).

من^(١) الهدى، مايوسون عن^(٢) الرَّحمة بخلاف غيرهم، والمراد بالناس: المؤمنون أو العموم، فإنَّ الكافر أيضًا يلعنُ منكر الحقِّ والمرتدَّ عنه، ولكن لا يعرف الحقَّ بعينه، قاله القاضي ﴿لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ ۝ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ الارتداد ﴿وَأَصْلَحُوا﴾ ما أفسدوا، أو دخلوا في الصَّلاح ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ﴾ لكفرهم ﴿رَجِيمٌ﴾ بهم ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بعيسى والإنجيل ﴿بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾ بموسى والتَّوراة ﴿ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا﴾ بمحمَّد والقرآن، أو كفروا بمحمَّد بعدما كانوا به مؤمنين قبل مبعثه، ثمَّ ازدادوا كفرًا بإصرارهم على ذلك، وطعنهم فيه في كلِّ وقتٍ، أو نزلت في الذين ارتدُّوا ولحقوا بمكَّة، وازديادهم الكفر أن قالوا: نُقيم بمكَّة نتربَّص بمحمَّد ريبَ المنون ﴿لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾ إيمانهم؛ لأنَّهم لا يتوبون، أو لا يتوبون^(٣) إلا إذا أشرفوا على الهلاك، فكُنِّي عن عدم توبتهم بعدم قبولها ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ﴾ [آل عمران: ٨٦-٩٠] الثَّابتون على الضَّلال^(٤)، وسقط لأبي ذرٍّ من قوله ﴿وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ إلى آخر قوله: ﴿الضَّالُّونَ﴾ وقال بعد قوله: ﴿حَقٌّ﴾: ﴿إِلَى قَوْلِهِ: ﴿غَفُورٌ رَجِيمٌ﴾﴾.

(وَقَالَ) جلَّ وعلا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَطِيعُوا فَرِيقًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ التَّوراة ﴿يُرُدُّكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ بمحمَّد ﷺ ﴿كَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٠] وفيها إشارةٌ إلى التَّحذير عن مصادقة أهل الكتاب؛ إذ لا يؤمنون أن يفتنوا من صادقهم عن دينه.

(وَقَالَ) تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ بموسى ﴿ثُمَّ كَفَرُوا﴾ حين عبدوا العجل ﴿ثُمَّ ءَامَنُوا﴾ بموسى بعد عوده ﴿ثُمَّ كَفَرُوا﴾ بعيسى ﴿ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا﴾ بكفرهم بمحمَّد ﷺ ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٣٧] إلى النَّجاة، أو إلى الجَنَّةِ، أو هم المنافقون آمنوا في الظَّاهر وكفروا في السِّرِّ مرَّةً بعد أُخرى، وازدياد الكفر منهم ثباتهم عليه إلى^(٥) الموت، وسقط^(٦) من قوله ﴿ثُمَّ ءَامَنُوا...﴾ إلى آخر الآية. وقال بعد ﴿ثُمَّ كَفَرُوا﴾: ﴿إِلَى ﴿سَبِيلًا﴾﴾.

(١) في (ص): «عن».

(٢) في (ب) و(س): «من».

(٣) «أو لا يتوبون»: ليست في (د).

(٤) في (د): «الضلالة».

(٥) في (د): «أي: إلى».

(٦) في هامش (ل): قوله: «وسقط...» إلى آخره: كذا بخطه، لم يذكر السقوط لمن هو؛ فليحرَّر، ولعلَّه: أبو ذرٍّ، كما يؤخذ من بعض الأصول.

(وَقَالَ) تعالى: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ﴾ بتشديد الدال بالإدغام تخفيفاً، ولأبي ذرٍّ: ﴿مَنْ يَرْتَدِّدْ﴾ بالإظهار على الأصل، وامتنع الإدغام للجزم، وهي قراءة نافع وابن عامر ﴿مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ من يرجع منكم عن دين الإسلام إلى ما كان عليه من الكفر ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ / قيل: هم أهل اليمن، وقيل: هم أهل^(١) الفرس. وقيل: الذين جاهدوا يوم القادسية، والراجع من الجزاء إلى الاسم المتضمن لمعنى الشرط محذوف، أي: فسوف يأتي الله بقوم مكانهم، ومحبة الله تعالى للعباد إرادة الهدى والتوفيق لهم في الدنيا، وحسن الثواب في الآخرة، ومحبة العباد له إرادة طاعته والتحرز عن^(٢) معاصيه ﴿أَذَلَّتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ عاطفين عليهم متذللين لهم، جمع ذليل، واستعماله مع «على» إما لتضمين معنى العطف والحنو، أو التنبيه على أنهم مع علو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم ﴿أَعَزَّتْ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤] أشداء عليهم، فهم على المؤمنين كالولد لوالده والعبد لسيده، ومع الكافرين كالسبع على فريسته، وسقط لأبي ذرٍّ من قوله ﴿أَذَلَّتْ﴾... إلى آخر الآية.

﴿وَلَكِنْ﴾ ولأبي ذرٍّ: «وقال» أي: الله جلّ وعلا: ﴿وَلَكِنْ﴾ ﴿مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا﴾ طاب به نفساً واعتقده ﴿فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ إذ لا أعظم من جرمه ﴿ذَلِكَ﴾ أي: الوعيد، وهو لحوق الغضب والعذاب العظيم ﴿يَأْتِيهِمْ أَسْحَبٌ﴾ آثروا ﴿الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ﴾ أي: بسبب إشارتهم الدنيا على الآخرة ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ ما داموا مختارين للكفر^(٣) ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمِعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾ فلا يتدبرون ولا يصغون إلى المواعظ، ولا يبصرون طريق^(٤) الرّشاد ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَافِقُونَ﴾ الكاملون في الغفلة؛ لأن الغفلة عن تدبر العواقب هي غاية الغفلة ومنتهاها ﴿لَا جَرَمَ﴾ يقول حقاً ﴿أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَسِرُونَ﴾ إذ ضيعوا أعمارهم وصرفوها فيما أفضى بهم إلى العذاب المخلّد (إلى قوله: ثُمَّ ﴿إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا﴾ من بعد الأفعال المذكورة قبل، وهي الهجرة والجهاد والصبر ﴿لَغَفُورٌ﴾ لهم ما كان منهم من التكلم بكلمة

(١) «هم أهل»: ليست في (د) و(ص) و(ع)، و«أهل»: ليست في (س).

(٢) في (ب) و(س): «من».

(٣) في (د): «الكفر».

(٤) في (د): «طرق».

٩٣/٧د ب الكفر تقيّة ﴿رَجِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦-١١٠] لا يعذبهم على / ما قالوا^(١) في حالة الإكراه، وسقط لأبي ذر ﴿فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ﴾ إلى آخر^(٢) ﴿لَعَنُورٌ رَجِيمٌ﴾.

﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ﴾ إلى الكفر، و﴿حَتَّى﴾ معناها التعليل نحو: فلان يعبد الله حتى يدخل الجنة، أي: يقاتلونكم كي يردوكم، وقوله: ﴿إِنْ اسْتَطَعُوا﴾ استبعاد لا استطاعتهم ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ ومن يرجع عن دينه^(٣) إلى دينهم ﴿فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾ أي: فيمت على الردّة ﴿فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ لما يفوتهم بالردّة ممّا للمسلمين في الدنيا من ثمرات الإسلام، وفي الآخرة من الثواب وحسن المآب ﴿وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧] كسائر الكفرة، واحتج إمامنا الشافعي بالتقييد في الردّة بالموت عليها أنّ الردّة لا تحبط العمل إلا بالموت عليها. وقال الحنفيّة: قد علّق الحبط بنفس الردّة بقوله: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيْمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [المائدة: ٥] والأصل عندنا أنّ المطلق لا يحمل على المقيّد، وعند الشافعي: يحمل عليه، وسقط لأبي ذر من قوله ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ﴾^(٤) وقال بعد قوله: ﴿وَالْآخِرَةِ﴾: «إلى قوله: ﴿وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾».

٦٩٢٢ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: أَتَيْتُ عَلِيًّا عليه السلام بِزَنَادِقَةٍ فَأَخْرَقَهُمْ، فَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أُخْرِقَهُمْ؛ لِتَنْهِي رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ» وَلَقَتَلْتُهُمْ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ) قال: (حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيَّ (عَنْ عِكْرَمَةَ) مولى ابن عباس أنّه (قَالَ: أَتَيْتُ) بضم الهمزة وكسر الفوقية (عَلِيًّا) هو ابن أبي طالب عليه السلام بِزَنَادِقَةٍ بفتح الزاي، جمع: زنديق - بكسرهما -، وهو المبطن للكفر المظهر للإسلام، كما قاله النووي والرافعي في «كتاب الردّة» وبابي^(٥) صفة الأئمة والفرائض، أو من

(١) في (د): «لا يعذبهم بما قالوه».

(٢) «آخر»: ليست في (د).

(٣) في (ل): «يرجع دينه»، وفي هامشها: كذا بخطه.

(٤) في غير (س): «يرتد».

(٥) في (د): «ويأتي في».

لا ينتحل ديناً، كما قاله^(١) في اللعان، وصوّبه في «المهمّات»، وقيل: إنهم طائفة من الروافض تدعى السبئية ادّعوا أنّ عليّاً عليه السلام، وكان رئيسهم عبد الله بن سبأ - بفتح السين المهملة وتخفيف الموحدة - وكان أصله يهودياً (فأخرقهم) وعند الإسماعيلي من حديث عكرمة: أنّ عليّاً أتى بقوم قد ارتدوا عن الإسلام، أو قال: بزنادقة ومعهم كتب لهم، فأمر بنارٍ فأنضجت ورماهم فيها (فبلغ ذلك) الإحراق (ابن عباس) وكان إذ ذاك أميراً على البصرة من قبل عليّ عليه السلام (فقال: لو كنت أنا لم أخرقهم لنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم) عن القتل بالنار بقوله: (لا تعذبوا بعذاب الله) وسقط «لا تعذبوا بعذاب الله» لغير أبي ذرٍّ، وفي حديث ابن مسعود عند أبي داود في قصة أخرى أنه: «لا يعذب بالنار إلا رب النار»، وقول ابن عباس هذا يحتمل^(٢) أن يكون ممّا سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم أو من بعض^(٣) الصحابة (ولقتلتهم) لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ^(٤) ٧٦/١٠ و«مَنْ» عامٌّ، يُخصّص منه مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فِي الْبَاطِنِ وَلَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ عَلَيْهِ فِي الظَّاهِرِ، فَإِنَّهُ يَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الظَّاهِرِ، وَيُسْتثنى منه مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فِي الظَّاهِرِ لَكِنْ مَعَ الْإِكْرَاهِ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى قَتْلِ الْمُرْتَدَّةِ ١٩٤/٧٥ كَالْمُرْتَدِّ، وَخَصَّهُ الْحَنْفِيَّةُ بِالذِّكْرِ لِلنَّهْيِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ، وَبأنَّ «مَنْ» الشَّرْطِيَّةُ لَا تَعْمُ الْمُؤَنَّثَ.

وأجيب بأنَّ ابن عباس راوي الحديث، وقد^(٥) قال بقتل المرتدة، وقتل أبو بكرٍ في خلافته امرأة ارتدت والصحابة متوافرون، فلم ينكر ذلك عليه أحدٌ، وفي حديث معاذٍ لمّا بعثه النبي صلى الله عليه وسلم قال: «وأيّما رجلٍ ارتدَّ عن الإسلام فادّعه فإن عادَ وإلا فاضرب عنقه، وأيّما امرأة ارتدت عن الإسلام فادّعها فإن عادت وإلا فاضرب عنقها».

قال في «الفتح»: وسنده حسنٌ، وهو نصٌّ في موضع النزاع، فيجب المصيرُ إليه، واستدلَّ به على قتل الزنديق من غير استتابة، وأجيب بأنَّ في بعض طرق الحديث أنّ عليّاً استتابهم، وقد قال الشافعي رحمه الله: يُستتاب الزنديق، كما يستتاب المرتد.

واحتجَّ من قال بالأوّل بأنَّ توبة الزنديق لا تُعرف.

والحديث سبق في «الجهاد» [ح: ٣٠١٧].

(١) في (د): «قاله».

(٢) في (د): «محتمل».

(٣) في (د): «أو بعض».

(٤) في هامش (ل): كذا بخطه.

٦٩٢٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ قُرَّةَ بْنِ خَالِدٍ: حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ: حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَمَعِيَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ، أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِي، وَالْآخَرُ عَنْ يَسَارِي، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَأْذِنُكَ، فِكِلَاهُمَا سَأَلَ فَقَالَ: «يَا أَبَا مُوسَى - أَوْ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ -» قَالَ: قُلْتُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَطْلَعَانِي عَلَى مَا فِي أَنْفُسِهِمَا، وَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُمَا يَظْلُبَانِ الْعَمَلَ، فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى سِوَاكِه تَحْتَ شَفْتِهِ قَلَصْتُ، فَقَالَ: «لَنْ - أَوْ: لَا - نَسْتَعْمِلَ عَلَى عَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ، وَلَكِنْ اذْهَبْ أَنْتَ يَا أَبَا مُوسَى - أَوْ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ - إِلَى الْيَمَنِ» ثُمَّ اتَّبَعَهُ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ أَلْقَى لَهُ وَسَادَةً قَالَ: انْزِلْ، وَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ مُوثِقٌ قَالَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: كَانَ يَهُودِيًّا فَأَسْلَمَ، ثُمَّ تَهَوَّدَ. قَالَ: اجْلِسْ، قَالَ: لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ، فَضَاءَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَأَمَرَ بِهِ فُقْتُلَ، ثُمَّ تَذَكَّرَا قِيَامَ اللَّيْلِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: أَمَا أَنَا فَأَقُومُ وَأَنَامُ، وَأَرْجُو فِي نَوْمِي مَا أَرْجُو فِي قَوْمِي.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو: ابنُ مُسْرَهْد قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيد القطان (عَنْ قُرَّةَ بْنِ خَالِدٍ) بضم القاف وتشديد الراء، السَّدُوسِيَّ أَنَّهُ قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ) بضم الحاء المهملة وفتح الميم، العدويُّ، أبو نصر البصريُّ الثَّقَةُ الْعَالَم قال: (حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ) بضم الموحدة وسكون الراء، عامر أو الحارث (عَنْ أَبِي مُوسَى) عبد الله بن قيس الأشعريُّ رضي الله عنه أَنَّهُ (قَالَ: أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَمَعِيَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ) وفي مسلم: رَجُلَانِ مِنْ بَنِي عَمِّي (أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِي، وَالْآخَرُ عَنْ يَسَارِي، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَأْذِنُكَ، فِكِلَاهُمَا) أي: كلا الرَّجُلَيْنِ (سَأَلَ) بحذف المسؤول، ولمسلم: أَمَرْنَا عَلَى بَعْضٍ مَا وَلَّاكَ ^(١) اللَّهُ (فَقَالَ) منه (يَا أَبَا مُوسَى - أَوْ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ -) بالشَّكِّ مِنَ الرَّاوي بِأَيِّهِمَا خَاطَبَهُ، وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَمُسَدَّدٌ كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ بِسَنَدِهِ فِيهِ: فَقَالَ: مَا تَقُولُ يَا أَبَا مُوسَى. فَذَكَرَ مَا لَمْ يَذْكُرْهُ مِنَ الْقَوْلِ فِي رَوَايَةِ الْبَابِ (قَالَ) أَبُو مُوسَى: (قُلْتُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَطْلَعَانِي عَلَى مَا فِي أَنْفُسِهِمَا) أي: دَاعِيَةَ الْإِسْتِعْمَالِ (وَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُمَا يَظْلُبَانِ الْعَمَلَ فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى سِوَاكِه) منه (تَحْتَ شَفْتِهِ قَلَصْتُ) بفتح القاف واللام المخففة والصاد المهملة، انزوت أو ارتفعت (فَقَالَ) منه (لَنْ - أَوْ: لَا - نَسْتَعْمِلَ عَلَى عَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ) والشَّكُّ مِنَ الرَّاوي، وَعِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدُ: قَالَ: «إِنَّ أَخَوْنَكُمْ عِنْدَنَا مَنْ يَطْلُبُهُ» (وَلَكِنْ اذْهَبْ أَنْتَ يَا أَبَا مُوسَى - أَوْ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ - إِلَى الْيَمَنِ) أي: عاملاً عليها

(ثُمَّ اتَّبَعَهُ) بهمزة فوقية ساكنة ثم موحدة مفتوحة (مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ) بالنَّصْبِ على المفعولية، أي بعثه بعده، وظاهره: أَنَّهُ الْحَقُّ بِهِ بَعْدَ أَنْ تَوَجَّهَ، وفي نسخة: / «ثُمَّ اتَّبَعَهُ» بهمزة وصلٍ وتشديد ٩٤/٧٥ ب الفوقية «مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ» بالرفع على الفاعلية (فَلَمَّا قَدِمَ) معاذٌ (عَلَيْهِ) على أبي موسى (أَلْقَى لَهُ وَسَادَةً) كما هي عادتهم أَنَّهُمْ إِذَا أَرَادُوا إِكْرَامَ رَجُلٍ وَضَعُوا الْوَسَادَةَ^(١) تحته مبالغة في الإكرام (قَالَ: انْزِلْ) فاجلس على الوسادة (وَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ) قال في «الفتح»: لم أقف على اسمه (مُوثِقٌ) بضم الميم وسكون الواو وفتح المثلثة، مربوطٌ بقيدٍ (قَالَ) معاذٌ لأبي موسى: (مَا هَذَا) الرَّجُلُ الْمَوْثِقُ؟ (قَالَ: كَانَ يَهُودِيًّا فَأَسْلَمَ، ثُمَّ تَهَوَّدَ) وعند الطَّبْرَانِيِّ عن معاذ وأبي موسى: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُمَا أَنْ يَعْلَمَا النَّاسَ، فزار معاذُ أبا موسى فإذا عنده رجلٌ موثقٌ بالحديد، فقال: يَا أَخِي أُبْعِثْ تُعَذِّبُ النَّاسَ؟ إِنَّمَا بُعِثْنَا نَعْلَمُهُمْ دِينَهُمْ وَنَأْمُرُهُمْ بِمَا يَنْفَعُهُمْ فَقَالَ: إِنَّهُ أَسْلَمَ ثُمَّ كَفَرَ، فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ لَا أُبْرَحُ حَتَّى أُخْرِقَهُ بِالنَّارِ (قَالَ) أَبُو مُوسَى لِمُعَاذٍ: (اجْلِسْ قَالَ: لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ) هذا (قَضَاءُ اللَّهِ وَ) قَضَاءُ (رَسُولِهِ ﷺ، أي: حكمهما أَنَّ مَنْ رَجَعَ عَنْ دِينِهِ وَجِبَ قَتْلُهُ. قال معاذ ذلك (ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) وعند أبي داود: أَنَّهُمَا كَرَّرَا الْقَوْلَ، أَبُو مُوسَى يَقُولُ: اجْلِسْ، وَمُعَاذٌ يَقُولُ: لَا أَجْلِسُ.

قال في «الفتح»: فعلى هذا فقلوله: «ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» من كلام الرَّاوي لا تتمة كلام^(٢) مُعَاذٍ (فَأَمَرَ بِهِ) أَبُو مُوسَى (فَقُتِلَ) وأخرج أبو داود من طريق / طلحة بن يحيى، وبُريد بن عبد الله كلاهما ٧٧/١٠ عن أبي بُزْدَةَ عن أبي موسى قال: قَدِمَ عَلَيَّ مُعَاذٌ... فذكر الحديث، وفيه: فقال: لا أنزلُ عن دَابَّتِي حَتَّى يُقْتَلَ فَقُتِلَ. قال أحدهما: وكان قد استُتِيبَ قَبْلَ ذَلِكَ (ثُمَّ تَذَاكَّرَا) معاذٌ وأبو موسى (قِيَامَ اللَّيْلِ) وفي رواية سعيد بن أبي بُزْدَةَ [ح: ٤٣٤٤] فقال: كيف تقرأ القرآن، أي: في صلاة الليل؟ (فَقَالَ أَحَدُهُمَا) وهو معاذ: (أَمَّا أَنَا) بتشديد الميم (فَأَقُومُ) أصلي متهجداً (وَأَنَامُ وَأَرْجُو) الأجر (فِي نَوْمَتِي) أي: لترويح نفسه بالنوم؛ ليكون أنشط له عند القيام (مَا) أي: الذي (أَرْجُو) من الأجر (فِي قَوْمَتِي) بفتح القاف وسكون الواو، أي: قيامي^(٣) بالليل.

وفي الحديث كراهة سؤال الإمامة، والحرص عليها، ومنع الحريص منها؛ لأنَّ فيه تهمه،

(١) في (ع) و(د): «له وسادة».

(٢) في (د): «لا تتمة من كلام».

(٣) في هامش (ل) من نسخة: «صلاتي».

و^(١) «يؤكد إليها، ولا يُعان عليها، فينجرُّ إلى تضييع الحقوق لعجزه، وفيه إكرام الضيف وغير ذلك ممَّا يظهر بالتأمل.

والحديث سبق مختصراً ومطوّلاً في «الإجارة» [ح: ٢٢٦١] ويجيء إن شاء الله تعالى في الأحكام [ح: ٧١٤٩، ٧١٥٧] بعون الله وقوته.

٣ - باب قتل من أبى قبول الفرائض وما نسبوا إلى الردّة

(باب قتل من أبى قبول الفرائض) أي: امتنع من التزام الأحكام الواجبة والعمل بها (وما) مصدرية (نسبوا) بضم النون وكسر السين، ونسبتهم (إلى الردّة) وقال الكزمانى وتبعه البرزماوى: «ما» نافية.

وقال العيني: الأظهر أنها موصولة، والتقدير: وقتل الذين نسبوا إلى الردّة.

٦٩٢٤ - ٦٩٢٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا تُوفِيَ النَّبِيُّ ﷺ وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ، قَالَ عُمَرُ: يَا أَبَا بَكْرٍ، كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ؟ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، عَصَمَ مِنِّي مَالُهُ وَنَفْسُهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ». قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللَّهِ لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا، قَالَ عُمَرُ: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ أَنْ قَدْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ.

وبه قال /: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) هو: يحيى بن عبد الله بن بكير - بضم الموحدة وفتح الكاف - المخزومي مولاهم المصري قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد الإمام (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين وفتح القاف، ابن خالد بن عقيل - بفتح العين - الأيلي (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) محمد بن مسلم الزهري أنه قال: (أَخْبَرَنِي^(٢)) بالإفراد (عُبَيْدُ اللَّهِ) بضم العين (بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ) بن مسعود (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ) لَمَّا تُوفِيَ النَّبِيُّ ﷺ (وَلَا بِي ذَرٍّ) «نبي الله» (مِنْ شِهَابٍ) بضم الفوقية مبنياً للمفعول (أَبُو بَكْرٍ) الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ) وفي حديث أنس عند

(١) في (ب): «لا».

(٢) في (ع) و(د): «حدثني».

ابن خزيمة: لما توفي رسول الله ﷺ ارتد عامة العرب.

قال في «شرح المشكاة»: يريد غطفان وفزارة، وبني سليم وبني يزبوع وبعض بني تميم وغيرهم، فمنعوا الزكاة فأراد أبو بكر أن يقاتلهم (قَالَ عُمَرُ) بن الخطاب رضي الله عنه: (يَا أَبَا بَكْرٍ كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ؟ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ) ولابي ذر: «النَّبِيُّ» (منه) (أَمِزْتُ) بضم الهمزة وكسر الميم (أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن - عند مسلم -: حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، ويؤمنوا بي وبما جئت به (فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، عَصَمَ) ولابي ذر: «فقد عَصَمَ» (مَنْ مَالَهُ وَنَفْسَهُ) فلا يجوز هدر دمه، واستباحة ماله بسبب من الأسباب (إِلَّا بِحَقِّهِ) إلا بحق الإسلام من قتل نفس محرمة، أو ترك صلاة، أو منع زكاة بتأويل باطل (وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ) فترك مقاتلته، ولا يفتش باطنه هل هو مخلص أم لا؟ فإن ذلك إلى الله وحسابه عليه.

(قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللَّهِ لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ) بتشديد الراء وتخفف (بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ) بأن أقر بالصلاة وأنكر الزكاة جاحداً، أو مانعاً مع الاعتراف، وإنما أطلق في أول الحديث الكفر ليشمل الصنفين، وإنما قاتلهم الصديق ولم يعذرهم بالجهل؛ لأنهم نصبوا القتال، فجهز إليهم من دعاهم إلى الرجوع، فلما أصرُّوا قاتلهم.

وقال المازري: ظاهر السياق أن عمر كان موافقاً على قتال من جحد الصلاة فالزمه الصديق بمثله في الزكاة لورودهما في الكتاب والحديث مورداً واحداً، ثم استدلل أبو بكر رضي الله عنه لمنع التفرقة التي ذكرها بقوله: (فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ) كما أن الصلاة حق النفس، فمن صلى عصم نفسه، ومن زكى عصم ماله.

قال الطيبي: هذا الرد يدل على أن عمر رضي الله عنه حمل الحق في قوله: «عَصَمَ مَنْ مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ» على غير الزكاة، وإلا لم يستقم^(١) استشهاده بالحديث على منع المقاتلة، ولا رد أبي بكر رضي الله عنه بقوله: فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ.

(وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا) بفتح العين، الأنثى من ولد المعز، وفي رواية ذكرها أبو عبيد: لو منعوني جدياً أذوط. وهو الصغير/ الفك والذقن، وهو يؤيد أن الرواية: «عناقا» فرواية: ٩٥/٧٥ ب

(١) في (د): «يقم».

«عقلاً» المروية في مسلم وهم كما قال^(١) بعضهم. قيل: وإنما ذكر العناق مبالغة في التقليل لا العناق نفسها، لكن قال النووي: إنها كانت صغاراً فماتت أمهاتها في بعض/ الحول، فتزكَّى بحول أمهاتها، ولو لم يبق من الأمهات شيء على الصحيح، ويتصور^(٢) فيما إذا مات معظم الكبار وحدث صغاراً، فحال الحول في الكبار على بقيتها وعلى الصغار (كأنوا يؤذونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعه^(٣)). قَالَ عُمَرُ (رضي الله عنه): (فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ أَنْ قَدْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ فَعَرَفْتُ) من صحة احتجاجه (أنه الحق) لا أنه قلده في ذلك؛ لأن المجتهد لا يقلد مجتهداً، والمستثنى منه في قوله: «ما هو إلا أن رأيت» غير مذكور، أي: ليس الأمر شيئاً إلا علمي بأن أبا بكر مُحَقَّقٌ، وهو نحو قوله تعالى: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الجناب: ٢٤] «هي» ضميرٌ مبهم يفسره ما بعده.

والحديث سبق في «الزكاة» [ج: ١٤٠٠].

٤ - بَابُ: إِذَا عَرَّضَ الذَّمِّيُّ وَغَيْرُهُ بِسَبِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يُصْرِّحْ، نَحْوَ قَوْلِهِ: السَّامُ عَلَيْكَ

هذا (باب) بالتَّوْنين يذكر فيه (إِذَا عَرَّضَ الذَّمِّيُّ) اليهوديُّ أو النصرانيُّ (وغيره) أي: غير الذَّمِّيِّ كالمعاهد ومن يُظهر إسلامه، و«عَرَّضَ» -بتشديد الراء-، أي: كَتَى ولم يُصْرِّحْ (بِسَبِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أي: بتنقيصه (ولم يُصْرِّحْ) بذلك وهو تأكيد؛ إذ التعريض خلاف التصريح (نحو قوله: السَّامُ عَلَيْكَ) ولأبي ذرٍّ عن الحمويِّ والمُستملي: «عليكم» بالجمع. واعتراض بأن هذا اللفظ ليس فيه تعريض بالسبِّ، فلا مطابقة بينه وبين الترجمة.

وأجيب بأنه أطلق التعريض على ما يخالف التصريح ولم يرد التعريض المصطلح، وهو أن يستعمل اللفظ في حقيقته يُلَوِّحُ به إلى معنى آخر يقصده^(٤).

٦٩٢٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدِ ابْنِ أَنَسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: مَرَّ يَهُودِيٌّ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: السَّامُ عَلَيْكَ،

(١) في (د): «قاله».

(٢) في (ع): «صور».

(٣) في (ع): «لقاتلتهم عليه».

(٤) في (ب): «يقصده».

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَعَلَيْكَ» فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَذُرُونَ مَا يَقُولُ؟ قَالَ: السَّامُ عَلَيْكَ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا نَقْتُلُهُ؟ قَالَ: «لَا، إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ) الكسائي نزيل بغداد ثم مكة قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بن المبارك المروزي قال: (أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَنَسٍ) ولغير أبي ذرٍّ زيادة: «(ابن مالك)» (قَالَ: سَمِعْتُ) جَدِّي (أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رضي الله عنه يَقُولُ: مَرَّ يَهُودِيٌّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: السَّامُ) بألف بعد المهملة من غير همز، أي: الموت (عَلَيْكَ) بالإفراد اتفاقاً من رواية أنس (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(١)) (وَعَلَيْكَ) بالإفراد (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(٢): أَتَذُرُونَ مَا يَقُولُ؟) ولأبي ذرٍّ: «(ماذا يقول)» (قَالَ: السَّامُ عَلَيْكَ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا) بالتخفيف (نَقْتُلُهُ؟ قَالَ: لَا) تقتلوه (إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَقُولُوا) لهم: (وَعَلَيْكُمْ) أي: ما تستحقونه من اللعن والعذاب، قيل: وإنما لم يقتله؛ لأنه لم يحمل ذلك على السب بل على الدُّعاء بالموت الذي لا بدَّ منه، ومن ثمَّ قال في الرَّدِّ عليه: «وعليك» أي: الموت نازل عليَّ وعليك، فلا معنى للدُّعاء به، وليس ذلك / بصريح في السب.

والحديث أخرجه النسائي في «اليوم والليلة».

١٩٦/٧د

٦٩٢٧ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ رَهْطٌ مِنَ الْيَهُودِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكَ، فَقُلْتُ: بَلْ عَلَيْكُمُ السَّامُ وَاللَّعْنَةُ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ» قُلْتُ: أَوَلَمْ نَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ: «قُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) بضم النون، الفضل بن دكين (عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ) سفيان (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم (عَنْ عُرْوَةَ) بن الزبير (عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها) أَنَّهَا (قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ رَهْطٌ) دون^(٣) العشرة من الرجال، لا واحد له من لفظه (مِنَ الْيَهُودِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكَ) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي: «(عليكم)» (فَقُلْتُ: بَلْ عَلَيْكُمُ السَّامُ وَاللَّعْنَةُ) والسَّامُ الموت كما مرَّ، وألفه منقلبة عن ياء^(٤)، فإن كان عربياً فهو من سَامَ يسوم إذا

(١) في (س) زيادة: «له».

(٢) زيد في (ل): «له»، وفي هامشها: قوله: «له» كذا بخطه، وحققنا أن تكون بعد التَّصْلِيَةِ التي قبلها؛ فليُتَأَمَّلْ.

(٣) «دون»: ليست في (د).

(٤) في هامش (ل): قوله: «وألفه منقلبة عن ياء» كذا بخطه، والذي في «النهاية» وغيرها: وألفه منقلبة عن واو. =

مَضَى؛ لَأَنَّ الْمَوْتَ مَضَى (فَقَالَ) النَّبِيُّ ﷺ: (يَا عَائِشَةُ إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرَّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ) قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (قُلْتُ): يَا رَسُولَ اللَّهِ (أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟) بَوَاوِ الْعُطْفِ الْمَسْبُوقَةِ بِهَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ (قَالَ) ﷺ: قَدْ (قُلْتُ) لَهُمْ: (وَعَلَيْكُمْ) بِإِثْبَاتِ الْوَاوِ، وَكَذَا فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ، وَالْمَعْنَى: قَالُوا: عَلَيْكَ الْمَوْتُ، فَقَالَ ﷺ: وَعَلَيْكُمْ أَيْضًا، أَي: نَحْنُ وَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ كُلُّنَا نَمُوتُ، أَوِ الْوَاوُ هُنَا لِلْاسْتِثْنَاءِ لَا لِلْعُطْفِ وَالتَّشْرِيكِ.

أَي: وَعَلَيْكُمْ مَا تَسْتَحِقُّونَهُ مِنَ الدِّمِّ، وَاخْتَارَ بَعْضُهُمْ حَذْفَ الْوَاوِ؛ لِثَلَا يُفْضَى إِلَى التَّشْرِيكِ وَصَوْبِهِ الْخَطَّابِيُّ، وَصَوَّبَ النَّوَوِيُّ جَوَازَ الْحَذْفِ وَالْإِثْبَاتِ كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ الرِّوَايَاتُ. قَالَ: وَإِثْبَاتُهَا أَجُودُ؛ لَأَنَّ السَّامَ الْمَوْتَ، وَهُوَ عَلَيْنَا وَعَلَيْهِمْ، فَلَا ضَرَرَ فِيهِ.

وَالْحَدِيثُ سَبَقَ فِي «بَابِ الرَّفْقِ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ» [ج: ٦٠٢٤]، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْإِسْتِثْنَانِ»، وَالنَّسَائِيُّ فِي «التَّفْسِيرِ»، وَفِي «الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ».

٦٩٢٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْيَهُودَ إِذَا سَلَّمُوا عَلَيَّ أَحَدِكُمْ إِنَّمَا يَقُولُونَ: سَامٌ عَلَيْكَ، فَقُلْتُ: عَلَيْكَ».

وَبِهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هُوَ: ابْنُ مُسَرَّهْدٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) الْقَطَّانُ (عَنْ سُفْيَانَ) ابْنِ عُيَيْنَةَ (وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ) إِمَامِ دَارِ الْهَجْرَةِ (قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ) الْعَدَوِيُّ مَوْلَاهُمَا، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(١) الْمَدَنِيُّ، مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ (قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ/): قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْيَهُودَ إِذَا سَلَّمُوا عَلَيَّ أَحَدِكُمْ إِنَّمَا يَقُولُونَ: سَامٌ عَلَيْكَ» وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنْ الْحَمُويِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «(عَلَيْكُمْ)^(٢)» بِالْجَمْعِ (فَقُلْتُ: عَلَيْكَ) بِالْإِفْرَادِ لِلْكُشْمِيهْنِيِّ، وَلِغَيْرِهِ: «(عَلَيْكُمْ) بِالْجَمْعِ».

قَالَ فِي «الْكَوَاكِبِ»: فَإِنْ قُلْتُ: الْمَقَامُ يَقْتَضِي أَنْ يُقَالَ: فَلْيَقُلْ أَمْرًا غَائِبًا. قُلْتُ: «أَحَدِكُمْ»

= انتهى. وَإِنَّمَا تَكُونُ مُنْقَلِبَةً عَنْ يَاءٍ؛ إِنْ كَانَتْ مِنَ السَّامَةِ؛ وَهِيَ الْمَلَلُ، قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: [وَكَذَا] مَنْ قَالَ: السَّامُ؛ بِالْهَمْزِ - بِمَعْنَى: السَّامَةِ - وَهُوَ دَعَاءٌ بِأَنْ يَمْلُؤُوا الدِّينَ.

(١) فِي (د): «أَبُو عَبْدِ اللَّهِ».

(٢) فِي (د): «عَلَيْهِمْ».

فيه معنى الخطاب لكلِّ أحدٍ، و«سَامَ» في هذا الطَّرِيقِ نكرةٌ، و«عليكم» بدون الواو، «فقل: عليك» بلفظ المفرد في الخطاب والجواب. انتهى.

وقد اختلف هل^(١) عدم قتله مِنْ اللَّهِ يَدْرِي لِمَنْ صَدَرَ مِنْهُ ذَلِكَ لعدم التَّصْرِيحِ، أو لمصلحة التَّأْلِيفِ؟ وعن بعض المالكيَّة: أَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يَقْتُلِ الْيَهُودَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِمُ الْبَيِّنَةُ بِذَلِكَ وَلَا أَقْرَأُوا بِهِ، فَلَمْ يَقْضَ فِيهِمْ^(٢) بعلمه، وقيل: إِنَّهُمْ لَمَّا لَمْ^(٣) يُظْهِرُوهُ وَلَوْهُ بِالْإِسْنَتِهِمْ تَرَكَ قَتْلَهُمْ، وقيل: لِأَنَّهُ لَمْ يَحْمِلْ ذَلِكَ عَلَى السَّبِّ بَلْ عَلَى الدُّعَاءِ بِالموتِ كَمَا مَرَّ [ج: ٦٩٢٦].

د ٩٦/٧٥ ب

والحديث أخرجه النَّسَائِيُّ فِي «اليوم والليلة».

٥ - بَابُ

هذا (بَابُ) بِالتَّنْوِينِ، بَلَا تَرْجَمَةٌ فَهُوَ كَالْفَصْلِ لِسَابِقِهِ.

٦٩٢٩ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي شَقِيقٌ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَحْكِي نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ضَرَبَهُ قَوْمُهُ فَأَذْمَوْهُ، فَهُوَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ، وَيَقُولُ: رَبِّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سُلَيْمَانُ بْنُ مَهْرَانَ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (شَقِيقٌ) أَبُو وَائِلٍ بْنُ سُلَيْمَةَ (قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) بَنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: (كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَحْكِي نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ) قِيلَ: هُوَ نُوحٌ عليه السلام (ضَرَبَهُ قَوْمُهُ) الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ (فَأَذْمَوْهُ) أَي: جَرَحُوهُ بِحَيْثُ جَرَى الدَّمُ (فَهُوَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ) وَفِي رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ - عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ -: «عَنْ جَبِينَةَ» (وَيَقُولُ: رَبِّ اغْفِرْ لِقَوْمِي) أَضَافَهُمْ إِلَيْهِ شَفَقَةً وَرَحْمَةً بِهِمْ، ثُمَّ اعْتَذَرَ عَنْهُمْ بِجَهْلِهِمْ، فَقَالَ: (فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) وَعِنْدَ ابْنِ عَسَاكَرٍ فِي «تَارِيخِهِ» مِنْ رَوَايَةِ يَعْقُوبَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: إِنْ كَانَ نُوحٌ لِيُضْرِبَهُ قَوْمُهُ حَتَّى يُغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَفِيقُ فَيَقُولُ: اهِدِ قَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ.

(١) فِي (ب): «هَلْ».

(٢) فِي (د): «يَقْتَضِ مِنْهُمْ».

(٣) فِي هَامِش (ل): «سَقَطَتْ «لَمْ» مِنْ قَلَمِ الْمُؤَلِّفِ».

وقال القرطبي: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ هو الحَاكِي والمَحْكِي عنه، وكأنَّه أَوْحِي إليه بذلك قبل قضية يوم أحدٍ ولم يعين له ذلك، فلما وقع تعيَّن أنه المعنيُّ بذلك، وسبق في «غزوة أحد» [ج: ٤٠٧٥] وقوع ذلك لنبيِّنا ﷺ.

وعند الإمام أحمد من رواية عاصم عن أبي وائل عن ابن مسعود أنه ﷺ قال نحو ذلك يوم حُنين لما ازدحموا عليه عند قسمة الغنائم.

وأشار المؤلف بإيراده حديث الباب إلى ترجيح القول بأن ترك قتل اليهودي كان لمصلحة التأليف؛ لأنَّه إذا لم يُؤاخذ الذي ضربَه حتَّى جرحَه بالدُّعاء عليه ليهلك بل صبرَ على أذاه، وزاد فدعاه، فلا ن يصبرَ على الأذى بالقولِ أولى، ويؤخذ منه ترك القتلِ بالتَّعريض بطريقِ الأولى. والحديث تقدَّم في «ذكر بني إسرائيل» من «أحاديث الأنبياء» بهذا السَّند [ج: ٣٤٧٧]، وأخرجه مسلمٌ في «المغازي» وابن ماجه في «الفتن»^(١).

٦ - باب قتلِ الْخَوَارِجِ وَالْمُلْحِدِينَ بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَرَاهُمْ شِرَارَ خَلْقِ اللَّهِ، وَقَالَ: إِنَّهُمْ انْظَلَقُوا إِلَى آيَاتِ نَزَلَتْ فِي الْكُفَّارِ فَجَعَلُوهَا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ

(باب قتلِ الْخَوَارِجِ) الَّذِينَ خَرَجُوا عَنِ الدِّينِ وَعَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ؓ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ أَنْكَرُوا عَلَيْهِ التَّحْكِيمَ الَّذِي كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ معاوية ؓ وكانوا ثمانية آلاف، وقيل: أكثر من عشرة آلاف، وفارقوه فأرسل إليهم أن يحضروا فامتنعوا حتَّى يشهدَ على نفسه بالكفر لرضاه بالتَّحْكِيمِ، وأجمعوا على أن لا يعتقِدُ مُعتقدهم يكفرُ ويُبَاح دُمُه ومَالُه وأهلُه وانتقلوا إلى الفعل، فكانوا يقتلون من مرَّ بهم من المسلمين فقتلوا عبدَ الله بن الأَرْت، وبقروا بطنَ سُرِّيَّته، فخرج عليٌّ ؓ عليهم فقتلهم بالنَّهروان فلم يَنْجُ/ منهم إِلَّا دون العشرة، ولم يُقتل مَمَّنْ معه إِلَّا دون العشرة، ثُمَّ انضَمَّ إليهم من مالٍ إلى رأيهم، ولمَّا ولي عبد الله بن الزُّبير الخلافة ظهروا بالعراق مع نافع بن الأزرق، وباليمامة مع نجدة بن عامرٍ، فزادَ نجدةً على مذهبهم أن من لم يخرج لمحاربة المسلمين فهو كافرٌ، وتوسَّعوا حتَّى أبطلوا رجمَ المحصن، وقطعوا يد السَّارق

(١) في (د): «في الصبر».

من الإبط، وأوجبوا الصَّلَاةَ على الحائضِ في حال الحيض، ومنهم من أنكر الصَّلوات الخمس، وقال^(١): الواجبُ صلاةٌ بالغداة وصلاةٌ بالعشي، ومنهم من جَوَّزَ نِكَاحَ بِنْتِ الابنِ والأخت، ومنهم من أنكرَ سورة يوسف من القرآن.

قال ابن العربي: الخوارجُ صنفان: أحدهما: يزعم أن عثمان وعليًا وأصحاب^(٢) الجملِ وصفين وكلَّ من رضي بالتحكيم كفَّار، والصَّنْفُ الآخرُ يزعم أن كلَّ من أتى كبيرة فهو كافرٌ مَخْلَدٌ في النار أبدًا.

(و) باب قتل (المُلْحِدِينَ) بضم الميم وسكون اللام بعدها حاء فดาล مهملتان، العادلين عن ٨٠/١٠ الحق المائلين إلى الباطل (بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ) بإظهار بطلان دلائلهم (وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى) بجر «قول» عطفًا على المجرور السابق، وبالرَّفع على الاستثناف: ﴿وَمَا كُنَّا اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥] أي: ما أمر الله باتِّقائه واجتنابه ممَّا نهى عنه، وبَيَّنَّ أَنَّهُ محظورٌ لا يُؤاخذ به عباده الذين هَدَاهُم للإسلام، ولا يخذلهم إِلَّا إذا أقدموا عليه بعد بيان حظره عليهم^(٣)، وعلمهم بأنَّه واجبُ الاجتناب، وأما قبل العلم والبيان فلا.

قال في «الكشاف»: وفي هذه الآية شديدةٌ ما ينبغي أن يُغفل عنها، وهي أن المهدي للإسلام إذا أقدم على بعض محظورات الله داخلٌ في حكم الإضلال، قال في «فتوح الغيب»: قوله: وفي هذه شديدة، أي: خصلة أو بليَّة أو قارعة أو داهية، حذف الموصوف لشدة الأمر وفضاعته، يعني: في الآية تهديدٌ عظيمٌ للعلماء الذين يقدمون على المناكير على سبيل الإدماج، وتسميتهم ضلَّالًا من باب^(٤) التَّغْلِيظ.

(وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ) رضي الله عنه (يَرَاهُمْ) أي: الخوارج (شَرَّارَ خَلْقِ اللَّهِ) المسلمين (وَقَالَ: إِنَّهُمْ انْطَلَقُوا إِلَى آيَاتِ نَزَلَتْ فِي الْكُفَّارِ فَجَعَلُوهَا) أي: أولوها (عَلَى الْمُؤْمِنِينَ) وصله الطبري في «تهذيب الآثار» في مسند علي. وعند مسلم من حديث أبي ذرٍّ مرفوعًا على وصف الخوارج:

(١) في (ع) و(د): «قالوا».

(٢) في (ب): «أصحابه».

(٣) في (س): «إلا إذا قدموا عليه بعد بيان حظره».

(٤) في (د): «من بعد».

«هم شرارُ الخلقِ والخليقة» وعند البزار بسندٍ حسنٍ عن عائشة رضي الله عنها قالت: ذكرَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم الخوارجَ فقال: «هم شرارُ أمتي يقتلهم خيارُ أمتي».

٦٩٣٠ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا خَيْثَمَةُ: حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ، قَالَ عَلِيُّ رضي الله عنه: إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حَدِيثًا، فَإِنَّ اللَّهَ لَأَنْ أَخْرَجَ مِنَ السَّمَاءِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْذِبَ عَلَيْهِ، وَإِذَا حَدَّثْتُكُمْ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ فَإِنَّ الْحَرْبَ خُذَعَةٌ، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «سَيَخْرُجُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، حَدَّثُوا الْأَسْنَانَ، سُفَهَاءُ الْأَخْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، لَا يُجَاوِزُ إِيْمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرِّمِيَّةِ، فَأَيْنَمَا لَقِبْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ) بكسر الغين المعجمة وتخفيف التحتية وبعد الألف مثلثة، قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص قال: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان قال: (حَدَّثَنَا خَيْثَمَةُ) بفتح الخاء/ المعجمة وسكون التحتية بعدها مثلثة، ابن عبد الرحمن بن أبي سبرة - بفتح السين المهملة وسكون الموحدة - الجعفي، لأبيه وجده ضحبة، قال: (حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ) بفتح الغين المعجمة والفاء واللام، الجعفي من كبار التابعين ومن المخضرمين عاش مئة وثلاثين سنة، وقيل: إِنَّ لَهُ ضُحْبَةً قَالَ^(١): (قَالَ عَلِيُّ) أي: ابن أبي طالب رضي الله عنه: إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حَدِيثًا فَإِنَّ اللَّهَ لَأَنْ أَخْرَجَ بفتح الهمزة وكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء: أَسْقَطَ (مِنَ السَّمَاءِ) أي: إلى الأرض، كما هو في رواية أبي معاوية والثوري عند أحمد (أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْذِبَ عَلَيْهِ) صلى الله عليه وسلم (وَإِذَا حَدَّثْتُكُمْ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ فَإِنَّ الْحَرْبَ خُذَعَةٌ) بتثنية الخاء المعجمة، يجوز فيه التورية والكناية والتعريض بخلاف التحديث عنه صلى الله عليه وسلم، فأوضح أَنَّ عنده في هذه القصة نصًا صريحًا خوف أن يظنَّ به أَنَّ ذلك من باب التعريض والتورية (وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: سَيَخْرُجُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ) قال السِّفَاقِسي: أي: زمان الصحابة، وعورض بأن آخر زمانهم كان على رأس المئة وهم قد خرجوا قبلُ بأكثر من ستين سنة، أو المراد آخر زمان خلافة النبوة؛ لحديث «السنن» عن سفينة^(٢) مرفوعًا: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة، ثمَّ تصير

(١) قال: ليست في (د).

(٢) في (د): «سفيان».

مُلْكًا» وقصة الخوارج وقتلهم بالنهر وان في أواخر سنة ثمان وعشرين^(١) بعده من الله عز وجل بدون الثلاثين بنحو سنتين، قاله الحافظ ابن حجر، وقال العيني: إن قلنا بتعدد خروجهم فلا يحتاج لما ذكر. وفي رواية النسائي من حديث أبي برزة^(٢): «يخرج في آخر الزمان قوم» (حُدُثُ الْأَسْنَانِ) بضم الحاء وتشديد الدال المهملتين وبعد الألف مثلثة، أي: شبان صغار السن، ولأبي ذر عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «أحداثُ الأسنان» (سُفَهَاءُ الْأَخْلَامِ) جمع: حِلْم، بكسر الحاء المهملة: العقل، أي: عقولهم رديئة (يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ) بتشديد التحتية النَّاس. قيل: المراد من قول خير البرية، أي: النَّبِيِّ من الله عز وجل، أو القرآن، فهو من باب المقلوب. وقال في «الكواكب»: أي: خير أقوال النَّاس، أو خير من قول البرية، يعني: القرآن.

قال في «العمدة»: فعلى هذا ليس بمقلوب^(٣)، والمراد: القول الحسن في الظاهر والباطن على خلاف ذلك. وفي حديث مسلم عن علي^(٤): «يقولون الحق» (لَا يُجَاوِزُ) ولأبي ذر عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «لا يجوز» (إِيْمَانُهُمْ حَنَاجِرُهُمْ) بفتح الحاء المهملة، جمع: حَنْجَرَة: الحُلُقُوم والبلعوم، أي: يؤمنون بالنطق لا بالقلب، وعند مسلم من رواية عبيد الله بن أبي رافع/ عن ٨١/١٠ علي: «يقولون الحق بالسنتهم لا يجاوز هذا منهم» وأشار إلى حلقه (يَمْرُقُونَ) يخرجون (مِنْ الدِّينِ) وعند النسائي: «من الإسلام»، وكذا عند المؤلف في «باب/ من رأى بالقرآن»، من ١٩٨/٧٥ طريق سفيان الثوري عن الأعمش [ح: ٥٠٥٧] (كَمَا يَمْرُقُ) يخرج (السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ) بفتح الراء وكسر الميم وتشديد التحتية، الشيء الذي يرمى به، يعني: أن دخولهم في الإسلام ثم خروجهم منه ولم يتمسكوا منه بشيء كالسهم الذي دخل في الرمية، ثم يخرج منها ولم يعلق به شيء منها (فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ظرف للأجر لا للقتل.

والحديث سبق في «علامات النبوة» [ح: ٣٦١١] و«فضائل القرآن» [ح: ٥٠٥٧].

(١) في (د): «في آخر سنة ثمان وثلاثين». وفي (ص): «ثلاث وثلاثين».

(٢) في (ع): «بردة».

(٣) في (د): «من المقلوب».

(٤) «عن علي»: ليست في (ص).

٦٩٣١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَعَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُمَا أَتَيَا أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ فَسَأَلَاهُ عَنِ الْحُرُورِيَّةِ، أَسَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ؟ قَالَ: لَا أَذْرِي مَا الْحُرُورِيَّةُ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَخْرُجُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ - وَلَمْ يَقُلْ مِنْهَا - قَوْمٌ تَخْفِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حُلُوقَهُمْ - أَوْ: حَنَاجِرَهُمْ - يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرِّمِيَّةِ، فَيَنْظُرُ الرَّامِي إِلَى سَهْمِهِ إِلَى نَصْلِهِ إِلَى رِصَافِهِ، فَيَتَمَارَى فِي الْفُوقَةِ، هَلْ عَلِقَ بِهَا مِنَ الدَّمِ شَيْءٌ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) العنزي - بفتح النون وبالزاي^(١) - المعروف بالزمن قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) بن عبد المجيد الثَّقَفِيُّ (قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ) الأنصاري (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) التيمي (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرحمن بن عوف (وَعَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ) بالسين المهملة المخففة (أَنَّهُمَا أَتَيَا أَبَا سَعِيدٍ) سعد بن مالك (الْخُدْرِيَّ) رضي الله عنه (فَسَأَلَاهُ عَنِ الْحُرُورِيَّةِ^(٢)) بفتح الحاء المهملة وضم الراء الأولى، نسبة إلى حروراء قرية بالكوفة، نسبة على غير قياس، خرج منها نجدة - بفتح النون وسكون الجيم بعدها دال مهملة - وأصحابه على علي رضي الله عنه وخالفوه في مقالات علمية وعصوة وحاربوه (أَسَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ) من الله صلى الله عليه وسلم؟ بهمزة الاستفهام الاستخباري، أي: يذكركم كما في مسلم، ففيه حذف المفعول المسموع (قَالَ) أبو سعيد: (لَا أَذْرِي مَا الْحُرُورِيَّةُ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: يَخْرُجُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ) المحمدية (- وَلَمْ يَقُلْ مِنْهَا -) فيه ضبط للرواية، وتحرير لمواقع الألفاظ، وإشعار بأنهم ليسوا من هذه الأمة، فظاهره أنه يرى إكفارهم، لكن في مسلم من حديث أبي ذر: «سيكون بعدي من أمتي قوم»، وعنده من طريق زيد بن وهب عن علي: «يخرج قوم من أمتي».

قال في «الفتح»: فيجمع بينه وبين حديث أبي سعيد بأن المراد في حديث أبي سعيد بالأمة^(٣): أمة الإجابة، وفي غيره: أمة^(٤) الدعوة (قَوْمٌ تَخْفِرُونَ) بفتح الفوقية وكسر القاف، أي: تستقلون

(١) في (ص) و(ع): «الزاي»، وفي هامش (ل): كذا بخطه، وصوابه: بفتح العين والثون.

(٢) في هامش (ل): قوله: «عن الحرورية» جمع «حروري»، نسبة على غير القياس؛ كما قال الشارح، والقياس: الحروريين، وقد يقال: إنه جمع على القياس؛ نظراً إلى أنه حذف المضاف، والتقدير: عن الطائفة الحرورية.

(٣) في (ع): «أن الأمة من حديث أبي سعيد».

(٤) في (ل): «بأمة»، وفي هامشها: كذا بخطه.

(صَلَاتُكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ) وعند الطبري عن عاصم: أنه وصف أصحاب نجدة الحروري بأنهم يصومون النهار ويقومون الليل. وعند مسلم من حديث علي: «ليست قراءتكم إلى قراءتهم شيئاً، ولا صلاتكم إلى صلاتهم شيئاً» (يَقْرُؤُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حُلُوقَهُمْ أَوْ حَنَاجِرَهُمْ) فلا تفقهه قلوبهم، ولا ينتفعون بما يتلونه^(١) منه، أو لا تصعد تلاوتهم في جملة الكلام^(٢) الطيب إلى الله تعالى (يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ) المحمدي (مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَةِ) أي: الصيد الذي يُصاب^(٣) بالسهم، فيدخل فيه ويخرج منه، فلا يعلق من جسد الصيد شيء به لسرعة خروجه (فَيَنْظُرُ الرَّامِي إِلَى سَهْمِهِ إِلَى نَضْلِهِ) بدل من سهمه، وهو حديدة السهم (إِلَى رِصَافِهِ) بكسر الراء/ بعدها صاد مهملة فألف ففاء فهاء، العصب الذي يكون فوق مدخل النصل، أي: ينظر إليه جملة وتفصيلاً، وعند الطبري من رواية أبي ضمرة عن يحيى بن سعيد: ينظر إلى سهمه فلا يرى شيئاً، ثم ينظر إلى نضله، ثم^(٤) إلى رِصَافِهِ (فَيَتَمَارَى) بفتح التحتية والراء، كذا في الفرع^(٥)، يشك (فِي الْفُوقَةِ) بضم الفاء وفتح القاف بينهما وواو ساكنة، موضع الوتر من السهم، ولأبي ذر: «فَيَتَمَارَى» بضم التحتية (هَلْ عَلِقَ) بكسر اللام (بِهَا مِنَ الدَّمِ شَيْءٌ) فكذلك قراءتهم لا يحصل لهم منها شيء من الثواب لا أولاً ولا آخرًا ولا وسطاً؛ لأنهم تأولوا القرآن على غير الحق، لكن قال ابن بطال: ذهب جمهور العلماء إلى^(٦) أن الخوارج غير خارجين من جملة المسلمين لقوله: «فَيَتَمَارَى فِي الْفُوقَةِ»؛ لأن التماري من الشك، وإذا وقع الشك في ذلك لم يُقطع عليهم بالخروج من الإسلام؛ لأن من ثبت له عقد الإسلام بيقين لم يخرج منه إلا بيقين. وتُعقَّب بأن في بعض طرق الحديث المذكور: «لم يعلق منه بشيء»، وفي بعضها [ح: ٣٦١٠] «سَبَقَ الْفَرْثُ وَالدَّمُ»، ويجمع بينهما بأنه تردّد هل في الفُوقَةِ شيء أو لا؟ ثم تحقّق أنه لم يعلق بالسهم ولا بشيء منه من المرمي شيء.

(١) في (ص): «يتلون».

(٢) في (د): «الكلام».

(٣) في (ص): «يصاد».

(٤) في (ص): «ثم ينظر».

(٥) «كذا في الفرع»: ليست في (د) و(ص) و(ع).

(٦) «ذهب جمهور العلماء إلى»: ليست في (د).

والحديث سبق في «علامات النبوة» [ج: ٣٦١٠] و«الأدب» [ج: ٦١٦٣] و«فضائل القرآن» [ج: ٥٠٥٨].

٦٩٣٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ: أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - وَذَكَرَ الْحُرُورِيَّةَ - فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ) أبو سعيد الجعفي الكوفي نزيل مصر قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد، ولأبي ذرٍّ: «(حَدَّثَنَا) (ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله المصري قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد أيضاً، ولأبي ذرٍّ: «(حَدَّثَنَا) (عُمَرُ) بضم العين، ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وذكر أبو علي الجبائي عن الأصيلي قال: قرأه علينا أبو زيد في عرضه ببغداد: «(عَمْرُو بن محمد) بفتح العين، وهو وهم، والصواب ضمُّها كما مرَّ (أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَالْحَالُ أَنَّهُ (ذَكَرَ الْحُرُورِيَّةَ، فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ) فقلوه: «(وذكر الحرورية) جملةً حاليةً تفيدُ أَنَّهُ حَدَّثَ بالحديث عند ذكر الحرورية، وساق هذا الحديث بعد حديث أبي سعيد إشارةً إلى أَنَّ تَوَقَّفَ أَبِي سَعِيدٍ المذكور محمولٌ على أَنَّهُ لَمْ يَنْصُصْ فِي الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ عَلَى تَسْمِيَّتِهِمْ بِخُصُوصِ هَذَا الْاسْمِ، لَا أَنَّ الْحَدِيثَ لَمْ يَرُدْ فِيهِمْ، قَالَه فِي «الْفَتْحِ».

وفي الحديث: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قِتَالُ الْخَوَارِجِ وَقَتْلُهُمْ إِلَّا بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ بِدَعَائِهِمْ إِلَى الرُّجُوعِ إِلَى الْحَقِّ وَالْإِعْذَارِ إِلَيْهِمْ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ الْبُخَارِيُّ فِي التَّرْجَمَةِ بِالْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ فِيهَا، وَاسْتَدَلَّ بِهِ لِمَنْ قَالَ بِتَكْفِيرِ الْخَوَارِجِ، وَهُوَ مُقْتَضَى صَنِيعِ الْبُخَارِيِّ فِي التَّرْجَمَةِ حَيْثُ قَرَنَهُمْ بِالْمُلْحِدِينَ، وَأَفْرَدَ عَنْهُمْ ^(١) الْمَتَأَوِّلِينَ بِتَرْجَمَةٍ.

واستدلَّ القاضي أبو بكر ابن العربي لتكفيرهم بقوله في الحديث: «يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ» وبقوله: «أُولَئِكَ هُمْ شَرَارُ الْخَلْقِ». وقال الشيخ/ تقي الدين السُّبْكِيُّ في «فتاويه»: احتجَّ من كَفَّرَ الْخَوَارِجَ وَغَلَاةَ الرُّوَافِضِ بِتَكْفِيرِهِمْ أَعْلَامَ الصَّحَابَةِ؛ لِتَضَمُّنِهِ ^(٢) تَكْذِيبَ النَّبِيِّ ﷺ فِي شَهَادَتِهِ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، قَالَ: وَهُوَ عِنْدِي احْتِجَاجٌ صَحِيحٌ، وَذَهَبَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْأَصُولِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ

(١) في (ص): «أفردهم عن».

(٢) في (ص): «لتضمينه».

إلى أن الخوارج فساق، وأن حكم الإسلام يجري عليهم لتلفظهم بالشهادتين ومواظبتهم على أركان الإسلام، وإنما فسقوا بتكفيرهم المسلمين مستندين إلى تأويل فاسد، وجرهم ذلك إلى استباحة دماء مخالفيهم وأموالهم والشهادة عليهم بالكفر والشرك.

وقال القاضي عياض: كادت هذه المسألة أن تكون أشد إشكالاً عند المتكلمين من غيرها حتى سأل الفقيه عبد الحق الإمام أبا المعالي عنها، فاعتذر بأن إدخال كافر في الملة وإخراج مسلم منها عزيمة في الدين، قال^(١): وقد توقف قبله القاضي أبو بكر الباقلاني وقال: لم يصرح القوم بالكفر، وإنما قالوا أقوالاً تؤدي إلى الكفر.

وقال^(٢) الغزالي في «كتاب التفرقة بين الإيمان والزندقة»: الذي ينبغي الاحتراز عن التكفير ما وجد إليه سبيلاً، فإن استباحة دماء المسلمين المصلين المقرين بالتوحيد خطأ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك دم مسلم واحد.

٧ - باب من ترك قتال الخوارج للتألف وأن لا ينفر الناس عنه

(باب من ترك قتال الخوارج للتألف و) لأجل (أن لا ينفر الناس عنه) بفتح التحتية وسكون النون وكسر الفاء، والضمير في «عنه» للتارك.

٦٩٣٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَفْصِمُ، جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذِي الْخُوَيْصِرَةِ التَّمِيمِيُّ فَقَالَ: اغْدِلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «وَيْلَكَ مَنْ يَغْدِلُ إِذَا لَمْ أَغْدِلْ»، قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: دَغْنِي أَضْرِبْ عُنُقَهُ، قَالَ: «دَعْنَهُ، فَإِنَّ لَهُ أَصْحَابًا يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يُنْظَرُ فِي قُدْذِهِ فَلَا يُوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ فِي نَصْلِهِ فَلَا يُوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ فِي رِصَافِهِ فَلَا يُوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ فِي نَضِيهِ فَلَا يُوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، قَدْ سَبَقَ الْفَرْثُ وَالْدِّمُ، آتَتْهُمْ رَجُلٌ إِخَذَى يَدَيْهِ - أَوْ قَالَ: تَذَيَّنَهُ - مِثْلُ تَذَيِّ الْمَرْأَةِ - أَوْ قَالَ: مِثْلُ الْبَضْعَةِ - تَدْرَدُرُ، يَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ». قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَشْهَدُ سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيًّا قَتَلَهُمْ وَأَنَا مَعَهُ، جِيءَ بِالرَّجُلِ عَلَى النَّعْتِ الَّذِي نَعْتَهُ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: فَنَزَلْتُ فِيهِ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾.

(١) «قال»: ليست في (ص).

(٢) في (د): «قال».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المسنديُّ الجعفيُّ قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو ابنُ يوسف الصَّنْعَانِيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) بفتح الميمين بينهما عين ساكنة، ابنُ راشدٍ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) سعدِ بنِ مالكِ الخدريُّ رضي الله عنه أَنَّهُ (قَالَ: بَيْنَا) بغير ميم (النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَشَدِّ مَا يَقْسِمُ) ذهباً بعثه عليُّ بنُ أبي طالبٍ من اليمن سنة تسع، وخصَّ به أربعة أنفسٍ: الأقرع بن حابس الحنظليُّ، وعُيينة بن حصن الفزاريُّ، وعلقمة بن عُلاثة العامريُّ، وزيد الخير الطائيُّ، إذ (جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذِي الْخُوَيْصِرَةِ) بضم الخاء المعجمة وبالصاد المهملة، مصغراً (التَّمِيمِيُّ) وهو خُزْوص بنُ زهير، أصل الخوارج. قال في «الكواكب»: كذا في جلِّ النُّسخ بل في كُلِّها: عبد الله بن ذِي الخويصرة. بزيادة «ابن»، والمشهور في كتب أسماء الرجال: ذُو الخويصرة فقط. انتهى.

وسبق في «علامات النبوة»: فأتى ذُو الخويصرة رجلٌ من تميم [ح: ٣٦١٠] لكن في رواية عبد الرَّزَّاق عن مَعْمَرٍ: إذ جاءه ابن ذِي الْخُوَيْصِرَةِ. وكذا عند الإسماعيليِّ من رواية عبد الرَّزَّاق ومُحَمَّدُ بْنُ ثَوْرٍ وأبي سفيان الحميريُّ وعبدُ اللَّهِ بن معاذ، أربعتهم عن مَعْمَرٍ ^(١) (فَقَالَ: أَغْدِلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ) بهمزة وصلٍ وجزم اللام على الطَّلَب، أي: اعدِلْ في القسمة (فَقَالَ) من الله له: (وَيْلَكَ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُويِّ: «ويحك» بالحاء المهملة بدل اللام (مَنْ) ولأبي ذرٍّ: «ومن» (يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَغْدِلْ، قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ) رضي الله عنه: يا رسولَ اللَّهِ (دَعْنِي أَضْرِبْ عُنُقَهُ ^(٢)) ولأبي ذرٍّ: «إِذْنٌ لِي فَأَضْرِبْ» بهمزة قطع، منصوبٌ بفاء الجواب (قَالَ) من الله لعمر: (دَعُهُ) أي: اتركه (فَإِنَّ لَهُ أَصْحَابًا يَحْقِرُ) بكسر القاف، يستقلُّ (أَحَدُكُمْ صَلَاتُهُ مَعَ صَلَاتِهِ، وَصِيَامُهُ مَعَ صِيَامِهِ) بلفظ الإفراد فيهما، وظاهره: أنَّ ترك الأمر بقتله بسبب أصحابه الموصوفين بالصِّفة المذكورة، وهو لا يقتضي ترك قتله مع ما ظهر منه من مواجهته من الله بما واجهه به، فيحتملُ أن يكون لمصلحة التَّأْلُفِ (يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ) الصَّيد المرمي، والمروق: سرعة نفوذ السَّهم من الرَّمِيَّةِ حتَّى يخرج من الطَّرَف الآخر، ولشدة سرعة خروجه لقوة ساعد الرَّامي لا يعلق ^(٣) بالسَّهم من جسدِ الصَّيْدِ شيءٌ (يُنْظَرُ) بضمَّ أوَّله وفتح ثالته مبنياً للمفعول (فِي قُدْذِهِ) بضم

(١) قوله: «قال في الكواكب... عن معمر»: ليس في (ع).

(٢) في (ب): «عنه».

(٣) في (س): «يتعلق».

القاف وفتح الذال المعجمة الأولى، في ريش السهم ليعرف هل أصاب أو أخطأ (فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ) من أثر الصَّيد المرمي (ثُمَّ يُنْظَرُ فِي) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «إِلَى» (نَضْلِهِ) حديدة السهم (فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ فِي) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «إِلَى» (رِصَافِهِ) بكسر الراء بعدها صاد مهملة (فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ) وسقط لفظ «ينظر» لأبي ذرٍّ (ثُمَّ يُنْظَرُ فِي نَضْلِهِ) بفتح النون وكسر الضاد المعجمة والتحتية المشددة بعدها هاء، عود السهم من غير ملاحظة أن يكون له نصلٌ وريشٌ (فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ) من دم الصَّيد أو غيره، فيظنُّ أنَّه لم يصبه، والفرض أنَّه أصابه (قَدْ سَبَقَ الْفَرْتُ) بفتح الفاء وسكون الراء بعدها مثلثة، السَّرجين ما دام في الكرش (وَالدَّمَ) أي: جاوزهما، ولم يعلق فيه منهما شيءٌ بل خرجا بعده، شبه خروجهم من الدِّين وكونهم لم يتعلَّقوا بشيءٍ منه بخروج ذلك السهم.

وفي «مسندي»^(١) الحميدي وابن أبي عمر من طريق أبي بكر مولى الأنصار^(٢) عن علي: «أَنَّ نَاسًا يَخْرُجُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَخْرُجُ السَّهْمُ مِنَ الرِّمَّةِ، ثُمَّ لَا يَعُودُونَ فِيهِ أَبَدًا» (آيَتُهُمْ) علامتهم (رَجُلٌ إِحْدَى يَدَيْهِ) بالتثنية (أَوْ قَالَ: تَذْيِيهِ) بالتثنية أيضًا، والشكُّ هل هي تثنية يدٍ بالتحتية، أو ثدي بالمثلثة، ولأبي ذرٍّ عن المُسْتَمْلِيِّ: «تذْيِيهِ» أي: من غير شك. قال في «الفتح»: «بالمثلثة»^(٣) فيهما، فالشكُّ عنده هل هو^(٤) الثدي بالافراد أو التثنية؟ قال: ووقع في رواية الأوزاعي: «إِحْدَى يَدَيْهِ» تثنية يدٍ ولم يشكَّ وهو المعتمد، ففي رواية شعيب ويونس: «إِحْدَى عَضْدِيهِ» (مِثْلُ تَذْيِيهِ) المَرَاةُ بالمثلثة والافراد (أَوْ قَالَ: مِثْلُ الْبَضْعَةِ) بفتح الموحدة وسكون الضاد المعجمة، أي: القطعة من اللحم (تَذَرْدُرُ) بفتح الفوقية والدالين المهملتين بينهما راء ساكنة آخره راء أخرى، وأصله: تتدردر؛ فحذفت إحدى التاءين، أي: تتحرك وتجيء وتذهب، ولمسلم من رواية زيد بن وهب عن علي: «وَأَيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ فِيهِمْ رَجُلًا لَهُ عَضْدٌ لَيْسَ لَهُ ذِرَاعٌ عَلَى رَأْسِ عَضْدِهِ/ مِثْلُ حَلْمَةِ الثَّدي، عَلَيْهِ شَعْرَاتٌ بَيْضٌ». وعند الطَّبْرِيِّ من طريق طارق بن زياد عن علي: «فِي يَدَيْهِ شَعْرَاتٌ سُودٌ» (يَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ) بكسر الحاء المهملة وبعد التحتية الساكنة نون،

(١) في (د): «مسند».

(٢) في (د): «الأنصاري».

(٣) قوله: «ولأبي ذر عن المستملي ... بالمثلثة»: ليس في (د).

(٤) «هو»: ليست في (د).

وبضم فاء «فرقة» أي: زمان افتراق الناس، ولأبي ذرٍّ عن المُستَملي: «على خير فرقة» بالخاء المعجمة وبعد التحتية راء، وفرقة: بكسر الفاء. قال في «فتح الباري»: والأول المعتمد وهو الذي في مسلم وغيره، وإن كان الآخر صحيحًا، أي: أفضل طائفة.

(قَالَ أَبُو سَعِيدٍ) الْخُذْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالسَّنَدِ السَّابِقِ: (أَشْهَدُ) أَنِّي (سَمِعْتُ) هَذَا الْحَدِيثَ (مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَتَلَهُمْ) بِالنَّهْرَوَانِ (وَأَنَا مَعَهُ) فِي رِوَايَةِ أَفْلَحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عِنْدَ أَبِي يَعْلَى: وَحَضَرْتُ مَعَ عَلِيٍّ يَوْمَ قَتْلِهِمْ بِالنَّهْرَوَانِ. وَعِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَالطَّبْرَانِيِّ وَالْحَاكِمِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ: أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ مَرْجِعَهُ مِنَ الْعِرَاقِ لِيَالِي قَتْلِ عَلِيٍّ، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: تَحَدَّثَنِي عَنْ أَمْرِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ الَّذِينَ قَتَلَهُمْ عَلِيٌّ، قَالَ: إِنَّ عَلِيًّا لَمَّا كَاتَبَ مُعَاوِيَةَ وَحُكَّامَ الْحَكَمِينَ خَرَجَ عَلَيْهِ ثَمَانِيَةَ آلَافٍ مِنْ قُرَاءِ النَّاسِ، فَنَزَلُوا بِأَرْضِي يُقَالُ لَهَا: حَرُورَاءُ مِنْ جَانِبِ ^(١) الْكُوفَةِ، وَعَتَبُوا عَلَيْهِ، فَقَالُوا: انْسَلَخْتَ مِنْ قَمِيصِ الْبَسَكَةِ اللَّهُ، وَمِنْ اسْمِ سَمَّاكَ اللَّهُ بِهِ، ثُمَّ حَكَّمْتَ الرِّجَالَ فِي دِينِ اللَّهِ وَلَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَجَمَعَ النَّاسَ فِدَعَا بِمَصْحَفٍ عَظِيمٍ، فَجَعَلَ يَضْرِبُهُ بِيَدِهِ وَيَقُولُ: أَيُّهَا الْمَصْحَفُ حَدِّثِ النَّاسَ، فَقَالُوا: مَاذَا إِنْ سَأَلْنَا؟! إِنَّمَا هُوَ مَدَادٌ وَوَرَقٌ، وَنَحْنُ نَتَكَلَّمُ بِمَا رَوَيْنَاهُ مِنْهُ، فَقَالَ: كِتَابُ اللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَ هَؤُلَاءِ، يَقُولُ اللَّهُ فِي امْرَأَةٍ رَجُلٌ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ ^(٣) [الْأَيَةُ [النِّسَاءُ: ٣٥]] وَأُمَّةٌ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْظَمُ مِنْ امْرَأَةٍ رَجُلٍ/، وَنَقَمُوا عَلَيَّ أَنْ كَاتَبْتُ مُعَاوِيَةَ، وَقَدْ كَاتَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَهِيلَ بْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الْأَحْزَابُ: ٢١] ثُمَّ بَعَثَ إِلَيْهِمْ ابْنَ عَبَّاسٍ فَنَاطَرَهُمْ، فَرَجَعَ مِنْهُمْ أَرْبَعَةُ آلَافٍ فِيهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْكَوَّاءِ، فَبَعَثَ عَلِيٌّ إِلَى الْآخَرِينَ أَنْ يَرْجِعُوا فَأَبَوْا، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ كُنُونًا حَيْثُ شِئْتُمْ وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَنْ لَا تَسْفِكُوا دَمًا حَرَامًا، وَلَا تَقْطَعُوا سَبِيلًا، وَلَا تَظْلَمُوا أَحَدًا، فَإِنْ فَعَلْتُمْ نَبَذْتُ إِلَيْكُمْ الْحَرْبَ.

قال عبد الله بن شداد: فوالله ما قتلهم حتى قطعوا السبيل، وسفكوا الدَّم الحرام... الحديث.

(جِيءَ بِالرَّجُلِ) الَّذِي قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ: «إِحْدَى يَدَيْهِ مِثْلُ ثَدْيِ الْمَرْأَةِ» (عَلَى النَّعْتِ الَّذِي نَعْتُهُ

(١) في (د) و(س) و(ص) و(ع): «عبيد»، والمثبت من (ب).

(٢) في (ص): «بجانب».

(٣) في (ل): «فإن»، وفي هامشها: كذا بخطه، والثلاوة: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾ بالواو.

النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أي: على الوصف الذي وصفه، وفي رواية أفلح: فالتمسهُ عليٌّ فلم يجده، ثم وجده بعد ذلك تحت جدارٍ على هذا النعت. وعند الطبري من طريق زيد بن وهب: فقال عليٌّ: اطلبوا ذا الثدية، فطلبوه فلم يجدوه، فقال: ما كذبتُ وما كُذِّبتُ، فطلبوه فوجدوه في وَهْدَةٍ من الأرض عليه/ ناسٌ من القتلى فإذا رجلٌ على يده ^(١) مثل سبيلات السُّنُور، فكَبَّرَ عليٌّ والناس.

١٠٠/٧٥ ب

(قَالَ) أبو سعيد: (فَنَزَلَتْ فِيهِ) في الرَّجُلِ المذكور، ولأبي ذرٍّ عن الحُمُوي: «فيهم» في الحرورية ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: ٥٨] أي: يعيبُك في قَسَمِ الصَّدَقَاتِ، حيث قال: هذه قسمة ^(٢) ما أريد بها وجه الله. قال الحافظ ابن كثير: قال قتادة: وذكر لنا أن رجلاً من أهل البادية حديث عهدٍ بأعرابيةٍ أتى نبيَّ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو يقسمُ ذهباً وفضةً، فقال: يا محمد، والله لئن كان الله أمرك أن تعدلَ ما عدلتَ، فقال نبيُّ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ويلك فَمَنْ ذا يعدلُ عليك بعدي» ^(٣) ثم قال نبيُّ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «احذروا هذا وأشباهه، فإنَّ في أمَّتِي أشباهُ هذا، يقرءون القرآن لا يتجاوزُ ^(٤) تراقيهم، فإذا خرجوا فاقتلوهم، ثمَّ إذا خرجوا فاقتلوهم».

٦٩٣٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ: حَدَّثَنَا يُسَيْرُ بْنُ عَمْرِو قَالَ: قُلْتُ لِسَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ: هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي الْخَوَارِجِ شَيْئًا؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ، وَأَهْوَى بِيَدِهِ قَبْلَ الْعِرَاقِ: «يَخْرُجُ مِنْهُ قَوْمٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) أبو سلمة المنقريُّ البصريُّ، ويُقال له: التَّبُودَكِيُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) بن زياد قال ^(٥): (حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ) بفتح الشين المعجمة، سليمان قال: (حَدَّثَنَا يُسَيْرُ بْنُ عَمْرِو) بضم التحتية وفتح السين المهملة وسكون التحتية بعدها راء، ابن عمرو: بفتح العين، أو ابن جابر الكوفيُّ، وقيل: أصله أسير، فسَهَّلَتِ الهمزة، وله رؤية ^(٦)

(١) في (د): «بدنه».

(٢) «قسمة»: ليست في (د).

(٣) «أن تعدل ما عدلت، فقال نبي الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ويلك فمن ذا يعدل عليك بعدي»: ليست في (ع).

(٤) في (د): «يجاوز».

(٥) «قال»: ليست في (ع) و(ص).

(٦) في (د): «رواية».

(قَالَ: قُلْتُ لِسَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ) بفتح السين المهملة وسكون الهاء، وحُنَيْفٍ: بضم الحاء المهملة وفتح النون آخره فاء، الأنصاريُّ البدرِيُّ: (هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ مِنْ شَيْءٍ يَقُولُ فِي الْخَوَارِجِ شَيْئًا؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ وَأَهْوَى بِيَدِهِ) مَدَّهَا (قَبْلَ الْعِرَاقِ) بكسر القاف وفتح الموحدة، أي: جهته، وعند مسلم من طريق علي بن مسهر عن الشَّيبَانِيِّ: نحو المشرق (يَخْرُجُ مِنْهُ قَوْمٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ) بالفوقية والقاف، جمع: تَرْقُوة. قال في «القاموس»: العظمُ ما بين ثَغْرَةِ النَّحْرِ والعَاتِقِ، يعني: أنَّ قراءتهم لا يرفعها الله، ولا يقبلها لعلمه تعالى باعتقادهم (يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ مُرُوقَ السَّهْمِ) أي: كمروق السهم (مِنَ الرَّمِيَّةِ).

٨ - باب قول النبي ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتُلَ فِتْنَانِ دَعَوْتُهُمَا وَاحِدَةً»

(باب قول النبي ﷺ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتُلَ فِتْنَانِ دَعَوْتُهُمَا وَاحِدَةً) ولأبي ذرٍّ: «دعواهما» بألف بعد الواو بدل^(١) الفوقية.

٦٩٣٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتُلَ فِتْنَانِ دَعَوَاهُمَا وَاحِدَةً».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ) بن عبد الله المديني قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيَيْنَةَ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز^(٢) (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتُلَ فِتْنَانِ) جماعتان: جماعة عليٍّ، وجماعة معاوية (دَعَوَاهُمَا وَاحِدَةً) أي: كل واحد منهما يدَّعي أنه على الحق وصاحبه على الباطل بحسب اجتهادهما.

والحديث بهذا السند من أفرادِهِ.

٩ - باب ما جاء في المُتَأَوَّلِينَ

(باب ما جاء من الأخبار (في) حقّ (الْمُتَأَوَّلِينَ).

(١) في (د) زيادة: «التاء».

(٢) في (ص) و(ل): «سليمان بن مهران»، وفي هامش (ل): قوله: «سليمان بن مهران» كذا بخطه، وصوابه: عبد الرحمن بن هرمز، فإنَّ سليمان بن مهران هو الأعمش، لا الأعرج.

٦٩٣٦ - قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ الْمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ الْقَارِيِّ: أَخْبَرَاهُ أَنَّهِمَا سَمِعَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ، فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُهَا عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يُقْرِئْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَلِكَ، فَكِدْتُ أَسَاوِرُهُ فِي الصَّلَاةِ فَاَنْتَظَرْتُهُ حَتَّى سَلَّمَ، ثُمَّ لَبَّيْتُهُ بِرِدَائِهِ - أَوْ: بِرِدَائِي - فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ؟ قَالَ: أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ لَهُ: كَذَبْتَ فَوَاللَّهِ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأَنِي هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُهَا، فَاَنْطَلَقْتُ أَقُودُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ بِسُورَةِ الْفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقْرِئْنِيهَا، وَأَنْتَ أَقْرَأْتَنِي سُورَةَ الْفُرْقَانِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْسِلْهُ يَا عُمَرُ، اقْرَأْ يَا هِشَامُ»، فَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُهَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَكَذَا أَنْزَلْتُ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْرَأْ يَا عُمَرُ» فَقَرَأْتُ فَقَالَ: «هَكَذَا أَنْزَلْتُ»، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَاقْرَؤُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ».

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) البخاري، وسقط «قال»^(١) أبو عبد الله «لأبي ذر» (وَقَالَ اللَّيْثُ) بن سعد ١١٠١/٧٥
ابن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري، الإمام المشهور، فيما^(٢) وصله الإسماعيلي
عن كاتب الليث عنه، قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (يُونُسُ) بن يزيد الأيلي (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ)
محمد بن مسلم الزهري أنه قال: (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ) بن العوام (أَنَّ الْمِسْوَرَ
ابْنَ مَخْرَمَةَ) بن نوفل الزهري، أبا عبد الرحمن، له ضحبة (وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ الْقَارِيِّ) ٨٥/١٠
بتشديد التحتية من غير همزة، والقارة هم ولد الهون بن خزيمة أخي أسد بن خزيمة، ولد على
عهده^(٣) مني الله ﷺ ليس له منه^(٤) سماع ولا رؤية (أَخْبَرَاهُ أَنَّهِمَا سَمِعَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ)
(يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ) بفتح الحاء المهملة، ابن حزام الأسدي (يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي
حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُهَا) ولأبي ذر: «يقروها» بالواو وصورة
الهمزة بدل الألف (عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يُقْرِئْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَلِكَ، فَكِدْتُ أَسَاوِرُهُ)
بضم الهمزة بعدها سين مهملة، أي: أواثبه وأحمل عليه وهو (فِي الصَّلَاةِ، فَاَنْتَظَرْتُهُ حَتَّى سَلَّمَ)

(١) «قال»: ليست في (ع).

(٢) في (ب) و(س): «مما».

(٣) في (د) و(ع): «لزم رسول الله»، وفي هامش (د) من نسخة: «على عهده».

(٤) «منه»: ليست في (ع).

منها (ثُمَّ) ولأبي ذرٍّ: «فَلَمَّا سَلِمَ» (لَبَّيْتُهُ بِرِدَائِهِ) بتشديد الموحدة الأولى مفتوحة وسكون الثانية، جمعته^(١) عند صدره، وبالتخفيف أيضاً (-أَوْ: بِرِدَائِي-) شكٌّ من الراوي (فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ؟ قَالَ: أَقْرَأَنِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ) ولأبي ذرٍّ: «فَقُلْتُ» (لَهُ^(٢)): كَذَبْتَ، فَوَاللَّهِ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأَنِي هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُهَا) ولأبي ذرٍّ: «تَقْرَوُهَا» بالواو بدل الهمزة، وفيه إطلاق التَّكْذِيبِ على غلبة الظَّنِّ، فإنَّ عمر إنما فعل ذلك عن اجتهادٍ منه لظنِّه^(٣) أَنَّ هِشَامًا خَالَفَ الصَّوَابَ. قال عمر: (فَانْطَلَقْتُ) به (أَقُوْدُهُ) أجره بردائه (إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ^(٤)): يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا) هِشَامًا (يَقْرَأُ بِسُورَةِ الْفُرْقَانِ) بباء الجرِّ في سورة^(٥) (عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تَقْرَأْنِيهَا، وَأَنْتَ أَقْرَأْتَنِي سُورَةَ الْفُرْقَانِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرْسِلْهُ يَا عُمَرُ) بهمزة قطع، أي: أَطْلِقْهُ، ثُمَّ قَالَ ﷺ: (اقْرَأْ يَا هِشَامُ، فَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُهَا. قَالَ) ولأبي ذرٍّ: «فَقَالَ» (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَكَذَا أُنْزِلْتُ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اقْرَأْ يَا عُمَرُ، فَقَرَأْتُ فَقَالَ: هَكَذَا أُنْزِلْتُ، ثُمَّ قَالَ) ﷺ: (تَطْيِيبًا لِقَلْبِ عُمَرَ؛ لِثَلَا يُنْكَرَ تَصْوِيبَ الشَّيْئَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ: (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ) أي: لغات (فَاقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ) أي: من المنزل.

١٠١/٧٥ ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنه من الله عليه لم يؤخذ عمر / بتكذيبه لهشام ولا بكونه
لبيبه بردائه وأراد الإيقاع به، بل صدق هشامًا فيما نقله وعذر عمر في إنكاره، وسبق في «باب
كلام الخصوم بعضهم في بعض»، في «كتاب الأشخاص» [ج: ٢٤١٩].

٦٩٣٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ. (ح) حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَقَالُوا: أَيُّنَا لَمْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَيْسَ كَمَا تَظُنُّونَ، إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ لُقْمَانُ لِأَبْنِهِ: ﴿يَبْنَى لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾».

(۱) فی (د) و (ص) و (ع): «جمعتها».

(۲) «له»: لیست فی (د) و (ع)، و ضرب علیہا فی (ص).

(۳) فی (د): «فظن».

(٤) «له»: زيادة من (ب). زاد في (ب): «له».

(٥) في (ب) و(س): «يسورة».

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «(وَحَدَّثَنَا) (إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) المشهور بابنِ رَاهُوِيَه قال: (أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ) بفتح الواو وكسر الكاف، ابن الجراح.

(ح) لتحويل السند (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «(وَحَدَّثَنَا) (يَحْيَى) بنُ موسى المعروف بِخَثَّ قال: (حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخَعِيِّ (عَنْ عَلْقَمَةَ) بنِ قيسٍ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بنِ مسعود (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ (الَّتِي فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ﴾) أَي: لَمْ يَخْلُطُوهُ^(١) ﴿يُظْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢] شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالُوا: أَيُّنَا لَمْ يَظْلَمْ نَفْسَهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَ (هُوَ)^(٢) (كَمَا تَظُنُّونَ) أَنَّهُ الظُّلْمُ مُطْلَقًا (إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ: ﴿يَبْنِي لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]) لَأَنَّهُ تَسْوِيَةٌ بَيْنَ مَنْ لَا نِعْمَةَ إِلَّا وَهِيَ مِنْهُ، وَبَيْنَ مَنْ لَا نِعْمَةَ مِنْهُ أَصْلًا.

ووجه المطابقة بين الحديث والترجمة من حيث إنه ﷺ لم يُؤَاخِذِ الصَّحَابَةَ بِحَمْلِهِمُ الظُّلْمَ فِي الْآيَةِ عَلَى عُمومِهِ حَتَّى يَتَنَاوَلَ كُلَّ مَعْصِيَةٍ، بَلْ عَذَرَهُمْ؛ لَأَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي التَّأْوِيلِ، ثُمَّ بَيَّنَّ لَهُمُ الْمُرَادَ بِمَا رَفَعَ الْإِشْكَالَ.

والحديث سبق في أوَّل «كِتَابِ اسْتِثَابَةِ الْمُتَذِينَ» [ج: ٦٩١٨].

٦٩٣٨ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ، قَالَ: سَمِعْتُ عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: غَدَا عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَجُلٌ: أَيْنَ مَالِكُ بْنُ الدُّخْنِ؟ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَّا: ذَلِكَ مُتَافِقٌ لَا يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا تَقُولُوه: يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ» قَالَ: بَلَى، قَالَ: «فَإِنَّهُ لَا يُؤَافِي عَبْدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِهِ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو: لقبُ عبد الله بن عثمان بن جبلة المروزي قال: (أَخْبَرَنَا^(٣) عَبْدُ اللَّهِ) بنُ المبارك المروزي قال^(٤): (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) بفتح الميمين بينهما عين مهملة ساكنة، ابنُ راشد الأزدي مولا هم، أبو عروة البصري (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ أَنَّهُ قَالَ: (أَخْبَرَنِي)

(١) في (د) و(ع): «يخلطوا».

(٢) «هو»: زيادة من (ع).

(٣) في (د): «أنبأنا».

(٤) في (د): «هو ابن المبارك قال».

بالأفراد (مَخْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ) بفتح الراء وكسر الموحدة، الخزر جيّ الصّحابي الصّغير، وجلّ روايته عن الصّحابة (قَالَ: سَمِعْتُ) ولأبي ذرّ عن الكُشميهنيّ: «سمع» (عِثْبَانُ بْنُ مَالِكٍ) بكسر العين وسكون الفوقية، ابن عجلان الأنصاريّ الصّحابيّ (يَقُولُ: غَدَا عَلَيَّ) بتشديد التحتيّة ٨٦/١٠ (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) فيه حذف ذكره في «باب المساجد في البيوت» من طريق عقيل عن الزّهريّ، بلفظ: أنّه - أي: عِثْبَان - أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله قد أنكرت بصري، وأنا أصليّ لقومي، فإذا كانت الأمطارُ سال^(١) الوادي الذي بيني وبينهم لم أستطع أن آتي مسجدهم فأصليّ بهم، ووددتُ يا رسول الله أنّك تأتيني فتصليّ في بيتي فأأخذَه مصليّ. قال: فقال له رسول الله ﷺ: «سأفعلُ إن شاء الله» قال عِثْبَان: فغدا عليّ رسول الله ﷺ وأبو بكر^(٢) حين ارتفع النهار، فاستأذن رسول الله ﷺ فأذنت له، فلم يجلس حين دخل البيت، ثمّ قال: «أين تحبُّ أن أصليّ من بيتك؟» قال: فأشرتُ له إلى ناحية من البيت/ فقام رسول الله ﷺ فكبّر، فقمنا فصففنا فصلّي ركعتين ثمّ سلّم قال: وحبسناه على خزيرة^(٣) صنعناها له. قال: فثاب في البيت رجال من أهل الدّار ذوو عددٍ فاجتمعوا [ح: ٤٢٥] (فَقَالَ رَجُلٌ) منهم^(٤) لم يُسمّ: (أَيُّنَ مَالِكُ بْنُ الدُّخْشَنِ؟) بضم الدال المهملة وسكون الخاء وضم الشين المعجمتين آخره نون (فَقَالَ رَجُلٌ مِنَّا) قيل: هو عِثْبَانُ بْنُ مَالِكٍ الرَّاوي: (ذَلِكَ) باللام، ولأبي ذرّ بإسقاطها، أي: ابن الدُّخْشَنِ (مُنَافِقٌ لَا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَلَا) بتخفيف اللام بعد الهمزة المفتوحة (تَقُولُوهُ) تظنّوه (يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ) والقول بمعنى الظنّ كثير، أنشد سيبويه:

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارُ تَجْمَعُنَا

يعني: فمتى تظنّ الدّار تجمعنا، والبيت لعمر^(٥) بن أبي ربيعة المخزوميّ، وقيل: مقتضى

(١) في (د) و(ع): «وسال».

(٢) «أبو بكر»: ليست في (ع).

(٣) في (د) و(ع): «حريرة»، وفي (ص): «جريرة»، وفي هامش (ل): الخزير والخزيرة: أن ينصبّ القدر بلحم يُقَطَّع صغاراً على ماءٍ كثير، فإذا نضج؛ ذرّ عليه الدَّقِيق، وإن لم يكن فيها لحم؛ فهي عصيدة، وفي «المغرب»: الخزيرة: مرقّة تُطَبَّخ بما يصفى من بُلالَةِ النُّخَالَةِ، يقال لها بالفارسيّة: سبوسبا «جامع اللّغة».

(٤) «منهم»: ليست في (د).

(٥) في (د): «لعمر».

القياس: تقولونه بالنون، وأجيب بأنه جائز تخفيفاً، قالوا: حذف نون الجمع بلا ناصب وجازم لغة فصيحة، أو هو خطاب لواحد، والواو حَدَّثَتْ من إشباع^(١) الضمّة، ولأبي ذرّ عن الكُشَمِيهِنِيِّ: «ألا تقولونه» بإثبات الهمزة قبل لا ونون الجمع، ولأبي ذرّ أيضاً عن الكُشَمِيهِنِيِّ والمُسْتَمْلِي: «لا» بلفظ النَّهْي «تقولوه» بحذف النون. قال في «الفتح»: الذي رأيت: «لا تقولوه»، بغير ألف أوله وهو موجه، وتفسير القول بالظنّ فيه نظر، والذي يظهر أنّه بمعنى: الرؤية أو السَّماع. انتهى.

ونقل في «التوضيح» عن ابن بطّال: أنّ القولَ بمعنى الظنّ كثيرٌ بشرط كونه في المخاطب وكونه مستقبلاً، ثمّ أنشد البيت المذكور مضافاً إلى سيبويه، وللأصيليّ ممّا في الفرع كأصله: «إلا» بإثبات الهمزة وتشديد اللّام «تقولوه» بحذف النون.

(قَالَ) الرَّجُلُ الْمَفْسَّرُ بَعْتَبَانِ فِيمَا قِيلَ: (بَلَى، قَالَ) مِنْهُ الشَّيْءُ: (فَإِنَّهُ لَا يُؤَافِي) بكسر الفاء، وفي «اليونينية» بفتحها (عَبْدُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ بِهِ) أي: بالتَّوْحِيدِ (إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ) إذا أدى الفرائض واجتنب المناهي، أو المراد: تحريم التَّخْلِيدِ جمعاً بين الأدلة.

والحديث سبق في الباب المذكور، ومطابقته هنا للترجمة من حيث إنه مِنْهُ الشَّيْءُ لم يؤخذ القائلين في حقّ ابن الدُّخْشَنِ بما قالوا، بل بيّن لهم أن إجراء أحكام الإسلام على الظاهر دون الباطن.

٦٩٣٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ فُلَانٍ قَالَ: تَنَازَعَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَحِبَّانُ بْنُ عَطِيَّةَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ لِحِبَّانَ: لَقَدْ عَلِمْتُ الَّذِي جَرَأَ صَاحِبَكَ عَلَى الدَّمَاءِ - يَعْني: عَلِيًّا - قَالَ: مَا هُوَ لَا أَبَا لَكَ؟ قَالَ: شَيْءٌ سَمِعْتُهُ يَقُولُهُ، قَالَ: مَا هُوَ؟ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالزُّبَيْرُ وَأَبَا مَرْثَدٍ وَكُلُّنَا فَارِسٌ، قَالَ: «انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ حَاجٍ - قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: هَكَذَا قَالَ أَبُو عَوَانَةَ: حَاجٍ - فَإِنَّ فِيهَا امْرَأَةً مَعَهَا صَحِيفَةٌ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ فَأَتُونِي بِهَا». فَانْطَلَقْنَا عَلَى أَفْرَاسِنَا حَتَّى أَذْرَكْنَاهَا حَيْثُ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، نَسِيرُ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا، وَكَانَ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ بِمَسِيرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ، فَقُلْنَا: أَيْنَ الْكِتَابُ الَّذِي مَعَكَ؟ قَالَتْ: مَا مَعِيَ كِتَابٌ، فَانْخَنَّا بِهَا بَعِيرَهَا، فَابْتَعَيْنَاهُ فِي رَحْلِهَا فَمَا وَجَدْنَا شَيْئًا، فَقَالَ صَاحِبِي: مَا نَرَى مَعَهَا كِتَابًا، قَالَ: فَقُلْتُ: لَقَدْ عَلِمْنَا مَا كَذَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ حَلَفَ عَلَيَّ، وَالَّذِي يُخْلَفُ

بِهِ لَتُخْرِجَنَّ الْكِتَابَ أَوْ لَأَجْرَدَنَّكَ، فَأَهْوَتْ إِلَى حُجْرَتِهَا وَهِيَ مُخْتَجِرَةٌ بِكِسَاءٍ فَأَخْرَجَتْ الصَّحِيفَةَ، فَأَتَوْا بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ خَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، دَغِبِي فَأَضْرِبْ عُنُقَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا حَاطِبُ، مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي أَنْ لَا أَكُونَ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَلَكِنِّي أَرَدْتُ أَنْ يَكُونَ لِي عِنْدَ الْقَوْمِ يَدٌ، يُدْفَعُ بِهَا عَنْ أَهْلِي وَمَالِي، وَلَيْسَ مِنْ أَصْحَابِكَ أَحَدٌ إِلَّا لَهُ هُنَالِكَ مِنْ قَوْمِهِ مَنْ يَدْفَعُ اللَّهُ بِهِ عَنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ، قَالَ: «صَدَقَ، لَا تَقُولُوا لَهُ إِلَّا خَيْرًا» قَالَ: فَعَادَ عُمَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ خَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، دَغِبِي فَلَأَضْرِبْ عُنُقَهُ، قَالَ: «أَوَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ بَذْرِ، وَمَا يُذْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ أَوْجَبْتُ لَكُمْ الْجَنَّةَ» فَاغْرُورَقَتْ عَيْنَاهُ، فَقَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: خَاخٍ أَصَحُّ، وَلَكِنْ كَذَا قَالَ أَبُو عَوَانَةَ: حَاجٍ، وَحَاجٍ تَضْحِيفٌ، وَهُوَ مَوْضِعٌ، وَهَيْئَتُهُمْ يَقُولُ: خَاخٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبُذَكِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الوَضَّاحُ الشُّكْرِيُّ (عَنْ حُصَيْنٍ) بضم الحاء وفتح الصاد المهملتين، ابن عبد الرحمن السُّلَمِيِّ، أبي الهذيل الكوفي (عَنْ فُلَانٍ) في روايتي أبي ذرٍّ والأصيلي: «هو: سعد^(١) بن عُبَيْدَةَ» وكذا وقع في رواية هُشَيْمٍ في «الجهاد» [ج: ٣٠٨١] وعبد الله بن إدريس في «الاستئذان» [ج: ٦٢٥٩] وهو سلميّ كوفي يكنى أبا حمزة، وكان زوج بنت أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ شيخه في هذا الحديث، أَنَّهُ (قَالَ: تَنَازَعَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ) عبد الله بن رُبَيْعَةَ^(٢) - بفتح الموحدة وتشديد التحتية - السُّلَمِيُّ الكوفي^(٣) المقرئ، المشهور بكنيته، ولأبيه صحبة^(٤) (وَجَبَّانُ بْنُ عَطِيَّةَ) السُّلَمِيُّ بكسر الحاء المهملة وتشديد الموحدة، وعند أبي ذرٍّ بفتحها وهو وهم. قال في «التَّقْرِيبِ»: لا أعرف له/رواية، وإنما له ذكر في البخاري وهو من الطبقة الثانية (فَقَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ لِحَبَّانَ: لَقَدْ عَلِمْتُ الَّذِي) ولأبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي: «علمت من الذي» وله عن الكُشَمِيهْنِيِّ: «ما» (جَرَّأً) بفتح الجيم والراء المشددة والهمزة، أقدم (صَاحِبَكَ عَلَى) إراقة (الدِّمَاءِ) أي: دماء المسلمين (يَعْنِي: عَلِيًّا) (قَالَ) حَبَّانُ: (مَا هُوَ) الذي جرَّاه (لَا أَبَا لَكَ؟)

(١) في (ب): «سعيد».

(٢) في (ب): «ربيعة» وهو تصحيف.

(٣) قوله: «عن فلان.... السلمي الكوفي»: ليس في (ع).

(٤) قوله: «عبد الله بن ربيعة... ولأبيه صحبة»: ليس في (د).

قال في «الكواكب»: جوزوا هذا التركيب تشبيهاً بالمضاف، وإلا فالقياس: لا أب لك، وهو ممّا يستعمل دعامة للكلام، ولا يراذ به الدُّعاء عليه حقيقة. انتهى. وهي كلمة تقال عند الحثّ/ على ٨٧/١٠ الشّيء، والأصل فيه أنّ الإنسان إذا وقع في شدّة عاونه أبوه، فإذا قيل: لا أباً لك، فمعناه: ليس لك أب، جدّ^(١) في الأمر جدّ من ليس له معاون، ثمّ أُطلق في الاستعمال في مواضع استبعاد ما يصدر من المخاطب من قول أو فعل (قَالَ) أبو عبد الرحمن: (شَيْءٌ) جَزَأَهُ (سَمِعْتُهُ يَقُولُهُ) صفة لـ «شيء»، والضّمير المنصوب فيه يرجع إلى «شيء»، ولأبي ذرّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ والمُسْتَمَلِي: «يقول» بحذف ضمير النّصب (قَالَ) حَبَّان: (مَا هُوَ؟) أي: ذلك الشّيء (قَالَ) أبو عبد الرحمن: قال عليّ: (بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالزُّبَيْرُ) بن العوّام (وَأَبَا مَرْثِدٍ) بفتح الميم والمثلثة بينهما راء ساكنة، كَنَزَا - بفتح الكاف والنون المشدّدة وبعد الألف زاي - الغنوي - بالغين المعجمة والنون المفتوحتين - وقوله: «والزبير» نصب عطفاً على نون الوقاية^(٢)؛ لأنّ محلها النّصب، وفي مثل هذا العطف خلاف بين البصريّين والكوفيّين، ومثله قراءة حمزة: «﴿وَالْأَرْحَامِ﴾» بالخفض عطفاً على الضّمير المجرور في «بِهِ» من غير إعادة الجار^(٣)، وهو مذهب كوفي لا يُجيزه البصريّون، وقد ذكرتُ مَبْحَثَهُ في كتابي الكبير في القراءات الأربعة عشر.

وسبق في «غزوة الفتح» من طريق عبيد الله بن أبي رافع عن عليّ ذكر المقداد بدل أبي مرثد [ج: ٤٢٧٤] فيحتمل أنّ الثلاثة كانوا مع عليّ، وفي «باب الجاسوس»: أنا والزبير والمقداد [ج: ٣٠٠٧] أي: بالميم. قال في «الكواكب»: ذكر القليل لا ينفي الكثير (وَكُلُّنَا فَارِسٌ) أي: راكب فرساً (قَالَ: انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ حَاجٍ) بحاء مهملة وبعد الألف جيم، موضع قريب من مكّة، أو بقرب المدينة نحو اثني عشر ميلاً (قَالَ أَبُو سَلَمَةَ) موسى بن إسماعيل شيخ المؤلّف فيه^(٤): (هَكَذَا قَالَ أَبُو عَوَانَةَ) الوضّاح (حَاجٍ) بالحاء المهملة والجيم. قال^(٥) أبو ذرّ: كذا

(١) «جدّ»: ليست في (ع).

(٢) في هامش (ل) و(س): كذا بخطّه، وفيه مسامحة، وإنّما العطف على ياء المتكلّم.

(٣) في هامش (ل): لأنّه قياس مع الفارق؛ لأنّه عطف الضمير المنصوب عليه، والمقيس عليه مجرور متّصل، والتّفصيل في «شروح الألفيّة».

(٤) في (د): «به».

(٥) في (د): «وقال».

الرواية هنا، والصواب: «خاخ» بخاءين معجمتين^(١).

قال النووي: قال العلماء: هو غلط من أبي عوانة، وكأنه اشتبه عليه بمكان آخر يقال له: ذات حاج - بالحاء المهملة والجيم - وهو موضع بين المدينة والشَّام يسلكه الحاج، والأصح: خاخ - بمعجمتين - (فإن فيها امرأة) اسمها سارة كما عند ابن إسحاق، أو كنود كما عند الواقدي (معها صحيفة من حاطب بن أبي بلتعة) بالحاء والطاء المهملتين بينهما ألف/ آخره موحدة، و«بلتعة»: بفتح الموحدة وسكون اللام وفتح الفوقية والعين المهملة (إلى المشركين) بمكة (فأتوني بها) بالصحيفة (فانطلقنا على أفراسنا حتى أذكرناها حيث قال لنا رسول الله) ولأبي ذر: «النبي» (من الله) حال كونها (تسير على بعير لها، وكان) ولأبي ذر: «وقد كان» أي: حاطب (كتب إلى أهل مكة) صفوان بن مية، وسهيل بن عمرو وعكرمة بن أبي جهل يخبرهم (بمسير رسول الله من الله) (لهم) ولفظ الكتاب ذكرته في «الجهاد» [ج: ٣٠٠٧] وعند الواقدي^(٢): «فأتاها حاطب فكتب معها كتاباً إلى أهل مكة أن رسول الله من الله يريد أن يغزو فخذوا جذركم (فقلنا) لها: (أين الكتاب الذي معك؟ قالت: ما معي كتاب. فأتخنا بها^(٣) بعيرها، فابتغيناها) أي: طلبناه (في رحلها فما وجدنا شيئاً، فقال صاحبها) وفي نسخة «صاحبها الزبير وأبو^(٤) مرثد»: (ما نرى معها كتاباً، قال) علي: (فقلت) لهما: (لقد علمنا) ولأبي ذر عن الكشميهني: «لقد علمتما» (ما كذب رسول الله من الله، ثم حلف علي) (والذي يخلف به) فقال: والله (لتخرجن الكتاب) بضم الفوقية وكسر الراء والجيم (أو لأجردنك) من ثيابك حتى تصيري غريبة (فأهوت) مالت بيدها (إلى حوزتها) بضم الحاء المهملة وسكون الجيم بعدها زاي، معقد إزارها (وهي محتجزة بكساء) شدته على وسطها، زاد في حديث أنس عند ابن مردويه: فقالت: أدفعه إليكما على أن لا ترداني إلى النبي من الله. واختلف في إسلامها والأكثر على أنها على دين قومها، وقد عدت فيمن أهدر النبي من الله

(١) في (ل): «معجمة»، وفي هامشها: كذا بخطه، ولعله: معجمتين.

(٢) في (ص) و(ل): «الواحيدي»، وفي هامشها: قوله: «الواحيدي» كذا بخطه.

(٣) «بها»: ليست في (ع).

(٤) في (د): «أبي».

(٥) في (ص): «قد».

دمهم يوم الفتح؛ لأنها كانت تغني بهجائه وهجاء أصحابه (فَأَخْرَجَتِ الصَّحِيفَةُ، فَأَتَوْا بِهَا) بالصَّحِيفَةُ (رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) فقرأت عليه (فَقَالَ عُمَرُ) عليه السلام: (يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ^(١) خَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، دَعْنِي فَأَضْرِبْ) بالنصب (عُنْقُهُ) وفي «غزوة الفتح»: دَعْنِي أَضْرِبْ عُنُقَ هَذَا الْمَنَافِقِ [ج: ٤٢٧٤] (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا حَاطِبُ مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي) ولأبي ذرٍّ عن المُستَملي: «ما بي» بالموحدة بدل اللام، وهي أوجه (أَنْ لَا) بفتح/ الهمزة (أَكُونَ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) ولأبي ذرٍّ: «وبرسوله» وفي رواية ابن عباس: والله إنني لناصرح لله ورسوله وَلَكِنِّي أَرَدْتُ أَنْ يَكُونَ لِي عِنْدَ الْقَوْمِ مشركي مكة (يَدُّ) مِنَّةٌ (يُدْفَعُ بِهَا) بضم التحتية، وفي نسخة «يدفع الله بها» (عَنْ أَهْلِي وَمَالِي، وَلَيْسَ مِنْ أَصْحَابِكَ أَحَدٌ^(٢)) إِلَّا لَهُ هُنَالِكَ) أي: بمكة، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «هناك» بإسقاط اللام (مِنْ قَوْمِهِ مَنْ يَدْفَعُ اللَّهُ بِهِ عَنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ، قَالَ) عليه السلام: (صَدَقَ) حاطب، ويحتمل أن يكون عرف صدقه بما ذكره أو بوحى (لَا) ولأبي ذرٍّ: «ولا» (تَقُولُوا لَهُ إِلَّا خَيْرًا. قَالَ) عليٌّ: (فَعَادَ عُمَرُ) إلى قوله الأول في حاطب (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ خَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، دَعْنِي) ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «فَدَعْنِي» (فَلَا أَضْرِبُ عُنْقَهُ) بكسر اللام والنصب.

قال في «الكواكب»: وهو في تأويل مصدرٍ محذوفٍ، وهو خبرٌ مبتدأٌ محذوفٍ، أي: اتركني لأضرب عنقه، فتركك لي من أجل الضرب، ويجوز سكون الباء، والفاء زائدة على رأي الأخفش، واللام للأمر، ويجوز فتحها على لغة سليم، وتسكينها مع الفاء على لغة قريش، وأمر المتكلم نفسه باللام فصيحٌ قليل الاستعمال، ذكره ابن مالك في: «قُومُوا فَلِأَصْلٍ لَكُمْ» وبالرفع، أي: فوالله لأضرب. واستشكل قول عمر ثانيًا: «دعني أضرب عنقه» بعد قول النبي ﷺ: «صدق ولا تقولوا له إِلَّا خَيْرًا». وأجيب بأنَّ عمر ظنَّ أن صدقه في عذره لا يدفع عنه ما وجب عليه من القتل.

(قَالَ) عليه السلام: (أَوَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ؟) استفهام تقريرٍ، وزاد الحارث عند أبي يعلى: فقال عمر: بلى، ولكنه نكث وظاهر أعدائك عليك، فقال عليه السلام: (وَمَا يُدْرِيكَ) يا عمرُ

(١) في (د) و(ع): «لقد».

(٢) «أحد»: ليست في (د) و(ع).

(لَعَلَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلَيْهِمْ) على أهل بدر (فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ) في المستقبل (فَقَدْ أُوجِبْتُ لَكُمْ الْجَنَّةَ) وفي «غزوة الفتح» [ج: ٤٢٧٤] فقال: «اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» أي: إن ذنوبهم^(١) تقع مغفورة حتى لو تركوا فرضاً مثلاً لم يؤاخذوا بذلك، ويؤيده حديث سهل بن الحنظلية في قصة الذي حرس ليلة حنين فقال له النبي ﷺ: «هل^(٢) نزلت الليلة؟» قال: لا إلا لقضاء حاجة قال: «لا عليك أن لا تعمل بعدها» والمتفق عليه أن أهل بدر مغفور لهم فيما يتعلق بالآخرة، أمّا الحدود في الدنيا فلا، فلقد جُلِدَ مُسَطَّحًا في قصة الإفك (فَاغْرُورَقَتْ عَيْنَاهُ) بالغين المعجمة الساكنة والراءين بينهما واو ساكنة ثم قاف، افْعَوْعَلْتَ، من الغرق، أي: امتلأت عينا عمر من الدُمُوع حتى كأنها غرقت (فَقَالَ) عمر رضي الله عنه: (اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ).

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) البخاري: (خَاخ) بالمعجمتين (أَصَحُّ، وَلَكِنْ كَذَا قَالَ أَبُو عَوَانَةَ) الوضاح: (حَاج) بالحاء المهملة ثم الجيم (وَحَاج) بالمهملة والجيم (تَضَحِيْفٌ، وَهُوَ مَوْضِعٌ) بين مكّة والمدينة (وَهَيْئَتُهُمْ) بفتح الهاء وبعد التحتية الساكنة مثلثة، كذا في الفرع، ولعله سبق قلم، والذي في «اليونينية» ووقف عليه من الأصول المعتمدة: «وَهُسَيْنٌ» بضم الهاء وفتح الشين المعجمة مصغراً، ابن بشير الواسطي في روايته عن حصين^(٣) ممّا وصله في «الجهاد» [ج: ٣٠٨١] (يَقُولُ: خَاخ) بالمعجمتين، وقوله: «قال أبو عبد الله» ثابت في رواية المُستَملي.



(١) في (د) و(ع) و(ص): «ذنوبكم».

(٢) في (ع): «هلا».

(٣) في الأصول: «عن أبي حصين» وهو وهم محض.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨٩ - كتاب الإكراه

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْهَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ وَقَالَ: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَةً﴾ وَهِيَ تَقِيَّةٌ، وَقَالَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ فَقَدَّرَ اللَّهُ الْمُسْتَضْعَفِينَ الَّذِينَ لَا يَمْتَنِعُونَ مِنْ تَرْكِ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، وَالْمُكْرَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُسْتَضْعَفًا غَيْرَ مُمْتَنِعٍ مِنْ فِعْلِ مَا أُمِرَ بِهِ. وَقَالَ الْحَسَنُ: التَّقِيَّةُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِيمَنْ يُكْرِهُهُ اللَّصُوصُ فَيُطْلَقُ: لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ الزُّبَيْرِ وَالشَّعْبِيُّ وَالْحَسَنُ. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ».

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ /، كِتَابُ الْإِكْرَاهِ) بكسر الهمزة وسكون الكاف، وهو إلزام الغير بما^(١) لا يريدُه. ١٠٤/٧د

(وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى) في سورة النحل، و«قول» بالجر عطفًا على سابقه، وسقطت الواو لغير أبي ذر مع الرفع على الاستئناف (﴿إِلَّا مَنْ أَكْهَرَهُ﴾) استثناء ممن كفر بلسانه في قوله: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إيمَانِهِ﴾ ووافق المشركين بلفظه مكرها لما ناله من الضرب والأذى (﴿وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ﴾) ساكن (﴿بِالْإِيمَانِ﴾) بالله ورسوله. وقال ابن جرير عن عبد الكريم^(٢) الجزري^(٣)، عن أبي عبيدة محمد بن عمار بن ياسر قال: أخذ المشركون عمار بن ياسر فعذبوه حتى قاربهم في بعض ما أرادوا، فشكا ذلك إلى النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «كيف تجد قلبك؟» قال: مطمئنا بالإيمان، قال النبي ﷺ: «إِنْ عَادُوا فَعُدْ»، ورواه البيهقي بأبسط من هذا، وفيه أنه سبَّ النبي ﷺ وذكر آلهتهم بخير، وأنه قال: يا رسول الله ما تركت حتى سببتك وذكرت آلهتهم بخير^(٤)، قال: «كيف تجد قلبك؟» قال: مطمئنا بالإيمان، قال: «إِنْ عَادُوا فَعُدْ». وفي ذلك أنزل الله: ﴿إِلَّا مَنْ

(١) في (د): «ما».

(٢) في (د): «عبد الملك»، وفي الهامش من نسخة: «عبد الكريم».

(٣) في (ص): «الجوزي».

(٤) «وأنه قال: يا رسول الله ما تركت حتى سببتك وذكرت آلهتهم بخير»: ليس في (د).

٨٩/١٠ أَكْرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ﴿[النحل: ١٠٦] وَمَنْ ثَمَّ اتَّفَقَ عَلَى أَنَّهُ/ يَجُوزُ أَنْ يُوَافِقَ^(١) الْمَكْرَهُ عَلَى الْكُفْرِ إِبْقَاءً لِمُهْجَتِهِ، وَالْأَفْضَلُ وَالْأَوْلَى أَنْ يَثْبِتَ الْمُسْلِمُ عَلَى دِينِهِ وَلَوْ أَفْضَى إِلَى قَتْلِهِ.

وعند ابن عساکر في ترجمة عبد الله بن خذافة السهمي أحد الصحابة رضي الله عنه أنه أسرته الرُّوم فجأؤوا به إلى ملكهم، فقال له: تنصّر وأنا أشرُّك في مُلكي وأزوّجك ابنتي، فقال له: لو أعطيتني جميع ما تملك وجميع ما تملكه^(٢) العرب على أن أرجع عن دين محمد صلى الله عليه وسلم طرفة عين ما فعلت، فقال: إذا أقتلك، قال: أنت وذاك، قال: فأمر به فُصِّلَ وأمر الرُّمّة فرموه قريباً من يديه ورجليه وهو يعرض عليه دين النصرانية فيأبى، ثم أمر به فأُنزل ثم أمر بقدير - وفي رواية: ببقرة^(٣) من نحاس - فأحميت وجاء بأسير من المسلمين فألقاه، وهو ينظر فإذا هو عظام^(٤) تلوح وعرض عليه فأبى، فأمر به أن يلقي فيها، فرفع في البكرة ليلقى فيها فبكى فطمع فيه ودعاه فقال: إِنِّي إِنَّمَا بَكَيْتُ؛ لِأَنَّ نَفْسِي إِنَّمَا هِيَ نَفْسٌ وَاحِدَةٌ تُلْقَى فِي هَذَا الْقَدْرِ السَّاعَةِ فِي اللَّهِ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ يَكُونَ لِي بَعْدُ كُلِّ شَعْرَةٍ فِي جَسَدِي نَفْسٌ تَعَذِّبُ هَذَا الْعَذَابَ فِي اللَّهِ، وَرَوَى أَنَّهُ قَبَّلَ رَأْسَهُ وَأَطْلَقَهُ وَأَطْلَقَ مَعَهُ جَمِيعَ أَسَارِي الْمُسْلِمِينَ عِنْدَهُ، فَلَمَّا رَجَعَ، قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَقْبَلَ رَأْسَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُذَافَةَ وَأَنَا أَبْدَأُ، فَقَامَ فَقَبَّلَ رَأْسَهُ.

﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا﴾ (أي: طاب نفساً واعتقده) ﴿فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦] في الدَّارِ^(٥) الآخرة؛ لأنَّهم ارتدُّوا عن الإسلام للدُّنيا.

(وَقَالَ) جلَّ وعلا في سورة آل عمران: ﴿إِلَّا أَنْ تَكْفُرُوا مِنْهُمْ تَقَنَّةً﴾ [آل عمران: ٢٨] قال البخاري: أخذاً من كلام أبي عُبَيْدة (وَهِيَ تَقِيَّةٌ) أي: إلّا أن/ تخافوا من جهة الكافرين أمراً تخافون، أي: إلّا أن يكون للكافر عليك سلطان فتخافه على نفسك ومالك، فحينئذٍ يجوز لك إظهار الموالاة وإبطان المعادة.

(وَقَالَ) تعالى في سورة النساء: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمُتَكِنَةَ﴾ (ملك الموت وأعوانه) ﴿تَوَفَّيْتُمُ﴾

(١) في (س) و(ص) و(ل): «يواتي»، وفي هامش (ل): المواتاة: حسن المطاوعة والموافقة. «نهاية».

(٢) في (س): «تملك».

(٣) في (ل): «بنقرة»، وفي هامش (ل): النقرة: السبيكة، وقد رُسِخَ في الماء وغيره، «جامع اللغة».

(٤) في (ص): «عظم».

(٥) في (د): «في الدنيا».

ماضي أو مضارع أصله تتوفاهم حذف تاءية تاءيه ﴿ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾ حال من ضمير المفعول في ﴿تَوَفَّيْنَاهُمْ﴾ أي: في حال ظلمهم أنفسهم بالكفر وترك الهجرة ﴿قَالُوا﴾ أي: الملائكة توبيخاً لهم: ﴿فِيهِمْ كُنْتُمْ﴾ في أي شيء كنتم من أمر^(١) دينكم ﴿قَالُوا كُنَّا مُسْتَضَعِّفِينَ﴾ عاجزين عن الهجرة ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ [النساء: ٩٧] أرض مكة، أو عاجزين عن إظهار الدين وإعلاء كلمته (إلى قوله: ﴿وَأَجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٧٥]) كذا في رواية كريمة والأصيلي والقاسبي، ولا يخفى ما فيه من التغير؛ لأن قوله: ﴿وَأَجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ من آية أخرى متقدمة على الآية المذكورة، والصواب ما وقع في رواية أبي ذر: «إلى قوله: ﴿عَفَّوْا عَفْوًا﴾» [النساء: ٩٩] أي: لعباده قبل أن يخلقهم. وقال تعالى: ﴿وَالْمُسْتَضَعِّفِينَ﴾ مجرورٌ بالعطف على ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ أي: في سبيل الله وفي خلاص المستضعفين، أو منصوبٌ على الاختصاص، أي: واختص من سبيل الله خلاص المستضعفين؛ لأن سبيل الله عام في كل خير، وخلاص المستضعفين من المسلمين من أيدي الكفار من أعظم الخير وأخصه، والمستضعفون هم الذين أسلموا بمكة وصدّهم المشركون عن الهجرة، فبقوا بين أيديهم مستضعفين يلقون منهم الأذى الشديد ﴿مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ﴾ بيان للمستضعفين، وإنما ذكر: ﴿الْوِلْدَانِ﴾ مبالغة في الحث وتنبيهاً على تناهي ظلم المشركين بحيث بلغ أذاهم الصبيان إرغاماً لأبائهم وأمّهاتهم، وعن ابن عباس: كنت أنا وأمّي من المستضعفين من النساء والولدان الذين يقولون: ربنا أخرجنا من هذه القرية - مكة^(٢) - الظالم أهلها، الظالم وصف للقرية إلا أنه مُسند إلى أهلها، فأعطي إعراب القرية؛ لأنه صفتها ﴿وَأَجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [النساء: ٧٥] يتولّى أمرنا ويستنقذنا من أعدائنا ﴿وَأَجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٧٥] ينصرنا عليهم، فاستجاب الله تعالى دعاءهم بأن يسرّ لبعضهم الخروج إلى المدينة، وجعل لمن بقي منهم ولياً وناصرًا، ففتح مكة على نبيه صلى الله عليه وسلم فتولّاهم^(٣) ونصرهم، ثم استعمل عليهم^(٤) عتاب بن أسيد فحمّاهم ونصرهم حتى صاروا أعزّ أهلها (فَعَدَّرَ اللَّهُ الْمُسْتَضَعِّفِينَ الَّذِينَ لَا يَمْتَنِعُونَ مِنْ تَرْكِ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ) إلا إن غلبوا (وَالْمُكْرَهُ) بفتح الراء (لَا يَكُونُ إِلَّا مُسْتَضَعِّفًا) بفتح العين (غَيْرَ مُمْتَنِعٍ مِنْ فِعْلِ مَا أَمَرَ بِهِ) بضم

(١) «أمر»: ليست في (ب).

(٢) «مكة»: ليست في (س).

(٣) في (د): «فولاهم»، وفي (ع): «فولاهم».

(٤) في (ص): «منهم».

الهمزة. قال الكِرْمانِيُّ: غرضه أنَّ المستضعف لا يقدرُ على الامتناعِ من التَّرك فهو تاركٌ
لأمر الله^(١) وهو معذورٌ، فكَذلك المَكْرَه لا يقدرُ على / الامتناعِ من الفعل /، فهو فاعلٌ لأمر
المَكْرَه فهو معذورٌ، أي: كلاهما عاجزان.

٩٠/١٠
١١٠٥/٧د

(وَقَالَ الْحَسَنُ) البصريُّ فيما وصله ابنُ أبي شَيْبَةَ عن وكيع عن هشام عنه: (التَّقِيَّةُ) ثابتةٌ
(إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) لا تختصُّ بعهدِهِ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٢).

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنه فيما وصله ابنُ أبي شَيْبَةَ: (فِيَمَنْ يُكْرِهُهُ اللَّصُوصُ) بضم التحتية
وكسر الراء، على طلاق امرأته (فَيُطَلَّقُهَا): (لَيْسَ بِشَيْءٍ) فلا يقع طلاقه (وَبِهِ) بعدم الطلاق في
ذلك (قَالَ ابْنُ عُمَرَ) رضي الله عنه (وَابْنُ الزُّبَيْرِ) عبد الله، وقد أخرجها الحميديُّ في «جامعه»، والبيهقيُّ
من طريقه (وَالشَّعْبِيُّ) عامرُ بن شراحيل فيما وصله عبد الرَّزَّاق بسندٍ صحيح عنه (وَالْحَسَنُ)
البصريُّ فيما وصله سعيدُ بن منصور (وَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم) فيما وصله^(٣) في «الإيمان» بفتح
الهمزة [ج: ٦٦٨٩] (الْأَعْمَالُ) بدون «إنما» (بِالنِّيَّةِ) بالإنفراد، فالمَكْرَه لا نيةَ له على ما أكره عليه
بل نيَّته عدمُ الفعل.

٦٩٤٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ
هِلَالِ بْنِ أَسَامَةَ: أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَدْعُو فِي
الصَّلَاةِ: «اللَّهُمَّ أَنْجِ عَبَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، وَالْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، اللَّهُمَّ أَنْجِ
الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، وَابْعَثْ عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنِي يَوْسُفَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بنُ سعد الإمام (عَنْ
خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ) من الزيادة، الجمحيُّ الإسكندرانيُّ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ) اللَّيْثِيُّ المدنيُّ
(عَنْ هِلَالِ بْنِ أَسَامَةَ) بضم الهمزة، هو هلالُ بن عليٍّ بن أسامة العامريُّ المدنيُّ (أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ
ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن عوف (أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَدْعُو فِي) قنوت
(الصَّلَاةِ) وفي «تفسير سورة النساء»: إنها صلاة العشاء [ج: ٤٥٩٨] وفي «كتاب الصلاة»: أَنَّهُ صلى الله عليه وسلم

(١) في (د): «أي: ترك نصر الله».

(٢) «لا تختص بعهدِهِ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ»: ليست في (د).

(٣) في (د) زيادة: «المؤلف».

كان حين يرفع رأسه [ح: ١٠٠٦] وفي «الأدب»^(١): لَمَّا رَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ [ح: ٦٢٠٠] قَالَ: (اللَّهُمَّ أَنْجِ عِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ) أَخَا أَبِي جَهْلٍ لَأُمِّهِ، وَهَمْزَةُ «أَنْجِ» هَمْزَةٌ قَطْعٌ مَفْتُوحَةٌ (وَسَلَمَةُ بْنُ هِشَامٍ) أَخَا^(٢) أَبِي جَهْلٍ (وَالْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ) ابْنَ عَمِّ أَبِي جَهْلٍ (اللَّهُمَّ أَنْجِ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) مِنْ ذِكْرِ الْعَامِّ بَعْدَ الْخَاصِّ، ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ حَالِ بَيْنِهِمْ وَبَيْنَ الْهَجْرَةِ فَقَالَ: (اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ) بَفَتْحِ الْوَائِ وَسُكُونِ الطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ، عَقُوبَتُكَ (عَلَى) كُفَّارٍ (مُضَرٍّ) أَي: قَرِيشٍ (وَابْعَثْ عَلَيْهِمْ سِنِينَ) مُجْدِبَةً (كَسِنِي يَوْسُفَ) بِإِلَافَةِ السَّلامِ.

والمطابقة بين الحديث والترجمة من حيث إنهم كانوا مُكرهين على الإقامة مع المشركين؛ لأنَّ المستضعف لا يكون إلا مُكرهاً كما مرَّ، ومفهومه: أنَّ الإكراه على الكفر لو كان كفراً لما دعا لهم، وسماهم مؤمنين.

والحديث سبق في مواضع كـ «سورة النساء» [ح: ٤٥٩٨] و«كتاب الأدب» [ح: ٦٢٠٠]^(٣).

١ - باب من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر

(باب من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر).

٦٩٤١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشِبٍ الطَّائِفِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَذَّفَ فِي النَّارِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشِبٍ) بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ بَيْنَهُمَا وَאו ساكنة آخره موحدة (الطَّائِفِيُّ) بِالْفَاءِ، نَزِيلُ الْكُوفَةِ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السَّخْتِيَانِيُّ (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ الْجَرْمِيِّ (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ثَلَاثٌ) أَي: خِصَالٌ ثَلَاثٌ^(٤) صَفْحَةٌ ١٠٥/٧٥

(١) في (د) زيادة: «عن أبي هريرة».

(٢) في (ل): «أخي»، وفي هامشها: «كذا بخطه».

(٣) في (د): «النساء والأدب»، وفي (ع): «الأحزاب».

(٤) «ثلاث»: ليست في (ع).

لمحذوف، أو ثلاث خصال مبتدأ وسوَّغ الابتداء به إضافته إلى الخصال، والجملة بعده خبر وهي: (مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدٌ) أصاب (حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ) باستلذاذه الطَّاعَاتِ، ولا يجد ذلك إلا (أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا) و«أَنْ» مصدرية خبر لمبتدأ محذوف، أي: أول الثلاثة كون الله ورسوله في محبته إياهما أكثر محبة من محبة سواهما من نفس وولد ووالد وأهل ومال وكل شيء (وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ) زاد في «كتاب الإيمان» - بالكسر - : «بعد إذ أنقذه الله منه» [ح: ١٦] (كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَذَّفَ فِي النَّارِ) وهذا هو المراد من الترجمة من كونه سوَّى بين كراهة الكفر، وبين كراهة دخول النار، والقتل والضرب والهوان أسهل عند المؤمن من دخول النار، فيكون أسهل من الكفر إن اختار الأخذ بالشدة، قاله ابن بطال.

والحديث سبق في «الإيمان» [ح: ١٦].

٦٩٤٢ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا عَبَّادٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ: سَمِعْتُ قَيْسًا: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَإِنَّ عُمَرَ مَوْثِقِي عَلَى الْإِسْلَامِ، وَلَوْ انْقَضَ أَحَدٌ مِمَّا فَعَلْتُمْ بِعُثْمَانَ كَانَ مَحْقُوقًا أَنْ يَنْقَضَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ) الواسطي الملقب بسعدويه قال: (حَدَّثَنَا عَبَّادٌ) بفتح العين المهملة والموحدة المشددة، ابنُ العوام - بتشديد الواو - الواسطي (عَنْ إِسْمَاعِيلَ) بْنِ أَبِي خَالِدٍ أَنَّهُ قَالَ: (سَمِعْتُ قَيْسًا) هو: ابنُ أبي حازم؛ بالحاء المهملة والزاي، يقول: (سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ) بكسر العين، ابنُ عمرو بن نفيال العدوي، أحد العشرة المبشرة بالجنة، وهو: ٩١/١٠ ابنُ عمِّ عمر بن الخطاب وزوجُ أخته رضي الله عنه (يَقُولُ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي) بضم/ الفوقية، أي: رأيت نفسي (وَإِنَّ عُمَرَ) بن الخطاب رضي الله عنه (مَوْثِقِي) بضم الميم وسكون الواو وكسر المثناة والقاف، بحبل أو قيد (عَلَى الْإِسْلَامِ) كالأسير تضييقًا وإهانة لكوني أسلمتُ، وفي «باب إسلام عمر»، عن محمد بن المثنى عن يحيى بن سعيد القطان عن إسماعيل بن أبي خالد: لو رأيتني مَوْثِقِي عمرُ على الإسلام أنا وأخته وما أسلم [ح: ٣٨٦٧] وفي «باب إسلام سعيد بن زيد»، عن قتيبة عن الثوري عن إسماعيل: قبل أن يُسَلَّمَ عمرُ [ح: ٣٨٦٢] (وَلَوْ انْقَضَ) بالنون الساكنة والقاف والضاد المعجمة المشددة المفتوحين انهدم، ولأبي ذر عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «انْقَضَ» بالفاء بدل

القاف، أي: تفرَّق (أُحْدَ) الجبل المعروف بالمدينة الشريفة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، وجعل وفاتي بها على الإسلام والسنة في عافية بلا محنة (مِمَّا فَعَلْتُمْ بَعُثْمَانَ^(١)) بن عَفَّان يوم الدار من القتل (كَانَ مَحْقُوقًا) بفتح الميم وسكون الحاء المهملة وقافين بينهما واو ساكنة، أي: واجبًا (أَنْ يَنْقُضَ) أن ينهدم، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «أَنْ يَنْقُضَ» بالفاء، أن^(٢) يتفرَّق، أي: ولو تحرَّكت القبائل لطلب ثار عثمان لفعَلُوا واجبًا.

والحديث ظاهرٌ فيما ترجمَ له؛ لأنَّ سعيدًا وزوجته أخت عمر اختارا الهوان على الكفر.

٦٩٤٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا قَيْسٌ، عَنْ خَبَّابِ بْنِ الْأَرْتِ قَالَ: شَكُونَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ بُرْدَةً لَهُ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، فَقُلْنَا: أَلَا تَسْتَنْصِرُ لَنَا؟ أَلَا تَدْعُو لَنَا؟ فَقَالَ: «قَدْ كَانَ مَنْ قَبْلَكُمْ يُؤْخَذُ الرَّجُلُ فَيُحْفَرُ لَهُ فِي الْأَرْضِ، فَيُجْعَلُ فِيهَا، فَيُجَاءُ بِالْمِشَارِ فَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ فَيُجْعَلُ نِصْفَيْنِ، وَيُمَشَّطُ بِأَمْشَاطِ الْحَدِيدِ مَا دُونَ لَحْمِهِ وَعَظْمِهِ، فَمَا يَصُدُّهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ، وَاللَّهِ لَيَتِمَّنَّ هَذَا الْأَمْرُ حَتَّى يَسِيرَ الرَّكِابُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتَ لَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ وَالذُّنُوبَ عَلَى غَنَمِهِ، وَلَكِنَّكُمْ تَسْتَعْجِلُونَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو: ابنُ مُسَرَّهْدٍ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بنُ سعيد القطان (عَنْ) ١١٠٦/٧د إِسْمَاعِيلَ) بن أبي خالدٍ أَنَّهُ قَالَ: (حَدَّثَنَا قَيْسٌ) هو: ابنُ أَبِي حَازِمٍ (عَنْ خَبَّابِ بْنِ الْأَرْتِ) بفتح الخاء المعجمة والموحدة المشددة وبعد الألف موحدة ثانية، والأرْت: بفتح الهمزة والراء بعدها فوقية مشددة ابن جندلة مولى خُزاعة، أَنَّهُ (قَالَ: شَكُونَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ) أي: والحال أَنَّهُ (مُتَوَسِّدٌ بُرْدَةً لَهُ) كساء أسود مربع (فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، فَقُلْنَا) له: يا رسول الله (أَلَا) بالتخفيف للتحريض^(٣) (تَسْتَنْصِرُ لَنَا؟) تطلبُ لنا من الله النَّصْرَ على الكفار، وسقط «لنا» لأبي ذرٍّ (أَلَا تَدْعُو لَنَا؟ فَقَالَ) ﷺ: (قَدْ كَانَ مَنْ قَبْلَكُمْ) من الأنبياء وأممهم (يُؤْخَذُ الرَّجُلُ) منهم (فَيُحْفَرُ لَهُ فِي الْأَرْضِ) حفرةً (فَيُجْعَلُ فِيهَا، فَيُجَاءُ) بضم التحتية وفتح الجيم

(١) في هامش (ل): أي: بسبب ما فعلتم بعثمان بن عفَّان من المخالفة له، والخروج عن طاعته، وهو أمير المؤمنين، ثمَّ حصرتم إِيَّاه، ثمَّ قتلتم ظلمًا وعدوانًا، «عيني»، ومطابقة الحديث للترجمة: من حيث إنَّ عثمان ابن عفَّان ؓ اختار القتل على الإتيان بما يرضي القتل، فاخياره على الكفر بالطريق الأولى.

(٢) في (د): «أي».

(٣) في (د) و(ص) و(ع): «للتعريض»، وفي هامش (د) من نسخة: «للتحريض».

ممدودًا (بِالْمِشَارِ) بكسر الميم وسكون التحتية بعدها شين معجمة، وفي نسخة بالنون بدل التحتية، وهي الآلة التي ينشرُ بها الأخشاب (فَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ فَيُجْعَلُ) بضم التحتية وفتح العين (نِصْفَيْنِ، وَيُمَشَّطُ) بضم التحتية وفتح الشين المعجمة (بِأَمْشَاطِ الْحَدِيدِ مَا دُونَ لَحْمِهِ) أي: تحته، أو عنده (وَعَظْمِهِ فَمَا يَصُدُّهُ ذَلِكَ) النَّشْرُ والمَشْطُ (عَنْ دِينِهِ، وَاللَّهُ لَيَتِمَّنَّ) بفتح التحتية وكسر الفوقية وفتح الميم والنون مشددتين واللام للتوكيد، أي: ليكملنَّ (هَذَا الْأَمْرُ) بالرفع، أي: الإسلام (حَتَّى يَسِيرَ الرَّكِيبُ مِنْ صَنْعَاءَ) قاعدة اليمن ومدينته العُظْمَى (إِلَى حَضْرَمَوْتَ) بفتح الحاء المهملة وسكون الضاد المعجمة وفتح الراء والميم وسكون الواو، بلدةً باليمن -أيضًا- بينها وبين صنعاء مسافة بعيدة، قيل: أكثر من أربعة أيام (لَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ وَالدُّثْبَ عَلَى غَنَمِهِ) بنصب «الدُّثْبِ» عطفًا على الجلالة الشريفة (وَلَكِنَّكُمْ تَسْتَعْجِلُونَ).

ووجه دخول هذا الحديث في التَّرجمة من جهة أن طلب خَبَابِ الدُّعَاءِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْكُفَّارِ دَالٌّ^(١) عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا قَدْ اعْتَدُوا عَلَيْهِمْ بِالْأَذَى ظُلْمًا وَعُدْوَانًا. قال ابنُ بَطَّالٍ مِمَّا لَخَّصَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِهِ»: إِنَّمَا لَمْ يُجِبِ النَّبِيُّ ﷺ سُؤَالَ خَبَابٍ وَمَنْ مَعَهُ بِالْدُّعَاءِ عَلَى الْكُفَّارِ مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَدْعُوْنِي أَجْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] وقوله: ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا﴾ [الأنعام: ٤٣] لَأَنَّهُ عِلْمٌ أَنَّهُ قَدْ سَبَقَ الْقَدْرُ بِمَا جَرَى عَلَيْهِمْ مِنَ الْبَلْوَى؛ لِيُؤْجِرُوا عَلَيْهَا، كَمَا جَرَى^(٢) بِهِ عَادَةُ اللَّهِ فِي أَتْبَاعِ الْأَنْبِيَاءِ، فَصَبَرُوا عَلَى الشَّدَّةِ فِي ذَاتِ اللَّهِ، ثُمَّ كَانَتْ لَهُمُ الْعَاقِبَةُ بِالنَّصْرِ وَجَزِيلِ الْأَجْرِ. قال: فَأَمَّا غَيْرُ الْأَنْبِيَاءِ فَوَاجِبٌ عَلَيْهِمُ الدُّعَاءُ عِنْدَ كُلِّ نَازِلَةٍ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَطَّلِعُوا عَلَى مَا أَطْلَعَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّبِيَّ ﷺ. انتهى.

وتعقبه في «الفتح» بأنه ليس في الحديث تصريحٌ بأنه ﷺ لم يَدْعُ لَهُمْ/ بل يحتملُ أنه دعا، وإنَّما قال: «قد كان من قبلكم يؤخذ»... إلى آخره تسليَّةٌ لَهُمْ وإشارةٌ إلى الصَّبْرِ حَتَّى تَنْقُضِي الْمُدَّةَ الْمَقْدُورَةَ، وإلى ذلك الإشارة بقوله في آخر الحديث: «ولكنكم تستعجلون». انتهى.

وتعقبه العينيُّ فقال: قوله: وليس في الحديث تصريحٌ بأنه ﷺ لم يَدْعُ لَهُمْ بل يحتملُ أنه قد دعا. هذا احتمالٌ بعيدٌ؛ لأنه لو كان دعا لهم لما قال: «قد كان من قبلكم»... إلى آخره. وقوله:

(١) في (ع): «دالة».

(٢) كذا، وفي الفتح «جرت».

هذا^(١) تسلية لهم... إلى آخره لا يدلُّ على أنَّه/دعا لهم، بل يدلُّ على أنَّهم لا يستعجلون في إجابة ٩٢/١٠
الدُّعاء في الدنيا على أنَّ الظاهر منه ترك الاستعجال^(٢) في هذا الوقت، ولو كان يجابُّ لهم فيما بعدُ.
والحديث مضى في «علامات النبوة» [ح: ٣٦١٢] وفي «مبعث النَّبيِّ ﷺ» [ح: ٣٨٥٢].

٢ - باب: في بَيْعِ الْمُكْرَهِ وَنَحْوِهِ فِي الْحَقِّ وَغَيْرِهِ

هذا (باب) بالتَّنوين: (في) بيان (بَيْعِ الْمُكْرَهِ) بضم الميم وفتح الراء، وهو الذي يحمل
على بيع الشيء شاء أو^(٣) أبى (وَنَحْوِهِ) أي: المضطرَّ (في الْحَقِّ) المالي (وَغَيْرِهِ) أي: الجلاء،
أو المراد بالحق: الدَّين، وبغيره: ما^(٤) عداه ممَّا يكون بيعه لازماً، أو المراد بقوله: وغيره:
الدَّين، فيكون من الخاص بعد العام.

٦٩٤٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «انْطَلِقُوا إِلَى يَهُودَ»،
فَخَرَجْنَا مَعَهُ حَتَّى جِئْنَا بَيْتَ الْمِذْرَاسِ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَنَادَاهُمْ: «يَا مَعْشَرَ يَهُودَ اسْلِمُوا
تَسْلَمُوا»، فَقَالُوا: قَدْ بَلَّغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، فَقَالَ: «ذَلِكَ أُرِيدُ» ثُمَّ قَالَهَا الثَّانِيَةَ، فَقَالُوا: قَدْ بَلَّغْتَ يَا أَبَا
الْقَاسِمِ، ثُمَّ قَالَ الثَّالِثَةَ، فَقَالَ: «اعْلَمُوا أَنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُجْلِبِكُمْ، فَمَنْ وَجَدَ
مِنْكُمْ بِمَالِهِ شَيْئًا فَلْيَبِعْهُ، وَإِلَّا فَاغْلَمُوا أَنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الأوسيُّ قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حَدَّثَنِي»
بالإفراد (اللَّيْثُ) بن سعدٍ الإمام (عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ) بضم الموحدة (عَنْ أَبِيهِ) كيسان (عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ رضي الله عنه) أنه (قَالَ: بَيْنَمَا) بالميم (نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ خَرَجَ عَلَيْنَا) ولأبي الوقت: «إِلَيْنَا»
(رَسُولُ اللَّهِ) ولأبي ذرٍّ: «النَّبِيُّ» ﷺ (فَقَالَ: انْطَلِقُوا إِلَى يَهُودَ) غير منصرفٍ (فَخَرَجْنَا مَعَهُ
حَتَّى جِئْنَا بَيْتَ الْمِذْرَاسِ) بكسر الميم وسكون الدال المهملة آخره سين مهملة، موضعُ

(١) «هذا»: ليست في (س).

(٢) قوله: «لا يدلُّ على... منه ترك الاستعجال»: ليس في (ص).

(٣) في (ع): «أم».

(٤) في (د): «مما».

(٥) في (ع): «إلى».

قراءتهم التَّوراة، وإضافة البيت إليه من إضافة العام إلى الخاص، قاله في «الكواكب».

وقال في «الفتح»: المِدرَّاس كبيرُ اليهود، ونُسب البيت إليه؛ لأنه الذي كان صاحب دراسة كتبهم، أي: قراءتها. قال: والصَّواب أنه على حذف الموصوف، والمراد: الرَّجل، وفي «كتاب الجزية» [ج: ٣١٦٧] حتَّى جئنا بيتَ المدارس. بتأخير الرَّاء عن الألف بصيغة المفاعلة، وهو من يَدْرُس الكتاب ويُعلِّمه غيره (فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَنَادَاهُمْ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشميهني: «فنادى»: (يَا مَعْشَرَ يَهُودَ أَسْلِمُوا) بكسر اللام (تَسْلَمُوا) بفتحها (فَقَالُوا) له ﷺ: (قَدْ بَلَغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ. فَقَالَ) مِنْ ﷺ: (ذَلِكَ) التَّبْلِيغُ واعترافكم به (أُرِيدُ، ثُمَّ قَالَهَا الثَّانِيَّةُ): يا معشر يَهُودَ أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا (فَقَالُوا: قَدْ بَلَغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، ثُمَّ قَالَ الثَّالِثَةُ) ولأبي ذرٍّ: «في الثالثة» (فَقَالَ: اْعْلَمُوا أَنَّ الْأَرْضَ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشميهني: «(إِنَّمَا الْأَرْضُ)»^(١) (لِلَّهِ وَرَسُولِهِ) يحكمُ فيها بما أراه الله؛ لكونه المبلِّغ عنه تعالى القائم بتنفيذ أوامره (وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُجْلِيَكُمْ) بضم الهمزة، وفي «اليونينية» بفتحها وسكون الجيم وكسر اللام، أي: أخرجكم من الأرض (فَمَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ بِمَالِهِ شَيْئًا فَلْيَبِيعْهُ) ضَمَّنَ «وجد» معنى بخل فعذاه بالباء، أو «وجد» من الوجدان، والباء سببيَّة، أي: فَمَنْ وجدَ منكم بماله شيئًا من المحبَّة، أو هي للمُقابلة.

١١٠٧/٧٥

قال الخطَّابي: استدلَّ^(٢) به البخاريُّ على جواز بيع المكره، وهو بيع المضطرَّ أشبهه، وإنَّما المكره على البيع هو الذي يُحمل على البيع أراد أو لم يُرد، واليهود لو لم يبيعوا أرضهم لم يلزموا بذلك، وإنَّما شحُّوا على أموالهم فاخترأوا بيعها، فصاروا كأنَّهم اضطرُّوا إلى بيعها كَمَنْ رَهَقَهُ دَيْنٌ فاضطرَّ إلى بيع ماله فيكون جائزًا، ولو أكره عليه لم يجز. انتهى.

قال في «الفتح»^(٣): إنَّ البخاريَّ لم يقتصر في التَّرجمة على المكره، وإنَّما قال: بيع المكره ونحوه في الحقِّ، فدخل في ترجمته المضطرُّ، وكأنَّه أشار إلى الرَّدِّ على من لم يصحَّ بيع المضطرَّ. وقوله^(٤): ولو أكره عليه لم يجز. مردودٌ لأنَّه إكراهٌ^(٥) بحقٍّ (وَالْأَلَا) بأن لم تجدوا شيئًا

(١) «ولأبي ذر عن الكشميهني إنما الأرض»: ليست في (د).

(٢) في (د) و(ع): «واستدل».

(٣) في (د): «فتح الباري».

(٤) في (د) زيادة: «في آخر كلامه». وهو كذلك في الفتح.

(٥) في (ع) و(ص): «أكره».

(فَاعْلَمُوا أَنَّ الْأَرْضَ) وَلِلْكَسْمِيهِنِ: «إِنَّمَا الْأَرْضُ» (لِلَّهِ وَرَسُولِهِ).

والحديث سبق في «الجزية» [ح: ٣١٦٧]، وأخرجه مسلم في «المغازي»، وأبو داود في «الخراج»، والنسائي في «السيرة».

٣ - باب: لَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْمُكْرَهَةِ:

﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِنَتَكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ تَحَصُّنًا لِنَبْتِغُوا عَرْضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهْهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾

هذا (باب) بالتثنيين يذكر فيه: (لَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْمُكْرَهَةِ) بفتح الراء، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِنَتَكُمْ﴾ إماءكم ﴿عَلَى الْبِغَاءِ﴾ على الزنا ﴿إِنْ أَرَدْتُمْ تَحَصُّنًا﴾ تعففًا عن الزنا، وإنما قيده بهذا الشرط؛ لأن الإكراه لا يكون إلا مع إرادة التحصن، فأمر الطيعة^(١) بالبغي لا يسمى مكرهاً ولا أمره إكراهاً، ولأنها نزلت على سبب، فوقع النهي عن تلك الصفة، وفيه توبيخ للموالي^(٢) أي: إذا رغب في التحصن^(٣) فأنتم أحق بذلك ﴿لِنَبْتِغُوا عَرْضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ أي: لتبتغوا بإكراههن على الزنا أجورهن وأموالهن ﴿وَمَنْ يُكْرِهْهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٣٣] لهن، وإثمهن على من أكرههن، وفي «مسند البزار» عن الزهري قال: كانت جارية لعبد الله ابن أبيي يقال لها: مُعَاذَةُ يُكْرِهَهَا عَلَى الزَّنا، فلمَّا جاء^(٤) الإسلام نزلت: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِنَتَكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ وعند النسائي عن جابر: أنه كان يُقال لها: مُسَيِّكَةٌ^(٥)، وكان/يُكْرِهَهَا عَلَى ٩٣/١٠ الفجور، وكانت لا بأس بها فتأبى، فأنزل الله هذه الآية: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا﴾ الآية إلى آخرها، وسقط لأبي ذر من قوله ﴿إِنْ أَرَدْتُمْ...﴾ إلى آخر الآية، وقال بعد ﴿الْبِغَاءِ﴾: ﴿إِلَى قَوْلِهِ: ﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾﴾.

واستشكل ذكر هذه الآية هنا. وأجيب بأنه إذا نُهي عن الإكراه فيما لا يحل فالتَّهْيِي عن الإكراه فيما يحل بالطريق الأولى.

(١) في (س): «المطبعة».

(٢) في (د) و(ع) و(ص): «بالموالي».

(٣) في (ع): «بالتحصن».

(٤) في (د): «كان»، وفي هامش (د) من نسخة: «جاء».

(٥) قال العلامة قطة رحمته: هكذا في بعض النسخ بالميم، وفي بعضها «نسيكة» بالنون، فليحذر. قلنا الذي في مسلم

(٣٠٢٩) وأبو داود (٢٣١٣) والنسائي في الكبرى (١١٣٠١) بالميم.

٦٩٤٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُجَمِّعِ ابْنَيْ يَزِيدَ بْنِ جَارِيَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ خَنْسَاءَ بِنْتِ خِذَامِ الْأَنْصَارِيَّةِ، أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ، فَكَرِهَتْ ذَلِكَ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَرَدَّ نِكَاحَهَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ) بفتح القاف والزاي والعين المهملة، الحجازي قال: (حَدَّثَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصَّدِيق (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُجَمِّعِ) بضم الميم الأولى / وكسر الثانية المشددة بينهما جيم مفتوحة آخره عين مهملة (ابْنَيْ يَزِيدَ بْنِ جَارِيَةَ) بالجيم والراء بعدها تحتية (الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ خَنْسَاءَ) بفتح الخاء المعجمة وسكون النون وبعد السين المهملة ألف فهزرة (بِنْتِ خِذَامِ) بكسر الخاء وفتح الذال المخففة المعجمتين، ابن ودیعة (الْأَنْصَارِيَّةِ) الْأَوْسِيَّةِ (أَنَّ أَبَاهَا) خِذَامًا (زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ) قد أزيلت بكارتها بنكاح رجل من بني عوف، كما في رواية محمد ابن إسحاق عن حجاج بن السائب عن أبيه عن جدته خنساء (فَكَرِهَتْ ذَلِكَ) النِّكَاح (فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ) فذكرت له ذلك (فَرَدَّ) بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ (نِكَاحَهَا) فيه أنه لا بد من إذن الثَّيِّبِ فِي صَحَّةِ النِّكَاحِ، وَأَنَّ نِكَاحَ الْمَكْرَهَةِ لَا يَجُوزُ. وقال الكوفيون: لو أكره على نكاح امرأة بعشرة آلاف درهم^(١) وصادق مثلها ألف جاز النِّكَاحُ، ولزمه ألف وبطل الزَّائِد.

قال سحنون: وكما أبطلوا الزَّائِدَ عَلَى الْأَلْفِ بِالْإِكْرَاهِ، فَكَذَلِكَ يُلْزِمُهُمْ إِبْطَالُ النِّكَاحِ بِالْإِكْرَاهِ، وَفِي أَمْرِهِ بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ بِاسْتِثْمَارِ النِّسَاءِ فِي أَبْضَاعِهِنَّ دَلِيلٌ عَلَيْهِمْ. قال: وقد أجمع أصحابنا على إبطال نكاح المكره والمكرهه، فلو كان راضياً بالنِّكَاحِ وأكره على المهر يصح العقد اتفاقاً، ويلزم المسمى بالدخول.

والحديث سبق في «باب إذا زوج ابنته وهي كارهة» من «كتاب النِّكَاح» [ح: ٥١٣٨].

٦٩٤٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو - هُوَ: ذَكْوَانُ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، يُسْتَأْمَرُ النِّسَاءُ فِي أَبْضَاعِهِنَّ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قُلْتُ: فَإِنَّ الْبِكْرَ تُسْتَأْمَرُ فَتَسْتَحِي فَتَسْكُتُ، قَالَ: «سُكَاتُهَا إِذْنُهَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الْفَرِيَابِيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوْرِيُّ، ويحتمل أن

(١) «درهم»: ليست في (ص).

يكون محمد بن يوسف البيكندي، وشيخه سفيان بن عُيينة (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز (عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ) عبد الله المكي (عَنْ أَبِي عَمْرٍو) بفتح العين (-هُوَ: ذَكْوَان-) مولى عائشة (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها (قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ يُسْتَأْمَرُ النِّسَاءُ فِي أَبْضَاعِهِنَّ؟) بضم التحتية مبنياً للمفعول، وفي بعض النسخ بالفوقية، و«أَبْضَاعِهِنَّ» بفتح الهمزة. قال الكِرْمَانِيُّ: جمع: بضع. تعقبه العيني^(١) فقال: ليس كذلك، وليس بجمع بل هو بكسر الهمزة، من أَبْضَعَتِ المرأةُ إِبْضَاعًا؛ إِذَا زَوَّجَتْهَا. انتهى. وقال الجوهري: البُضْع - بالضم - النِّكَاح. عن ابن السَّكَيْتِ قال: يُقال: ملكَ بُضْعَ فلانة، والمباضعةُ: المجامعةُ، يعني: يستشار النساء في عقد نكاحهنَّ (قَالَ مِنْ شَيْءٍ لَمْ: نَعَمْ) يُسْتَأْمَرُ النِّسَاءُ فِي أَبْضَاعِهِنَّ، وظاهره^(٢): أنه ليس للولي تزويج الثيب من غير استئذانها ومراجعتها، والاطِّلاع على أنها راضية بصريح الإذن. قالت عائشة: (قُلْتُ): يَا رَسُولَ اللَّهِ (فَإِنَّ الْبِكْرَ تُسْتَأْمَرُ) مبنياً للمفعول أي: تستشار فيمن تتزوج (فَتَسْتَحِي) بكسر الحاء، ولأبي ذرٍّ: «فتستحيي» بسكون الحاء وزيادة ياء أخرى، لغتان بمعنى (فَتَسْكُتُ، قَالَ) مِنْ شَيْءٍ لَمْ: (سَكَتُهَا إِذْنَهَا) للأب وغيره ما لم تكن قرينة ظاهرة في المنع، كصياح وضرب خد.

وسبق الحديث في «النِّكَاح» [ج: ٥١٣٧].

٤ - بَابُ: إِذَا أُكْرِهَ حَتَّى وَهَبَ عَبْدًا أَوْ بَاعَهُ لَمْ يَجْزُ. وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: فَإِنْ نَذَرَ الْمُشْتَرِي فِيهِ نَذْرًا، فَهُوَ جَائِزٌ بِرِغْمِهِ، وَكَذَلِكَ إِنْ دَبَّرَهُ

هذا (بَابُ) بالتَّنوين يذكر فيه: (إِذَا أُكْرِهَ) بضم الهمزة الرَّجُل (حَتَّى وَهَبَ عَبْدًا أَوْ بَاعَهُ لَمْ يَجْزُ) لم تصحَّ الهبة ولا البيع (وَقَالَ/) ولأبي ذرٍّ: «وبه قال» (بَعْضُ النَّاسِ) قيل: الحنفية: (فَإِنْ نَذَرَ الْمُشْتَرِي) بكسر الراء، من المكره (فِيهِ) في الذي اشتراه (نَذْرًا، فَهُوَ) أي: البيع مع الإكراه (جَائِزٌ) أي: ماضٍ عليه، ويصحُّ البيع وكذا الهبة (بِرِغْمِهِ) أي: عنده (وَكَذَلِكَ إِنْ دَبَّرَهُ) أي: دبَّرَ العبدَ الذي اشتراه من المكره على بيعه فينعقد التدبير. قال في «الكواكب»: غرض البخاري: أنَّ الحنفية تناقضوا، فَإِنَّ بَيْعَ الْإِكْرَاهِ إِنْ كَانَ نَاقِلًا لِلْمِلْكِ إِلَى الْمُشْتَرِي فَإِنَّهُ يَصَحُّ مِنْهُ جَمِيعٌ

(١) قوله: «العيني» من (د)، وبهامش (ص) و(ل) و(س): قوله: «تعقبه» هكذا بخطه؛ لم يذكر المتعقب.

(٢) في (د): «فظاهره».

التصرّفات، ولا يختصّ بالنذر والتدبير، وإن قالوا: ليس بناقل فلا يصحّ النذر والتدبير أيضًا، وحاصله: أنهم صحّحوا التدبير والنذر بدون الملك، وفيه تحكّم وتخصيص بغير مخصص.

٦٩٤٧ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ دَبَّرَ مَمْلُوكًا، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟» فَاشْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ النَّحَّامِ بِثَمَانٍ مِئَةِ دِرْهَمٍ، قَالَ: فَسَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: عَبْدًا قِبْطِيًّا مَاتَ عَامَ أَوَّلِ

٩٤/١٠

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) الْأَزْدِيُّ الْجَهْضَمِيُّ^(١)، أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْبَصْرِيُّ (عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ) بفتح العين (عَنْ جَابِرٍ) الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ: أَبُو مَذْكَورٍ^(٢) (دَبَّرَ مَمْلُوكًا) له اسمه يعقوب، علّق عتقه بموته (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم) «النَّبِيِّ» (مِنْ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم)، فَقَالَ: مَنْ يَشْتَرِيهِ أَي: يعقوب المدبّر (مِنِّي؟ فَاشْتَرَاهُ) منه (نُعَيْمُ بْنُ النَّحَّامِ^(٣)) بضم نون الأول وفتح عينه المهملة وبعد التحتية الساكنة ميم، وفتح نون الثاني وحائه المهملة وبعد الألف ميم (بِثَمَانٍ مِئَةِ دِرْهَمٍ. قَالَ) عمرو بن دينار: (فَسَمِعْتُ جَابِرًا رضي الله عنه) (يَقُولُ): كان يعقوب (عَبْدًا قِبْطِيًّا) من قبط مصر (مَاتَ عَامَ أَوَّلِ) بالفتح على البناء^(٤)، وهو من إضافة الموصوف لصفته، وهو جائز عند الكوفيّين ممنوع عند البصريّين، فيؤوّلونه على حذف مضاف، أي: عام الزّمن الأوّل.

ووجه إدخال الحديث في الترجمة من جهة أَنَّ الَّذِي دَبَّرَهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، وكان تدبيره سفهاً من فعله، ردّه صلى الله عليه وسلم، وإن كان ملكه للعبد صحيحاً، فمن لم يصحّ له ملكه إذا دبّره أولى أن يردّ فعله.

(١) في (د): «الحمصي».

(٢) في هامش (ل): قوله: «أبو مذكور» ثبت ذكره في حديث المُدَبِّرِ، أخرجه مسلم من طريق أيوب عن أبي الزبير، وجاء في سائر الروايات غير مسمّى. «إصابة».

(٣) في هامش (ل): بفتح النون وتشديد الحاء المهملة، وقد وقع في بعض النسخ: نعيم بن النّحّام، والصواب: نعيم النّحّام؛ بدون لفظ «ابن»؛ لأنّه عليه السلام قال: «سمعت في الجنّة نعمة نعيم»؛ أي: سُعِلَتْ، هي صفته، لا صفة أبيه، «شرح عيني»، والنّحّام: لقب نعيم الصّحابي، لقّب به؛ لقوله عليه السلام: «دخلت الجنّة فسمعت نعمة نعيم»، «جامع اللغة».

(٤) في (د) زيادة: «بخطه».

والحديث سبق في «العتق» [ح: ٢٥٣٤].

٥ - باب: من الإكراه كزّة وكزّة واحد

هذا (باب) بالتّنين: (من الإكراه كزّة وكزّة) بفتح الكاف في الأوّل، وضمها في الثّاني، ولأبي ذرّ بضم الكاف في الأوّل، وفتحها في الثّاني، ونصب الهاء فيهما والمعنى (واحد) أو الفتح للإجبار، والضم للمشقة، وسقط هذا للنسفي.

٦٩٤٨ - حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ سُلَيْمَانُ بْنُ فَيْرُوزَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ الشَّيْبَانِيُّ: وَحَدَّثَنِي عَطَاءُ أَبُو الْحَسَنِ السَّوَائِي، وَلَا أَظُنُّهُ إِلَّا ذَكَرَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: «يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا» الْآيَةَ، قَالَ: كَانُوا إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ كَانَ أَوْلِيَاؤُهُ أَحَقَّ بِأَمْرَاتِهِ، إِنْ شَاءَ بَعْضُهُمْ تَزَوَّجَهَا، وَإِنْ شَاؤُوا زَوَّجُوهَا، وَإِنْ شَاؤُوا لَمْ يُزَوِّجُوهَا، فَهُمْ أَحَقُّ بِهَا مِنْ أَهْلِهَا، فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ بِذَلِكَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مَنْصُورٍ) بضم الحاء المهملة النيسابوري قال: (حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ) القرشي مولاهم الكوفي قال: (حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ) بفتح الشين المعجمة (سُلَيْمَانُ بْنُ فَيْرُوزَ) هو: سليمان بن أبي سليمان، أبو إسحاق الكوفي (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ) ولأبي ذرّ: (وَقَالَ) «الشَّيْبَانِيُّ: وَحَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (عَطَاءُ أَبُو الْحَسَنِ السَّوَائِي) بضم السين المهملة وتخفيف الواو وبعد الألف همزة، الكوفي/ (وَلَا أَظُنُّهُ إِلَّا ذَكَرَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه)» ١٠٨/٧٥ ب في قوله تعالى: «يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا» الْآيَةَ [النساء: ١٩] قَالَ: كَانُوا) أي: أهل الجاهلية، أو أهل المدينة، أو في الجاهلية وأوّل الإسلام (إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ كَانَ أَوْلِيَاؤُهُ أَحَقَّ بِأَمْرَاتِهِ إِنْ شَاءَ بَعْضُهُمْ تَزَوَّجَهَا) إِنْ كَانَتْ جَمِيلَةً بِصَدَاقِهَا الْأَوَّلِ (وَإِنْ شَاءُوا زَوَّجُوهَا) لِمَنْ أَرَادُوا وَأَخَذُوا صَدَاقَهَا (وَإِنْ شَاؤُوا لَمْ يُزَوِّجُوهَا) بَلْ يَحْبِسُونَهَا حَتَّى تَمُوتَ فَيَرِثُونَهَا، أَوْ تَفْتَدِي نَفْسَهَا (فَهُمْ) أي: أولياء الرجل (أَحَقُّ بِهَا مِنْ أَهْلِهَا) وَفِي «الْيُونَنِيَّةِ» مَصْلَحٌ عَلَى كَشَطٍ: «وَإِنْ شَاؤُوا زَوَّجَهَا، وَإِنْ شَاؤُوا لَمْ يُزَوِّجُوهَا» بِالْإِفْرَادِ فِي زَوْجِهَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ (فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ بِذَلِكَ) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «(فِي ذَلِكَ)». وَقَالَ الْمُهَلَّبُ - فِيمَا نَقَلَهُ الْعَيْنِيُّ رضي الله عنه - : فَائِدَةُ هَذَا الْبَابِ التَّعْرِيفُ ^(١) بِأَنَّ كُلَّ مَنْ أَمْسَكَ امْرَأَتَهُ لِأَجْلِ الْإِرْثِ مِنْهَا طَمَعًا أَنْ تَمُوتَ لَا يَحِلُّ لَهُ ذَلِكَ بِنَصِّ الْقُرْآنِ.

(١) فِي (د): «التعريض».

والحديث سبق في «تفسير سورة النساء» [ج: ٤٥٧٩].

٦ - باب: إِذَا اسْتُكْرِهَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى الزَّانَا فَلَا حَدَّ عَلَيْهَا. فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُكْرِهْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾

هذا (باب) بالتَّنوين: (إِذَا اسْتُكْرِهَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى الزَّانَا فَلَا حَدَّ عَلَيْهَا) لأنها مكرهة، واستُكْرِهَت، بضم الفوقية وسكون الكاف وكسر الراء (في قوله) ولأبي ذرٍّ: «القول» (تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُكْرِهْهُمْ﴾) أي: الفتيات (﴿فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٣٣]) لهنَّ، ولعلَّ الإكراه كان دون ما اعتبرته الشريعة، وهو الذي يخاف منه التلّف فكانت آثمة.

ومناسبة الآية للترجمة من حيث إنّ في الآية دلالة على أن لا إثم على المكرهة على الزنا، فيلزم أن لا يجب عليها الحد.

٦٩٤٩ - وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ: أَنَّ صَفِيَّةَ ابْنَةَ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ عَبْدًا مِنْ رَقِيقِ الْإِمَارَةِ وَقَعَ عَلَى وَلِيدَةٍ مِنَ الْخُمُسِ، فَاسْتَكْرَهَهَا حَتَّى افْتَضَّهَا، فَجَلَدَهُ عُمَرُ الْحَدَّ وَنَفَاهُ، وَلَمْ يَجْلِدِ الْوَلِيدَةَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ اسْتَكْرَهَهَا. قَالَ الزُّهْرِيُّ: فِي الْأَمَةِ الْبِكْرُ يَفْتَرِعُهَا الْحُرُّ: يُقِيمُ ذَلِكَ الْحَكَمُ مِنَ الْأَمَةِ الْعَذْرَاءِ بِقَدْرِ قِيَمَتِهَا وَيُجْلَدُ، وَلَيْسَ فِي الْأَمَةِ الثَّيِّبُ فِي قَضَاءِ الْأَمَةِ غُرْمٌ، وَلَكِنْ عَلَيْهِ الْحَدُّ.

وبه قال: (وَقَالَ اللَّيْثُ) بن سعد الإمام^(١) فيما وصله البغوي عن العلاء بن موسى عن الليث قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد (نافع) مولى ابن عمر (أَنَّ صَفِيَّةَ ابْنَةَ) ولأبي ذرٍّ: «بنت» (أبي عُبَيْدٍ) بضم العين وفتح الموحدة، الثَّقَفِيَّةُ امرأة^(٢) عبد الله بن عمر (أَخْبَرَتْهُ أَنَّ عَبْدًا مِنْ رَقِيقِ الْإِمَارَةِ) بكسر الهمزة، من مال الخليفة عمر رضي الله عنه (وَقَعَ عَلَى وَلِيدَةٍ) جارية (مِنَ الْخُمُسِ) الذي يتصرف فيه الإمام، أي: زنى بها (فَاسْتَكْرَهَهَا حَتَّى افْتَضَّهَا) بالقاف والضاد المعجمة المشددة، أزال بكارتها، والقِضَّة - بكسر القاف - : عُدرة البكر (فَجَلَدَهُ عُمَرُ) رضي الله عنه (الْحَدَّ وَنَفَاهُ) غرّبه من أرض الجناية نصف سنة؛ لأنَّ حدّه نصف حدّ الحرّ. وفيه: أنَّ عمر كان يرى أنَّ الرقيق يُنفى كالحرّ (وَلَمْ يَجْلِدِ الْوَلِيدَةَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ اسْتَكْرَهَهَا). قال/ الحافظ ابن حجر: ولم أقف

(١) «الإمام»: زيادة من (د) و(ع).

(٢) في (ص): «ابن»، وفي (ع) و(ب): «ابنة». قال العلامة قطة رضي الله عنه: قوله: ابنة عبد الله بن عمر، هكذا في نسخ عديدة، وانظره مع قول المتن: ابنة أبي عبيد، وحرر. انتهى. قلنا: الصواب ما في المتن. انظر ترجمتها في «تهذيب الكمال» ٢١٢/٣٥.

على اسم واحدٍ منهما، وعند ابن أبي شيبة مرفوعاً بسندٍ ضعيفٍ عن وائل بن حُجر قال: استُكرهت امرأة في^(١) الزنا فدرأ رسول الله ﷺ عنها الحدَّ.

(قَالَ) ولأبي ذرٍّ: «وقال» (الزُّهريُّ) محمَّد بن مسلم (في الأُمَّةِ الْبِكْرِ يَفْتَرِ عَهَا) بالفاء والعين المهملة، يقتضها (الْحُرُّ يُقِيمُ) يُقَوِّمُ (ذَلِكَ) الافتراع (الْحَكْمُ) بفتحيتين، أي: الحاكم (مِنَ الأُمَّةِ الْعَذْرَاءِ بِقَدْرِ قِيَمَتِهَا) أي: من المفترع ديةَ الافتراع بنسبة قيمتها وهو أرش النقص، أي: ١١٠٩/٧٥ التَّفَاوُت بين كونها بكرًا وثيبًا، ولأبوي ذرٍّ والوقت والأصيلي وابن عساكر: «بقدر ثمنها» (وَيُجْلَدُ، وَلَيْسَ فِي الأُمَّةِ الثَّيِّبِ) بالمثلثة (فِي قَضَاءِ الأئِمَّةِ غُرْمٌ) بضم الغين المعجمة وسكون الراء، غرامة (وَلَكِنْ عَلَيْهِ الْحَدُّ).

٦٩٥٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَاجَرَ إِبْرَاهِيمُ بِسَارَةَ، دَخَلَ بِهَا قَرْيَةً فِيهَا مَلِكٌ مِنَ الْمُلُوكِ - أَوْ: جَبَّارٌ مِنَ الْجَبَابِرَةِ - فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ أَنْ أَرْسِلْ إِلَيَّ بِهَا. فَأَرْسَلَ بِهَا، فَقَامَ إِلَيْهَا فَقَامَتْ تَوَضُّأً وَتُصَلِّي، فَقَالَتْ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ آمَنْتُ بِكَ وَبِرَسُولِكَ فَلَا تُسَلِّطْ عَلَيَّ الْكَافِرَ، فَعُطِّ حَتَّى رَكَضَ بِرِجْلِهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا^(٢) شُعَيْبٌ) هو: ابن أبي حمزة قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هُرْمَزٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَاجَرَ إِبْرَاهِيمُ) خليل الله ﷺ من العراق إلى الشام، أو من بيت المقدس إلى مصر (بِسَارَةَ) زوجته أم إسحاق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (دَخَلَ بِهَا قَرْيَةً) تسمى حَرَّانَ - بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء وبعد الألف نون - بين دجلة والفرات، وقيل: الأردن، وقيل: مصر (فِيهَا مَلِكٌ) بكسر اللام (مِنَ الْمُلُوكِ - أَوْ: جَبَّارٌ مِنَ الْجَبَابِرَةِ -) بالشك من الرَّاوِي (فَأَرْسَلَ) الْمَلِكُ (إِلَيْهِ) أي: إلى الخليل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنْ أَرْسِلْ) بهمزة قطع بعد سكون نون «أَنْ» (إِلَيَّ) بتشديد الياء (بِهَا) بسارة (فَأَرْسَلَ بِهَا) الخليل إليه بعد إكراه الجبار له على إرسالها إليه (فَقَامَ إِلَيْهَا) لِيُصِيبَهَا (فَقَامَتْ تَوَضُّأً) أصله: تتوضأ، فحذفت إحدى التاءين (وَتُصَلِّي، فَقَالَتْ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ آمَنْتُ بِكَ وَبِرَسُولِكَ) إبراهيم، أي: إن كنت مقبولة الإيمان عندك (فَلَا

(١) في (ص): «على».

(٢) في (ص): «حدثنا».

تُسَلِّطَ عَلَيَّ) هذا (الكَافِرَ) الجَبَّار (فَعُظَّ) بفتح الفاء وضم الغين المعجمة وتشديد الطاء المهملة، أي: خُنِقَ وُضِرِعَ (حَتَّى رَكَضَ) حرك (بِرِجْلِهِ).

ومناسبة هذه القصة غير ظاهرة، وليس فيها إلا سقوط الملامة عن سارة في خلوة الجبار بها؛ لأنها مكرهة، لكن ليس الباب معقوداً لذلك وإنما هو معقودٌ لاستكراه المرأة على الزنا، قاله ابنُ المُنَيِّر. وقال ابنُ بَطَّال، وتبعه في «الكواكب»: وجه دخوله هنا مع أن سارة عليها السلام كانت معصومةً من كلِّ سوءٍ أنه لا ملامةَ عليها في الخلوة مكرهةً، فكذا المستكرهةُ على الزنا لا حدَّ عليها.

والحديث سبق في «آخر البيع» [ح: ٢٢١٧] و«أحاديث الأنبياء» [ح: ٣٣٥٧] صلوات الله وسلامه عليهم.

٧ - باب يمين الرجل لصاحبه إنه أخوه إذا خاف عليه القتل أو نحوه

وَكَذَلِكَ كُلُّ مُكْرِهِ يَخَافُ، فَإِنَّهُ يَذُبُّ عَنْهُ الْمَظَالِمَ وَيُقَاتِلُ دُونَهُ وَلَا يَخْذُلُهُ، فَإِنْ قَاتَلَ دُونَ الْمَظْلُومِ فَلَا قَوْدَ عَلَيْهِ وَلَا قِصَاصَ، وَإِنْ قِيلَ لَهُ: لَتَشْرَبَنَّ الْخَمْرَ، أَوْ لَتَأْكُلَنَّ الْمَيْتَةَ، أَوْ لَتَبِيعَنَّ عَبْدَكَ، أَوْ تُقْرِ بِدَيْنٍ، أَوْ تَهَبُ هَبَةً أَوْ تَحُلَّ عُقْدَةً، أَوْ لَتَقْتُلَنَّ أَبَاكَ أَوْ أَخَاكَ فِي الْإِسْلَامِ. وَسِعَهُ ذَلِكَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ».

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: لَوْ قِيلَ لَهُ: لَتَشْرَبَنَّ الْخَمْرَ، أَوْ لَتَأْكُلَنَّ الْمَيْتَةَ، أَوْ لَتَقْتُلَنَّ ابْنَكَ أَوْ أَبَاكَ، أَوْ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ، لَمْ يَسَعَهُ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِمُضْطَرٍّ، ثُمَّ نَاقَضَ فَقَالَ: إِنْ قِيلَ لَهُ: لَتَقْتُلَنَّ أَبَاكَ أَوْ ابْنَكَ، أَوْ لَتَبِيعَنَّ هَذَا الْعَبْدَ، أَوْ تُقْرِ بِدَيْنٍ أَوْ تَهَبُ، يَلْزِمُهُ فِي الْقِيَاسِ، وَلَكِنَّا نَسْتَحْسِنُ وَنَقُولُ: الْبَيْعُ وَالْهَبَةُ وَكُلُّ عُقْدَةٍ فِي ذَلِكَ بَاطِلٌ. فَرَفُّوا بَيْنَ كُلِّ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ وَغَيْرِهِ بِغَيْرِ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ. وَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «قَالَ إِبْرَاهِيمُ لَامْرَأَتِهِ: هَذِهِ أُخْتِي». وَذَلِكَ فِي اللَّهِ. وَقَالَ التَّخَعِيُّ: إِذَا كَانَ الْمُسْتَخْلِفُ ظَالِمًا، فَنِيَّةُ الْحَالِفِ، وَإِنْ كَانَ مَظْلُومًا فَنِيَّةُ الْمُسْتَخْلِفِ.

(باب يمين الرجل لصاحبه إنه أخوه إذا خاف عليه القتل) بأن يقتله إن لم يحلف اليمين التي أكرهه^(١) الظالم عليها (أو نحوه) كقطع اليد لا حنث عليه، كما قاله ابنُ بَطَّال عن مالك والجمهور، ولفظه: ذهب مالك والجمهور إلى أن من أكره على يمين إن لم يحلفها قتل أخوه المسلم لا حنث عليه. وقال الكوفيون: يحنث؛ لأنه كان له أن يورِّي، فلمَّا ترك التَّورِيَةَ صار

(١) في (د) و(ع) و(ص): «الذي أكرهه»، وفي (ع): «الذي يكرهه».

قاصداً لليمين فيحنت. وأجاب الجمهور بأنه إذا أكره على اليمين فنيته مخالفة لقوله، والأعمال بالنيات (وَكَذَلِكَ كُلُّ مُكْرَهٍ) بفتح الراء (يَخَافُ فَإِنَّهُ) أي: المسلم/ (يَذُبُّ) بفتح التحتية وضم ١٠٩/٧٥ ب الذال المعجمة: يدفع (عَنْهُ الْمَظَالِمُ^(١)) وَيُقَاتِلُ دُونَهُ) أي: عنه (وَلَا يَخْذُلُهُ) بالذال المعجمة المضمومة، لا يترك نصرته (فَإِنْ قَاتَلَ دُونَ الْمَظْلُومِ) أي: عنه، غير قاصد قتل الظالم بل الدفع عن المظلوم فقط^(٢) فأتى على الظالم (فَلَا قَوْلَ عَلَيْهِ وَلَا قِصَاصَ) هو تأكيد؛ لأنهما^(٣) بمعنى، أو^(٤) القصاص أعظم من النفس ودونها، والقود في النفس غالباً (وَإِنْ قِيلَ لَهُ: لَتَشْرَبَنَّ الْخَمْرَ) وأكرهه على ذلك (أَوْ لَتَأْكُلَنَّ الْمَيْتَةَ) وأكرهه على أكلها (أَوْ لَتَبِيعَنَّ عَبْدَكَ) وأكرهه على بيعه (أَوْ تُقِرَّ بِدَيْنٍ) لفلانٍ على نفسك ليس عليك (أَوْ تَهَبُ هَبَةً) بغير طيبٍ نفسٍ منك (أَوْ تَحُلَّ) بفتح الفوقية وضم الحاء المهملة، فعل مضارع (عُقْدَةً) بضم العين وسكون القاف آخره تاء تأنيث، تفسخها كالطلاق والعتاق، وفي بعض النسخ: «وكلُّ عقدة» بالكاف بدل الحاء، مبتدأ مضاف لعقدة، وخبره محذوف، أي: كذلك (أَوْ لَنَقْتُلَنَّ) بنون قبل القاف (أَبَاكَ أَوْ أَخَاكَ فِي الْإِسْلَامِ) أعظم من القريب، وزاد أبو ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «وما أشبه ذلك» (وَسِعَهُ) بكسر السين المهملة، جاز له/ ٩٦/١٠ جميع (ذَلِكَ) ليخلص أباه أو أخاه المسلم (لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ) السابق ذكره في «باب المظالم» [ج: ٢٤٤٢] (الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ) «لا يظلمه ولا يُسلمه».

(وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ) قيل: هم الحنفية: (لَوْ قِيلَ لَهُ) أي: لو قال ظالمٌ لرجلٍ: (لَتَشْرَبَنَّ الْخَمْرَ، أَوْ لَتَأْكُلَنَّ الْمَيْتَةَ، أَوْ لَنَقْتُلَنَّ ابْنَكَ أَوْ أَبَاكَ^(٥))، أو ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ) بفتح الميم وسكون الحاء المهملة أو بضم الميم والتشديد (لَمْ يَسْغَهُ) لم يجز له أن يفعل ما أمره به (لَأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِمُضْطَرٍّ) في ذلك؛ لأن الإكراه إنما يكون فيما يتوجه إلى الإنسان في خاصّة نفسه لا في غيره، وليس له أن يعصي الله حتّى يدفع عن غيره بل الله سائل الظالم، ولا يؤاخذ المأمور؛ لأنّه لم يقدر على الدفع إلّا بارتكاب ما لا يحلّ له ارتكابه، فليصبر على قتل ابنه، فإنّه لا إثم عليه،

(١) في (د) و(ع) و(ب): «الظالم».

(٢) «فقط»: ليست في (د) و(ع) و(ص).

(٣) في (ص): «لأنه».

(٤) في (د) و(ع): «و».

(٥) في (ص): «أخاك».

فإن فعلَ يَأْتُم، وقال الجمهور: لا يَأْتُم^(١) (ثُمَّ^(٢) نَاقَضَ) بعض الناس قوله هذا (فَقَالَ: إِنَّ قِيلَ لَهُ) أي: إن قال ظالمٌ لرجلٍ: (لَنَقْتُلَنَّ) بنون بعد اللام الأولى (أَبَاكَ أَوْ ابْنَكَ، أَوْ لَتَبِيعَنَّ هَذَا الْعَبْدَ أَوْ تُقَرَّ) ولأبي ذرٍّ: «أو لتقرن» (بَدَيْنِ، أَوْ تَهَبُ) هبة (يَلْزُمُهُ فِي الْقِيَاسِ) لما سبق أنه يصبرُ على قتل أبيه، وعلى هذا ينبغي أن^(٣) يلزمه كلُّ ما عقدَ على نفسه من عقدٍ، ثم ناقض هذا المعنى بقوله: (وَلَكِنَّا نَسْتَحْسِنُ، وَنَقُولُ: الْبَيْعُ وَالْهَبَةُ وَكُلُّ عُقْدَةٍ) بضم العين (فِي ذَلِكَ بَاطِلٌ) فاستحسن بطلان البيع ونحوه بعد أن قال: يلزمه في القياس، ولا يجوزُ له القياس فيها. وأجاب العينيُّ بأنَّ المناقضة ممنوعة؛ لأنَّ المجتهدَ يجوزُ له أن يخالف قياس قوله بالاستحسان، والاستحسانُ حجةٌ عند الحنفية. قال البخاريُّ رحمه الله: (فَرَقُوا) أي: الحنفيةُ (بَيْنَ كُلِّ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ وَغَيْرِهِ) من الأجنبيِّ/ (بِغَيْرِ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ) فلو قال ظالمٌ لرجلٍ: لنقتلَنَّ هذا الرجلَ الأجنبيَّ، أو لتبيعَنَّ أو تقرَّ أو تهبَّ، ففعل ذلك لينجيه من القتلِ لزمه جميع ما عقدَ على نفسه من ذلك، ولو قيل له ذلك في المحارم لم يلزمه ما عقده في استحسانه، والحاصل: أن أصل أبي حنيفة اللزوم في الجميع قياساً لكنَّه يستثني^(٤) مَنْ له منه رحمٌ استحساناً، ورأى البخاريُّ أن لا فرق بين القريب والأجنبيِّ في ذلك لحديث^(٥): «المسلم أخو المسلم» فإنَّ المراد: أخوة الإسلام لا النَّسَب، ثمَّ استشهد لذلك بقوله:

(وَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم) فيما سبق موصولاً في «أحاديث الأنبياء عليهم السلام» [ج: ٣٣٥٨] قَالَ (إِبْرَاهِيمُ) صلى الله عليه وسلم (لِامْرَأَتِهِ) لما طلبها الجبار، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ «السارة»: (هَذِهِ أُخْتِي) قال البخاريُّ: (وَذَلِكَ فِي اللَّهِ) أي: في دين الله، لا أخوة النَّسَب؛ إذ نكاح الأخت كان حراماً في ملة إبراهيم، وهذه الأخوة توجبُ حماية أخيه المسلم والدفع عنه، فلا يلزمه ما عقدَ من البيع ونحوه ووسعه الشُّرب والأكل، ولا إثمٌ عليه في ذلك، كما لو قيل له: لتفعلنَّ هذه الأشياءَ أو لنقتلَنَّك، وسعه في نفسه إتيانها، ولا يلزمه حكمُها. وأجاب العينيُّ بأنَّ الاستحسان

(١) في (د): «إثم».

(٢) «ثم»: ليست في (د).

(٣) «ينبغي أن»: ليست في (ع).

(٤) في (د): «ليستثني».

(٥) في (د) زيادة: «مسلم».

غير خارج عن الكتاب والسنة، أما الكتاب فقولُه تعالى: ﴿فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [الزمر: ١٨] وأما السنة فقولُه **مِنَ اللَّهِ يَدْرِمُ**: «مَا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ حَسَنًا فَهُوَ حَسَنٌ عِنْدَ اللَّهِ».

(وَقَالَ النَّخَعِيُّ) بفتح النون والخاء المعجمة إبراهيم، فيما وصله محمد بن الحسن في «كتاب الآثار» عن أبي حنيفة عن حماد عنه: (إِذَا كَانَ الْمُسْتَحْلِفُ ظَالِمًا فَنِيَّةُ الْحَالِفِ، وَإِنْ كَانَ مَظْلُومًا فَنِيَّةُ الْمُسْتَحْلِفِ) قال في «الكواكب»: فإن قلت: كيف يكون المستحلف مظلوماً؟ قلت: المدعي المحق إذا لم يكن له بينة ويستحلفه المدعى عليه، فهو مظلوم. وعند المالكية: النية نية المظلوم أبداً. وعند الكوفيين: نية الحالف أبداً. وعند الشافعية: نية القاضي، وهي راجعة إلى نية المستحلف، فإن كان في غير القاضي فنية الحالف.

٦٩٥١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ سَالِمًا أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يُسْلِمُهُ، وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة وفتح الكاف قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد الإمام (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين، ابن خالد الأيلي (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمد بن مسلم الزهري (أَنَّ سَالِمًا أَخْبَرَهُ: أَنَّ) أباه (عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ) بفتح أوله (وَلَا يُسْلِمُهُ) بضم أوله، أي: ولا^(١) يخذله (وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ) المسلم (كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ).

والحديث سبق في «كتاب المظالم» [ج: ٢٤٤٢] بهذا الإسناد.

٦٩٥٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا»، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْصُرُهُ إِذَا كَانَ مَظْلُومًا، أَفَرَأَيْتَ إِذَا كَانَ ظَالِمًا كَيْفَ أَنْصُرُهُ؟ قَالَ: «تَحْجُزُهُ - أَوْ: تَمْنَعُهُ مِنَ الظُّلْمِ -، فَإِنَّ ذَلِكَ نَصْرُهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ) البرازي - بمعجمتين الأولى مشددة بعد الموحدة -

(١) في (د): (لا).

المعروف بصاعقة قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ) / الواسطي، وهو أيضاً من شيوخ المؤلف / قال: (حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ) بضم الهاء وفتح المعجمة، ابنُ بُشَيْرٍ - بضم الموحدة وفتح المعجمة - الواسطي قال: (أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) بضم العين (بْنُ أَبِي بَكْرٍ بِنِ أَنْسٍ، عَنْ) جَدِّهِ (أَنْسٍ رَضِيَ) أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْصُرْ أَخَاكَ) المسلم (ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا، فَقَالَ رَجُلٌ) لم أعرف اسمه: (يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْصُرْهُ) بهمزة قطع مفتوحة ورفع الراء (إِذَا كَانَ مَظْلُومًا، أَفَرَأَيْتَ) الفاء عاطفة على مقدّر بعد الهمزة، وأطلق الرؤية وأراد الإخبار، والاستفهام وأراد الأمر، أي: أخبرني (إِذَا كَانَ ظَالِمًا كَيْفَ أَنْصُرْهُ؟ قَالَ) ﷺ: (تَحْجِرْهُ) بالحاء المهملة الساكنة بعدها جيم فزاي، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «تَحْجِرْهُ» بالراء بدل الزاي (أَوْ) قال: (تَمْنَعُهُ مِنَ الظُّلْمِ، فَإِنَّ ذَلِكَ) المنع (نَصْرُهُ) والشك من الراوي.

والحديث سبق في «المظالم» [ج: ٢٤٤٣].



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٩٠ - كِتَابُ الْحَيْلِ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، كِتَابُ الْحَيْلِ) جمع: حيلة، وهي^(١) ما يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى الْمَرَادِ بِطَرِيقٍ خَفِيٍّ.

١ - بَابُ: فِي تَرْكِ الْحَيْلِ، وَأَنَّ لِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى فِي الْأَيْمَانِ وَغَيْرِهَا

هذا (بَابٌ) بِالتَّنْوِينِ (فِي تَرْكِ الْحَيْلِ) وَشَطَبُ فِي «الْيُونَنِيَّةِ» عَلَى^(٢): «(فِي)» ذ «بَابٌ» مُضَافٌ لِتَالِيهِ (وَأَنَّ لِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى فِي الْأَيْمَانِ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ (وَوَغَيْرِهَا) وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكُشْمِيهَنِيِّ: «(وَوَغَيْرِهِ)» بِالتَّذْكِيرِ عَلَى إِرَادَةِ الْيَمِينِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ صِيغَةِ الْجَمْعِ، وَقَوْلُهُ: «(فِي الْأَيْمَانِ)^(٣) وَغَيْرِهَا» تَفْقَهُ^(٤) مِنَ الْبُخَارِيِّ لَا مِنَ الْحَدِيثِ.

٦٩٥٣ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَاصٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَخْطُبُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِأَمْرٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ هَاجَرَ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ».

وَبِهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ) الْأَزْدِيُّ الْجَهْضَمِيُّ (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيِّ، وَسَقَطَ لِأَبِي ذَرٍّ «ابن سعيد» (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ) التَّيْمِيِّ (عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَاصٍ) بِتَشْدِيدِ الْقَافِ، اللَّيْثِيُّ الْمَدَنِيُّ أَنَّهُ^(٥) (قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَخْطُبُ) عَلَى الْمَنْبَرِ (قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ)

(١) فِي (ع): «هُوَ».

(٢) فِي (د): «وَسَقَطَ فِي الْيُونَنِيَّةِ».

(٣) «فِي الْإِيمَانِ»: لَيْسَتْ فِي (س) وَ(ص).

(٤) فِي غَيْرِ (س): «تَفْقَهُهَا».

(٥) «أَنَّهُ»: لَيْسَتْ فِي (د).

بالإفراد، والجملة مقول القول «وإنما» من أدوات الحصر. قال السكاكي في «إعجاز القرآن»: إن^(١) الواقع بعد «إنما» إذا كان مبتدأ وخبراً فالمحصور^(٢) الثاني، فإذا قلنا: إنما المال لزيد، فالمال لزيد لا لغيره، وإذا قلنا^(٣): إنما لزيد المال فالمحصور المال^(٤) تقديره: لا لغيره^(٥)، و«الأعمال» مبتدأ بتقدير مضاف، أي: إنما صحة الأعمال، والخبر الاستقرار الذي تعلق^(٦) به حرف الجر، والباء في «بالنية»^(٧) للسببية، أي: إنما الأعمال ثابت ثوابها بسبب النية، وأفردها؛ لأن المصدر المفرد^(٨) يقوم مقام الجمع، وإنما يجمع^(٩) لاختلاف الأنواع (وإنما لامري ما نوى). وفي التعليق السابق كرواية أول الكتاب [ج: ٥٤] «لكل امرئ ما نوى»، فمن نوى بعقد البيع الربا وقع في الربا، ولا يخلصه من الإثم^(١٠) صورة البيع، ومن نوى بعقد النكاح التحليل كأنه^(١١) محللاً ودخل في الوعيد على ذلك باللعن، ولا يخلصه من ذلك صورة النكاح، وكل شيء قصده به تحريم ما أحل الله، أو تحليل ما حرم الله كان إثماً، واستدل به من قال بإبطال الحيل ومن قال بإعمالها؛ لأن مرجع كل من الفريقين إلى نية العامل، فإن كان في ذلك خلاص مظلوم مثلاً فهو مطلوب، وإن كان فيه فوات حق فهو مذموم، وقد نص إمامنا الشافعي على كراهة تعاطي الحيل في تفويت الحقوق. فقال بعض أصحابه: هي كراهة تنزيه. وقال كثير من محققهم كالغزالي: هي كراهة تحريم. وقد نقل صاحب «الكافي» من الحنفية عن محمد بن الحسن قال: ليس من أخلاق المؤمنين الفرار من أحكام الله بالحيل الموصلة إلى إبطال الحق (فمن كانت هجرته من مكة إلى المدينة)^(١٢)

(١) «إن»: ليست في (ص).

(٢) في (س) و(ص): «المحصور».

(٣) في (ص): «قال».

(٤) «المحصور المال»: ليست في (د).

(٥) في غير (ل): «لا لغيره»، وهو تصحيف، اقتضى التنبيه عليه بهامش (ب) و(س).

(٦) في (ع) و(ص) و(د): «يتعلق».

(٧) في (س): «النية».

(٨) في (د): «الفرد».

(٩) في (ع) و(د): «لم يجمع».

(١٠) في (ص): «ذلك».

(١١) في (د): «كان».

(١٢) «من مكة إلى المدينة»: ليست في (ص).

(إِلَى اللَّهِ) أي: إلى طاعة الله (وَرَسُولِهِ) وجواب الشرط قوله: (فَهَجَرْتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ) ظاهره اتّحاد الشرط والجزاء، فهو كقوله: مَنْ أَكَلَ أَكَلَ، وَمَنْ شَرِبَ شَرِبَ، وذلك غير مفيد. وأجاب عنه ابنُ دقيق العيد بأنَّ التّقدير: فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله قصداً ونيةً^(١) فهجرته إلى الله ورسوله ثواباً وأجرًا. قال ابنُ مالك: هو كقوله: لو مَتَّ مَتَّ على غيرِ الفطرة. قال ابنُ فَرَحون: وإعراب «قصداً ونيةً» يصحُّ أن يكون خبر كان، أي: ذات قصدٍ وذات نيةٍ، وتتعلّق إلى بالمصدر، ويصحُّ أن يكون «إلى الله» الخبر، وقصداً مصدرٌ في محلِّ الحال، وأمّا قوله: ثواباً وأجرًا فلا يصحُّ فيهما إلّا الحال من الضّمير في الخبر. انتهى.

وسبق مزيد لذلك أوّل هذا الشّرح [ج: ١].

(وَمَنْ هَاجَرَ إِلَى دُنْيَا) بضم الدال، وحكى ابنُ قتيبة كسرهما، ولا تنوّن على المشهور؛ لأنّها فُعْلَى من الدُّنُوِّ وألف التّأنيث تمنع من الصّرف وحكى تنوينها. قال ابنُ جنّي: وهي لغةٌ نادرةٌ، والدُّنيا ما على الأرض مع الجوّ والهواء، أو كلّ مخلوقٍ من الجواهر والأعراض الموجودة ٩٨/١٠ قبل الدّار الآخرة، والمراد بها في الحديث: المال ونحوه (يُصِيبُهَا) جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ومفعولٍ في موضع جرٍّ^(٢) صفةٌ لـ «دنيا»، ومتى تقدّمت النّكرة على الظّرف أو المجرورات أو الجمل كانت صفات، وإن تقدّمت المعرفة كانت أحوالاً (أَوْ امْرَأَةٌ يَتَزَوَّجُهَا) وجواب الشرط قوله: (فَهَجَرْتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ).

ووجه مطابقة الحديث للترجمة التي هي لترك الحيل أن مهاجر أمّ قيس جعل الهجرة حيلةً في تزوّج أمّ قيس.

والحديث سبق مراراً [ج: ١، ٥٤، ٢٥٢٩].

٢ - باب: في الصّلاة

هذا (بابٌ) بالتّنين يذكر فيه بيان دخول الحيلة (في الصّلاة).

٦٩٥٤ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ ابْنُ نَصْرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَخَذَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ».

(١) «نية»: ليست في (ع) و(ص).

(٢) «جرّ»: ليست في (ع) و(ص).

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد، ولأبي ذرٍّ: «حَدَّثَنَا» (إِسْحَاقُ ابْنُ نَصْرِ) هو: إسحاق بن إبراهيم بن نصر، أبو إبراهيم السَّعْدِيُّ المَرْوَزِيُّ، وقيل: البخاري، وكان ينزل بمدينة بخارى بباب بني سعد، ونسبه لجده، وسقط لغير أبي ذرٍّ «ابن نصر» قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بن هَمَّامِ الصَّنَعَانِيُّ (عَنْ مَعْمَرٍ) بفتح الميمين بينهما/ مهمله ساكنة، ابن راشد (عَنْ هَمَّامٍ) بفتح الهاء والميم المشددة، ابن منبّه (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَخَذَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ) أي: إذا أحدث أحدكم لا تقبل صلاته إلى أن يتوضأ، ولا يجوز تقديرها بإلا المشددة؛ لأنَّ الكلام يصير: لا يقبل الله صلاة أحدكم إلا أن يتوضأ، ومفهومه: أَنَّهُ لو صَلَّى قبل الوضوء ثُمَّ تَوَضَّأَ قُبِلَتْ، فيفسد المعنى بتقديرها.

ووجه تعلق الحديث بالترجمة قيل: لأنَّه قصد الرَّدَّ على الحنفية حيث صحَّحوا صلاة من أحدث في الجلسة الأخيرة، وقالوا: إِنَّ التَّحُلُّلَ يحصل بكلِّ ما يضاة الصلاة، فهم متحلِّلون في صحَّة الصلاة مع وجود الحدث، ووجه الرَّدُّ أَنَّهُ محدثٌ في صلاته فلا تصحُّ؛ لأنَّ التَّحُلُّلَ منها ركن فيها لحديث: «وتحليلها التسليم»، كما أنَّ التَّحْرِيمَ بالتَّكْبِيرِ ركنٌ فيها، لكن انفصل الحنفية عن ذلك بأن السَّلام واجبٌ لا ركنٌ، فإن سبقه الحدث بعد التَّشْهيد تَوَضَّأَ وسَلَّمَ، وإن تعمَّده فالعمد قاطعٌ، وإذا وُجِدَ القطع انتهت الصلاة؛ لكون السَّلام ليس ركنًا.

وقال ابن بطَّال: فيه ردُّ على أبي حنيفة في قوله: إِنَّ الْمُحْدِثَ في صلاته يتوضأ ويبني. ووافقه ابنُ أبي ليلى. وقال مالكٌ والشَّافِعِيُّ: يستأنف الصلاة واحتجًّا بهذا الحديث. وتعقَّبه في «المصابيح» فقال: وفي الاحتجاج نظر، وذلك لأنَّ الغاية تقتضي ثبوت القبول بعدها، ولا شكَّ أنَّ ما تقدَّم قبلها من المحدث صلاة وقعت بوجه مشروع، وقبولها مشروطٌ بدوام الطَّهارة إلى حين إكمالها، أو بتجديد الطَّهارة عند وقوع الحدث في أثنائها وإتمامها بعد ذلك، فيقبل حينئذٍ ما تقدَّم من الصلاة قبل الحدث، وما وقع بعدها ممَّا يكملها.

والحديث منطبقٌ على هذا، وليس^(١) فيه ما يدفعه، فكيف يكون ردُّا على أبي حنيفة، فتأمل^(٢).

(١) في (د): «إذ ليس». وقال في الهامش: في نسخة: «وليس».

(٢) في (د) و(ع) و(ب): «فتأمل». والحديث سبق في كتاب الوضوء (١٣٥).

٣ - باب: في الزكاة، وأن لا يفرق بين مجتمع، ولا يجمع بين متفرق خشيّة الصدقة

هذا (باب) بالتّنوين يذكر فيه بيان ترك^(١) الحيل (في) إسقاط (الزكاة، وأن لا يفرق) بضم أوله وفتح ثالثة المشدد (بين مجتمع) بكسر الميم الثانية (ولا يجمع بين متفرق خشيّة الصدقة).

٦٩٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ: أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَتَبَ لَهُ فَرِيضَةَ الصَّدَقَةِ، الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ) قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذر: «حَدَّثَنِي» بالإنفراد (أبي) عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك رضي الله عنه، أنه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذر: «حَدَّثَنِي» (ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ) بضم المثلثة وتخفيف الميم^(٢) (أَنَّ أَنَسًا) رضي الله عنه (حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ) الصديق رضي الله عنه (كَتَبَ لَهُ فَرِيضَةَ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ^(٣) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَلَا يُجْمَعُ) بضم أوله وفتح ثالثة، عطف على «فريضة»، أي: لا يجمع المالك المتصدق^(٤) (بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ) بتقديم الفوقية على الفاء، فلو كان لكل شريك أربعون شاة فالواجب/ عليهما شاتان، فإذا جمع^{١١٢/٧٥} تحيل بتنقيص الزكاة؛ إذ يصير على كل واحد نصف شاة (وَلَا يُفَرَّقُ) بضم التحتية وفتح الراء مشددة (بَيْنَ مُجْتَمِعٍ) بكسر الميم الثانية (خَشْيَةَ) المالك كثرة (الصَّدَقَةِ) بنصب «خشيّة» مفعولاً لأجله، وقوله: «وَلَا يُفَرَّقُ» أي: لو كان بين الشريكين أربعون شاة لكل واحد عشرون، فيفرق حتى لا يجب على^(٥) واحد منهما زكاة.

ومطابقته للترجمة ظاهرة، وسبق في «الزكاة» [ج: ١٤٥٠].

٦٩٥٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَنَّ أَغْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَائِرَ الرَّأْسِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي مَاذَا

(١) «بيان ترك»: ليست في (ع).

(٢) «بضم المثلثة وتخفيف الميم»: ليست في (د).

(٣) في (ص): «كتب».

(٤) في (ص) و(س): «والمصدق».

(٥) في (ص) زيادة: «كل».

فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ شَيْئًا» فَقَالَ: أَخْبِرْنِي بِمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الصَّيَامِ؟ قَالَ: «شَهْرَ رَمَضَانَ إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ شَيْئًا» قَالَ: أَخْبِرْنِي بِمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الزَّكَاةِ؟ قَالَ: فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ. قَالَ: وَالَّذِي أَكْرَمَكَ لَا أَتَطَوَّعُ شَيْئًا وَلَا أَنْقُصُ مِمَّا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ شَيْئًا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ - أَوْ: دَخَلَ الْجَنَّةَ إِنْ صَدَقَ -».

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: فِي عَشْرِينَ وَمِئَةً بَعِيرٍ حَقَّتَانِ، فَإِنْ أَهْلَكَهَا مُتَعَمِّدًا، أَوْ وَهَبَهَا، أَوْ اخْتَالَ فِيهَا فِرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) بْنُ سَعِيدٍ، أَبُو رَجَاءٍ الثَّقَفِيُّ مَوْلَاهُمْ قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) الْأَنْصَارِيُّ الْمَدَنِيُّ (عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ) بَضْمِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ مَصْعَرًا، نَافِعَ (عَنْ أَبِيهِ) مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ (عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ) بَضْمِ الْعَيْنِ، أَحَدِ الْعَشْرِ الْمُبَشِّرَةِ بِالْجَنَّةِ (أَنَّ أَعْرَابِيًّا) اسْمُهُ ضِمَامُ بْنُ ثَعْلَبَةَ أَوْ غَيْرِهِ (جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَائِرٌ) شَعِرِ (الرَّأْسِ) أَي: مُتَفَرِّقُهُ مِنْ عَدَمِ الرَّفَاهِيَةِ (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي مَاذَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ (مِنَ الصَّلَاةِ) فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ؟ (فَقَالَ) ﷺ: (الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ شَيْئًا) وَفِي «الْإِيمَانِ»: قَالَ^(١): هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: «لَا إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ» [ح: ٤٦] (فَقَالَ) الْأَعْرَابِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ (أَخْبِرْنِي بِمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الصَّيَامِ؟ قَالَ) ﷺ: (شَهْرَ رَمَضَانَ إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ شَيْئًا) وَفِي «الْإِيمَانِ»: قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُ؟ قَالَ: «لَا إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ» [ح: ٤٦] (قَالَ: أَخْبِرْنِي بِمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الزَّكَاةِ؟ قَالَ: فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «بَشَائِعِ الْإِسْلَامِ» بِزِيَادَةِ مُوَحَّدَةٍ قَبْلَ الْمَعْجَمَةِ، وَاجِبَاتِ الزَّكَاةِ وَغَيْرِهَا (قَالَ) الْأَعْرَابِيُّ: (وَالَّذِي أَكْرَمَكَ) أَي: بِرِسَالَتِهِ^(٣) الْعَامَّةِ (لَا أَتَطَوَّعُ شَيْئًا وَلَا أَنْقُصُ مِمَّا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَفْلَحَ) أَي: فَازَ الْأَعْرَابِيُّ (إِنْ صَدَقَ، أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ إِنْ صَدَقَ) وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنْ الْكُشْمِيهْنِيِّ: «أَوْ أَدْخَلَ الْجَنَّةَ» بِزِيَادَةِ هَمْزَةٍ مُضْمُومَةٍ وَكَسْرِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ، وَالشُّكُّ مِنَ الرَّأْيِ.

وَاسْتَشْكَلَ إِذْ مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِنْ تَطَوَّعَ لَا يَفْلَحُ. وَأُجِيبَ بِأَنَّ شَرْطَ اعْتِبَارِ مَفْهُومِ الْمَخَالَفَةِ عَدَمَ مَفْهُومِ الْمَوَافَقَةِ، وَهَهُنَا مَفْهُومُ الْمَوَافَقَةِ ثَابِتٌ؛ لِأَنَّ مِنْ تَطَوُّعٍ يَفْلَحُ بِالطَّرِيقِ الْأُولَى.

(١) فِي (ص): «فَقَالَ».

(٢) فِي (ص): «غَيْرُهَا».

(٣) فِي (د): «بِالرَّسَالَةِ».

ووجه إدخال هذا الحديث هنا أن المؤلف رحمه الله فهم من قوله من الله عز وجل: «أفلح إن صدق» أن من رام أن ينقص شيئاً من فرائض الله بحيلة يحتالها أنه^(١) لا يفلح، ولا يقوم له بذلك عند الله عذر، وما أجازته الفقهاء من تصرف صاحب المال في ماله قُرب حلول الحول، لم يريدوا بذلك الفرار من الزكاة، ومن نوى ذلك فالإثم عنه غير ساقط، قاله في «المصابيح».

والحديث سبق/ في «الإيمان» [ج: ٤٦].

١١٢/٧٥

(وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ) وهم الحنفية، كما قيل فيما مر: (فِي عِشْرِينَ وَمِئَةَ بَعِيرٍ حِقَّتَانِ) بكسر المهملة وتشديد القاف ثنية حقة، وهي التي لها ثلاث سنين (فَإِنْ أَهْلَكَهَا) أي: العشرين ومئة (مُتَعَمِّدًا) بأن ذبحها (أَوْ وَهَبَهَا، أَوْ اخْتَالَ فِيهَا) قبل الحول بيوم (فِرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ) لأن ذلك لا يلزمه إلا بتمام الحول ولا يتوجه إليه معنى قوله: «خشية الصدقة»، إلا حينئذ، وهذا يقتضي على اصطلاح المؤلف بإرادة الحنفية اختصاصهم^(٢) بذلك، لكن الشافعي وغيره يقولون بذلك أيضاً. وأجيب بأن الشافعي وغيره وإن قالوا: لا زكاة عليه، لا يقولون: لا شيء عليه؛ لأنهم يلومونه على هذه التنية، لكن قال البرماوي: إنما يلام إذا كان حراماً، ولكن هو مكروه. وقال مالك: من فوت من ماله شيئاً ينوي به الفرار من الزكاة قبل الحول بشهر أو نحوه لزمته الزكاة عند الحول لقوله من الله عز وجل: «خشية الصدقة».

٦٩٥٧ - ٦٩٥٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَكُونُ كَنْزٌ أَحَدِكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ، يَفْرُ مِنْهُ صَاحِبُهُ فَيَطْلُبُهُ، وَيَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ، قَالَ: وَاللَّهِ لَنْ يَزَالَ يَطْلُبُهُ حَتَّى يَبْسُطَ يَدَهُ فَيُلْقِمَهَا فَاهُ». ^١ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَا رَبُّ النَّعَمِ لَمْ يُعْطِ حَقَّهَا، تُسَلِّطَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، تَخْبِطُ وَجْهَهُ بِأَخْفَافِهَا». وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: فِي رَجُلٍ لَهُ إِبِلٌ فَخَافَ أَنْ تَجِبَ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ فَبَاعَهَا بِإِبِلٍ مِثْلِهَا، أَوْ بَغَنَمٍ، أَوْ بِبَقَرٍ، أَوْ بِدَرَاهِمٍ، فِرَارًا مِنَ الصَّدَقَةِ يَوْمَ، اخْتِيَالًا فَلَا بَأْسَ عَلَيْهِ، وَهُوَ يَقُولُ: إِنْ زَكَّى إِبِلَهُ قَبْلَ أَنْ يَحُولَ الْحَوْلُ يَوْمَ أَوْ يَسَنَةَ، جَازَتْ عَنْهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذر: «حَدَّثَنِي» بالإنفراد (إِسْحَاقُ) هو: ابنُ رَاهُويَةَ كما جزم به أبو نعيم في «المستخرج» قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذر: «أَخْبَرَنَا» (عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بنُ هَمَّامٍ بن نافع

(١) «أنه»: ليست في (س).

(٢) في (د): «اختصاصه بهم».

الحميري، مولا هم أبو بكر الصنعاني قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذر: «أخبرنا» (مَعْمَر) هو: ابن راشد الأزدي مولا هم أبو عروة البصري (عَنْ هَمَامٍ) هو: ابن منبه (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَكُونُ كَنْزُ أَحَدِكُمْ) وهو المال الذي يُخْبَأُ من غير أن تُؤدَّى زكاته (يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا) بضم الشين المعجمة بعدها جيم، ذَكَرُ الْحَيَّاتِ، أو الذي يقوم على ذنبه ويواثب الرّجل والفارس، وربّما بلغ الفارس (أَقْرَعَ) لا شعر على رأسه؛ لكثرة سُمِّه وطول عُمره (يَفِرُّ مِنْهُ صَاحِبُهُ فَيَطْلُبُهُ) ولأبي ذر: «ويطلبه» بالواو بدل الفاء (وَيَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ، قَالَ ﷺ: (وَاللَّهِ لَنْ يَزَالَ) ولأبي ذر عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «لا يزال» (يَطْلُبُهُ حَتَّى يَنْسُطَ) صاحب المال (يَدُهُ فَيُلْقِمَهَا) بضم التحتية وفتح الميم (فَاءُ) أي: يلقم صاحبُ المال يده فَمَ الشُّجَاعُ، وفي رواية أبي صالح عن أبي هريرة في «الزَّكَاةِ» [ح: ١٤٠٣] «فَيَأْخُذُ بِلَهْزِمَتَيْهِ»^(١) أي: يأخذ الشُّجَاعُ يَدَ صاحب المال بشدقيه، وهما اللُّهْزِمَتَانِ^(٢).

(وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) بالسَّندِ السَّابِقِ: (إِذَا مَا رَبُّ النَّعَمِ) بفتح النون والمهملة و«ما» زائدة، أي: إذا مالكَ الإبل (لَمْ يُعْطِ حَقَّهَا) أي: زكاتها (تُسَلَّطُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَخْبِطُ) بفتح الفوقية وسكون/ المعجمة وكسر الموحدة بعدها طاء مهملة، ولأبي ذر: «فتخبط» (وَجْهَهُ بِأَخْفَافِهَا) جمع: خَفٌّ، وهو للإبل كالظُّلْفِ لِلشَّاةِ.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن فيه منع الزَّكَاةِ بأيّ وجه كان من الوجوه المذكورة، قاله العيني^(٣). وقال في «الفتح»: وفي رواية أبي صالح: «مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَلَمْ يُوَدِّ زَكَاتَهُ مَثَلُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ» [ح: ١٤٠٣]... فذكر نحو حديث الباب، قال: وبه تظهرُ مناسبة ذكره في هذا الباب.

(وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ) يريدُ الإمام أبا حنيفة (فِي رَجُلٍ لَهُ إِبِلٌ فَخَافَ أَنْ تَجِبَ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ فَبَاعَهَا بِإِبِلٍ مِثْلِهَا، أَوْ بَعْنَمٍ أَوْ بِبَقَرٍ أَوْ بِدَرَاهِمٍ فِرَارًا مِنَ الصَّدَقَةِ) الواجبة قبل الحول (بِیَوْمِ احْتِيَالًا فَلَا بَأْسَ) ولأبي ذر: «(فلا شيء)» (عَلَيْهِ وَهُوَ) أي: والحال أَنَّهُ (يَقُولُ: إِنَّ زَكَاةَ إِبِلِهِ قَبْلَ

(١) في (د): «بلهزمته».

(٢) في (د): «اللهمزتان».

(٣) «قاله العيني»: ليست في (د) و(ع).

أَنْ يَحُولَ الْحَوْلُ بِيَوْمٍ أَوْ بِسَنَةٍ) وَلَأَبَى ذَرٌّ: «أَوْ بِسَنَةٍ» بِكسر السين بعدها فوقية مشددة بدل النون (جَارَتْ) وَلَأَبَى ذَرٌّ عَنْ الْكُشْمِيهْنِيِّ: «أَجْزَأْتُ» (عَنْهُ) التَّرْكِيَّةُ قَبْلَ الْحَوْلِ، فَإِذَا كَانَ التَّقْدِيمُ عَلَى الْحَوْلِ مُجْزِئًا فَلْيَكُنِ التَّصَرُّفُ فِيهَا قَبْلَ الْحَوْلِ غَيْرَ مُسْقَطٍ. وَأَجِيبُ بِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ لَمْ يَتَنَاقَضْ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوجِبُ الزَّكَاةَ إِلَّا بِتَمَامِ الْحَوْلِ، وَيَجْعَلُ مِنْ قَدَمِهَا كَمَنْ قَدَّمَ دِينَارًا مُوَجَّلًا قَبْلَ أَنْ يَحُلَّ.

٦٩٥٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَفْتَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ الْأَنْصَارِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَذْرِ كَانَ عَلَى أُمِّهِ، تَوَفَّيْتُ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْضِهِ عَنْهَا».

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِذَا بَلَغَتِ الْإِبِلُ عَشْرِينَ فِيهَا أَرْبَعُ شَيَآءٍ، فَإِنْ وَهَبَهَا قَبْلَ الْحَوْلِ أَوْ بَاعَهَا فِرَارًا وَاحْتِيَالًا لِإِسْقَاطِ الزَّكَاةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَتْلَفَهَا فَمَاتَ، فَلَا شَيْءَ فِي مَالِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أَبُو رَجَاءِ الْبَغْلَانِي؛ بِفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ الْمَعْجَمَةِ، قَالَ: (حَدَّثَنَا لَيْثٌ) هُوَ: ابْنُ سَعْدِ الْإِمَامِ الْمَشْهُورِ (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين (بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّهُ قَالَ: اسْتَفْتَى سَعْدُ ابْنُ عُبَادَةَ الْأَنْصَارِيُّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَذْرِ) صِيَامٍ أَوْ عَتَقٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ غَيْرِهَا (كَانَ عَلَى أُمِّهِ) عَمْرَةَ (تَوَفَّيْتُ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اقْضِهِ عَنْهَا) قَالَ الْمَهَلْبُ فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ فِي «الْفَتْحِ»: فِيهِ حُجَّةٌ عَلَى أَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَسْقُطُ بِالْحِيلَةِ وَلَا بِالْمَوْتِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أُلْزِمَ الْوَلِيُّ بِقَضَاءِ النَّذْرِ عَنْ أُمِّهِ كَانَ قَضَاءُ الزَّكَاةِ الَّتِي فَرَضَهَا اللَّهُ تَعَالَى أَشَدَّ.

(وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ) أَيُّ: الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِذَا بَلَغَتِ الْإِبِلُ عَشْرِينَ فِيهَا أَرْبَعُ شَيَآءٍ، فَإِنْ وَهَبَهَا قَبْلَ الْحَوْلِ أَوْ بَاعَهَا فِرَارًا وَاحْتِيَالًا) وَلَأَبَى ذَرٌّ: «أَوْ احْتِيَالًا» (لِإِسْقَاطِ الزَّكَاةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ) لِأَنَّهُ زَالٌ^(١) عَيْنُ مُلْكِهِ قَبْلَ الْحَوْلِ (وَكَذَلِكَ إِنْ أَتْلَفَهَا فَمَاتَ، فَلَا شَيْءَ فِي مَالِهِ) لِأَنَّ الْمَالَ إِنَّمَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مَا دَامَ وَاجِبًا فِي الذِّمَّةِ، وَهَذَا الَّذِي مَاتَ لَمْ يَبْقَ فِي ذِمَّتِهِ مِنْهُ شَيْءٌ يَجِبُ عَلَى وَرَثَتِهِ وَفَاؤُهُ.

(١) فِي (ع): «أَزَالَ».

٤ - باب الحيلة في النكاح

(باب) ترك (الحيلة في النكاح) ولغير أبي ذرّ بتنوين باب، وإسقاط تاليه.

٦٩٦٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنِ الشُّغَارِ، قُلْتُ لِنَافِعٍ: مَا الشُّغَارُ؟ قَالَ: يَنْكِحُ ابْنَةُ الرَّجُلِ وَيُنْكِحُ ابْنَتَهُ بِغَيْرِ صَدَاقٍ، وَيَنْكِحُ أُخْتَ الرَّجُلِ وَيُنْكِحُ أُخْتَهُ بِغَيْرِ صَدَاقٍ. وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ اخْتَالَ حَتَّى تَزَوَّجَ عَلَى الشُّغَارِ، فَهُوَ جَائِزٌ، وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ. وَقَالَ فِي الْمُثْنَةِ: النُّكَاحُ فَاسِدٌ، وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمُثْنَةُ وَالشُّغَارُ جَائِزٌ، وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو: ابنُ مُسْرَهْدٍ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) الْقَطَّانُ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بضم العين العمري، أَنَّهُ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (نَافِعٌ) مولى ابنِ عمر (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بنِ عمر رضي الله عنه وعن أبيه (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى) نهيَ تحريمٍ (عَنِ الشُّغَارِ) بكسر الشين وفتح الغين المعجمتين. قال عبيد الله: (قُلْتُ لِنَافِعٍ) مُسْتَفْهَمًا مِنْهُ^(١): (مَا الشُّغَارُ؟ قَالَ: يَنْكِحُ) الرَّجُلُ (ابْنَةَ الرَّجُلِ وَيُنْكِحُ) الآخر (ابْنَتَهُ بِغَيْرِ صَدَاقٍ، وَيَنْكِحُ أُخْتَ الرَّجُلِ وَيُنْكِحُ) الآخر (أُخْتَهُ بِغَيْرِ صَدَاقٍ) بل يضع كل واحد منهما صداق الأخرى، واختلف في أصل الشُّغَار في اللغة. فقيل: من شَغَرَ الكلب، إذا رفع رجله ليبول، كأن العاقد يقول: لا ترفع رجل ابنتي حتى أرفع رجل ابنتك، وقيل: مأخوذ من شَغَرَ البلد؛ إذا خلا، كأنه سَمِّيَ بذلك لشغوره من الصَّدَاق. وقال ابنُ الأثير: كأن يقول الرجل: شاغرنِي، أي: زوّجني ابنتك أو أختك أو من تلي أمرها حتى أزوّجك ابنتي أو أختي، ولا يكون بينهما مهرٌ، وقيل: الشُّغَرُ البُعد، ومنه بلدٌ شاغرٌ؛ إذا بعد عن الناصر والسلطان، وكأن هذا العقد بعد عن طريق الحق^(٢).

والحديث سبق في «النكاح» [ج: ٥١١٢].

(وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ) أي^(٣): الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه: (إِنْ اخْتَالَ حَتَّى تَزَوَّجَ عَلَى الشُّغَارِ^(٤)) فَهُوَ

(١) في (د) و(ع) و(ص): «له».

(٢) في (د) و(ع): «الشرع».

(٣) «أي»: ليست في (د) و(ع) و(ص).

(٤) في (ص): «الشاغر».

أي: العقد (جائز والشروط باطل) فيجب لكل واحدة منهما مهر مثلها. وقال ابن بطال: قال أبو حنيفة: نكاح الشغار منعقد ويصلح بصدائق المثل، وكل نكاح فاسده^(١) من أجل صدائه لا يفسخ^(٢) عنده، وينصلح بمهر المثل. وقال الأئمة الثلاثة: النكاح باطل؛ لظاهر الحديث.

(وقال^(٣)) أي: أبو حنيفة (في المتعة) وهي أن يتزوجها بشرط أن يتمتع بها أياماً، ثم يخلي سبيلها: (النكاح فاسد، والشروط باطل) وهذا مبني على قاعدة السادة الحنفية وهي أن ما لم يُشرع بأصله ووصفه باطل، وما شرع بأصله دون وصفه فاسد، فالنكاح مشروع بأصله وجعل البضع صداقاً وصفاً فيه، فيفسد الصداق ويصح النكاح بخلاف المتعة، فإنها لما ثبت أنها منسوخة صارت غير مشروعة بأصلها.

(وقال بعضهم) أي: بعض الحنفية: (المتعة والشغار) كل منهما (جائز، والشروط باطل) في كل^(٤) منهما. قال الحافظ ابن حجر: كأنه يشير إلى ما نقل عن زفر أنه أجاز المؤقت وألغى الشرط؛ لأنه شرط^(٥) فاسد، والنكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة. وتعبه العيني بأن مذهب زفر ليس كذلك بل عنده أن صورته أن يتزوج امرأة إلى مدة معلومة فالنكاح صحيح، واشترط المدة باطل. قال: وعند أبي حنيفة وصاحبيه: النكاح^(٦) باطل.

٦٩٦١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا: أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه قِيلَ لَهُ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لَا يَرَى بِمُتْعَةِ النِّسَاءِ بَأْسًا، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْهَا يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ. وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ اخْتَالَ حَتَّى تَمْتَعَ فَالنِّكَاحُ فَاسِدٌ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: النِّكَاحُ جَائِزٌ وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) بالسين وبعدها دالان أو لاهما مشددة مهملات، ابنُ مُسَرِّهْد قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيد القطان (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) بضم العين فيهما العمري، أنه قال:

(١) في (ص): «فاسده».

(٢) في (د): «ينفسخ».

(٣) في (د) و(ع): «وقال بعضهم».

(٤) في (ع): «الكل».

(٥) «شرط»: ليست في (س).

(٦) في (ع) زيادة: «به».

(حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ (عَنِ الْحَسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا) ١١٤/٧٥ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَنْفِيَّةِ/ (أَنَّ) أَبَاهُ (عَلِيًّا) هُوَ: ابْنُ أَبِي طَالِبٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (قِيلَ لَهُ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (لَا يَرَى بِمُتَعَةِ النِّسَاءِ بَأْسًا) أَي: يَصْحَحُهَا (فَقَالَ) عَلِيٌّ: (إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا) نَهَى تَحْرِيمَ (يَوْمَ خَيْبَرَ) بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ آخِرُهُ رَاءُ (وَعَنْ) أَكَلَ (لُحُومِ الْخُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ) بِكسر الهمزة وسكون النون.

ومطابقة الحديث للترجمة غير ظاهرة؛ لأنَّ بطلان المتعة^(١) مجمع عليه، والحديث سبق في «النِّكاح» [ج: ٥١١٥].

(وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ) أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِنْ اِخْتَالَ حَتَّى تَمْتَعَ) أَي: عَقَدَ نِكَاحَ مُتَعَةٍ (فَالنِّكَاحُ فَاسِدٌ) وَالْفَسَادُ عِنْدَهُ لَا يُوجِبُ الْبُطْلَانَ؛ لِاحْتِمَالِ إِصْلَاحِهِ بِالْغَاءِ الشَّرْطِ مِنْهُ، فَيَتَحَيَّلُ فِي تَصْحِيحِهِ^(٢) بِذَلِكَ، كَمَا قَالَ فِي بَيْعِ الرِّبَا: لَوْ حَذَفَ مِنْهُ الزِّيَادَةُ صَحَّ الْبَيْعُ (وَقَالَ بَعْضُهُمْ) قِيلَ: هُوَ زَفَرٌ: (النِّكَاحُ جَائِزٌ، وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ) وَسَبَقَ قَرِيبًا.

٥ - بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْإِخْتِيَالِ فِي الْبُيُوعِ، وَلَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ؛ لِيُمْنَعَ بِهِ فَضْلُ الْكَلَاءِ

(بَابُ) بَيَانُ (مَا يُكْرَهُ مِنَ^(٣) الْإِخْتِيَالِ فِي الْبُيُوعِ، وَ) بَابُ بَيَانِ قَوْلِهِ: (لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ) الزَّائِدُ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ (لِيُمْنَعَ بِهِ فَضْلُ^(٤) الْكَلَاءِ) بِفَتْحِ الْكَافِ وَاللَّامِ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ^(٥)، بِوَزْنِ الْجَبَلِ، وَهُوَ الْعُشْبُ رَطْبًا وَيَابَسًا، وَ«يُمْنَعُ» مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ فِيهِمَا.

٦٩٦٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ فَضْلُ الْكَلَاءِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا) وَلأبي ذرٍّ: «حَدَّثَنِي» بِالْإِفْرَادِ (مَالِكٌ) الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ذَكْوَانَ (عَنِ الْأَعْرَجِ) عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمِزٍ

(١) في (د) و(ع): «منع نكاح المتعة».

(٢) في (د) و(ع): «صحته».

(٣) في (ل): «من»، وفي هامشها: في «اليونانية» كسر ميم «من» في قوله: «من الاختيال». «منه».

(٤) «فضل»: ليست في (ص).

(٥) «بعدها همزة»: ليست في (د).

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَا يُمْنَعُ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ أَيْضًا (بِهِ فَضْلُ الْكَلَاءِ) بِوزْنِ الْجَبَلِ، وَاللَّامُ فِي «لِيُمْنَعُ» لَامُ الْعَاقِبَةِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ مِنْ شَقِّ مَاءٍ بِفَلَاةٍ، وَكَانَ حَوْلَ ذَلِكَ الْمَاءِ كَلَاءٌ، وَلَيْسَ حَوْلَهُ مَاءٌ غَيْرُهُ، وَلَا يُوصِلُ إِلَى رَعِيهِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْمَوَاشِي تَرُدُّ ذَلِكَ الْمَاءَ، فَهِيَ صَاحِبُ الْمَاءِ أَنْ يُمْنَعَ فَضْلُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَنَعَهُ مَنَعَ رَعِي ذَلِكَ الْكَلَاءَ، وَالْكَلَاءُ لَا يُمْنَعُ لِمَا فِي مَنَعِهِ مِنَ الْإِضْرَارِ بِالنَّاسِ، وَيَلْتَحِقُ بِهِ الرَّعَاءُ إِذَا احْتَاجُوا إِلَى الشُّرْبِ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا مَنَعُوا مِنَ الشُّرْبِ امْتَنَعُوا مِنَ الرَّعْيِ هُنَاكَ.

وقال المهلب: المراد: رجلٌ كان له بئرٌ وحولها كَلَاءٌ مباح، فأراد الاختصاصَ به، فيمنعُ فضلَ ماءٍ بئرِهِ أَنْ يَرُدَّهُ نَعْمٌ غَيْرُهُ لِلشُّرْبِ، وهو لا حاجةَ به إلى الماءِ الَّذِي يُمْنَعُهُ وَإِنَّمَا حَاجَتُهُ إِلَى الْكَلَاءِ، وهو لا يقدرُ على منعه؛ لكونه غيرَ مملوكٍ له، فيمنعُ الماءَ ليتوفَّرَ له الْكَلَاءُ؛ لِأَنَّ النَّعْمَ لَا تَسْتَغْنِي عَنِ الْمَاءِ بَلْ إِذَا رَعِيَ الْكَلَاءُ عَطِشَتْ، ويكونُ ماءٌ غيرَ البئرِ بعيدًا عنها، فيرغبُ صاحبُها عن ذلك الْكَلَاءِ، فيتوفَّرُ لصاحبِ البئرِ بهذه الحيلة. انتهى.

ولم يذكر المؤلف في الباب حديثًا فيه البيع المترجم به، فيحتملُ أَنْ يكونَ ممَّا ترجمَ له ولم يجدْ فيه حديثًا على شرطه، فبيَّضَ له وعطفَ عليه: «وَلَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ» وذكرَ الحديثَ المتعلِّقَ به.

والحديث سبق في «كتاب الشُّرْبِ» [ج: ٢٣٥٤].

٦ - باب مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّنَاجُشِ

(باب مَا يُكْرَهُ) لِلتَّحْرِيمِ (مِنَ التَّنَاجُشِ) بضم الجيم بعدها شين معجمة.

٦٩٦٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ النَّجْشِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) بكسر العين، ابن جَمِيل - بفتح الجيم - ابن طريف ١١٤/٧٥
الثَّقَفِيُّ (عَنْ مَالِكٍ) الإمام الأعظم (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابنِ عمر (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ النَّجْشِ) نهي تحريم، وهو أَنْ يَزِيدَ فِي الثَّمَنِ بِلَا رَغْبَةٍ^(١) بَلْ لِيَغُرَّ غَيْرُهُ.

(١) في (ع): «لِلرَّغْبَةِ».

١٠٢/١٠ ومطابقته للترجمة ظاهرة، ووجه دخوله في «كتاب/ الحيل» من حيث إن فيه نوعاً من الحيلة لإضرار الغير. والحديث سبق في «كتاب البيوع» [ح: ٢١٤٢].

٧ - باب مَا يُنْهَى مِنَ الْخِدَاعِ فِي الْبُيُوعِ

وَقَالَ أَيُّوبُ: يُخَادِعُونَ اللَّهَ كَمَا يُخَادِعُونَ آدَمِيًّا، لَوْ أَتَوْا الْأَمْرَ عَيْنَانَا كَانَ أَهْوَنَ عَلَيَّ.

(باب مَا يُنْهَى مِنَ الْخِدَاعِ) بكسر الخاء المعجمة وتفتح، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهْنِيِّ: «عن الخداع» بالعين المهملة^(١) بدل الميم (في البيوع) ولأبي ذرٍّ: «(في البيع)».

(وَقَالَ أَيُّوبُ) السَّخْتِيَانِيُّ فيما وصله وكيعٌ في «مصنفه» عن سفيان بن عُيينة عن أَيُّوبَ: (يُخَادِعُونَ اللَّهَ كَمَا) ولأبي ذرٍّ: «كأنما» (يُخَادِعُونَ آدَمِيًّا، لَوْ أَتَوْا الْأَمْرَ عَيْنَانَا) بكسر العين، أي: لو أعلنوا بأخذ الزائد على الثمن معاينةً بلا تدليس (كَانَ أَهْوَنَ عَلَيَّ) لأنه ما جعل الدين آلةً للخداع.

٦٩٦٤ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَجُلًا ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ يُخَدَعُ فِي الْبُيُوعِ، فَقَالَ: «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويسٍ قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حَدَّثَنِي» بالإنفراد (مَالِكٌ) الإمام (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أن رجلاً (اسمه حَبَّانٌ - بفتح الحاء المهملة وتشديد الموحدة - ابن مُنْقِذٍ - بالقاف المكسورة والمعجمة بعدها - الصَّحَابِيُّ ابن الصَّحَابِيِّ^(٢))، وقيل: هو منقذ بن عمرو، وصحَّحه النووي في «مبهمات» (ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ يُخَدَعُ فِي الْبُيُوعِ) بضم التحتية وسكون الخاء المعجمة (فَقَالَ) له النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ) بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام، لا خديعة في الدين؛ لأن الدين النصيحة.

والحديث سبق في «البيوع» [ح: ٢١١٧].

٨ - باب مَا يُنْهَى مِنَ الْإِخْتِيَالِ لِلْوَلِيِّ فِي الْيَتِيمَةِ الْمَرْغُوبَةِ، وَأَنْ لَا يُكْمَلَ لَهَا صَدَاقُهَا

(باب مَا يُنْهَى مِنَ الْإِخْتِيَالِ لِلْوَلِيِّ فِي الْيَتِيمَةِ الْمَرْغُوبَةِ) التي يرغب وليها فيها (وَأَنْ لَا يُكْمَلَ لَهَا صَدَاقُهَا)

(١) «المهملة»: ليست في (ع) و(ص).

(٢) «ابن الصحابي»: ليست في (د) و(ع).

(٣) في (ع): «ينهى للاختيال».

لَا يُكْمَلُ) بكسر الميم مشددة (صَدَاقُهَا) ولأبي ذرٍّ: «لَهَا صَدَاقُهَا».

٦٩٦٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: كَانَ عُرْوَةُ يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ: «وَأِنْ خِفْتُمْ إِلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَمَى فَاذْكُرُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ» قَالَتْ: هِيَ الْيَتِيمَةُ فِي حَجَرٍ وَلَيْهَا، فَيَرْغَبُ فِي مَالِهَا وَجَمَالِهَا، فَيُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِأَذْنَى مِنْ سُنَّةِ نِسَائِهَا، فَتُهْوَا عَنْ نِكَاحِهَا، إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهَا فِي إِكْمَالِ الصَّدَاقِ، ثُمَّ اسْتَفْتَى النَّاسَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَبْعُدْ فَأَنْزَلَ اللَّهُ: «وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «أَخْبَرَنَا» (شُعَيْبٌ) هو: ابنُ أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم (قَالَ: كَانَ عُرْوَةُ) بن الزبير (يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن معنى قوله تعالى: «(وَأِنْ خِفْتُمْ إِلَّا تُقْسِطُوا فِي) نِكَاحِ» (الْيَتَمَى فَاذْكُرُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ)» (النساء: ٣)] أي: من^(١) سواهنَّ، وسقط لأبي ذرٍّ «(مِنَ النِّسَاءِ)» (قَالَتْ) عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (هِيَ الْيَتِيمَةُ) التي مات أبوها تكون (فِي حَجَرٍ وَلَيْهَا) القائم بأمورها (فَيَرْغَبُ فِي مَالِهَا وَجَمَالِهَا، فَيُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِأَذْنَى) بأقلَّ (مِنْ سُنَّةِ نِسَائِهَا) من مهر مثل أقاربها (فَتُهْوَا) بضم النون (عَنْ نِكَاحِهَا إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهَا) بضم التحتية وسكون القاف، أي: يعدلوا (فِي إِكْمَالِ^(٢) الصَّدَاقِ) على عادتهنَّ في ذلك (ثُمَّ اسْتَفْتَى النَّاسَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَبْعُدْ) بالبناء على الضم، أي: بعد ذلك / كما في إحدى الروايات [ح: ٥٠٩٢] (فَأَنْزَلَ اللَّهُ) تعالى «(وَيَسْتَفْتُونَكَ)» بالواو، ولأبي ذرٍّ: ١١٥/٧ «(وَيَسْتَفْتُونَكَ)» بإسقاطها «(فِي النِّسَاءِ)» [النساء: ١٢٧] فَذَكَرَ الْحَدِيثَ) وفي «باب الأكفاء» [ح: ٥٠٩٢] من «كتاب النِّكَاحِ» بلفظ: إلى «(وَرَغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُمْ)» [النساء: ١٢٧] فَأَنْزَلَ اللَّهُ لَهُنَّ: أَنْ الْيَتِيمَةُ إِذَا كَانَتْ ذَاتَ جَمَالٍ وَمَالٍ رَغَبُوا فِي نِكَاحِهَا وَنَسَبِهَا^(٣) فِي إِكْمَالِ الصَّدَاقِ، وَإِذَا كَانَتْ مَرغوبةً عنها فِي قَلَّةِ الْمَالِ وَالْجَمَالِ تَرَكوها، وَأَخَذُوا غَيْرَهَا مِنَ النِّسَاءِ، قَالَتْ: فَكَمَا^(٤) يَتَرَكُونَهَا حِينَ يَرغَبُونَ عنها، فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَنْكِحُوهَا إِذَا رَغَبُوا فِيهَا إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهَا وَيُعْطَوْهَا حَقَّهَا الْأَوْفَى مِنَ الصَّدَاقِ. وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِيهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلوَلِيِّ أَنْ يَتَزَوَّجَ يَتِيمَةً بِأَقْلٍ مِنْ صَدَاقِهَا، وَلَا أَنْ يُعْطِيَهَا مِنَ الْعُرُوضِ فِي صَدَاقِهَا مَا لَا يَفِي بِقِيَمَةِ صَدَاقِ مِثْلِهَا.

(١) «من»: ليست في (د).

(٢) في (ب): «كمال».

(٣) في البخاري (٥٠٩٢) زيادة: «وَسُنَّتِهَا».

(٤) في (د): «وكما».

ومطابقة الحديث للترجمة واضحة.

٩ - باب: إِذَا غَضِبَ جَارِيَةٌ فَرَعَمَ أَنَّهَا مَاتَتْ، فَقَضِيَ بِقِيَمَةِ الْجَارِيَةِ الْمَيِّتَةِ، ثُمَّ وَجَدَهَا صَاحِبُهَا، فَهِيَ لَهُ، وَيَرُدُّ الْقِيَمَةَ، وَلَا تَكُونُ الْقِيَمَةُ ثَمَنًا
وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: الْجَارِيَةُ لِلْغَاصِبِ لِأَخْذِهِ الْقِيَمَةَ، وَفِي هَذَا اخْتِيَالٌ لِمَنْ اشْتَهَى جَارِيَةَ رَجُلٍ لَا يَبِيعُهَا، فَغَضَبَهَا وَاعْتَلَّ بِأَنَّهَا مَاتَتْ، حَتَّى يَأْخُذَ رَبُّهَا قِيَمَتَهَا فَيُطِيبُ لِلْغَاصِبِ جَارِيَةَ غَيْرِهِ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، وَلِكُلِّ غَادِرٍ لِيَوَاءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»

هذا (باب) بالتثنية يذكر فيه: (إِذَا غَضِبَ) رجل (جَارِيَةً) لغيره، فادّعى عليه أنه غصبها (فَرَعَمَ أَنَّهَا مَاتَتْ فَقَضِيَ) عليه بضم القاف وكسر المعجمة، أي: فقضى الحاكم عليه (بِقِيَمَةِ الْجَارِيَةِ الْمَيِّتَةِ) في زعمه (ثُمَّ وَجَدَهَا صَاحِبُهَا) الذي غُصِبَتْ منه حيّة (فَهِيَ لَهُ، وَيَرُدُّ^(١) الْقِيَمَةَ) التي حُكِمَ له بها على الغاصب (وَلَا تَكُونُ الْقِيَمَةُ ثَمَنًا) لها؛ لأنه إنما أخذها لزعمه هلاكها، فإذا تبين بطلانه رجع الحكم إلى الأصل.

(وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ) أي: الإمام الأعظم أبو حنيفة رحمته الله: (الْجَارِيَةُ) المذكورة (لِلْغَاصِبِ لِأَخْذِهِ) أي: لأخذ مالِهَا (الْقِيَمَةَ) عنها من الغاصب. قال البخاري: (وَفِي هَذَا اخْتِيَالٌ لِمَنْ اشْتَهَى جَارِيَةَ رَجُلٍ لَا يَبِيعُهَا فَغَضَبَهَا) منه (وَاعْتَلَّ) احتجَّ (بِأَنَّهَا مَاتَتْ حَتَّى يَأْخُذَ رَبُّهَا) مالِهَا (قِيَمَتَهَا فَيُطِيبُ) بفتح التحتية بعد الفاء وكسر الطاء المهملة وسكون التحتية، أو بضم ففتح وفتح^(٢) بتشديد، فيحلُّ (لِلْغَاصِبِ) بذلك (جَارِيَةَ غَيْرِهِ) وكذا في مأكولٍ أو غيره ادّعى فساده، أو حيوانٍ مأكولٍ ذبحه، ثم استدللَّ البخاري لبطلان ذلك بقوله:

(قَالَ^(٣) النَّبِيُّ ﷺ) فيما وصله مطوّلًا في أواخر^(٤) «الحجّ» [ح: ١٧٣٩] (أَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ

١٠٣/١٠ حَرَامٌ). قال في «الكواكب»: فإن قلت: مقابلة الجمع بالجمع تُفيد التوزيع، فيلزم أن يكون مال كلِّ شخصٍ حرامًا عليه. ثم^(٥) أجاب بأنه كقولهم: بنو تميم قتلوا أنفسهم، أي: قتل بعضهم

(١) في (ب) و(س): «ترد».

(٢) «وفتح»: ضرب عليها في (د).

(٣) في (د): «وقال».

(٤) في (ص): «آخر».

(٥) «ثم»: ليست في (د) و(ع).

بعضاً، فهو مجازٌ للقرينة الصَّارفة عن ظاهرها كما عُلِمَ من القواعد الشرعية. وأجاب العيني بأنَّ معنى: «أموالكم عليكم حرامٌ» إذا لم يوجد التراضي، وههنا قد وجدَ بدفع الغاصب^(١) القيمة (و) قال *مِنْ شَيْءٍ لَمْ يَمْلِكْ* - فيما وصله في هذا الباب [ح: ٦٩٦٦] - (لِكُلِّ غَادِرٍ) بالغين المعجمة والبدال المهملة (لِوَاءٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) وأجاب العيني أيضاً بأنه لا يُقال للغاصب في اللغة: غادر؛ لأنَّ الغدرَ تركُ الوفاءِ، والغضبُ أخذُ الشيء قهراً وعدواناً، وقول الغاصب: ماتت، كذبٌ ١١٥/٧٥ وأخذ المالك القيمة رضا.

٦٩٦٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوْرِيُّ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنَّهُ (قَالَ: لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) أَي: عَلِمَ (يُعْرَفُ بِهِ) وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْاِعْتِلَالَ^(٢) الصَّادِرَ مِنَ الْغَاصِبِ أَنَّ الْجَارِيَةَ مَاتَتْ غَدْرٌ وَخِيَانَةٌ فِي حَقِّ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ. وقال ابنُ بَطَّالٍ: خالف أبا حنيفة الجمهور في ذلك، واحتجَّ هو بأنه لا يجمع الشيء وبذله في مالٍ شخصٍ واحدٍ، واحتجَّ الجمهورُ بأنه لا يحلُّ مالُ مسلمٍ إلا عن طيبِ نفسه، ولأنَّ القيمةَ إنما وجبت بناءً على صدق دَعْوَى الْغَاصِبِ أَنَّ الْجَارِيَةَ مَاتَتْ، فلمَّا تبين أنَّها لم تمتْ فهي باقيةٌ على ملكِ المغضوبِ منه؛ لَأنَّه لم يَجْرَ بينهما عقدٌ صحيحٌ، فوجب أن تُردَّ إلى صاحبها.

قال: وفرَّقوا بين الثَّمَنِ وَالْقِيَمَةِ، فَإِنَّ^(٣) الثَّمْنَ في مقابلة الشيء القائم، والقيمة في مقابلة الشيء المستهلك، وكذا في البيعِ الفاسد، والفرق بين الغصبِ والبيعِ الفاسد أنَّ البائعَ رضي بأخذِ الثَّمَنِ عوضاً عن سلعته، وأذنَ للمشتري بالتَّصرفِ فيها، فإصلاحُ هذا البيعِ أن يأخذ قيمة السِّلعة إن فاتت، والغاصبُ لم يأذن له المالكُ فلا يحلُّ أن يَتملَّكه^(٤) الغاصبُ إلا إن رضي المغضوبُ منه بقيمته.

والحديث من أفراد.

(١) في (س) و(ص) و(ل): «بأخذ الغاصب»، وفي هامش (ل): «صوابه: المالك». انتهى وهو الذي في «العمدة».

(٢) في (د): «الاحتيال».

(٣) في (ب) و(س): «بأن».

(٤) في (ص): «يملكه».

١٠ - باب

(باب) بالتَّنوين من غير ترجمة فهو كالفصل من السابق، وسقط لفظ «باب» للنسفي والإسماعيلي.

٦٩٦٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، وَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) بالمثلثة أبو عبد الله العبدِيُّ البصريُّ، أخو سليمان بن كثير (عَنْ سُفْيَانَ) الثَّوْرِيِّ (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ) أبيه (عُرْوَةَ) بن الزُّبَيْرِ (عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ) ولأبي ذرٍّ: «(بنت)» (أُمِّ سَلَمَةَ) واسم أبي زينب أبو سلمة بن عبد الأسد (عَنْ) أمِّها (أُمِّ سَلَمَةَ) هند بنت أبي أمية رضي الله عنها (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ) يُطْلَقُ عَلَى الْوَاحِدِ كَمَا هُنَا، وَعَلَى الْجَمْعِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَذِيرًا لِلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٣٦] وليست «إنما» هنا للحصر التَّامُّ بل لحصر بعض الصفات في الموصوف، فهو حصر في البشريَّة بالنسبة إلى الاطلاع على البواطن، ويُسمَّى هذا عند أهل البيان قَصْرَ قَلْبٍ؛ لَأَنَّهُ أَتَى بِهِ رَدًّا عَلَى مَنْ يَزْعَمُ أَنَّ مَنْ كَانَ رَسُولًا يَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا يَخْفَى عَلَيْهِ الْمَظْلُوم، فَأَعْلَمَ ﷺ أَنَّهُ كَالْبَشَرِ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ الْخَلْقِيَّةِ، وَإِنْ زَادَ عَلَيْهِمْ بِمَا أَكْرَمَهُ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْكَرَامَاتِ مِنَ الْوَحْيِ وَالْإِطْلَاقِ عَلَى الْمَغْيِبَاتِ فِي أَمَاكِنَ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ عَلَيْهِ فِي الْأَحْكَامِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ بِالظُّوَاهِرِ، فَيَحْكُمُ بِالْبَيِّنَةِ وَالْيَمِينِ وَغَيْرَهُمَا مَعَ جَوَازِ كَوْنِ الْبَاطِنِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأُطْلِعَهُ/ عَلَى بَاطِنِ أَمْرِ الْخَصْمَيْنِ، فَحَكَمَ بَيِّقِينَ مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إِلَى حُجَّةٍ مِنَ الْمَحْكُومِ لَهُ مِنْ بَيِّنَةٍ أَوْ يَمِينٍ، لَكِنْ لَمَّا كَانَتْ أُمَّتُهُ مَأْمُورِينَ بِاتِّبَاعِهِ وَالْإِقْتِدَاءِ بِأَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ جَعَلَ لَهُ مِنَ الْحُكْمِ فِي أَقْضِيَّتِهِ مَا يَكُونُ حَكْمًا لَهُمْ فِي أَقْضِيَّتِهِمْ؛ لِأَنَّ الْحَكْمَ بِالظَّاهِرِ أَطْيَبُ لِلْقُلُوبِ وَأَسْكَنُ لِلنَّفُوسِ، وَقَالَ ﷺ ذَلِكَ تَوَطُّةٌ لَمَّا يَأْتِي بَعْدُ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّهُ ﷺ بَشَرٌ (وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ) زَادَ أَبُو ذَرٍّ عَنِ الْكُشَمِيهْنِيِّ: «(إِلَى)» فَلَا أَعْلَمُ بِوَاطِنِ أُمُورِكُمْ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى الْحَالَةِ الْبَشَرِيَّةِ، وَإِنَّمَا أَحْكُمُ بِالظَّاهِرِ (وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، أَفْعَلُ تَفْضِيلٍ مِنْ لَحِنَ - بِكَسْرِ الْحَاءِ - إِذَا فُطِنَ لِحْجَتُهُ، أَيِ: أَلْسَنَ

وأفصح وأبين كلاماً، وأقدر على الحجّة (من بغض) وهو كاذب (وأقضي) عطف على المنصوب السابق بالواو، ولأبي ذرّ: «أقضي» (له) بسبب بلاغته (على نحو ما) أي: الذي (أسمع) ولأبي ذرّ عن الحموي والمستملي: «مما أسمع» (فمن قضيت له من حق أخيه) وفي رواية: «بحق أخيه المسلم» ولا مفهوم له؛ لأنه خرج مخرج الغالب، وإلا/ فالذمّي والمعاهد كذلك، وسقط لفظ ١٠٤/١٠ «حق» لأبي ذرّ، فيصير: «فمن قضيت له من أخيه» (شيئاً) بظاهر يخالف الباطن فهو حرام (فلا يأخذ) بإسقاط الضمير المنصوب، أي: فلا يأخذ ما قضيت له. ولأبي ذرّ عن الكشميهني: «فلا يأخذه» (فإنما أقطع له قطعة) بكسر القاف، طائفة (من النار) إن أخذها مع علمه بأنها حرام عليه، وهذا من المبالغة في التشبيه جعل ما يتناوله المحكوم له بحكمه من الله عز وجل، وهو في الباطن باطل قطعة من النار. وقال في «العدة»: أطلق عليه ذلك؛ لأنه سبب في حصول النار له، فهو من مجاز التشبيه كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِهَتِهِمْ ظُلْمًا إِنَّهُمْ يَكُونُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠] وحاصله: أنه أخذ ما يؤول به إلى قطعة من النار، فوضع المسبب وهو قطعة من النار موضع السبب وهو ما حكم له به.

وفي الحديث: أن حكم الحاكم لا يحل ما حرم الله ورسوله ولا يحرمه، فلو شهد شاهداً زوراً لإنسان بمالٍ فحكم به لم يحل للمحكوم له ذلك المال، ولو شهدا عليه بقتل لم يحل للولي قتله مع علمه بكذبهما، وإن شهدا على أنه طلق امرأته لم يحل لمن علم كذبهما أن يتزوجها، فإن قيل: هذا الحديث ظاهره: أنه يقع منه من الله عز وجل حكم في الظاهر يخالف الباطن، وقد اتفق الأصوليون على أنه من الله عز وجل لا يقر على الخطأ في الأحكام. فالجواب: أنه لا تعارض بين الحديث وقاعدة الأصول؛ لأن مراد الأصوليين ما حكم فيه باجتهاده^(١) هل يجوز أن يقع فيه خطأ؟ فيه خلاف والأكثر على أنه لا يخطئ في اجتهاده بخلاف غيره، وأمّا الذي في الحديث فليس من الاجتهاد في شيء؛ لأنه حكم بالبيّنة ونحوها، فلو وقع منه ما يخالف الباطن لا يسمى الحكم خطأ، بل الحكم صحيح على ما استقرّ به التكليف، وهو وجوب العمل بشاهدين مثلاً، ١١٦/٧٠ ب فإن كانا شاهدي زور أو نحو ذلك فالتقصير منهما، وأمّا الحكم فلا حيلة له فيه، ولا عيب عليه بسببه بخلاف ما إذا أخطأ في الاجتهاد.

(١) في (ع): «باجتهاده».

والحديث سبق في «المظالم» [ح: ٢٤٥٨] و«الشهادات» [ح: ٢٦٨٠] ويأتي إن شاء الله تعالى بعونه وقوته في «الأحكام» [ح: ٧١٦٨].

١١ - باب: في النكاح

هذا (باب) بالتثنيون يذكر فيه حكم شهادة الزور (في النكاح).

٦٩٦٨ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ، وَلَا الثَّيْبُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ»، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «إِذَا سَكَتَتْ». ^٧ وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ لَمْ تُسْتَأْذَنِ الْبِكْرُ وَلَمْ تَزَوَّجْ، فَاحْتَالَ رَجُلٌ فَأَقَامَ شَاهِدِي زُورٍ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بِرِضَاهَا، فَأُثْبِتَ الْقَاضِي نِكَاحَهَا بِشَهَادَتَيْهِمَا، وَالزَّوْجُ يَعْلَمُ أَنَّ الشَّهَادَةَ بَاطِلَةٌ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَطَّأَهَا، وَهُوَ تَزْوِيجٌ صَحِيحٌ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ) أَبُو عَمْرٍو ^(١) الفراهيدي الأزدي، مولا هم البصري قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو: ابن أبي عبد الله سنبر - بسين مهملة مفتوحة فنون ساكنة فموحدة - بوزن جعفر، الدستوائي قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ) بالمثلثة، الطائي، مولا هم أبو نصر اليماني (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرحمن بن عوف (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) ^(٢) (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ قَالَ: لَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ) بضم الفوقية مبنياً للمفعول، أي: لا تُزَوَّج (حَتَّى تُسْتَأْذَنَ) بالبناء للمفعول أيضاً، أي: يوجد منها الإذن (وَلَا الثَّيْبُ) بالمثلثة، التي زالت بكارتها (حَتَّى تُسْتَأْمَرَ) بضم أوله، يُطْلَب أمرها، وفرق بينهما؛ لأن الأمر لا يكون إلا باللفظ، والإذن بلفظ وغيره (فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ إِذْنُهَا؟) أي: إذن البكر (قَالَ) ^(٣) (إِذَا سَكَتَتْ) بفوقيتين؛ لأن الغالب من حالها أن لا تظهر إرادة النكاح حياءً.

والحديث سبق في النكاح [ح: ٥١٣٦].

(وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ) هو: الإمام أبو حنيفة ^(٤) (إِنْ) ولأبي ذر عن الحموي والمستملي: «(إِذَا)» (لَمْ تُسْتَأْذَنِ الْبِكْرُ) بضم الفوقية مبنياً للمفعول (وَلَمْ تَزَوَّجْ) أصله: تتزوج، فحذف إحدى التاءين تخفيفاً (فَاحْتَالَ رَجُلٌ فَأَقَامَ شَاهِدِي زُورٍ) بإضافة شاهدي للاحقه، ولأبي ذر: «(شاهدين زوراً)»

(١) في (د) و(ل): «عمر»، وفي هامش (ل): قوله: «عمر» كذا بخطه، والذي في «التَّهْدِيبِ»: «عمر»؛ بزيادة واو.

أي: شهدا زورا (أنه تزوجها برضاها، فأثبت القاضي نكاحها بشهادتهما) ولأبي ذر عن الكشميهني: «نكاحه» (والزوج) أي: والحال أن الزوج (يُعلم أن الشهادة باطلة فلا بأس أن يظأها) ولا يائتم بذلك (وهو تزويج صحيح) لأن مذهبه ^(١) أن حكم القاضي ينفذ ظاهرا وباطنا.

٦٩٦٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، أَنَّ امْرَأَةً مِنْ وَلَدِ جَعْفَرٍ تَخَوَّفَتْ أَنْ يُزَوِّجَهَا وَلِيِّهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى شَيْخَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُجَمِّعِ ابْنَيْ جَارِيَةٍ، قَالَا: فَلَا تَخْشَيْنَ، فَإِنَّ خَنَسَاءَ بِنْتَ خِذَامٍ أَنْكَحَهَا أَبُوهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ، فَرَدَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ. قَالَ سُفْيَانُ: وَأَمَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَمَسِغَتُهُ يَقُولُ: عَنْ أَبِيهِ: إِنْ خَنَسَاءَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني، وسقط لأبي ذر «ابن عبد الله» قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيينة قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) بكسر العين الأنصاري (عَنِ الْقَاسِمِ) بن محمد بن أبي بكر الصديق (أَنَّ امْرَأَةً) لم تُسم (مِنْ وَلَدِ جَعْفَرٍ) قال الحافظ ابن حجر: يغلب على الظن أنه ابن أبي طالب. قال: وتجاسر الكرماني فقال: المراد: جعفر الصادق بن محمد الباقر ^(١)، وكان القاسم بن محمد جد جعفر الصادق لأمه. انتهى.

وعند الإسماعيلي من رواية ابن أبي عمر عن سفیان: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ آلِ أَبِي جَعْفَرٍ (تَخَوَّفَتْ ١٠٥/١٠ أَنْ يُزَوِّجَهَا ^(٢)) وَلِيِّهَا وَهِيَ) أي: والحال أنها (كَارِهَةٌ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى شَيْخَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُجَمِّعِ) بضم الميم / الأولى وكسر الثانية مشددة بينهما جيم مفتوحة آخره عين ١١٧/٧د مهملة (ابْنَيْ جَارِيَةٍ) بالجيرم والراء والتحتية، وهو جدُّهما، وصحَّفه بعضهم بالحاء المهملة والمثلثة، واسم أبيهما - كما سبق في «التكاح» [ح: ٥١٣٨] - يزيد. وزاد في رواية ابن أبي عمر: تخبرهما أنه ليس لأحدٍ من أمري ^(٣) شيء (قَالَا) لها: (فَلَا تَخْشَيْنَ) بفتح الشين المعجمة، على أنه خطابٌ للمرأة المتخوفة ومن معها، وفي رواية ابن أبي عمر: فأرسلنا إليها أن لا تخافي.

قال ^(٤) في «الفتح»: فدلَّ على أنَّهما خاطبا من كانت أرسلته إليهما، أو من أرسلنا، وعلى

(١) في (د): «بن الباقر».

(٢) في (ص): «يتزوجها».

(٣) في (ع): «عن أمرها».

(٤) في (د): «قاله».

الحالين فكان مَنْ أُرسل في ذلك جماعة نسوة، وظنَّ السِّفَاقِسيُّ أَنَّهُ خطابٌ ^(١) للمرأة وحدها، فقال: الصَّواب: فلا تخشِين - بكسر الياء وتشديد النون -. قال: ولو كان بلا تأكيدٍ لحذفت النون. انتهى.

(فَإِنَّ خَنْسَاءَ) بفتح الخاء المعجمة وسكون النون وبالسّين المهملة بعدها همزة ممدوداً، الأنصاريّة ^(٢) (بُنْتُ خِذَامٍ) بكسر الخاء وفتح الذال الخفيفة المعجمتين ^(٣) وبعد الألف ميم، الأنصاريّة الأوسيّة (أُنْكَحَهَا أَبُوْهَا) خِذَامُ بْنُ وَدِيعَةَ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يُسَمَّ. لكن قال الواقدي ^(٤): إِنَّهُ مِنْ بَنِي مُزَيْنَةَ (وَهِيَ) أَي: والحال أَنَّهَا (كَارِهَةٌ) ذلك، زاد في «النِّكاح» [ج: ٥١٣٨] فأتت رسول الله ﷺ، وعند عبد الرزّاق: أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي أُنْكَحَنِي، وَإِنْ عَمَّ وَلَدِي ^(٥) أَحَبُّ إِلَيَّ (فَرَدَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ) النِّكاح (قَالَ سُفْيَانُ) بْنُ عُيَيْنَةَ - بالسند السابق -: (وَأَمَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ) ابن القاسم بن محمّد بن أبي بكر الصّدّيق (فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: عَنْ أَبِيهِ) القاسم: (إِنَّ خَنْسَاءَ) فلم يذكر عبد الرحمن بن يزيد ولا أخاه، فأرسله.

٦٩٧٠ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ» قَالُوا: كَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «أَنْ تَسْكُتَ».

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ اخْتَالَ إِنْسَانٌ بِشَاهِدِي زُورٍ عَلَى تَزْوِيجِ امْرَأَةٍ نَيْبٍ بِأَمْرِهَا، فَأَنْبَتَ الْقَاضِي نِكَاحَهَا إِيَّاهُ، وَالزَّوْجُ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَتَزَوَّجْهَا قَطُّ، فَإِنَّهُ يَسْمَعُهُ هَذَا النِّكَاحُ، وَلَا بَأْسَ بِالْمَقَامِ لَهُ مَعَهَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضلُ بْنُ دُكَيْنٍ قال: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) بفتح الشين المعجمة، ابنُ عبد الرحمن النُّحويُّ (عَنْ يَحْيَى) بن أبي كثير (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرحمن بن عوف (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تُنْكَحُ) بالبناء للمفعول (الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ)

(١) في (ص): «أن الخطاب».

(٢) «الأنصارية»: ليست في (د) و(ص) و(ع).

(٣) في (د): «بكسر الخاء المعجمة وفتح الذال المهملة»، وفي هامش (د) من نسخة: بكسر الخاء وفتح الذال الخفيفة المعجمتين.

(٤) في (ص): «الواحد».

(٥) في (ص): «ولد عمي».

أي: يُطلب أمرها، والأيم: بفتح الهمزة وتشديد التحتية مكسورة وبعدها ميم، من لا زوج لها بكرًا أو ثيبًا، لكن المراد هنا: الثيب بقريئة المقابلة للبكر في قوله: (وَلَا تُنْكَحِ الْبَكْرُ) بالبناء للمفعول (حَتَّى تُسْتَأْذَنَ) بالبناء للمفعول أيضًا (قَالُوا): يا رسول الله (كَيْفَ إِذْنُهَا؟) أي: إذن البكر (قَالَ) مِنْ اللَّهِ يَوْمَ: إِذْنُهَا (أَنْ تَسْكُتَ) غالبًا، وإنما وقع السؤال عن الإذن مع أن حقيقته معلومة؛ لأن البكر لما كانت تستحي أن تُفصح بإظهار رغبته في النكاح احتيج إلى كيفية إذنها.

(وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ) وهو الإمام أبو حنيفة: (إِنْ اخْتَالَ إِنْسَانٌ بِشَاهِدِي زُورٍ عَلَى تَزْوِيجِ امْرَأَةٍ ثَيْبٍ بِأَمْرِهَا، فَأُثْبِتَ الْقَاضِي نِكَاحَهَا إِيَّاهُ، وَالزَّوْجُ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ^(١) يَتَزَوَّجَهَا قَطُّ، فَإِنَّهُ يَسْعُهُ) أي: يجوز له (هَذَا النِّكَاحُ، وَلَا بَأْسَ بِالمُقَامِ لَهُ مَعَهَا) بضم الميم المقام؛ لأنَّ حُكْمَ الحاكم / ينفذ ظاهرًا وباطنًا عنده كما مرَّ، وقد نقل المهلب اتفاق العلماء على وجوب استئذان الثيب لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا﴾ [البقرة: ٢٣٢] فدلَّ على أن النكاح يتوقف على الرضا من الزوجين، وأمر النبي ﷺ باستئذان نكاح الثيب، وردَّ نكاح من زُوجت كارهة، فقول الإمام أبي حنيفة خارج عن هذا كله، ذكره في «الفتح».

٦٩٧١ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ذَكْوَانَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَكْرُ تُسْتَأْذَنُ»، قُلْتُ: إِنَّ الْبَكْرَ تَسْتَحْيِي، قَالَ: «إِذْنُهَا صُمَاتُهَا».

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ هَوِيَ رَجُلٌ جَارِيَةً يَتِيمَةً أَوْ بَكْرًا، فَأُثْبِتَ فَاخْتَالَ فَجَاءَ بِشَاهِدِي زُورٍ عَلَى أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا، فَأَذْرَكْتَ فَرَضِيَّتِ الْيَتِيمَةَ، فَقَبِلَ الْقَاضِي شَهَادَةَ الزَّوْرِ، وَالزَّوْجُ يَعْلَمُ بِبُطْلَانِ ذَلِكَ، حَلَّ لَهُ الْوَطْءُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الضَّحَّاكُ بن مَخْلَدٍ (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز (عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ) هو: عبد الله بن عُبَيْدِ اللَّهِ بن أَبِي مُلَيْكَةَ - بضم الميم -، واسمه زهير (عَنْ ذَكْوَانَ) مولى عائشة (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّهَا (قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْبَكْرُ تُسْتَأْذَنُ) قالت عائشة: (قُلْتُ): يا رسول الله (إِنَّ الْبَكْرَ تَسْتَحْيِي) أَنْ تُفْصَحَ بِذَلِكَ (قَالَ) مِنْ اللَّهِ يَوْمَ: (إِذْنُهَا صُمَاتُهَا) بضم الصاد المهملة، سكوئها.

والحديث سبق في «النكاح» [ج: ٥١٣٧].

(١) «لم»: ليست في (ب).

(وَقَالَ بَغُضُ النَّاسِ) هو أبو حنيفة الإمام: (إِنْ هَوِيَ) بفتح الهاء وكسر الواو، أَحَبَّ (رَجُلٌ) ولأبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي: «إنسان» (جَارِيَّةٌ) فتيَّةٌ من النساء (يَتِيْمَةٌ) ولأبي ذرٍّ عن الكشميهني: «ثِيْبًا» بدل: يتيمة (أَوْ يَكْرًا فَأَبَتْ) أَنْ تَتَزَوَّجَهُ/ (فَاحْتَالَ، فَجَاءَ بِشَاهِدِي زُورٍ عَلَى أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا فَأَدْرَكَتْ) أي: بلغت الحلم (فَرَضِيَتْ الْيَتِيْمَةُ) بذلك (فَقَبِلَ الْقَاضِي شَهَادَةَ الزُّورِ) ولأبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي: «بشهادة^(١) الزُّور» (وَالزَّوْجُ يَعْلَمُ بِبُطْلَانِ ذَلِكَ) بباء الجرّ، ولأبي ذرٍّ: «بطلان ذلك» (حَلَّ لَهُ الْوَطْءُ) مع علمه بكذب الشاهدين في ذلك، وظاهره: أنها بعد الشهادة بلغت الحلم ورضيت، ويحتمل أنه يريد أنه جاء بشاهدين على أنها أدركت ورضيت فتزوّجها، فيكون داخلًا تحت الشهادة. وقال في «الفتح»: إن^(٢) الاستئذان ليس بشرطٍ في صحّة النكاح ولو كان واجبًا، وحينئذٍ فالقاضي أنشأ لهذا الزوج عقدًا مستأنفًا فيصحّ، وهذا قول أبي حنيفة، واحتجّ بأثرٍ عن عليٍّ في نحو هذا، قال فيه: شاهدك زوّجك، وخالفه صاحبه.

١٢ - باب ما يُكره من احتيال المرأة مع الزوج والضرائر، وما نزل على النبيّ من الله في ذلك

(باب ما يُكره من احتيال المرأة مع الزوج والضرائر) جمع: ضرة؛ بفتح الضاد المعجمة والراء المشددة (وما نزل على النبيّ من الله في ذلك).

٦٩٧٢ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ الْحُلُوءَ، وَيُحِبُّ الْعَسَلَ، وَكَانَ إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ أَجَارَ عَلَى نِسَائِهِ فَيَذْنُو مِنْهُنَّ، فَدَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ، فَاحْتَبَسَ عِنْدَهَا أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ يَحْتَبِسُ، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لِي: أَهْدَتْ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِهَا عُكَّةَ عَسَلٍ، فَسَقَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ شَرْبَةً، فَقُلْتُ: أَمَا وَاللَّهِ لَنُحْتَالَنَّ لَهُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسُودَةَ، قُلْتُ: إِذَا دَخَلَ عَلَيْكَ فَإِنَّهُ سَيَذْنُو مِنْكَ، فَقُولِي لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكَلْتُ مَغَافِيرَ، فَإِنَّهُ سَيَقُولُ: لَا، فَقُولِي لَهُ: مَا هَذِهِ الرِّيحُ؟ - وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَشْتَدُّ عَلَيْهِ أَنْ يُوْجَدَ مِنْهُ الرِّيحُ - فَإِنَّهُ سَيَقُولُ: سَقَتْنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ، فَقُولِي لَهُ: جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعَرْفُطُ، وَسَأَقُولُ ذَلِكَ، وَقُولِيهِ أَنْتِ يَا صَفِيَّةُ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى سُودَةَ، قُلْتُ: تَقُولُ سُودَةُ: وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَقَدْ كَذْتُ أَنْ أَبَادِرَهُ بِالَّذِي قُلْتُ لِي، وَإِنَّهُ لَعَلَى الْبَابِ فَرَقًا مِنْكَ، فَلَمَّا دَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ

(١) في (د) و(ص) و(ع) و(ل): «الشهادة»، وفي هامش (ل): يُنظر: «لشهادة الزور»: هل هي لأم أو باء موخدة؟ فإن

الذي في «اليونينية» موهم. «منه».

(٢) في (د): «ولأنما حجّتهم أن».

أَكَلْتُ مَغَافِيرَ؟ قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: فَمَا هَذِهِ الرَّيْحُ؟ قَالَ: «سَقَنْتَنِي حَفْصَةُ شُرْبَةَ عَسَلٍ» قُلْتُ: جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْمُزْفَطُ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيَّ، قُلْتُ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، وَدَخَلَ عَلَى صَفِيَّةَ فَقَالَتْ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ، قَالَتْ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَسْقِيكَ مِنْهُ؟ قَالَ: «لَا حَاجَةَ لِي بِهِ». قَالَتْ: تَقُولُ سَوْدَةُ: سُبْحَانَ اللَّهِ لَقَدْ حَرَمْنَا، قَالَتْ: قُلْتُ لَهَا: اسْكُنِي.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) القرشيُّ الهَبَّارِيُّ - بفتح الهاء والموحدة المشددة وبعد الألف راء مكسورة فتحية - قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حمَّاد بن أُسَامَةَ (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عروة ابن الزُّبَيْرِ (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ الْحَلَوَاءَ) بالهمز والمد، ويُقصر^(١) فيكتب بالياء بدل الألف. وعند الثَّعَالِبِيِّ في «فقه اللغة»: أَنَّهَا الْمَجِيع - بفتح الميم وكسر الجيم - بوزن عَظِيم، وهو تمرٌ يُعجن بلبنٍ (وَيُحِبُّ الْعَسَلَ) أفردَه لشرفه لما فيه من الخواص، فهو كقوله تعالى: ﴿وَمَلَكْنَاهُ رُسُلَهُ وَجَبْرِيْلَ﴾ [البقرة: ٩٨] (وَكَانَ إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ أَجَازَ عَلَى نِسَائِهِ) بفتح الهمزة والجيم وبعد الألف زاي، أي: يقطع المسافة التي بين كلِّ واحدةٍ والتي تليها. يقال: أَجَازَ الْوَادِي؛ إِذَا قَطَعَهُ، وسبق في «الطلاق» من رواية عليِّ بن مُسْهَرٍ: إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ دَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ [ج: ٥٢٦٨] (فَيَذْنُو مِنْهُنَّ، فَدَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ) أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ بنت عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (فَاحْتَبَسَ عِنْدَهَا أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ يَحْتَبِسُ) أي: أَقَامَ أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ يُقِيمُ. قالت عائشة: (فَسَأَلْتُ عَنْ) سبب (ذَلِكَ) الاحتباس (فَقَالَ) ولأبوي ذُرٍّ والوقتِ والأصيليِّ وابنِ عساكر: «فَقِيلَ» (لِي: أَهْدَتِ امْرَأَةً) ولأبي ذُرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «(لَهَا امْرَأَةٌ) (مِنْ قَوْمِهَا) لم أَقِفْ على اسمها (عُكَّةَ عَسَلٍ فَسَقَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ شُرْبَةً) وسبق أَنَّ شُرْبَةَ الْعَسَلِ كانت عند زينب بنت جحش [ج: ٤٩١٢، ٥٢٦٧، ٦٦٩١]، وهنا أَنَّهَا^(٢) عند حفصة، وعند ابنِ مَرْدُويه عن ابنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهَا كانت^(٣) عند^(٤) سودة، فيحمل على التعدد^(٥). قالت عائشة: (فَقُلْتُ: أَمَا) بالتخفيف والألف، ولأبي ذُرٍّ: «(أُمُّ) بحذفها (وَاللَّهُ لَنَحْتَالََنَّ لَهُ) أي: لأجله، واللَّامان في «لَنَحْتَالََنَّ» بالفتح

(١) في (د) و(ع): «والقصر».

(٢) في (ع) و(ص): «أنه».

(٣) في (د) و(ع) و(ص): «أنه كان».

(٤) «عند»: ليست في (ب).

(٥) «فيحمل على التعدد»: ليست في (د).

(فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسُودَةَ) بنت زمعة (قُلْتُ) ولأبي ذرٍّ: «وقلت لها»^(١): (إِذَا دَخَلَ عَلَيْكَ النَّبِيُّ مِنْ اللَّهِ يَرْسُلُ) (فَإِنَّهُ سَيَذْنُو) سيقرب (مِنْكَ فَقُولِي لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكَلْتُ مَغَافِيرَ) بالغين المعجمة والفاء. قال ابن قتيبة: صمغٌ حلوا له رائحة كريهة (فَإِنَّهُ سَيَقُولُ) لك: (لَا، فَقُولِي لَهُ: مَا هَذِهِ الرِّيحُ؟) زاد في «الطلاق»: التي أجد منك [ح: ٥٢٦٨] (وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ يَرْسُلُ) يَشْتَدُّ عَلَيْهِ أَنْ يوجَدُ مِنْهُ الرِّيحُ) الغير طيب (فَإِنَّهُ سَيَقُولُ) لك: (سَقَتْنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ، فَقُولِي لَهُ: جَرَسَتْ) بفتح الجيم والراء والسين المهملة، أي: رعت (نَحْلُهُ الْعُرْفُطَ) بضم العين المهملة والفاء بينهما راء ساكنة آخر طاء مهملة^(٢)، الشجر الذي صمغه المغاير (وَسَأَقُولُ) أنا له (ذَلِكَ، وَقُولِيهِ أَنْتِ يَا صَفِيَّةُ) أي: بنت حيٍّ (فَلَمَّا دَخَلَ) رسول الله ﷺ (عَلَى سُودَةَ) بنت زمعة. قالت عائشة: (قُلْتُ) ولأبي ذرٍّ: «قالت» أي: عائشة: (تَقُولُ سُودَةُ) لي: (وَ) الله^(٣) (الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَقَدْ كَذَبْتُ) قاربت (أَنْ أَبَادِرَهُ) من المبادرة، وللأصلي وأبي ذرٍّ عن الحموي والكشميهني: «أن أبادنه» بالموحدة، من المبادأة بالهمزة، ولابن عساكر وأبي الوقت وأبي ذرٍّ عن المستملي: «أناديته» بالنون بدل الموحدة (بِالَّذِي قُلْتُ لِي، وَإِنَّهُ) مِنْ اللَّهِ يَرْسُلُ (لَعَلَى الْبَابِ فَرَقًا) بفتح الراء خوفًا (مِنْكَ فَلَمَّا دَنَا) قرب (رَسُولُ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ يَرْسُلُ) مِنِّي (قُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكَلْتُ مَغَافِيرَ؟ قَالَ: لَا) ما أكلت مغاير (قُلْتُ: فَمَا هَذِهِ الرِّيحُ؟) زاد في «الطلاق»: التي أجد منك [ح: ٥٢٦٨] (قَالَ: سَقَتْنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ./ قُلْتُ) ولأبي ذرٍّ عن الحموي: «قالت» أي: سودة: (جَرَسَتْ) رعت ١٠٧/١٠ (نَحْلُهُ الْعُرْفُطَ) قالت عائشة: (فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيَّ قُلْتُ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ) القول الذي قلت/ لسودة أن تقول له (وَدَخَلَ عَلَى صَفِيَّةَ) بنت حيٍّ (فَقَالَتْ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ) قَالَتْ لَهُ^(٤): (يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا) بالتخفيف (أَسْقِيكَ مِنْهُ؟) بفتح الهمزة، أي: من العسل (قَالَ: لَا حَاجَةَ لِي بِهِ. قَالَتْ) عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (تَقُولُ سُودَةُ: سُبْحَانَ اللَّهِ لَقَدْ حَرَمَنَاهُ) بتخفيف الراء، أي: منعناه مِنْ اللَّهِ يَرْسُلُ من العسل (قَالَتْ) عائشة: (قُلْتُ لَهَا: اسْكُتِي) لئلا يفشو ذلك فيظهر ما دبّرته لحفصة.

(١) «لها»: ليست في (د) و(ع).

(٢) في (ل): «راء مهملة»، وفي هامشها: كذا بخطه، وصوابه: «طاء مهملة».

(٣) «لفظ الجلالة»: زيادة من (ص).

(٤) «له»: ليست في (ع).

فإن قلت: كيف جازَ على أزواجه عليه السلام الاحتيال؟ أجيب بأنه من مقتضيات الطبيعة للنساء في الغيرة، وقد عفي عنهن.

والحديث سبق في «الأطعمة» [ح: ٥٤٣١] و«الأشربة» [ح: ٥٦١٤] و«الطب» [ح: ٥٦٨٢] و«الطلاق» [ح: ٥٢٦٨].

١٣ - باب ما يُكره من الإختيال في الفرار من الطاعون

(باب ما يُكره من الإختيال في الفرار من الطاعون) بوزن فاعول، وهو وخز أعدائنا من الجن كما في الحديث، وهذا لا يعارضه قول ابن سينا: سببه دم رديء يستحيل إلى جوهر سُمِّي يفسد العضو، ويؤذي إلى القلب كيفية رديئة، فيحدث القيء والغثيان والغشي؛ لأنه يجوز أن يكون ذلك يحدث عن الطعنة الباطنة، فيحدث منها المادة السُمِّيَّة ويهيج الدم بسببها.

٦٩٧٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه خَرَجَ إِلَى الشَّامِ، فَلَمَّا جَاءَ بِسَرْعٍ بَلَغَهُ أَنَّ الْوَبَاءَ وَقَعَ بِالشَّامِ فَأَخْبَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهَا، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ» فَرَجَعَ عُمَرُ مِنْ سَرْعٍ.

وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عُمَرَ إِنَّمَا انْصَرَفَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعنبي (عَنْ مَالِكٍ) الإمام الأعظم (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمد بن مسلم الزهري (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ) العنزي حليف بني عدي، أبي محمد المدني، ولد على^(١) عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولأبيه ضحبة مشهورة (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه خَرَجَ إِلَى الشَّامِ) في ربيع الثاني سنة ثمان مائة عشرة يتفق أحوال الرعية (فَلَمَّا جَاءَ بِسَرْعٍ) بموحدة فمهملة مفتوحة وسكون الراء بعدها غين معجمة غير منصرف وينصرف^(٢)، قرية بطرف الشام ممَّا يلي الحجاز^(٣)، ولأبي ذر: «سرغ» بإسقاط الموحدة (بَلَغَهُ أَنَّ الْوَبَاءَ) بفتح الواو والموحدة

(١) «على»: ليست في (ب).

(٢) في (ع) و(د): «ينصرف ولا ينصرف».

(٣) في (ع): «المدينة»، وفي (س) و(ص): «الشام».

والهمزة ممدوداً، وهو^(١) المرض العام، والمراد هنا: الطّاعون المعروف بطاعون عمّواس (وَقَعَ بِالشَّامِ) فعزم على الرّجوع بعد أن اجتهد، ووافقه بعض الصّحابة ممّن معه على ذلك (فَأَخْبَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ) رضي الله عنه (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا سَمِعْتُمْ بِأَرْضٍ) ولأبي ذرّ: «به» أي: بالطّاعون «بأرض»^(٢) (فَلَا تَقْدُمُوا) بفتح أوله وثالثه، ولأبي ذرّ: «فلا تقدّموا» بضم الأول^(٣) وكسر الثالث (عَلَيْهِ) لأنّه إقدام على خطر (وَإِذَا وَقَعَ) الطّاعون (بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا) منها (فِرَاراً مِنْهُ) / لأنّه فرار من القدر، فالأول تأديب وتعليم، والآخر تفويض وتسليم (فَرَجَعَ عُمَرُ مِنْ سَرَغٍ) ١١٩/٧د

(وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزّهريّ - بالسّند السّابق - (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ) جدّه (عُمَرَ) بن الخطّاب رضي الله عنه (إِنَّمَا انْصَرَفَ) من سَرَغ (مِنْ) ^(٤) حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (بِ) عَوْفٍ رضي الله عنه، وفيه تقديم خبر الواحد على القياس؛ لأنّ الصّحابة اتّفقوا على الرّجوع اعتماداً على خبر عبد الرحمن وحده بعد أن ركبوا المشقّة في المسير من المدينة إلى الشّام، ورجعوا ولم يدخلوا الشّام، وروي^(٥) أَنَّ انصراف عمر إنّما كان من أبي عُبيدة بن الجراح؛ لأنّه استقبله قائلاً: جئت بأصحاب رسول الله ﷺ تدخلهم أرضاً فيها الطّاعون، فقال عمر: يا أبا عُبيدة أشككت؟ فقال أبو عُبيدة: كائني^(٦) يعقوب إذ قال لبنينه: ﴿لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ﴾ [يوسف: ٦٧] فقال عمر: والله لأدخلنّها. فقال أبو عُبيدة: لا تدخلها، فردّه.

٦٩٧٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنَا عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ يُحَدِّثُ سَعْدًا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ الْوَجَعَ، فَقَالَ: «رَجَزٌ - أَوْ: عَذَابٌ - عَذَّبَ بِهِ بَعْضُ الْأُمَمِ، ثُمَّ بَقِيَ مِنْهُ بَقِيَّةٌ، فَيَذْهَبُ الْمَرَّةُ وَيَأْتِي الْأُخْرَى، فَمَنْ سَمِعَ بِأَرْضٍ فَلَا يُقَدِّمَنَّ عَلَيْهِ، وَمَنْ كَانَ بِأَرْضٍ وَقَعَ بِهَا فَلَا يَخْرُجْ فِرَاراً مِنْهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرّ: «أخبرنا» (شُعَيْبٌ) هو: ابنُ

(١) «وهو»: ليست في (د) و(ع).

(٢) «بأرض»: ليست في (ع) و(ص).

(٣) في (د): «أوله».

(٤) في (ص): «عن».

(٥) في (ع) و(ب): «يروى».

(٦) في (د) و(ع) و(ص): «كان».

أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ شَهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: (حَدَّثَنَا) وَلأبي ذرٍّ: «أخبرني» بالخاء المعجمة والإفراد (عَامِرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ) بضم الهمزة ابن^(١) حارثة (يُحَدِّثُ سَعْدًا) هو: ابنُ أبي^(٢) وَقَّاصٍ، والد عامر (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ الْوَجَعَ) أي: الطَّاعُونَ (فَقَالَ: رَجُزٌ) بالزاي، عذاب (-أَوْ) قال: (عَذَابٌ -) بالشك من الراوي (عَذَّبَ بِهِ بَعْضُ الْأُمَمِ) لَمَّا كَثُرَ طُغْيَانُهُمْ (ثُمَّ بَقِيَ مِنْهُ بَقِيَّةٌ، فَيَذْهَبُ الْمَرَّةَ وَيَأْتِي الْأُخْرَى، فَمَنْ سَمِعَ بِأَرْضٍ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهْنِيِّ: «به» أي: بالطَّاعُونَ «بَارِضٍ» (فَلَا يُقَدِّمَنَّ) بفتح أوله وثالثه، أو^(٣) بضم أوله وكسر ثالته (عَلَيْهِ، وَمَنْ كَانَ بِأَرْضٍ وَقَعَ بِهَا فَلَا يَخْرُجُ فِرَارًا مِنْهُ) من الطَّاعُونَ. قال المهلب: والتَّحِيلُ فِي الْفِرَارِ مِنَ الطَّاعُونَ بِأَنْ يَخْرُجَ فِي تِجَارَةٍ أَوْ لِزِيَارَةٍ مِثْلًا، وَهُوَ يَنْوِي بِذَلِكَ الْفِرَارَ مِنَ الطَّاعُونَ.

والحديث سبق في «ذكر بني إسرائيل» [ج: ٣٤٧٣].

١٤ - باب: في الهبة والشفعة

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ وَهَبَ هِبَةً أَلْفَ دِرْهَمٍ أَوْ أَكْثَرَ حَتَّى مَكَّتْ عِنْدَهُ سِنِينَ، وَاحْتَالَ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ رَجَعَ الْوَاهِبُ فِيهَا، فَلَا زَكَاةَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَخَالَفَ الرَّسُولُ ﷺ فِي الْهِبَةِ وَأَسْقَطَ الزَّكَاةَ

هذا (باب) بالتثنية / يذكر فيه: ما يُكره من الاحتيال (في) الرجوع عن (الهبة و) الاحتيال في ١٠٨/١٠ إسقاط (الشفعة). وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ (إِنْ وَهَبَ) شخص (هِبَةً أَلْفَ دِرْهَمٍ أَوْ أَكْثَرَ حَتَّى مَكَّتْ) بفتح الكاف وضمها بعدها مثلثة، الشَّيْءُ الْمَوْهُوبُ (عِنْدَهُ) عند الموهوب له (سِنِينَ، وَاحْتَالَ) الواهب (فِي ذَلِكَ) بِأَنْ تَوَاطَأَ/ مع الموهوب له أَنْ لَا يَتَصَرَّفَ، قاله في «الفتح». ١١٩/٧٥ ب

(ثُمَّ رَجَعَ الْوَاهِبُ فِيهَا) أي: في الهبة (فَلَا زَكَاةَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَخَالَفَ) هذا القائل (الرَّسُولَ) أي: ظاهر حديث الرسول (ﷺ فِي الْهِبَةِ) المتضمن للنهي عن العود فيها (وَأَسْقَطَ الزَّكَاةَ) بعد أَنْ حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ عند الموهوب له، ووجوب زكاتها عليه عند الجمهور، وأمَّا الرجوع فلا يكون إِلَّا في الهبة للولد.

واحتج البخاري رحمه الله بقوله:

(١) في «ب» زيادة: «أبي».

(٢) «أبي»: ليست في (ب).

(٣) في (ع): «و».

٦٩٧٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «الْعَائِدُ فِي هَبْتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ، لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السَّوْءِ».

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثوري (عَنْ أَيُّوبَ) السخيتاني (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه) أَنَّهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «الْعَائِدُ فِي هَبْتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ» زاد مسلم في ^(١) رواية أبي جعفر محمد بن علي الباقر عنه: «فياكله» (لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السَّوْءِ) بفتح السين، أي: لا ينبغي لنا معشر المؤمنين أن نتَّصف بصفة ذميمة يشابهنا فيها أخس الحيوانات في أخس أحوالها ^(٢)، وظاهر هذا المثل - كما قاله النووي - : تحريم الرجوع في الهبة بعد القبض، وهو محمولٌ على هبة الأجنبي لا ما وهبه لولده. وقال العيني: لم يقل أبو حنيفة هذه المسألة على هذه الصورة بل قال: إنَّ للواهب أن يرجع في هبته إذا كان الموهوب له أجنبيًا، وقد سلمها له؛ لأنَّه قبل التسليم يجوز ^(٣) مطلقًا، واستدلَّ لجواز الرجوع بحديث ابن عباس عند الطبراني مرفوعًا: «مَنْ وَهَبَ هَبَةً فَهُوَ أَحَقُّ بِهَبْتِهِ مَا لَمْ يُثَبَّ مِنْهَا». وحديث ابن عمر مرفوعًا عند الحاكم وقال: صحيحٌ على شرطهما. قال: ولم ينكر أبو حنيفة حديث: «العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه»، بل عمل بالحديثين معًا، فعمل بالأوَّل في جواز الرجوع، وبالثاني في كراهة الرجوع، واستقبحه لا في حرمة، وفعل الكلب يوصف بالقبح لا بالحرمة.

والحديث سبق في «الهبة» [ج: ٢٥٨٩].

٦٩٧٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: إِنَّمَا جَعَلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسَّمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِّقَتِ الطَّرِيقُ فَلَا شُفْعَةَ.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: الشُّفْعَةُ لِلْجَوَارِ، ثُمَّ عَمِدَ إِلَى مَا شَدَّدَهُ فَأَبْطَلَهُ، وَقَالَ: إِنْ اشْتَرَى دَارًا فَخَافَ أَنْ يَأْخُذَهَا الْجَارُ بِالشُّفْعَةِ، فَاشْتَرَى سَهْمًا مِنْ مِئَةِ سَهْمٍ، ثُمَّ اشْتَرَى الْبَاقِي، وَكَانَ لِلْجَارِ الشُّفْعَةُ فِي السَّهْمِ الْأَوَّلِ، وَلَا شُفْعَةَ لَهُ فِي بَاقِي الدَّارِ، وَلَهُ أَنْ يَخْتَالَ فِي ذَلِكَ.

(١) في (ب) و(س): «من».

(٢) في (س): «أحواله».

(٣) في (ص) زيادة: «له».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المعروف بالمسندِي قال: (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ) الصَّنْعَانِيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو: ابنُ راشد (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ (قَالَ: إِنَّمَا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الشُّفْعَةِ) بضم الشين المعجمة وسكون الفاء وحكي ضمها، وهي لغة: الضم، وشرعاً: حق تملك قهريٌّ يثبت للشريك القديم على الحادث فيما ملك بعوضٍ (فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسَم) مِنَ الْعَقَارِ، و«ما» موصولةٌ بمعنى الذي، والصُّلَةُ جملة «لَمْ يُقَسَم»، والعائد المفعول الذي لَمْ يُسَمِّ فاعله، وهو هنا محذوفٌ^(١)، أي: فيما لم يقسم من العقار كما مرَّ (فَإِذَا وَقَعَتِ الْخُذُودُ) جمع: خذٌّ، وهو هنا ما تتميَّز^(٢) به الأملاك بعد/ القسمة (وَصُرِّفَتِ الطَّرُوقُ) بضم الصاد وكسر الراء مشددة ومخففة، أي: بيَّنت ١١٢٠/٧٥ مصارفها وشوارعها، وجواب «فإذا» قوله: (فَلَا شُفْعَةَ) لَأَنَّهُ صَارَ مَقْسُومًا وَخَرَجَ عَنِ الشَّرْكَه فَصَارَ فِي حَكْمِ الْجَوَارِ، والمعنى في الشُّفْعَةِ: دفعُ ضررِ مُؤَنَةِ الْقِسْمَةِ، واستحداثِ المرافقِ كَالْمِضْعَدِ وَالْمِنُورِ وَالبَّالُوْعَةِ فِي الْحِصَّةِ الصَّائِرَةِ إِلَيْهِ. وظاهره: أَنَّ لَا شُفْعَةَ لِلْجَارِ؛ لَأَنَّهُ نَفَى الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ مَقْسُومٍ.

والحديث سبق في «البيوع» [ج: ٢٢١٤].

(وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ) هو أبو حنيفة رضي الله عنه: تُشْرَعُ (الشُّفْعَةُ لِلْجَوَارِ) بكسر الجيم، المجاورة (ثُمَّ عَمَدَ) بفتحات، أي: عمَدَ أبو حنيفة (إِلَى مَا شَدَّدَهُ) بِالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكُشْمِيهْنِيِّ: «إِلَى مَا سَدَّدَهُ» بِالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ، أي: مِنْ إِثْبَاتِ الشُّفْعَةِ لِلْجَارِ كَالشَّرِيكِ (فَأَبْطَلَهُ. وَقَالَ: إِنْ اشْتَرَى دَارًا) أي: أَرَادَ شَرَاءَهَا كَامِلَةً (فَخَافَ أَنْ يَأْخُذَهَا الْجَارُ بِالشُّفْعَةِ فَاشْتَرَى) مِنْهَا (سَهْمًا) وَاحِدًا شَائِعًا (مِنْ مِئَةِ سَهْمٍ) فَيَصِيرُ شَرِيكًا لِمَالِكِهَا (ثُمَّ اشْتَرَى الْبَاقِيَّ، وَكَانَ) بِالْوَاوِ، وَسَقَطَتْ لِأَبِي ذَرٍّ (لِلْجَارِ الشُّفْعَةُ فِي السَّهْمِ الْأَوَّلِ) فَيَصِيرُ أَحَقُّ بِالشُّفْعَةِ مِنَ الْجَارِ؛ لِأَنَّ الشَّرِيكَ فِي الْمَشَاعِ أَحَقُّ مِنَ الْجَارِ (وَلَا شُفْعَةَ لَهُ) أي: لِلْجَارِ (فِي بَاقِي الدَّارِ، وَلَهُ) أي: لِلَّذِي اشْتَرَى الدَّارَ وَخَافَ أَنْ يَأْخُذَهَا الْجَارُ (أَنْ يَخْتَالَ فِي ذَلِكَ) فَنَاقِضٌ كَلَامُهُ؛ لَأَنَّهُ احْتَجَّ فِي شُفْعَةِ الْجَارِ بِحَدِيثِ [ج: ٢٢٥٨] «الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْيِهِ»، ثُمَّ تَحَيَّلَ فِي إِسْقَاطِهَا بِمَا/ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ غَيْرَ الْجَارِ ١٠٩/١٠ أَحَقُّ بِالشُّفْعَةِ مِنَ الْجَارِ، وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ خِلَافِ السُّنَّةِ، لَكِنَّ الْمَشْهُورَ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ: أَنَّ

(١) قَالَ الْعَلَّامَةُ قُطَّةٌ رضي الله عنه: الصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ: مُسْتَتَرٌ، وَيَحْذَفُ قَوْلُهُ: أَي ...

(٢) فِي (ع) وَ(ص): «يَتَمَيَّز».

الحيلة المذكورة لأبي يوسف، وأما محمد بن الحسن^(١) فقال: يُكره ذلك أشد الكراهة؛ لما فيه من الضرر لا سيما إن كان بين المشتري والشفيع عداوة، ويتضرر بمشاركته.

٦٩٧٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ الشَّرِيدِ قَالَ: جَاءَ الْمِسُورُ بْنُ مَخْرَمَةَ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى مَنْكِبِي، فَاَنْطَلَقْتُ مَعَهُ إِلَى سَعْدٍ، فَقَالَ أَبُو رَافِعٍ لِلْمِسُورِ: أَلَا تَأْمُرُ هَذَا أَنْ يَشْتَرِيَ مِنِّي بَيْتِي الَّذِي فِي دَارِي؟ فَقَالَ: لَا أَزِيدُهُ عَلَى أَرْبَعِ مِئَةٍ، إِمَّا مُقْطَعَةً وَإِمَّا مُنْجَمَةً، قَالَ: أُعْطِيتُ خَمْسَ مِئَةٍ نَقْدًا فَمَنْعْتُهُ، وَلَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ»، مَا بَعْتُكَ - أَوْ قَالَ: مَا أُعْطِيتُكَ -. قُلْتُ لِسُفْيَانَ: إِنَّ مَعَمْرًا لَمْ يَقُلْ هَكَذَا، قَالَ: لَكِنَّهُ قَالَ لِي هَكَذَا. وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِذَا أَرَادَ أَنْ يَبِيعَ الشُّفْعَةَ فَلَهُ أَنْ يَخْتَالَ حَتَّى يُبْطَلَ الشُّفْعَةُ فَيَهَبُ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي الدَّارَ، وَيَحْذُهَا وَيُدْفَعُهَا إِلَيْهِ، وَيُعَوِّضُهُ الْمُشْتَرِي أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَلَا يَكُونُ لِلشَّفِيعِ فِيهَا شُفْعَةٌ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المدنيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بْنُ عُيَيْنَةَ (عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ) بفتح الميم والسين المهملة وسكون التحتية بينهما، أَنَّهُ قَالَ: (سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ الشَّرِيدِ) بفتح العين، والشَّرِيدِ: بفتح المعجمة وكسر الراء بعدها تحتية ساكنة فдал مهملة، الثَّقَفِيُّ (قَالَ: جَاءَ الْمِسُورُ بْنُ مَخْرَمَةَ) بن نوفل القرشيُّ رضي الله عنه (فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى مَنْكِبِي) بفتح الميم وكسر الكاف (فَاَنْطَلَقْتُ مَعَهُ إِلَى سَعْدٍ) بسكون العين، ابن أبي وقاص مالِك، وهو خال الْمِسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ (فَقَالَ أَبُو رَافِعٍ) أَسْلَمُ القِبْطِيُّ مولى رسول الله ﷺ (لِلْمِسُورِ) بن مَخْرَمَةَ: (أَلَا تَأْمُرُ هَذَا) يعني: سعد بن أبي وقاص (أَنْ يَشْتَرِيَ مِنِّي بَيْتِي الَّذِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهْنِيِّ: «بَيْتِي» بتشديد التحتية بعد فتح الفوقية «الَّذِينَ» بفتح الذال المعجمة وبعد؛ التَّحْتِيَّةُ نون على التَّثْنِيَةِ (فِي دَارِي؟) ولأبي ذرٍّ: «فِي دَارِهِ» (فَقَالَ) سَعْدٌ: (لَا أَزِيدُهُ^(٢)) فِي الثَّمَنِ (عَلَى^(٣)) أَرْبَعِ مِئَةٍ إِمَّا مُقْطَعَةً وَإِمَّا مُنْجَمَةً) أَي: مُؤَجَّلَةً عَلَى نَقْدَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ، وَالنَّجْمُ الْوَقْتُ الْمَعِيْنُ، وَالشُّكُّ مِنَ الرَّأْيِ (قَالَ) أَبُو رَافِعٍ: (أُعْطِيتُ) بضم الهمزة (خَمْسَ مِئَةٍ) مفعول ثانٍ لِأُعْطِيتُ (نَقْدًا فَمَنْعْتُهُ) أَي^(٤): (الْبَيْعِ) (وَلَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ) ولأبي ذرٍّ: «(رَسُولَ اللَّهِ) (ﷺ) يَقُولُ:

د ١٢٠/٧

(١) فِي (ع): «يُوسُف».

(٢) فِي (د) وَ(ع): «أَزِيدُ».

(٣) فِي (ص) وَ(ع): «مِنْ».

(٤) «أَي»: لَيْسَتْ فِي (د) وَ(ع) وَ(ص).

الجارُّ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ) بفتح الصاد المهملة والقاف وكسر الموحدة، بقربه، أو بقربيه بأن يتعهده ويتصدق عليه مثلاً. قيل: هو دليلٌ لشفعة الجوار. وأجيب بأنه لم يقل: أحق بشفعته، وهو متروك الظاهر؛ لأنه يستلزم أن يكون الجارُّ أحقَّ من الشريك، وهو خلاف مذهب الحنفية (مَا يَغْتُكُهُ) ولأبي ذرٍّ عن المستملي: «ما بعثك» بإسقاط الضمير (- أَوْ قَالَ: مَا أَعْظَيْتُكَه -). قال عليُّ بنُ المديني: (قُلْتُ لِسُفْيَانَ) بن عُيينة: (إِنَّ مَعْمَرًا) فيما رواه عبد الله بن المبارك عن معمر عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبيه. أخرجه النسائي (لَمْ يَقُلْ هَكَذَا) قال في «الكواكب»: أي: أَنَّ الجارُّ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ^(١) بل قال: الشفعة. وتعقبه الحافظ ابن حجر فقال: هذا الذي قاله لا أصل له، وما أدري مستنده فيه، ولفظ رواية معمر: «الجارُّ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ» كرواية أبي رافع سواء، فالمراد بالمخالفة على ما رواه معمر إبدال الصحابي بصحابي آخر، وهو المعتمد (قَالَ) سفیان: (لَكِنَّهُ) أي: إبراهيم بن ميسرة (قَالَ) ولأبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي: «قاله» (لِي هَكَذَا) وحكى الترمذي عن البخاري: أَنَّ الطريقين صحيحان، وإنما صحَّحهما؛ لأنَّ الثوري وغيره تابعوا سفیان بن عُيينة على هذا الإسناد.

قال المهلب: مناسبة ذكر حديث أبي رافع أنَّ كلَّ ما جعله النبي ﷺ حقاً لشخص لا يجوز لأحدٍ إبطاله بحيلة ولا غيرها.

(وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ) هو الثعمان أيضاً ﷺ: (إِذَا أَرَادَ أَنْ يَبِيعَ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشميهني: «أن يقطع» (الشُّفْعَةُ) ورجَّحها القاضي عياض، وقال الكِرْمَانِيُّ: يجوزُ أن يكون المراد بقوله: «أن يبيع الشُّفْعَةُ» لازم البيع وهو الإزالة عن الملك (فَلَهُ أَنْ يَحْتَالَ حَتَّى يُبْطَلَ الشُّفْعَةُ، فَيَهَبُ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي الدَّارَ وَيَحْذُهَا) بالحاء والdal المهملتين، أي: يصف حدودها التي تميِّزها (وَيَدْفَعُهَا) أي: الدَّارَ (إِلَيْهِ) إلى المشتري (وَيُعَوِّضُهُ الْمُشْتَرِي أَلْفَ دِرْهَمٍ) مثلاً (فَلَا يَكُونُ لِلشَّفِيعِ فِيهَا شُفْعَةٌ) وإنما سقطت الشُّفْعَةُ في هذه الصورة؛ لأنَّ الهبة ليست مُعَاوِضَةً مُحَضَّةً فَأُشْبِهَتْ الْإِثْرَ.

٦٩٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، أَنَّ سَعْدًا سَاوَمَهُ بَيْتًا بِأَرْبَعِ مِئَةِ مِثْقَالٍ فَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْجَارُّ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ» لَمَّا أَعْظَيْتُكَ.

(١) في (د): «بصقبه»، وفي (ص): «بصفقته».

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ اشْتَرَى نَصِيبَ دَارٍ، فَأَرَادَ أَنْ يُبْطِلَ الشُّفْعَةَ وَهَبَ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ وَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ يَمِينٌ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوْرِيُّ (عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ) الطَّائِفِيِّ، نَزَلَ مَكَّةَ (عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ) الثَّقَفِيِّ (عَنْ أَبِي رَافِعٍ) أَسْلَمَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (أَنْ سَعْدًا) هُوَ: ابْنُ أَبِي وَقَّاصٍ (سَاوَمَهُ بَيْتًا بِأَرْبَعِ مِثَّةٍ مِثْقَالٍ، فَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ) بِالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ (لَمَّا) بَفَتْحِ اللَّامِ وَتَخْفِيفِ الْمِيمِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «بِسَقْبِهِ - بِالسَّيْنِ بَدَلَ الصَّادِ - مَا» بِإِسْقَاطِ اللَّامِ (أَعْطَيْتُكَ) بِحَذْفِ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنْ الْكُشْمِيهَنِيِّ: «أَعْطَيْتُكَ».

(وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ) الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِنْ اشْتَرَى / نَصِيبَ دَارٍ فَأَرَادَ أَنْ يُبْطِلَ الشُّفْعَةَ وَهَبَ) مَا اشْتَرَاهُ (لِابْنِهِ الصَّغِيرِ وَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ يَمِينٌ) فِي تَحْقِيقِ ^(١) الْهَبَةِ، وَلَا فِي جَرِيَانِ شُرُوطِهَا، وَقَيْدِ الصَّغِيرِ؛ لِأَنَّ الْهَبَةَ لَوْ كَانَتْ لِلْكَبِيرِ وَجِبَ عَلَيْهِ الْيَمِينُ، فَتَحِيلٌ ^(٢) فِي إِسْقَاطِهَا بِجَعْلِهَا لِلصَّغِيرِ، وَلَوْ وَهَبَ لِأَجْنَبِيٍّ فَلِلشَّفِيعِ أَنْ يَحْلِفَ الْأَجْنَبِيُّ أَنَّ الْهَبَةَ حَقِيقَةٌ، وَأَنَّهَا جَرَتْ بِشُرُوطِهَا، وَالصَّغِيرُ لَا يَحْلِفُ.

١٥ - بَابُ اخْتِيَالِ الْعَامِلِ لِيُهْدَى لَهُ

(بَابُ) كَرَاهِيَةِ (اخْتِيَالِ الْعَامِلِ) الَّذِي يَتَوَلَّى فِي مَالِهِ وَغَيْرِهِ (لِيُهْدَى لَهُ) بِضَمِّ التَّحْتِيَةِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ.

٦٩٧٩ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ يُدْعَى: ابْنُ اللَّتَيْيَةِ، فَلَمَّا جَاءَ حَاسِبُهُ، قَالَ: هَذَا مَالُكُمْ، وَهَذَا هَدِيَّةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَهَلَّا جَلَسْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمِّكَ حَتَّى تَأْتِيَكَ هَدِيَّتُكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا» ثُمَّ خَطَبَنَا فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي اسْتَعْمِلُ الرَّجُلَ مِنْكُمْ عَلَى الْعَمَلِ مِمَّا وَلَانِي اللَّهُ، فَيَأْتِيَنِي فَيَقُولُ: هَذَا مَالُكُمْ، وَهَذَا هَدِيَّةٌ أُهْدِيَتْ لِي، أَفَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ حَتَّى تَأْتِيَهُ هَدِيَّتُهُ، وَاللَّهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ

(١) فِي (ب) وَ (س): «تَحْقِيقٌ».

(٢) فِي (ب) وَ (س): «فِتْحِيلٌ».

يَحْمِلُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَلَا عَرَفْنَ أَحَدًا مِنْكُمْ لَقِيَ اللَّهَ يَحْمِلُ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقَرَةً لَهَا خُورٌ، أَوْ شَاةً تَنْعَرُ^(١) ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رُئِيَ بَيَاضُ إِبْطِهِ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ» بَضَرَ عَيْنِي وَسَمِعَ أَذُنِي.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) أبو مُحَمَّد القرشي، الهَبَّارِيُّ الكوفي، من ولد هَبَّار بن الأسود، واسمه عَبْدُ اللَّهِ، وعُبَيْد لَقَبٌ غَلِبَ عَلَيْهِ، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حَمَادُ بْنُ أُسَامَةَ (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ (عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ) بَضَمَ الْحَاءَ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَوْ الْمُنْذِرُ^(٢) (السَّاعِدِيُّ) الْأَنْصَارِيُّ رحمه الله أَنَّهُ (قَالَ: اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ) بَضَمَ السِّينَ وَفَتَحَ اللَّامَ (يُدْعَى) الرَّجُلُ (ابْنُ اللَّتْبِيَّةِ) بَضَمَ اللَّامَ وَفَتَحَ الْفَوْقِيَّةَ وَسَكُونَهَا وَكَسَرَ الْمُوَحَّدَةَ وَتَشْدِيدَ التَّحْتِيَّةِ، عَبْدُ اللَّهِ، وَاللَّتْبِيَّةُ اسْمُ أُمِّهِ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: لَمْ أَقِفْ عَلَى تَسْمِيَّتِهَا (فَلَمَّا جَاءَ) وَفِي «الْأَحْكَامِ»: فَلَمَّا قَدِمَ [ج: ٧١٩٧] (حَاسَبَهُ) النَّبِيُّ ﷺ، أَي: أَمَرَ مِنْ حَاسَبِهِ (قَالَ: هَذَا مَالُكُمْ، وَهَذَا هَدِيَّةٌ) أَهْدَيْتَ لِي (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) لَهُ: (فَهَلَّا) وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنْ الْمُسْتَمْلِيِّ: «فَهَلْ» بِإِسْقَاطِ الْأَلْفِ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ (جَلَسْتُ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمِّكَ حَتَّى تَأْتِيكَ هَدِيَّتُكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا، ثُمَّ خَطَبَنَا) مِنْهُ ﷺ (فَحَمِدَ اللَّهَ) بِمَنْجِلٍ (وَأَتْنَى عَلَيْهِ) بِمَا هُوَ أَهْلُهُ (ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي اسْتَعْمِلُ الرَّجُلَ مِنْكُمْ عَلَى الْعَمَلِ مِمَّا وَلَانِي اللَّهُ، فَيَأْتِي فَيَقُولُ: هَذَا مَالُكُمْ، وَهَذَا هَدِيَّةٌ أَهْدَيْتَ لِي، أَفَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ حَتَّى تَأْتِيَهُ هَدِيَّتُهُ، وَاللَّهُ لَا يَأْخُذُ أَحَدًا مِنْكُمْ شَيْئًا) مِنَ الصَّدَقَةِ (بِغَيْرِ حَقِّهِ إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ يَحْمِلُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلَا عَرَفْنَ أَحَدًا) بَنُونَ التَّوَكِيدِ الثَّقِيلَةَ وَبَعْدَ اللَّامِ هَمْزَةٌ، أَي: ^(٢) وَاللَّهُ لَا عَرَفْنَ، وَفِي نَسْخَةِ «فَلَا أَعْرِفْنَ» بِالْأَلْفِ بَعْدَ اللَّامِ ثُمَّ هَمْزَةٌ «فَلَا» نَاهِيَةٌ لِلْمُتَكَلِّمِ صُورَةً، وَفِي الْمَعْنَى نَهْيٌ لِقَوْلِهِ: أَحَدًا (مِنْكُمْ لَقِيَ اللَّهَ) حَالُ كَوْنِهِ (يَحْمِلُ بَعِيرًا) عَلَى عُنْقِهِ حَالُ كَوْنِهِ (لَهُ رُغَاءٌ) بَضَمَ الرَّاءَ وَفَتَحَ/ الْغَيْنَ الْمَعْجَمَةَ وَبِالْهَمْزَةِ د ١٢١/٧ ب ممدودًا، صِفَةٌ لِبَعِيرٍ، أَي: صَوْتُ (أَوْ) يَحْمِلُ (بَقَرَةً) عَلَى عُنْقِهِ (لَهَا خُورٌ) بَضَمَ الْخَاءَ الْمَعْجَمَةَ وَفَتَحَ الْوَاوَ الْمَخْفِيفَةَ بَعْدَهَا أَلْفَ فَرَاءَ، صَوْتُ أَيْضًا (أَوْ) يَحْمِلُ عَلَى عُنْقِهِ (شَاةً تَنْعَرُ) بَفَتْحِ الْفَوْقِيَّةِ وَسَكُونِ التَّحْتِيَّةِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ بَعْدَهَا رَاءَ، تَصَوُّتٌ (ثُمَّ رَفَعَ) مِنْهُ ﷺ (يَدَيْهِ) بِالتَّنْثِيَةِ، وَالَّذِي فِي «الْيُونَنِيَّةِ»: «يَدِهِ» بِالْإِفْرَادِ (حَتَّى رُئِيَ) بَرَاءَ مَضْمُومَةٍ فَهَمْزَةٌ مَكْسُورَةٌ فَتَحْتِيَّةٌ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «رِيءَ» بِكَسْرِ الرَّاءِ بَعْدَهَا تَحْتِيَّةٌ سَاكِنَةٌ فَهَمْزَةٌ (بَبَيَاضِ إِبْطِهِ) بِالْإِفْرَادِ، وَفِي

(١) فِي (ع): «الْمُنْذَرِي».

(٢) «أَي»: لَيْسَتْ فِي (ع) وَ(ص).

نسخة: «إبطيه» بالتثنية، حال كونه (يَقُولُ: اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ) ما أمرتني به (بَصَرَ عَيْنِي، وَسَمِعَ أُذُنِي) بفتح الموحدة وسكون الصاد المهملة وفتح الراء، و«سَمِعَ»: بفتح السين المهملة وسكون الميم وفتح العين، كذا في الفرع كأصله^(١)، وضبطه أكثرهم كذلك فيما قاله القاضي عياض. قال سيبويه: العرب تقول: سَمِعُ أُذُنِي زيداً ورأى عَيْنِي. تقول ذلك بضم آخرهما. قال القاضي عياض: وأما الذي في «كتاب الحيل» فوجه النصب^(٢) على المصدر؛ لأنه لم يذكر المفعول بعده. وقال في «الفتح»: و«بَصَرَ» - بفتح الموحدة وضم الصاد -، و«سَمِعَ» - بفتح السين وكسر الميم -، أي: بلفظ الماضي فيهما، أي: أبصرت عينا رسول الله ﷺ ناطقاً رافعاً يديه، وسمعتُ كلامه. فيكون من قول أبي حميد، وعلى القول بأنهما مصدران مضافان فمفعول بَلَّغْتُ، ويكون من قول رسول الله ﷺ، لكن عند أبي عوانة من رواية ابن جريج^(٣)، عن هشام: بَصَرَ عَيْنَا أَبِي حُمَيْدٍ وَسَمِعَ أَذْناهُ. وحينئذ يتعيّن أن يكون بضم الصاد وكسر الميم. وفي رواية مسلم من طريق أبي الزناد عن عروة: قلتُ لأبي حميد: أسمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: من فيه إلى أذني.

وقوله: «عَيْنِي وَأُذُنِي»، بالافراد فيهما. وفي مسلم من طريق أبي أسامة: بَصَرَ وَسَمِعَ - بالسكون فيهما -، والتثنية في: أذْنِي وَعَيْنِي. وعنده من رواية ابن نمير: بَصَرَ عَيْنَايَ وَسَمِعَ أُذْنَايَ.

قال المهلب: حيلة العامل ليُهدى له تقع بأن يسامح بعض من عليه الحق، فلذلك قال: «هَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ لِيَنْظُرَ هَلْ يُهْدَى لَهُ».

وقال في «فتح الباري»: ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن تملكه ما أهدي له^(٤)، إنما كان لعلّه كونه عاملاً، فاعتقد أن الذي أهدي له يستبدُّ به دون أصحاب الحقوق التي عمل فيها، فبيّن له ﷺ أن الحقوق التي عمل لأجلها هي السبب في الإهداء له، وأنه لو أقام في منزله لم يهد له شيء، فلا ينبغي له أن يستحلّها بمجرد كونها وصلت إليه على طريق الهدية، فإنّ ذلك إنّما يكون حيث يتمحض الحق له.

١١١/١٠

(١) في (ع): «وأصله».

(٢) في (ع): «بالنصب».

(٣) في (ع): «جرير».

(٤) في (س): «من جهة تملكه ما أهدي».

والحديث سبق في «الهبه» [ح: ٢٥٩٧] و«النذور» [ح: ٦٦٣٦] و«الزكاة» [ح: ١٥٠٠].

٦٩٨٠ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ». وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ اشْتَرَى دَارًا بِعِشْرِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَخْتَالَ حَتَّى يَشْتَرِيَ الدَّارَ بِعِشْرِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَيَنْقُدَهُ تِسْعَةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ وَتِسْعَ مِئَةٍ دِرْهَمٍ وَتِسْعَةَ وَتِسْعِينَ، وَيَنْقُدَهُ دِينَارًا بِمَا بَقِيَ مِنَ الْعِشْرِينَ أَلْفَ، فَإِنْ طَلَبَ الشَّفِيعُ أَخَذَهَا بِعِشْرِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَإِلَّا فَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَى الدَّارِ، فَإِنْ اسْتَحِقَّتِ الدَّارُ رَجَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ بِمَا دَفَعَ إِلَيْهِ، وَهُوَ تِسْعَةُ أَلْفٍ دِرْهَمٍ وَتِسْعَ مِئَةٍ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا وَدِينَارًا؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ حِينَ اسْتَحَقَّ انْتَقَضَ الصَّرْفُ فِي الدِّينَارِ، فَإِنْ وَجَدَ بِهَذِهِ الدَّارِ عَيْنًا وَلَمْ تُسْتَحَقَّ، فَإِنَّهُ يَرُدُّهَا عَلَيْهِ بِعِشْرِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ. قَالَ: فَأَجَازَ هَذَا الْخِذَاعَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا دَاءَ وَلَا خَبْثَةَ وَلَا غَائِلَةَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضلُ بْنُ دَكِينٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوْرِيُّ (عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ) الطَّائِفِيُّ (عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ) الثَّقَفِيُّ / (عَنْ أَبِي رَافِعٍ) اسمه أسلم، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ (عَنْ النَّبِيِّ) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «قَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: (عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ) الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «(بِسَقْبِهِ) بِالْسِينِ بَدَلَ الصَّادِ، أَي: أَحَقُّ بِقَرِيبِهِ بِأَنْ يَتَعَهَّدَهُ وَيَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ مِثْلًا، وَسَبَقَ مَا فِيهِ قَرِيبًا [ح: ٦٩٧٧].

(وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ) الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ الثُّعْمَانُ: (إِنْ اشْتَرَى) أَي: إِنْ أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ (دَارًا بِعِشْرِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ) مِثْلًا (فَلَا بَأْسَ أَنْ يَخْتَالَ) عَلَى إِسْقَاطِ الشُّفْعَةِ (حَتَّى يَشْتَرِيَ الدَّارَ بِعِشْرِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَيَنْقُدَهُ) بِفَتْحِ التَّحِيَّةِ، أَي: يَنْقُدُ الْبَائِعَ (تِسْعَةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ وَتِسْعَ مِئَةٍ وَتِسْعَةَ وَتِسْعِينَ وَيَنْقُدَهُ دِينَارًا بِمَا) أَي: بِمُقَابَلَةِ مَا (بَقِيَ مِنَ الْعِشْرِينَ أَلْفَ) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «(أَلْفَ) بِإِسْقَاطِ لَامِ أَلْفٍ، يَعْنِي: مُصَارَفَةً عَنْهَا (فَإِنْ طَلَبَ الشَّفِيعُ أَخَذَهَا) بِسُكُونِ الْخَاءِ، بِالشُّفْعَةِ أَخَذَهَا (بِعِشْرِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ) وَهِيَ الثَّمَنُ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ (وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يَرْضَ أَنْ يَأْخُذَهَا بِالْعِشْرِينَ أَلْفًا (فَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَى الدَّارِ) لِسُقُوطِ الشُّفْعَةِ؛ لِامْتِنَاعِهِ مِنْ بَذْلِ الثَّمَنِ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ (فَإِنْ اسْتَحِقَّتِ الدَّارُ) بِضَمِّ الْفَوْقِيَّةِ وَكسْرِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، أَي: ظَهَرَتْ مُسْتَحَقَّةٌ لغير الْبَائِعِ (رَجَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ بِمَا دَفَعَ إِلَيْهِ وَهُوَ تِسْعَةُ أَلْفٍ دِرْهَمٍ وَتِسْعَ مِئَةٍ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا وَدِينَارًا) لَكُونَهُ الْقَدْرُ الَّذِي تَسَلَّمَهُ مِنْهُ، وَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ (لَأَنَّ الْبَيْعَ) أَي: الْمَبِيعَ (حِينَ^(١) اسْتَحَقَّ

(١) فِي (ص): «حَتَّى».

بضم التاء مبنياً للمفعول للغير (انْتَقَضَ) بالضاد المعجمة (الصَّرْفُ) الذي وقع بين البائع والمشتري (فِي الدِّينَارِ^(١)) ولأبي ذرٍّ: «فِي الدَّارِ» (فَإِنْ وَجَدَ) بفتح الواو (بِهَذِهِ الدَّارِ) المذكورة (عَيْبًا وَلَمْ تُسْتَحَقَّ) بالبناء للمجهول، أي: والحال أنها لم تخرج مستحقةً (فَإِنَّهُ يَرُدُّهَا عَلَيْهِ بِعِشْرِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ) ولأبي ذرٍّ: «بِعِشْرِينَ أَلْفًا» وهذا تناقض ظاهر؛ لأنَّ الأُمَّةَ مجتمعةً^(٢) وأبو حنيفة معهم على أَنَّ البائع لا يردُّ في الاستحقاق، والردُّ بالعيب إلَّا ما قبض، فكَذلك الشَّفيع لا يشفع إلَّا بما نقد المشتري، وما قبضه من البائع لا بما عقد، وأشار إلى ذلك بقوله: (قَالَ) البخاريُّ: (فَأَجَازَ) أي: أبو حنيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (هَذَا الْخِدَاعَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ) والخِدَاع - بكسر الخاء المعجمة - أي: الحيلة في إيقاع الشريك في الغبن الشديد إن أخذ بالشفعة، أو إبطال حقه بسبب الزيادة في الثمن باعتبار العقد لو تركها.

(وَقَالَ) البخاريُّ: قال: (النَّبِيُّ ﷺ) وسقط واو «وقال» الأولى لأبي ذرٍّ: (لَا دَاءَ) ولأبي ذرٍّ: «بيع المسلم لا داء» لا^(٣) مرض (وَلَا خِبْثَةٌ) بكسر الخاء المعجمة وتضم وسكون الموحدة بعدها مثلثة، بأن يكون المبيع غير طيب كأن يكون من قوم لم يحلَّ سبيهم لعهدٍ تقدَّم لهم، قاله أبو عبيدة. قال السَّفَاقِسيُّ: وهذا في عهدة^(٤) الرَّقِيق^(٥). قال في «الفتح»: وإِنَّمَا خَصَّه بذلك؛ لأنَّ الخبر إِنَّمَا ورد فيه (وَلَا غَائِلَةٌ) بالغين المعجمة مهموزاً/ ممدوداً، لا سرقة ولا إباق. د ١٢٢/٧

وهذا الحديث سبق في «أوائل البيوع» في: «باب إذا بَيَّنَّ البيِّعان ونصحا» [قيل: ٢٠٧٩] بلفظ: ويذكر عن العَدَاءِ بنِ خالد قال: كتب لي النَّبِيُّ ﷺ: «هذا ما اشترى مُحَمَّدٌ رسول الله ﷺ من العَدَاءِ بنِ خالدٍ، بيع المسلم المسلم لا داء ولا خِبْثَةٌ ولا غَائِلَةٌ». قال في «الفتح»: وسنده حسنٌ، وله طرقٌ إلى العَدَاءِ. ورواه التُّرْمُذِيُّ والنَّسَائِيُّ وابن ماجه موصولاً لكن فيه أَنَّ المشتري العَدَاءُ من مُحَمَّدٍ رسول الله ﷺ. وسبق ما في ذلك في الباب المذكور.

(١) في (ل): «في» بالسود، وفي هامشها: قوله: «في الدينار» كذا بخطه «في» بالسود، و«الدينار» بالحمرة؛ فليُحَرَّرَ.

(٢) في (ب) و(س): «مجتمعة».

(٣) «لا»: ليست في (د).

(٤) في (ص): «عهد».

(٥) «وقال السفاقسي: وهذا في عهدة الرقيق»: ليست في (د).

٦٩٨١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، أَنَّ أَبَا رَافِعٍ سَأَوَ سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ بَيْتًا بِأَرْبَعِ مِثْقَالٍ وَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ» مَا أَعْطَيْتُكَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو: ابنُ مُسَرِّهٍ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بنُ سعيد القطان (عَنْ سُفْيَانَ) الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ) ضَدَّ الميمنة الطائفي (عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ) بفتح العين والشين المعجمة آخره دال مهملة (أَنَّ أَبَا رَافِعٍ) مولى رسول الله ﷺ اسمه أسلم (سَأَوَ سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ) / أبا وقاص بن وهيب^(١) بن عبد مناف، أحد العشرة، وأول من رَمَى بسهم في سبيل الله (بَيْتًا) في داره (بِأَرْبَعِ مِثْقَالٍ. وَقَالَ) أبو رافع بعد قوله: أُعْطِيتَ خمس مئة نقدًا فمنعته: (لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ) بالصاد، ولأبي ذرٍّ بالسين (مَا أَعْطَيْتُكَ) البيت.

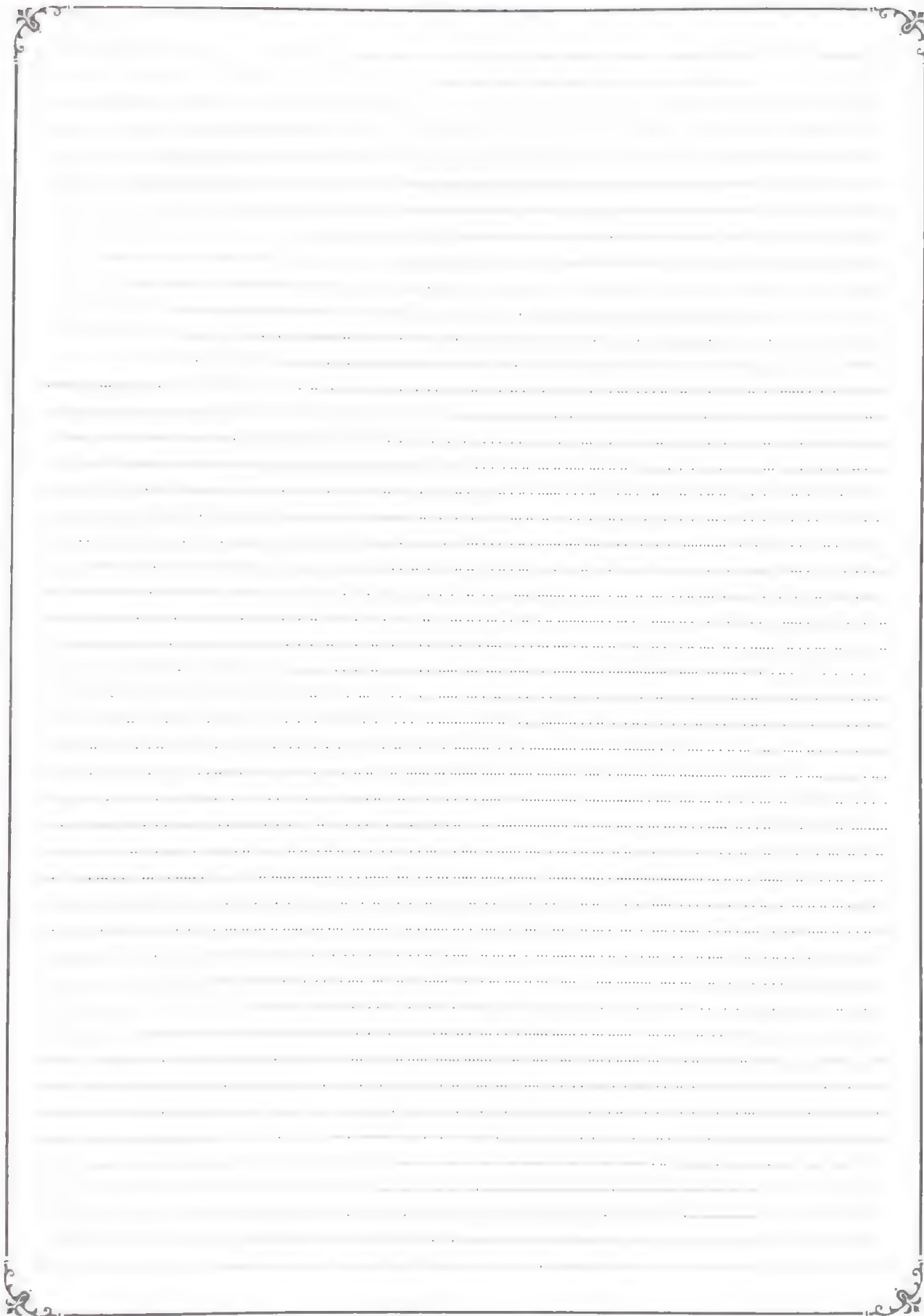
قال في «فتح الباري»: قوله: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ... إلى آخره، كذا وقع للأكثر هذا الحديث، وما بعده متصلاً «باب احتيال العامل»، وأظنه وقع هنا تقديم وتأخير، فإنَّ الحديث وما بعده يتعلَّقان^(٢) باب الهبة والشفعة، فلمَّا جعل التَّرجمة مُشتركة جمع بين مسائلها، ومن ثمَّ قال الكُزَّمانِيُّ: إِنَّهُ من تصرف النِّقْلة^(٣)، وقد وقع عند ابن بطال هنا: باب، بلا ترجمة، ثمَّ ذكر الحديث وما بعده، ثمَّ ذكر «باب احتيال العامل»، وعلى هذا فلا إشكال؛ لأنَّه حينئذٍ كالفصل من الباب، ويحتملُ أن يكونَ في الأصل بعد قصَّة ابن اللَّتْبِيَّة باب بلا ترجمة، فسقطتِ التَّرجمة فقط، أو بيَّض لها في الأصل.



(١) في (د) و(ع) و(ص): «وهب».

(٢) في (د) و(ع) و(ص): «يتعلق».

(٣) في (د): «تصرفات النقلة»، وفي (ع): «تصرفات النقل».



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٩١ - بَابُ التَّعْبِيرِ

وَأَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّالِحَةُ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) : ثبتت البسملَةُ هنا للجميع.

(باب التَّعْبِيرِ) أي: تفسير الرؤيا، وهو العبورُ من ظاهرها إلى باطنها، قاله الرَّاغِبُ. وقال في «المدارك»: حقيقةُ عبرت الرؤيا ذكرتُ عاقبتها وآخر أمرها، كما تقول: عبرتُ النَّهْرَ، إذا قطعتَه حتَّى تبلغَ آخرَ عرضه وهو عبْرُه^(١)، ونحوه أَوَّلْتُ الرؤيا إذا ذكرت مآلها، وهو مرجعُها. وقال البيضاوي: عبارةُ الرؤيا الانتقال من الصُّور الخياليَّة^(٢) إلى المعاني النفسانيَّة التي هي مثالها من العبور وهو المجاوزة. انتهى.

وعَبَّرْتُ الرؤيا - بالتَّخْفِيفِ - هو الَّذي اعتمدَه الأثباتُ، وأنكروا التَّشْدِيدَ، لكن قال الزَّمَخْشَرِيُّ: عثرتُ على بيتٍ/ أنشدَه المبرِّدُ في «كتاب الكامل» لبعض الأعراب:

رَأَيْتُ رُؤْيَا ثُمَّ عَبَّرْتُهَا وَكُنْتُ لِلْأَخْلَامِ عَبَّارًا

وقال غيره: يُقال: عَبَّرْتُ الرؤيا - بالتَّخْفِيفِ - إذا فسَّرتها، وعَبَّرْتُها - بالتَّشْدِيدِ - للمبالغة في ذلك، ولأبي ذرٍّ: «كتاب التَّعْبِيرِ».

(وَأَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) ولأبي ذرٍّ عن المُسْتَمْلِي: «(بابُ) بالتَّنوين «أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ» (بِسْمِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ) إليه (الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ)^(٣) أي: الحسنَةُ أو الصَّادِقة، والمرادُ

(١) في (د): «عبر».

(٢) في (ص): «الخيالية».

(٣) في هامش (ل):

= لا تنكر الوحي من رؤياه إنَّ له قلبًا إذا نامت العينان لم ينم

بها: صَحَّتْهَا، والرُّؤْيَا كالرُّؤْيَا غير أَنَّهَا مختَصَّةٌ بما يكون في النَّوْمِ، ففرق بينهما بتاء التَّأْنِيثِ كالقُرْبَةِ والقُرْبَى. وقال الرَّاعِبُ: بالهاء إدراكُ المرثِيِّ بحاشَةِ البَصْرِ، ويُطْلَقُ على ما يدركُ بالتَّخَيُّلِ، نحو: أرى أَنَّ زَيْدًا سافرَ، وعلى التَّفَكُّرِ^(١) النَّظَرِي نَحْوُ: ﴿إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ﴾ [الأنفال: ٤٨] وعلى الرَّأْيِ وهو اعتقادُ أَحَدِ النَّقِیْضِیْنِ من غلبةِ الظَّنِّ. وقال ابنُ الأَثیرِ: الرُّؤْيَا والحلمُ عبارةٌ عَمَّا يراه النَّائمُ في النَّوْمِ من الأشياءِ، لكن غلبتِ الرُّؤْيَا على ما يراه من الخیرِ والشَّيْءِ الحسنِ، وغلبَ الحُلْمُ على ما يراه من^(٢) الشَّرِّ والقبيحِ، ومنه قوله تعالى: ﴿أَضَعْتُ الْحُلْمَ﴾ [يوسف: ٤٤] وتضم^(٣) لام الحُلْمِ وتسكُنُ، وفي الحديث [ح: ٥٧٤٧] «الرُّؤْيَا من الله، والحُلْمُ من الشَّيْطَانِ».

قال الثُّورْبُشْتِيُّ: الحُلْمُ عند العربِ مستعملٌ استعمالَ الرُّؤْيَا، والتَّفْرِيقُ بينهما إنَّمَا كان من الاصطلاحاتِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي لم يضعْها حَلِيمٌ^(٤) ولم يهتدِ إليها حَكِيمٌ، بل سَنَّها^(٥) صاحبُ الشَّرْعِ للفصلِ بينَ الحقِّ والباطلِ، كَأَنَّهُ كرهَ أَنْ يسمِّيَ ما كانَ من الله وما كانَ من الشَّيْطَانِ باسمِ واحدٍ، فجعلَ الرُّؤْيَا عبارةً عَمَّا كانَ من الله، والحُلْمُ عَمَّا كانَ من^(٦) الشَّيْطَانِ؛ لأنَّ الكلمةَ لم تستعملْ إِلَّا فيما يَخَيَّلُ للحالمِ في منامِهِ من قضاءِ الشَّهْوَةِ ممَّا لا حقيقةَ لَهُ.

قال صاحب «فتوح الغيب»: ولعلَّ الثُّورْبُشْتِيَّ أرادَ بقوله: ولم يهتدِ إليها حَكِيمٌ، ما عرفتْها الفلاسُفَةُ على ما نقله القاضي البيضاويُّ في تفسيرِ الرُّؤْيَا: انطباعُ الصُّورَةِ^(٧) المنحدرةِ من أَفْقِ المَتَخَيَّلَةِ إلى الحسِّ المشتركِ، والصَّادِقةِ منها إنَّمَا تكونُ باتِّصالِ النَّفْسِ بالملكوتِ لما بينهما من التَّنَاسُبِ عند فراغِها من تدبيرِ البدنِ أدنى فراغٍ، فتتصوَّرُ بما فيها ممَّا^(٨) يليقُ بها

= وذاك حين بلوغ من نبؤته وليس ينكر فيه حال محتلم
تبارك الله ما وحي بمكتسب ولا نبي على غيب بمتهم «بردة».

(١) في (د) و(ع): «العلم».

(٢) «من»: ليست في (ص) و(ع).

(٣) في (ص) و(ع): «يضم».

(٤) في (د) و(ع): «بليغ».

(٥) في (د) و(ع): «بينها».

(٦) «الله، والحلم عَمَّا كان من»: سقط في (ل)، وفي هامشها: «الله، والحلم عَمَّا كان من»: سقط من قلم الشَّارح.

(٧) في (د): «الصور».

(٨) في (ب) و(س): «ما».

من المعاني الحاصلة هناك، ثم إن المتخيلة تحاكيه بصورة تناسبه فترسلها إلى الحس المشترك فتصير مشاهدة، ثم إن كانت شديدة المناسبة لذلك المعنى بحيث لا يكون التفاوت إلا بأدنى شيء^(١) استغنت الرؤيا عن التعبير، وإلا احتاجت إليه. انتهى.

وقال من ينتمي إلى الطَّبِّ: إن جميع الرؤيا تنسب إلى الأخلاط فيقول: من غلب عليه البلغم رأى أنه يسبح في الماء ونحو ذلك؛ لمناسبة الماء طبيعة البلغم، ومن غلبت عليه الصفراء رأى / ١١٣/ النيران والصعود في الجو، وهكذا إلى آخره.

٦٩٨٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ. وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَوَّلُ مَا بُدِيَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّادِقَةُ فِي النَّوْمِ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ، فَكَانَ يَأْتِي حِرَاءَ فَيَتَحَنَّنُ فِيهِ - وَهُوَ التَّعَبُّدُ - اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعَدَدِ، وَيَتَزَوَّدُ لِذَلِكَ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ فَيُزَوِّدُهُ لِمِثْلِهَا، حَتَّى فَجِئَهُ الْحَقُّ وَهُوَ فِي غَارٍ حِرَاءَ، فَجَاءَهُ الْمَلَكُ فِيهِ، فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا أَنَا بِقَارِيٍّ، فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدُ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِيٍّ، فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدُ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِيٍّ، فَغَطَّنِي الثَّلَاثَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدُ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: «اقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ» حَتَّى بَلَغَ: «مَا لَمْ يَعْلَمْ» فَرَجَعَ بِهَا تَرْجُفُ بَوَادِرُهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ، فَقَالَ: «رَمَلُونِي رَمَلُونِي» فَرَمَلُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرَّوْعُ، فَقَالَ: «يَا خَدِيجَةُ مَا لِي؟» وَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ، وَقَالَ: «قَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي»، فَقَالَتْ لَهُ: كَلَّا أَبْشِرْ، فَوَاللَّهِ لَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا، إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَصْدُقُ الْحَدِيثَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ، وَتَقْرِي الضَّنْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ. ثُمَّ انْطَلَقَتْ بِهِ خَدِيجَةُ حَتَّى أَتَتْ بِهِ وَرَقَةَ ابْنَ نَوْفَلٍ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى بْنِ قُصَيٍّ، وَهُوَ: ابْنُ عَمِّ خَدِيجَةَ أَخُو أَبِيهَا، وَكَانَ امْرَأً تَنْصَرُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ يَكْتُبُ الْكِتَابَ الْعَرَبِيَّ، فَيَكْتُبُ بِالْعَرَبِيَّةِ مِنَ الْإِنْجِيلِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكْتُبَ، وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ عَمِيَ، فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ: أَيُّ ابْنِ عَمِّ اسْمَعِ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ، فَقَالَ وَرَقَةُ: ابْنُ أَخِي مَاذَا تَرَى؟ فَأَخْبَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا رَأَى، فَقَالَ وَرَقَةُ: هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى مُوسَى، يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَدَعًا أَكُونُ حَبًّا حِينَ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَوْ مُخْرِجِي هُمْ؟» فَقَالَ وَرَقَةُ: نَعَمْ، لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُودِي، وَإِنْ يَذُرْكُنِي يَوْمَكَ أَنْصُرَكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا، ثُمَّ لَمْ يَنْشُبْ وَرَقَةُ

(١) في هامش (ل) من نسخة: إلا بالكلية والجزئية. وهو موافق لتفسير «البيضاوي».

أَنْ نُؤْفَى، وَفَتَرَ الْوَحْيَ فِتْرَةً حَتَّى حَزَنَ النَّبِيُّ ﷺ - فِيمَا بَلَّغْنَا - حُزْنًا غَدَا مِنْهُ مِرَارًا كَمَنْ يَتَرَدَّى مِنْ رُؤُوسِ شَوَاهِقِ الْجِبَالِ، فَكُلَّمَا أَوْفَى بِذِرْوَةِ جَبَلٍ لَكِنِّي يُلْقِي مِنْهُ نَفْسَهُ تَبَدَّى لَهُ جِبْرِيلُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ حَقًّا. فَيَسْكُنُ لِدَلِكْ جَأْشُهُ وَتَقِرُّ نَفْسُهُ فَيَرْجِعُ، فَإِذَا طَالَتْ عَلَيْهِ فِتْرَةُ الْوَحْيِ غَدَا لِمِثْلِ ذَلِكَ، فَإِذَا أَوْفَى بِذِرْوَةِ جَبَلٍ تَبَدَّى لَهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾ ضَوْءُ الشَّمْسِ بِالنَّهَارِ، وَضَوْءُ الْقَمَرِ بِاللَّيْلِ.

١٢٣/٧د

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) نسبه لجده، واسم أبيه عبد الله المخزومي المصري قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بَنُ سَعْدِ الْإِمَامِ (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين وفتح القاف، ابن خالد (عَنِ ابْنِ شَهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ. قال المؤلف: (وَحَدَّثَنِي) بالافراد (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المسندي قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بَنُ هَمَّامٍ قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «أَخْبَرَنَا» (مَعْمَرٌ) هو: ابن راشد، ولفظ الحديث له لا لعقيل (قَالَ الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بَنِ شَهَابٍ: (فَأَخْبَرَنِي) بالافراد (عُرْوَةُ) بَنُ الزُّبَيْرِ بَنِ الْعَوَّامِ، والفاء في «فَأَخْبَرَنِي» للعطف على مقدَّر، أي: أَنَّهُ رَوَى لَهُ حَدِيثًا، وهو عند البيهقي في «دلائله» من وجه آخر عن الزُّهْرِيِّ عن مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بَنِ بَشِيرٍ مَرْسَلًا. فذكر قصَّة بدء الوحي مختصرة ونزول: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ إلى قوله: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ١-٢] قال مُحَمَّدُ ابْنُ النُّعْمَانِ: فرجع رسول الله ﷺ بذلك. قال الزُّهْرِيُّ: فسمعتُ عروَةَ بَنِ الزُّبَيْرِ، يقول: قالت عائشة... فذكر الحديث مطوَّلًا، ثُمَّ عَقَبَهُ بهذا الحديث (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِضَمِّ الْمَوْحِدَةِ وَكسْرِ الْمَهْمَلَةِ بعدها همزة (بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّادِقَةُ) الَّتِي لَيْسَ فِيهَا ضَغْثٌ، أَو الَّتِي لَا تَحْتَاجُ إِلَى تَعْبِيرٍ، وفي «التَّعْبِيرُ»^(١) القادري: الرَّؤْيَا الصَّادِقَةُ مَا يَقَعُ بَعِينَهُ، أَوْ مَا يُعْبَّرُ فِي الْمَنَامِ، أَوْ مَا يُخْبِرُ بِهِ مَنْ لَا يَكْذِبُ.

وفي «باب كيف كان»^(٢) بدء الوحي [ج: ٣]: الصَّالِحَةُ، بدل: الصَّادِقَةُ، وهما بمعنى واحد بالنسبة إلى أمور الآخرة في حق الأنبياء، وأمَّا بالنسبة إلى أمور الدنيا فالصَّالِحَةُ في الأصل أَخْصُ، فرؤيا الأنبياء كُلُّهَا صادقةٌ، وقد تكون صالحة وهي الأكثر، وغير صالحة بالنسبة للدُّنْيَا^(٣)، كما وقع في الرؤيا يوم أحد، وقال: (فِي النَّوْمِ) بعد الرؤيا المخصوصة به لزيادة الإيضاح، أو لدفع

(١) في (د): «تعبير».

(٢) «كان»: ليست في (س) و(ص).

(٣) في (د) و(ع): «إلى الدنيا».

وهم من يتوهم أنَّ الرؤيا تطلق على رؤية العين، فهي صفةٌ موضحة (فَكَانَ) مِنْهُ لَمْ (لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ) ولأبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي: «إِلَّا جَاءَتْهُ» (مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ) قال القاضي البيضاوي: شبه ما جاءه في اليقظة ووجدَه في الخارج طبقًا لما رآه في المنام بالصُّبح في إنارته ووضوحه. والفلقُ الصُّبحُ لكنَّه لَمَّا كان مستعملًا في هذا المعنى وفي غيره أُضيف إليه للتخصيص والبيان إضافة العام إلى الخاص.

وقال في «شرح المشكاة»: للفلق شأنٌ عظيم، ولذا جاء وصفًا لله تعالى في قوله^(١): «فَالِقُ الْإِصْبَاحِ» [الأنعام: ٩٦] وأمر بالاستعاذة برَبِّ الفلق؛ لأنَّه يُنبئ عن انشقاق ظلمة عالم الشهادة، وطلوع تباشير الصُّبح بظهور سلطان الشَّمس وإشراقها الآفاق، كما أنَّ الرؤيا الصَّالحة مبشرة^(٢) تُنبئ عن وفور أنوار عالم الغيب، وإنارة/ مطالع الهدايات بسبب الرؤيا التي هي جزءٌ يسير^(٣) من أجزاء النبوة (فَكَانَ) مِنْهُ لَمْ (يَأْتِي حِرَاءَ) بكسر الحاء المهملة وتخفيف الراء ممدودة، مذكرٌ مُنصرف على الصَّحيح، وقيل: مؤنَّثٌ غير مُنصرفٍ (فَيَتَحَنَّتْ) بالحاء المهملة آخره مثلثة، في غارٍ (فِيهِ، وَهُوَ) أي: التَّحَنُّتُ (التَّعَبُّدُ) بالخلوة ومشاهدة الكعبة منه والتَّفَكُّر، أو بما كان يُلقى إليه من^(٤) المعرفة (الليالي ذَوَاتِ الْعَدَدِ) مع أيامهنَّ، والوصف بذوات العدد يفيد التَّقليل كـ «دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ» [يوسف: ٢٠]. وقال الكزمانى: يحتمل الكثرة؛ إذ الكثير يحتاج إلى العدد وهو المناسب للمقام، وإنَّما كان يخلو بِإِلَهِيَّةِ الْإِلَهِ بحراء دون غيره؛ لأنَّ جدَّه عبد المطلب أوَّل من كان يخلو فيه من قريش، وكانوا يعظِّمونه لجلالته وكبر سنِّه فتبعه على ذلك، فكان يخلو مِنْهُ لَمْ بِمَكَانِ جَدِّهِ، وكان الزَّمن الذي يخلو فيه شهر رمضان، فإن قريشًا كانت تفعله كما كانت تصوم يوم عاشوراء (وَيَتَزَوَّدُ لِذَلِكَ) التَّعَبُّدُ (ثُمَّ يَرْجِعُ) إذا نفذ ذلك الزَّاد (إِلَى حَدِيَجَةَ) (فَتَزَوَّدُ) ولأبي ذرٍّ عن الكشيمهني: «فتزوَّد» بحذف الضمير (لِمِثْلِهَا) لمثل الليالي (حَتَّى فَجِئَهُ الْحَقُّ) بفتح الفاء وكسر الجيم بعدها همزة، أي: جاءه الوحي بغتةً، وكأنَّه لم يكن متوقِّعًا للوحي، قاله النَّووي. وتعقُّبه البلقيني بأنَّ في إطلاق هذا النَّفي نظرًا، فعند ابن

(١) في (د): «وصف الله تعالى في قوله تعالى».

(٢) في (د) و(ع) و(ص): «مبشرات».

(٣) «يسير»: ليست في (ع).

(٤) في هامش (ل): لفظة «من» [في] «من المعرفة» ساقطة من قلم المؤلف.

إسحاق عن عبيد بن عمير: أنه وقع في المنام نظير ما وقع له في اليقظة من الغط والامر^(١) بالقراءة وغير ذلك. قال في «الفتح»: وفي كون ذلك يستلزم وقوعه في اليقظة حتى يتوقعه نظراً، فالأولى ترك الجزم بأحد الأمرين (وهو) من الله عز وجل (في غار حراء/ فجاءه الملك) جبريل عليه السلام، وفاء «فجاءه» تفسيرية أو تعقيبية أو سببية، و«حتى» لانتهاء الغاية، أي: انتهى توجهه لغار حراء بمجيء جبريل^(٢) (فيه) في الغار (فقال: اقرأ) وهل سلم قبل قوله: اقرأ، أم لا؟ الظاهر لا؛ لأن المقصود إذ ذاك تفخيم الأمر وتهويله، أو ابتداء السلام متعلق بالبشر لا الملائكة، ووقوعه منهم على إبراهيم؛ لأنهم كانوا في صورة البشر^(٣) فلا يرد هنا، ولا سلامهم على أهل الجنة؛ لأن أمور الآخرة مُغايرة لأمر الدنيا غالباً. نعم، في رواية الطيالسي: أن جبريل سلم أولاً. لكن لم يرد أنه سلم عند الأمر بالقراءة، قاله في «الفتح» (فقال له النبي من الله عز وجل: ما أنا بقارئ) ولغير أبي ذر: «فقلت: ما أنا بقارئ» أي: ما أحسن أن اقرأ (فأخذني) جبريل (فغطني) ضمني وعصرني/ (حتى بلغ مني الجهد) بفتح الجيم ونصب الدال مفعولٌ حذف فاعله، أي: بلغ الغط مني الجهد. وبضم الجيم ورفع الدال، أي: بلغ مني الجهد مبلغه فاعل بلغ (ثم أرسلني) أطلقني (فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ فغطني) ولأبي ذر عن الكشيمهني: «(فأخذني فغطني)» (الثالثة حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني). قال في «شرح المشكاة»: قوله: «ما أنا بقارئ» أي: حكمتي كسائر الناس من أن حصول القراءة إنما هو بالتعلم وعدمه بعدمه، فلذلك أخذه وغطه مراراً؛ ليخرجه عن حكم سائر الناس، ويستفرغ منه البشرية، ويفرغ فيه من صفات الملكية (فقال) له حينئذ لما علم المعنى: «(اقرأ باسم ربك الذي خلق)» كل شيء، وموضع «(بأسيرك)» النصب على الحال، أي: اقرأ مفتتحاً باسم ربك قل: باسم الله، ثم اقرأ (حتى بلغ) «(ماتريعلم)» [العلق: ١-٥] ولأبي ذر: «حتى بلغ: «(علم الإنسان ما لم يعلم)». وفيه - كما قال الطيبي - إشارة إلى رد ما تصوّره من الله عز وجل من أن القراءة إنما تتيسر بطريق التعليم فقط، بل إنها كما تحصل بواسطة المعلم قد تحصل بتعليم الله بلا واسطة، فقوله: «(علم بالقلم)» إشارة إلى العلم التعليمي، وقوله: «(علم الإنسان ما لم يعلم)» إشارة إلى

(١) في (ص): «أمره».

(٢) قال العلامة قطة رحمه الله: فيه أن مدخول «حتى» هو مفاجأة الحق، لا مجيء الملك. تأمل.

(٣) في (ع): «الآدميين».

العلم اللدني ومُضدّاه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ أَوْ لَوْ يَعْلَمُ الْفَوْى﴾ [النجم: ٤-٥] (فَرَجَعَ بِهَا) بالآيات المذكورة حال كونه (تَرْجُفُ) تَضْطَرُّبُ (بَوَادِرُهُ) جمع: بادرة، وهي اللّحمة بين العنق والمنكب. وقال ابن بري: هي^(١) ما بين المنكب والعنق، يعني: أنّها لا تختص^(٢) بعضو واحد، وإنّما رجفت بوادره لما فجئه من الأمر المخالف للعادة؛ لأنّ الثبوة لا تزيل طباع البشرية كلّها (حَتَّى دَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ فَقَالَ: زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي) مرّتين، أي: غطوني بالثياب ولفوني بها (فَزَمِّلُوهُ) بفتح الميم (حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرُّوعُ) بفتح الراء، الفرغ (فَقَالَ: يَا خَدِيجَةُ مَا لِي؟ وَأَخْبَرَهَا) ولأبي ذرّ عن الكشميهني: «وأخبر» (الخبر، وَقَالَ: قَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي) أن لا أقوى على مقاومة هذا الأمر، ولا أقدرُ على حملِ أعباء الوحي فتزهق نفسي، ولأبي ذرّ عن الحموي والمستملي: «عليّ» بتشديد الياء (فَقَالَتْ لَهُ) خديجة: (كَأَلَا) نفّي وإبعاد^(٣) أي: لا خوف عليك (أَبَشِرْ) بخير، أو بأنّك^(٤) رسول الله حقاً (فَوَاللهِ لَا يُخْزِيكَ اللهُ أَبَدًا) بضم التحتية وسكون الخاء المعجمة، من الخزي، ولأبي ذرّ عن الكشميهني: «لا يُخْزِنُكَ» بالحاء المهملة والنون بدل المعجمة والياء^(٥)، من الحزن (إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ) أي: القرابة (وَتَصْدُقُ الْحَدِيثَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ) بفتح الكاف وتشديد اللام، الثقل، ويدخلُ فيه الإنفاق على الضيف^(٦) واليتيم والعيال/ وغير ذلك (وَتَقْرِي الضَّيْفَ) بفتح الفوقية من غير همز، أي: تهَيّئ له طعامه ونزله ١١٢٥/٧٥ (وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ) حوادثه، أرادت أنّك لست ممّن يصيبه مكروه لما جمع الله فيك من مكارم الأخلاق ومحاسن الشّماثل.

وفيه دلالة على أنّ مكارم الأخلاق وخصال الخير سببٌ للسلامة من مصارع الشّوء، وفيه مدح الإنسان في وجهه في بعض الأحوال لمصلحة تطرأ، وفيه تأنيس من حصلت له مخافة من أمر. وفي «دلائل النبوة» للبيهقي من طريق أبي ميسرة مرسلاً: أنّه ﷺ قصّ على خديجة ما رأى في

(١) «هي»: ليست في (ب).

(٢) في (د) و(ع) و(ص): «أنه لا يختص».

(٣) في (ص): «استبعاد».

(٤) في (ص) و(ع): «فإنك».

(٥) في هامش (ل): الذي في خطّه «بدل المعجمة والتّون» وهو سبق قلم.

(٦) في (د) و(ص): «الضعيف».

المنام، فقالت له: أبشِرْ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَصْنَعُ بِكَ إِلَّا خَيْرًا، ثُمَّ أَخْبَرَهَا بِمَا وَقَعَ لَهُ مِنْ شَقِّ الْبَطْنِ وَإِعَادَتِهِ، فقالت له: أبشِرْ إِنَّ هَذَا وَاللَّهِ خَيْرٌ، ثُمَّ اسْتَعْلَنَ لَهُ جَبْرِيلُ فذَكَرَ الْقِصَّةَ فَقَالَ لَهَا: «أَرَأَيْتَكَ الَّذِي رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ، فَإِنَّهُ جَبْرِيلُ اسْتَعْلَنَ لِي بِأَنْ رَبِّي أَرْسَلَهُ إِلَيَّ» وَأَخْبَرَهَا بِمَا جَاءَ بِهِ، فقالت: أبشِرْ، فَوَاللَّهِ لَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِكَ إِلَّا خَيْرًا، فاقْبَلِ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ اللَّهِ فَإِنَّهُ حَقٌّ، وَأَبشِرْ فَإِنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ.

(ثُمَّ انْطَلَقَتْ بِهِ خَدِيجَةُ حَتَّى أَتَتْ بِهِ) مصاحبة له (وَرَقَّةُ بْنُ نَوْفَلٍ بْنُ أَسَدٍ بْنُ عَبْدِ الْعُزَّى بْنِ قُصَيْيٍّ، وَهُوَ) أي: ورقة (ابْنُ عَمِّ خَدِيجَةَ) وهو (أَخُو أَبِيهَا) ولابن عساكر - فيما ذكره في «الفتح» - : «أخي أبيها» بالجرِّ في «أخي» صفة للعمِّ، ووجه الرفع أنَّه^(١) خبرٌ مبتدأٌ محذوف، وفائدته رفع المجاز في إطلاق العمِّ فيه^(٢) (وَكَانَ) ورقة (امْرَأً تَنْصَرُ) دخل في دين النصرانية (في الجاهليَّة) قبل البعثة المحمَّديَّة (وَكَانَ يَكْتُبُ الْكِتَابَ الْعَرَبِيَّ) وفي «باب بدء الوحي»: العبراني [ح: ٣] (فَيَكْتُبُ بِالْعَرَبِيَّةِ مِنَ الْإِنْجِيلِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكْتُبَ) أي: الذي شاء الله كتابته (وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ عَمِيَ، فَقَالَتْ لَهُ) لورقة (خَدِيجَةُ: أَيِ ابْنِ عَمِّ، اسْمَعْ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ) محمَّد من الله عز وجل (فَقَالَ) له من الله عز وجل (وَرَقَّةُ: ابْنُ أَخِي) بنصب ابن منادى مضاف (مَاذَا تَرَى؟) فَأَخْبَرَهُ النَّبِيُّ من الله عز وجل (مَا رَأَى) وفي «بدء الوحي»: خبر ما رأى [ح: ٣] (فَقَالَ) له (وَرَقَّةُ: هَذَا التَّامُوسُ) جبريلُ صاحب سرِّ الخير، قال الهروي: سَمِّيَ بِهِ لِأَنَّ اللَّهَ خَصَّصَهُ بِالْوَحْيِ (الَّذِي أُنْزِلَ) بضم الهمزة (عَلَى مُوسَى) بن عمران من الله عز وجل، ولم يقل عيسى مع كونه نصرانيًا؛ لِأَنَّ نَزُولَ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْكِتَابِينَ بخلاف عيسى من الله عز وجل (يَا لَيْتَنِي^(٣) فِيهَا) أي: في أيام النبوة ومدتها (جَدَعًا) يعني: شابًا قويًا، والجذع في الأصل للدَّوَابِّ، فهو هنا استعارة، وهو بالجيم والمعجمة المفتوحتين، وبالنَّصب ب: «كان» مقدَّرة^(٤) عند الكوفيَّين، أو على الحال من الضمير في فيها، وخبرٌ ليت قوله: «فيها» أي: ليتني كائن فيها حال الشَّبيبة والقوَّة (لَأَنْصَرَكَ^(٥) وَأَبَالِغَ فِي نَصْرَتِكَ (أَكُونُ) وفي «بدء الوحي» [ح: ٣] ليتني أكون (حَيًّا حِينَ يُخْرِجُكَ/

(١) «أنه»: ليست في (ع) و(ص).

(٢) «وفائدته رفع المجاز في إطلاق العمِّ فيه»: ليست في (د).

(٣) في (د) و(ع) زيادة: «كنت».

(٤) في (د): «المقدرة».

(٥) في (ع): «لأنصرك».

قَوْمَكَ) من مكة (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أ) معاديٍّ (وَمُخْرِجِيٍّ^(١) هُمْ؟) بتشديد الياء المفتوحة، وقال ذلك استبعادًا للإخراج وتعجبًا منه، فيؤخذ منه - كما قال السهيلي - أن مفارقة الوطن على النفس^(٢) شديدة لإظهاره بِإِلْهَامِ اللَّهِ الانزعاج لذلك بخلاف ما سمعه من ورقة من إيدائهم وتكذيبهم له (فَقَالَ وَرَقَةُ) له: (نَعَمْ) مخرجوك (لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمَا) ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «بمثل ما» (جِئْتُ بِهِ) من الوحي (إِلَّا عُودِي) لأن الإخراج عن المؤلف سبب لذلك^(٣) (وَإِنْ يُذَرِكُنِي يَوْمُكَ) بجزم «يُذَرِكُنِي» ب: «إِنْ» الشرطية ورفع «يومك» فاعل يُذَرِكُنِي، أي: يوم انتشار نبؤتك (أَنْصُرَكَ) بالجزم جواب الشرط (نَصْرًا) بالنصب على المصدرية (مُؤَزَّرًا) من الأزر، وهو القوة (ثُمَّ لَمْ يَنْشَبْ) بالشين المعجمة، لم يلبث (وَرَقَةُ أَنْ تُؤْفَى) بدل اشتغال من ورقة، أي: لم تلبث وفاته (وَفَتَرَ الْوَحْيَ) احتبس ثلاث سنين أو سنتين ونصفًا (فَتَرَةً حَتَّى حَزَنَ النَّبِيُّ^(٤) مِنْهُ ﷺ) بكسر زاي «حزن» (فِيمَا بَلَّغْنَا) معترض بين الفعل ومصدره وهو (حُزْنًا) والقائل هو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري من بلاغاته^(٥) وليس موصولًا، ويحتمل أن يكون بلغه بالإسناد المذكور، والمعنى: أن في جملة ما وصل إلينا من خبر رسول الله ﷺ في هذه القصة، وهو عند ابن مردويه في «التفسير» بإسقاط قوله: فيما بلغنا، ولفظه: فترة حزن النبي ﷺ منها حُزْنًا (غَدَا) بغين معجمة في الفرع، من الذهاب غدوة، وفي نسخة «عدا» بالعين المهملة، من العدو، وهو الذهاب بسرعة (مِنْهُ) من الحزن (مَرَارًا كَيْ يَتَرَدَّى) يسقط (مِنْ رُؤُوسِ شَوَاهِقِ الْجِبَالِ) العالية (فَكُلَّمَا أَوْفَى بِذِرْوَةِ جَبَلٍ) بكسر الذال المعجمة وفتح وتضم، أعلاه (لِكَيْ يُلْقِيَ مِنْهُ) من الجبل (نَفْسَهُ) المقدسة إشفاقًا أن تكون الفترة لأمرٍ أو سببٍ منه، فتكون^(٦) عقوبة من ربّه، ففعل ذلك بنفسه ولم يردْ شرعًا بالنهي^(٧) عن ذلك فيُعترض به، أو حزن على ما فاتهُ من الأمر الذي بشره به ورقة، ولم يكن

(١) في (د): «أمعاديٍّ أو مُخْرِجِيٍّ».

(٢) في (ص): «النفوس».

(٣) في (ع): «العداوة».

(٤) في (ع): «رسول الله».

(٥) في (د): «بلاغته».

(٦) في (د) و(ع) و(ص): «أن يكون».

(٧) في (د): «يرد بعد شرع».

خوِطَبَ عن الله أَنَّكَ رسولُ الله ومبعوثُ إلى عباده. وعند ابنِ سعدٍ من حديثِ ابنِ عباسٍ بنحو هذا البلاغ الذي ذكره الزُّهريُّ، وقوله: مكثَ أَيْامًا بعد مجيء الوحي لا يرى جبريلَ، فحزن حزناً شديداً حتَّى كان يغدو^(١) إلى ثبير مرّةً، وإلى حراءٍ أخرى يريدُ أن يُلقِي نفسه (تَبَدَّى) ظهرَ لَهُ جِبْرِيلُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ/ إِنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ حَقًّا. وفي حديثِ ابنِ سعدٍ المذكور: فبينما^(٢) هو عامدٌ لبعض تلك^(٣) الجبال؛ إذ سمع صوتاً فوقف فرعاً، ثمَّ رفع رأسه فإذا جبريلُ على كرسيٍّ بين السماء والأرض متربّعاً يقول: يا محمد أنت رسولُ الله حقاً، وأنا جبريلُ (فَيَسْكُنُ لِذَلِكَ جَأْشُهُ) بالجيم ثمَّ الهمزة الساكنة ثمَّ الشين / المعجمة، اضطرابُ قلبه (وَتَقَرُّ) بكسر القاف في الفرع، وفي غيره بفتحها (نَفْسُهُ، فَيَرْجِعُ، فَإِذَا طَالَتْ عَلَيْهِ فَتْرَةُ الْوَحْيِ غَدًا لِمِثْلِ ذَلِكَ، فَإِذَا أَوْفَى بِذِرْوَةِ جَبَلٍ) لكي يُلقِي منه نفسه (تَبَدَّى) ولأبي ذرٍّ عن الحُمَوي والمُستملي: «بدا» أي^(٤): ظهر لَهُ جِبْرِيلُ، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ): يا محمد إِنَّكَ رسولُ الله حقاً.

تنبيه: قال في «فتح الباري»: قوله هنا: فترةٌ حتَّى حزن النبيُّ ﷺ فيما بلغنا. هذا وما بعده من زيادةٍ معمِرٍ على روايةٍ عُقيلٍ ويونس، وصنيعُ المؤلِّفِ يُوهِمُ أَنَّهُ داخلٌ^(٥) في رواية عُقيل، وقد جرى على ذلك الحميدي في جمعه فساق الحديث إلى قوله: «وفتر الوحي» ثمَّ قال: انتهى حديث عُقيل المفرد عن ابنِ شهابٍ إلى حيث ذكرنا، وزاد عنه البخاريُّ في حديثه المقترن بمعمِرٍ عن الزُّهريِّ فقال: وفتر الوحي فترةٌ^(٦) حتَّى حزن. فساقه إلى آخره.

قال الحافظ ابن حجر: والذي عندي أنَّ هذه الزيادة خاصة برواية معمِرٍ، فقد أخرج طريق عُقيل أبو نُعيم في «مستخرجه» من طريق أبي زُرعة الرّازي، عن يحيى ابنِ بُكير شيخ البخاريِّ فيه في أوّل الكتاب بدونه، وأخرجه مقروناً هنا برواية معمِر، ويبيّن أنَّ اللَّفْظَ لمعمِر، وكذلك صرّح الإسماعيليُّ أنَّ الزيادة في رواية معمِر، وأخرجه أحمدٌ ومسلم والإسماعيليُّ وغيرهم

(١) في (ع): «كاد يعدو».

(٢) في (د) و(ع): «فبينما».

(٣) في (ع): «عامد لتلك».

(٤) «أي»: ليست في (ع) و(ص).

(٥) في (د): «دخل».

(٦) «فترة»: ليست في (ع).

وأبو نُعَيْمٍ أيضاً من طريق جمعٍ من أصحابِ اللَّيْثِ عن اللَّيْثِ بدونها. انتهى.

وقال عياضٌ: إِنَّ قولَ مَعْمَرٍ في فترةِ الوحي: فحزنَ النَّبِيُّ ﷺ فيما بلغنا حزناً غداً منه مراراً كي يتردَّى من رؤوسِ شواهِقِ الجبال. لا يقدحُ في هذا الأصلُ؛ أي^(١): ما قرَّره من عدمِ طَرَيانِ الشَّكِّ عليه ﷺ لقولِ مَعْمَرٍ عنه: فيما بلغنا، ولم يسندهُ ولا ذكرَ روايتهِ ولا من حدَّث به، ولا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قاله، ولا يعرفُ مثلُ هذا إلا من جهتهِ ﷺ مع أَنَّهُ قد يُحْمَلُ على أَنَّهُ كانَ أوَّلَ الأمرِ، أو أَنَّهُ فعلَ ذلكَ لما أخرجَه من تكذيبٍ من بلَغُهُ، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا كَبِخَ نَفْسَكَ عَلَى آثَرِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ [الكهف: ٦]. انتهى.

وحاصله: أَنَّهُ ذكرَ أَنَّهُ غيرُ قادحٍ من وجهين: أحدهما: فيما يتعلَّقُ بالمتنِ من جهةٍ^(٢) قوله: فيما بلغنا. حيث لم يُسنده، وأَنَّهُ لا^(٣) يعلم ذلك إلا من جهةِ المنقولِ عنه، والثَّاني: أَنَّهُ أوَّلَ الأمرِ، أو أَنَّهُ فعلَ ذلكَ لما أخرجَه من تكذيبٍ قومه. وفيه بحثٌ؛ إذ عدمُ إسناده لا يوجبُ قدحاً في الصَّحَّة، بل الغالبُ على الظَّنِّ أَنَّهُ بلغه من الثَّقَاتِ؛ لأنَّه ثقةٌ، لا سيَّما ولم ينفردْ مَعْمَرٌ بذلك كما سبق، وروينا أيضاً من طريقِ الدُّولابيِّ ممَّا في «سيرة ابن سيِّد النَّاسِ» عن يونس بن عبد الأعلى عن ابنِ وهبٍ عن يونس بن يزيد عن الزُّهريِّ/ عن عروة عن عائشةَ الحديث ١٢٦/٧٥ وفيه: ثُمَّ لم ينشُبْ ورقةً أن توفِّي، وفترةِ الوحي حتَّى حزنَ رسولُ اللهِ ﷺ فيما بلغنا حزناً... إلى آخره. فاعتضدتُ كلَّ روايةٍ بالأخرى، وكلُّ من الزُّهريِّ ومَعْمَرٍ ثقةٌ، وعلى تقديرِ الصَّحَّة لا يكونُ قادحاً، كما ذكره عياضٌ، لكن لا بالنسبةِ إلى أَنَّهُ في أوَّلِ الأمرِ لا استقرارَ الحال فيه مدَّة، بل بالنسبةِ إلى ما أخرجَه من التَّكْذِيبِ؛ إذ لا شيءٌ فيه قطعاً بدليلِ قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كَبِخَ نَفْسَكَ عَلَى آثَرِهِمْ﴾ [الكهف: ٦] أي: قاتلُ نفسِكَ أسفاً، وكان التَّعْبِيرُ بقوله: حصلَ له ذلكَ لما أخرجَه، أحسنُ من قوله: فعلَ؛ لأنَّ الحزنَ حالةٌ تحصلُ للإنسانِ يَجْدُها من نفسه بسببٍ لا أَنَّهُ من أفعاله الاختيارية.

وحديث الباب أخرجه المؤلف في «باب بدءِ الوحي» [ح: ٣].

(١) في (د): «أن».

(٢) في (د): «جمع»، وفي (ع): «جميع».

(٣) في (د): «لم».

(قَالَ) ولأبي ذرٍّ: «وقال^(١)» (ابن عَبَّاسٍ) عليه السلام، فيما وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾ [الأنعام: ٩٦] الإصباح: (ضَوْءُ الشَّمْسِ بِالنَّهَارِ، وَضَوْءُ الْقَمَرِ بِاللَّيْلِ) واعترض على المؤلف بأن ابن عباس فسر الإصباح لا لفظ فالق الذي هو المراد هنا؛ لأن المؤلف ذكره عقب هذا الحديث لما وقع فيه: «فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصُّبح». والإصباح مصدرٌ سمي به الصُّبح، أي: شاق عمود الصُّبح عن سواد الليل، أو فالق نور النهار. نعم، قال مجاهد - كما^(٢) سبق في «تفسير» قل أعوذ بربِّ الفلق ﴿[الفلق: ١]﴾ - [قبل ح: ٤٩٧٦] الفلق: الصُّبح. وأخرج الطبري عنه أيضًا في قوله: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾ قال: إضاءة الصُّبح، وعلى هذا فالمراد بفلق الصُّبح: إضاءته، فالله سبحانه وتعالى يفلق ظلام الليل عن غرة الصُّباح، فيضيء الوجود، ويستنير الأفق، ويضمحل الظلام، ويذهب الليل. وقول ابن عباس هذا ثابت في رواية أبي ذرٍّ عن المُستملي والكُشميهني، وكذا النسفي، ولأبي زيد المروزي عن الفربري.

٢ - باب رؤيا الصالحين

وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾

(باب رؤيا الصالحين) والإضافة للفاعل، وفي نسخة: «الصَّالحة» وعليها يحتمل أن تكون الرؤيا بالتعريف (وقوله) بالجر عطفًا على السابق، ولأبي ذرٍّ: «وقول الله» (تعالى): ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا﴾ أي: صدقه في رؤياه ولم يكذبه، تعالى الله عن الكذب وعن كل قبيح علوًّا كبيرًا. وقال في «فتوح الغيب»: هذا صدق بالفعل وهو التحقيق، أي: حقق^(٣) رؤيته، وحذف الجار وأوصل الفعل، كقوله: ﴿صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣] ﴿بِالْحَقِّ﴾ (متلبسًا^(٤)) به، فإن ما رآه كائن لا محالة في وقته المقدَّر له وهو العام القابل، ويجوز أن يكون ﴿بِالْحَقِّ﴾ صفة مصدرٍ محذوف، أي: صدقًا متلبسًا بالحق، وهو القصد إلى التمييز بين المؤمن

(١) في (د): «فقال».

(٢) في (ص): «فيما».

(٣) في (د) و(ع): «تحقيق».

(٤) في (ع) و(ص) هنا والمكان التالي: «متلبسًا».

المخلص وبين من في قلبه مرض، وأن يكون قسماً إما بالحق الذي هو نقيض الباطل، أو بالحق الذي هو من أسمائه، وجوابه ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ وعلى الأول هو جواب قسم محذوف ﴿إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ حكاية من الله تعالى قول رسوله لأصحابه، وقصه^(١) عليهم، أو تعليم لعباده أن يقولوا^(٢) في غدااتهم مثل ذلك متأدبين بأدب الله، ومقتدين بسنته ﴿ءَامِنِينَ﴾ حال والشرط معترض ﴿مُحْلِقِينَ﴾ حال من الضمير في ﴿ءَامِنِينَ﴾ ﴿رُءُوسَكُمْ﴾ أي: جميع شعورها ﴿وَمُقَصِّرِينَ﴾ بعض شعورها ﴿لَا تَخَافُوكَ﴾ حال مؤكدة ﴿فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا﴾ من الحكمة في تأخير فتح مكة إلى العام القابل ﴿فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ﴾ من دون فتح مكة ﴿فَتَحَاقَرِيًّا﴾ [الفتح: ٢٧] وهو فتح خيبر لتستروح إليه قلوب المؤمنين إلى أن يتيسر الفتح الموعود، وتحققت الرؤيا في العام القابل. وقد روي أنه من الله عز وجل لم أري^(٣) وهو بالحديبية أنه دخل مكة هو^(٤) وأصحابه محلّقين، فلمّا نحر الهدى بالحديبية قال أصحابه: أين رؤياك؟ فنزلت. رواه الفريابي وعبد بن حميد والطبري من طريق ابن أبي نجیح، وسقط لأبي ذر في روايته ﴿مُحْلِقِينَ﴾... إلى آخرها، وقال بعد قوله: ﴿ءَامِنِينَ﴾: «إلى قوله: ﴿فَتَحَاقَرِيًّا﴾».

٦٩٨٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الرُّؤْيَا الْحَسَنَةُ مِنَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ، جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) بن قعنب القعنبی (عَنْ مَالِكٍ) الإمام الأعظم (عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ) الأنصاري المدني (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الرُّؤْيَا الْحَسَنَةُ) أي: الصَّالِحَةُ (مِنَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ) وكذا المرأة الصَّالِحَةُ غالباً (جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ) مجازاً لا حقيقة؛ لأنَّ النَّبُوءَةَ انقطعت بموته ﷺ، وجزء النَّبُوءَةِ لا يكون نبوة، كما أنَّ جزء الصَّلَاةِ لا يكون صلاة. نعم، إن وقعت من النَّبِيِّ ﷺ فهي جزء من أجزاء النَّبُوءَةِ حقيقة. وقيل: إن وقعت من غيره ﷺ فهي جزء من علم النَّبُوءَةِ؛ لأنَّ

(١) في (ص) و(ع): «قصته».

(٢) في (ل): «يقول»، وفي هامشها: كذا بخطه: «يقول».

(٣) في (د): «رأى».

(٤) «هو»: ليست في (ص) و(ع).

النُّبُوَّةُ وَإِنْ انْقَطَعَتْ فَعَلِمُهَا بَاقٍ، وَقَوْلُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا سُئِلَ: أَيْعُبَرُ الرُّؤْيَا كُلُّ أَحَدٍ فَقَالَ^(١):
أَبِالنُّبُوَّةِ يُلْعَبُ^(٢)! ثُمَّ قَالَ: الرُّؤْيَا جُزْءٌ مِنَ النُّبُوَّةِ فَلَا يُلْعَبُ بِالنُّبُوَّةِ. أُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَمْ يُرَدَّ
أَنَّهَا نُبُوَّةٌ بَاقِيَةٌ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهَا لَمَّا أَشْبَهَتِ النُّبُوَّةَ مِنْ جِهَةِ الْإِطْلَاعِ عَلَى بَعْضِ الْغَيْبِ لَا يَنْبَغِي
أَنْ يُتَكَلَّمَ فِيهَا بِغَيْرِ عِلْمٍ.

وَأَمَّا وَجْهُ كَوْنِهَا سِتَّةً وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا، فَأَبْدَى بَعْضُهُمْ لَهُ^(٣) مَنَاسِبَةً، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْحَى إِلَى
نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَنَامِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ أَوْحَى إِلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْيَقِظَةِ بَقِيَّةَ مَدَّةِ حَيَاتِهِ، وَنَسَبَتْهَا إِلَى
الْوَحْيِ فِي الْمَنَامِ جُزْءًا مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا؛ لِأَنَّهُ عَاشَ بَعْدَ النُّبُوَّةِ ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ سَنَةً عَلَى
الصَّحِيحِ، فَالْسِتَّةُ الْأَشْهُرُ نِصْفُ سَنَةٍ فَهِيَ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ. وَتَعَقَّبَهُ^(٤) الْخَطَّابِيُّ
بِأَنَّهُ قَالَهُ عَلَى سَبِيلِ الظَّنِّ؛ إِذْ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِي ذَلِكَ خَبَرٌ وَلَا أَثَرٌ، وَلِئِنْ سَلَّمْنَا أَنَّ هَذِهِ الْمُدَّةَ مُحْسُوبَةٌ
مِنْ أَجْزَاءِ النُّبُوَّةِ لَكِنَّهُ يَلْحَقُ بِهَا سَائِرُ الْأَوْقَاتِ الَّتِي كَانَ يُوحَى إِلَيْهِ فِيهَا مَنَامًا فِي طَوْلِ الْمُدَّةِ كَمَا
ثَبَتَ، كَالرُّؤْيَا^(٥) فِي أَحَدٍ وَدُخُولِ مَكَّةَ، وَحِينَئِذٍ فَيَتَلَفَّقُ مِنْ ذَلِكَ مَدَّةٌ أُخْرَى تَرَاوَدُّ فِي الْحِسَابِ، فَتَبْطُلُ
الْقِسْمَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا. وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْمُرَادَ: وَحْيُ الْمَنَامِ الْمُتَتَابِعِ، فَمَا^(٦) وَقَعَ فِي غُضُونِ وَحْيِ الْيَقِظَةِ
فَهُوَ يُسِيرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى وَحْيِ الْيَقِظَةِ، فَهُوَ مَغْمُورٌ فِي جَانِبِ وَحْيِ الْيَقِظَةِ، فَلَمْ يُعْتَبَرْ بِهِ. انْتَهَى.

وَأَمَّا حَصْرُ الْعَدَدِ فِي السِتَّةِ وَالْأَرْبَعِينَ، فَقَالَ الْمَازَرِيُّ: هُوَ مِمَّا أَطْلَعَ اللَّهُ عَلَيْهِ نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَقَالَ
ابْنُ الْعَرَبِيِّ: أَجْزَاءُ النُّبُوَّةِ لَا يَعْلَمُ حَقِيقَتَهَا إِلَّا نَبِيٌّ / أَوْ مَلَكٌ، وَإِنَّمَا^(٧) الْقَدَرُ الَّذِي أَرَادَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ
يَبَيِّنَهُ أَنَّ الرُّؤْيَا جُزْءٌ مِنْ أَجْزَاءِ النُّبُوَّةِ فِي الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّ فِيهَا إِطْلَاعًا عَلَى الْغَيْبِ مِنْ وَجْهِ مَا، وَأَمَّا
تَفْصِيلُ النِّسْبَةِ فَيَخْتَصُّ بِمَعْرِفَتِهِ^(٨) دَرَجَةَ النُّبُوَّةِ. وَقَالَ الْمَازَرِيُّ أَيْضًا: لَا يَلْزَمُ الْعَالَمُ أَنْ يَعْرِفَ كُلَّ
شَيْءٍ جَمْلَةً وَتَفْصِيلًا، فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِلْعَالَمِ حَدًّا يَقْفُ عِنْدَهُ، فَمِنْهُ مَا يَعْلَمُ الْمُرَادُ بِهِ جَمْلَةً وَتَفْصِيلًا،

(١) «فقال»: ليست في (ص).

(٢) في (ص): «نلعب»، وفي (س): «تلعب».

(٣) في (ص): «لها».

(٤) في (ع): «تعقب».

(٥) في (ص): «الرؤيا».

(٦) في (ب) و(س): «كما».

(٧) في (ع) زيادة: «أراد».

(٨) في (د) و(ع) و(ب): «بمعرفة».

ومنه ما يعلمه جملة لا تفصيلاً، وهذا من هذا القبيل. وفي مسلم من حديث أبي هريرة: «جزء من خمسة وأربعين»، وله أيضاً عن ابن عمر: «جزء من سبعين جزءاً». وللطبراني عنه: «جزء من ستة وسبعين» وسنده ضعيف، وعند ابن عبد البر من طريق عبد العزيز بن المختار عن ثابت عن أنس مرفوعاً: «جزء من ستة وعشرين»، وعند الطبري في «تهذيب الآثار» عن ابن عباس: «جزء من خمسين»، وللترمذي من طريق أبي رزين العقيلي: «جزء من أربعين»، وللطبري^(١) من حديث عبادة: «جزء من أربعة وأربعين»، والمشهور^(٢): «ستة وأربعين».

قال في «الفتح»: ويمكنُ الجواب عن اختلاف الأعداد أنه بحسب الوقت الذي حدث فيه من الله عز وجل بذلك، كأن يكون لما أكمل ثلاث عشرة سنة بعد مجيء الوحي إليه حدث بأن الرؤيا جزء من ستة وعشرين إن ثبت الخبر^(٣) بذلك وذلك وقت الهجرة، ولما أكمل عشرين حدث^(٤) بأربعين، ولما أكمل اثنتين وعشرين حدث بأربعة وأربعين، ثم بعدها بخمسة وأربعين، ثم حدث بستة وأربعين في آخر حياته، وأما ما عدا ذلك من الروايات بعد الأربعين فضعيف، ورواية: الخمسين تحتل أن تكون^(٥) لجبر^(٦) الكسر، ورواية: السبعين للمبالغة، وما عدا ذلك لم يثبت. انتهى.

وقلما يصيب مؤول في حصر هذه الأجزاء، ولئن وقع له الإصابة في بعضها لما تشهد له الأحاديث المستخرج^(٧) منها لم يسلم له ذلك في بقيتها، والتقييد بالصالح جرى على الغالب، فقد يرى الصالح الأضغاث، ولكنه نادر لقلة تمكن الشيطان منه بخلاف العكس، وحينئذ فالناس على ثلاثة أقسام: الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ورؤياهم/ كلها صدق، وقد يكون فيها ما يحتاج إلى تعبير. والصالحون والأغلب على رؤياهم الصدق، وقد يقع فيها ما لا يحتاج إلى تعبير^(٨)، ومن عداهم يكون في رؤياهم الصدق. والأضغاث وهم على ثلاثة: مستورون: فالغالب

(١) في (د): «وللطبراني».

(٢) في (د): «والمشهور من».

(٣) في (ع): «الحديث».

(٤) في (ع): «حدد».

(٥) «أن تكون»: ليست في (ص) و(ع) و(ل)، وفي هامش (ل): يُحتمل أن تكون لجبر الكسر؛ كذا في «الفتح».

(٦) في (ع): «جبر».

(٧) في (د): «المخرج».

(٨) في (د): «تاويل».

استواء الحال في حقهم، وفَسَقَة: والغالبُ على رؤياهم الأضغاثُ، ويقلُّ فيها الصَّدق، وكفَّارٌ: ويندُرُ في رؤياهم الصَّدق جدًّا، قاله المهلَّب، فيما ذكره في «الفتح».

فإن قلت: لم عبّر بلفظ «النُّبوءة» دون لفظ الرِّسالة؟ أجيب بأنَّ السَّرَّ فيه أنَّ الرِّسالة تزيد على النُّبوءة بالتَّبليغ، بخلاف النُّبوءة المجرَّدة فإنَّها اُطْلَاعٌ على بعض المغيَّبات، وكذلك الرُّؤيا. والحديث أخرجه النَّسائي وابنُ ماجه في «التَّعبير».

٣ - باب: الرُّؤيا مِنَ الله

هذا (بابٌ) بالتَّنوين يذكرُ فيه: (الرُّؤيا مِنَ الله) تعالى، وسَقَطَ لفظ «باب» لغير أبي ذرٍّ.

٦٩٨٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - هُوَ: ابْنُ سَعِيدٍ - قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الرُّؤْيَا مِنَ اللَّهِ، وَالْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ) هو: أحمدُ بنُ عبد الله بنِ يونس اليربوعي الكوفي قال: (حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ) بنُ معاوية أبو خيثمة الكوفي قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبي ذرٍّ: «حَدَّثَنِي» (يَحْيَى - هُوَ: ابْنُ سَعِيدٍ -) ولأبي ذرٍّ: «وهو: ابنُ سعيد» أي: الأنصاري (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ) بن عبد الرَّحْمَنِ بنِ عوف (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ) الحارث بن ربيعٍ الأنصاري رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) (قَالَ: الرُّؤْيَا) يراها الشَّخْصُ في النَّوْمِ ممَّا يسُرُّه ^(١) (مِنْ اللَّهِ) ولأبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي: «الصَّادِقة»، وله عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «الصَّالِحَةُ» (وَالْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ) بضم الحاء المهملة وسكون اللام. وقال السَّفَاقِسيُّ: بضمهما ^(٢)، وهو ما يراه النَّائم من الأمر الفظيع الم هول. قال ابنُ نفيس في «شامله»: قد تحدث الأحلامُ لأمرٍ في ^(٣) المأكول، وذلك بأن يكون كثير التَّبخير أو التَّدخين، فإذا تصعَّد ذلك إلى الدِّماغ وصادف انفتاح البطن الأوسط منه، وهو من شأنه أن يكون مُتَفَتِّحًا حال النَّوْمِ، حرَّك ذلك البخار أو الدُّخان أرواح الدِّماغ وغيرها عن أوضاعها، فيعرض عن ذلك أن تختلط الصُّور التي في مقدِّم الدِّماغ بعضها من بعض ^(٤)، وينفصل

(١) «مما يسره»: ليست في (د) و(ع) و(ص).

(٢) في (د) و(ب): «بضمهما».

(٣) في (ص): «من».

(٤) في (ب) و(س): «ببعض».

بعضها من بعض، فيحدث من ذلك صور ليست على وفق الصُّور الواردة من^(١) الحواس، والقوَّة التي تدرك تلك الصُّور حينئذٍ، ويلزم ذلك أن يحكم على تلك الصُّور بمعاني^(٢) تناسبها، فتكون تلك المعاني لا محالة مخالفة للمعاني المعهودة، فلذلك^(٣) تكون الأحلام حينئذٍ مشوشة فاسدة، وقد تحدث الأحلام لأمرٍ مهمٍّ يتفكَّر/ فيه في اليقظة، فيستمرُّ عمل القوَّة ١١٩/١٠ المفكرة في ذلك، فيكون أكثر ما يرى متعلِّقًا به، وهذا مثل الصَّنائع والفكر في العلوم، وكثيرًا ما يكون الفكر صحيحًا؛ لأنَّ القوَّة^(٤) تكون حينئذٍ قد قويت بما عرض لها من الرَّاحة، ولأجل توفُّر الأرواح حينئذٍ على القوى الباطنة، فلذلك كثيرًا ما ينحلُّ حينئذٍ مسائل مشكَّلة/ وشبه معظَّلة، وكثيرًا ما تستنتجُ الفكرة حينئذٍ مسائل لم تخطر أولًا بالبال، وذلك لتعلُّقها بالفكرة المتقدِّمة في اليقظة، وهذه الوجوه من الأحلام لا اعتبار لها في التعبير، وأكثر من تصدق^(٥) أحلامه من يتجنَّب^(٦) الكذب، فلا يكون لمخيَّلته عادة بوضع الصُّور والمعاني الكاذبة، ولذلك الشعراء يندر جدًّا صدق^(٧) أحلامهم؛ لأنَّ الشَّاعر من عادته التَّخيل بما^(٨) ليس واقعًا^(٩)، وأكثر فكره إنَّما هو في وضع الصُّور والمعاني الكاذبة. انتهى.

وإضافة الحلم إلى الشَّيطان^(١٠)؛ لكونه^(١١) على هواه ومراده، أو لأنَّه الذي يخيَّل فيه^(١٢) ولا حقيقة له^(١٣) في نفس الأمر، أو لأنَّه يحضره لا أنَّه يفعله؛ إذ كلُّ مخلوق لله تعالى، وأمَّا

(١) في (د) و(ع): «في».

(٢) في (ص): «بمعاني».

(٣) في (ص): «فكذلك».

(٤) في (ص): «الفكرة».

(٥) في (د): «من يصدق في».

(٦) في (ص): «تجنَّب».

(٧) في (ص): «صدقهم في».

(٨) في (ب) و(س): «لما».

(٩) «واقعًا»: ليست في (ص) و(ل)، وفي هامش (ل): «كذا بخطه»، وفي (ع): «حقًا».

(١٠) في (ع): «للشَّيطان».

(١١) في (د) و(ص) و(ع): «لكونها».

(١٢) في (د) و(ص) و(ع): «فيها».

(١٣) في (د) و(ص) و(ع): «لها».

إضافة الرؤيا وهي اسم للمرئي المحبوب إلى الله تعالى فإضافة تشریف، فظاهره^(١): أَنَّ المضافة إلى الله لا يُقال لها حُلُم، والمضافة^(٢) إلى الشَّيْطَان لا يُقال لها: رؤيا، وهو تصريح شرعي، وإلا فالكلُّ يسمَّى رؤيا. وفي حديث آخر [ح: ٧٠١٧] «الرُّؤيا ثلاث»، فأطلق على كلِّ رؤيا.

وحديث الباب سبق في «الطَّبَّ» [ح: ٥٧٤٧]، وأخرجه مسلمٌ والترمذيُّ وأبو داود والنسائيُّ وابنُ ماجه.

٦٩٨٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي ابْنُ الْهَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ رُؤْيَا يُحِبُّهَا فَإِنَّمَا هِيَ مِنَ اللَّهِ، فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ عَلَيْهَا، وَلْيُحَدِّثْ بِهَا، وَإِذَا رَأَى غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَكْرَهُ فَإِنَّمَا هِيَ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَلْيَسْتَعِذْ مِنْ شَرِّهَا، وَلَا يَذْكُرْهَا لِأَحَدٍ، فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنَيسِيُّ قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بنُ سعد الإمام قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد (ابْنُ الْهَادِ) بغير تحتية بعد المهملة، وهو: يزيد بن عبد الله بن أسامة بن عبد الله بن شداد بن الهاد الليثي (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَّابٍ) بخاء معجمة مفتوحة وموحدتين الأولى مشددة بينهما ألف الأنصاري (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) سعد بن مالك (الْخُدْرِيُّ) رضي الله عنه (أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ) في منامه (رُؤْيَا يُحِبُّهَا فَإِنَّمَا هِيَ مِنَ اللَّهِ، فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ عَلَيْهَا وَلْيُحَدِّثْ بِهَا) وفي مسلم حديث: «فإن رأى رؤيا^(٣) حسنة فليبشر ولا يخبر إلا من يحب»، وفي الترمذي من حديث أبي رزين: «ولا يقصُّها إلا على واد»، وفي أخرى: «ولا يُحدِّث بها إلا لبيباً أو حبيباً». وفي أخرى: «لا تُقصُّ الرؤيا إلا على عالم أو ناصح»، قيل: لأنَّ العالم يؤولها على الخير مهما أمكنه، والناصح يُرشد إلى ما ينفع، واللبيب العارف بتأويلها، والحبيب إن عرف خيراً قاله، وإن جهل أو شك سكت، ولأبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي: «وليتحدَّث» بزيادة فوقية بعد التحتية^(٤) وفتح الدال المهملة (وَإِذَا رَأَى غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَكْرَهُ

(١) في (س): «وظاهره».

(٢) في (ب): «المضاف».

(٣) في (ع) زيادة: «يحبها».

(٤) «بعد التحتية»: ليست في (د).

فَإِنَّمَا هِيَ مِنَ الشَّيْطَانِ) لَأَنَّهُ الَّذِي يَخَيَّلُ فِيهَا أَوْ أَنَّهَا تَنَاسَبَ صِفَتُهُ^(١) مِنَ الْكَذِبِ وَالتَّهْوِيلِ
وغير ذلك، بخلاف الرؤيا الصادقة فأضيفت إلى الله إضافة تشريف وإن كان الجميع^(٢)
بخلق الله وتقديره، كما أن الجميع عباد الله وإن كانوا عَصَاة، قال تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ
عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٢] و﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣] (فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ جَلِّ
(مِنْ شَرِّهَا) أي^(٣): من شرِّ الرؤيا (وَلَا يَذْكُرْهَا لِأَحَدٍ) وفي «مستخرج أبي نعيم» حديث: «وإذا
رَأَى أَحَدُكُمْ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَنْفُثْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا»، وفي «باب الحلم من
الشَّيْطَانِ» عند المؤلف [ج: ٧٠٠٥] «فليبصق عن يساره»، ولمسلم: «عن يساره»^(٤) حين يهبُّ من
نومه^(٥) ثلاث مَرَّاتٍ»، وعند المؤلف في «باب إذا رأى ما يكره» [ج: ٧٠٤٤] «فليتعوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ
شَرِّهَا وَمِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ، وَلْيَتَفَلَّ ثَلَاثًا، وَلَا يَحْدُثْ بِهَا أَحَدًا» (فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ).

ومحصّله: أن الرؤيا الصالحة آدابها ثلاثة: حَمْدُ اللَّهِ عَلَيْهَا، وَأَنْ يَسْتَبْشِرَ بِهَا، وَأَنْ يَتَحَدَّثَ بِهَا
لكن لمن يحبُّ دون من يكره، وَأَنْ آدَابُ^(٦) الحلم أربعة: التَّعَوُّذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا وَمِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ،
وَأَنْ يَتَفَلَّ^(٧) حين يستيقظ من نومه، وَلَا يَذْكُرْهَا لِأَحَدٍ أَصْلًا. وفي حديث أبي هريرة عند المؤلف في
«باب القيد في المنام» [ج: ٧٠١٧] «وليقم فليصل»، لكن لم يصرح البخاري بوصله وصرح به مسلم.
وعند مسلم^(٨): «وليتحوّل عن جنبه الذي كان عليه»، والحكمة في التَّفَلُّ - كما قال بعضهم - : طرْدُ
الشَّيْطَانِ الَّذِي حَضَرَ الرُّؤْيَا الْمَكْرُوهَةَ، أَوْ إِشَارَةٌ إِلَى اسْتِغْثَارِهِ، وَالصَّلَاةُ جَامِعَةٌ لِمَا ذَكَرَ عَلَى مَا لَا
يُخْفَى، وعند سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وعبد الرزاق بأسانيد صحيحة عن إبراهيم النخعي
قال: إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ فِي مَنَامِهِ مَا يَكْرَهُ، فَلْيَقْلُ إِذَا اسْتَيْقَظَ: أَعُوذُ بِمَا عَاذَتْ بِهِ مَلَائِكَةُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ

(١) في (د) و(ص): «صفة».

(٢) «الجميع»: ليست في (د) و(ع) و(ص).

(٣) «أي»: ليست في (ع) و(ص).

(٤) في (د): «ولمسلم عن قتادة».

(٥) في (د): «نومه ويتعوذ».

(٦) «آداب»: ليست في (د) و(ع) و(ص).

(٧) في (ع) و(ص) و(د): «ويتفل».

(٨) في (ب): «التسائي»، «وعند مسلم»: ليست في (د).

١٢٠/١٠ من شر رؤيائي هذه أن يُصيّبني منها^(١) ما أكره/ في^(٢) ديني ودنياي. وفي النسائي من رواية عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده قال: كان خالد ابن الوليد يفرغ في منامه، فقال: يا رسول الله إنني أروّع في المنام، فقال: «إذا اضطجعت فقل: بسم الله، أعوذ بكلمات الله التّامّات من غضبه وعقابه^(٣)، وشر عباده، ومن همزات الشّياطين وأن يحضرون».

وحديث الباب أخرجه الترمذي والنسائي في «الرؤيا» و«اليوم والليّلة».

٤ - باب: الرؤيا الصّالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة

هذا (باب) بالتّنوين يذكر فيه: (الرؤيا الصّالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة).

٦٩٨٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ - وَأَنْتَنِي عَلَيْهِ خَيْرًا، وَقَالَ: لَقِيتُهُ بِالْيَمَامَةِ -، عَنْ أَبِيهِ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللَّهِ، وَالْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا حَلَمَ فَلْيَتَعَوَّذْ مِنْهُ وَلْيَبْصُقْ عَنْ شِمَالِهِ، فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ». وَعَنْ أَبِيهِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلُهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو: ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ) اليماني (وَأَنْتَنِي عَلَيْهِ) مسدّد (خَيْرًا) حالّ تحديته (وَقَالَ: لَقِيتُهُ بِالْيَمَامَةِ) بالتّخفيف بين مكّة والمدينة (عَنْ أَبِيهِ) يحيى أنّه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ) بن عبد الرحمن بن عوف (عَنْ أَبِي قَتَادَةَ) الحارث بن ربيع رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنّه قال: (الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللَّهِ وَالْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا حَلَمَ) بفتح الحاء المهملة واللام بوزن ضَرَبَ، أحدكم^(٤) (فَلْيَتَعَوَّذْ) بالله (مِنْهُ) من الشّيطان (وَلْيَبْصُقْ) طردًا للشّيطان وتحقيرًا واستقذارًا^(٥) له (عَنْ شِمَالِهِ) لأنّه محلّ الأقدار والمكروهات (فَإِنَّهَا) أي: الرؤيا المكروهة (لَا تَضُرُّهُ^(٦)) لأنّ الله تعالى جعل ما ذكر من التّعوذ

(١) في (ع) و(ص): «فيها».

(٢) في (ع) و(ص): «من».

(٣) «وعقابه»: ليست في (د) و(ع) و(ص).

(٤) «أحدكم»: ليست في (س) و(ص).

(٥) في (ص): «تقذيرًا».

(٦) في هامش (ل): من هنا فُقد خط المؤلف.

وغيره سبباً للسلامة من المكروه المترتب على الرؤيا، كما جعل الصدقة وقايةً للمال، وسبباً لدفع البلاء، قاله التَّوويُّ رحمه الله. وقد ورد النَّفْثُ والتَّفْلُ والبَصْقُ، فقيل: النَّفْثُ والتَّفْلُ بمعنى ولا يكونان إلا بريق. وقال أبو عبيد: يشترط في التَّفْلِ ريقٌ يسيرٌ ولا يكون في النَّفْثِ، وقيل عكسه، وقيل: الذي يجمعُ الثلاثة الحملُ على التَّفْلِ فإنه نفخٌ معه ريقٌ ^(١)، فبالنظر إلى النَّفْخِ قيل له: نفث، وبالنظر إلى الرِّيقِ قيل له: بصاق.

(و) بالسند السابق (عَنْ أَبِيهِ) أي: عن أبي عبد الله، وهو يحيى بن أبي كثير، واسم أبي كثير صالح بن المتوكل (قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ) أبي قتادة الحارث (عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ) أي: مثل الحديث السابق. واعتراض ^(٢) الزُّرْكَشِيِّ في «تنقيحه» على البخاري حيث قال: وإدخاله حديث أبي قتادة في «باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة»؛ لا وجه له، أخذه من قول الإسماعيلي ليس هذا الحديث من هذا الباب في شيء. وأجاب عنه في «المصابيح» بأن له وجهاً ظاهراً وهو التنبيه على أن هذا الكلام وإن كان عامّاً فهو مخصوصٌ بالرؤيا الصالحة، كما دلّت عليه أحاديث الباب. قال: وإذا ^(٣) كان مخصوصاً بالرؤيا الصالحة اتّجه إدخاله في بابها اتّجهاً ظاهراً. انتهى. وهو مثل قول الحافظ ابن حجر: وجه دخوله في هذه الترجمة إشارةً إلى أن الرؤيا الصالحة إنما كانت جزءاً من أجزاء النبوة؛ لكونها من الله تعالى بخلاف التي من الشيطان فإنّها ليست من أجزاء النبوة.

٦٩٨٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ

عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحدة والمعجمة المشددة المعروف ببندار قال:

(حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) هو: محمد بن جعفر قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامه

السِّدُوسِيِّ (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رحمه الله (عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ) رحمه الله (عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أنه ^(٤)

(١) في (د) زيادة: «لطيف».

(٢) في (ع) و(د): «اعتراض».

(٣) في (ع): «إن».

(٤) «أنه»: ليست في (د).

(قَالَ: رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ) وقد سبق ما في ذلك قريباً [ح: ٦٩٨٣] قال الغزالي: لا تظنَّ أنَّ تقدير النَّبِيِّ ﷺ يجري على لسانه كيفما اتَّفَق، بل لا ينطق إلا بحقيقة الحقِّ، فقولُه^(١): «رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ» فإنَّه تقدير تحقيق^(٢)، لكن ليس في قوَّة غيره أن يعرف علة تلك النسبة إلا بتخمين؛ لأنَّ النَّبُوءَةَ عبارة عمَّا يختصُّ به النَّبِيُّ^(٣) ويفارقُ به غيره، وهو مختصٌّ بأنواعٍ من الخواصِّ كلِّ واحدٍ منها^(٤)، يمكنُ انقاسمه إلى أقسامٍ بحيث يمكننا أن نقسمها إلى ستَّة وأربعين / جزءاً بحيث تقعُ الرؤيةُ الصَّحيحة جزءاً من جملتها، لكنَّه^(٥) لا يرجع إلا إلى الظنِّ والتَّخمين لا أنَّه الذي أرادَه^(٦) النَّبِيُّ ﷺ حقيقة^(٧).

تنبيه: قال في «فتح الباري»: خالف قتادة غيره فلم يذكروا عبادة بن الصَّامت في السَّند.

والحديث أخرجه مسلمٌ في «التَّعبير» والترمذيُّ والنَّسائيُّ في «الرُّؤْيَا».

٦٩٨٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ». رَوَاهُ ثَابِتٌ وَحُمَيْدٌ وَإِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَشُعَيْبٌ، عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى^(٨) بْنُ قَزَعَةَ) بفتح القاف والزاي القرشيُّ المكيُّ المؤدَّن قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين، ابن إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن عوف الزُّهريُّ، أبو إسحاق المدني^(٩) نزيلُ بغداد، ثقةٌ حجةٌ تكلم فيه بلا قادح (عَنِ الزُّهْرِيِّ) / محمَّد بن مسلم (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ

(١) في (د): «كقوله».

(٢) في (س) و(ص): «... من النبوة تقدير تحقيق».

(٣) في (ع): «الشرع».

(٤) في (ع) و(ص) و(د): «مما».

(٥) في (ع): «لكن».

(٦) في (ع) و(ص): «أراد به».

(٧) في (ع) زيادة: «أخرى».

(٨) في (ع) زيادة: «ابن عبد الله».

(٩) في (ص): «المديني».

سِتَّةٌ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوءَةِ) وهو^(١) نظير قوله مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «السَّمْتُ الْحَسَنُ وَالتُّودَةُ وَالْاِقْتِصَادُ جُزْءٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوءَةِ» أي: من أخلاق أهل النبوة، وأمَّا الحصرُ في السِتَّةِ والأربعين فالأولى أن يُجْتَنَبَ القولُ فيه وَيُتَلَقَّى بالتَّسْلِيمِ؛ لعجزنا عن حقيقة معرفته على ما هو^(٢) عليه (رَوَاهُ) أي: الحديث السابق، ولأبي ذرٍّ: «(ورواه)» (ثَابِتٌ) البُنَانِيُّ فيما وصله المؤلف عن مُعَلَّى^(٣) ابن أسدٍ في «باب من رأى النَّبِيَّ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» [ح: ٦٩٩٤] (وَحُمَيْدٌ) الطَّوِيلُ فيما وصله الإمام أحمد عن مُحَمَّد بن أبي عديٍّ عنه (وَإِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن أبي طلحةٍ فيما سبق قريباً [ح: ٦٩٨٣] (وَشُعَيْبٌ) هو: ابنُ الحَبَّابِ فيما وصله ابنُ مندة، أربعتهم (عَنْ أَنَسٍ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ) أي: بغير واسطةٍ لم يقل: عن أنسٍ عن عبادة بن الصَّامت، كما في السابق.

٦٩٨٩ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمَزَةَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالدَّرَاوَرْدِيُّ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ حَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوءَةِ».

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد، ولأبي ذرٍّ: «(حَدَّثَنَا)» (إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمَزَةَ) بالحاء المهملة والزاي، أبو إسحاق القرشي قال: (حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ) بالحاء مهملة^(٤) والزاي أيضاً بينهما ألف، عبد العزيز، واسم أبي حازم سلمة بن دينارٍ (وَالدَّرَاوَرْدِيُّ) عبدُ العزيز بن مُحَمَّد بن عبيدٍ، وهو نسبة إلى دَرَّاورد قريةً من قرى خراسان (عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَّابٍ) بالخاء المعجمة والموحدين المشددة أولاهما بينهما ألف المعروف بابن الهاد (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ) رضي الله عنه (أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ)^(٥) وفي رواية «الصَّادِقَةُ» وهي المطابقة للواقع (جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوءَةِ) وقوله: «الصَّالِحَةُ» تقييد لما أطلق في الروایتين السابقتين، وكذا^(٦) وقع التَّقييدُ في «باب رؤيا الصَّالحين» [ح: ٦٩٨٣]

(١) في (س): «هو».

(٢) في (ع) و(ص): «هي».

(٣) في (د): «يعلی».

(٤) في (ب) و(س): «بالمهملة».

(٥) في (د) زيادة: «وقوله الصالحة».

(٦) في (ع): «لذا».

بالرجل الصالح، فرؤيا الصالح هي التي تنسب إلى أجزاء النبوة، ومعنى صلاحها: انتظامها واستقامتها، فرؤيا الفاسق لا تعدُّ من أجزاء النبوة، وأمّا رؤيا الكافر فلا تعدُّ أصلاً ولو صدقت رؤياهم أحياناً، فذاك كما يصدّق الكذوب، وليس كلُّ من حدّث عن غيبٍ يكون خبره من أجزاء النبوة كالكاهن والمنجم، وقد وقعت الرؤيا الصادقة من بعض الكفار كما في رؤيا صاحبني^(١) السّجن مع يوسف عليه السلام ورؤيا ملكهما.

٥ - باب المُبَشِّرَاتِ

(باب المُبَشِّرَاتِ) بكسر المعجمة المشددة، جمع: مُبَشِّرَة، وقول الحافظ ابن حجر: وهي البُشْرَى^(٢) تعقبه صاحب «عمدة القاري» فقال: ليس كذلك؛ لأن^(٣) البُشْرَى اسمٌ بمعنى البشارة، والمبشرة اسم فاعلٍ للمؤنث من التبشير، وهي إدخال^(٤) السرور والفرح على المبشّر - بفتح المعجمة -، وعند الإمام أحمد من حديث أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٤] قال: «الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو تُرى له» وعنده أيضاً من حديث عبادة بن الصّامت أنّه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله أرايت قول الله تعالى: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٤] فقال: «لقد سألتني عن شيء ما سألتني عنه أحدٌ من أمّتي، أو أحدٌ قبلك» قال: «تلك الرؤيا الصالحة يراها الصّالح أو تُرى له» وكذا رواه أبو داود الطيالسي عن عمران القطان، عن يحيى بن أبي كثير به. وعنده أيضاً من حديث ابن عمرو^(٥) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنّه قال: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [يونس: ٦٤] قال: «الرؤيا الصالحة يُبَشِّرُهَا المؤمنُ، وهي^(٦) من تسعة وأربعين جزءاً من النبوة، فمن رأى تلك فليخبر بها، ومن رأى سوءاً^(٧) فإنّما هو من الشيطان ليُحْزِنَهُ، فلينفث عن يساره ثلاثاً وليسكت ولا يُخبر بها». وعند ابن جرير من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٤]

(١) في (ع) و(ص): «صاحب».

(٢) في (ع): «المبشرة».

(٣) في (د): «فإن».

(٤) في (ص): «أفعال».

(٥) في الأصل: (ابن عمر)، وهو وهم صحح من مصادره.

(٦) في (د): «هي».

(٧) في (ع) و(د): «سواها».

قال: «هي^(١) في الدنيا الرؤيا الصالحة يراها العبد أو ترى له، وفي الآخرة بالجنة»، وعنده أيضاً عن أبي هريرة موقوفاً: الرؤيا الحسنة هي البشري يراها المسلم أو ترى له.

٦٩٩٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَمْ يَبْقَ مِنَ النَّبُوءَةِ إِلَّا الْمُبَشِّرَاتُ». قَالُوا: وَمَا الْمُبَشِّرَاتُ؟ قَالَ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو: ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم أنه قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد (سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) (قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَمْ يَبْقَ مِنَ النَّبُوءَةِ) بلفظ الماضي والمراد الاستقبال، وفي حديث عائشة عند أحمد: «لم يبق بعدي» (إِلَّا الْمُبَشِّرَاتُ) قال في «المصابيح»: وحينئذ فيكون/المقام مقتضياً للتفي بغير «لم» مما يدل على التفي في المستقبل، كما ورد: «لن^(٢)» ١٢٢/١٠ يبقى من بعدي من النبوة إلا المبشرات» يعني: أن الوحي منقطع بموته، فلا يبقى بعده ما يعلم به ما^(٣) سيكون غير الرؤيا/الصالحة. انتهى. ١١٣١/٧د

وقيل: هو على ظاهره؛ لأنه قال ذلك في زمانه، واللام في النبوة للعهد، والمراد: نبوته، أي: لم يبق بعد النبوة المختصة بي^(٤) إلا المبشرات، وفي^(٥) حديث ابن عباس عند مسلم قال ذلك في مرض موته، وفي حديث أنس عند أبي يعلى مرفوعاً: «إِنَّ الرِّسَالَةَ وَالنَّبُوءَةَ قَدْ انْقَطَعَتْ، وَلَا نَبِيٍّ وَلَا رَسُولَ بَعْدِي، وَلَكِنْ بَقِيَتِ الْمُبَشِّرَاتُ» (قَالُوا): يَا رَسُولَ اللَّهِ (وَمَا الْمُبَشِّرَاتُ؟ قَالَ) ﷺ (الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ) أي: يراها الشخص أو ترى له، والتعبير بالمبشرات خرج مخرج الغالب، وإلا فمن الرؤيا ما تكون منذرة، وهي صادقة يريها الله تعالى لعبده المؤمن لطفاً به^(٦)، فيستعد لما يقع قبل وقوعه.

والحديث من أفرادِهِ.

(١) «هي»: ليست في (ع) و(د).

(٢) في (د): «ليس».

(٣) في (ع) و(ص): «أنه».

(٤) في (ص): «في».

(٥) «في»: ليست في (ع) و(ب) و(د).

(٦) «به»: ليست في (د).

٦ - باب رؤيا يوسف، وقوله تعالى:

﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَتَابَتِ إِني رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ قَالَ يَبْنَى لَكَ قَصْرٌ رَأَيْتَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴿وَكَذَلِكَ يَجْنِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَيُتِمِّدُ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ آلِ يَعْقُوبَ كَمَا أَتَمَّهَا عَلَىٰ أَبَوَيْكَ مِن قَبْلُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَابَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَا بَنِي مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلْنَا رُبِّي حَقًّا وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُم مِنَ الْبَدْوِ مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَعَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِ﴾ إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: فَاطِرُ الْبَدِيعِ وَالْمُبْتَدِعِ وَالْبَارِئُ وَالْخَالِقُ وَاحِدٌ، مِنَ الْبَدَاءِ بَادِئَةٌ.

(باب رؤيا يوسف) وللنسفي: «يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم خليل الرحمن» (وقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ﴾) بدل اشتمال من «أَحْسَنَ الْقَصَصِ» إن جعل مفعولاً أو منصوباً بإضمار اذكر، و«يوسف» عبري، ولو كان عربياً لصرف لخلوه عن سبب آخر سوى التعريف (﴿لِأَبِيهِ﴾) يعقوب (﴿يَتَابَتِ إِني رَأَيْتُ﴾) من الرؤيا لا من الرؤية؛ لأن ما ذكره معلوم أنه منام (﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾) روى ابن جرير عن جابر قال: أتى النبي ﷺ رجل من اليهود يقال له: بُسْتَانَةُ اليهودي^(١) فقال له: يا محمد أخبرني عن الكواكب التي رآها يوسف ساجدة له ما أسماؤها؟^(٢) قال: فسكت النبي ﷺ فلم يجبه بشيء، فنزل^(٣) جبريل عليه السلام فأخبره بأسمائها. قال^(٤): فبعث رسول الله ﷺ إليه فقال: «هَلْ أَنْتَ مُؤْمِنٌ إِنْ أَخْبَرْتُكَ بِأَسْمَائِهَا؟»^(٥) فَقَالَ: نَعَمْ. «حَرَثَانِ، وَالطَّارِقُ، وَالذِّيَالُ، وَذُو الْكَتِفَيْنِ، وَذُو الْقَابِسِ، وَوَثَابٌ، وَعَمُودَانِ، وَالْفُلَيْقُ، وَالْمُصْبِحُ، وَالضُّرُوجُ، وَذُو الْفَرَعِ». فقال اليهودي: إي والله إنها لأسماؤها.

ورواه البيهقي في «الدلائل»، وأبو يعلى^(٦) الموصلي والبزار في «مسنديهما» (﴿وَالشَّمْسُ

(١) في (ع) و(د): «نسابة اليهود».

(٢) في (س) و(د): «ما اسمها».

(٣) في (ع) و(ص): «ونزل»، وفي (د): «ونزل عليه».

(٤) في (ص): «فقال».

(٥) قوله: «فقال: هَلْ أَنْتَ مُؤْمِنٌ إِنْ أَخْبَرْتُكَ بِأَسْمَائِهَا؟» زده من المصادر لتمام الكلام.

(٦) في (د) زيادة: «المسندي».

وَالْقَمَرَ ﴿﴾ هما أبواه، أو أبوه وخالته، والكواكب إخوته. قيل: الواو بمعنى مع، أي: رأيت الكواكب مع الشمس والقمر، وأجريت مجرى العقلاء في ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَجِدِينَ﴾ لأنه وصفها بما هو المختص بالعقلاء وهو السجود، وكُرِّرَتِ الرؤية؛ لأنَّ الأولى تتعلق بالذات والثانية بالحال، أو الثانية كلامٌ مستأنفٌ على تقدير سؤال وقع جواباً له كأنَّ أباهُ قال له: كيف رأيتهما؟ فقال^(١): ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَجِدِينَ﴾ متواضعين^(٢) وكان سنُّه اثنتي عشرة سنةً يومئذٍ ﴿قَالَ يَبْنَى﴾ صغره للشفقة أو لصغر سنِّه ﴿لَا تَقْصُصْ رُءُيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾ جواب النهي، أي: إن قصصتها عليهم كادوك، فهم يعقوب عليه السلام من رؤياه أن الله يصطفيه لرسالته، ويُنعم عليه بشرف الدارين، فخاف عليه حسد إخوته وبغيهم ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ ظاهرُ العداوة د ١٣١/٧٥ فيحملهم على الحسد والكيد ﴿وَكَذَلِكَ﴾ أي: وكما اجتباك^(٣) بمثل هذه الرؤيا الدالة على شرفك وعزِّك ﴿يَجْنِيكَ رَبُّكَ﴾ يصطفيك للنُّبُوَّة والملك ﴿وَيُعَلِّمُكَ﴾ كلامٌ مُبتدأ غير داخل في حكم التشبيه، كأنَّه^(٤) قيل: وهو يعلمك ﴿مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ من تعبير^(٥) الرؤيا ﴿وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ﴾ بإرسالك والإيحاء إليك ﴿وَعَلَى آلِ يَعْقُوبَ كَمَا أَتَمَّهَا عَلَى أَبَوَيْكَ مِنْ قَبْلُ﴾ أراد الجدَّ وأبا الجدَّ ﴿إِزْرِهِمْ وَإِنْتَقَى﴾ عطف بيان لـ ﴿أَبَوَيْكَ﴾ ﴿إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ﴾ يعلم من يستحق الاجتباء ﴿حَكِيمٌ﴾ [يوسف: ٤-٦] يضع الأشياء في مواضعها، وسقط لأبي ذرٍّ من قوله ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ﴾... إلى آخره وقال بعد: ﴿سَجِدِينَ﴾: «إلى قوله: ﴿عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾».

وقوله تعالى^(٦): ﴿يَتَابَتِ هَذَا﴾ أي: سجدوهم ﴿تَأْوِيلُ رُءُيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾ التي^(٧) كان قصَّها على أبيه: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ وكان هذا سائغاً في شرائعهم إذا سلَّموا على كبير^(٨) سجدوا له، ولم يزل هذا جائزاً من لدن آدم إلى شريعة عيسى عليه السلام، فحرَّم هذا في هذه الملة المحمَّديَّة

(١) في (ع) و(د): «قال».

(٢) في (د): «أي متواضعين».

(٣) في (د): «اجتبيئك».

(٤) في (د): «فكانه».

(٥) في (ص): «تفسير».

(٦) «تعالى»: ليست في (ع) و(ص) و(د).

(٧) في (د): «أي التي».

(٨) في (د): «الكبير».

﴿قَدْ جَعَلَهَا﴾ أي: الرؤيا ﴿رَبِّ حَقًّا﴾ صادقة، وأخرج الحاكم والطبري والبيهقي في «شعبه» بسند صحيح عن سلمان الفارسي قال: كان بين رؤيا يوسف وعبارتها أربعون عامًا. وذكر البيهقي له شاهدًا عن عبد الله بن شذاد وزاد: وإليها ينتهي أمد الرؤيا. وعند الطبري عن الحسن البصري قال: كانت مدة المفارقة بين يعقوب ويوسف ثمانين سنة، وفي لفظ: ثلاثًا وثمانين سنة^(١) ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ﴾ ولم يقل/ من الحب لقوله: ﴿لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمُ أَيُّومٌ﴾ ﴿وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ﴾ من البادية؛ لأنهم كانوا أصحاب مواشٍ ينتقلون في المياه والمناقع ﴿مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَعَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي﴾ أفسد بيننا وأغوى ﴿إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ﴾ بمصالح عبادِهِ ﴿الْحَكِيمُ﴾ في أفعاله وأقواله، وقضائه وقدره، وما يختاره ويريدُهُ ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ﴾ مُلْك مصر ﴿وَعَلَّمَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ تعبِير الرؤيا ﴿فَاطَرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا﴾ طلبَ ذلك لقول يعقوب لولده: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢] وإثما دعا به ليقتردي به قومه من بعده ﴿وَالْحَقِّي بِالصَّلَاحِ﴾ [يوسف: ١٠٠-١٠١] من آبائي، أو على العموم.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) البخاري رحمه الله، وثبت قوله: «قال^(٢) أبو عبد الله» لأبي ذر: (فَاطِرُ وَالْبَدِيعُ وَالْمُبْتَدِعُ) بفوقية بعد الموحدة، ولأبي ذر: «(والمبدع)^(٣)» بإسقاط الفوقية ﴿وَالْبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤] بالراء والهمزة^(٤)، ولأبي ذر عن الحموي والمستملي: «(والبادئ)» بالبدال المهملة بدل الراء (وَالْخَالِقُ) السبعة معناها (وَاحِدٌ) ومراده: تفسير الفاطر من قوله: ﴿فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ومراده: أَنَّ الْأَسْمَاءَ المذكورة ترجع إلى معنى واحد، وهو إيجاد الشيء بعد أن لم يكن، وقوله: (مِنْ الْبَدْءِ)^(٥) بفتح الموحدة وسكون المهملة بعدها همزة، كذا في الفرع كأصله، وفي بعض النسخ بغير همزة^(٦) وهو أوجه؛ لأنه يريد تفسير قوله: ﴿وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ﴾ (بَادِئَةً) بالهمز أيضًا في الفرع^(٧)،

(١) «سنة»: ليست في (د).

(٢) في (ع) و(ص) و(د): «وقال».

(٣) في (س): «المبدع».

(٤) في (د): «والهمز».

(٥) في (ع) و(ص): «البدو».

(٦) في (د): «همز».

(٧) في (د) زيادة: «كأصله».

وفي غيره بتركه، أي: وجاء بكم^(١) من البادية، أو مراده: إن فاطر معناه: البادئ، من البدء، أي: الابتداء، أي: بادئ الخلق بمعنى فاطره، وسقط من قوله: «قال أبو عبد الله...» إلى آخره للتسفي.

٧ - باب رؤيا إبراهيم عليه السلام

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَبْنَؤُا إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى﴾ قَالَ يَتَأْتِي أَفْعَلُ مَا تُؤْمَرُ سَجْدَتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ وَتَلَّيْنَاهُ أَنْ يَتَبَرَّهِيْمُ ﴿فَدَصَدَقَتِ الرُّبُيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾.

قَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿أَسْلَمَا﴾ سَلَمًا مَا أَمَرَا بِهِ. ﴿وَتَلَّهُ﴾ وَضَعَ وَجْهَهُ بِالْأَرْضِ.

(باب) بيان (رؤيا إبراهيم الخليل عليه السلام) وسقط لغير أبي ذر لفظ «باب» (وَقَوْلُهُ تَعَالَى) رفع، وسقطت الواو في الفرع، وثبتت في أصله: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾ (بلغ أن يسعى مع أبيه في أشغاله وحوائجه، و«معه» لا تتعلق ببلغ؛ لاقتضائه بلوغهما معاً حد السعي، ولا بالسعي؛ لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه، فبقي^(١) أن يكون بياناً، كأنه قال^(٢) لما قال: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾، أي: الحد الذي يقدر فيه على السعي. قيل: مع من؟ قال: مع أبيه. وكان إذ ذاك ابن ثلاث عشرة سنة، والمعنى في اختصاص الأب: أنه أرفق الناس به وأعطفهم عليه، وغيره ربما عنف به في الاستسعاء فلا يحتمله؛ لأنه لم يستحكم قوته ﴿فَكَالَ يَبْنَؤُا إِنِّي أَرَى﴾ أي: إنني رأيت ﴿فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾ ورؤيا الأنبياء في المنام وحي. رواه ابن أبي حاتم عن ابن عباس مرفوعاً، أي: كالوحي في اليقظة، فلهذا قال: ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾ ﴿فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى﴾ من الرأى على وجه المشاورة لا من رؤية العين، وإنما شاوره ليأنس للذبح وينقاد للأمر به ﴿قَالَ يَتَأْتِي أَفْعَلُ مَا تُؤْمَرُ﴾ به ﴿سَجْدَتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ﴾ على الذبح، أو على قضاء الله به ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا﴾ خضعاً وانقاداً لأمر الله سبحانه وتعالى، أو أسلما الذبيح نفسه وإبراهيم ابته^(٥) ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ صرعه عليه ليذبحه من قفاه ولا يشاهد وجهه عند ذبحه؛ ليكون أهون عليه،

(١) في (د) زيادة: «من البدو أي».

(٢) في (ص): «فنفى».

(٣) «قال»: ليست في (د).

(٤) «معه»: ضرب عليها في (د).

(٥) في (ص): «نفسه».

ووضع السكّين على قفاه فانقلب^(١) السكّين ولم تعمل شيئاً بمانع من القدرة الإلهية ﴿وَنَدْبَتْهُ أَنْ يَتَأَيَّزَهُمْ ۖ قَدْ صَدَّقَتْ الرُّيَا﴾ أي: حققت ما أمرناك به في المنام من تسليم الولد للذبح، وجواب «لَمَّا» محذوف تقديره: كان ما كان ممّا ينطق به الحال، ولا يحيط به الوصف^(٢) من استبشارهما وحمدهما لله وشكرهما على ما أنعم به عليهما من دفع البلاء العظيم بعد حلوله ﴿إِنَّا كَذَلِكَ﴾ أي^(٣): كما جزييناك ﴿بِجَزَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [الصفات: ١٠٢-١٠٥] لأنفسهم بامثال الأمر بإفراج الشدة عنهم.

د ١٣٢/٧ ب (قَالَ مُجَاهِدٌ) فيما وصله الفريابي في «تفسيره» في قوله تعالى: ﴿أَسْلَمًا﴾ أي: (سَلَمًا/ مَا أَمْرًا بِهِ) سَلَمَ الابنُ نفسه للذبح والأب ابنه ﴿وَتَلَّهُ﴾ أي: (وَضَعَ وَجْهَهُ بِالْأَرْضِ) لأنه قال له: يا أبت لا تذبحني وأنت تنظر في وجهي؛ لئلا ترحمني.

ولم يذكر البخاري رحمه الله هنا حديثاً كالترجمة التي قبل، بل اكتفى فيهما بما أورده من الآيات القرآنية، ولعله لم يتفق له حديث فيهما^(٤) على شرطه.

٨ - باب التَّوَاطُّؤِ عَلَى الرُّؤْيَا

(باب التَّوَاطُّؤِ) أي: توافق جماعة (على الرؤيا) الواحدة وإن اختلفت عباراتهم.

٦٩٩١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ أَنَسًا أُرُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي السَّبْعِ الْآخِرِ، وَأَنَّ أَنَسًا أُرُوها فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «الْتَمِسُوهَا فِي السَّبْعِ الْآخِرِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) نسبه لجده، وأبوه عبد الله، قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد الإمام^(٥) (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين، ابن خالد الأيلي (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) محمد بن مسلم الزهري ١٢٤/١٠ (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ) والد سالم رضي الله عنه وعن أبيه (أَنَّ أَنَسًا) بضم الهمزة،

(١) في (ص): «فانقلبت»، وفي (د): «فانقلبت».

(٢) في (ع): «الوقت».

(٣) «أي»: ليست في (د).

(٤) في (ع): «فيها».

(٥) «الإمام»: ليست في (ع) و(ص) و(د).

ولأبي ذر عن الكُشميهني: «أَنَّ نَاسًا» بإسقاط الهمزة (أُرُوا) في المنام (لَيْلَةُ الْقَدْرِ) بضم الهمزة، وأصله: أُرِيُوا، فاستثقلت الضمة على الياء وقبلها كسرة فحذفت الضمة وتبعته الياء، ثُمَّ ضُمَّتِ الرَّاءُ لِأَجْلِ الْوَاوِ، وهو مبني لما لم يسم فاعله، ومفعوله النائب عن الفاعل الضمير وهو الواو، والرؤيا هنا اختلف فيها فقال ابن هشام: مصدر رأى الحلمية عند ابن مالك والحريري. قال: وعندي لا تختص بها لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠] قال ابن عباس: هي رؤيا عين، فدل على أنه مصدر الحلمية والبصرية^(١)، وقد ألحقوا رأى الحلمية برأى العلمية في التعدي لاثنين. انتهى.

وقد جعلها أبو البقاء وجماعة بصرية، فعلى هذا تتعدى لمفعول واحد، وتنقل بالهمزة إلى الثاني، فيكون الثاني^(٢) هنا ليلة القدر، وقد انتقل عن أصله من الظرفية إلى المفعولية؛ لأنهم لم^(٣) يروا فيها إنما رأوا^(٤) نفسها، يعني: ألقاها الله تعالى^(٥) في قلوبهم (في) ليالي (السبع الأواخر) من شهر رمضان، جمع: آخرة (وَأَنَّ أَنَسًا) آخرين (أُرُوها في العشر الأواخر) منه (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: التمسوها) اطلبوا ليلة القدر (في) ليالي (السبع الأواخر) صفة للسبع كالسابق، والسبع داخله في العشر، فلمَّا رأى قوم أنها في العشر، وآخرون أنها في السبع كانوا كأنهم^(٦) توافقوا على السبع، فأمرهم النبي^(٧) ﷺ بالتماسها في السبع؛ لتوافق الفريقين عليها، فجرى البخاري على عادته في إثارة الأخرى على الأجل، فلم يذكر قوله: «أرى رؤياكم قد تَوَاطأت في السبع الأواخر» السابق في أواخر الصيام [ح: ٢٠١٥].

٩ - باب رؤيا أهل السجون والفساد والشرك

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانٍ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ

(١) قال: زيادة في (ص).

(٢) الثاني: ليست في (د).

(٣) في (ع): «لا».

(٤) في (ص): «رأوها».

(٥) في (د) زيادة: «عليهم».

(٦) في (د): «كانهم كانوا».

(٧) النبي: ليست في (د).

فَوَقَّ رَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ نَبْتَنَا يَتَّوِيلُهُ إِنَّا نَرِيكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٠﴾ قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُزْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَاتُكُمَا
يَتَّوِيلُهُ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا ذَلِكَمَا عَلَّمْنِي رَبِّي أَنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴿١١﴾ وَأَنْتَ
مِلَّةَ آبَائِي ابْرَهِيمَ وَاسْحَقَ وَيَعْقُوبَ مَا كَانَتْ لَنَا أَنْ تُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ
أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿١٢﴾ يَصْحَبِي السِّجْنُ وَأَزْيَابٌ مُتَفَرِّقُونَ ﴿١٣﴾ وَقَالَ الْفُضَيْلُ لِبَغْضِ الْأَتْبَاعِ: يَا عَبْدَ اللَّهِ
﴿أَزْيَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَوْ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ
مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا
يَعْلَمُونَ ﴿١٤﴾ يَصْحَبِي السِّجْنُ أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبُّهُ خَمْرًا وَأَمَّا الْآخَرُ فَيُضَلِّبُ فَتَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْ رَأْسِهِ فَيُصَوِّ
الْأَمْرَ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴿١٥﴾ وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا أَذْكَرُنِي عِنْدَ رَبِّكَ فَانْسَهُ الشَّيْطَانُ ذَكَرَ
رَبِّهِ فَلَيْتَ فِي السِّجْنِ يَضَعُ سِنِينَ ﴿١٦﴾ وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ
سُبُلُلَاتٍ خُضِرٍ وَأُخْرَى يَأْسِتُ يَتَأَيَّاهَا الْمَلَأُ أَتَوْنِي فِي رُءُوسِي إِنْ كُنْتُ لِلرَّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴿١٧﴾ قَالُوا أَضْغَثَ أَحْلَمٌ وَمَا نَحْنُ
بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَمِ بِعَالِمِينَ ﴿١٨﴾ وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ﴿١٩﴾ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا
فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُبُلُلَاتٍ خُضِرٍ وَأُخْرَى يَأْسِتُ لَعَلِّي أَرْجِعَ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ
يَعْلَمُونَ ﴿٢٠﴾ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرَوْهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ ﴿٢١﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ
يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِنُونَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعَصِرُونَ ﴿٢٣﴾ وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْتِنِي
فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ أَرْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَسْأَلُهُ مَا بَالُ النَّسْوَةِ الَّتِي قَطَعْتَ أَيْدِيَهُنَّ ﴿٢٤﴾ وَادَّكَرَ ﴿٢٥﴾ افْتَعَلَ مِنْ ذَكَرٍ ﴿٢٦﴾ أَتَقْرَأُ
قُرْآنَ، وَتَقْرَأُ: (أُمِّهِ) نِسْيَانٍ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿يَعَصِرُونَ﴾ الْأَعْنَابَ وَالذَّهْنَ. ﴿تَحْصِنُونَ﴾: تَحْرُسُونَ.

(باب رُؤْيَا أَهْلِ السُّجُونِ^(١)) جمع: سِجْن - بالكسر - وهو الحبس (و) رُؤْيَا أَهْلِ (الْفَسَادِ وَ) أَهْلِ

(الشَّرْكِ) ولأبي ذرٍّ - ممَّا ذكره في «الفتح» - «والشَّرَاب» بضم المعجمة وتشديد الراء، جمع:

شارب، بدل قوله: «والشَّرْكِ». والمراد: شَرَبَةُ المحَرَّم، وعطفه على أهل الفساد من عطف الخاص

على العام (لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ﴾) أي: مع يوسف ^(٢) ﴿السِّجْنُ فَتَيَانٍ﴾) عبدان للملك

ريّان بن الوليد^(٣) ملك مصر الأكبر أحدهما خبّازُه والآخر شرابيُه؛ للاتِّهام بأنَّهما يُريدان أن يُسمّياه

(﴿قَالَ أَحَدُهُمَا﴾) هو: الشرابي، واسمُه نبوء، وقيل: هو مرطيس^(٤) ﴿إِنِّي أَرْنِي﴾) في المنام (﴿أَعَصِرُ

(١) في (ص): «السجن».

(٢) «أي: مع يوسف ^(١)»: ليست في (ص) و(ع).

(٣) في (د) و(ص) و(ل): «الوليد بن الريّان»، وفي هامش (ل) و(ب): قوله «الوليد بن ريّان» صوابه: ريّان بن الوليد؛ كما في «البيضاوي»، وكما سيأتي في كلام المؤلف.

(٤) في (ص) و(ل): «نبؤ، وقيل: هوليس»، وفي هامش (ل) و(ب): في «الفتح»: مرطس [في (ب): مرطيس].

﴿حَمْرًا﴾) عنبًا تسمية له بما يؤول إليه، وقرأها ابن مسعود: «إِنِّي أَرَانِي أُعْصِرُ عِنْبًا» ﴿وَقَالَ الْآخَرُ﴾) وهو الخَبَازُ مخلت - بالخاء^(١) المعجمة وبعد اللام مثلثة -، وقيل: راشان ﴿إِنِّي أَرْنِي﴾) في المنام ﴿أَحْمِلْ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ﴾) تنهش منه ﴿يَنْفُثْنَا﴾) أخبرنا ﴿بِتَأْوِيلِهِ﴾) بتفسيره وتعبيره وما يؤول إليه ﴿إِنَّا نَرْزُقُكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾) الذين يحسنون عبارة الرؤيا، وتأويله أن الأنبياء يخبرون عما سيكون، والرؤيا تدل على ما سيكون ﴿قَالَ لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ﴾) في نومكما ﴿إِلَّا نَبَأْتُكُمَا﴾) ﴿بِتَأْوِيلِهِ﴾) في اليقظة^(٢) ﴿قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا﴾) أو: لا يأتكما في اليقظة ﴿طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ﴾) من منازلكما ﴿تُرْزَقَانِهِ﴾) تُطْعَمَانِهِ وتأكُلَانِهِ إِلَّا أَخْبَرْتُكُمَا بِقَدْرِهِ وَلَوْنِهِ وَالْوَقْتَ الَّذِي يَصِلُ إِلَيْكُمَا قَبْلَ أَنْ يَصِلَ، وَأَيَّ طَعَامٍ أَكَلْتُمْ وَمَتَى أَكَلْتُمْ، وهذا مثل معجزة عيسى، حيث قال: ﴿وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَتَى تَخْرُونَ فِي يَوْمَيْكُمْ﴾) [آل عمران: ٤٩] ﴿ذَلِكَ﴾) التأويل والإخبار بالمغيبات ﴿مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾) بالالهام والوحي ولم أقله عن تكهن وتنجيم ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾) يحتمل أن يكون كلامًا مبتدأ، وأن يكون تعليلًا لسابقه، أي: علّمني ذلك لأنني تركت ملة أولئك الكفار^(٣) ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾) وهي الملة الحنيفية، وذكر الآباء؛ ليعلمهما أنه من بيت النبوة لتقوى رغبتهما في الاستماع إليه، والمراد الترك ابتداءً لا أنه كان فيه ثم ترك، يقول: هجرت طريق الكفر والشرك، وسلكت طريق آبائي المرسلين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وهكذا يكون حال من سلك طريق^(٤) الهدى، واتبع طريق المرسلين، وأعرض عن الضالين، فإنه يهدي قلبه ويعلمه ما لم يكن يعلم، ويجعله إمامًا يهتدى به في الخير، وداعيًا إلى سبيل الرّشاد ﴿مَا كَانَتْ لَنَا﴾) ما صحّ لنا معاشر الأنبياء ﴿أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾) أي شيء كان صنمًا أو غيره ﴿ذَلِكَ﴾) أي: التوحيد ﴿مَنْ فَضَّلَ اللَّهَ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾) / فضل الله تعالى ١٢٥/١٠ فيشركون به ولا ينتبهون^(٥)، ثم دَعَاهُمَا إِلَى الْإِسْلَامِ وَأَقْبَلَ^(٦) عليهما وكان بين أيديهما أصنام

(١) في (ص): «مثلث الخاء».

(٢) في (د): ﴿إِلَّا نَبَأْتُكُمَا﴾) في اليقظة ﴿بِتَأْوِيلِهِ﴾) .

(٣) «الكفار»: ليست في (ع) و(ص) و(د).

(٤) «طريق»: ليست في (د).

(٥) في (س): «ينتبهون»، وفي (ص): «ولا ينتبهون».

(٦) في (د): «فأقبل».

يعبدونها من دون الله، فقال -إلزاماً للحجة-: ﴿يَصْحَجِي السَّجَنَ﴾ يا ساكنيه، أو يا صاحبي فيه، وأضافهما إليه على الاتساع ﴿أَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ﴾ شتى متعددة متساوية.

١٣٣/٧د

(وَقَالَ الْفُضَيْلُ) بن عياض رحمه الله (لِبَعْضِ الْأَتْبَاعِ: يَا عَبْدَ اللَّهِ) / ولأبي ذر: «وقال الفضيل عند قوله: ﴿يَصْحَجِي السَّجَنَ﴾» ﴿أَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ الذي ذل كل شيء لعز^(١) جلاله وعظيم^(٢) سلطانه، ولا يُغالب ولا يُشارك في الربوبية^(٣) ﴿مَا تَعْبُدُونَ﴾ خطاب^(٤) لهما ولمن كان على دينهما من أهل مصر ﴿مِنْ دُونِهِ﴾ تعالى^(٥) ﴿إِلَّا أَسمَاءُ﴾ لا حقيقة لها ﴿سَمِيتُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾ آلهة ثم طفقتُم تعبدونها، فكأنكم لا تعبدون إلا الأسماء لا مسمياتها ﴿مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا﴾ بتسميتها ﴿مَنْ سُلْطَنٍ﴾ حجة ﴿إِنْ أَلْحَكُمُ﴾ في أمر العباد والدين ﴿إِلَّا لِلَّهِ أَمْرٌ﴾ على لسان أنبيائه ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ بيان لقوله: ﴿إِنْ أَلْحَكُمُ﴾ ﴿ذَلِكَ﴾ الذي أدعوكم إليه من التوحيد وإخلاص العمل هو ﴿الَّذِينَ أَلْفِتُّ﴾ الحق المستقيم الذي أمر الله به، وأنزل به الحجة والبرهان ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ فلذا كان أكثرهم مُشركين، ثم عبر الرؤيا فقال: ﴿يَصْحَجِي السَّجَنَ أَمَّا أَحَدُكُمَا﴾ يعني: الشرابي ﴿فَيَسْقَى رَبَّهُ﴾ سيده ﴿خَمْرًا﴾ كما كان يسقيه قبل ﴿وَأَمَّا الْآخَرُ﴾ يعني: الخباز ﴿فَيُصْلَبُ فَتَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْ رَأْسِهِ﴾ فقالا: كذبنا، فقال يوسف ﴿قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ فهو واقع لا محالة، فإن الرؤيا على رجل طائر ما لم تعبر، فإذا عبرت وقعت. وفي «مسند أبي يعلى الموصلي» عن أنس مرفوعاً: «الرؤيا لأول عابر» ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا﴾ الظان يوسف عليه السلام إن كان تأويله عن اجتهاد، وإن كان عن وحي^(٦) فالظان الشرابي، أو الظن بمعنى: اليقين، وما تقدم في قوله: ﴿قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ يقتضي اليقين ﴿أَذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾ اذكر قصتي عند سيّدك^(٧)، وهو

(١) في (د): «العزة».

(٢) في (د) و(ع): «عظم».

(٣) في هامش (ل):

في بحر هيئته وتيه جلاله غرقت وتاهت غاية الأفكار رائية».

(٤) في (د): «خطاباً».

(٥) في (د): «من دون الله تعالى».

(٦) في (ص): «الوحي».

(٧) في (د): «ربك».

الملكُ لعلَّه يخلِّصني من هذه الورطة، وقال أبو حيان رحمه الله: إنّما قال يوسف للسّاقِي ذلك؛ ليتوصّل إلى هدايته وإيمانه بالله، كما توصّل إلى إيضاح الحقّ للسّاقِي ورفيقه ﴿فَأَنسَنَهُ الشَّيْطَانُ﴾ أي: أنسى الشّرابي ﴿ذَكَرَ رَبِّهِ﴾ أن يذكر^(١) يوسف للملك، وقيل: فأنسى يوسف ذكر الله حتّى ابتغى الفرَج من غيره واستعان بمخلوق. وعند ابن جرير عن ابن عبّاس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لو لم يقل - يعني: يوسف - التي^(٢) قال ما لبث في السّجن طول ما لبث، حيث يبتغي الفرَج من عند غير الله^(٣)»، وهذا الحديث ضعيف جدًّا، فإنّ في إسناده^(٤) سفيان بن وكيع وهو ضعيف، وإبراهيم بن يزيد الخوزي، وهو أضعف من سفيان، فالصّواب أنّ الضّمير في قوله: ﴿فَأَنسَنَهُ الشَّيْطَانُ﴾ عائِد على النّاجي كما قاله مجاهد وغير واحد ﴿فَلَيْتَ﴾ يوسف عليه السلام ﴿فِي السِّجْنِ يَضَعُ سِنِينَ﴾ ما بين الثلاث إلى التسع^(٥). قال وهب: مكث يوسف سبعا/ وقال ١٣٤/٧٥ الضّحّاك: عن ابن عبّاس: اثنتي عشرة سنة، وقيل: أربع عشرة سنة ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ﴾ ملك مصر الرّيّان بن الوليد: ﴿إِنِّي أَرَى﴾ في المنام ﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ﴾ خرجن من نهر يابس ﴿يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ﴾ أي: سبع بقرات ﴿عِجَافٌ﴾ مهازيل ﴿و﴾ أرى ﴿سَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ﴾ قد انعقد حبّها ﴿و﴾ سبعا ﴿أُخْرَى يَأْكُلْنَ﴾ قد أدركت، فالتّوت اليابسات على الخضر حتّى غلبن عليها^(٦)، فاستعبرها فلم يجد في قومه من يحسن عبارتها. قيل: كان ابتداء بلاء يوسف عليه السلام في الرّؤيا، ثمّ كان سبب نجاته أيضًا الرّؤيا، فلمّا دنا فرجه رأى الملك هذه الرّؤيا التي هالته، فجمع أعيان العلماء والحكماء من قومه وقصّ عليهم رؤياه فقال: ﴿يَتَأَيَّمُ الْمَلَأُ أَفْتُونٍ فِي رُءْيَايَ﴾ عبّروها ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ إن كنتم عالمين بعبارة الرّؤيا، واللام في «الرّؤيا» للبيان ﴿قَالُوا أَضْغَتْ أَحْلَامٌ﴾ أي: هذه أضغاث أحلام، وهي تخاليطها ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ﴾ يعنون بالأحلام المنامات الباطلة، أي: ليس عندنا تأويل إنّما التّأويل للمنامات الصّحيحة، أو اعترفوا بقصور علمهم وأنّهم^(٧)

(١) في (ع) و(د): «أي ذكر».

(٢) في (د): «الذي».

(٣) في (ع) و(د): «غيره».

(٤) في (د): «فإن إسناده فيه».

(٥) في (ع) و(د): «السبع».

(٦) في (د): «عليهن».

(٧) في (د): «فإنهم».

ليسوا في تأويل^(١) الأحلام بنحارير ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا﴾ من القتل ﴿مِنْهُمَا﴾ وهو الشَّرَابِيُّ ﴿وَأَذْكُرَ بَعْدَ أَمْتِهِ﴾ للملك الذي جمعهم ﴿أَنَا أَنبِئُكُمْ﴾ أخبركم ﴿بِتَأْوِيلِهِ﴾ بمن عنده علمُ تعبير هذا المنام/ ﴿فَأَرْسِلُونِي﴾ فابعثوني^(٢) إليه لأسأله عنها، فأرسلوه إلى يوسف في السَّجَن، فاتاه فقال: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾ البالغ في الصِّدْق ﴿أَفْتِنَا فِي﴾ رُؤْيَا ﴿سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعُ عِجَافٍ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخْرَىٰ يُسَبِّحُ لِعَلِّ آرِجُ إِلَى النَّاسِ﴾ إلى الملك ومن عنده ﴿لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ تأويلها^(٣)، أو فضلك، أو مكانك من العلم، فيطلبوك ويخلصوك من محنتك^(٤)، فذكر يوسف تعبيرها من غير تعنيفٍ لذلك الفتى في نسيانه ما وصَّاه به، ومن غير شرطٍ للخروج قبل ذلك بل ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا﴾ بسكون الهمزة، وحفص وحده بفتحها، لغتان في مصدرٍ دَأَبَ يَدَأِبُ، أي: دام على الشيء ولازمه، وهو هنا نصبٌ على المصدرِ بمعنى: ذائِبين ﴿فَأَحْصَدْتُمُ فَذَرَوْهُ فِي سُنْبُلِهِ﴾ إذ ذاك أبقى له، ومانعٌ له من أكلِ الشُّوس ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ﴾ في تلك السنين، فعبر البقرات السَّمان بالسَّنين^(٥) المخصبة، والسَّنابل الخُضر بالزَّرع، ثم أمرهم بما هو الصَّواب نصيحةً لهم ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ﴾ هو من الإسناد المجازي، جعل أكلَ أهلهنَّ^(٦) مسنداً إليهنَّ ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَحْصِنُونَ﴾ تحزون^(٧) ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ أي: من بعد أربع عشرة سنة ﴿عَامٌ فِيهِ يَغَاثُ النَّاسُ﴾ من الغيث، أي: يمطرون، أو من الغوث، وهو الفرج، فهو/ في الأوَّل من الثلاثي، وفي الثاني من الرباعي، يقول: غاثنا الله من الغيث، وأغاثنا من الغوث ﴿وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ فتأوَّل البقرات السَّمان والسَّنابل الخُضر بسنينٍ مخاصيب، والعِجَاف واليابسات بسنينٍ مُجْدبة، ثم بشرهم بعد الفراغ من تأويل الرُّؤْيَا بأنَّ العام الثَّامن يجيءُ مباركًا كثيرَ الخير غزير النِّعم، وذلك من جهة الوحي، فرجع السَّاقِي وأخبر الملك بتعبير رُؤْيَاه ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ﴾ بعد أن رجَعَ إليه السَّاقِي وأخبره بتعبير رُؤْيَاه

(١) في (د): «بتأويل».

(٢) في (د): «فأرسلوني... فابعثوني».

(٣) في (د): «بتأويلها».

(٤) في (د): «سجنك».

(٥) «فعبر البقرات السمان بالسنين»: ليست في (ص) و(ع).

(٦) في (ع) و(د): «بعضهن».

(٧) في (د): «تحزون».

(﴿أَتُونِي بِهِ، فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ﴾) ليخرجه من السَّجْنِ امتنع من الخروج؛ ليتحقق الملك ورعيته براءته ونزاهته ممَّا نُسِبَ إليه من جهة امرأة العزيز، وأنَّ سجنه لم يكن عن أمرٍ يقتضيه بل كان ظلماً وعدواناً (﴿قَالَ أَرْجِعْ إِلَى رَبِّكَ﴾) أي: سيِّدك، يريد الملك (﴿فَنَشَلَهُ مَا بَالَ الْإِنْسَوُ الَّذِي قَطَعَنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ [يوسف: ٣٦-٥٠]) الآية، وسقط لأبي ذرٍّ من قوله (﴿قَالَ أَحَدُهُمَا﴾...) إلى آخره، وقال بعد قوله: (﴿فَتَيَّانٍ﴾): «إلى قوله: (﴿أَرْجِعْ إِلَى رَبِّكَ﴾)».

(﴿وَأَذْكَرُ﴾) بالبدال المهملة (افْتَعَلَ مِنْ ذَكَرٍ) ولأبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي: «ذكرت»^(١) بسكون الراء، فأدغم التاء في الذال، فحوّلت دالاً مهملة ثقيلة.

(﴿أُمَّةٌ﴾) أي: (قَرْنٍ) بالجر لأبي ذرٍّ، ولغيره بالرفع^(٢)، وقيل: حين، وعن سعيد بن جبير: بعد سنين^(٣) (وَتَقَرُّ: ﴿أُمَّةٌ﴾) بفتح الهمزة والميم وكسر الهاء منونة، أي: بعد (نِسْيَانٍ) ونسبت هذه القراءة لابن عباس^(٤)، وهي شاذة.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) فيما وصله ابن أبي حاتم: (﴿يَعْصِرُونَ﴾) أي: (الْأَعْنَابَ وَالذَّهْنَ، ﴿تُحْصِنُونَ﴾) أي: (تَحْرُسُونَ).

٦٩٩٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَأَبَا عُبَيْدٍ أَخْبَرَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَوْ لَبِثْتُ فِي السَّجْنِ مَا لَبِثَ يُوسُفُ، ثُمَّ أَتَانِي الدَّاعِي لِأَجْبَتُهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بن محمد بن أسماء الضُّبَيْعِيُّ قال: (حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ) بن أسماء، وهو عمُّ السَّابِقِ (عَنْ مَالِكٍ) الإمام (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ (أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَأَبَا عُبَيْدٍ) بضم العين مصغراً، سعد بن عُبَيْدٍ مولى عبد الرَّحْمَنِ بن الأزهر بن عوف (أَخْبَرَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه) أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: لَوْ لَبِثْتُ فِي السَّجْنِ مَا لَبِثَ يُوسُفُ) أي: مدّة

(١) في (س): «من ذكرت».

(٢) «بالجر لأبي ذر ولغيره بالرفع»: ليست في (د).

(٣) في (س) و(ص): «سنتين».

(٤) في (ص): «إلى ابن».

(٥) في (د): «قال النبي».

لُبَّته (ثُمَّ أَتَانِي الدَّاعِي) من الملكِ يدعوني إليه (لَأَجْبُتُهُ) مُسرِعًا. وفي هذا من التَّنويه بشرف يوسف وعلو قدره وصبره ما لا يخفى صلوات الله وسلامه عليه. وعند عبد الرزاق عن عكرمة قال: قال رسول الله ﷺ: «لقد عجبْتُ من يوسف وصبره وكرمه، والله يغفر له حين سُئل عن البقراتِ العِجَافِ والسَّمان، ولو كنتُ مكانه ما أجبْتُهم حتَّى أشرطَ أن يُخرجوني، ولقد عجبْتُ من يوسف وصبره وكرمه والله يغفر له حين أتاه الرُّسول، ولو كنتُ مكانه لبادرتهم الباب، ولكنَّه أرادَ أن يكونَ له العذرُ».

وهذا حديثٌ مرسلٌ، فإن قلت: إنَّ نبينا ﷺ إنَّما ذكر هذا الكلام على جهة المدح/ ١١٣٥/٧د
ليوسف ﷺ، فما باله^(١) هو يذهب بنفسه عن حالة قد مدح بها غيره؟ أجيب^(٢) بأنَّه ﷺ
إنَّما أخذ لنفسه الشَّريفة وجهًا آخرَ من الرأْي له وجهٌ أيضًا من الجودة، أي: لو كنتُ أنا لبادرتُ
الخروج، ثمَّ حاولتُ بيان عُدري بعد ذلك، وذلك أنَّ هذه القصص والنَّوازل إنَّما هي معرَّضةٌ
ليقتدي النَّاسُ بها إلى يومِ القيامة، فأرادَ ﷺ حمل النَّاس على الأحزم من الأمور، وذلك
أنَّ المتعمِّق^(٣) في مثل هذه النَّازلة التَّارك فرصة الخروج من ذلك السَّجن ربَّما ينتج^(٤) له من
ذلك البقاء في سجنه^(٥)، وإن كان يوسف ﷺ أمِنَ من ذلك بعلمه من الله، فغيره من النَّاس
لا يأمن من^(٦) ذلك، فالحالة التي ذهب إليها نبينا ﷺ حالة حزمٍ ومدحٍ، وما فعله يوسف ﷺ
صبرٌ عظيمٌ. وقال بعضهم: خشيَ يوسف ﷺ أن يخرج من السَّجن فينال من الملك مرتبةً
ويسكت عن أمر ذنبه صفحًا، فيراه النَّاس بتلك المنزلة ويقولون: هذا الَّذي راودَ امرأةَ مَولاه،
فأرادَ أن يبيِّن براءته ويحقِّق منزلته من العفة.

والحديث سبق في «التفسير» [ح: ٣٣٧٢] و«أحاديث الأنبياء» [ح: ٣٣٨٧] ومطابقة الترجمة
للآياتِ ظاهرة، وكذا الحديث.

(١) في (ع): «فيما قاله».

(٢) في (د): «وأجيب».

(٣) في (ص) و(ع) و(د): «للتعمق».

(٤) في (ع) و(ص): «يفتح».

(٥) في (ص): «محنة».

(٦) «من»: ليست في (د).

١٠ - بَاب مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَنَامِ

(بَاب مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَنَامِ).

٦٩٩٣ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَسِيرَانِي فِي الْبِقْظَةِ، وَلَا يَتَمَثَّلُ الشَّيْطَانُ بِي». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: إِذَا رَأَاهُ فِي صُورَتِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو: عَبْدُ اللَّهِ بن عثمان المروزي قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بن المبارك (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد الأيلي (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّد بن مسلم بن شهاب أَنَّهُ قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبُو سَلَمَةَ) بن عبد الرحمن بن عوف (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَسِيرَانِي فِي الْبِقْظَةِ) بفتح القاف يوم القيامة رؤية خاصة في القرب منه، أو مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ وَلَمْ يَكُنْ هَاجِرَ يَوْفَقَهُ اللَّهُ لِلْهَجَرَةِ إِلَيَّ وَالتَّشْرُفَ بِلِقَائِي، وَيَكُونُ اللَّهُ تَعَالَى جَعَلَ رُؤْيَاهُ فِي الْمَنَامِ عَلَمًا عَلَى رُؤْيَاهُ فِي الْبِقْظَةِ. قال^(١) في «المصابيح»: وعلى القول الأول ففيه بشارة لرائيه بأنَّه^(٢) يموت على الإسلام، وكفى بها بشارة، وذلك لأنَّه لا يراه في القيامة تلك الرؤية الخاصة باعتبار القرب منه إلَّا من تحققت منه الوفاة على الإسلام، حَقَّقَ اللَّهُ لَنَا وَلأَحِبَابِنَا وَلِلْمُسْلِمِينَ ذَلِكَ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ آمِينَ (وَلَا يَتَمَثَّلُ الشَّيْطَانُ بِي) هو كالتتميم للمعنى، والتعليل للحكم، أي: لا يحصل له شيء^(٣) - أي: للشيطان - مثال صورتي ولا يتشبه بي، فكما منع الله الشيطان أن يتصور بصورته الكريمة في البقظة/ كذلك^{١٣٥/٧٥} منعه في المنام؛ لئلا يشتبه الحقُّ بالباطل.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) البخاري رضي الله عنه فيما وصله إسماعيل بن إسحاق^(٤) القاضي من طريق حماد ابن زيد عن أيوب^(٥) (قَالَ ابْنُ سِيرِينَ) مُحَمَّد: لا تعتبر رؤيته ﷺ إلَّا (إِذَا رَأَاهُ) الرَّائِي (فِي)

(١) في (د): «قاله».

(٢) في (د): «البشارة لرائيه في المنام أنه».

(٣) «شيء»: زيادة من (ع).

(٤) في (د): «بن أبي إسحاق».

(٥) في (ع): «أيوب بن ثابت»، وفي (د): «أيوب ثابت».

صُورَتِهِ) التي جاء وصفه بها في حياته، ومقتضاه أنه إذا رآه على خلافها كانت رؤيا تأويل لا حقيقة، والصحيح أنها حقيقة سواء كان على صفته المعروفة أو غيرها. قال ابن العربي: رؤيته من الله بصفته المعلومة إدراك على الحقيقة، ورؤيته على غيرها إدراك للمثال، فإن الصواب أن الأنبياء لا يغيّرهم الأرض، ويكون إدراك الذات الكريمة حقيقة، وإدراك الصفات إدراك المثال. قال: وشذ بعض الصالحين فزعم أنها تقع بعيني الرأس حقيقة في اليقظة. انتهى.

وقد ذكرت مباحث ذلك في كتابي «المواهب اللدنية بالمنح المحمدية» وقد نقل عن جماعة من الصوفية أنهم رأوه من الله في المنام ثم رأوه بعد ذلك في اليقظة، وسألوه عن أشياء كانوا منها متخوفين، فأرشدتهم إلى طريق تفريحها، فجاء الأمر كذلك، وفيه بحث ذكرته في «المواهب».

ومن فوائد رؤيته من الله تسكين تشوق الرائي؛ لكونه صادقاً في محبته ليعمل على مشاهدته، وسقط قوله: «قال أبو عبد الله....» إلى آخره لأبي ذر.

٦٩٩٤ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ رَأَانِي فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَانِي، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَخَيَّلُ بِي، وَرُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ) العَمِّي - بفتح المهملة وتشديد الميم - أبو الهيثم البصري قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ) الدَّبَّاحُ البصري مولى حفصة بنت سيرين، قال: (حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ) بضم الموحدة (عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه) أنه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: مَنْ رَأَانِي فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَانِي) قال الكزماي: فإن قلت: الشرط والجزاء متحذان فما معناه؟ وأجاب بأنه في معنى الإخبار، أي: مَنْ رَأَانِي فَأَخْبَرُهُ بِأَنَّ رُؤْيَيْهِ حَقٌّ لَيْسَتْ مِنْ أَضْغَاثِ الْأَحْلَامِ^(١). وقال في «شرح المشكاة»: أي: مَنْ رَأَانِي فَقَدْ رَأَى حَقِيقَتِي عَلَى كَمَالِهَا لَا شَبْهَةً وَلَا ارْتِيَابَ^(٢) فيما رأى (فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَخَيَّلُ^(٣) بِي) فإن قيل: كيف يكون ذلك وهو في المدينة، والرأي في المشرق أو المغرب؟ أجيب بأن الرؤية أمر يخلقه الله تعالى، ولا يُشترط فيها عقلاً مواجهةً، ولا مقابلةً، ولا

(١) في (د): «أحلام».

(٢) في (د): «ولا شك».

(٣) في (ع) و(ب) و(د): «يتمثل».

مقارنته، ولا خروج شعاع ولا غيره، ولذا جاز أن يرى أعمى الصين^(١) بقه أندلس. فإن قلت: كثيراً يرى على^(٢) خلاف صورته/ المعروفة، ويراه شخصان في حالة واحدة في مكانين، والجسم ١٢٨/١٠ الواحد لا يكون/ إلا في مكان واحد. أجيب بأنه يعتبر في صفاته لا في ذاته، فتكون ذاته *هَيْلَعَةً* ^{١٣٦/٧٥} مرئية وصفاته متخيلة غير مرئية، فالإدراك لا يشترط فيه تحديق الأبصار، ولا قرب المسافة، فلا يكون المرئي مدفوناً في الأرض ولا ظاهراً عليها، وإنما يشترط كونه موجوداً، ولو رآه يأمُر بقتل من يحرم قتله كان^(٣) هذا من صفاته^(٤) المتخيلة لا المرئية (وَرُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ) لأنها من الله تعالى، بخلاف التي من الشيطان فإنها ليست من أجزاء النبوة، وفيه مباحث سبقت قريباً، وسقطت الواو من قوله «ورؤيا» لأبي ذر.

٦٩٩٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللَّهِ، وَالْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَمَنْ رَأَى شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَنْفُثْ عَنْ شِمَالِهِ ثَلَاثًا، وَلْيَتَعَوَّذْ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ، وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَزَايَا بِي».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة، وهو جد يحيى، واسم أبيه عبد الله قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد الإمام (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين (بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ) الأموي القرشي أنه قال: (أَخْبَرَنِي) بالافراد (أَبُو سَلَمَةَ) بن عبد الرحمن بن عوف (عَنْ أَبِي قَتَادَةَ)^(٥) الحارثي أنه قال: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللَّهِ، وَالْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ وإضافة الرؤيا الصالحة إلى الله إضافة تشریف، وإضافة الحلم إلى الشيطان؛ لأنها صفته^(٦) من الكذب والتهويل، وإن كانا^(٧) بخلق الله تعالى وتقديره (فَمَنْ رَأَى) في منامه^(٨) (شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَنْفُثْ) بكسر الفاء بعدها مثلثة، أي: فلينفخ نفخاً لطيفاً من غير ريتي (عَنْ شِمَالِهِ) طرداً للشيطان

(١) في (د) و(ص): «العين»، والبقّة: البعوضة، انظر شرح المواقف للجرجاني ١٣٩/٨.

(٢) «على»: ليست في (د) وفي الهامش: في نسخة: «يرى على خلاف».

(٣) في (د): «الأن».

(٤) في (ع) و(ص): «صفات»، وفي (د): «من صفات».

(٥) في (س) زيادة: «ابن».

(٦) في (د): «صفة».

(٧) في (ع) و(د): «كان».

(٨) «في منامه»: ليست في (ع) و(ص) و(د).

وإظهاراً لاحتقاره^(١) (ثلاثاً) للتأكيد، وخصَّ الشمال؛ لأنها محلُّ الأقدار^(٢) (وليتعوذ) بالله (من الشَّيْطَانِ، فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ) لأنَّ الله تعالى جعل ذلك سبباً لسلامته (وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَزَايَا بِي) بالزاي المعجمة، لا يتصدى لأن يصير مرئياً بصورتي، ولأبي ذرٍّ: «لا يتراءى» بالراء المهملة. والحديث سبق في «الطُّبِّ» [ج: ٥٧٤٧] و«التَّعْبِيرِ»^(٣) [ج: ٦٩٩٥].

٦٩٩٦ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ خَلِيٍّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَزْبٍ: حَدَّثَنِي الزُّبَيْدِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: قَالَ أَبُو قَتَادَةَ رضي الله عنه: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ رَأَى فَقَدْ رَأَى الْحَقَّ». تَابَعَهُ يُونُسُ وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ خَلِيٍّ) بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام المخففة وتشديد التَّحْتِية، أبو القاسم الحمصي قاضيها من أفراد البخاري قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَزْبٍ) أبو عبد الله النيسابوري قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (الزُّبَيْدِيُّ) بضم الزاي، مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ عَامِرِ الشَّامِيِّ الحمصي (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بن شهابٍ أَنَّهُ قَالَ: (قَالَ أَبُو سَلَمَةَ) بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: (قَالَ أَبُو قَتَادَةَ) الْحَارِثُ بْنُ رَبِيعٍ رضي الله عنه قَالَ: (قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم): «مَنْ رَأَى» فِي مَنَامِهِ (فَقَدْ رَأَى الْحَقَّ) أَي: فَقَدْ رَأَى رُؤْيَا الْحَقِّ لَا الْبَاطِلِ (تَابَعَهُ) أَي: تَابَعَ الزُّبَيْدِيُّ فِي رَوَايَتِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ (يُونُسُ) بْنُ يَزِيدٍ (وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ^(٥)، وَصَلَّهَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ فِي «صَحِيحِهِ» مِنْ طَرِيقَهُمَا وَسَاقَهُ عَلَى لَفْظِ رَوَايَةِ يُونُسَ وَأَحَالَ^(٦) برواية ابن أخي الزُّهْرِيِّ عَلَيْهِ.

٦٩٩٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي ابْنُ الْهَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، سَمِعَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «مَنْ رَأَى فَقَدْ رَأَى الْحَقَّ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَكَوَّنُنِي».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بْنُ سَعْدٍ الْإِمَامُ قَالَ: (حَدَّثَنِي) بِالْإِنْفِرَادِ (ابْنُ الْهَادِ) يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَامَةَ (عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَابٍ) بفتح

(١) «طرداً للشيطان وإظهاراً لاحتقاره»: ليست في (د).

(٢) «للتأكيد وخص الشمال لأنها محل الأقدار»: ليست في (د).

(٣) في (ص): «التفسير».

(٤) في (ع) و(د): «رسول الله».

(٥) في (ع): «عبد الرحمن بن مسلم وهذه المتابعة».

(٦) في (د): «أو أحال».

الخاء المعجمة وتشديد الموحدة وبعد الألف موحدة أخرى (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ) رضي الله عنه (سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: مَنْ رَأَى فَقَدْ رَأَى الْحَقَّ) سواء رآه^(١) على صفته المعروفة أو غيرها^(٢)، لكن يكون في الأولى ممّا لا يحتاج إلى تعبير، والثانية ممّا يحتاج إلى التعبير (فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَكَوَّنُنِي) أي: لا يتكوّن كوني، فحذف المضاف ووصل المضاف إليه بالفعل بمعنى: أن الله تعالى وإن أمكنه من التّصوّر في أيّ صورة أراد، فإنه لم يمكنه من التّصوّر في صورة النبيّ ﷺ.

والحديث من أفراد.

١١ - باب رُؤْيَا اللَّيْلِ، رَوَاهُ سَمُرَةُ

(باب رُؤْيَا) الشّخص في (اللَّيْلِ) هل تساوي رؤياه^(٣) بالنّهار أو يتفاوتان؟ (رَوَاهُ) أي: حديث رؤيا اللَّيْلِ (سَمُرَةُ) بن جندب الصّحابيّ المشهور الآتي حديثه في آخر كتاب التّعبير إن شاء الله تعالى [ج: ٧٠٤٧].

٦٩٩٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمِقْدَامِ الْعِجْلِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطُّفَاوِيُّ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَبَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ الْبَارِحَةَ إِذْ أَتَيْتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ حَتَّى وُضِعَتْ فِي يَدِي». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنْتُمْ تَنْتَقِلُونَهَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمِقْدَامِ) بكسر الميم وسكون القاف بعدها مهملة فألف فميم^(٤) (العِجْلِيُّ) قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطُّفَاوِيُّ) بضم الطاء المهملة^(٥) وتخفيف الفاء وبعد الألف واو مكسورة، نسبة إلى بني طفاوة، أو إلى الطفاوة موضع^(٦) قال: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ)

(١) في (د): «أراه».

(٢) في (د): «على غيرها».

(٣) في (د): «رؤيا».

(٤) «بعدها مهملة فألف فميم»: ليست في (د).

(٥) «المهملة»: ليست في (د).

(٦) «أو إلى الطفاوة موضع»: ليست في (د).

السَّخْتِيَانِي (عَنْ مُحَمَّدٍ) هُوَ: ابْنُ سِيرِينَ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أُعْطِيَتْ» بِضَمِّ الهمزة (مَفَاتِيحُ الْكَلِمِ) بِنَصَبِ «مَفَاتِيحٍ» مَفْعُولُ ثَانٍ لِأُعْطِيَتْ. قَالَ الْكِرْمَانِيُّ وَتَبِعَهُ الْبَرْمَاقِيُّ: أَيُ لَفْظٍ قَلِيلٍ يُفِيدُ مَعَانِي كَثِيرَةً، وَهَذَا ^(١) غَايَةُ الْبَلَاغَةِ، وَشَبَّهَ ذَلِكَ / الْقَلِيلَ بِمَفَاتِيحِ الْخَزَائِنِ الَّتِي هِيَ آلَةٌ لِلْوُصُولِ إِلَى مَخْزُونَاتٍ مُتَكَاثِرَةٍ. وَعِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ سَفْيَانَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَاسِينَ كِلَاهُمَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْمَقْدَامِ: «أُعْطِيَتْ جَوَامِعُ الْكَلِمِ».

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْقَوْلِ الْمَوْجِزِ الْقَلِيلِ اللَّفْظِ الْكَثِيرِ الْمَعْنَى، وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ: الْقُرْآنُ، وَمِنْ أَمْثَلَةِ جَوَامِعِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٩] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشِ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [النور: ٥٢] وَمِنْ ذَلِكَ مِنْ ^(٣) الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ حَدِيثُ عَائِشَةَ: «كُلُّ عَمَلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» [ح: ٢٦٩٧] وَحَدِيثُ: «كُلُّ شَرَطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ» [ح: ٢١٦٨] مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ) بِضَمِّ النُّونِ، وَالرُّعْبُ - بِضَمِّ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ - أَيُ: الْفَرْعُ يَقْدُفُ فِي قُلُوبِ أَعْدَائِي /، وَزَادَ فِي «التَّيْمُمِ» [ح: ٣٣٥] «مَسِيرَةُ شَهْرٍ» أَيُ: يَنْهَزُمُونَ مِنْ عَسْكَرِ الْإِسْلَامِ بِمَجَرَّدِ الصَّيْتِ وَيَفْرُقُونَ مِنْهُمْ (وَبَيْنَمَا) بِالْمِيمِ (أَنَا نَائِمٌ الْبَارِحَةَ) اسْمٌ لِلَّيْلَةِ الْمَاضِيَةِ وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الزَّوَالِ (إِذْ أُتِيتُ) ^(٤) بِمَفَاتِيحِ ^(٥) خَزَائِنِ الْأَرْضِ كَخَزَائِنِ كَسْرَى وَقَيْصَرٍ، أَوْ مَعَادِنِ الْأَرْضِ الَّتِي مِنْهَا الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ (حَتَّى وُضِعَتْ فِي يَدِي) حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا، فَيَكُونُ كِنَايَةً عَنْ وَعْدِ اللَّهِ بِمَا ذَكَرَ أَنَّهُ يُعْطِيهِ أَمَّتَهُ، وَكَذَا كَانَ، فَفَتَحَ ^(٦) لَأَمَّتِهِ مِمَّا لَكَ كَثِيرَةً قَسَمُوا أَمْوَالَهَا، وَاسْتَبَاحُوا خَزَائِنَ مَلُوكِهَا.

(قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالسَّنَدِ السَّابِقِ: (فَذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أَيُ: تَوَفَّى (وَأَنْتُمْ تَنْتَقِلُونَهَا) بِالْقَافِ الْمَكْسُورَةِ، مِنْ انْتَقَلَ ^(٧) مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ، هَذِهِ رَوَايَةُ أَبِي ذَرٍّ عَنْ الْمُسْتَمْلِيِّ، وَلَهُ عَنْ

(١) فِي (ع): «فَهَذِهِ»، وَفِي (د): «فَهَذَا».

(٢) فِي (ع): «يَعْلَم».

(٣) «مِنْ»: لَيْسَتْ فِي (ص).

(٤) فِي (ع) وَ(ص): «أُوتِيت».

(٥) فِي (د): «مَفَاتِيح».

(٦) فِي (ص): «فَتَحَ»، وَفِي (ع): «فَتَحَ مَكَّة».

(٧) فِي (ع) وَ(د): «التَّنْقِل».

الْحَمْوِي: «تَنْتَثِلُونَهَا»^(١) بالمثلثة بدل القاف، تستخرجونها^(٢) كاستخراجهم لخزائن كسرى ودفائن قيصر، وفي بعض الروايات^(٣): «تنتفلونها» بالفاء بدل القاف؛ أي^(٤): تغتصمونها. والحديث من أفراده.

٦٩٩٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أُرَانِي اللَّيْلَةَ عِنْدَ الْكَعْبَةِ فَرَأَيْتُ رَجُلًا آدَمَ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَيْ مِنْ أَذَمِ الرِّجَالِ، لَهُ لِمَّةٌ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَيْ مِنَ اللَّمَمِ، قَدْ رَجَلَهَا تَقَطَّرَ مَاءٌ، مُتَّكِئًا عَلَى رَجُلَيْنِ - أَوْ: عَلَى عَوَاتِقِ رَجُلَيْنِ - يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ: الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ، إِذَا أَنَا بِرَجُلٍ جَعَدٍ قَطَطٍ أَغَوِرَ الْعَيْنِ الْيُمْنَى كَأَنَّهَا عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ، فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ: الْمَسِيحُ الدَّجَالُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعنبي (عَنْ مَالِكٍ) الإمام الأعظم (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ) مولاه (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: أُرَانِي اللَّيْلَةَ عِنْدَ الْكَعْبَةِ) بضم همزة «أُرَانِي»، و«اللَّيْلَةَ» نصب على الظرفية (فَرَأَيْتُ رَجُلًا آدَمَ) بمدّ الهمزة، أَسَمَرَ (كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَيْ مِنْ أَذَمِ الرِّجَالِ) بضم الهمزة وسكون الدال المهملة، مِنْ سُمْرِهِمْ (لَهُ لِمَّةٌ) بكسر اللام وتشديد الميم، شَعْرٌ يَجَاوِزُ شَحْمَةَ أُذُنِهِ (كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَيْ مِنَ اللَّمَمِ) بكسر اللام أيضاً (قَدْ رَجَلَهَا) بفتح الراء والجيم المشددة واللام، سَرَّحَهَا حال كونها (تَقَطَّرَ مَاءٌ) من الماء الذي سَرَّحَ به شعره، حال كونه (مُتَّكِئًا عَلَى رَجُلَيْنِ - أَوْ) قال: (عَلَى عَوَاتِقِ رَجُلَيْنِ -) بالشَّكِّ من الراوي، وَأَضْيَفَ^(٥) عَوَاتِقُ وهو جمعٌ للمثنى على حدٍّ «فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا» [التحريم: ٤] لعدم الإلباس، والعاتقُ ما بين المنكب والعنق (يَطُوفُ بِالْبَيْتِ) الحرام (فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ) لي: هو (الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ (إِذَا^(٦)) ولأبي ذرٍّ: «وَإِذَا» ولغير أبي ذرٍّ: «ثُمَّ إِذَا» (أَنَا بِرَجُلٍ جَعَدٍ) بفتح الجيم وسكون العين، غير سبطٍ أو قصيرٍ (قَطَطٍ) شديد جعودة الشعر (أَغَوِرَ الْعَيْنِ الْيُمْنَى،

(١) في (ص): «تنتثلونها».

(٢) في (س): «تخرجونها».

(٣) عزاه في اليونانية إلى رواية المستملي.

(٤) قوله: «تستخرجونها... بدل القاف أي»: ليس في (ص).

(٥) في (د): «فأضيف».

(٦) في (د): «ثم إذا».

كَأَنَّهَا) أَي: عَيْنُهُ (عَيْنَةً طَافِيَةً) بِالْمَثْنَاءِ التَّحْتِيَةِ، بَارِزَةً، وَمَنْ هَمْزَهَا فَمِنْ طَفِئَتْ كَمَا يُظْفَأُ السَّرَاجُ، أَي: ذَهَبَ نَوْرُهَا (فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ) لِي: هَذَا (الْمَسِيحُ الدَّجَالُ) فَإِنْ قُلْتُ: الدَّجَالُ لَا يَدْخُلُ مَكَّةَ، وَالْحَدِيثُ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ الْكَعْبَةِ؟ أُجِيبُ بِأَنَّ الْمَنْعَ مِنْ دَخُولِهِ مَكَّةَ إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ خُرُوجِهِ وَإِظْهَارِ شَوْكَتِهِ.

والحديث مرّ في «أحاديث/الأنبياء» [ج: ٣٤٤٠] وغيرها [ج: ٥٩٠٢]. ١٣٧/٧د ب

٧٠٠٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أُرِيتُ اللَّيْلَةَ فِي الْمَنَامِ...، وَسَأَقُ الْحَدِيثَ. وَتَابَعَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ، وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، وَسُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ: عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ -أَوْ: أَبَا هُرَيْرَةَ- عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ شُعَيْبٌ وَإِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ الزُّهْرِيِّ: كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَكَانَ مَعْمَرٌ لَا يُسْنِدُهُ حَتَّى كَانَ بَعْدُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بْنُ سَعْدٍ الْإِمَامُ (عَنْ يُونُسَ) بْنِ يَزِيدَ الْأَيْلِيِّ (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيِّ (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين (بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بْنِ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ: (أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ) عَبْدَ اللَّهِ ^(١) (كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَجُلًا) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ (أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) ^(٢) زَادَ مُسْلِمٌ: مُنْصَرَفَهُ مِنْ أَحَدٍ. وَحِينَئِذٍ فَهُوَ مَرْسَلٌ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ صَغِيرًا مَعَ أَبَوَيْهِ بِمَكَّةَ؛ لِأَنَّ مَوْلَدَهُ قَبْلَ الْهَجْرَةِ بِثَلَاثِ سَنِينَ عَلَى الصَّحِيحِ، وَأُحْدُ كَانَتْ فِي شَوَّالٍ فِي الثَّانِيَةِ (فَقَالَ) يَا رَسُولَ اللَّهِ: (إِنِّي أُرِيتُ) بِهَمْزَةٍ مَضْمُومَةٍ ثُمَّ رَاءَ مَكْسُورَةٍ، وَلِلْأَصِيلِيِّ ^(٣): «رَأَيْتُ» بَرَاءٌ ثُمَّ هَمْزَةٌ مَفْتُوحَةٌ (اللَّيْلَةَ فِي الْمَنَامِ...، وَسَأَقُ الْحَدِيثَ) الْآتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي «بَابِ مَنْ لَمْ يَرَ الرُّؤْيَا لِأَوَّلِ عَابِرٍ إِذَا لَمْ يُصَبَّ» [ج: ٧٠٤٦] ١٣٠/١٠ بعد خمسة وثلاثين بابًا، عَنْ يَحْيَى ابْنِ بُكَيْرٍ بِهَذَا السَّنَدِ بتمامه، وَلَفْظُهُ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ فِي الْمَنَامِ ظُلَّةً تَنْطَفُ السَّمْنُ وَالْعَسَلُ، فَأَرَى النَّاسَ

(١) فِي (س) زِيَادَةٌ: «قَالَ».

(٢) فِي (د): «النَّبِيِّ».

(٣) عَزَاها فِي نَسَخَتِهَا مِنَ الْيُونَنِيَّةِ إِلَى رِوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرَ.

يتكفون منها، فالمستكثر والمستقل^(١). الحديث... إلى آخره.

(وَتَابَعَهُ) أي: تابع الزهري محمد بن مسلم في روايته عن عبيد الله بن عبد الله (سَلِيمَانُ بْنُ كَثِيرٍ) فيما وصله مسلم، وسقطت واو «وتابعه» لابن عساكر (و) تابعه أيضاً (ابن أخي الزهري) محمد بن عبد الله بن مسلم فيما وصله الذهلي في «الزهریات» (وَسُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ) الواسطي فيما وصله الإمام أحمد (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بن عبد الله (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ). وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ) بضم الزاي، محمد بن الوليد (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين، ابن عبد الله بن عتبة: (أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ -أَوْ: أَبَا هُرَيْرَةَ-) (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) بالشك فقال: ابن عباس أو أبا هريرة، ولابن عساكر -ووصله مسلم-: «وأبا هريرة» يعني: أَنَّ كليهما رواه عن النَّبِيِّ ﷺ من غير شك، وسقط قوله: «عن النَّبِيِّ ﷺ» لابن عساكر.

(وَقَالَ شُعَيْبٌ) أي: ابن أبي حمزة الحمصي (وإِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى) الكلبي الحمصي (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم: (كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وهذا وصله الذهلي في «الزهریات» (وَكَانَ مَعْمَرٌ) هو: ابن راشد (لَا يُسْنِدُهُ) أي: الحديث المذكور (حَتَّى كَانَ بَعْدُ) يسنده، وصله إسحاق^(٢) بن راهويه في «مسنده» عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري كرواية يونس، لكن قال: عن ابن عباس / كان أبو هريرة يُحَدِّثُ. قال إسحاق: قال عبد الرزاق: كان معمر^{١٣٨/٧د} يُحَدِّثُ به فيقول: كان ابن عباس، يعني: ولا يذكر عبيد الله بن عبد الله في السند حتى جاءه زمعة^(٣) بكتاب فيه: عن الزهري عن عبيد الله^(٤)، عن ابن عباس. فكان لا يشك فيه بعد. قال في «الفتح»: والمحفوظ قول من قال: عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة.

١٢ - باب الرؤيا بالنهار، وقال ابن عون: عن ابن سيرين: رؤيا النهار مثل رؤيا الليل

(باب) حكم (الرؤيا) الواقعة (بالنهار) ولأبي ذرٍّ ممَّا ليس في «اليونينية»: «(باب رؤيا النهار)».

(١) في (ع): «المقل».

(٢) «إسحاق»: ليست في (د).

(٣) في (د): «حتى رفعه». وفي (س): «جاء زمعة».

(٤) قوله: «عن عبيد الله» سقط من الأصول، والزيادة من مصادر المصنف.

(وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ) بفتح العين المهملة وسكون الواو، وهو^(١) عبد الله فيما وصله علي بن أبي طالب القيرواني في «كتاب التعبير» له من طريق مسعدة بن اليسع عن عبد الله بن عون (عَنْ ابْنِ سِيرِينَ) مُحَمَّدٌ: (رُؤْيَا النَّهَارِ مِثْلُ رُؤْيَا اللَّيْلِ) وثبت قوله: «(رؤيا) الثانية في رواية أبي ذر عن الحموي.

وقال أهل التعبير: إنَّ رؤيا النهار بالعكس؛ لأنَّ الأرواح لا تجول أصلاً، والشمس في أعلى الفلك، وذلك أنَّ قوتها تمنع من إظهار أمر الأرواح وتصرفها فيما تصرف فيه، وقيل: إنَّ رؤيا النهار أقوى من رؤيا الليل وأتم في الحال؛ لأنَّ النور سابق لكل ظلمة، والنور يسرَّح في الضياء ما لا يسرَّح في سائر^(٢) الظلِّ، والأرواح تتعارف في الضوء ما لا تتعارف في غيره، وأمَّا الوقت الذي^(٣) تكون الرؤيا فيه أصحَّ والذي تكون فيه فاسدة، فقالوا: تكون صحيحة في أيام الربيع في نيسان، وذلك وقت دخول الشمس الحمل، وهو ابتداء الزمان الذي خلق فيه آدم عليه السلام، والوقت الذي سلك فيه الروح، وهو وقت تكون الرؤيا^(٤) فيه كالأخذ باليد^(٥).

٧٠٠١ - ٧٠٠٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ عَلَى أُمَّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ، وَكَانَتْ تَحْتَ عِبَادَةِ بْنِ الصَّامِتِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمًا فَأَطَعَمَتْهُ، وَجَعَلَتْ تَقْلِبِي رَأْسَهُ، فَتَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ. قَالَتْ: فَقُلْتُ: مَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عَرَضُوا عَلَيَّ غُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَزْكَبُونَ نَبَجَ هَذَا الْبَحْرِ، مُلُوكًا عَلَى الْأَسْرِ - أَوْ: مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسْرِ». شَكَ إِسْحَاقُ -، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ، فَدَعَا لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقُلْتُ: مَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عَرَضُوا عَلَيَّ غُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ» كَمَا قَالَ فِي الْأَوَّلَى قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ، قَالَ: «أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ». فَزَكَبَتِ الْبَحْرَ فِي زَمَانِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ فَضَرَعَتْ عَنْ دَائِبَتِهَا حِينَ خَرَجَتْ مِنَ الْبَحْرِ، فَهَلَكَتْ.

(١) في (س): «هو».

(٢) «سائر»: ليست في (ص).

(٣) في (س) هنا والموضع التالي: «والتي».

(٤) في (ع): «الأرواح».

(٥) في (ع): «بالبدن».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ) الأنصاري (أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رضي الله عنه (يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ) بالحاء والراء المهملتين المفتوحتين (بِنْتِ مِلْحَانَ) بكسر الميم وسكون اللام بعدها حاء مهملة، وكانت خالته من الله مِنْهُ يَدْخُلُ مِنْ الرِّضَاعِ (وَكَانَتْ تَحْتَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ) أي: زوجته (فَدَخَلَ عَلَيْهَا) النَّبِيُّ ﷺ (يَوْمًا فَأَطْعَمَتْهُ، وَجَعَلَتْ تَقْلِي رَأْسَهُ) بفتح الفوقية وسكون الفاء وكسر اللام، تَفْتَشْ شَعْرَ رَأْسِهِ؛ لَتَسْتَخْرِجَ هَوَامَّهُ (فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) عندها (ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ) أي: والحال أَنَّهُ (يَضْحَكُ) فرحًا وسرورًا.

(قَالَتْ) أُمُّ حَرَامٍ: (فَقُلْتُ) له: (مَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عَرَضُوا عَلَيَّ) بضم العين المهملة وكسر الراء مخففة، حال كونهم (غَزَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَزْكُبُونَ ثَبَجَ هَذَا الْبَحْرِ) بمثلثة وموحدة مفتوحتين آخره جيم، وسطه أو هوله (مُلُوكًا عَلَى الْأَسِيرَةِ) قال ابن عبد البر: في الجنة. وقال النووي: أي: يركبون/ مراكب الملوك في الدنيا لسعة حالهم ١٣١/١٠ واستقامة أمرهم، ونصب «ملوكًا» بنزع الخافض (- أو) قال: (مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسِيرَةِ. شَكٌّ/ ١٣٨/٧٥ اب إِسْحَاقَ -) بن عبد الله بن أبي طلحة (قَالَتْ) أُمُّ حَرَامٍ: (فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ، فَدَعَا لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) بذلك (ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ) فنام (ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقُلْتُ: مَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَاسٌ) ولأبي ذرٍّ عن المستملي: «أناس» (مِنْ أُمَّتِي عَرَضُوا عَلَيَّ، غَزَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، كَمَا قَالَ فِي الْأُولَى) من العرض، ولكن قال^(١): يركبون في البر^(٢) (قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ. قَالَ: أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ) بكسر اللام، الذين يركبون ثبج البحر (فَرَكِبَتِ الْبَحْرَ فِي زَمَانٍ) غزو (مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ) رضي الله عنه في خلافة عثمان مع زوجها في أول غزوة كانت إلى الروم (فَصُرِعَتْ عَنْ دَابَّتِهَا حِينَ خَرَجَتْ مِنَ الْبَحْرِ، فَهَلَكَتْ) في الطريق لما رجعوا من غزوهم من غير مباشرة للقتال.

والحديث سبق في «الجهاد» [ج: ٢٧٨٨] و«الاستئذان» [ج: ٦٢٨٢]، وأخرجه مسلم في «الجهاد»، والله أعلم.

(١) في (ص) و(د): «قيل أي».

(٢) في (ع): «البحر».

١٣ - باب رؤيا النساء

(باب رؤيا النساء) قال علي بن أبي طالب القيرواني في «كتاب التعبير» له: لا فرق في حكم العبارة بين النساء والرجال، وإذا رأيت المرأة ما ليست له أهلاً فهو لزوجها.

٧٠٠٣ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ عَفِيرٍ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي خَارِجَةُ ابْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، أَنَّ أُمَّ الْعَلَاءِ - امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ بَايَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - أَخْبَرَتْهُ أَنَّهُمْ اقْتَسَمُوا الْمُهَاجِرِينَ قُرْعَةً، قَالَتْ: فَطَارَ لَنَا عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ، وَأَنْزَلَنَا فِي أَبْيَاتِنَا، فَوَجَعَ وَجَعَهُ الَّذِي تُوْفِّي فِيهِ، فَلَمَّا تُوْفِّي غُسِّلَ وَكُفِّنَ فِي أَثْوَابِهِ، دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ أبا السَّائِبِ، فَشَهِدَتِي عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا يَذْرِيكَ أَنَّ اللَّهَ أَكْرَمَهُ؟». فَقُلْتُ: بِأَبِي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَنْ يُكْرِمُهُ اللَّهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا هُوَ فَوَاللَّهِ لَقَدْ جَاءَهُ الْيَقِينُ، وَاللَّهُ إِنِّي لَأَرْجُو لَهُ الْخَيْرَ، وَاللَّهُ مَا أَذْرِي وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ مَاذَا يُفْعَلُ بِي». فَقَالَتْ: وَاللَّهِ لَا أَزْكِي بَعْدَهُ أَحَدًا أَبَدًا.

٧٠٠٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا. وَقَالَ: «مَا أَذْرِي مَا يُفْعَلُ بِهِ». قَالَتْ: وَأَخْرَجَنِي فَنِمْتُ، فَرَأَيْتُ لِعُثْمَانَ عَيْنًا تَجْرِي، فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «ذَلِكَ عَمَلُهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ عَفِيرٍ) بضم العين وفتح الفاء، قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (الليث) ابن سعد الإمام قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد^(١) (عُقَيْلٌ) بضم العين، ابن خالد، ولا بن عساكر: «عن عُقَيْلٍ» (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمٍ الزُّهْرِيُّ أَنَّهُ قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (خَارِجَةُ بِنْتُ زَيْدِ ابْنِ ثَابِتٍ) أحد الفقهاء السبعة: (أَنَّ) أمه (أُمَّ الْعَلَاءِ) بنت الحارث بن ثابت بن حارثة بن ثعلبة (امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ بَايَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) أي: أَخْبَرَتْهُ أي: أَخْبَرْتُ خَارِجَةَ (أَنَّهُمْ اقْتَسَمُوا) أي: اقْتَسَمَ الْأَنْصَارُ (الْمُهَاجِرِينَ قُرْعَةً) أي: بِالْقُرْعَةِ فِي نَزُولِهِمْ عَلَيْهِمْ، وَسُكْنَاهُمْ فِي مَنَازِلِهِمْ، حِينَ قَدَمُوا الْمَدِينَةَ مِنْ مَكَّةَ مُهَاجِرِينَ (قَالَتْ) أُمُّ الْعَلَاءِ: (فَطَارَ لَنَا) وَقَعَ فِي سَهْمِنَا (عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ) بفتح الميم وسكون الظاء المعجمة بعدها مهملة فواو ساكنة فنون، الجمحي القرشي (وَأَنْزَلَنَا فِي أَبْيَاتِنَا) فَأَقَامَ عِنْدَنَا مَدَّةً (فَوَجَعَ) بِكسر الجيم (وَجَعَهُ) بفتحها، أي:

(١) في (د) زيادة: «أيضاً».

(٢) في (د): «النبي».

(٣) في (ص): «فرجع».

مرض مرضه (الَّذِي تُؤْفِي فِيهِ، فَلَمَّا تُؤْفِي) سنة ثلاث من الهجرة في شعبان (غُسِّلَ) وفي «الجنائز»: وغسل بالواو [ج: ١٢٤٣] (وَكُفِّنَ فِي أَثْوَابِهِ، دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) عليه، قالت: (فَقُلْتُ: رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْكَ) يا (أَبَا السَّائِبِ) بالسین المهملة، وهي كنية ابن مظعون (فَشَهِدَاتِي عَلَيْكَ) أي: لك، مبتدأ، و«عليك» صلته، والجملة الخبرية خبره، وهي قوله: (لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ) أي: شهادتي عليك قولي: لقد أكرمك الله، ومثل هذا التركيب عُرْفًا مُسْتَعْمَلٌ، ويراد به معنى القسم كأنها قالت: أقسم بالله لقد أكرمك الله (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَمَا يُذْرِيكَ) بكسر الكاف، أي: من أين علمت (أَنَّ اللَّهَ أَكْرَمَهُ؟ فَقُلْتُ: بِأَبِي أَنْتَ) مفديٌّ، أو أفديك به (يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَنْ يُكْرِمُهُ اللَّهُ) إذا لم يكن هو من المكرمين مع إيمانه وطاعته الخالصة؟ (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: / ١١٣٩/٧٥ أَمَّا هُوَ) بتشديد الميم، أي: عثمان (فَوَاللَّهِ لَقَدْ جَاءَهُ الْيَقِينُ) وهو الموت، وقسيم «أَمَّا» هو قوله: (وَاللَّهُ إِنِّي لَأَرْجُو لَهُ الْخَيْرَ، وَاللَّهُ مَا أَذْرِي وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ مَاذَا يُفْعَلُ بِي) ولا بكم؟ وهذا قاله قبل نزول آية الفتح: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢].

وقال في «الكواكب»: فإن قيل^(١): معلوم أنه ﷺ مغفور له ما تقدم من ذنبه^(٢) وما تأخر، وله من المقامات المحمودة ما ليس لغيره. قلت: هو نفى للدراية التفصيلية، والمعلوم هو الإجمالي (فَقَالَتْ) أم العلاء: (وَاللَّهُ لَا أَزْكِي بَعْدَهُ أَحَدًا أَبَدًا).

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو: ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم (بِهَذَا) أي: الحديث المذكور (وَقَالَ^(٣)) ﷺ: (مَا أَذْرِي مَا يُفْعَلُ بِهِ) أي: بابن مظعون (قَالَتْ) أم العلاء: (وَأَحْزَنَنِي) ذلك (فَنِمْتُ، فَرَأَيْتُ لِعُثْمَانَ) بن مظعون (عَيْنًا تَجْرِي، فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) بما رأيته (فَقَالَ: ذَلِكَ) بكسر الكاف خطاب لمؤنث، ويجوز الفتح، ولأبي ذر عن المستملي والكشميهني: «ذاك» (عَمَلُهُ) بإسقاط لام ذلك، أي: يجري له؛ لأنه كان له بقية من عمله يجري له ثوابها، فقد كان له ولد صالح يدعو ١٣٢/١٠ له شهد بدراً؛ وهو السائب، ويحتمل أن يكون عثمان كان مرابطاً في سبيل الله، فيكون ممن

(١) في (ع): «قلت».

(٢) «من ذنبه»: ليست في (ع) و(ص) و(د).

(٣) في (د): «فقال».

يجري له عمله لحديث فضالة بن عبيد مرفوعاً: «كلُّ مَيِّتٍ يُخْتَمُ على عمله إلا المرابط في سبيل الله، فإنه يُنَمَّى له عمله إلى يوم القيامة» الحديث.

١٤ - باب: الحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا حَلَمَ فَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ، وَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ هَرَجَلٍ

هذا (باب) بالتَّنوين يذكر فيه (الحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ) بضم الحاء واللام، وتسكَّن (فَإِذَا حَلَمَ) بفتح الحاء واللام الشَّخص، وللحموي والمستملي: «(وإذا حلم) بالواو بدل الفاء (فَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ) بالصاد المهملة (وَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ هَرَجَلٍ)»^(١).

٧٠٠٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَفُزَّسَانِهِ - قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الرُّؤْيَا مِنَ اللَّهِ، وَالْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا حَلَمَ أَحَدُكُمْ الْحُلُمَ يَكْرَهُهُ فَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ، وَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْهُ، فَلَنْ يَضُرَّهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة وفتح الكاف، قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد الإمام (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين، ابن خالد (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلم الزُّهري (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرَّحْمَنِ بن عوف (أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ) هَرَجَلٍ (وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ) المشهورين (وَفُزَّسَانِهِ) المعتبرين، وقاله تعظيماً له وافتخاراً^(٢) وتعليماً للجاهل به، أنه^(٤) قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: الرُّؤْيَا) المحبوبة تُرى في المنام (مِنَ اللَّهِ) هَرَجَلٍ (وَالْحُلُمُ) وهو المكروه يُرى فيه (مِنَ الشَّيْطَانِ) لكونه على طبعه، وكلُّ من الله هَرَجَلٍ (فَإِذَا حَلَمَ) بفتح الحاء واللام (أَحَدُكُمْ الْحُلُمَ يَكْرَهُهُ فَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ) بالصاد، وفي رواية: «فلينفث» وهو شبيهة بالنَّفخ وأقلُّ من التَّفَل؛ لأنَّ التَّفَل يكون معه ريق، وفي أخرى «فليتفل» وهذه حالات متفاوتة، فينبغي أن يفعل الجميع؛ ليتحقَّق الموعدُ به من عدم الضرر إن شاء الله تعالى (وَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْهُ) مِنَ الشَّيْطَانِ (فَلَنْ يَضُرَّهُ).

(١) في (ع) زيادة: «من ذلك».

(٢) في (د): «رسول الله».

(٣) في (د) زيادة: «به».

(٤) «أنه»: ليست في (د) و(س).

١٥ - باب اللَّبَنِ

(باب اللَّبَنِ) إِذَا رُئِيَ فِي الْمَنَامِ بِمَاذَا يَعْبَرُ؟

٧٠٠٦ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي حَمْرَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِقَدَحِ لَبَنٍ، فَشَرِبْتُ مِنْهُ، حَتَّى إِنِّي لَأَرَى الرَّيَّ يَخْرُجُ مِنْ أَظْفَارِي، ثُمَّ أُعْطِيتُ فَضْلِي» يَغْنِي: عُمَرُ، قَالُوا: فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْعِلْمُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو: لقب / عبد الله بن عثمان المروزي قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بن ١٣٩/٧٥ المبارك المروزي قال: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) بن يزيد الأيلي (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم أنه قال: (أَخْبَرَنِي) بالافراد (حَمْرَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بالحاء المهملة والزاي (أَنَّ) أباه (ابْنَ عُمَرَ) (يُونُسُ) قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: بَيْنَا) بغير ميم (أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ) بضم الهمزة (بِقَدَحِ لَبَنٍ، فَشَرِبْتُ مِنْهُ، حَتَّى إِنِّي لَأَرَى الرَّيَّ) بفتح همزة «لأرى»، واللام للتأكيد، وكسر راء «الرَّيَّ» وتشديد التَّحتية (يَخْرُجُ مِنْ أَظْفَارِي) في موضع نصبٍ مفعول ثانٍ لـ «أَرَى» إن قُدِّرَتِ الرؤى بمعنى العلم، أو حال^(١) إن قُدِّرَتِ بمعنى الإبصار^(٢)، فإن قلت: الرَّيُّ لا يُرى؟ أجيب بأنه نَزَلَه منزلة المرئي فهو استعارة، وفي رواية الأصيلي وابن عساكر وأبوي الوقت وذُرٌّ: «في أَظْفَارِي» (ثُمَّ أُعْطِيتُ^(٣) فَضْلِي) الذي فضل من لبنٍ القَدَحِ الذي شَرِبْتُ مِنْهُ (يَغْنِي: عُمَرُ) بن الخطَّاب، كأنَّ بعض رواته شكَّ، وفي رواية صالح بن كيسان: «فَأُعْطِيتُ فَضْلِي عُمَرُ بن الخطَّاب» [ج: ٧٠٠٧] بالجزم من غير شكَّ (قَالُوا) أي: مَنْ حوله مِنَ الصَّحَابَةِ: (فَمَا أَوْلَتْهُ) أي: عَبَّرَتْه (يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ): أَوْلَتْهُ (الْعِلْمُ) لاشتراك اللَّبَنِ والعلم في كثرة النَّفْعِ بهما، وكونهما مبنَى الصَّلَاحِ ذاك في الأشباح، والآخِرُ في الأرواح. وقال القاضي أبو بكر ابن العربي: الذي خَلَصَ اللَّبَنُ من بين فَرْثٍ ودمٍ قَادِرٌ^(٤) أن يَخْلُقَ المعرفة من بين شكٍّ وجهلٍ. وفي رواية أبي بكرٍ

(١) في (د): «حالاً».

(٢) في (ع) و(ص) زيادة: «واللام في لأرى للتأكيد».

(٣) في (ع): «فأعطيت».

(٤) في (د) زيادة: «على».

ابن سالم أنه مِنَ اللَّهِ قال لهم: «أولوها». قالوا: يا نبي الله هذا علم أعطاك الله، فملاك منه ففضلت فضلة فأعطيتها عمر. قال: «أصبتم».

قال في «الفتح»: ويجمع بأن هذا وقع أولاً، ثم احتمل عندهم أن يكون عنده في تأويلها زيادة على ذلك فقالوا: ما أولته... إلى آخره، لكن خص الدينوري اللبن المذكور هنا بلبن الإبل، وأنه لشاربه^(١) مالٌ حلالٌ وعلم. قال: ولبن البقر: خصب السنة، ومال حلال، وفطرة أيضاً، ولبن الشاة: مالٌ وسرور، وصحة جسم، وألبان الوحوش: شك في الدين، وألبان السباع: غير محمود إلا أن لبن اللبوة مالٌ مع عداوة لذي أمر. وقال أبو سهل المسيحي: لبن الأسد يدل على الظفر بالعدو، ولبن الكلب يدل على الخوف، ولبن السنابير والثعالب يدل على المرض، ولبن التمر يدل على إظهار العداوة.

والحديث مضمي في «العلم» [ج: ٨٢].

١٦ - باب: إذا جرى اللبن في أطرافه أو أظافيره

هذا (باب) بالتثنية يذكر فيه: (إذا) رأى الشخص في منامه أنه (جرى اللبن في أطرافه أو أظافيره) ولا بن عساكر: «وأظافيره».

٧٠٠٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِقَدَحِ لَبَنٍ، فَشَرِبْتُ مِنْهُ، حَتَّى إِنِّي لَأَرَى الرَّيَّ يَخْرُجُ مِنْ أَطْرَافِي، فَأَعْطَيْتُ فَضْلِي عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ» فَقَالَ مَنْ حَوْلَهُ: فَمَا أَوْلَتْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْعِلْمُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني قال: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (عَنْ صَالِحٍ) هو: ابن كيسان (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) محمد بن مسلم الزهري/ أنه قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد (حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: ١٣٣/١٠) أَنَّهُ سَمِعَ) أباه (عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ) بن الخطَّاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (بَيْنَا) بغير ميم (أَنَا نَائِمٌ) وجواب «بيننا»، قوله: (أُتِيتُ بِقَدَحِ لَبَنٍ، فَشَرِبْتُ مِنْهُ، حَتَّى إِنِّي) بكسر همزة (لَأَرَى الرَّيَّ يَخْرُجُ) وفي نسخة: «يجري» (مِنْ أَطْرَافِي) وفي

(١) في (د): «أشار به إلى».

«كتاب العلم»: «في أظفاري» [ح: ٨٢] فيحتمل أن تكون في بمعنى على، ويكون المعنى يظهر على أظفاري، والظفر إما منشأ الخروج أو ظرفه (فَأَعْطَيْتُ فَضْلِي عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ. فَقَالَ مَنْ حَوْلَهُ) مِنْ اللَّهِ يَدْرِي مِنَ الصَّحَابَةِ: (فَمَا أَوْلَتْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ): أَوْلَتْهُ (الْعِلْمُ) وعند سعيد ابن منصور من طريق سفيان بن عُيينة عن الزُّهري: ثُمَّ نَاولَ فضله عمر، قال: ما أَوْلَتْهُ؟ قال الحافظ ابن حجر: فظاهره أَنَّ السَّائِلَ عمر. وفي إعطائه مِنْ اللَّهِ يَدْرِي فضله عمر الإشارة إلى ما حصل له من العلم بالله بحيث كان لا يأخذه في الله لومة لائم.

١٧ - باب القَمِيصِ فِي الْمَنَامِ

(باب) رُؤْيَا (القَمِيصِ) بفتح القاف وكسر الميم، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «القَمِص» بضمهما^(١) (فِي الْمَنَامِ) وتعبيره.

٧٠٠٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ النَّاسَ يُعْرَضُونَ عَلَيَّ وَعَلَيْهِمْ قُمُصٌ، مِنْهَا مَا يَبْلُغُ الثُّدِيَّ، وَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ دُونَ ذَلِكَ، وَمَرَّ عَلَيَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجْرُهُ»، قَالُوا: مَا أَوْلَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الَّذِينَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني قال: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد (أَبِي) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (عَنْ صَالِحٍ) أي: ابن كيسان (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) محمد بن مسلم الزُّهريُّ أَنَّهُ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (أَبُو أُمَامَةَ) أسعد (بْنُ سَهْلٍ) بسكون الهاء بعد فتح، ابن حنيف الأنصاري، أدرك النَّبِيَّ ﷺ ولم يسمع منه (أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ) سعد بن مالك (الْخُدْرِيَّ) يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (بَيْنَمَا) بالميم (أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ النَّاسَ) من الرؤيا الحلمية على الأظهر، أو من البصرية، فتطلب مفعولاً واحداً وهو النَّاسُ، وحينئذٍ فقوله: (يُعْرَضُونَ) بضم أوله وفتح ثالته، جملةٌ حاليةٌ، أو علميةٌ من الرَّأْيِ، فتطلبُ مفعولين وهما «النَّاسُ» و«يعرضون» (عَلَيَّ) أي: يظهرون لي^(٢) (وَعَلَيْهِمْ قُمُصٌ) بضم القاف والميم، جمع: قميص (مِنْهَا مَا يَبْلُغُ الثُّدِيَّ) بضم المثناة وكسر

(١) في (ع) و(ص) و(د): «بضمها».

(٢) في (د) زيادة: «وسقط لفظ: «علي» لأبي ذرٍّ وابن عساكر».

المهملة^(١) وتشديد التَّحْتِيَّة، والمراد: قصره جدًا بحيث لا يصل من الحلق إلى نحو الشَّرَّة بل فوقها، ولغير أبي ذرٍّ: «الثَّدي» بفتح المثلثة وسكون المهملة (وَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ دُونَ ذَلِكَ) فلم يصل إلى الثَّدي لقَلَّتْه، أو المراد دونه من جهة السفلى فيكون أطول، وفي رواية الحكيم الترمذي من طريق أخرى: عن ابن المبارك عن يونس عن الزُّهري - في هذا الحديث - : «فمنهم من كان قميصه إلى سَرَّتْه، ومنهم من كان قميصه إلى ركبته^(٢)»، ومنهم من كان قميصه إلى أنصاف ساقيه» (وَمَرَّ عَلَيَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجْرُهُ) لطوله (قَالُوا) أي: الصَّحابة: (مَا أَوْلَتْ) ذلك (يَا رَسُولَ اللَّهِ؟) ولأبي ذرٍّ عن الحُموي والكُشَمِيهَنِّي: «ما أولته يا رسول الله؟» (قَالَ): أولته (الدِّينَ) لأنَّ القميص يستر العورة في الدُّنيا، والدِّين يسترها في الآخرة، ويحجبها عن كلِّ مكروه، وفيه فضيلة عمر رضي الله عنه، ولا يلزم منه تفضيله/ على^(٣) أبي بكرٍ، ولعلَّ السَّرَّ في السُّكوت عن ذكره الاكتفاء بما علم من أفضليته، أو ذكر وذيل الراوي عنه. وليس في الحديث التَّصريح بانحصار ذلك في عمر رضي الله عنه، فالمراد: التَّنبيه على أنَّه ممَّن حصل له الفضل البالغ في الدِّين.

١٤٠/٧د

والحديث سبق في «الإيمان» [ح: ٢٣].

١٨ - باب جرِّ القميص في المنام

(باب جرِّ القميص في المنام).

٧٠٠٩ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ عُفَيْرٍ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو أَمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ النَّاسَ عَرَضُوا عَلَيَّ وَعَلَيْهِمْ قُمُصٌ، فَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ الثَّدي، وَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ دُونَ ذَلِكَ، وَعَرَضَ عَلَيَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجْتَرُهُ» قَالُوا: فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الدِّينَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ عُفَيْرٍ) بضم العين وفتح الفاء، قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (اللَّيْثُ) ابن سعد الإمام قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عُقَيْلٌ) بضم العين المهملة وفتح القاف، ابن خالد (عَنِ ابْنِ

(١) في (ع): «المهملتين».

(٢) في (ص): «ركبته».

(٣) في (ب): «عن».

شَهَابٍ) مُحَمَّدٌ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ أَنَّهُ قَالَ: (أَخْبَرَنِي^(١)) بِالْإِفْرَادِ (أَبُو أَمَامَةَ) أَسْعَدُ (بُنُ سَهْلٍ) أَي: ابْنُ حَنِيْفٍ (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: بَيْنَا بَغِيرٌ مِيمٌ (أَنَا نَائِمٌ) وَخَبِرَ^(٢) بَيْنَا قَوْلُهُ: (رَأَيْتُ النَّاسَ عُرِضُوا عَلَيَّ) بِضَمِّ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَتَشْدِيدِ التَّحْتِيَةِ مِنْ «عَلَيَّ» (وَعَلَيْنِهِمْ قُمْصٌ) جَمْعُ: قَمِيصٍ (فَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ الثَّدْيَ) بَفَتْحِ الْمَثْلَةِ وَسُكُونِ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «الثَّدْيِ» بِضَمِّ ثَمَّ كَسَرَ (وَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ دُونَ ذَلِكَ، وَغُرْضٌ عَلَيَّ) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ (عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجْتَرُهُ) بِسُكُونِ الْجِيمِ بَعْدَهَا فَوْقِيَّةٌ مَفْتُوحَةٌ، وَلِابْنِ عَسَاكَرٍ: «يَجْرُهُ» بِضَمِّ الْجِيمِ وَإِسْقَاطِ الْفَوْقِيَّةِ (قَالُوا: فَمَا أَوْلَتْهُ/ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الدِّينَ) وَفِي «نَوَادِرِ ١٣٤/١٠ الْأَصُولِ» لِلتِّرْمِذِيِّ الْحَكِيمِ: إِنَّ السَّائِلَ عَنْ ذَلِكَ هُوَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَاتَّفَقَ عَلَى أَنَّ الْقَمِيصَ يَعْبَرُ بِالذِّينِ، وَأَنَّ طَوْلَهُ يَدُلُّ عَلَى بَقَاءِ آثَارِ صَاحِبِهِ مِنْ بَعْدِهِ، وَهَذَا مِنْ أَمْثَلَةِ مَا يُحْمَدُ فِي الْمَنَامِ، وَيُذَمُّ فِي الْيَقْظَةِ شَرْعًا؛ إِذْ جَرُّ الْقَمِيصِ وَرَدَ الْوَعِيدُ عَلَى تَطْوِيلِهِ.

١٩ - بَابُ الْخُضْرِ فِي الْمَنَامِ، وَالرَّوْضَةِ الْخَضِرَاءِ

(بَابُ) رُؤْيَا (الْخُضْرِ فِي الْمَنَامِ) بِضَمِّ الْخَاءِ وَفَتْحِ الضَّادِ الْمَعْجَمَتَيْنِ. وَفِي «فَتْحِ الْبَارِي»: بِضَمِّ الْخَاءِ وَسُكُونِ الضَّادِ، جَمْعُ: أَخْضَرَ. قَالَ: وَهُوَ اللَّوْنُ الْمَعْرُوفُ فِي الثِّيَابِ وَغَيْرِهَا. قَالَ: وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ النَّسْفِيِّ: «الْخَضْرَاءُ» بِسُكُونِ الضَّادِ وَبَعْدَ الرَّاءِ هَاءٌ تَأْنِيثٌ، وَكَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي أَحْمَدَ الْجُرْجَانِيِّ (و) رُؤْيَا (الرَّوْضَةِ الْخَضِرَاءِ) فِي الْمَنَامِ أَيْضًا^(٣).

٧٠١٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ: حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: قَالَ قَيْسُ بْنُ عُبَادٍ: كُنْتُ فِي حَلَقَةٍ فِيهَا سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ وَابْنُ عُمَرَ، فَمَرَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ، فَقَالُوا: هَذَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّهُمْ قَالُوا كَذَا وَكَذَا، قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا مَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ، إِنَّمَا رَأَيْتُ كَأَنَّمَا عَمُودٌ وُضِعَ فِي رَوْضَةٍ خَضِرَاءَ، فَتُصِبَ فِيهَا وَفِي رَأْسِهَا عُزْرَةٌ، وَفِي أَسْفَلِهَا مِئْصَفٌ - وَالْمِئْصَفُ: الْوَصِيفُ - فَقِيلَ: أَرْقَهُ، فَزَيْتٌ حَتَّى أَخَذْتُ بِالْعُزْرَةِ، فَقَصَصْتُهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَمُوتُ عَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ آخِذٌ بِالْعُزْرَةِ الْوُثْقَى».

(١) فِي (ع) وَ(د): «حَدَّثَنِي».

(٢) فِي (ب) وَ(س): «وَجَوَابٌ».

(٣) «أَيْضًا»: لَيْسَتْ فِي (د).

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ) بضم الجيم وسكون العين المهملة وكسر الفاء، المعروف بالمسندي قال: (حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ) بفتح الحاء والراء المهملتين وكسر الميم، وعُمَارَةَ - بضم العين وتخفيف الميم - قال: (حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ) السَّدُوسِيُّ (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ) أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ قَيْسُ بْنُ عُبَادٍ) بضم العين وتخفيف الموحدة آخره دال مهملة، البصريُّ التَّابِعِيُّ الكبير، وليس بصحابيٍّ (كُنْتُ فِي حَلَقَةٍ) بسكون اللام (فِيهَا سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ) هو: سعد بن أبي وقاص (وَأَبْنُ عُمَرَ) عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَمَرَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ) بتخفيف اللام، الإسرائيليُّ (فَقَالُوا) في ابن سلام: (هَذَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ) لقوله مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ الآتي إن شاء الله تعالى آخر الحديث [ح: ٧٠١٠] «يموتُ عَبْدُ اللَّهِ وهو آخذٌ بالعروة الوثقى». قال قيس: (فَقُلْتُ لَهُ) لعبد الله بن سلام: (إِنَّهُمْ قَالُوا/ كَذَا وَكَذَا. قَالَ) ابن سلام - متعجباً من قولهم -: (سُبْحَانَ اللَّهِ، مَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا مَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ) وفي رواية خَرَشَةُ - عند مسلم -: فقال: الله أعلم بأهل الجنة، وأنكر^(١) عليهم الجزم ولم يُنكر أصل الإخبار عليه بأنه من أهل الجنة، وهذا شأن المراقبين الخائفين المتواضعين (إِنَّمَا رَأَيْتُ) في المنام (كَأَنَّمَا عَمُودٌ وَضِعَ فِي) وسطِ (رَوْضَةٍ خَضِرَاءَ) وسبق في «المناقب»: رأيتُ كأني في روضة - ذَكَرَ من سَعَتِهَا وخَضَرَتِهَا - [ح: ٣٨١٣] (فَنُصِبَ) بضم النون وكسر الصاد المهملة بعدها موحدة، العمود (فِيهَا) في الرَّوْضَةِ، وفي رواية ابن عون [ح: ٧٠١٤] العمودُ كان^(٢) في وسط الرَّوْضَةِ. وفي رواية المُسْتَمْلِي والكُشْمِيهَنِيِّ: «قَبِضْتُ» بقاف وموحدة مفتوحتين فصاد ساكنة فتاء متكلِّم (وَفِي رَأْسِهَا) أي: رأس العمود (عُرْوَةً) بضم العين وسكون الراء المهملتين، والعمودُ مُذَكَّرٌ أَنَّهُ^(٣) باعتبار الدَّعَامَةِ، وفي رواية ابن عون [ح: ٧٠١٤] و^(٤) في أعلى العمودِ عروة. وفي روايته في «المناقب» [ح: ٣٨١٣] ووسطها عمودٌ من حديدٍ أسفله في الأرض وأعلاه في السَّمَاءِ في أعلاه عروة (وَفِي أَسْفَلِهَا مِنْصَفٌ) بكسر الميم وسكون النون وفتح الصاد المهملة. قال ابن سيرين: (وَالْمِنْصَفُ: الْوَصِيفُ) في مسلم: فجاءني مِنْصَفٌ. قال ابن عون: وَالْمِنْصَفُ الْخَادِمُ. قال ابن

(١) في (د): «فأنكر».

(٢) في (د): «وكان».

(٣) في (ب): «أنثى».

(٤) «و»: ليست في (ع) و(ص) و(د).

سَلَام: (فَقِيلَ) لي: (ازْقَةُ. فَرَقِيْتُ) في العمود - بكسر القاف - على الأفصح، ولأبي ذرٍّ: «فرقيته» بزيادة ضمير المفعول (حَتَّى أَخَذْتُ بِالْعُرْوَةِ) وفي رواية خَرَشَةُ - عند مسلم - : فقال^(١) لي: اصعدْ فوقَ هذا. قال: قلت: كيف أصعدُ؟ فأخذ بيدي فزجل^(٢) بي - وهو بزاي وجيم، أي: دفعني^(٣) - ، فإذا أنا متعلِّقٌ بالحلقة، ثمَّ ضربتُ^(٤) العمود فخرَّ وبقيت متعلِّقًا بالحلقة حتَّى أصبحتُ (فَقَصَصْتُهَا) أي: الرؤيا (عَلَى رَسُولِ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: يَمُوتُ عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابنُ سلام (وَهُوَ أَخِذٌ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى) تأنيثُ الأوثق الأشدُّ الوثيق من الحبلِ الوثيق المحكم، وهو تمثيلٌ للمعلوم بالنظر، والاستدلالُ بالمشاهد^(٥) المحسوس حتَّى يتصوَّره السَّامعُ كأنَّه ينظرُ إليه بعينه فيحكم اعتقاده، والمعنى: فقد عقدَ لنفسه من الدِّينِ عقدًا وثيقًا لا تحلُّه شبهةٌ، وزادَ في رواية ابنِ عونٍ [ح: ٧٠١٤] فقال: «تلكَ الرُّوضَةُ روضةُ الإسلامِ، وذلكَ العمودُ عمودُ الإسلامِ، وتلكَ العروةُ عروةُ^(٦) الوثقى، لا تزال متمسِّكًا بالإسلام حتَّى تموت»، وعند مسلمٍ من حديث خَرَشَةَ بنِ الحَرِّ قال: قدمتُ المدينةَ فجلستُ إلى أشيخةٍ في مسجدِ النَّبِيِّ ﷺ، فجاء شيخٌ يتوكَّأُ على عصا له، فقال القوم: من سرَّه أن ينظرَ إلى رجلٍ من أهل الجنة فلينظرُ إلى هذا، فقام خلفَ ساريةٍ فصلَّى ركعتين، فقمْتُ إليه، فقلتُ له: قال بعضُ القوم كذا وكذا. فقال: الجنةُ لله يُدخلها من يشاء، وإنِّي رأيتُ/ على عهدِ رسولِ الله ﷺ رأيتُ رؤيا، رأيتُ كأنَّ رجلاً/ أتاني فقال: انطلقْ، فذهبتُ معه فسلكَ بي منهجًا عظيمًا، فعرضتُ لي طريقٌ عن يساري فأردتُ أن أسلكَهَا، فقال: إِنَّكَ لَسْتَ من أهلها، ثمَّ عرضتُ لي طريقٌ عن يميني فسلكْتُهَا حتَّى انتهيتُ إلى جبلٍ زلِقِي، فأخذَ بيدي فزجلَ^(٧) بي، فإذا أنا على ذِروته^(٨) فلم أتنازَلْ ولم أتماسكْ، فإذا عمودٌ حديدٍ في ذِروتهِ حلقةٌ من ذهبٍ، فأخذَ بيدي فزجلَ

(١) في (ص): «فَقِيلَ».

(٢) في (ص): «فَزَجَّ».

(٣) في (د): «رَفَعَنِي».

(٤) في (د): «ضَرَبَ».

(٥) في (د): «بِالْمُشَاهَدَةِ».

(٦) في (س): «الْعُرْوَةُ».

(٧) في (ع) هنا وفي الموضع التالي: «فَزَجَّ».

(٨) في (د): «ذِرْوَةٌ».

بي، حتَّى أخذتُ بالعروة فقال: استمسك. فقلتُ: نعم، فضرَبَ العمودَ برجله فاستمسكتُ بالعروة، فقصصْتُها على رسولِ الله ﷺ فقال: «رأيتَ خيرًا أمَّا المنهَجُ العظيمُ فالمحشرُ، وأمَّا الطَّرِيقُ الَّتِي عرضتُ عن يساركِ فطريقُ أهلِ النَّارِ، ولستُ من أهلها، وأمَّا الطَّرِيقُ الَّتِي عرضتُ عن يمينك، فطريقُ أهلِ الجَنَّةِ، وأمَّا الجبلُ الزَّلَقُ فمَنْزِلُ الشُّهداءِ، وأمَّا العروة الَّتِي استمسكتُ بها فعروةُ الإسلامِ، فاستمسكْ بها حتَّى تموتَ». قال: فأنا أرجو أن أكونَ من أهلِ الجَنَّةِ. قال: فإذا هو عبدُ الله بنُ سلام. وهكذا رواه النَّسائي وابنُ ماجه ومسلمٌ في «صحيحه».

٢٠ - باب كَشْفِ الْمَرْأَةِ فِي الْمَنَامِ

(باب كَشْفِ الْمَرْأَةِ) أي: كَشَفَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ (فِي الْمَنَامِ).

٧٠١١ - حَدَّثَنَا عُبيدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُرَيْتُكَ فِي الْمَنَامِ مَرَّتَيْنِ، إِذَا رَجُلٌ يَحْمِلُكَ فِي سَرَقَةٍ حَرِيرٍ، فَيَقُولُ: هَذِهِ امْرَأَتُكَ، فَأَكْشِفُهَا، فَإِذَا هِيَ أَنْتِ، فَأَقُولُ: إِنْ يَكُنْ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُمُضِهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبي ذرٍّ: «حَدَّثَنِي» (عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) بضم العين، الهباري القرشي الكوفي، وكان اسمه عبد الله قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حمادُ بنُ أُسَامَةَ (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّهَا (قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أُرَيْتُكَ) بضم الهمزة (فِي الْمَنَامِ مَرَّتَيْنِ) زاد مسلم: «أو ثلاثًا» بالشك، ف قيل: من هشام، واقتصر البخاري على المحقق^(١) وهو المَرَّتَانِ (إِذَا رَجُلٌ) أي: جبريلُ في صورة رجلٍ (يَحْمِلُكَ فِي سَرَقَةٍ) بفتح السين والراء المهملتين والقاف، قطعة من (حَرِيرٍ) وذكرُ الحريرِ تأكيدٌ للسَّرَقَةِ، وإلا فهي لا تكون إلا من حريرٍ^(٢). قال في «الصَّحاح»: السَّرَقُ شُقْفُ الحريرِ، الواحدة منها سَرَقَةٌ، وثبت: «من» في قوله: «من حريرٍ» لأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ (فَيَقُولُ) الرَّجُلُ المفسَّرُ بجبريل: (هَذِهِ امْرَأَتُكَ) زاد ابنُ حَبَّان: «فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ» (فَأَكْشِفُهَا، فَإِذَا هِيَ أَنْتِ) لا غيرك، فالمراد: أَنَّهُ رَأَاهَا فِي الْمَنَامِ كما رَأَاهَا فِي الْيَقِظَةِ (فَأَقُولُ إِنْ يَكُنْ هَذَا) الَّذِي رَأَيْتَهُ (مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُمُضِهِ) بضم أوله

(١) في (ع): «التحقيق».

(٢) في (د): «لا تكون إلا حريرًا».

وكسر ثالته، من الإمضاء. قال في «شرح المشكاة»: وهذا الشرط ممّا يقوله المتحقق لثبوت الأمر المستدل^(١) بصحته تقريراً لوقوع الجزاء وتحققه، ونحوه قول السلطان لمن هو تحت قهره: إن كنت سلطاناً انتقم منك، أي: السلطنة مقتضية للانتقام.

وسبق الحديث في «النكاح»^(٢) [ج: ٥٠٧٨].

٢١ - باب ثِيَابِ الْحَرِيرِ فِي الْمَنَامِ

(باب) رؤية (ثِيَابِ الْحَرِيرِ فِي الْمَنَامِ) وسقط لابن عساكر لفظ «ثياب».

٧٠١٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُرَيْتُكَ قَبْلَ أَنْ أَتَزَوَّجَكَ مَرَّتَيْنِ، رَأَيْتُ الْمَلَكَ يَحْمِلُكَ فِي سَرَقَةٍ مِنْ حَرِيرٍ، فَقُلْتُ لَهُ: اكْشِفْ، فَكَشَفَ فَإِذَا هِيَ أَنْتِ، فَقُلْتُ: إِنْ يَكُنْ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُمَضِّهِ، ثُمَّ أُرَيْتُكَ يَحْمِلُكَ فِي سَرَقَةٍ مِنْ حَرِيرٍ، فَقُلْتُ: اكْشِفْ، فَكَشَفَ، فَإِذَا هِيَ أَنْتِ، فَقُلْتُ: إِنْ يَكُنْ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُمَضِّهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) زاد أبو ذر عن الحموي والكشميهني: «هو أبو كريب محمد بن العلاء»، ولأبي ذر عن المُستملي: «محمد بن سلام»^(٣) وقال الكلاباذي: هو محمد بن سلام، أو محمد بن المثنى قال: (أَخْبَرَنَا) بالجمع، ولابن عساكر: «أخبرني» (أَبُو مُعَاوِيَةَ) محمد بن خازم - بالخاء والزاي المعجمتين - قال: (أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير / (عَنْ عَائِشَةَ) رضيها أنها (قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أُرَيْتُكَ) بضم الهمزة وكسر الراء بعدها مبنياً للمفعول (قَبْلَ أَنْ أَتَزَوَّجَكَ) في المنام (مَرَّتَيْنِ، رَأَيْتُ الْمَلَكَ) جبريل عليه السلام (يَحْمِلُكَ فِي سَرَقَةٍ مِنْ حَرِيرٍ) فَقُلْتُ لَهُ: (اكْشِفْ) أي: السَّرَقَةَ (فَكَشَفَ فَإِذَا هِيَ) ولابن عساكر وأبي ذر عن الحموي والكشميهني: «(فإذا هو)» (أَنْتِ) وفي الرواية السابقة: «فأكشِفُها» [ج: ٧٠١١] وفي «النكاح»: «فقال لي: هذه امرأتك، فكشفتُ عن وجهكِ»^(٤) [ج: ٥١٢٥] ففيهما^(٥) أَنَّ الكاشفَ

(١) «المستدل»: ليست في (د).

(٢) «وسبق الحديث في النكاح»: ليست في (د).

(٣) سياق العبارة في (د): «(أخبرنا) ولأبي ذر عن المُستملي: «حدثنا» (محمد بن سلام)».

(٤) في (د): «وجهها».

(٥) في (د): «ففيها».

هو رسول الله ﷺ، وفي حديث هذا الباب: أن الكاشف الملك. وأجيب بأن نسبة الكشف إليه ﷺ لكونه الأمر، والذي باشر الكشف هو الملك.

(فَقُلْتُ: إِنْ يَكُنْ) بنون بعد الكاف (هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُمَضِّهِ) ينفذه ويتمه (ثُمَّ أُرِيتُكَ) بتقديم الهمزة المضمومة على الراء المكسورة، المرة الثانية (يَحْمِلُكَ) الملك (فِي سَرَقَةٍ مِنْ حَرِيرٍ. فَقُلْتُ) للملك: (اكَشِفْ، فَكَشَفَ فَإِذَا هِيَ) ولابن عساكر وحده: «فإذا هو» أي: فإذا الشخص الذي في السَّرَقَة (أَنْتِ فَقُلْتُ: إِنْ يَكُ) بغير نون بعد الكاف^(١) (هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُمَضِّهِ) وأعاد صورة المنام بياناً لقوله: «أُرِيتُكَ مَرَّتَيْنِ». وفي رواية حماد بن سلمة: «أُتِيتُ بجارية في سَرَقَةٍ من حرير بعد وفاة خديجة»، ففيه أن هذه الرؤيا كانت بعد المبعث./ ١٣٦/١٠

واستشكل قوله: «فإن يكن من عند الله يُمضه» إذ ظاهره الشك، ورؤيا الأنبياء وحي؟ وأجيب بأنه لم يشك، ولكنه أتى بصورة الشك، وهو نوع من أنواع البديع عند أهل البلاغة يُسمَّى مزج الشك باليقين. أو قاله^(٢) قبل أن يعلم أن رؤيا الأنبياء وحي، أو المراد أن تكون^(٣) الرؤيا على وجهها في ظاهرها^(٤) لا تحتاج إلى تعبير وتفسير فيمضها الله وينجزها^(٥). فالشك عائد على أنها رؤيا على ظاهرها^(٦) لا تحتاج إلى تعبير وخروج عن ظاهرها، أو المراد: إن كانت هذه الزوجة في الدنيا يمضها الله، فالشك أنها زوجة في الدنيا^(٧) أم في الجنة، قاله عياض، فليتأمل مع ما عند ابن حبان في روايته: «هذه امرأتك في الدنيا والآخرة».

٢٢ - باب المَفَاتِيحِ فِي الْيَدِ

(باب) رؤية (المَفَاتِيحِ فِي الْيَدِ) في المنام.

(١) في (د) زيادة: «ولابن عساكر بإثباتها».

(٢) في (س): «قال».

(٣) في (د): «إن يكن».

(٤) في (د): «وجهها وظاهرها».

(٥) في (ع) و(ص): «ينجزه».

(٦) قوله: «لا تحتاج ... ظاهرها»: ليس في (د).

(٧) في (د): «زوجة له في الدنيا».

٧٠١٣ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ عُفَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ ابْنُ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَبَيَّنَّا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ فَوُضِعَتْ فِي يَدِي». قَالَ مُحَمَّدٌ: وَبَلَّغَنِي أَنَّ جَوَامِعَ الْكَلِمِ: أَنَّ اللَّهَ يَجْمَعُ الْأُمُورَ الْكَثِيرَةَ الَّتِي كَانَتْ تُكْتَبُ فِي الْكُتُبِ قَبْلَهُ فِي الْأَمْرِ الْوَاحِدِ وَالْأَمْرَيْنِ. أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ عُفَيْرٍ) هو: سعيد بن كثير بن عفير بن مسلم، وقيل: ابن^(١) عفير ابن سلمة^(٢) بن يزيد بن الأسود الأنصاري مولاهم البصري قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعيد الإمام قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عُقَيْلٌ) بضم العين (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ أَنَّهُ قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (سَعِيدُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ) بفتح التحتية (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) ^(٣) قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ» بسكون العين وضمها، أي: الخوف يقع في قلب من أقصده من أعدائي، وهو في مسيرة شهر/ مني نصرًا من الله لي بذلك (وَبَيَّنَّا) بغير ميم ١٤٢/٧٥ ب (أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ) بضم الهمزة من غير واو مبنياً للمفعول (بِمَفَاتِيحِ^(٤) خَزَائِنِ الْأَرْضِ) قال الخطابي: يريد بخزائن الأرض: ما فتح الله على أمته من الغنائم وخزائن كسرى وقيصر وغيرهما^(٥) (فَوُضِعَتْ) بضم الواو وكسر الضاد المعجمة وفتح المهملة بعدها؛ أي^(٥): المفاتيح (فِي يَدِي) حقيقة أو مجازاً باعتبار الاستيلاء عليها.

(قَالَ مُحَمَّدٌ) ولأبي ذرٍّ: «قال أبو عبد الله» بدل قوله: قال محمد، وفي «فتح الباري» عزو^(٦) رواية محمد لكريمة، والأخرى لأبي ذرٍّ. قيل: المراد البخاري؛ لأن اسمه محمد، وكنيته أبو عبد الله. قال الحافظ ابن حجر: والذي يظهر لي أَنَّ الصَّوَابَ رواية كريمة، فَإِنَّ الْكَلَامَ ثَبَتَ عِنْدَ الزُّهْرِيِّ واسمه مُحَمَّدُ بن مسلم، وقد ساقه المؤلف هنا من طريقه، فيبعد أن يأخذ كلامه فينسبه

(١) «بن»: ليست في (د).

(٢) في (ص): «مسلمة».

(٣) في (ص): «مفاتيح».

(٤) في (د): «وغيرها».

(٥) في (ع): «من».

(٦) في (د): «عن».

لنفسه، وكان بعضهم لما قال^(١): قال محمد، ظن أنه البخاري، فأراد تعظيمه فكناه فأخطأ؛ لأن محمداً هو الزهري وكنيته أبو بكر لا أبو عبد الله. انتهى.

(وَبَلَّغَنِي أَنْ جَوَامِعَ الْكَلِمِ) التي بُعِثَ بها^(٢) مني الله لم تفسرها (أَنَّ اللَّهَ) تعالى (يَجْمَعُ) له (الْأُمُورَ) الكثيرة التي كانت تُكْتَبُ في الكُتُبِ قَبْلَهُ في الأَمْرِ الْوَاحِدِ وَالْأَمْرَيْنِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ) وحاصله: أنه مني الله لم كان يتكلم بالقول الموجز القليل اللفظ^(٣) الكثير المعاني. وجزم غير الزهري بأن^(٤) المراد بجوامع الكلم: القرآن؛ إذ هو الغاية القصوى في إيجاز اللفظ، واتساع المعاني.

وَعَلَى تَفَنُّنٍ وَاصِفِيهِ بِحُسْنِهِ يَفْنَى الزَّمَانُ وَفِيهِ مَا لَمْ يُوصَفِ

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «أُتِيَتْ مفاتيح خزائن الأرض»، وقد قال أهل التعبير: من رأى أن بيده مفاتيح فإنه يصيب سلطاناً^(٥)، ومن رأى أنه فتح باباً بمفتاح فإنه يظفر بحاجته بمعونة من له بأس.

والحديث مرّ في «الجهاد» [ح: ٢٩٧٧].

٢٣ - باب التعليل بالعزوة والحلقة

(باب التعليل^(٦) بالعزوة) الوثقى (والحلقة) في المنام.

٧٠١٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَزْهَرُ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ. (ح) وَحَدَّثَنِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ عُبَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ قَالَ: رَأَيْتُ كَأَنِّي فِي رَوْضَةٍ، وَسَطِ الرَّوْضَةِ عَمُودٌ فِي أَعْلَى الْعَمُودِ عُرْوَةٌ، فَقِيلَ لِي: ارْقَهُ، قُلْتُ: لَا أَسْتَطِيعُ، فَأَتَانِي وَصِيفٌ فَرَفَعَ ثِيَابِي فَرَقِيتُ، فَاسْتَمْسَكْتُ بِالْعُرْوَةِ، فَاثْبَهْتُ وَأَنَا مُسْتَمْسِكٌ بِهَا، فَقَصَصْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «تِلْكَ الرَّوْضَةُ رَوْضَةُ الْإِسْلَامِ، وَذَلِكَ الْعَمُودُ عَمُودُ الْإِسْلَامِ، وَتِلْكَ الْعُرْوَةُ عُرْوَةُ الْوُثْقَى، لَا تَزَالُ مُسْتَمْسِكًا بِالْإِسْلَامِ حَتَّى تَمُوتَ».

(١) في (د): «لما رأى».

(٢) في (د) زيادة: «إلى النبي».

(٣) «اللفظ»: ليست في (د).

(٤) في (د): «أن».

(٥) في (د) زيادة: «عظيماً».

(٦) في (ع): «العلق».

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولغير أبي ذرٍّ بالإفراد (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المسنديُّ قال: (حَدَّثَنَا أَزْهَرُ) بفتح الهمزة وسكون الزاي وفتح الهاء بعدها راء، ابن سعدِ السَّمَّانِ البصريُّ (عَنِ ابْنِ عَوْنٍ) عبد الله.

قال المؤلف بالسند إليه: (ح) للتحويل من سندٍ إلى آخر (وَحَدَّثَنِي) بالإفراد (خَلِيفَةُ) بن خِيَّاط - بالخاء المعجمة المفتوحة والتحتية المشددة - البصريُّ العصفريُّ صاحب «كتاب الطبقات» و«التاريخ» يُقال له: شَبَابٌ^(١) قال: (حَدَّثَنَا مُعَاذٌ) هو: ابنُ معاوية العنبريُّ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ) عبد الله (عَنْ مُحَمَّدٍ) هو: ابنُ سيرين أَنَّهُ قال: (حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ عُبَادٍ) بضم العين وتخفيف الموحدة التَّابعيُّ، وسبق ذكره في «مناقب عبد الله بن سلام» بهذا الحديث [ح: ٣٨١٣] وحديث آخر في «تفسير سورة الحج» [ح: ٤٧٤٣] وفي «غزوة بدر» [ح: ٣٩٩٥] وليس له في البخاريِّ سوى هذين / ١١٤٣/٧٥
الحديثين (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ) بالتخفيف، أَنَّهُ (قَالَ: رَأَيْتُ) في المنام (كَأَنِّي فِي رَوْضَةٍ، وَسَطَ الرَّوْضَةِ) وللأصيليِّ وأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «(ووسط الروضة)» (عَمُودٌ فِي أَعْلَى الْعَمُودِ غُرُوزَةٌ / ١٣٧/١٠، فَقِيلَ لِي: ارْقَهُ) بهاء السَّكْتِ، اصعده^(٢) (قُلْتُ: لَا أَسْتَطِيعُ) رَقِيَّه (فَأَتَانِي وَصِيفٌ) خادمٌ (فَرَفَعَ) وفي نسخة: «يرفع» (ثِيَابِي^(٣) فَرَقَيْتُ) بكسر القاف (فَأَسْتَمْسَكْتُ بِالْعُرُوزَةِ^(٤))، فَأَنْتَبَهْتُ وَأَنَا مُسْتَمْسِكٌ^(٥) بِهَا) أي: حال استمساكي بالعروة، وإلَّا فكيف يستمسكُ^(٦) بعد الانتباه، ويحتملُ الحقيقة فالقدرةُ صالحة (فَقَصَصْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: تِلْكَ الرَّوْضَةُ رَوْضَةُ الْإِسْلَامِ، وَذَلِكَ الْعَمُودُ عَمُودُ الْإِسْلَامِ، وَتِلْكَ الْعُرُوزُ غُرُوزُ الْوُثْقَى) المذكورة في قوله تعالى: «فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرُوزِ الْوُثْقَى» [لقمان: ٢٢] (لَا تَزَالُ مُسْتَمْسِكًا^(٧) بِالْإِسْلَامِ حَتَّى تَمُوتَ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «بها» بدل قوله: «بالإسلام»، وقد قال المعبرون: الحلقة والعروة المجهولة يدلَّان^(٨) لمن تمسك

(١) في (د): «شهاب»، وفي هامش (ل): قوله: «شباب» بشين معجمة، وباءين موحدتين؛ الأولى خفيفة. «تقريب».

(٢) في (ب) و(ص): «اصعد».

(٣) في (ص): «شأني».

(٤) في (د) زيادة: «الوثنى». على أنها من الشرح.

(٥) في (د): «متمسك».

(٦) في (د): «يتمسك».

(٧) في (د): «متمسكا».

(٨) في (ص): «يدل»، وفي (ع) و(د): «تدل».

بهما^(١) على قوّته في دينه وإخلاصه فيه.

٢٤ - باب عمود الفسّطاطِ تحتِ وسادته

(باب) رؤية (عمود الفسّطاطِ) بضم الفاء وتكسر وسكون المهملة بعدها طاء ان مهملتان بينهما ألف، وقد تبدل الطاء الأخيرة سيناً مهملةً، وقد تبدل الطاء تاء^(٢) مثناة فوقيةً فيهما^(٣) وفي إحداهما^(٤)، وقد تدغمُ التاء الأولى في السين المهملة وبالسّين^(٥) المهملة في آخره لغات تبلغ على هذا اثنتي عشرة، وهو - كما قال الجواليقي - : فارسيّ معرّب، وهو الخيمة العظيمة، والعمود بفتح أوّله (تحتِ وسادته) في المنام. وعند النّسفيّ: «عند» بدل: «تحت»، ولم يذكر هنا حديثاً، ولعله أشار بهذه الترجمة إلى ما أخرجه يعقوب بن سفيان، والطّبراني والحاكم وصحّحه^(٦) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «بينا أنا نائمٌ رأيتُ عمود الكتابِ احتُمِلَ من تحتِ رأسي، فأتبعتهُ بصري فإذا هو قد عُمِدَ به إلى الشّامِ، ألا وإن الإيمانَ حين تقع الفتنُ بالشّامِ»، وزاد يعقوب والطّبراني من حديث أبي أمامة بعد قوله: بصري: «فإذا هو نورٌ ساطعٌ حتّى ظننتُ أنّه قد هوى به، فعُمِدَ به إلى الشّامِ، وإنّي أوّلتُ أنّ الفتنَ إذا وقعتُ أنّ الإيمانَ بالشّامِ» وسنده ضعيفٌ، وعند^(٧) أبي الدرداء عن النّبيّ ﷺ قال: «بينا أنا نائمٌ رأيتُ عمود الكتابِ احتُمِلَ من تحتِ رأسي، فظننتُ^(٨) أنّه مذهبٌ به، فأتبعتهُ بصري فعُمِدَ به إلى الشّامِ». رواه أحمدٌ ويعقوبٌ والطّبراني بسندٍ صحيح.

وهذا الحديث - كما قال في «الفتح» - : أقربُ إلى شرط البخاري؛ لأنّه أخرج لرواته إلّا أنّ

(١) في (ع) و(ص) و(د): «بها».

(٢) في (ع) و(د): «تبدلان».

(٣) «فيهما»: ليست في (ع) و(د).

(٤) في (ع) و(ص) و(د): «أحدهما».

(٥) في (ص): «السين».

(٦) «وصححه»: ليست في (د).

(٧) في (د): «عن».

(٨) في (ع): «ظننت».

فيه اختلافًا على يحيى بن حمزة في شيخه هل هو ثور بن يزيد^(١)، أو زيد بن واقد؟ وهو غير قادح؛ لأنَّ كلاَّ منهما ثقةٌ من شرطه، فلعلَّه كتب الترجمة وبيَّض للحديث / فاخترته المنية، وعن عبد الله بن حوالة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «رأيتُ ليلةَ أُسري بي عمودًا أبيضَ كأنَّه لواءٌ تحمله الملائكةُ فقلتُ: ما تحملون؟ قالوا: عمود الكتابِ أمرنا أن نضعه بالشَّام». قال: «وبينا أنا نائمٌ رأيتُ عمودَ الكتابِ اختلس من تحتِ وِسَادَتِي، فظننتُ أنَّ اللهَ تجلَّى على^(٢) أهلِ الأرض، فأتبعته بصري فإذا هو نورٌ ساطعٌ حتَّى وُضِعَ بالشَّام».

وللحديث طرقٌ أخرى^(٣) يقوِّي بعضها بعضًا، وعمود الكتابِ: عمود الدِّين. وقال المعبرون: مَنْ رأى في منامه عمودًا، فإنَّه يعبر بالدِّين، وأمَّا الفُسطاط فمن رأى أنَّه ضرب عليه فسطاط، فإنَّه ينال سلطانًا بقدره، أو يخاصمُ ملكًا فيظفرُ.

٢٥ - باب الإستبرق، ودُخُولِ الجَنَّةِ فِي الْمَنَامِ

(باب) رؤية (الإِسْتَبْرَقِ) وهو غليظ الدِّيباج في المنام (و) رؤية (دُخُولِ الجَنَّةِ فِي الْمَنَامِ) أيضًا.

٧٠١٥ - ٧٠١٦ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ فِي يَدَي سَرَقَةً مِنْ حَرِيرٍ، لَا أَهْوِي بِهَا إِلَى مَكَانٍ فِي الْجَنَّةِ إِلَّا طَارَتْ بِي إِلَيْهِ، فَقَصَصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ. فَقَصَصْتُهَا حَفْصَةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ أَخَاكَ رَجُلٌ صَالِحٌ - أَوْ قَالَ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ -».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ) بفتح اللَّام المشدَّدة، العمِّيُّ البصريُّ أخو بهز بن أسدٍ قال: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو وفتح الهاء، ابنُ خالدٍ البصريُّ (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَّانِيَّ (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابنِ عمر (عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُ (قَالَ: رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ فِي يَدَي سَرَقَةً) بفتحات (مِنْ حَرِيرٍ) وفي التِّرْمِذِيِّ مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ عُثَيْبٍ عَنْ أَيُّوبَ: «كَأَنَّمَا فِي يَدَي قِطْعَةُ اسْتَبْرَقٍ»، فكأنَّ^(٤)

(١) «يزيد»: ليست في (د).

(٢) هكذا في الأصول، والذي في «مسند الشاميين» و«الفتح»: (تخلَّى عن).

(٣) في (د): «آخر».

(٤) في (د): «وكأن».

البخاري أشار إلى روايته في الترجمة^(١) (لَا أَهْوِي) بفتح الهمزة، وقال العيني كابن حجر: بضم الهمزة، من الإهواء، وثلاثية هَوَى، أي: سَقَطَ، وقال الأصمعي: أهويت بالشَّيْءِ إذا رميت به^(٢) (بِهَا) بالسَّرَقَة (إِلَى مَكَانٍ فِي الْجَنَّةِ إِلَّا طَارَتْ بِي إِلَيْهِ) فكأنما لي مثل جناح الطير للطائر (فَقَصَصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ) بنت عمر بن الخطاب أم المؤمنين.

(فَقَصَصْتُهَا حَفْصَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ) لها من الله يد علم: (إِنَّ أَخَاكَ رَجُلٌ صَالِحٌ - أَوْ قَالَ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ) أَخَاكَ (رَجُلٌ صَالِحٌ -) كذا بالشَّكِّ من الراوي. قال في «الفتح»: وزاد الكشميهني في ١٣٨/١٠ روايته عن الفَرَبْرِيِّ: «لو كان يصلي / من الليل» وفي مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: قال: «نعم الفتى - أو قال: نعم الرجل - ابن عمر لو كان يصلي من الليل». قال ابن عمر: وكنت إذا نمت لم أقم^(٣) حتى أصبح.

وحديث الباب سبق في^(٤) «صلاة الليل» [ج: ١١٢٢].

٢٦ - باب القَيْدِ فِي الْمَنَامِ

(باب) رؤية (القَيْدِ فِي الْمَنَامِ) إذا رأى شخص أنه تقيّد به فيه ما يكون تعبيره.

٧٠١٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَبَّاحٍ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ: سَمِعْتُ عَوْفًا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اقْتَرَبَ الزَّمَانُ لَمْ تَكْذِبْ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ، وَرُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ»، وَمَا كَانَ مِنَ النُّبُوَّةِ فَإِنَّهُ لَا يَكْذِبُ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَنَا أَقُولُ هَذِهِ قَالَ: وَكَانَ يُقَالُ: الرُّؤْيَا ثَلَاثٌ: حَدِيثُ النَّفْسِ، وَتَخْوِيفُ الشَّيْطَانِ، وَبُشْرَى مِنَ اللَّهِ، فَمَنْ رَأَى شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلَا يَقْصُهُ عَلَى أَحَدٍ، وَلِيَقْمَ فَلْيُصَلِّ. قَالَ: وَكَانَ يَكْرَهُ الْغُلَّ فِي النَّوْمِ، وَكَانَ يُعْجِبُهُمُ الْقَيْدُ، وَيُقَالُ: الْقَيْدُ ثَبَاتٌ فِي الدِّينِ. وَرَوَى قَتَادَةُ وَيُونُسُ وَهَشَامٌ وَأَبُو هَلَالٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَدْرَجَهُ بَعْضُهُمْ كُلَّهُ فِي الْحَدِيثِ، وَحَدِيثُ عَوْفٍ أَبِينُ. وَقَالَ يُونُسُ: لَا أَحْسِبُهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقَيْدِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: لَا تَكُونُ الْأَغْلَالُ إِلَّا فِي الْأَعْنَاقِ.

(١) في (ع): «الترمذي».

(٢) في (ع): «أربت إليه»، وفي (د): «أويت إليه».

(٣) في (ص): «أفق».

(٤) في (ع): «في أبواب».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَبَّاحٍ) بفتح الصاد المهملة والموحدة المشددة وبعد الألف مهملة، العطار البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ) هو: ابنُ سليمان قال: (سَمِعْتُ عَوْفًا) بفتح العين المهملة وبعد الواو الساكنة فاء، ابن أبي جَمِيل - بفتح الجيم - الأعرابيُّ العبدِيُّ البصريُّ، أَنَّهُ قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِذَا اقْتَرَبَ الزَّمَانُ) بأن يعتدلَّ ليله ونهاره وقت اعتدالِ الطَّباعِ الأربعِ غالبًا، وانفتاح^(١) الأزهار، وإدراكِ الثُّمار (لَمْ تَكْذِبْ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ) لكنَّ التَّقْيِيدَ بالمؤمن يعكِّرُ على تأويلِ الاقتراب ١١٤٤/٧د بالاعتدالِ؛ إذ لا يختصُّ^(٢) به المؤمن، وأيضًا الاقتراب يقتضي التَّفَاوُتَ، والاعتدال يقتضي عدمه، فكيف يفسِّر الأول والثاني؟ وصَوَّب ابن بَطَّال: أَنَّ المراد باقتراب الزَّمان انتهاء دولته^(٣) إذا دنا قيام السَّاعة لما في التَّرمذِيِّ من طريق مَعمر عن أيوب في هذا الحديث: «في آخر الزَّمانِ لم تكذب^(٤) رؤيا المؤمن، وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثًا». قال: فعلى هذا فالمعنى: إذا اقتربت السَّاعة، وقُبِضَ أكثرُ أهل العلم، ودرست معالم الدِّيانة بالهَرَجِ والفتنة، فكان النَّاسُ على مثل^(٥) الفترة محتاجين إلى مذكِّرٍ ومجدِّدٍ لما دُرِسَ من الدِّين، كما كانتِ الأُمم تُذكَّرُ بالأنبياء، فلمَّا كان نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاتم الأنبياء وما بعده من الزَّمان يشبهُ زمن^(٦) الفترة عَوَّضُوا عن النُّبُوَّةِ بالرُّؤْيَا الصَّالِحَةِ الصَّادِقَةِ الَّتِي هِيَ جزءٌ من أجزاء النُّبُوَّةِ الآتِيَةِ بالبشارة والنَّذارة. وقيل: المراد بالاقتراب^(٧): نقص السَّاعاتِ والأَيَّامِ واللَّيَالِي بِإِسْرَاعٍ مروورها وذلك قرب السَّاعة. ففي مسلم: «يتقارب الزَّمان حتَّى تكون السَّنَةُ كالشَّهْرِ، والشَّهْر كالجمعة، والجمعة كالْيَوْمِ، واليوم كالسَّاعة، والسَّاعة كاحتراق السَّعْفَةِ». قيل: يريد أنَّ ذلك يكون من خروج المهدي عند بسط العدل، وكثرة الأمن، وبسطِ الخير والرِّزْق، فإنَّ ذلك الزَّمان يستقصرُ لاستلذاذِهِ، فتتقاربُ أطرافُهُ، وأشارَ عَلَيْهِ السَّلَام بقوله: «لَمْ تَكْذِبْ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ» إلى غلبة الصِّدْقِ على الرُّؤْيَا لكنَّ

(١) في (ص): «انعقاد».

(٢) في (د): «فإن الوقت الذي تعدل فيه الطباع لا يختص».

(٣) في (ع): «ما»، وفي (د): «مدته».

(٤) قوله: «تكذب» زيادة من المصدر.

(٥) في (ص) زيادة: «هذه».

(٦) في (د): «زمان».

(٧) في (ص) و(د): «بالقارب»، وفي (ع): «بالتفاوت».

الرَّاجِحُ نفي الكذب عنها أصلاً؛ لأنَّ حرف النَّفي الدَّاخِلُ على كادٍ يَنْفِي قُربَ حصوله، والنَّافي لقُربِ حصولِ الشَّيْءِ أدلُّ على نفيه نفسه، ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْفُؤَهُ لَمْ يَكْذِبْهَا﴾ [النور: ٤٠] قاله في «شرح المشكاة». ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «لم تكذ رؤيا المؤمن تكذب» بالتَّقديم والتَّأخير (وَرُؤْيَا الْمُؤْمِنِ) بواو العطف على المرفوع السَّابِقِ فهو مرفوعٌ أيضاً (جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ) أي: من علم النبوة (وَمَا كَانَ مِنَ النَّبُوءَةِ فَإِنَّهُ لَا يَكْذِبُ) وهذا ثابت لأبوي ذرٍّ والوقت والأصيلي وابن عساكر، وظاهر إيرادِه هنا أنَّه مرفوعٌ، لكن قال^(١) في «الفتح»: إنَّ في «بغية النَّقَّاد» لابن المَوَاق: أنَّ عبدَ الحقِّ أغفلَ التَّنبيهَ على أنَّ هذه الرِّيادةَ مدرجةٌ، وأنَّه لا شكَّ في إدراجها، فعلى هذا تكون من قولِ ابن سيرين لا مرفوعة.

(قَالَ مُحَمَّدٌ) أي: ابنُ سيرين: (وَأَنَا أَقُولُ هَذِهِ) أي: الأُمَّةُ أيضاً رؤياها صادقةٌ كُلُّها صالحها وفاجرها، فيكون من صدق رؤياهم (قَالَ) ابن سيرين - بالسَّندِ السَّابِقِ -: (وَكَانَ يُقَالُ) القائلُ هو^(٢) أبو هريرة: (الرُّؤْيَا ثَلَاثٌ) وأخرجه الترمذيُّ والنَّسَائِيُّ من طريق سعيد بن أبي عَرُوبَةَ عن قتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «الرُّؤْيَا ثَلَاثٌ» (حَدِيثُ النَّفْسِ) وهو ما كان في اليقظة، كمن يكون في أمرٍ أو عشقٍ صورةً فيرى ما يتعلَّقُ به في اليقظة من ذلك الأمر، أو معشوقه^(٣) في المنام، وهذه^(٤) لا اعتبار لها في التَّعبيرِ كاللَّاحِظَةِ، وهي^(٥) المذكورة في قوله: (وَتَخْوِيفُ الشَّيْطَانِ) وهو الحُلُمُ المكروهُ بأن يريه ما يحزنه، وله مكاييدُ يُحزن بها بني آدم، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْزَنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المجادلة: ١٠] ومن لعب الشَّيْطَانِ به الاحتلام الموجب للغسل (وَبُشْرَى مِنَ اللهِ) يأتيه بها ملك الرُّؤْيَا من نسخة أم الكتاب (فَمَنْ رَأَى شَيْئًا يَكْرَهُهُ) في منامه (فَلَا يَقْصُهُ عَلَى أَحَدٍ) بضم الصاد/ المهملة المشددة (وَلْيَقُمْ فَلْيُصَلِّ) وفي «باب الحلم من الشيطان»: «فليبصق عن يساره، وليستعذ^(٦) بالله منه فلن

(١) «قال»: ليست في (د).

(٢) «هو»: ليست في (د).

(٣) في (ص): «ويشوفه».

(٤) في (د): «هذه».

(٥) «و»: ليست في (ع) و(ص).

(٦) في (د): «وليتعوذ».

يُضَرُّهُ» [ح: ٧٠٠٥] قال القرطبي: والصَّلَاةُ تجمعُ البصقَ عند المضمضة، والتَّعَوُّذُ قبل القراءة. وعند ابن ماجه بسند حسنٍ عن خَبَّاب بن مالك مرفوعاً: «الرُّؤْيَا ثَلَاثٌ: مِنْهَا ^(١) أَهْوِيلٌ مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْزُنَ ابْنَ آدَمَ، وَمِنْهَا مَا يَهْتَمُّ بِهِ الرَّجُلُ فِي يَقْظَتِهِ فِيرَاهُ فِي مَنَامِهِ، وَمِنْهَا جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ».

(قَالَ) ابن سيرين: (وَكَانَ) أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه (يَكْرَهُ الْغُلَّ فِي النَّوْمِ) ولغير أبي ذرٍّ: «يُكْرَهُ» بضم أوله مبنياً للمفعول: «الْغُلُّ» بالرفع مفعولٌ نابٍ عن فاعله، وَالْغُلُّ - بضم المعجمة - الحديدة تجعلُ في العنق، وهو من صفاتِ أهل النَّارِ قال تعالى: ﴿إِذَا الْأَعْلَى فِي أَغْتَابِهِمْ﴾ [غافر: ٧١] (وَكَانَ يُعْجِبُهُمُ الْقَيْدُ) بلفظ الجمع، وبالأفراد في قوله: «يَكْرَهُ الْغُلَّ». قال في «شرح المشكاة»: قوله: قال ^(٢): «وَكَانَ يَكْرَهُ الْغُلَّ» يحتملُ أن يكونَ مقولاً ^(٣) للراوي عن ابن سيرين ^(٤) فيكون اسم كان ضميرُ ابن سيرين، وأن يكونَ ^(٥) مقولاً لابن سيرين فاسمه ضميرُ رسول الله ^(٦) صلى الله عليه وسلم أو أبي هريرة. وقوله: «وَكَانَ يَعْجِبُهُمْ» ضميرُ المعبرين، وكذا قوله: (وَيُقَالُ) ولأبي ذرٍّ عن الحموي: «(وقال): (الْقَيْدُ) يراه الشَّخْصُ فِي رِجْلِهِ (ثَبَاتٌ فِي الدِّينِ) مِنْ أَقْوَالِ الْمَعْبُرِينَ، وَلَفْظُ بَعْضِهِمْ: الْقَيْدُ ثَبَاتٌ فِي الْأَمْرِ الَّذِي يَرَاهُ الرَّائِي بِحَسَبِ مَنْ يَرَى ذَلِكَ لَهُ».

(وَرَوَى ^(٧) قَتَادَةُ) بن دِعَامَةَ مِمَّا وصله مسلمٌ والنسائيُّ من رواية هشامِ الدَّسْتَوَائِيِّ عن أبيه عن قتادة (وَيُونُسُ) بن عُبيد ^(٨) أحدُ أئمةِ البصرة، فيما وصله البزار في ^(٩) «مسنده» (وَهِشَامُ) هو: ابنُ حَسَّانِ الْأَزْدِيِّ فيما وصله الإمام أحمدُ (وَأَبُو هِلَالٍ) مُحَمَّدُ بن سُلَيْمٍ - بضم السين - الراسبي، أربعتهم، أصلُ الحديث (عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم)

(١) في (س): «الرُّؤْيَا يَلَابِسُهَا».

(٢) «قال»: ليست في (د).

(٣) في (ص): «مفعولاً».

(٤) في (د): «لراوي ابن سيرين».

(٥) «مقولاً للراوي ابن سيرين فيكون اسم كان ضمير ابن سيرين، وأن يكون»: ليست في (ع).

(٦) في (س): «الرسول».

(٧) في (د): «ورواه».

(٨) في (ص): «عُيَيْنَةُ» وهو خطأ.

(٩) في (د): «من».

وَأَدْرَجَهُ) ولأبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي: «وأدرج» أي: جعل (بَغْضُهُمْ كُلَّهُ) أي: كل^(١) المذكور من قوله: «الرؤيا ثلاث...» إلى: «في الدين» (في الحديث) مرفوعاً. قال البخاري: (وَحَدِيثُ عَوْفٍ) الأعرابي (أَبَيْنُ) أي: أظهر حيث فصل المرفوع من الموقوف، ولا سيما تصريحه بقول ابن سيرين «وأنا أقول هذه» فإنه دالٌّ على الاختصاص بخلاف ما قال فيه: ١١٤٥/٧د وكان يُقال، فإن فيها الاحتمال/ بخلاف أول الحديث، فإنه صرح برفعه.

(وَقَالَ يُونُسُ) بن عُبيد: (لَا أَحْسِبُهُ) أي: لا أحسب الذي أدرجه بعضهم (إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) في القيد) يعني: أنه شك في رفعه. قال القرطبي: هذا الحديث وإن اختلف في رفعه ووقفه^(٢) فإن معناه صحيح؛ لأن القيد في الرجلين تثبيت للمقيد في مكانه، فإذا رآه من هو على^(٣) حالة كان ذلك ثبوتاً على تلك الحالة، وأما كراهة الغلّ فلأن محلّه الأعناق نكالا وعقوبة وقهراً وإذلالاً، وقد يُسحب على وجهه، ويجزئ على قفاه فهو مذموم شرعاً، وغالب رؤيته في العنق دليل على وقوع حالة^(٤) سيئة للرائي تلازمه ولا تنفك عنه، وقد يكون ذلك في دينه كواجبات فرط فيها، أو معاص ارتكبتها، أو حقوق لازمة له لم يوفها أهلها مع قدرته، وقد يكون في دُنياه لشدة تعثره أو تلازمه.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) البخاري رحمه الله ردّاً على من قال كأبي عليّ القالي^(٥) وصاحب «المحكم»: الغلّ يجعل في العنق أو اليد، ويد مغلولة جعلت في العنق: (لَا تَكُونُ الْأَغْلَالُ إِلَّا فِي الْأَعْنَاقِ) وهذا فيه نظر فليتأمل، و^(٦) قول البخاري هذا ثابت في رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهني.

٢٧ - باب العين الجارية في المنام

(باب) رؤية (العين الجارية في المنام).

٧٠١٨ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ، عَنْ أُمِّ الْعَلَاءِ - وَهِيَ امْرَأَةٌ مِنْ نِسَائِهِمْ بَايَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - قَالَتْ: طَارَ لَنَا عُثْمَانُ بْنُ

(١) «كل»: ليست في (ع).

(٢) «ووقفه»: ليست في (ص).

(٣) في (د): «على من هو».

(٤) في (د): «حال».

(٥) في (ع) و(ص) و(د): «العلي».

(٦) في (ع) و(ص) و(د): «مع».

مَظْعُونٍ فِي السُّكْنَى حِينَ افْتَرَعَتِ الْأَنْصَارُ عَلَى سُكْنَى الْمُهَاجِرِينَ، فَاشْتَكَى فَمَرَضْنَاهُ حَتَّى تُوْفِيَ، ثُمَّ جَعَلْنَاهُ فِي أَثْوَابِهِ، فَدَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ أَبَا السَّائِبِ، فَشَهِدَتْنِي عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ، قَالَ: «وَمَا يُذْرِيكَ؟» قُلْتُ: لَا أَذْرِي وَاللَّهِ، قَالَ: «أَمَّا هُوَ فَقَدْ جَاءَهُ الْيَقِينُ، إِنِّي لَأَرْجُو لَهُ الْخَيْرَ مِنَ اللَّهِ، وَاللَّهُ مَا أَذْرِي وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ» قَالَتْ أُمُّ الْعَلَاءِ: فَوَاللَّهِ لَا أَزْكِي أَحَدًا بَعْدَهُ، قَالَتْ: وَرَأَيْتُ لِعُثْمَانَ فِي النَّوْمِ عَيْنًا تَجْرِي، فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «ذَلِكَ عَمَلُهُ يَجْرِي لَهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو: لقبُ عبد الله بن عثمان المروزي قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بن المبارك المروزي قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو: ابنُ راشد، الأزديُّ مولا هم (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بن مسلم (عَنْ خَارِجَةَ بِنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ) الأنصاريُّ المدنيُّ الفقيه (عَنْ^(١) أُمِّ الْعَلَاءِ) بفتح العين المهملة والهمز، بنت الحارث بن ثابت بن خارجة، واسمها كنيته. قال الزُّهْرِيُّ: (وَهِيَ امْرَأَةٌ مِنْ نِسَائِهِمْ) أي: من نساء الأنصار (بَايَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) أَنَّهَا (قَالَتْ: طَارَ لَنَا) أي: وقع في سهمنا (عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ) بالظاء المعجمة الساكنة (فِي السُّكْنَى حِينَ افْتَرَعَتِ الْأَنْصَارُ) ولأبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي: «حين أقرعت الأنصار» بإسقاط الفوقية بعد القاف (عَلَى سُكْنَى الْمُهَاجِرِينَ) لَمَّا قَدَمُوا مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ (فَاشْتَكَى) أي: مرضَ عثمانُ بعد أن أقام مدةً (فَمَرَضْنَاهُ) بتشديد الراء، فقمنا بأمره في / مرضه (حَتَّى تُوْفِيَ) فغسلناه (ثُمَّ جَعَلْنَاهُ فِي أَثْوَابِهِ) أي: كفناه فيها (فَدَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ) يا (أَبَا السَّائِبِ) وهي كنية ابن مَظْعُونٍ (فَشَهِدَتْنِي عَلَيْكَ) أي: لك (لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ) أي: أقسمُ لقد أكرمك الله (قَالَ) رسولُ اللَّهِ ﷺ: (وَمَا يُذْرِيكَ؟) بكسر الكاف، أي: من أين علمت، زاد في «باب رؤيا النساء»: «أَنَّ اللَّهَ أَكْرَمَهُ» [ح: ٧٠٠٣] (قُلْتُ: لَا أَذْرِي وَاللَّهِ. قَالَ) مِنْهُ ﷺ: (أَمَّا) بتشديد الميم (هُوَ) أي: عثمان (فَقَدْ جَاءَهُ الْيَقِينُ) أي: الموت (إِنِّي لَأَرْجُو لَهُ الْخَيْرَ مِنَ اللَّهِ، وَاللَّهُ مَا أَذْرِي وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا يُفْعَلُ بِي) ولأبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي: «به» بالهاء بدل التحتية، أي: بعثمان (وَلَا بِكُمْ، قَالَتْ / أُمُّ الْعَلَاءِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَوَاللَّهِ لَا أَزْكِي أَحَدًا بَعْدَهُ. قَالَتْ: وَرَأَيْتُ) ولأبي ذرٍّ (وابن عساكر: «وَأُرَيْتُ» بتقديم الهمزة مضمومة على الراء المكسورة (لِعُثْمَانَ) بن مَظْعُونٍ (فِي النَّوْمِ عَيْنًا تَجْرِي، فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ) الَّذِي رَأَيْتَهُ (لَهُ) عَلَيْهِ السَّلَامُ (فَقَالَ:

(١) في (د) زيادة: «أمه».

ذَاكَ) بالكسر (عَمَلُهُ) الَّذِي كَانَ عَمَلُهُ فِي حَيَاتِهِ كَصَدَقَةٍ جَارِيَةٍ (يَجْرِي لَهُ) ثَوَابُهَا بَعْدَ مَوْتِهِ، وَكَانَ عَثْمَانُ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ فَلَا يَبْعُدُ^(١) أَنْ يَكُونَ لَهُ صَدَقَةٌ اسْتَمَرَّتْ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَقَدْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ صَالِحٌ أَيْضًا وَهُوَ السَّائِبُ.

والحديث سبق في «باب رؤيا النساء» [ح: ٧٠٠٣] وغيره [ح: ١٢٤٣، ٣٩٢٩].

٢٨ - باب نَزْعِ الْمَاءِ مِنَ الْبَيْتِ حَتَّى يَزُولَ النَّاسُ، رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

(باب) رؤية (نزع الماء) استخراج (من البيت) للاستقاء (حتى يزول الناس) بفتح الواو، ورفع الناس على الفاعلية (رواه) أي: نزع الماء من البيت^(٢) (أبو هريرة) (عن النبي ﷺ) كما يأتي إن شاء الله تعالى في الباب التالي لهذا موصولاً [ح: ٧٠٢١].

٧٠١٩ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَا أَنَا عَلَى بَيْتٍ أَنْزَعُ مِنْهَا إِذْ جَاءَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَأَخَذَ أَبُو بَكْرٍ الدَّلْوَ، فَنَزَعَ ذَنْبًا - أَوْ: ذَنْبَيْنِ -، وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ، فَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ، ثُمَّ أَخَذَهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مِنْ يَدِ أَبِي بَكْرٍ فَاسْتَحَالَثَ فِي يَدِهِ غَرْبًا، فَلَمْ أَرِ عَبْقَرِيًّا مِنَ النَّاسِ يَفْرِي فَرِيَّتَهُ، حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بِعَطْنٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ كَثِيرٍ) الدُّورِيُّ^(٣) قال: (حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ حَرْبٍ) بالحاء المهملة والراء الساكنة، المدائنيُّ أبو صالح قال: (حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ) بالصاد المهملة المفتوحة بعدها معجمة ساكنة، وجويرية - بضم الجيم مصغراً - قال: (حَدَّثَنَا نَافِعٌ) مولى ابن عمر (أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَيْنَا) بغير ميم (أَنَا عَلَى بَيْتٍ أَنْزَعُ) أَسْتَخْرِجُ (مِنْهَا) الماء بآلة كالدلو (إِذْ جَاءَ أَبُو بَكْرٍ) الصَّدِيقُ (وَعُمَرُ) بن الخطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (فَأَخَذَ أَبُو بَكْرٍ الدَّلْوَ، فَنَزَعَ) أي: استخرج من البئر (ذَنْبًا - أَوْ: ذَنْبَيْنِ -) بفتح الذال المعجمة^(٤)، الدلو الممتلئ ماءً، والشُّكُّ من الراوي (وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ) بفتح الضاد المعجمة وتضم، لغتان (فَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ) وليس في

(١) في (ص) و(د): «بعد».

(٢) في (ع): «واستخرجه».

(٣) في (د) زيادة: «عنه».

(٤) في (د): «بفتح الدالين».

قوله: ضعف، حط من قدره الرفيع، وإنما هو إشارة إلى قصر مدة خلافته، ولأبي ذر: «يغفر الله^(١) له» (ثُمَّ أَخَذَهَا) أي: الدلو (عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مِنْ يَدِ أَبِي بَكْرٍ) في قوله: «من يد أبي بكر» إشارة إلى أن عمر يلي الخلافة من أبي بكر بعهد منه، بخلاف أبي بكر فلم تكن خلافته بعهد صريح منه من النبي صلى الله عليه وسلم، ولهذا^(٢) لم يقل: من يدي. نعم، وقعت عدة إشارات إلى ذلك فيها ما يقرب من الصريح، وقوله: (فَاسْتَحَالَثَ) أي: تحوّل الدلو (فِي يَدِهِ) في يد عمر رضي الله عنه (غَرَبًا) بفتح الغين وسكون الراء بعدها موحدة، دلوا عظيمة متخذة من جلود البقر (فَلَمْ أَرْ عَبْقَرِيًّا) بفتح العين المهملة وسكون الموحدة وفتح القاف بعدها راء مكسورة فتحتية مشددة، كاملاً حاذقاً في عمله (مِنَ النَّاسِ يَفْرِي) بفتح أوله وسكون الفاء بعدها راء مكسورة (فَرِيَّةً) بفتح الفاء وتشديد التحتية، أي: يعمل عملاً جيداً صالحاً عجبياً (حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بِعَطَنِ) بفتحيتين، أي: رويث إبلهم حتى بركت وأقامت في مكانها، والمعنى: أن الناس انبسطوا/ في ولاية عمر وفتحوا البلاد حتى قسموا المسك بالصّاع.

١١٤٦/٧د

والحديث سبق في «فضائل أبي بكر» [ج: ٣٦٦٤] و«عمر»^(٣) [ج: ٣٦٨٢] رضي الله عنه.

٢٩ - باب نزع الذنوب والذنوبين من البئر بضغف

(باب) رؤية (نزع الذنوب والذنوبين من البئر) في المنام (بضغف) أي: مع ضعف، وسقط لأبي ذر «من البئر».

٧٠٢٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رُؤْيَا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّاسَ اجْتَمَعُوا فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ فَنَزَعَ ذَنْبًا - أَوْ: ذَنْبَيْنِ -، وَفِي نَزْعِهِ ضَغْفٌ وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ، ثُمَّ قَامَ ابْنُ الْخَطَّابِ، فَاسْتَحَالَثَ غَرَبًا فَمَا رَأَيْتُ مِنَ النَّاسِ يَفْرِي فَرِيَّةً، حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بِعَطَنِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ) اليربوعي الكوفي، واسم أبيه عبدالله، ونسبه المؤلف لجده، قال: (حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ) بضم الزاي وفتح الهاء، ابن معاوية الجعفي قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) بضم العين وسكون القاف، وثبت: «(ابن عقبة) لأبي ذر (عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ) عبدالله بن

(١) في (ص): «والله يغفر».

(٢) في (د): «ولذا».

(٣) «وعمر»: ليست في (ص) و(د).

١٤١/١٠ عمر بن الخطاب رضي الله عنه (عَنْ رُوِيَا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي) / ما يتعلّق بخلافتي (أبي بكرٍ وعمر) رضي الله عنهم (قَالَ: رَأَيْتُ النَّاسَ) فِي النَّوْمِ (اجْتَمَعُوا) عَلَى بئرٍ (فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ فَنَزَعَ) مِنْ مَاءِ الْبئرِ (ذُنُوبًا - أَوْ: ذُنُوبَيْنِ -) بِالشُّكِّ مِنَ الرَّأْيِ (وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ) لَيْسَ فِيهِ نَقْصٌ لَهُ وَلَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ وَقَعَ مِنْهُ ذَنْبٌ، وَإِنَّمَا هِيَ كَلِمَةٌ كَانُوا يَقُولُونَهَا يَدْعُمُونَ بِهَا الْكَلَامَ وَنِعَمَ الدَّعَامَةِ (ثُمَّ قَامَ ابْنُ الْخَطَّابِ) عُمَرُ رضي الله عنه فَأَخَذَهَا مِنْ أَبِي بَكْرٍ (فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا) أَي: انْقَلَبَتْ مِنْ ^(١) الصَّغَرِ إِلَى الْكِبَرِ (فَمَا رَأَيْتُ مِنْ النَّاسِ) وَلَا أَبِي ذَرٍّ عَنْ الْكُشْمِيهَنِيِّ: «(فِي النَّاسِ) (يَفْرِي فَرْيَهُ) بِسُكُونِ الرَّاءِ وَتَخْفِيفِ التَّحْتِيَّةِ، وَلَا أَبِي ذَرٍّ: «(مَنْ يَفْرِي فَرْيَهُ) بِكَسْرِ الرَّاءِ وَتَشْدِيدِ التَّحْتِيَّةِ (حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بِعَظَنِ) مَوْضِعَ بَرُوكِ ^(٢)» الْإِبِلَ بَعْدَ الشُّرْبِ. قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: مَعْنَاهُ: حَتَّى رَوَوْا وَأَرَوَوْا ^(٣) إِبْلَهُمْ وَأَبْرَكُوهَا وَضَرَبُوا لَهَا عَطْنًا. وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: ظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْمُرَادَ خِلَافَةَ عُمَرَ، وَقِيلَ: بَلْ هُوَ لَخِلَافَتُهُمَا مَعًا؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ جَمَعَ شَمْلَ الْمُسْلِمِينَ أَوَّلًا بِدَفْعِ أَهْلِ الرِّدَّةِ وَابْتَدَأَتْ ^(٤) الْفَتْوحُ فِي زَمَانِهِ، ثُمَّ عَهْدٌ إِلَى عُمَرَ فَكَثُرَ فِي خِلَافَتِهِ الْفَتْوحُ، وَاتَّسَعَ أَمْرُ الْإِسْلَامِ وَاسْتَوَتْ قَوَاعِدُهُ.

٧٠٢١ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ عُفَيْرٍ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي عَلَى قَلْبٍ وَعَلَيْهَا دَلْوٌ، فَتَزَعْتُ مِنْهَا مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ أَخَذَهَا ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ فَنَزَعَ مِنْهَا ذُنُوبًا - أَوْ: ذُنُوبَيْنِ -، وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ، ثُمَّ اسْتَحَالَتْ غَرْبًا، فَأَخَذَهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَلَمْ أَرِ عَبْقَرِيًّا مِنَ النَّاسِ يَنْزِعُ نَزْعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بِعَظَنِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ عُفَيْرٍ) بضم العين وفتح الفاء، قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (اللَّيْثُ) ابن سعد الإمام قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد أيضاً (عُقَيْلٌ) بضم العين وفتح القاف، ابن خالد (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمٍ الزُّهْرِيُّ ^(٥) أَنَّهُ قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (سَعِيدٌ) بكسر العين، ابن المسيب (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: بَيْنَا) بغير ميم (أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي عَلَى قَلْبٍ)

(١) في (د): «عن».

(٢) في (د): «مورد».

(٣) «وأرووا»: ليست في (د).

(٤) في (ب) و(س): «ابتدأ».

(٥) «الزهري»: ليست في (د).

بفتح القاف وكسر اللام وبعد التحتية الساكنة موحدة، بئر لم تطو (وَعَلَيْهَا دَلْوٌ، فَتَزَعْتُ) بسكون العين المهملة (مِنْهَا) من البئر (مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ أَخَذَهَا ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ) أبو بكر، واسم أبي قحافة عثمان (فَتَزَعَتْ مِنْهَا) من البئر (ذُنُوبًا - أَوْ: ذُنُوبَيْنِ -) دلوًا أو دلوين، والشك من الراوي (وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ، ثُمَّ اسْتَحَالَثَ) تحوّلت الدلو (غَرْبًا) دلوًا عظيمًا، كما في «المجمل» و«الصحاح» (فَأَخَذَهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ) (فَلَمْ أَرِ عَبْقَرِيًّا) حاذقًا (مِنَ النَّاسِ يَنْزِعُ نَزْعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، حَتَّى ضَرَبَ/ النَّاسُ بِعَطْنٍ) قال بعضهم: العطن: ما حول الحوض والبئر من مبارك ١٤٦/٧د الإبل للشرب عللاً بعد نهل، ومعنى: ضربت بعطن: بركت. وقال ابن الأعرابي: أصل العطن: الموضع الذي تبرك فيه الإبل قرب الماء إذا شربت لتعاد إليه إن أرادت ذلك.

قال (١) النّووي: قالوا: هذا المنام مثلاً لما جرى للخليفيتين من ظهور آثارهما الصّالحة وانتفاع النّاس بهما، وكلّ ذلك مأخوذ من النّبِيِّ ﷺ؛ لأنّه صاحب الأمر، فقام به أكمل القيام وقرّر قواعد الدّين، ثمّ خلفه أبو بكرٍ فقاتل أهل الرّدّة وقطع دابرهم، ثمّ خلفه (٢) عمر، فطالت مدّة خلافته عشر سنين، واتّسع (٣) الإسلام في زمنه، فشبه أمر المسلمين بقليب فيه الماء الذي فيه حياتهم وصلاحتهم، وأميرهم بالمستقي لهم منها، وسعته هي (٤) قيامه بمصالحهم، فكان عبقرياً لم ير سيّد يعمل عمله.

وفيه أنّ من رأى أنّه يستخرج ماءً من بئرٍ فإنّه يلي ولايةً جليّةً، وتكون مدّة ولايته بقدر ما استقى (٥)، قال ابن الدّقّاق في «تعبيره»: ومن رأى أنّه وقف على بئرٍ واستقى منها ماءً طيّباً صافياً، فإن كان من أهل العلم حصل له بقدر ما استقى، وإن كان فقيراً استغنى، وإن كان عزباً (٦) تزوّج، وإن كانت متزوّجة (٧) حاملاً أتت بوليدٍ خصوصاً إذا استقى بدلو، وإلا حصل له

(١) في (د): «وقال».

(٢) في (د): «خلفهما».

(٣) في (د): «فاتسع».

(٤) في (د): «هو».

(٥) في (ع) و(د): «بحسب ما استخرج».

(٦) في (ع) و(ص) و(د): «أعزب».

(٧) في (ع): «زوجته».

سبب يستغني به، وإن كان طالب حاجة قضيت حوائجه^(١).

٣٠ - باب الإستراحة في المنام

(باب الإستراحة في المنام^(٢)).

٧٠٢٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ أَنِّي عَلَى حَوْضٍ أَسْقِي النَّاسَ، فَأَتَانِي أَبُو بَكْرٍ فَأَخَذَ الدَّلْوَ مِنْ يَدَيَّ لِيُرِيحَنِي، فَتَزَعُ ذُنُوبَيْنِ وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ، فَأَتَى ابْنُ الْخَطَّابِ فَأَخَذَ مِنْهُ، فَلَمْ يَزَلْ يَنْزِعُ، حَتَّى تَوَلَّى النَّاسُ وَالْحَوْضُ يَتَفَجَّرُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) بن راهويه، أو هو إسحاق^(٣) ابن نصر المروزي قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بن هَمَّامِ الصَّنْعَانِيُّ (عَنْ مَعْمَرٍ) هو: ابن راشد (عَنْ هَمَّامٍ) هو^(٤): ابن منبّه (أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ^(٥) رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بَيْنَا) بغير ميم (أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ أَنِّي عَلَى حَوْضٍ) من الأحواض، ولأبي ذر عن المستملي والكشميهني: «على حوضي» بياء المتكلم (أَسْقِي النَّاسَ) في الرواية السابقة^(٦) [ج: ٧٠١٩] «على بئر» وهنا كان على حوض، فقبل في الجمع بينهما: إنَّ الحوض هو الذي يجعل بجانب البئر لتشرب منه الإبل فلا منافاة، وكأنَّه يملأ^{١٤٢/١٠} من البئر فيسكب في الحوض، والناس يتناولون الماء لأنفسهم وللبهائمهم (فَأَتَانِي أَبُو بَكْرٍ) الصَّدِّيقُ (فَأَخَذَ الدَّلْوَ مِنْ يَدَيَّ لِيُرِيحَنِي^(٧)) من كد الدنيا وتعبها (فَتَزَعُ ذُنُوبَيْنِ) بالتثنية من غير شك (وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ، فَأَتَى ابْنُ الْخَطَّابِ، فَأَخَذَ مِنْهُ) الدَّلْوُ (فَلَمْ يَزَلْ يَنْزِعُ) يستخرج الماء من البئر بالدلو (حَتَّى تَوَلَّى النَّاسُ) أي: أعرضوا (وَالْحَوْضُ) أي: والحال أنَّ الحوض (يَتَفَجَّرُ) يتدفق منه الماء ويسيل، وقد أولوا الذنوبين بالسنتين اللتين

(١) في (ب) و(س): «حاجته».

(٢) في (د): «النوم».

(٣) في (د) زيادة: «ابن إبراهيم».

(٤) «هو»: ليست في (د).

(٥) في (ع) زيادة: «لي».

(٦) في (ع): «الأولى».

(٧) في (ص): «ليريحنا».

وليهما الصديق وأشهر بعدها^(١)، وانقضت أيامه في قتال أهل الردّة، ولم يتفرغ لافتتاح الأمصار وجباية الأموال، فذلك ضَعَف نزعَه، وفي قوله: «ليريحني» إشارة إلى أنَّ الدنيا للصالحين دار نصبٍ وتعب، وأنَّ في الموت لأهل الصّلاح والذين راحةً منها، وشبّه أمرَ المسلمين بالبنر لما فيها من الماء الذي به حياة العباد وصلاح البلاد، وشبّه الوالي عليهم والقائم بأمورهم بالنّازع الذي يستقي^(٢)، وأوّل بعضهم الحوض بأنّه معدن العلم وهو القرآن الذي يغترف النَّاس منه^(٣) حتّى يرووا دون أن ينتقص^(٤).

٣١ - باب القصر في المنام

(باب) رؤية (القصر في المنام).

٧٠٢٣ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ عُفَيْرٍ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي فِي الْجَنَّةِ، فَإِذَا امْرَأَةٌ تَتَوَضَّأُ إِلَى جَانِبِ قَصْرِ، قُلْتُ: لِمَنْ هَذَا الْقَصْرُ؟ قَالُوا: لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ فَوَلَّيْتُ مُذْبِرًا». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَبَكَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، ثُمَّ قَالَ: أَعَلَيْكَ - يَا بَيَّ أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ - أَغَارُ؟

وبه قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ عُفَيْرٍ) هو: سعيد بن كثير بن عُفَيْر - بضم العين المهملة وفتح الفاء - الأنصاري مولاهم البصري قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (الليث) بن سعد الإمام قال^(٥): (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عُقَيْلٌ) بضم العين وفتح القاف، ابن خالد (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمد بن مسلم الزهري أنه قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (سَعِيدُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) (قَالَ: بَيْنَا) بغير ميم (نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: بَيْنَا) بغير ميم أيضًا (أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي) بضم الفوقية، أي: رأيت نفسي (فِي الْجَنَّةِ، فَإِذَا امْرَأَةٌ) اسمها أم سليم، وكانت إذ ذاك في قيد الحياة (تَتَوَضَّأُ إِلَى جَانِبِ قَصْرِ) قال في «المصابيح» عن الخطابي: إنه محمولٌ على الوضوء

(١) في (د): «بعدهما».

(٢) في (د): «يستقي».

(٣) في (د): «الناس كلهم منه».

(٤) في (ب): «ينقص»، وفي (د): «ولا ينتقص».

(٥) «حدثني بالإفراد الليث بن سعد الإمام قال»: ليست في (د).

الشَّرْعِيّ، فنسب^(١) الرَّاوي إلى الوهم، قال: لأنّه لا عمل في الجنّة، وإنّما هي امرأة شوهاء لكنّ الكاتب أسقط بعض حروفها فصار: تتوضأ. وأجاب البدر الدماميني فقال: قلت: وهذا تحكّم في الرواية بالرّأي، ونسبة الصّحيح منها إلى الغلط بمجرّد خيال مبنيّ على أمر غير لازم، وذلك أنّه بناء على الوضوء المكلف به في دار الدُّنيا، ومن أين له ذلك، ولم لا يجوز أن يكون من الوضوء اللّغوي المراد به: الوضوء، ويكون توضؤها سبباً لازدياد حُسنها وإشراق نورها، وليس المراد إزالة درنٍ ولا شيء من الأقدار؟ فإنّ هذا ممّا نُزّهت الجنّة عنه. انتهى.

وفيه: أنّها من أهل الجنّة، ويوافقه قول جمهور المعبرين^(٢): أنّ من رأى أنّه يدخل الجنّة فإنّه يدخلها. قال مني الله يد علم: (قُلْتُ) للملائكة: (لِمَنْ هَذَا الْقَصْرُ؟ قَالُوا: لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وسقط لأبي ذرٍّ «ابن الخطّاب» زاد في «المشكاة»: «فأردتُ أن أدخله» (فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ) بفتح الغين (فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا) ولأبي ذرٍّ عن الحموي: «فولّيت منها مدبرًا».

قال المهلب: فيه الحكم لكلّ رجلٍ بما يعلم من خُلقه، ألا ترى أنّه عَلَيْهِ السَّلَام لم يدخل القصر مع علمه بأنّ عمر لا يغار عليه؛ لأنّه أبو المؤمنين، وكل ما^(٣) ناله بنوه من الخير فبسببه^(٤)، وتعبّ مُغلطاي قوله: أبو^(٥) المؤمنين مع أنّ الله تعالى يقول: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠] وقال عَلَيْهِ السَّلَام: «إنّما أنا لكم بمنزلة الوالد» ولم يقل: أنا لكم أب، ولم يأت في ذلك حديثٌ صحيحٌ ولا غيره ممّا يصلح للدّلالة. انتهى.

وأجيب بأنّ معنى الآية، أي: لم يكن أبا رجلٍ منكم حقيقةً حتّى يثبت بينه وبينه ما يثبت^(٦) بين الأب وولده من حرمة المصاهرة وغيرها، ولكن كان رسول الله مني الله يد علم أبا أمّته فيما يرجع إلى وجوب التّوقير والتّعظيم له عليهم، ووجوب الشّفقة والنّصيحة لهم عليه، لا في سائر الأحكام الثّابتة بين الآباء والأبناء. انتهى. من «الكشاف»^(٧).

(١) في (د): «ونسب».

(٢) في (س) و(ل): «البصريّين»، وفي هامش (ل): لعلّه: «المعبرين».

(٣) في (ع) و(ص): «كلما».

(٤) في (د): «بسببه».

(٥) في (د): «أبا».

(٦) في (د): «ثبت».

(٧) في (ع): «الكتاب».

ولا يثبت له عليه^(١) إلا^(٢) الأبوّة المجازية. وقال في «الروضة»: قال بعض أصحابنا: لا يجوز أن يُقال: هو أبو المؤمنين لهذه^(٣) الآية. قال: ونصّ الشافعي على أنه يجوز أن يُقال: أبو المؤمنين، أي: في الحرمة. انتهى. وقال البغوي من أصحابنا: كان النبي ﷺ أبا الرجال والنساء جميعاً.

(قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالسَّنَدِ السَّابِقِ: (فَبَكَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ) لَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ سروراً، أو تشوّقاً^(٤) إليه (ثُمَّ قَالَ: أَعَلَيْكَ) بهمزة الاستفهام، وسقطت لأبي ذر عن الكُشْمِيهَنِيِّ، أفديك (يَا بِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغَارُ؟) قيل: هذا من القلب، والأصل: /: أعليها^(٥) أغار منك. ١٤٣/١٠

قال في «الكواكب»: لفظ «عليك»^(٦) ليس متعلقاً بـ «أغار»، بل التقدير: مستعلياً عليك أغار منها^(٧). قال: ودعوى القلب^(٨) المذكورة ممنوعة^(٩)؛ إذ لا يجوز^(١٠) ارتكاب القلب مع وضوح المعنى بدونه، ويحتمل أن يكون أطلق «على»، وأراد: «من»، كما قيل: إن حروف الجرّ تتناوب. انتهى.

وقد جاء «على» بمعنى «من»، كقوله تعالى: ﴿إِذَا كَانُوا عَلَى النَّاسِ يَتَوَفَّوْنَ﴾ [المطففين: ٢] وفي وضوء المرأة المذكورة إلى جانب قصر عمر إشارة إلى أنها تدرك خلافته، وكان كذلك.

٧٠٢٤ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الْمُثَنَّدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَإِذَا أَنَا بِقَصْرِ مِنْ ذَهَبٍ، فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا: لِرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَمَا مَنَعَنِي أَنْ أَدْخُلَهُ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ إِلَّا مَا أَعْلَمُ مِنْ غَيْرَتِكَ» قَالَ: وَعَلَيْكَ أَغَارُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟

(١) في (ص) و(د): «علة».

(٢) «إلا»: ليست في (ع) و(ص) و(د).

(٣) في (د): «بهذه».

(٤) في (د): «سروراً وشوقاً».

(٥) في (د): «أعليها».

(٦) في (ع) و(ص): «عليه».

(٧) هكذا في الأصول، وفي «الكواكب» و«الفتح»: (عليها).

(٨) في (ع) و(ص): «القياس».

(٩) في (ع): «المذكور ممنوع»، وفي (د): «المذكور ممنوعة».

(١٠) في (ع): «يخرج»، وفي (ص): «يجرح»، وفي (د): «محوج إلى».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ) بفتح العين وسكون الميم، ابن بحر بن كثير^(١)، أبو حفص الباهلي الصيرفي البصري قال: (حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ^(٢) بْنُ سُلَيْمَانَ) بن طرخان البصري قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بضم العين (ابنُ عُمَرَ) بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاري^(٣) أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فِي الْمَنَامِ (فَإِذَا أَنَا بِقَصْرِ مِنْ ذَهَبٍ، فَقُلْتُ) لجبريل ومن معه: (لِمَنْ هَذَا الْقَصْرُ؟) فَقَالُوا: لِرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ) وفي الرواية السابقة [ح: ٧٠٢٣] «قالوا: لعمر بن الخطاب» (فَمَا مَنَعَنِي أَنْ أَذْخُلَهُ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ إِلَّا مَا أَعْلَمُ مِنْ غَيْرَتِكَ) قال صاحب «الكواكب»: علم النبي ﷺ أَنَّهُ عَمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِالْوَحْيِ أَوْ بِالْقِرَائِنِ (قَالَ) عمر: (وَعَلَيْكَ أَغَارُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟) بواو العطف وهمزة الاستفهام مقدرة.

قال المعبرون: القصرُ في المنام عملٌ صالحٌ لأهل الدين، ولغيرهم حبسٌ وضيقٌ، وقد يعبر دخول القصر بالتزويج^(٣).

٣٢ - باب الوُضوءِ في المنام

(باب) رؤية (الوضوء في المنام).

٧٠٢٥ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي فِي الْجَنَّةِ، فَإِذَا امْرَأَةٌ تَتَوَضَّأُ إِلَى جَانِبِ قَصْرِ، فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا الْقَصْرُ؟ فَقَالُوا: لِعَمَرَ. فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا». فَبَكَى عُمَرُ وَقَالَ: عَلَيْكَ - يَا بِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ - أَغَارُ؟

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد (يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) هو: يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي المخزومي، مولا هم المصري قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد الإمام (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين وفتح القاف، ابن خالد (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) محمد بن مسلم الزهري أَنَّهُ قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بالافراد (سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ) بفتح التحتية المشددة أو كسرهما لقوله: سَيَّبَ اللَّهُ مِنْ سَيَّبَنِي: (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) (قَالَ: بَيْنَمَا) بالميم (نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: بَيْنَا) بغير

(١) في (ل): «كنيز»، وفي هامشها: قوله: «كنيز» بنون وزاي.

(٢) في (د): «معمر».

(٣) في (د) و(ص) و(ع): «بالتزويج».

١١٤٨/٧د

ميم (أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي /) أي: رأيت نفسي (فِي الْجَنَّةِ، فَإِذَا امْرَأَةً) هي أُمُّ سُلَيْمٍ، وكان هذا في حال حياتها (تَتَوَضَّأُ إِلَى جَانِبِ قَصْرِ، فَقُلْتُ) للملائكة: (لِمَنْ هَذَا الْقَصْرُ؟ فَقَالُوا: لِعُمَرَ) فأردت أن أدخله (فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ) بضمير الغائب، وفي «النكاح»: وهو في المجلس [ح: ٥٢٢٧] (فَوَلَّيْتُ مُذْبِرًا فَبَكَى عُمَرُ) سرورًا لما منحه الله، أو تشوقًا إليه (وَقَالَ: عَلَيْكَ) بإسقاط الاستفهام^(١) (بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغَارُ؟) جملة معترضة، أي: أنت مفدى بأبي وأُمِّي، وسقط لفظ «أنت» لأبي ذر.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «فإذا امرأة تتوضأ»، وقد قيل: إنه إنما ذكر الوضوء إشارة إلى أن الوضوء يوصل إلى الجنة وإلى ذلك النعيم المقيم. وقال أهل التعبير: الوضوء في المنام وسيلة أو عمل، فإن أتمه في النوم حصل مراده في اليقظة، وإن تعذر لعزة^(٢) الماء مثلاً، أو توضأ بماء لا يجوز فلا، والوضوء للخائف أمان، ويدل على حصول الثواب وتكفير الخطايا.

٣٣ - باب الطَّوَّافِ بِالْكَعْبَةِ فِي الْمَنَامِ

(باب الطَّوَّافِ) أي: مَنْ رَأَى أَنَّهُ يَطُوفُ (بِالْكَعْبَةِ فِي الْمَنَامِ).

٧٠٢٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي أَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ آدَمُ سَبَطَ الشَّعْرَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ يَنْظِفُ رَأْسَهُ مَاءً، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: ابْنُ مَرْيَمَ، فَذَهَبْتُ أَلْتَفِتُ فَإِذَا رَجُلٌ أَحْمَرُ جَسِيمٌ جَعْدُ الرَّأْسِ، أَغَوْرُ الْعَيْنِ الْيُمْنَى، كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَّةٌ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: هَذَا الدَّجَالُ، أَقْرَبُ النَّاسِ بِهِ شَبَهًا ابْنُ قَطَنِ» وَابْنُ قَطَنِ رَجُلٌ مِنْ بَنِي الْمُضْطَلِقِ مِنْ خَزَاعَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو: ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم أنه قال: (أَخْبَرَنِي) بالافراد (سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ) أباه (عَبْدَ اللَّهِ) ابن عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (بَيْنَا) بغير ميم (أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي) أي: رأيت نفسي

(١) في (د): «بإسقاط أداة الاستفهام».

(٢) في (ص): «لعجز»، و«لعزة»: ليست في (د).

(أَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ فَإِذَا رَجُلٌ آدَمُ) أَسْمَرُ (سَبِطُ الشَّعْرِ) بسكون الموحدة وكسر ها، أي: مسترسله غير جعدٍ يمشي متميلاً (بَيْنَ رَجُلَيْنِ يَنْطَفُ) بضم الطاء المهملة وكسر ها، يقطرُ (رَأْسُهُ مَاءً) بالنصب على التمييز (فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: ابْنُ مَرْيَمَ) عيسى عليه السلام (فَذَهَبْتُ أَلْتَفِتُ فَإِذَا رَجُلٌ أَحْمَرُ) اللُّونُ (جَسِيمٌ جَعْدٌ^(١) الرَّأْسِ، أَعْوَرُ الْعَيْنِ الْيُمْنَى، كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ) بارزة عن نظائرها (قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: هَذَا) الرَّجُلُ (الدَّجَالُ، أَقْرَبُ النَّاسِ بِهِ شَبَهَا ابْنُ قَطَنِ) بفتح القاف والطاء آخره نون، عبدُ العزى، واسم جدّه عمرو^(٢) (وَإِبْنُ قَطَنِ رَجُلٌ مِنْ بَنِي الْمُصْطَلِقِ) بسكون الصاد وفتح الطاء المهملتين وبعد اللام المكسورة قاف، ابن سعد^(٣) (مِنْ^(٤) خُرَاعَةٍ) بالخاء والزاي المعجمتين، وفي «باب/ ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ﴾ [مريم: ١٦]» من^(٥) «أحاديث الأنبياء» [ح: ٣٤٤١] قال الزُّهْرِيُّ: رجلٌ من خُرَاعَةٍ هلك في الجاهليّة. قيل: في الحديث أَنَّ الدَّجَالَ يدخلُ مَكَّةَ دون المدينة؛ لأنَّ الملائكة الَّذِينَ على أُنْقَابِهَا^(٦) يمنعونه من دُخُولِهَا، وردّه بعضهم بأنَّ الحديث لا دلالة فيه على ذلك، والنَّفْيُ^(٧) الوارد بأنّه لا يدخلها محمولٌ على الزَّمنِ الآتي وقتَ ظهورِ شوكته لا السَّابِقِ.

ومطابقة الحديث في قوله: «رَأَيْتَنِي أَطُوفُ». قال المعبرون: الطَّوْفُ بالبيت ينصرف على وجوه، فمن رأى أَنَّهُ يطُوفُ به فإنه يحجُّ، وعلى التَّزْوِيجِ، وعلى أمرٍ مطلوب من الإمام^(٨)؛ لأنَّ الكعبة إمام الخلق كلّهم، وقد يكون تطهيراً من الذُّنُوبِ؛ لقوله تعالى: ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦] وقد يكون لمن يُريد التَّسَرِّيَ أو التَّزَوُّجَ بامرأةٍ حسناء ذليلاً على تمام إرادته.

وهذا الحديث سبق في «أحاديث الأنبياء» [ح: ٣٤٤١].

(١) في (د) زيادة: «شعر».

(٢) في (د) زيادة: «واسم جدّه عمرو بن حبيب بن سعيد بن عائذ بن مالك بن جذيمة وهو المصطلق بن سعيد أخي كعب وعدي أولاد عمر بن ربيعة».

(٣) «ابن سعد»: ليست في (د).

(٤) في (د): «ابن».

(٥) في (د): «في».

(٦) في (ص): «أُنْقَابِهَا».

(٧) في (ع) و(ص): «النهي».

(٨) في (ع): «الله».

٣٤ - بَابُ: إِذَا أُعْطِيَ فَضْلُهُ غَيْرُهُ فِي النَّوْمِ

هذا (بَابُ) بِالتَّنْوِينِ: (إِذَا) رَأَى الشَّخْصَ أَنَّهُ (أُعْطِيَ فَضْلَهُ) مِنَ اللَّبَنِ (غَيْرُهُ فِي النَّوْمِ).

٧٠٢٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِقَدَحٍ لَبَنٍ فَشَرِبْتُ مِنْهُ، حَتَّى إِنِّي لَأَرَى الرَّيَّ يَجْرِي، ثُمَّ أُعْطِيتُ فَضْلَهُ عُمَرُ» قَالُوا: فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْعِلْمُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) المخرومي مولا هم، ونسبه لجده، واسم أبيه عبد الله قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد الإمام (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم أوله، ابن خالد (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) محمّد ابن مسلم الزهريّ أنّه قال: (أَخْبَرَنِي) بالافراد (حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) بن الخطاب المدني، شقيق سالم (أَنَّ) أباه (عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ) رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بَيْنَا بَغِيرِ مِيمٍ (أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ) بضم الهمزة (بِقَدَحٍ لَبَنٍ) بالإضافة، أي: بقدح فيه لبن (فَشَرِبْتُ مِنْهُ حَتَّى إِنِّي) بكسر الهمزة (لَأَرَى الرَّيَّ يَجْرِي) زاد في الراوية السابقة قريباً [ح: ٧٠٠٧] «من أطرافي»، وفي «العلم» [ح: ٨٢] وفي «المغازي» [ح: ٣٦٨١] و«أَرَى» بفتح الهمزة، و«الرَّيَّ» بكسر الراء وتشديد التحتية، أي: ما يتروّى^(١) به وهو اللبن، أو هو إطلاق على سبيل الاستعارة، وإسناد الجري إليه قرينة، وقيل: الرّئي اسم من أسماء اللبن، قاله في «الكواكب» (ثُمَّ أُعْطِيتُ فَضْلَهُ) أي: فضل اللبن (عُمَرُ) بن الخطاب، وسقط لابن عساكر لفظ «فضله» (قَالُوا: فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ): أَوْلَتْهُ (الْعِلْمُ) قال المهلب: رؤية اللبن في النوم تدلّ على السنّة والفطرة والعلم والقرآن؛ لأنّه أوّل شيء يناله المولود من طعام الدنيا، وهو الذي يفتق أمعائه، وبه تقوم حياته كما تقوم بالعلم^(٢) حياة القلوب، فهو يُشاكل العلم من هذا الوجه، وقد يدلّ على الحياة؛ لأنّها كانت به في الصّغر، وإنّما أوّله الشّارع في عُمر بالعلم - والله أعلم - لعلمه صحّة فطرته ودينه، والعلم زيادة في الفطرة. انتهى.

وقال ابن الدّقاق: اللبن يدلّ على الحمل، وظهور الأسرار، والعلم، والتّوحيد، وعلى الدّواء للأدواء، واللّبن الرّائب همّ، والمخيض أشدّ غلبة منه، ولبن ما لا يؤكل لحمه مال حرام

(١) في (د): «بروى».

(٢) في (د): «يقوم العلم».

ودُيون وأمراض ومخاوف^(١) على قدر جوهر الحيوان.

وسبق مزيد لذلك في «باب اللبن» [ح: ٧٠٠٦].

٣٥ - باب الأَمْنِ وَذَهَابِ الرُّوعِ فِي الْمَنَامِ

(باب) رؤية (الأَمْنِ وَذَهَابِ الرُّوعِ) بفتح الراء، الخوف (فِي الْمَنَامِ).

٧٠٢٨ - ٧٠٢٩ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَانُوا يَرَوْنَ الرُّؤْيَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَقْضُونَهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَقُولُ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا شَاءَ اللَّهُ، وَأَنَا غُلَامٌ حَدِيثُ السِّنِّ وَبَيْنِي الْمَسْجِدُ قَبْلَ أَنْ أَنْكِحَ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: لَوْ كَانَ فِيكَ خَيْرٌ لَرَأَيْتَ مِثْلَ مَا يَرَى هَؤُلَاءِ، فَلَمَّا اضْطَجَعْتُ لَيْلَةً قُلْتُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ فِي خَيْرٍ فَأَرِنِي رُؤْيَا، فَبَيْنَمَا أَنَا كَذَلِكَ إِذْ جَاءَنِي مَلَكَانِ فِي يَدِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِقْمَعَةٌ مِنْ حَدِيدٍ، يُقِيلَا بِي إِلَى جَهَنَّمَ، وَأَنَا بَيْنَهُمَا أَدْعُو اللَّهَ: اللَّهُمَّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ جَهَنَّمَ، ثُمَّ أَرَانِي لَقِينِي مَلَكٌ فِي يَدِهِ مِقْمَعَةٌ مِنْ حَدِيدٍ، فَقَالَ: لَنْ تُرَاعَ، نِعَمَ الرَّجُلُ أَنْتَ لَوْ تَكْثِرُ الصَّلَاةَ، فَانْطَلِقُوا بِي حَتَّى وَفَّقُوا بِي عَلَى شَفِيرِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ كَطَيِّ الْبِئْرِ، لَهُ قُرُونٌ كَقُرُونِ الْبِئْرِ، بَيْنَ كُلِّ قَرْنَيْنِ مَلَكٌ بِيَدِهِ مِقْمَعَةٌ مِنْ حَدِيدٍ، وَأَرَى فِيهَا رَجُلًا مُعَلَّقِينَ بِالسَّلَاسِلِ، رُؤُوسُهُمْ أَسْفَلَهُمْ، عَرَفْتُ فِيهَا رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ، فَانْصَرَفُوا بِي عَنْ ذَاتِ الْيَمِينِ. فَقَصَصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ، فَقَصَصْتُهَا حَفْصَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ» فَقَالَ نَافِعٌ: لَمْ يَزَلْ بَعْدَ ذَلِكَ يُكْثِرُ الصَّلَاةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد، ولأبي ذرٍّ بالجمع (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ) بضم العين في الأول، وكسرها في الثاني، أبو قدامة الشكري قال: (حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ) الصَّفَّارُ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ) بضم الجيم مصغراً، أبو نافع مولى بني تميم، أو بني هلال، قال: (حَدَّثَنَا نَافِعٌ) أَنَّ مَوْلَاهُ (ابْنَ عُمَرَ) عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (قَالَ: إِنَّ رَجُلًا) لم يسموا (مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) كَانُوا يَرَوْنَ الرُّؤْيَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَقْضُونَهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا شَاءَ اللَّهُ، وَأَنَا غُلَامٌ ^(٢) حَدِيثُ السِّنِّ (أي: صغيره، ولأبي ذرٍّ

(١) في (د): «وأعراض وتخاوف».

(٢) «غلام»: ليست في (ص).

عن الكُشَمِيهْنِيّ /: «حدث السَّن» (وَبَيْتِي الْمَسْجِدُ) أوي إليه (قَبْلَ أَنْ أَنْكِحَ) أي: أتزوج (فَقُلْتُ فِي ١١٤٩/٧٥
نَفْسِي: لَوْ كَانَ فِيكَ خَيْرٌ) ولأبي ذرّ: «خيرًا» (لَرَأَيْتُ مِثْلَ مَا يَرَى هَؤُلَاءِ، فَلَمَّا اضْطَجَعْتُ لَيْلَةً)
ولأبي ذرّ عن الحَمْوِيِّ والمُسْتَمْلِي: «ذات ليلة». وفي «الفتح» عزو هذه للكُشَمِيهْنِيّ (قُلْتُ: اللَّهُمَّ
إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ فِيّ) بتشديد التحتية (خَيْرًا فَأَرِنِي) في منامي (رُؤْيَا، فَبَيِّنْمَا) بغير ميم (أَنَا كَذَلِكَ إِذْ
جَاءَنِي مَلَكَانِ) قال الحافظ ابن حجر: لم أقف على اسمهما، ويحتمل أن يكونا أخبراهُ أنهما
ملكان (فِي يَدِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِقْمَعَةٌ) بكسر الميم الأولى وسكون القاف واحدة المقامع، وهي
سياط (مِنْ حَدِيدٍ) رؤوسها معوجة (يُقْبَلَا بِي) بضم التحتية وسكون القاف وكسر الموحدة وبعد / ١٤٥/١٠
اللام ألف فموحدة فتحتية، من الإقبال ضدّ الإدبار، ولأبي ذرّ وابن عساكر: «يقبلان بي» (إِلَى
جَهَنَّمَ، وَأَنَا بَيْنَهُمَا أَدْعُو اللَّهَ: اللَّهُمَّ أَعُوذُ) وللأصيليّ: «إِنِّي أَعُوذُ» (بِكَ مِنْ جَهَنَّمَ، ثُمَّ أَرَانِي) بضم
الهمزة (لَقَيْنِي مَلَكٌ فِي يَدِهِ مِقْمَعَةٌ مِنْ حَدِيدٍ فَقَالَ) لي: (لَنْ تُرَاعَ) نصب بـ «لن»، وللأصيليّ وأبي
ذرّ عن الحَمْوِيِّ والمُسْتَمْلِي: «لم تُرْعَ» جزم بـ: «لم» بالميم، أي: لم^(١) تُفْرَغَ، وليس المراد أنه لم
يقع له فزع بل لما كان الذي فزع منه لم يستمرّ فكأنه لم يفزع، وعلى الأول فالمراد: أنك^(٢) لا روعَ
عليك بعد ذلك (نِعَمَ الرَّجُلُ أَنْتَ لَوْ تَكْثُرُ) ولأبي ذرّ عن الكُشَمِيهْنِيّ: «لو كنت تُكْثِرُ» (الصَّلَاةَ،
فَانْطَلَقُوا بِي حَتَّى وَقَفُوا بِي عَلَى شَفِيرِ جَهَنَّمَ فَإِذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ كَطَيِّ الْبِئْرِ) ولأبي ذرّ: «حتى وقفوا
وجهنم مطوية» فأسقط: «بي على شفير»^(٣) وقوله: «فإذا هي»، وزادوا: «وأقبل جهنّم» (لَهُ) ولأبي
ذرّ عن الكُشَمِيهْنِيّ «لها» بضمير المؤنث (قُرُونٌ كَقَرْنِ الْبِئْرِ) وهي جوانبها التي تبنى من حجر^(٤)
توضع عليها الخشبة التي فيها^(٥) البكرة، والعادة لكل بئر قرنان (بَيْنَ كُلِّ قَرْنَيْنِ مَلَكٌ بِيَدِهِ مِقْمَعَةٌ
مِنْ حَدِيدٍ، وَأَرَى) بفتح الهمزة (فِيهَا) في جهنّم (رِجَالًا مُعَلِّقِينَ) بفتح اللام المشددة (بِالسَّلَاسِلِ،
رُؤُوسُهُمْ أَسْفَلُهُمْ)^(٦) أي: منكسين (عَرَفْتُ فِيهَا رِجَالًا مِنْ قُرَيْشٍ) قال في «الفتح»: لم أقف في

(١) «لم»: ليست في (ع)، وفي (ص): «لن».

(٢) في (د): «أنه».

(٣) في (د) زيادة: «جهنم».

(٤) في (ص): «حجره»، وفي (د): «حجارة».

(٥) في (د): «التي تعلق فيها».

(٦) في (ع) و(ص): «أسفل».

شيء من الطريق على تسمية أحدٍ منهم (فَانْصَرَفُوا) أي: الملائكة (بِي عَنْ ذَاتِ الْيَمِينِ) أي: عن جهة اليمين.

(فَقَصَصْتُهَا) بعد أن استيقظت من منامي (عَلَى حَفْصَةَ) بنت عمر أم المؤمنين رضي الله عنها، (فَقَصَصْتُهَا) حَفْصَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ (أي: ابن عمر) (رَجُلٌ صَالِحٌ) زاد أبو ذر عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «لو كان يصلي من الليل» (فَقَالَ) ولابن عساكر: «قال» (نَافِعٌ) مولى ابن عمر (لَمْ) ولأبي ذر: «فلم» (يَزَلْ بَعْدَ ذَلِكَ) عبد الله بن عمر (يُكْثِرُ الصَّلَاةَ) قال ابن بطال: في هذا الحديث أن بعض الرؤيا لا يحتاج إلى تفسير^(١)، وأن ما فُسر في النوم فهو تفسيره في اليقظة؛ لأنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لم يزد في تفسير قول الملك: نعم الرَّجُل أنت لو كنت تكثر الصَّلَاة. وفيه أن أصل التعبير من قبل^(٢) الأنبياء، ولذا تمنى ابن عمر أن يرى رؤيا فيعبّر بها له النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم ليكون ذلك عنده أصلاً، وأصل التعبير توقيف من قبل الأنبياء عليهم السلام، لكن الوارد عنهم في ذلك وإن كان أصلاً فلا يعلم جميع المرثي، فلا بد للحاذق في هذا الفن أن يستدل بحسن نظره، فیرد ما لم ينص عليه إلى حكم التمثيل، ويحكم له بحكم التشبيه الصحيح، فيجعل أصلاً يلتحق^(٣) به غيره، كما يفعل الفقيه في فروع الفقه. انتهى.

د ١٤٩/٧٥

وقال أبو سهل عيسى بن يحيى المسيحي^(٤) الفيلسوف العابر: اعلم أن لكل علم أصولاً لا تتغير، وأقيسة مطردة لا تضطرب إلا تعبير الرؤيا، فإنه يختلف^(٥) باختلاف أحوال الناس وهيئاتهم وصناعاتهم ومراتبهم ومقاصدهم ومللهم وأديانهم ونحلهم ومذاهبهم وعاداتهم، وربما يؤخذ تعبير الرؤيا من الأمثال والأشياء والعكوس والأضداد، وكل صاحب صناعة وعلم فإنه يستغني بآلات صناعته وأدوات علمه عن آلات صناعة وأسباب علم آخر، إلا صاحب التعبير فإنه ينبغي له أن يكون مطلعاً على جميع العلوم عارفاً بالأديان^(٦) والملل والمواسم

(١) في (ع): «تأويل».

(٢) في (ع): «قول».

(٣) في (د): «يلحق».

(٤) «المسيحي»: ليست في (ع).

(٥) في (د): «فإنها تختلف».

(٦) في (ع): «والأديان».

والعادات المستمرة فيما بين الأمم، عارفاً بالأمثال^(١) والنوادر، ويأخذُ باشتقاق^(٢) الألفاظ، وأن يكونَ فطيناً ذكياً حسنَ الاستنباطِ خبيراً بعلمِ الفراسة، وكيفية الاستدلال من الهيئات الخلقية على الصفات الخلقية^(٣)، حافظاً للأمور التي تختلف باختلاف تعبير الرؤيا، فمن أمثلته بحسب الألفاظ المشتقة: أن رجلاً رأى في منامه أنه يأكل السفرجل فقال له المعبر: يتفق لك سفرة عظيمة؛ لأنَّ أوَّل جزأي^(٤) السفرجل هو السفر. ورأى رجلٌ أن رجلاً أعطاه غصناً من أغصان السوسن^(٥)، فقال له المعبر: يصيبك من هذا المعطى سوء^(٦) تبقى في ورطته سنة؛ لأنَّ السوسن أوَّل جزء منه: سو^(٧)، والسوء^(٨) يدلُّ على الشرِّ، والجزء الثاني: سن^(٩)، والسنة اسمٌ للعام الذي هو اثنا عشر شهراً، لكن قال المسيحي: إنَّ هذا التعبير الذي بحسب الاشتقاق للألفاظ العربية إنما يفسر به^(١٠) العرب ومن في بلادهم دون غيرهم؛ لأنَّ للسفرجل والسوسن أسامي آخر لا تدلُّ على هذا التعبير، فالسفرجل والسوسن لا يدلَّان^(١١) على السفر والسوء في حقِّ من لا يكون من العرب، ولا يتوطن^(١٢) ديار العرب، ولكن يجعل اشتقاق الألفاظ وكيفية الاستعمال منها على التعبير قانوناً ١٤٦/١٠ ودستوراً مستعملاً في سائر اللغات، ويشتقُّ في سائر اللغات من الألفاظ والأسماء المستعملة فيها ما يوافق معنى الاشتقاق من تلك اللغة دون غيرها، كما إذا رأى فارسيٌّ في نومه أنه يأكل السفرجل، فيدلُّ على صلاح شأنه وانتظام أحواله، ولا يدلُّ على السفر في حقه؛ لأنَّ اسم

(١) في (ع) و(د): «حافظاً للأمثال».

(٢) في (د): «ويأخذ اشتقاق».

(٣) في (ع): «الخفية».

(٤) في (ع): «جزء من»، وفي (د): «جزء».

(٥) في (د): «السوسن».

(٦) في (ع): «شر».

(٧) «لأن السوسن أوَّل جزء منه سو»: ليست في (د).

(٨) في (د): «لأن السوء».

(٩) «والجزء الثاني سن»: ليست في (د).

(١٠) في (د): «يفسرها».

(١١) في (د): «لا تدل».

(١٢) في (ع) و(د): «يستوطن».

السَّفرجل في لغة الفرس إنما هو «بهي»^(١) وهذا بعينه اسمٌ للخيرئة. انتهى.

٣٦ - باب الأخذِ عَلَى اليَمِينِ فِي النَّوْمِ

(باب الأخذِ عَلَى اليَمِينِ فِي النَّوْمِ).

٧٠٣٠ - ٧٠٣١ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كُنْتُ غُلَامًا شَابًّا عَزَبًا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكُنْتُ أَيْتُ فِي الْمَسْجِدِ، وَكَانَ مَنْ رَأَى مِنَّا قَصَهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ لِي عِنْدَكَ خَيْرٌ فَأَرِنِي مِنَّا يُعْبَرُهُ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَنِمْتُ فَرَأَيْتُ مَلَكَ يَنْتَابِي فَانْطَلَقَا بِي، فَلَقِيَهُمَا مَلَكٌ آخَرُ فَقَالَ لِي: لَنْ تُرَاعَ، إِنَّكَ رَجُلٌ صَالِحٌ، فَانْطَلَقَا بِي إِلَى النَّارِ، فَإِذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ كَطَيِّ الْبُشْرِ، وَإِذَا فِيهَا نَاسٌ قَدْ عَرَفْتُ بَعْضَهُمْ، فَأَخَذَا بِي ذَاتَ الْيَمِينِ، فَلَمَّا أَصْبَحْتُ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِحَفْصَةَ. فَرَعَمَتْ حَفْصَةُ أَنَّهَا قَصَّتْهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ، لَوْ كَانَ يُكْثِرُ الصَّلَاةَ مِنَ اللَّيْلِ» قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بَعْدَ ذَلِكَ يُكْثِرُ الصَّلَاةَ مِنَ اللَّيْلِ.

١١٥٠/٧د وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد، ولأبي ذرٍّ بالجمع (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المسندي/ قال: (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ) الصَّنْعَانِيُّ^(٢) قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) بفتح الميمين بينهما عين مهملة ساكنة، ابن راشد الأزدي مولاهم البصري، نزيل اليمن (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدٌ بْنُ مُسْلِمٍ بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث القرشي، أبو بكر الفقيه الحافظ المتفق على جلالته وإتقانه (عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ) أبيه^(٣) أَنَّهُ (قَالَ: كُنْتُ غُلَامًا شَابًّا عَزَبًا) بفتح العين المهملة والزاي والموحدة، من لا زوجة له (فِي عَهْدِ النَّبِيِّ) ولأبي ذرٍّ: «(فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ)» (مِنَّا قَصَهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) فيه أَنَّهُ لَا كراهة فِي النَّوْمِ فِي الْمَسْجِدِ (وَكَانَ) بواو العطف، ولأبي ذرٍّ: «(فَكَانَ)» (مَنْ رَأَى مِنَّا قَصَهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ لِي عِنْدَكَ خَيْرٌ فَأَرِنِي مِنَّا يُعْبَرُهُ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) بضم التحتية وفتح العين وتشديد الموحدة المكسورة. يُقال: عَبَّرَ الرَّؤْيَا يُعَبِّرُهَا وَعَبَّرَهَا، يَخْفَفُ وَيَثْقُلُ^(٤) والتَّخْفِيفُ أَكْثَرُ (فَنِمْتُ فَرَأَيْتُ)

(١) فِي (ع): «سهي»، وفي (س): «به»، وبَيَّضَ لَهَا فِي (ص).

(٢) فِي (د): «أبو القاضي».

(٣) «أبيه»: ليست فِي (ع).

(٤) فِي (ع) و(د): «مخفف ومثقل».

في منامي (مَلَكَيْنِ أَتَيَانِي) بالنون (فَانْظَلَقَا بِي) بالموحدة (فَلَقِيَهُمَا مَلَكٌ آخَرُ فَقَالَ لِي: لَنْ تُزَاعَ) نصب بـ «لن» أي: لا روع عليك ولا ضرر، وللأصليّ وابنِ عساكرَ وأبي ذرٍّ عن الحمويّ والمُستملّي: «لم تُزَع» جزم بـ «لم» أي: لم^(١) تفزع (إِنَّكَ رَجُلٌ صَالِحٌ) والصّالح القائمُ بحقوقِ الله تعالى وحقوقِ العباد (فَانْظَلَقَا بِي) بالموحدة (إِلَى النَّارِ، فَإِذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ كَطَيِّ الْبِثْرِ) بالحجارة والآجر (وَإِذَا^(٢) فِيهَا) أي: في النارِ (نَاسٌ قَدْ عَرَفْتُ بَغْضَهُمْ، فَأَخَذَا بِي) بالموحدة الملكان^(٣) (ذَاتِ الْيَمِينِ) طريق أهل الجنة (فَلَمَّا أَصْبَحْتُ ذَكَرْتُ ذَلِكَ) الذي رأيته في المنام (لِحَفْصَةٍ) بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(فَزَعَمْتُ حَفْصَةَ أَنَّهَا) أي: قالت: (فَصَتَّهَا) أي: رؤياي (عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ لَوْ كَانَ يُكْثِرُ الصَّلَاةَ مِنَ اللَّيْلِ) قيل: فيه الوعيدُ على ترك السنن، وجواز وقوع العذاب على ذلك، قاله ابن بطّال، لكن قال في «الفتح»: إنّه مشروطٌ بالمواظبة على التّرك رغبةً عنها، فالوعيدُ والتّعذيبُ إنّما يقعُ على المحرّم، وهو التّرك بقاء الإعراض.

(قَالَ الزُّهْرِيُّ) محمّد بن مسلم - بالسند السابق -: (وَكَانَ) بالواو، ولأبي ذرٍّ: «فكان» (عَبْدُ اللَّهِ) بن عمر (بَعْدَ ذَلِكَ) أي: بعد قوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ...» إلى آخره (يُكْثِرُ الصَّلَاةَ مِنَ اللَّيْلِ).

والحديث سبق قريباً في الباب الذي قبل [ج: ٧٠٢٨].

٣٧ - باب القدح في النوم

هذا (باب) رؤية (القدح) يعطاه الرّجل (في النوم).

٧٠٣٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَمْرَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِقَدَحٍ لَبَنٍ فَشَرِبْتُ مِنْهُ، ثُمَّ أُعْطِيتُ فَضَلِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ» قَالُوا: فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْعِلْمُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) الثّقفي، أبو رجاء البغلاني؛ بفتح الموحدة وسكون

(١) في (ع): «لا».

(٢) في (د): «فإذا».

(٣) في (د): «الملائكة».

المعجمة قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد الإمام، ولأبي ذرٍّ: «(الْيَث)» (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين، ابن خالد (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ (عَنْ حَمْزَةَ بنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ) أَبِيهِ (عَبْدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ) بن الخطاب (رضي الله عنه) أَنَّهُ (قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ / مِنْ اللَّهِ يَمْ يَقُولُ: بَيْنَا) بغير ميم (أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ) بضم الهمزة (بِقَدَحٍ لَبَنٍ) بالإضافة، أي: بقَدَحٍ فيه لبنٌ (فَشَرِبْتُ مِنْهُ، ثُمَّ أُعْطِيتُ فَضْلِي) الَّذِي مِنَ اللَّبَنِ (عُمَرُ بنُ الْخَطَّابِ) رضي الله عنه (قَالُوا: فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَوْلَتْهُ) (الْعِلْمُ) لا اشتراكهما في كثرة النفع، فاللبن غذاء الأطفال وسبب صلاحهم وقوة الأبدان بعد ذلك، وكذلك العلم سبب لصلاح الدنيا والآخرة. وسبق الحديث مراراً [ح: ٨٢، ٣٦٨١، ٧٠٠٦].

٣٨ - بَابُ: إِذَا طَارَ الشَّيْءُ فِي الْمَنَامِ

هذا (بَابٌ) بالتَّنوين يذكر فيه: (إِذَا طَارَ الشَّيْءُ) الَّذِي ليس من شأنه أن يطير من الرَّائِي^(١) (فِي الْمَنَامِ) يعبر بحسب ما يليق به.

٧٠٣٣ - ٧٠٣٤ - حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجَرْمِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ عُبَيْدَةَ بْنِ نَشِيطٍ قَالَ: قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي ذَكَرَ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ذَكَرَ لِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ أَنَّهُ وَضَعَ فِي يَدَيَّ سَوَارِينَ مِنْ ذَهَبٍ، فَفُظِعْتُهُمَا وَكَرِهْتُهُمَا، فَأَذِنَ لِي، فَتَفَخَّخْتُهُمَا فَطَارَا، فَأَوْلَتْهُمَا كَذَّابَيْنِ يَخْرُجَانِ». فَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: أَحَدُهُمَا الْعَنَسِيُّ الَّذِي قَتَلَهُ فَيُرْوَزُ بِالْيَمَنِ، وَالْآخَرُ مُسَيْلِمَةُ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد ولأبي ذرٍّ: «(حَدَّثَنَا)» (سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجَرْمِيُّ) بفتح الجيم وسكون الراء الكوفي، وثبت: «(أبو عبد الله الجرمي)» لأبي ذرٍّ، قال: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) قال: (حَدَّثَنَا/ أَبِي) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (عَنْ صَالِحٍ) ١٤٧/١٠ هو: ابنُ كيسان (عَنْ ابْنِ عُبَيْدَةَ) بضم العين، اسمه: عبد الله (بْنِ نَشِيطٍ) بفتح النون وكسر المعجمة وبعد التحتية الساكنة طاء مهملة، وللكشَمِيهَنِيِّ: «(عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ)» بلفظ الكنية. قال في «الفتح»: والصَّوَاب: ابن (قَالَ: قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ) بضم العين (بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بن عتبة بن مسعود (سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي ذَكَرَ) ولأبي ذرٍّ: «(ذَكَرَ)»^(٢) مبنياً

(١) في (د): «الرأي».

(٢) «ذكر»: ليست في (د).

لِلْمَفْعُولِ. (فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ذَكَرَ لِي) بضم أوله مبنياً للمفعول، وعدم ذكر الصحابي غير قاذح للاتفاق على عدالة الصحابة كلهم، وفي...^(١)، وقد ظن^(٢) أن المبهمة هنا أبو هريرة ولفظه: قال ابن عباس: فأخبرني أبو هريرة (أن رسول الله ﷺ قال: بيننا) بغير ميم (أنا نائِم) وجواب «بيننا» قوله: (رَأَيْتُ) ولأبي ذر: «أريت» بتقديم الهمزة على الراء وضمها (أنه وُضِعَ) بضم الواو (في يَدَيَّ) بالتثنية (سِوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ) ولأبي ذر: «إسواران» بهمزة مكسورة قبل السين (فَفُطِخْتُهُمَا) بفاء العطف ثم فاء أخرى مضمومة وتفتح وكسر الظاء المعجمة المشالة، استعظمت أمرهما (وَكَرِهْتُهُمَا) لكون الذهب من حلية النساء ومما حُرِّمَ على الرجال. وقال بعضهم: من رأى عليه سوارين من ذهب أصابه ضيق في ذات يده، فإن كانا من فضة فهو خير من الذهب، وليس^(٣) يصلح للرجال في المنام من الحلي إلا التاج والقلادة والعقد والخاتم (فَأُذِنَ لِي) بضم الهمزة وكسر المعجمة، أن أنفخ السوارين (فَنَفَخْتُهُمَا فَطَارَا، فَأَوَلَتْهُمَا كَذَابَيْنِ يَخْرُجَانِ) أي: تظهر شوكتهما ومحاربتهما (فَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ) بن عبد الله المذكور في السند: (أَحَدُهُمَا الْعَنَسِيُّ) بفتح العين وكسر السين المهملتين بينهما نون ساكنة، واسمه الأسود الصنعاني، وكان يقال له: ذو الحمار؛ لأنه علم حماراً إذا قال له: اسجد، يخفض رأسه، وهو (الَّذِي قَتَلَهُ فَيُرْوَرُّ) الدَّيْلَمِيُّ (بِالْيَمَنِ، وَالْآخِرُ مُسَيَّلِمَةٌ) الكذاب ابن حبيب الحنفي اليمامي^(٤)، وكان صاحب نيرنجات^(٥)، وفي قوله: «فَنَفَخْتُهُمَا فَطَارَا» إشارة إلى حقارة أمرهما؛ لأنَّ شأن الذي يُنْفَخُ فيذهب بالنفخ أن يكون في غاية الحقارة. وتعقبه ابن العربي القاضي أبو بكر بأنَّ أمرهما كان^(٦) في غاية الشدة.

(١) هكذا بياض في كل النسخ، ولفظ البخاري (ح: ٤٢٧٣): قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَسَأَلْتُ عَنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكَ أَرَى الَّذِي أَرَيْتُ فِيهِ مَا رَأَيْتُ». فَأَخْبَرَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ...» وجزم الكرمانى بأنَّ المبهمة هو أبو هريرة.

(٢) في (د): «وقد علم».

(٣) في (ع): «لكن لا».

(٤) في (د): «اليماني».

(٥) في (د): «نيرنجيات». والتريج هو استحداث الخوارق إما بمجرد التأثيرات النفسانية وهو السحر، أو بالاستعانة بالفلكيات فقط وهو دعوة الكواكب، أو على تمزيج القوى السماوية بالقوى الأرضية وهو الطلسمات، أو على سبيل الاستعانة بالأرواح الساذجة، وهو العزائم والكل حرام.

(٦) في (ع): «كان أمرهما».

وأجاب في «الفتح» بأن الإشارة إنما هي للحقارة المعنوية لا الحسية، وفي طيرانهما إشارة إلى اضمحلال أمرهما، ومناسبة هذا التأويل لهذه الرؤيا أن اليمين بمنزلة البلدين، والسوارين بمنزلة الكذابين، وكونهما من ذهب إشارة إلى ما زخرفا^(١)، والزخرف من أسماء الذهب، وقد قال المعبرون^(٢): «مَنْ رَأَى أَنَّهُ يَطِيرُ إِلَى جِهَةِ السَّمَاءِ بِغَيْرِ تَعْرِيجٍ فَإِنَّهُ ضَرُرٌّ، فَإِنْ غَابَ فِي السَّمَاءِ وَلَمْ يَرْجِعْ مَاتَ، فَإِنْ رَجَعَ أَفَاقَ مِنْ مَرَضِهِ، فَإِنْ^(٣) طَارَ عَرْضًا سَافِرٌ وَنَالَ رَفْعَةً بِقَدْرِ طَيْرَانِهِ.

والحديث سبق في «قصة العنسي»، في «أواخر المغازي» [ج: ٤٣٧٩].

٣٩ - باب: إِذَا رَأَى بَقْرًا تَنَحَّرُ

هذا (باب) بالتَّوْنين يذكر فيه: (إِذَا رَأَى) شخص في منامه (بَقْرًا تَنَحَّرُ).

٧٠٣٥ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، أَرَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَهَاجِرُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى أَرْضٍ بِهَا نَخْلٌ، فَذَهَبَ وَهَلَيْ إِلَى أَنَّهَا الْيَمَامَةُ أَوْ هَجَرْتُ، فَإِذَا هِيَ الْمَدِينَةُ يَثْرِبُ، وَرَأَيْتُ فِيهَا بَقْرًا وَاللَّهُ خَيْرٌ، فَإِذَا هُمْ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَإِذَا الْخَيْرُ مَا جَاءَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْخَيْرِ وَثَوَابِ الصَّدَقِ الَّذِي آتَانَا اللَّهُ بَعْدَ يَوْمِ بَدْرٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد، ولأبي ذر: «(حَدَّثَنَا) (مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ) أَبُو كُرَيْبٍ الهمداني الكوفي قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة (عَنْ بُرَيْدٍ) بضم الموحدة مصغراً، ابن عبد الله (عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ) الحارث أو عامر (عَنْ أَبِيهِ) أبي موسى (عَنْ أَبِي مُوسَى) عبد الله بن قيس الأشعري. قال البخاري أو الراوي عن أبي موسى: (أَرَاهُ) بضم الهمزة، أظنّه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وقد رواه مسلم وغيره عن أبي كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ بالسند المذكور بدون قوله: «أَرَاهُ»، بل جزموا برفعه إلى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ (قَالَ: رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَهَاجِرُ) بضم الهمزة (مِنْ مَكَّةَ إِلَى أَرْضٍ بِهَا نَخْلٌ، فَذَهَبَ وَهَلَيْ) بفتح الواو والهاء أو يسكون الهاء، وهمي^(٤) (إِلَى أَنَّهَا الْيَمَامَةُ) بفتح التحتية وتخفيف الميم، بلاد الجؤ^(٥)

(١) في (د): «زخرف».

(٢) في (د): «المعبر».

(٣) في (د): «وإن».

(٤) في (د): «من وهلي».

(٥) في هامش (ل): «الجؤ»: هو قصبه اليمامة. «ترتيب».

بين مكة واليمن، سُمِّيت^(١) بجارية زرقاء كانت تبصرُ الرَّاكِب من مسيرة ثلاثة أيام، فقيل: أبصرُ من زرقاء اليمامة (أو هَجَرَ) بفتح الهاء والجيم، غير مصروفٍ، قاعدةُ أرضِ البحرين، أو بلد باليمن، ولأبي ذرٍّ والأصيليِّ وابنِ عساكرَ: «الهجر» بزيادة «أل» (فَإِذَا هِيَ الْمَدِينَةُ) الشَّرِيفَةُ الَّتِي هِيَ اسْمُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ (يَثْرِبُ) بِالمثلثة (وَرَأَيْتُ فِيهَا) فِي الرُّوْيَا (بَقْرًا) بفتح القاف، زاد أحمدٌ من حديث جابر: «تُنْحَرُ»، وبهذه الزِّيَادَةُ تَقَعُ^(٢) المِطَابَقَةُ بَيْنَ الْحَدِيثِ/والتَّرْجُمَةِ، وَيَتِمُّ تَأْوِيلُ الرُّوْيَا (وَاللَّهُ خَيْرٌ) مَبْتَدَأُ ١٤٨/١٠ وخبر، أي: ثواب الله للمقتولين خيرٌ لهم من مقامهم في الدنيا، أو صنيعُ الله خيرٌ لهم، قيل: والأولى أن يُقال: إنَّه من جملة الرُّوْيَا، وإنَّها كلمةٌ سمعها عند رؤياه^(٣) البقر (فَإِذَا هُمْ) أي: البقر (المؤمنون) الَّذِينَ قُتِلُوا (يَوْمَ) غَزْوَةِ (أُحُدٍ) بضم الهمزة والحاء المهملة (وَإِذَا الْخَيْرُ مَا) أي: الَّذِي (جَاءَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْخَيْرِ وَثَوَابِ الصَّدَقِ الَّذِي آتَانَا اللَّهُ) بِمَدِّ هَمْزَةِ «آتَانَا» أي: أَعْطَانَا اللَّهُ (بَعْدَ يَوْمٍ) غَزْوَةِ (بَدْرٍ) مِنْ تَثْبِيتِ قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ؛ لِأَنَّ النَّاسَ جَمَعُوا لَهُمْ، فزادهم إيمانًا وتفرَّقَ العدوُّ منهم هَيْبَةً، أو المراد بِالْخَيْرِ: الْغَنِيمَةُ، وَبَعْدُ، أي: بَعْدَ الْخَيْرِ، فَالْثَوَابُ وَالْخَيْرُ حَصْلًا فِي يَوْمِ بَدْرٍ، قَالَه الْكِرْمَانِيُّ.

١٥١/٧٥ ب

قال في «الفتح»: وفي هذا السِّيَاقِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ قَوْلَهُ فِي الْخَبَرِ: «وَاللَّهُ خَيْرٌ»، مِنْ جَمْلَةِ الرُّوْيَا، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ لَفْظَهُ لَمْ يَتَحَرَّرْ إِرَادَهُ، وَأَنَّ رَوَايَةَ ابْنِ إِسْحَاقَ هِيَ الْمَحَرَّرَةُ، وَأَنَّهُ رَأَى بَقْرًا وَرَأَى خَيْرًا، فَأَوَّلَ الْبَقْرَ عَلَى مَنْ قُتِلَ مِنَ الصَّحَابَةِ يَوْمَ أُحُدٍ، وَأَوَّلَ الْخَيْرَ عَلَى مَا حَصَلَ لَهُمْ مِنْ ثَوَابِ الصَّدَقِ فِي الْقِتَالِ، وَالصَّبْرَ عَلَى الْجِهَادِ يَوْمَ بَدْرٍ، وَمَا بَعْدَهُ إِلَى فَتْحِ مَكَّةَ، وَالْمُرَادُ بِالْبَعْدِيَّةِ^(٤) عَلَى هَذَا لَا تَخْتَصُّ بِمَا بَيْنَ بَدْرٍ وَأُحُدٍ، نَبَّهَ عَلَيْهِ ابْنُ بَطَّالٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِبَدْرٍ: بَدْرَ الْمَوْعِدِ، لَا الْوَقْعَةَ الْمَشْهُورَةَ السَّابِقَةَ عَلَى أُحُدٍ، فَإِنَّ بَدْرَ الْمَوْعِدِ كَانَتْ بَعْدَ أُحُدٍ وَلَمْ يَقَعْ فِيهَا قِتَالٌ، وَكَانَ الْمُشْرِكُونَ لَمَّا رَجَعُوا مِنْ أُحُدٍ قَالُوا: مَوْعِدُكُمْ الْعَامَ الْمُقْبِلَ بَدْرٌ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَمِنْهُ انْتَدَبَ مَعَهُ إِلَى بَدْرٍ وَلَمْ يَحْضَرْ الْمُشْرِكُونَ، فَسُمِّيتَ بَدْرَ الْمَوْعِدِ، فَأَشَارَ بِالصَّدَقِ إِلَى أَنَّهُمْ صَدَقُوا الْمَوْعِدَ^(٥) وَلَمْ يُخْلَفُوهُ، فَأَثَابَهُمُ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ بِمَا فَتَحَ عَلَيْهِمْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ قُرَيْظَةٍ وَخَيْبَرَ وَمَا بَعْدَهُمَا. انْتَهَى.

(١) فِي (د): «لَقِبْتُ»، وَفِي (ص): «لَقِيت».

(٢) فِي (ب) وَ(س): «تَتِمُّ».

(٣) فِي (ع): «سَمِعْتُ عِنْدَ رُؤْيَا».

(٤) فِي (ب) وَ(س): «الْبَعْدِيَّة».

(٥) فِي (ب) وَ(س): «الْوَعْد».

وقوله: «بعد يوم بدر»، بنصب دال «بعد» وجرّ ميم «يوم» بإضافة يوم إلى بعد^(١)، كذا في الفرع وغيره. وقال الكزّمانيّ: وفي بعضها: «بعد» بالضم، أي: بعد أحد، و«يوم» نصب على الظرفيّة، وعزا هذه^(٢) في «المصابيح» لرواية الجمهور. وقال المهلب: وهذه الرؤيا فيها نوعان من التأويل فيها الرؤيا على حسب ما رُئيَتْ وهو قوله: «أهاجر إلى أرض بها نخل»^(٣)، وكذا هاجر، فجرى^(٤) على ما رأى، وفيها ضرب المثل؛ لأنّه رأى بقراً تُنحر فكانت البقر أصحابه، فعبرَ بِهِنَّ لِصَلَاةِ النَّاسِ عن حالة الحرب بالبقر من أجل مالها من السلاح لشبه^(٥) القرنين بالرمحين؛ لأنّ طبع البقر المناطحة والدفع عن أنفسها بقرونها، كما يفعله رجال الحرب، وشبهَ بِهِنَّ النّحر بالقتل. انتهى.

وقال ابن أبي طالب^(٦) العابر: إذا دخلت البقر المدينة سِمَانًا فهي سنين رخاء، وإن كانت عَجَافًا كانت شِدَادًا.

٤٠ - باب التّفخ في المنام

(باب) رؤية (التّفخ في المنام).

٧٠٣٦ - ٧٠٣٧ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا بِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ». وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ إِذْ أُوتِيَتْ خَزَائِنُ الْأَرْضِ، فَوُضِعَ فِي يَدَيَّ سِوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ، فَكَبَّرَا عَلَيَّ وَأَهْمَانِي، فَأُوجِي إِلَيَّ أَنْ انْفُخَهُمَا، فَنَفَخْتُهُمَا فَطَارَا، فَأَوْلَتْهُمَا الْكَذَّابِينَ الَّذِينَ أَنَا بَيْنَهُمَا صَاحِبَ صَنْعَاءَ، وَصَاحِبَ الْيَمَامَةِ».

وبه قال: (حدّثني) بالافراد، ولأبي ذرّ: «حدّثنا» (إسحاق بن إبراهيم الحنظليّ) المعروف بابن راهويه قال: (حدّثنا) ولأبي ذرّ: «أخبرنا» (عبد الرزاق) بن همام بن نافع الحميريّ

(١) في (ب) و(س): «بالإضافة».

(٢) في (ع): «عزاها».

(٣) في (د): «أرض نخل».

(٤) في (ص) و(د): «فخرج».

(٥) في (د): «فشبه».

(٦) في (ع): «ابن بطال».

مولا هم، أبو بكر^(١) الصَّنْعَانِيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ^(٢)) هو: ابنُ راشدٍ (عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ) بتشديد الميم والموحدة المكسورة، أَنَّهُ (قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا بِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ^(٣)) (عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: نَحْنُ الْآخِرُونَ) زماناً في الدنيا (السَّابِقُونَ) أهل الكتاب وغيرهم منزلة وكرامة يوم القيامة، وقد كرّر البخاريُّ إيرادَه هذا القدر في بعض الأحاديث التي أخرجها من صحيفة هَمَّام من رواية مَعْمَر عنه، وهو أوَّل حديث في النسخة وبقية أحاديثها معطوفة عليه، وكان إسحاق إذا أراد التَّحديث بشيء منها بدأ بطرفٍ من الحديث الأوَّل وعطف عليه/ ما يريد، كما قال هنا. ١١٥٢/٧د

(وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَيْنَا) بغير ميم (أَنَا نَائِمٌ إِذْ أُوتِيَتْ خَزَائِنُ^(٣) الْأَرْضِ، فَوُضِعَ) بضم الواو مبنياً لما لم يسمَّ فاعله (فِي يَدَيَّ سِوَارَانِ) بالتثنية رفع بالألف مفعول ناب عن فاعله، ولأبي ذرٍّ: «فَوُضِعَ» بفتح الواو مبنياً للفاعل، أي: وضع الآتي بخزائن^(٤) الأرض «فِي يَدَيَّ سِوَارَيْنِ» نصب بالياء على المفعولية (مِنْ ذَهَبٍ) صفة لـ «السَّوَارَيْنِ» (فَكُبِّرَا عَلَيَّ) بضم الموحدة، وشدَّ التحتية من عليٍّ، أي: ثَقُلَا عَلَيَّ (وَأَهْمَانِي) أي: أَفْلَقَانِي وَأَحْزَنَانِي؛ لأنَّ الذَّهَبَ حَرَامٌ عَلَى الرِّجَالِ وَمِنْ حَلِيَةِ النِّسَاءِ (فَأَوْحِيَ إِلَيَّ) على لسان الملك، أو وَحَى إِلَهُامٍ (أَنْ أَنْفُخَهُمَا) بهمزة وصلٍ (فَنَفَخْتُهُمَا فَطَارَا) إشارة إلى حَقَارَةِ الْكَذَّابِينَ، وَأَنْهُمَا يُمَحَقَّانِ بِأَذْنِي مَا يُصِيبُهُمَا^(٥) مِنْ بَأْسِ اللَّهِ حَتَّى يَصِيرَا كَالشَّيْءِ الَّذِي يُنْفَخُ فِيهِ فَيَطِيرُ فِي الْهَوَاءِ، وَسَقَطَ لِأَبِي ذَرٍّ لَفْظُ «فَطَارَا» (فَأَوَّلْتُهُمَا/ الْكَذَّابَيْنِ^(٦) الَّذِينَ أَنَا بَيْنَهُمَا صَاحِبَ صَنْعَاءٍ) عُبْهَلَةُ بْنُ كَعْبٍ ١٤٩/١٠ الْعَنْسِيُّ^(٧) (وَصَاحِبَ الْيَمَامَةِ) مَسِيلَمَةُ الْكَذَّابِ^(٨) وَاسْمُهُ يَمَامَةٌ، وَمَسِيلَمَةُ لَقَبٌ لَهُ، وَإِنَّمَا أَوَّلَ السَّوَارَيْنِ بِذَلِكَ لَوْضَعَهُمَا فِي غَيْرِ مَوَاضِعِهِمَا؛ لِأَنَّ الذَّهَبَ لَيْسَ مِنْ حَلِيَةِ الرِّجَالِ، وَكَذَلِكَ الْكَذَّابُ يَضَعُ الْخَبَرَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ.

(١) في (د): «أبو بكر مولا هم».

(٢) في (د): «حدثنا معمر».

(٣) في (ع) و(ب) و(د): «أتيت بخزائن».

(٤) في (ص): «الرأي من»، وفي (د): «الرائي بخزائن».

(٥) في (ع) و(ص): «محقق أدنى يصيبان»، وفي (د): «يمحقان أدنى ما يصيبان».

(٦) في (د): «بالكذابين».

(٧) في (ص): «العبيسي».

(٨) «الكذاب»: ليست في (د).

وظاهر قوله: «اللذين أنا بينهما» أنهما كانا حين قصّ الرؤيا موجودين. قال في «الفتح»: وهو كذلك لكن وقع في رواية ابن عباس: «يخرجان بعدي» [ح: ٣٦٢١، ٤٣٧٣] والجمع بينهما أن المراد بخروجهما بعده ظهور شوكتهما ومحاربتهما ودعواهما النبوة، نقله النووي عن العلماء، وفيه نظر؛ لأن ذلك كله ظهر من^(١) الأسود بصنعاء في حياته مِنَ اللَّهِ، فادّعى النبوة وعظمت شوكته وحارب المسلمين وقتل منهم، وآل أمره إلى أن قُتِلَ في زمنه مِنَ اللَّهِ، وأما مسيلمة فادّعى النبوة في حياته^(٢) مِنَ اللَّهِ إلا أنه لم تعظم شوكته إلا في عهد أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإما أن يحمل ذلك على التغليب، وإما أن يكون المراد بقوله مِنَ اللَّهِ: «بعدي» أي: بعد نبوتي. وتعقبه العيني فقال: في نظره^(٣) نظر؛ لأن كلام ابن عباس يصدق على خروج مسيلمة بعده مِنَ اللَّهِ، وأما كلامه في حقّ الأسود فمن حيث إن أتباعه ومن لاذ به^(٤) تبعوا مسيلمة وقوا شوكته، فأطلق عليه الخروج من بعد النبي مِنَ اللَّهِ بهذا الاعتبار. انتهى. فلي تأمل.

ومطابقة الحديث في قوله: «فنفختهما»، والتفخ عند أهل التعبير يعبر بالكلام، وقد أهلك الله الكذابين المذكورين بكلامه مِنَ اللَّهِ وأمره بقتلهم.

والحديث سبق قريباً [ح: ٧٠٣٤].

٤١ - بَابُ: إِذَا رَأَى أَنَّهُ أَخْرَجَ الشَّيْءَ مِنْ كُورَةٍ فَأَسْكَنَهُ مَوْضِعًا آخَرَ

هذا (باب) بالتّنين يذكر فيه (إذا رأى) الشخص في منامه (أنه أخرج الشيء من كورة) بضم الكاف وسكون الواو بعدها راء مفتوحة فهاء تأنيث، أي: ناحية، ولأبي ذرّ كما في «الفتح»: «من كورة» بحذف الراء وتشديد الواو. قال الجوهرى: الكورة - بالفتح - : نقب البيت، وقد تضم^(٥). قال في «الفتح»: وبالراء هو المعتمد (فأسكنه) أي: ذلك الشيء الذي أخرجه (مَوْضِعًا آخَرَ).

(١) في (ص): «ظهور»، وفي (د): «ظهر للأسود».

(٢) في (د): «في حياة النبي».

(٣) في (ص): «تنظيره».

(٤) في (ع): «لازمه».

(٥) في (د): «تضم الكاف».

٧٠٣٨ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي أَخِي عَبْدُ الْحَمِيدِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ كَأَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ نَائِرَةً الرَّأْسِ، خَرَجَتْ مِنَ الْمَدِينَةِ حَتَّى قَامَتْ بِمَهْيَعَةٍ - وَهِيَ الْجُحْفَةُ - فَأَوَّلْتُ أَنَّ وَبَاءَ الْمَدِينَةِ نُقِلَ إِلَيْهَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن أبي أويس قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَخِي عَبْدُ الْحَمِيدِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ) التَّيْمِيُّ مولا هم المدني (عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ) بن أبي عِيَّاشٍ - بتحتية ومعجمة - الأسدي الإمام في المغازي (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بن عمر بن الخطاب (عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: رَأَيْتُ) في المنام (كَأَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ نَائِرَةً) شعر (الرَّأْسِ) منتفشته، من ثار^(١) الشيء إذا انتشر، وعند أحمد من رواية ابن أبي الزناد عن موسى ابن عقبة: «ثائرة الشعر» والمراد: شعر الرأس، وزاد «تِفْلَةً» بفتح المثناة الفوقية وكسر الفاء بعدها لام، أي: كريهة الرائحة (خَرَجَتْ مِنَ الْمَدِينَةِ) النَّبَوِيَّة (حَتَّى قَامَتْ بِمَهْيَعَةٍ) بفتح الميم وسكون الهاء وفتح التحتية والعين المهملة بعدها هاء تأنيث، وفسرها بقوله: (وَهِيَ الْجُحْفَةُ) بضم الجيم وسكون الحاء المهملة بعدها فاء مفتوحة، ميقاأ أهل مصر. قال في «الفتح»: وأظنُّ قوله: «وهي الجحفة»، مدرجاً^(٢) من قول موسى بن عقبة (فَأَوَّلْتُ) ذلك (أَنَّ^(٣) وَبَاءَ الْمَدِينَةِ نُقِلَ إِلَيْهَا) أي: نقل من المدينة إلى الجحفة؛ لعدوان أهلها وأذاهم للناس وكانوا يهوداً، وهذه الرؤيا - كما قاله المهلب - من قسم الرؤيا المعبرة، وهي ممَّا ضُرب به المثل، ووجه التمثيل أنه شقٌّ من اسم السَّوداء^(٤) السَّوء والدَّاء، فتأوَّل^(٥) خروجها بما جمع اسمها، وتأوَّل ثوران شعر رأسها أن الذي يسوء ويثير^(٦) الشرَّ يخرج من المدينة، وقيل: لما كانت الحمى مُثيرة للبدن بالاقشعرار وارتفاع^(٧) الشعر عبَّر عن حالها في النَّوم بارتفاع شعر رأسها،

(١) في (د): «شعثة من نشر».

(٢) «مدرجاً»: ليست في (ع)، وفي (ص): «مدرجة».

(٣) في (ص) و(د) و(س) و(ب): «أنه» والمثبت من (ع): وهو موافق «لليونينية».

(٤) في (ص): «السواد».

(٥) في (ع): «يتناول».

(٦) في (ع): «يثور».

(٧) في (ع) و(د): «في ارتفاع».

فكأنه قيل: الذي يسوء ويشير الشر يخرج من المدينة.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: «خرجت من المدينة»؛ لأن في رواية ابن أبي الزناد: «أخرجت من المدينة»^(١)، وأسكنت بالجحفة بزيادة همزة مضمومة قبل خاء «أخرجت» بالبناء لما لم يسم فاعله، وهو الموافق للترجمة، وظاهر الترجمة أن فاعل الإخراج النبي صلى الله عليه وسلم وكأنه نسبه إليه؛ لأنه دعا به حيث قال: «اللهم حبب إلينا المدينة، وانقل حُمَاهَا إلى الجحفة».

والحديث أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه.

٤٢ - باب المرأة السوداء

(باب المرأة السوداء) يراها الشخص في المنام.

٧٠٣٩ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه فِي رُؤْيَا النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي الْمَدِينَةِ: «رَأَيْتُ امْرَأَةً سَوْدَاءَ ثَائِرَةَ الرَّأْسِ، خَرَجَتْ مِنَ الْمَدِينَةِ حَتَّى نَزَلَتْ بِمَهْيَعَةٍ، فَتَأَوَّلْتُهَا أَنَّ وَبَاءَ الْمَدِينَةِ نُقِلَ إِلَى مَهْيَعَةٍ وَهِيَ الْجَحْفَةُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْمُقَدَّمِيُّ) البصري، ولأبي ذر وابن عساكر: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ) بدل قوله: «أبو بكر» وهو محمد بن أبي بكر بن علي/ بن عطاء بن مقدم^(٢) المقدمي - بالتشديد - الثَّقَفِيُّ مولا هم البصري قال: (حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ) النَّمِيرِيُّ - بالنون المضمومة وفتح الميم - أبو سليمان البصري قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى) بن عَقْبَةَ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ) أَبِيهِ (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه فِي رُؤْيَا النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي الْمَدِينَةِ) قال: (رَأَيْتُ) وسقط لفظ «قال» في الخط، والحديث عند الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان/ ١١٥٣/٧د عن المقدمي شيخ المؤلف فيه بلفظ: «فرويا»^(٣) رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٤): «رَأَيْتُ» (امْرَأَةً سَوْدَاءَ ثَائِرَةَ الرَّأْسِ) بالمثلثة، منتفشا شعر رأسها (خَرَجَتْ مِنَ)

(١) «أخرجت من المدينة»: ليست في (د).

(٢) «بن مقدم»: ليست في (د).

(٣) في (ع): «في رؤيا».

(٤) «قال رسول الله»: ليست في (ع).

الْمَدِينَةِ، حَتَّى نَزَلَتْ بِمَهْيَعَةٍ (ولابن عساكر: «مهيعة») بإسقاط الموحدة (فَتَأَوَّلْتُهَا^(١)) ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «فأولتها» بإسقاط الفوقية بعد الفاء (أَنَّ وَبَاءَ الْمَدِينَةِ نُقِلَ) منها (إِلَى مَهْيَعَةٍ، وَهِيَ الْجُحْفَةُ) بتقديم الجيم على المهملة.

٤٣ - باب المَرَاةِ الثَّائِرَةِ الرَّأْسِ

(باب) رؤية^(٢) (المَرَاةِ الثَّائِرَةِ) شعر (الرَّأْسِ) يراها الشَّخْصُ في المنام.

٧٠٤٠ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ امْرَأَةً سَوْدَاءَ ثَائِرَةَ الرَّأْسِ، خَرَجَتْ مِنَ الْمَدِينَةِ حَتَّى قَامَتْ بِمَهْيَعَةٍ، فَأَوَّلْتُ أَنَّ وَبَاءَ الْمَدِينَةِ يُنْقَلُ إِلَى مَهْيَعَةٍ» وَهِيَ الْجُحْفَةُ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: «(حَدَّثَنَا)» (إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) بن عبد الله بن المنذر بن المغيرة الحزامي - بالزاي - قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ) هو: عبد الحميد بن عبد الله بن أبي أُوَيْسٍ الأصبغي قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: «(حَدَّثَنَا)»^(٣) بالجمع (سُلَيْمَانُ) بن بلال (عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ) الأَسَدِيِّ (عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ) عبد^(٤) الله بن عمر رضي الله عنه (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ») في المنام (امْرَأَةً سَوْدَاءَ ثَائِرَةَ الرَّأْسِ خَرَجَتْ مِنَ الْمَدِينَةِ حَتَّى قَامَتْ بِمَهْيَعَةٍ) وزاد أبو ذرٍّ: «(وهي الجحفة)» (فَأَوَّلْتُ) ذلك (أَنَّ وَبَاءَ الْمَدِينَةِ يُنْقَلُ إِلَى مَهْيَعَةٍ، وَهِيَ الْجُحْفَةُ) ولأبي ذرٍّ: «(نُقِلَ إِلَى الجحفة)» ولابن عساكر: «(نُقِلَ إِلَيْهَا)» وثوران الرَّأْسِ - كما قاله بعضهم - مؤوَّلٌ بِالْحَمَى؛ لَأَنَّهَا تَشِيرُ الْبَدَنَ بِالْأَقْشَعِرَارِ وبارتفاع الرَّأْسِ.

٤٤ - باب: إِذَا هَزَّ سَيْفًا فِي الْمَنَامِ

هذا (بابٌ) بالتَّوْنِينِ يذكُرُ فِيهِ (إِذَا) رَأَى الشَّخْصُ أَنَّهُ (هَزَّ سَيْفًا فِي الْمَنَامِ) بماذا يُعْبَرُ؟

٧٠٤١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، أَرَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ فِي رُؤْيَا أَنِّي هَزَزْتُ سَيْفًا فَانْقَطَعَ

(١) في (د): «فأولتها».

(٢) «رؤية»: ليست في (د).

(٣) «حدثنا»: ليست في (س) و(د).

(٤) في (ب): «عبيد» وهو خطأ.

صَدْرُهُ، فَإِذَا هُوَ مَا أُصِيبَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ أُحُدٍ، ثُمَّ هَزَزْتُهُ أُخْرَى، فَعَادَ أَحْسَنَ مَا كَانَ، فَإِذَا هُوَ مَا جَاءَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْفَتْحِ، وَاجْتِمَاعِ الْمُؤْمِنِينَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ) أَبُو كُرَيْبٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حَمَادُ بْنُ أُسَامَةَ^(١) (عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بضم الموحدة مصغراً (بْنِ أَبِي بُرْدَةَ) بضم الموحدة وسكون الراء (عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى) عبد الله بن قيس الأشعري رضي الله عنه (أَرَاهُ) بضم الهمزة، أظنه (النَّبِيُّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: رَأَيْتُ فِي رُؤْيَا) ولأبي ذرٍّ: «رؤيائي» بزيادة تحتية بعد الألف (أَنِّي هَزَزْتُ سَيْفًا) هو: ذو الفقار؛ بفتح الهاء والزاي الأولى وسكون الثانية بعدها فوقية (فَانْقَطَعَ صَدْرُهُ، فَإِذَا هُوَ) أي: تأويله (مَا أُصِيبَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) من القتل^(٢) (يَوْمَ) غزوة (أُحُدٍ، ثُمَّ هَزَزْتُهُ) مرّة (أُخْرَى فَعَادَ أَحْسَنَ مَا كَانَ فَإِذَا هُوَ) أي: تأويله (مَا جَاءَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْفَتْحِ) لمكّة (وَاجْتِمَاعِ الْمُؤْمِنِينَ) وإصلاح حالهم.

قال المهلب: هذه الرؤيا من ضرب المثل، ولما كان النبي ﷺ يصول بأصحابه عبّر عن السيف بهم، وبهزّه عن أمره^(٣) لهم بالحرب، وعن القطع فيه بالقتل فيهم، وفي الهزّة الأخرى لما عاد إلى حالته من الاستواء عبّر به عن اجتماعهم^(٤) والفتح عليهم. وقد قال المعبرون: من تقلّد سيفاً فإنه ينال سلطاناً ولايةً أو وديعةً يعطاها، أو زوجةً ينكحها إن كان عزباً، أو ولدًا إن كانت زوجته حاملاً، وإن جرّد سيفاً وأراد قتل شخصٍ فهو لسانه يجرّده في خصومة.

والحديث سبق في «علامات النبوة» بأنّ من هذا [ح: ٣٦٢٢].

٤٥ - باب مَنْ كَذَبَ فِي حُلْمِهِ

(باب) إثم (مَنْ كَذَبَ فِي حُلْمِهِ) بضم الحاء واللام، وضبطه في «الفتح» وغيره بسكون اللام.

(١) «حماد بن أسامة»: ليست في (ع) و(ص).

(٢) في (ب) و(س): «بالقتل».

(٣) في (ب) و(س): «وعن هزّه بأمره».

(٤) في (ب) و(س): «عنه باجتماعهم».

٧٠٤٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَحَلَّمَ بِحُلْمٍ لَمْ يَرَهُ كُفْلٌ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ، وَلَنْ يَفْعَلَ، وَمَنْ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ أَوْ يَفِرُّونَ مِنْهُ، ضُبَّ فِي أُذُنِهِ الْآنُكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ صَوَّرَ صُورَةَ عُذْبٍ وَكُفْلٍ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا، وَلَيْسَ بِنَافِعٍ». قَالَ سُفْيَانُ: وَصَلَهُ لَنَا أَيُّوبُ.

وَقَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَوْلُهُ: «مَنْ كَذَبَ فِي رُؤْيَاهُ». وَقَالَ شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الرُّمَانِيِّ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَوْلُهُ: «مَنْ صَوَّرَ، وَمَنْ تَحَلَّمَ، وَمَنْ اسْتَمَعَ». حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مَنْ اسْتَمَعَ، وَمَنْ تَحَلَّمَ، وَمَنْ صَوَّرَ». نَحْوُهُ. تَابَعَهُ هِشَامٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلُهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن المديني قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيينة (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيِّ (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ قَالَ: مَنْ تَحَلَّمَ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ، مِنْ بَابِ التَّفْعِيلِ ^(١) (بِحُلْمٍ) بضم اللام وسكونها ^(٢) (لَمْ يَرَهُ) صفة لقوله: «بحلم» ^(٣)، وجزاء الشرط قوله: (كُفْلٌ) بضم الكاف وتشديد اللام المكسورة، وزاد الترمذي من حديث علي: «يوم القيامة» (أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ) تشنية شعيرة (وَلَنْ يَفْعَلَ) وذلك لأنَّ إيصالَ إحداهما بالأخرى غير ممكن عادةً، وهو كناية عن استمرار التعذيب، ولا دلالة فيه على جواز التكليف بما لا يُطاق؛ لأنَّه ليس في دار التكليف. وعند أحمد من رواية عباد بن عباد عن أيوب: «عُذْبٌ حَتَّى يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ وَلَيْسَ عَاقِدًا»، وعنده في رواية همام عن قتادة: «مَنْ تَحَلَّمَ كَاذِبًا دُفِعَ إِلَيْهِ شَعِيرَةٌ وَعُذْبٌ حَتَّى يَعْقِدَ/ بَيْنَ ١٥١/١٠ طرفيها وليس بعاقِدٍ»، وفي اختصاص الشعير بذلك دون غيره لما في المنام من الشعور بما دلَّ عليه، فحصلت المناسبة بينهما من جهة الاشتقاق، وإنَّما اشتدَّ الوعيد في ذلك مع أنَّ الكذب في اليقظة قد يكون أشدَّ مفسدة منه؛ إذ قد تكون شهادته في قتلٍ أو حدٍّ؛ لأنَّ الكذب في المنام كذبٌ على الله أَنَّهُ أَرَاهُ مَا لَمْ يَرَهُ، والكذب على الله أشدُّ من الكذب على المخلوقين. قال الله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْأَشْهَدُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ﴾ الآية [هود: ١٨] وإنَّما كان كذبًا على الله

(١) «من باب التفعيل»: وقع في (ع) و(د) بعد لفظ «كلف» الآتي.

(٢) في (ع): «الحاء وكسرها».

(٣) في (ص): «تحلم».

لحديث: «الرُّؤْيَا جزءٌ من النُّبُوَّةِ» وما كان من أجزاء النُّبُوَّةِ فهو من قِبَلِ الله، قاله الطَّبْرِيُّ فيما نقله عنه في «الفتح» (وَمَنْ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ) لِمَنْ اسْتَمَعَ (كَارِهُونَ) لا يريدون استماعه (أَوْ يَفْرُونَ مِنْهُ) بِالشَّكِّ مِنَ الرَّأْيِ، وعند أحمد من رواية عباد بن عباد^(١): «وهم يفرّون» ولم يشكَّ (صُبَّ) بضم المهملة وتشديد الموحدة (فِي أذْنِهِ الْآنُكَ) بفتح الهمزة الممدودة وضم النون بعدها كاف^(٢)، الرِّصَاصُ المُذَاب (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) جزاءٌ من جنسِ عمله (وَمَنْ صَوَّرَ صُورَةً) حيوانيّةً (عُذِّبَ وَ^(٣)كُلِّفَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا) الرُّوح (وَلَيْسَ بِنَافِخٍ) أي: وليس بقادرٍ على النَّفْخِ فتعذيبه يستمرُّ؛ لأنّه نازع الخالق في قدرته.

(قَالَ سُفْيَانُ) بن عُيَيْنَةَ: (وَصَلَّه) أي: الحديث المذكور (لَنَا أَيُّوبُ) السَّخْتِيَانِيُّ المذكور.

(وَقَالَ قُتَيْبَةُ) بن سعيد: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الوضاح الشكري (عَنْ قَتَادَةَ) بن دِعَامَةَ (عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (قَوْلُهُ) أي: قول أبي هريرة: (مَنْ كَذَبَ فِي رُؤْيَاهُ) وهذا وصله في نسخة قتيبة عن أبي عوانة رواية/ النَّسَائِيَّ عنه من طريق علي بن محمد الفارسي عن محمد بن عبد الله ابن زكريّا بن حيّويه^(٤) عن النَّسَائِيَّ بلفظه عن أبي هريرة قال: «مَنْ كَذَبَ فِي رُؤْيَاهُ^(٥) كُفِّفَ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ طَرَفِي شَعِيرَةٍ، وَمَنْ اسْتَمَعَ... -الحديث- وَمَنْ صَوَّرَ...» الحديث^(٦) ووصله أيضاً أبو نُعَيْمٍ في «المستخرج»^(٧) من طريق خلف بن هشام عن أبي عوانة بهذا السُّنَدِ كذلك موقوفاً.

(وَقَالَ شُعْبَةُ) بن الحجاج فيما وصله الإسماعيلي من طريق عبيد الله بن معاذ العنبري عن أبيه عن شعبة (عَنْ أَبِي هَاشِمٍ) بألف بعد الهاء يحيى بن دينار، ولأبي ذر عن الحُمُوي والمُستملي: («عن أبي هشام» بألف بعد الشين. قال في «الفتح»: وهو غلط (الرُّمَانِيَّ) بضم الراء وفتح الميم المشددة وبعد الألف نون، كان ينزل قصر الرُّمَانِ بواسطة (سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ) يقول:

(١) «بن عباد»: ليست في (ع).

(٢) «كاف»: ليست في (ع) و(ص) و(د).

(٣) «عذب و»: ليست في (ع) و(ص)، قال العلامة قطة رحمته الله: قوله: «عذب وكلف»، هكذا في بعض النسخ، وفي بعضها: «كلف»، بإسقاط: عذب والواو، فليحذر.

(٤) في (ع): «جرير».

(٥) في (س): «رؤيا».

(٦) «ومن صور الحديث»: ليست في (ع).

(٧) في (ص) زيادة: «و».

(قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه): (قَوْلُهُ: مَنْ صَوَّرَ) زاد أبو ذر: «صورة» (وَمَنْ تَحَلَّمَ) أي: كاذبًا، كُلَّفَ أَنْ يَعْقِدَ^(١) شَعِيرَةً (وَمَنْ اسْتَمَعَ) أي: إلى حديث قوم... إلى آخره.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) هو: ابنُ شاهين بن الحارث الواسطي أبو بشر قال: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) هو: ابنُ عبد الله الطَّحَّان (عَنْ خَالِدِ) الحَذَاء (عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه) أَنَّهُ (قَالَ: مَنْ اسْتَمَعَ، وَمَنْ تَحَلَّمَ، وَمَنْ صَوَّرَ نَحْوَهُ) أي: نحو الحديث السابق، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق وهب بن منبه عن خالد بن عبد الله، فذكره بهذا السند إلى ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم فرفعه، ولفظه: «مَنْ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ صُبَّ فِي أُذُنِهِ الْآنُكَ، وَمَنْ تَحَلَّمَ كُلَّفَ أَنْ يَعْقِدَ شَعِيرَةً يَعْذَّبُ بِهَا وَلَيْسَ بِفَاعِلٍ، وَمَنْ صَوَّرَ صُورَةً عَذَّبَ حَتَّى يَعْقِدَ بَيْنَ شَعْرَتَيْنِ وَلَيْسَ عَاقِدًا» (تَابَعَهُ) أي: تابع خالد الحذاء (هَشَامٌ) هو: ابنُ حسان القُرْدُوسِي - بضم القاف والمهملة بينهما راء ساكنة وبعد الواو سين مهملة - (عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلُهُ) أي: من قوله موقوفًا عليه، وهذه المتابعة الموقوفة لم يرها الحافظ ابن حجر، كما قاله في «المقدمة».

والمطابقة في قوله: «وَمَنْ تَحَلَّمَ»، لكنه قال في الترجمة: من كذب في حلمه، إشارة لما ورد في بعض طرقه عند الترمذي عن علي رفعه: «مَنْ كَذَبَ فِي حُلْمِهِ كُلَّفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَقْدَ شَعِيرَةٍ»^(٢).

والحديث أخرجه أبو داود في «الأدب».

٧٠٤٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مِنْ أَفْرَى الْفِرَى أَنْ يُرَى عَيْنَيْهِ مَا لَمْ تَرَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ) الطُّوسِي نزيل بغداد قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ) بن عبد الوارث بن سعيد قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ) صدوق يُخطئ، ولم يخرج له البخاري شيئًا إلا وله فيه متابع أو شاهد (عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن دينار العدوي مولاهم المدني الثقة (عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه) (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: مِنْ) ولأبي ذر

(١) في (ص) زيادة: «بين».

(٢) «شعيرة»: ليست في (س).

وابنِ عساكر: «إِنَّ مِنْ» (أَفَرَى الْفَرَى) بفاء ساكنة بعد همزة مفتوحة في الأولى وكسرها في الثانية مع القصر /، جمع /: فَرِيَّة، الكذبة العظيمة التي يُعجب منها، أي: أعظم الكذب (أَنْ يُرَى) الشَّخص، بضم التحتية وكسر الراء (عَيْنِيهِ) بالتثنية منصوب بالياء، مفعول «يرى» (مَا لَمْ تَرَ^(١)) ولا بنِ عساكر: «ما لم تره^(٢)» أي: ينسب إلى عينيه أنهما رأيا ويخبر عنهما بذلك. والحديث من أفرادهِ.

١٥٤/٧د
١٥٢/١٠

٤٦ - بَابُ: إِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ فَلَا يُخْبِرُ بِهَا وَلَا يَذْكُرُهَا

هذا ^(٣) (بَابُ) بالتَّنوين: (إِذَا رَأَى) الشَّخص في منامهِ (مَا يَكْرَهُ فَلَا يُخْبِرُ بِهَا) بالرُّؤيا أحدًا (وَلَا يَذْكُرُهَا) لأحدٍ.

٧٠٤٤ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ يَقُولُ: لَقَدْ كُنْتُ أَرَى الرُّؤْيَا فَتُمْرِضُنِي، حَتَّى سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ يَقُولُ: وَأَنَا كُنْتُ لَأَرَى الرُّؤْيَا تُمْرِضُنِي، حَتَّى سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الرُّؤْيَا الْحَسَنَةُ مِنَ اللَّهِ، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يُحِبُّ فَلَا يُحَدِّثُ بِهِ إِلَّا مَنْ يُحِبُّ، وَإِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا، وَمِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ، وَلْيَنْفُلْ ثَلَاثًا، وَلَا يُحَدِّثْ بِهَا أَحَدًا فَإِنَّهَا لَنْ تَضُرَّهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ) الهرويُّ نسبة لبيع الثياب الهرويَّة، البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ) الأنصاريُّ أنه (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ) بن عبد الرَّحمن ابنِ عوف (يَقُولُ: لَقَدْ كُنْتُ أَرَى الرُّؤْيَا) ولا بنِ عساكر: «أرى، يعني^(٤): الرُّؤيا» (فَتُمْرِضُنِي) بضم الفوقية وسكون الميم وكسر الراء وضم الضاد المعجمة (حَتَّى سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ) الحارث، وقيل: النُّعمان، وقيل: عمر الأنصاريَّ (يَقُولُ: وَأَنَا كُنْتُ لَأَرَى) باللام، ولأبي ذرٍّ عن الحموي والكشميهني: «أرى» (الرُّؤْيَا) في منامي (تُمْرِضُنِي، حَتَّى سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ^(٥)) منِّي ﷺ يَقُولُ: الرُّؤْيَا

(١) في (ع): «ير».

(٢) في (ص): «يره».

(٣) «هذا»: ليست في (د).

(٤) في (ب): «يعيني».

(٥) في (ع): «رسول الله».

الْحَسَنَةُ مِنَ اللَّهِ، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ) فِي مَنَامِهِ (مَا يُحِبُّ فَلَا يُحَدِّثُ بِهِ إِلَّا مَنْ يُحِبُّ) لِأَنَّ الْحَبِيبَ إِنْ عَرَفَ خَيْرًا قَالَهُ، وَإِنْ جَهِلَ أَوْ شَكَّ سَكَتَ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ يَعْبُرُهَا لَهُ بِغَيْرِ مَا يُحِبُّ بَغْضًا وَحَسَدًا، فَرُبَّمَا وَقَعَ مَا فَسَّرَ بِهِ؛ إِذِ الرُّؤْيَا لِلأَوَّلِ عَابِرٌ. وَفِي التِّرْمِذِيِّ: «لَا يُحَدِّثُ بِهَا إِلَّا لَبِيبًا أَوْ حَبِيبًا» (وَإِذَا رَأَى) فِيهِ (مَا يَكْرَهُ فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا) أَيِ: الرُّؤْيَا (وَمِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ) لِأَنَّهُ الَّذِي يَخِيلُ فِيهَا (وَلْيَتَنَفَّلْ) بِضَمِّ الْفَاءِ، وَلِغَيْرِ أَبِي ذَرٍّ بِكُسْرَاهَا، أَيِ: عَنْ يَسَارِهِ (ثَلَاثًا) أَيِ: ثَلَاثَ مَرَّاتٍ اسْتِقْدَارًا لِلشَّيْطَانِ وَاحْتِقَارًا لَهُ كَمَا يَفْعَلُ الْإِنْسَانُ عِنْدَ الشَّيْءِ الْقَذَرِ يَرَاهُ أَوْ يَذْكُرُهُ، وَلَا شَيْءَ أَقْدَرُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَأَمَرَ بِالتَّنَفُّلِ عِنْدَ ذِكْرِهِ، وَكَوْنَهُ ثَلَاثًا مِبَالِغَةً فِي إِخْسَانِهِ^(١) (وَلَا يُحَدِّثُ بِهَا أَحَدًا فَإِنَّهَا) أَيِ: الرُّؤْيَا الْمَكْرُوهَةَ (لَنْ تَضُرَّهُ) لِأَنَّ مَا ذَكَرَ مِنَ التَّعَوُّذِ وَغَيْرِهِ سَبَبٌ لِلسَّلَامَةِ مِنْ ذَلِكَ.

٧٠٤٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمَزَةَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالْدَّرَاوَزِيُّ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ حَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الرُّؤْيَا يُحِبُّهَا، فَإِنَّهَا مِنَ اللَّهِ، فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ عَلَيْهَا، وَلْيُحَدِّثْ بِهَا، وَإِذَا رَأَى غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَكْرَهُ، فَإِنَّمَا هِيَ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَلْيَسْتَعِذْ مِنْ شَرِّهَا، وَلَا يَذْكُرْهَا لِأَحَدٍ، فَإِنَّهَا لَنْ تَضُرَّهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمَزَةَ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالزَّايِ، ابْنُ عَمْرِو بْنِ حَمَزَةَ بْنِ مُصْعَبٍ ابْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، أَبُو إِسْحَاقَ الْقُرَشِيُّ الْأَسَدِيُّ الزُّبَيْرِيُّ الْمَدَنِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (ابْنُ أَبِي حَازِمٍ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالزَّايِ، سَلَمَةُ بْنُ دِينَارٍ (وَالْدَّرَاوَزِيُّ) عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ (عَنْ يَزِيدَ) مِنَ الزِّيَادَةِ، وَلِأَبِي ذَرٍّ عَنْ الْمُسْتَمْلِيِّ زِيَادَةُ: «ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَامَةَ بْنِ الْهَادِ اللَّيْثِيُّ» بِالْمَثَلَةِ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَّابٍ) بَفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ الْمَوْحِدَةِ الْأُولَى (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ) بِالْدَّالِ الْمَهْمَلَةِ (أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ^(٢)): إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الرُّؤْيَا يُحِبُّهَا، فَإِنَّهَا مِنَ اللَّهِ، فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ عَلَيْهَا) عَلَى الرُّؤْيَا، وَلِأَبِي ذَرٍّ عَنْ الْحَمَوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «(عَلَيْهِ) أَيِ: عَلَى^(٣) الْمَرْتَنِيِّ (وَلْيُحَدِّثْ بِهَا) أَيِ: مَنْ يَحِبُّهُ (وَإِذَا رَأَى غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَكْرَهُ) بَفَتْحِ

(١) فِي (ع): «احْتِقَارُهُ»، وَفِي (د): «إِخْسَانُهُ».

(٢) فِي هَامِش (ل): وَجِدَ خُطَّ الْمُؤَلِّفِ مِنْ هُنَا إِلَى آخِرِ الْكِتَابِ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ، وَقُدِّرَ الْمَفْقُودُ مِنْ خُطِّهِ - مِنْ «بَابِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ» إِلَى هُنَا - نَحْوَ كَرَّاسِينَ مِنْ خُطِّ الْمُؤَلِّفِ ﷺ.

(٣) «عَلَى»: لَيْسَتْ فِي (د) وَ(ص) وَ(ع).

التحتية وسكون الكاف (فَإِنَّمَا هِيَ مِنَ الشَّيْطَانِ) أي: من طبعه وعلى وفق رضاه (فَلَيْسَتْ عِنْدَ) أي: بالله (مِنْ شَرِّهَا/، وَلَا يَذْكُرُهَا لِأَحَدٍ، فَإِنَّهَا لَنْ تَضُرَّهُ) نصب بـ«لن»، ولأبي ذر عن الحموي والمستملي: «لا تضره».

قال الداودي: يريد ما كان من الشيطان، وأما ما كان من خير أو شر فهو واقع لا محالة، كرؤيا النبي ﷺ البقر والسيف. قال: وقوله: «ولا يذكرها لأحد» يدل على أنها إن ذكرت فربما أضرت.

فإن قلت: قد مر أن الرؤيا قد تكون منذرة ومنبهة للمرء على استعداد البلاء قبل وقوعه رفقا من الله بعباده؛ لئلا يقع على غرة، فإذا وقع على مقدمة وتوطين كان أقوى للنفس، وأبعد لها من أذى البغية، فما وجه كتمانها؟ أجيب بأنه إذا أخبر بالرؤيا المكروهة يسوء^(١) حاله؛ لأنه لم يأمن أن تفسر له بالمكروه، فيستعجل الهمة ويتعذب بها ويترقب وقوع المكروه، فيسوء حاله ويغلب عليه اليأس من الخلاص من شرها، ويجعل ذلك نصب عينيه، وقد كان ﷺ داواه من هذا البلاء الذي عجله لنفسه بما أمره به من كتمان^(٢) والتعوذ بالله من شرها، وإذا لم تفسر له بالمكروه بقي بين الطمع والرجاء فلا يجزع؛ لأنها من قبل الشيطان أو لأن لها تأويلا آخر محبوبا، فأراد ﷺ أن لا تتعذب أمته بانتظارهم خروجها بالمكروه، فلو أخبر بذلك كله لم ينفك^(٣) دهره دائما من الاهتمام بما لا يؤذيه أكثره، وهذه حكمة بالغة، فجزاه الله عنا ما هو أهله.

والحديث سبق في «باب الرؤيا من الله» [ج: ٦٩٨٥].

٤٧ - باب من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يصب

(باب من لم ير الرؤيا لأول عابر / إذا لم يصب) في العبارة؛ إذ المدار على إصابة الصواب، فحديث: «الرؤيا لأول عابر» المروي عن أنس مرفوعا معناه: إذا كان العابر الأول عالما فعبر

(١) في (ص) و(د): «فيسوء».

(٢) في (ب) و(س): «كتمانها».

(٣) قوله: «لم ينفك» زيادة من «التوضيح» (٢٥٣/٣٢) لا بد منها، وأصل الكلام عند ابن بطل (٥٥٨/٩)، وقد نبه العلامة قطة رحمته الله إلى ركابة العبارة وسقمها.

وأصاب وجه التعبير وإلا فهي لمن أصاب بعده، لكن يعارضه حديث أبي رزين: أن الرؤيا إذا^(١) عبّرت وقعت، إلا أن يدعى تخصيص عبّرت بأن يكون عابرها عالماً مُصِيباً، ويعكّر عليه قوله في الرؤيا المكروهة: «ولا يُحدّث بها أحداً»، فقبل في حكمة النهي: أنه ربّما فسرها تفسيرا مكروهاً على ظاهرها مع احتمال أن تكون محبوبة في الباطن، فتقع على ما فسر. وأجيب باحتمال أن تكون تتعلّق بالرّائي، فله إذا قصّها على أحد ففسرها له على المكروه أن^(٢) يبادر غيره ممّن يصيب فيسأله، فإن قصر الرّائي فلم يسأل الثاني وقعت على ما فسر الأول.

٧٠٤٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ فِي الْمَنَامِ ظِلَّةً تَنْظِفُ السَّمْنَ وَالْعَسَلَ، فَأَرَى النَّاسَ يَتَكَفَّفُونَ مِنْهَا فَالْمُسْتَكْبِرُ وَالْمُسْتَقِلُّ، وَإِذَا سَبَبَ وَاصِلٌ مِنَ الْأَرْضِ إِلَى السَّمَاءِ، فَأَرَاكَ أَخَذْتَ بِهِ فَعَلَوْتَ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَعَلَا بِهِ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَعَلَا بِهِ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَنَقَطَ، ثُمَّ وَصَلَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ يَا بِي أَنْتَ وَاللَّهِ لَتَدْعَنِي فَأَعْبُرَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «اعْبُرْ»، قَالَ: أَمَّا الظُّلَّةُ فَالْإِسْلَامُ، وَأَمَّا الَّذِي يَنْظِفُ مِنَ الْعَسَلِ وَالسَّمَنِ فَالْقُرْآنُ خَلَاوَتُهُ تَنْظِفُ، فَالْمُسْتَكْبِرُ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْمُسْتَقِلُّ، وَأَمَّا السَّبَبُ الْوَاصِلُ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ فَالْحَقُّ الَّذِي أَنْتَ عَلَيْهِ تَأْخُذُ بِهِ فَيُعْلِيكَ اللَّهُ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِ رَجُلٌ مِنْ بَعْدِكَ فَيَعْلُو بِهِ، ثُمَّ يَأْخُذُ رَجُلٌ آخَرُ فَيَعْلُو بِهِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُ رَجُلٌ آخَرُ فَيَنْقَطِعُ بِهِ، ثُمَّ يُوَصِّلُ لَهُ فَيَعْلُو بِهِ، فَأَخْبِرَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ يَا بِي أَنْتَ أَصَبْتَ أَمْ أَخْطَأْتُ؟ قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «أَصَبْتَ بَعْضًا وَأَخْطَأْتَ بَعْضًا». قَالَ: فَوَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَتُحَدِّثَنِي بِالَّذِي أَخْطَأْتُ. قَالَ: «لَا تُقْسِمُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) هو: يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي مولا هم المصري - بالميم - ونسبه لجده، قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد المصري (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد الأيلي (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) محمد بن مسلم الزهري (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بالتصغير (بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ) ابن مسعود (أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَجُلًا) قال الحافظ ابن حجر: لم أقف على اسمه (أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم) وفي مسلم / من طريق سليمان بن كثير عن الزهري: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم

(١) في (د): «إن».

(٢) في (ب) و(س): «أنه».

كان^(١) ممّا يقول لأصحابه: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ رُؤْيَا فَلْيَقْصِّهَا أَعْبُرْهَا» فجاء رجل. وعنده أيضاً من رواية^(٢) سفيان بن عُيينة: جاء رجلٌ إلى النَّبِيِّ ﷺ مُنْصَرِّفَهُ مِنْ أُحُدٍ (فَقَالَ): يَا رَسُولَ اللَّهِ (إِنِّي رَأَيْتُ الدَّلِيلَةَ فِي الْمَنَامِ ظُلَّةً) بضم الظاء المعجمة وتشديد اللام، سحابةٌ لأنها تظلُّ ما تحتها، وزاد الدَّارِمِيُّ من طريق سليمان بن كثير وابن ماجه من طريق سفيان بن عُيينة: بين السَّمَاءِ والأَرْضِ (تَنْطِفُ) بسكون النون وضم الطاء المهملة وكسر ها، تقطرُ (السَّمْنُ وَالْعَسَلُ، فَأَرَى النَّاسَ يَتَكَفَّفُونَ) أي: يأخذونُ بأَكْفِهِمْ (مِنْهَا فَالْمُسْتَكْثِرُ) أي: فمنهم المستكثرُ في الأخذِ (وَ) منهم (الْمُسْتَقِلُّ) فيه، أي: منهم الأخذُ كثيراً والأخذُ قليلاً (وَإِذَا سَبَبَ) أي: حبلٌ (وَاصِلٌ مِنْ الْأَرْضِ إِلَى السَّمَاءِ، فَأَرَاكَ) يا رسولَ الله (أَخَذْتَ بِهِ فَعَلَوْتَ) وفي رواية سليمان بن كثير المذكورة: فأعلاكَ الله (ثُمَّ أَخَذَ بِهِ) أي: بالسبب، ولابنِ عساكر: «ثُمَّ أَخَذَهُ» (رَجُلٌ آخَرُ فَعَلَا بِهِ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ) ولابنِ عساكر أيضاً: «ثُمَّ أَخَذَهُ» (رَجُلٌ آخَرُ فَعَلَا بِهِ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ) ولابنِ عساكر أيضاً: «ثُمَّ أَخَذَهُ» (رَجُلٌ آخَرُ فَانْقَطَعَ، ثُمَّ وَصِلَ) بضم الواو وكسر الصاد (فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ) الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِأَيِّ أَنْتَ) مَفْدَى (وَاللَّهِ لَتَدْعَنِي) بفتح اللام للتأكيد، والdal والعين وكسر النون المشددة، لتتركني (فَأَعْبُرْهَا) بضم الموحدة وفتح الراء، وزاد سليمان في روايته: وكان من أعبر الناس للرؤيا بعد رسولِ الله ﷺ (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ) له: (اعْبُرْ) ولأبي ذرٍّ: «اعبرها» بالضمير^(٣) المنصوب (قَالَ) أبو بكر: (أَمَّا الظُّلَّةُ فَالْإِسْلَامُ) لأنَّ الظُّلَّةَ نعمةٌ من نعمِ الله على أهلِ الجنة، وكذلك كانت على بني إسرائيل، وكذلك كان ﷺ تظله الغمامة قبل نبوته، وكذلك الإسلام يقي الأذى وينعم به المؤمن في الدنيا والآخرة (وَأَمَّا الَّذِي يَنْطِفُ مِنَ الْعَسَلِ وَالسَّمْنِ فَالْقُرْآنُ)^(٤) حَلَاوَتُهُ تَنْطِفُ قال تعالى في العسل: ﴿شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٦٩] وفي القرآن: ﴿شِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ﴾ [يونس: ٥٧] ولا ريبَ أنَّ تلاوة القرآن تحلو في الأسماع كحلالة العسل في المذاق بل أحلى (فَالْمُسْتَكْثِرُ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْمُسْتَقِلُّ) منه (وَأَمَّا السَّبَبُ الْوَاصِلُ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ فَالْحَقُّ الَّذِي أَنْتَ عَلَيْهِ تَأْخُذُ بِهِ فَيُعْلِيكَ اللَّهُ) أي: يرفعك به (ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِ

(١) في (ع) زيادة: «يقول».

(٢) في (ع): «أيضاً عن».

(٣) في (د): «بالمضمر».

(٤) في (ص): «أهل القرآن».

رَجُلٌ مِنْ بَعْدِكَ فَيَعْلُو بِهِ) فَسَّرَ بِالصَّدِيقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لَأَنَّهُ يَقُومُ بِالْحَقِّ بَعْدَهُ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَمْتِهِ (ثُمَّ يَأْخُذُ رَجُلٌ) وَلَا بِي ذَرٌّ: «يَأْخُذُ بِهِ رَجُلٌ» (آخَرُ) هُوَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (فَيَعْلُو بِهِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُ^(١)) وَلَا بِي ذَرٌّ عَنِ الْكُشْمِيهَنِيِّ: «ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِ» (رَجُلٌ آخَرُ) هُوَ: عَثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ (فَيَنْقَطِعُ بِهِ، ثُمَّ يُوصَلُ) بِالتَّخْفِيفِ، وَالَّذِي فِي «الْيُونَنِيةِ»: «ثُمَّ يُوصَلُ» بِالتَّشْدِيدِ^(٢) (لَهُ فَيَعْلُو بِهِ^(٣)) يَعْنِي: ١١٥٦/٧٥
أَنَّ عَثْمَانَ كَادَ أَنْ يَنْقَطِعَ عَنِ اللَّحَاقِ بِصَاحِبِيهِ بِسَبَبِ مَا وَقَعَ لَهُ مِنْ تِلْكَ الْقَضَايَا الَّتِي أَنْكَرُوهَا، فَعَبَّرَ عَنْهَا بِانْقِطَاعِ الْحَبْلِ، ثُمَّ وَقَعَتْ لَهُ / الشَّهَادَةُ فَاتَّصَلَ فَالتَّحَقَّقَ بِهِمْ (فَأَخْبِرَنِي) بِكَسْرِ ١٥٤/١٠
الْمَوْحِدَةِ وَسَكُونِ الرَّاءِ (يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِأَيِّ أَنْتَ) مَفْدًى (أَصَبْتُ) فِي هَذَا التَّعْبِيرِ (أَمْ أَخْطَأْتُ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ) لَهُ: (أَصَبْتُ بَعْضًا وَأَخْطَأْتُ بَعْضًا) قِيلَ: خَطْؤُهُ فِي التَّعْبِيرِ؛ لَكُونِهِ عَبَّرَ بِحُضُورِهِ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ إِذْ كَانَ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَحَقَّ بِتَعْبِيرِهَا^(٤)، وَقِيلَ: أَخْطَأَ لِمَبَادَرَتِهِ^(٥) تَعْبِيرَهَا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ بِهِ. وَتَعَقَّبَ بِأَنَّهُ بِإِلْهَادِ الْإِلَهِ أَذِنَ لَهُ فِي ذَلِكَ، وَقَالَ: «اعْبِرْهَا».

وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ ابْتِدَاءَ بَلِّ بَادِرٍ هُوَ بِالسُّؤَالِ أَنْ يَأْذِنَ لَهُ فِي تَعْبِيرِهَا فَأَذِنَ لَهُ، وَقَالَ: أَخْطَأْتُ فِي مَبَادَرَتِكَ لِلسُّؤَالِ أَنْ تَتَوَلَّى تَعْبِيرَهَا، لَكِنْ فِي إِطْلَاقِ الْخَطَأِ عَلَى ذَلِكَ نَظَرٌ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ الْخَطَأَ فِي التَّعْبِيرِ لَا لَكُونِهِ التَّمَسُّ التَّعْبِيرِ.

وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: إِنَّمَا أَخْطَأَ لَكُونَهُ أَقْسَمَ لِيَعْبِرَنَّهَا بِحُضْرَتِهِ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَوْ كَانَ أَخْطَأَ فِي التَّعْبِيرِ لَمْ يَقْرَأْ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: أَخْطَأَ؛ لَكُونَهُ عَبَّرَ السَّمْنَ وَالْعَسْلَ بِالْقُرْآنِ فَقَطَّ وَهُمَا شَيْئَانِ، وَكَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَعْبِرَهُمَا بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ؛ لِأَنَّهَا بَيَانٌ لِلْكِتَابِ الْمَنْزُولِ عَلَيْهِ وَبِهِمَا^(٦) تَتِمُّ الْأَحْكَامُ كَتِمَامِ اللَّذَّةِ بِهِمَا، وَقِيلَ: وَجْهُ الْخَطَأِ أَنَّ الصُّوَابَ فِي التَّعْبِيرِ أَنَّ الرَّسُولَ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ الظُّلَّةُ، وَالسَّمْنَ وَالْعَسْلَ هُوَ^(٧) الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ، وَقِيلَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ السَّمْنَ وَالْعَسْلَ الْعِلْمَ

(١) فِي (ع) وَ(ب): «يَأْخُذُ».

(٢) «بِالتَّشْدِيدِ»: لَيْسَتْ فِي (د) وَ(س).

(٣) «فَيَعْلُو بِهِ»: لَيْسَتْ فِي (د).

(٤) فِي (ص): «بِتَفْسِيرِهَا».

(٥) فِي (ع) وَ(ب): «بِمَبَادَرَتِهِ».

(٦) فِي (ع): «بِهَا».

(٧) «هُوَ»: زِيَادَةٌ مِنْ (ع)، وَلَيْسَتْ فِي (د).

والعمل، وقيل: الفهم والحفظ. وتعقَّب ذلك في «المصابيح» فقال: لا يكاد ينقضي العجب من هؤلاء الذين تعرَّضوا إلى تبیین الخطأ في هذه الواقعة مع سكوت النَّبيِّ ﷺ عن ذلك، وامتناعه منه بعد سؤال أبي بكرٍ له في ذلك حيثُ (قَالَ: فَوَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَتُحَدِّثَنِي بِالَّذِي أَخْطَأْتُ) فيه، وثبت قوله: «يا رسولَ الله» لأبي ذرٍّ وابنِ عساکرَ (قَالَ) مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: (لَا تُقْسِمُ) فكيف لا يسع هؤلاء من السُّكوت ما وسع النَّبيِّ ﷺ، وماذا يترتَّب على ذلك من الفائدة، فالسُّكوت عن ذلك هو المتعيَّن. انتهى.

وحكى ابنُ العربي: أنَّ بعضهم سُئِلَ عن بيان الوجه الَّذي أخطأ فيه أبو بكر، فقال: من الَّذي يعرفه؟ ولئن كان تقدَّم أبي بكرٍ بين يدي النَّبيِّ ﷺ^(١) للتعبير خطأً، فالتقدُّم بين يدي أبي بكرٍ لتعيين خطئه أعظم وأعظم، فالَّذي يقتضيه الدِّين^(٢) الكفُّ عن ذلك.

وأجاب في «الكواكب» بأنَّهم إنَّما أقدموا على تبیین ذلك مع أنَّه مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لم يبيِّنه؛ لأنَّ هذه الاحتمالات لا جزمَ فيها، أو لأنَّه^(٣) كان يلزم في بيانه مفساد للنَّاس، واليوم زال ذلك؛ إرشاداً.

قال الحافظ ابن حجرٍ - أثابه الله -: جميعُ ما ذكر من لفظِ الخطأ ونحوه إنَّما أحكيه عن قائله ولست راضياً بإطلاقه في حقِّ الصِّديقِ رضي الله عنه. انتهى.

وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تُقْسِمُ» بعد إقسام أبي بكرٍ رضي الله عنه، أي: لا تكرر يمينك. قال النووي: قيل: إنَّما لم يبرِّ النَّبيُّ ﷺ قسمَ أبي بكرٍ؛ لأنَّ إبرار القسم مخصوص بما إذا لم يكن هناك مفسدة ولا مشقة ظاهرة. قال: ولعلَّ المفسدة في ذلك ما علمه من^(٤) انقطاع السَّبب بعثمان وهو قتله، وتلك الحروب والفتن المريبة، فكره^(٥) ذكرها خوفَ شيوعها^(٦).

والحديث أخرجه مسلمٌ في «التَّعبير» وأبو داود في «الأيمان والنُّذور» والنَّسائيُّ وابن ماجه في «الرُّؤيا».

(١) في (ع): «الرسول».

(٢) في (ع): «الأدب».

(٣) «لأنَّه»: ليست في (ع) و(ص) و(د).

(٤) في (ص) و(د) زيادة: «سبب».

(٥) في (د): «مكروه».

(٦) في (س): «شياعها».

٤٨ - باب تغيير الرؤيا بعد صلاة الصبح

(باب) جواز (تغيير الرؤيا بعد صلاة الصبح) قبل طلوع الشمس، أو استحبابها لحفظ صاحبها لها؛ لقرب عهده بها ومعرفته ما يستبشر به من الخير، أو يحذر^(١) من الشر، ولحضور ذهن العابر، وقلة شغله بالتفكير في معاشه، قاله المهلب.

٧٠٤٧ - حَدَّثَنِي مُؤَمَّلُ بْنُ هِشَامٍ أَبُو هِشَامٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مِمَّا يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ لِأَصْحَابِهِ: «هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْ رُؤْيَا؟» قَالَ: فَيَقْضُ عَلَيْهِ مَنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقْضَ، وَإِنَّهُ قَالَ لَنَا ذَاتَ عَدَاةٍ: «إِنَّهُ أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتِيَانِ، وَإِنَّهُمَا ابْتَعَثَانِي، وَإِنَّهُمَا قَالَا لِي: انْطَلِقْ، وَإِنِّي انْطَلَقْتُ مَعَهُمَا، وَإِنَّا أَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُضْطَجِعٍ، وَإِذَا آخِرُ قَائِمٍ عَلَيْهِ بِصَخْرَةٍ، وَإِذَا هُوَ يَهْوِي بِالصَّخْرَةِ لِرَأْسِهِ، فَيَنْلَعُ رَأْسُهُ فَيَتَهَدَّدُ الْحَجَرُ هَهُنَا، فَيَتْبَعُ الْحَجَرُ فَيَأْخُذُهُ، فَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ حَتَّى يَصِحَّ رَأْسُهُ كَمَا كَانَ، ثُمَّ يَعُودُ عَلَيْهِ، فَيَفْعَلُ بِهِ مِثْلَ مَا فَعَلَ الْمَرَّةَ الْأُولَى، قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: سُبْحَانَ اللَّهِ، مَا هَذَا؟ قَالَ: قَالَا لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ، قَالَ: فَانْطَلَقْنَا فَاتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُسْتَلْقٍ لِقَفَاهُ، وَإِذَا آخِرُ قَائِمٍ عَلَيْهِ بِكُلُوبٍ مِنْ حَدِيدٍ، وَإِذَا هُوَ يَأْتِي أَحَدَ شِقْيَى وَجْهِهِ فَيُشْرِشِرُ شِدْقَهُ إِلَى قَفَاهُ، وَمَنْخِرَهُ إِلَى قَفَاهُ وَعَيْنَهُ إِلَى قَفَاهُ - قَالَ: وَرُبَّمَا قَالَ أَبُو رَجَاءٍ: فَيَشُقُّ - قَالَ: ثُمَّ يَتَحَوَّلُ إِلَى الْجَانِبِ الْآخِرِ، فَيَفْعَلُ بِهِ مِثْلَ مَا فَعَلَ بِالْجَانِبِ الْأَوَّلِ، فَمَا يَفْرُغُ مِنْ ذَلِكَ الْجَانِبِ، حَتَّى يَصِحَّ ذَلِكَ الْجَانِبُ كَمَا كَانَ، ثُمَّ يَعُودُ عَلَيْهِ فَيَفْعَلُ مِثْلَ مَا فَعَلَ الْمَرَّةَ الْأُولَى، قَالَ: قُلْتُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، مَا هَذَا؟ قَالَ: قَالَا لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ، فَانْطَلَقْنَا فَاتَيْنَا عَلَى مِثْلِ الثَّوْرِ، قَالَ: فَأَخْبِسُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: فَإِذَا فِيهِ لَغْطٌ وَأَصْوَاتٌ قَالَ: فَانْطَلَقْنَا فِيهِ، فَإِذَا فِيهِ رِجَالٌ وَنِسَاءٌ عُرَاءٌ، وَإِذَا هُمْ يَأْتِيهِمْ لَهَبٌ مِنْ أَسْفَلٍ مِنْهُمْ، فَإِذَا أَتَاهُمْ ذَلِكَ اللَّهَبُ ضَوْضُوا، قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: مَا هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: قَالَا لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ قَالَ: فَانْطَلَقْنَا فَاتَيْنَا عَلَى نَهْرٍ، حَسِبْتُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: أَحْمَرُ مِثْلِ الدَّمِ، وَإِذَا فِي النَّهْرِ رَجُلٌ سَابِحٌ يَسْبَحُ، وَإِذَا عَلَى شَطِّ النَّهْرِ رَجُلٌ قَدْ جَمَعَ عِنْدَهُ حِجَارَةً كَثِيرَةً، وَإِذَا ذَلِكَ السَّابِحُ يَسْبَحُ مَا يَسْبَحُ، ثُمَّ يَأْتِي ذَلِكَ الَّذِي قَدْ جَمَعَ عِنْدَهُ الْحِجَارَةَ فَيَفْعَرُ لَهُ فَاهُ فَيُلْقِمُهُ حَجَرًا فَيَنْطَلِقُ يَسْبَحُ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِ، كُلَّمَا رَجَعَ إِلَيْهِ فَعَرَّ لَهُ فَاهُ فَالْقَمَهُ حَجَرًا، قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: مَا هَذَا؟ قَالَ: قَالَا لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ، قَالَ: فَانْطَلَقْنَا فَاتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ كَرِيهِ الْمَرَاةَ كَأَكْرَهٍ مَا أَنْتَ رَاءَ رَجُلًا مَرَاةً، وَإِذَا عِنْدَهُ نَارٌ يَحُشُّهَا وَيَسْمَى حَوْلَهَا قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: مَا هَذَا؟ قَالَ: قَالَا لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ، فَانْطَلَقْنَا فَاتَيْنَا عَلَى

(١) في (د): «ويحذر».

رَوْضَةٍ مُعْتَمَةٍ فِيهَا مِنْ كُلِّ نَوْرِ الرَّبِيعِ، وَإِذَا بَيْنَ ظَهْرِي الرَّوْضَةَ رَجُلٌ طَوِيلٌ لَا أَكَادُ أَرَى رَأْسَهُ طَوَلًا فِي السَّمَاءِ، وَإِذَا حَوْلَ الرَّجُلِ مِنْ أَكْثَرِ وَلَدَانِ رَأَيْتُهُمْ قَطُّ قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: مَا هَذَا؟ مَا هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: قَالَا لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ قَالَ: فَانْطَلَقْنَا فَانْتَهَيْنَا إِلَى رَوْضَةٍ عَظِيمَةٍ، لَمْ أَرِ رَوْضَةً قَطُّ أَعْظَمَ مِنْهَا وَلَا أَحْسَنَ قَالَ: قَالَا لِي: ازِقْ فِيهَا قَالَ: فَارْتَقَيْنَا فِيهَا فَانْتَهَيْنَا إِلَى مَدِينَةٍ مَبْنِيَّةٍ بِلَبَنِ ذَهَبٍ وَلَبَنِ فِضَّةٍ، فَاتَّبَعْنَا بَابَ الْمَدِينَةِ فَاسْتَفْتَحْنَا فَفَتِّحَ لَنَا، فَدَخَلْنَاهَا فَتَلَقَّانَا فِيهَا رِجَالٌ شَطَرٌ مِنْ خَلْقِهِمْ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَيْتَ، وَشَطَرٌ كَأَفْجَحِ مَا أَنْتَ رَأَيْتَ قَالَ: قَالَا لَهُمْ: اذْهَبُوا فَقَعُوا فِي ذَلِكَ النَّهْرِ قَالَ: وَإِذَا نَهَرٌ مُعْتَرِضٌ يَجْرِي، كَأَنَّ مَاءَهُ الْمَخْضُ فِي الْبَيَاضِ، فَذَهَبُوا فَوَقَعُوا فِيهِ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَيْنَا قَدْ ذَهَبَ ذَلِكَ الشَّيْءُ عَنْهُمْ، فَصَارُوا فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، قَالَ: قَالَا لِي: هَذِهِ جَنَّةُ عَدْنٍ، وَهَذَاكَ مَنْزِلُكَ، قَالَ: فَسَمَا بَصْرِي صُعْدًا، فَإِذَا قَصْرٌ مِثْلُ الرَّبَابَةِ الْبَيْضَاءِ، قَالَ: قَالَا لِي: هَذَاكَ مَنْزِلُكَ قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: بَارَكَ اللَّهُ فِيكُمْمَا، ذَرَانِي فَأَدْخُلْهُ، قَالَا: أَمَّا الْآنَ فَلَا وَأَنْتَ دَاخِلُهُ قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ مِنْذُ اللَّيْلَةِ عَجَبًا، فَمَا هَذَا الَّذِي رَأَيْتُ؟ قَالَ: قَالَا لِي: أَمَّا إِنَّا سَنُخْبِرُكَ، أَمَّا الرَّجُلُ الْأَوَّلُ الَّذِي أَتَيْتَ عَلَيْهِ يُنْلَعُ رَأْسُهُ بِالْحَجَرِ، فَإِنَّهُ الرَّجُلُ يَأْخُذُ بِالْقُرْآنِ فَيَرْفُضُهُ وَيَنَامُ عَنِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ، وَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي أَتَيْتَ عَلَيْهِ يُشْرِشُرُ شِدْقُهُ إِلَى قَفَاهُ، وَمَنْخَرُهُ إِلَى قَفَاهُ، وَعَيْنُهُ إِلَى قَفَاهُ، فَإِنَّهُ الرَّجُلُ يَغْدُو مِنْ بَيْتِهِ فَيَكْذِبُ الْكَذْبَةَ تَبْلُغُ الْآفَاقَ، وَأَمَّا الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ الْعُرَاةُ الَّذِينَ فِي مِثْلِ بِنَاءِ التَّنُورِ فَإِنَّهُمْ الزُّنَاةُ وَالزَّوَانِي، وَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي أَتَيْتَ عَلَيْهِ يَسْبَحُ فِي النَّهْرِ وَيُلْقِمُ الْحَجَرَ، فَإِنَّهُ أَكَلَ الرَّبَا، وَأَمَّا الرَّجُلُ الْكَرِيمُ الْمَرْآةُ الَّذِي عِنْدَ النَّارِ يَحْشُهَا وَيَسْعَى حَوْلَهَا، فَإِنَّهُ مَالِكٌ خَازِنٌ جَهَنَّمَ، وَأَمَّا الرَّجُلُ الطَّوِيلُ الَّذِي فِي الرَّوْضَةِ فَإِنَّهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي هَرَمٍ، وَأَمَّا الْوِلْدَانُ الَّذِينَ حَوْلَهُ فَكُلُّ مَوْلُودٍ مَاتَ عَلَى الْفِطْرَةِ قَالَ: فَقَالَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ»، وَأَمَّا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَانُوا شَطَرٌ مِنْهُمْ حَسَنًا، وَشَطَرٌ مِنْهُمْ قَبِيحًا، فَإِنَّهُمْ قَوْمٌ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا، تَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُمْ».

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: «(حَدَّثَنَا) (مُؤَمَّلٌ بْنُ هِشَامٍ أَبُو هِشَامٍ) بألف بعد الشين فيهما، وعند أبي ذرٍّ: «(أبو هاشم)» وقال: صوابه: أبو هشام، أي: بألف بعد الشين، بموافقة كنيته لاسم أبيه^(١)، ومؤمل - بفتح الميم الثانية، بوزن محمد - اليشكري البصري، ختنُ إسماعيل ابن عُلَيَّةَ، روى عنه البخاري هنا، وفي «الزُّكَاة» [ج: ١٤٤٩] و«الحج» [ج: ١٦٥٢] و«التَّهَجُّد» [ج: ١١٤٣] و«بدء الخلق» [ج: ٣٣٥٤] و«تفسير براءة» [ج: ٤٦٧٤] قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) المشهور

(١) في (ص): «ولأبي».

(٢) في (ع): «لأبيه».

بابن عَلِيَّةَ أُمُّهُ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَوْفٌ) الْأَعْرَابِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ) عِمْرَانُ الْعِطَارْدِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ) بَضْمُ الدَّالِ وَفَتْحُهَا (يُرْوَى) قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِمَّا يُكْثَرُ وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكُشْمِيهَنِيِّ: «يَعْنِي»^(١): «مِمَّا يُكْثَرُ» (أَنْ يَقُولَ لِأَصْحَابِهِ: هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْ رُؤْيَا؟) قَالَ فِي «شرح المشكاة» مِمَّا قَرَأْتُهُ فِيهِ: «مِمَّا» خَبَرُ «كَانَ»، وَ«مَا»/مَوْصُولَةٌ، وَ«يُكْثَرُ» صَلَتُهُ، وَالضَّمِيرُ ١٥٥/١٠ الرَّاجِعُ إِلَى «مَا» فَاعِلٌ «يَقُولُ»، وَ«أَنْ يَقُولَ» فَاعِلٌ «يُكْثَرُ»، وَ«هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ» هُوَ الْمَقُولُ، أَيْ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَتْهُ مِنَ النَّفَرِ الَّذِينَ كَثُرَ مِنْهُمْ هَذَا الْقَوْلُ، فَوَضَعَ «مَا» مَوْضِعَ «مَنْ» تَفْخِيمًا وَتَعْظِيمًا لِجَانِبِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا﴾ [الشمس: ٥] وَسَبْحَانَ مَا سَخَّرَ كُنَّا، وَتَحْرِيرُهُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِمَّنْ يَجِيذُ تَعْبِيرَ الرُّؤْيَا، وَكَانَ لَهُ مِشَارَكٌ فِي ذَلِكَ^(٢) مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ الْإِكْثَارَ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ لَا يَصْدُرُ إِلَّا مِمَّنْ تَدَرَّبَ فِيهِ، وَوُثِّقَ^(٣) بِإِصَابَتِهِ، كَقَوْلِكَ: كَانَ زَيْدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِالنَّحْوِ، وَمِنْهُ قَوْلُ صَاحِبِي السَّجَنِ لِيُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿نَبْتَنَابِتًا وَيْلَهُ إِنَّا نَرْنَكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٦٣] أَيْ: الْمَجِيدِينَ فِي عِبَارَةِ الرُّؤْيَا، وَعِلْمًا ذَلِكَ مِمَّا رَأَاهُ مِنْهُ؛ إِذْ^(٤) يَقْصُصُ عَلَيْهِ بَعْضُ أَهْلِ السَّجَنِ^(٥) هَذَا مِنْ حَيْثُ الْبَيَانِ، وَأَمَّا مِنْ طَرِيقِ النَّحْوِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْ رُؤْيَا؟» مَبْتَدَأً، وَالْخَبَرُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ عَلَى تَأْوِيلِ هَذَا الْقَوْلِ: مِمَّا يَكْثُرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقُولَهُ، وَلَكِنْ أَيْنَ الثَّرِيَّا ١٥٧/٧٥ مِنْ الثَّرَى! انْتَهَى.

فَأُشَارَ بِقَوْلِهِ: وَلَكِنْ أَيْنَ الثَّرِيَّا - كَمَا قَالَ فِي «الْفَتْحِ» - : إِلَى تَرْجِيحِ الْوَجْهِ السَّابِقِ، وَالْمُتَبَادَرِ هُوَ الثَّانِي، وَهُوَ الَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ الشَّارِحِينَ.

(قَالَ) سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ: (فَيَقْصُصُ عَلَيْهِ) مِنْهُ ﷺ (مَنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقْصُصَ) بَفَتْحِ الْيَاءِ وَضَمِّ الْقَافِ فِيهِمَا، كَذَا فِي رِوَايَةِ النَّسْفِيِّ: «مَنْ» بِالنُّونِ، وَلِغَيْرِهِ: «مَا» وَهِيَ لِلْمَقْصُوصِ «مَنْ» لِلْقَاصِ (وَإِنَّهُ قَالَ لَنَا) لَفْظُ: «لَنَا» ثَابِتٌ فِي بَعْضِ الْأَصُولِ الْمُعْتَمَدَةِ، سَاقِطٌ مِنَ «الْيُونَنِيَّةِ» (ذَاتِ غَدَاةٍ) لَفْظُ الذَّاتِ مُقَحَّمٌ، أَوْ هُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمُسَمَّى إِلَى اسْمِهِ (إِنَّهُ أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتِيَانٍ) بِمَدٍّ

(١) «يَعْنِي»: لَيْسَتْ فِي (ص).

(٢) فِي (ع): «مُشَاهَدَةٌ فِيهِمْ».

(٣) فِي (ص): «وَوُفِّقَ».

(٤) «إِذْ»: لَيْسَتْ فِي (ع) وَ(ص) وَ(د).

(٥) «يَقْصُصُ عَلَيْهِ بَعْضُ أَهْلِ السَّجَنِ»: لَيْسَتْ فِي (ص) وَ(د).

الهمزة وكسر الفوقية، وفي حديث عليّ - عند ابن أبي حاتم - : «ملكان»، وفي «الجنائز» من رواية جرير أنهما جبريل وميكائيل [ح: ١٣٨٦] (وَأَنَّهُمَا ابْتَعَثَانِي) بموحدة ساكنة وفوقية فعين مهملة فمثلة وبعد الألف نون، أرسلاني، ولأبي ذرّ عن الكُشميهنيّ: «انبعثا بي» بنون فموحدة وبعد الألف موحدة (وَأَنَّهُمَا قَالَا لِي: انْطَلِقْ) بكسر اللام^(١) مرّة واحدة (وَأَنِّي انْطَلَقْتُ مَعَهُمَا) معطوف على قوله: «وَأَنَّهُمَا قَالَا لِي»^(٢) أي: حصل منهما القول ومني الانطلاق، وزاد جرير بن حازم في روايته: «إلى الأرض المقدّسة»، وفي حديث عليّ: «فانطلقا بي إلى السماء» (وَأَنَا أَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُضْطَجِعٍ) وفي رواية جرير [ح: ١٣٨٦] «مستلق على قفاه». قال الطيّبي: وذكر *بَيِّنَاتُ الْإِلَهَامِ* «إِنَّ» المؤكدة أربع مرّات تحقيقاً لما رآه وتقريراً لقوله: «الرؤيا الصّالحة جزءٌ من ستّة وأربعين جزءاً من النبوة» (وَإِذَا) رجلٌ (آخَرُ قَائِمٌ عَلَيْهِ بِصَخْرَةٍ، وَإِذَا هُوَ يَهْوِي) بفتح الياء وكسر الواو بينهما هاء ساكنة، ولأبي ذرّ: «يهوي» بضم أوله من الرُّباعي (بِالصَّخْرَةِ لِرَأْسِهِ، فَيَنَلُغُ) بفتح التحتية وسكون المثلثة وبعد اللام المفتوحة غين معجمة، أي: فيشدخ (رَأْسَهُ) والشّدخ كسر الشّيء الأجوف (فَيَتَهَذُّهُ) بتحتية ففوقية فهاء مفتوحات فداالين مهملتين الأولى منهما ساكنة بينهما هاء مفتوحة، ولأبي ذرّ عن المُستملّي: «فَيَتَهَذُّهُ» بزيادة همزة آخره، وفي الفرع كأصله علامة ابن عساكر فوق الهمزة لكنّه ضبّب على العلامة المذكورة، وللكُشميهنيّ: «فيتدأدا» بدالين بينهما ألف وآخره ألف أخرى من غير همز ولا هاء، وله ممّا في «الفتح»: «فيتدأدا» بهمزتين الأولى ساكنة والهمزة تبدل من الهاء كثيراً، ولأبي ذرّ عن الحمويّ: «فَيَتَهَذُّهُ» بدالين بينهما هاء ساكنة وآخره هاء أخرى، فيتدحرج (الحَجَرُ) ويندفع^(٣) من علو إلى سفلى (هَهُنَا) أي: إلى جهة الضّارب (فَيَتَنَعُّ) بالتخفيف الرّجلُ القائم (الحَجَرُ فَيَأْخُذُهُ) ليصنّع به كما صنع أولاً^(٤) (فَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ) إلى الذي ثلغ رأسه (حَتَّى يَصِحَّ رَأْسُهُ كَمَا كَانَ، ثُمَّ يَعُودُ) الرّجل (عَلَيْهِ) على المضطجع (فَيَفْعَلُ بِهِ مِثْلَ مَا فَعَلَ^(٥) المَرَّةَ الْأُولَى) ولأبي ذرّ: «مرّة الأولى» (قَالَ) *مِنِ الشَّعِيرِ* لم: (قُلْتُ لَهُمَا) أي: للملكين: (سُبْحَانَ اللَّهِ/ مَا هَذَانِ الرَّجُلَانِ؟) (قَالَ) *لِلَّيْلِ*: (قَالَا) أي:

(١) في (ع): «الهمزة».

(٢) في (ص): زيادة: «انطلق».

(٣) في (د): «أي يندفع».

(٤) في (ص): «الأول».

(٥) في (ع) زيادة: «به».

الملكان (لي: انطلق انطلق) بالتكرار مرتين^(١) لأبي ذرٍّ في الفرع كأصله، وفي الأول^(٢) بغير تكرار.

وقال في «الفتح»: بالتكرار في المواضع كلها، وسقط في بعضها التكرار لبعضهم (قال: ^{عليه السلام})
(فَانْطَلَقْنَا فَأَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُسْتَلْقٍ لِقَفَاهُ، وَإِذَا) رجلٌ (آخِرُ قَائِمٍ عَلَيْهِ بِكُلُوبٍ مِنْ حَدِيدٍ) بفتح
الكاف وتضم وضم اللام المشددة، له شعبٌ يعلق بها اللحم (وَإِذَا هُوَ) أي: الرجل القائم (يَأْتِي ١٥٦/١٠
أَخَذَ شِقْيِي وَجْهَهُ) أي: وجه المستلقي لقفاه (فِيُشْرِشِرُ) بمعجمتين وراءين. قال صاحب «العين»: فيشرشر، أي: فيقطع (شِدْقُهُ) بكسر المعجمة والإفراد، جانب فمه (إِلَى قَفَاهُ وَ) يقطع (مَنْخَرَهُ)
بفتح الميم^(٣) وكسر الخاء المعجمة (إِلَى قَفَاهُ وَعَيْنُهُ إِلَى قَفَاهُ) بإفراد العين كالمنخر (قَالَ: وَرَبَّمَا
قَالَ أَبُو رَجَاءٍ) العطاردي: (فَيَشُقُّ) بدل: فيشرشر (قَالَ: ثُمَّ يَتَحَوَّلُ إِلَى الْجَانِبِ الْآخِرِ، فَيَفْعَلُ بِهِ
مِثْلَ مَا فَعَلَ بِالْجَانِبِ الْأَوَّلِ، فَمَا يَفْرُغُ مِنْ شَقِّ^(٤) ذَلِكَ الْجَانِبِ حَتَّى يَصْبَحَ^(٥) ذَلِكَ الْجَانِبُ كَمَا
كَانَ، ثُمَّ يَعُودُ) الرَّجل (عَلَيْهِ فَيَفْعَلُ) به (مِثْلَ مَا فَعَلَ الْمَرَّةَ الْأُولَى. قَالَ: قُلْتُ) لهما: (سُبْحَانَ اللَّهِ
مَا هَذَانِ الرَّجُلَانِ؟ أي: ما شأنهما؟ (قَالَ: قَالَا لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ) بالتكرار مرتين لأبي ذرٍّ، وكذا
في^(٦) نسخة لابن عساكر (فَانْطَلَقْنَا فَأَتَيْنَا عَلَى مِثْلِ التَّنُورِ) بفتح الفوقية وتشديد النون المضمومة،
الذي يُخبِزُ فيه، وفي رواية جرير في «الجنائز» [ج: ١٣٨٦] «فَانْطَلَقْنَا إِلَى ثَقَبٍ^(٧) مِثْلِ التَّنُورِ أَعْلَاهُ
ضَيْقٌ وَأَسْفَلُهُ وَاسِعٌ يَتَوَقَّدُ تَحْتَهُ نَارًا». قال الداودي: ولعل ذلك التَّنُورُ على جهنم (قَالَ: فَأَحْسِبُ)
بالفاء، ولأبي ذرٍّ: «وأحسب» (أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: فَإِذَا فِيهِ لَغَطٌ) بالمعجمة ثم المهملة، جلبّة وصيحة
لا يفهم معناها (وَأَصْوَاتٌ، قَالَ: فَاطْلَعْنَا فِيهِ) فِي الثَّقَبِ (فَإِذَا فِيهِ رِجَالٌ وَنِسَاءٌ عُرَاءٌ وَإِذَا هُمْ يَأْتِيهِمْ
لَهَبٌ) بفتح الهاء، وهو لسان النار، أو شدة اشتعالها (مِنْ أَسْفَلٍ مِنْهُمْ، فَإِذَا أَتَاهُمْ ذَلِكَ اللَّهَبُ
ضَوْضُؤًا) بضادين معجمتين مفتوحتين بينهما واو ساكنة وآخره واو أخرى ساكنة أيضًا بلا همز
بلفظ الماضي، صاحوا (قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا) ولأبي ذرٍّ: «لهم»: (مَا هُوَ لَاءِ) الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ الْعُرَاءُ؟

(١) في (ص) زيادة: «و».

(٢) في (ع): «الأولى».

(٣) في هامش (ل): الذي في خطّه: وفتح الميم.

(٤) في (ص) و(د): «شقه».

(٥) في (ص): «يصبح».

(٦) «كذا»: ليست في (د)، وفي (د): «وفي».

(٧) في (د): «فأتيت على ثقب».

(قَالَ: قَالَ لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ) مَرَّتَيْنِ (قَالَ: فَانْطَلَقْنَا، فَأَتَيْنَا عَلَى نَهْرٍ حَسِبْتُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: أَحْمَرُ مِثْلِ الدَّمِ وَإِذَا فِي النَّهْرِ رَجُلٌ سَابِحٌ يَسْبَحُ) عَائِمٌ يَعُومُ (وَإِذَا عَلَى شَطِّ النَّهْرِ رَجُلٌ قَدْ جَمَعَ عِنْدَهُ حِجَارَةً كَثِيرَةً، وَإِذَا ذَلِكَ السَّابِحُ يَسْبَحُ مَا يَسْبَحُ) بصيغة المضارع فيهما، وفي «الفتح» بفتحيتين وتخفيف الموحدة في الثاني (ثُمَّ يَأْتِي ذَلِكَ) الرَّجُلُ (الَّذِي قَدْ جَمَعَ عِنْدَهُ الْحِجَارَةَ فَيَفْغَرُ) بتحتية مفتوحة ففاء ساكنة فغين معجمة مفتوحة، فيفتح (لَهُ فَاهُ) فمه (فَيُلْقِمُهُ حَجَرًا) بضم التَّحْتِية (فَيَنْطَلِقُ يَسْبَحُ) فِي النَّهْرِ (ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِ كُلَّمَا) وَلَأَبِي ذَرٌّ عَنْ الْحُمُويِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «كَمَا» (رَجَعَ إِلَيْهِ فَغَرَ) فَتَحَ (لَهُ فَاهُ، فَأَلْقَمَهُ حَجَرًا. قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: مَا) شَأْنُ^(١) (هَذَانِ الرَّجُلَانِ؟) (قَالَ: قَالَ لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ) بِالتَّكْرَارِ مَرَّتَيْنِ (قَالَ: فَانْطَلَقْنَا فَأَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ كَرِيهِ الْمَرَاةِ) بفتح الميم وسكون الراء^(٢) وهمزة ممدودة ثم هاء تانيث، أي: كَرِيهِ الْمَنْظَرِ (كَأَكْرَهَ) بفتح الهاء وكسر ها (مَا أَنْتَ رَأَى رَجُلًا مَرَاةً) بفتح الميم (وَإِذَا عِنْدَهُ نَارٌ يَحْشُهَا) بِجاء مهملة وشين معجمة مشددة مضمومتين، يَحْرُكُهَا وَيُوقِدُهَا، وَلَأَبِي ذَرٌّ وَابْنُ عَسَاكِرَ: «نَارٌ لَهُ يَحْشُهَا» (وَيَسْعَى حَوْلَهَا، قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: مَا هَذَا) الرَّجُلُ؟ (قَالَ: قَالَ لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ) بِالتَّكْرَارِ مَرَّتَيْنِ (فَانْطَلَقْنَا فَأَتَيْنَا عَلَى رَوْضَةٍ مُعْتَمَةٍ) بضم الميم وسكون العين المهملة بعدها فوقية فميم مشددة مفتوحتين آخره هاء تانيث طويلة النَّبَاتِ، وَقِيلَ: غَطَّاهَا الْخَصْبُ وَالْكَأُ كَالْعِمَامَةِ عَلَى الرَّأْسِ، وَضَبَطَهَا بَعْضُهُمْ بِكسرِ الْفَوْقِيَّةِ وَتَخْفِيفِ الْمِيمِ. قَالَ السَّفَاقِسيُّ: وَلَا يَظْهَرُ لَهُ وَجْهٌ. وَأَجَابَ فِي «المصباح» فقال: يُلُوحُ لِي فِيهِ وَجْهٌ مَقْبُولٌ، وَذَلِكَ أَنَّ خَضِرَةَ الزَّرْعِ إِذَا اشْتَدَّتْ وَصِفَتْ بِمَا يَقْتَضِي السَّوَادُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى فَجَمَعَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾ [الأعلى: ٤-٥] وَقَدْ ذَهَبَ الزَّجَّاجُ: إِلَى أَنَّ «أَحْوَى» حَالٌ مِنْ «الْمَرْعَى» آخِرُ عَنِ الْجُمْلَةِ الْمَعْطُوفَةِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ وَصْفَهُ بِالسَّوَادِ لِأَجْلِ خَضَرَتِهِ، فَكَذَلِكَ تَقُولُ: وَصِفْتَ الرَّوْضَةَ بِشَدَّةِ خَضَرَتِهَا بِالسَّوَادِ، فَقِيلَ: مُعْتَمَةٌ مِنْ قَوْلِكَ: أَعْتَمَ اللَّيْلُ إِذَا أَظْلَمَ، فَتَأَمَّلْهُ. انْتَهَى.

وبه قال الحافظ ابن حجرٍ ولفظه: الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ مِنَ الْعَتَمَةِ، وَهِيَ^(٣) شَدَّةُ الظُّلَامِ، فَوَصَفَهَا بِشَدَّةِ الْخَضِرَةِ، كَقَوْلِهِ: ﴿مُذَهَّأَتَانِ﴾ [الرَّحْمَنُ: ٤٦] (فِيهَا) فِي الرَّوْضَةِ (مِنْ كُلِّ نَوْرِ الرَّبِيعِ) بفتح النون، أي: زهره، وَلَأَبِي ذَرٌّ عَنْ الْحُمُويِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «مِنْ كُلِّ لَوْنِ الرَّبِيعِ» (وَإِذَا بَيْنَ ظَهْرِي

(١) فِي هَامِش (ل): فِي إِدْخَالِ لَفْظِ «شَأْنٌ» تَغْيِيرٌ لِلْإِعْرَابِ. وَنَبَّهَ عَلَى هَذَا الْعَلَامَةِ قُطَّةٌ رَضِيَ.

(٢) فِي (ل): «وَكَسَرَ الرَّاءَ»، وَفِي هَامِشِهَا: قَوْلُهُ: «وَكَسَرَ الرَّاءَ» كَذَا بِخَطِّهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ بِخَطِّهِ، كَمَا سَيَأْتِي عَلَى الصَّوَابِ.

(٣) فِي (د): «وَهُوَ».

الرَّوْضَةِ) بفتح الراء وكسر التحتية، تشنيةً ظهر، أي: وسطها (رَجُلٌ طَوِيلٌ لَا أَكَادُ أَرَى رَأْسَهُ طُولًا فِي السَّمَاءِ) بنصب «طولًا» على التَّمْيِيزِ (وَإِذَا حَوْلَ الرَّجُلِ مِنْ أَكْثَرِ وَلَدَانِ رَأَيْتُهُمْ قَطُّ^(١)) قال في «شرح المشكاة»: أصلُ التركيب: وإذا حول الرجل ولدانَ ما رأيتُ ولدانًا قَطُّ أكثر منهم، ولما كان هذا/ التركيب متضمنًا معنى النفي جازَ زيادة «مِنْ» و«قَطُّ» التي تختص ١٥٧/١٠ بالماضي المنفي (قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: مَا هَذَا) الرَّجُلِ الطَّوِيلِ؟ (مَا هُوَ لَاءِ) الولدان؟ قال الطَّيْبِيُّ: ومن حقِّ الظَّاهر أن يقول: من هذا؟ فكأنَّه مِنْ شَيْءٍ يَرَى حَالَهُ مِنَ الطُّولِ الْمَفْرُطِ^(٢) خَفِيَ عليه أَنَّهُ مِنْ أَيِّ جَنْسٍ هُوَ أَبْشَرُ أَمْ مَلَكٌ أَمْ غَيْرُ ذَلِكَ؟ وسقط لأبي ذرٍّ «ما هذا» (قَالَ: قَالَا لِي^(٣): انْطَلِقْ انْطَلِقْ) مَرَّتَيْنِ (قَالَ: فَانْطَلَقْنَا، فَانْتَهَيْنَا إِلَى رَوْضَةٍ عَظِيمَةٍ لَمْ أَرِ رَوْضَةً قَطُّ أَعْظَمَ مِنْهَا وَلَا أَحْسَنَ) وعند الإمام أحمد والنسائي: «إلى دوحَةٍ^(٤)» بدل: «روضة»، وهي الشَّجرة الكبيرة (قَالَ: قَالَا لِي: ازِقْ فِيهَا) أي: في الشَّجرة (قَالَ: فَارْتَقَيْنَا فِيهَا) وفي رواية/ الإمام أحمد ١٥٨/٧٥ والنسائي: «فصعدا بي في الشَّجرة» (فَانْتَهَيْنَا إِلَى مَدِينَةٍ مَبْنِيَّةٍ بِلَبْنٍ ذَهَبٍ) بكسر الموحدة وفتح اللام مِنْ «بِلَبْنٍ ذَهَبٍ» (وَلَبْنٍ فِضَّةٍ) جمع: لَبْنَةٌ، وأصلها: ما يبنى به من طينٍ (فَأَتَيْنَا بَابَ الْمَدِينَةِ فَاسْتَفْتَحْنَا) ها (فَفُتِحَ لَنَا) بضم الفاء مبنياً للمفعول (فَدَخَلْنَاهَا، فَتَلَقَّانَا فِيهَا رِجَالٌ شَطْرٌ) نصف (مِنْ خَلْقِهِمْ) بفتح الخاء وسكون اللام بعدها قاف، هيئتهم (كَأَحْسَنِ) خبر قوله: «شَطْرٌ»، والكاف زائدة (مَا أَنْتَ رَأَيْ) بهمزة منوَّنة، ولأبي ذرٍّ: «رائي» بتحتية ساكنة بعد الهمزة، والجملة صفة «رجالٍ» (وَشَطْرٌ كَأَفْبَحَ مَا أَنْتَ رَأَيْ) ولأبي ذرٍّ: «رائي» ويحتملُ أن يكون بعضهم موصوفين بأنَّ خلقَهم حسنةٌ وبعضهم قبيحةٌ، وأن يكون كلُّ واحدٍ منهم بعضه حسنٌ وبعضه قبيحٌ (قَالَ: قَالَا) أي: الملكان (لَهُمْ: اذْهَبُوا فَقَعُوا فِي ذَلِكَ النَّهْرِ) لتغسل تلك الصِّفَّة القبيحة بهذا الماء الخالص (قَالَ: وَإِذَا نَهَرٌ مُعْتَرِضٌ يَجْرِي) عرضاً (كَأَنَّ مَاءَهُ الْمَخْضُ) بالحاء المهملة والضاد المعجمة، اللَّبْنِ الْخَالِصُ^(٥) (فِي الْبَيَاضِ فَذْهَبُوا فَوْقَعُوا فِيهِ) فِي النَّهْرِ (ثُمَّ

(١) في هامش (ل): قال ابن مالك: جاء استعمال «قَطُّ» في المثبت من هذه الرواية، وهو جائزٌ، وغفل بعضهم عن ذلك وخصَّوه بالماضي المنفي. «منه».

(٢) في (ص) زيادة: «كأنه».

(٣) «لي»: ليست في (ع).

(٤) في (ص): «درجة».

(٥) «الخالص»: ليست في (د).

رَجَعُوا إِلَيْنَا) حال كونهم (قَدْ ذَهَبَ ذَلِكَ السُّوءُ عَنْهُمْ) وهو القبح (فَصَارُوا فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، قَالَ) **بِإِلْهَامِهِ السَّامِ**: (قَالَ لِي: هَذِهِ الْمَدِينَةُ (جَنَّةُ عَذْنٍ) أَي: إقامته (وَهَذَاكَ مَنْزِلُكَ. قَالَ) صلوات الله وسلامه عليه: (فَسَمًا) بفتح المهملة والميم مخففة، أي: نظرَ (بَصْرِي صُعْدًا) بضم المهملتين وتنوين الدال المهملة، ارتفع كثيرًا (فَإِذَا قَصُرَ مِثْلُ الرَّبَابَةِ) بفتح الراء والموحدين بينهما ألف، السَّحَابَةُ (الْبَيْضَاءُ قَالَ: قَالَ لِي: هَذَاكَ مَنْزِلُكَ، قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: بَارَكَ اللَّهُ فِيكُمَا، ذَرَانِي) بفتح المعجمة والراء المخففة، اتركاني (فَأَذْخُلُهُ) جواب الأمر منصوبٌ بتقدير «أن»، أو مجزومٌ على الجوابِ (قَالَ: أَمَّا الْآنَ فَلَا وَأَنْتَ دَاخِلُهُ) في الأخرى، وفي رواية جرير في «الجنائز» [ح: ١٣٨٦] «قالا: إِنَّهُ بَقِيَ لَكَ عَمْرٌ لَمْ تَسْتَكْمَلْهُ فَلَوْ اسْتَكْمَلْتَ أَتَيْتَ مَنْزِلَكَ»، وقد قيل: إِنَّهُ **مِنْ أَشَدِّ لَمْ** رفع بعد موته إلى الجنة، وعورض بقوله **مِنْ أَشَدِّ لَمْ**: «أنا أول من تنشق عنه الأرض» فإنه يشعر^(١) بأنه في قبره الشريف. وأجيب باحتمال أن لروحه الشريفة انتقالات من مكان إلى آخر، وتصرُّفات في الكون كيف شاء الله.

(قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ مِنْذُ اللَّيْلَةِ عَجَبًا) سقط «قد» لأبي ذرٍّ (فَمَا هَذَا الَّذِي رَأَيْتُ؟ قَالَ: قَالَ لِي: أَمَّا) بفتح الهمزة والميم المخففة (إِنَّا) بكسر الهمزة وتشديد النون (سَنُخْبِرُكَ) عنه: (أَمَّا) بالتشديد (الرَّجُلُ الْأَوَّلُ الَّذِي أَتَيْتَ عَلَيْهِ يُلْغُ رَأْسُهُ بِالْحَجَرِ، فَإِنَّهُ الرَّجُلُ يَأْخُذُ الْقُرْآنَ فَيَرْفُضُهُ) بضم الفاء الثانية وكسر ها يتركها (وَيَنَامُ عَنِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ) جعلت^(٢) العقوبة في رأسه لنومه عن الصلاة، والنَّوْمُ موضعه الرأس (وَأَمَّا الرَّجُلُ^(٣)) الَّذِي أَتَيْتَ عَلَيْهِ يُشْرِشِرُ) بفتح الشينين (شِدْقُهُ) بكسر الشين (إِلَى قَفَاهُ، وَمَنْخَرُهُ إِلَى قَفَاهُ، وَعَيْنُهُ إِلَى قَفَاهُ، فَإِنَّهُ الرَّجُلُ يَغْدُو) بالغين المعجمة، يخرج (مِنْ بَيْتِهِ) مبكرًا (فَيَكْذِبُ الْكَذْبَةَ) ١١٥٩/٧د بفتح الكاف وسكون الذال المعجمة (تَبْلُغُ الْآفَاقَ) زاد في «الجنائز» [ح: ١٣٨٦] «فَيُصْنَعُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، وإنَّما استحقَّ التعذيب لما ينشأ عن تلك الكذبة من المفساد، وهو فيها غير مكره.

وقال ابنُ العربي: شَرُّ شَرِّةٍ شِدْقُ الْكَاذِبِ إِنْزَالُ الْعُقُوبَةِ بِمَحَلِّ الْمَعْصِيَةِ. وقال ابنُ هُبَيْرَةَ:

(١) في (ص) و(د): «مشعر».

(٢) في (ص) و(د): «قال جعلت».

(٣) «الرجل»: ليست في (ب).

لما كان الكاذبُ يساعدُ أنفه وعينه لسانه على الكذبِ بترويحٍ باطله^(١) وقعتِ المشاركةُ بينهم في العقوبة (وَأَمَّا الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ الْعُرَاةُ الَّذِينَ فِي مِثْلِ بِنَاءِ الثَّنُورِ، فَإِنَّهُمْ الزُّنَاةُ وَالزَّوَانِي) ومناسبة العُري؛ لأنَّ عاداتهم التَّسَرُّ بالخلوة، فعوقبوا بالهتك، ولَمَّا كانت جنائتهم من أعضائهم السفلى ناسبَ أن يكون عذابهم من تحتهم (وَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي أَتَتْ عَلَيْهِ يَسْبَحُ فِي النَّهْرِ/ وَيُلْقَمُ الْحَجَرَ) بضم التحتية وفتح القاف، «والحجر» نصبٌ مفعولٌ ثانٍ، ولأبي ذرٍّ وابن ١٥٨/١٠ عساكر: «الحجارة» بالجمع (فَإِنَّهُ أَكَلُ الرَّبَا) بمدُّ همزة «أكَل» وكسر كافها، وفي إقامه الحجر إشارة إلى أنَّه لا يغني عنه شيئاً كما أنَّ المرابي يتخيَّل أنَّ ماله يزدادُ والله يمحقه (وَأَمَّا الرَّجُلُ الْكَرِيهُ الْمَرَاةُ) بفتح الميم وسكون الراء وبالمَدَّ (الَّذِي عِنْدَ النَّارِ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشميهني: «عنده النار» بزيادة الضمير والرَّفع (يَحْشُهَا وَيَسْعَى حَوْلَهَا، فَإِنَّهُ مَالِكٌ خَازِنٌ جَهَنَّمَ) وإنَّما كان كرية المنظر؛ لأنَّ فيه زيادة في عذابِ أهل النار (وَأَمَّا الرَّجُلُ الطَّوِيلُ الَّذِي فِي الرُّوضَةِ فَإِنَّهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ شَيْخٍ، وَأَمَّا الْوِلْدَانُ الَّذِينَ حَوْلَهُ فكلُّ مَوْلُودٍ مَاتَ عَلَى الْفِطْرَةِ) الإسلامية.

(قَالَ) سَمُرَةٌ: (فَقَالَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ) قال في «الفتح»: لم أقف على اسمه: (يَا رَسُولَ اللَّهِ وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ) الَّذِينَ مَاتُوا عَلَى الْفِطْرَةِ داخلون في زُمرَةِ هؤلاء الولدان؟ سقطت الواو الأولى من قوله «وأولاد» لابن عساكر (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) مجيباً: (وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ) منهم^(٢)، وظاهره: الحكمُ لهم بالجنة، ولا يعارضه قوله: «إِنَّهُمْ مع^(٣) آبائهم»؛ لأنَّ ذلك في الدنيا (وَأَمَّا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَانُوا شَطْرًا^(٤) مِنْهُمْ حَسَنًا) ولأبي ذرٍّ: «شَطْرًا منهم حسن» بنصب الأول ورفع الثاني، وللأصيليِّ وابن عساكر برفع «شطر» و«حسن» (وَشَطْرٌ مِنْهُمْ قَبِيحًا) ولأبي ذرٍّ وابن عساكر بنصب الأول ورفع الثاني، وفي نسخة أبي ذرٍّ: والصَّواب: شَطْرٌ ... وشَطْرٌ بالرفع. كذا رأيتُه في حاشية الفرع منسوباً لـ «اليونانية»، ثمَّ رأيتُه فيها كذلك، وللنسفيِّ والإسماعيليِّ بالرَّفع في الجميع على أن «كان» تامة، والجملة حالية (فَإِنَّهُمْ قَوْمٌ خَلَطُوا) بتخفيف اللام (عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا، تَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُمْ).

(١) في (ع): «بالترويح للباطل».

(٢) في (د) و(ص): «فيهم».

(٣) في (د): «من».

(٤) في هامش (ل): وعلى هذا فـ «شطر» بدلٌ من واو «كانوا»، و«حسنًا» خبر «كان».

خاتمة: ومن آداب المعبر ما أخرجه عبد الرزاق عن عمر: أنه كتب إلى أبي موسى: إذا رأى أحدكم رؤيا فقصها على أخيه فليقل: خير لنا وشر لأعدائنا. ورجاله ثقات، لكن سنده منقطع، وعند الطبراني^(١) والبيهقي في «الدلائل» من حديث ابن زمل الجهني - وهو بكسر الزاي وسكون الميم بعدها لام - قال: كان النبي ﷺ إذا صلى الصبح قال: «هل رأى أحد منكم شيئاً؟» قال ابن زمل: فقلت: أنا يا رسول الله. قال: «خيرًا تلقاه، وشرًا تتوقاه، وخير لنا وشر لأعدائنا، والحمد لله رب العالمين، اقصص رؤياك» الحديث. وسنده ضعيف جدًا.

وينبغي أن يكون العابر^(٢) دينًا، حافظًا، تقيًا، ذا علم^(٣) وصيانة، كاتمًا لأسرار الناس في رؤياهم، وأن يستغرق السؤال من السائل بأجمعه، وأن يرد الجواب على قدر السؤال للشريف والوضيع، ولا يعبر عند طلوع الشمس، ولا عند غروبها، ولا عند الزوال، ولا في الليل.

ومن آداب^(٤) الرائي أن يكون صادق اللهجة، وأن ينام على وضوء على جنبه الأيمن، وأن يقرأ^(٥) عنده: «وَالشَّمْسُ» «وَاللَّيْلُ» «وَالنِّين» وسورتَي الإخلاص والمعوذتين، ويقول: اللهم إني أعوذ بك من سيئ الأحلام، وأستجير بك من تلاعب الشيطان في اليقظة والمنام، اللهم إني أسألك رؤيا صالحة صادقة نافعة حافظة غير منسية، اللهم أرني في منامي ما أحب، ومن آدابه أن لا يقصها على امرأة، ولا على^(٦) عدو، ولا على جاهل.

وهذا^(٧) آخر «كتاب التعبير»، فرغ منه يوم الاثنين، العشرين من شعبان^(٨) سنة ٩١٥هـ^(٩).

(١) في هامش (ل): حديث الطبراني ذكره في «المجمع» عنه من رواية ابن زمل منقولاً بصورة المصغر، وقال: وفيه سليمان بن عطاء القرشي، وهو ضعيف. انتهى. وفي «تهذيب التهذيب» ذكره ابن حبان في الضعفاء، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، يكتب حديثه. انتهى باختصار، كذا بخط شيخنا العجمي رحمه الله. ووقع في الهامش وهم صُحَّح من «المعجم الكبير» و«مجمع الزوائد».

(٢) في (ع): «المعبر».

(٣) في (ص) و(ع) و(ل): «حلم»، وفي هامش (ل) و(ب): كذا بخطه بالحاء، وفي نسخة بالعين.

(٤) في (س): «أدب».

(٥) في (ع): «يكون».

(٦) «على»: ليست في (ص).

(٧) «وهذا»: ليست في (د).

(٨) في (د): «من شهر شعبان».

(٩) قوله: «فرغ منه يوم الاثنين العشرين من شعبان سنة ٩١٥»: ليست في (ع).

٩٢ - كتاب الفتن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كتاب الفتن) بكسر الفاء وفتح الفوقية، جمع: فتنة؛ وهي المحنة والعذاب والشدة، وكلُّ مكروه وآيل^(١) إليه؛ كالكفر والإثم والفضيحة والفجور والمصيبة وغيرها من المكروهات، فإن كانت من الله فهي على وجه الحكمة، وإن كانت من الإنسان بغير أمر الله فهي مذمومة، فقد ذمَّ الله الإنسان بإيقاع الفتنة كقوله تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٩١] و﴿إِنَّ الَّذِينَ فَنَوْا الْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية [البروج: ١٠].

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) قال في «الفتح»: كذا في رواية الأصيلي وكريمة تأخير البسملة، ولغيرهما تقديمها، والذي في الفرع كأصله^(٢) رقم عليه^(٣) علامة أبي ذرُّ بعد التصحيح، وعلامة التقديم والتأخير عليهما لابن عساكر.

١ - مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ وَمَا كَانَ النَّبِيُّ

بِإِلَهِ إِلَّا اللَّهُ يُحَذِّرُ مِنَ الْفِتَنِ

(مَا جَاءَ) ولأبي ذرُّ: «باب ما جاء» (في) بيان (قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]) / أي: اتَّقُوا ذَنْبًا يَعْمُكُمْ أَثَرُهُ؛ كإقرار المُنْكَرِ بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ، ١٥٩/١٠ والمُذْهَبُ فِي الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَافْتِرَاقِ الْكَلِمَةِ، وَظُهُورِ الْبَدْعِ، وَالتَّكَاسُلِ فِي الْجِهَادِ^(٤) عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾ إِمَّا جَوَابُ الْأَمْرِ عَلَى مَعْنَى: إِنْ أَصَابَتْكُمْ لَا تُصِيبُ الظَّالِمِينَ مِنْكُمْ، وَفِيهِ: أَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ مُتَرَدِّدٌ، فَلَا تَلِيْقُ بِهِ النُّونُ الْمُؤَكَّدَةُ، لَكِنَّهُ لَمَّا تَضَمَّنَ مَعْنَى النَّهْيِ سَاغَ فِيهِ

(١) في (د): «أو آيل».

(٢) في (د): «وأصله».

(٣) «عليه»: ليس في (د) و(ص) و(ع).

(٤) «والتكاسل في الجهاد»: ليس في (ص).

كقوله: ﴿أَدْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾ [النمل: ١٨] وإمّا صفة لـ ﴿فِتْنَةً﴾ و﴿لَا﴾ للنفي، وفيه شذوذ؛ لأنّ النون لا تدخل النفي^(١) في غير القسم، أو للنهي على إرادة القول كقوله:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظُّلَامُ وَاخْتَلَطَ
جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتِ الذُّنْبَ قَطْ

وإمّا جواب قسم محذوف؛ كقراءة من قرأ: ﴿لَتَصِيبَنَّ﴾ وإن اختلفا في المعنى، ويحتمل/ أن يكون نهياً بعد الأمر باتقاء الذنب عن التعرّض للظلم، فإنّ وباله يُصيب الظالم خاصّة ويعود عليه، و﴿مِنْ﴾ في ﴿مِنْكُمْ﴾ على الوجه الأوّل: للتبعيض^(٢)، وعلى الآخرين^(٣): للتبيين^(٤)، وفائدته: التنبيه على أنّ الظلم منكم أقبح من غيركم، قاله في «أسرار التنزيل»^(٥)، وروى أحمد والبزار من طريق مطرّف بن عبد الله بن الشّخير قال: قلنا للرّبير -يعني: في قصّة الجمل-: يا أبا عبد الله؛ ما جاء بكم؟ ضيّعتم الخليفة الذي قُتل -يعني: عثمان- بالمدينة، ثم جئتم تطلبون بدمه -يعني: بالبصرة!- فقال الرّبير: إنّنا قرأنا على عهد رسول الله ﷺ ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] لم نكن نحسب أنّ أهلها حتّى وقعت منّا حيث وقعت، وعند أحمد بسندٍ حسنٍ من حديث عديّ بن عميرة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنّ الله لا يُعذّب العامة بعمل الخاصة حتّى يروا المنكر بين ظهرائهم، وهم قادرون على أن ينكروه فلا ينكروه، فإذا فعلوا ذلك؛ عذّب الله الخاصة والعامة» (و) بيان (مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحَذِّرُ) بتشديد المعجزة (مِنَ الْفِتَنِ) في أحاديث الباب وغيره المتضمنة للوعيد على التّبديل والإحداث؛ لأنّ الفتن غالباً إنّما تنشأ عن^(٦) ذلك.

٧٠٤٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: قَالَتْ أَسْمَاءُ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَنَا عَلَى حَوْضِي أَنْتَظِرُ مَنْ يَرُدُّ عَلَيَّ، فَيُؤْخَذُ بِنَاسٍ مِنْ

(١) في (د): «المنفي».

(٢) «للتبعيض»: ليس في (ص).

(٣) في (ع): «الآخر».

(٤) في (ص): «للتنبيه».

(٥) كذا، والصواب: أنوار التنزيل.

(٦) في (د) و(ص): «من».

دُونِي فَأَقُولُ: أَمْتِي، فَيَقُولُ: لَا تَذِرِي، مَشُوا عَلَى الْقَهْقَرَى، قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ أَنْ نَرْجِعَ عَلَى أَعْقَابِنَا أَوْ نُفْتَنَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني قال: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة، و«السَّرِيُّ» - بفتح السَّين^(١) المهملة وكسر الراء^(٢) وتشديد التَّحتِيَّة - البصريُّ سكن مَكَّة، وكان يلقَّب بالأفوه قال: (حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ) بن عبد الله القرشيُّ المَكِّيُّ (عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ) عبد الله، واسم أبي مليكة زهيرٌ، أَنَّهُ (قَالَ: قَالَتْ أَسْمَاءُ) بنت أبي بكر الصَّدِّيقِ رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) أَنَّهُ (قَالَ: أَنَا عَلَى حَوْضِي) يوم القيامة (أَنْتَظِرُ مَنْ يَرِدُ عَلَيَّ) بتشديد الياء، أي: من يحضرني ليشرب (فَيُؤْخَذُ بِنَاسٍ مِنْ دُونِي) أي: بالقرب منِّي (فَأَقُولُ: أَمْتِي) وفي: «باب الحوض» من «الرقاق» [ح: ٦٥٩٣] فأقول: «يارب؛ منِّي ومن أمتي» (فَيَقُولُ) أي: فيقول الله، ولأبي ذرٍّ وابن عساكر: «يُقَالُ» (لَا تَذِرِي) يا محمد^(٣) (مَشُوا عَلَى الْقَهْقَرَى) بفتح القافين بينهما هاء ساكنة مقصورة، الرجوع إلى خلف، أي: رجعوا الرجوع المعروف بالقهقري، أي: ارتدوا عما كانوا عليه.

(قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ) عبد الله بالسند السابق: (اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ أَنْ نَرْجِعَ) أي: نرتد (عَلَى أَعْقَابِنَا أَوْ نُفْتَنَ) زاد في: «باب الحوض» [ح: ٦٥٩٣] «عن ديننا».

٧٠٤٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، لَيُرْفَعَنَّ إِلَيَّ رَجُلًا مِنْكُمْ حَتَّى إِذَا أَهْوَيْتُ لَأَنَا وَلَهُمْ اخْتَلِجُوا دُونِي، فَأَقُولُ: أَيُّ رَبِّ؛ أَصْحَابِي؛ فَيَقُولُ: لَا تَذِرِي مَا أَخَذْتُوَا بَعْدَكَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المُنْقَرِي - بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف - أبو سلمة التَّبُوكِيُّ؛ بفتح المثناة وضمُّ الموحدة وسكون الواو وفتح المعجمة، مشهورٌ بكنيته واسمه، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الوضاح الإشكريُّ (عَنْ مُغِيرَةَ) بن المِقْسَم - بكسر الميم - الضَّبِّيُّ الكوفيُّ (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة (قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) بن مسعود رضي الله عنه: (قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم):

(١) «السَّين»: ليس في (د) و(ص) و(ع).

(٢) «وكسر الراء»: ليس في (ص) و(ع).

(٣) قوله: «يا محمد»: وقع في (ع) بعد قوله: «مشوا».

أنا فَرَطُكُمْ) بفتح الفاء والراء وبالطاء المهملة، أي: أنا أتقدمكم (على الحوض)؛ لاهيته لكم (لَيُرْفَعَنَّ) أي: ليظهرنَّ، ولأبي ذرٍّ: «فَلَيُرْفَعَنَّ» (إِلَيَّ) بتشديد الياء (رِجَالٌ مِنْكُمْ) لأراهم (حَتَّى إِذَا أَهْوَيْتُمْ) مِلْتُ (لَأَنَا وَلَهُمْ؛ اخْتَلِجُوا) بسكون الخاء المعجمة وضمِّ الفوقية وكسر اللام وضمِّ الجيم: اجتذبوا واقتطعوا (دُونِي، فَأَقُولُ: أَي رَبِّ؛ أَصْحَابِي) أي: أمتي (فَيَقُولُ) الله تعالى: إِنَّكَ (لَا تَذَرِي مَا أَحَدْتُوا) من الارتداد عن الإسلام^(١) أو من المعاصي الكبيرة البدنية أو الاعتقادية (بَعْدَكَ).

٧٠٥٠ - ٧٠٥١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، مَنْ وَرَدَهُ شَرِبَ مِنْهُ، وَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهُ أَبَدًا، لَيَرِدُ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ». قَالَ أَبُو حَازِمٍ: فَسَمِعَنِي النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ، وَأَنَا أَحَدُهُمْ هَذَا فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ سَهْلًا؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: وَأَنَا أَشْهَدُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ لَسَمِعْتُهُ يَزِيدُ فِيهِ قَالَ: «إِنَّهُمْ مِنِّي، فَيَقَالُ: إِنَّكَ لَا تَذَرِي مَا أَحَدْتُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: سُحْقًا سُحْقًا لِمَنْ بَدَّلَ بَعْدِي».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) المخزومي، ونسبه لجده، واسم أبيه: عبد الله قال: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ^(٢)) (بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) القاري بتشديد التَّحْتِيَّة (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) سلمة بن دينار أنه قال: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ (بسكون العين، السَّاعِدِيُّ الْأَنْصَارِيُّ) يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ» بفتح الفاء والراء، أي: أتقدمكم، فَعَلَّ بمعنى فاعِل، وفي الدعاء للطفل الميت^(٣): اللَّهُمَّ اجعله لنا فَرَطًا، أي: أجرًا يتقدمنا حتى نَرِدَ عليه (مَنْ) ولأبي ذرٍّ: «فَمَنْ» (وَرَدَهُ شَرِبَ مِنْهُ) بلفظ الماضي، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «يشرب» بلفظ المضارع (وَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ لَمْ يَظْمَأْ) أي: لم يعطش (بَعْدَهُ أَبَدًا) وسقط لفظ «بعده» لأبي ذرٍّ (لَيَرِدُ) ولأبي ذرٍّ: «لَيَرِدَنَّ» (عَلَيَّ) بتشديد التَّحْتِيَّة (أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي) ولأبي ذرٍّ: «ويعرفونني» بنونين (ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ).

(١) في (ع): «الدين».

(٢) زيد في (ع): «بن عبد الله».

(٣) «الميت»: سقط من (ع).

(قَالَ أَبُو حَازِمٍ) سلمة بالسند السابق: (فَسَمِعَنِي النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ) بِالتَّحْتِيَّةِ وَالشَّيْنِ المعجمة، الزُّرْقِيُّ (وَأَنَا أَحَدُهُمْ هَذَا) الْحَدِيثَ (فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ سَهْلًا) السَّاعِدِيُّ؟ وَتَاء «سَمِعْتُ» مَفْتُوحَةٌ، وَهُوَ اسْتِفْهَامٌ خُذِفَتْ أَدَاتُهُ، قَالَ أَبُو حَازِمٍ: (فَقُلْتُ: نَعَمْ) سَمِعْتُهُ (قَالَ) النُّعْمَانُ: (وَأَنَا أَشْهَدُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُذْرِيِّ) ^(١) (لَسَمِعْتُهُ يَزِيدُ فِيهِ، قَالَ: إِنَّهُمْ) أَيِ: الَّذِينَ ^(٢) يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ (مِنِّي) مِنْ أُمَّتِي (فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَذَرِي مَا أَخَذْتُوا) كَذَا لِأَبِي ذُرٍّ عَنْ الْكُشْمِيهَنِيِّ، وَلِغَيْرِهِ: «مَا بَدَّلُوا» (بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: سُحْقًا سُحْقًا) بُعْدًا بُعْدًا (لِمَنْ بَدَّلَ) دِينَهُ (بَعْدِي) أَيِ: أَبْعَدَهُ اللَّهُ، وَلَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَشْفَعُ لَهُمْ بَعْدُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ يُلْقِي لَهُمْ ذَلِكَ فِي قَلْبِهِ وَقَتًا؛ لِيَعَاقِبَهُمْ بِمَا شَاءَ إِلَى وَقْتٍ يَشَاءُ، ثُمَّ يَعْطِفُ قَلْبَهُ عَلَيْهِمْ، فَيَشْفَعُ لَهُمْ، فَفِي الْحَدِيثِ: «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي» أَيِ: مَا عَدَا الشَّرْكَ.

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «فَضْلِ النَّبِيِّ ﷺ».

٢ - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «سَتَرُونَ بَعْدِي أُمُورًا تُنْكِرُونَهَا»

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اضْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ».

(بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ) لِلْأَنْصَارِ: (سَتَرُونَ بَعْدِي أُمُورًا تُنْكِرُونَهَا، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ) أَيِ: ابْنِ عَاصِمٍ الْعَاصِمِيُّ مِمَّا وَصَلَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي «كِتَابِ الْمَغَازِي» فِي «غَزْوَةِ حَنِينٍ» [ج: ٤٣٣٠] (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ) لِلْأَنْصَارِ: (اضْبِرُوا) عَلَى مَا تَلْقَوْنَ بَعْدِي مِنَ الْأَثَرِ (حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ).

٧٠٥٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَهَبٍ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ بَعْدِي أُمُورًا تُنْكِرُونَهَا»، قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَدُوا إِلَيْهِمْ حَقَّهُمْ، وَسَلُّوا اللَّهَ حَقَّكُمْ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هُوَ ابْنُ مُسْرَهْدٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ) ثَبَتَ:

(١) فِي (ص): «الَّذِي» وَهُوَ تَحْرِيفٌ. وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (الْحَقُّ الَّذِي).

(٢) فِي غَيْرِ (د): «بَيْنَهُ».

(٣) فِي (د): «فَضَائِلُ».

«الْقَطَان» لأبي ذرٍّ، قال: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران قال: (حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَهَبٍ) أبو سليمان الهمداني الجهنني الكوفي، مخضرم ثقة جليل، لم يُصَبَّ من قال: في حديثه خلل، قال: (سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ) بن مسعود بن غافل الهذلي رضي الله عنه (قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّكُمْ سَتَرُونَ) من أمراء (بَعْدِي أُثْرَةٌ) بفتح الهمزة والمثلثة والراء، أو بضم الهمزة وسكون المثلثة؛ استثناء واختصاصاً بحظوظ دنيوية تُؤثرون بها غيركم (وَأُمُورًا تُنْكَرُونَهَا) من أمور الدين، وسقطت الواو الأولى من «أُمُورًا» لابن عساكر، وحينئذٍ فقوله: «أُمُورًا» بدلٌ من «أُثْرَةٌ» (قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ) أن نفعل إذا وقع ذلك؟ (قَالَ: أَذُوا إِلَيْهِمْ) أي: إلى الأمراء (حَقَّهُمْ) الذي لهم الْمُطَالَبَةُ به، وفي رواية الثوري عن الأعمش في «علامات النبوة» [ج: ٣٦٠٣] «تؤذون الحقوق التي^(١) عليكم» أي: بذل المال الواجب في الزكاة والتفمس، والخروج إلى الجهاد عند التَّعْيِين ونحوه (وَسَلُّوا اللَّهَ حَقَّكُمْ) وفي رواية الثوري: «وتسألون الله الذي لكم» أي: بأن يلهمهم إنصافكم، أو يُبدلکم خيراً منهم، وقال الداودي: سَلُّوا اللَّهَ أَنْ يَأْخُذَ لَكُمْ حَقَّكُمْ، وَيَقْيِضَ لَكُمْ مِنْ يَوْذِيهِ إِلَيْكُمْ، وقيل: تسألون الله سرّاً؛ لأنَّهم إن سألوه جهراً؛ أَدَّى إِلَى الْفِتْنَةِ، وظاهرُ هذا الحديث العمومُ في المخاطبين؛ كما قاله في «الفتح»، قال: ونقل السِّفَاقِسي عن الداودي أَنَّهُ خَاصٌّ بِالْأَنْصَارِ، وكأنَّه أَخَذَهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الَّذِي قَبْلَهُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ مَخَاطَبَةِ الْأَنْصَارِ بِذَلِكَ أَنْ يَخْتَصَّ بِهِمْ، فَقَدْ وَرَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّعْمِيمِ، وَفِي حَدِيثِ عُمَرَ فِي «مُسْنَدِهِ» لِلْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيِّ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ عَنْ عُمَرَ^(٢) رَفَعَهُ قَالَ: «أَتَانِي جَبْرِيلُ فَقَالَ: إِنَّ أَمَّتَكَ مُفْتَتَنَةٌ مِنْ بَعْدِكَ، فَقُلْتُ: مَنْ أَيْنَ؟ قَالَ^(٣): مِنْ قَبْلِ أُمَرَائِهِمْ وَقُرَّائِهِمْ؛ يَمْنَعُ الْأُمَرَاءُ النَّاسَ الْحَقَّ، فَيَطْلُبُونَ حَقَّوْقَهُمْ فَيُفْتَنُونَ، وَيَتَّبِعُ الْقُرَّاءُ أَهْوَاءَ الْأُمَرَاءِ فَيُفْتَنُونَ، قُلْتُ: فَكَيْفَ يَسْلَمُ مَنْ يَسْلَمُ مِنْهُمْ؟ قَالَ: بِالْكَفِّ وَالصَّبْرِ؛ إِنْ أُعْطُوا الَّذِي لَهُمْ أَخَذُوهُ، وَإِنْ مَنَعُوهُ تَرَكَوْهُ».

وحديث الباب سبق في «علامات النبوة» [ج: ٣٦٠٣].

(١) في (د): «الذي»، وهو تحريف.

(٢) قوله: «في مسنده للإسماعيلي... عبادة بن الجرّاح عن عمر» سقط من (ع).

(٣) في (ع): «فقال».

٧٠٥٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ، عَنِ الْجَعْدِ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا فَلْيَضْبِرْ، فَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ السُّلْطَانِ شَبْرًا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) أبو الحسن الأسدي البصريُّ ابنُ مُسْرَهْدٍ^(١) بن مسربل بن مغربل (عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ) بن سعيد، ولا بن عساكر: «حَدَّثَنَا عبد الوارث» (عَنِ الْجَعْدِ) بفتح الجيم وسكون العين المهملة، أبي^(٢) عثمان الصيرفي (عَنْ أَبِي رَجَاءٍ) عمران العطاردي (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا) من أمر الدين (فَلْيَضْبِرْ) على ذلك المكروه، ولا يخرج عن طاعة السُّلْطَانِ (فَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ السُّلْطَانِ) أي: من طاعته (شَبْرًا) أي: قدر شبر؛ كناية عن معصية السُّلْطَانِ ولو بأدنى شيء (مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً) بكسر الميم كالجلسة: بيان لهيئة الموت وحالته التي يكون عليها، أي: كما^(٣) يموت أهل الجاهلية من الضلالة^(٤) والفرقة، وليس لهم إمام يُطَاع، وليس المراد أَنَّهُ يموت كافرًا بل عاصيًا، وفي الحديث: أَنَّ السُّلْطَانِ لَا يَنْعَزِلُ بِالْفِسْقِ؛ إذ في عزله سببٌ للفتنة، وإراقة الدِّمَاءِ، وتفريق ذات ١٦١/٧٥ البَيْنِ، فالمفسدة في عزله أكثرُ منها في بقاءه.

والحديث أخرجه البخاريُّ في «الأحكام» أيضًا [ج: ٧١٤٣]، ومسلمٌ في «المغازي».

٧٠٥٤ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ الْجَعْدِ أَبِي عُثْمَانَ: حَدَّثَنِي أَبُو رَجَاءٍ الْعَطَارِدِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَضْبِرْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شَبْرًا فَمَاتَ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) محمَّد بن الفضل السَّدوسيُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) بفتح الحاء المهملة والميم المشددة، ابنِ درهمٍ الأزديُّ الجهميُّ (عَنِ الْجَعْدِ أَبِي عُثْمَانَ) بن دينار اليشكري - بتحتية مفتوحة فشين معجمة ساكنة فكاف مضمومة - الصيرفيُّ البصريُّ أَنَّهُ قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد (أَبُو رَجَاءٍ) ابن مِلْحَانَ؛ بكسر الميم وسكون اللام بعدها

(١) «ابن مسرهد»: ليس في (د).

(٢) في (د): «أبو».

(٣) في (د): «لا»، وهو خطأ.

(٤) في (ع): «ترك الصلاة».

حاء مهملة (الْعُطَارِدِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) أَنَّهُ (قَالَ: مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَضْبِرْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ) فَإِنَّ الشَّانَ (مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ) أَي: جماعة الإسلام، وخرج عن طاعة الإمام (شَبْرًا) أَي: ولو بأدنى شيء (فَمَاتَ؛ إِلَّا^(١) مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً) أَي: فمات على هيئة كان يموت عليها أهل الجاهلية؛ لأنهم كانوا لا يرجعون إلى طاعة أمير، ولا يتبعون هدى إمام، بل كانوا مستنكفين عن ذلك، مستبدّين بالأمور، و«مَنْ» استفهامية، والاستفهام إنكاري، فحكمه حكم النفي، فكأنه يقول: ما فارق أحد الجماعة شبرًا إلا مات ميتة جاهليّة، أو حذف «ما» النافية؛ فهي مقدّرة، أو «إلا» زائدة، أو عاطفة على رأي الكوفيين. وفي هذه الأحاديث حجة في ترك الخروج على أئمة الجور، ولزوم السمع والطاعة لهم، وقد أجمع الفقهاء على أن الإمام المتغلب تلزم طاعته ما أقام الجماعات والجهاد إلا إذا وقع منه كفر صريح، فلا تجوز طاعته في ذلك، بل تجب مجاهدته لمن قدر.

٧٠٥٥ - ٧٠٥٦ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَهُوَ مَرِيضٌ فَقُلْنَا: أَضْلَحَكَ اللَّهُ، حَدَّثَنَا بِحَدِيثٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهِ سَمِعْتُهُ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: دَعَانَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَبَايَعَنَا. فَقَالَ فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا: أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أُويسٍ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله المصري (عَنْ عَمْرِو) بفتح العين، ابن الحارث (عَنْ بُكَيْرٍ) بضمّ الموحدة مصغراً، ابن عبد الله ابن الأشج (عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ) بكسر العين، و«بُسر» بضمّ الموحدة وسكون السين المهملة، مولى الحضرمي (عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ) بضمّ الجيم وتخفيف النون، السدوسي، واسم أبي أمية: كثير، أنه (قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَهُوَ) أَي: والحال أنه (مَرِيضٌ) (فَقُلْنَا) له: (أَضْلَحَكَ اللَّهُ) في جسمك؛ لتعاقى من مرضك، أو أعم (حَدَّثَنَا بِحَدِيثٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهِ سَمِعْتُهُ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم)، قَالَ: دَعَانَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم ليلة العقبة (فَبَايَعَنَا) - بفتح العين - صلى الله عليه وسلم، وَرُوي: «فَبَايَعَنَا» بإسكانها، أَي: فبايَعنا نحن النبي صلى الله عليه وسلم، ولأبي ذرٍّ والأصيلي: «فَبَايَعَنَاهُ» بإثبات ضمير المفعول.

(١) «إلا»: سقط من (ع).

(فَقَالَ) مِنْهُ الشَّيْءُ: (فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا) أَي: فيما اشترط علينا (أَنْ بَايَعَنَا) بفتح الهمزة والعين، مفسرة (عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ) له (فِي مَنْشِطِنَا وَمَكْرَهِنَا) بفتح الميم فيهما وبالمعجمة بعد الثون الساكنة في الأول، وسكون الكاف/ في الثاني، مصدران ميميّان، أي: في حالة نشاطنا، والحالة^(١) ١١٦٢/٧٥ التي نكون فيها عاجزين عن العمل بما نُؤمر به (وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأُثْرَةَ عَلَيْنَا) بفتحات، أو بضم الهمزة وسكون المثلثة، أي: إيثار الأمراء بحظوظهم واختصاصهم إيّاها بأنفسهم (وَأَنْ لَا تُنَازِعَ الْأَمْرَ) أي: المُلْكَ (أَهْلُهُ) قال في «شرح المشكاة»: هو كالبيان لسابقه؛ لأن معنى عدم المنازعة هو الصبر على الأثرة، وزاد أحمد من طريق عمير بن هانئ، عن عبادة: «وإن رأيت أن لك» أي: وإن اعتقدت/ أن لك في الأمر حقًا؛ فلا تعمل بذلك الرأي، بل اسمع وأطع إلى أن يصل إليك بغير خروج عن الطاعة، وعند ابن حبان وأحمد من طريق أبي النضر عن جنادة: «وإن أكلوا مالك وضربوا ظهرك» (إِلَّا أَنْ تَرَوْا) فإن قلت: كان المناسب أن يُقال: إلّا أن نرى؛ بنون المتكلم؛ أُجيب بأنّ التقدير: بايَعنا قائلًا: إلّا أن تروا (كُفْرًا بَوَاحًا) بفتح الموحدة والواو والحاء المهملة، ظاهرًا يُجهر ويُصرّح به (عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ) نصّ من قرآن أو خبر صحيح لا يحتمل التأويل، فلا يجوز الخروج على الإمام ما دام فعله يحتمل التأويل.

والحديث أخرجه مسلم^(٢) في «المغازي».

٧٠٥٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَزْرَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اسْتَعْمَلْتُ فَلَانًا وَلَمْ تَسْتَعْمِلْنِي؟ قَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ بَعْدِي أَثْرَةً، فَاضْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَزْرَةَ) القرشي البصري^(٣) قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رضي الله عنه (عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ) بضم الهمزة، وضمّ الحاء المهملة وفتح الضاد المعجمة، مصغرين، ابن سِمَاك بن عتيك أبي عبيد الأنصاري الأشهلي: (أَنَّ رَجُلًا) هو أُسَيْدُ الرَّائِي (أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ اسْتَعْمَلْتُ فَلَانًا) هو عمرو

(١) في (د) و(ص) و(ع): «والحال».

(٢) «مسلم»: سقط من (ع).

(٣) «البصري»: مثبت من (د) و(س).

ابن العاص (وَلَمْ تَسْتَعْمِلْنِي؟ قَالَ) بِإِلْهَامِ اللَّهِ مُجِيبًا لِلسُّوَالِ^(١): (إِنَّكُمْ سَتَرُونَ) بفتح الفوقية (بَعْدِي أُثْرَةً) بضمّ الهمزة وسكون المثلثة، أي: استثناءً للحظّ الدنيوي (فَاصْبِرُوا) إذا وقع لكم ذلك (حَتَّى تَلْقَوْنِي) وإنّما أجاب بقوله: «إِنَّكُمْ سترون» إشارةً إلى أنّ استعمال فلان المذكور ليس لمصلحةٍ خاصّةٍ به، بل لك ولجميع المسلمين.

والحديث سبق في «فضائل الأنصار» [ج: ٣٧٩٢].

٣ - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «هَلَاكَ أُمَّتِي عَلَى يَدَيِ أُغَيْلِمَةَ سُفْهَاءَ»

(بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: هَلَاكَ أُمَّتِي عَلَى يَدَيِ) بِالتَّثْنِيةِ (أُغَيْلِمَةَ) بضمّ الهمزة وفتح الغين المعجمة وسكون التَّحْتِيَّةِ وكسر اللام وفتح الميم بعدها^(٢) هاء تأنِيثٍ: صبيانٍ أو^(٣) الضُّعَفَاءُ العقولِ والتَّدْبِيرِ والَّذِينَ وَلَوْ كَانُوا بِالْغَيْنِ، زاد في بعض النُّسخ عن أبي ذرٍّ: «(من قريشٍ) سُفْهَاءَ».

٧٠٥٨ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي جَدِّي قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ وَمَعَنَا مَرْوَانُ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: سَمِعْتُ الصَّادِقَ الْمَصْدُوقَ يَقُولُ: «هَلَكَةُ أُمَّتِي عَلَى يَدَيِ غِلْمَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ»، فَقَالَ مَرْوَانُ: لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ غِلْمَةٌ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَوْ شِئْتُ أَنْ أَقُولَ بَنِي فَلَانٍ وَبَنِي فَلَانٍ لَفَعَلْتُ، فَكُنْتُ أَخْرُجُ مَعَ جَدِّي إِلَى بَنِي مَرْوَانَ حِينَ مَلَكَوا بِالشَّامِ، فَإِذَا رَأَوْهُمْ غِلْمَانًا أَخْدَانًا قَالَ لَنَا: عَسَى هَؤُلَاءِ أَنْ يَكُونُوا مِنْهُمْ، قُلْنَا: أَنْتَ أَعْلَمُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبَوذُكِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى) بفتح العين (بْنِ سَعِيدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ) بكسر عين «سعيدٍ» فيهما وفتح^(٤) عين «عمرو»، وسقط لابن عساكر «ابن عمرو بن سعيد» (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (جَدِّي)^(٥) سعيد بن عمرو بن سعيد بن

(١) في (ع): «للسائل».

(٢) في (ص): «بعد».

(٣) في (ص): «أي».

(٤) زيد في (ع): «سين».

(٥) قوله: «عين عمرو، وسقط لابن عساكر... بالإنفراد جَدِّي» سقط من (ع).

العاص الأموي المدني ثم الدمشقي ثم الكوفي^(١) (قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ) زمن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَمَعَنَا مَرْوَانُ) / بن الحكم بن أبي العاص^(٢) ١٦٢/٧٥ ب ابن أمية، الذي ولي الخلافة بعد ذلك (قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: سَمِعْتُ الصَّادِقَ) في نفسه (الْمَضْدُوقَ) عند الله^(٣)، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (يَقُولُ: هَلَكَةُ^(٤) أُمَّتِي عَلَى يَدَيَّ) بفتح الدال ثنية يد، ولأبي ذر عن الحثويي والكشميهني: «أيدي» بزيادة همزة بصيغة الجمع (غِلْمَةٌ) بكسر المعجمة وسكون اللام (مِنْ قَرِيشٍ) وعند أحمد والنسائي^(٥) من رواية سَمَّاكِ عن أبي ظالم عن أبي هريرة: «إِنَّ فساد أُمَّتِي عَلَى يَدَيَّ غِلْمَةٌ سفهاء من قريش»، وبزيادة: «سفهاء» تقع المطابقة بين الحديث والترجمة، وعند ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه: «أعوذ بالله من إمارة الصُّبَّيَّانِ، قالوا: وما إمارة الصُّبَّيَّانِ^(٦)؟ قال: إن أطمعتموهم هلكتم - أي: في دينكم -، وإن عصيتموهم أهلكوكم» أي: في دنياكم، بإزهاق النَّفْسِ، أو بإذهاب المال، أو بهما، وعند ابن أبي شيبة: أَنَّ أبا هريرة كان يمشي في السُّوق يقول: اللَّهُمَّ؛ لا تدركني سنة ستين ولا إمارة الصُّبَّيَّانِ، قالوا: وما إمارة الصُّبَّيَّانِ^(٧)؟ وقد استجاب الله دعاء أبي هريرة، فمات قبلها بسنة، قال في «الفتح»: وفي هذا إشارة إلى أَنَّ أَوَّلَ الْأَغِلْمَةِ كان في سنة ستين، وهو كذلك؛ فَإِنَّ يزيد ابن معاوية استُخْلِفَ فيها، وبقي إلى سنة أربع وستين فمات، ثم ولي ولده^(٨) معاوية ومات بعد أشهر.

(فَقَالَ مَرْوَانُ) بن الحكم المذكور: (لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ غِلْمَةٌ) بالنَّصْبِ على الاختصاص (فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لَوْ شِئْتُ أَنْ أَقُولَ: بَنِي فَلَانٍ وَبَنِي فَلَانٍ لَفَعَلْتُ) وكأنَّ أبا هريرة كان

(١) زيد في (ع): «قال: أخبرني جدي».

(٢) في هامش (ل): الذي في خطه: «ابن ابن العاص»، وهو سبق قلم.

(٣) في (ص): «النَّبِيُّ»، وليس بصحيح.

(٤) في (ع): «هلكت».

(٥) في (ع): «المُستَملي»، وليس بصحيح.

(٦) «قالوا: وما إمارة الصُّبَّيَّانِ»: مثبت من (د).

(٧) «قالوا: وما إمارة الصُّبَّيَّانِ»، ولعلَّ الصُّوَابَ حذفها.

(٨) في (ع): «بعده».

يعرف أسماءهم، وكان ذلك من الجَرَاب الذي لم يَبْثْه، فلم يبيّن أسامي أمراء الجور وأحوالهم. نعم؛ كان يكتفي عن بعضه ولا يصرح به؛ خوفاً على نفسه، وقد وردت أحاديث في لعن الحكم والد مروان وما ولد، أخرجها الطبراني وغيره^(١) غالبها فيه^(٢) مقال، وبعضها جيّد، قال عمرو ابن يحيى: (فَكُنْتُ أَخْرُجُ مَعَ جَدِّي) سعيد بن عمرو (إِلَى بَنِي مَرْوَانَ) بن الحكم (حِينَ مَلَكُوا) ١٦٣/١٠ وُلُوا/ الخلافة (بِالسَّأَمِ) وغيرها، ولأبي ذرٍّ: «حِينَ مَلَكُوا» بضم الميم وكسر اللام مشددة (فَإِذَا رَأَهُمْ غِلْمَانًا أَحْدَانًا) جمع حَدَثٍ، أي: شُبَّانًا^(٣) وأولهم يزيد، ولا بن عساكر: «غِلْمَانُ أَحْدَاثٍ» (قَالَ لَنَا: عَسَى هَؤُلَاءِ أَنْ يَكُونُوا مِنْهُمْ) فقال أولاده وأتباعه مَمَّنْ سمع^(٤) منه^(٥) ذلك: (قُلْنَا) له: (أَنْتَ أَعْلَمُ) وإنما تردّد عمرو في أنهم المراد بحديث أبي هريرة من جهة كون أبي هريرة لم يُفصِّح بأسمائهم.

تنبيه: قال التفتازاني: وقد اختلفوا في جواز لعن يزيد بن معاوية، فقال في «الخلاصة» وغيرها: إنّه لا ينبغي اللعن عليه ولا على الحجاج؛ لأنّ النبي ﷺ نهى عن لعن المصلين ومن كان من أهل القبلة، وأمّا ما نُقِلَ عنه ﷺ من اللعن لبعض أهل القبلة؛ فليما أنّه^(٦) يعلم من أحوال الناس ما لا يعلمه غيره، وبعضهم أطلق اللعن عليه لما أنّه^(٧) كفر حين أمر بقتل الحسين ﷺ، واتّفقوا على جواز اللعن على/ من قتله، أو أمر به، أو أجازه، أو رضي به، والحق أنّ رضا يزيد بقتل الحسين ﷺ وإهانته أهل البيت النبويّ ممّا تواتر معناه وإن كانت تفاصيله آحاداً، فنحن لا نتوقّف في شأنه^(٨)، بل في إيمانه، لعنة الله عليه وعلى أنصاره وأعوانه. انتهى^(٩).

والحديث سبق في «علامات النبوة» [ج: ٣٦٠٥]، وأخرجه مسلم.

(١) في (ص): «وغيرها».

(٢) في (ع): «فيها».

(٣) في (ع) و(ب): «شباباً».

(٤) في (ب): «يسمع».

(٥) في (ع): «منهم».

(٦) في (ع): «فلأنّه».

(٧) في (ع): «لأنّه».

(٨) في (ع): «لعنه».

(٩) «انتهى»: ليس في (د).

٤ - باب قول النبي ﷺ: «وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدِ اقْتَرَبَ»

(باب قول النبي ﷺ: وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدِ اقْتَرَبَ).

٧٠٥٩ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ الزُّهْرِيَّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: اسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ النَّوْمِ مُحَمَّرًا وَجْهَهُ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وََيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدِ اقْتَرَبَ، فَتِيحَ الْيَوْمِ مِنْ رَذَمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ» وَعَقَدَ سُفْيَانُ تِسْعِينَ أَوْ مِئَةَ قِيلٍ: أَنَّهُلِكَ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟! قَالَ: «نَعَمْ؛ إِذَا كَثُرَ الْخَبَثُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) بن زياد بن درهم أبو غسان النهدي الكوفي قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ) سفيان: (أَنَّهُ سَمِعَ الزُّهْرِيَّ) محمد بن مسلم بن شهاب (عَنْ عُرْوَةَ) بن الزبير (عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ) رملة بنت أبي سفيان أم المؤمنين (عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ) أم المؤمنين (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) ولأبي ذر: «(بنت جحش)» (أَنَّهَا قَالَتْ: اسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ النَّوْمِ) حال كونه (مُحَمَّرًا وَجْهَهُ) وفي آخر «الفتن» [ج: ٧١٣٥] من طريق ابن شهاب عن عروة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمًا فَزَعَا، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَيْهَا بَعْدَ أَنْ اسْتَيْقَظَ مِنْ نَوْمِهِ فَزَعَا، وَكَانَتْ حَمْرَةً وَجْهَهُ مِنْ ذَلِكَ الْفَرْعِ، وَعِنْدَ أَبِي عَوَانَةَ مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ كَثِيرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ: فَزَعَا مُحَمَّرًا وَجْهَهُ، أَي: حَالُ كَوْنِهِ (يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وََيْلٌ) كلمة تُقَالُ لِمَنْ وَقَعَ فِي هَلَكَةٍ (لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدِ اقْتَرَبَ) أراد به الاختلاف الذي ظهر بين المسلمين من وقعة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وما وقع بين عليٍّ ومعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَخَصَّ الْعَرَبَ بِالذِّكْرِ؛ لِأَنَّهُمْ أَوَّلُ مَنْ دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ، وَلِلْإِنْدَارِ بِأَنَّ الْفِتْنَ إِذَا وَقَعَتْ كَانَ الْهَلَاكُ إِلَيْهِمْ أَسْرَعَ (فُتِيحَ الْيَوْمِ) بضم الفاء مبنياً للمفعول، وَنُصِبَ «الْيَوْمُ» عَلَى الظَّرْفِيَّةِ (مِنْ رَذَمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ) من سدَّهما الذي بناه ذو القرنين بيننا وبينهم (مِثْلُ هَذِهِ) بالرَّفْعِ، مفعولٌ نابٍ عن فاعله (وَعَقَدَ سُفْيَانُ) بن عيينة (تِسْعِينَ) بأن جعل طرفَ إصبعه السَّبَّابَةِ اليمْنَى في أصلها، وَضَمَّهَا ضَمًّا مُحْكَمًا، بحيثُ انطوت عُقْدَتَاهَا حَتَّى صَارَتْ كَالْحَيَّةِ الْمُطْوِيَّةِ^(١) (أَوْ) عَقَدَ (مِئَةً) بأن عقد التَّسْعِينَ، لكن بالخنصر اليسرى، وعلى هذا فَالتَّسْعُونَ والمئة متقاربان؛ ولذا وقع فيهما الشُّكُّ (قِيلَ) وفي آخر «الفتن» [ج: ٧١٣٥]:

(١) في (د): «المطوَّقة».

قالت زينب: فقلت: يا رسول الله (أَنْهَلِكُ) بكسر اللام (وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟! قَالَ) مِنْهُ لَعْنَةُ اللَّهِ: (نَعَمْ؛ إِذَا كَثُرَ الْخَبَثُ) بفتح المعجمة والموحَّدة بعدها مثلثة، أي: الزُّنَا، أو أولاد الزُّنَا، أو الفُسُوق والفجور، وفي «الفتح» ترجيح الأخير، قال: لأنَّه قابله بالصَّلاح، وفي الحديث ثلاث صحابيَّات: زينب بنت أم سلمة ربيبة النَّبِيِّ ﷺ، وأم حبيبة رملَّة زوجة النَّبِيِّ ﷺ^(١)، وأم المؤمنين زينب بنت جحش، وأُخرج أبو نُعَيْمٍ في «مستخرجه» من طريق الحميدي، فقال في روايته: عن حبيبة بنت^(٢) أم حبيبة، عن أمها أم حبيبة، وقال في آخره: قال الحميدي: قال سفيان: أحفظ في^(٣) هذا/ الحديث^(٤)، عن الزُّهري: أربع نسوة قد رأين النَّبِيَّ ﷺ؛ ثنتين من أزواجه؛ أم حبيبة وزينب بنت جحش، وثنتين: ربيبة زينب بنت أم سلمة وحبيبة بنت أم حبيبة، أبوها عبد الله بن جحش، فزاد حبيبة، كالنَّسائي وابن ماجه.

وحديث الباب سبق في أحاديث «الأنبياء» [ح: ٣٣٤٦] و«علامات النبوة» [ح: ٣٥٩٨]، وأُخرج به بقيَّةُ الأئمةِ إلَّا أبا داود.

٧٠٦٠ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، وَحَدَّثَنِي مَحْمُودٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَشْرَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَطْعَمٍ مِنْ أَطْعَامِ الْمَدِينَةِ فَقَالَ: «هَلْ تَرَوْنَ مَا أَرَى؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَإِنِّي لَأَرَى الْفِتْنَ تَقْعُ خِلَالَ بُيُوتِكُمْ كَوَقْعِ الْقَطْرِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دُكَيْنٍ/ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ) سفيان (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم بن شهاب (عَنْ عُرْوَةَ) بن الزبير، وسقط «عن عروة» لغير ابن عساكر، قال المؤلف: (وَحَدَّثَنِي) بالإفراد (مَحْمُودٌ) هو ابن غيلان قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بن همام بن نافع الحافظ أبو بكر الصنعاني أحد الأعلام قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد الأزدي مولاهم (عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ) حب رسول الله ﷺ وابن حبه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ:

(١) في هامش (ص) و(ل): سقط من قلمه لفظ: «النبي».

(٢) «بنت»: ليس في (ص) و(ل)، وفي هامش (ص) و(ل): كذا بخطه، ولعله سقط من قلمه: «بنت» قبل «أم حبيبة»،

فيصير: عن حبيبة بنت أم حبيبة عن أمها؛ فلي تأمل.

(٣) «في»: سقط من (د) و(ع).

(٤) في الأصول هنا زيادة - لعلها سبق نظر - «وقال الحميدي: قال سفيان: حفظت».

أَشْرَفَ النَّبِيُّ ﷺ أَي: اظْلَعَ مِنْ عُلُوٍّ (عَلَى أَطْمٍ) بِضَمَّتَيْنِ: حِصْنٍ أَوْ قَصْرِ (مِنْ أَطَامِ الْمَدِينَةِ) بِمَدِّ الْهَمْزَةِ وَالطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ فِيهِمَا (فَقَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (هَلْ تَرَوْنَ مَا أَرَى؟ قَالُوا: لَا) يَارَسُولَ اللَّهِ (قَالَ: فَإِنِّي لَأَرَى^(١) الْفِتْنَ) أَي: بَبَصَرِي، أَي: بِأَنْ كُشِفَ لِي فَأَبْصَرْتُ ذَلِكَ عَيْنَايَ^(٢) حَالُ كَوْنِهَا (تَقَعُ خِلَالًا) بِكَسْرِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ: أَوْ سَاطِ (بُيُوتِكُمْ) أَوْ «تَقَعُ» مَفْعُولٌ ثَانٍ (كَوَقَعَ الْقَطَرُ) بِسُكُونِ قَافٍ «كَوَقَعَ»، وَلَا بِنِ عَسَاكِرٍ وَأَبِي ذَرٍّ عَنْ الْمُسْتَمْلِي: «الْمَطَرُ» بِالْمِيمِ بَدَلَ الْقَافِ، وَهُمَا بِمَعْنَى، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى قَتْلِ عَثْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْمَدِينَةِ، وَانْتِشَارِ الْفِتَنِ فِي غَيْرِهَا، فَمَا وَقَعَ مِنَ الْقِتَالِ بِصَفَيْنَ وَالْجَمَلِ؛ كَانَ بِسَبَبِ قَتْلِ عَثْمَانَ بِالْمَدِينَةِ^(٣)، وَالْقِتَالِ بِالنَّهْرَوَانِ كَانَ بِسَبَبِ التَّحْكِيمِ بِصَفَيْنَ، فَكُلُّ قِتَالٍ وَقَعَ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ إِنَّمَا تَوَلَّدَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، أَوْ عَنْ شَيْءٍ تَوَلَّدَ عَنْهُ.

وَالْحَدِيثُ سَبَقَ فِي «الْحَجَّ» [ح: ١٨٧٨] و«الْمِظَالِمِ» [ح: ٢٤٦٧] و«عَلَامَاتِ النُّبُوَّةِ» [ح: ٣٥٩٧]، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْفِتَنِ» عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ^(٤).

٥ - بَابُ ظُهُورِ الْفِتَنِ

(بَابُ ظُهُورِ الْفِتَنِ).

٧٠٦١ - حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ، وَيَنْقُصُ الْعَمَلُ، وَيُلْقَى الشُّخْخُ، وَتَظْهَرُ الْفِتْنُ، وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ أَيُّهُ هُوَ؟ قَالَ: «الْقَتْلُ الْقَتْلُ». وَقَالَ شُعَيْبٌ وَيُونُسُ وَاللَّيْثُ وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَبِهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ) بِتَشْدِيدِ التَّحْتِيَّةِ آخِرُهُ مَعْجَمَةٌ، الرَّقَامُ الْبَصْرِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا^(٥) عَبْدُ الْأَعْلَى) بَنُ عَبْدِ الْأَعْلَى السَّامِيُّ - بِالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ - الْبَصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا

(١) فِي (ص): «أَرَى».

(٢) فِي (د): «عَيْنَانَا»، وَفِي (ص) وَ(ع): «عَيْنَا».

(٣) «بِالْمَدِينَةِ»: لَيْسَ فِي (د) وَ(س).

(٤) «عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ»: سَقَطَ مِنْ (د) وَ(ص) وَ(ع) وَ(ل).

(٥) فِي (ص): «حَدَّثَنَا».

مَعْمَرٌ) بفتح الميمَيْن، ابنُ راشدٍ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ (عَنْ سَعِيدٍ) بكسر العين، ابنُ المسيَّبِ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ) بِأَنْ يَعْتَدَلَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، أَوْ يَدْنُو قِيَامُ السَّاعَةِ، أَوْ تَقْصُرَ الْأَيَّامُ وَاللَّيَالِي، أَوْ يَتَقَارَبَ فِي الشَّرِّ وَالْفُسَادِ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْ يَقُولَ: اللَّهُ اللَّهُ، أَوْ الْمَرَادُ بِتَقَارِبِهِ: تَسَارُعُ الدُّوَلِ فِي الْإِنْقِضَاءِ، وَالْقُرُونِ إِلَى الْإِنْقِرَاضِ، فَيَتَقَارَبُ زَمَانُهُمْ، وَتَتَدَانِي أَيَّامُهُمْ، أَوْ تَتَقَارَبُ أَحْوَالُهُ فِي أَهْلِهِ فِي قَلَّةِ الدِّينِ، حَتَّى لَا يَكُونَ فِيهِمْ مِنْ يَأْمُرُ بِمَعْرُوفٍ، وَيَنْهَى عَنْ مَنكَرٍ؛ لَغَلْبَةِ الْفُسْقِ وَظُهُورِ أَهْلِهِ، أَوْ الْمَرَادُ: قِصْرُ الْأَعْمَارِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كُلِّ طَبَقَةٍ، فَالطَّبَقَةُ الْأَخِيرَةُ أَقْصَرُ أَعْمَارًا مِنَ الطَّبَقَةِ الْأَخِيرَةِ^(١) الَّتِي قَبْلَهَا، وَفِي حَدِيثِ أَنَسٍ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ مَرْفُوعًا: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَتَقَارَبَ الزَّمَانُ، فَتَكُونَ السَّنَةُ كَالشَّهْرِ، وَالشَّهْرُ كَالْجُمُعَةِ، وَالْجُمُعَةُ كَالْيَوْمِ، وَيَكُونُ الْيَوْمُ كَالسَّاعَةِ، وَتَكُونُ السَّاعَةُ كَاخْتِرَاقِ السَّعْفَةِ»، وَمَا تَضَمَّنَهُ هَذَا الْحَدِيثُ قَدْ وُجِدَ^(٢) فِي هَذَا الزَّمَانِ، فَإِنَّا نَجِدُ مِنْ سُرْعَةِ الْأَيَّامِ مَا لَمْ نَكُنْ نَجِدُهُ فِي الْعَصْرِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْمَرَادَ: نَزْعُ الْبَرَكَةِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى مِنَ الزَّمَانِ، وَهَذَا مِنْ عَلَامَاتِ قُرْبِ السَّاعَةِ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: وَالْمَرَادُ بِقِصْرِهِ: عَدَمُ الْبَرَكَةِ فِيهِ، وَأَنَّ الْيَوْمَ مِثْلًا يَصِيرُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ بِقَدْرِ الْإِنْتِفَاعِ بِالسَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ، وَلَأَبَى ذَرٌّ عَنِ الْحَمَوِيِّ^(٣) وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «يَتَقَارَبُ الزَّمَنُ» بِإِسْقَاطِ الْأَلْفِ بَعْدَ الْمِيمِ، وَهِيَ لُغَةٌ فِيهِ شَاذَةٌ؛ لِأَنَّ فَعْلًا^(٤) بِالْفَتْحِ لَا يُجْمَعُ عَلَى أَفْعَلٍ^(٥) إِلَّا حُرُوفًا يَسِيرَةً: زَمَنٌ وَأَزْمَنٌ^(٦)، وَجَبَلٌ وَأَجْبَلٌ، وَعَصَبٌ وَأَعْصَبٌ (وَيَنْقُصُ الْعَمَلُ) بِتَحْتِيَّةٍ مَفْتُوحَةٍ فَتَوْنٍ سَاكِنَةٍ فَقَافٍ مَضْمُومَةٍ فَصَادٍ مَهْمَلَةٍ، وَ«الْعَمَلُ»: بِالْعَيْنِ وَالْمِيمِ بَعْدَهَا لَا مَ، وَلَأَبَى^(٧) ذَرٌّ عَنِ الْكُشْمِيهَنِيِّ مِمَّا هُوَ فِي فَرْعٍ^(٨)

(١) «الأخيرة»: ليس في (ع)، وفي هامش (ل): «كذا بخطه»، وفي (ص): «الأخرى».

(٢) في هامش (ل): قوله: «قد وجد»، الذي في خطه: «وقد وجد» بزيادة واو، والأولى إسقاطها.

(٣) «عن الحموي»: سقط من (ع).

(٤) في (ص): «فعلان»، وليس بصحيح.

(٥) في (ص) و(ع): «أفعال»، وليس بصحيح.

(٦) في هامش (ل): في «الصحاح»: الزَّمَنُ والزَّمان: اسمٌ لقليل الوقت وكثيره، ويُجمَعُ على أزمان وأزمنة وأزْمَن. «منه بخطه».

(٧) زيد في (ع): «الوقت وأبي».

(٨) في (ع): «فروع».

«اليونينية» كأصلها: «ويُقْبَضُ العلم» بضمّ التَّحْتِيَّة بعدها قاف ساكنة فموحدة فصاد معجمة، و«العلم»: بتقديم اللام على الميم، وقال في «فتح الباري»: قوله: «وَيَنْقُضُ العلم» يعني: بالنون والصاد المهملة كذا للأكثر، وفي رواية المُسْتَمْلِي والسَّرْحَسِي: «العمل» يعني: بدل «العلم»، قال: ومثله في رواية شُعَيْبٍ عن الزُّهْرِيِّ عن حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ الْمَسْلَمِ. انتهى. وقد قيل: إِنَّ نقصان العمل الحسني ينشأ عن نقص الدين ضرورة، وأمّا المعنوي، فبسبب ما يدخل من الخلل بسبب سوء المَطْعَم، وقلة المساعد على العمل، والنفس ميالة إلى الرَّاحَةِ وتجنُّ إلى جنسها، ولكثرة شياطين الإنس الذين هم أضرُّ من شياطين الجن^(١) (وَيُلْقَى الشُّحُّ) بتثليث الشين؛ وهو البخل في قلوب النَّاس على اختلاف أحوالهم، حتّى يبخل العالم بعلمه، فيترك التعليم والفتوى، ويبخل/ الصانع بصناعته حتّى يترك تعليم غيره، ويبخل الغني بماله حتّى يهلك الفقير، وليس المراد أصل الشُّح؛ لأنّه لم يزل موجوداً، فالمراد: غلبته وكثرته، وليس بينه وبين قوله في «كتاب الأنبياء» [ح: ٣٤٤٨] «ويفيض المال حتّى لا يقبله أحد» تعارض؛ إذ كلُّ منهما في زمانٍ غير زمان الآخر، وقوله: «وَيُلْقَى» بضمّ فسكون ففتح، وقال الحميدي: لم يضبط الرواة هذا الحرف، ويُحْتَمَلُ أن يكون بتشديد القاف بمعنى: يُتَلَقَّى، ويُتَعَلَّم، ويُتَوَاصَى به، ويدعى إليه، من قوله تعالى: ﴿وَلَا يُلْقَاهَا إِلَّا الْأَصْكَرُونَ﴾^(٢) [القصص: ٨٠] أي: لا^(٣) يُعَلِّمُهَا وَيُنَبِّهُ عَلَيْهَا، ولو قيل: «يُلْقَى» بتخفيف القاف؛ لكان أبعد؛ لأنّه لو أُلْقِيَ لترك، ولم يكن موجوداً. انتهى. قال في «المصابيح»: وهذا غير لازم؛ إذ يمكن أن^(٤) المراد: يُلْقَى الشُّحُّ في القلوب، أي: يُطْرَحُ فيها، فيكون حينئذٍ موجوداً لا معدوماً (وَتَظْهَرُ الْفِتْنُ) أي: كثرتها، وهذا موضع الترجمة (وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ) بفتح الهاء وسكون الراء بعدها جيم (قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ أَيِّم) بفتح الهمزة وتشديد التَّحْتِيَّة وفتح الميم مُخَفَّفَةً، أي: أيُّ شيء (هُوَ؟) أي: الهَرْج، والأكثر على حذف^(٥) الألف

(١) «الجن»: ليست في (ل)، وفي هامشها: كذا بخطه بإسقاط: «الجن».

(٢) في (ع): ﴿وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا﴾ [نصّت: ٣٥].

(٣) في (د) و(ص) و(ع): «ما».

(٤) في (ع): «يكون»، وليس فيها «أن».

(٥) «حذف»: سقط من (د).

١٦٤/٧د بعد ميمها^(١)، وتخفيفاً، ولأبي ذرٍّ: «أيُّما» بضمِّ التَّحْتِيَّةِ وبعد الميم ألف، وضبطه بعضهم بتخفيف التَّحْتِيَّةِ، أي: بحذف الياء الثَّانِيَةِ؛ كما قالوا: «أيش» في موضع «أيُّ شيءٍ»، وفي رواية عَنْبَسَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ أَيْشُ هُوَ؟ (قَالَ): هُوَ (الْقَتْلُ الْقَتْلُ) بالتَّكْرَارِ مَرَّتَيْنِ.

(وَقَالَ شُعَيْبٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي حَمْزَةَ مِمَّا وصله المؤلِّفُ في «الأدب» [ح: ٦٠٣٧] (وَيُونُسُ) بْنُ يَزِيدَ مِمَّا وصله مسلمٌ في «صحيحه» بلفظ: «ويقبض العلم»، وقَدَّمَ «وتظهر الفتن» على «ويُلْقَى الشُّخُ» وقالوا: وما الهرجُ؟ قال: «القتل»، ولم يكرِّر لفظ «القتل» (وَاللَّيْثُ) بْنُ سَعْدِ الْإِمَامِ فِيمَا^(٢) وصله الطَّبْرَانِيُّ في «الأوسط» (وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ مِمَّا وصله في «الأوسط» أيضاً؛ أربعتهم: (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ (عَنْ حُمَيْدٍ) بضمِّ الحاء وفتح الميم، ابنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) يعني: أَنَّ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةَ خَالَفُوا مَعْمَرًا فِي قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ: عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ، فَجَعَلُوا شَيْخَ الزُّهْرِيِّ^(٣) حُمَيْدًا لَا سَعِيدًا، وَصَنِيعُ الْمَوْلَفِ رضي الله عنه يَقْتَضِي أَنَّ الطَّرِيقَيْنِ صَحِيحَانِ، فَإِنَّهُ وَصَلَ طَرِيقَ مَعْمَرٍ هُنَا، وَوَصَلَ طَرِيقَ شُعَيْبٍ فِي «الأدب» [ح: ٦٠٣٧] كَمَا مَرَّ، وَلَعَلَّهُ رَأَى أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ قَادِحٍ؛ لِأَنَّ الزُّهْرِيَّ صَاحِبُ حَدِيثٍ، فَيَكُونُ الْحَدِيثُ عِنْدَهُ عَنْ شَيْخَيْنِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ^(٤) ذَلِكَ أَطْرَادُهُ فِي كُلِّ مَنْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي شَيْخِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الزُّهْرِيِّ فِي كَثْرَةِ حَدِيثِهِ وَشَيْوْخِهِ، قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: وَجَمِيعُ مَا تَضَمَّنَهُ هَذَا الْحَدِيثُ مِنَ الْأَشْرَاطِ قَدْ رَأَيْنَاهَا عَيَانًا، فَقَدْ نَقَصَ الْعِلْمَ، وَظَهَرَ الْجَهْلُ، وَأُلْقِيَ الشُّخُ فِي الْقُلُوبِ، وَعَمَّتِ الْفِتْنُ، وَكَثُرَ الْقَتْلُ، قَالَ فِي «الفتح»: الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الَّذِي شَاهَدَهُ كَانَ مِنْهُ الْكَثِيرُ مَعَ وَجُودِ مُقَابِلِهِ، وَالْمُرَادُ مِنَ الْحَدِيثِ: اسْتِحْكَامُ ذَلِكَ حَتَّى لَا يَبْقَى مِمَّا يَقَابِلُهُ إِلَّا النَّادِرُ، وَالْوَاقِعُ أَنَّ الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةَ وَجَدَتْ مَبَادِيهَا مِنْ عَهْدِ الصَّحَابَةِ، ثُمَّ صَارَتْ تَكْثُرُ فِي بَعْضِ الْأَمَاكِنِ دُونَ بَعْضٍ، وَكَلَّمَا مَضَتْ طَبَقَةٌ؛ ظَهَرَ الْبَعْضُ الْكَثِيرُ فِي الَّتِي تَلِيهَا، وَيُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ الْبَابِ التَّالِي: «لَا يَأْتِي زَمَانٌ إِلَّا وَالَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ» [ح: ٧٠٦٨].

(١) فِي (د) وَ(ص) وَ(ل): «ميم ما». وَفِي هَامِش (ل): عِبَارَةُ «الفتح»: وَوَقَعَتْ لِلْأَكْثَرِ بِغَيْرِ أَلْفٍ بَعْدَ الْمِيمِ.

(٢) فِي (د): «مما».

(٣) فِي (ع): «الشيخ».

(٤) قَوْلُهُ: «أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ قَادِحٍ؛ لِأَنَّ الزُّهْرِيَّ صَاحِبٌ... وَلَا يَلْزَمُ مِنْ» سَقَطَ مِنْ (ع).

وحديث الباب أخرجه مسلم في «القدر»، وابن ماجه في «الفتن».

٧٠٦٢ - ٧٠٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى: عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي مُوسَى فَقَالَا: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ أَيَّامًا يَنْزِلُ فِيهَا الْجَهْلُ، وَيَرْفَعُ فِيهَا الْعِلْمُ، وَيَكْثُرُ فِيهَا الْهَرْجُ»، وَالْهَرْجُ الْقَتْلُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى) بضم العين، أبو محمد العباسي الحافظ، أحد الأعلام، وفي نسخة مُعْتَمَدَةٌ كما في «الفتح»^(١): «حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى»، وسقط في غيرها، وقال عياض: ثبت للقاسبي عن أبي زيد المروزي، وسقط «مُسَدَّدٌ» للباقيين، وهو الصواب، قال الحافظ ابن حجر: وعليه اقتصر أصحاب الأطراف. انتهى. وفي هامش الفرع ممّا عزاه للأصيلي^(٢) في نسخة أبي ذر: «حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ صَحَّ»، قال في الحاشية: سقط ذكر مُسَدَّدٍ في نسخة، وإسقاطه صواب، وهو في نسخة عند الأصيلي. انتهى. قلت: وكذا رأيتُه في «اليونينية»، وعُبيدُ الله يروي (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ شَقِيقٍ) بفتح المعجمة، أبي^(٣) وائل بن سلمة أنه (قَالَ: ١١٦٥/٧٥ كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ) هو ابن مسعود (وَأَبِي مُوسَى) عبد الله بن قيس الأشعري رضي الله عنه (فَقَالَا: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ أَيَّامًا يَنْزِلُ فِيهَا الْجَهْلُ، وَيَرْفَعُ فِيهَا الْعِلْمُ) بموت العلماء، فكلما مات عالم؛ نقص^(٤) العلم بالنسبة إلى فقد حامله، وينشأ عن ذلك الجهل بما كان ذلك العالم ينفرد به عن بقية العلماء / (وَيَكْثُرُ فِيهَا الْهَرْجُ، وَالْهَرْجُ) هو (الْقَتْلُ). ١١٦٦/١٠

٧٠٦٤ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا شَقِيقٌ قَالَ: جَلَسَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَبُو مُوسَى فَتَحَدَّثَا، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ أَيَّامًا يُرْفَعُ فِيهَا الْعِلْمُ، وَيَنْزِلُ فِيهَا الْجَهْلُ، وَيَكْثُرُ فِيهَا الْهَرْجُ»، وَالْهَرْجُ: الْقَتْلُ.

٧٠٦٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ: عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: إِنِّي لَجَالِسٌ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي مُوسَى رضي الله عنه فَقَالَ أَبُو مُوسَى: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ... مِنْهُ، وَالْهَرْجُ بِلِسَانِ الْحَبَشَةِ: الْقَتْلُ.

(١) في (ص): «الفرع».

(٢) في (د) و(ص) و(م): «للأصل».

(٣) في (د): «أبو».

(٤) في (د): «يُقَبَضُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) بضم العين، قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص بن غياث قال: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان قال: (حَدَّثَنَا شَقِيقٌ) أبو وائل (قَالَ: جَلَسَ عَبْدُ اللَّهِ) بن مسعود (وَأَبُو مُوسَى) الأشعري (فَتَحَدَّثَا، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ) أي: قبلها على قُرْبٍ منها (أَيَّامًا) والتَّنْوِينُ للتَّخْفِيفِ، وللحَمْوِيِّ والمُسْتَمْلِي: «لَأَيَّامًا» بزيادة اللام (يُزْفَعُ فِيهَا الْعِلْمُ) بموت العلماء (وَيَنْزِلُ فِيهَا الْجَهْلُ) بظهور الحوادث الْمُقْتَضِيَةِ لترك الاشتغال بالعلم (وَيَكْثُرُ فِيهَا^(١) الْهَرْجُ، وَالْهَرْجُ: الْقَتْلُ) يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا، وهو الظاهر، وأن يكون من تفسير الراوي، وظاهره: أَنَّ الْقَاتِلَ هُوَ أَبُو مُوسَى وَحْدَهُ، بخلاف الرواية السابقة؛ فَإِنَّهَا صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ أَبَا مُوسَى وَابْنَ مَسْعُودٍ قَالَاهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) بن سعيد قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) بفتح الجيم، ابن عبد الحميد (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة أَنَّهُ (قَالَ: إِنِّي لَجَالِسٌ^(٢)) مَعَ عَبْدِ اللَّهِ) بن مسعود (وَأَبِي مُوسَى) الأشعري (ﷺ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ... مِثْلَهُ) أي: مثل الحديث السابق (وَالْهَرْجُ بِلِسَانِ الْحَبَشَةِ) ولأبي ذر وابن عساكر: «بلسان الحبش» (الْقَتْلُ) قال القاضي عياض: هذا وهم من بعض الرواة؛ فَإِنَّهَا عَرَبِيَّةٌ صَحِيحَةٌ. انتهى. ويأتي ما فيه في الحديث الآتي قريبًا إن شاء الله تعالى، وأصل «الهرج» في اللغة العربية: الاختلاط، يُقَالُ: هَرَجَ النَّاسُ اخْتَلَطُوا واختلفوا، وقوله: «والهرج... إلى آخره» إدراج من أبي موسى كما صرح به في الحديث التالي.

٧٠٦٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ - وَأَخْبِسُهُ رَفَعَهُ - قَالَ: «بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ أَيَّامُ الْهَرْجِ، يَزُولُ الْعِلْمُ، وَيُظْهَرُ فِيهَا الْجَهْلُ» قَالَ أَبُو مُوسَى: وَالْهَرْجُ: الْقَتْلُ بِلِسَانِ الْحَبَشَةِ.

٧٠٦٧ - وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ: عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنِ الْأَشْعَرِيِّ: أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ: تَعْلَمُ الْأَيَّامَ الَّتِي ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَيَّامَ الْهَرْجِ؟ نَحْوُهُ. قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مِنْ شَرِّ أَرْبَعٍ النَّاسُ مَنْ تُدْرِكُهُمُ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحْيَاءٌ».

(١) «فيها»: ليس في (د).

(٢) في (ص): «جالس».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) ولأبي ذرٍّ زيادة: «ابن بشارٍ» بالمُوَحَّدَةِ والمعجمة المشدَّدة، وهو الملقَّبُ ببُنْدَارٍ قال: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) مُحَمَّدٌ بن جعفرٍ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاجِ (عَنْ وَاصِلٍ) هو ابن حَيَّان - بالحاءِ المُهْمَلَةِ المفتوحة والتَّحْتِيَّةِ^(١) المُشَدَّدَةِ - الكُوفِيُّ (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيقِ بنِ سلمةَ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بن مسعودٍ رضي الله عنه، قال أبو وائلٍ: (وَأَخْبَهُ) أي: أَحْسِبُ عبدَ اللَّهِ بنَ مسعودٍ (رَفَعَهُ) رفعَ الحديثِ إلى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم (قَالَ: بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ أَيَّامُ الْهَرَجِ) بإضافة «أَيَّامٍ» لتاليها (يَزُولُ الْعِلْمُ) بزوالِ أهله، ولأبي ذرٍّ والأصيليِّ وابنِ عساكرٍ: «يَزُولُ فِيهَا» أي: في أَيَّامِ الْهَرَجِ: «الْعِلْمُ» (وَيَظْهَرُ فِيهَا الْجَهْلُ) لذهابِ العلماء، والاشتغال بالفتن عن/ العلم ١٦٥/٧٥ ب (قَالَ أَبُو مُوسَى) الأشعريُّ: (وَالْهَرْجُ: الْقَتْلُ بِلِسَانِ الْحَبَشَةِ) قال في «الفتح»: أخطأ من قال: إن^(٢) الهرج القتل^(٣) بلسان العربِيَّةِ وَهَمَّ من بعض الرواة، ووجه الخطأ أَنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِمَعْنَى: الْقَتْلُ إِلَّا عَلَى طَرِيقِ الْمَجَازِ؛ لَكُونِ الْاِخْتِلَافِ مَعَ الْاِخْتِلَافِ يُفْضِي كَثِيرًا إِلَى الْقَتْلِ، وَكَثِيرًا مَا يُسْمَوْنَ الشَّيْءَ بِاسْمِ مَا يَزُولُ إِلَيْهِ، وَاسْتِعْمَالُهَا فِي الْقَتْلِ بِطَرِيقِ الْحَقِيقَةِ هُوَ بِلِسَانِ الْحَبَشَةِ، فَكَيْفَ يُدْعَى عَلَى مِثْلِ^(٤) أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ الْوَهْمُ فِي تَفْسِيرِ لَفْظَةِ لُغَوِيَّةٍ؟! بَلِ الصَّوَابُ مَعَهُ، وَاسْتِعْمَالُ الْعَرَبِ الْهَرْجَ بِمَعْنَى: الْقَتْلُ^(٥) لَا يَمْنَعُ^(٦) كَوْنِهَا لُغَةً الْحَبَشَةِ.

(وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ) الْوَضَّاحُ بن عبد الله الْيَشْكُرِيُّ: (عَنْ عَاصِمٍ) هو ابن أبي النَّجُودِ، أَحَدُ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ الْمَشْهُورِينَ (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيقِ (عَنْ الْأَشْعَرِيِّ) أَبِي مُوسَى رضي الله عنه (أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ) بنِ مسعودٍ رضي الله عنه: (تَعَلَّمَ الْأَيَّامَ الَّتِي ذَكَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَيَّامُ الْهَرَجِ؟ نَحْوَهُ) أي: نَحْوُ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ «بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ أَيَّامُ الْهَرَجِ» (قَالَ) ولأبي ذرٍّ: «وقال» (ابنُ مَسْعُودٍ) عبد الله بالسَّنَدِ السَّابِقِ: (سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: مِنْ شِرَارِ^(٧) النَّاسِ مَنْ تُدْرِكُهُمُ السَّاعَةُ وَهُمْ

(١) زيد في (ب) و(س): «المفتوحة».

(٢) في (د): «تفسير».

(٣) «القتل»: ليس في (د).

(٤) «مثل»: ليس في (د).

(٥) «بمعنى القتل»: ليس في (ع).

(٦) في (ع): «ينفي».

(٧) في (ص): «أشرار».

أَحْيَاءٌ) وعند مسلمٍ من حديث ابن مسعودٍ أيضاً مرفوعاً: «لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس»، ورُوي أيضاً من حديث أبي هريرة رفعه: «إن الله يبعث ريحاً من اليمن ألين من الحرير، فلا تدع أحداً في قلبه مثقال ذرة من إيمان إلا قبضته»، وله أيضاً: «لا تقوم الساعة على أحدٍ يقول: لا إله إلا الله»، فإن قلت: قوله *بني الله يدرى*: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق حتى تقوم الساعة» ظاهره: أنها تقوم على قوم صالحين، أُجيب بحمل الغاية فيه على وقت هبوب الريح الطيبة التي تقبض روح كل مؤمنٍ ومسلمٍ، فلا يبقى إلا الشرار، فتَهْجُم الساعة/ عليهم بغتة. ١٦٧/١٠

٦ - باب: لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه

(باب) بالتثنيين، يُذكر فيه (لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه).

٧٠٦٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ قَالَ: أَتَيْنَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، فَشَكَّوْنَا إِلَيْهِ مَا نَلْقَى مِنَ الْحَجَّاجِ، فَقَالَ: «اضْبِرُوا؛ فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ، حَتَّى تَلْقُوا رَبَّكُمْ»، سَمِعْتُهُ مِنْ نَبِيِّكُمْ *بني الله يدرى*.

وبه قال: (حَدَّثَنَا^(١) مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الفريابي^(٢) قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثوري (عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ) بضم الزاي (بْنِ عَدِيٍّ) بفتح العين وكسر الدال المهملتين، الكوفي الهمداني - بسكون الميم - من صغار التابعين، ليس له في البخاري إلا هذا الحديث، أنه (قَالَ: أَتَيْنَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) *بني الله يدرى* (فَشَكَّوْنَا) ولأبي ذر عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «(فَشَكَّوْنَا) (إِلَيْهِ مَا نَلْقَى) ولأصيلي: «(مَا يَلْقَوْنَا) ولأبي ذر وابن عساكر: «(مَا يَلْقَوْنَا) (مِنَ الْحَجَّاجِ) بن يوسف الثقفي الأمير المشهور، من ظلمه وتعدّيه، وفي قوله: «فَشَكَّوْنَا إِلَيْهِ مَا يَلْقَوْنَا» التفات^(٣) (فَقَالَ) أنس: (اضْبِرُوا) عليه (فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ، حَتَّى تَلْقُوا رَبَّكُمْ) أي: حتى تموتوا، وعند الطبراني بسند صحيح عن ابن مسعود قال: أمس خير من اليوم، واليوم خير من غدٍ، وكذلك حتى تقوم

(١) في (د): «حدثني».

(٢) في هامش (ل): قال العيني: «محمد بن يوسف» البيكندي، و«سفيان» بن عيينة، وقال ابن حجر: «سفيان» هو الثوري، ومقتضاه أن «محمد بن يوسف» هو الفريابي؛ لأن البيكندي إنما يروي عن ابن عيينة. «منه».

(٣) قوله: «وفي قوله: فَشَكَّوْنَا إِلَيْهِ مَا يَلْقَوْنَا» التفات سقط من (د).

السَّاعَة، ولأبي ذرٍّ وابنِ عساكر: «أشْرُ منه»/ بوزن أَفْعَل على الأصل؛ لَأَنَّهُ أَفْعَلُ تَفْضِيلٌ، لكنَّ مجيئه كذلك قليلٌ، وعند الإسماعيليِّ من رواية مُحَمَّد بن القاسم الأسديِّ عن الثوريِّ ومالكِ ابنِ مِغُولٍ ومُسْعِرٍ وأبي سِنَانِ الشَّيبَانِيِّ؛ أربعتهم عن الزُّبَيْر بنِ عَدِيٍّ بلفظ: «لا يأتي على النَّاسَ زمانٌ إلَّا شَرٌّ من الزَّمان الذي كان قبله» (سَمِعْتُهُ مِنْ نَبِيِّكُمْ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ) واستشكيل هذا الإطلاق بأنَّ بعضَ الأزمنة قد يكون فيه الشَّرُّ أَقَلَّ من سابقه ولو لم يكن إلَّا زمنَ عمرَ بنِ عبدِ العزيز، وهو بعدَ زمنِ الحجاجِ بيسيرٍ، وأجاب الحسنُ البصريُّ بأنَّه لا بدَّ للنَّاسِ^(١) من تنفُّسٍ، فحمله على الأكثرِ الأغلب، وأجاب غيره بأنَّ المراد بالتَّفضيل: تفضيلُ مجموعِ العصرِ على مجموعِ العصر؛ فإنَّ عصر الحجاج كان فيه كثيرٌ من الصَّحابة في الأحياء، وفي زمن عمرَ بن عبد العزيز انقرضوا، والزَّمان الذي فيه الصَّحابة خيرٌ من الزَّمان الذي بعده؛ لقوله مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ المرويِّ في «الصَّحيحين»: «خير القرون قرني» [ج: ٢٦٥٢].

وحديث الباب أخرجه الترمذي في «الفتن».

٧٠٦٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ (ح) وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ الْفَرَّاسِيَّةِ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: اسْتَيْقِظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً فَرِغَا يَقُولُ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! مَاذَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْخَزَائِنِ؟! وَمَاذَا أَنْزَلَ مِنَ الْفِتَنِ؟! مَنْ يُوقِظُ صَوَاحِبَ الْحُجَرَاتِ؟ - يُرِيدُ أَزْوَاجَهُ - لِكَيْ يُصَلِّيْنَ، رَبُّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةً فِي الْآخِرَةِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّد بن مسلم بن شهاب. (ح) لتحويل السند: قال البخاري:

(وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أُويسٍ قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد (أَخِي) أبو بكر عبد الحميد (عَنِ سُلَيْمَانَ) ولأبي ذرٍّ زيادة: «(ابن بلال)» (عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ) هو مُحَمَّد بن عبد الله بن أبي عَتِيقٍ مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن أبي بكر التَّيْمِيُّ الْمَدَنِيُّ، نسبه لجده (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ (عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ الْفَرَّاسِيَّةِ) بكسر الفاء وبالسَّين المهملة، نسبة إلى بني فراس، بطن من كِنانة، وهم إخوة قريش، قِيلَ: إِنَّ لَهْنِدَ هَذِهِ صَحْبَةً (أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ:

(١) في هامش (ص) و(ل) و(ب): كذا بخطه، والأوَّلَى: للزَّمان.

اسْتَيْقَظَ) انتبه (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) من نومه، وليست السَّيْنُ في «استيقظ» للطلب (لَيْلَةً) نُصِبَ على الظَّرْفِيَّةِ حال كونه (فَزَعًا) بفتح الفاء وكسر الزَّاي، أي: خائفًا حال كونه (يَقُولُ: سُبْحَانَ اللَّهِ! مَاذَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْخَزَائِنِ؟! كخزائن فارس والرُّومِ مِمَّا فُتِحَ على الصَّحَابَةِ، وقوله: «سبحان الله! ماذا»: استفهامٌ متضمَّنٌ معنى التَّعَجُّبِ، ولابنِ عساكر إسقاط: «ليلة»، واسم الجلالة الشَّريفة من قوله: «أنزل الله»، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «أُنْزِلَ» بضمِّ الهمزة وكسر الزَّاي «الليلة من الخزائن»: جمع خزانة؛ وهو ما يُحْفَظ فيه الشَّيْءُ (وَمَاذَا أَنْزَلَ مِنَ الْفِتَنِ؟! بضمِّ الهمزة (مَنْ يُوقِظُ) أي: من ينتدبُ فيوقِظُ (صَوَاحِبَ الْحُجَرَاتِ؟) بضمِّ الحاء المهملة وفتح الجيم، والذي في «اليونينية» بضمِّ الجيم أيضًا (يُرِيدُ) مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (أَزْوَاجَهُ) يُرِيدُ (لِكَيْ يُصَلِّيْنَ) ويستعدَّن مِمَّا أَرَاهُ اللَّهُ من الفتن النَّازِلَةِ؛ كي^(١) يوافقنَ المَرْجُوَّ فيه الإجابة، وخصَّهنَّ الحاضرات حينئذٍ (رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا) بالثَّياب؛ لوجود الغنى (عَارِيَةٍ فِي الْآخِرَةِ) من الثَّواب؛ لعدم العمل في الدُّنيا، أو كاسية بالثَّياب الشَّفَافَةِ التي لا تستر العورة، عارية في الآخرة؛ جزاءً على ذلك، أو كاسية من نعم الله عارية من الشُّكْرِ الذي تظهر ثمرته في الآخرة بالثَّواب، أو كاسية/ من خلعة^(٢) التَّزْوَاجِ^(٣) بالرجل الصَّالح، عارية في الآخرة من العمل لا ينفعها صلاح زوجها، وهذا وإن ورد في أمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ؛ فَالْعِبْرَةُ بعموم اللَّفْظِ، وفيه إشارة إلى تقديم المرء ما يَفْتَحُ عليه من خزائن الدُّنيا للآخرة يوم يُحْشَرُ النَّاسُ^(٤) عُرَاءَ، فلا/ يُكْسَى إِلَّا الأوَّلُ فالأول في الطَّاعة والصَّدقة والإنفاق في سبيل الله.

والحديث سبق في: «باب العلم والعظة بالليل» من «كتاب العلم» [ج: ١١٥].

٧ - باب قول النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا»

(باب قول النَّبِيِّ ﷺ: مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ) وهو ما أُعِدَّ للحرب من آلة الحديد (فَلَيْسَ مِنَّا).

(١) في (ص): «لكي».

(٢) في (ص): «خلقة»، وهو تحريف.

(٣) في (ع): «التزويج».

(٤) زيد في (د): «فيه».

٧٠٧٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) أَبُو مُحَمَّدٍ الدَّمَشْقِيُّ، ثُمَّ التَّنِيسِيُّ الْكَلَاعِيُّ الْحَافِظُ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) هُوَ ابْنُ أَنَسٍ الْأَصْبَحِيُّ الْإِمَامُ (عَنْ نَافِعٍ) الْفَقِيهِ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ مِنْ أُمَّةِ التَّابِعِينَ وَأَعْلَامِهِمْ (عَنْ) مَوْلَاهُ (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه) وَسَقَطَ لَابِنْ عَسَاكَرَ لَفْظُ «عَبْدِ اللَّهِ» (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ) مُسْتَحْلًا لِذَلِكَ (فَلَيْسَ مِنَّا) بَلْ هُوَ كَافِرٌ بِمَا فَعَلَهُ مِنْ اسْتِحْلَالِ مَا هُوَ مُقَطَّوعٌ بِتَحْرِيمِهِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُسْتَحْلٍ؛ فَيَكُونُ الْمِرَادُ بِقَوْلِهِ: «فَلَيْسَ مِنَّا» أَي: لَيْسَ عَلَى طَرِيقَتِنَا؛ كَقَوْلِهِ عليه الصلاة والسلام: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ شَقَّ الْجِيُوبَ» وَمَا أَشْبَهَهُ.

وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ في «الإيمان»، والنسائي في «المحاربة».

٧٠٧١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ) أَبُو كُرَيْبٍ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ، مشهورٌ بكنيته أبي كُرَيْبٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حَمَادُ بْنُ أُسَامَةَ (عَنْ بُرَيْدٍ) بَضْمُ الْمُوَحَّدَةِ وَفَتْحُ الرَّاءِ، ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ (عَنْ) جَدِّهِ (أَبِي بُرْدَةَ) بَضْمُ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونُ الرَّاءِ، عَامِرٌ أَوْ الْحَارِثُ (عَنْ) أَبِيهِ (أَبِي مُوسَى) عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ قَيْسٍ الْأَشْعَرِيُّ رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) أَنَّهُ (قَالَ: مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ) لَقِتَالُنَا - مَعَشَرَ الْمُسْلِمِينَ - بِغَيْرِ حَقٍّ، وَلِمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ: «مَنْ سَلَّ عَلَيْنَا السَّيْفَ»، وَعِنْدَ الْبَزَّازِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ، وَمِنْ حَدِيثِ سَمُرَةَ، وَمِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ: «مَنْ شَهَرَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ»، وَفِي سَنَدٍ كُلِّ مِنْهَا^(١) لَيْنٌ، لَكِنَّهَا يَعْضُدُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ: «مَنْ رَمَانَا بِالنَّبْلِ» بِالنُّونِ وَالْمُوَحَّدَةِ (فَلَيْسَ مِنَّا) لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنْ تَخْوِيفِ الْمُسْلِمِينَ وَإِدْخَالِ الرُّعْبِ عَلَيْهِمْ، وَكَأَنَّهُ كَتَى بِالْحَمَلِ عَنِ الْمَقَاتِلَةِ أَوْ الْقَتْلِ؛ لِلْمُلَازِمَةِ الْغَالِبَةِ، وَمِنْ حَقِّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَنْصُرَهُ، وَيُقَاتِلَ دُونَهُ، لَا أَنْ يُرْعِبَهُ بِحَمَلِ السَّلَاحِ عَلَيْهِ؛ لِإِرَادَةِ قِتَالِهِ أَوْ قَتْلِهِ، وَالْفُقَهَاءُ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ الْخَوَارِجَ مِنْ جَمَلَةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ لَا يُزِيلُهُ إِلَّا الشَّرْكُ بِاللَّهِ

(١) في غير (د): «منهما».

وبرسله^(١). نعم؛ الوعيد المذكور في هذا الحديث لا يتناول من قاتل البُغاة من أهل الحق؛ فيُحْمَلُ على البُغاة ومن بدأ بالقتال ظالماً^(٢)، والأولى عند كثير من السلف إطلاق لفظ الخبر من غير تعرُّضٍ لتأويله؛ ليكون أبلغ في الزجر، كما حكاه في «الفتح» وغيره.

وهذا الحديث - أعني: حديث محمد بن العلاء - عند ابن عساكر في نسخة وليس في الأصل، وقد أخرجه مسلم في «الإيمان»، والترمذي وابن ماجه في «الحدود».

١١٦٧/٧د

٧٠٧٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُشِيرُ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ بِالسَّلَاحِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَذْرِي لَعْلَ الشَّيْطَانِ يَنْزِعُ فِي يَدِهِ، فَيَقْعُ فِي حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) غير منسوب، فجزم الحاكم - فيما ذكره الجياني - بأنه محمد بن يحيى الذهلي، وقال الحافظ ابن حجر: يُحْتَمَلُ أن يكون هو ابن رافع؛ فإن مسلماً أخرج هذا الحديث عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق، وتعقبه العيني فقال: هذا الاحتمال بعيد، فإن إخراج مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق لا يستلزم إخراج البخاري كذلك^(٣) قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) أبو بكر^(٤) بن همام بن نافع الصنعاني، أحد الأعلام (عَنْ مَعْمَرٍ) بفتح الميمين، ابن راشد (عَنْ هَمَّامٍ) بفتح الهاء وتشديد الميم بعدها، ابن مَنبِّهٍ أَنَّهُ قَالَ: (سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: لَا يُشِيرُ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ بِالسَّلَاحِ) بإثبات التَّحْتِيَّةِ بعد المعجمة من قوله: «لا يشير» نفياً بمعنى النَّهْيِ، ول بعضهم بإسقاطها بلفظ النَّهْيِ، قال في «الفتح»: وكلاهما جائز^(٥) (فَإِنَّهُ) أي: الذي يشير (لَا يَذْرِي لَعْلَ الشَّيْطَانِ يَنْزِعُ فِي يَدِهِ) بفتح التَّحْتِيَّةِ وكسر الزَّاي بينهما نون ساكنة آخره عين مهملة، أي: يقلعه من يده فيصيب به الآخر، أو يَشُدُّ يَدَهُ فيصيبه، ولأبي ذر عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «ينزع» بفتح الزَّاي بعدها غين معجمة، أي: يحمل بعضهم على بعض بالفساد^(٦) (فَيَقْعُ) في معصية تُفْضِي

(١) في (د): «ورسوله».

(٢) في (ع): «ظاهراً».

(٣) في (ع): «لذلك».

(٤) «أبو بكر»: ليس في (د).

(٥) في (ع): «جاء».

(٦) «بالفساد»: مثبت من (د) و(س).

به إلى أن يقع (في حُفْرَةِ مِنَ النَّارِ) يوم القيامة، وفيه النَّهْيُ عَمَّا يُفْضِي إِلَى الْمَحْذُورِ وإن لم يكن المحذورُ مُحَقَّقًا، سواء كان ذلك في جدٍّ أو هزلٍ.

وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ في «الأدب».

٧٠٧٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قُلْتُ لِعَمْرِو: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ؛ سَمِعْتَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: مَرَّ رَجُلٌ بِسَهَامٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْسِكْ بِنِصَالِهَا؟» قَالَ: نَعَمْ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بنُ المديني قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بنُ عُيَيْنَةَ (قَالَ: قُلْتُ لِعَمْرِو) هو ابن دينار: (يَا أَبَا مُحَمَّدٍ؛ سَمِعْتَ) بفتح التاء (جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) / الأنصاري رضي الله عنه، (يَقُولُ: ١٦٩/١٠ مَرَّ رَجُلٌ) لم أعرف اسمه (بِسَهَامٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْسِكْ» بهمزة قطع مفتوحة وكسر السين (بِنِصَالِهَا؟) جمع نَصْلٍ وهو حديد السهم، ويُجمع أيضًا على: نُصُولٍ (قَالَ) عمرو بن دينار جوابًا لسؤال سُفْيَانَ بنِ عُيَيْنَةَ^(١): (نَعَمْ) سمعته يقول ذلك، وسقط قوله «نعم» في: «باب يأخذ بنصول النبل إذا مرَّ في المسجد» من «كتاب الصلاة» [ج: ٤٥١] وقول ابن بطال: حديث جابر لا يظهر فيه الإسناد؛ لأنَّ سُفْيَانَ لم يقل: إِنَّ عَمْرًا قال له: نعم، فَبَانَ بقوله: «نعم» في الرواية الأخرى إسنادُ الحديث، قال في «الفتح»: هذا مَبْنِيٌّ عَلَى المذهب المرجوح في اشتراط قول الشَّيْخ: نعم، إذا قال له القارئُ مثلاً: أَحَدَثَكَ فلانٌ؟ والمذهب الرَّاجِحُ الذي عليه أكثر المحققين أَنَّ ذلك لَا يُشْتَرَطُ، بل يُكْتَفَى بسكوت الشَّيْخ إذا كان مُتَيَقِّظًا.

٧٠٧٤ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَجُلًا مَرَّ فِي الْمَسْجِدِ بِأَسْهُمٍ قَدْ أَبْدَى نُصُولَهَا، فَأَمَرَ أَنْ يَأْخُذَ بِنُصُولِهَا، لَا يَخْدِشُ مُسْلِمًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) أي: ابن درهم الإمام أبو إسماعيل الأزديُّ الأزرق^(٢) أَحَدُ الْأَعْلَامِ (عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ) أَبِي مُحَمَّدٍ الْجُمَحِيِّ مَوْلَاهُمُ الْمَكِّيُّ (عَنْ جَابِرٍ) رضي الله عنه (أَنَّ رَجُلًا مَرَّ فِي الْمَسْجِدِ) النَّبَوِيِّ (بِأَسْهُمٍ) جمع سهم في القِلَّةِ/، وفيه دلالةٌ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ فِي الْأَوَّلِ: «بِسَهَامٍ» أَنَّهَا سَهَامٌ قَلِيلَةٌ (قَدْ أَبْدَى) أي: أظهرَ ١٦٧/٧د

(١) «بن عيينة»: ليس في (د).

(٢) «الأزرقى»: مثبت من (د) و(س).

(٣) في (د): «أبو».

(نُصُولُهَا) وللأصليّ وأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «بدا نُصُولُهَا» (فَأَمَرَ) مِنْهُ يَدْرُسُ الرَّجُلَ (أَنْ يَأْخُذَ بِنُصُولِهَا^(١)) أي: يَقْبِضُ عَلَيْهَا بِكَفِّهِ، كما في الرواية اللاحقة^(٢) [ج: ٧٠٧٥] وفي نسخة: «فَأَمَرَ» بِضَمِّ الهمزة (لَا يَخْدِشُ مُسْلِمًا) بفتح التَّحْتِيَّةِ^(٣) وسكون الحاء المعجمة، من خَدَشَ يَخْدِشُ، أي: لا يَقْشُرُ جِلْدَ مُسْلِمٍ، وَالْخَدَشُ: أَوَّلُ الْجِرَاحِ، وهذا تعليلٌ للأمر بالإمساك على النّصال.

٧٠٧٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَرَّ أَحَدُكُمْ فِي مَسْجِدِنَا أَوْ فِي سُوقِنَا وَمَعَهُ نَبْلٌ؛ فَلْيُمْسِكْ عَلَى نِصَالِهَا - أَوْ قَالَ: فَلْيَقْبِضْ بِكَفِّهِ - أَنْ يُصِيبَ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْهَا شَيْءٌ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ) أَبُو كُرَيْبٍ الْهَمْدَانِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حَمَادُ بْنُ أُسَامَةَ (عَنْ بُرَيْدٍ) بِضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ، ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ (عَنْ) جَدِّهِ (أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ) أَبِيهِ^(٤) (أَبِي مُوسَى) الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ قَالَ: إِذَا مَرَّ أَحَدُكُمْ فِي مَسْجِدِنَا أَوْ فِي سُوقِنَا وَمَعَهُ نَبْلٌ بفتح الثُّونِ وسكونِ الْمُوَحَّدَةِ: السَّهَامُ الْعَرَبِيَّةُ، لَا وَاحِدَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا، وَ«أَوْ» لِلتَّنْوِيعِ، لَا لِلشَّكِّ، وَالْوَاوُ فِي قَوْلِهِ: «وَمَعَهُ» لِلْحَالِ (فَلْيُمْسِكْ عَلَى نِصَالِهَا) عَدَاهُ بِ«عَلَى» لِلْمَبَالِغَةِ، وَإِلَّا؛ فَالْأَصْلُ: فَلْيُمْسِكْ بِنِصَالِهَا (أَوْ قَالَ) مِنْهُ يَدْرُسُ: (فَلْيَقْبِضْ بِكَفِّهِ) عَلَيْهَا، وَلَيْسَ الْمُرَادُ خُصُوصَ ذَلِكَ بَلْ يَحْرِصُ^(٥) عَلَى أَلَّا يُصِيبَ مُسْلِمًا بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ؛ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ التَّعْلِيلُ بِقَوْلِهِ: (أَنْ يُصِيبَ) بفتح الهمزة، أي: كَرَاهِيَةِ أَنْ يُصِيبَ، وَلِمْسَلَمٍ: «لِئَلَّا يُصِيبَ بِهَا»^(٦) (أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ

(١) في (ع): «نصولها».

(٢) في (د) و(ع): «الأخرى».

(٣) في (ل): «بضمِّ التَّحْتِيَّةِ»، وفي هامشها: قوله: «بضمِّ التَّحْتِيَّةِ»: كذا بخطه، وفيه نظر؛ ففي «المصباح»: خَدَشْتُهُ مِنْ بَابِ «صَرَبَ»: جَرَحْتُهُ فِي ظَاهِرِ الْجِلْدِ، سِوَاءِ دَمِي الْجِلْدِ أَمْ لَا، ثُمَّ اسْتَعْمَلَ الْمَصْدَرُ اسْمًا، وَيُجْمَعُ عَلَى «خَدُوشٍ».

(٤) في (ع): «جدّه».

(٥) في (ص): «الحرص».

(٦) في هامش (ل): كقوله تعالى: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: ١٧٦]، وفيه ثلاثة أوجه؛ أظهرها: أَنْ مفعول البيان محذوف، و﴿أَنْ تَضِلُّوا﴾ مفعول من أجله على حذف مضاف؛ تقديره: يبيِّن الله لكم أمر الكلالة؛ كراهة أَنْ تَضِلُّوا فيها، أي: في حكمها، وهذا تقدير المبرّد، الثاني: قول الكسائيّ والفراء وغيرهما من الكوفيّين: أَنْ «لا» محذوفة بعد ﴿أَنْ﴾، والتقدير: لئلا تضلُّوا، قالوا: وحذف «لا» سائغ؛ كقوله:

رأينا ما رأى البصراء منها فآلينا عليها أن تباعا

أي: أَنْ لَا تَبَاعَ، وقال أبو إسحاق الزجاج: هو كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمِيطُ السُّوءَ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١]، =

مِنْهَا شَيْءٌ) ولأبي ذرٍّ والأصيلي: «بشيء» بزيادة حرف الجر.

٨ - باب قول النبي ﷺ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»

(باب قول النبي ﷺ: لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ).

٧٠٧٦ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا شَقِيقٌ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ:

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد، ولأبي ذرٍّ: «حَدَّثَنَا» (أبي) حفص بن غياث قال: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران قال: (حَدَّثَنَا شَقِيقٌ) أبو وائل بن سلمة (قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) بن مسعود رضي الله عنه: (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: سَبَابُ الْمُسْلِمِ) بكسر السين وتخفيف الموحدة: مصدر مضاف للمفعول، يقال: سَبَّ يَسُبُّ سَبًّا وَسِبَابًا، قال إبراهيم الحزبي: السَّبَابُ أَشَدُّ مِنَ السَّبِّ؛ وهو أن يقول في الرَّجُلِ ما فيه وما ليس فيه يُريد بذلك عيبه، وقال غيره: السَّبَابُ هنا مثل: القتال، فيقتضي المفاعلة، ولأحمد عن غندير عن شعبة: «سَبَابُ الْمُؤْمِنِ» (فُسُوقٌ) وهو في اللغة: الخروج، وفي الشرع الخروج عن طاعة الله ورسوله، وهو في الشرع: أَشَدُّ الْعَصْيَانِ، قال تعالى: ﴿وَكُذِّبَتْ إِلَيْكُمْ الْكُفْرُ وَالْفُسُوقُ وَالْعِصْيَانُ﴾ [الحجرات: ٧] ففيه تعظيم حق المسلم، والحكم على من سبَّه بغير حق بالفسق^(١) (وَقِتَالُهُ) ومقاتلته (كُفْرٌ) ظاهره غير مُراد؛ فلا مُتَمَسِّك^(٢) به للخوارج؛ لأنه لما كان القتال أَشَدَّ مِنَ السَّبَابِ؛ لأنه مُفَضِّلٌ إِلَى إِزْهَاقِ الرُّوحِ؛ عبَّر عنه بلفظ أَشَدَّ من لفظ الفسق^(٣) وهو الكفر، ولم يُرد حقيقة الكفر التي هي

= أي: لثلاً تزولا، وقال أبو عبيد: رويت للكسائي حديث ابن عمر: «لا يدعون أحدكم على ولده أن يوافق من الله إجابة» فاستحسنه، أي: لثلاً يوافق، قال النَّحَّاسُ: والمعنى عند أبي عبيدة: «لثلاً يوافق من الله إجابة، وهذا القول عند البصريين خطأ؛ لأنهم لا يجيزون إضمار «لا»، والمعنى عندهم: يبين الله لكم كراهة أن تضلوا، ثم حذف، كما قال: ﴿وَسَلَّى الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، وكذا معنى الحديث، أي: كراهة أن يوافق من الله إجابة، ورجَّح الفارسي قول المبرد: بأن حذف المضاف أشيع من حذف «لا» التَّافِيَةِ، الثالث: أَنَّهُ مَفْعُولٌ ﴿يُبَيِّنُ﴾، والمعنى: يبين الله لكم الضلالة، فتجنبوها؛ لأنه إِذَا بَيَّنَّ الشَّرَّ اجْتَنَبَ، وَإِذَا بَيَّنَّ الْخَيْرَ ارْتَكَبَ. «منه بخطه».

(١) في (د): «بالفسوق»، وفي هامشها من نسخة كالمثبت.

(٢) في (ع): «تمسك».

(٣) في (ع): «الفسوق».

الخروج عن الملة، بل أطلق عليه الكفر مبالغة في التحذير، معتمداً على ما تقرّر من القواعد، أو^(١) المعنى: إذا كان مُستَحِلًّا، أو أنّ قتال المؤمن من شأن الكافر، أو المراد: الكفر اللغوي الذي هو التغطية؛ لأنّ حقّ المسلم على المسلم أن يُعينه وينصره ويكفّ عنه أذاه، فلمّا قاتله؛ كان كأنه غطّى هذا الحقّ.

والحديث سبق في «الإيمان» [ج: ٤٨].

٧٠٧٧ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي وَاقِدٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا حَجَّاجُ/ بْنُ مِنْهَالٍ) بكسر الميم، الأنماطي البصري قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجّاج قال: (أَخْبَرَنِي) بالافراد (وَاقِدٌ) بالقاف، ولأبي ذرّ: «واقِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ» أي: العمريّ (عَنْ أَبِيهِ) محمّد بن زيد بن عبد الله بن عمر (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) (أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ) في حجة الوداع عند جمرّة العقبة: (لَا تَرْجِعُوا) بصيغة النّهي، أي: لا تصيروا، ولأبي ذرّ ممّا في «الفتح»: «لا ترجعوا» (بَعْدِي كُفَّارًا) بصيغة الخبر (يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ) برفع «يضرب» في الفرع كأصله، قيل: وهو الذي رواه المتقدّمون والمتأخرون، وفيه وجوه: أن تكون جملة صفة لـ «كفارًا» أي: لا ترجعوا بعدي كفارًا متّصفين بهذه الصّفة القبيحة؛ يعني: ضرب بعضكم رقاب بعض، وأن تكون حالاً من ضمير «لا ترجعوا» أي: لا ترجعوا بعدي كفارًا حال ضرب بعضكم رقاب بعض، وأن تكون^(٢) جملة استئنافية، كأنه قيل: كيف يكون الرجوع كفارًا؟ فقال: يضرب بعضكم رقاب بعض، فعلى الأوّل: يجوز أن يكون معناه: لا ترجعوا عن الدّين بعدي، فتصيروا مرتدّين مقاتلين يضرب بعضكم رقاب بعض^(٣) بغير حقّ على وجه التّحقيق، وأن يكون: لا ترجعوا كالكفار المُقاتِل بعضهم بعضاً على وجه التّشبيه بحذف أدواته، وعلى الثّاني: يجوز أن يكون معناه: لا تكفروا حال ضرب بعضكم رقاب بعضٍ لأمرٍ يعرض بينكم باستحلال القتل بغير حقّ، وأن يكون: لا ترجعوا حال المقاتلة لذلك كالكفار في الانهماك في تهيج الشرّ وإثارة الفتن بغير

(١) في (د): «و».

(٢) في (د): «بعض وتكون». وقوله: «حالاً من ضمير لا ترجعوا... بعضكم رقاب بعض، وأن تكون» سقط من (ع).

(٣) قوله: «فعلى الأوّل: يجوز أن يكون معناه... يضرب بعضكم رقاب بعض» سقط من (ع).

إشفاقٍ منكم بعضكم على بعضٍ في ضرب الرقاب، وعلى الثالث: يجوز أن يكون معناه: لا يضرب بعضكم رقاب بعضٍ بغير حق؛ فإنه فعل الكفار، وأن يكون: لا يضرب بعضكم رقاب بعضٍ؛ كفعل الكفار على ما مرَّ، وروى بالجزم بدلاً^(١) من «لا ترجعوا»، وأن يكون جزاء الشرط^(٢) مقدراً^(٣) على مذهب الكسائي، أي: فإن ترجعوا؛ يضرب بعضكم.

والحديث سبق في أوائل «الذيات» [ح: ٦٨٦٨].

٧٠٧٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، وَعَنْ رَجُلٍ آخَرَ هُوَ أَفْضَلُ فِي نَفْسِي مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: «أَلَا تَذَرُونَ أَيَّ يَوْمٍ هَذَا؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: «أَلَيْسَ بِيَوْمِ النَّحْرِ؟» قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟ أَلَيْسَتْ بِالْبَلَدَةِ؟» قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ وَأَبْشَارَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟» قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ، فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ؛ فَإِنَّهُ رَبٌّ مُبَلِّغٌ يُبَلِّغُهُ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ»، فَكَانَ كَذَلِكَ، قَالَ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»، فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ حُرْقِ ابْنِ الْحَضَرَمِيِّ، حِينَ حَرَّقَهُ جَارِيَةُ بْنُ قُدَامَةَ؛ قَالَ: أَشْرَفُوا عَلَى أَبِي بَكْرَةَ؛ فَقَالُوا: هَذَا أَبُو بَكْرَةَ يَرَاكَ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَحَدَّثْتَنِي أُمِّي، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ: أَنَّهُ قَالَ: لَوْ دَخَلُوا عَلَيَّ؛ مَا بَهَشْتُ بِقَصَبَةٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرّه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيد القطان قال: (حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ) بضم القاف وفتح الراء المشددة، السدوسي قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ سِيرِينَ) محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ) أبيه (أَبِي بَكْرَةَ) نفع - بضم النون وفتح الفاء - ابن الحارث الثقفي، وسقط لابن عساكر «عن أبي بكرَةَ» (وَعَنْ رَجُلٍ آخَرَ) هو حميد بن عبد الرحمن كما في «كتاب الحج» في: «باب الخطبة أيام منى» [ح: ١٧٤١] قال الكيرماني: هو ابن عوف، وقال الحافظ ابن حجر: هو الحميري؛ وكلاهما سمع من أبي بكرَةَ، وسمع منه محمد بن سيرين، وَ(هُوَ) أي: حميد (أَفْضَلُ فِي نَفْسِي مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ) لأنه دخل في

(١) في (د): «بدل».

(٢) في (ب) و(س): «أو جزاء لشرط».

(٣) في غير (د): «مقدّر».

الولايات، وكان حُمَيْدٌ هذا^(١) زَاهِدًا (عَنْ أَبِي بَكْرَةَ) نَفِيعٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ النَّاسَ) يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنَى (فَقَالَ: أَلَا تَذَرُونَ) بِتَخْفِيفِ اللَّامِ (أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: حَتَّى ظَنَنَّا) وفي باب /: «الخطبة أيام منى» من «كتاب الحج» [ج: ١٧٤١] فسكت د١٦٨/٧٥
حَتَّى ظَنَنَّا (أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: أَلَيْسَ بِيَوْمِ النَّحْرِ) بِالْمُوَحَّدَةِ قَبْلَ التَّحْتِيَةِ فِي «يَوْمٍ» (قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «فَقَالَ»: (أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟) بِالتَّذْكِيرِ (أَلَيْسَتْ بِالْبَلَدَةِ؟) وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنْ الْحَمُويِّ زِيَادَةُ: «الحرام» بِتَأْنِيثِ الْبَلَدَةِ، وَتَذْكِيرِ الْحَرَامِ الَّذِي هُوَ صَفَتُهَا، وَذَلِكَ أَنَّ لَفْظَ «الحرام» اضمحلَّ مِنْهُ مَعْنَى الْوَصْفِيَّةِ وَصَارَ اسْمًا، وَالْبَلَدَةُ اسْمٌ خَاصٌّ بِمَكَّةَ، وَهِيَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا أَمِرتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا﴾ [النمل: ٩١] وَخَصَّهَا^(٢) مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْبِلَادِ بِإِضَافَةِ اسْمِهِ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا أَحَبُّ بِلَادِهِ إِلَيْهِ وَأَكْرَمُهَا عَلَيْهِ، وَأَشَارَ إِلَيْهَا بِإِشَارَةِ تَعْظِيمٍ لَهَا دَالًّا عَلَى أَنَّهَا مَوْطِنُ بَيْتِهِ، وَمَهْبُطُ وَحْيِهِ (قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ) جَمَعَ عِزْضٍ؛ بِكسْرِ الْعَيْنِ، وَهُوَ مَوْضِعُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ مِنَ الْإِنْسَانِ، سِوَاءٍ كَانَ فِي نَفْسِهِ أَوْ فِي^(٣) سَلَفِهِ (وَأَبْشَارَكُمْ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ بَعْدَهَا مَعْجَمَةً: ظَاهِرُ جِلْدِ الْإِنْسَانِ، وَالْمَعْنَى: فَإِنَّ انْتِهَاكَ دِمَائَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ وَأَبْشَارَكُمْ (عَلَيْكُمْ حَرَامٌ) إِذَا كَانَ بِغَيْرِ حَقٍّ (كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا) يَوْمَ النَّحْرِ (فِي شَهْرِكُمْ هَذَا) ذِي الْحِجَّةِ (فِي بَلَدِكُمْ هَذَا) مَكَّةَ، وَشَبَّهَ الدِّمَاءَ وَالْأَمْوَالَ وَالْأَعْرَاضَ وَالْأَبْشَارَ فِي الْحُرْمَةِ بِالْيَوْمِ وَبِالشَّهْرِ وَالْبَلَدِ؛ لِاشْتِهَارِ الْحُرْمَةِ فِيهَا عَنْدهُمْ، وَإِلَّا فَالْمَشَبَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ دُونَ الْمَشَبَّهِ بِهِ، وَلِهَذَا^(٤) قَدَّمَ السُّؤَالَ/عَنْهَا مَعَ شَهْرَتِهَا؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَهَا أَثْبِتَ فِي نَفْسِهِمْ؛ إِذْ هِيَ عَادَةٌ سَلَفِهِمْ، وَتَحْرِيمُ الشَّرْعِ طَارِئٌ، وَحِينَئِذٍ فَإِنَّمَا شَبَّهَ الشَّيْءَ بِمَا هُوَ أَعْلَى مِنْهُ، بِاعْتِبَارِ مَا هُوَ مُقَرَّرٌ عَنْدهُمْ.

وهذا وإن كان سبق في موضعين «العلم» [ج: ٦٧] و«الحج» [ج: ١٧٤١] فذكره هنا لبعده العهد به، وقال في «اللامع» كـ «الكواكب»: لم يذكر في هذه الرواية؛ أَيُّ شهر؟ مع أنه قال بعد: «في شهركم هذا». كأنه ليتقرر ذلك عندهم، وحرمة البلد وإن كانت مُتَقَرَّرَةٌ أَيْضًا؛ لَكِنَّ الْخُطْبَةَ

(١) (هذا): مثبت من (ص).

(٢) في (د): «وخصَّ».

(٣) «في»: ليس في (ص).

(٤) في (د): «ولذا».

كانت بمنى، وربما قصد به دفع وهم من يتوهم أنها خارجة عن^(١) الحرم، أو من يتوهم أن البلدة^(٢) لم تبق حراماً؛ لقتاله بين الله يدلم فيها يوم الفتح، واختصره الراوي؛ اعتماداً على سائر الروايات، مع أنه لا يلزم ذكره في صحة التشبيه. انتهى. وسقط لابن عساكر لفظ «هذا» من قوله: «يومكم هذا»، ثم قال بين الله يدلم: (ألا) بفتح الهمزة وتخفيف اللام، يا قوم (هَلْ بَلَّغْتُ) ما أمرني به الله تعالى^(٣)؟ (قُلْنَا: نَعَمْ) بَلَّغْتَ (قَالَ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ، فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ) أي: الحاضر هذا المجلس (الغائب) عنه، وهو نصب مفعول سابقه (فَإِنَّهُ رَبُّ مُبَلِّغٍ) بفتح اللام المشددة، بلغه كلامي بواسطة (يُبَلِّغُهُ) غيره بكسرها، كذا في الفرع بفتح ثم كسر، وعليه جرى في «الفتح»، وقال في «الكواكب»: بكسرهما، وصوبه العيني متعقباً لابن حجر، قلت: وكذا هو في «اليونينية» بكسر اللام فيهما، والضمير الراجع^(٤) إلى «الحديث» مفعول أول له^(٥) (مَنْ) بفتح الميم، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «لَمَنْ» (هُوَ أَوْعَى) أحفظ (لَهُ) مَمَّنْ بَلَّغَهُ، مفعول ثانٍ، فقال ١١٦٩/٧٥ محمد بن سيرين: (فَكَانَ كَذَلِكَ) أي: وقع التبليغ كثيراً^(٦) من الحافظ إلى الأحفظ، والذي يتعلق به «رُبَّ» محذوف، تقديره: يوجد أو يكون (قَالَ) بين الله يدلم بالسند السابق من رواية محمد^(٧) بن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبي بكرة: (لَا تَرْجِعُوا) لا تصيروا (بَعْدِي) بعد موقفي أو بعد موتي (كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ) برفع «يضرب»، ومَرَّ ما فيه قريباً [ج: ٧٠٧٧] قال عبد الرحمن بن أبي بكرة: (فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ حُرْقٍ) بضم الحاء المهملة (ابْنُ الْحَضَرَمِيِّ) بفتح الحاء المهملة وسكون الضاد المعجمة وفتح الراء، عبد الله بن عمرو، وقول الدِّمِيَّاطِيِّ: إِنَّ الصَّوَابَ أَحْرَقَ بِالْهَمْزَةِ الْمَضْمُومَةِ؛ تَعَقَّبَهُ فِي «الْفَتْحِ» بِأَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ جَزَمُوا بِأَنَّهُمَا لَغْتَانِ: أَحْرَقَهُ وَحَرَّقَهُ، وَالتَّشْدِيدُ لِلتَّكْثِيرِ، وَتَعَقَّبَهُ الْعَيْنِيُّ فَقَالَ: هَذَا كَلَامٌ مِنْ لَا يَذُوقُ مِنْ مَعَانِي التَّرَاكِبِ شَيْئًا، وَتَصْوِيبُ الدِّمِيَّاطِيِّ «بَابُ الْإِفْعَالِ»؛ لَكُونَ الْمَقْصُودُ حَصُولُ

(١) في (د): «مِنْ».

(٢) في (ع): «البلد».

(٣) «الله تعالى»: ليس في (د).

(٤) في (ع): «راجع».

(٥) في (ع): «أوله»، وليس بصحيح، وفي (د): «قوله».

(٦) في (د): «كذلك».

(٧) «محمد»: ليس في (د).

الإحراق، وليس المراد المبالغة فيه حتى يذكر باب التفعيل (حِينَ حَرَقَهُ جَارِيَةُ بْنُ قُدَامَةَ) بالجيم والتَّحْتِيَّةُ، وَقُدَامَةُ - بضم القاف - ابن مالك بن زهير بن الحصين التميمي السعدي، وكان السَّبَب في ذلك أَنَّ معاوية كان وجَّه ابن الحضرميَّ إلى البصرة يستنفرهم^(١) على قتال عليٍّ عليه السلام، فوجَّه عليٌّ جارية بن قدامة فحصره، فتحصَّن منه ابن الحضرميَّ في دارٍ، فأحرقها جارية عليه، ذكره العسكريُّ، وقال الطُّبريُّ في حوادث سنة ثمانٍ وثلاثين من طريق أبي الحسن المداينيِّ، وكذا أخرجه عنه^(٢) ابن شُبَّة^(٣) في «أخبار البصرة»: أَنَّ عبد الله بن عباسٍ خرج من البصرة - وكان عاملها لعلِّي - واستخلف زياد بن سمِيَّة على البصرة، فأرسل معاوية عبد الله بن عمرو بن الحضرميَّ ليأخذ له البصرة، فنزل في بني تميم، وانضمت إليه العثمانيَّة، فكتب زيادٌ إلى عليٍّ يستنجده، فأرسل إليه أعين بن ضبيعة المجاشعيَّ فقتل غيلة، فبعث عليٌّ بعده جارية بن قدامة، فحصر ابن الحضرميَّ؛ في الدَّار التي نزل فيها، ثم أحرق الدَّار عليه وعلى من معه، وكانوا سبعين رجلاً أو أربعين، وجواب «فلماً» قوله: (قَالَ) جارية لجيشه: (أَشْرِفُوا) بفتح الهمزة وسكون الشَّين المعجمة وكسر الرَّاء بعدها فاءً (عَلَى أَبِي بَكْرَةَ) نُفِيع، فانظروا: هل هو على الاستسلام والانقياد أم لا؟ (فَقَالُوا) له: (هَذَا أَبُو بَكْرَةَ يَرَاكَ) وما صنعت بابن الحضرميِّ، وربَّما أنكر عليك بكلامٍ أو بسلاح.

(قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ) بن أبي بَكْرَةَ بالسند السابق: (فَحَدَّثَنِي أُمِّي) هالة بنت غُلَيْظٍ العجلية، كما ذكره خليفة بن خياط، وقال ابن سعد: اسمها: هولة (عَنْ أَبِي بَكْرَةَ) نُفِيع (أَنَّهُ قَالَ) لَمَّا سمع قولهم: ربَّما أنكر عليك بسلاحٍ أو كلامٍ، وكان في عِلِّيَّة له: (لَوْ دَخَلُوا عَلَيَّ) داري (مَا بَهَشْتُ) بفتح الموحدة والهاء وسكون الشَّين المعجمة بعدها فوقيةً، وللحموي والمستملي: «(مَا بَهَشْتُ) بكسر الهاء لغتان، أي: ما دافعتهم (بِقَصَبَةٍ) كأنه قال: ما مددت يدي إلى / قصبة ولا تناولتها لأدافع بها عني؛ لأنِّي لا أرى قتال المسلمين، فكيف أقاتلهم بسلاح؟!

والحديث مرَّ في «الحجَّ» [ح: ١٧٤١].

(١) في (ع): «يستنصره».

(٢) «عنه»: ليس في (ع).

(٣) في غير (د): «ابن أبي شبيبة»، وليس بصحيح.

٧٠٧٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِشْكَابٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لَا تَرْتَدُّوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِشْكَابٍ) بكسر الهمزة وسكون الشين المعجمة وبعد الألف موحدّة، مصروف، الصَّفَّار الكوفي قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ) بضمّ الفاء وفتح الضاد المعجمة (عَنْ أَبِيهِ) فَضِيلُ بْنُ غَزْوَانَ؛ بفتح الغين وسكون الزاي المعجمتين (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه) أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: لَا تَرْتَدُّوا) وفي «الحج» [ج: ١٧٣٩] من وجه آخر عن فَضِيلٍ: «لَا تَرْجِعُوا» (بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ) من جزم «يضرب» أوله على الكفر الحقيقي الذي فيه ضرب الأعناق ويحتاج إلى التأويل بالمستحلّ مثلاً، ومن رفعها فكأنه أراد الحال أو الاستئناف؛ فلا يكون متعلّقاً بما قبله، ويُحتمل - كما قاله في «الفتح» - أن يكون متعلّقاً به، وجوابه ما تقدّم.

والحديث تقدّم من وجه آخر باتّم من هذا في «الحج» [ج: ١٧٣٩].

٧٠٨٠ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُدْرِكٍ: سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ بْنَ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ جَدِّهِ جَرِيرٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «اسْتَنْصِتِ النَّاسَ»، ثُمَّ قَالَ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الأزديّ الواشحي البصريّ، قاضي مكّة قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُدْرِكٍ) بضمّ الميم وكسر الرّاء بينهما مهملة ساكنة، النّخعيّ الكوفيّ أَنَّهُ قَالَ: (سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ) هَرَمًا^(١) بفتح الهاء (بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ جَدِّهِ جَرِيرٍ) بفتح الجيم، ابن عبد الله البجليّ رضي الله عنه أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ) عند جمرة العقبة واجتماع الناس للرمي وغيره: (اسْتَنْصِتِ النَّاسَ، ثُمَّ قَالَ) صلى الله عليه وسلم بعد أن أنصتوا: (لَا تَرْجِعُوا) ولا بن عساكر وأبي ذرّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «لَا تَرْجِعَنَّ» بنونٍ مثقّلة^(٢) بعد العين المضمومة (بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ) أي: لا تكن أعمالكم شبيهة بأعمال^(٣) الكفار في ضرب رقاب

(١) في غير (د): «هرم».

(٢) في (ب) و(س): «ثقيلة».

(٣) في (د): «شبيهة أعمال».

المسلمين، ومَرَّ ما قيل غير ذلك [ح: ٧٠٧٧] وقال المظهري: يعني: إذا فارقت الدنيا؛ فاثبتوا بعدي على ما أنتم عليه من الإيمان والتقوى، ولا تظلموا أحداً، ولا تحاربوا المسلمين.

والحديث سبق في «العلم» [ح: ١٢١].

٩ - باب: تَكُونُ فِتْنَةُ الْقَاعِدِ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ

هذا (باب) بالتَّنوين يذكر فيه (تَكُونُ فِتْنَةُ الْقَاعِدِ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ).

٧٠٨١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَحَدَّثَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَتَكُونُ فِتْنُ الْقَاعِدِ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمِ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي، مَنْ تَشَرَّفَ لَهَا تَسْتَشْرِفُهُ، فَمَنْ وَجَدَ فِيهَا مَلْجَأً أَوْ مَعَاذًا؛ فَلْيَعُذْ بِهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بضم العين، ابن محمد بن زيد^(١)، مولى عثمان بن عفان الأموي، أبو ثابت، القرشي المدني الفقيه قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين (عَنْ أَبِيهِ) سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوفٍ (عَنْ) عمه (أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن عوفٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه.

(قَالَ إِبْرَاهِيمُ) بن سعدٍ: (وَحَدَّثَنِي) بالإنفراد (صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ) بفتح الكاف (عَنْ ابْنِ شَهَابٍ) محمد بن مسلم الزهري (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ) سقط لابن عساكر لفظ «سعيد» (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه أنه^(٢) (قَالَ) قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سَتَكُونُ فِتْنٌ بكسر الفاء وفتح الفوقية بصيغة الجمع، ولأبي ذر عن المستملي: «فتنة» بالإنفراد (الْقَاعِدُ فِيهَا) أي: القاعد في زمن الفتن^(٣) أو الفتنة^(٤) عنها (خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ فِيهَا)^(٥) خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ

(١) في (د): «يزيد»، وليس بصحيح.

(٢) «أنه»: ليس في (د).

(٣) في (ع): «الفتنة».

(٤) في (ع): «الغيبة».

(٥) في (د): «منها».

مِنَ السَّاعِي) والمراد مَنْ يكون مُبَاشِرًا لها في الأحوال كُلِّهَا؛ يعني / أَنَّ بعضهم في ذلك أَشَدُّ من ١١٧٠/٧د بعض، فأعلامهم السَّاعِي فيها؛ بحيث يكون سببًا لإثارتها، ثُمَّ من يكون قائمًا بأسبابها؛ وهو الماشي، ثُمَّ من يكون مباشرًا لها؛ وهو القائم، ثُمَّ من يكون مع^(١) النَّظَّارَةَ ولا يقاتل؛ وهو القاعد؛ كذا قرَّره الدَّاوْدِيُّ (مَنْ تَشَرَّفَ) بفتح الفوقية والمعجمة والراء المشددة بعدها فاء، أي: تطلَّع (لَهَا) بأن يتصدَّى ويتعرَّض لها، ولا يعرض عنها (تَشْتَشْرِفُهُ) بالجزم: تهلكه بأن يُشرف منها على الهلاك، يُقال: أشرف المريض إذا أشفى^(٢) على الموت (فَمَنْ وَجَدَ فِيهَا) ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «منها» (مَلَجًا) بفتح الميم والجيم بينهما لام ساكنة آخره همز^(٣): موضعًا يلتجئ إليه من شرِّها (أَوْ مَعَاذًا) بفتح الميم وبالدال المعجمة، وضبطه السِّفَاكِسِيُّ بضمِّ الميم، وهو بمعنى: الملجأ (فَلْيَعُذْ بِهِ) أي: ليعتزل فيه؛ ليسلم من الفتنة، وهذا الحديث أورده المصنِّف هنا من رواية سعد^(٤) بن إبراهيم عن أبيه عن أبي سلمة، ومن رواية ابن شهاب عن ابن المسيب^(٥)، ولم يذكر لفظ رواية سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة، وذكرها مسلمٌ من طريق أبي داود الطَّيَالِسِيِّ عن إبراهيم بن سعد، وفي أوله: «تكون فتنة النَّائم فيها خيرٌ من اليقظان، واليقظان فيها خيرٌ من القاعد»^(٦).

٧٠٨٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَتَكُونُ فِتْنٌ الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي، مَنْ تَشَرَّفَ لَهَا تَشْتَشْرِفُهُ، فَمَنْ وَجَدَ مَلَجًا أَوْ مَعَاذًا؛ فَلْيَعُذْ بِهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قال: / (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ ١٧٣/١٠

(١) في (د): «مِنْ».

(٢) في (ع): «أشرف».

(٣) في (د): «همزة».

(٤) هكذا في كل الأصول، وفي هامش (د): قوله: من رواية سعد... إلى آخره، صوابه: من رواية إبراهيم بن سعد عن أبيه... إلى آخره، كما لا يخفى. انتهى. وبنحوه قال الشيخ قطة رحمته الله.

(٥) في كل الأصول وهما: «عن أبي سلمة» ولعله سبق قلم.

(٦) كذا، وفي فتح صحيح مسلم: القائم.

الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ شِهَابٍ^(١) أَنَّهُ قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابْنُ عَوْفٍ: (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سَتَكُونُ فِتْنٌ^(٢) الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي) فِي الرَّوَايَةِ الْأُولَى: «وَالْقَائِمُ فِيهَا» [ج: ٧٠٨١] (وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي) وَزَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ بْنِ إِسْمَاعِيلِ الْكَلْبِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ فِي أَوَّلِهِ: «النَّائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْيَقْظَانِ، وَالْيَقْظَانُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَاعِدِ»، وَالْحَسَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَثَّقَهُ النَّسَائِيُّ، وَهُوَ مِنْ شَيْوَخِهِ، وَعِنْدَ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «النَّائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَضْطَجِعِ»، وَهُوَ الْمَرَادُ «بِالْيَقْظَانِ» فِي الرَّوَايَةِ السَّابِقَةِ، وَفِيهِ: «وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الرَّكَّابِ»، وَالْمَرَادُ بِالْأَفْضَلِيَّةِ فِي هَذِهِ الْخَيْرِيَّةِ: مَنْ يَكُونُ أَقْلًا شَرًّا مِمَّنْ فَوْقَهُ عَلَى التَّفْصِيلِ السَّابِقِ (مَنْ تَشَرَّفَ لَهَا تَسْتَشْرِفُهَا) قَالَ الثَّوْرِبَشْتِيُّ: أَي: مَنْ تَطَّلَعَ لَهَا؛ دَعَتْهُ^(٣) إِلَى الْوُقُوعِ فِيهَا، وَالتَّشَرَّفَ: التَّطَّلَعَ، وَاسْتَعِيرَ هُنَا لِلْإِصَابَةِ بَشَرَّهَا، أَوْ أَرِيدَ بِهِ^(٤): أَنَّهَا تَدْعُوهُ إِلَى زِيَادَةِ النَّظَرِ إِلَيْهَا، وَقِيلَ: إِنَّهُ مِنْ اسْتَشْرَفَ الشَّيْءَ، أَي: عَلَوْتَهُ؛ يَرِيدُ: مَنْ انْتَصَبَ لَهَا؛ صَرَعَتْهُ، وَقِيلَ: هُوَ مِنَ الْمَخَاطَرَةِ وَالْإِشْفَاءِ عَلَى الْهَلَاكِ، أَي: مَنْ خَاطَرَ بِنَفْسِهِ فِيهَا^(٥) أَهْلَكَتْهُ، قَالَ الطَّبِيبِيُّ: وَلَعَلَّ الْوَجْهَ الثَّلَاثَ أُولَى؛ لِمَا يَظْهَرُ مِنْ مَعْنَى اللَّامِ فِي «لَهَا»، وَعَلَيْهِ كَلَامُ «الْفَائِقِ»، وَهُوَ قَوْلُهُ: أَي: مَنْ غَالِبَهَا غَالِبَتُهُ^(٦) (فَمَنْ وَجَدَ مَلْجَأً أَوْ مَعَاذًا؛ فَلْيَعُذْ بِهِ) بِفَتْحِ الْمِيمَيْنِ، وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ كَمَا مَرَّ، وَفِيهِ التَّحْذِيرُ مِنَ الْفِتَنِ، وَأَنَّ شَرَّهَا يَكُونُ بِسَبَبِ^(٧) الدُّخُولِ فِيهَا، وَالْمَرَادُ بِالْفِتَنِ جَمِيعِهَا، أَوِ الْمَرَادُ: مَا يَنْشَأُ عَنِ الْاِخْتِلَافِ فِي طَلَبِ الْمَلِكِ؛ حَيْثُ لَا يُعْلَمُ الْمُحِقُّ مِنَ الْمُبْطِلِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ: فَقَالَتْ طَائِفَةٌ بِلُزُومِ الْبُيُوتِ، وَقَالَ آخَرُونَ بِالتَّحَوُّلِ عَنْ بَلَدِ الْفِتْنَةِ أَصْلًا، ثُمَّ اخْتَلَفُوا، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِذَا هَجَمَ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؛ يَكْفُ يَدَهُ وَلَوْ قُتِلَ، وَمِنْهُمْ مَنْ^(٨) قَالَ: يَدَافِعُ عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ وَأَهْلِهِ، وَهُوَ مَعْدُورٌ

(١) «بن شهاب»: ليس في (د).

(٢) زيد في (ع): «القائم فيها خير من القاعدو».

(٣) في (ع): «رغبة».

(٤) في (ص): «بها».

(٥) «فيها»: مثبت من (د) و(س).

(٦) في (د) و(س): «غلبته».

(٧) في غير (د): «بحسب».

(٨) في هامش (ل): سقطت لفظة: «من» من خطه.

إِنْ قَتَلَ أَوْ قُتِلَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

١٠ - بَابُ: إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا

هذا (بَابُ) بِالتَّنْوِينِ يَذْكُرُ فِيهِ (إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا) فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ.

٧٠٨٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ رَجُلٍ لَمْ يُسَمِّهِ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: خَرَجْتُ بِسِلَاحِي لِيَالِي الْفِتْنَةِ، فَاسْتَقْبَلَنِي أَبُو بَكْرَةَ فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قُلْتُ: أُرِيدُ نُصْرَةَ ابْنِ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَوَاجَعَا الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَكِلَاهُمَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ»، قِيلَ: فَهَذَا الْقَاتِلُ، فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: «إِنَّهُ أَرَادَ قَتْلَ صَاحِبِهِ»، قَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِأَيُّوبَ وَيُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ يُحَدِّثَانِي بِهِ، فَقَالَا: إِنَّمَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْحَسَنُ، عَنِ الْأَخْنَفِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ.

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ بِهِذَا، وَقَالَ مُؤَمِّلٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَيُونُسُ وَهَشَامٌ وَمُعَلَّى بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ الْأَخْنَفِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، وَرَوَاهُ بَكَّارُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، وَقَالَ غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ) أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَجَبِيُّ -بفتح الحاء المهملة والجيم والموحَّدة المكسورة- البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) بفتح الحاء المهملة والميم المشدَّدة، ابن زيد بن درهم الإمام، أبو إسماعيل، الأزديُّ الأزرق (عَنْ رَجُلٍ لَمْ يُسَمِّهِ) حَمَّادٌ، قال الحافظ ابن حجر: هو عمرو بن عبيد شيخ المعتزلة، وكان سيِّئ الضَّبْطِ، هكذا جزم المزيُّ في «التَّهْذِيبِ» بأنَّه المبهم في هذا الموضع، وجوِّز غيره -كمغلطاي- أن يكون هو هشام ابن حَسَّان، أي: القردوسي، وفيه بعد. انتهى (عَنِ الْحَسَنِ) البصريُّ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْتُ بِسِلَاحِي لِيَالِي الْفِتْنَةِ) التي وقعت بين عليٍّ وعائشة، وهي وقعة الجمل ووقعة صفين (فَاسْتَقْبَلَنِي أَبُو بَكْرَةَ) نُفَيْعُ بْنُ الْحَارِثِ الثَّقَفِيُّ، سقط هنا: الْأَخْنَفُ بْنُ قَيْسٍ بَيْنَ الْحَسَنِ وَأَبِي بَكْرَةَ، كما يأتي قريباً إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (فَقَالَ) لِي: (أَيْنَ تُرِيدُ؟) زَادَ مُسْلِمٌ: يَا أَخْنَفُ (قُلْتُ) لَهُ: (أُرِيدُ نُصْرَةَ ابْنِ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) يَعْنِي: عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ) أَبُو بَكْرَةَ: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)

(١) «وَاللَّهُ أَعْلَمُ»: مَثْبُوتٌ مِنْ (ع).

ولمسلم^(١): فقال لي: يا أحنف؛ ارجع، فإنني سمعت^(٢) رسول الله ﷺ يقول: (إِذَا تَوَاجَهَ الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا) بفتح الفاء بعدها تحتية ساكنة، أي: ضرب كل منهما وجه الآخر، أي: ذاته (فَكِلَاهُمَا) القاتل والمقتول (مِنْ أَهْلِ النَّارِ) أي: يستحقانها، وقد يعفو الله عنهما، أو ذلك محمولٌ على من استحلَّ ذلك، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «(فِي النَّارِ)» (قِيلَ: فَهَذَا الْقَاتِلُ) يستحقُّ النَّارَ (فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟) فما ذنبه حتى يدخلها؟ والقاتل ذلك هو أبو بكر (قَالَ) مِنْ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّهُ أَرَادَ) ولأبي الوقت: «(قَدْ أَرَادَ)» (قَتَلَ صَاحِبِهِ) وفي «الإيمان» [ج: ٣١] «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ» أي: جازمًا بذلك مصممًا عليه، وبه استدلَّ من قال بالمؤاخذه بالعزم^(٣) وإن لم يقع الفعل، وأجاب من لم يقل بذلك: أن في هذا فعلًا، وهو المواجهة بالسلاح ووقوع القتال، ولا يلزم من كون القاتل والمقتول في النار أن يكونا في مرتبة واحدة؛ فالقاتل يُعَذَّبُ على القتال والقتل، والمقتول يُعَذَّبُ على القتال فقط، فلم يقع التعذيب على العزم المجرد، وبالسند السابق هنا: (قَالَ حَمَّادُ^(٤)) بَنُ زَيْدٍ: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِأَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ (وَيُونُسَ بْنَ عُبَيْدٍ) بضم العين، ابن دينار القيسي البصري (وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ يُحَدِّثَانِي بِهِ، فَقَالَا: / ١١٧١/٧د

إِنَّمَا/ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ: الْحَسَنُ) البصري (عَنِ الْأَحْنَفِ) بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة ١٧٤/١٠

وفتح الثون بعدها فاء (بَنِ قَيْسٍ) السَّعْدِيُّ التَّمِيمِيُّ البصري، واسمه: الضَّحَّاك، والأحنف لقبه وشهر به (عَنْ أَبِي بَكْرَةَ) نُفَيْعٍ؛ يعني: أن^(٥) عمرو^(٦) بن عبید الرّجل الذي لم يُسَمَّ في السَّند السابق أخطأ؛ حيث أسقط الأحنف بين الحسن وأبي بكر. نعم؛ وافقه قتادة؛ - كما عند النسائي - من وجهين عنه عن الحسن، عن أبي بكر إلا أنه اقتصر على الحديث دون القصّة، قال في «الفتح»: فكأن الحسن كان يُرسله عن أبي بكر، فإذا ذكر القصّة أسنده، وسقط قوله «الحديث» من قوله: «هذا الحديث» لابن عساكر.

(١) في (ص): «وفي مسلم».

(٢) في هامش (ل) من نسخة: قال: قال رسول الله ﷺ.

(٣) في (ع): «بالجزم».

(٤) زيد في (د): «هو».

(٥) في (ص): «ابن»، وهو تحريف.

(٦) «أن عمرو» ليس في (د).

وبه قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ) بن حربٍ الواسحي قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) أي^(١): ابن زيد بن درهم (بِهَذَا) الحديث المذكور على الموافقة لرواية حمَّاد بن زيد، عن أيوب ويونس بن عبيد (وَقَالَ مُؤَمِّلٌ) بالهمزة وفتح الميم الثانية المشددة، قال العيني كالكرماني: هو ابن هشام، أي: اليشكري - بتحتية ومعجمة - أبو هشام البصري، وقال الحافظ ابن حجر في «المقدمة» و«الشرح»: هو ابن إسماعيل أبو عبد الرحمن البصري نزيل مكة، أدركه البخاري ولم يلقه؛ لأنه مات سنة ست ومئتين، وذلك قبل أن يرحل البخاري، ولم يُخْرِجْ عنه إلا تعليقاً، وهو صدوق كثير الخطأ، قاله أبو حاتم الرازي، قال: وقد وصل هذه الطريق إسماعيلي من طريق أبي موسى محمد بن المثنى قال: حَدَّثَنَا مُؤَمِّلٌ بن إسماعيل قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) السابق قال: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السَّخْتِيَانِيُّ (وَيُونُسُ) بن عبيد (وَهِشَامٌ) هو ابن حسان الأزدي، مولاهم الحافظ (وَمُعَلَّى بْنُ زِيَادٍ) بضم الميم وفتح العين المهملة واللام المشددة، القرشي (عَنِ الْحَسَنِ) البصري (عَنِ الْأَخْنَفِ) بن قيس (عَنْ أَبِي بَكْرَةَ) نَفِيع (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وأخرجه الإمام أحمد عن مؤمِّل عن حمَّاد، عن الأربعة، فكان البخاري أشار إلى هذه الطريق، قاله في «الفتح».

(وَرَوَاهُ) أي: الحديث المذكور (مَعْمَرٌ) بفتح الميمين بينهما عينٌ مهملة ساكنة، ابن راشد الأزدي مولاهم (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيُّ فيما وصله مسلم والنسائي وإسماعيلي بلفظ: عن أيوب عن الحسن عن الأخنف بن قيس عن أبي بكر: سمعت رسول الله ﷺ....، فذكر الحديث دون القصّة (وَرَوَاهُ بَكَّارُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِيهِ) عبد العزيز بن عبد الله بن أبي بكر، وليس له ولا لابنه^(٢) بكار في البخاري إلا هذا الحديث (عَنْ أَبِي بَكْرَةَ) نَفِيع، ووصله الطبراني بلفظ: سمعت رسول الله ﷺ يقول^(٣): «إِنَّ فِتْنَةً كَائِنَةُ الْقَاتِلِ وَالْمَقْتُولِ فِي النَّارِ، إِنَّ الْمَقْتُولَ قَدْ أَرَادَ قَتْلَ الْقَاتِلِ» (وَقَالَ غُنْدَرٌ) محمد بن جعفر: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن الْمُعْتَمِر (عَنْ رَبِيعِ بْنِ جِرَاشٍ) بكسر الحاء المهملة، آخره شينٌ معجمة، ١٧١/٧٥ والراء مخففة، الأعور الغطفاني التابعي المشهور، وسقط «ابن جِراشٍ» لابن عساكر (عَنْ أَبِي

(١) «أي»: ليست في (ص) و(ع).

(٢) في (د): «الأيه»، وهو تصحيف.

(٣) «يقول»: مثبت من (د) و(ع).

بَكْرَةَ) نَفِيع (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) ووصله الإمام أحمد مرفوعاً بلفظ: «إذا التقى المسلمان حمل أحدهما على صاحبه السلاح؛ فهما على جرف^(١) جهنم، فإذا قتله وقعا فيها جميعاً» (وَلَمْ يَرْفَعُهُ سُفْيَانُ) الثَّوْرِيُّ (عَنْ مَنْصُورٍ) أي: ابن المُعْتَمِرِ بالسَّندِ المذكور إلى النَّبِيِّ ﷺ، ووصله النَّسَائِيُّ بلفظ: قال: «إذا حمل^(٢) الرَّجُلَانِ الْمُسْلِمَانِ السَّلَاحَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ؛ فَهُمَا عَلَى جَرْفِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا قَتَلَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ؛ فَهُمَا فِي النَّارِ»، ولا يلزم من ذلك استمرار البقاء في النَّارِ، وهذا الوعيد المذكور محمولٌ على من قاتل بغير تأويلٍ سائغ، بل لمجرد^(٣) طلب الملك، وعند البزَّار في حديث: «القاتل والمقتول في النَّارِ» زيادةٌ؛ وهي: «إذا اقتتلتم على الدنيا؛ فالقاتل والمقتول في النَّارِ».

١١ - بَابٌ: كَيْفَ الْأَمْرُ إِذَا لَمْ تَكُنْ جَمَاعَةً؟

هذا (بَابٌ) بالتَّوْنِينِ يذكر فيه (كَيْفَ الْأَمْرُ إِذَا لَمْ تَكُنْ) تُوجَدُ (جَمَاعَةً) مجتمعون على خليفة؟

٧٠٨٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جَابِرٍ: حَدَّثَنِي بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيَّ: أَنَّهُ سَمِعَ حَذِيفَةَ بْنَ الْيَمَانِ يَقُولُ: كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ؛ مَخَافَةً أَنْ يُذَرِّكَنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ، فَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الْخَيْرِ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قُلْتُ: وَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَفِيهِ دَخْنٌ» قُلْتُ: وَمَا دَخْنُهُ؟ قَالَ: «قَوْمٌ يَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيٍ، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ»، قُلْتُ: فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ؛ دُعَاءٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ صِفْهُمْ لَنَا قَالَ: «هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا، وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا» قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَذَرَكَنِي ذَلِكَ؟ قَالَ: «تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ»، قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ؟ قَالَ: «فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرْقَ كُلَّهَا وَلَوْ أَنْ تَعْصُ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ حَتَّى يُذَرِّكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ».

(١) في (د): «حرف».

(٢) في (ع): «رفع».

(٣) في (د): «بمجرد».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) أبو موسى العَنَزِيُّ قال: (حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ) الحافظ أبو العباس، عالم أهل الشام قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ جَابِرٍ) عبد الرحمن بن يزيد^(١) قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد (بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم الموحدة وسكون السين المهملة وضم العين (الْحَضْرَمِيُّ) بفتح الحاء المهملة وسكون الضاد المعجمة: (أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا إِدْرِيسَ) عائد الله (الْخَوْلَانِيَّ) بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو: (أَنَّهُ سَمِعَ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ يَقُولُ: كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ) قال في «شرح المشكاة»: أي: ١٧٥/١٠ الفتنة، ووهن عرى الإسلام، واستيلاء الضلال، وفشو البدعة (مَخَافَةً) أي: لأجل مخافة (أَنْ يُذَرِّكَنِي) وكلمة «أَنْ» مصدرية (فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ) من كفر وقتل ونهب وإتيان فواحش (فَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الْخَيْرِ) ببعثك وتشبيد مباني الإسلام، وهدم قواعد الكفر والضلال (فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ) الذي نحن فيه (مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ) مِنْ الشَّرِّ: (نَعَمْ) قال حذيفة: (قُلْتُ: وَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ) مِنْ الشَّرِّ: (نَعَمْ، وَفِيهِ دَخَنٌ) بفتح المهملة والمعجمة بعدها نونٌ، مصدر دخنت النار تدخن؛ إذا أُلقي عليها حطبٌ رطبٌ؛ فإنه يكثر^(٢) دخانها وتفسد، أي: فساد واختلاف، وفيه إشارة إلى كدر^(٣) الحال، وأن الخير الذي يكون بعد الشر ليس خالصاً، بل فيه كدرٌ، قال حذيفة: (قُلْتُ): يا رسول الله (وَمَا دَخَنُهُ؟ قَالَ: قَوْمٌ يَهْدُونَ) بفتح أوله (بِغَيْرِ هَذِي) بتحتية واحدة منونة، ولأبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي: «هدي» بزيادة ياء^(٤) الإضافة بعد الأخرى، أي: بغير سنتي وطريقتي (تَعْرِفُ مِنْهُمْ)^(٥) الخير؛ فتقبل، والشرُّ (وَتُنْكِرُ) وهو من المقابلة المعنوية، قال القاضي عياض: المراد بالشرِّ الأول: الفتن/ التي وقعت بعد عثمان، وبالخير^(٦) الذي بعده: ما وقع في خلافة عمر بن عبد العزيز، ١٧٢/٧٥ وبالذين تعرف منهم وتُنكر: الأمراء بعده، فكان فيهم من يتمسك بالسنة والعدل، وفيهم من يدعو إلى البدعة ويعمل بالجور، ويَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِالشَّرِّ: زمان قتل عثمان، وبالخير بعده؛

(١) في (ع): «عبد الله بن الزبير»، وليس بصحيح.

(٢) في (د) و(ص): «يكسر»، وهو تحريف.

(٣) في (ع): «تكثر».

(٤) «ياء»: مثبت من (د) و(س).

(٥) زيد في (د): «أي».

(٦) في (ع): «الخير».

زمان خلافة عليٍّ عليه السلام، والدَّخَن: الخوارج ونحوهم، والشرُّ بعده؛ زمان الذي يلعنونه على المنابر، وقيل: «وتنكر» خبر بمعنى الأمر، أي: أنكروا عليهم صدور المنكر عنهم^(١)، قال حذيفة: (قُلْتُ): يا رسول الله (فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرُ مِنْ شَرِّ؟ قَالَ: نَعَمْ)^(٢)؛ دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ) بضم الدال من «دعاة» أي: جماعة يدعون الناس إلى الضلالة، ويصدّونهم عن الهدى بأنواع من التلبيس، وأطلق عليهم ذلك باعتبار ما يؤول إليه حالهم؛ كما يقال لمن أمر بفعلٍ محرّم: وقف على شفير جهنّم (مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ) بالذال المعجمة (فِيهَا) في النار، قال حذيفة: (قُلْتُ): يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ صِفْهُمْ لَنَا، قَالَ: هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا) بكسر الجيم وسكون اللام: من أنفسنا وعشيرتنا (وَيَتَكَلَّمُونَ بِالسِّنِّينَا) أي: من العرب، وقيل: من بني آدم، وقيل: إنهم في الظاهر على ملتنا، وفي الباطن مخالفون (قُلْتُ): يا رسول الله (فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟ قَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (تَلْزُمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ) بكسر الهمزة: أميرهم، أي: وإن جَارَ، وعند مسلم من طريق أبي الأسود^(٣) عن حذيفة: «تسمع وتطيع وإن ضرب ظهرك، وأخذ مالك»، وعند الطبراني من رواية خالد بن سبيع: «فإن رأيت خليفة؛ فالزمه وإن ضرب ظهرك» (قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ؟ قَالَ) صلوات الله وسلامه عليه: (فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرْقَ كُلَّهَا وَلَوْ أَنْ تَعْضُ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ) بفتح الفوقية والعين المهملة والضاد المعجمة المشددة، قال الثوربشتي: أي: تمسك بما يصبرك وتقوي به عزيمةك على اعتزالهم ولو بما لا يكاد يصح أن يكون متمسكًا، وقال الطبري: هذا شرط تُعَقَّبُ^(٤) به الكلام؛ تميمًا ومبالغةً، أي: اعتزل الناس اعتزالًا لا غاية بعده ولو قنعت فيه بعض الشجرة^(٥) افعل؛ فإنه خير لك (حَتَّى يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ) العض، وهو كناية عن شدة المشقة؛ كقولهم: فلان يعض على الحجارة من شدة الألم، أو المراد: اللزوم؛ كقوله في الحديث الآخر: «عضوا عليها بالنواجذ»، والمراد - كما قال الطبري - من الخير لزوم الجماعة الذين في طاعة من اجتمعوا

(١) في (ع): «منهم».

(٢) «نعم»: ليس في (ص).

(٣) في كل الأصول: «أبي الأسود» وهو وهم تبع فيه الفتحة، إنما هو أبو سلام الأسود الحبشي. انظر حديثه في مسلم (١٨٤٧)، وانظر تحفة الأشراف: (٥٤/٣).

(٤) في (د): «يعقب».

(٥) في (د): «الشجر».

على تأميره، فمن نكث بيعته؛ خرج عن الجماعة، فإن لم يكن ثم إمام^(١) وافترق الناس فرقا؛ فليعتزل الجميع إن استطاع؛ خشية الوقوع في الشر، وهل الأمر للنذب أو الإيجاب الذي لا يجوز لأحد من المسلمين خلافه؟ لحديث ابن ماجه عن أنس مرفوعاً: «إن بني إسرائيل افرقت على إحدى وسبعين فرقة، وإن أمتي ستفرق على اثنتين وسبعين فرقة، كلها في النار/ إلا واحدة؛ وهي الجماعة»، والجماعة التي أمر الشارع بلزومها جماعة أئمة العلماء؛ ١٧٢/٧د ب لأن الله تعالى جعلهم حجة على خلقه، وإليهم تفزع العامة في أمر^(٢) دينها، وهم المعنيون بقوله: «إن الله لن يجمع أمتي على ضلالة»، وقال آخرون: هم جماعة الصحابة الذين قاموا بالدين وقوموا^(٣) عماده، وثبتوا أوتاده، وقال آخرون: هم جماعة أهل الإسلام ما كانوا مجتمعين على أمر واجب على أهل الملل أتباعه، فإذا كان فيهم مخالف منهم؛ فليسوا مجتمعين.

والحديث سبق في «علامات النبوة» [ج: ٣٦٠٦]، وأخرجه مسلم في «الفتن» وكذا ابن ماجه.

١٢ - باب من كره أن يكثر سواد الفتن والظلم

(باب: من كره أن يكثر) بتشديد المثلثة (سواد) أي: أشخاص أهل (الفتن و) أشخاص أهل (الظلم).

٧٠٨٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا حَيْوَةُ وَغَيْرُهُ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَسْوَدِ، وَقَالَ اللَّيْثُ: عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ قَالَ: قُطِعَ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ بَعْثٌ، فَانْتَبِثَ فِيهِ، فَلَقِيتُ عِكْرِمَةَ فَأَخْبَرْتُهُ، فَتَهَاوَنِي أَشَدَّ النَّهْيِ، ثُمَّ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ: أَنَّ أَنَسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا مَعَ الْمُشْرِكِينَ يَكْثُرُونَ سَوَادَ الْمُشْرِكِينَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَأْتِي السَّهْمُ فَيُرْمَى فَيُصِيبُ أَحَدَهُمْ فَيَقْتُلُهُ، أَوْ يَضْرِبُهُ فَيَقْتُلُهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ) المقرئ التَّجِيبِيُّ قال: (حَدَّثَنَا حَيْوَةُ) بفتح الحاء المهملة والواو بينهما تحتية ساكنة، ابن شريح (وغيره قالا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَسْوَدِ) محمد بن

(١) في هامش (ل): الذي في خطه: «إماماً».

(٢) «أمر»: ليس في (د) و(ص) و(ع).

(٣) في غير (د) و(س): «وفوقوا».

عبد الرحمن الأسدي، يتيم عروة^(١)، وأما المبهمة في قوله: «وغيره»؛ فقال^(٢) في «الفتح»: كأنه يريد ابن لهيعة؛ فإنه رواه عن أبي الأسود (وَقَالَ اللَّيْثُ) بن سعد الإمام: (عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ قَالَ) أي: أبو^(٣) الأسود: (قُطِعَ) بضم القاف وكسر الطاء المهملة، أي: أفرد (عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ بَعَثَ) بفتح الموحدة وسكون العين المهملة: جيش منهم ومن^(٤) غيرهم للغزو؛ ليقاتلوا أهل الشام في خلافة عبد الله بن الزبير على مكة (فَاكْتَتَبْتُ فِيهِ) في البعث، و«اكتتبت» بضم الفوقية، مبنياً للمفعول (فَلَقِيتُ عِكْرَمَةَ) مولى ابن عباس (فَأَخْبَرْتُهُ): أنني اكتتبت في ذلك البعث (فَنَهَانِي) عن ذلك (أَشَدَّ النَّهْيِ، ثُمَّ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنه: (أَنَّ أَنَسًا) بالهمزة (مِنَ الْمُسْلِمِينَ) منهم عمرو بن أمية بن خلف، والحارث بن زمة^(٥) وغيرهما ممّا ذكرته في «تفسير سورة النساء» [ج: ٤٥٦٩] (كَانُوا مَعَ الْمُشْرِكِينَ يُكْثِرُونَ سَوَادَ الْمُشْرِكِينَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَأْتِي السَّهْمُ فَيُرْمَى) - بضم التّحتية وفتح الميم - به، قيل: هو من المقلوب، أي: فيرمى بالسهم فيأتي، ويحتمل أن تكون الفاء الثانية زائدة؛ كما في «سورة النساء» [ج: ٤٥٦٩] فيأتي السهم يرمى به (فَيُصِيبُ أَحَدَهُمْ فَيَقْتُلُهُ، أَوْ يَضْرِبُهُ فَيَقْتُلُهُ) وقوله: «أو يضربه» عطف على «فيأتي»، لا على «فيصيب»، والمعنى: يقتل إمّا بالسهم، وإمّا بضرب السيف ظالماً؛ بسبب تكثيره سواد الكفار، وإمّا كانوا يخرجون مع المشركين لا لقصد قتال المسلمين، بل لإيهام كثرتهم في عيون المسلمين؛ فلذا حصلت لهم المؤاخذه، فرأى عكرمة أن من خرج في جيش يقاتلون المسلمين يأثم وإن لم يقاتل، ولا نوى ذلك (فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٩٧]) بخروجهم^(٦) مع المشركين، وتكثير^(٧) سوادهم حتى قتلوا معهم، وهذا الحديث - كما قاله مغلطاي المصري فيما نقله في «الكواكب» - مرفوع؛ لأنّ تفسير

(١) قوله: «قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَسْوَدِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الْأَسَدِيُّ، يَتِيمٌ عُرْوَةَ» جاء في (د) و(ص) عند قوله: «عن أبي الأسود».

(٢) في (د) و(ص): «قال».

(٣) «أبو»: ليس في (د).

(٤) في (د) و(ص) و(ع): «جيش عيّنهم من».

(٥) في (د): «ربيعه»، وهو تحريف.

(٦) في (د): «لخروجهم».

(٧) في (ب) و(س): «وتكثيرهم».

الصَّحَابِيُّ إِذَا كَانَ مُسْنَدًا إِلَى نَزُولِ آيَةٍ؛ فَهُوَ مَرْفُوعٌ اصْطِلَاحًا، وَعِنْدَ أَبِي يَعْلَى مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ كَثُرَ سَوَادُ قَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ، وَمَنْ رَضِيَ عَمَلُ قَوْمٍ كَانَ شَرِيكَ مِنْ عَمَلِ بِهِ/»، ١١٧٣/٧٥، فَمَنْ جَالَسَ أَهْلَ الْفُسْقِ مِثْلًا كَارِهًا لَهُمْ وَلِعْمَلِهِمْ، وَلَمْ يَسْتَطِعْ مَفَارَقَتَهُمْ؛ خَوْفًا عَلَى نَفْسِهِ أَوْ لِعِذْرٍ مِنْهُ؛ فَيُرْجَى لَهُ النِّجَاةُ مِنْ إِثْمِ ذَلِكَ بِذَلِكَ.

وَالْحَدِيثُ مَرَّ فِي «التَّفْسِيرِ» [ح: ٤٥٩٦]، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «التَّفْسِيرِ» أَيْضًا.

١٣ - بَابُ: إِذَا بَقِيَ فِي حُثَالَةٍ مِنَ النَّاسِ

هَذَا (بَابٌ) بِالتَّنْوِينِ يَذْكُرُ فِيهِ (إِذَا بَقِيَ) الْمُسْلِمُ (فِي حُثَالَةٍ مِنَ النَّاسِ) بِضَمِّ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ بَعْدَهَا مِثْلُةٌ خَفِيفَةٌ فَالْفَ فَلَامٌ فَهَاءٌ تَأْنِيثٌ: الَّذِينَ^(١) لَا خَيْرَ فِيهِمْ، وَجَوَابُ «إِذَا» مَحذُوفٌ، أَيُّ: مَاذَا يَصْنَعُ؟

٧٠٨٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ: حَدَّثَنَا حُذَيْفَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ؛ رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا وَأَنَا أَنْتَظِرُ الْآخَرَ، حَدَّثَنَا: «أَنَّ الْأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ»، وَحَدَّثَنَا عَنْ رَفْعِهَا قَالَ: «يَنَامُ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ فَتُقْبَضُ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيَظِلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ أَثَرِ الْوَكْتِ، ثُمَّ يَنَامُ النَّوْمَةَ فَتُقْبَضُ، فَيَبْقَى فِيهَا أَثَرُهَا مِثْلَ أَثَرِ الْمَجَلِ؛ كَجَمْرِ دَخَرَجْتُهُ عَلَى رِجْلِكَ فَتَقِطُ، فَتَرَاهُ مُنْتَبِرًا وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ، وَيُضْبِحُ النَّاسُ يَتَبَايَعُونَ، فَلَا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ، فَيَقَالُ: إِنَّ فِي بَنِي فُلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا، وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ: مَا أَعْقَلَهُ! وَمَا أَظْرَفَهُ! وَمَا أَجْلَدَهُ! وَمَا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَزَدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ»، وَلَقَدْ أَتَى عَلَيَّ زَمَانٌ وَلَا أَبَالِي أَيْكُمْ بَايَعْتُ؟ لَئِنْ كَانَ مُسْلِمًا رَدَّهَ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ، وَإِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا؛ رَدَّهَ عَلَيَّ سَاعِيهِ، وَأَمَّا الْيَوْمَ؛ فَمَا كُنْتُ أَبَايَعُ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا.

وَبِهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) بِالْمِثْلَةِ، الْعَبْدِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا) وَلَا بِنِ عَسَاكَرٍ: «(حَدَّثَنَا) (سُفْيَانُ) الثَّوْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سَلِيمَانُ الْكُوفِيُّ (عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ) بِفَتْحِ الْوَائِ وَسُكُونِ الْهَاءِ، الْجَهَنِّيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا حُذَيْفَةُ) بْنُ الْيَمَانِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ فِي ذِكْرِ الْأَمَانَةِ وَرَفْعِهَا (رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا وَأَنَا أَنْتَظِرُ الْآخَرَ، حَدَّثَنَا) (٢) مِنْهُ ﷺ: (أَنَّ

(١) فِي (ع): «الَّذِي»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) زَيْدٌ فِي (د): «رَسُولُ اللَّهِ».

الأمانة) المذكورة في قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ﴾ [الأحزاب: ٧٢] وهي عين الإيمان، أو كل ما يخفى ولا يعلمه إلا الله من المكلف، أو المراد بها: التكليف الذي كلف الله تعالى به عباده، أو العهد الذي أخذه^(١) عليهم (نَزَلَتْ فِي جِذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ) بفتح الجيم وكسرهما لغتان، وسكون الذال المعجمة بعدها راء: في أصل قلوبهم (ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ الْقُرْآنِ) بفتح العين وكسر اللام مخففة، بعد نزولها في أصل قلوبهم (ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ) كذا بإعادة «ثُمَّ»؛ يعني: أن الأمانة لهم بحسب الفطرة، ثم بطريق الكسب من الشريعة، وفيه إشارة إلى أنهم كانوا يتعلمون القرآن قبل أن يتعلموا السُّنَّة (وَحَدَّثَنَا) صلوات الله وسلامه عليه (عَنْ رَفْعِهَا) / عن ذهابها أصلاً حتى لا يبقى من يُوصَف بالأمانة، وهذا هو الحديث الثاني الذي ذكر حذيفة أنه ينتظره (قَالَ: يَنَامُ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ، فَتَقْبُضُ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ) بضمّ فوقية وسكون القاف وفتح الموحدة (فَيَظَلُّ أَثَرُهَا) بالظاء المعجمة (مِثْلَ أَثَرِ الْوَكْتِ) بفتح الواو وسكون الكاف بعدها مُثَنَاءٌ فوقية: سوادٌ في اللون، يقال: وكت البُسر؛ إذا بدت فيه نقطة الإرطاب (ثُمَّ يَنَامُ النَّوْمَةَ فَتَقْبُضُ) أي: الأمانة من قلبه (فَيَبْقَى فِيهَا) وسقط قوله «فيها» لابن عساكر (أَثَرُهَا مِثْلَ أَثَرِ الْمَجْلِ) بفتح الميم وسكون الجيم وقد تُفْتَح، بعدها لام: غلط الجلد من أثر العمل (كَجَمْرِ) بالجيم المفتوحة والميم الساكنة (دَخَرَجْتُهُ عَلَى رِجْلِكَ فَنفِطَ) بكسر الفاء بعد النون المفتوحة (فَتَرَاهُ مُنْتَبِهاً) بضمّ الميم وسكون النون وفتح فوقية وكسر الموحدة: مُنْتَفِحاً^(٢) (وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ) وقال: «فَنَفِطَ» بالتذكير، ولم يقل: فنفتت؛ باعتبار العضو (وَيُصْبِحُ النَّاسُ يَتَبَايَعُونَ) السِّلْعَ ونحوها بأن يشتريها أحدهم^(٣) من الآخر (فَلَا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ) لأن من كان موصوفاً بالأمانة؛ سلبها حتى صار خائناً (فَيُقَالُ: إِنَّ فِي بَنِي فُلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا، وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ: مَا أَعْقَلُهُ!) بالعين المهملة والقاف (وَمَا أَظْرَفُهُ!) بالظاء المعجمة (وَمَا أَجْلَدَهُ!) بالجيم (وَمَا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ)^(٤) حَبَّةِ خَزْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ) وإنما ذكر الإيمان؛ لأن الأمانة لازمة له، لا أن^(٥) الأمانة هي الإيمان.

١٧٧/١٠

١٧٣/٧٥ ب

(١) في (ع): «أَخَذَ».

(٢) في (ع): «منتفحاً».

(٣) في (د): «أحدهما».

(٤) زيد في (د): «من».

(٥) في (د): «له لأن»، وليس بصحيح.

قال حذيفة رضي الله عنه: (وَلَقَدْ أَتَى عَلِيٌّ) بتشديد الياء (زَمَانٌ) كنت أعلم فيه أَنَّ الأمانة موجودة في النَّاسِ (وَلَا أَبَالِي أَيْكُمْ بَايَعْتُ؟) أي: بعث واشتريت^(١) غير مُبالٍ بحاله (لِئِنْ) بفتح اللام وكسر الهمزة (كَانَ مُسْلِمًا؛ رَدَّهُ عَلَيَّ الْإِسْلَامُ) بتشديد التَّحْتِيَّةِ من «عليٍّ»، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «إسلامه» فلا يخونني^(٢)، بل يحمله إسلامه على أداء الأمانة، فأنا واثق^(٣) بأمانته (وَإِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا) أو يهوديًا (رَدَّهُ عَلَيَّ سَاعِيهِ) الذي أُقيم عليه؛ فهو يقوم بولايته، ويستخرج منه حَقِّي (وَأَمَّا الْيَوْمَ) فقد ذهب الأمانة، وظهرت الخيانة، فلست أثق بأحدٍ في بيعٍ ولا شراءٍ (فَمَا كُنْتُ أَبَايَعُ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا) أي: أفرادًا من النَّاسِ قلائل ممن أثق بهم^(٤)، فكان يثق بالمسلم لذاته، وبالكافر لوجود ساعيه؛ وهو الحاكم الذي يحكم عليه، وكانوا لا يستعملون في كلِّ عملٍ قلَّ أو جلَّ إِلَّا المسلم، فكان واثقًا بإنصافه وتخليصه حقَّه من الكافر إن خانته، بخلاف الوقت الأخير، وفيه إشارة إلى أَنَّ حال الأمانة أخذ في النَّقْصِ من ذلك الزَّمان، وكانت وفاة حذيفة أول^(٥) سنة ست وثلاثين بعد قتل عثمان بقليل، فأدرك بعض الزَّمن الذي وقع فيه التَّغيير.

وهذا الحديث سبق بعينه سندًا ومتنًا في: «باب رفع الأمانة» من «كتاب الرِّقاق» [ح: ٦٤٩٧].

١٤ - باب التَّعَرُّبِ فِي الْفِتْنَةِ

(باب التَّعَرُّبِ) بفتح العين المهملة وضمِّ الرَّاءِ المشدَّدة، بعدها مُوحَّدةٌ: الإقامة بالبادية، والتَّكْلُفُ في صيرورته أعرابيًّا، ولأبي ذرٍّ: «التَّعَرُّبُ» بالغين المعجمة (فِي الْفِتْنَةِ) ولكريمة: «التَّعَرُّبُ» بالعين المهملة والزَّاي؛ ومعناه: يعزب عن الجماعات والجهات، ويسكن البادية، قال صاحب «المطالع»: وجدته بخطِّي في «البخاريِّ» بالزَّاي، وأخشى أن يكون وهماً.

٧٠٨٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ: أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى الْحَجَّاجِ فَقَالَ: يَا بَنَ الْأَكْوَعِ؛ ارْتَدَدْتَ عَلَى عَقْبِكَ؛ تَعَرَّبْتَ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَدْنَى لِي فِي الْبَدْوِ. وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ: لَمَّا قُتِلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ؛ خَرَجَ سَلَمَةُ بْنُ

(١) في (د): «أو اشتريت».

(٢) في (ع): «فيخونني»، وهو خطأ.

(٣) في (ع): «أو ثق».

(٤) في (ص) و(ع): «به».

(٥) «أول»: ليس في (ص).

الْأَكْوَعِ إِلَى الرَّبْذَةِ، وَتَزَوَّجَ هُنَاكَ امْرَأَةً، وَوَلَدَتْ لَهُ أَوْلَادًا، فَلَمْ يَزَلْ بِهَا حَتَّى أَقْبَلَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بَلَيَالٍ، فَتَزَلَ الْمَدِينَةُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أَبُو رَجَاءِ الْبَلْخِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا حَاتِمٌ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَبَعْدَ الْأَلْفِ فَوْقِيَّةً مَكْسُورَةً، ابْنُ إِسْمَاعِيلَ الْكُوفِيُّ (عَنْ يَزِيدَ) مِنَ الزِّيَادَةِ (بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ) بَضْمٌ الْعَيْنِ مُصَغَّرًا، مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ (عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ) الْأَسْلَمِيِّ^(١): (أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى الْحَجَّاجِ) بَنِ يَوْسُفَ الثَّقَفِيِّ لَمَّا وُلِّيَ إِمْرَةَ الْحِجَازِ بَعْدَ قَتْلِ ابْنِ الزُّبَيْرِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ (فَقَالَ) لَهُ: (يَا بَنَ الْأَكْوَعِ؛ ارْتَدَدْتَ عَلَى عَقْبِكَ تَعَرَّبْتَ؟) بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَالرَّاءِ، أَيِ: تَكَلَّفْتَ فِي صَيُورِ رَتِّكَ أَعْرَابِيًّا، وَقَوْلُهُ: «عَلَى عَقْبِكَ» بِلَفْظِ التَّشْنِيعِ مُجَازٌ عَنِ الْارْتِدَادِ؛ يَرِيدُ: أَنَّكَ رَجَعْتَ فِي الْهَجْرَةِ الَّتِي فَعَلْتَهَا لَوَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى بِخُرُوجِكَ مِنْ^(٢) الْمَدِينَةِ فَتَسْتَحِقُّ الْقَتْلَ، وَكَانَ مِنْ رَجَعٍ بَعْدَ الْهَجْرَةِ إِلَى مَوْضِعِهِ بِغَيْرِ عَذْرِ يَجْعَلُونَهُ كَالْمُرْتَدِّ، وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ مِنْ^(٣) حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا: «لَعَنَ اللَّهُ أَكَلَ الرَّبَا وَمُوكِلَهُ...» الْحَدِيثُ^(٤)، وَفِيهِ: «الْمُرْتَدُّ بَعْدَ هَجْرَتِهِ أَعْرَابِيًّا» قَالَ بَعْضُهُمْ: وَكَانَ ذَلِكَ مِنْ جَفَاءِ الْحَجَّاجِ؛ حَيْثُ خَاطَبَ^(٥) هَذَا الصَّحَابِيَّ الْجَلِيلَ رضي الله عنه بِهَذَا الْخَطَابِ الْقَبِيحِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَسْتَكْشِفَ عَنْ عَذْرِهِ، وَقِيلَ: أَرَادَ قَتْلَهُ؛ فَبَيَّنَ الْجَهَةَ الَّتِي يَرِيدُ أَنْ يَجْعَلَهُ مُسْتَحَقًّا لِلْقَتْلِ^(٦) بِهَا (قَالَ) ابْنُ الْأَكْوَعِ مُجِيبًا لِلْحَجَّاجِ/: (لَا) لَمْ^(٧) أَسْكُنَ الْبَادِيَةَ رَجُوعًا عَنْ هَجْرَتِي (وَلَكِنْ) بِتَشْدِيدِ النُّونِ (رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَدِنَ لِي) فِي الْإِقَامَةِ (فِي الْبَدْوِ) وَعِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ مَسْعُودَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ: أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الْبَدَاوَةِ، فَأَذِنَ لَهُ (وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ) مَوْلَى سَلَمَةَ بِالسَّنَدِ السَّابِقِ أَنَّهُ (قَالَ: لَمَّا قُتِلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ) رضي الله عنه (خَرَجَ سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ) رضي الله عنه مِنَ الْمَدِينَةِ (إِلَى الرَّبْذَةِ) بِفَتْحِ الرَّاءِ وَالْمُوَحَّدَةِ وَالْمَعْجَمَةِ: مَوْضِعٌ بِالْبَادِيَةِ^(٧) بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ (وَتَزَوَّجَ هُنَاكَ امْرَأَةً، وَوَلَدَتْ

(١) فِي غَيْرِ (د): «السَّلْمِيُّ»، وَالْمَثْبُوتُ هُوَ الصَّحِيحُ.

(٢) فِي (ع): «عَنْ».

(٣) «مِنْ»: لَيْسَ فِي (د).

(٤) فِي (ع): «يَخَاطَبُ».

(٥) فِي (د): «لِلْقَتْلِ».

(٦) «لَمْ»: سَقَطَ مِنْ (د).

(٧) فِي (د) وَ(س): «بِالْمَدِينَةِ»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

لَهُ أَوْلَادًا، فَلَمْ يَزَلْ بِهَا) بِالرَّبْذَةِ، وَلِلْكَشْمِيهِنِي^(١): «هَنَّاكْ بِهَا»^(٢) (حَتَّى أَقْبَلَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِلَيَالٍ، فَتَزَلَ الْمَدِينَةُ) وَسَقَطَتِ الْفَاءُ مِنْ «فَنَزَلَ» فِي^(٣) رَوَايَةِ الْمُسْتَمْلِي وَالسَّرْحَسِيِّ، وَفِي رَوَايَةٍ: «حَتَّى قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ» بِإِسْقَاطِ «أَقْبَلَ»، وَهُوَ الَّذِي فِي «الْيُونَنِيتَةِ»، وَفِيهِ حَذْفُ «كَانَ» بَعْدَ «حَتَّى» وَقَبْلَ قَوْلِهِ: «قَبْلَ»، وَهِيَ مُقَدَّرَةٌ، وَهُوَ اسْتِعْمَالٌ صَحِيحٌ، وَفِيهِ: أَنَّ سَلْمَةَ لَمْ يَمُتْ بِالْبَادِيَةِ، بَلْ بِالْمَدِينَةِ، وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ - كَمَا فِي «الْفَتْحِ» - أَنَّ مُدَّةَ سَكْنِي سَلْمَةَ بِالْبَادِيَةِ نَحْوُ الْأَرْبَعِينَ سَنَةً؛ لِأَنَّ قَتْلَ عَثْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ، وَمُوتُ سَلْمَةَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمَغَازِي»، وَالتَّنَائِي فِي «الْبَيْعَةِ».

٧٠٨٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمٌ يَتَّبِعُ بِهَا شَعَفَ الْجِبَالِ وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ يَفْرُ بِدِينِهِ مِنَ الْفِتَنِ».

وَبِهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنَائِي الكَلَامِيُّ الْحَافِظُ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) هُوَ ابْنُ أَنَسٍ الْأَصْبَحِيُّ إِمَامُ الْأَثَمَةِ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ) عمرو بن زيد ابن عوفٍ، الْأَنْصَارِيُّ ثُمَّ الْمَازَنِيُّ (عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن عبد الرحمن^(٤) بن أبي الحارث بن أبي صَعْصَعَةَ، وَسَقَطَ «ابْنُ أَبِي»^(٥) الْحَارِثُ هُنَا مِنَ الرَّوَايَةِ (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ) أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمٌ» نَكْرَةً مُوصُوفَةً مَرْفُوعَةً عَلَى الْأَشْهَرِ فِي الرَّوَايَةِ، اسْمُ «يَكُونُ» مُؤَخَّرًا، «وَخَيْرَ مَالِ الْمُسْلِمِ» خَبَرُهَا مُقَدَّمًا، وَفَائِدَةُ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ الْإِهْتِمَامُ؛ إِذِ الْمَطْلُوبُ حِينَئِذٍ الْإِعْتِزَالُ، وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِي الْغَنَمِ؛ فَلِذَا أَخَّرَهَا (يَتَّبِعُ بِهَا) بِسُكُونِ الْفَوْقِيَّةِ، أَي: يَتَّبِعُ بِالْغَنَمِ (شَعَفَ الْجِبَالِ) بِفَتْحِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَالْفَاءِ: رُؤُوسُهَا؛

(١) فِي (د): «وَلَأَبِي ذُرٍّ».

(٢) «بِهَا»: سَقَطَ مِنْ (ع).

(٣) فِي (د): «مِنْ».

(٤) «بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ»: لَيْسَ فِي (ع).

(٥) «ابْنُ أَبِي»: سَقَطَ مِنْ (د) وَ(ص) وَ(ع).

للمرعى والماء (وَمَوَاقِعَ) نزول (الْقَطْرِ) بالقاف المفتوحة المطر في الأودية والصحارى، أي: العشب والكلأ، حال كونه (يَفْرُ بِدِينِهِ) أي: بسبب دينه (مِنَ الْفِتَنِ) وفيه فضيلة العزلة لمن خاف على دينه، فإن لم يكن؛ فالجمهور على أن الاختلاط أولى؛ لاكتساب الفضائل الدنيئة والجماعات وغيرها؛ كإعانة وإغاثة وعبادة^(١)، وقال قوم: العزلة أفضل؛ لتحقيق السلامة بشرط معرفة ما يتعين، واختار النووي الخلطة لمن لا يغلب على ظنه الوقوع في المعصية، فإن أشكل الأمر فالعزلة، وقيل: يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال.

والحديث أخرجه مسلم في «المغازي»، والنسائي في «البيعة».

١٥ - باب التَّعَوُّذِ مِنَ الْفِتَنِ

(باب: التَّعَوُّذِ مِنَ الْفِتَنِ).

٧٠٨٩ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى أَحْفَوْهُ بِالسَّأَلِ، فَصَعِدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ الْمِنْبَرِ، فَقَالَ: «لَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا بَيَّنْتُ لَكُمْ»، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَإِذَا كُلُّ رَجُلٍ رَأْسُهُ فِي ثَوْبِهِ يَبْكِي، فَأَنْشَأَ رَجُلٌ كَانَ إِذَا لَاحَى يُدْعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ؛ مَنْ أَبِي؟ فَقَالَ: «أَبُوكَ خُذَافَةُ»، ثُمَّ أَنْشَأَ عُمَرُ فَقَالَ: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ سُوءِ الْفِتَنِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا رَأَيْتُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ كَالْيَوْمِ قَطُّ، إِنَّهُ صُورَتْ لِي الْجَنَّةُ وَالنَّارُ حَتَّى رَأَيْتُهُمَا دُونَ الْحَائِطِ». قَالَ قَتَادَةُ: يُذَكِّرُ هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ بُدِلَ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾.

٧٠٩٠ - وَقَالَ عَبَّاسُ التَّرْسِيِّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ... بِهِذَا، وَقَالَ: كُلُّ رَجُلٍ لَأَفَّا رَأْسَهُ فِي ثَوْبِهِ يَبْكِي، وَقَالَ: «عَائِذَا بِاللَّهِ مِنْ سُوءِ الْفِتَنِ»، أَوْ قَالَ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ سُوءِ الْفِتَنِ».

٧٠٩١ - وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ وَمُعْتَمِرٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قَتَادَةَ: أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِذَا، وَقَالَ: «عَائِذَا بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ الْفِتَنِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ) بفتح الفاء والمعجمة، أبو زيد البصري قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدَّسْتَوَائِيُّ (عَنْ قَتَادَةَ) بن دِعامَة (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ قَالَ: سَأَلُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى

(١) في (ع): «عادة»، وهو تحريف.

أَخَفُوهُ بِالمَسْأَلَةِ) بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الفاء وسكون الواو، أي: ألحوا عليه في السؤال وبالغوا (فَصَعِدَ) بكسر العين (النَّبِيُّ ﷺ ذاتَ يَوْمِ الْمِنْبَرِ) ولأبي ذرٍّ: «على المنبر» (فَقَالَ: لَا تَسْأَلُونِي) أي: اليوم كما في الرواية الأخرى في «كتاب الدعاء» [ج: ٦٣٦٢] (عَنْ شَيْءٍ) من الغيب (إِلَّا بَيَّنْتُه) (لَكُمْ) قال أنس: (فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ) إلى الصحابة (يَمِينًا وَشِمَالًا، فَإِذَا كُلُّ رَجُلٍ) حاضرٍ منهم (رَأْسُهُ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «لَأُفَ رَأْسَهُ» بألف بعد اللام وتشديد الفاء، ونصب «رأسه» (فِي ثَوْبِهِ يَبْكِي، فَأَنْشَأَ رَجُلٌ) بدأ بالكلام^(١) (كَانَ إِذَا لَاحَى) بفتح الحاء المهملة: جادل وخاصم أحدًا (يُدْعَى) بضمّ التَّحْتِيَّة وسكون الدال وفتح العين المهملتين: يُنسَبُ (إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ؛ مَنْ أَبِي؟ فَقَالَ) هَلِ الْعِلَادَةُ لِلنَّبِيِّ: (أَبُوكَ حَذَافَةُ) بضمّ الحاء المهملة وفتح الدال المعجمة وبعد الألف فاء فهاء تأنيث، أي: ابن قيس، واسم الرَّجُل قيل: قيس بن حذافة، وقيل: خارجة، وقيل: عبدالله، قال في «الفتح»: وهو المعروف، قلت: وصرّح به البخاري في: «باب ما يُكره من كثرة السؤال» من «كتاب الاعتصام» [ج: ٧٢٩٤] (ثُمَّ أَنْشَأَ عُمَرُ) بن / الخطّاب رضي الله عنه لَمَّا رَأَى مَا بَوَّجَهُ^(٢) النَّبِيُّ ﷺ من ١٧٩/١٠ الغضب (فَقَالَ) شفقة على المسلمين: (رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ (رَسُولًا) أي: رضينا بما عندنا من كتاب الله وسنة رسول الله^(٣) ﷺ، واكتفينا به عن السؤال (نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ سُوءِ الْفِتَنِ) بضمّ السّين المهملة بعدها واو ساكنة فهمزة، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «(من شرّ الفتن)» (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا رَأَيْتُ فِي الْخَيْرِ وَالْشَّرِّ كَالْيَوْمِ) يومًا مثل هذا اليوم (قَطُّ، إِنَّهُ) بكسر الهمزة (صُوِّرَتْ لِي الْجَنَّةُ وَالنَّارُ حَتَّى رَأَيْتُهُمَا) رؤيا عين (دُونَ الْحَائِطِ) أي: بيني وبين الحائط؛ وهو حائط محرابه رضي الله عنه، وسقط قوله «لي» في رواية غير الكُشَمِيهَنِيِّ (قَالَ قَتَادَةُ) بن دِعامَة بالسند السابق: (يُذَكِّرُ) بضمّ أوّله وفتح الكاف (هَذَا الْحَدِيثُ) رفع، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «(فكان قتادة يذكّر هذا الحديث)» بفتح الياء من «يذكر» وضمّ الكاف / و«الحديث» نُصِبَ على المفعوليّة (عِنْدَ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدِّلَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]) الآية، أي: لا تسألوا رسول الله ﷺ عن

(١) في غير (د) و(س): «الكلام».

(٢) في (د): «في وجه»، وفي (ص): «ما من وجه».

(٣) في (ع): «رسوله».

أشياء إن تظهر لكم؛ تغمكم، وإن تسألوا عنها في زمن الوحي؛ تظهر لكم، وهما كمقدّمتين يُنتجان ما يمنع السؤال؛ وهو أنه ممّا يغمهم، والعاقل لا يفعل ما يغمه.

(وَقَالَ عَبَّاسٌ) بِالْمُوَحَّدَةِ وَالْمَهْمَلَةِ، ابْنُ الْوَلِيدِ بْنُ نَصْرِ الْبَاهِلِيِّ (النَّزِيسِيُّ) بِالنُّونِ الْمَفْتُوحَةِ وَالرَّاءِ السَّائِكَةِ وَالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ الْمَكْسُورَةِ؛ مِمَّا وصله أَبُو نُعَيْمٍ فِي «مُسْتَخْرَجِهِ» (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا سَعِيدٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ قَالَ: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) بْنُ دِعَامَةَ: (أَنَّ أَنَسًا) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (حَدَّثَهُمْ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... بِهَذَا) الْحَدِيثُ السَّابِقُ ^(١) (وَقَالَ) أَنَسٌ: (كُلُّ رَجُلٍ) كَانَ هُنَاكَ حَالُ كَوْنِهِ (لَاقًا) بِالْفَاءِ (رَأْسُهُ فِي ثَوْبِهِ يَبْكِي) خَوْفًا مِنْ عِقُوبَةِ اللَّهِ؛ لَكثْرَةِ سُؤَالِهِمْ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتَعَنَّتْهُمْ عَلَيْهِ، فَفِيهِ زِيَادَةُ قَوْلِهِ: «لَاقًا رَأْسُهُ»، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ زِيَادَتَهَا فِي الْأَوَّلِ وَهُمْ مِنَ الْكُشْمِيهْنِيِّ، قَالَهُ فِي «الْفَتْحِ» (وَقَالَ) كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ: (عَائِدًا بِاللَّهِ) أَيُّ: حَالُ كَوْنِهِ مُسْتَعِيدًا بِاللَّهِ (مِنْ سُوءِ الْفِتَنِ) بِالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَالْوَاوِ، ثُمَّ الْهَمْزَةُ، وَلَا بِنَ عَسَاكِرٍ: «مِنْ شَرِّ الْفِتَنِ» بِالسَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالرَّاءِ (أَوْ قَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ سُوءِ الْفِتَنِ) بِضَمِّ السَّيْنِ وَسُكُونِ الْوَاوِ، وَلَا بِأَبِي ذَرٍّ: «مِنْ سُوءِ الْفِتَنِ» بِفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَبَعْدِ الْوَاوِ السَّائِكَةِ هَمْزَةً مَفْتُوحَةً مَمْدُودَةً، قَالَ فِي «فَتْحِ الْبَارِي»: بَيَّنَّ أَنَّهُ فِي رِوَايَةِ سَعِيدٍ بِالشَّكِّ فِي «سُوءٍ» وَ«سَوَأَى».

قَالَ الْمُؤَلِّفُ: (وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ) بَنُ خِيَّاطٍ فِي الْمَذَاكِرَةِ: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا سَعِيدٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ (وَمُعْتَمِرٌ، عَنْ أَبِيهِ) سَلِيمَانُ بْنُ طَرْخَانَ (عَنْ قَتَادَةَ) بْنُ دِعَامَةَ: (أَنَّ أَنَسًا) حَدَّثَهُمْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا) الْحَدِيثُ (وَقَالَ: عَائِدًا بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ الْفِتَنِ) بِالسَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالرَّاءِ الْمَشْدُودَةِ، وَاسْتَعَاذَتْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْفِتَنِ تَعْلِيمًا لِأُمَّتِهِ، وَفِيهِ مَنْقِبَةٌ لِعَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

١٦ - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْفِتْنَةُ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ»

(بَابُ: قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الْفِتْنَةُ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ) بِكَسْرِ الْقَافِ وَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ، أَيُّ: مِنْ جِهَةِ الْمَشْرِقِ.

٧٠٩٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ قَامَ إِلَى جَنْبِ الْمِنْبَرِ فَقَالَ: «الْفِتْنَةُ هَهُنَا، الْفِتْنَةُ هَهُنَا؛ مِنْ حَيْثُ يَظْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ»، أَوْ قَالَ: «قَرْنُ الشَّمْسِ».

(١) «السَّابِقُ»: لَيْسَ فِي (د).

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولغير أبي ذرٍّ: «حَدَّثَنِي» بالإفراد (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) الْمُسْنَدِيُّ قَالَ:
(حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ) الصَّنْعَانِيُّ (عَنْ مَعْمَرٍ) بفتح الميمين، هو ابن راشد (عَنِ الزُّهْرِيِّ)
مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ (عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنَّهُ قَامَ إِلَى جَنْبِ
الْمِنْبَرِ) وفي الترمذي من طريق عبد الرزاق عن معمرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ عَلَى الْمِنْبَرِ (فَقَالَ:
الْفِتْنَةُ هَهُنَا، الْفِتْنَةُ هَهُنَا) بِالتَّكْرَارِ مَرَّتَيْنِ (مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ) بِضَمِّ اللَّامِ مِنْ
«يَطْلُعُ»، ولمسلم من / طريق فضيل بن غزوان عن سالم بلفظ: «إِنَّ الْفِتْنَةَ تَجِيءُ مِنْ هَهُنَا»
-وأوما بيده نحو المشرق- «مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ» بِالتَّثْنِيَةِ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ لَهُ قَرْنَيْنِ
عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَقِيلَ: إِنَّ قَرْنَيْهِ نَاحِيَتَا رَأْسِهِ، أَوْ هُوَ مَثَلٌ، أَي: حِينَئِذٍ يَتَحَرَّكُ الشَّيْطَانُ وَيَتَسَلَّطُ،
أَوْ قَرْنُهُ أَهْلُ حَزْبِهِ (أَوْ قَالَ: قَرْنُ الشَّمْسِ^(١)) أَي: أَعْلَاهَا، وَقِيلَ: إِنَّ الشَّيْطَانَ يَقْرُنُ رَأْسَهُ
بِالشَّمْسِ عِنْدَ طُلُوعِهَا؛ لَتَقَعَّ سَجْدَةً عِبَدَتَهَا لَهُ.
وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «الْفِتَنِ».

٧٠٩٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُسْتَقْبِلُ الْمَشْرِقِ يَقُولُ: «أَلَا إِنَّ الْفِتْنَةَ هَهُنَا؛ مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أَبُو رَجَاءٍ الْبَلْخِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا لَيْثٌ) هُوَ ابْنُ سَعْدِ الْإِمَامِ
(عَنْ نَافِعٍ) مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ / سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ) أَي: وَالْحَالِ ١٨٠/١٠
أَنَّهُ (مُسْتَقْبِلُ الْمَشْرِقِ) بِالنَّصْبِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «الْمَشْرِقُ» بِالْجَرِّ (يَقُولُ: أَلَا) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ
وَتَخْفِيفِ اللَّامِ (إِنَّ الْفِتْنَةَ هَهُنَا) مَرَّةً وَاحِدَةً مِنْ غَيْرِ تَكَرُّارٍ (مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ) مِنْ
غَيْرِ شَكٍّ بِخِلَافِ الْأُولَى، وَإِنَّمَا أَشَارَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَشْرِقِ؛ لِأَنَّ أَهْلَهُ يَوْمئِذٍ أَهْلُ كُفْرٍ؛ فَأَخْبَرَ
أَنَّ الْفِتْنَةَ تَكُونُ مِنْ تِلْكَ النَّاحِيَةِ؛ وَكَذَا وَقَعَ فَكَانَ^(٢) وَقَعَةُ الْجَمَلِ وَوَقَعَةُ صَفِّينَ، ثُمَّ ظَهَرَ
الْخَوَارِجُ^(٣) فِي أَرْضِ نَجْدٍ وَالْعِرَاقِ^(٤) وَمَا وَرَاءَهَا مِنَ الْمَشْرِقِ، وَكَانَ أَصْلُ ذَلِكَ كُلُّهُ وَسَبَبُهُ قَتْلُ
عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهَذَا عَلِمَ مِنْ أَعْلَامِ نَبَوْتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَشَرَفِ وَكَرَمِ.

(١) فِي (ع): «الشَّيْطَانُ».

(٢) «فَكَانَ»: مُثَبِّتٌ مِنْ (د) وَ(س).

(٣) فِي (ص): «الْحِجَّاجُ»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(٤) فِي (د): «الْعِرَاقُ».

٧٠٩٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَأْمِنَا، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي يَمِينِنَا»، قَالُوا: وَفِي نَجْدِنَا؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَأْمِنَا، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي يَمِينِنَا» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ وَفِي نَجْدِنَا؟ فَأَظَنَّهُ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: «هُنَاكَ الزَّلَازِلُ وَالْفِتَنُ، وَبِهَا يَطْلُعُ الشَّيْطَانُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني قال: (حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ سَعْدٍ) بفتح الهمزة والهاء بينهما زاي ساكنة، آخره راء، و«سعد» بسكون العين، السَّمَان (عَنْ ابْنِ عَوْنٍ) بفتح المهملة وسكون الواو بعدها نون، عبد الله، واسم جدّه: أَرْطَبَانُ البصريّ (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ) بفتح الهمزة (قَالَ: ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ) بفتح الدال المعجمة والكاف: (اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَأْمِنَا) بهمزة ساكنة (اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي يَمِينِنَا، قَالُوا: وَفِي) ولأبي ذرٍّ: «قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ وَفِي» (نَجْدِنَا؟) بفتح النون وسكون الجيم، قال الخطّابي: نجدٌ من جهة المشرق، ومن كان بالمدينة؛ كان نجده^(١) بادية العراق ونواحيها، وهي مشرق أهل المدينة، وأصل النجد: ما ارتفع من الأرض، وبهذا يُعْلَمُ ضعف ما قاله الدّاودي: إِنَّ نَجْدًا مِنْ نَاحِيَةِ الْعِرَاقِ، فَإِنَّهُ يُوْهَمُ أَنَّ نَجْدًا مَوْضِعٌ مَخْصُوصٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ كُلُّ شَيْءٍ ارْتَفَعَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا يَلِيهِ يُسَمَّى الْمَرْتَفَعُ نَجْدًا، وَالْمُنْخَفِضُ غَوْرًا (قَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَأْمِنَا، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي يَمِينِنَا) بتكرير «اللَّهُمَّ» أربعًا (قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ وَفِي نَجْدِنَا؟) قال ابن عمر: (فَأَظَنَّهُ) مِنْهُ ﷺ (قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: هُنَاكَ الزَّلَازِلُ وَالْفِتَنُ، وَبِهَا يَطْلُعُ الشَّيْطَانُ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ» فيبدأ^(٢) من المشرق، ومن ناحيتها يخرج يأجوج ومأجوج والدّجّال، وبها الدّاء العضال؛ وهو الهلاك في الدّين، وإنّما ترك الدّعاء لأهل المشرق؛ ليضعفوا عن الشّرّ الذي هو موضوع في جهتهم؛ لاستيلاء الشّيطان بالفتن.

والحديث سبق في «الاستسقاء» [ج: ١٣٧]، وأخرجه الترمذيّ في «المناقب»، وقال: حسن صحيح غريب.

(١) زيد في (ص): «ناحية».

(٢) في غير (د): «يبدأ».

٧٠٩٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ بَيَانٍ، عَنْ وَبَرَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، فَرَجَوْنَا أَنْ يُحَدِّثَنَا حَدِيثًا حَسَنًا قَالَ: فَبَادَرْنَا إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ حَدَّثْنَا عَنِ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿وَقَتْلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ فَقَالَ: هَلْ تَذَرِي مَا الْفِتْنَةُ؟ ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ، إِنَّمَا كَانَ مُحَمَّدٌ مِّنَ اللَّهِ يَمُوتُ يُقَاتِلُ الْمُشْرِكِينَ وَكَانَ الدُّخُولُ فِي دِينِهِمْ فِتْنَةً، وَلَيْسَ كَقِتَالِكُمْ عَلَى الْمُلْكِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ) ولابن عساكر: «إسحاق بن شاهين الواسطي» قال: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) كذا للأربعة^(١) في «اليونينية»، وهو ابن عبد الله الطَّحَّان، وفي نسخة فيها^(٢): «خلف» قال العيني: وما أظنُّ صحَّته (عَنْ بَيَانٍ) بفتح الموحدة والتَّحْتِيَّةِ المخففة وبعد الألف نون، ابن بَشْرِ - بكسر الموحدة وسكون المعجمة - الأحمسي (عَنْ وَبَرَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بفتح الواو والموحدة والراء، الحارثي (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ) أَنَّهُ (قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ) وسقط «عبد الله» لابن عساكر (فَرَجَوْنَا أَنْ يُحَدِّثَنَا حَدِيثًا حَسَنًا) يشتمل على ذكر الرحمة والرخصة (قَالَ: فَبَادَرْنَا) بفتح الراء، فعلٌ ومفعولٌ (إِلَيْهِ رَجُلٌ) اسمه: حكيمٌ (فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ) هي كنية ابن عمر (حَدَّثْنَا) بكسر الدال وسكون المثلثة (عَنِ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ، وَاللَّهُ) تعالى (يَقُولُ: ﴿وَقَتْلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [الأنفال: ٣٩]) ساقها للاحتجاج على مشروعية القتال في الفتنة، وردًا على من ترك ذلك؛ كابن عمر، فإنه كان يرى ترك القتال في الفتنة ولو ظهر أن إحدى الطائفتين مُحِقَّةٌ والأخرى مُبْطِلَةٌ (فَقَالَ) أي: ابن عمر: (هَلْ تَذَرِي مَا الْفِتْنَةُ؟ ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ) بفتح المثلثة وكسر الكاف، أي: عدمتك^(٣) (أُمُّكَ) فظاهره الدُّعاء، وقد يرد للزجر كما هنا (إِنَّمَا كَانَ مُحَمَّدٌ مِّنَ اللَّهِ يَمُوتُ يُقَاتِلُ الْمُشْرِكِينَ) يعني: أَنَّ الضَّمِيرَ في قوله: ﴿وَقَتْلُوهُمْ﴾ للكفار، فأمر المؤمنين بقتال الكفار حتى لا يبقى أحدٌ يُفْتَنَ عن دين الإسلام، ويرتدُّ إلى الكفر (وَكَانَ الدُّخُولُ فِي دِينِهِمْ فِتْنَةً) سبق في «سورة الأنفال» [ج: ٤٦٥١] ^(٤) من رواية زهير بن معاوية عن بيان^(٥): «فكان الرجل يُفْتَنَ عن دينه، إمَّا يقتلونه، وإمَّا يعذبونه، حتى

(١) «للأربعة»: ليس في (د).

(٢) «فيها»: مثبت من (ص) و(ع).

(٣) في هامش (د) من نسخة: «فقدتك».

(٤) أي في تفسيرها، وإلا فالحديث أخرجه البيهقي في الكبرى (١٩٢/٨).

(٥) في فتح الباري: رواية زهير بن معاوية عن بيان أخرجه البيهقي.

كُثِرَ الإسلام، فلم تكن فتنة» أي: فلم تبق فتنة من أحدٍ من الكفار لأحدٍ من المؤمنين (وَلَيْسَ كَقِتَالِكُمْ) ولأبي ذرٍّ وابن عساكر: «بقتالكم» (عَلَى الْمُلْكِ) بضم الميم وسكون اللام، أي: في طلب الملك؛ كما وقع بين مروان ثم ابنه عبد الملك وبين ابن الزبير وما أشبه ذلك، وإنما^(١) كان قتالاً على الدين.

والحديث سبق في «التفسير» [ج: ٤٦٥١].

١٧ - باب الْفِتْنَةِ الَّتِي تَمُوجُ كَمَوْجِ الْبَحْرِ

وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ خَلْفِ بْنِ حَوْشَبٍ: كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَتَمَثَّلُوا بِهَذِهِ الْأَبْيَاتِ عِنْدَ الْفِتَنِ قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:

الْحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فِتْنَةً	تَسْمَى بِزَيْنَتِهَا لِكُلِّ جَهْلٍ
حَتَّى إِذَا اشْتَغَلَتْ وَشَبَّ ضَرَامُهَا	وَلَتْ عَجُوزًا غَيْرَ ذَاتِ حَلِيلٍ
شَمْطَاءَ يُنْكِرُ لَوْنُهَا وَتَغَيَّرَتْ	مَكْرُوهَةً لِلشَّمِّ وَالتَّقْيِيلِ

(باب: الْفِتْنَةِ الَّتِي تَمُوجُ كَمَوْجِ الْبَحْرِ).

١٨١/١٠

(وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ) سفيان؛ ممّا وصله البخاري في «تاريخه الصغير» عن عبد الله بن محمد المسندي: حَدَّثَنَا سفيان بن عيينة (عَنْ خَلْفِ بْنِ حَوْشَبٍ) بفتح المهملة والمعجمة بينهما واو ساكنة، آخره موخدة بوزن جعفر، أدرك خلف بعض الصحابة، ولم تُعَلَمْ له رواية عن أحدٍ منهم، وهو من أهل الكوفة، ووثقه العجلي، وليس له في «البخاري» إلا هذا الموضع: (كَانُوا) أي: السلف (يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَتَمَثَّلُوا/ بِهَذِهِ الْأَبْيَاتِ عِنْدَ) نزول (الْفِتَنِ، قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ) بن عابس^(٢) الكندي، كان في زمن النَّبِيِّ ﷺ؛ كذا في رواية أبي ذرٍّ: «قال امرؤ القيس»، والمحفوظ أَنَّ الْأَبْيَاتِ المذكورة لعمر بن معديكرب، بفتح عين «عَمِرُو»، وجزم به أبو العباس المبرّد في «الكامل»، والسّهيلي في «روضة»، والأبيات هي:

(الْحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ) «الحرب»: مؤنثة، قال الخليل: تصغيرها حَرْيَبٌ؛ بلا هاء، قال

(١) في (ع): «ما»، وليس بصحيح.

(٢) في (ع): «عساكر»، وليس بصحيح.

المازني: لأنه في الأصل مصدر، وقال المبرّد: قد يُذكر الحرب^(١) (فتية) بفتح الفاء وكسر الفوقية وفتح التّحتية مشددة، قال في «المصابيح»: ويروى: «فتية» بضمّ الفاء مصغراً، أي: شابة، ويجوز فيه أربعة أوجه:

الأول: رفع «أول»، ونصب «فتية»^(٢)، وهو الذي في الفرع؛ مثل: زيدٌ أخطب ما يكون يوم الجمعة^(٣)، ف «الحرب»: مبتدأ أول، وقوله: «أول ما تكون» مبتدأ ثانٍ، و«فتية» حال سادة مسدّ الخبر^(٤)، والجملة المركبة من المبتدأ الثاني وخبره خبرٌ عن المبتدأ الأول؛ والمعنى: الحرب أول أكوانها^(٥) إذا كانت فتية.

الثاني: نصب «أول» ورفع «فتية»، عكس الأول، ووجهه ظاهر^(٦)؛ وهو أن يكون «الحرب» مبتدأ و«فتية» خبره^(٧)، و«أول ما تكون» ظرفٌ عامله الخبر و«تكون» ناقصة، أي: الحرب في أول أحوالها فتية^(٨).

الثالث: رفع «أول» و«فتية» على أن الحرب مبتدأ، و«أول» بدلٌ منه، و«فتية» خبرٌ، و«ما» مصدرية، و«تكون» تامة^(٩)، أو «أول» مبتدأ ثانٍ، و«فتية» خبره، وأنت الخبر مع أن المبتدأ الذي هو «أول» مذكّر؛ لأنه مضافٌ إلى الأكوان.

(١) قوله: «الحرب: مؤنثة... يُذكر الحرب» سقط من (د)، وفي هامش (ل): كذا بخطه من غير تخريج لمحلّها؛ فليُنظر.

(٢) قوله: «مشددة، قال في المصابيح... ونصب فتية» سقط من (ص).

(٣) في (ع): «الحرب».

(٤) في (ع): «خبر المبتدأ الثاني»، وفي هامش (ل): قوله: «سادة مسدّ الخبر»، عبارة «المصابيح»: سادة مسدّ خبر المبتدأ الثاني.

(٥) في غير (ص) زيادة: «إذ أو».

(٦) «عكس أول، ووجهه ظاهر»: سقط من (ل) و(د)، وفي هامش (ل): عبارة «المصابيح» هنا زيادة: عكس أول ووجهه ظاهر.

(٧) في (ب) و(س): «خبره فتية».

(٨) في هامش (ل): قوله: «وتكون ناقصة...» إلى «فتية»: كذا بخطه، وهي زيادة على ما في «المصابيح»؛ فليُراجع.

(٩) في هامش (ل): قوله: و«ما» مصدرية و«تكون» تامة، كذا بخطه، وهي زيادة على عبارة «المصابيح»، وقوله: «وتكون ناقصة»: كذا بخطه أيضاً، وهي زيادة على «المصابيح».

الرَّابِع: نصبهما جميعاً على أَنَّ «أَوَّل» ظرف، وهو خبر المبتدأ الذي هو «الحرب» و«تكون» ناقصة، و«فَتِيَّة» منصوبٌ على الحال من الضمير المستكن في الظرف المستقر، أي: الحرب موجودة في أول أكوانها على هذه الحالة، والخبر عنها قوله: (تَسْعَى) أي: الحرب في حال ما هي فتية - أي: في وقت وقوعها - تغر من لم يجربها حتى يدخل فيها؛ فتُهْلِكُه (بِرَيْنَتِهَا لِكُلِّ جَهُولٍ) بكسر الزاي وسكون التَّحْتِيَّة بعدها نونٌ ففوقيةٌ، ورواه سيبويه بموحَّدتين، فزاي مشددة مفتوحة فوقية^(١)، والبزّة: اللباس الجيد (حَتَّى إِذَا اشْتَعَلَتْ) بالشَّيْن المعجمة والعين المهملة، أي: هاجت، و«إِذَا» شرطيةٌ، وجوابها «وَلَّتْ» أو محذوف؛ كما في «المصابيح»، ويجوز أن تكون ظرفيةً (وَسَبَّ) بفتح المعجمة والموحَّدة المشددة (ضِرَامُهَا) بكسر الضاد المعجمة، بعدها راءٌ فالف فميمٌ: اتَّقد وارتفع اشتعالها (وَلَّتْ) حال كونها (عَجُوزًا غَيْرَ ذَاتِ حَلِيلٍ) بالحاء المهملة، أي: لا يرغب أحدٌ في تزوجها^(٢)، و^(٣) يُزَوَّى بالخاء المعجمة (شَمْطَاءً) بالنَّصْب، نعتٌ لـ «عَجُوزًا»، والشَّمْط - بفتح الشَّيْن المعجمة - : اختلاط الشعر الأبيض بالشَّعر الأسود (يُنْكِرُ) بضمِّ التَّحْتِيَّة وفتح الكاف (لَوْنُهَا) ولأبي ذرٍّ: «تُنْكِرُ» بالفوقية بدل التَّحْتِيَّة، أي: تبدلت بحسنها قبحاً (وَتَغَيَّرَتْ) حال كونها (مَكْرُوهَةً لِلشَّمِّ وَالتَّقْبِيلِ) لأنها في هذه الحالة مظنةٌ للبحر، فوصفها به؛ مبالغة في التَّنْفِير منها، والمراد: أنهم يتمثلون بهذه الأبيات؛ ليستحضرُوا ما شاهدوه وسمعوه من حال الفتنة؛ فإنَّهم يتذكَّرون بإنشادها ذلك، فيصدُّهم عن الدُّخُول فيها حتَّى لا يغتروا بظاهر أمرها أوَّلاً.

٧٠٩٦ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا شَقِيقٌ: سَمِعْتُ حَذِيفَةَ يَقُولُ: بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ عُمَرَ؛ إِذْ قَالَ: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْفِتْنَةِ؟ قَالَ: «فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ، تُكْفَرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّدَقَةُ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ»، قَالَ: لَيْسَ عَنْ هَذَا أَسْأَلُكَ، وَلَكِنَّ الَّتِي تَمُوجُ كَمَوْجِ الْبَحْرِ، فَقَالَ: لَيْسَ عَلَيْكَ مِنْهَا بَأْسٌ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؛ إِنَّ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابٌ مُغْلَقٌ، قَالَ عُمَرُ: أَيُّكُسِرُ الْبَابُ أَمْ يُفْتَحُ؟ قَالَ: بَلْ يُكْسَرُ، قَالَ

(١) «ففوقية»: مثبت من (د) و(س).

(٢) في (د) و(ص) و(ع): «تزوجها».

(٣) في (ب) و(س): «لا».

عُمَرُ: إِذَا لَا يُغْلَقُ أَبَدًا، قُلْتُ: أَجَلٌ. قُلْنَا لِحَدِيثَةِ: أَكَانَ عُمَرُ يَغْلَمُ الْبَابَ؟ قَالَ: نَعَمْ؛ كَمَا أَعْلَمُ أَنَّ دُونَ غَدٍ لَيْلَةٌ؛ وَذَلِكَ أَنِّي حَدَّثْتُهُ حَدِيثًا لَيْسَ بِالْأَعَالِيَطِ، فَهَبْنَا أَنْ نَسْأَلَهُ: مَنِ الْبَابُ؟ فَأَمَرْنَا مَسْرُوقًا، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: مَنِ الْبَابُ؟ قَالَ: عُمَرُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ) قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص قال: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران قال: (حَدَّثَنَا شَقِيقٌ) أبو وائل بن سلمة قال: (سَمِعْتُ حُدَيْفَةَ) بن اليمان (يَقُولُ: بَيْنَا) بغير ميم (نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ عُمَرَ) / بن الخطاب رضي الله عنه (إِذْ قَالَ: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ قَوْلَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ١١٧٧/٧٥ فِي الْفِتْنَةِ؟ قَالَ) حذيفة: قلت: هي (فِتْنَةُ الرَّجُلِ) وفي «علامات النبوة» [ج: ٣٥٨٦] من طريق شعبة عن الأعمش: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فتنة الرجل» (فِي أَهْلِهِ) بالميل، يأتي بسببهن بما لا يحلُّ له (وَ) فتنته (فِي مَالِهِ) بأن يأخذ من غير حله، ويصرفه في غير حله (وَ) (فِي وَلَدِهِ) لفرط محبته له، والشغل به عن كثير من الخيرات (وَ) (فِي جَارِهِ) بالاحسد والمفاخرة، وكلُّها / (تُكْفَرُهَا) ^(١) الصَّلَاةُ ١٨٢/١٠ وَالصَّدَقَةُ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ) أي: تكفر الصغائر فقط؛ لحديث: «الصَّلَاةُ إِلَى الصَّلَاةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا مَا اجْتَنِبْتَ الْكِبَائِرَ»، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الصَّلَاةِ وَمَا بَعْدَهَا مَكْفَرًا لِلْمَذْكُورَاتِ كُلِّهَا، لَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ اللَّفِّ وَالنَّشْرِ بِأَنَّ الصَّلَاةَ مَثَلًا كَفَّارَةً لِلْفِتْنَةِ ^(٢) فِي الْأَهْلِ؛ وَهَكَذَا... إِلَى آخِرِهِ، وَخُصَّ الرَّجُلُ بِالذِّكْرِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْغَالِبِ صَاحِبُ الْحُكْمِ فِي دَارِهِ وَأَهْلِهِ، وَإِلَّا فَالنِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ فِي الْحُكْمِ (قَالَ) عمر رضي الله عنه لحذيفة: (لَيْسَ عَنْ هَذَا) الَّذِي ذَكَرْتَ (أَسْأَلُكَ) ^(٣)، وَلَكِنْ) الَّتِي أَسْأَلُكَ عَنْهَا الْفِتْنَةُ (الَّتِي تَمُوجُ كَمَوْجِ الْبَحْرِ) تَضْطَرِبُ كَاضْطِرَابِهِ عِنْدَ هَيْجَانِهِ، كَنَايَةٌ عَنْ شِدَّةِ الْمُخَاصَمَةِ، وَمَا يَنْشَأُ عَنْ ذَلِكَ مِنَ الْمَشَاتِمَةِ وَالْمَقَاتِلَةِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ إِطْلَاقِ اللَّفْظِ الْعَامِّ وَإِرَادَةِ الْخَاصِّ؛ إِذْ تَبَيَّنَ أَنَّ عُمَرَ لَمْ يَسْأَلْ إِلَّا عَنْ فِتْنَةٍ مُخْصُوصَةٍ، وَفِي رَوَايَةِ رَبِيعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ عَنْ حَذِيفَةَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ: فَقَالَ حَذِيفَةُ: سَمِعْتَهُ يَقُولُ: «يَأْتِي ^(٤) بَعْدِي فِتْنٌ كَمَوْجِ الْبَحْرِ يَدْفَعُ بَعْضُهَا بَعْضًا»، وَيُؤْخَذُ مِنْهَا - كَمَا فِي «الْفَتْحِ» - جِهَةٌ التَّشْبِيهِ بِالْمَوْجِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهُ الْكَثْرَةُ فَقَطْ (فَقَالَ) حَذِيفَةُ لِعُمَرَ رضي الله عنه: (لَيْسَ عَلَيْكَ مِنْهَا بَأْسٌ

(١) فِي (ص) وَ(ع): «يُكْفَرُهَا»، وَهِيَ فِي «الْيُونَيْبِيَّةِ» مَعًا.

(٢) فِي (ع): «تُكْفَرُ الْفِتْنَةُ».

(٣) فِي (ع): «نَسْأَلُكَ».

(٤) فِي (د) وَ(ص): «يَأْتِيكُمْ»، وَفِي (ع): «تَأْتِيكُمْ».

يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؛ إِنَّ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابًا مُغْلَقًا) بضم الميم وسكون المعجمة وفتح اللام، بالنصب صفة لـ «باباً»، أي: لا يخرج شيء منها في حياتك، قال ابن المنير: أثر حذيفة الحرص على حفظ السرِّ، فلم يُصرِّح لعمر رضي الله عنه بما سأل عنه، وإنما كنى عنه كنايةً، وكأنه كان مأذوناً له في مثل ذلك، وقال ابن بطال: وإنما عدل حذيفة حين سأل عمر عن الإخبار بالفتنة الكبرى إلى الإخبار بالفتنة الخاصة^(١)؛ لئلا يغمه ويشغل باله، ومن ثم قال له: إن بينك وبينها باباً مغلقاً، ولم يقل له: أنت الباب، وهو يعلم أنه الباب، فعرض له بما أفهمه^(٢) ولم يصرِّح^(٣)؛ وذلك من حسن أدبه (قَالَ عُمَرُ) رضي الله عنه مستفهماً لحذيفة: (أَيْكَسَرُ الْبَابُ أَمْ يُفْتَحُ؟ قَالَ) حذيفة: (بَلْ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «لا بل» (يُكْسَرُ، قَالَ عُمَرُ: إِذَا) بالتَّنوين، أي: إن انكسر (لَا يُغْلَقُ) نُصِبَ بِهِ «إِذَا»^(٤) (أَبْدَأَ) وفي «الصَّيَام» [ج: ١٨٩٥] «ذاك أجدر ألا يُغْلَقَ إلى يوم القيامة»، ويَحْتَمَلُ أن يكون كنى عن الموت بالفتح، وعن القتل بالكسر، قال حذيفة: (قُلْتُ: أَجَلٌ) بالجيم واللام المخففة: نعم، قال شقيق: (قُلْنَا)^(٥) لِحَذِيفَةَ: أَكَانَ عُمَرُ يَعْلَمُ الْبَابَ؟ قَالَ) حذيفة: (نَعَمْ) كان^(٦) يعلمه (كَمَا أَعْلَمُ) ولأبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي^(٧): «يعلم»^(٨) (أَنَّ دُونََ غَدٍ لَيْلَةٌ)^(٩) أي: أعلمه علماً ضرورياً مثل هذا (وَذَلِكَ أَنِّي حَدَّثْتُهُ حَدِيثًا لَيْسَ بِالْأَغَالِيطِ) / جمع أغلوطه - بالغين المعجمة والطاء المهملة - ما يُغالط به^(١٠)، أي: حدَّثته حديثاً صدقاً محققاً من حديثه صلى الله عليه وسلم، لا عن اجتهادٍ ولا عن رأي، قال

١٧٧/٧د

(١) في (ع): «الصُّغْرَى». ونَبَّهَ على ذلك العلامة قطة رحمته الله، وقال: وهي الأنسب بقوله: «الكبرى».

(٢) في (ص): «فهمه».

(٣) في (د): «يعرض».

(٤) في (ع): «إذن».

(٥) في (ع): «قلت».

(٦) «كان»: ليس في (د) و(ص) و(ع).

(٧) «والمستملي»: سقط من (ص).

(٨) قوله: «ولأبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي: يعلم» جاء في (ص) قبل قوله: «قال شقيق».

(٩) في (ع): «قبله».

(١٠) في غير (د) و(س): «يغلطه».

(١١) «عن»: ليس في (د).

شقيق: (فَهَبْنَا) ^(١) فَحَفْنَا (أَنْ نَسْأَلَهُ) أي ^(٢): أن نسأل حذيفة: (مَنْ الْبَابُ؟) أي: من هو الباب؟ (فَأَمَرْنَا) بسكون الرَّاء (مَسْرُوقًا) هو ابن الأجدع أن يسأله (فَسْأَلَهُ، فَقَالَ) أي: مسروق لحذيفة: (مَنْ الْبَابُ؟ قَالَ: عُمَرُ) ^(٣).

والحديث سبق في: «باب المواقيت» من ^(٣) «الصلاة» [ح: ٥٢٥] وفي «الزكاة» [ح: ١٤٣٥] و«الصوم» [ح: ١٨٩٥] و«علامات النبوة» [ح: ٣٥٨٦].

٧٠٩٧ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى حَائِطٍ مِنْ حَوَائِطِ الْمَدِينَةِ لِحَاجَتِهِ، وَخَرَجْتُ فِي إِثْرِهِ، فَلَمَّا دَخَلَ الْحَائِطُ جَلَسْتُ عَلَى بَابِهِ، وَقُلْتُ: لَأَكُونَنَّ الْيَوْمَ بَوَّابَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَأْمُرْنِي، فَذَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَضَى حَاجَتَهُ، وَجَلَسَ عَلَى قَفِّ الْبَيْتِ، فَكَشَفَ عَنْ سَاقَيْهِ وَدَلَّاهُمَا فِي الْبَيْتِ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهِ لِيَدْخُلَ، فَقُلْتُ: كَمَا أَنْتَ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ لَكَ، فَوَقَفَ فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ؛ أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْكَ، فَقَالَ: «إِذْنُ لَهُ، وَبَشْرُهُ بِالْجَنَّةِ»، فَدَخَلَ فَجَاءَ عَنِ يَمِينِ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَشَفَ عَنْ سَاقَيْهِ وَدَلَّاهُمَا فِي الْبَيْتِ، فَجَاءَ عُمَرُ، فَقُلْتُ: كَمَا أَنْتَ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ لَكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذْنُ لَهُ، وَبَشْرُهُ بِالْجَنَّةِ»، فَجَاءَ عَنْ يَسَارِ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَشَفَ عَنْ سَاقَيْهِ فَدَلَّاهُمَا فِي الْبَيْتِ، فَامْتَلَأَ الْقُفُّ، فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ مَجْلِسٌ، ثُمَّ جَاءَ عُثْمَانُ، فَقُلْتُ: كَمَا أَنْتَ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ لَكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذْنُ لَهُ، وَبَشْرُهُ بِالْجَنَّةِ، مَعَهَا بَلَاءٌ يُصِيبُهُ»، فَدَخَلَ فَلَمْ يَجِدْ مَعَهُمْ مَجْلِسًا؛ فَتَحَوَّلَ حَتَّى جَاءَ مُقَابِلَهُمْ عَلَى شَفَةِ الْبَيْتِ، فَكَشَفَ عَنْ سَاقَيْهِ ثُمَّ دَلَّاهُمَا فِي الْبَيْتِ، فَجَعَلْتُ أَتَمَنَّى أَخَا لِي، وَأَدْعُو اللَّهَ أَنْ يَأْتِي. قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: فَتَأَوَّلْتُ ذَلِكَ قُبُورَهُمْ اجْتَمَعَتْ هَهُنَا وَانْفَرَدَ عُثْمَانُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ) هو سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم، الجمحي بالولاء قال: (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) واسم جدّه: ابن أبي كثير المدني (عَنْ شَرِيكَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بن أبي نمر ^(٤) المدني (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ) بن حزن الإمام، أبي محمد

(١) في هامش (ل): «فَهَبْنَا» بفتح الهاء في «اليونانية». «منه».

(٢) «أي»: مثبت من (د).

(٣) في (ع): «باب مواقيت».

(٤) في (ع): «نمير»، وهو تحريف.

المخزومي (عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «يَوْمًا إِلَى» (حَائِطٍ مِنْ حَوَائِطِ الْمَدِينَةِ لِحَاجَتِهِ) هُوَ بستان أَرِيْسٌ؛ بهمزة مفتوحة، فراء مكسورة فتحتية ساكنة فسين مهملة، يجوز فيه الصَّرف وعدمه، وهو قريبٌ من قباء، وفي بثره سقط خاتم النبي ﷺ من إصبع عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَخَرَجْتُ فِي إِثْرِهِ، فَلَمَّا دَخَلَ الْحَائِطُ) أي: البستان المذكور (جَلَسْتُ عَلَى بَابِهِ؛ وَقُلْتُ: لَاكُونَنَّ الْيَوْمَ بَوَّابَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَأْمُرْنِي) بأن أكون بوابًا، لكن سبق في «مناقب عثمان» [ج: ٣٦٩٥] أَنَّهُ مِنْهُ أَمْرُهُ بِذَلِكَ، فَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَمَّا ^(١) حَدَّثَ نَفْسَهُ بِذَلِكَ؛ صَادَفَ أَمْرُهُ مِنْهُ بِذَلِكَ (فَذَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَضَى حَاجَتَهُ، وَجَلَسَ عَلَى) وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنْ الْحَمُويِّ وَالْمُسْتَمَلِيِّ: «(فِي)» (قُفِّ الْبَيْتِ) بضم القاف وتشديد الفاء: حافتها/، أو الدَّكَّةُ التي حولها (فَكَشَفَ عَنْ سَاقَيْهِ وَدَلَّاهُمَا فِي الْبَيْتِ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَالُ كَوْنِهِ (يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهِ) زَادَهُ اللَّهُ شَرَفًا لَدِيهِ (لِيَدْخُلَ فَقُلْتُ) لَهُ: اثْبُتْ وَقِفْ (كَمَا أَنْتَ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ لَكَ) النَّبِيُّ ﷺ (فَوَقَفَ، فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ ^(٢) اللَّهُ؛ أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ) فِي الدُّخُولِ (عَلَيْكَ، فَقَالَ: ائْذَنْ لَهُ، وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ) زَادَ فِي «المناقب» [ج: ٣٦٧٤] فَأَقْبَلْتُ ^(٣) حَتَّى قَلْتُ لِأَبِي بَكْرٍ: ادْخُلْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبَشِّرُكَ بِالْجَنَّةِ (فَدَخَلَ فَجَاءَ) وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنْ الْكُشْمِيهَنِيِّ: «(فَجَلَسَ)» (عَنْ يَمِينِ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَشَفَ عَنْ سَاقَيْهِ وَدَلَّاهُمَا فِي الْبَيْتِ) مُوَافَقَةً لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلِيَكُونَ أَبْلَغَ فِي بَقَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى حَالَتِهِ وَرَاحَتِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ، فَرَبَّمَا اسْتَحْيَا مِنْهُ، فَرَفَعَ رِجْلَيْهِ (فَجَاءَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَي: يَسْتَأْذِنُ أَيْضًا (فَقُلْتُ: كَمَا أَنْتَ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ لَكَ) فَاسْتَأْذَنْتَ ^(٤) لَهُ (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ائْذَنْ لَهُ، وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ، فَجَاءَ) عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَجَلَسَ (عَنْ يَسَارِ النَّبِيِّ ﷺ) (وَامْتَلَأَ) فَكَشَفَ عَنْ سَاقَيْهِ فَدَلَّاهُمَا فِي الْبَيْتِ، فَامْتَلَأَ) بِالْفَاءِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنْ الْكُشْمِيهَنِيِّ: «(وَامْتَلَأَ)» (الْقُفُّ) بِهِ مِنْهُ وَصَاحِبِيهِ (فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ مَجْلِسٌ، ثُمَّ جَاءَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (فَقُلْتُ: كَمَا أَنْتَ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ لَكَ) فَاسْتَأْذَنْتَ ^(٥) (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ائْذَنْ لَهُ، وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ، مَعَهَا بَلَاءٌ

(١) فِي (ع): «مَا»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(٢) فِي (ع): «رَسُولٍ».

(٣) «فَأَقْبَلْتُ»: لَيْسَ فِي (د).

(٤) فِي (د): «فَاسْتَأْذَنْتَهُ».

(٥) فِي (د): «فَاسْتَأْذَنْتَهُ».

يُصِيبُهُ) وهو قتله في الدار، قال ابن بطال: وإنما خُصَّ عثمان بذكر البلاء مع أن عمر أيضاً قُتِلَ؛ لأنَّ عمر لم يُمتَحَنْ بمثل ما امتَحِنَ به^(١) عثمان من^(٢) تسليط^(٣) القوم الذين أرادوا منه أن ينخلع من الإمامة؛ بسبب ما نسبوه إليه من الجور مع تنصُّله من ذلك، واعتذاره من كلِّ ما نسبوه إليه، ثمَّ هجمهم^(٤) عليه داره، وهتكهم ستر أهله، فكان ذلك زيادةً على قتله، وفي رواية أحمد بإسنادٍ صحيحٍ من طريق كُليب بن وائلٍ عن ابن عمر قال: ذكر رسول الله ﷺ فتنةً، فمَرَّ رجلٌ فقال: «يُقْتَلُ فيها هذا يومئذٍ ظلماً»، قال: فنظرت، فإذا هو عثمان (فَدَخَلَ) ﷺ (فَلَمْ يَجِدْ مَعَهُمْ مَجْلِسًا؛ فَتَحَوَّلَ حَتَّى جَاءَ مُقَابِلَهُمْ عَلَى شَفَةِ الْبَيْتِ) بفتح الشين المعجمة والفاء المخففة (فَكَشَفَ عَنْ سَاقِيهِ ثُمَّ دَلَّاهُمَا فِي الْبَيْتِ) قال أبو موسى: (فَجَعَلْتُ أَتَمْنَى أَخًا لِي) هو أبو بردة عامرٌ، أو أبو رهم (وَأَدْعُو اللَّهَ أَنْ يَأْتِي. قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ) سعيدٌ (فَتَأَوَّلْتُ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «فَأَوَّلْتُ»: فتفرست (ذَلِكَ) أي: اجتماع الصَّاحِبِينَ معه ﷺ وانفراد عثمان (قُبُورَهُمْ اجْتَمَعَتْ هَهُنَا، وَانْفَرَدَ عُثْمَانُ) عنهم في البقيع، والمراد بالاجتماع^(٥) مطلقه، لا خصوص كون أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله كما كانوا على البئر، وفيه أن التَّمْثِيل لا يستلزم التَّسْوِيَةَ. نعم؛ أخرج أبو نُعَيْمٍ عن عائشة في صفة القبور الثلاثة: أبو بكرٍ عن يمينه، وعمر عن يساره، ففيه التَّصْرِيحُ بتمام التَّشْبِيهِ، لكنَّ سنده ضعيفٌ، وعارضه ما هو أوضح منه، وعند أبي داود والحاكم من طريق القاسم بن محمَّد قال: قلت لعائشة: يا أُمَّتَاهُ^(٦)؛ اكشفي عن قبر رسول الله ﷺ وصاحبيه، فكشفت لي...؛ الحديث، وفيه: فرأيت رسول الله ﷺ، فإذا أبو بكرٍ رأسه بين كتفيه، وعمر رأسه عند رجلي النَّبِيِّ ﷺ.

وحديث الباب سبق في «فضل أبي بكر» [ج: ٣٦٧]، وأخرجه مسلمٌ في «الفضائل».

(١) «به»: مثبتٌ من (ع).

(٢) في (ص): «مع».

(٣) في غير (ب) و(د) و(س): «تسلط».

(٤) في (ع): «هجومهم».

(٥) في (ص): «من الاجتماع».

(٦) في (ع): «أُمَّتَاه».

٧٠٩٨ - حَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ قَالَ: قِيلَ لِأَسَامَةَ: أَلَا تُكَلِّمُ هَذَا؟ قَالَ: قَدْ كَلَّمْتُهُ مَا دُونَ أَنْ أَفْتَحَ بَابًا، أَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَفْتَحُهُ، وَمَا أَنَا بِالَّذِي أَقُولُ لِرَجُلٍ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ أَمِيرًا عَلَى رَجُلَيْنِ: أَنْتَ خَيْرٌ، بَعْدَ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُجَاءُ بِرَجُلٍ، فَيُطْرَحُ فِي النَّارِ، فَيَطْحَنُ فِيهَا كَطْحَنِ الْحِمَارِ بِرَحَاهُ، فَيُطِيفُ بِهِ أَهْلُ النَّارِ، فَيَقُولُونَ: أَيُّ فُلَانٍ؟ أَلَسْتُ كُنْتُ تَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ؟ فَيَقُولُ: إِنِّي كُنْتُ أَمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا أَفْعَلُهُ، وَأَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَفْعَلُهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد (بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة، اليشكري قال: (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) الهذلي مولا هم البصري الحافظ، غُنْدَرٌ (عَنْ) زوج أمه (شُعْبَةَ) بن الحجاج الحافظ (عَنْ سُلَيْمَانَ) بن مهران الأعمش أنه قال: (سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ) شقيق بن سلمة (قَالَ: قِيلَ لِأَسَامَةَ) بن زيد حب رسول الله ﷺ (أَلَا) بالتخفيف / (تُكَلِّمُ هَذَا؟) أي: عثمان بن عفان رضي الله عنه فيما أنكر الناس عليه من تولية أقاربه وغير ذلك مما اشتهر، وقال المهلب: في شأن أخيه لأمه الوليد بن عقبة، وما ظهر عليه من شربه الخمر (قَالَ) أسامة: (قَدْ كَلَّمْتُهُ) في ذلك سرًا (مَا دُونَ أَنْ أَفْتَحَ بَابًا) من أبواب الإنكار عليه^(١) (أَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَفْتَحُهُ) بصيغة المضارع، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «فتحه»، بل كَلَّمْتُهُ على سبيل المصلحة والأدب؛ إذ الإعلان بالإنكار على الأئمة ربما أدى إلى افتراق الكلمة؛ كما وقع ذلك من تفرق الكلمة بمواجهة^(٢) عثمان بالنكير، ١٨٤/١٠ فالتلطف والنصيحة سرًا أجدر بالقبول، وقول المهلب: «إنَّ المراد الوليد بن عقبة»، تبعه^(٣) فيه العيني، بل صرح بأنه في «مسلم»، ولفظه وقد بيّنه في رواية مسلم: قيل له: ألا تدخل على عثمان وتكلّمه في شأن الوليد بن عقبة وما ظهر منه من شرب الخمر؟ انتهى. وقد رأيت الحديث في: «باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومخالفته»، وليس فيه ما قاله العيني، وقال الحافظ ابن حجر متعقبًا المهلب: جزمه بأن المراد الوليد بن عقبة ما عرفت مستنده فيه، وسياق مسلم من طريق جرير عن الأعمش يدفعه، ولفظه عن أبي وائل: كنّا عند أسامة بن زيد، فقال له رجل: ما يمنعك أن تدخل على عثمان فتكلّمه فيما يصنع؟ قال...؛ وساق الحديث بمثله. انتهى. قلت:

(١) في (د): «على أن».

(٢) في (ص): «من مواجهة».

(٣) في (د): «تعبه».

وقوله: «بمثلته» أي: بمثل الحديث الذي ساقه أوّل الباب من طريق أبي معاوية، عن الأعمش بلفظ: قيل له: ألا تدخل على عثمان، فتكلّمه؟ فقال: أترون أنّي لا أكلمه إلّا ما^(١) أسمعكم؟ والله لقد كلّمته فيما بيني وبينه ما دون أن أفتح أمراً...؛ الحديث، ثمّ عرّفهم أسامة بأنّه لا يداهن أحداً ولو كان أميراً؛ بل ينصحه في السرّ جهده، فقال: (وَمَا أَنَا بِالَّذِي^(٢)) أَقُولُ لِرَجُلٍ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ أَمِيرًا عَلَى رَجُلَيْنِ: أَنْتَ خَيْرٌ) من النَّاسِ، ولأبي ذرّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «إِنِّي» بهمزة مكسورة فتحتيّة ساكنة، فعل أمرٍ من «الإيتان»^(٣)، «خيراً» نصبٌ على المفعوليّة (بَعْدَ مَا) أي: بعد الذي (سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: يُجَاءُ) بضمّ الياء (بِرَجُلٍ فَيُطْرَحُ فِي النَّارِ، فَيَطْحَنُ فِيهَا كَطْحَنِ الْحِمَارِ بِرَحَاهُ) بفتح الياء من «فَيَطْحَنُ»، قال في «الفتح»: وفي رواية الكُشَمِيهَنِيِّ: «كَمَا يُطْحَنُ»؛ كذا رأيتُه في نسخة معتمدة: بضمّ أوّله على البناء للمجهول، وفتحها أوجه، ففي رواية سفيان وأبي معاوية: «فتندلق أفتابه، فيدور كما يدور الحمار» [ح: ٢٢٦٧] والأقتاب: الأعماء، واندلاقها: خروجها بسرعة. انتهى. والذي رأيتُه في فرع «اليونينية» كأصله عن أبي ذرّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «كَمَا يُطْحَنُ» بفتح الياء، مبنياً للفاعل «الحمار برحاه» (فَيُطِيفُ بِهِ^(٤)) أَهْلُ النَّارِ) يجتمعون حوله (فَيَقُولُونَ) له: (أَيُّ فَلَانٍ) ما شأنك؟ (أَلَسْتَ كُنْتَ تَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ؟ فَيَقُولُ) لهم: (إِنِّي كُنْتُ أَمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا أَفْعَلُهُ، وَأَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَفْعَلُهُ) وقول المهلب: «إِنَّ السَّبَبَ فِي تَحْدِيثِ أُسَامَةَ بِذَلِكَ لِيَتَبَرَّأَ مِمَّا ظَنُّوا بِهِ مِنْ سَكَوتِهِ عَنْ عُثْمَانَ فِي أَخِيهِ الْوَلِيدِ بْنِ عَقْبَةَ^(٥)» تعقّبهُ في «الفتح» بأنّه ليس واضحاً، بل الذي يظهر أنّ أسامة كان يخشى على من وُلِّيَ/ ولايةً ولو صغرت أنّه لا بدّ له من^(٦) أن يأمر الرّعيّة بالمعروف، وينهاهم عن المنكر، ثمّ لا يأمن أن يقع منه تقصيرٌ، فكان أسامة يرى أنّه لا يتأمّر على أحدٍ، وإلى ذلك أشار بقوله: لا أقول^(٧) للأُمير: إنّهُ خير النَّاسِ، أي: بل غايته أن ينجو كفافاً.

(١) «ما»: ليس في (د) و(ص).

(٢) في (ع): «الذي».

(٣) في (د): «الإيتاء»، وليس بصحيح.

(٤) «به»: سقط من (ع).

(٥) في هامش (ل): الذي في خطّه: «الوليد بن العقبة».

(٦) «من»: ليس في (د).

(٧) زيد في (ع): «إلا».

والحديث سبق في «صفة النار» [ح: ٣٢٦٧]، وأخرجه مسلم في «باب الأمر بالمعروف» كما سبق.

١٨ - باب

(باب) بالتنوين بغير ترجمة.

٧٠٩٩ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ؛ حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: لَقَدْ نَفَعَنِي اللَّهُ بِكَلِمَةِ أَيَّامِ الْجَمَلِ؛ لَمَّا بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ فَارِسًا مَلَكُوا ابْنَةَ كِسْرَى؛ قَالَ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ) مؤذن البصرة قال: (حَدَّثَنَا عَوْفٌ) بفتح العين وبعد الواو الساكنة فاءً، الأعرابي (عَنِ الْحَسَنِ) البصري (عَنْ أَبِي بَكْرَةَ) نفعي ﷺ أنه (قَالَ: لَقَدْ نَفَعَنِي اللَّهُ) بِكَلِمَةِ أَيَّامِ (بِكَلِمَةِ أَيَّامٍ) وقعة (الْجَمَلِ) بالجيم، التي كانت بين علي وعائشة بالبصرة، وكانت عائشة ﷺ (١) على جمل؛ فَنُسِبَتِ الوقعة إليه (لَمَّا) بتشديد الميم (بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ) أَنْ فَارِسًا (بِالضَّرَفِ) فِي جَمِيعِ النُّسخ؛ نسخ الحفاظ (٢)؛ أَبِي مُحَمَّدٍ الْأَصِيلِيِّ، وَأَبِي ذَرٍّ الْهَرَوِيِّ وَالْأَصْلُ الْمَسْمُوعُ عَلَى أَبِي الْوَقْتِ، وَفِي أَصْلِ أَبِي الْقَاسِمِ الدَّمَشَقِيِّ: غَيْرَ مَصْرُوفٍ، وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ: كَذَا وَقَعَ مَصْرُوفًا، وَالضُّوَابُ عَدَمُ صَرْفِهِ، وَقَالَ فِي «الْكَوَاكِبِ»: يُطْلَقُ عَلَى الْفَرَسِ وَعَلَى بِلَادِهِمْ، فَعَلَى الْأَوَّلِ: يَجِبُ الصَّرْفُ (٣) إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْمَرَادُ الْقَبِيلَةُ، وَعَلَى الثَّانِي: يَجُوزُ الْأَمْرَانِ كَسَائِرِ الْبِلَادِ (مَلَكُوا ابْنَةَ كِسْرَى) شَيْرُوبَةُ بْنُ أَبِرُوبِزِ بْنِ هَرْمِزٍ، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: «كِسْرَى» - بَفَتْحِ الْكَافِ وَكسرها - ابْنُ قُبَاذٍ - بَضْمُ الْقَافِ وَتَخْفِيفُ الْمُوَحَّدَةِ - وَاسْمُ ابْنَتِهِ: بُورَانٌ؛ بَضْمُ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونُ الْوَائِ وَبَعْدَهَا رَاءٌ فَأَلْفُ فَنُونٌ، وَكَانَتْ مَدَّةً وَلَا يَتَهَا سَنَةً وَسَنَةً أَشْهُرٍ (قَالَ: لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ) وَاحْتِجَّ بِهِ مَنْ مَنَعَ قِضَاءَ الْمَرْأَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: تَقْضِي فِيمَا يَجُوزُ فِيهِ شَهَادَتُهُنَّ، وَزَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ النَّضْرِ بْنِ شَمِيلٍ عَنْ عَوْفٍ فِي آخِرِهِ: «قَالَ أَبُو بَكْرَةَ: فَعَرَفْتُ أَنَّ أَصْحَابَ الْجَمَلِ لَنْ يَفْلَحُوا».

١٨٥/١٠

والحديث سبق في «المغازي» [ح: ٤٤٤٥].

(١) «ﷺ»: سقط من (د).

(٢) في (د): «الحافظ»، وفي هامشها نسخة كالمثبت.

(٣) في هامش (ل): سقطت من خط المؤلف.

٧١٠٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ: حَدَّثَنَا أَبُو حَاصِمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مَرْزِيمَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ الْأَسَدِيُّ قَالَ: لَمَّا سَارَ طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ وَعَائِشَةُ إِلَى الْبَصْرَةِ؛ بَعَثَ عَلِيُّ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ وَحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ، فَقَدِمَا عَلَيْنَا الْكُوفَةَ، فَصَعِدَا الْمِنْبَرَ، فَكَانَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ فَوْقَ الْمِنْبَرِ فِي أَغْلَاهُ، وَقَامَ عَمَّارٌ أَسْفَلَ مِنَ الْحَسَنِ، فَاجْتَمَعْنَا إِلَيْهِ، فَسَمِعْتُ عَمَّارًا يَقُولُ: إِنَّ عَائِشَةَ قَدْ سَارَتْ إِلَى الْبَصْرَةِ، وَوَاللَّهِ إِنَّهَا لَزَوْجَةٌ نَبِيَّكُمْ مِنْ اللَّهِ يَدْرُسُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ابْتَلَاكُمْ؛ لِيَعْلَمَ إِيَّاهُ تُطِيعُونَ أَمْ هِيَ؟

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المَسْنَدِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ) بن سليمان الكوفي قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ) بِالتَّحْتِيَّةِ الْمَشْدُودَةِ وَالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ، رَاوِي عَاصِمِ الْمَقْرِي قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو حَاصِمٍ) بفتح الحاء وكسر الصاد المهملتين، عثمان بن عاصم الأسدي قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو مَرْزِيمَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ الْأَسَدِيُّ) بفتح الهمزة والمهملة (قَالَ: لَمَّا سَارَ طَلْحَةُ) بن عبيد الله (وَالزُّبَيْرُ) بن العوام (وَعَائِشَةُ) أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ (إِلَى الْبَصْرَةِ) وكانت عائشة بمكة، فبلغها قتل عثمان رضي الله عنه، فَحَضَّتِ النَّاسَ عَلَى الْقِيَامِ بِطَلْبِ دَمِ عُثْمَانَ، وَكَانَ النَّاسُ قَدْ بَايَعُوا عَلِيًّا بِالْخِلَافَةِ، وَمَمَّنْ بَايَعَهُ طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ، وَاسْتَأْذَنَّا عَلِيًّا فِي الْعِمْرَةِ، فَخَرَجَا إِلَى مَكَّةَ، فَلَقِيَا عَائِشَةَ، فَاتَّفَقَا مَعَهَا عَلَى طَلْبِ دَمِ عُثْمَانَ حَتَّى يَقْتُلُوا قَتْلَتَهُ، فَسَارَتْ عَائِشَةُ عَلَى جَمَلٍ اسْمُهُ: عَسْكَرٌ - اشْتَرَاهُ لَهَا يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ مِنْ رَجُلٍ مِنْ عَرِينَةٍ بِمِئَتِي دِينَارٍ - فِي ثَلَاثَةِ آلَافٍ رَجُلٍ مِنْ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، وَمَعَهَا طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ، فَلَمَّا نَزَلَتْ بَبْعُضُ^(١) مِيَاهِ بَنِي عَامِرٍ؛ نَبَحَتْ عَلَيْهَا الْكِلَابُ، فَقَالَتْ: أَيُّ مَاءٍ هَذَا؟ قَالُوا: الْحَوَآبُ؛ بفتح الحاء المهملة وسكون الواو بعدها همزة مفتوحة فموحَّدة، فَقَالَتْ: إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ لَنَا ذَاتَ يَوْمٍ: «كَيْفَ بِإِحْدَاكُنَّ تَنْبَحُ»^(٢) عَلَيْهَا كِلَابُ الْحَوَآبِ؟» وَعِنْدَ الْبَزَارِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ صلى الله عليه وسلم قَالَ لِنِسَائِهِ: «أَيَّتَكُنَّ صَاحِبَةَ الْجَمَلِ الْأَذْبَبِ» - بِهَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ، وَدَالٍ مَهْمَلَةٍ سَاكِنَةٍ فَمَوْحَدَتَيْنِ - «تَخْرُجُ حَتَّى تَنْبَحَهَا»^(٣) كِلَابُ الْحَوَآبِ، يُقْتَلُ عَنْ يَمِينِهَا وَعَنْ شِمَالِهَا قَتْلَى كَثِيرَةٌ، وَتَنْجُو بَعْدَمَا كَادَتْ، وَخَرَجَ عَلِيُّ رضي الله عنه مِنَ الْمَدِينَةِ لَمَّا بَلَغَهُ ذَلِكَ خَوْفَ الْفِتْنَةِ فِي آخِرِ شَهْرِ رَجَبِ الْأَوَّلِ سَنَةِ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ فِي تِسْعِ مِائَةٍ

(١) فِي (د): «بَعْضُ».

(٢) فِي غَيْرِ (د): «يَنْبَحُ».

(٣) فِي (د): «يَنْبَحُهَا»، وَفِي (ص): «يَنْبَحُ عَلَيْهَا».

راكب، ولمّا قدم البصرة؛ قال له قيس بن عبّاد وعبد الله بن الكوّاء: أَخْبِرْنَا عَنْ مَسِيرِكَ، فذكر كلامًا طويلًا، ثُمَّ ذكر طلحة والزُّبير، فقال: بايعاني بالمدينة، وخالفاني بالبصرة، وكان قد (بَعَثَ عَلِيًّا) (عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ وَحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ) أَي: ابن فاطمة، يستنفران النَّاسَ (فَقَدِمَا عَلَيْنَا الْكُوفَةَ) فدخلوا المسجد (فَصَعِدَا الْمِنْبَرَ، فَكَانَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ فَوْقَ الْمِنْبَرِ فِي أَعْلَاهُ) ^(١) لَأَنَّهُ ابْنُ الْخَلِيفَةِ وابن بنت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولأنَّه كان الأمير على من أرسلهم عليٌّ وإن كان في عَمَّارٍ ما يقتضي رجحانه، فضلًا عن مساواته، أو فعله عَمَّارٌ تواضعًا معه، وإكرامًا لجَدِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (وَقَامَ عَمَّارٌ) على المنبر (أَسْفَلَ مِنَ الْحَسَنِ، فَاجْتَمَعْنَا إِلَيْهِ) قال أبو مريم ^(٢): (فَسَمِعْتُ عَمَّارًا يَقُولُ: إِنَّ عَائِشَةَ قَدْ سَارَتْ إِلَى الْبَصْرَةِ، وَوَاللَّهِ إِنَّهَا لَزَوْجَةُ نَبِيِّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ابْتَلَاكُمْ) بها (لِيَعْلَمَ إِيَّاهُ) تعالى (تُطِيعُونَ أَمْ) (هِيَ) عَائِشَةُ؟ وقيل: الضَّمِيرُ فِي «إِيَّاهُ» لِعَلِيٍّ، والمناسب أن يقول: «أَوْ إِيَّاهَا» ^(٣)، لا «هي»، وقال في «المصابيح»: فيه نظرٌ؛ من حيث إنَّ «أُم» فيه متَّصِلَةٌ، فقضية ^(٤) المعادلة بين المتعاطفين بها أن يُقال: أُم إِيَّاهَا؟ انتهى. وأجاب الكرمانِيُّ بأنَّ الضَّمائر يقوم بعضها مقام بعضٍ، قال في «الفتح»: وهو على بعض الآراء، وقوله: «لِيَعْلَمَ» بفتح الياء مبنياً للفاعل في الفرع، قال/ في «الكواكب»: والمراد به: العلم الوقوعي، أو ^(٥) تعلُّق العلم، أو ^(٦) إطلاقه على سبيل المجاز عن التَّمييز؛ لأنَّ التَّمييز لازمٌ للعلم، وإلَّا فالله تعالى عالمٌ أزلاً وأبداً ما كان وما يكون ^(٧)، وعند الإسماعيليِّ من وجهٍ آخر عن أبي بكر بن عِيَّاشٍ: صعد عَمَّارُ المنبر، فحَضَّ النَّاسَ في الخروج إلى قتال عائشة، وفي رواية ابن أبي ليلَى في القصة المذكورة ^(٨) فقال الحسن: إِنَّ عَلِيًّا

(١) زيد في (د): «يستنفر الناس».

(٢) قوله: «قال أبو مريم»: جاء في (د) و(ص) بعد قوله: «إلى البصرة».

(٣) في الفتح: والمناسب أن يقال: «أُم إِيَّاهَا».

(٤) في (ع): «نقيضة»، وهو تحريف.

(٥) في (ص): «و».

(٦) في (ص): «إِذ».

(٧) قوله: «وقوله: لِيَعْلَمَ بفتح الياء... ما كان وما يكون» جاء في غير (د) لاحقاً عند قوله: «مع ما بينها من

الحرب»، ولعلَّ المثبت هو الأرجح.

(٨) «القصة المذكورة»: زيد من (ب) و(س).

يقول: إِنِّي أَذْكُرُ اللَّهَ رَجُلًا رَعَى اللَّهَ حَقًّا أَلَّا نَفَرَ، فَإِنْ كُنْتُ مَظْلُومًا؛ أَعَانَنِي، وَإِنْ كُنْتُ ظَالِمًا؛ أَخَذَنِي^(١)، وَاللَّهُ إِنَّ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ لِأَوَّلَ مَنْ بَايَعَنِي، ثُمَّ نَكثَا، وَلَمْ أَسْتَأْثِرْ بِمَالٍ، وَلَا بَدَّلْتُ حَكَمًا، قَالَ: فَخَرَجَ إِلَيْهِ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ رَجُلٍ، وَعِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ^(٢) مِنْ طَرِيقِ شِمْرِ بْنِ عَطِيَّةٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ قَالَ: قَالَ عَمَّارٌ: إِنَّ أَمَّنَا سَارَتْ مَسِيرَهَا^(٣) هَذَا، وَإِنَّهَا - وَاللَّهِ - زَوْجُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ابْتَلَانَا؛ لِيَعْلَمَ إِيَّاهُ نَطِيعٌ أَوْ إِيَّاهَا؟ وَمَرَادُ عَمَّارٍ بِذَلِكَ: أَنَّ الصَّوَابَ فِي تِلْكَ الْقِصَّةِ كَانَ مَعَ عَلِيٍّ/، وَأَنَّ عَائِشَةَ مَعَ ذَلِكَ لَمْ تَخْرُجْ بِذَلِكَ عَنْ ١١٨٠/٧د
الإِسْلَامِ، وَلَا أَلَّا تَكُونَ زَوْجَةَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْجَنَّةِ، وَكَانَ ذَلِكَ يُعَدُّ مِنْ إِنْصَافِ عَمَّارٍ، وَشِدَّةِ وَرَعِهِ، وَتَحَرُّيهِ قَوْلَ الْحَقِّ، وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِنَّ عَمَّارًا كَانَ صَادِقَ اللَّهْجَةِ، وَكَانَ لَا تَسْتَحْفُهُ الْخُصُومَةُ إِلَى تَنْقِيصِ خَصْمِهِ؛ فَإِنَّهُ شَهِدَ لِعَائِشَةَ بِالْفَضْلِ التَّامِّ مَعَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْحَرْبِ.

بَابٌ

(بَابٌ) بِالتَّنْوِينِ بِلَا تَرْجُمَةٍ، وَسَقَطَ فِي^(٤) رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ؛ إِذِ الْحَدِيثُ اللَّاحِقُ طَرَفٌ مِنْ سَابِقِهِ وَإِنْ كَانَ فِي الْبَابِ زِيَادَةٌ سَاقَهُ تَقْوِيَةً لَهُ؛ لِأَنَّ^(٥) أَبَا^(٦) مَرْيَمَ مِمَّا انْفَرَدَ بِهِ عَنْهُ أَبُو حَصِينٍ.

٧١٠١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي غَنِيَّةٍ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ: قَامَ عَمَّارٌ عَلَى مِنْبَرِ الْكُوفَةِ، فَذَكَرَ عَائِشَةَ، وَذَكَرَ مَسِيرَهَا، وَقَالَ: إِنَّهَا زَوْجَةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَلَكِنَّهَا مِمَّا ابْتُلِيتُمْ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي غَنِيَّةٍ) بِفَتْحِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ

(١) فِي (د): «أَخَذَنِي».

(٢) فِي (د): «شَيْبَةَ»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٣) فِي (د): «مَسِيرَنَا».

(٤) فِي غَيْرِ (د) وَ(س): «مِنْ».

(٥) فِي (ع): «سَابِقَهُ لِقَوَّتِهِ، لَا أَنَّ»، وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ.

(٦) فِي (د) وَ(ص) وَ(ع) وَ(ل): «ابْنِ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. وَفِي هَامِشِ (ل): كَذَا بِخَطِّهِ «ابْنِ مَرْيَمَ»، وَفِي الْمَتْنِ: «حَدَّثَنَا أَبُو

مَرْيَمَ»؛ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَلَيْسَ فِي «التَّقْرِيبِ»: ابْنِ مَرْيَمَ.

وكسر النون وتشديد التَّحْتِيَّة، عبد الملك بن حُمَيْد الكوفي، أصله من أصبهان^(١)، وليس له في «الجامع» إلا هذا، ولأبي ذرٍّ: «عن ابن أبي غنيَّة» (عَنِ الْحَكَم) بفتح المهملة والكاف، ابن عُتَيْبَة؛ بضمَّ العين المهملة وفتح الفوقِيَّة مُصَغَّرًا (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة أنه قال: (قَامَ عَمَّارٌ) هو ابن ياسرٍ (عَلَى مَنَبَرِ الْكُوفَةِ، فَذَكَرَ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (وَذَكَرَ مَسِيرَهَا) ومن معها إلى البصرة (وَقَالَ: إِنَّهَا زَوْجَةٌ نَبِيِّكُمْ مِنَ اللَّهِ يَوْمَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَلَكِنَّهَا مِمَّا ابْتُلِيتُمْ) مبني^(٢) للمفعول: امْتَحِنْتُمْ بها^(٣).

٧١٠٢ - ٧١٠٣ - ٧١٠٤ - حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ الْمُحَبَّرِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ يَقُولُ: دَخَلَ أَبُو مُوسَى وَأَبُو مَسْعُودٍ عَلَى عَمَّارٍ، حَيْثُ بَعَثَهُ عَلِيُّ إِلَى أَهْلِ الْكُوفَةِ يَسْتَنْفِرُهُمْ، فَقَالَا: مَا رَأَيْنَاكَ أَتَيْتَ أَمْرًا أَكْرَهَ عِنْدَنَا مِنْ إِسْرَاعِكَ فِي هَذَا الْأَمْرِ مُنْذُ أَسْلَمْتَ، فَقَالَ عَمَّارٌ: مَا رَأَيْتُ مِنْكُمْ مُنْذُ أَسْلَمْتُمْ أَمْرًا أَكْرَهَ عِنْدِي مِنْ إِبْطَائِكُمْ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ، وَكَسَاهُمَا خُلَّةٌ خُلَّةً، ثُمَّ رَاحُوا إِلَى الْمَسْجِدِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ الْمُحَبَّرِ) بفتح الموحدة والذال بعدها لام مخففة، والمُحَبَّر: بضمَّ الميم وفتح الحاء المهملة والموحدة المشددة بعدها راء، اليربوعي قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج قال: (أَخْبَرَنِي) بالافراد (عَمْرُو) بفتح العين، ابن مرة قال: (سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ) شقيق ابن سلمة (يَقُولُ: دَخَلَ أَبُو مُوسَى) عبد الله بن قيس الأشعري (وَأَبُو مَسْعُودٍ) عقبة بن عمرو^(٤) البدري الأنصاري (عَلَى عَمَّارٍ) هو ابن ياسرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (حَيْثُ) بالمثلثة، وللكشميهني: «حين» (بَعَثَهُ عَلِيُّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (إِلَى أَهْلِ الْكُوفَةِ يَسْتَنْفِرُهُمْ) يطلب منهم الخروج إلى البصرة لعليّ على^(٥) عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (فَقَالَا) أي: أبو موسى وأبو مسعود لعَمَّارٍ: (مَا رَأَيْنَاكَ أَتَيْتَ أَمْرًا أَكْرَهَ عِنْدَنَا مِنْ إِسْرَاعِكَ فِي هَذَا الْأَمْرِ مُنْذُ أَسْلَمْتَ، فَقَالَ عَمَّارٌ: مَا رَأَيْتُ مِنْكُمْ مُنْذُ أَسْلَمْتُمْ أَمْرًا أَكْرَهَ عِنْدِي مِنْ إِبْطَائِكُمْ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ) قال ابن بطّال: فيما دار بينهم دلالة على أن كلا من الطائفتين كان

(١) في (ع): «أصفهان».

(٢) في (د): «مبنيًا».

(٣) في (ص) و(ل): «به»، وفي هامش (ل) من نسخة كالمثبت.

(٤) في النسخ: «عامر»، والمثبت موافق لما في كتب التراجم.

(٥) في (ص): «إلى».

(٦) في غير (د): «عنهما».

مجتهداً، ويرى أن الصواب معه (وَكَسَاهُمَا) أي: أبو مسعود؛ كما صُرح به في الرواية اللاحقة لهذه [ج: ٧١٠٥] (حُلَّةٌ حُلَّةٌ) و«الحلة»: اسمٌ لثوبين (ثُمَّ رَاحُوا إِلَى الْمَسْجِدِ) وعند الإسماعيلي: «ثُمَّ خَرَجُوا إِلَى الصَّلَاةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»، وإنما كسا عمّاراً تلك الحلة؛ ليشهد بها الجمعة؛ لأنه كان في ثياب السفر وهيئة الحرب، فكره أن يشهد الجمعة في تلك الثياب، وكره أن يكسوه بحضرة أبي موسى ولا يكسو أباً موسى، فكساه أيضاً، قاله ابن بطّال.

٧١٠٥ - ٧١٠٦ - ٧١٠٧ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي مَسْعُودٍ وَأَبِي مُوسَى وَعَمَّارٍ، فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: مَا مِنْ أَصْحَابِكَ أَحَدٌ إِلَّا لَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ فِيهِ غَيْرَكَ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْكَ شَيْئًا مُنْذُ صَحِبْتَ النَّبِيَّ ﷺ أَعْيَبَ عِنْدِي مِنْ اسْتِسْرَاعِكَ فِي هَذَا الْأَمْرِ، قَالَ عَمَّارٌ: يَا أَبَا مَسْعُودٍ؛ وَمَا رَأَيْتُ مِنْكَ وَلَا مِنْ صَاحِبِكَ هَذَا شَيْئًا مُنْذُ صَحِبْتُمَا النَّبِيَّ ﷺ أَعْيَبَ عِنْدِي مِنْ إِنْطَائِكُمَا فِي هَذَا الْأَمْرِ، فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ -وَكَانَ مُوسِرًا-: يَا غُلَامُ؛ هَاتِ حُلَّتَيْنِ، فَأَعْطَى إِحْدَاهُمَا أَبَا مُوسَى وَالْأُخْرَى عَمَّارًا، وَقَالَ: رُوحَا فِيهِ إِلَى الْجُمُعَةِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو لقب عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي روادٍ العتكي المروزي الحافظ (عَنْ أَبِي حَمْزَةَ) بالحاء المهملة والزاي، محمد بن ميمون الشكري^(١)، محدث مزو (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ) أنه (قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي مَسْعُودٍ) عقبه بن عمرو^(٢) (وَأَبِي مُوسَى) الأشعري (وَعَمَّارٍ) هو ابن ياسر^(٣) (فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ) ١٨٠/٧٥ ب لعمّار^(٤): (مَا مِنْ أَصْحَابِكَ أَحَدٌ إِلَّا لَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ^(٥) فِيهِ غَيْرَكَ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْكَ شَيْئًا مُنْذُ صَحِبْتَ النَّبِيَّ ﷺ أَعْيَبَ عِنْدِي) بفتح الهمزة وسكون العين المهملة وبعد التَّحْتِيَّة المفتوحة موحدة، «أفعل» تفضيل من العيب، وفيه ردٌّ على القائل: إِنَّ «أفعل» التَّفْضِيل من الألوان والعيوب لا يُسْتَعْمَلُ من لفظه (مِنْ اسْتِسْرَاعِكَ فِي هَذَا الْأَمْرِ) وإنما قال ذلك؛ لأنه رأى رأي أبي موسى في الكف عن القتال؛ تمسكاً بالأحاديث الواردة فيه، وما في حمل السلاح على المسلم من الوعيد (قَالَ عَمَّارٌ: يَا أَبَا مَسْعُودٍ؛ وَمَا رَأَيْتُ مِنْكَ وَلَا مِنْ صَاحِبِكَ

(١) في غير (ص): «الشكري»، والمثبت موافق لما في كتب التراجم.

(٢) في النسخ (عامر)، والمثبت موافق لما في كتب التراجم.

(٣) زيد في (ع): «وأبي موسى».

(٤) في (ص): «قلت».

هَذَا شَيْئًا مُنْذُ صَحِبْتُمَا النَّبِيَّ ﷺ أَعْيَبَ عِنْدِي مِنْ إِبْطَائِكُمَا فِي هَذَا الْأَمْرِ لِمَا فِي الْإِبْطَاءِ مِنْ مَخَالَفَةِ الْإِمَامِ، وَتَرَكَ امْتِثَالَ «فَقْتُلُوا آلَ بَنِي» [الحجرات: ٩] فَكَانَ عَمَّارٌ عَلَى رَأْيِ عَلِيٍّ فِي قِتَالِ الْبَاغِينَ وَالنَّاكِثِينَ وَالتَّمَسُّكِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَقْتُلُوا آلَ بَنِي» ^(١) وَحَمَلَ الْوَعِيدَ الْوَاردَ فِي الْقِتَالِ عَلَى مَنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا عَلَى صَاحِبِهِ، فَكُلُّ جَعْلِ الْإِبْطَاءِ وَالْإِسْرَاعِ عَيْبًا بِالنِّسْبَةِ لِمَا يَعْتَقِدُهُ (فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ وَكَانَ مُوسِرًا: يَا غُلَامُ؛ هَاتِ) بِكسرِ الْفَوْقِيَّةِ (حُلَّتَيْنِ، فَأَعْطَى إِخْدَاهُمَا أَبَا مُوسَى وَالْأُخْرَى عَمَّارًا) بَيَّنَّ فِي هَذِهِ أَنَّ فَاعِلَ «كَسَا» فِي الرَّوَايَةِ السَّابِقَةِ [ح: ٧١٠٢] هُوَ أَبُو مَسْعُودٍ كَمَا مَرَّ (وَقَالَ) لَهُمَا: (رُوحَا فِيهِ) بِالتَّذْكِيرِ مُصَحِّحًا عَلَيْهِ فِي الْفَرْعِ / (إِلَى) صَلَاةِ (الْجُمُعَةِ) وَذَكَرَ عَمْرُ بْنُ شُبَّةٍ بِسَنَدِهِ: أَنَّ وَقْعَةَ الْجَمَلِ كَانَتْ فِي النِّصْفِ مِنْ جُمَادَى الْآخِرَةِ، سَنَةِ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ، وَذَكَرَ أَيْضًا مِنْ رَوَايَةِ الْمَدَائِنِيِّ عَنِ الْعَلَاءِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَلِيٍّ وَهُوَ بِالزَّوَاوِيَةِ، فَقَالَ: عَلَامَ تَقَاتِلُ هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: عَلَى الْحَقِّ، قَالَ: فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهُمْ عَلَى الْحَقِّ، قَالَ: أَقَاتِلُهُمْ عَلَى الْخُرُوجِ عَنِ الْجَمَاعَةِ وَنَكْثِ الْبَيْعَةِ ^(٢)، وَعِنْدَ الطَّبْرِيِّ ^(٣): إِنَّ أَوَّلَ مَا وَقَعَتِ الْحَرْبُ أَنَّ صَبِيحَانَ الْعَسْكَرِينَ تَسَابَّوْا، ثُمَّ تَرَامَوْا، ثُمَّ تَبِعَهُمُ الْعَبِيدُ، ثُمَّ السُّفَهَاءُ، فَنَشِبَتْ ^(٤) الْحَرْبُ، وَكَانُوا خَنْدَقُوا عَلَى الْبَصْرَةِ، فَقَتِلَ قَوْمٌ، وَجُرِحَ ^(٥) آخَرُونَ، وَغَلَبَ أَصْحَابُ عَلِيٍّ، وَنَادَى مُنَادِيهِ: لَا تَتَّبِعُوا مُدْبِرًا، وَلَا تُجْهِزُوا ^(٦) جَرِيحًا، وَلَا تَدْخُلُوا دَارَ أَحَدٍ، ثُمَّ جَمَعَ النَّاسُ وَبَايَعَهُمْ، وَاسْتَعْمَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَى الْبَصْرَةِ، وَرَجَعَ إِلَى الْكُوفَةِ، وَعِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِزَى قَالَ: انْتَهَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُدَيْلٍ ^(٧) بَنَ وَرَقَاءَ الْخَزَاعِيَّ إِلَى عَائِشَةَ يَوْمَ الْجَمَلِ وَهِيَ فِي الْهُودَجِ، فَقَالَ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ؛ أَتَعْلَمِينَ أَنَّي أَتَيْتُكَ عِنْدَمَا قُتِلَ عُثْمَانُ، فَقُلْتُ: مَا تَأْمُرِينِي، فَقُلْتُ: الزَّمْ عَلِيًّا، فَسَكَتَتْ، فَقَالَ ^(٨): اعْقَرُوا الْجَمَلَ،

(١) فِي (ع): «فِي».

(٢) فِي (د): «الْبَيْئَةُ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) فِي غَيْرِ (د): «الطَّبْرَانِي»، وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ عَنِ الْمَثْبُوتِ.

(٤) فِي (ص): «ثُمَّ نَشِبَ».

(٥) فِي غَيْرِ (د): «وُخْرِجَ»، وَلَعَلَّهُ تَصْحِيفٌ عَنِ الْمَثْبُوتِ.

(٦) فِي (د): «تَذَفَّفُوا». وَفِي هَامِشِ (ل) مِنْ نَسْخَةٍ: «وَلَا تَذَفَّفُوا».

(٧) فِي (ع): «مُحَمَّدٌ»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(٨) فِي (ع): «فَقَالَتْ».

ففقروه، فنزلت أنا وأخوها محمد، فاحتملنا هودجها، فوضعناه بين يدي علي، فأمر بها، فأدخلت بيتاً، وعند ابن أبي شيبه والطبري^(١) من طريق عمر بن جاور عن الأحنف: فكان أول قتيل طلحة، ورجع الزبير فقتل، وقال الزهري: ما شوهدت وقعة مثلها؛ فني فيها الكماة من فرسان مضر، فهرب الزبير، فقتل^(٢) بوادي السباع، وجاء طلحة سهم غرب، فحملوه إلى البصرة ومات، وحكى سيف^(٣): كان قتل الجمل عشرة آلاف؛ نصفهم من أصحاب علي، ونصفهم من أصحاب عائشة، وقيل: قتل من أصحاب عائشة ثمانية آلاف، وقيل: ثلاثة عشر ١١٨١/٧٥ ألفاً، ومن أصحاب علي ألف، وقيل^(٤): من أهل البصرة عشرة آلاف، ومن أهل الكوفة خمسة آلاف.

١٩ - باب: إذا أنزل الله بقوم عذاباً

هذا (باب) بالتَّنوين (إذا أنزل الله بقوم عذاباً) لم يذكر جواب «إذا»؛ اكتفاء بما في الحديث.

٧١٠٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي حَمْزَةُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِقَوْمٍ عَذَابًا، أَصَابَ الْعَذَابُ مَنْ كَانَ فِيهِمْ، ثُمَّ بُعِثُوا عَلَى أَعْمَالِهِمْ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ) الملقَّب عبدان قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بن المبارك قال: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) بن يزيد الأيلي (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم بن شهاب أنه قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) بالحاء المهملة والزَّاي: (أَنَّهُ سَمِعَ) أباه (ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: إِذَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِقَوْمٍ عَذَابًا) أي: عقوبة لهم على سيئ أعمالهم (أَصَابَ الْعَذَابُ مَنْ كَانَ فِيهِمْ) ممَّن ليس هو على منهاجهم، و«مَنْ» من صيغ العموم؛ فالمعنى: أن العذاب يُصيب حتَّى الصَّالحين منهم، وعند الإسماعيلي من طريق أبي النُّعمان عن ابن المبارك: «أصاب به مَنْ بين أظهرهم» (ثُمَّ بُعِثُوا) بضمَّ الموحَّدة (عَلَى) حسب

(١) في (ع): «الطبراني»، وكلاهما صحيح.

(٢) قوله: «وقال الزهري: ما شوهدت وقعة... فهرب الزبير، فقتل» سقط من (ص).

(٣) في (د): «سفيان»، وليس بصحيح.

(٤) زيد في (د): «قتل».

(أَعْمَالِهِمْ) إِنْ كَانَتْ صَالِحَةً؛ فَعَقِبَاهُمْ صَالِحَةً، وَإِلَّا فَسَيِّئَةٌ، فَذَلِكَ الْعَذَابُ طَهْرَةً لِلصَّالِحِ، وَنَقْمَةً عَلَى الْفَاسِقِ، وَعَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَنْزَلَ سَطْوَتَهُ بِأَهْلِ نَقْمَتِهِ وَفِيهِمُ الصَّالِحُونَ؛ قَبِضُوا مَعَهُمْ، ثُمَّ بُعِثُوا عَلَى نِيَّاتِهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ» صَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعْبِهِ»، فَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْمَوْتِ الْإِشْتِرَاكِ فِي الثَّوَابِ أَوْ الْعِقَابِ، بَلْ يُجَازَى كُلُّ أَحَدٍ بِعَمَلِهِ عَلَى حَسَبِ نِيَّتِهِ، وَهَذَا مِنَ الْحُكْمِ الْعَدْلِ؛ لِأَنَّ أَعْمَالَهُمُ الصَّالِحَةُ إِنَّمَا يُجَازَوْنَ بِهَا فِي الْآخِرَةِ، وَأَمَّا فِي الدُّنْيَا؛ فَمَهْمَا أَصَابَهُمْ مِنْ بَلَاءٍ؛ كَانَ تَكْفِيرًا لِمَا قَدَّمُوهُ مِنْ عَمَلٍ سَيِّئٍ؛ كَتَرَكَ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ، وَفِي «السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه: سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الْمُنْكَرَ فَلَمْ يَغَيِّرُوهُ أَوْ شَكَّ أَنْ يَعْمَهُمُ اللَّهُ بِعَذَابٍ»، وَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ حَبَّانَ وَصَحَّحَهُ، فَكَانَ الْعَذَابُ الْمُرْسَلُ فِي الدُّنْيَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا يَتَنَاولُ مَنْ كَانَ مَعَهُمْ وَلَمْ يَنْكَرْ عَلَيْهِمْ؛ فَكَانَ ذَلِكَ جَزَاءً لَهُمْ عَلَى مَدَاهِنَتِهِمْ، ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُبْعَثُ كُلُّ مِنْهُمْ فَيُجَازَى بِعَمَلِهِ^(١)، فَأَمَّا مَنْ أَمَرَ وَنَهَى، فَلَا يُرْسِلُ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْعَذَابَ، بَلْ يَدْفَعُ اللَّهُ بِهِمُ الْعَذَابَ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ [القصص: ٥٩] وَيَدُلُّ عَلَى التَّعْمِيمِ لِمَنْ لَمْ يَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَإِنْ كَانَ لَا يَتَعَاطَاهُ قَوْلُهُ: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ^(٢) حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ﴾ [النساء: ١٤٠] وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ^(٣) مَشْرُوعِيَّةُ الْهَرَبِ^(٤) مِنَ الظُّلْمَةِ؛ لِأَنَّ الْإِقَامَةَ مَعَهُمْ مِنْ إِقَاءِ النَّفْسِ إِلَى الْهَلَكَةِ^(٥)، قَالَهُ/ فِي «بَهْجَةِ النَّفُوسِ» قَالَ: وَفِي الْحَدِيثِ تَحْذِيرٌ عَظِيمٌ لِمَنْ سَكَتَ عَنِ النَّهْيِ، فَكَيْفَ بِمَنْ دَاهَنَ؟! فَكَيْفَ بِمَنْ رَضِيَ؟ فَكَيْفَ بِمَنْ أَعَانَ؟ نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ وَالسَّلَامَةَ، وَعِنْدَ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا فِي «كِتَابِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ» عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمِيرَةَ الصَّنْعَانِيِّ قَالَ: أَوْحَى اللَّهُ إِلَى يَوْشَعَ بْنِ نُونٍ أَنِّي مَهْلِكٌ مِنْ قَوْمِكَ أَرْبَعِينَ أَلْفًا مِنْ خِيَارِهِمْ، وَسَتِّينَ أَلْفًا مِنْ شَرَارِهِمْ، قَالَ: يَا رَبِّ؛ هَؤُلَاءِ الْأَشْرَارُ، فَمَا بَالُ الْأَخْيَارِ؟ فَقَالَ: إِنَّهُمْ^(٦) لَمْ يَغْضَبُوا

١٨٨/١٠

د ١٨١/٧

(١) فِي (ع): «بِفَعْلِهِ». وَقَوْلُهُ بَعْدَهَا: «فَأَمَّا»: مُثَبَّتٌ مِنْ (س).

(٢) «مَعَهُمْ»: لَيْسَ فِي (د). وَقَوْلُهُ: «لَمَنْ لَمْ يَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ...» ﴿فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ﴾ سَقَطَ مِنْ (ع).

(٣) فِي (د): «مِنْ هَذَا».

(٤) فِي (ب) وَ(س): «الْهَرُوبُ».

(٥) فِي (د): «التَّهْلُكَةُ»، فِي (ص): «الْمَهْلُكَةُ».

(٦) فِي (د): «قَالَ: فَإِنَّهُمْ».

لغضبي، وكانوا يؤاكلونهم ويشاربونهم^(١)، وقال مالك بن دينار: أوحى الله تعالى إلى ملكٍ من الملائكة أن اقلب مدينة كذا وكذا على أهلها، قال: ياربُّ؛ إنَّ فيهم عبدك فلانًا، ولم يعصك طرفه عين، فقال: اقلبها عليه وعليهم؛ فإنَّ وجهه لم يتمعر في ساعة قط، ورواه الطبراني وغيره من حديث جابر مرفوعًا، والمحمفوظ - كما قال البيهقي - ما ذكر، واعلم: أنَّه قد تقوم كثرة رؤية المنكرات مقام ارتكابها في سلب القلوب نور التمييز والإنكار؛ لأنَّ المنكرات إذا كثر^(٢) على القلب ورودها، وتكرَّر في العين شهودها؛ ذهبت عظمتها من القلوب شيئًا فشيئًا إلى أن يراها الإنسان، فلا يخطر بباله أنَّها منكرات، ولا يمرُّ بفكره أنَّها معاصي؛ لما أحدث تكرارها من تألَّف القلوب^(٣) بها، وفي «القوت» لأبي طالب المكي عن بعضهم: أنَّه مرَّ يومًا في السُّوق، فرأى بدعة، فبال الدَّم من شدة إنكاره لها بقلبه، وتغيَّر مزاجه لرؤيتها، فلمَّا كان اليوم الثاني؛ مرَّ فرآها، فبال دمًا صافيًا، فلمَّا كان اليوم الثالث؛ مرَّ فرآها، فبال بوله المعتاد؛ لأنَّ حدة الإنكار التي أثَّرت في بدنه ذلك الأثر ذهبت، فعاد المزاج إلى حاله الأوَّل، وصارت البدعة كأنَّها مألوفة عنده معروفة، وهذا أمرٌ مستقرٌّ^(٤) لا يمكن جحوده، والله تعالى أعلم.

وحديث الباب أخرجه مسلم.

٢٠ - باب قول النَّبيِّ ﷺ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: «إِنَّ ابْنِي هَذَا لَسَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»

(باب قول النَّبيِّ ﷺ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ) عليه السلام: (إِنَّ ابْنِي هَذَا لَسَيِّدٌ) بلام التَّأكيد، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «سَيِّدٌ» بإسقاطها (وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ).

٧١٠٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ أَبُو مُوسَى وَلَقِيَهُ بِالْكُوفَةِ: جَاءَ إِلَى ابْنِ شُبْرَمَةَ فَقَالَ: أَذْخِلْنِي عَلَى عِيسَى فَأَعْظُهُ، فَكَانَ ابْنُ شُبْرَمَةَ خَافَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَفْعَلْ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ قَالَ: لَمَّا سَارَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ عليه السلام إِلَى مُعَاوِيَةَ بِالْكَتَائِبِ؛ قَالَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ

(١) في غير (د): «يواكلوهم ويشاربوهم».

(٢) في (ع): «كثرت».

(٣) في (د): «القلب».

(٤) في (د): «مستقرًا».

لِمُعَاوِيَةَ: أَرَى كَتِيبَةً لَا تُؤَلِّي حَتَّى تُذَبِّرَ أَخْرَاهَا، قَالَ مُعَاوِيَةُ: مَنْ لِدَرَارِي الْمُسْلِمِينَ؟ فَقَالَ: أَنَا، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ: نَلْقَاهُ فَنَقُولُ لَهُ: الصُّلْحُ، قَالَ الْحَسَنُ: وَلَقَدْ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرَةَ قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، جَاءَ الْحَسَنُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيَيْنَةَ قال: (حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ) بن موسى (أَبُو مُوسَى) البصريُّ نزيل الهند، وهو^(١) ممَّن وافقت^(٢) كنيته اسم أبيه، قال سفیان: (وَلَقِيتُهُ بِالْكُوفَةِ) والجملة حالية^(٣) (جَاءَ) ولأبي ذرٍّ: «وجاء» (إِلَى ابْنِ شُبْرُمَةَ) بضم المعجمة والراء بينهما موحدة ساكنة، عبد الله قاضي الكوفة في خلافة أبي جعفر المنصور (فَقَالَ) له: (أَدْخِلْنِي عَلَى عِيسَى) بن موسى بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ابن أخي المنصور، وكان أميراً على الكوفة إذ ذاك (فَأَعْظُهُ) بفتح الهمزة وكسر العين المهملة ونصب الظاء المعجمة المشالة، من الوعظ (فَكَأَنَّ) بالهمزة وتشديد النون (ابْنُ شُبْرُمَةَ خَافَ عَلَيْهِ) على إسرائيل من بطش عيسى؛ لأنَّ إسرائيل كان يصدع بالحق، فربَّما لا يتلطف في الوعظ بعيسى، فيبطش به؛ لما عنده من حدة الشباب وعزة الملك (فَلَمْ يَفْعَلْ، قَالَ) إسرائيل: (حَدَّثَنَا الْحَسَنُ) البصريُّ (قَالَ: لَمَّا سَارَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى مُعَاوِيَةَ) بن أبي سفیان (بِالْكَتَائِبِ) بفتح الكاف والمثناة الفوقية وبالهمزة المكسورة بعدها موحدة: جمع كتيبة؛ بوزن^(٤) عظيمة، «فعيلة» بمعنى: «مفعولة»؛ وهي طائفة^(٥) من الجيش تُجْمَع، وسميت بذلك^(٦)؛ لأنَّ أمير الجيش إذا رتبهم وجعل كلَّ طائفة على حدة؛ كتبهم في ديوانه، وكان ذلك بعد قتل عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ واستخلاف الحسن، وعند الطبريِّ بسندٍ صحيحٍ عن يونس بن يزيد عن الزُّهريِّ: أنَّ عليًّا جعل على مقدِّمة أهل العراق قيس بن سعد بن عبادة، وكانوا أربعين ألفاً بايعوه على الموت،

١١٨٢/٧٥

(١) في (د): «وكان».

(٢) في (ع): «وافق».

(٣) زيد في (ع): «قال: و».

(٤) في (ص): «بمعنى».

(٥) «طائفة»: مثبت من (ب) و(س).

(٦) «بذلك»: سقط من (ص) و(ع).

فلما قُتِلَ عليٌّ؛ بايعوا الحسن ابنه بالخلافة^(١)، وكان لا يحب القتال، ولكن كان يريد أن يشترط على معاوية لنفسه، فعرف أن قيس بن سعد لا يطاوعه على الصلح، فنزعه، وعند الطبراني: بعث الحسن قيس بن سعد على مقدمته في اثني عشر ألفاً؛ يعني: من الأربعين، فسار قيس إلى جهة الشام، وكان معاوية لمّا بلغه قتل عليٍّ خرج في عساكره من الشام، وخرج الحسن حتّى نزل المدائن^(٢) «قَالَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ لِمُعَاوِيَةَ: أَرَى كَتِيبَةً لَا تُؤَلِّي» بتشديد اللام المكسورة: لا تدبر (حَتَّى تُذِيرَ أَخْرَاهَا) التي تقابلها^(٣)؛ وهي التي لخصومهم، أو الكتيبة الأخيرة التي لأنفسهم ومن ورائهم، أي: لا يهزمون؛ إذ عند الانهزام يرجع الآخر أولاً، قاله في «الكواكب»/، وقال في «المصابيح»: «تُدِير» فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ للفاعل، من ١٨٩/١٠ الإدبار، أي: حتّى تجعل أخراها مَنْ تَقْدِمُهَا دُبْرًا لَهَا، أي: تخلفها وتقوم مقامها، وفي «الصلح» [ج: ٢٧٠٤] إني لأرى كتائب لا تُؤَلِّي حتّى تقتل أقرانها (قَالَ مُعَاوِيَةُ) لعمرٍو: (مَنْ لِيَذَرَارِيَّ الْمُسْلِمِينَ؟) بالذال المعجمة وتشديد التّحتيّة، أي: من يكفلهم إن قُتِلَ آبَاؤُهُمْ؟ (فَقَالَ: أَنَا) أكفلهم، قال في «الفتح»: ظاهر قوله: «أنا» يوهم^(٤) أن المجيب عمرو بن العاص، ولم أر في طرق الحديث ما يدلُّ على ذلك، فإن كانت محفوظة؛ فلعلّها كانت: «فقال: أني؟» بتشديد النون المفتوحة؛ قالها عمرو على سبيل الاستبعاد (فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ) واسم جدّه: كريز العبشمي^(٥) (وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ) وكلاهما من قريش من بني عبد شمس: (نَلَقَاهُ) بالقاف، أي: نجد معاوية (فَنَقُولُ لَهُ: الصُّلْحَ) أي: نحن نطلب الصُّلْحَ، وفي «كتاب الصُّلْح» [ج: ٢٧٠٤] أن معاوية هو الذي أرسلهما إلى الحسن يطلب منه الصُّلْحَ، فيُحْتَمَلُ أنَّهما عرضا أنفسهما، فوافقهما.

(قَالَ الْحَسَنُ) البصريُّ بالسَّندِ السَّابِقِ: (وَلَقَدْ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرَةَ) نُفَيْعًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ: بَيْنَا) بغير ميم (النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ؛ جَاءَ الْحَسَنُ) بن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، زاد البيهقي في «دلائله» من رواية عليٍّ

(١) في (ع): «على الخلافة».

(٢) زيد في (ص): «و».

(٣) في (ص): «تقاتلها».

(٤) في (ص): «مُوْهِم».

(٥) في (ع): «العبسي»، وهو تحريف.

ابن زيد عن الحسن: فصعد المنبر (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ^(١): ابْنِي هَذَا سَيِّدًا) فأطلق الابن على ابن البنت (وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ): طائفة الحسن وطائفة معاوية رضي الله عنه، واستعمل «لعلَّ» استعمال «عسى»؛ لاشتراكهما في الرجاء، والأشهر في خبر «لعلَّ» بغير «أن»؛ كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثَ﴾ [الطلاق: ١] وفيه: أَنَّ السِّيَادَةَ إِنَّمَا يَسْتَحَقُّهَا مَنْ يَنْتَفِعُ بِهِ النَّاسُ؛ لكونه علَّقَ السِّيَادَةَ بالإصلاح، وفيه عَلَّمَ من أعلام نبينا ﷺ؛ فقد ترك الحسن الملك؛ ورعًا ورغبةً فيما عند الله، ولم يكن ذلك لعلَّةٍ ولا لقلَّةٍ^(٢) ولا لذَّةٍ، بل صالح معاوية رعايةً للدين وتسكينًا للفتنة وحقن دماء المسلمين، ورُوي: أَنَّ أصحاب الحسن قالوا له^(٣): يا عار المؤمنين! فقال^(٤) رضي الله عنه: العار خيرٌ من النار، وفي الحديث أيضًا دلالةٌ على رافة معاوية بالرَّعيَّة، وشفقته على المسلمين، وقوَّة نظره في تدبير الملك، ونظره في العواقب.

وحديث الحسن سبق في «الصلح» [ج: ٢٧٠٤] بآتم من هذا.

٧١١٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قَالَ عَمْرُو: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ: أَنَّ حَزْمَلَةَ مَوْلَى أُسَامَةَ أَخْبَرَهُ - قَالَ عَمْرُو: وَقَدْ رَأَيْتُ حَزْمَلَةَ - قَالَ: أَرْسَلَنِي أُسَامَةُ إِلَى عَلِيٍّ، وَقَالَ: إِنَّهُ سَيَسْأَلُكَ الْآنَ، فَيَقُولُ: مَا خَلَّفَ صَاحِبُكَ؟ فَقُلْ لَهُ: يَقُولُ لَكَ: لَوْ كُنْتُ فِي شِدْقِ الْأَسَدِ؛ لَأَخْبَبْتُ أَنْ أَكُونَ مَعَكَ فِيهِ، وَلَكِنَّ هَذَا أَمْرٌ لَمْ أَرَهُ، فَلَمْ يُعْطِنِي شَيْئًا، فَذَهَبْتُ إِلَى حَسَنِ وَحُسَيْنِ وَابْنِ جَعْفَرٍ، فَأَوْقَرُوا لِي رَاحِلَتِي.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيينة (قَالَ: قَالَ عَمْرُو) بفتح العين، ابن دينار: (أَخْبَرَنِي) بالافراد (مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ) أي: ابن الحسين بن عليٍّ أبو^(٥) جعفر الباقر: (أَنَّ حَزْمَلَةَ) بفتح الحاء المهملة وسكون الراء (مَوْلَى أُسَامَةَ) بن زيد، وهو مولى زيد بن ثابت، ومنهم من فرق بينهما (أَخْبَرَهُ - قَالَ عَمْرُو) هو ابن دينار: (وَقَدْ رَأَيْتُ حَزْمَلَةَ -) المذكور،

(١) زيد في (ب) و(س): «إِنَّ».

(٢) في (ع): «نقله».

(٣) «له»: ليس في (د).

(٤) في (د) و(ص) و(ع): «فيقول».

(٥) في (د): «بن»، وهو تحريف.

أي: وكان يُمكنني الأخذ عنه، لكن^(١) لم أسمع منه هذا (قَالَ) أي: حزملة: (أَرْسَلَنِي أُسَامَةَ) بن زيد من المدينة (إِلَى عَلِيٍّ) عليه السلام بالكوفة؛ يسأله شيئاً من المال (وَقَالَ) أسامة: (إِنَّهُ) أي: علياً عليه السلام (سَيَسْأَلُكَ^(٢)) الآن، فَيَقُولُ: مَا خَلَّفَ صَاحِبُكَ) أسامة عن مساعدتي في وقعة الجمل وصفين؟ وَعُلِمَ أَنَّ عَلِيًّا كَانَ يُنْكَرُ عَلَيَّ مِنْ تَخَلَّفَ عَنْهُ، لَا سِيَّما أُسَامَةُ الَّذِي هُوَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ (فَقُلْتُ لَهُ) أي: لعلِّي، وفي الفرع مصلحاً على كشطٍ مصححاً عليه: «فقلت له»، والذي في «اليونينية» مصلح على كشط: «فقل له»: (يَقُولُ لَكَ) أسامة: (لَوْ كُنْتُ) بقاء الخطاب (فِي شِدْقِ الْأَسَدِ) بكسر الشين المعجمة وقد تَفَتَّحَ، وسكون الدال المهملة بعدها قاف، أي: جانب فمه من داخلٍ (لَأَخْبِيْتُ أَنَّ أَكُونَ مَعَكَ فِيهِ) كناية عن الموافقة في حالة الموت؛ لأنَّ الذي يفتسه الأسد بحيث يجعله في شِدْقِهِ فِي عِدَادِ مَنْ هَلَكَ، ومع ذلك فقال: لو وصلت إلى هذا المقام؛ لأحببت أن أكون معك فيه؛ مواسياً لك بنفسي (وَلَكِنَّ هَذَا) أي: قتال المسلمين (أَمَرْتُ لَمْ أَرَهُ) لأنَّه لَمَّا قَتَلَ مِرْدَاسًا، ولامه النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم على ذلك آلى على نفسه ألا يقاتل مسلماً أبداً، قال حزملة: فذهبت إلى عليٍّ، فبلغته ذلك، وعند الإسماعيلي من رواية ابن أبي عمر عن سفيان: فجئت بها، أي: بالمقالة فأخبرته (فَلَمْ يُعْطِنِي شَيْئًا) وفي هامش «اليونينية»: صوابه: «فلم يغني^(٣) شيئاً»، قال السِّفَاقْسِيُّ: إنما لم يعطيه؛ لأنَّه لعلَّه سأله شيئاً من مال الله؛ فلم يرَ أن يعطيه^(٤) لتخلُّفه عن القتال معه، قال حزملة^(٥): (فَذَهَبْتُ إِلَى حَسَنِ وَحُسَيْنٍ وَابْنِ جَعْفَرٍ) هو عبد الله بن جعفر بن أبي طالب (فَأَوْقَرُوا) بفتح الهمزة / ١٩٠/١٠ وسكون الواو وفتح القاف بعدها راء، أي: حملوا (لِي رَاحِلَتِي) ما أطاقت حملة^(٦)؛ لأنَّهم لَمَّا علموا أَنَّ عَلِيًّا لَمْ يَعْطِهِ شَيْئًا، وَأَنَّهُمْ كَانُوا يَرُونَهُ وَاحِدًا مِنْهُمْ؛ لأنَّه صلى الله عليه وسلم كان يُجْلِسُهُ عَلَى فَخْذِهِ، وَيَجْلِسُ الْحَسَنُ عَلَى الْفَخْذِ الْآخَرِ ويقول: «اللَّهُمَّ؛ إِنِّي أَحْبَبُهُمَا»، عَوَّضُوهُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ^(٧)

(١) في (د) و(ص): «لكنني».

(٢) في (ع): «يسألك».

(٣) في (ب) و(س): «يعني»، وهو تصحيف، وفي (ع): «يُغْنِي».

(٤) «فلم ير أن يعطيه»: مثبت من (د)، وفي (ع) بدلاً منها: «لا».

(٥) «حرملة»: ليس في (ع).

(٦) في (ع): «حملها».

(٧) في (ع): «من أموالهما».

١١٨٣/٧د من ثياب ونحوها قدر ما تحمله / راحلته التي هو راكبها.

والحديث من أفراده.

٢١ - باب: إِذَا قَالَ عِنْدَ قَوْمٍ شَيْئًا ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ بِخِلَافِهِ

هذا (باب) - بالتَّنوين - يُذَكَّرُ فِيهِ (إِذَا قَالَ) أَحَدٌ (عِنْدَ قَوْمٍ شَيْئًا، ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ بِخِلَافِهِ).

٧١١١ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: لَمَّا خَلَعَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ، جَمَعَ ابْنُ عُمَرَ حَشَمَهُ وَوَلَدَهُ، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يُنْصَبُ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وَإِنَّا قَدْ بَايَعْنَا هَذَا الرَّجُلَ عَلَى بَيْعِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنِّي لَا أَعْلَمُ عُذْرًا أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُبَايَعَ رَجُلٌ عَلَى بَيْعِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُنْصَبُ لَهُ الْقِتَالُ، وَإِنِّي لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْكُمْ خَلَعَهُ وَلَا بَايَعَ فِي هَذَا الْأَمْرِ إِلَّا كَانَتْ الْفِيصَلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحي قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) أي: ابن درهم الأزديُّ الجهميُّ (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيَّ (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر أنه (قَالَ: لَمَّا خَلَعَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ) وكان ابن عمر لما مات معاوية كتب إلى يزيد ببيعته، وكان السَّبب في خلعه ما ذكره الطبريُّ: أَنَّ يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ كَانَ أَمَرَ عَلَى الْمَدِينَةِ ابْنَ عُمَرَ عَمَّاراً^(١) بن محمد بن أبي سفيان، فأوفد إلى يزيد جماعةً من أهل المدينة؛ منهم: عبد الله بن^(٢) غسيل الملائكة، وعبد الله ابن أبي عمرو المخزومي في آخرين، فأكرمهم وأجازهم، فرجعوا فأظهروا عيبه، ونسبوه إلى شرب الخمر وغير ذلك، ثُمَّ وَثَبُوا عَلَى عَمَّارٍ^(١) فأخرجوه، وخلعوا يزيد، فلَمَّا وَقَعَ ذَلِكَ (جَمَعَ ابْنُ عُمَرَ حَشَمَهُ) بالمهملة ثُمَّ المعجمة المفتوحين: جماعته الملازمين لخدمته؛ خشيةً أَنْ يَنْكُثُوا مع أهل المدينة حين نكثوا ببيعة يزيد^(٣) (وَوَلَدَهُ، فَقَالَ) لهم: (إِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: يُنْصَبُ) بضمِّ التَّحْتِيَّةِ وسكون النُّونِ وفتح الصَّادِ المهملة بعدها مُوحَّدةً (لِكُلِّ غَادِرٍ) بالغين المعجمة والدَّالِ المهملة، من الغدر (لَوَاءٌ) بالرفع مفعولٌ ناب عن فاعل، أي: رايةٌ يُشْهَرُ^(٤) بها على

(١) هكذا في كل الأصول، والذي في تاريخ الطبري (٤٨٢/٥)، والفتح (٧١/١٣): «عثمان».

(٢) في (ع): «حنظلة».

(٣) قوله: «خشيةً أَنْ يَنْكُثُوا مع أهل المدينة حين نكثوا ببيعة يزيد» سقط من (د).

(٤) في (د): «يُشْتَهَر».

رؤوس الأشهاد (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) بقدر غدرته (وَإِنَّا قَدْ بَايَعْنَا هَذَا الرَّجُلَ) يزيد بن معاوية (عَلَى بَيْعِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) أي: على شرط ما أمر به من بيعه الإمام؛ وذلك أَنَّ من بايع أميراً؛ فقد أعطاه الطَّاعة، وأخذ منه العطية، فكان كمن باع سلعةً وأخذ ثمنها (وَإِنِّي لَا أَعْلَمُ عُذْرًا) بضم العين المهملة وسكون الدال المعجمة في الفرع مُصلحاً، وفي «اليونينية» وغيرها: «عُذْرًا» بفتح الغين المعجمة وسكون الدال المهملة (أَعْظَمَ مِنْ أَنْ يُبَايَعَ) بفتح التَّحْتِيَّة قبل العين (رَجُلٌ عَلَى بَيْعِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ يُنْصَبُ لَهُ الْقِتَالُ) وفي رواية صخر بن جويرية عن نافع عند^(١) أحمد: «وإنَّ من أعظم الغدر بعد الإشراف بالله أن يبايع الرجل رجلاً على بيع الله، ثمَّ ينكث بيعته» (وَإِنِّي لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْكُمْ خَلَعَهُ) أي: خلع يزيد (وَلَا بَايَعَ) أحداً، ولأبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي: «ولا تابع» بالفوقية والموحدة، بدل الموحدة والتَّحْتِيَّة (فِي هَذَا الْأَمْرِ إِلَّا كَانَتِ الْفَيْصَلُ) بالفاء المفتوحة بعدها^(٢) تحتية ساكنة وصادٌ مهملة مفتوحة فلام: القاطعة^(٣) (بَيْنِي وَبَيْنَهُ) وفيه وجوب طاعة الإمام الذي انعقدت له البيعة، والمنع من الخروج عليه ولو جار، وأنه لا ينخلع بالفسق، ولمَّا بلغ يزيد أَنَّ أهل المدينة خلعه؛ جهَّز لهم جيشاً مع مسلم بن عقبة المرِّي^(٤)، وأمره أن يدعوهم ثلاثاً، فإن رجعوا، وإلا؛ فيقاتلهم وأنه إذا/ ظهر؛ يبيع المدينة للجيش د١٨٣/٧٥ ثلاثاً، ثمَّ يكف عنهم، فتوجَّه إليهم، فوصل في ذي الحجة سنة ثلاثٍ وستين^(٥)، فحاربوه، وكانوا^(٦) قد اتخذوا خندقاً، وانهزم أهل المدينة، وقُتِلَ حنظلة، وأباح مسلم بن عقبة المدينة ثلاثاً فقتل جماعةً من بقايا المهاجرين والأنصار وخيار التابعين وهم ألفٌ وسبع مئة، وقُتِلَ من أخلاط النَّاس عشرة آلاف سوى النساء والصبيان، وقُتِلَ بها جماعةٌ من حملة القرآن، وقُتِلَ جماعةٌ صبراً؛ منهم: معقل بن سنان، ومحمد بن أبي الجهم بن حذيفة، وجالت^(٧) الخيل في

(١) في (ع): «بيعة».

(٢) في (ع): «عن».

(٣) في (د) و(ص): «بعد».

(٤) في (د): «المقاطعة».

(٥) في (ع): «المروي»، وهو تحريف.

(٦) «وستين»: سقط من (د) و(ص) و(ع).

(٧) في (ع): «وكان».

(٨) قال العلامة قطة رحمه الله: في نسخة: «وبالت».

مسجد رسول الله ﷺ، وبائع الباقيين كرهاً على أنهم خولٌ ليزيد، وأخرج يعقوب بن سفيان في «تاريخه» بسندٍ صحيح عن ابن عباسٍ قال: جاء تأويل هذه الآية على رأس ستين سنة: ﴿وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِمْ مِّنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ لَأَنفَوْهَا﴾ [الأحزاب: ١٤] يعني: إدخال بني حارثة أهل الشام على أهل المدينة في وقعة الحرّة، قال يعقوب: وكانت وقعة الحرّة في ذي القعدة سنة ثلاثٍ وستين، وذكر: أن المدينة خلت من أهلها، وبقيت ثمارها للعوافي من الطير^(١) والسباع؛ كما قال **عَلِيٌّ بْنُ أَبِي النَّضْرِ**، ثم تراجع الناس إليها.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن في القول في الغيبة بخلاف الحضور نوع غدير،

١٩١/١٠ وحديث الباب/ سبق في «الجزية» [ج: ٣١٨٨]، وأخرجه مسلمٌ في «المغازي».

٧١١٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ، عَنْ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ قَالَ: لَمَّا كَانَ ابْنُ زِيَادٍ وَمَرْوَانُ بِالشَّامِ، وَوَثَبَ ابْنُ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ، وَوَثَبَ الْقُرَاءُ بِالْبَصْرَةِ؛ فَانْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي إِلَى أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَيْهِ فِي دَارِهِ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ عُلْيَةٍ لَهُ مِنْ قَصَبٍ، فَجَلَسْنَا إِلَيْهِ، فَأَنْشَأَ أَبِي يَسْتَظِعُمُهُ الْحَدِيثَ، فَقَالَ: يَا أَبَا بَرْزَةَ؛ أَلَا تَرَى مَا وَقَعَ فِيهِ النَّاسُ؟ فَأَوَّلُ شَيْءٍ سَمِعْتُهُ تَكَلَّمَ بِهِ: أَنِّي اخْتَسَبْتُ عِنْدَ اللَّهِ أَنِّي أَصْبَحْتُ سَاطِطًا عَلَى أَحْيَاءٍ قُرَيْشٍ، إِنَّكُمْ -يَا مَعْشَرَ الْعَرَبِ- كُنْتُمْ عَلَى الْحَالِ الَّذِي عَلِمْتُمْ مِنَ الدَّلَّةِ وَالْقِلَّةِ وَالضَّلَالَةِ، وَإِنَّ اللَّهَ أَنْقَذَكُمْ بِالإِسْلَامِ وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ حَتَّى بَلَغَ بِكُمْ مَا تَرَوْنَ، وَهَذِهِ الدُّنْيَا الَّتِي أَفْسَدَتْ بَيْنَكُمْ، إِنَّ ذَاكَ الَّذِي بِالشَّامِ وَاللَّهُ إِنْ يُقَاتِلُ إِلَّا عَلَى الدُّنْيَا، وَإِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ وَاللَّهُ إِنْ يُقَاتِلُونَ إِلَّا عَلَى الدُّنْيَا، وَإِنَّ ذَاكَ الَّذِي بِمَكَّةَ وَاللَّهُ إِنْ يُقَاتِلُ إِلَّا عَلَى الدُّنْيَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ) هو أحمد بن عبد الله بن يونس اليربوعي قال: (حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ) عبد ربّه بن نافع الحنّاط؛ بالمهملة^(٢) والثون (عَنْ عَوْفٍ) بفتح العين المهملة، آخره فاء، الأعرابي (عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ) بكسر الميم وسكون الثون، سيّار بن سلامة أنّه (قَالَ: لَمَّا) بتشديد الميم (كَانَ ابْنُ زِيَادٍ) هو عبيد^(٣) الله بن زياد -بكسر الزاي وفتح^(٤) التَّحْتِيَّةِ المخففة - ابن أبي سفيان الأموي (وَمَرْوَانُ) بن الحكم بن أبي العاص ابن عمّ عثمان (بِالشَّامِ)

(١) في (د): «للعوافي والطيور».

(٢) في (ص): «بالحاء المهملة».

(٣) في غير (د): «عبد»، وهو تحريف.

(٤) «وفتح»: سقط من (د) و(ص) و(ع).

وقد كان ابن زياد أميراً بالبصرة ليزيد بن معاوية، فلما بلغه وفاته، ورضي أهل البصرة بابن زياد^(١) أن يستمر^(٢) أميراً عليهم حتى يجتمع الناس على خليفة، فمكث قليلاً ثم أخرج من البصرة وتوجّه إلى الشام؛ وثب^(٣) مروان بها على الخلافة (وَوَثَبَ ابْنُ الزُّبَيْرِ) عبد الله على الخلافة أيضاً (بِمَكَّةَ)^(٤) وسقطت الواو الأولى من «ووثب» لأبي ذرّ، وإثباتها أوجه، وإلا فيصير ظاهره: أن وثوب ابن الزبير وقع بعد قيام ابن زياد ومروان بالشام، وليس كذلك؛ وإنما وقع في الكلام حذف يبيّنه ما عند الإسماعيليّ من طريق يزيد بن زريع عن عوفٍ قال: حدّثنا أبو المنهال قال: «لَمَّا كَانَ زَمَنُ إِخْرَاجِ ابْنِ زِيَادٍ - يَعْنِي: مِنَ الْبَصْرَةِ - وَثَبَ مَرْوَانُ بِالشَّامِ، وَوَثَبَ ابْنُ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ» (وَوَثَبَ) عليها أيضاً (الْقُرَاءُ) وهم الخوارج (بِالْبَصْرَةِ) وجواب قوله: «لَمَّا» من قوله: «لَمَّا كَانَ ابْنُ زِيَادٍ» قوله^(٥) «ووثب» على رواية^(٦) حذف الواو، وأمّا على رواية إثباتها؛ فقول أبي المنهال: (فَانْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي) سلامة الرياحي (إِلَى أَبِي بَرْزَةَ) بفتح الموحدة والزاي بينهما راء ساكنة: نُضْلَةٌ؛ بالنون المفتوحة والضاد المعجمة الساكنة (الْأَسْلَمِيّ) الصّحابيّ (حَتَّى دَخَلْنَا عَلَيْهِ فِي دَارِهِ وَهُوَ) أي: والحال أنّه (جَالِسٌ فِي ظِلِّ عُلْيَاءٍ) بضمّ العين وكسرهما، وتشديد اللام مكسورة والتحتية: غُرْفَةٍ (لَهُ مِنْ قَصَبٍ) زاد الإسماعيليّ من طريق يزيد بن زريع: «فِي يَوْمٍ حَارٍّ شَدِيدِ الْحَرِّ» (فَجَلَسْنَا إِلَيْهِ، فَأَنْشَأَ أَبِي يَسْتَطْعِمُهُ الْحَدِيثَ) ولأبي ذرّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «بِالْحَدِيثِ» أي: يستفتح الحديث، ويطلب منه التّحديث (فَقَالَ: يَا أَبَا بَرْزَةَ؛ أَلَا تَرَى مَا وَقَعَ فِيهِ النَّاسُ؟) ولأبي ذرّ: «النَّاسُ فِيهِ» (فَأَوَّلُ شَيْءٍ سَمِعْتُهُ تَكَلَّمَ بِهِ: أَنِّي) بفتح الهمزة، وفي «اليونينية» بكسرها (اِحْتَسَبْتُ)^(٧) بفتح السين المهملة آخره فوقية بعد الموحدة الساكنة، ولأبي ذرّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «اِحْتَسَبْتُ» بكسر السين

(١) في (د) و(ص) و(ع): «بزياد»، ولعلّ المثبت هو الصواب.

(٢) في (ع): «استمر».

(٣) في (ع): «ثبت».

(٤) زيد في (ع): «ووثب القراء بالبصرة»، وهو تكرار.

(٥) «ابن» سقط من غير (د).

(٦) قوله: «- يعني: من البصرة - وثب مروان بالشام... لَمَّا كَانَ ابْنُ زِيَادٍ قَوْلُهُ» سقط من (ع).

(٧) «رواية»: ليس في (ع).

(٨) في (ع): «احتسب».

وإسقاط الفوقيّة، أي: أني أطلب (عند الله أني) ولأبي ذرّ عن الكُشَمِيهَنِي: «إِذَا» (أَصْبَحْتُ سَاخِطًا عَلَى أَحْيَاءِ قُرَيْشٍ) أي: على قبائلهم (إِنَّكُمْ - يَا مَعْشَرَ الْعَرَبِ - كُنْتُمْ عَلَى الْحَالِ الَّذِي عَلِمْتُمْ مِنَ الذَّلَّةِ وَالْقِلَّةِ وَالضَّلَالَةِ، وَإِنَّ اللَّهَ أَنْقَذَكُمْ) - بالقاف والذال المعجمة - من ذلك (بِالْإِسْلَامِ وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ حَتَّى بَلَغَ بِكُمْ مَا تَرَوْنَ) من العزّة والكثرة والهداية (وَهَذِهِ الدُّنْيَا الَّتِي أَفْسَدَتْ بَيْنَكُمْ، إِنَّ ذَاكَ الَّذِي بِالشَّأْمِ) يعني: مروان بن الحكم (وَاللَّهِ إِنَّ) بكسر الهمزة وسكون الثون (يُقَاتِلُ إِلَّا عَلَى الدُّنْيَا، وَإِنَّ) بتشديد الثون (هَؤُلَاءِ الَّذِينَ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ) وفي رواية يزيد بن زريع: «إِنَّ الَّذِينَ حَوْلَكُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ قَرَأُوكُمْ» (وَاللَّهِ إِنْ يُقَاتِلُونَ إِلَّا عَلَى الدُّنْيَا، وَإِنَّ ذَاكَ الَّذِي بِمَكَّةَ) يعني: عبد الله بن الزُّبَيْر (وَاللَّهِ إِنْ يُقَاتِلُ إِلَّا عَلَى الدُّنْيَا) وقوله: «وَإِنَّ هَؤُلَاءِ...» إلى آخره. ثابت في رواية أبي ذرّ ساقط لغيره، ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن الذين عابهم أبو بَرَزَة كانوا يُظْهِرُونَ أَنَّهُمْ يُقَاتِلُونَ لِأَجْلِ الْقِيَامِ بِأَمْرِ الدِّينِ وَنَصْرِ الْحَقِّ، وَكَانُوا فِي الْبَاطِنِ إِنَّمَا يُقَاتِلُونَ لِأَجْلِ الدُّنْيَا.

٧١١٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاصِلِ الْأَحْذَبِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ ابْنِ الْيَمَانِ قَالَ: إِنَّ الْمُنَافِقِينَ الْيَوْمَ شَرُّ مِنْهُمْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، كَانُوا يَوْمَئِذٍ يُسْرُونَ، وَالْيَوْمَ يَجْهَرُونَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ) أبو الحسن العسقلاني، الخراساني^(١) الأصل قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنْ وَاصِلِ الْأَحْذَبِ) بن حَيَّانِ الْأَسَدِيِّ الْكُوفِيِّ (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة (عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ) واسم اليمان^(٢): حُسَيْلٌ - بضمّ الحاء وفتح السين المهملتين آخره لامٌ - الْعَبْسِيُّ - بِالْمَوْحَدَةِ - ~~بني~~ أَنَّهُ (قَالَ: إِنَّ الْمُنَافِقِينَ الْيَوْمَ شَرُّ مِنْهُمْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، كَانُوا يَوْمَئِذٍ يُسْرُونَ) الكفر، فلا يتعدّى شرهم إلى غيرهم (وَالْيَوْمَ يَجْهَرُونَ) به، فيخرجون على الأئمة، ويوقعون الشرّ بين/ الفِرَقِ^(٣)، فيتعدّى شرهم لغيرهم، وعند البزار من طريق عاصم عن أبي وائلٍ: قلت لحذيفة: النِّفَاقُ الْيَوْمَ شَرٌّ أَمْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قال: /: فضرِبَ يَدُهُ عَلَى جَبْهَتِهِ، وَقَالَ: أَوَّه! هُوَ الْيَوْمَ ظَاهِرٌ، وَإِنَّهُمْ كَانُوا

(١) «الخراساني»: ليس في (ص).

(٢) في (د): «اليمانِي»، وهو تحريف.

(٣) في (ع): «العرب».

يستخفون على عهد رسول الله ﷺ... الحديث، ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن جهرهم بالتفان وشهر السلاح على الناس هو القول، بخلاف ما بذلوه من الطاعة حين^(١) بايعوا أولاً من خرجوا عليه آخرًا، قاله ابن بطال. والحديث أخرجه النسائي في «التفسير».

٧١١٤ - حَدَّثَنَا خَلَادٌ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: إِنَّمَا كَانَ التَّفَاقُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَّا الْيَوْمُ فَإِنَّمَا هُوَ الْكُفْرُ بَعْدَ الْإِيمَانِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا خَلَادٌ) بفتح المعجمة وتشديد اللام، ابن يحيى بن صفوان، أبو محمد السلمي الكوفي قال: (حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ) بكسر الميم وسكون السين وفتح العين المهملتين، ابن كدام الكوفي (عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ) بالحاء المهملة المفتوحة، واسم أبي ثابت: قيس بن دينار الكوفي (عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ) بفتح الشين المعجمة وسكون العين المهملة بعدها مثلثة، فهمزة ممدودة^(٢)، سليم - بضم السين - ابن أسود المحاربي (عَنْ حُذَيْفَةَ) بن اليمان رضي الله عنه أنه (قَالَ: إِنَّمَا كَانَ التَّفَاقُ) موجودًا (عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ^(٣))، فَأَمَّا الْيَوْمُ (بِالنَّصْب) فَإِنَّمَا هُوَ الْكُفْرُ بَعْدَ الْإِيمَانِ) وفي رواية: «إِنَّمَا هُوَ الْكُفْرُ أَوْ الْإِيمَانُ»، وحكى الحميدي في «جمعه» أنهما روايتان، قال السفاقي: كان المنافقون على عهد ﷺ آمنوا بالسنتهم ولم تؤمن قلوبهم، وأما من جاء بعدهم؛ فإنه وُلِدَ في الإسلام وعلى فطرته، فمن كفر منهم فهو مرتد. انتهى. ومراد حذيفة نفي اتفاق الحكم، لا نفي الوقوع؛ إذ وقوعه ممكن في كل عصر، وإنما اختلف الحكم؛ لأن النبي ﷺ كان يتألفهم، فيقبل ما أظهروه من الإسلام، بخلاف الحكم بعده، وقيل: إن المراد: أن التخلّف عن بيعة الإمام جاهليّة، ولا جاهليّة في الإسلام.

ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن المنافق في هذه الأزمان قال بكلمة الإسلام بعد أن وُلِدَ فيه، ثم أظهر الكفر، فصار مرتدًا، فدخل في الترجمة من جهة قوليه المختلفين، والله أعلم^(٤).

(١) في (ص): «حتى».

(٢) في (د) و(ع): «ممدودة».

(٣) في (ع): «رسول الله».

(٤) «والله أعلم»: مثبت من (ع).

٢٢ - بَابُ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُغْبِطَ أَهْلُ الْقُبُورِ

هذا (بَابٌ) بالتَّنوين يُذَكَّرُ فِيهِ: (لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُغْبِطَ أَهْلُ الْقُبُورِ) بضمُّ التَّحْتِيَّةِ وسكون الغين المعجمة وفتح الموحَّدة والطاء مهملة؛ والغبطة: تمنِّي حال المغبوط مع بقائها له.

٧١١٥ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ فَيَقُولُ: يَا لَيْتَنِي مَكَانَهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أُويسٍ قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مَالِكٌ) هو ابن أنس بن مالك الأصبحي، أبو عبد الله المدني، إمام دار الهجرة رحمته الله (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز الكوفي^(١) (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رحمته الله (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ فَيَقُولُ: يَا لَيْتَنِي مَكَانَهُ) أي^(٢): كنت ميتًا، وذلك/ عند ظهور الفتن وخوف ذهاب الدين؛ لغلبة الباطل وأهله وظهور المعاصي، أو لما يقع لبعضهم من المصيبة في نفسه أو أهله أو دنياه وإن لم يكن في ذلك شيء يتعلَّق بدينه، وعند مسلم من طريق أبي حازم عن أبي هريرة: «لا تذهب الدنيا حَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ عَلَى الْقَبْرِ، فَيَتَمَرَّغَ عَلَيْهِ، وَيَقُولُ: يَا لَيْتَنِي كُنْتُ^(٣) مَكَانَ صَاحِبِ هَذَا الْقَبْرِ، وَلَيْسَ بِهِ الدِّينُ إِلَّا الْبَلَاءُ»، الحديث، وعن ابن مسعود قال: سيأتي عليكم زمانٌ لو وجد أحدكم الموتَ يَبَاعُ لاَ شِترَاهُ، وعليه قول الشاعر:

وهذا العيش ما لا خير فيه ألا موتٌ يباعُ فأشتريه

وسبب ذلك أَنَّهُ يَقَعُ الْبَلَاءُ وَالشَّدَّةُ حَتَّى يَكُونَ الْمَوْتُ الَّذِي هُوَ أَعْظَمُ الْمَصَائِبِ أَهْوَنَ عَلَى الْمَرْءِ؛ فَيَتَمَنَّى أَهْوَنَ الْمَصِيبَتَيْنِ فِي اعْتِقَادِهِ، وَذَكَرَ «الرَّجُلُ» فِي الْحَدِيثِ لِلْغَالِبِ، وَإِلَّا فَالْمَرْأَةُ يُمْكِنُ^(٤) أَنْ تَتَمَنَّى الْمَوْتَ لَذَلِكَ أَيْضًا، نَسَأَلَ اللَّهُ الْعَافِيَةَ^(٥)، وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْفِتَنِ».

(١) «الكوفي»: ليس في (د).

(٢) زيد في (ص): «يا ليتني».

(٣) «كنت»: مثبت من (ع).

(٤) زيد في (د): «فيها ذلك».

(٥) في هامش (ل): كذا بخطه.

٢٣ - باب تَغْيِيرِ الزَّمَانِ حَتَّى يَغْبُدُوا الْأَوْثَانَ

(باب تَغْيِيرِ الزَّمَانِ) عن حاله الأول (حَتَّى يَغْبُدُوا الْأَوْثَانَ) بإسقاط الثون لغير جازم لغة^(١)، وفي الفرع: «حَتَّى يَغْبُدَ» بالتَّحْتِيَّةِ المفتوحة وضمَّ الموحَّدة ونصب الدَّال، وإسقاط الواو، وليست هذه في «اليونينية»، ولأبي ذرٍّ: «تُعْبَدَ» بضمَّ الفوقيَّة وفتح الموحَّدة مبنياً للمفعول: «الأوثان» رفع؛ جمع: «وثن»، وهو معروف.

٧١١٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَخْبَرَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَضْطَرِبَ أَلْيَاتُ نِسَاءِ دَوْسٍ عَلَى ذِي الْخَلَصَةِ؛ وَذُو الْخَلَصَةِ: طَاغِيَةُ دَوْسٍ الَّتِي كَانُوا يَغْبُدُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم أنه (قَالَ: قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ) ولأبوي ذرٍّ والوقت: «أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم / ١٩٣/١٠ يقول^(٢): «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَضْطَرِبَ): تتحرك (أَلْيَاتُ نِسَاءِ دَوْسٍ) بفتح المهملة وسكون الواو بعدها سينٌ مهملةٌ: قبيلة أبي هريرة المشهورة^(٣)، و«أَلْيَاتُ»^(٤): بفتح الهمزة واللام بعدها والتَّحْتِيَّةِ^(٥)؛ جمع أَلِيَّةٍ؛ وهي الْعَجِيزَةُ (عَلَى ذِي الْخَلَصَةِ) قال ابن دحية: بضمَّ الخاء المعجمة واللام في قول أهل اللغة والسَّير، وبفتحهما قَيَّدْنَاهُ فِي «الصَّحِيحِينَ»، وكذا قال ابن هشام، وقَيَّده أبو الوليد الوقشي^(٦) بفتح^(٧) الخاء المعجمة وسكون اللام، أي: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَتَحَرَّكَ أعجاز نساء دوسٍ من الطَّوافِ حول ذِي الْخَلَصَةِ، أي: يكفرون ويرجعن إلى عبادة

(١) زيد في (د): (وقيل: منصوب بـ «أن» بعد «حتى»). وفي هامش (ل): لو قال: منصوب بـ «أن» بعد «حتى»؛ لكان أولى. انتهى من خط شيخنا «عجمي». وبنحوه في هامش (ب).

(٢) «يقول»: مثبت من (د) و(س).

(٣) قوله: «بفتح المهملة، وسكون الواو... أبي هريرة المشهورة» جاء في (ب) و(س) سابقاً بعد قوله: «أَلْيَاتُ».

(٤) «وَأَلْيَاتُ»: ليس في (ب) و(س).

(٥) في (ب) و(س): «وَاللَّامُ التَّحْتِيَّةُ».

(٦) في (د) و(ع): «القرشي»، وهو تحريف.

(٧) في (ع): «بضمَّ».

الأصنام، وعند الحاكم عن ابن عمر: «لا تقوم الساعة حتى تُدافع مناكب نساء بني عامرٍ على ذي الخلصة» (وَذُو الْخَلَصَةِ) هي أو فيها (طَاغِيَّةٌ دَوْسٍ) بالطَّاء المهملة والغين المعجمة، أي: أنَّ ذا الخلصة هي طاغية دوس، أي: صنمها، لكن سبق في أواخر «المغازي» [ج: ٣٥٧] أنَّ ذا الخلصة^(١) موضع ببلاد دوس، فيه صنم اسمه: الخلصة، وحينئذٍ فليس ذو الخلصة الطَّاغية نفسها، وحينئذٍ فيقدَّر هنا «فيها» بعد قوله: «وذو^(٢) الخلصة» أي: فيها طاغية دوس، فهما اثنان أو واحدٌ (الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَ) من دون الله (فِي الْجَاهِلِيَّةِ) قال ابن بطَّال: وهذا الحديث وما أشبهه ليس المراد به: أنَّ الدِّين ينقطع كلُّه في جميع الأرض حتى لا يبقى منه شيء^(٣)؛ لأنَّه ثبت أنَّ الإسلام يبقى إلى قيام الساعة إلاَّ أنَّه يضعف ويعود غريباً كما بدأ.

١٨٥/٧د

والحديث من أفرادهِ.

٧١١٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ أَبِي الْغَيْثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ رَجُلٌ مِنْ قَحْطَانَ يَسُوقُ النَّاسَ بِعَصَاهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) (الْأَوْسِيُّ)^(٤) قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد (سُلَيْمَانُ) بن بلالٍ (عَنْ ثَوْرٍ) بفتح المثلثة وسكون الواو بعدها راء، ابن زيدٍ الدَّيْلِيُّ^(٥) (عَنْ أَبِي الْغَيْثِ) بالغين المعجمة والمثلثة آخره، سالم مولى عبد الله بن مطيع (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ رَجُلٌ مِنْ قَحْطَانَ يَسُوقُ النَّاسَ بِعَصَاهُ) ولأبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي: «بعصاً» وقحطان: بفتح القاف والطَّاء المهملة بينهما حاءٌ مهملةٌ ساكنةٌ، قال في «التَّذكرة»: ولعلَّ هذا الرَّجُل القحطانيُّ هو الرَّجُل الذي يُقال له: «الجهجاه» المذكور في الحديث الآخر^(٦) عند مسلم، وأصل الجهججة: الصَّيَّاح بالسَّبْع، يُقال:

(١) قوله: «هي طاغية دوس، أي: صنمها... أنَّ ذا الخلصة» سقط من (د).

(٢) «ذو»: ليس في (ص) و(ع).

(٣) «شيء»: سقط من (د) و(ص) و(ع).

(٤) في (ع): «الأوسي»، وهو تحريف.

(٥) في (ص): «الأيلي»، وفي سائر النسخ: «الدَّيْلَمِي» والمثبت موافقٌ لكتب التَّراجم.

(٦) في (د): «المذكور».

جهجهت بالسَّبُع، أي: زجرته بالصَّيَاح، وهذه الصِّفة توافق ذكر العصا^(١)، وتعقُّبه في «الفتح» بأنَّ إطلاق كونه من قحطان ظاهره: أنَّه من الأحرار، وتقييده بأنَّ الجهجاه من الموالي يردُّ ذلك، وقوله: «يسوق النَّاس بعصاه» كناية عن انقيادهم إليه، ولم يردِّ نفس «العصا»، وإنَّما ضربها مثلاً لطاعتهم له واستيلائه عليهم، إلَّا أنَّ في ذكرها دليلاً على خشونته عليهم وعسفه بهم، وقد قيل: إنَّه يسوقهم بعصاه كما تُساق الإبل والماشية؛ وذلك لشدة عنفه وعدوانه، وسبق في: «باب ذكر قحطان» من «مناقب قريش» [ج: ٣٥١٧] ما رواه نُعيم بن حماد في «الفتن» من طريق أرطاة بن المنذر أحد التَّابعين من أهل الشَّام: أنَّ القحطانيَّ يخرج بعد المهديِّ ويسير على سيرة المهديِّ، وأخرج أيضاً من طريق عبد الرَّحمن بن قيس بن جابر الصديقي عن أبيه عن جدِّه مرفوعاً: «يكون بعد المهديِّ القحطانيُّ، والذي بعثني بالحقِّ ما هو دونه»، قال الحافظ ابن حجر: وهذا الثاني - مع كونه مرفوعاً - ضعيفُ الإسناد، والأوَّل - مع كونه موقوفاً - أصلحُ إسناداً منه، فإن ثبت ذلك؛ فهو في زمن عيسى ابن مريم؛ لأنَّ عيسى إذا نزل يجد المهديَّ إمام المسلمين، وفي رواية أرطاة بن المنذر: أنَّ القحطانيَّ يعيش في الملك عشرين سنةً، واستشكل ذلك بأنَّه كيف يكون في زمن عيسى يسوق النَّاس بعصاه، والأمر إنَّما هو لعيسى؟ وأجيب بجواز أن يُقيمه عيسى نائباً عنه في أمورٍ مهمَّةٍ عامَّةٍ.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنَّ سوق القحطانيَّ النَّاس إنَّما هو في تغيُّر الزَّمان، وتبدُّل أحوال/ الإسلام؛ لأنَّ هذا الرَّجل ليس من قريش الذين فيهم الخلافة؛ فهو من فتن الزَّمان ١١٨٦/٧د وتبديل^(٢) الأحكام.

والحديث سبق في «مناقب قريش» [ج: ٣٥١٧]، وأخرجه مسلمٌ في «الفتن»^(٣).

٢٤ - باب خُرُوج النَّارِ

وَقَالَ أَنَسٌ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ نَارٌ تَخْشُرُ النَّاسَ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ».

(باب خُرُوج النَّارِ) من أرض الحجاز.

(١) في غير (ب) و(س): «العصاة».

(٢) في (ب) و(س): «وتبدُّل».

(٣) «فأخرجه مسلم في الفتن»: سقط من (د).

(وَقَالَ أَنَسٌ) رضي الله عنه: (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ) بفتح الهمزة علامات قيامها، وانتهاء الدنيا وانقضائها (نَارٌ تَخْشُرُ النَّاسَ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ) وهذا سبق موصولاً في إسلام عبد الله بن سلام من طريق حميد في أواخر: «باب الهجرة» [ج: ٣٩٣٨].

٧١١٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَخْبَرَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَخْرُجَ نَارٌ مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ، تُضِيءُ أَعْنَاقَ الْإِبِلِ بِبُصْرَى».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) بضم الشين المعجمة، ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم أنه قال: (قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ) المخزومي، أحد الأعلام الأثبات الفقهاء الكبار: (أَخْبَرَنِي) بالافراد (أَبُو هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَخْرُجَ نَارٌ مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ أي: تتفجر من أرض الحجاز (تُضِيءُ أَعْنَاقَ الْإِبِلِ بِبُصْرَى) بضم الواو الموحدة وفتح الراء مقصوراً، ونصب «أعناق» مفعول «تضيء» على أنه متعد^(١)، والفاعل «النار» أي: تجعل على أعناق الإبل ضوءاً، «وبصري» مدينة معروفة بالشام، وهي مدينة حوران، بينها وبين دمشق نحو ثلاث مراحل، وفي «كامل ابن عدي» من طريق عمر بن سعيد التَّنُوخِيُّ عن ابن شهاب عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمر بن الخطاب رفعه: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَسِيلَ وَادٍ مِنْ أَوْدِيَةِ الْحِجَازِ بِالنَّارِ تُضِيءُ لَهُ أَعْنَاقَ الْإِبِلِ بِبُصْرَى»، قال في «الفتح»: «وعمر» ذكره ابن حبان في «الثقات» وليّنه ابن عدي والذارقطني، وهذا ينطبق على النار المذكورة التي ظهرت بالمدينة في المئة السابعة^(٢)، وتقدمتها^(٣) - كما قال القطب القسطلاني رحمته الله في كتابه: «جمل»^(٤) الإيجاز في الإعجاز بنار الحجاز - زلزلة اضطرب الناقلون في تحقيق اليوم الذي ابتدأت فيه، فالأكثر^(٥) أن ابتدأها كان يوم الأحد مُسْتَهْلَ جمادى الآخرة من سنة أربع وخمسين وست مئة، وقيل: ابتدأت

(١) في (ع): «يتعدى».

(٢) في (د): «السابقة».

(٣) في (ع): «ومقدمتها».

(٤) في (د): «مجل»، وهو تحريف، وكذا في الموضع اللاحق.

(٥) في (د): «فالأكثر».

ثالث الشهر، وجمع بأن القائل بالأول قال: كانت خفيفة إلى ليلة الثلاثاء بيومها، ثم ظهرت ظهوراً مشترك فيه الخاص والعام، واشتدت حركتها، وعظمت رجفتها، وارتجت الأرض بمن عليها، وعجت الأصوات لباريها، تتوَّسل أن ينظر إليها، ودامت حركة بعد حركة، حتى أيقن أهل المدينة بالهلكة، وزلزلوا زلزالاً شديداً، فلمّا كان يوم الجمعة في^(١) نصف النهار؛ ثار في الجو دخان متراكم، أمره متفاقم، ثم شاع شعاع النار، وعلا حتى غشى الأبصار، وقال القرطبي في «تذكرته»: كان بدؤها زلزلة عظيمة ليلة الأربعاء/ ثالث جمادى الآخرة سنة أربع وخمسين وست^{١٨٦/٧د} مئة إلى ضحى النهار يوم الجمعة، فسكنت^(٢) بقريظة عند قاع التّنعيم بطرف الحرّة تُرى^(٣) في صورة البلد العظيم، عليها سورٌ محيطٌ بها، عليه شراريف كشراريف الحصون، وأبراج ومآذن، ويُرَى رجالٌ يقودونها، لا تمرُّ على جبلٍ إلّا دكته وأذابته، ويخرج من مجموع ذلك نهرٌ أحمر، ونهرٌ أزرق، له دويٌّ كدويّ الرّعد يأخذ الصّخور والجبال بين يديه، وينتهي إلى محطّ الرّكب العراقيّ، فاجتمع من ذلك ردّ صار كالجبل العظيم، وانتهت النار إلى قرب المدينة، وكان يأتي المدينة ببركة النّبيّ صلى الله عليه وسلم نسيمٌ باردٌ، ويُشاهد من هذه النّار غليانٌ كغليان البحر، وانتهت إلى قرية من قرى اليمن فأحرقتها، وقال لي^(٤) بعض أصحابنا: لقد رأيتها صاعدة في الهواء من نحو خمسة أيّام من المدينة، وسمعت أنّها رُئيّت^(٥) من مكّة ومن جبال بصرى. وقال أبو شامة: وردت كتبٌ من المدينة؛ في بعضها أنّه ظهر نارٌ بالمدينة انفجرت من الأرض، وسال منها وادٍ من نارٍ حتّى حاذى جبل أُحُدٍ، وفي^(٦) آخر سأل منها وادٍ يكون^(٧) مقداره أربعة^(٨) فراسخ، وعرضه أربعة أميالٍ، يجري على وجه الأرض، يخرج منه^(٩) مهادٌ وجبالٌ صغارٌ، وقال في «جمل الإيجاز»: وحكى

(١) «في»: ليس في (د) و(ص) و(ع).

(٢) زيد في (د): «وظهرت النّار».

(٣) في (د): «على».

(٤) «لي»: ليس في (ص) و(ع).

(٥) في غير (ب) و(د) و(س): «أُريّت».

(٦) زيد في (ع): «جبلٍ»، والمراد: الكُثب.

(٧) «يكون»: ليس في (ب) و(س).

(٨) في (د): «أربع»، وفي (ع): «خمسة».

(٩) في غير (ص): «منها»، وسقط من (ع).

لي جمع ممَّن حضر: أنَّ النفوس سكرت من حلول الوجل، وفنيت^(١) من ارتقاب نزول الأجل، وعجَّ المجاورون في الجوار بالاستغفار، وعزموا على الإقلاع عن الإصرار، والتَّوبة عمَّا اجتروحوا من الأوزار، وفزعوا إلى الصَّدقة بالأموال، فصرَّفت عنهم النَّار ذات اليمين وذات الشمال، وظهر حسن بركة نبينا ﷺ في أمته، ويؤمن طلعت في رفقته بعد فرقته؛ فقد ظهر أنَّ النَّار المذكورة في حديث الباب هي النَّار التي ظهرت بنواحي المدينة؛ كما فهمه القرطبي وغيره، ويبقى النَّظر؛ هل هي من داخل كالتنفُّس أو من خارج؛ كصاعقة نزلت؟ والظاهر الأوَّل، ولعلَّ التنفُّس حصل من الأرض لمَّا تزلزلت، وتزايلت عن مركزها الأوَّل وتخلخلت^(٢)، وقد تضمَّن الحديث في ذكر النَّار ثلاثة أمور: خروجها من الحجاز، وسيلان وادٍ منه بالنَّار، وقد وُجد^(٣)، وأمَّا الثَّالث - وهو إضاءة أعناق الإبل ببصرى - فقد جاء من أخبر به، فإذا ثبت هذا؛ فقد صحَّت الأمارات، وتمَّت العلامات^(٤)، وإن لم يثبت؛ فتحمل إضاءة أعناق الإبل ببصرى على وجه المبالغة، وذلك في لغة العرب سائغٌ، وفي باب التَّشبيه في البلاغة بالغٌ، وللعرب في التَّصرُّف في المجاز ما يقضي^(٥) للفتها بالسَّبق في الإعجاز/، وعلى هذا يكون ١٩٥/١٠
القصد بذلك التَّعظيم لشأنها، والتَّفخيم لمكانها، والتَّحذير من فورانها/ وغلِيانها، وقد وُجد ١١٨٧/٧٥
ذلك على وفق ما أخبر، وقد جاء من أخبر أنَّه أبصرها من تيماء وبصرى على مثل ما هي من المدينة في البعد، فتعيَّن أنَّها المراد، وارتفع الشَّكُّ والعناد، وأمَّا النَّار التي تحشر النَّاس؛ فنارٌ أخرى.

وحديث الباب من أفرادهِ.

٧١١٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ: حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ حُجَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَدِّهِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُوشِكُ الْفُرَاتُ أَنْ يَخْسِرَ عَنْ كَثْرٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَمَنْ حَضَرَهُ فَلَا يَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا».

(١) في (د): «وفتئت».

(٢) في (ع): «تحلحلت».

(٣) في (د): «وُجد».

(٤) «وتمت العلامات»: سقط من (ع).

(٥) في (ع): «يقتضي».

قَالَ عُقْبَةُ: وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ مِثْلَهُ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «يَخْسِرُ عَنْ جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ) بكسر الكاف وسكون النون، أبو سعيد الأشج، معروف بكنيته وصفته قال: (حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ الْكُوفِيُّ^(١)) الحافظ قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري (عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بضم الخاء المعجمة وفتح الموحدة، وبعد التَّحْتِيَّة السَّاكِنَةُ مَوْحَدَةً أُخْرَى، ابن خبيب بن يساف الأنصاري (عَنْ جَدِّهِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ) أي: ابن عمر بن الخطاب، والضَّمير لعبيد الله بن عمر، لا لشيخه (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُوْشِكُ - بكسر المعجمة - يقرب (الْفَرَاتِ): النهر المشهور، وتاؤه مجرورة على المشهور (أَنْ يَخْسِرَ) - بفتح التَّحْتِيَّة وسكون الحاء وكسر السين المهملتين، آخره راءٌ - يَكْشِفُ (عَنْ كَنْزٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَمَنْ حَضَرَهُ فَلَا يَأْخُذُ مِنْهُ شَيْئًا) بجزم «فلا»^(٢) يأخذ» على النهي^(٣)، وإنما نهى عن الأخذ منه؛ لما ينشأ عن أخذه^(٤) من الفتنة والقتال عليه، وفي مسلم: «يحسر الفرات عن جبلٍ من ذهبٍ، فيُقْتَلُ^(٥) عليه النَّاسُ فيقتل من المئة تسعة وتسعون، ويقول كلُّ رجلٍ منهم: لعلي أكون أنا الذي أنجو»، والأصل أن يقول: أنا الذي أفوز به، فعُدل إلى قوله: أنجو؛ لأنه إذا نجا من القتل؛ تفرَّد بالمال وملكه.

والحديث أخرجه مسلم في «الفتن»، وأبو داود في «الملاحم»، والترمذي في «صفة الجنة».

(قَالَ عُقْبَةُ) بن خالد السَّكُونِيُّ^(٦) بالسَّند المذكور: (وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) بضم العين، العمري المذكور قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ مِثْلَهُ) مثل الحديث السابق (إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: يَخْسِرُ) أي:

(١) في (د): «السَّكُونِيُّ»، وكلاهما صحيح.

(٢) في هامش (ل): فيه مسامحة.

(٣) في غير (ب) و(س): «الامر».

(٤) في (ب) و(س): «الأخذ».

(٥) هكذا في الأصول، والذي في «مسلم»: «يقتل».

(٦) في غير (د): «الشكري»، وهو تحريف.

الفرات (عَنْ جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ) بدل قوله: «عن كنز»، وأشار به أيضًا إلى أن لعبيد^(١) الله العمري فيه إسنادين.

٢٥ - بَابُ

(بَابُ) - بالتَّنوين - بلا ترجمة، فهو كالفصل من سابقه.

٧١٢٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ: حَدَّثَنَا مَعْبُدٌ: سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَصَدَّقُوا؛ فَسَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَمْشِي بِصَدَقَتِهِ، فَلَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا». قَالَ مُسَدَّدٌ: حَارِثَةُ أَخُو عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ لِأُمِّهِ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مُسَرَّهٍ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيد القطان (عَنْ شُعْبَةَ) ابن الحجَّاج أَنَّهُ قَالَ: (حَدَّثَنَا مَعْبُدٌ) بفتح الميم والموحدة بينهما عينٌ مهملةٌ ساكنةٌ، ابن خالد القاصُّ قال: (سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ) بالحاء المهملة والمثلثة، الخزاعي رحمهم الله (قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: تَصَدَّقُوا؛ فَسَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَمْشِي بِصَدَقَتِهِ) وللكشميهني: «يمشي الرَّجُلُ بصدقته» (فَلَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا) زاد في: «باب الصدقة قبل الرَّدِّ» من «الزَّكَاةِ» [ج: ١٤١١]: «يقول الرَّجُلُ: لو جئت بها بالأمس لقبلتها، فأما اليوم فلا حاجة لي بها»، وهذا إنما يكون في الوقت الذي يستغني النَّاسُ فيه عن المال؛ لاشتغالهم بأنفسهم عند الفتنة، وهذا في زمن المسيح^(٢) الدَّجَال، أو يكون ذلك لفرط الأمن والعدل البالغ؛ بحيث يستغني كلُّ أحدٍ بما عنده عمَّا عند غيره، وهذا يكون في زمن المهديِّ وعيسى، أمَّا عند خروج النَّار التي تسوقهم إلى المحشر؛ فلا يلتفت أحدٌ إلى شيء، بل يقصد نجاة نفسه ومن استطاع من أهله وولده، ويُحتمل أن يكون «يمشي بصدقته...» إلى آخره، وقع في خلافة عمر بن عبد العزيز، فلا يكون من أشرط السَّاعة، وفي «تاريخ يعقوب بن سفيان» من طريق يحيى بن أسيد^(٣) بن عبد الرَّحمن بن زيد بن الخطَّاب بسندٍ جيِّدٍ قال: لا والله ما مات عمر بن عبد العزيز حتَّى جعل

(١) في (ع): «العبد»، وهو تحريف.

(٢) «المسيح»: ليس في (د) و(س).

(٣) «يحيى بن أسيد»: هكذا في كل الأصول إلا في (ع) فسقطت فيها: «ابن أسيد»، والذي في المعرفة والتاريخ (٥٩٩/١): «عمر بن أسيد»، وهو الذي في الفتح أيضًا.

الرَّجُل يَأْتِينَا بِالْمَالِ الْعَظِيمِ، فيقول: اجعلوا هذا حيث ترون في الفقراء، فما^(١) يَبْرَحَ حَتَّى يَرْجِعَ بِمَالِهِ، فيتذَكَّرُ مَنْ يَضَعُهُ فِيهِمْ فَلَا يَجِدُهُ، فيرجع به، قد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس؛ وسبب ذلك بسط عمر بن عبد العزيز العدل وإيصال الحقوق كُلِّهَا^(٢) لأهلها^(٣) حَتَّى اسْتَغْنَوْا (قَالَ) ولأبي ذرٍّ: «وقال» (مُسَدَّدٌ) المذكور (حَارِثَةُ) بن وهبٍ (أَخُو عَبْدِ اللَّهِ) بضم العين (بَنِ عُمَرَ لَأُمِّهِ) بني عمر؛ هي أم كلثوم بنت جَزُول بن مالك بن المسيب بن ربيعة بن أصرم الخزاعية، ذكرها ابن سعد قال: وكان الإسلام فَرَقَ بينها وبين عمر (قَالَ) أي: قول مسدد هذا (أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) البخاري نفسه، وهذا - أي: قوله: «قاله»^(٤) / أبو عبد الله - ثابت في رواية أبي ذرٍّ عن المُستَملي.

١٩٦/١٠

٧١٢١ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتِيلَ فِتْنَتَانِ عَظِيمَتَانِ، تَكُونُ بَيْنَهُمَا مَقْتَلَةٌ عَظِيمَةٌ، دَعَوَتُهُمَا وَاحِدَةٌ، وَحَتَّى يُبْعَثَ دَجَالُونَ كَذَّابُونَ، قَرِيبٌ مِنْ ثَلَاثِينَ، كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، وَحَتَّى يُقْبَضَ الْعِلْمُ، وَتَكْثُرَ الزَّلَازِلُ، وَيَتَقَارَبَ الزَّمَانُ، وَتَظْهَرَ الْفِتْنُ، وَيَكْثُرَ الْهَرْجُ؛ وَهُوَ الْقَتْلُ، وَحَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ الْمَالُ، فَيَفِيضَ حَتَّى يُوْهِمَ رَبَّ الْمَالِ مَنْ يَقْبَلُ صَدَقَتَهُ، وَحَتَّى يَغْرِضَهُ فَيَقُولَ الَّذِي يَغْرِضُهُ عَلَيْهِ: لَا أَرَبَ لِي بِهِ، وَحَتَّى يَتَطَاوَلَ النَّاسُ فِي الْبُيُوتِ، وَحَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ فَيَقُولُ: يَا لَيْتَنِي مَكَانَهُ، وَحَتَّى تَظْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَإِذَا طَلَعَتْ وَرَأَاهَا النَّاسُ؛ آمَنُوا أَجْمَعُونَ، فَذَلِكَ حِينَ: «لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِمْتِنَانًا تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَكْسِبَتْ فِي إِمْتِنَانِهَا خَيْرًا» وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَقَدْ نَشَرَ الرَّجُلَانِ نَوْبَهُمَا بَيْنَهُمَا، فَلَا يَتَبَايَعَانِهِ وَلَا يَطْوِيَانِهِ، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَقَدْ انْصَرَفَ الرَّجُلُ بِلَبَنِ لِفَحْتِهِ فَلَا يَطْعَمُهُ، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَهُوَ يُلِيْطُ حَوْضَهُ فَلَا يَسْقِي فِيهِ، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَقَدْ رَفَعَ أَكْلَتَهُ إِلَى فِيهِ فَلَا يَطْعَمُهَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن هرمز الأعرج (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) بني عمر: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتِيلَ فِتْنَتَانِ عَظِيمَتَانِ) تقدّم [ج: ٦٩٣٥] أَنَّ

(١) في (ص): «فلا».

(٢) «كلها»: مثبت من (ب) و(س).

(٣) في (ب) و(س): «إلى أهلها».

(٤) في (د) و(ص) و(ع): «قال».

المراد بهما: عليٌّ ومن معه، ومعاوية ومن معه^(١) (تَكُونُ بَيْنَهُمَا مَقْتَلَةٌ عَظِيمَةٌ) ذكر ابن أبي خيثمة: أَنَّ الَّذِي قُتِلَ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ سَبْعُونَ أَلْفًا، وقيل: أكثر (دَعَوْتُهُمَا وَاحِدَةً) كلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تدعو إلى الإسلام، وتتأول كلُّ فَرَقَةٍ أَنَّهَا مُحِقَّةٌ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ الرَّدُّ عَلَى الْخَوَارِجِ وَمَنْ مَعَهُمْ فِي تَكْفِيرِهِمْ كُلًّا مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ، وفي رواية: «دعواهما واحدة» أي: دينهما واحدٌ، فالكلُّ مسلمون يدعون^(٢) بدعوة الإسلام عند الحرب؛ وهي شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله ﷺ، وكان سبب تقاتل الطائفتين ما أخرجه يعقوب بن سفيان بسندٍ جيّدٍ عن الزُّهريّ قال: لَمَّا بَلَغَ معاوية غلبة عليٍّ على أهل الجمل؛ دعا إلى الطُّلب بدم عثمان رضي الله عنه، فأجابه أهل الشام، فسار إليه عليٌّ رضي الله عنه، فالتقيا بصُفَيْنَ، وذكر يحيى بن سليمان الجعفيّ أحد شيوخ البخاريّ في «كتاب صُفَيْنَ» من تأليفه بسندٍ جيّدٍ عن أبي مسلم الخولانيّ أَنَّهُ قَالَ لِمَعَاوِيَةَ: أَنْتَ تُنَازِعُ عَلِيًّا فِي الْخِلَافَةِ؟ أَوْ أَنْتَ مِثْلُهُ؟ قَالَ: لَا؛ وَإِنِّي لَا أَعْلَمُ أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنِّي وَأَحَقُّ بِالْأَمْرِ، وَلَكِنْ أَلَسْتُ تَعْلَمُونَ أَنَّ عُثْمَانَ رضي الله عنه قُتِلَ مَظْلُومًا؟ وَأَنَا ابْنُ عَمِّهِ وَلِئِهِ أَطْلُبُ بَدْمَهُ، فَاتُّوا عَلِيًّا، فَقَوْلُوا لَهُ: يَدْفَعُ لَنَا قَتْلَةَ عُثْمَانَ، فَأَتَوْهُ فَكَلَّمُوهُ، فَقَالَ: يَدْخُلُ فِي الْبَيْعَةِ، وَيَحَاكِمُهُمْ إِلَيَّ، فامتنع معاوية رضي الله عنه، فسار عليٌّ والجيوش من العراق حتّى نزلوا^(٣) صُفَيْنَ، وسار معاوية حتّى نزل هناك، وذلك في ذي^(٤) الْحِجَّةِ سَنَةِ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ، فتراسلوا، فلم يتمّ لهم أمرٌ، فوقع القتال إلى أن قُتِلَ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ مَنْ قُتِلَ^(٥)، وعند ابن سعدٍ: أَنَّهُمْ اقْتَتَلُوا فِي غَزَاةٍ صَفِيرٍ، فَلَمَّا كَادَ أَهْلُ الشَّامِ أَنْ يَغْلِبُوا؛ رَفَعُوا الْمَصَاحِفَ بِمَشُورَةِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، وَدَعَوْا إِلَى مَا فِيهَا، فَآلَ الْأَمْرُ إِلَى الْحَكَمِيِّينَ، فَجَرَى مَا جَرَى مِنْ اخْتِلَافِهِمَا، وَاسْتِبْدَادِ مَعَاوِيَةَ بِمُلْكِ الشَّامِ، وَاشْتَغَالِ عَلِيٍّ بِالْخَوَارِجِ (وَ) لَا تَقُومُ السَّاعَةُ (حَتَّى يُبْعَثَ) يَظْهَرُ (دَجَالُونَ) بَفَتْحِ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ وَالْجِيمِ الْمَشْدُودَةِ، جَمْعُ «دَجَالٍ»، يُقَالُ: دَجَلَ فُلَانٌ الْحَقَّ بِبَاطِلِهِ، أَيْ: غَطَّاهُ، وَمِنْهُ أُخِذَ الدَّجَالُ، وَدَجَلَهُ: سَحَرَهُ، وَقِيلَ: سُمِّيَ الدَّجَالُ دَجَالًا؛ لِتَمْوِيهِهِ عَلَى النَّاسِ وَتَلْبِيْسِهِ، يُقَالُ: دَجَلَ؛ إِذَا مَوَّهَ وَلَبَّسَ،

(١) «ومن معه»: مثبت من (ب) و(س).

(٢) «يدعون»: مثبت من (ع).

(٣) في (د): «نزل».

(٤) «ذي»: سقط من (د).

(٥) «من قتل»: مثبت من (ب) و(س).

والدَّجَال يُطْلَقُ^(١) في اللغة على أوجه كثيرة؛ منها: الكذاب كما قال هنا: دَجَّالُونَ (كَذَّابُونَ) ولا يُجْمَع ما كان على «فَعَّال» جمع تكسيرٍ عند جماهير النحاة؛ لثلاً يذهب بناء المبالغة منه، فلا يُقال إلا: دَجَّالُونَ؛ كما قال هذه الصلاة والسلام، وإن كان قد جاء مكسراً؛ فهو شاذ؛ كما قال مالك بن أنس رضي الله عنه في محمد بن إسحاق: إنما هو دَجَّالٌ^(٢) من الدَّجاجة^(٣)، قال عبد الله بن إدريس الأودي: وما علمت أن دَجَّالاً يُجمع على «دجاجة» حتى سمعتها من مالك بن أنس رضي الله عنه، وهؤلاء الكذَّابون عددهم (قريبٌ من ثلاثين) وفي حديث حذيفة رضي الله عنه عند أبي نعيم - وقال: حديثٌ غريبٌ تفرد به معاوية بن هشام -: «يكون في أمتي دَجَّالون كذَّابون سبعة وعشرون؛ منهم أربع نسوة»، وأخرجه أحمد بسندٍ جيّد، وفي حديث ثوبان عند أبي داود والترمذي، وصحَّحه ابن حبان والحاكم^(٤): «وأنه سيكون في أمتي كذَّابون ثلاثون» (كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ) زاد ثوبان: «وأنا خاتم النبيين لا نبيَّ بعدي»، ولأحمد وأبي يعلى عن ابن عمر: «وثلاثون كذَّابون أو أكثر»، وعنه عند الطبراني^(٥): «لا تقوم الساعة حتى يخرج سبعون كذَّاباً»، وسندهما ضعيف، وعلى تقدير الثبوت فيحمل على المبالغة في الكثرة لا التحديد، وأمّا رواية الثلاثين بالنسبة لرواية سبع وعشرين؛ فعلى طريق جبر الكسر، وقد ظهر ما في هذا الحديث، فلو عُذَّ من ادَّعى النبوة من زمنه صلى الله عليه وسلم ممن اشتُهر بذلك واتَّبعه جماعة على ضلاله؛ لو جَدَّ هذا العدد، ومن طالع كتب الأخبار والتواريخ وجد ذلك، والفرق بين هؤلاء وبين الدَّجَّال الأكبر أنهم يدَّعون النبوة، وذلك يدَّعي الإلهية، مع اشتراك الكلِّ في التَّمويه وادِّعاء الباطل العظيم (و) لا تقوم الساعة/ (حَتَّى يُقْبَضَ الْعِلْمُ) بقبض العلماء، وقد وقع ذلك فلم يبق إلا رسمه (وَتَكْثُرُ/ الزَّلَازِلُ) وقد كثر ذلك في البلاد الشمالية والشرقية والغربية^(٦)، حتى قيل: إنها استمرت في بلدة من بلاد الروم التي للمسلمين ثلاثة عشر شهراً، وفي حديث سلمة بن نُفَيْلٍ عند أحمد:

(١) في (د): «ينطق».

(٢) في (ع): «رجل».

(٣) في (ص): «الدَّجَّالة».

(٤) والحاكم: سقط من (د) و(س).

(٥) في (د) و(س): «الطبري».

(٦) في (د): «والمشرقية والمغربية».

«وبين يدي الساعة سنوات الزلازل» (وَيَتَقَارَبُ الزَّمَانُ) ^(١) عند زمان المهدي؛ لوقوع الأمن في الأرض، فيُستلذ العيش عند ذلك؛ لانبساط عدله، فتُستقصر مدته؛ لأنهم يستقصرون مدة أيام الرِّخاء وإن طالت، ويستطيلون مدة ^(٢) أيام الشدة وإن قصرت، أو المراد: يتقارب أهل الزمان في الجهل، فيكونون كلهم جهلاء، أو المراد: الحقيقة، بأن يعتدل الليل والنهار دائماً بأن تنطبق منطقة البروج على معدّل النهار ^(٣) (وَتَظْهَرُ الْفِتْنُ) أي: تكثر وتشتهر، فلا تُكتم (وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ) بفتح الهاء وسكون الراء بعدها جيم (وَهُوَ الْقَتْلُ) في رواية ابن أبي شيبة: قالوا: يارسول الله؛ وما الهرج؟ قال: «القتل»، وهو صريح في أن تفسير «الهرج» مرفوع، ولا يعارضه كونه جاء موقوفاً في غير هذه الرواية، ولا كونه ^(٤) بلسان الحبشة (وَحَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ الْمَالُ، فَيفِيضَ) بالنصب عطفًا على سابقه، أي: يكثر حتى يسيل (حَتَّى يُهَمَّ) - بضمّ التّحتيّة وكسر الهاء ^(٥) وتشديد الميم - : يُحْزِنَ (رَبَّ الْمَالِ) مالكة (مَنْ) أي ^(٦): الذي (يَقْبَلُ صَدَقَتَهُ) - ف«رَبَّ» مفعولٌ بـ «يُهَمُّ» - والموصول مع صلته فاعله (وَحَتَّى يَعْرِضَهُ) قال الطّيبيّ ^(٧): معطوفٌ على مقدّر؛ المعنى: حَتَّى يُهَمَّ طلبُ من يقبل الصدقة صاحب المال في طلبه؛ حَتَّى يجده وحَتَّى يعرضه (فَيَقُولَ) ولأبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي: «حتى ^(٨) يعرضه عليه، فيقول» (الَّذِي يَعْرِضُهُ عَلَيْهِ: لَا أَرَبَ) أي: لا حاجة (لي به) قال القرطبي في «تذكرته»: هذا ممّا لم يقع، بل

(١) في هامش (ل): وعبارة «حاوي الفتاوى»: وقد اختلف فيه؛ فقليل: على حقيقته نقص حسي، وإن ساعات الليل والنهار بنقص قرب أيام الساعة، وقيل: هو معنوي في أن المراد سرعة مرّ الأيام ونزع البركة من كلّ شيء، حَتَّى من الزمان، وهذا ما رجّحه النووي؛ تبعاً للقاضي عياض، وفيه أقوال، والله أعلم. قال شيخنا «ع ش»: فعلى أنه حقيقة ينبغي أن يجب في اليوم والليلة الصلوات الخمس، ويقيم زمانهما على أوقات الخمس؛ كنسبة بعضها إلى بعض الأيام المعتادة الآن، فيعتبر في كلّ زمان ما يليق به. انتهى من خطّ شيخنا العجميّ رحمه الله.

(٢) «مدة»: ليس في (ص) و(ع).

(٣) في (ع): «معدّل الليل والنهار».

(٤) في (ع): «لكونه».

(٥) في (ع): «بضم الهاء وكسر ها».

(٦) زيد في (ع): «مَنْ».

(٧) في (ع): «العيني»، وهو تحريف.

(٨) «حَتَّى»: مثبت من (ص).

يكون فيما يأتي، وقال في «الفتح»: التقييد بقوله: «فيكم» يُشعر بأنه في زمن الصحابة، فهو إشارة إلى ما فتح لهم من الفتوح، واقتسامهم أموال الفرس والرُّوم، وقوله: «فيفيض...» إلى آخره إشارة إلى ما وقع في زمن عمر بن عبد العزيز أن الرجل كان لا يجد من يقبل صدقته كما مرّ، وقوله: «حتّى يعرضه...» إلى آخره إشارة إلى ما سيقع زمن عيسى، فيكون فيه إشارة إلى ثلاثة أحوال: الأولى: كثرة المال فقط في زمن الصحابة، الثانية: فينُضّه؛ بحيث يكثر فيحصل استغناء كلٍّ أحدٍ عن أخذ مال غيره، ووقع ذلك في زمن عمر بن عبد العزيز، الثالثة: كثرته وحصول الاستغناء عنه حتّى يُهمّ صاحب المال؛ لكونه لا يجد من يقبل صدقته، ويزداد^(١) بأنّه يعرضه على غيره ولو كان يستحقّ الصّدقة، فيأبى أخذه، وهذا في زمن عيسى عليه السلام، ويحتمل أن يكون هذا الأخير عند خروج النار واشتغال الناس بالمحشر^(٢) (وَحَتَّى يَتَطَاوَلَ النَّاسُ فِي الْبُنْيَانِ) بأنّ كلّ ممّن يبني يريد^(٣) أن يكون ارتفاعه أعلى من ارتفاع الآخر، أو المراد: المباهاة به في الزينة والزخرفة، أو أعظم من ذلك، وقد وُجِدَ الكثير من ذلك، وهو في ازديادٍ (وَحَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ فَيَقُولُ: يَا لَيْتَنِي مَكَانَهُ) لما يرى من عظيم البلاء، ورياسة^(٤) الجهلاء، وخمول العلماء، واستيلاء الباطل في الأحكام، وعموم الظلم، واستحلال الحرام، والتحكّم بغير حقّ في الأموال والأعراض والأبدان كما في هذه الأزمان، فقد علا الباطل على الحقّ، وتغلب العبيد على الأحرار من سادات الخلق، فباعوا الأحكام ورضي بذلك منهم الحكّام، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ولا ملجأ ولا منجأ من الله إلا إليه (و) لا تقوم الساعة (حتّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَإِذَا طَلَعَتْ وَرَأَاهَا النَّاسُ) يعني^(٥) (آمَنُوا أَجْمَعُونَ فَذَلِكَ حِينٌ: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَوَ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨]) وفي هذه الآية بحوثٌ حسنةٌ تتعلّق بعلم العربيّة، وعليها تنبني مسائل من أصول الدّين، وذلك أنّ المعتزليّ يقول: مجرّد الإيمان الصّحيح لا يكفي، بل لا بدّ من انضمام عملٍ يقترن به

(١) في (ع): «يزاد».

(٢) في غير (د) و(ص): «بالمحشر».

(٣) في (ب) و(س): «بأن يريد كلّ ممّن يبني».

(٤) في (د): «وزيادة».

(٥) «يعني»: مثبتٌ من غير (ب) و(س).

ويصدق، واستدل بظاهر هذه الآية - كما قال في «الكشاف» - «لَوْ تَكُنْ ءَامَنْتَ مِنْ قَبْلُ» صفة لقوله: «نَفْسًا» وقوله: «أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا» عطف على «ءَامَنْتَ» والمعنى: أن أشرط^(١) الساعة إذا جاءت وهي آيات ملجئة مضطرة ذهب أو أن^(٢) التكليف عندها، فلم ينفع الإيمان حينئذ نفساً غير مقدّمة إيمانها قبل ظهور الآيات، أو مقدّمة إيمانها غير كاسبة خيراً في إيمانها، فلم يفرّق - كما ترى - بين النفس الكافرة إذا آمنت في غير وقت الإيمان وبين النفس التي آمنت في وقتها^(٣) ولم تكسب خيراً؛ ليُعلم أن قوله: «الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ» [البقرة: ٢٥] جمع بين/ قرينتين لا ينبغي أن تنفك إحداهما عن^(٤) الأخرى حتّى يفوز صاحبهما^(٥) ويسعد، وإلا فالشّقوة والهلاك. انتهى. وقد أجيب عن هذا الظاهر بأن المعنى بالآية الكريمة: أنه إذا أتى بعض الآيات؛ لا ينفع نفساً كافرة إيمانها الذي أوقعته إذ ذاك، ولا ينفع نفساً سبق إيمانها وما كسبت فيه خيراً، فقد علّق نفي الإيمان بأحد وصفين؛ إمّا نفي سبق الإيمان فقط، وإمّا سبقه مع نفي كسب الخير، ومفهومه: أنه ينفع الإيمان السابق وحده، أو السابق ومعه الخير، ومفهوم الصّفة قويّ، فيُستدلّ بالآية لمذهب أهل السنّة؛ فقد قبلوا دليلهم عليهم، وقال ابن المُنيّر ناصر الدّين: هو يروم الاستدلال على أن الكافر والعاصي في الخلود سواء؛ حيث سوى في الآية بينهما في عدم الانتفاع بما يستدركانه بعد ظهور الآيات، ولا يتم ذلك؛ فإنّ هذا الكلام في البلاغة يلقّب باللفّ، وأصله: يوم يأتي بعض آيات ربّك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن مؤمنة قبل إيمانها بعد، ولا نفساً لم تكسب/ خيراً قبل ما تكسبه من الخير بعد، فلفّ الكلامين فجعلهما كلاماً واحداً إيجازاً وبلاغةً، ويظهر بذلك أنّها لا تخالف مذهب الحقّ، فلا ينفع بعد ظهور الآيات اكتساب الخير، وإن نفع الإيمان المتقدّم من الخلود؛ فهي بالردّ على مذهبه أولى من أن تدلّ له، وعند ابن مردويه عن عبد الله بن أبي أوفى قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليأتين على النَّاس ليلة تعدل ثلاث ليالٍ من لياليكم هذه، فإذا كان ذلك؛ يعرفها المتنفّلون،

(١) في (د): «أشرط»، ولعلّه تحريف.

(٢) في (ع): «ذهبت إقراراً».

(٣) في (ب) و(س): «وقته».

(٤) في (ع): «على»، ولعلّه تحريف.

(٥) في (ع): «صاحبها».

يقوم أحدهم فيقرأ حزبه، ثم ينام، ثم يقوم فيقرأ حزبه، ثم ينام، ثم يقوم^(١)، فبينما هم كذلك؛ صاح^(٢) النَّاسُ بعضهم في بعض^(٣) فقالوا: ما هذا؟ فيفزعون إلى المساجد: فإذا هم بالشَّمْسِ قد طلعت من مغربها، فيضج^(٤) النَّاسُ ضَجَّةً^(٥) واحدةً^(٦) حتَّى إذا صارت في وسط السَّمَاءِ^(٧)؛ رجعت وطلعت من^(٨) مطلعها، قال: حينئذٍ لا ينفع نفساً إيمانها، قال ابن كثير: هذا حديث غريب من هذا الوجه، وليس هو في شيء من الكتب الستة (وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَقَدْ نَشَرَ الرَّجُلَانِ ثَوْبَهُمَا بَيْنَهُمَا) بغير تحتيّة بعد الموحّدة في «ثوبهما» ليتبايعاه (فَلَا يَتَّبَاعِيَعَاهِ وَلَا يَطْوِيَانِهِ) وعند الحاكم من حديث عقبه بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ: «تطلع^(٩) عليكم قبل الساعة سحابة سوداء من قبل المغرب مثل الثُّرس، فما تزال ترتفع حتَّى تملأ السَّمَاءَ، ثم ينادي مناد: يا أيُّها النَّاسُ - ثلاثاً - يقول في الثالثة: أتى أمر الله، قال: والذي نفسي بيده؛ إنّ الرَّجُلَيْنِ لينشران الثَّوبَ بينهما فما يطويانه» الحديث (وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَقَدْ انْصَرَفَ الرَّجُلُ بِلَبَنِ لِفْحَتِهِ) بكسر اللّام وسكون القاف بعدها حاءٌ مهملةٌ، واللّحقة: اللَّبُونُ من الثُّوق (فَلَا يَطْعَمُهُ) أي: فلا يشربه (وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَهُوَ يُلَيِّطُ) بضمّ التّحتيّة وكسر اللّام بعدها تحتيّة ساكنة فطاءً مهملةً، أي: يُصْلِحُ بالطَّيْنِ (حَوْضُهُ) فيسدد شقوقه؛ ليملأه ويسقي منه دوابّه (فَلَا يَسْقِي فِيهِ^(١٠)) أي: تقوم

(١) «ثم يقوم»: سقط من (د).

(٢) في (ب) و(س): «هاج»، وفي (ع): «ماج».

(٣) في (ص): «بعضهم بعضاً».

(٤) في (ص): «فيصيح».

(٥) في (ص): «صيحة».

(٦) قوله: «فيضج النَّاسُ ضجّةً واحدةً» سقط من (د).

(٧) في هامش (ل): قوله: «حتَّى إذا صارت في وسط السَّمَاءِ...» إلى آخره: قال في «الثّحفة»: وبه يُعلَمُ أنّه يدخل وقت الظُّهر برجوعها؛ لأنّه بمنزلة زوالها، ووقت العصر إذا صار ظلُّ كلِّ شيءٍ مثله، والمغرب بغروبها، وفي هذا الحديث أنّ ليلة طلوعها من مغربها يطول بقدر ثلاث ليالٍ، لكن لا يُعرَفُ إلّا بعد مغيبها؛ لانبهامها على النَّاسِ، فحينئذٍ - قياس ما يأتي في التّنبية الآتي - أنّه يلزمه قضاء الخمس؛ لأنّ الزّائد ليلتان فيُقَدَّران عن يومٍ وليلةٍ وواجبهما الخمس.

(٨) زيد في (د): «غير»، وليس بصحيح.

(٩) في (د): «يطلع»، وكلاهما صحيح.

(١٠) في (د): «منه»، وكذا في الموضع اللاحق.

القيامة^(١) قبل أن يسقي فيه (وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَقَدْ رَفَعَ أَكْلَتَهُ) بضمّ الهمزة لقمته (إِلَى فِيهِ) إلى فمه (فَلَا يَطْعَمُهَا) أي: تقوم الساعة قبل أن يضع لقمته في فيه أو قبل أن يمضغها أو يبتلعها، وعند البيهقي عن أبي هريرة رفعه: «تقوم الساعة على رجلٍ أكلته في فيه يلوكها، فلا يسيفها»^(٢) ولا يلفظها، وهذا كله إشارة إلى أن القيامة^(٣) تقوم بغتة، وأسرعها رفع اللقمة إلى الفم.

والحديث من أفراد.

٢٦ - باب ذِكْرِ الدَّجَالِ

(باب ذِكْرِ الدَّجَالِ) بتشديد الجيم «فعّال» من أبنية المبالغة، أي: يكثر منه الكذب والتّلبيس، وهو الذي يظهر في آخر الزّمان يدّعي الإلهية، ابتلى الله به عباده وأقدره على أشياء من مخلوقاته؛ كإحياء الميت الذي يقتله، وإمطار السّماء، وإنبات الأرض بأمره، ثمّ يُعجزه الله بعد ذلك، فلا يقدر على شيء، ثمّ يقتله عيسى عليه السلام، وفتنته عظيمة جدًا تُذهش العقول، وتحير الألباب.

٧١٢٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي قَيْسٌ قَالَ: قَالَ لِي الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: مَا سَأَلَ أَحَدَ النَّبِيِّ مِنْهُ لَمْ يَنْهَ عَنْ الدَّجَالِ مَا سَأَلْتُهُ، وَإِنَّهُ قَالَ لِي: «مَا يَضُرُّكَ مِنْهُ؟» قُلْتُ: لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ مَعَهُ جَبَلَ خُبْزٍ وَنَهْرَ مَاءٍ، قَالَ: «هُوَ أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) / هو ابن مُسْرَهْدٍ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيد القطان قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي خالد قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (قَيْسٌ) هو ابن أبي حازم قال: قَالَ لِي الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): (مَا سَأَلَ أَحَدَ النَّبِيِّ مِنْهُ لَمْ يَنْهَ عَنْ الدَّجَالِ مَا سَأَلْتُهُ) ولأبي ذرٍّ: «أكثر ما سألته» (وَإِنَّهُ) مِنْهُ لَمْ يَنْهَ عَنْ الدَّجَالِ (قَالَ لِي: مَا يَضُرُّكَ مِنْهُ؟) أي: من الدَّجَالِ (قُلْتُ): يا رسول الله؛ الخشية منه (لَأَنَّهُمْ) ولأبي ذرٍّ عن الحموي: «أَنَّهُمْ» (يَقُولُونَ: إِنَّ مَعَهُ جَبَلَ خُبْزٍ) بضمّ الخاء المعجمة وسكون الموحدة بعدها زايٍّ، أي: معه من الخبز قدر الجبل، وعند مسلم من رواية هشيم: «جبال خبز ولحم» (وَنَهْرَ مَاءٍ) بفتح النون والهاء وتسكن (قَالَ) مِنْهُ لَمْ يَنْهَ عَنْ الدَّجَالِ (هُوَ أَهْوَنُ

(١) في (ب) و(ع): «الساعة».

(٢) في (د): «يسوغها».

(٣) في غير (د) و(س): «السّاعة».

(٤) زيد في (ع): «بل».

عَلَى اللَّهِ) مَنْ أَنْ يَجْعَلَ شَيْئًا (مِنْ ذَلِكَ) آيَةً عَلَى صَدَقِهِ، لَا سِيَّما وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ فِيهِ آيَةً ظَاهِرَةً فِي كَذِبِهِ وَكَفَرِهِ يَقْرُوهَا مِنْ قَرَأَ وَمَنْ لَمْ يَقْرَأْ؛ زِيَادَةً عَلَى شَوَاهِدِ كَذِبِهِ مِنْ حَدْثِهِ وَنَقْصِهِ بِالْعُورِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ ظَاهِرُهُ وَأَنَّهُ لَا يَجْعَلُ عَلَى يَدَيْهِ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، بَلْ هُوَ عَلَى التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ.

والحديث أخرجه مسلم وابن ماجه في «الفتن».

٧١٢٤ - حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَجِيءُ الدَّجَالُ حَتَّى يَنْزِلَ فِي نَاحِيَةِ الْمَدِينَةِ، ثُمَّ تَرْجُفُ الْمَدِينَةُ ثَلَاثَ رَجَفَاتٍ، فَيَخْرُجُ إِلَيْهِ كُلُّ كَافِرٍ وَمُنَافِقٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ) بسكون العين، الطَّلْحِيُّ مولاهم، أَبُو مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ، وزيادة التَّحْتِيَّةُ بعد العين تحريفٌ، قال: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) بالشَّينِ المعجمة المفتوحة بعدها تَحْتِيَّةٌ ساكنةٌ فمَوْحَدَةٌ فَالْفُ فنونٌ، ابن عبد الرحمن النَّخْوِيُّ المؤدَّب التَّمِيمِيُّ مولاهم البصريُّ، أَبُو معاوية (عَنْ يَحْيَى) بن أبي كثير (عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ) عَمِّهِ (أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَجِيءُ الدَّجَالُ) من أرضٍ بالمشرق يُقال لها: خراسان (حَتَّى يَنْزِلَ فِي نَاحِيَةِ الْمَدِينَةِ) ولا بن ماجه: «نزل»^(١) عند الطريق الأحمر عند منقطع السَّبْخَةِ» (ثُمَّ تَرْجُفُ الْمَدِينَةُ ثَلَاثَ رَجَفَاتٍ) بفتح الجيم (فَيَخْرُجُ إِلَيْهِ كُلُّ كَافِرٍ وَمُنَافِقٍ) قيل: والمراد بالكافر: غلاة الرِّوَافِضِ؛ لأنَّهم كَفَرُوا.

والحديث من أفرادهِ.

٧١٢٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ رُغْبُ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَلَهَا يَوْمَئِذٍ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ، عَلَى كُلِّ بَابٍ مَلَكَانٌ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الأَوْسِيُّ قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين (عَنْ أَبِيهِ) سعدٍ (عَنْ جَدِّهِ) إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوفٍ^(٢) الزُّهْرِيُّ (عَنْ أَبِي بَكْرَةَ) نُفَيْعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ رُغْبُ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ): «المسيح»

(١) في (ع): «ينزل».

(٢) «بن عوف»: سقط من (د).

بالحاء المهملة لا بالمعجمة^(١)، وقال صاحب «القاموس»: إنه اجتمع له من الأقوال في سبب تسمية المسيح خمسون قولاً^(٢) (وَلَهَا) أي: المدينة (يَوْمَئِذٍ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ، عَلَى كُلِّ بَابٍ مَلَكَانِ) زاد الحاكم من رواية الزهري عن طلحة بن عبيد الله بن عوف عن عياض بن مسافع عن أبي بكر: «يَذْبَانِ عَنْهُ رَعْبُ الْمَسِيحِ».

وهذا الحديث ثابت هنا في رواية أبي الوقت وأبي ذر عن المُستَملي وحده، ساقط لغيرهما.

٧١٢٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ -أَرَاهُ- عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَعْوُرُ عَيْنِ الْيُمْنَى، كَأَنَّهَا عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبَوَذَكِيُّ الحَافِظُ قَالَ: (حَدَّثَنَا وَهْبٌ) بضم الواو وفتح الهاء، ابن خالد قال: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السَّخْتِيَانِيُّ (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ) رضي الله عنه، قال البخاري (أَرَاهُ) بضم الهمزة: أَظُنُّهُ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وسقط قوله «أَرَاهُ...» إلى آخره للمُستَملي وأبي زيد المروزي وأبي أحمد الجرجاني، فيصير موقوفاً، لكنّه في الأصل مرفوع؛ كما في «مسلم» (قَالَ): إِنَّ الدَّجَالَ (أَعْوُرُ عَيْنِ الْيُمْنَى) من إضافة الموصوف إلى الصفة على رأي الكوفيّين، أو مؤوّل على الحذف، أي: أعور عين الجهة اليمنى (كَأَنَّهَا عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ) بلا همز ناتئة، ولم يذكر الموصوف بذلك، ومثله عند الإسماعيليّ، لكنّه قال في آخره: «يعني: الدَّجَال».

وهذا الحديث ساقط هنا من رواية الحموي.

٧١٢٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرٍ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ رُغْبُ الْمَسِيحِ، لَهَا يَوْمَئِذٍ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ، عَلَى كُلِّ بَابٍ مَلَكَانِ». وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: عَنْ صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَدِمْتُ الْبَصْرَةَ فَقَالَ لِي أَبُو بَكْرَةَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ ... بِهِذَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المَدِينِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرٍ) بالموحدة

(١) في هامش (ل): قوله: «لا بالمعجمة»: لعلّ مراده أنّ الرواية هنا بالمهملة، ففي «تحفة المنهاج»: ومن فتنة المسيح، أي: بالحاء؛ لأنّه يمسح الأرض كلّها إلّا مكّة والمدينة، وبالحاء؛ لأنّه ممسوخ العين.

(٢) قال العلامة قطة رحمته الله: عبارة «القاموس» في مادة «مسح»: والمسيح عيسى بن مريم عليه السلام وذكر في اشتقاقه خمسين قولاً في شرحي لمشارق الأنوار وغيره والدَّجَالُ لِشُؤْمِهِ أَوْ هُوَ كَسْكِينٌ. انتهى.

المكسورة والمعجمة الساكنة، العبدِيُّ قال: (حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ) بكسر الميم وسكون السين وفتح العين المهملتين^(١) آخره راء، ابن كِدَامِ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) بسكون العين (عَنْ أَبِيهِ) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوفٍ (عَنْ أَبِي بَكْرَةَ) نُفَيْعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنَّهُ (قَالَ: لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ رُغْبُ الْمَسِيحِ) الدَّجَالُ (لَهَا يَوْمَئِذٍ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ عَلَى كُلِّ بَابٍ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «لكلِّ بابٍ» (مَلَكَانِ) يحرسونها منه.

وهذا الحديث ثبت للمستملي وحده.

(وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ) مُحَمَّدٌ صَاحِبُ «الْمَغَازِي»، مِمَّا وَصَلَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدَ بْنَ سَلَمَةَ الْحَرَّانِيِّ عَنْهُ (عَنْ صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ) بن عبد الرحمن بن عوفٍ (عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَدِمْتُ الْبَصْرَةَ، فَقَالَ لِي أَبُو بَكْرَةَ) نُفَيْعٌ: (سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... بِهَذَا) أَي: أَصْلُ الْحَدِيثِ السَّابِقِ، وَتَمَامُهُ - كَمَا فِي الطَّبْرَانِيِّ - بَعْدَ قَوْلِهِ: فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرَةَ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «كُلُّ قَرْيَةٍ يَدْخُلُهَا فِرْعَانُ الدَّجَالِ إِلَّا الْمَدِينَةَ، يَأْتِيهَا لِيَدْخُلَهَا، فَيَجِدُ عَلَى بَابِهَا مَلَكًا مُصَلَّتًا بِالسَّيْفِ، فَيَرُدُّ/عَنْهَا»، قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: لَمْ يَرَوْهُ عَنْ^(٢) صَالِحٍ إِلَّا ابْنُ إِسْحَاقَ، وَأَرَادَ ٢٠٠/١٠ الْمُؤَلِّفُ بِذِكْرِ هَذَا هُنَا: ثُبُوتَ لِقَاءِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ لِأَبِي بَكْرَةَ؛ لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ مَدَنِيٌّ، وَقَدْ تُسْتَنْكَرُ رِوَايَتُهُ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ؛ لِأَنَّهُ نَزَلَ الْبَصْرَةَ مِنْ عَهْدِ عُمَرَ إِلَى أَنْ مَاتَ.

وهذا التعليل ثابت في رواية المستملي والكُشَمِيهَنِيِّ.

٧١٢٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّاسِ، فَأَثْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ ذَكَرَ الدَّجَالَ فَقَالَ: «إِنِّي لَأُنْذِرُكُمْوَهُ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أَنْذَرَهُ قَوْمَهُ، وَلَكِنِّي سَأَقُولُ لَكُمْ فِيهِ قَوْلًا لَمْ يَقُلْهُ نَبِيٌّ لِقَوْمِهِ: إِنَّهُ أَعْوَرُ، وَإِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الْأُويْسِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ) بْنُ سَعْدٍ (عَنْ صَالِحٍ) هُوَ ابْنُ كَيْسَانَ (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ) أَبَاهُ

(١) في (د): «المهملة».

(٢) في الأصول زيادة «أبي»: وهما.

(عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّاسِ، فَأَثْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ ذَكَرَ الدَّجَالَ فَقَالَ: إِنِّي لَأُنْذِرُكُمْ هُ) بَضْمُ الْهَمْزَةِ وَكسر المعجمة (وَمَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أُنْذِرُهُ قَوْمُهُ) تحذيراً لهم من فتنته، وفي حديث أبي عبيدة بن الجراح عند أبي داود وحسنه الترمذي^١: «لم يكن نبيٌّ بعد نوحٍ إلا وقد أُنْذِر قومه الدَّجَالُ»، وعند أحمد من وجهٍ آخر عن ابن عمر: «لقد أُنْذِرُهُ^(١) نوحٌ أمته، والنَّبِيُّون من بعده»، وإنما أُنْذِر نوحٌ وغيره أمته به - وإن كان إنما يخرج بعد وقائع وأنَّ عيسى يقتله - لأنَّهم أُنْذِرُوا به إنذاراً غير معيَّن بوقت خروجه؛ فحذَّروا قومهم فتنته، ويدلُّ له قول نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في بعض طرق الحديث: «إن يخرج وأنا فيكم؛ فأنا حجيجه^(٢)»، فقد حملوه على أنَّه كان قبل أن يعلم وقت خروجه وعلاماته، فكان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يجوز أن يكون^(٣) خروجه في حياته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثمَّ أعلمه الله بعد ذلك، فأخبر به أمته، وخَصَّ نوحاً^(٤) بالذكر؛ لأنَّه مقدَّم المشاهير من الأنبياء؛ كما خَصَّ بالتَّقديم في قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ [الشورى: ١٣] (وَلَكِنِّي) وللكشميهني: «ولكن» (سَأَقُولُ لَكُمْ فِيهِ قَوْلًا لَمْ يَقُلْهُ نَبِيٌّ لِقَوْمِهِ^(٥)) والسرُّ في تخصيصه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بذلك؛ لأنَّ الدَّجَالَ إنما يخرج في أمته دون غيرها من الأمم: (إِنَّهُ أَعْوَرُ، وَإِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ) يُحْتَمَلُ أَنَّ أحداً من الأنبياء غير نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يُخْبَرْ بأنَّه أعور، أو أخير ولم يُقدَّر له أن يُخْبِر به؛ كرامةً لنبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ حتَّى يكون هو الذي يبيِّن بهذا الوصف دحوض حجَّته الدَّاحضة، ويبصِّر بأمره جُهال العوامِّ فضلاً عن ذوي الألباب والأفهام.

٧١٢٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ آدَمُ سَبَطُ الشَّعْرِ يَنْظُفُ - أَوْ يَهْرَاقُ - رَأْسُهُ مَاءً، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: ابْنُ مَرْيَمَ، ثُمَّ ذَهَبْتُ أَلْتَفِتُ، فَإِذَا رَجُلٌ جَسِيمٌ أَحْمَرُ جَعْدُ الرَّأْسِ أَعْوَرُ الْعَيْنِ، كَأَنَّ عَيْنَهُ عَيْنَةُ طَافِيَةٍ قَالُوا: هَذَا الدَّجَالُ، أَقْرَبُ النَّاسِ بِهِ شَبَهاً ابْنُ قَطْنٍ»، رَجُلٌ مِنْ خُرَاعَةٍ.

(١) في (د): «أُنْذِر».

(٢) في (د): «حجَّته».

(٣) «يكون»: ليس في (د).

(٤) في (د): «نوح»، وفي هامشها من نسخة كالمثبت.

(٥) في (د): «في قومه».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) هو يحيى بن عبد الله بن بُكَيْرٍ، المخزومي مولاهم^(١) المصري^(٢)، ونسبه لجده، قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد الإمام الفقيه الفهمي، أبو الحارث المصري (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين وفتح القاف، ابن خالد بن عَقِيلٍ - بفتح العين - الأيلي؛ بفتح الهمزة وسكون التَّحْتِيَّة وكسر اللام (عَنْ ابْنِ شَهَابٍ) مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ (عَنْ سَالِمٍ، عَنْ) أبيه (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) رضي الله عنه: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: بَيْنَا) بغير ميم (أَنَا نَائِمٌ أَطُوفُ) زاد في «التعبير» [ج: ٦٩٩٩] «رَأَيْتَنِي أَطُوفُ» (بِالْكَعْبَةِ؛ فَإِذَا رَجُلٌ آدَمُ) بمد الهمزة أسمر (سَبَطَ الشَّعْرَ) بفتح المهملة وسكون الموحدة وتُكسر: مُسْتَرْسِلُهُ، غير جعدي (يَنْظُفُ) بضم الطاء المهملة في الفرع وفي «الفتح» بكسرها: يَقْطُرُ (أَوْ) قال: (يُهْرَاقُ) بفتح الهاء بعد ضمِّ التَّحْتِيَّة، والشَّكُّ من الرَّاوي (رَأْسُهُ مَاءٌ) وفي رواية مالك: «لَهُ لِمَّةٌ قَدْ رَجَلَهَا، فَهِيَ تَقْطُرُ مَاءً» واللِّمَّةُ بكسر اللام: شعر الرأس، وكأنه يقطر من الذي سَرَّحَ به، أو أَنَّ المراد الاستعارة، وكُنِّي بذلك عن مزيد النظافة والنَّضارة (قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: ابْنُ مَرْيَمَ) عيسى عليه السلام (ثُمَّ ذَهَبْتُ أَلْتَفِتُ، فَإِذَا رَجُلٌ جَسِيمٌ أَحْمَرُ) اللَّوْنُ (جَعْدُ) شعر (الرَّأْسِ) بفتح الجيم وسكون العين المهملة (أَعْوَرُ) العَيْنِ، كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَّةٌ بارزة، وهي غير الممسوحة، وهي بغير همزٍ على الرَّاجِح، ول بعضهم بالهمز، أي: ذهب ضوءها، قال القاضي عياض: رويناه عن الأكثر بغير همزٍ، وهو ١٩١/٧٥ ب الذي صحَّحه الجمهور، وجزم به الأخفش؛ ومعناه: أَنَّهَا نَاتِيَةٌ نَتَوء حَبَّةُ العنب من بين أخواتها، وضبطه بعضهم بالهمز^(٣) وأنكره بعضهم، ولا وجه لإنكاره؛ فقد جاء في آخر^(٤) أَنَّهُ مَمْسُوحُ العَيْنِ، مَطْمُوسَةٌ، وليست حَجْرَاءَ^(٥) ولا نَاتِيَةً، رواه أبو داود، وهذه صفة حَبَّةِ العنب إذا سال ماؤها، وقال في «الفتح»: والصَّوَاب أَنَّهُ بغير همزٍ؛ لَأَنَّهُ قَيَّدَهُ فِي رِوَايَةِ الْبَابِ بِأَنَّهَا الْيَمْنَى، وَصَرَّحَ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَغْقَلٍ وَسَمُورَةَ بِأَنَّ الْيَسْرَى مَمْسُوحَةٌ، وَالطَّافِيَةُ الْبَارِزَةُ، قَالَ: وَالْعَجَبُ مَمَّنْ يَجُوزُ الْهَمْزُ وَعَدَمُهُ مَعَ تَضَادِّ الْمَعْنَى فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ، فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي حَدِيثَيْنِ؛ لَسَهَّلْ

(١) «مولاهم»: ليس في (د).

(٢) في (د): «البصري»، وهو تحريف.

(٣) في غير (د): «بالهمزة».

(٤) في (د): «آخره»، وليس بصحيح.

(٥) في (ل): «جحراء»، وفي هامشها: جَحَرَت عَيْنَاهُ: غَارَتَا. «راموز».

٢٠١/١٠ الأمر، وزاد في رواية حنظلة: اليمنى /، وكذا في رواية شعيب عند المؤلف في «التعبير» [ح: ٦٩٩٩]، وفي «مسلم» عن حذيفة: أعور عين اليسرى، ومقتضاه: أنَّ كلاً من عينيه عوراء، وفي حديث حذيفة^(١) أيضاً: مطموس العين، عليها ظُفْرَةٌ^(٢) غليظة، وفي حديث سعيد عند أحمد والطبراني: «أعور عينه اليسرى، بعينه اليمنى ظفرة^(٣) غليظة»؛ والظفرة^(٤): تغشى العين، إذا لم تقطع عميت العين، وفي حديث عبد الله بن مغفل عند الطبراني: «ممسوح العين»، وفي حديث أبي سعيد عند أحمد: «وعينه^(٥) اليمنى عوراء جاحظة كأنها نخاعة في أصل حائط مجصص، وعينه اليسرى كأنها كوكبٌ دُرِّيٌّ»، فوصف عينيه معاً، والمراد بوصفها بـ«الكوكب» شدة اتقادها، وعند أحمد والطبراني من حديث أبي بن كعب: «إحدى عينيه^(٦) كأنها زجاجة خضراء»، وهو يوافق وصفها بالكوكب، وظاهر هذه الروايات التضاد، ولكن وصف اليمنى بالعور أرجح؛ لاتفاق الشيخين عليه من حديث ابن عمر [ح: ٣٤٣٩] ويحتمل أن يكون كلٌّ من عينيه عوراء، فإحداهما بما أصابها من^(٧) الظفرة الغليظة المذهبة للإدراك، والأخرى من أصل الخلقة، فيكون الدجال أعمى^(٨) أو قريباً منه، لكن وصف إحداهما بالكوكب الدُرِّيَّ يردُّ هذا الاحتمال، فالأقرب أنَّ الذي ذهب ضوءها هي المطموسة الممسوحة، والأخرى معيبة^(٩) بارزة معها بقاء ضوء؛ فلا تنافي؛ لأن كثيراً ممن يحدث له النُتوء يبقى معه الإدراك، فيكون الدجال من هذا القبيل، وعند الطبراني من حديث عبد الله بن مغفل: أنه آدم، فيجمع بينه وبين وصفه هنا بأنه أحمر بأن^(١٠) أدمته صافية، ولا ينافي أن يوصف

(١) قوله: «أعور عين اليسرى... وفي حديث حذيفة» سقط من (د).

(٢) في هامش (ل): على عينه ظفرة؛ بفتح الظاء المعجمة والفاء: لحمه تنبت عند المآقي، وقد يمتدُّ إلى السواد فتغشيه. «در».

(٣) في (ع): «طرفة».

(٤) في (ع): «الظرفة».

(٥) في (د): «وغيره»، وليس بصحيح.

(٦) في (ع): «عينه»، وليس فيها: «إحدى».

(٧) في (د) و(ع): «أصابه»، ثم زيد في (ع): «لا».

(٨) في (د): «أعور»، وليس بصحيح.

(٩) في (ع): «مضيئة»، وهو تحريف.

(١٠) «أحمر بأن»: سقط من غير (د) و(س).

مع ذلك بالحمرة؛ لأن كثيراً من آدم قد تحمرَّ وجنته (قَالُوا: هَذَا الدَّجَالُ) قال في «الفتح»: لم أقف على اسم القاتل مُعَيَّنًا (أَقْرَبُ النَّاسِ بِهِ شَبَهًا) بفتح المعجمة والموحَّدة (ابْنُ قُطَيْنٍ) بفتح القاف والطاء المهملة بعدها نون، اسمه: عبد العزَّى بن قطن بن عمرو بن جندب بن سعيد^(١) ابن عائذ بن مالك بن المصطلق، واسم أمه: هالة بنت خويلد^(٢) قاله الذَّميَّاطِي، والمحفوظ أنه هلك في الجاهليَّة كما قاله الزُّهْرِيُّ (رَجُلٌ مِنْ خُرَاعَةٍ).

والحديث سبق في «التَّعْبِير» [ح: ٦٩٩٩].

٧١٢٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَعِيدُ فِي صَلَاتِهِ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن يحيى بن عمرو بن أُوَيْسٍ^(٣) الأُوَيْسِيُّ^(٤) المدنيُّ قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) - بسكون العين - القرشيُّ (عَنْ صَالِحٍ) / هو ابن كيسان ١٩٢/٧٥ (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمٍ الزُّهْرِيُّ (عَنْ عُرْوَةَ) بن الزُّبَيْرِ: (أَنَّ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَعِيدُ) بالله تعالى (فِي صَلَاتِهِ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ) تعلیمًا لأُمَّتِهِ؛ إذ لا فتنة أعظم من فتنته.

والحديث سبق في «الصَّلَاة» [ح: ٨٣٢].

٧١٣٠ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الدَّجَالِ: «إِنَّ مَعَهُ مَاءً وَنَارًا؛ فَنَارُهُ مَاءٌ بَارِدٌ، وَمَاؤُهُ نَارٌ»، قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو عبد الله بن عثمان بن جبلة، العتكيُّ مولا هم، المروزيُّ قال: (أَخْبَرَنِي^(٥)) بالإفراد (أَبِي) عثمان (عَنْ شُعْبَةَ) بن الحجاج (عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ) بن عمير

(١) في (د): «أسعد»، ولعله تحريف.

(٢) في (ص): «خولة»، ولعله تحريف.

(٣) «بن أُوَيْسٍ»: سقط من غير (د).

(٤) في (ع): «الأوسي»، وهو تحريف.

(٥) في (د): «حدَّثَنِي».

الكوفي^(١) (عَنْ رَبِيعٍ) بكسر الراء وسكون الموحدة، ابن حراش؛ بكسر الحاء المهملة، آخره شينٌ معجمة (عَنْ حُذَيْفَةَ) بن اليمان رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) أنه (قَالَ فِي) شأن (الدَّجَالِ: إِنَّ مَعَهُ مَاءٌ وَنَارًا فَنَارُهُ) التي^(٢) يراها الرائي ناراً (مَاءٌ بَارِدٌ) في نفس الأمر (وَمَاؤُهُ) الذي يراه ماء (نَارٌ) في نفس الأمر، فذلك راجعٌ إلى اختلاف المراثي بالنسبة إلى الرائي، فيُحتمل أن يكون الدَّجَالُ ساحراً، فيُخِيلُ الشَّيْءَ بصورة عكسه، قال في «الكواكب»: فإن قلت: النار كيف تكون^(٣) ماءً وهما حقيقتان مختلفتان؟ وأجاب بأن المعنى^(٤): ما صورته نعمة ورحمة، فهو في الحقيقة^(٥) - لمن مال إليها^(٦) - نقمة، وبالعكس^(٧)، وفي رواية أبي مالك الأشجعي عن رباعي عند «مسلم»: «فإِذَا أَدْرَكَ أَحَدًا؛ فليأت النهر الذي يراه ناراً وليغمص^(٨) ثم ليطأطأ رأسه، فيشرب منه؛ فَإِنَّهُ مَاءٌ بَارِدٌ»، وفي رواية شعيب بن صفوان عن عبد الملك عن رباعي عن عقبة ابن عمرو أبي مسعود الأنصاري عند «مسلم»: «فمن أدرك ذلك منكم؛ فليقع في الذي يراه ناراً، فَإِنَّهُ مَاءٌ عَذْبٌ طَيِّبٌ»، وفي «مسلم» أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه: «وإنه يجيء معه مثل الجنة والنار، فالتى يقول: إِنَّهَا جَنَّةٌ هِيَ النَّارُ؛ وهذا من فتنته التي امتحن الله بها عباده، فيُحَقُّ الحقَّ وَيُبْطِلُ الباطل، ثم يفضحه ويظهر للناس عجزه (قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ) عبد الله: (أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم) كذا في الفرع: «ابن» بالنون بعد الموحدة، مصلحة على كشط، والذي في «اليونينية» وغيرها: «أبو مسعود» بواو بدل/ النون؛ وهو عقبة بن عمرو^(٩) البصري الأنصاري وهذا هو الصواب، فقد رواه مسلم عن رباعي، عن^(١٠) عقبة بن عمرو أبي مسعود الأنصاري قال:

(١) «الكوفي»: سقط من غير (د).

(٢) في (ص) و(ع): «الذي»، ولعله تحريف.

(٣) في (ص) و(ع): «يكون».

(٤) في (ع): «ماؤها حقيقة».

(٥) في (د): «فهي في الحقيقة». وفي (ص): «فهو بالحقيقة».

(٦) في (ب) و(س): «إليه».

(٧) في (ص): «والماء بالعكس» وفي (ع): «والأ بالعكس». وفي هامش (ل): كذا بخطه، وعبارة الكرمانى: قلت:

معناه: ما صورته نعمة ورحمة؛ فهو بالحقيقة لمن مال إليها نقمة ومحنة، وبالعكس. انتهى فليتأمل.

(٨) في (د): «وليغمص».

(٩) في غير (ب) و(س): «عامر»، والمثبت موافق لما في كتب التراجم.

(١٠) في (د): «بن»، وهو تحريف.

«انطلقت معه^(١) إلى حذيفة، فقال له عقبة: حَدَّثَنِي مَا^(٢) سمعت من رسول الله ﷺ في الدجال» الحديث، وفي آخره: قال عقبة: وأنا قد سمعته من رسول الله ﷺ؛ تصديقاً لحذيفة، وعنده أيضاً عن ربعي قال: اجتمع حذيفة وأبو مسعود، فقال حذيفة: لانا بما مع الدجال أعلم منه، الحديث، ثم قال في آخره: قال أبو مسعود: هكذا سمعت النبي ﷺ يقول.

٧١٣١ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا بُعِثَ نَبِيٌّ إِلَّا أَنْذَرَ أُمَّتَهُ الْأَعْوَرَ الْكَذَّابَ، إِلَّا إِنَّهُ أَعْوَرُ وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، وَإِنَّ بَيْنَ عَيْنَيْهِ مَكْتُوبٌ كَافِرٌ». فِيهِ أَبُو هُرَيْرَةَ وَابْنُ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحي قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنْ قَتَادَةَ) بن دِعامَةَ (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا بُعِثَ نَبِيٌّ) بضم الموحدة مبنياً للمفعول (إِلَّا أَنْذَرَ أُمَّتَهُ الْأَعْوَرَ الْكَذَّابَ، إِلَّا إِنَّهُ أَعْوَرُ وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ) بفتح الهمزة وتخفيف اللام؛ حرف تنبيه (إِنَّهُ أَعْوَرُ وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ) إنما اقتصر على وصف الدجال بالعور مع أن أدلة الحدوث^(٣) كثيرة ظاهرة؛ لأن العور أثر محسوس يُدرکه كلُّ أحدٍ، فدعواه الرُّبوبيّة مع نقص خلقته علم كذبه؛ لأن الإله يتعالى عن النقص (وَإِنَّ بَيْنَ عَيْنَيْهِ مَكْتُوبٌ كَافِرٌ) برفع «مكتوب»، فاسم «إن» محذوف؛ وهو ضمير نصبٍ إمّا ضمير الشأن، أو عائِدٌ على الدجال، و«بين عينيه مكتوب» جملة هي الخبر، و«كافر» خبر مبتدأ محذوف، أي: بين عينيه شيءٌ مكتوبٌ، وذلك الشيء هو كلمة كافرٍ، ولأبي ذرٍّ والأصيلي: «مكتوباً» بالنصب، قال في «المصابيح»: فالظاهر جعله اسم «إن»، و«كافر» على ما سبق، ولا يحتاج مع هذا إلى أن يرتكب حذف اسم «إن» مع كونه ضميراً؛ فإنه ضعيفٌ أو قليلٌ انتهى. وقوله في «الفتح»: وإمّا حالٌ، قال العيني: ليس صحيحاً، بل قوله: «كافر» عمل فيه «مكتوب»، وزاد أبو أمامة عند ابن ماجه: «يقرؤه كلُّ مؤمنٍ كاتبٍ وغير كاتبٍ»، وهذا إخبارٌ بالحقيقة؛ لأن الإدراك في البصر^(٤) يخلقه الله للعبد^(٥) كيف شاء، ومتى شاء، فهذا يراه المؤمن

(١) في (د): «قال: انطلق سعد».

(٢) في (ص): «بما».

(٣) في (ص): «الحديث»، وهو تحريفٌ.

(٤) في (د) و(ع): «البصيرة».

(٥) في (د) و(ع): «في العبد».

بعين بصره ولو^(١) كان لا يعرف الكتابة، ولا يراه الكافر ولو كان يعرف الكتابة (فيه) أي: في الباب (أَبُو هُرَيْرَةَ وَابْنُ عَبَّاسٍ) أي: يدخل فيه حديثهما (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) فأما حديث أبي هريرة، فسبق في «ترجمة نوح» في «أحاديث الأنبياء» [ح: ٣٣٣٨] وأما حديث ابن عباس في «في صفة موسى» [ح: ٣٣٣٩] وقد وصف ﷺ^(٢) الدَّجَالَ وصفًا لم يبق معه لذي لب إشكال، وتلك الأوصاف كلها ذميمة تبين لكل ذي حاسة سليمة كذبه فيما يدّعيه، وإن الإيمان به حق، وهو مذهب أهل السنة خلافًا لمن أنكر ذلك من الخوارج وبعض المعتزلة، ووافقنا على إثباته بعض الجهمية وغيرهم، لكن زعموا أن ما عنده مخاريق^(٣) وحيل؛ لأنها لو كانت أمورًا صحيحة؛ لكان ذلك إلباسًا للكاذب بالصادق، وحينئذ لا يكون فرق بين النبي والمنتبي، وهذا هذيان لا يلتفت إليه ولا يُعَرَّج عليه؛ فإن هذا^(٤) إنما كان يلزم لو أن الدَّجَالَ يدّعي النبوة وليس كذلك، فإنه إنما يدّعي الإلهية، ولهذا قال **عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ**: «إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعُورٍ» تنبيهًا للعقول على حدوثه^(٥) ونقصه^(٦)، وأما الفرق بين النبي والمنتبي؛ فالمعجزة لا تظهر على يد المنتبي^(٧)، لأنه يلزم منه انقلاب دليل الصدق دليل الكذب وهو محال^(٨)، وقوله: إن الذي يأتي^(٩) به الدَّجَالُ حيل ومخاريق، فقول معزول عن الحقائق؛ لأن ما أخبر به النبي ﷺ من تلك الأمور حقائق، والعقل لا يحيل شيئًا منها، فوجب إبقاؤها على حقائقها. انتهى. ملخصًا من «التذكرة».

٢٧ - باب: لَا يَدْخُلُ الدَّجَالُ الْمَدِينَةَ

هذا (باب) - بالتثنية - يُذكر^(١٠) فيه: (لَا يَدْخُلُ الدَّجَالُ الْمَدِينَةَ) التَّبْوِيَّة.

(١) في (د) و(ع): «وإن».

(٢) في (ع): «الله».

(٣) في (د): «مخاريق»، وكذا في الموضع الآخر، ولعله تصحيف.

(٤) في (ص): «فهذا».

(٥) في (د) و(ص) و(ع): «حدثه».

(٦) في (د) و(ع): «نقصانه».

(٧) قوله: «المعجزة لا تظهر على يد المنتبي» زيادة من التوضيح لا بد منها.

(٨) «وهو محال»: سقط من (د).

(٩) في (د) و(ع): «أتى».

(١٠) في (د) و(س): «لم يُذكر»، وليس بصحيح.

٧١٣٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا حَدِيثًا طَوِيلًا عَنِ الدَّجَالِ، فَكَانَ فِيمَا يُحَدِّثُنَا بِهِ أَنَّهُ قَالَ: «يَأْتِي الدَّجَالُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ نِقَابَ الْمَدِينَةِ، فَيَنْزِلُ بَعْضُ السَّبَاحِ الَّتِي تَلِي الْمَدِينَةَ، فَيَخْرُجُ إِلَيْهِ يَوْمئِذٍ رَجُلٌ وَهُوَ خَيْرُ النَّاسِ أَوْ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ، فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّكَ الدَّجَالُ الَّذِي حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَهُ، فَيَقُولُ الدَّجَالُ: أَرَأَيْتُمْ إِنْ قَتَلْتُ هَذَا ثُمَّ أَخْبَيْتُهُ، هَلْ تَشْكُونُ فِي الْأَمْرِ؟ فَيَقُولُونَ: لَا، فَيَقْتُلُهُ ثُمَّ يُخَيِّبِهِ، فَيَقُولُ: وَاللَّهِ مَا كُنْتُ فِيكَ أَشَدَّ بَصِيرَةً مِنِّي الْيَوْمَ، فَيُرِيدُ الدَّجَالُ أَنْ يَقْتُلَهُ، فَلَا يُسَلِّطُ عَلَيْهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ^(١): (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمٍ أَنَّهُ قَالَ: (أَخْبَرَنِي) / بِالْإِفْرَادِ (عُبَيْدُ اللَّهِ) بِضَمِّ الْعَيْنِ (بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ١١٩٣/٧٥ ابْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ (سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ الْخَدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ (وَلَأَبِي ذَرٍّ: «النَّبِيُّ»)^(٢) (مِنْ اللَّهِ ﷺ) يَوْمًا حَدِيثًا طَوِيلًا عَنِ الدَّجَالِ، فَكَانَ فِيمَا يُحَدِّثُنَا بِهِ أَنَّهُ قَالَ: يَأْتِي الدَّجَالُ إِلَى ظَاهِرِ الْمَدِينَةِ (وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ نِقَابَ الْمَدِينَةِ) بِكسر الثُّونِ، جَمْع «نَقَبٍ» بِفَتْحِهَا وَسُكُونِ الْقَافِ؛ مِثْلُ «حَبَلٍ وَحِبَالٍ» وَ«كَلْبٍ وَكِلَابٍ»: طَرِيقٌ بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ أَوْ بَقْعَةٌ بَعِينُهَا (فَيَنْزِلُ) بِالْفَاءِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنِ الْحَمُويِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «يَنْزِلُ» (بَعْضُ السَّبَاحِ) بِكسر السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَتَخْفِيفِ الْمُوَحَّدَةِ وَبَعْدَ / الْأَلْفِ^(٣) خَاءٌ مُعْجَمَةٌ، جَمْعُ سَبَخَةٍ: أَرْضٌ لَا تُنْبِتُ شَيْئًا ٢٠٣/١٠ لَمْلُوحَتِهَا، خَارِجُ الْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الْحَرَّةِ؛ وَهِيَ (الَّتِي تَلِي الْمَدِينَةَ) مِنْ قَبْلِ^(٤) الشَّامِ (فَيَخْرُجُ إِلَيْهِ) مِنَ الْمَدِينَةِ (يَوْمئِذٍ رَجُلٌ) وَ^(٥) هُوَ خَيْرُ النَّاسِ أَوْ مِنْ خِيَارِ^(٦) النَّاسِ قِيلَ: هُوَ الْخَضِرُ (فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّكَ الدَّجَالُ الَّذِي حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَهُ) وَفِي رَوَايَةٍ عَطِيَّةٌ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ أَبِي يَعْلَى وَالبَزَّارِ: فَيَقُولُ: «أَنْتَ الدَّجَالُ الْكَهَّانُ»^(٧) الَّذِي أَنْذَرَنَاهُ

(١) «قال»: ليس في (د).

(٢) «ولأبي ذرّ النبي»: سقط من (د).

(٣) في (د) و(ع): «الباء»، وليس بصحيح.

(٤) «قبل»: ليس في (د).

(٥) «و»: سقط من (ب) و(س).

(٦) في (ب) و(د) و(س): «خير».

(٧) في (ع): «الكذاب».

رسول الله ^(١) عليه السلام، وزاد: «فيقول له الدَّجَالُ: لتطيعني فيما أمرك به أو لأشقتك شقتين، فينادي: يا أيُّها النَّاسُ؛ هذا المسيح الكذاب» (فَيَقُولُ الدَّجَالُ) أي: لأوليائه كما في رواية عطية: (أَرَأَيْتُمْ إِنْ قَتَلْتُ هَذَا الرَّجُلَ، أي: الذي خرج إليه (ثُمَّ أَخْبَيْتُهُ؛ هَلْ تَشْكُونَ فِي الْأَمْرِ؟) أي: الذي يدَّعيه من الإلهية (فَيَقُولُونَ) أي: أولياؤه من أتباعه: (لَا، فَيَقْتُلُهُ ثُمَّ يُخْبِيهِ) وفي حديث عطية: فيأمر به فتُمَدُّ رجلاه ^(٢)، ثُمَّ يأمر بحديدة، فتوضع على عجب ذنبه، ثُمَّ يشقه شقين ^(٣)، ثُمَّ قال الدَّجَالُ لأوليائه: أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَحْيَيْتُمْ لَكُمْ هَذَا، أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَبُّكُمْ؟ فيقولون: نعم، فأخذ عصاه فضرب إحدى شقيه ^(٤)، فاستوى قائماً، فلمَّا رأى ذلك أولياؤه؛ صدَّقوه وأيقنوا بذلك أَنَّهُ رَبُّهُمْ، وعطية ضعيف، وفي حديث عبد الله بن مُعْتَمِرٍ بسندٍ ضعيفٍ جداً: ثُمَّ يدعو برجلٍ فيما يَرَوْنِ، فيأمر به فيُقْتَلُ، ثُمَّ تُقَطَّعُ أَعْضَاؤُهُ كُلُّ عَضْوٍ عَلَى حَدَةٍ، فيُفَرَّقُ بينها حتَّى يراه النَّاسُ، ثُمَّ يجمعها، ثُمَّ يضرب بعصاه، فإذا هو قائمٌ، فيقول: أنا الله ^(٥) الذي أميت وأُحيي، قال: وذلك كُلُّهُ سِحْرٌ يُسْحَرُ ^(٦) أعين النَّاسِ ليس يعمل من ذلك شيئاً، وفي رواية أبي الوَدَّاعِ ^(٧) عن أبي سعيد عند مسلم: «فيأمر به الدَّجَالُ فيُشَبِّحُ فيقول: خذوه وشجوه فيوسع ^(٨) ظهره وبطنه ضرباً قال: فيقول: أما تؤمن بي؟ قال: فيقول: أنت المسيح الكذاب. قال: فيؤمر به فيؤشر بالميشار من مفرقه ^(٩) حتَّى يُفَرَّقَ بين رجليه، قال: ثُمَّ يمشي الدَّجَالُ بين القطعتين، ثُمَّ يقول له: قم فيستوي قائماً، ثُمَّ يقول له: أتؤمن بي؟» (فَيَقُولُ) الرَّجُلُ: (وَاللَّهِ

(١) في (د) و(ع): «أُنذَرْنَا النَّبِيُّ».

(٢) في غير (ب) و(س): «رجليه».

(٣) في (د) و(ب) و(س): «شقتين».

(٤) في (د) و(ب) و(س): «شقيقه».

(٥) «اسم الجلالة»: زيد في (ع) و(ص).

(٦) في (د): «ليسحر».

(٧) في (ع): «الوليد»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٨) في هامش (ل): قوله: «شجوه»؛ بجيم مشددة: من الشَّجَّ: وهو جَرَحَ الرَّأْسَ والوجه، وروى: «واشبحوه» بالباء الموحدة والحاء، وقوله: «فيوسع» بسكون الواو وفتح السين. «سط».

(٩) في (ع): «بالمنشار»، وفي هامش (د) من نسخة: «فينشر بالمنشار»، وفي هامش (ل): قوله: «فيؤشر بالميشار»؛ بالهمز وتركه، وبالثَّوْنِ، [من] مفرقه، وقوله: «مفرقه»؛ بكسر الرَّاء: وسط الرأس. «سط».

مَا كُنْتُ فِيكَ أَشَدَّ بَصِيرَةً مِنِّي الْيَوْمَ) لَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّ ذَلِكَ^(١) مِنْ جُمْلَةِ
علاماته، وفي رواية أَبِي الْوَدَّاءِ: «مَا أَزْدَدْتُ فِيكَ إِلَّا بَصِيرَةً، ثُمَّ يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ؛ إِنَّهُ
لَا يَفْعَلُ بَعْدِي بِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ»، وفي رواية عَطِيَّة: فيقول له الرَّجُلُ^(٢): «أَنَا الْآنَ أَشَدُّ بَصِيرَةً فِيكَ
مِنِّي، ثُمَّ يَنَادِي: يَا أَيُّهَا النَّاسُ؛ هَذَا الْمَسِيحُ الْكَذَّابُ^(٣) مِنْ أَطَاعِهِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَمَنْ عَصَاهُ فَهُوَ
فِي الْجَنَّةِ (فَيُرِيدُ الدَّجَالَ أَنْ يَقْتُلَهُ فَلَا يُسَلِّطُ عَلَيْهِ) وَ^(٤) فِي رِوَايَةِ أَبِي الْوَدَّاءِ: «فَيَأْخُذُهُ الدَّجَالُ
لِيَذْبَحَهُ، فَيُجْعَلُ مَا بَيْنَ رَقَبَتِهِ إِلَى تَرْقُوته^(٥) نَحَاسٌ فَلَا يَسْتَطِيعُ إِلَيْهِ سَبِيلًا»، وفي «صحيح
مسلم» عقب رواية عبيد^(٦) الله بن عبد الله بن عتبة: قال أبو إسحاق يُقال: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ هُوَ
الْخَضِرُ، وَأَبُو إِسْحَاقَ هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَفْيَانَ الزَّاهِدِ رَاوِي «صحيح مسلم» عنه،
لَا السَّبْعِيِّ كَمَا ظَنَّهُ الْقُرْطُبِيُّ، قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: وَلَعَلَّ مُسْتَنَدَهُ فِي ذَلِكَ مَا فِي «جَامِعِ مَعْمَرٍ» بَعْدَ
ذِكْرِ هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ مَعْمَرٌ: بَلَّغَنِي أَنَّ الَّذِي يَقْتُلُهُ الدَّجَالُ هُوَ الْخَضِرُ؛ وَكَذَا أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَّانَ
مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ: كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ الْخَضِرُ، وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: سَمِعْتُ مَنْ
يَقُولُ: إِنَّ الَّذِي يَقْتُلُهُ^(٧) الدَّجَالُ هُوَ الْخَضِرُ، وَهَذِهِ دَعْوَى لَا بَرَهَانَ لَهَا، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ:
قَدْ يَتَمَسَّكُ مَنْ قَالَهُ بِمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي «صحيحه» مِنْ حَدِيثِ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ^(٨) رَفَعَهُ
فِي «ذِكْرِ الدَّجَالِ»: «لَعَلَّهُ^(٩) يَدْرِكُهُ بَعْضُ مَنْ رَأَى أَوْ سَمِعَ كَلَامِي» الْحَدِيثَ، وَيُعَكِّرُ عَلَيْهِ قَوْلَهُ فِي
رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «شَابٌّ مَمْتَلِئٌ شَبَابًا»، وَيُمْكِنُ أَنْ يَجَابَ بِأَنَّ مِنْ جُمْلَةِ خَصَائِصِ الْخَضِرِ أَنْ^(١٠)
لَا يَزَالَ شَابًّا وَيَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ. انْتَهَى. وَقَوْلُ الْخَطَّابِيِّ: وَقَدْ يُسْأَلُ عَنْ هَذَا، فيقال: كَيْفَ يَجُوزُ

(١) فِي (ع) وَ(د): «أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ».

(٢) فِي (ع): «الدَّجَالُ» وَفِي (د) وَ(ص): «الدَّجَالُ فيقول».

(٣) فِي (ع): «الدَّجَالُ».

(٤) زَيْدٌ فِي (ع): «زَادَ».

(٥) فِي غَيْرِ (د): «وَتَرْقُوته».

(٦) فِي غَيْرِ (د) وَ(ع): «عَبْدٌ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٧) فِي (ص): «يَقْتُلُ».

(٨) قَوْلُهُ: «قَدْ يَتَمَسَّكُ مَنْ قَالَهُ بِمَا... أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ» سَقَطَ مِنْ (ع).

(٩) زَيْدٌ فِي (ص): «أَنَّ».

(١٠) «أَنَّ»: لَيْسَ فِي (ص).

أن يُجري الله مَزْجَلَّ آياته على أيدي أعدائه؟ وإحياء الموتى آية عظيمة، فكيف يمكن منها^(١) الدَّجَال وهو كذاب مفترٍ على الله؟ والجواب: أنه جائز على جهة المحنة لعباده، إذا كان معه ما يدل على أنه مبطلٌ غير محقٍّ في دعواه، وهو أنه أعور مكتوبٌ على جبهته^(٢) كافرٌ يراه كلُّ مسلمٍ، فدعواه داحضةٌ، تعقبه في «المصابيح» فقال: هذا السؤال ساقط، وجوابه كذلك: أمَّا السؤال؛ فلأنَّ^(٣) الدَّجَال لم يدَّعِ النبوة ولا حام^(٤) حول حماها حتَّى تكون تلك الآية دليلاً على صدقه، وإنما ادَّعى الألوهية، وإثباتها لمن هو متَّسمٌ بسمات الحدوث^(٥)، وهو من جملة المخلوقين لا يمكن ولو أقام ما لا يُحصَرُ/ من الآيات؛ إذ حدوثه قاطعٌ ببطلان ألوهيته، فما تغنيه الآيات والخوارق؟ وأمَّا الجواب؛ فلأنَّه^(٦) جعل المبطل لدعواه كونه أعور مكتوباً بين عينيه كافرٌ، ونحن نقول ببطلان دعواه مطلقاً سواء كان هذا معه أم لم يكن؛ لما قررناه. انتهى.

والحديث سبق في آخر: «باب الحج» [ج: ١٨٨٢].

٧١٣٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجْمِرِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى أَنْقَابِ الْمَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ، لَا يَدْخُلُهَا الطَّاغُوتُ وَلَا الدَّجَالُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) بن قعنْبٍ أبو^(٧) عبد الرَّحْمَنِ الْقَعْنَبِيُّ الْحَارِثِيُّ الْمَدَنِيُّ، سكن البصرة (عَنْ) إمام دار الهجرة والأئمة (مَالِكٍ) الْأَصْبَحِيِّ (عَنْ نُعَيْمٍ) / بِنِ عَبْدِ اللَّهِ (بِضْمِّ الثُّونِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ) (الْمُجْمِرِ) بِضْمِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْجِيمِ بعدها ميمٌ ثانية مكسورة فراءً، صفة «نُعَيْمٍ» لا أبيه^(٨)، وكان عبد الله يبيخُر المسجد النبويَّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٩) (قَالَ: قَالَ

(١) في غير (ب) و(س): «مُكَّنْ مِنْهُ».

(٢) قوله: «ما يدلُّ على أنه مبطلٌ غير محقٍّ في دعواه، وهو أنه أعور مكتوبٌ على جبهته» سقط من (ع).

(٣) في (ص): «فَإِنَّ».

(٤) في (ص): «حَال».

(٥) في (د) و(ع): «الْحَدِث».

(٦) في (ص) و(ع): «فَإِنَّ».

(٧) في (د): «ابن».

(٨) قال العلامة قطة رحمه الله: انظره مع قوله: وكان عبد الله إلى... آخره؛ إذ مقتضاه العكس فليتأمل.

(٩) زيد في (س): «أَنَّهُ».

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَلَى أَنْقَابِ الْمَدِينَةِ: طيبة؛ بهمزة مفتوحة وسكون النون: طرقها، والأنقاب جمع قلعة، والنقاب جمع كثرة^(١) (مَلَائِكَةٌ) يحرسونها (لَا يَدْخُلُهَا الطَّاعُونَ وَلَا الدَّجَالُ) المسيح، وقد عُدَّ عدم دخول الطَّاعُونَ من خصائصها؛ وهو من لازم دعائه ﷺ لها بالصَّحَّة.

والحديث سبق في «الطَّبُّ» [ج: ٥٧٣١].

٧١٣٤ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَدِينَةُ يَأْتِيهَا الدَّجَالُ، فَيَجِدُ الْمَلَائِكَةَ يَحْرُسُونَهَا، فَلَا يَقْرُبُهَا الدَّجَالُ وَلَا الطَّاعُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد، ولأبي ذرٍّ: «حَدَّثَنَا» (يَحْيَى بْنُ مُوسَى) بن عبدربه المشهور بخت؛ بالخاء المعجمة وال فوقية قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ) بن زاذان^(٢) السُّلَمِيُّ مولا هم، أبو خالد الواسطي قال: (أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنْ قَتَادَةَ) بن دِعامَة (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: الْمَدِينَةُ) طابة (يَأْتِيهَا الدَّجَالُ) ليدخلها (فَيَجِدُ الْمَلَائِكَةَ) أي: على أنقابها (يَحْرُسُونَهَا، فَلَا يَقْرُبُهَا الدَّجَالُ وَلَا الطَّاعُونَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ) عز وجل، وهذا الاستثناء قيل^(٣) للتبرك فيشملهما، وقيل: للتعليق، وإنه يختص بالطَّاعُونَ، وإنه يجوز دخول الطَّاعُونَ المدينة، وسبق في «الطَّبُّ» [ج: ٥٧٣١] مبحث ذلك، والله الموفق^(٤).

٢٨ - باب يَاجُوجَ وَمَاجُوجَ

(باب) ذكر (يَاجُوجَ وَمَاجُوجَ) بغير همز، وبه قرأ السبعة إلا عاصمًا فيهمزة ساكنة: اسمان مشتقان من أجيح النار، أي: ضوءها، ووزنهما «يفعول»^(٥) و«مفعول» مُنْعَا من الصَّرف للتأنيث والعلمية: اسما قبيلتين، وعلى تركه^(٦) فأعجميان؛ مُنْعَا من الصَّرف؛ للعجمة والعلمية،

(١) قوله: «والأنقاب جمع قلعة، والنقاب جمع كثرة» سقط من (د).

(٢) في (د): «زادان»، وهو تصحيف.

(٣) في غير (د): «قبل»، وهو تصحيف.

(٤) في (د) و(ع): «أعلم».

(٥) في (ع): «فعول».

(٦) قال الشيخ قطة رحمته الله: أي ترك التأنيث.

ووزنهما «فاعول» كـ «طالوت»^(١) و«جالوت»، أو عربيَّان مشتقان خُففاً بالاببدال، وهما من نسل آدم عليه السلام كما في «الصحيح»، والقول بأنَّهم خُلِقوا من منيِّ آدم المختلط بالثراب، وليسوا من حوَّاء؛ غريبٌ جدًّا، لا دليل عليه، ولا يعتمد عليه؛ ككثيرٍ ممَّا يحكيه بعض أهل الكتاب لما^(٢) عندهم من الأحاديث المُفتعلة؛ كما قاله ابن كثير، وروى ابن مردويه والحاكم من حديث حذيفة مرفوعاً: «يأجوج ومأجوج قبيلتان من ولد يافث بن نوح، لا يموت أحدهم حتَّى يرى ألف رجلٍ من صلبه كلُّهم قد حمل السَّلاح، لا يمرُّون على شيءٍ إذا خرجوا إلَّا أكلوه، ويأكلون من مات منهم»، وفي «التَّيجان» لابن هشام: أنَّ أُمَّةً منهم آمنوا بالله، فتركهم ذو القرنين لمَّا بنى السَّدَّ بأرمينية؛ فسَمُّوا التُّرك لذلك، وعند ابن أبي حاتمٍ من طريق عبد الله بن عمرو قال: الجنُّ والإنس عشرة أجزاء، فتسعة أجزاء يأجوج ومأجوج، وجزء سائر النَّاس، وعن كعبٍ قال: هم ثلاثة أصنافٍ: جنس أجسادهم كالأرز، وهو شجرٌ كِبَارٌ جدًّا، وصنف أربعة أذرعٍ في أربعة أذرعٍ، وصنَّف يفترشون آذانهم ويلتحفون^(٣) الأخرى، وعند الحاكم عن ابن عبَّاسٍ: يأجوج ومأجوج شبرًا شبرًا وشبرين شبرين^(٤) وأطولهم ثلاثة أشبارٍ، قال الحافظ ابن كثير: روى^(٥) ابن أبي حاتمٍ أحاديث غريبةً في أشكالهم وصفاتهم وطولهم وقصر بعضهم وآذانهم، لا تصحُّ^(٦) أسانيدُها.

د/١٩٤

٧١٣٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. (ح) وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ: أَنَّ زَيْنَبَ ابْنَةَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ جَحْشٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمًا فَرِعَا يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَبَلِّ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدِ اقْتَرَبَ، فَتَحَ الْيَوْمَ مِنْ رَذَمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ» - وَحَلَّقَ بِإِصْبَعَيْهِ الْإِنْهَامَ وَالَّتِي تَلِيهَا - قَالَتْ زَيْنَبُ ابْنَةُ جَحْشٍ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفْتَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: «نَعَمْ؛ إِذَا كَثُرَ الْخُبْتُ».

(١) في (د): «كطاعون».

(٢) في (د): «بما».

(٣) في (ص): «يلففون».

(٤) زيد في (ص): «هم».

(٥) في (د): «ذكر».

(٦) في (د) و(ع): «لا يصح».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي حَمْزَةَ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ. (ح) لَتَحْوِيلُ السَّنَدِ^(١) قَالَ الْبَخَارِيُّ: (وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: (حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (أَخِي) عَبْدِ الْحَمِيدِ (عَنْ سُلَيْمَانَ) بْنِ بِلَالٍ^(٢) (عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ (عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ: أَنَّ زَيْنَبَ ابْنَةَ) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «بنت» (أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ) رَمْلَةَ (بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ) صَخْرُ بْنُ حَرْبٍ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ (عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةَ) / وَلَأَبِي ذَرٍّ: «بنت» (جَحْشٍ) الْأَسَدِيَّةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمًا) بَعْدَ أَنْ اسْتَيْقِظَ مِنْ نَوْمِهِ (فَزَعَا) بِكسر الرَّاي خَائِفًا حَالُ كونه (يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَبِئْسَ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدٍ اقْتَرَبَ) خَصَّ الْعَرَبَ بِالذِّكْرِ لِلْإِنْدَارِ بِأَنَّ الْفِتْنَ إِذَا وَقَعَتْ؛ كَانَ الْإِهْلَاكُ إِلَيْهِمْ أَسْرَعُ، وَأَشَارَ بِهِ إِلَى مَا وَقَعَ بَعْدَهُ مِنْ قَتْلِ عُثْمَانَ، ثُمَّ تَوَالَتْ الْفِتْنُ حَتَّى صَارَتْ^(٣) الْعَرَبُ بَيْنَ الْأُمَمِ؛ كَالْقِصْعَةِ بَيْنَ الْأَكَلَةِ (فُتِحَ الْيَوْمُ) بِضَمِّ الْفَاءِ (مِنْ رَذَمٍ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ) أَيِ: الَّذِي بَنَاهُ ذُو الْقَرْنَيْنِ يَزُورُ الْحَدِيدَ؛ وَهِيَ الْقِطْعَةُ مِنْهُ؛ كَاللَّبَنَةِ، وَيُقَالُ: إِنَّ كُلَّ لَبَنَةٍ زَنَةٌ^(٤) قِنْطَارٍ بِالْأَشْقِيِّ أَوْ تَزِيدُ عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُ: (مِثْلُ هَذِهِ) بِالرَّفْعِ (وَحَلَقَ بِإِصْبَعَيْهِ الْإِبْهَامَ وَالَّتِي تَلِيهَا) وَسَبَقَ أَوَائِلُ «كِتَابِ الْفِتَنِ» [ج: ٧٠٥٩] و«عند سفيان: تسعين أو مئة»، وَسَبَقَ مَا فِيهِ ثُمَّ، وَعِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَحَسَنُهُ وَابْنُ حَبَّانٍ وَصَحَّحَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ: «فِي السَّيِّئِ يَحْفَرُونَهُ»^(٥) كُلَّ يَوْمٍ حَتَّى إِذَا كَادُوا يَخْرَقُونَهُ؛ قَالَ الَّذِي عَلَيْهِمْ: ارْجِعُوا فَسْتَخْرِقُونَهُ غَدًا، فَيُعِيدُهُ اللَّهُ كَأَشَدَّ مَا كَانَ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ مَدَّتْهُمْ وَأَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَبْعَثَهُمْ عَلَى النَّاسِ؛ قَالَ الَّذِي عَلَيْهِ: ارْجِعُوا فَسْتَخْرِقُونَهُ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَاسْتَنْنَى، قَالَ: فَيَرْجِعُونَ فَيَجِدُونَهُ؛ كَهَيْئَتِهِ حِينَ تَرَكَوهُ فَيَخْرَقُونَهُ، فَيَخْرُجُونَ عَلَى النَّاسِ «قَالَتْ زَيْنَبُ ابْنَةُ) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «بنت» (جَحْشٍ) ﷺ: (فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفْتَهْلِكُ) بِكسر اللَّامِ (وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ) ﷺ: (نَعَمْ؛ إِذَا كَثُرَ الْخُبْتُ) بفتح الخاء والموحدة، وَالَّذِي فِي «الْيُونَنِيَّةِ» بِضَمِّ فَسْكَوْنٍ؛ وَهُوَ الْفَسْقُ أَوِ الزُّنَا.

(١) فِي (د): «الْإِسْنَاد».

(٢) فِي (ع): «الزُّهْرِيُّ»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(٣) فِي (ع): «صَار».

(٤) فِي (د): «مِنْهُ».

(٥) فِي غَيْرِ (د) وَ(س): «يَحْفَرُونَهُ».

وهذا الحديث رجال إسناده مدنيون، وهو أنزل من الذي قبله بدرجتين، ويقال: إنه أطول سند في البخاري؛ فإنه تساعي، وفيه ثلاث صحابيَات لا أربعة.

٧١٣٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُفْتَحُ الرَّذْمُ؛ رَذْمٌ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجٌ مِثْلُ هَذِهِ»، وَعَقَدَ وَهَيْبٌ تِسْعِينَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبُذْكِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو، ابن خالد قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ) عبد الله (عَنْ أَبِيهِ) طاوس (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ قَالَ: «يُفْتَحُ الرَّذْمُ» بِالرَّفْعِ نَائِبٌ عَنْ^(١) الْفَاعِلِ (رَذْمٌ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجٌ مِثْلُ هَذِهِ، وَعَقَدَ وَهَيْبٌ) هو ابن خالد المذكور (تِسْعِينَ) بَأَنْ جَعَلَ طَرَفَ ظَهْرٍ^(٢) الْإِبْهَامِ بَيْنَ عَقْدَتِي السَّبَّابَةِ مِنْ بَاطِنِهَا، وَطَرَفِ السَّبَّابَةِ عَلَيْهَا مِثْلَ نَاقِدِ الدِّينَارِ عِنْدَ النَّقْدِ، وَفِي حَدِيثِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بَعْدَ^(٣) ذِكْرِ الدَّجَالِ وَقَتْلِهِ عَلَى يَدِ عِيسَى عِنْدَ بَابِ لُدٍّ الشَّرْقِيِّ قَالَ: «فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ؛ إِذْ أَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَى عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنِّي قَدْ أَخْرَجْتُ عِبَادًا مِنْ عِبَادِي لَا يَدَانِ لَكَ بِقَتَالِهِمْ فَحَرِّزْ عِبَادِي إِلَى الطُّورِ، فَيَبْعَثُ اللَّهُ تَعَالَى يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ وَهُمْ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ كُلِّ حَذَبٍ يَنْسِلُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٦] فَيَفْزَعُ عِيسَى وَأَصْحَابَهُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَيُرْسِلُ عَلَيْهِمْ نَعْفًا فِي رِقَابِهِمْ فَيَصْبِحُونَ مَوْتَى^(٤)؛ كَمَوْتِ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ، فَيَهْبِطُ عِيسَى وَأَصْحَابُهُ فَلَا يَجِدُونَ فِي الْأَرْضِ بَيْتًا إِلَّا قَدْ مَلَأَهُ زَهْمُهُمْ وَنَتْنُهُمْ^(٥)، فَيَفْزَعُ^(٦) عِيسَى وَأَصْحَابُهُ إِلَى اللَّهِ، فَيُرْسِلُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ طَيْرًا؛ كَأَعْنَاقِ الْبَخْتِ فَتَحْمِلُهُمْ، فَتَطْرَحُهُمْ حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ يُرْسِلُ اللَّهُ مَطَرًا لَا يَكُنْ مِنْهُ مَدْرٌ وَلَا وَبْرٌ، فَيَغْسِلُ الْأَرْضَ حَتَّى يَتْرَكَهَا كَالزَّلْفَةِ، ثُمَّ يُقَالُ^(٧) لِلْأَرْضِ: أَنْبَتِي ثَمْرَتَكَ وَرَدِّي بَرَكَتَكَ، قَالَ: فَيَوْمَئِذٍ يَأْكُلُ النَّفَرُ مِنَ الرُّمَانَةِ وَيَسْتَظِلُّونَ بِقَحْفِهَا، وَيُبَارِكُ اللَّهُ فِي الرُّسُلِ حَتَّى إِنَّ اللَّقْحَةَ مِنَ الْإِبْلِ لَتَكْفِي الْفِتَامَ^(٨) مِنَ النَّاسِ، وَاللَّقْحَةُ مِنْ

(١) «عن»: مثبت من (د).

(٢) في (د): «بأن جعل ظفر».

(٣) في (ع): «عند».

(٤) هكذا في كل الأصول، والذي في المسند (١٧٦٢٩): «فَرَسَى».

(٥) «ونتنهم»: ليس في (د).

(٦) في (د): «فيرغب»، كذا سابقًا، و(ص) و(ع): «فرغب».

(٧) في غير (د) و(س): «ثم قال».

(٨) في هامش (ل): «الْفِتَامُ»؛ مهموز: الجماعة الكثيرة.

البقر تكفي الفخذ، والشاة من الغنم تكفي أهل البيت، قال: فبينما هم كذلك؛ إذ بعث الله ريحاً طيبة تحت آباطهم، فتقبض روح كل مسلم، ويبقى شرار الناس يتهارجون تهارج الحمر وعليهم تقوم الساعة»، انفرد بإخراجه مسلمٌ دون البخاري وقال الترمذي: حسنٌ صحيحٌ، وعند مسلم: «فيمرُّ أوائلهم على بحيرة طبرية، فيشربون ما فيها، ويمرُّ آخرهم فيقولون: لقد^(١) كان بهذه مرة ماء»، وعند أحمد عن ابن مسعود مرفوعاً: «لا يأتون على شيء إلا أهلكوه ولا على ماءٍ إلا شربوه» ورواه ابن ماجه، وفي «مسلم»: فيقولون: لقد قتلنا مَنْ في الأرض، هلم^(٢)؛ فلنقتل مَنْ في السماء، فيرمون شبابهم إلى السماء، فيردُّها الله عليهم مخضوبةً دماً، وعند ابن جرير وابن أبي حاتم عن كعب: «ويفرُّ الناس منهم، فلا يقوم لهم شيء، ثمَّ يرمون بسهامهم إلى السماء، فترجع مخضبةً بالدماء، فيقولون: غلبنا أهل الأرض وأهل السماء^(٣)» الحديث، وفي «تذكرة» القرطبي: وروي أنَّهم كانوا^(٤) يأكلون جميع / حشرات الأرض من ٢٠٦/١٠
الحَيَّات والعقارب وكل ذي روحٍ ممَّا خُلِقَ في الأرض، وفي خبرٍ آخر: لا يمرُّون بفيلٍ ولا خنزيرٍ إلاَّ أكلوه، ويأكلون من مات منهم، مقدَّمَتهم بالشَّام وساقَتهم بخراسان، يشربون أنهار المشرق وبحيرة / طبرية، فيمنعهم الله من مكَّة والمدينة وبيت المقدس.

د ١٩٥/٧٥ ب

وهذا آخر «كتاب الفتن» والله أعلم^(٥).



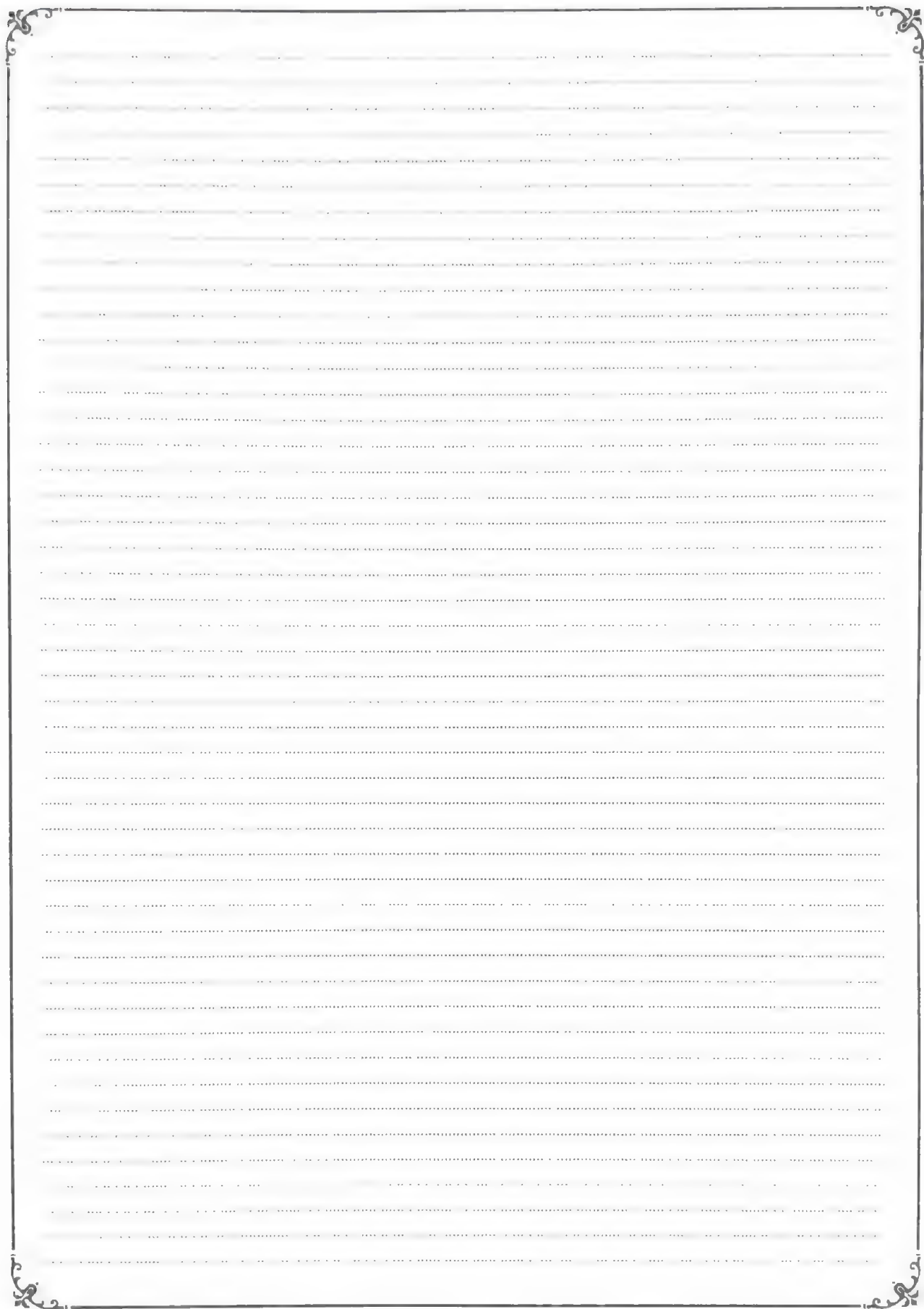
(١) «لقد»: ليس في (د).

(٢) في (د): «هلمُّوا».

(٣) في (د): «أهل الأرض والسماء».

(٤) «كانوا»: زيد في (ص).

(٥) «والله أعلم»: ليس في (ص)، وزيد في (ع): «الحمد لله أولاً وآخرًا وظاهرًا وباطنًا ولا حول ولا قوة إلا بالله».



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٩٣ - كتاب الأحكام

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) بفتح الهمزة، جمع «حُكْم» وهو عند الأصوليين خطاب الله، وهو كلامه النَّفْسِيُّ الْأَزَلِيُّ الْمُسَمَّى فِي الْأَزَلِّ خُطَابًا^(١)، المتعلّق بأفعال المكلفين؛ وهم البالغون العاقلون من حيث إنَّهم مُكَلَّفُونَ، وخرج بفعل المكلفين خطاب الله^(٢) المتعلّق بذاته وصفاته، وذوات المكلفين والجمادات؛ كمدلول الله ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢] ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ﴾ [الأعراف: ١١] ﴿وَيَوْمَ نُسِيرُ^(٣) الْجِبَالَ﴾ [الكهف: ٤٧] ولا يتعلّق الخطاب إِلَّا^(٤) بفعل كلِّ بالغ عاقل؛ لامتناع تكليف^(٥) الغافل والمُلْجَأ والمُكْرَه، وإذا تقرر أنَّ الحكم خطاب الله فلا حكم إِلَّا لله خلافاً للمعتزلة القائلين بتحكيم العقل.

١ - قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾

(٦) قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى) ولأبي ذر: «(باب قول^(٧) الله تعالى): ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]» الولاية والأمراء، أو العلماء الذين يعلمون الناس دينهم؛ لأنَّ أمرهم ينفذ على الأمراء، وهذا قول الحسن والضَّحَّاك ومجاهد، ورواه مُحيي السُّنَّة عن ابن عبَّاسٍ ودليله: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِيَ الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنَيطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣] وقيل: فإن تنازعتم، أي: أنتم

(١) في (د): «خطاب الله».

(٢) في (د): «بفعل المكلف خطابه»، وفي (ع): «خطابه».

(٣) في (ص) و(ع): «تسير».

(٤) «إلا»: مثبت من (ب) و(س).

(٥) في (ع): «لانتفاء تكلف».

(٦) زيد في (ب) و(س): «و».

(٧) «قول»: مثبت من (د) و(س).

وأولو الأمر منكم في شيء من أمور الدين، وهذا يؤيد أن المراد بـ «أولي الأمر»: أمراء المسلمين؛ إذ ليس للمقلد أن ينازع المجتهد في حكمه بخلاف المرووس إلا أن يقال: الخطاب لأولي الأمر على طريقة^(١) الالتفات، أي: تنازعتهم في شيء فيردّه العلماء إلى الكتاب والسنة، ولم يقل: وأطيعوا أولي الأمر؛ ليؤذن بأنه لا استقلال لهم في الطاعة استقلال الرسول، ودلت الآية على أن طاعة الأمراء واجبة إذا وافقوا الحق، فإذا خالفوه؛ فلا طاعة لهم لقوله بِإِذْنِ اللَّهِ: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق».

وسقط الباب لغير أبي ذر، فالتالي رفع.

٧١٣٧ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) عبد الله بن عثمان قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بن المبارك (عَنْ يُونُسَ) ابن يزيد (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم أنه قال: (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن عوف: (أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه)^(٢) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ (لَأَنِّي لَا أَمُرُ إِلَّا بِمَا^(٣)) أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، فَمَنْ فَعَلَ مَا أَمَرَهُ بِهِ؛ فَإِنَّمَا أَطَاعَ مِنْ أَمْرِي أَنْ أَمَرَهُ (وَمَنْ عَصَانِي) فيما أمرته به أو نهيته (فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي) وقال الخطابي: كانت قريش ومن يليهم من العرب لا يدينون لغير رؤساء قبائلهم، فلمَّا كان الإسلام وولِّي^(٤) عليهم الأمراء؛ أنكرته نفوسهم وامتنع بعضهم من الطاعة، فأعلمهم صلى الله عليه وسلم بأن طاعتهم مربوطة بطاعته؛ ليطيعوا من أمره بِإِذْنِ اللَّهِ عليهم^(٥) ولا يستعصوا عليه؛ لئلا تتفرق الكلمة.

والحديث سبق في «المغازي» [ج: ٢٩٥٧].

(١) في (د): «طريق».

(٢) زيد في (ب): «يقول».

(٣) «بما»: سقط في غير (د) و(س).

(٤) في (د) و(ع): «ووليت».

(٥) «عليهم»: جاء في (ص) بعد لفظ: «أمره»، وسقط من (ع).

٧١٣٨ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «أَلَا كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْإِمَامُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى أَهْلِ بَيْتِ زَوْجِهَا وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَعَبْدُ الرَّجُلِ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ، أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا^(١) إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أُويسٍ قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مَالِكٌ) الإمام (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: أَلَا) بالتخفيف (كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ) قال محيي السنة: الرَّاعِي الحافظ الْمُؤْتَمَن على ما يليه، فأمره صلى الله عليه وسلم بالنصيحة فيما يلزمه، وحذره الخيانة فيه بإخباره أَنَّهُ مَسْئُولٌ عَنْهُ (فَالْإِمَامُ) الأعظم (الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ) يحفظهم ويحيط من ورائهم، ويقيم فيهم الحدود والأحكام (وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ) يقوم عليهم بالحق في النِّفَقَةِ وحسن العشرة (وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى أَهْلِ بَيْتِ زَوْجِهَا) بحسن التدبير في أمر بيته، والتَّعَهُدُ لخدمته وأضيافه^(٢) (وَوَلَدِهِ) بحسن تربيته وتعهده (وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ) أي: بيت زوجها وولده، وغلب العقلاء فيه على غيرهم (وَعَبْدُ الرَّجُلِ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ) بحفظه والقيام بشغله (وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ، أَلَا) بالتخفيف (فَكُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ) فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كلَّ ناظرٍ في حقِّ غيره راعياً له، فإذا تقدَّم لرعاية^(٤) غيره ممَّن^(٥) يأكله؛ فهو في الهلاك قال/:

وراعي الشاة يحمي الذئب عنها فكيف إذا الذئب لها رعاء

وقال في «شرح المشكاة»: قوله: «أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ» تشبيه مضمرة الأداة، أي: كلُّكم مثل الرَّاعِي، وقوله: «وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» حالٌ عمل فيه معنى التَّشْبِيهِ وهذا مَطَّرِد في التَّفْصِيلِ، ووجه

(١) في (د): «حَدَّثَنِي».

(٢) في (ع): «تعهده»، وليس بصحيح.

(٣) «رسول الله»: زيد في (ع).

(٤) في (ص): «لرعايته»، وهو تحريف.

(٥) «ممَّن»: مثبت من (د) و(ص).

التَّشْبِيهِ حِفْظُ الشَّيْءِ وَحَسَنُ التَّعَهُّدِ لِمَا اسْتَحْفِظُ؛ وَهُوَ الْقَدْرُ الْمَشْتَرَكُ فِي التَّفْصِيلِ، وَفِيهِ: أَنَّ الرَّاعِيَ لَيْسَ بِمَطْلُوبٍ لِدَاخِلِهِ، وَإِنَّمَا أُقِيمَ بِحِفْظِ^(١) مَا اسْتَرَعَاهُ الْمَالِكُ^(٢)، فَعَلَى السُّلْطَانِ حِفْظُ الرَّعِيَّةِ فِيمَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ مِنْ حِفْظِ شَرَائِعِهِمُ وَالذَّبِّ عَنْهَا لِإِدْخَالِهَا^(٣) فِيهَا، أَوْ تَحْرِيفِ لِمَعَانِيهَا، أَوْ إِهْمَالِ حُدُودِهِمْ، أَوْ تَضْيِيعِ حَقُوقِهِمْ، وَتَرْكُ حِمَايَةِ مَنْ جَارَ عَلَيْهِمْ وَمُجَاهَدَةِ عَدُوِّهِمْ، فَلَا يَتَصَرَّفُ فِي الرَّعِيَّةِ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَلَا يَطْلُبُ أَجْرَهُ إِلَّا مِنْ اللَّهِ، وَهَذَا تَمَثُّلٌ لَا يُرَى فِي الْبَابِ الْطُفُّ مِنْهُ وَلَا أَجْمَعُ وَلَا أَبْلَغُ مِنْهُ، وَلِذَلِكَ أَجْمَلُ أَوَّلًا، ثُمَّ فَصَّلَ، ثُمَّ أَتَى بِحَرْفِ التَّنْبِيهِ وَبِالْفَذْلِكَةِ؛ كَالْخَاتِمَةِ، فَالْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: «أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ» جَوَابُ شَرْطٍ مُحذُوفٍ، وَالْفَذْلِكَةُ هِيَ الَّتِي يَأْتِي بِهَا الْحَاسِبُ بَعْدَ التَّفْصِيلِ وَيَقُولُ: فَذَلِكَ^(٤) كَذَا وَكَذَا؛ ضَبْطًا لِلْحَسَابِ، وَتَوْقِيًّا عَنِ الزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ فِيمَا فَصَّلَهُ. انْتَهَى. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَدْخُلُ فِي هَذَا الْعُمُومِ الْمُنْفَرِدُ الَّذِي لَا زَوْجَةَ لَهُ وَلَا خَادِمًا، فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ رَاعٍ عَلَى جَوَارِحِهِ حَتَّى يَعْمَلَ الْمَأْمُورَاتِ، وَيَجْتَنِبُ الْمَنْهِيَّاتِ، فَعَلًا وَنَطْقًا وَاعْتِقَادًا؛ فَجَوَارِحِهِ وَقَوَاهُ وَحَوَاشِيَهُ رَعِيَّتُهُ، وَلَا يُلْزَمُ مِنَ الْإِتِّصَافِ بِكَوْنِهِ رَاعِيًّا إِلَّا بِكَوْنِهِ مَرْعِيًّا بِاعْتِبَارِ آخِرِ.

ب ١٩٦/٧د

وَالْحَدِيثُ سَبَقَ فِي «بَابِ الْجُمُعَةِ فِي الْقُرَى وَالْمَدَنِ» مِنْ «كِتَابِ الْجُمُعَةِ» [ح: ٨٩٣].

٢ - بَابُ: الْأُمَرَاءُ مِنْ قُرَيْشٍ

هَذَا (بَابٌ) - بِالتَّنْوِينِ - يُذَكَّرُ فِيهِ (الْأُمَرَاءُ) كَانْتُون (مِنْ قُرَيْشٍ) وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكُشْمِيهَنِيِّ: «الْأَمْرُ أَمْرُ قُرَيْشٍ» قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَعْرُوفُ.

٧١٣٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ مُطْعِمٍ يُحَدِّثُ: أَنَّهُ بَلَغَ مُعَاوِيَةَ وَهُوَ عِنْدَهُ فِي وَفْدٍ مِنْ قُرَيْشٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يُحَدِّثُ: أَنَّهُ سَيَكُونُ مَلِكًا مِنْ قَحْطَانَ، فَغَضِبَ، فَقَامَ فَأَنْتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ رَجُلًا مِنْكُمْ يُحَدِّثُونَ أَحَادِيثَ لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا تُؤْتَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأُولَئِكَ جُهَاكُمُ، فَإِيَّاكُمْ

(١) فِي (ب) وَ(س): «لِحِفْظِ».

(٢) فِي (ص): «الْمَلِكِ».

(٣) فِي غَيْرِ (د) وَ(س): «دَاخِلُهُ».

(٤) فِي (د) وَ(ص): «لَكَ».

وَالْأَمَانِيَّ الَّتِي تُضِلُّ أَهْلَهَا، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ، لَا يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا كَبَّهَ اللَّهُ عَلَى وَجْهِهِ مَا أَقَامُوا الدِّينَ». تَابَعَهُ نَعِيمٌ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي حَمْزَةَ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ^(١) بَنَ شَهَابٍ أَنَّهُ (قَالَ: كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ مُطْعِمٍ) بَضْمَ الْمِيمِ وَكسر العين بينهما طاءً مهملة ساكنة، القرشي (يُحَدِّثُ: أَنَّهُ بَلَغَ مُعَاوِيَةَ) بَنَ أَبِي سَفْيَانَ (وَهُوَ عِنْدَهُ) أَي: وَالْحَالُ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جُبَيْرٍ عِنْدَ مُعَاوِيَةَ، وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنِ الْحَمُويِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «وَهُمْ عِنْدَهُ» بِالْمِيمِ بَدَلَ الْوَاوِ (فِي وَفْدٍ مِنْ قُرَيْشٍ) أَي: مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ مِنَ الْوَفْدِ الَّذِينَ أَرْسَلَهُمْ أَهْلُ الْمَدِينَةِ إِلَى مُعَاوِيَةَ لِيُبَايِعُوهُ، وَذَلِكَ حِينَ بُويعَ لَهُ بِالْخِلَافَةِ لَمَّا سَلَّمَ لَهُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بَنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِ الَّذِي بَلَغَهُ وَلَا عَلَى اسْمِ^(٢) الْوَفْدِ (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو) بَفَتْحِ الْعَيْنِ، ابْنُ الْعَاصِ، وَهُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ^(٣) فَاعِلٌ «بَلَغَ»، وَقَوْلُهُ: (يُحَدِّثُ: أَنَّهُ) أَي: الشَّانُ (سَيَكُونُ مَلِكٌ مِنْ قَحْطَانَ، فَغَضِبَ) مُعَاوِيَةَ مِنْ ذَلِكَ (فَقَامَ) خَطِيبًا (فَأَنْتَنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ رِجَالًا مِنْكُمْ يُحَدِّثُونَ) وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكُشَمِيهَنِيِّ: «يَتَحَدَّثُونَ» بِزِيَادَةِ فَوْقِيَّةٍ بَعْدَ التَّحْتِيَّةِ الْمَفْتُوحَةِ (أَحَادِيثُ) جَمْعُ حَدِيثٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، قَالَ الْفَرَّاءُ: نَرَى أَنَّ وَاحِدَ الْأَحَادِيثِ أُحْدِثَتْ، ثُمَّ جَعَلُوهُ جَمْعًا لِلْحَدِيثِ (لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا تُؤَثَّرُ) بَضْمٌ أَوَّلُهُ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ: وَلَا تُنْقَلُ (عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وَالْمُرَادُ بِكِتَابِ اللَّهِ: الْقُرْآنُ وَهُوَ كَذَلِكَ؛ فَلَيْسَ فِيهِ تَنْصِيصٌ عَلَى أَنَّ شَخْصًا بَعِيْنَهُ أَوْ بَوْصَفَهُ يَتَوَلَّى الْمَلِكُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ، وَلَمْ يَصْرَحْ بِذِكْرِ ابْنِ عَمْرٍو، بَلْ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ رِجَالًا مِنْكُمْ عَلَى الْإِبْهَامِ، وَمُرَادُهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو وَمَنْ وَقَعَ مِنْهُ التَّحْدِيثُ بِذَلِكَ؛ مُرَاعَاةً لِمَخَاطَرِ عَمْرٍو (وَأُولَئِكَ) الَّذِينَ يَتَحَدَّثُونَ بِأُمُورِ الْغَيْبِ مِنْ غَيْرِ اسْتِنَادٍ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ (جُهَاَلُكُمْ) بَضْمٌ الْجِيمِ وَتَشْدِيدُ الْهَاءِ، جَمْعُ جَاهِلٍ (فَيَايَاكُمْ وَالْأَمَانِيَّ) بِتَشْدِيدِ التَّحْتِيَّةِ

(١) «بن مسلم»: سقط من (د).

(٢) في (ب) و(س): «أسماء».

(٣) في غير (ب) و(س): «نصب»، وفي هامش (د): قوله: في موضع نصب فاعل «بلغ»: صوابه: في موضع رفع؛ كما

لا يخفى.

وَتُخَفَّفُ^(١): احذروا الأمانِيَّ (الَّتِي تُضِلُّ أَهْلَهَا) - بَضَمُ الْفَوْقِيَّةِ وَكسر الضَّادِ الْمُعْجَمَةِ، و«أهلها» نصبٌ على المفعوليَّةِ - صِفَةٌ لِلْأَمَانِيَّ (فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ) أَي: الْخِلَافَةَ (فِي قُرَيْشٍ، لَا يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا كَبَّهُ اللَّهُ^(٢) عَلَى وَجْهِهِ) أَي: الْقَاهُ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «(فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ) أَي: الْقَاهُ فِيهَا، وَهُوَ مِنَ الْغَرَائِبِ؛ إِذْ «أَكَبَّ» لَازِمٌ/ وَ«كَبَّ» مُتَعَدٌّ، عَكْسُ الْمَشْهُورِ؛ وَالْمَعْنَى: لَا يَنَازَعُهُمْ فِي أَمْرِ الْخِلَافَةِ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ مَقْهُورًا فِي الدُّنْيَا، مُعَذَّبًا فِي الْآخِرَةِ ١١٩٧/٧د (مَا أَقَامُوا الدِّينَ) «مَا» مُصَدَّرِيَّةٌ، وَالْوَقْتُ مُقَدَّرٌ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «كَبَّهُ اللَّهُ» أَي: مَدَّةَ إِقَامَتِهِمْ/ ٢٠٨/١٠ أُمُورَ الدِّينِ، فَإِذَا لَمْ يَقِيمُوهُ؛ خَرَجَ الْأَمْرُ عَنْهُمْ، هَذَا مَفْهُومُهُ، وَذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ فِي كِتَابِهِ الْكَبِيرِ قِصَّةَ سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ وَبَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَفِيهَا: فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَإِنَّ هَذَا الْأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ مَا أَطَاعُوا اللَّهَ وَاسْتَقَامُوا عَلَى أَمْرِهِ، وَمَنْ ثَمَّ لَمَّا اسْتَخَفَّ الْخُلَفَاءُ بِأَمْرِ الدِّينِ؛ تَلَاشَتْ أَحْوَالُهُمْ؛ بِحَيْثُ لَمْ يَبْقَ لَهُمْ مِنَ الْخِلَافَةِ إِلَّا الْأَسْمُ، فَلَا حَوْلَ وَلَا وَقْوَةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَقَوْلُ السَّفَاقِسِيِّ: «أَجْمَعُوا أَنَّ الْخَلِيفَةَ إِذَا دَعَا إِلَى كُفْرٍ أَوْ^(٣) بَدْعَةٍ؛ يَقَامُ عَلَيْهِ» تُعَقَّبُ بِأَنَّ الْمَأْمُونِ وَالْمُعْتَصِمِ وَالْوَائِقِ كُلُّ مَنْهُمْ دَعَا إِلَى بَدْعَةٍ الْقَوْلُ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، وَعَاقَبُوا الْعُلَمَاءَ بِسَبَبِ ذَلِكَ بِالضَّرْبِ وَالْقَتْلِ وَالْحَبْسِ وَغَيْرِهَا^(٤)، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ^(٥) بِوُجُوبِ الْخُرُوجِ عَلَيْهِمْ بِسَبَبِ ذَلِكَ.

تَنْبِيهِ: سَبَقَ فِي «بَابِ تَغْيِيرِ^(٦) الزَّمَانِ حَتَّى يَعْبُدُوا^(٧) الْأَوْثَانَ» [ح: ٧١١٧] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ رَجُلٌ مِنْ قَحْطَانَ يَسُوقُ النَّاسَ بَعْصَاهُ»، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مُلْكَ الْقَحْطَانِيِّ يَقَعُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ عِنْدَ قَبْضِ أَهْلِ^(٨) الْإِيمَانِ، فَإِنْ كَانَ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ مَرْفُوعًا مُوَافِقًا لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ فَلَا مَعْنَى لِإِنْكَارِهِ أَصْلًا، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَرْفَعَهُ، وَكَانَ فِيهِ قَدَرٌ زَائِدٌ يُشْعِرُ بِأَنَّ الْقَحْطَانِيَّ يَكُونُ فِي أَوَائِلِ الْإِسْلَامِ؛ فَهُوَ مُعْذُورٌ فِي إِنْكَارِهِ،

(١) فِي (د): «وَتُخَفِّفُهَا».

(٢) زَيْدٌ فِي (ع): «فِي النَّارِ» وَسَيَأْتِي.

(٣) فِي (د) وَ(ع): «و».

(٤) فِي (ب) وَ(س): «وْغَيْرِ ذَلِكَ».

(٥) زَيْدٌ فِي (ع): «مِنْهُمْ».

(٦) فِي (ب) وَ(س): «تَغْيِيرٌ».

(٧) فِي غَيْرِ (د): «تَعْبُدُ».

(٨) «أَهْلٌ»: سَقَطَ مِنْ (د).

وقد يكون معناه: أن قحطانيًا يخرج^(١) في ناحية من النواحي، فلا يعارض حديث معاوية، قاله في «فتح الباري».

(تَابَعَهُ) أي: تابع شعيبًا (نُعَيْمٌ) هو ابن حمّاد (عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ) عبد الله (عَنْ مَعْمَرٍ) بفتح الميمين بينهما عينٌ مهملةٌ ساكنةٌ، ابن راشد (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرٍ) وهذه المتابعة وصلها الطبراني في «معجمه الكبير» و«الأوسط» مثل^(٢) رواية شعيب إلا أنه قال بعد قوله: «فغضب»: فقال: «سمعت»، ولم يذكر ما قبل «سمعت»، وقال: في رواية: «كُبَّ على وجهه» بضم الكاف؛ وإنما ذكرها البخاري رحمه الله لصحة رواية الزهري عن محمد بن جبير؛ حيث قال: «كان محمد بن جبير»، فقد قال صالح جزرة الحافظ: لم يقل أحد في روايته عن الزهري عن محمد بن جبير إلا ما وقع في رواية نعيم بن^(٣) حمّاد عن عبد الله بن المبارك، قال صالح: ولا أصل له من حديث ابن المبارك، وكانت عادة الزهري إذا لم يسمع الحديث يقول: كان فلان يحدث، وتعبه البيهقي بما أخرجه من طريق يعقوب بن سفيان عن حجاج بن أبي منيع^(٤) الرصافي عن جده عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم، وأخرجه الحسن بن رشيقي في «فوائده» من طريق عبد الله بن وهب عن ابن^(٥) لهيعة عن عقيل عن الزهري عن محمد بن جبير/ قاله في «الفتح».

د ١٩٧/٧٥ ب

٧١٤٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنْهُمْ اثْنَانِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ) هو أحمد بن عبد الله بن يونس اليربوعي الكوفي قال: (حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ) قال: (سَمِعْتُ أَبِي) محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب (يَقُولُ: قَالَ) جدي (ابْنُ عُمَرَ) رحمه الله: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ) أي: الخلافة (فِي قُرَيْشٍ) يَلُونَهَا (مَا بَقِيَ مِنْهُمْ اثْنَانِ) قال النووي: في الحديث أن الخلافة مختصة بقريش،

(١) «يخرج»: سقط من (د).

(٢) في (د) و(ع): «من».

(٣) في (د) و(س): «عن»، وهو تحريف.

(٤) في سائر النسخ: «معين»، والمثبت موافق لما في كتب التراجم.

(٥) في (د): «أبي»، وهو تحريف.

لا يجوز عقدها لغيرهم، وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن الصحابة ومن بعدهم، ومن خالف في ذلك من أهل البدع؛ فهو محجوج بإجماع الصحابة، قال ابن المنير: وجه الدلالة من الحديث ليس من جهة تخصيص قريش بالذكر، فإنه يكون مفهوم اللقب لا^(١) حجة فيه عند المحققين، وإنما الحجة^(٢) وقوع المبتدأ معرّفًا باللام الجنسية؛ لأن المبتدأ بالحقيقة ههنا هو «الأمر» الواقع صفةً لهذا و«هذا» لا يوصف إلّا بالجنس، فمقتضاه حصر جنس الأمر في قريش، فكأنه^(٣) قال: لا أمر إلّا في قريش؛ وهو كقوله: «الشفعة فيما لم يقسم»، والحديث وإن كان بلفظ الخبر؛ فهو بمعنى الأمر، كأنه قال: ائتموا بقريش خاصة، وقوله: «ما بقي منهم اثنان» ليس المراد به حقيقة العدد، وإنما المراد به انتفاء أن يكون الأمر في غير قريش، وهذا الحكم مستمرٌّ إلى يوم القيامة ما بقي من الناس اثنان، وقد ظهر ما قاله رسول الله^(٤) مني أشير ولم، فمن زمنه إلى الآن لم تزل الخلافة في قريش من غير مزاحمة لهم على ذلك، ومن تغلب على الملك بطريق الشوكة لا ينكر أن الخلافة في قريش، وإنما يدعي أن ذلك بطريق النيباة عنهم. انتهى. ويحتمل أن يكون بقاء الأمر في قريش في بعض الأقطار دون بعض، فإن في البلاد اليمنية طائفة من ذرية الحسن بن علي لم تزل مملكة^(٥) اليمن^(٦) معهم من أواخر المئة الثالثة، وأمراء مكة من ذرية الحسن بن علي، والينبع والمدينة من ذرية الحسين بن علي، وإن كانوا من صميم^(٧) قريش، لكنهم تحت حكم غيرهم من ملوك مصر، قال الحافظ^(٨) ابن حجر: ولا شك في كون الخليفة بمصر قرشيًا من ذرية العباس، ولو فقد قرشي فكناني، ثم رجل من بني إسماعيل، ثم عجمي على ما في «التّهذيب»، أو جرهمي على ما في «التتمة»، ثم رجل من بني إسحاق، وأن يكون شجاعًا؛ ليغزو بنفسه، ويعالج الجيوش، ويقوى على فتح البلاد،

٢٠٩/١٠

(١) في (د): «لقب ولا».

(٢) قوله: «قريش بالذكر، فإنه يكون... عند المحققين، وإنما الحجة» سقط من (ع).

(٣) في (ب) و(س): «فيصير كأنه»، وفي (د): «كأنه».

(٤) «رسول الله»: ليس في (ص) و(ع).

(٥) في (ص): «لم يزل ملكه».

(٦) في (د): «تلك البلاد»، و«اليمن»: مثبت من (ع).

(٧) في (ع): «سهم».

(٨) «الحافظ»: مثبت من (ب) و(س).

ويحمي البيضة، وأن يكون أهلاً للقضاء بأن يكون مسلماً مكلفاً حرّاً عدلاً ذكراً مجتهداً ذا رأي وسمع وبصر ونطق، وتنعقد الإمامة ببيعة أهل العقد والحل من العلماء ووجوه الناس المتيسر اجتماعهم، وباستخلاف الإمام من يعينه في حياته، ويشترط القبول في حياته؛ ليكون خليفة بعد موته، وباستيلاء متغلب على الإمامة ولو غير أهل لها؛ كصبي وامرأة بأن قهر الناس بشوكته وجنده؛ وذلك لينتظم شمل المسلمين.

والحديث سبق في «المناقب»^(١) [ج: ٣٥٠١]، وأخرجه مسلم^(٢) في «المغازي».

٣ - باب أَجْر مَنْ قَضَى بِالْحِكْمَةِ

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾.

(باب أَجْر مَنْ قَضَى بِالْحِكْمَةِ) وسقط لفظ «أجر» لأبي زيد المروزي، أي: من قضى ١١٩٨/٧٥ بحكم الله تعالى، فلو قضى بغير حكم الله تعالى فسق (لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧]) الخارجون عن طاعة الله، وقال أبو منصور رحمته: يجوز أن يُحمّل على الجحود في الثلاثة؛ يعني قوله: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧] فيكون ظالماً كافراً فاسقاً؛ لأنّ الفاسق المطلق والظالم المطلق هو الكافر، وقيل: التعريف فيه للعهد، قال ابن بطّال: مفهوم الآية: أن من حكم بما أنزل الله؛ استحقّ جزيل الأجر.

٧١٤١ - حَدَّثَنَا شَهَابُ بْنُ عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ؛ رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالاً، فَسَلَّطَهُ عَلَى هَلَكْتِهِ فِي الْحَقِّ، وَآخَرُ آتَاهُ اللَّهُ حِكْمَةً، فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعْلِمُهَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا شَهَابُ بْنُ عَبَّادٍ) بفتح العين المهملة وتشديد الموحدة، الرؤاسي القيسي العبدی الكوفي قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَيْدٍ) بضم الحاء، ابن عبد الرحمن الرؤاسي القيسي الكوفي (عَنْ إِسْمَاعِيلَ) بن أبي خالد (عَنْ قَيْسٍ) هو ابن أبي حازم (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بن مسعود رضي الله عنه.

(١) في (د) و(ص): «المواهب»، وليس بصحيح.

(٢) «وأخرجه مسلم»: سقط من (د).

(٣) في (د): «وأولئك»، وكذا لاحقاً.

أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا حَسَدَ): لَا غِبْطَةَ (إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ) أَي: خَصْلَتَيْنِ (رَجُلٍ) بِالرَّفْعِ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ (آتَاهُ) أَي: أَعْطَاهُ (اللَّهُ مَا لَا فَسَلَطَهُ عَلَى هَلَكْتِهِ) بَفَتْحَاتٍ: إِهْلَاكِهِ، أَي: إِنْفَاقِهِ (فِي الْحَقِّ، وَ) رَجُلٌ (آخَرُ آتَاهُ اللَّهُ حِكْمَةً) بِكسْرِ الْحَاءِ وَسُكُونِ الْكَافِ: عَلِمًا يَمْنَعُهُ عَنْ^(١) الْجَهْلِ، وَيُزْجِرُهُ عَنِ الْقَبِيحِ (فَهُوَ يَقْضِي بِهَا) بِالْحِكْمَةِ بَيْنَ النَّاسِ (وَيُعَلِّمُهَا) لَهُمْ، وَفِيهِ التَّرْغِيبُ فِي التَّصَدُّقِ بِالْمَالِ، وَتَعْلِيمُ^(٢) الْعِلْمِ، وَقِيلَ: إِنَّ فِيهِ تَخْصِيصًا لِإِبَاحَةِ نَوْعٍ مِنَ الْحَسَدِ وَإِنْ كَانَتْ جَمَلَتُهُ مُحْظُورَةً، وَإِنَّمَا رُخِّصَ فِيهَا؛ لِمَا يَتَضَمَّنُ مَصْلَحَةَ الدِّينِ، قَالَ أَبُو تَمَّامٍ^(٣):

وما حاسدٌ في المكرمات بحاسدٍ

وقيل: معناه: لَا يَحْسُنُ الْحَسَدُ فِي مَوْضِعٍ إِلَّا فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ، وَقَالَ الطَّبَيْبِيُّ: أَثْبَتَ الْحَسَدَ فِي الْحَدِيثِ؛ لِإِرَادَةِ الْمِبَالِغَةِ فِي تَحْصِيلِ النُّعْمَتَيْنِ الْخَطِيرَتَيْنِ؛ يَعْنِي: وَلَوْ حَصَلَتَا بِهَذَا الطَّرِيقِ الْمَذْمُومِ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يُتَحَرَّى وَيُجْتَهَدَ فِي تَحْصِيلِهِمَا، فَكَيْفَ بِالطَّرِيقِ الْمَحْمُودَةِ؟ وَكَيْفَ لَا وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْخَصْلَتَيْنِ بَلَّغَتْ غَايَةً^(٤) لَا أَمَدَ فَوْقَهَا؟ وَإِذَا اجْتَمَعَتَا^(٥) فِي أَمْرٍ؛ بَلَغَ مِنَ الْعِلْيَاءِ كُلِّ مَكَانٍ، قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: لَيْسَ الْمُرَادُ بِالنَّفْيِ^(٦) حَقِيقَتُهُ، وَإِلَّا لَزِمَ الْخُلْفُ؛ لِأَنَّ النَّاسَ حَسَدُوا فِي غَيْرِ هَاتَيْنِ الْخَصْلَتَيْنِ، وَغَبَطُوا مِنْ فِيهِ سِوَاهُمَا، فَلَيْسَ هُوَ خَبْرًا، وَالْمُرَادُ بِهِ: الْحَكْمُ، وَمَعْنَاهُ: حَصَرَ الْمَرْتَبَةَ الْعُلْيَا مِنَ الْغِبْطَةِ فِي هَاتَيْنِ الْخَصْلَتَيْنِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: هُمَا أَكَدُ الْقُرْبَاتِ الَّتِي يُغَبِّطُ بِهَا، وَفِيهِ التَّرْغِيبُ فِي وِلَايَةِ الْقَضَاءِ لِمَنْ جَمَعَ شُرُوطَهُ، وَقَوِي^(٧) عَلَى أَعْمَالِ الْحَقِّ، وَوَجَدَ لَهُ^(٨) أَعْوَانًا لِمَا فِيهِ مِنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ، وَأَدَاءِ الْحَقِّ لِمُسْتَحَقِّهِ وَكَفِّ يَدِ الظَّالِمِ، وَالْإِصْلَاحَ بَيْنَ النَّاسِ، وَذَلِكَ كُلُّهُ مِنَ الْقُرْبَاتِ، وَهُوَ مِنْ مَرْتَبَتِهِ ﷺ، وَعِنْدَ ابْنِ الْمُنْذِرِ

(١) «عن»: مثبت من (ب) و(س).

(٢) في (د): «وتعلم».

(٣) في (ص): «حاتم»، وليس بصحيح.

(٤) في (د): «آية».

(٥) في (ب): «اجتمعا»، وفي (د): «وإن اجتمع».

(٦) في (ص) و(ع): «بالنهي»، وهو تحريف.

(٧) في (د) و(ع): «وعمل».

(٨) في (د): «فيه».

عن ابن أبي أوفى مرفوعاً: «الله مع القاضي ما لم يَجُرْ، فإذا جار؛ تخلَّى عنه ولزمه الشيطان».

وحديث الباب سبق في «العلم» [ح: ٧٣] و«الزكاة» [ح: ١٤٠٩].

٤ - باب السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِلْإِمَامِ مَا لَمْ تَكُنْ مَعْصِيَةً

(باب) وجوب (السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِلْإِمَامِ) / الأعظم ونائبه (مَا لَمْ تَكُنْ) تلك الطَّاعَةِ (مَعْصِيَةً) ١٩٨/٧٥ ب
إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

٧١٤٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ كَانَ رَأْسُهُ زَبِيبَةً».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) بضم الميم وفتح المهملة بعدها مهملتان^(١)، ابن^(٢) مُسْرَهْدٍ بن مسربل الأسدي البصري الحافظ أبو الحسن قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) القَطَّان، وسقط «ابن سعيد» لغير أبي ذرٍّ (عَنْ شُعْبَةَ) بن الحجاج (عَنْ أَبِي / التَّيَّاحِ) بالفوقية، ثمَّ التَّحْتِيَّة ٢١٠/١٠ المشددة، وبعد الألف حاءٌ مهملةٌ، يزيد بن حميد الضَّبْعِيُّ البصري (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتُعْمِلَ) بضم الفوقية وكسر الميم مبنياً للمفعول (عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ) برفع «عبدٌ» نائب الفاعل، و«حبشيٌّ» صفتُهُ، قيل: معناه: وَإِنْ اسْتَعْمَلَهُ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ عَلَى الْقَوْمِ، لَا أَنَّ الْعَبْدَ الْحَبَشِيَّ هُوَ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ؛ فَإِنَّ الْأَئِمَّةَ مِنْ قَرِيشٍ، أَوِ الْمَرَادُ بِهِ: الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ عَلَى سَبِيلِ الْفَرْضِ وَالتَّقْدِيرِ، وَهُوَ مَبَالِغَةٌ فِي الْأَمْرِ بِطَاعَتِهِ، وَالنَّهْيِ عَنْ شِقَاقِهِ وَمُخَالَفَتِهِ، وَعِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ الْخُصَّيْنِ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَلَوْ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ^(٣) يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ»، وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنْ الْحَمُويِّ وَالْمُسْتَمْلِي: «وَإِنْ اسْتُعْمِلَ» أَي: الْإِمَامُ «عَلَيْكُمْ عَبْدًا حَبَشِيًّا» بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَالْحَبْشَةُ جِيلٌ مَعْرُوفٌ مِنَ السُّودَانِ، وَسَبَقَ فِي «الصَّلَاةِ» [ح: ٦٩٣] أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِأَبِي ذَرٍّ: «اسْمَعْ وَأَطِيعْ وَلَوْ لِحَبَشِيٍّ^(٤)» (كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيبَةً) بِزايٍ مَفْتُوحَةٍ وَمَوْحَدَتَيْنِ بَيْنَهُمَا تَحْتِيَّةٌ سَاكِنَةٌ وَاحِدَةُ الزَّيْبِيبِ

(١) قوله: «بضم الميم، وفتح المهملة، بعدها مهملتان» سقط من (د).

(٢) «ابن»: سقط من غير (د)، وفي (ع): «هو».

(٣) «حبشي»: ثبت من (ع).

(٤) في (د): «لعبد حبشي».

المأكول المعروف الكائن من العنب إذا جفَّ، وشبهَ رأس الحبشيِّ بالزَّبِيبة؛ لتجمُّعها وسواد شعرها، ورؤوس الحبشة توصف بالصُّغر؛ وذلك يقتضي الحقارة وبشاعة الصُّورة وعدم الاعتبار^(١) بها، فهو على سبيل المبالغة في الحَضُّ على طاعتهم مع حقارتهم، وقد أُجْمِعَ على أنَّ الإمامة لا تكون في العبيد، ويُحتمل أن يكون سَمَاءُ عبدًا باعتبار ما كان قبل العتق. نعم؛ لو تغلَّب عبدٌ حقيقةً بطريق الشُّوكة؛ وجبت طاعته؛ إخمادًا للفتنة، ما لم يأمر بمعصية.

وسبق الحديث في «الصَّلَاة» [ج: ٦٩٣].

٧١٤٣ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنِ الْجَعْدِ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ يَرْوِيهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا فَكْرَهُهُ؛ فَلْيُضِرْ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ يُفَارِقُ الْجَمَاعَةَ شَيْئًا فَيَمُوتُ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً».

وبه قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحيُّ قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هو ابن زَيْدٍ (عَنِ الْجَعْدِ) بفتح الجيم وسكون العين بعدها دالٌّ مهملتين، أَبِي عثمان بن دِينَارِ الْيَشْكُرِيِّ -بالتحتية المفتوحة بعدها شينٌ معجمةٌ ساكنةٌ وكافٌ مضمومةٌ- الصَّيرَفِيُّ (عَنْ أَبِي رَجَاءٍ) عمران العطاردِيَّ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنه حال كونه (يَرْوِيهِ) أَي: عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا فَكَرِهَهُ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «يكرهه» (فَلْيَصْبِرْ) على جَوْرِهِ وظلمه، والأمر بالصَّبْرِ يستلزم وجوب السَّمْعِ والطَّاعَةِ، فتحصل المطابقة (فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ يُفَارِقُ الْجَمَاعَةَ شُبْرًا) أَي: قدر شبرٍ (فَيَمُوتُ) بالرَّفْعِ في الفرع كأصله، ويجوز النَّصْبُ؛ نحو ما تأتينا فتحدَّثنا، أَي: فيموت على ذلك من مفارقة^(٢) الجماعة (إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً) بكسر الميم؛ ك«الْقِتْلَةِ» بكسر القاف، أَي: الحالة التي يكون عليها الإنسان من الموت والقتل، أَي: كالمِيتَةِ الجاهليَّةِ حيث لا يرجعون إلى طاعة أميرٍ، ولا يتَّبِعون هُدي إمامٍ، بل كانوا مستنكِفين عن ذلك، مستبدين في الأمور، لا يجتمعون في شيءٍ، ولا يتَّفَقون على رأيٍ، وليس المراد أنَّه^(٣) يكون كافراً بذلك.

والحديث سبق في أوائل «الفِتْن» [ح: ٧٠٥٣].

(١) في (د): «الاعتماد».

(۲) فی (س) «مفارقتہ».

(۳) فی (د): «أن».

٧١٤٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ، فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ؛ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مُسَرَّهٍ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) القَطَّان (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين، ابن عمر العمري قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد (نافع) مولى ابن عمر (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعن أبيه (عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنَّهُ (قَالَ: السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ) ثابتة أو واجبة للإمام أو نائبه (عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ، فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ) ولأبي ذر: «أو كره» (مَا لَمْ يُؤْمَرْ) أي: المرء المسلم من قِبَلِ الْوَالِي عَلَيْهِ (بِمَعْصِيَةٍ^(١))، فَإِذَا أُمِرَ) بضم الهمزة (بِمَعْصِيَةٍ؛ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ) حينئذٍ تجب، بل يحرم ذلك على القادر، وهذا تقييد لما أُطْلِقَ في الحديثين السابقين من الأمر بالسَّمْعِ والطَّاعَةِ ولو لحبشي، ومن الصَّبْرِ على ما يقع من الأمير ممَّا يُكْرَهُ، والوعيد على مفارقة الجماعة.

والحديث سبق في «الجهاد» [ج: ٢٩٥٥]، وأخرجه مسلم في «المغازي»، وأبو داود في «الجهاد».

٧١٤٥ - حَدَّثَنَا عُمرُ بْنُ حَفْصٍ بنِ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَرِيَّةً، وَأَمَرَ عَلَيْهِمُ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُطِيعُوهُ، فَغَضِبَ عَلَيْهِمْ وَقَالَ: أَلَيْسَ قَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُطِيعُونِي؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: عَزَمْتُ عَلَيْكُمْ لَمَّا جَمَعْتُمْ حَطَبًا وَأَوْقَدْتُمْ نَارًا، ثُمَّ دَخَلْتُمْ فِيهَا، فَجَمَعُوا حَطَبًا فَأَوْقَدُوا، فَلَمَّا هَمُّوا بِالْدُخُولِ؛ فَقَامَ يَنْظُرُ بَغْضُهُمْ إِلَى بَغْضٍ، قَالَ بَغْضُهُمْ: إِنَّمَا تَبِعْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِرَارًا مِنَ النَّارِ، أَفَنَدَخُلُهَا؟ فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ؛ إِذْ خَمَدَتِ النَّارُ، وَسَكَنَ غَضَبُهُ، فَذَكَرَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا أَبَدًا؛ إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُمرُ بْنُ حَفْصٍ بنِ غِيَاثٍ) قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص قال: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران قال: (حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ عُبَيْدَةَ) بسكون العين في الأول، وضمها مع^(٢) فتح الموحدة في الثاني، أبو حمزة - بالزاي - ختن أبي عبد الرحمن (عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ) عبد الله بن حبيب السلمي، لأبيه صحبة (عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) هو ابن أبي طالب أَنَّهُ (قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)

(١) في (ص): «بمعصيته»، ولا يصح.

(٢) في (ب) و(س): «و».

سَرِيَّةً: قطعة من الجيش نحو ثلاث مئة أو أربع مئة؛ بسبب ناسٍ تراءاهم أهل جدة سنة تسع ١١١/١٠ (وَأَمَرَ/ عَلَيْهِمْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ) اسمه: عبد الله بن خُذافة السَّهْمِيُّ المهاجري، وفيه مجاز، أو يكون بالمعنى^(١) الأعم من كونه ممَّن نصر النَّبِيَّ ﷺ في الجملة، أو كان أنصاريًا بالمخالفة، وفي «ابن ماجه» و«مسند الإمام أحمد» تعيين عبد الله بن خُذافة السَّهْمِيِّ^(٢)، وأنَّ أبا سعيد كان من جملة المأمورين (وَأَمَرَهُمْ) بِإِلَاقَةِ (أَنْ يُطِيعُوهُ، فَغَضِبَ عَلَيْهِمْ) ولمسلم: فأغضبوه في شيء (وَقَالَ) لهم: (أَلَيْسَ قَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُطِيعُونِي؟) قَالُوا: بَلَى، قَالَ: عَزَمْتُ^(٣) ولأبي ذر: «قد عزمت» (عَلَيْكُمْ لَمَّا) بتخفيف الميم (جَمَعْتُمْ حَطَبًا وَأَوْقَدْتُمْ نَارًا، ثُمَّ دَخَلْتُمْ فِيهَا، فَجَمَعُوا حَطَبًا فَأَوْقَدُوا) زاد الكُشْمِيهَنِيُّ: «نارًا» فقال: ادخلوها، وقيل: إنَّما أمرهم بدخولها؛ ليختبر حالهم في الطَّاعة، أو فعل ذلك إشارة إلى أنَّ مخالفته توجب دخول النَّارِ، وإذا شقَّ عليكم دخول هذه النَّار؛ فكيف تصبرون على النَّارِ الكبرى؟ ولو رأى منهم الجدَّ في وُلُوجِهَا؛ منعهم (فَلَمَّا هَمُّوا بِالْدُّخُولِ) فيها (فَقَامَ) بالإنفراد، ولأبي ذر عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «فقاموا» (يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ) زاد في «المغازي» [ح: ٤٣٤٠] وجعل بعضهم يمسك بعضًا، (وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا تَبِعْنَا النَّبِيَّ ﷺ فِرَارًا مِنَ النَّارِ) بكسر الفاء (أَفَنَدَخُلُهَا؟) بهمزة الاستفهام (فَبَيْنَمَا) بالميم (هُمْ كَذَلِكَ؛ إِذْ خَمِدَتِ النَّارُ) بفتح المعجمة والميم وتُكْسَرُ انطفأ لهبها^(٤) (وَسَكَنَ^(٥) غَضَبُهُ، فَذَكَرَ) ذلك (لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: لَوْ دَخَلُوهَا) أي: لو دخلوا النَّارَ التي أوقدوها ظانِّين أنَّهم بسبب طاعتهم أميرهم لا تضرُّهم (مَا خَرَجُوا مِنْهَا أَبَدًا) أي: لماتوا فيها، ولم يخرجوا منها مدَّة الدنيا، ويَحْتَمَلُ أن يكون الضَّمير في «منها» لنار الآخرة، والتَّأْيِيدُ محمولٌ على طول الإقامة، لا على البقاء الممتدَّ دائمًا من غير انقطاع؛ لأنَّهم لم يكفروا بذلك فيجب عليهم التَّخْلِيدُ (إِنَّمَا) تجب (الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ) لا في المعصية.

والحديث مرَّ في «المغازي» [ح: ٤٣٤٠].

(١) في (د): «ويكون المعنى».

(٢) «السهمي»: ثبت من (د) و(ع).

(٣) في (د): «عزمت».

(٤) في (ب) و(س): «لهبها».

(٥) في (ص): «فسكن».

٥ - بَابُ: مَنْ لَمْ يَسْأَلِ الْإِمَارَةَ أَعَانَهُ اللَّهُ

(بَابُ) - بالتَّنوين - يُذَكَّرُ فِيهِ (مَنْ لَمْ يَسْأَلِ الْإِمَارَةَ؛ أَعَانَهُ اللَّهُ) زَادَ أَبُو ذَرٍّ: «عَلَيْهَا».

٧١٤٦ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ؛ لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكِلْتَا إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا؛ فَكَفَّرَ يَمِينَكَ، وَائْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ) بكسر الميم وسكون الثون، الأنماطي البصري قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ) بالحاء المهملة والزاي، الأزدي (عَنِ الْحَسَنِ) البصري (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ سَمُرَةَ) بن حبيب بن عبد شمس، أسلم يوم الفتح رضي الله عنه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ) ولأبي ذرٍّ: «قال لي النبي ﷺ»^(١) (يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ؛ لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ) بكسر الهمزة (فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ) عن سؤال، و«عن» يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى: الْبَاءِ، أَيْ: بِسَبَبِ مَسْأَلَةٍ، أَوْ بِمَعْنَى: «بعد» أَيْ: بعد مسألة؛ كقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩] أَيْ: بعد طبق، وقول العجاج:

ومنهل وردته عن منهل

أَيْ: بعد منهل، وجواب الشرط قوله: (وَكِلْتَا إِلَيْهَا) بضم الواو وكسر الكاف مخففة وسكون اللام: صُرِفَتْ إِلَيْهَا وَلَمْ تُعَنْ عَلَيْهَا؛ مِنْ أَجْلِ حَرَصِكَ (وَإِنْ أُعْطِيتَهَا) بضم الهمزة (عَنْ^(٢)) غَيْرِ مَسْأَلَةٍ) وجواب الشرط قوله: (أُعِنْتَ عَلَيْهَا) وعن أنسٍ رفعه: «من طلب القضاء واستعان عليه بالشفعاء؛ وَكَلَّ إِلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ أَكْرَهَ عَلَيْهِ؛ أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ مَلَكًا يَسُدُّهُ» أخرجه ابن المنذر والترمذي وأبو داود وابن ماجه، وفي معنى الإكراه عليه أَنْ يُدْعَى إِلَيْهِ، فَلَا يَرَى نَفْسَهُ أَهْلًا لِذَلِكَ؛ هَيْبَةً لَهُ وَخَوْفًا مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْمَحْذُورِ، فَإِنَّهُ يُعَانِ عَلَيْهِ إِذَا دَخَلَ فِيهِ وَيُسَدُّ، قَالَ الْمُهَلَّبُ (وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى) محلوف (يَمِينٍ، فَرَأَيْتَ) فعلت أو ظننت (غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا؛ فَكَفَّرَ يَمِينَكَ) بالنصب على المفعولية، ولأبي ذرٍّ: «(عن يمينك)» (وَائْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ) واتَّفِقَ عَلَى أَنَّ الْكُفَّارَةَ إِنَّمَا تَجِبُ بَعْدَ الْحَنْثِ، وَلَا تُقَدَّمُ عَلَى الْيَمِينِ، وَاخْتَلَفَ فِي تَوْسُطِهَا بَيْنَ الْيَمِينِ وَالْحَنْثِ؛ فَقَالَ ١٢٠٠/٧٥

(١) فِي (د) وَ(ع): «رَسُولُ اللَّهِ».

(٢) فِي (د): «مِنْ».

بالجواز أربعة عشر من الصحابة، وبه قال مالك والشافعي، واستثنى الشافعي التكفير بالصوم؛ لأنه^(١) عبادة بدنية، فلا تقدم قبل وقتها، ومناسبة الجملة لسابقتها أن الممتنع من الإمارة قد يؤدي به الحال إلى الحلف على عدم القبول مع كون المصلحة في ولايته.

والحديث سبق في «الأيمان» [ح: ٦٦٢٢].

٦ - باب: مَنْ سَأَلَ الْإِمَارَةَ وَكِلَإِهَا

(باب) - بالتَّنوين - يُذَكَّرُ فِيهِ (مَنْ سَأَلَ الْإِمَارَةَ وَكِلَإِهَا) وَلَمْ يُعَنْ عَلَيْهَا، وَ«وَكِلَإِ» بِالتَّخْفِيفِ.

٧١٤٧ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ؛ لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ؛ فَإِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكِلَتْ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَائْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) عبد الله بن عمرو المقعد البصري قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) بن سعيد التنوري البصري، أبو عبيدة الحافظ قال: (حَدَّثَنَا يُونُسُ) بن يزيد الأيلي (عَنِ الْحَسَنِ) البصري/ قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ) رضي الله عنه (قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ؛ لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ؛ لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ؛ فَإِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكِلَتْ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ) أي: حلفت على محلوف يمين، فسماه يمينًا مجازًا؛ للملابسة بينهما، والمراد: ما شأنه أن يكون محلوفًا عليه، وإلا؛ فهو قبل اليمين ليس محلوفًا عليه، فيكون من مجاز الاستعارة، ويحتمل أن يكون على معنى الباء، ويؤيده رواية النسائي: «إِذَا حَلَفْتَ بِيَمِينٍ» لكن قوله: (فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَائْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ) يدل على الأول؛ لأن الضمير لا يصح عوده على اليمين بمعناها الحقيقي؛ ولذا رجح في «الكشاف» الأول، فقال^(٢) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤] أي:

(١) في (ص): «فَلِأَنَّهُ».

(٢) «فَقَالَ»: ليس في (د).

حاجزًا لما حلفتُم عليه، وسُمِّيَ المحلوف يمينًا لتلبُّسه باليمين؛ كما قال النَّبِيُّ ﷺ لعبد الرَّحْمَنِ بنِ سَمُرَةَ: «إذا حلفت على يمينٍ فرأيت غيرها خيرًا منها؛ فانت الذي هو خير» أي: على شيءٍ ممَّا يُحْلَفُ عليه.

٧ - باب مَا يُكْرَهُ مِنَ الْحِرْصِ عَلَى الْإِمَارَةِ

(باب مَا يُكْرَهُ مِنَ الْحِرْصِ عَلَى) طلب (الْإِمَارَةِ).

٧١٤٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَحْرِصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ، وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَنِعْمَ الْمُرْضِعَةُ، وَبِئْسَتِ الْفَاطِمَةُ».

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمْرَانَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَوْلَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ) نسبه لجده، واسم أبيه: عبد الله قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَدَنِيِّ (عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ) بضمَّ الموحدة (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: إِنَّكُمْ سَتَحْرِصُونَ^(١)) بكسر الرَّاء وفتحها (عَلَى الْإِمَارَةِ) الإمامة العظمى، أو الولاية بطريق النيابة (وَسَتَكُونُ نَدَامَةً) لمن لم يعمل فيها بما ينبغي (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) وفي حديث عوف بن مالك عند البزار والطبراني بسندٍ صحيح: «أولها ملامة، وثانيها ندامة، وثالثها عذاب يوم القيامة إلا من عدل»، وعن أبي هريرة في «أوسط الطبراني»: «الإمارة أولها ندامة، وأوسطها غرامة، وآخرها عذاب يوم القيامة» (فَنِعْمَ الْمُرْضِعَةُ) الولاية؛ فإنها تدرُ عليه^(٢) المنافع واللذات العاجلة (وَبِئْسَتِ الْفَاطِمَةُ) عند انفصاله عنها بموتٍ أو غيره؛ فإنها ب ٢٠٠/٧
تقطع عنه تلك اللذات والمنافع وتُبْقِي عليه الحسرة والتَّبعة^(٣)، وألحقت «التَّاء» في «بئست» دون «نعم»، والحكمُ فيهما إذا كان فاعلهما مؤنثًا جواز الإلحاق وتركه، فوقع التَّفَنُّنُ في هذا الحديث بحسب ذلك، وقال في «المصابيح»: شَبَّهَ على سبيل الاستعارة ما يحصل من نفع

(١) في (ص): «تحرصون».

(٢) في (د): «عليها»، وليس بصحيح.

(٣) في (د): «المشقة».

الولاية حال ملابتها بالرَّضاع، وشبَّه بالفطام انقطاع ذلك عنه^(١) عند الانفصال عنها، إمَّا بموتٍ أو بغيره^(٢)، فالاستعارة في المرضِعة والفاطمة تبعيَّة، فإن قلت: هل من لطيفة تُتلمَّح^(٣) في^(٤) ترك التَّاء من فعل المدح وإثباتها مع فعل الذَّم؟ قلت^(٥): رضاعها هو أحبُّ حالتَيْها إلى النَّفس، وفطامها أشقُّ الحالَتين على النَّفس، والتَّأنيث أخفض حالتَي الفعل، وتركه أشرف حالتَيْهِ؛ إذ هي حالة التَّذكير، وهو أشرف من التَّأنيث؛ فأثر استعمال أشرف حالتَي الفعل مع الحالة المحبوبة التي هي أشرف حالتَي الولاية، واستعمل الحالة الأخرى - وهي التَّأنيث - مع الحالة الشَّاقَّة على النَّفس؛ وهي حالة الفطام عن الولاية؛ لمكان المناسبة في المحلَّين، فهذا أمرٌ قد يُتخيَّل في هذا المقام، فتأمَّلْه. انتهى. وقال في «شرح المشكاة»: إنَّما لم^(٦) يُلحِقِ التَّاء بـ «نِعَم» لأنَّ المرضِعة مستعارةٌ للإمارة، وهي وإن كانت مؤنَّثةً إلَّا أن تأنيثها غير حقيقيٍّ، وألحقها بـ «بُس» نظرًا إلى كون الإمارة حينئذٍ داهيةً ذهيئةً^(٧)، وفيه أنَّ ما يناله^(٨) الأمير من البأساء والضَّراء أبلغ وأشدُّ ممَّا يناله من النِّعماء والسَّراء، وإنَّما أُتي بالتَّاء في المرضع والفاطم دلالةً على تصوير تينك^(٩) الحالَتين المتجدِّدتين^(١٠) في الإرضاع والإفطام، فعلى العاقل ألاَّ يَلَمَّ^(١١) بلدَّةً تتبعها حسراتٌ، وفي حديث أبي هريرة عند الترمذي - وقال: حديثٌ غريبٌ - : أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «من وُلِّي القضاء، أو جُعِلَ قاضيًا بين النَّاس؛ فقد ذُبِحَ بغير سكِّين» والذَّبْح إذا كان بغير سكِّين؛ فإنَّ^(١٢) فيه زيادةً تعذيبٍ للمذبوح، بخلاف الذَّبْح بالسَّكِّين؛ ففيه

(١) في غير (ب) و(س): «عنها»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٢) في (د): «غيره».

(٣) في (ب) و(س): «تلمح».

(٤) في (ع): «من».

(٥) في (د): «أجيب بأن».

(٦) «لم»: سقط من (د).

(٧) في (ب): «ذاهبة»، وليس فيه «ذهياء»، وهو تصحيف.

(٨) في (ع): «يتناول».

(٩) في (د): «تلك».

(١٠) في (ص): «المتحدتين».

(١١) في (د): «يفرح»، وفي (ع): «يلتذ».

(١٢) «فإنَّ» مثبت من (ص) و(ع).

إِرَاحَةً^(١) لَهُ بِتَعْجِيلِ إِزْهَاقِ الرُّوحِ، وَقِيلَ: إِنَّ الدَّبْحَ لَمَّا كَانَ فِي الْعُرْفِ بِالسَّكِينِ؛ عَدَلَ مِنْهُ الشَّيْءُ إِلَى غَيْرِهِ؛ لِيَعْلَمَ أَنَّ الْمَرَادَ: مَا يُخَافُ عَلَيْهِ مِنْ هَلَاكِ دِينِهِ دُونَ بَدَنِهِ؛ قَالَ الثَّوْرِبَشْتِيُّ: وَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الدَّبْحَيْنِ! فَإِنَّ الدَّبْحَ بِالسَّكِينِ عَنَاءٌ سَاعَةً، وَالْآخِرُ عَنَاءٌ عَمْرَهُ، أَوِ الْمَرَادُ: أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُمَيِّتَ^(٢) جَمِيعَ دَوَاعِيهِ الْخَبِيثَةِ وَشَهَوَاتِهِ الرَّدِيئَةِ؛ فَهُوَ مَذْبُوحٌ بِغَيْرِ سَكِينٍ، وَعَلَى هَذَا فَالْقَضَاءُ^(٣) / ٢١٣/١٠ مَرْغُوبٌ فِيهِ، وَعَلَى مَا قَبْلَهُ فَالْمَرَادُ التَّحْذِيرُ مِنْهُ، قَالَ الْمَظْهَرِيُّ: خَطَرُ الْقَضَاءِ كَثِيرٌ، وَضَرَرُهُ عَظِيمٌ؛ لِأَنَّهُ قَلَّمَا عَدَلَ الْقَاضِي بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ مَائِلَةً إِلَى مَنْ^(٤) تَحِبُّهُ أَوْ مَنْ لَهُ مَنْصَبٌ يَتَوَقَّعُ جَاهَهُ أَوْ يَخَافُ سُلْطَنَتَهُ، وَرَبَّمَا يَمِيلُ إِلَى قَبُولِ الرِّشْوَةِ^(٥) وَهَذَا^(٦) الدَّاءُ الْعُضَالُ، وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ ابْنِ الْفَضْلِ فِي هَذَا/ الْمَعْنَى:

١٢٠١/٧د

وَلَمَّا أَنْ تَوَلَّيْتَ الْقَضَايَا وَفَاضَ الْجَوْرُ مِنْ كَفِّكَ فَيَضَا
ذُبِحْتَ بِغَيْرِ سَكِينٍ وَإِنَّا لَنَرَجُو الدَّبْحَ بِالسَّكِينِ أَيْضًا^(٧)

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «الْبَيْعَةِ»، وَ«السَّيْرِ»^(٨)، وَ«الْقَضَاءُ».

قَالَ الْبُخَارِيُّ بِالسَّنَدِ السَّابِقِ^(٩) أَوَّلَ هَذَا التَّعْلِيلِ إِلَيْهِ:

(وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بِالْمَوْحَدَةِ وَالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ الْمَشْدَدَةِ^(١٠)، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِبِنْدَارٍ:

(١) فِي (د): «رَاحَةٌ».

(٢) فِي (د) وَ(ع): «يَمُوتُ»، وَفِي (ص): «تَمُوتُ».

(٣) فِي (ع): «فَالْقِيَاسُ».

(٤) فِي (د): «مَا».

(٥) فِي هَامِشِ (ل): حَتَّى يُعْطَى الرَّجُلُ مِثْلَ دِينَارٍ فَيُظْلَمُ سَاحِطًا، ثُمَّ فِتْنَةٌ لَا يَبْقَى بَيْتٌ مِنَ الْعَرَبِ إِلَّا دَخَلَتْهُ، ثُمَّ هَدَنَةٌ تَكُونُ

بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ بَنِي الْأَصْفَرِ، فَيَغْدِرُونَ، فَيَأْتُونَكُمْ تَحْتَ ثَمَانِينَ غَايَةً، تَحْتَ كُلِّ غَايَةٍ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا، «بُخَارِي».

(٦) وَفِي (ص) وَ(ع): «وَهُوَ».

(٧) فِي هَامِشِ (ل):

ذُبِحْتَ بِغَيْرِ سَكِينٍ وَلَكِنْ تَرِيدُ الدَّبْحَ بِالسَّكِينِ أَيْضًا

(٨) فِي (ص): «وَالشَّنَنُ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٩) فِي (ع): «الْأَوَّلُ».

(١٠) «الْمَشْدَدَةُ»: سَقَطَ مِنْ (د).

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمَرَانَ) بَضَمَ الحاء المهملة وسكون الميم بعدها راء فالف^(١)، الأموي مولاهم البصري^(٢) قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ) بن عبد الله بن الحكم بن رافع الأنصاري المدني، وسقط «ابن جعفر» لغير أبي ذرٍّ (عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ) بَضَمَ عين الأول، وبفتح المهملة والكاف في الثاني، ابن ثوبان المدني (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَوْلُهُ) أي: موقوفاً عليه، وقد أدخل عمر بن الحكم بين^(٣) سعيد المقبري وأبي هريرة بخلاف الطريق السابقة^(٤).

٧١٤٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَا وَرَجُلَانِ مِنْ قَوْمِي فَقَالَ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ: أَمَرْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَقَالَ الْآخَرُ مِثْلَهُ، فَقَالَ: «إِنَّا لَا نُؤَلِّي هَذَا مَنْ سَأَلَهُ، وَلَا مَنْ حَرَصَ عَلَيْهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ) بن كُرَيْبٍ الهمداني الحافظ، أبو كُرَيْبٍ مشهور بكنيته قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة (عَنْ بُرَيْدٍ) بَضَمَ الموحدة، عامر أو الحارث (عَنْ) جدّه (أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ) أبيه (أَبِي مُوسَى) عبد الله بن قيس^(٥) الأشعري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَا وَرَجُلَانِ مِنْ قَوْمِي) لم يسمّيا. نعم؛ في «معجم الطبراني الأوسط»: أَنَّ أحدهما ابن عمّه (فَقَالَ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ: أَمَرْنَا) بفتح الهمزة وكسر الميم المشددة، أي: ولنا (يَا رَسُولَ اللَّهِ) موضعاً (وَقَالَ الْآخَرُ مِثْلَهُ، فَقَالَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِنَّا لَا نُؤَلِّي هَذَا) الأمر (مَنْ سَأَلَهُ، وَلَا مَنْ حَرَصَ عَلَيْهِ) بفتح المهملة والراء، والحرص على الولاية هو السبب في اقتتال^(٦) النَّاسِ عليها حتّى سُفِكَتِ الدِّمَاءُ، واستُبِيحَتِ الأموال والفُروج، وعَظُمَ الفساد في الأرض، قاله المهلب.

(١) «فالف»: ليس في (د).

(٢) في (د): «المصري»، وهو تحريف.

(٣) في (د): «بن»، وهو تحريف.

(٤) في (د): «السابق».

(٥) «عبد الله بن قيس»: سقط من (د).

(٦) في (د): «وكلنا».

(٧) في (د): «افتتان».

٨ - باب من استزعى رعية فلم ينصح

(باب) ذكر (من استزعى) بضم الفوقية وكسر العين، أي: من^(١) استرعاه الله (رعيةً، فلم ينصح) لها.

٧١٥٠ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ، عَنِ الْحَسَنِ: أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ زِيَادٍ عَادَ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَقَالَ لَهُ مَعْقِلٌ: إِنِّي مُحَدِّثُكَ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ اسْتَزَعَاهُ اللَّهُ رِعِيَّةً فَلَمْ يَحْطُهَا بِنَصِيحَةٍ، إِلَّا لَمْ يَجِدْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ) بفتح الهمزة وسكون الشين المعجمة^(٢) وفتح الهاء بعدها موحدةً، جعفر بن حيَّان^(٣) السَّعْدِيُّ العَطَارْدِيُّ^(٤) البصريُّ، وهو مشهورٌ بكنيته (عَنِ الْحَسَنِ) البصريِّ: (أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ) بضم العين (بْنَ زِيَادٍ) بكسر الزاي بعدها تحتيةً، أمير البصرة في زمن معاوية وولده (عَادَ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ) معقل - بكسر القاف - ويسار - بالتحتية والسين المهملة المخففة - المزنيَّ الصَّحَابِيَّ (فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ) وكانت وفاته في خلافة معاوية (فَقَالَ لَهُ مَعْقِلٌ: إِنِّي مُحَدِّثُكَ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ اسْتَزَعَاهُ» استحفظه (الله) ^(٦) ولأبي ذرٍّ والأصيليَّ: «يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ» (رِعِيَّةً فَلَمْ يَحْطُهَا) بفتح التَّحتية وضمَّ الحاء وسكون الطاء المهملتين، أي: فلم يحفظها^(٧) ولم يتعهد أمرها^(٨) (بِنَصِيحَةٍ) بفتح النون، وبعد الصاد المهملة المكسورة تحتيةً ساكنةً، وتنوينٌ آخره، ولأبي ذرٍّ عن المُسْتَمْلِي^(٩): «بِالنَّصِيحَةِ»

(١) «من»: ليس في (د).

(٢) «المعجمة»: ليس في (د).

(٣) في النسخ: «حَبَّان»، والمثبت موافق لما في كتب التراجم.

(٤) في (د): «العطاري»، وهو تحريف.

(٥) قوله: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ» سقط من (د).

(٦) «استحفظه الله»: سقط من (د).

(٧) في (ع): «يُحْطُهَا».

(٨) «ولم يتعهد أمرها»: سقط من (ع).

(٩) «عن المُسْتَمْلِي»: سقط من (د).

بزيادة «أل»، وكذا في الفرع كأصله، وفي «الفتح»: «بُنْصِحِهِ» بضمّ الثون وهاء الضمير، وقال: كذا للأكثر، وللمستملي: «بالنصيحة» (إِلَّا لَمْ يَجِدْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ) إذا كان مُسْتَحِلًّا لذلك، أو لا يجدها^(١) مع الفائزين الأولين؛ لأنه ليس عامًّا في جميع الأزمان، أو خرج مخرج التَغْلِيظ، وزاد الطبراني: «وعَرَفُهَا يوجد يوم القيامة من مسيرة سبعين/ عامًّا»، وسقط لأبي ذرٍّ والأصيليّ لفظ «إِلَّا» من قوله: «إِلَّا لَمْ يَجِدْ»، قال في «الكواكب»: فيصير مفهوم الحديث أنه يجدها، عكس المقصود، وأجاب بأن «إِلَّا» مقدّرة، أي: إِلَّا لَمْ يَجِدْ، والخبر محذوف، أي: ما من عبدٍ كذا إِلَّا حَرَّمَ الله عليه الجنة، «ولم يجد رائحة الجنة» استئناف؛ كالمفسّر له، أو «ما» ليست للتّقي، وجاز زيادة «مِنْ» للتأكيد في الإثبات عند بعض النُّحاة، وقد ثبتت «إِلَّا» في بعض النُّسخ. انتهى. وفي «اليونينية» سقوطها لأبي ذرٍّ والأصيليّ^(٢) قال في «الفتح»: لم يقع الجمع بين اللَّفْظَيْنِ المتوعّد^(٣) بهما في طريق/ واحدة، فقوله: «لم يجد رائحة الجنة» وقع في رواية أبي الأشهب، وقوله: «حَرَّمَ الله عليه الجنة»، وقع في رواية هشام، أي: التّالية لهذه، فكأنه أراد أنَّ الأصل في الحديث الجمع بين اللَّفْظَيْنِ، فحَفِظَ بعض ما لم يحفظ بعض، وهو مُحْتَمَلٌ، لكنَّ الظّاهر أنَّه لَفْظٌ واحدٌ تصرّف فيه بعض^(٤) الرّواة، وفي «الكبير» للطبراني من وجه آخر عن الحسن قال: قدم علينا عبيد الله بن زياد أميرًا أمره علينا معاوية غلامًا سفيهاً يسفك الدماء سفكًا شديدًا، وفينا عبد الله بن مغفل المزنيّ، فدخل عليه ذات يوم، فقال له: انتهِ عَمَّا أراك تصنع، فقال له: وما أنت و^(٥) ذاك؟ قال: ثمَّ خرج إلى المسجد، فقلنا له: ما كنت تصنع بكلام هذا السّفيه على رؤوس النّاس؟ فقال: إنّه كان عندي علمٌ، فأحببت أَلَّا أموت حتّى أقول به على رؤوس النّاس، ثمَّ قام، فما لبث أن مَرَضَ مَرَضَهُ الذي توفّي فيه، فأتاه عبيد الله بن زياد يعوده، فذكر نحو حديث الباب، قال الحافظ ابن حجر: فيحتمل أن تكون القصّة وقعت للصّحابيّين.

وحديث الباب^(٦) أخرجه مسلمٌ في «الإيمان».

(١) في غير (ب) و(س): «يجده»، ولعلّ المثبت هو الصّواب.

(٢) قوله: «وفي اليونينية سقوطها لأبي ذرٍّ والأصيليّ» سقط من (د).

(٣) في (ص): «المتوحّد».

(٤) في (ص): «تصرّف»، وزيد في (د): «من».

(٥) «أنت و»: ليس في (ع).

(٦) «وحديث الباب»: ليس في (د).

٧١٥١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا حُسَيْنُ الْجُعْفِيِّ: قَالَ زَائِدَةُ: ذَكَرَهُ عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: أَتَيْنَا مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ نَعُوذُهُ، فَدَخَلَ عُبَيْدُ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ مَعْقِلٌ: أَخَذْتُكَ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَا مِنْ وَالٍ يَلِي رَعِيَّةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَيَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لَهُمْ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ) الكوسج أبو يعقوب المروزي قال^(١): (أَخْبَرَنَا حُسَيْنٌ) بضم الحاء المهملة، ابن علي (الجعفي) قال^(٢): (قَالَ زَائِدَةُ) بن قدامة: (ذَكَرَهُ) أي: الحديث الآتي (عَنْ هِشَامٍ) أي: ابن حسان (عَنِ الْحَسَنِ) البصري أنه (قَالَ: أَتَيْنَا مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ نَعُوذُهُ) أي: في مرضه الذي مات فيه (فَدَخَلَ عُبَيْدُ اللَّهِ) بن زياد، ولأبي ذر عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «(فَدَخَلَ عَلَيْنَا عُبَيْدُ اللَّهِ)» (فَقَالَ لَهُ مَعْقِلٌ: أَخَذْتُكَ) بضم الهمزة ورفع المثلثة (حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ^(٣): مَا مِنْ وَالٍ) وفي رواية أبي المَلِيح عند «مسلم»: «(ما من أميرٍ) (يَلِي رَعِيَّةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَيَمُوتُ) الفاء فيه وفي «فلم يحطها» في الحديث السَّابِق [ج: ٧١٥٠] كَاللَّامِ في قوله: «فَالْفَقْطَةُ» أَلْ فِرْعَوْنُ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا» [القصص: ٨] قاله الطَّبِيُّ، قال في «المدارك»: أي: ليصير الأمر إلى ذلك، لا أنهم أخذوه لهذا؛ كقولهم: للموت ما تلد الوالدة، وهي لم تلده لأن يموت ولدها، ولكن المصير إلى ذلك؛ كذا^(٤) قاله الزَّجَّاجُ، وعن هذا قال المفسِّرون: إنَّ هذه لام العاقبة والصَّيرورة، وقال في «الكشاف»: هي لام «كي» التي معناها التَّعليل؛ كقوله: جئتكَ لتكرمني، ولكنَّ معنى التَّعليل فيها وارِدٌ على طريق المجاز؛ لأنَّ ذلك لَمَّا كان نتيجة التقاطهم^(٥) له شُبَّه بالدَّاعي الذي يفعل الفاعلُ الفعلَ لأجله؛ وهو الإكرام الذي ينتجه^(٦) المجيء، وقوله: (وَهُوَ غَاشٌّ لَهُمْ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ) بفتح الغين المعجمة وبعد الألف/ شينٌ معجمةٌ، حالٌ مقيَّدٌ للفعل ١٢٠٢/٧٥ مقصودٌ بالذِّكر؛ يعني^(٧): أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا وَلَّاهُ وَاسْتَرْعَاهُ عَلَى عِبَادِهِ لِيَدِيمَ النَّصِيحَةَ لَهُمْ،

(١) «قال»: ليس في (ص) و(ع).

(٢) «قال»: ليس في (د).

(٣) في (د): «قال».

(٤) «كذا»: ليس في (د).

(٥) في (ع): «التعاضم».

(٦) في (د): «هو نتيجة».

(٧) في (د): «بمعنى».

لا ليغشَّهم^(١) فيموت عليه، فلمَّا قلب القضية؛ استحقَّ ألا يجد رائحة الجنة، وقال القاضي عياض: المعنى: من قلَّده الله تعالى شيئًا من أمر المسلمين، واسترعاه عليهم، ونصبه لمصلحتهم في دينهم أو دنياهم؛ فإذا خان فيما أوثمن عليه، فلم ينصح؛ فقد غشَّهم؛ حرَّم الله عليه الجنة. انتهى. وهذا وعيدٌ شديدٌ على أئمة الجور، فمن ضيَّع من استرعاه الله؛ توجَّه إليه^(٢) الطلب بمظالم العباد يوم القيامة، وكيف يقدر على التحلُّل؟ نعم؛ يجوز أن يتفَضَّل الله تعالى عليه، فيُرضي عنه أخصامه، فهو الجواد الكريم، الرؤوف الرحيم.

٩ - باب: مَنْ شَاقَّ شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ

هذا (باب) - بالتَّوْنين - يُذكَر فيه: (مَنْ شَاقَّ) على النَّاسِ^(٣) بأن أدخل عليهم المشقَّة (شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ) جزاءً وفاقًا لأعمالهم.

٧١٥٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنِ طَرِيفِ أَبِي تَمِيمَةَ قَالَ: شَهِدْتُ صَفْوَانَ وَجُنْدُبًا وَأَصْحَابَهُ وَهُوَ يُوصِيهِمْ، فَقَالُوا: هَلْ سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا؟ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ سَمِعَ سَمَعَ اللَّهُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، قَالَ: «وَمَنْ يُشَاقِقْ يَشَقِقِ اللَّهُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، فَقَالُوا: أَوْصِنَا، فَقَالَ: إِنَّ أَوَّلَ مَا يُنْتَنُ مِنَ الْإِنْسَانِ بَطْنُهُ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ إِلَّا يَأْكُلَ إِلَّا طَيِّبًا فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ اسْتَطَاعَ إِلَّا يُحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ مِلءُ كَفِّهِ مِنْ دَمٍ أَهْرَاقَهُ فَلْيَفْعَلْ. قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: مَنْ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جُنْدُبٌ؟ قَالَ: نَعَمْ؛ جُنْدُبٌ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) بن شاهين أبو بشرٍ (الوَاسِطِيُّ) قال: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) هو ابن عبد الله الطَّحَّان (عَنِ الْجُرَيْرِيِّ) بضمِّ الجيم وفتح الرَّاء، نسبةً إلى جُرَيْر بن عَبَّاد، واسمه: سعيد بن إياسٍ (عَنِ طَرِيفِ) بالطَّاء المهملة آخره فاء، بوزن «عَظِيم» (أَبِي تَمِيمَةَ) بالفوقية، بوزن «عَظِيمَة»، ابن مُجَالِدٍ^(٤) - بضمِّ الميم وتخفيف الجيم - الجُهَيْمِيُّ^(٥) بضمِّ الجيم مُصَغَّرًا، نسبةً إلى بني الجُهَيْم بطنٍ من تميم، وكان مولاهم، أنه (قَالَ: شَهِدْتُ صَفْوَانَ) بن مُخْرَز بن

(١) في (د) و(ع): «النفسه».

(٢) في (ب) و(س): «عليه».

(٣) «على الناس»: سقط من (د).

(٤) في (د): «ومجاهد»، وهو تحريف.

(٥) كذا في النسخ، وفي هامش (د) من نسخة: «الهجمي»، وفي كتب التراجم «الهجمي».

زياد التَّابعيُّ البصريُّ (وَجُنْدَبًا) بضمِّ الجيم والذَّال المهملة بينهما نونٌ ساكنةٌ، ابن عبد الله البَجَلِيُّ الصَّحابيُّ المشهور (وَأَصْحَابُهُ) أي: أصحاب صفوان (وَهُوَ) أي: صفوان بن مُخَرِّزٍ (يُوصِيهِمْ) بسكون الواو، وعند الكِرْمَانِي: الضَّمير راجعٌ إلى «جندبٍ»، وكذا هو في «الأطراف» للمِزِّي، ولفظه: شهدت صفوان وأصحابه وجندبًا يوصيهم (فَقَالُوا) أي: صفوان وأصحابه لجندبٍ: (هَلْ سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا؟ قَالَ): نعم (سَمِعْتُهُ) مِنِّي اللهُ يَعْلَمُ (يَقُولُ/): مَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بفتح السين والميم المشددة، أي: من عمل للشمعة؛ ٢١٥/١٠ يُظهِرُ اللهُ سريره للنَّاسِ، ويملاً أسماعهم بما ينطوي عليه، وقيل: سَمِعَ اللهُ به، أي: يفضحه يوم القيامة، وقيل: معناه: من سَمِعَ بعيوب النَّاسِ وأذاعها؛ أظهر اللهُ عيوبه، وقيل: أسمعهُ المكروه، وقيل: أراه اللهُ ثواب ذلك من غير أن يعطيه إيَّاه؛ ليكون حَسْرَةً عليه، وقيل: من أراد أن يعلمه النَّاسُ؛ أسمعهُ اللهُ النَّاسِ، وكان ذلك حَظَّهُ (قَالَ) بِحَالِ الْإِسْلَامِ: (وَمَنْ يُشَاقِقْ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ بإسقاط إحدى القافين، أي: يضرُّ النَّاسَ، ويحملهم على ما يشقُّ من الأمر، أو يقول فيهم أمرًا قبيحًا، ويكشف عن عيوبهم ومساوئهم (يَشَقُّقُ اللهُ عَلَيْهِ) يعذِّبه (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) و«يشاقق» و«يشقق» بلفظ المضارع وفكٌّ^(١) القاف فيهما (فَقَالُوا) له: (أَوْصِنَا، فَقَالَ) جندبٌ/ (إِنَّ أَوَّلَ مَا يُنْتَنُ) بضمِّ التَّحْتِيَّة وسكون الثُّون وكسر الفوقيَّة، قال في «الصَّحاح»: نَتَنَ الشَّيْءُ وَأَنْتَنَ بِمَعْنَى، فهو مُنْتَنٌ وَمِنْتَنٌ؛ بكسر الميم؛ إِتْبَاعًا لكسرة التَّاء، والنَّتْنُ: الرَّائِحَةُ الكريهة (مِنْ الْإِنْسَانِ) بعد موته (بَطْنُهُ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ أَلَّا يَأْكُلَ إِلَّا طَيِّبًا) أي: حلالًا (فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ اسْتَطَاعَ أَلَّا يُحَالَ) بضمِّ التَّحْتِيَّة وفتح الحاء المهملة مبنيا للمفعول، وللأَصِيلِيِّ وأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «أَلَّا يَحُولَ» (بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ مِلءٌ كَفَّهُ) كذا للكُشْمِيهَنِيِّ: «ملءٌ» بغير حرف الجرِّ، ورفع «ملء» على أنه فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ دلَّ عليه المتقدِّم، أي: يحول بينه وبين الجنة ملءٌ كَفَّهُ، ولأبي ذرٍّ عن الحَمْوِيِّ والمُسْتَمْلِيِّ: «يَمْلَأُ كَفٌّ» (مِنْ دَمٍ) بغير ضميرٍ، و«من» بيانِيَّةٌ (أَهْرَاقُهُ) بفتح الهمزة وسكون الهاء^(٢) صَبَّه بغير حَقِّهِ (فَلْيَفْعَلْ).

وهذا الحديث وإن كان ظاهره أنه موقوف؛ فهو في حكم المرفوع؛ لأنه لا يقال بالرَّأي. نعم؛

(١) في (د): «وكرر».

(٢) «بفتح الهمزة وسكون الهاء»: سقط من (د).

وقع مرفوعاً عند الطبراني من طريق الأعمش عن أبي تميمة بلفظ: قال رسول الله ﷺ: «لا يحولن بين أحدكم وبين الجنة»، فذكر نحور رواية الجريري.

قال الفربري: (قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ) مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبَخَارِيُّ: (مَنْ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ جُنْدُبٌ؟ قَالَ: نَعَمْ؛ جُنْدُبٌ) وفي الفرع كأصله سقوط قوله: «قلت...» إلى آخره لأبي ذرٍّ، وقال في «الفتح»: وقد خَلَّتْ رواية النَّسْفِيِّ من ذلك.

١٠ - باب الْقَضَاءِ وَالْفُتْيَا فِي الطَّرِيقِ

وَقَضَى يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ فِي الطَّرِيقِ، وَقَضَى الشَّعْبِيُّ عَلَى بَابِ دَارِهِ.

(باب) جواز (القضاء والفتيا) حال كونهما (في الطريق) وعن أشهب: لا بأس بالقضاء إذا كان سائراً إذا لم يشغله عن الفهم، وقال السفاقسي: لا يجوز فيما يكون غامضاً.

(وَقَضَى يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ) بفتح التَّحْتِيَّةِ والميم بينهما عينٌ مهملةٌ ساكنةٌ، التَّابِعِيُّ المشهور قاضي مرو (في الطريق) كما وصله ابن سعدٍ في «طبقاته» (وَقَضَى الشَّعْبِيُّ) بفتح المعجمة وسكون المهملة وبالموحدة المكسورة، عامر بن شراحيل (على باب داره) وصله أيضاً ابن سعد.

٧١٥٣ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ خَارِجَانِ مِنَ الْمَسْجِدِ؛ فَلَقِينَا رَجُلًا عِنْدَ سُدَّةِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ مَتَى السَّاعَةُ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا أَعَدَدْتُ لَهَا؟» فَكَأَنَّ الرَّجُلَ اسْتَكَانَ، ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ مَا أَعَدَدْتُ لَهَا كَبِيرَ صِيَامٍ وَلَا صَلَاةٍ وَلَا صَدَقَةٍ، وَلَكِنِّي أَحْبَبْتُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: «أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) أخو أبي بكرٍ قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) بفتح الجيم، ابن عبد الحميد (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر (عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ) رافع الأشجعي مولاهم الكوفي، أَنَّهُ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ خَارِجَانِ مِنَ الْمَسْجِدِ؛ فَلَقِينَا رَجُلًا) بكسر القاف وفتح التَّحْتِيَّةِ (عِنْدَ سُدَّةِ الْمَسْجِدِ) بضم السين وفتح الدال المشددة المهملتين: المظلة على بابه لوقاية المطر والشمس، أو الباب، أو عتبته، أو

السَّاحَةِ أمام بابهِ، والرَّجُلُ: قال ابن حجر: لم أعرف اسمه، لكن في الدَّارِقُطَنِيِّ^(١) أَنَّهُ ذُو الْخَوِصِرَةِ الْيَمَانِيُّ (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ مَتَى السَّاعَةُ) تقوم؟ (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا أَعَدَدْتُ لَهَا) مَا هَيَّأتُ لَهَا مِنْ عَمَلٍ؟ (فَكَأَنَّ الرَّجُلَ اسْتَكَانَ) «افتعل» من السُّكُونِ، فتكون ألفه خارجة/ ١٢٠٣/٧٥
عن القياس، وقيل: إِنَّهُ «استفعل» من الكون، أي: انتقل من كونٍ إلى كونٍ؛ كما قالوا: استحال؛ إذا انتقل من حالٍ إلى حالٍ، وقوَّةُ المعنى تؤيِّدُ الأوَّلَ؛ إذ الاستكانة هي الخضوع والانقياد، وهو يناسب السُّكُونِ، والخروج عن القياس يضعِّفه، والقياس يؤيِّدُ الثَّانِي، وقوَّةُ المعنى تضعِّفه؛ إذ ليس بينهما - أعني: المشتقَّ والمشتقَّ منه - مناسبةٌ ظاهرة؛ فيحتاج في^(٢) إثباتها إلى تكلفٍ، وقيل: هو مشتقٌّ من «الكَيْنِ»؛ وهو لحم باطن الفَرْجِ؛ إذ هو في أَذَلِّ المواضع، أي: صار مثله في الذَّلِّ، وقيل: كان يَكِينٌ؛ بمعنى: خضع وذَلَّ، والوجه بناءً على هذا هو الثَّانِي؛ إذ لا يلزم الخروج عن القياس ولا عدم المناسبة، ولو كانت هذه اللَّغَةُ^(٣) مشهورة؛ لكان أحسن الوجوه/، قاله في «المصابيح»، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «قد استكان» (ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ مَا أَعَدَدْتُ) بالهمزة كالسَّابِقَةِ، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «(ما عَدَدْتُ)» بغير همزة، قال في «الفتح»: وهو بالتَّشْدِيدِ مثل: ﴿جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ﴾ [الهمزة: ٢]. انتهى. وقال المفسِّرون: ﴿جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ﴾ أي: أعدَّه لنوائب الدَّهْرِ؛ مثل: كرم وأكرم، وقيل: أحصى عدده، قاله السُّدِّيُّ، وقرأ الحسن والكلبيُّ بتخفيف الدَّالِ، أي: جمع مَالًا وَعَدَدَ ذَلِكَ الْمَالِ، والمعنى هنا: مَا هَيَّأتُ (لَهَا كَبِيرَ صِيَامٍ) بالبَاءِ الموحَّدة، ولبعضهم بالمثلثة (وَلَا صَلَاةٍ وَلَا صَدَقَةٍ، وَلَكِنِّي) بكسر النُّونِ المشدَّدة، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُويِّ والمُسْتَمَلِي: «ولكن» بسكون النُّونِ مخفَّفةً (أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ) مِنْ أَشَدِّهِمْ لَهُ^(٤): (أَنْتَ) فِي الْجَنَّةِ (مَعَ مَنْ أُحِبِّتَ) فألحقه بحسن نيَّته من غير زيادة عملٍ بأصحاب الأعمال الصَّالحة، وقال ابن بطَّالٍ: فيه جواز سكوت العالم عن جواب السَّائِلِ والمستفتي إذا كانت المسألة لا تُعرَفُ، أو كانت ممَّا لا حاجة بالنَّاسِ إليها، أو كانت ممَّا يُخشى منها الفتنة، أو سوء التأويل، ومطابقة الحديث للترجمة في

(١) زيد في (ص): «على».

(٢) «في»: مثبت من (د) و(ع).

(٣) في (ب) و(س): «اللَّفظة».

(٤) «له»: ليس في (د).

قوله: «عند السُّدَّة»، قال المهلب: الفُتْيَا في الطَّرِيق وعلى الدَّابَّة ونحو ذلك من التَّواضع، فإن كانت للضعيف فمحمودة، وإن كانت لشخصٍ من أهل الدُّنْيَا أو مَمَّنْ يُخْشَى^(١) فمكروهة، لكن إذا خشي من الثاني ضرراً واجب؛ ليأمن شرَّه.

والحديث سبق في «الأدب» في «باب علامات حبِّ الله» [ح: ٦١٧١].

١١ - باب مَا ذُكِرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَوَّابٌ

(باب مَا ذُكِرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَوَّابٌ) راتب؛ ليمنع النَّاسَ من الدُّخُولِ عليه.

٧١٥٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ يَقُولُ لَامْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِهِ: تَعْرِفِينَ فُلَانَةً؟ قَالَتْ: نَعَمْ قَالَ: فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِهَا وَهِيَ تَبْكِي عِنْدَ قَبْرِ، فَقَالَ: «اتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي»، فَقَالَتْ: إِلَيْكَ عَنِّي؛ فَإِنَّكَ خَلَوْتَ مِنْ مُصِيبَتِي، قَالَ: فَجَاوَزَهَا وَمَضَى، فَمَرَّ بِهَا رَجُلٌ فَقَالَ: مَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: مَا عَرَفْتُهُ، قَالَ: إِنَّهُ لَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَجَاءَتْ إِلَى بَابِهِ، فَلَمْ تَجِدْ عَلَيْهِ بَوَّابًا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ وَاللَّهِ مَا عَرَفْتُكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الصَّبْرَ عِنْدَ أَوَّلِ صَدْمَةٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) ولأبي ذرٍّ والأصيلي: (إسحاق بن منصور) أي: ابن بهرام الكوسج أبو يعقوب المروزي قال: (أَخْبَرَنَا) ولأبي ذرٍّ والأصيلي: (حَدَّثَنَا) (عَبْدُ الصَّمَدِ) بن عبد الوارث قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج قال: (حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ) بضمَّ الموحدة وفتح الثُّون (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) (بُيُوتُهُ، ولأبي ذرٍّ: «قال: سمعتُ/ أنس بن مالكٍ» (يَقُولُ لَامْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِهِ: تَعْرِفِينَ فُلَانَةً؟) لم يقف الحافظ على اسم المرأتين (قَالَتْ: نَعَمْ) أعرفها (قَالَ: فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِهَا وَهِيَ) أي: والحال أنها (تَبْكِي عِنْدَ قَبْرِ، فَقَالَ) لها: (اتَّقِي اللَّهَ) توطئة لقوله: (وَاصْبِرِي) بكسر الموحدة، أي: لا تجزعي وخافي غضب^(٢) الله واصبري حتَّى تُثَابِي، فأجابت (فَقَالَتْ) له: (إِلَيْكَ) أي: تنحَّ وابعذ (عَنِّي، فَإِنَّكَ خَلَوْتَ) بكسر المعجمة وسكون اللام: خالٍ (مِنْ مُصِيبَتِي) وعند أبي يعلى من حديث أبي هريرة أنها قالت: يا عبد الله؛ إني

٢٠٣/٧٥ ب

(١) زيد في (د): «لسانه»، وفي (ع): «له شوكة».

(٢) «غضب»: مثبت من (د) و(س).

أنا الحرء الثكلاء، ولو كنت مصاباً عذرني (قَالَ) أَنَسُ: (فَجَاوَزَهَا) مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (وَمَضَى، فَمَرَّ بِهَا رَجُلٌ) هُوَ الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ (فَقَالَ) لَهَا: (مَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ قَالَتْ) لَهُ^(١): (مَا عَرَفْتُهُ، قَالَ: إِنَّهُ لَرَسُولُ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ) زَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةٍ لَهُ: فَأَخَذَهَا مِثْلَ الْمَوْتِ، أَي: مِنْ شِدَّةِ الْكَرْبِ الَّذِي أَصَابَهَا لَمَّا عَرَفَتْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (قَالَ) أَنَسُ: (فَجَاءَتْ) أَي: الْمَرْأَةُ (إِلَى بَابِهِ) بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ (فَلَمْ تَجِدْ عَلَيْهِ بَوَّابًا) أَي: رَاتِبًا، تَوَاضَعًا مِنْهُ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَلَا يَعَارِضُ هَذَا حَدِيثَ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ كَانَ بَوَّابًا لَهُ بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ لَمَّا جَلَسَ عَلَى الْقَفِّ [ح: ٣٦٧٤] وَحَدِيثَ عُمَرَ لَمَّا اسْتَأْذَنَ لَهُ الْأَسْوَدُ فِي قِصَّةِ حَلْفِهِ أَلَّا يَدْخُلَ عَلَى نِسَائِهِ شَهْرًا [ح: ٨١٩١] لِأَنَّهُ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ كَانَ فِي خُلُوةِ نَفْسِهِ يَتَّخِذُ الْبَوَّابَ، وَاخْتَلَفَ فِي مَشْرُوعِيَّةِ الْحِجَابِ لِلْحَاكِمِ، فَقَالَ إِمَامُنَا الشَّافِعِيُّ: لَا يَنْبَغِي اتِّخَاذَهُ لَهُ، وَقَالَ آخَرُونَ بِالْجَوَازِ، وَقَالَ آخَرُونَ: يُسْتَحَبُّ؛ لِتَرْتِيبِ الْخُصُومِ، وَمَنْعِ الْمُسْتَطِيلِ، وَدَفْعِ الشَّرِّيرِ، وَيُكْرَهُ دَوَامُ الْإِحْتِجَابِ، وَقَدْ يَحْرَمُ؛ فِي «أَبِي دَاوُدَ» وَ«التِّرْمِذِيِّ» بِسَنَدٍ جَيِّدٍ^(٢) عَنْ أَبِي مَرْيَمَ الْأَسَدِيِّ مَرْفُوعًا: «مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ أَمْرِ النَّاسِ شَيْئًا، فَاحْتَجَبَ عَنْ حَاجَتِهِمْ؛ احْتَجَبَ اللَّهُ عَنْ حَاجَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وَقَالَ فِي «شرح المشكاة»: فَائِدَةُ قَوْلِهِ: «فَلَمْ تَجِدْ عِنْدَهُ بَوَّابًا»: أَنَّهُ لَمَّا قِيلَ لَهَا: إِنَّهُ لَرَسُولُ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ اسْتَشْعَرَتْ خَوْفًا وَهَيْبَةً فِي نَفْسِهَا، فَتَصَوَّرَتْ أَنَّهُ مِثْلُ الْمَلُوكِ، لَهُ حَاجِبٌ وَبَوَّابٌ يَمْنَعُ النَّاسَ مِنَ الْوُصُولِ إِلَيْهِ، فَوَجَدَتْ الْأَمْرَ بِخِلَافِ مَا تَصَوَّرَتْهُ (فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ وَاللَّهِ مَا عَرَفْتُكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ) لَهَا: (إِنَّ الصَّبْرَ عِنْدَ أَوَّلِ صَدْمَةٍ) وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكُشْمِيهَنِيِّ: «عِنْدَ أَوَّلِ الصَّدْمَةِ» بِالتَّعْرِيفِ؛ وَالْمَعْنَى: إِذَا وَقَعَ الثَّبَاتُ أَوَّلَ شَيْءٍ يَهْجُمُ عَلَى الْقَلْبِ مِنْ مَقْتَضِيَّاتِ الْجَزَعِ؛ فَهُوَ الصَّبْرُ الْكَامِلُ الَّذِي يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ ٢١٧/١٠ الْأَجْرُ، فَالْمَرْءُ لَا يُؤْجَرُ عَلَى الْمَصِيبَةِ^(٣)؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ صَنْعِهِ، وَإِنَّمَا يُؤْجَرُ عَلَى حَسَنِ تَثْبُتِهِ^(٤) وَجَمِيلِ صَبْرِهِ.

وسبق الحديث في «الجنائز» في «باب زيارة القبور» [ح: ١٢٨٣].

(١) «له»: ليس في (د).

(٢) في (د): «حسن».

(٣) في هامش (د): قوله: «فالمرء لا يؤجر على المصيبة... إلى آخره»: تبعه في هذا ابن عبد السلام، والذي جرى عليه ابن حجر في «الثحفة» في كتاب «الجنائز» أَنَّهُ يُثَابُ وَإِنْ لَمْ يَصْبِر؛ فَرَاغَهُ.

(٤) في (ع): «نَيْتُهُ».

١٢ - باب الحاكم يحكم بالقتل على من وجب عليه دون الإمام الذي فوقه

١٢٠٤/٧د (باب) ذكر (الحاكم يحكم بالقتل على من وجب عليه) القتل (دون الإمام الذي فوقه) أي: الذي ولّاه، من غير احتياج إلى استئذانه في خصوص ذلك، «وباب» مضاف لتاليه في الفرع، وقال العيني: ليس مضافاً، وإنّ قوله: «الحاكم» رفع بالابتداء، وقوله: «يحكم بالقتل» خبره، وقال في «الكواكب» وتبعه البرماوي: قوله: «دون» هو إمّا بمعنى: عند، وإمّا بمعنى: غير، لكنّ الحديث الثاني^(١) يدلّ على أنّه^(٢) بمعنى غير ليس إلّا، والأوّل يحتملها.

٧١٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ خَالِدٍ الدُّهْلِيُّ: حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ كَانَ يَكُونُ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَنْزِلَةِ صَاحِبِ الشَّرْطِ مِنَ الْأَمِيرِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ خَالِدٍ) هو مُحَمَّد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس (الدُّهْلِيُّ) بضمّ المعجمة^(٣) وسكون الهاء وكسر اللّام، وسقط «الدُّهْلِيُّ» لأبي ذرّ، قال: (حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ مُحَمَّدٌ) بتقديم النسبة على الاسم، وهي رواية أبي زيد المروزيّ كما في «الفتح»، وللاكثر: «حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن عبد الله الأنصاري» قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبي ذرّ: «حَدَّثَنِي» (أَبِي)^(٤) عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس (عَنْ) عمّ أبيه (ثُمَامَةَ) بضمّ المثناة وتخفيف الميم الأولى والثانية بينهما ألف (عَنْ أَنَسٍ) رضي الله عنه: (أَنَّ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ) قال في «الفتح»: وزاد في رواية المروزيّ: «ابن^(٥) عبادة» أي: الأنصاريّ الخزرجيّ، لا قيس بن سعد بن معاذ، ولأبي ذرّ: «عن أنس بن مالك قال: إنّ قيس بن سعد» (كَانَ يَكُونُ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَنْزِلَةِ صَاحِبِ الشَّرْطِ)^(٦) مِنَ الْأَمِيرِ بضمّ المعجمة وفتح الرّاء بعدها طاءً مهملةً، وزاد الإسماعيليّ عن الحسن بن سفيان عن مُحَمَّد بن مرزوق عن الأنصاريّ ممّا أدرجه الأنصاريّ من كلامه؛

(١) في (د): «التالي».

(٢) زيد في (ع): «ليس»، ولا يصحّ.

(٣) في (ص): «الدّال».

(٤) قوله: «حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن عبد الله الأنصاريّ... ولأبي ذرّ: حَدَّثَنِي أَبِي» سقط من (ع).

(٥) في (ع): «أنّ»، وهو تحريف.

(٦) في (س): «الشّرطة».

كما بيّنه الترمذي: «لما ينفذه من أموره»، والشرطة: أعوان الأمير الذين يتصرفون في الجند بأمره، والمراد بصاحب الشرطة: كبيرهم، ف قيل: سُمُوا بذلك؛ لأنهم رُذالة^(١) الجند، أو لأنهم الأشداء الأقوياء من الجند، قال الأزهري^(٢): شرطة كل شيء: خياره، ومنه: الشرطة؛ لأنهم نُخبة الجند، وقيل: هم أول طائفة تتقدم الجيش وتشهد الواقعة، وقيل: مأخوذ من الشريط؛ وهو الحبل المُبرَم؛ لما فيهم من الشدة، وفي الحديث تشبيه ما مضى بما حدث بعده؛ لأن صاحب الشرطة لم يكن موجوداً في العهد النبوي عند أحدٍ من العمال، وإنما حدث في دولة بني أمية، فأراد أنس تقريب حال قيس بن سعدٍ عند السامعين، فشبهه بما يعهدونه، وفائدة تكرار لفظ «الكون» في قوله: «كان يكون» بيان الدوام والاستمرار؛ كما قاله في «الكواكب»، وقوله في «الفتح»: «إنه وقع في الترمذي وغيره من طرقٍ عن الأنصاري بلفظ^(٣)»: كان قيس بن سعدٍ من النبي ﷺ، قال: فظهر أن ذلك كان^(٤) من تصرف الرواة، تعقبه العيني بأن رواية الترمذي وغيره لا تستلزم نفي رواية: «كان يكون»، فإن كلاً لا يروي إلا ما ضبطه، فعدم النسبة إلى تصرف الرواة أولى من كونهم تصرفوا^(٥) في ذلك من أنفسهم، ومفهوم التكرار وزيادة د ٢٠٤/٧٥ ب الإسماعيلي: أن ذلك كان لقيس على سبيل الوظيفة الراتبية، لكن يُعكّر عليه ما ذكره الإسماعيلي بلفظ: قال الأنصاري: ولا أعلمه إلا عن أنس: أنه لما قدم النبي ﷺ كان قيس بن سعدٍ في مقدمته بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير، فكلم سعد النبي ﷺ في قيس أن يصرفه من الموضع الذي وضعه فيه؛ مخافة أن يقدم على شيء، فصرفه عن ذلك، ثم أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن الأنصاري بدون تلك الزيادة التي في آخره، قال: ولم يشك في كونه عن أنس، فكأن الأنصاري كان يتردد في وصلها، قال الحافظ ابن حجر: وعلى تقدير ثبوت هذه الزيادة؛ فلم يقع ذلك لقيس بن سعدٍ إلا في تلك المرة ولم يستمر مع ذلك فيها.

(١) في (ع): «رذلة».

(٢) في (د) و(ع): «الزهرى»، وهو تحريف.

(٣) «بلفظ»: مثبت من (د).

(٤) «كان»: مثبت من (ب) و(س).

(٥) في (د): «يتصرفون».

٧١٥٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ قُرَّةَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ وَأَتْبَعَهُ بِمُعَاذٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مُسَرِّهٍ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) زاد أبو ذرٍّ: «(هو القَطَّانُ)» (عَنْ قُرَّةَ) ولأبي ذرٍّ زيادة: «(بن خالد)» أي: السَّدُوسِيُّ أَنَّهُ قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ) العدويُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ) بضمِّ الموحَّدة، عامرٌ أو الحارث (عَنْ أَبِي مُوسَى) عبد الله بن قيس الأشعري: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ) أرسله إلى اليمن قاضيًا (وَأَتْبَعَهُ بِمُعَاذٍ) بهزمة قطع وسكون الفوقية، ومعاذ هو ابن جبل، وهذا قطعة من حديث سبق في «باب حكم المرتد والمرتدة» من «استتابة المرتدين» [ج: ٦٩٢٣] بهذا/ السند، وأوله عن أبي موسى قال: أقبلت إلى النَّبِيِّ ﷺ ومعني رجلان من الأشعريين؛ أحدهما عن يميني، والآخر عن يساري، ورسول الله ﷺ يستاك، فكلاهما سأل^(١) فقال: «يا أبا موسى»^(٢)، أو قال: «يا عبد الله بن قيس» قال: قلت: والذي بعثك بالحق؛ ما أطلعاني على ما في أنفسهما، وما شعرت أنهما يطلبان العمل، فكأنني أنظر إلى سواكه تحت شفتيه^(٣) قلصت، فقال: «لن - أو لا - نستعمل على عملنا من أراده، ولكن اذهب أنت يا أبا موسى - أو يا عبد الله بن قيس - إلى اليمن»، ثم أتبعه معاذ بن جبل، ثم ذكر قصّة اليهودي الذي أسلم ثم ارتد، وعليها اقتصر هنا في الحديث التّالي لهذا.

٧١٥٧ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا مَحْبُوبُ بْنُ الْحَسَنِ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى: أَنَّ رَجُلًا أَسْلَمَ ثُمَّ تَهَوَّدَ، فَأَتَى مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَهُوَ عِنْدَ أَبِي مُوسَى، فَقَالَ: مَا لِهَذَا؟ قَالَ: أَسْلَمَ ثُمَّ تَهَوَّدَ، قَالَ: لَا أَجْلِسُ حَتَّى أَقْتُلَهُ، فَضَاءَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ ﷺ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ) بفتح المهملة والموحَّدة المشددة وبعد الألف مهملة، العطار^(٤) البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا مَحْبُوبُ بْنُ الْحَسَنِ) القرشيُّ البصريُّ، قيل: اسمه محمّد، ومحبوب لقبه قال: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) الحذاء (عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ) العدويُّ (عَنْ أَبِي

(١) في هامش (ل): بحذف المسؤول، ولمسلم: «أمرنا على بعض ما ولّاك الله».

(٢) في هامش (ل): أي: ما تقول يا أبا موسى، كما تقدّم ذلك في الباب المذكور. انتهى. كذا بخط شيخنا العجمي رحمه.

(٣) في (س): «شفتيه».

(٤) في (ب) و(س): «العطاردِيُّ»، وفي (د): «العَطَارِيُّ»، والمثبت موافق لما في كتب التراجم.

بُرْدَةَ) عَامِرٍ (عَنْ أَبِي مُوسَى) الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ رَجُلًا) لَمْ أَعْرِفْ اسْمَهُ (أَسْلَمَ ثُمَّ تَهَوَّدَ، فَأَتَى^(١) مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَهُوَ عِنْدَ أَبِي مُوسَى، فَقَالَ) مُعَاذٌ لِأَبِي مُوسَى: (مَا لِهَذَا) الرَّجُلِ الْمَوْتَقُ؟ (قَالَ: أَسْلَمَ ثُمَّ تَهَوَّدَ) وَفِي رَوَايَةٍ/ الْبَابُ الْمَذْكُورُ فِي «اسْتِتَابَةِ الْمُرْتَدِّينَ» [ح: ٦٩٢٣] ثُمَّ أَتْبَعَهُ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ؛ أَلْقَى لَهُ وَسَادَةً، قَالَ: انْزِلْ، وَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ^(٢) مَوْتَقٌ، قَالَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: كَانَ يَهُودِيًّا فَأَسْلَمَ، ثُمَّ تَهَوَّدَ، فَقَالَ: اجْلِسْ (قَالَ: لَا أَجْلِسُ حَتَّى أَقْتُلَهُ) هَذَا (قَضَاءُ اللَّهِ وَ) قَضَاءُ (رَسُولِهِ مِنْ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) زَادَ فِي «الاسْتِتَابَةِ» [ح: ٦٩٢٣] فَأَمَرَ بِهِ فُقْتُلَ، وَبِذَلِكَ يَتِمُّ مُرَادُ التَّرْجُمَةِ، وَيَحْصُلُ الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْحُدُودَ لَا يُقِيمُهَا عَمَّالُ الْبِلَادِ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِ الْإِمَامِ الَّذِي وَلَّاهُمْ.

١٣ - بَابُ: هَلْ يَقْضِي الْحَاكِمُ أَوْ يُفْتِي وَهُوَ غَضَبَانُ؟

هذا (بَابٌ) - بِالتَّنْوِينِ - يُذَكِّرُ فِيهِ: (هَلْ يَقْضِي الْحَاكِمُ) وَلِأَبِي ذَرٍّ عَنِ الْحَمُويِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «الْقَاضِي» أَي: بَيْنَ النَّاسِ (أَوْ يُفْتِي وَهُوَ غَضَبَانُ)^(٣)؟

٧١٥٨ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: كَتَبَ أَبُو بَكْرَةَ إِلَى ابْنِهِ - وَكَانَ بِسِجِسْتَانَ - بِأَنْ لَا تَقْضِيَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَنْتَ غَضَبَانُ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: «لَا يَقْضِيَنَّ حَكَمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانُ».

وبه^(٤) قَالَ: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بْنُ أَبِي إِيسَى قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بْنُ الْحَجَّاجِ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ) بِضَمِّ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الْمِيمِ، الْكُوفِيُّ قَالَ: (سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرَةَ) نَفِيعَ الثَّقَفِيِّ (قَالَ: كَتَبَ) أَبِي (أَبُو بَكْرَةَ إِلَى ابْنِهِ) بِالثُّونِ: وَلَدُهُ عَبْدُ اللَّهِ - بِالتَّصْغِيرِ - (وَكَانَ) عَبْدُ اللَّهِ قَاضِيًّا^(٥) (بِسِجِسْتَانَ) بِكسر المَهْمَلَةِ وَالْجِيمِ عَلَى الصَّحِيحِ، غَيْرُ مَنْصَرَفٍ؛ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعَجْمِيَّةِ، وَفِيهِ الزِّيَادَةُ وَالتَّأْنِيثُ: إِحْدَى مَدَنِ الْعَجَمِ، وَهِيَ خَلْفُ كَرْمَانَ مَسِيرَةَ مِائَةِ فَرَسَخٍ، مِنْهَا أَرْبَعُونَ مَفَازَةً لَيْسَ بِهَا مَاءٌ، وَهِيَ إِلَى نَاحِيَةِ الْهِنْدِ (بِأَنْ لَا تَقْضِيَ بَيْنَ اثْنَيْنِ) وَفِي

(١) فِي غَيْرِ (د) وَ(ع): «فَاتَاهُ»، وَالْمَثْبُتُ مُوَافِقٌ لِ«الْيُونَنِيَّةِ».

(٢) «عِنْدَهُ»: لَيْسَ فِي (د).

(٣) قَوْلُهُ: «أَوْ يُفْتِي وَهُوَ غَضَبَانُ»: جَاءَ فِي (د) وَ(ع) بَعْدَ لَفْظِ: «الْحَاكِمُ».

(٤) «وَبِهِ»: سَقَطَ مِنْ (د).

(٥) فِي (ل): «قَاضِي»، وَفِي هَامِشِهَا: كَذَا بِخَطِّهِ.

«عمدة الأحكام»: كتب أبي وكتبْتُ له إلى ابنه عُبَيْد الله، وهو موافقٌ لرواية مسلم^(١)، إلا أنه زاد لفظة: ابنه، والضَّمير في «ابنه» عائِدٌ إلى أبي بكرة، وصرَّح به^(٢) في بعض الروايات فقال: وكتبْتُ له إلى ابنه عُبَيْد الله بن أبي بكرة، والحاصل: أن أبا بكرة له ابنٌ يُسمَّى عُبَيْد الله، وهو المكتوب إليه، وابنٌ آخر يُسمَّى عبد الرحمن راوي الحديث الذي كتب إلى أخيه عُبَيْد الله به^(٣)، وهذا التركيب يحتمل أن يكون أبو بكرة كتب بنفسه إلى ابنه عُبَيْد الله، وكتب عبد الرحمن لأخيه عُبَيْد الله^(٤) بمثل ما كتب أبو بكرة، ولكنَّ عبد الرحمن إنَّما كتب لأجل أبيهما، أي: لأجل أمره وطواعيته ونحو ذلك، ففيه تنازعٌ بين «كتب» وبين «كتبْتُ» في المفعول؛ وهو «أن لا يحكم بين اثنين» وفي الجار والمجرور وهو «إلى ابنه»، ويكون قد أعمل أحدهما وأضمر في الآخر، ولكنَّه حُذِفَ؛ لكونه فضلةً، وتعقُّبه في «الفتح» بأنَّه لا يتعيَّن ذلك، بل الذي يظهر أن قوله: «كتب أبي» أي: أمر بالكتابة، وقوله: و«كتبْتُ» أي: باشرت الكتابة التي أمر بها، والأصل عدم التَّعدُّد، وتعقُّبه العينيُّ فقال^(٥): الأصل عدم التَّعدُّد، والأصل^(٦) عدم ارتكاب المجاز والعدول عن ظاهر الكلام لا لعلَّة، وما المانع من التَّعدُّد؟ انتهى. أو يكون المراد: كتب أبي^(٧) إليَّ^(٨) أن أكتب لابنه، ولكنَّ حُذِفَ المفعول؛ وهو المجرور بـ «إلى»، ثمَّ قال: وكتبْتُ له إلى ابنه بذلك، أي: لأجل أمره لي بأن أكتب، وعلى هذا فلا تنازع في المجرور، بل في المفعول الذي هو المصدر المنسبك من «أن لا تحكم.... إلى آخره»، وأُعمل أحدهما وحُذِفَ الآخر؛ لأنَّه غير عمدةٍ على ما سبق، أو يكون المراد: أن كلاً من أبي بكرة وعبد الرحمن كتب إلى عُبَيْد الله، وكتابة ثانيهما إليه تأكيدٌ لكتابة الأوَّل، وكتابة عبد الرحمن إنَّما كانت لأجل أبي بكرة؛ على معنى: أنَّه كتب ذلك عن أبيه، لا من قبل نفسه،

د ٢٠٥/٧٥ ب

(١) في هامش (د): لفظ رواية مسلم: كتب أبي وكتبْتُ له إلى عُبَيْد الله بن أبي بكرة.

(٢) «به»: مثبت من (د).

(٣) «به»: ليس في (د).

(٤) «عُبَيْد الله»: ليس في (ع).

(٥) «تعقُّبه العينيُّ فقال»: سقط من (ص) و(ع).

(٦) «عدم التَّعدُّد والأصل»: سقط من غير (ب) و(س).

(٧) «أبي»: سقط من (د).

(٨) في (ع): «أي أمرني».

أو يكون أبو بكره أمر بالكتابة، فُنِسِبَ إليه/ أَنَّهُ كَتَبَ تَجَوُّزًا بِالسَّبَبِ عَنِ الْمَسَبِّ، وفيه نظر؛ ٢١٩/١٠
 لرواية النسائي: قال عبد الرحمن بن أبي بكره: كتب إلي أبو بكره يقول: سمعت رسول الله
 ﷺ يقول... إلى آخره، وفي رواية مسلم: أن لا تحكم بين اثنين (وَأَنْتَ غَضَبَانُ) جملة في
 موضع الحال، و«غضبان»: لا ينصرف، والغضب: غليان دم القلب؛ لطلب الانتقام، وعند
 الترمذي عن أبي سعيد مرفوعاً: «ألا وإن الغضب جمرة في قلب ابن آدم^(١)؛ أما ترون إلى حمرة
 عينيه وانتفاخ أوداجه؟» (فَإِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ) الفاء في «فإني» سببية: (لَا يَقْضِيَنَّ)
 تشديد النون تأكيد للنهي (حَكَمَ) بفتحين، أي: حاكم (بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانُ) لأن الغضب
 قد يتجاوز بالحاكم إلى غير الحق، وعداه الفقهاء بهذا المعنى إلى كل ما يحصل به التغير
 للفكر؛ كجوع وشبع مفرطين، ومرض مؤلم وخوف مزعج، وفرح شديد، وغلبة نعاس، وهم
 مضجِر^(٢)، ومدافعة حدث، وحر مزعج، وبرد منكِر، وسائر ما يتعلّق به القلب تعلّقاً يشغله عن
 استيفاء النظر، وعن أبي سعيد عند البيهقي بسند ضعيف مرفوعاً: «لا يقضي القاضي^(٣) إلا
 وهو شعبان ريان»، واقتصر على ذكر الغضب؛ لاستيلائه على النفس، وصعوبة مقاومته،
 بخلاف غيره. نعم؛ إن غضب الله؛ ففي الكراهة وجهان؛ قال البلقيني: المعتمد عدم الكراهة،
 واستبعده غيره؛ لمخالفته لظواهر الأحاديث، وللمعنى الذي لأجله نُهي عن الحكم حال
 الغضب، ولو خالف وحكم وهو غضبان؛ صحّ إن صادف الحق مع الكراهة، وعن بعض
 الحنابلة: لا^(٤) ينفذ الحكم في حال الغضب؛ لثبوت النهي عنه، والنهي يقتضي الفساد،
 وفصل بعضهم بين أن يكون الغضب طراً عليه بعد أن استبان له الحكم^(٥)؛ فلا يؤثر، وإلا فهو
 محلّ الخلاف.

والحديث أخرجه مسلم في «الأحكام»، وأبو داود في «القضاء»، والترمذي في «الأحكام»،
 والنسائي في «القضايا»، وابن ماجه في «الأحكام».

(١) في (د): «بني».

(٢) في (د) و(ع): «نعاس وضجر».

(٣) في (د): «الحاكم».

(٤) في (ع): «بأنه».

(٥) «الحكم»: ليس في (د).

٧١٥٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إِنِّي وَاللَّهِ لَا تَأْخُرُ عَن صَلَاةِ الْغَدَاةِ مِنْ أَجْلِ فُلَانٍ؛ مِمَّا يُطِيلُ بِنَا فِيهَا، قَالَ: فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَطُّ أَشَدَّ غَضَبًا فِي مَوْعِظَةٍ مِنْهُ يَوْمِيذٍ، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ؛ إِنَّ مِنْكُمْ مُنْفَرِّينَ، فَأَيُّكُمْ مَا صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيُوجِزْ، فَإِنَّ فِيهِمُ الْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَّةِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ) المروزي المجاور قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بن المبارك قال: (أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ) الكوفي الحافظ (عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ) أبي عبد الله^(١) البجليّ التّابعيّ الكبير، فاتته^(٢) الصُّحْبَةُ بِلِيَالٍ (عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ) عقبة بن عمرو؛ بفتح العين وسكون الميم (الْأَنْصَارِيِّ) الخزرجيّ البدريّ أَنَّهُ (قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ) / لم يُسَمَّ، أو هو سُليمان^(٣) بن الحارث (إِلَى رَسُولِ اللَّهِ) ولأبي ذرٍّ: «إِلَى النَّبِيِّ» (مِنْهُ) فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إِنِّي وَاللَّهِ لَا تَأْخُرُ عَن صَلَاةِ الْغَدَاةِ الصُّبْحِ، فَلَا أَصْلِيهَا مَعَ الْإِمَامِ (مِنْ أَجْلِ فُلَانٍ) هو معاذ بن جبل، أو أَبِي بَنُ كَعْبٍ؛ كما في «مُسْنَدُ أَبِي يَعْلَى» (مِمَّا يُطِيلُ بِنَا فِيهَا) في صلاة الغداة، و«مِنْ» ابتدائية متعلّقة بـ «تَأْخُرُ» (قَالَ) أَبُو مَسْعُودٍ: (فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَطُّ أَشَدَّ غَضَبًا فِي مَوْعِظَةٍ مِنْهُ يَوْمِيذٍ) وفيه وعيدٌ شديدٌ على من يسعى في تخلف الغير عن الجماعة (ثُمَّ قَالَ) مِنْهُ ﷺ: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمْوِيِّ والمُسْتَمْلِيِّ: «أَيُّهَا النَّاسُ» بِإِسْقَاطِ أَدَاةِ^(٤) النِّدَاءِ (إِنَّ مِنْكُمْ مُنْفَرِّينَ، فَأَيُّكُمْ مَا صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيُوجِزْ) بِسُكُونِ^(٥) اللَّامِ وبالجيم المكسورة بعدها زايٌّ، و«مَا» صلةٌ مؤكّدةٌ لمعنى الإيهام في «أَيُّ»، و«صَلَّى» فعل شرط، و«فليُوجِزْ» جوابه؛ كقوله تعالى: ﴿أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فَالَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠] (فَإِنَّ فِيهِمُ الْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَّةِ).

والحديث سبق في «العلم» في «باب الغضب في الموعظة» [ح: ٩٠] وفي «كتاب الصلاة» ثم^(٦)

(١) في (د): «عبد الرحمن»، وليس بصحيح.

(٢) في (د): «تخلف».

(٣) في (د): «سليمان»، وليس بصحيح.

(٤) في (د): «حرف»، في هامش (ل) من نسخة: «حرف».

(٥) في (د): «بكسر»، وليس بصحيح.

(٦) «ثم»: مثبت من (د).

في «باب تخفيف»^(١) الإمام في القيام [ح: ٧٠٢].

٧١٦٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَغْقُوبَ الْكِرْمَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ: قَالَ مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَتَغَيَّظَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «لِيَرَا جِفْهَهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَظْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضَ فَتَظْهَرَ، فَإِنْ بَدَّلَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فَلْيُطَلِّقَهَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَغْقُوبَ) إسحاق (الْكِرْمَانِيُّ) بفتح الكاف عند المحدثين، وأهلها يكسرونها، قال: (حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ)^(٢) بفتح الحاء والمهملة المشددة، الْكِرْمَانِيُّ الْعَنْزِيُّ قَاضِي كَرْمَانَ قَالَ: (حَدَّثَنَا يُونُسُ) بن يزيد الأيلي: (قَالَ مُحَمَّدٌ) ولأبي ذر: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ الزُّهْرِيُّ» قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (سَالِمٌ: أَنَّ) أباه (عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ) آمَنَةُ - بِمَدِّ الهمزة وكسر الميم - بنت غِفَارٍ؛ بِالغَيْنِ المعجمة المكسورة والفاء (وَهِيَ حَائِضٌ) الواو للحال من «امراته»، أو من ضمير الفاعل (فَذَكَرَ عُمَرُ) ذَلِكَ (لِلنَّبِيِّ ﷺ)، فَتَغَيَّظَ أَي: غَضِبَ (فِيهِ) أَي: فِي الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ؛ وَهُوَ الطَّلَاقُ، وَ«تَغَيَّظَ»: مَطَاوَعُ غِظْتُهُ فَتَغَيَّظَ، وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكُشْمِيهَنِيِّ: «(عَلَيْهِ) أَي: عَلَى ابْنِ عُمَرَ (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) ثُمَّ قَالَ) يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ «ثُمَّ» هُنَا بِمَعْنَى الْوَائِلِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ مُقَارَنٌ تَغَيَّظَ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ عَلَى بَابِهَا، وَأَنَّ قَوْلَهُ بَعْدَ زَوَالِ الْغَيْظِ، وَاللَّامُ فِي قَوْلِهِ: (لِيَرَا جِفْهَهَا) لَامُ الْأَمْرِ، وَالْفِعْلُ مَجْزُومٌ؛ وَكَذَا قَوْلُهُ: (ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا)^(٣) وَيَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ الرَّفْعُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ^(٤)، أَي: ثُمَّ هُوَ يُمْسِكُهَا، وَالْأَمْرُ لِلنَّدْبِ فِي قَوْلِ إِمَامِنَا الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ وَفُقَهَاءِ الْمُحَدِّثِينَ، وَلِلْوُجُوبِ عِنْدَ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ، وَالصَّارِفِ لَهُ عَنِ الْوُجُوبِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمْسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطَّلَاق: ٢] وَغَيْرِهِ^(٥) مِنَ الْآيَاتِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلتَّخْيِيرِ بَيْنَ الْإِمْسَاكِ بِالرَّجْعَةِ أَوْ الْفِرَاقِ بِتَرْكِهَا، وَلِمُسْلِمٍ: «ثُمَّ لِيَدْعُهَا»

(١) في (د): «تخلف»، وليس بصحيح.

(٢) في هامش (د): قوله: «حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ... إِلَى آخِرِهِ»: عبارة «التَّقْرِيْبُ» لابن حجر: حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْكِرْمَانِيُّ، أَبُو هِشَامٍ الْعَنْزِيُّ - بفتح النون، وبعدها زاي - قاضي كَرْمَانَ، صدوقٌ يخطئ من الثامنة، مات سنة ستٍّ وثمانين، وله مئة سنة.

(٣) في (ب) و(س): «يُمْسِكُهَا»، والمثبت موافق لما في «اليونينية».

(٤) في (ع): «الاستثناء»، وهو تحريف.

(٥) في (د): «وغيرها».

٢٠٦/٧٥ ب (حَتَّى تَظْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضٌ) حِيضَةٌ أُخْرَى (فَتَظْهَرُ) مِنْهَا (فَإِنْ بَدَأَ لَهَا) بَعْدَ طَهْرِهَا/ مِنْ الْحِيضِ الثَّانِي (أَنْ يُطْلَقَهَا فَلْيُطْلَقْهَا) قَبْلَ أَنْ يَجَامِعَهَا، قَالَ الْبِيضَاوِيُّ: وَفِي الْحَدِيثِ فَوَائِدُ: حُرْمَةُ الطَّلَاقِ فِي الْحِيضِ؛ لِتَغْيِظِهِ مِنَ الشَّيْءِ فِيهِ، وَهُوَ لَا يَتَغَيِّظُ إِلَّا فِي حَرَامٍ، وَفِيهِ: التَّنْبِيهِ^(١) عَلَى أَنَّ عِلَّةَ التَّحْرِيمِ تَطْوِيلُ الْعِدَّةِ، وَأَنَّ الْعِدَّةَ عَلَيْهَا^(٢)، وَأَنَّ الْعِدَّةَ بِالْأَطْهَارِ لَا بِالْحِيضِ.

والحديث سبق في «الطلاق» [ج: ٥٢٥١].

١٤ - بَابُ مَنْ رَأَى لِلْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ بِعِلْمِهِ فِي أَمْرِ النَّاسِ إِذَا لَمْ يَخَفِ الظُّنُونَ وَالتُّهْمَةَ؛ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِهِنْدَ: «خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدُكَ بِالْمَعْرُوفِ»، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ أَمْرٌ مَشْهُورٌ

(بَابُ مَنْ رَأَى) مِنَ الْفُقَهَاءِ (لِلْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ بِعِلْمِهِ فِي أَمْرِ النَّاسِ) دُونَ حَقُوقِ اللَّهِ؛ كَالْحُدُودِ (إِذَا لَمْ يَخَفِ) الْقَاضِي (الظُّنُونَ وَالتُّهْمَةَ) بَفَتْحِ الْهَاءِ، أَيِ: يَحْكُمُ بِشَرْطَيْنِ: عَدَمِ التُّهْمَةِ، وَوُجُودِ الشُّهُرَةِ (كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِهِنْدَ) حِينَ قَضَى لَهَا عَلَى زَوْجِهَا أَبِي سَفْيَانَ ابْنَ حَرْبٍ: (خُذِي) مِنْ مَالِهِ (مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدُكَ بِالْمَعْرُوفِ، وَذَلِكَ^(٣) إِذَا كَانَ أَمْرٌ مَشْهُورٌ) وَلِأَبَوِي ذَرٍّ وَالْوَقْتِ وَالْأَصِيلِيِّ وَابْنِ عَسَاكِرَ: «إِذَا كَانَ أَمْرًا مَشْهُورًا» بِالنَّصْبِ خَبَرَ «كَانَ» أَيِ: إِذَا كَانَ مَشْهُورًا؛ كَقِصَّةِ هِنْدَ فِي زَوْجِيَّتِهَا لِأَبِي سَفْيَانَ وَوُجُوبِ النَّفَقَةِ عَلَيْهِ، وَقَالَ الْمَالِكِيُّ: لَا يَحْكُمُ بِعِلْمِهِ فِي أَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ إِلَّا فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيعِ؛ لِأَنَّ الْقَاضِيَّ يَشَارِكُ غَيْرَهُ فِيهِمَا، فَلَا تُهْمَةُ، وَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يَحْكُمْ بِعِلْمِهِ فِي الْعَدَالَةِ؛ لَافْتَقَرَ^(٤) إِلَى مُعَدِّلَيْنِ آخَرَيْنِ، وَهَكَذَا، فَيَتَسَلَّلُ.

٧١٦١ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَتْ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ وَاللَّهِ مَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَهْلٌ خِبَاءٌ أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ يَذِلُّوا مِنْ أَهْلِ خِبَائِكَ، وَمَا أَصْبَحَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَهْلٌ خِبَاءٌ أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ يَعِزُّوا مِنْ أَهْلِ خِبَائِكَ، ثُمَّ قَالَتْ: إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ مَسِيكٌ، فَهَلْ عَلَيَّ مِنْ حَرَجٍ أَنْ أُطْعِمَ الَّذِي لَهُ عِيَالُنَا؟ قَالَ لَهَا: «لَا حَرَجَ عَلَيْكَ أَنْ تُطْعِمِيَهُمْ مِنْ مَعْرُوفٍ».

(١) فِي (ع): «لِلتَّنْبِيهِ».

(٢) «عَلَيْهَا»: مَثْبُتٌ مِنْ (س).

(٣) «وَذَلِكَ»: سَقَطَ مِنْ (ص).

(٤) فِي (ص): «لِلْحَاجِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد، ولأبي ذرٍّ: «قال: أخبرني» بالإنفراد أيضاً (عُزْوَةُ) بن الزُّبَيْرِ: (أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَتْ هِنْدٌ) بالصَّرف وعدمه^(١)؛ لسكون وسطه (بِنْتُ عُتْبَةَ بِنِ رَيْعَةَ) بن عبد شمس بن عبد منافِ القرشيَّة العَبْشَمِيَّة، والدَّة معاوية، وسقط لأبي ذرٍّ «بن ربيعة» إلى رسول الله ﷺ (فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ وَاللَّهِ مَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ^(٢) أَهْلُ خِبَاءٍ) بكسر الخاء المعجمة والمدِّ (أَحَبَّ إِلَيَّ) بتشديد الياء (أَنْ يَذِلُّوا) بفتح التَّحْتِيَّة وكسر المعجَّمة (مِنْ أَهْلِ خِبَائِكَ) أرادت بيته^(٣) مِنْهُ يَدْرِي، فكُنْتُ عنه بأهل الخباء؛ إجلالاً له، أو أرادت أهل بيته أو صحابته^(٤)، فهو من المجاز والاستعارة (وَمَا أَصْبَحَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَهْلُ خِبَاءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ يَعِزُّوا) بفتح التَّحْتِيَّة وكسر العين المهملة وتشديد الزَّاي (مِنْ أَهْلِ خِبَائِكَ، ثُمَّ قَالَتْ): يا رسول الله (إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ) صخر بن حربٍ زوجي (رَجُلٌ مَسِيكٌ) بكسر الميم والسَّين المهملة المشدَّدة، بصيغة المبالغة، من مسك اليد؛ يعني: بخيلٌ جدًّا، ويجوز فتح الميم وكسر السَّين مخفَّفةً بوزن «أميرٍ»، وهو أصحُّ عند أهل العربيَّة، والأوَّل هو الأشهر في رواية المحدثين، و«رجلٌ» خبر «إنَّ»، ولو قالت: إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ مَسِيكٌ؛ صَحَّ وحصلت الفائدة، إِلَّا أَنَّ ذَكَرَ الْمُوصُوفُ مع صفته يكون/ لتعظيمه؛ نحو: رأيت رجلاً صالحاً، أو لتحقيره؛ نحو: رأيت رجلاً فاسقاً، ولَمَّا ١٢٠٧/٧د كان البخل مذمومًا؛ قالت: رجلٌ، وفي رواية: «شحيحٌ»^(٥) بدل «مَسِيكٌ»، وهو أشدُّ البخل، وقيل: الشُّحُّ: الحرص على ما ليس عنده^(٦)، والبخل: بما عنده، وقال رجلٌ لابن عمر: إنِّي شحيحٌ، فقال له: إن كان شحُّك لا يحملك على أن تأخذ ما ليس لك؛ فليس بشحِّك بأس، وعن ابن مسعود: الشُّحُّ: منع الزَّكَاة، وقال القرطبي: المراد: أَنَّهُ شَحِيحٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى امْرَأَتِهِ وَوَلَدِهِ لَا مُطْلَقًا؛

(١) في هامش (ل): هذا بقطع النَّظَر عن سياق الحديث، فإنَّه لفظ موصوف بـ «بنت»، فلا يُنَوَّن؛ فتأمَّله. انتهى من خطِّ شيخنا العجميِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) زيد من (د) من نسخة: «مِنْ».

(٣) في (د): «نفسه».

(٤) في (د): «أصحابه».

(٥) زيد في (ع): «بالنسبة إلى امرأته»، ولعلَّه سبق نظير.

(٦) في (ع): «عندك».

لأنَّ الإنسان قد يفعل هذا مع أهل بيته؛ لأنَّه يرى أنَّ^(١) غيرهم أحوج وأولى، وإلا فابو سفيان لم يكن معروفًا بالبخل، فلا يستدلُّ بهذا الحديث على أنَّه بخيلٌ مطلقًا (فَهَلْ عَلَيَّ) بتشديد الياء (مِنْ حَرَجٍ) مِنْ^(٢) إثمٍ (أَنْ أُطْعِمَ الَّذِي) ولأبي ذرٍّ عن المُستملي: «مَنْ الَّذِي» (لَهُ عِيَالُنَا؟) وهمزة «أُطْعِمَ» مضمومة (قَالَ) مِنْ الشَّيْءِ (لَهَا: لَا حَرَجَ) لا إثمَ (عَلَيْكَ أَنْ تُطْعِمِيَهُمْ مِنْ مَعْرُوفٍ) أي: الإطعام الذي هو المعروف بألا يكون فيه إسراف ونحوه.

وفي هذا أنَّ للقاضي أن يقضي بعلمه؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يعلم أنَّها زوجة أبي سفيان، ولم يكلِّفها البيِّنة؛ لأنَّ/ علمه أقوى من الشَّهادة؛ لتيقُّن^(٣) ما علمه، والشَّهادة قد تكون كذبًا، ويأتي إن شاء الله تعالى عند المؤلِّف في «باب الشَّهادة تكون عند الحاكم في ولايته القضاء» [ج: ٧١٧٠] عن آخرين من أهل العراق أنَّه يقضي بعلمه؛ لأنَّه مؤتمنٌ، وإنَّما يُراد من الشَّهادة معرفة الحقِّ، فعلمه أكثر من الشَّهادة، واستدلَّ المانعون من القضاء بالعلم بقوله في حديث أم سلمة: «إنَّما أقضي له بما أسمع»، ولم يقل: بما أعلم، وقال للحضرمي^(٤): «شاهدك أو يمينه، ليس لك إلا ذلك»، ويخشى من قضاة الشَّيء أن يحكم أحدهم بما شاء^(٥) ويُحيل على علمه، وتعقَّب ابن المُنيِّر البخاريُّ بأنَّه لا دلالة له^(٦) في الحديث للترجمة؛ لأنَّه خرج مخرج الفتيا، قال: وكلام المفتي يتنزَّل على تقدير صحَّة إنهاء المستفتي، فكأنَّه قال: إن ثبت أنَّه يمنعك حقَّك؛ جاز لك أخذه، وأجاب بعضهم بأنَّ الأغلب من أحوال النَّبِيِّ ﷺ الحكم والإلزام، فيجب تنزيل لفظه عليه، وبأنَّه لو كان^(٧) فتيا؛ لقال مثلاً: لك أن تأخذي، فلمَّا أتى بصيغة الأمر بقوله: «خُذي» كما في الرَّواية الأخرى [ج: ٢٢١١] دلَّ على الحكم، ويأتي مزيدٌ لذلك إن شاء الله تعالى بعون الله وقوَّته في «باب القضاء على الغائب» [ج: ٧١٨٠] وفي «باب

(١) «أنَّ»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٢) «مِنْ»: مثبتٌ من (د).

(٣) في (ص): «لأنَّه تيقُّن».

(٤) في (د): «للخصم».

(٥) في (د): «أحدهم بشيء».

(٦) «له»: مثبتٌ من (د) و(ع).

(٧) في غير (د): «كانت».

الشهادة تكون عند الحاكم في ولايته^(١) القضاء [ح: ٧١٧٠].

تنبيه: لو شهدت البيئة مثلاً بخلاف ما يعلمه علماً حسيّاً؛ لمشاهدة^(٢) أو سماع، يقيناً أو ظناً^(٣) راجحاً؛ لم يجز له أن يحكم/ بما قامت به البيئة، ونقل بعضهم فيه الاتفاق وإن وقع ٢٠٧/٧د
الاختلاف في القضاء بالعلم.

والحديث سبق في «باب^(٤) التفقات» [ح: ٥٣٧٠].

١٥ - باب الشهادة على الخط المختوم، وما يجوز من ذلك، وما يضيق عليهم، وكتاب الحاكم

إلى عماله، والقاضي إلى القاضي

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: كِتَابُ الْحَاكِمِ جَائِزٌ إِلَّا فِي الْحُدُودِ، ثُمَّ قَالَ: إِنْ كَانَ الْقَتْلُ خَطَاً فَهُوَ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ هَذَا مَالٌ بِزُعْمِهِ، وَإِنَّمَا صَارَ مَالًا بَعْدَ أَنْ ثَبَتَ الْقَتْلُ، فَالْخَطَاُ وَالْعَمْدُ وَاحِدٌ، وَقَدْ كَتَبَ عُمَرُ إِلَى عَامِلِهِ فِي الْحُدُودِ، وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي سَنٍ كُسِرَتْ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي جَائِزٌ إِذَا عَرَفَ الْكِتَابَ وَالْخَاتَمَ، وَكَانَ الشَّعْبِيُّ يُجِيزُ الْكِتَابَ الْمَخْتُومَ بِمَا فِيهِ مِنَ الْقَاضِي، وَيُرَوِّى عَنْ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ. وَقَالَ مُعَاوِيَةُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الثَّقَفِيُّ: شَهِدْتُ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ يَغْلَى قَاضِيَ الْبَصْرَةِ، وَإِيَّاسَ ابْنَ مُعَاوِيَةَ، وَالْحَسَنَ، وَثُمَامَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، وَبِلَالَ بْنَ أَبِي بُرْدَةَ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيَّ، وَعَامِرَ بْنَ عَبِيدَةَ، وَعَبَّادَ بْنَ مَنْصُورٍ؛ يُجِيزُونَ كُتُبَ الْقَضَاةِ بِغَيْرِ مَخْضَرٍ مِنَ الشُّهُودِ، فَإِنْ قَالَ الَّذِي جِيءَ عَلَيْهِ بِالْكِتَابِ: إِنَّهُ زُورٌ؛ قِيلَ لَهُ: اذْهَبْ فَالْتِمِسِ الْمَخْرَجَ مِنْ ذَلِكَ، وَأَوَّلُ مَنْ سَأَلَ عَلَى كِتَابِ الْقَاضِي الْبَيْتَةَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَسَوَّارُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. وَقَالَ لَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُخْرَزٍ: جِئْتُ بِكِتَابٍ مِنْ مُوسَى بْنِ أَنَسٍ قَاضِيِ الْبَصْرَةِ، وَأَقَمْتُ عِنْدَهُ الْبَيْتَةَ أَنَّ لِي عِنْدَ فُلَانٍ كَذَا وَكَذَا، وَهُوَ بِالْكُوفَةِ، وَجِئْتُ بِهِ الْقَاسِمَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَأَجَازَهُ، وَكَرِهَ الْحَسَنُ وَأَبُو قِلَابَةَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى وَصِيَّةٍ حَتَّى يَغْلَمَ مَا فِيهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَذَرِي لَعَلَّ فِيهَا جَوْرًا، وَقَدْ كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَهْلِ خَيْبَرَ: «إِنَّمَا أَنْ تَدُوا صَاحِبَكُمْ، وَإِنَّمَا أَنْ تُؤْذِنُوا بِحَرْبٍ». وَقَالَ الزُّهْرِيُّ فِي شَهَادَةِ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ وَرَاءِ الشَّرِّ: إِنْ عَرَفْتَهَا فَاشْهَدْ، وَإِلَّا فَلَا تَشْهَدْ.

(١) في غير (ب): «ولاية».

(٢) في (ع): «كمشاهدة».

(٣) في (ص): «يقينياً وظنئياً».

(٤) «باب»: مثبت من (د) و(ع).

(باب) حكم (الشَّهَادَةُ عَلَى الْخَطِّ الْمَخْتُومِ) أَنَّهُ خَطُّ فُلَانٍ، وَقَالَ: الْمَخْتُومُ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى عَدَمِ تَزْوِيرِ الْخَطِّ، وَفِي رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكُشْمِيهَنِيِّ: «الْمَحْكُومُ» بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ بَدَلِ الْمَعْجَمَةِ، وَالْكَافِ بَدَلِ الْفَوْقِيَّةِ، أَيُّ: الْمَحْكُومُ بِهِ (وَمَا يَجُوزُ مِنْ ذَلِكَ) أَيُّ: مِنَ الشَّهَادَةِ عَلَى الْخَطِّ (وَمَا يَضِيقُ عَلَيْهِمْ) وَلِلْأَصِيلِيِّ زِيَادَةٌ: «فِيهِ» فَلَا يَجُوزُ لَهُمُ الشَّهَادَةُ بِهِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «عَلَيْهِ» أَيُّ: الشَّاهِدُ، فَالْقَوْلُ بِذَلِكَ لَيْسَ عَلَى التَّعْمِيمِ إِثْبَاتًا وَنَفْيًا، بَلْ لَا يُمْنَعُ مَطْلَقًا؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَضْيِيعِ الْحَقُوقِ، وَلَا يُعْمَلُ بِهِ مَطْلَقًا؛ إِذْ لَا يُؤْمَنُ فِيهِ التَّزْوِيرُ (و) حُكْمُ (كِتَابِ الْحَاكِمِ إِلَى عُمَّالِهِ) بَضْمُ الْعَيْنِ وَتَشْدِيدُ الْمِيمِ، وَفِي الْفَرْعِ كَأَصْلِهِ: «إِلَى عَامِلِهِ» بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ (و) كِتَابُ (الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي، وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ) أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: (كِتَابُ الْحَاكِمِ جَائِزٌ إِلَّا فِي الْحُدُودِ، ثُمَّ) نَاقِضُ بَعْضِ النَّاسِ حَيْثُ (قَالَ: إِنْ كَانَ الْقَتْلُ خَطَأً فَهُوَ) أَيُّ: كِتَابُ الْحَاكِمِ (جَائِزٌ؛ لِأَنَّ هَذَا) أَيُّ: قَتْلُ الْخَطَأِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ (مَالًا بِزُعْمِهِ) بَضْمُ الزَّايِ وَفَتْحُهَا، وَإِنَّمَا كَانَ عِنْدَهُ مَالًا؛ لِعَدَمِ الْقَصَاصِ فِيهِ، فَيُلْحَقُ^(١) بِسَائِرِ الْأَمْوَالِ فِي هَذَا الْحُكْمِ، ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ وَجْهَ الْمُنَاقِضَةِ فَقَالَ: (وَإِنَّمَا صَارَ) قَتْلُ الْخَطَأِ (مَالًا بَعْدَ أَنْ ثَبَتَ) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «أَنْ يَثْبَتَ» (الْقَتْلُ) عِنْدَ الْحَاكِمِ (فَالْخَطَأُ وَالْعَمْدُ) فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ حُكْمُهُمَا (وَاحِدٌ) لَا تَفَاوُتُ فِي كَوْنِهِمَا حَدًّا (وَقَدْ كَتَبَ عُمَرُ) بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (إِلَى عَامِلِهِ فِي الْحُدُودِ) بِالْحَاءِ وَالذَّالَيْنِ الْمَهْمَلَتَيْنِ، وَالْعَامِلُ الْمَذْكُورُ هُوَ يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ عَامِلُهُ عَلَى الْيَمَنِ، كَتَبَ إِلَيْهِ فِي قِصَّةِ رَجُلٍ زَنَى بِأَمْرَأَةٍ مُضِيغَةٍ: إِنْ كَانَ عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ فَحُدَّهُ، وَلِلْأَصِيلِيِّ وَأَبِي ذَرٍّ عَنِ الْمُسْتَمْلِيِّ وَالْكَشْمِيهَنِيِّ: «فِي الْجَارُودِ» بِالْجِيمِ بَعْدَهَا أَلْفٌ فَرَاءٌ فَوَاوٌ فَدَالٌ مَهْمَلَةٌ، ابْنُ الْمَعْلَى أَبِي الْمُنْذِرِ الْعَبْدِيُّ، وَلَهُ قِصَّةٌ مَعَ قَدَامَةَ بْنِ مَظْعُونٍ عَامِلِ عُمَرَ عَلَى الْبَحْرَيْنِ، ذَكَرَهَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ ابْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: اسْتَعْمَلَ عُمَرَ قَدَامَةَ بْنَ مَظْعُونٍ، فَقَدِمَ الْجَارُودُ سَيِّدُ^(٢) عَبْدِ الْقَيْسِ عَلَى عُمَرَ، فَقَالَ: إِنَّ قَدَامَةَ شَرِبَ فُسْكَرًا، فَكَتَبَ عُمَرَ إِلَى قَدَامَةَ فِي ذَلِكَ، فَذَكَرَ الْقِصَّةَ بِطَوْلِهَا فِي قُدُومِ قَدَامَةَ وَشَهَادَةِ الْجَارُودِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ، وَفِي احْتِجَاجِ قَدَامَةَ بِآيَةِ الْمَائِدَةِ، وَفِي رَدِّ عُمَرَ عَلَيْهِ وَجَلْدِهِ الْحَدَّ (وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى عَامِلِهِ زُرَيْقِ بْنِ حَكِيمٍ (فِي) شَأْنِ (سِنِّ كُسْرَتِ) بَضْمُ الْكَافِ وَكُسْرُ السَّيْنِ، وَهَذَا وَصَلَهُ أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ فِي «كِتَابِ الْقَصَاصِ وَالذِّيَّاتِ» مِنْ طَرِيقِ

(١) فِي (د): «فَيُلْحَقُ».

(٢) فِي غَيْرِ (د): «بَسْبَب»، وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ.

عبد الله بن المبارك عن حكيم بن زريق بن حكيم عن أبيه بلفظ: كتب إلي عمر بن عبد العزيز كتاباً أجاز فيه شهادة رجلٍ على سنٍّ كُسرَتْ (وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ) النَّخَعِيُّ؛ مِمَّا وصله ابن أبي شيبه عن عيسى / بن يونس عن عبيدة عنه: (كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي جَائِزٌ إِذَا عَرَفَ) القاضي المكتوبُ إليه (الْكِتَابَ وَالْحَاتَمَ) الذي يُخْتَمُ به عليه؛ بحيث لا يلتبسان بغيرهما (وَكَانَ الشَّعْبِيُّ) عامر / بن شراحيل، ممَّا وصله ابن أبي شيبه من طريق عيسى بن أبي عزة (يُجِيزُ ٢٢٢/١٠ الْكِتَابَ الْمَخْتُومَ بِمَا فِيهِ مِنَ الْقَاضِي، وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ) (نَحْوُهُ) أي: نَحْوَ مَا رُوِيَ عَنْ الشَّعْبِيِّ، قال في «فتح الباري»: ولم يقع لي هذا الأثر عن ابن عمر إلى الآن (وَقَالَ مُعَاوِيَةُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الثَّقَفِيُّ) المعروف بالضَّالِّ؛ بضادٍ معجمة ولامٍ مشددة، سَمِّيَ به؛ لَأَنَّهُ ضَلَّ في طريق مكة: (شَهِدْتُ) أي: حضرت (عَبْدَ الْمَلِكِ بْنُ يَغْلَى قَاضِيَ الْبَصْرَةِ) اللَّيْثِيَّ التَّابِعِيَّ، ولَّاهُ عليها يزيد بن هبيرة لَمَّا وُلِّيَ إمارتها من قِبَلِ يزيد بن عبد الملك بن مروان؛ كما ذكره عمر بن شبة في «أخبار البصرة» (و) شَهِدْتُ (إِيَّاسَ بْنَ مُعَاوِيَةَ) بكسر الهمزة وتخفيف التَّحْتِيَّةِ، المَزْنِيَّ، وكان وُلِّيَ قضاء البصرة في خلافة عمر بن عبد العزيز من قِبَلِ عَدِيِّ بن أرطاة عامل عمر بن عبد العزيز عليها (وَالْحَسَنَ) البَصْرِيَّ، وكان قد وُلِّيَ القضاء بالبصرة مدَّةً قليلةً، ولَّاهُ عَدِيُّ بن أرطاة عاملها (وَتُمَامَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ) أي: ابن مالك، وكان قاضي البصرة في أوائل خلافة هشام بن عبد الملك، ولَّاهُ خَالِدُ الْقَسْرِيُّ^(١) (وَبِلَّالَ بْنَ أَبِي بُرْدَةَ) بضمَّ الموحَّدة، عامر أو الحارث بن أبي موسى الأشعري، ولَّاهُ خَالِدُ الْقَسْرِيُّ قضاء البصرة (وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ بُرَيْدَةَ) بضمَّ الموحَّدة (الْأَسْلَمِيَّ) التَّابِعِيَّ المشهور، وُلِّيَ قضاء مَرَوْ (وَعَامِرَ بْنَ عَبِيدَةَ) بفتح العين وكسر الموحَّدة بعدها تَحْتِيَّةً، مصحَّحٌ عليه في الفرع وأصله، وزاد في «فتح الباري»: عُبْدَةُ، بفتح العين وسكون الموحَّدة وفتحها، وقال^(٢): ذكره ابن ماكولا بالوجهين، وعامرٌ هو أبو^(٣) إِيَّاسِ البجليُّ الكوفيُّ (وَعَبَّادُ بْنُ مَنْصُورٍ) بفتح العين والموحَّدة المشددة، النَّاجِي - بالنُّون والجيم - يُكْنَى أبا سلمة؛ الثَّمانِيَّةُ حال كونهم (يُجِيزُونَ كُتُبَ الْقُضَاةِ بِغَيْرِ مَحْضَرٍ مِنَ الشُّهُودِ) بضمَّ الشَّيْنِ^(٤)،

(١) في (د): «القشري» وكذا لاحقاً، وهو تحريف.

(٢) «قال»: ليس في (ب).

(٣) في (د) و(ع): «ابن أبي»، ولعلَّه تحريف.

(٤) «بضمَّ الشَّيْنِ»: ليس في (د).

ولأبي ذرٍّ: «(مِنَ الْمَشْهُودِ) بزيادة ميم وسكون الشَّين (فَإِنْ قَالَ الَّذِي جِيءَ عَلَيْهِ بِالْكِتَابِ) بكسر الجيم وسكون التَّحْتِيَّةِ بعدها همزة: (إِنَّهُ) أي: الكتاب (زُورٌ، قِيلَ لَهُ: اذْهَبْ فَالْتَمِسِ الْمَخْرَجَ مِنْ ذَلِكَ) بفتح الميم والراء بينهما معجمة ساكنة، أي: اطلب الخروج من عُهْدَةِ ذَلِكَ، إمَّا بالقدح في البَيِّنَةِ بما يقبله^(١)؛ فتبطل الشَّهادة، وإمَّا بما^(٢) يدلُّ على البراءة من المشهود به، وقال المالكيَّة: إذا جاء كتابٌ من قاضيٍ إلى قاضيٍ آخر مع شاهدين؛ فإنَّه يعتمد على ما شهد به الشَّاهدان ولو خالفاً^(٣) ما في الكتاب، وقَيَّدَ ذلك في «الجواهر» بما إذا طابقت شهادتهما الدَّعوى، قال: ولو شهدا^(٤) بما فيه وهو مفتوح؛ جاز ونُدِبَ ختمه، ولم يُفْذَ وحده، فلا بدَّ من شهودٍ بأنَّ هذا الكتاب كتاب فلانٍ القاضي، وزاد أشهب: ويشهدون أنَّه أشهدهم بما فيه. انتهى. واحتجَّ من لم يشترط الإشهاد بأنَّه مِنَ اللَّهِ يَدْعُو كُتُبَ إِلَى الْمُلُوكِ، ولم يُنْقَلْ أنَّه أشهد أحدًا على كتابه، وأجيب بأنَّه لمَّا حصل في الناس الفساد؛ احتيط للذِّمَاءِ والأموال، قال البخاريُّ: (وَأَوَّلُ مَنْ سَأَلَ عَلَى كِتَابِ الْقَاضِي الْبَيِّنَةُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى) محمَّد بن عبد الرَّحْمَنِ قاضي الكوفة، وأوَّلُ ما وُلِّيَهَا فِي زَمَنِ يَوْسُفَ بْنِ عَمْرِو الثَّقَفِيِّ فِي خِلَافَةِ^(٥) الْوَلِيدِ بْنِ يَزِيدَ، وَهُوَ صَدُوقٌ، لَكِنَّهُ اتَّفَقَ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِهِ لِسُوءِ حِفْظِهِ (وَسَوَّارُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بفتح السَّينِ المهملة والواو المشدَّدة وبعد الألف راءً، العنبريُّ قاضي البصرة من قِبَلِ المنصور.

قال البخاريُّ بالسَّندِ إِلَيْهِ: (وَقَالَ لَنَا أَبُو نَعِيمٍ) الْفَضْلُ بْنُ دَكِينٍ مَذَاكِرَةً: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بِضَمِّ الْعَيْنِ (بْنُ مُحَرَّرٍ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْمَهْمَلَةِ وَكسْرِ الرَّاءِ بعدها زايٌّ، الْكُوفِيُّ قَالَ: (جِئْتُ بِكِتَابٍ مِنْ مُوسَى بْنِ أَنَسٍ) أَي: ابْنِ مَالِكِ التَّابَعِيِّ (قَاضِيِ الْبَصْرَةِ وَ) كُنْتُ (أَقَمْتُ عِنْدَهُ الْبَيِّنَةَ أَنَّ لِي عِنْدَ فُلَانٍ كَذَا وَكَذَا، وَهُوَ) أَي: فُلَانٌ^(٦) (بِالْكُوفَةِ، وَجِئْتُ بِهِ) بِالْوَاوِ، وَلِلْأَصِيلِيِّ وَأَبِي ذَرٍّ: «فَجِئْتُ بِهِ» أَي: بِالْكِتَابِ (الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ الْمَسْعُودِيِّ

(١) في غير (د) و(ع): «يقبل».

(٢) في (ع): «مما».

(٣) في (د): «خالف».

(٤) في غير (ب) و(س): «شهدوا».

(٥) في (د) و(ع): «ولاية».

(٦) «أي: فلان»: ليس في (د).

التابعي، قاضي الكوفة زمن عمر بن عبد العزيز (فَأَجَازَهُ) بجيم وزاي: أمضاه^(١) وعمل به (وَكِرَةَ الْحَسَنِ) البصري (وَأَبُو قِلَابَةَ) الجزمي؛ بفتح الجيم وسكون الراء وكسر الميم (أَنْ يَشْهَدَ) - بفتح أوله - الشاهد (عَلَى وَصِيَّةٍ حَتَّى يَغْلَمَ مَا فِيهَا؛ لَأَنَّهُ لَا يَذْرِي لَعْلَ فِيهَا جَوْرًا) أي: باطلاً، وقال المالكية: وهذا هو الصواب، وتعقبه ابن التين بأنها إذا كان فيها جور؛ لم يمنع التحمل؛ لأن الحاكم قادر على رده إذا أوجب حكم الشرع رده، وما عداه يُعمل به، فليس خشية الجور فيها مانعاً من التحمل /، وإنما المانع الجهل بما يشهد به، ومذهب مالك عليه السلام ٢٢٣/١٠ جواز الشهادة على الوصية وإن لم يعلم الشاهد ما فيها؛ وكذا الكتاب المطوي، ويقول الشاهدان للحاكم: نشهد على إقراره بما في الكتاب؛ لأنه من الله لم يدرى كذب إلى عماله من غير أن يقرأها على من حملها، وهي مشتملة على الأحكام والسنن، وأثر الحسن وصله الدارمي بلفظ: لا تشهد على وصية حتى تقرأ عليك، ولا تشهد على من لا تعرف. وأثر أبي قلابة وصله ابن أبي شعبة ويعقوب بن سفيان بلفظ: قال أبو قلابة في الرجل يقول: اشهدوا على ما في هذه الصحيفة، قال: لا، حتى نعلم ما فيها، زاد يعقوب: وقال: لعلى فيها جوراً، وفي هذه الزيادة بيان السبب في المنع المذكور (وَقَدْ كَتَبَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِلَى أَهْلِ خَيْبَرَ فِي قِصَّةِ حُويصة ومُحَيصة: (إِذَا) بكسر الهمزة وتشديد الميم (أَنْ تَدُوا) بالفوقية والتحتية (صَاحِبَكُمْ) عبد الله بن سهل، أي: تُعطوا ديتَه، وأضافه^(٢) إليهم؛ لكونه وجد قتيلاً بين اليهود بخيبر، والإضافة تكون بأدنى ملائمة/ وهذا إن كان ٢٢٠٩/٧د «تدوا» بقاء الخطاب، وإن كان بالتحتية؛ فظاهر (وَإِذَا أَنْ تُؤْذِنُوا بِحَرْبٍ) أي: تُعلموا به، وهذا طرف من حديث سبق في «باب القسامة» من «الديات» [ح: ٦٨٩٨].

(وَقَالَ الزُّهْرِيُّ) محمد بن مسلم ابن شهاب؛ فيما وصله أبو بكر بن أبي شيبة (فِي شَهَادَةِ) ولأبي ذر: «(فِي الشَّهَادَةِ) (عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ وَرَاءِ السُّتْرِ) بكسر السين المهملة^(٣): (إِنْ عَرَفْتَهَا فَاشْهَدْ) عليها (وَالْأَيُّ) أي: وإن لم تعرفها (فَلَا تَشْهَدْ) ومقتضاه: أنه لا يشترط أن يراها حالة الإشهاد، بل تكفي معرفته لها بأي طريق كان، وقال الشافعية: لا تصح شهادة على متنقبة

(١) «أمضاه»: سقط من (د).

(٢) في (د): «وإضافته».

(٣) «المهملة»: ليس في (د).

اعتمادًا على صوتها؛ لأنَّ^(١) الأصوات تتشابه، فإن عرفها بعينها أو باسم ونسب وأمسكها حتى شهد عليها؛ جاز التحمُّل عليها متنقِّبةً، وأدَّى بما علم من ذلك، فيشهد في العلم بعينها عند حضورها، وفي العلم بالاسم والنَّسب عند غيبتها، لا بتعريف عدلٍ أو عدلين أنَّها فلانة بنت فلان، أي: فلا يجوز التحمُّل عليها بذلك، وهذا ما عليه الأكثر، والعمل بخلافه؛ وهو التحمُّل عليها بذلك، وقال المالكيَّة: لا يشهد على متنقِّبةٍ حتى يكشف وجهها؛ ليعينها عند الأداء، ويميّزها عن غيرها، وإن أخبره عنها رجلٌ يثق به أو امرأة؛ جاز له أن يشهد، وكذا لفيف النساء إذا شهدن عنده أنَّها فلانة إذا وقع عنده العلم بشهادتهنَّ، وجوز مالكٌ شهادة الأعمى في الأقوال؛ كأن يُقرَّ بشيءٍ؛ لأنَّ الصحابة رَوَوْا عن أمَّهات المؤمنين من وراء الحجاب، وميّزوهنَّ بأصواتهنَّ، وقال الشافعيَّة: ولا تقبل شهادة أعمى بقول؛ كعقدٍ وفسخٍ وإقرارٍ؛ لجواز اشتباه الأصوات، وقد يحكي الإنسان صوت غيره؛ فيشتبه^(٢) به، إلا أن يقرَّ شخصٌ في أذنه بنحو طلاقٍ أو عتقٍ أو مالٍ لرجلٍ معروف الاسم والنَّسب، فيمسكه حتى يشهد عليه عند قاضٍ، أو يكون عماه بعد تحمُّله، والمشهود له والمشهود عليه معروف في الاسم والنَّسب فقل^(٣): لحصول العلم بأنَّه المشهود عليه.

٧١٦٢ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى الرُّومِ، قَالُوا: إِنَّهُمْ لَا يَقْرَأُونَ كِتَابًا إِلَّا مَخْتُومًا، فَاتَّخَذَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتِمًا مِنْ فِضَّةٍ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِهِ، وَنَقْشُهُ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ بالجمع (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحدة والمعجمة المشددة، بُنْدَارٌ قَالَ: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ) بن دُعامة (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى أَهْلِ (الرُّومِ) في سنة ست (قَالُوا: إِنَّهُمْ) أي: قال الصحابة له ﷺ: إِنَّ الرُّومَ (لَا يَقْرَأُونَ كِتَابًا إِلَّا مَخْتُومًا) ولم أعرف القائل بعينه (فَاتَّخَذَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتِمًا) بفتح التاء وكسرهما (مِنْ فِضَّةٍ، كَأَنِّي أَنْظُرُ

(١) في غير (د) و(ع): «فإنَّ».

(٢) في (ع): «فِيَشْتَبِه».

(٣) في غير (د) و(ع): «فَيُقْبَل».

إِلَى وَبَيَّصِهِ) بفتح الواو وكسر الموحدة وبعد التَّحْتِيَّة السَّائِنَةُ صَادَّ مَهْمَلَةٌ: إِلَى لِمَعَانِهِ وَبَرِيقِهِ^(١)
 (وَنَفْسُهُ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ) وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ: أَنَّ الْكِتَابَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَخْتُومًا؛ فَالْحِجَّةُ بِمَا^(٢) فِيهِ قَائِمَةٌ؛
 لَكُونَهُ مِنْ أَشْيَاءِ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ إِلَيْهِمْ، وَإِنَّمَا اتَّخَذَ الْخَاتَمَ؛ لِقَوْلِهِمْ: إِنَّهُمْ لَا يَقْبَلُونَ الْكِتَابَ إِلَّا إِذَا
 كَانَ مَخْتُومًا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ كِتَابَ الْقَاضِي حِجَّةٌ، مَخْتُومًا/كَانَ أَوْ غَيْرَ مَخْتُومٍ^(٣)، وَفِي الْبَابِ: الْعَمَلُ ٢٠٩/٧٥ ب
 بِالشَّهَادَةِ عَلَى الْخَطِّ، وَقَدْ أَجَازَهَا مَالِكٌ، وَخَالَفَهُ ابْنُ وَهْبٍ فِيهِ، وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: خَالَفَ مَالِكًا
 جَمِيعُ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْخَطَّ قَدْ يَشْبَهُ الْخَطَّ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ: لَا يُقْضَى^(٤)
 فِي دَهْرِنَا بِالشَّهَادَةِ عَلَى الْخَطِّ؛ لِأَنَّ النَّاسَ قَدْ أَحْدَثُوا ضَرْبًا مِنَ الْفُجُورِ، وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ: تَحْدِثُ
 لِلنَّاسِ أَقْضِيَّةٌ عَلَى نَحْوِ مَا أَحْدَثُوا مِنَ الْفُجُورِ، وَقَدْ كَانَ النَّاسُ فِيهَا/مَضَى يُجِيزُونَ الشَّهَادَةَ عَلَى ٢٢٤/١٠
 خَاتَمِ الْقَاضِي، ثُمَّ رَأَى مَالِكٌ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ.

١٦ - بَابُ: مَتَى يَسْتَوْجِبُ الرَّجُلُ الْقَضَاءَ؟

وَقَالَ الْحَسَنُ: أَخَذَ اللَّهُ عَلَى الْحُكَّامِ أَلَّا يَتَّبِعُوا الْهَوَى، وَلَا يَخْشَوْا النَّاسَ، وَلَا يَشْتَرُوا بِأَيَاتِي ثَمَنًا
 قَلِيلًا، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ
 الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ وَقَرَأَ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ
 بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَنْبِيَاءُ بِمَا اسْتَحْفَظُوا﴾ اسْتَوْدَعُوا ﴿مِنْ كِتَابِ اللَّهِ
 وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَخَشَوْنَ اللَّهَ وَكُنْتُمْ عَلَى الْكُفْرَانِ﴾ ﴿بِمَا اسْتَحْفَظُوا﴾: اسْتَوْدَعُوا ﴿مِنْ كِتَابِ اللَّهِ﴾ وَقَرَأَ: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ
 يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ فَفَهَمْنَاهَا سُلَيْمَانُ وَكُلًّا عَيْنًا
 حُكْمًا وَعِلْمًا ﴿فَحَمِدَ سُلَيْمَانُ وَلَمْ يَلْمِ دَاوُدَ، وَلَوْلَا مَا ذَكَرَ اللَّهُ مِنْ أَمْرِ هَذَيْنِ؛ لَرَأَيْتُ أَنَّ الْقَضَاءَ هَلَكَوْا؛
 فَإِنَّهُ أَتَنَى عَلَى هَذَا بِعِلْمِهِ، وَعَذَرَ هَذَا بِاجْتِهَادِهِ. وَقَالَ مُزَاحِمُ بْنُ زُفَرٍ: قَالَ لَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ:
 خَمْسٌ إِذَا أَخْطَأَ الْقَاضِي مِنْهُنَّ خَصْلَةٌ كَانَتْ فِيهِ وَضْمَةٌ: أَنْ يَكُونَ فَهَمًا، حَلِيمًا، عَفِيفًا، صَلِيبًا، عَالِمًا
 سَوُولًا عَنِ الْعِلْمِ.

(١) فِي (د): «وَبَرِيقَانِهِ».

(٢) فِي (ص): «لِمَا».

(٣) فِي (د) وَ(ع): «أَوْ غَيْرِهِ».

(٤) فِي (د): «يَقْتَضِي».

هذا (باب) - بالتَّنوين - يُذكر فيه: (مَتَى يَسْتَوْجِبُ الرَّجُلُ الْقَضَاءَ؟) أي: متى يستحق أن يكون قاضياً؟ وقال في «الكواكب»: أي: متى يكون أهلاً للقضاء؟ انتهى. وقد اشترط الشافعية كونه أهلاً للشهادات^(١) بأن يكون مسلماً مكلّفاً حُرّاً ذكراً عذلاً سميعاً بصيراً ناطقاً، كافياً لأمر القضاء، فلا يُولّاه كافرٌ وصبيٌّ ومجنونٌ ومن به رِقٌّ وأنثى وخُنْثى وفاسقٌ، ومن لم يسمع وأعمى، وأخرس وإن فهمت إشارته، ومغفلٌ ومختلُّ النظر بكبيرٍ أو مرضٍ؛ لنقصهم، وأن يكون مجتهداً؛ وهو العارف بأحكام القرآن والسنة وبالقياس وأنواعها؛ فمن أنواع القرآن والسنة: العامُّ والخاصُّ، والمُجْمَلُ والمبيّنُ، والمطلق والمقيّد، والنّصُّ والظاهر، والنّاسخ والمنسوخ، ومن أنواع السّنة: المتواترُ، والآحادُ، والمتّصل وغيره، ومن أنواع القياس: الأوّلَى، والمساوي، والأدوّن؛ كقياس الضّرب للوالدين على التّأفيف لهما، وقياس إحراق مال اليتيم على أكله في التّحرّيم فيهما، وقياس التّفاح على البرّ في الرّبا بجامع الطّعم، وحال الرّواة قوّة وضعفاً، فيقدّم عند التّعارض الخاصُّ على العامِّ، والمقيّد على المُطلق، والنّصُّ على الظّاهر، والمُحكّم على المتشابه، والنّاسخ والمتّصل والقويُّ على مقابلها، ولسان العرب لغةً ونحواً وصرفاً، وأقوال العلماء إجماعاً واختلافاً، فلا يخالفهم في اجتهادهم^(٢)، فإن فُقد الشرط المذكور بأن لم يوجد رجلٌ متّصفٌ به، فولّى سلطانٌ ذو شوكة مسلماً غير أهلٍ؛ كفاسقٍ ومقلّدٍ وصبيٍّ وامرأةٍ؛ نفذ قضاؤه للضرورة؛ لئلاّ تتعطل مصالح النّاس، و«القضاء» - بالمدّ - مصدرٌ قضى يقضي؛ لأنّ لام الفعل ياءٌ؛ إذ أصله^(٣): قَضَى؛ بفتح الياء، فُقلبت ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ومصدره «فَعَلَ» بالتّحريك؛ كطَلَبَ طَلَباً، فتحركت الياء فيه أيضاً، وانفتح ما قبلها، فُقلبت ألفاً، فاجتمع ألفان، فأبدلت الثانية همزةً، فصار قضاءً؛ ممدوداً، وجمع «القضاء»: أقضية؛ كغطاءٍ وأغطيةٍ؛ وهو في الأصل إحكام الشّيء وإمضاؤه والفراغ منه، ويكون أيضاً بمعنى: الأمر؛ قال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣] وبمعنى: العلم؛ تقول: قضيت لك بكذا: أعلمتُك به، والإتمام؛ قال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ﴾ [النساء: ١٠٣] والفعل: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢] والإرادة؛ قال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَ أَمْرُكَ﴾ [غافر: ٨٦]

(١) في (ب): «للشهادة».

(٢) في (د): «اجتهاده».

(٣) في (د): «وأصله».

والموت؛ قال تعالى: ﴿لِيَقْضِيَ عَلَيْكَ رَبُّكَ﴾ [الرُخْف: ٧٧] والكتابة؛ قال تعالى: ﴿وَكَاثَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم: ٢١] أي: مكتوباً في اللوح / المحفوظ، والفصل؛ قال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [يونس: ٥٤] ٢١٠/٧٥ والخلق؛ قال تعالى: ﴿فَقَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾^(١) [فصلت: ١٢].

(وَقَالَ الْحَسَنُ) البصري: (أَخَذَ اللَّهُ عَلَى الْحُكَّامِ) بضم الحاء المهملة وتشديد الكاف: جمع: حاكم (أَلَا يَتَّبِعُوا الْهَوَى) أي: هوى النفس في قضائهم (وَلَا يَخْشَوُ النَّاسَ) كخشية سلطان ظالم أو خيفة أذية أحد (وَلَا يَشْتَرُوا بِآيَاتِي) ولأبي ذر: «بآياته» (ثُمَّ قَلِيلًا) وهو الرشوة وابتغاء الجاه ورضا الناس (ثُمَّ قَرَأَ) الحسن: ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾ (تُدَبِّرُ أَمْرَ النَّاسِ) ﴿فَأَحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى﴾ ما تهوى النفس ﴿فِيضْلِكَ﴾ الهوى ﴿عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ أي: عن الدلائل الدالة على توحيد الله ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ عن الإيمان بالله ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا﴾ بسبب نسيانهم ﴿يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦] المرتب عليه تركهم الإيمان، ولو أيقنوا بيوم الحساب؛ لآمنوا في الدنيا، قال ابن كثير: هذه وصية من الله عز وجل لولاة الأمور أن يحكموا بين الناس بالحق المنزل من عنده تبارك وتعالى، ولا يعدلوا عنه فيضلوا عن سبيله، وقد توعد سبحانه من ضلَّ عن سبيله وتناسى يوم الحساب بالوعيد^(٢) الأكيد، والعذاب الشديد (وَقَرَأَ) الحسن أيضاً: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى﴾ يهدي إلى الحق ﴿وَنُورٌ﴾ يكشف ما استبهم^(٣) من الأحكام ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا﴾ انقادوا لحكم الله، وهو صفة أجريت للنبيين على سبيل المدح ﴿لِلَّذِينَ هَادُوا﴾: تابوا من الكفر ﴿وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ﴾: الزهاد والعلماء، معطوفان على ﴿النَّبِيِّونَ﴾ ﴿بِمَا اسْتُحْفِظُوا﴾ أي: (اسْتَوْدَعُوا) ﴿مِنْ كِتَابِ اللَّهِ﴾ ﴿مِنَ اللَّتَبِينَ، وَالضَّمِيرِ فِي﴾ «اسْتُحْفِظُوا» للأنبياء والرَّبَّانِيِّينَ والأحبار، والاستحفاظ من الله، أي: كلَّفهم الله حفظه ﴿وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ﴾: رُقباء؛ لئلا يُبدل ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّكَاسَ وَآخِشُونَ﴾ نهي للحكام أن يخشوا غير الله في حكوماتهم، ويداهنوا/ فيها؛ خشية ظالم أو كبير ﴿وَلَا تَشْرَوْا بِتَابِعِي﴾ ولا تستبدلوا بأحكامي التي أنزلتها ﴿ثُمَّ قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ مستهيناً به ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] ٢٢٥/١٠

(١) «فِي يَوْمَيْنِ»: سقط من (د).

(٢) في (ص) و(ع): «بالوعد»، ولعله تحريف.

(٣) في (د) و(ع): «إنهم».

قال ابن عباس: من لم يحكم جاحداً؛ فهو كافرٌ، وإن لم يكن جاحداً^(١)؛ فهو فاسقٌ ظالمٌ ﴿يَمَّا اسْتُحْفِظُوا﴾ أي: (استودعوا ﴿مِنْ كِتَابِ اللَّهِ﴾) وهذا ثابتٌ في رواية المُستملي، وسقط لأبي ذرٍّ قوله ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّوتُ﴾... إلى آخره (وَقَرَأَ) الحسن أيضاً: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ﴾ أي: واذكرهما ﴿إِذْ يَخْضُكُنَّ فِي الْحَرْثِ﴾: في^(٢) الزرع أو الكرم ﴿إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ﴾ أي: رَعَنَتْ ليلاً بلا راعٍ بأن انفلتت، فأكلته وأفسدته ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ﴾ أرادهما والمتحاكمين إليهما، أو استعمل ضمير الجمع لاثنيين ﴿شَهِيدَيْنِ﴾ أي: بعلمنا ومرأى منّا، وكان داود عليه السلام قد حكم بالغنم لأهل الحرث، وكانت قيمة الغنم على قدر الثَّقْصَانِ في الحرث، فقال سليمان عليه السلام وهو ابن إحدى عشرة سنة: غيرُ هذا/ أرفقُ بالفريقين، فعزم عليه ليحكمَنَّ، فقال: أرى أن تدفع الغنم إلى أهل الحرث ينتفعون بألبانها وأولادها وأصوافها، والحرث إلى ربِّ الغنم حتّى يصلح الحرث ويعود كهيئته^(٣) يوم أُفْسِدَ^(٤)، ثم يترادّان، فقال: القضاء ما قضيت، وأمضى الحكم بذلك ﴿فَفَهَّمْنَاهَا﴾ أي: الحكومة ﴿سُلَيْمَانَ وَكُلًّا﴾ منهما ﴿ءَايِنَا حُكْمًا﴾ نبوة ﴿وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٨-٧٩] معرفةً بموجب الحكم، قال الحسن: (فَحَمِدَ) الله تعالى (سُلَيْمَانَ) لموافقته الأرجح (وَلَمْ يَلْمُ دَاوُدَ) بفتح التَّحِيَّةِ وضمِّ اللَّامِ، من اللُّومِ؛ لموافقته الرَّاجِحِ، وقال العيني: وفي نسخة: «ولم يذم» بالذال المعجمة، من الذَّمِّ، وتُعْقَبُ بأن قول الحسن هذا لا يليق بمقام داود؛ فقد جمعهما الله تعالى في الحكم والعلم، وميّز سليمان بالفهم؛ وهو علم خاصٌّ زاد على العامِّ، والأصحُّ أنَّ داود أصاب الحكم، وسليمان أُرشد إلى الصُّلح، قال الحسن: (وَلَوْلَا مَا ذَكَرَ اللَّهُ مِنْ أَمْرِ هَذَيْنِ) النَّبِيِّينِ (لَرَأَيْتُ) بفتح الرَّاءِ والهمزة، جواب «لو»، واللَّامُ فيه للتأكيد، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «لَرُئِيتُ» بضمِّ الرَّاءِ وكسر الهمزة مشددةً بعدها تحتيةً ساكنةً مبنيةً للمفعول، وسقط لأبي ذرٍّ «أمر»^(٥) (أَنَّ الْقُضَاةَ) أي: قضاةَ زمنه (هَلَكُوا) لما تَضَمَّنَه

د ٢١٠/٧٥ ب

(١) في (د): «وَمَنْ أَقْرَبَهُ وَحُكْمَ جَاهِلًا».

(٢) في: «ثبت من (د)».

(٣) في غير (د) و(ع): «لهيئته».

(٤) في (ل): «ثم أُفْسِدَ»، وفي هامشها: كذا بخطه، وعبارة «الخازن»: يوم أُكِلَ. انتهى. فلعلها: «يوم أُفْسِدَ» فتحرفت

بسقط بعض الحروف.

(٥) «أمر»: سقط من (د).

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] الشامل للعامد والمخطئ (فإنه) تعالى (أثنى على هذا) سليمان (بعلمه، وعذر هذا) داود (باجتهاده) وفيه جواز الاجتهاد للأنبياء، وهل ^(١) إذا قلنا بجواز الاجتهاد لهم؛ هل ^(٢) يجوز عليهم الخطأ فيه؟ واتفق الفريقان على ^(٣) أنه لو أخطأ في اجتهاده؛ لم يُقَرَّ على الخطأ ^(٤).

(وَقَالَ مُزَاحِمُ بْنُ زُفَرٍ) بضم الميم وفتح الزاي المخففة وبعد الألف حاء مهملة، وزُفر - بضم الزاي وفتح الفاء - الكوفي: (قَالَ لَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ) بن مروان الأموي، أمير المؤمنين المعداد من الخلفاء الراشدين: (خَمْسٌ) من الخصال (إِذَا أَخْطَأَ الْقَاضِي مِنْهُمْ خَصْلَةً) ولأبي ذر عن الحموي والمستملي: «خُطَّةٌ» بخاء معجمة مضمومة وطاء مهملة مفتوحة مشددة (كَانَتْ) ولأبي ذر أيضاً عن الكشميهني: «خَصْلَةٌ كَانَ» (فِيهِ وَضْمَةٌ) بفتح الواو وسكون الصاد المهملة، بوزن: تَمْرَةٌ، أي: عيبٌ (أَنْ يَكُونَ فِيهِمَا) بكسر الهاء، وللمستملي: «فَقِيهَا»، والأولى أولى (حَلِيمًا) يُعْضِي ^(٥) على ما يؤذيه ^(٦)، ولا يُبَادِرُ بانتقامه (عَفِيفًا) يكف عن الحرام ^(٧) (صَلِيبًا) بفتح المهملة وكسر اللام مخففة وبعد التحتية الساكنة موحدة، بوزن: عَظِيمٌ، من الصلابة، أي: قويًا شديدًا وقافًا عند الحق، لا يميل إلى الهوى، ويستخلص الحق من المبطل ولا يُحابيه، ولا ينافي هذا قوله: «حَلِيمًا»؛ لأنَّ ذاك في حق نفسه، وهذا في حق غيره (عَالِمًا) بالحكم الشرعي، ويدخل فيه قوله: «فَقِيهَا» ^(٨)، فهما أولى من «فَقِيهَا» كما مرَّ (سَوُّوْلًا) على وزن «فَعُول» أي: كثير السؤال (عَنِ الْعِلْمِ) وهذا وصله سعيد بن منصور في «سننه»، وابن سعد في «طبقاته»، وقوله: «سَوُّوْلًا» من تنمة الخامس؛ لأنَّ كمال العلم لا يحصل إلا بالسؤال؛ لأنَّه ١٢١١/٧٥ قد يظهر له ما هو أقوى ممَّا عنده.

(١) «هل»: ليس في (ب) و(س).

(٢) في غير (ب) و(س): «فهل».

(٣) «على»: ليس في (ص).

(٤) قوله: «واتفق الفريقان على أنه لو أخطأ في اجتهاده؛ لم يُقَرَّ على الخطأ» سقط من (د).

(٥) في (د) و(ع): «يقضي»، وهو تصحيف.

(٦) في (ع): «يؤذيه».

(٧) في (ص): «المحارم».

(٨) في (ع): «فهيما».

١٧ - باب رِزْقِ الْحُكَّامِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا

وَكَانَ شُرَيْحُ الْقَاضِي يَأْخُذُ عَلَى الْقَضَاءِ أَجْرًا، وَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَأْكُلُ الْوَصِيُّ بِقَدْرِ عُمَالَتِهِ، وَأَكَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ.

(باب رِزْقِ الْحُكَّامِ) جمع حاكم، من إضافة المصدر إلى المفعول^(١) (و) رِزْقِ (الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا) على الحكومات، أو العاملين على الصَّدَقَاتِ، وَصُوبَ بقرينة ذكر الرِّزْقِ والعاملين، والرِّزْقُ: ما يَرْتَبُهُ الإمام من بيت المال لمن يقوم بمصالح المسلمين، وقال في «المُغْرِبِ»: الفرق بين الرِّزْقِ والعطاء: أَنَّ الرِّزْقَ ما يخرج للجندي من بيت المال في السَّنة مرَّةً أو مرَّتين، والعطاء^(٢): ما يخرج له كلَّ شهرٍ^(٣) (وَكَانَ شُرَيْحُ) بضمَّ الشَّين / المعجمة آخره حاءٌ مهملة، ابن الحارث بن قيس النخعي الكوفي (القاضي) بالكوفة عن عمر بن الخطاب، وهو من الْمُخَضَّرِمين، بل قيل: إِنَّ له صحبةً، روى ابن السَّكَنِ أَنَّهُ قال: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فقلت: يا رسول الله؛ إِنَّ لي أهل بيت ذوي عددٍ باليمن، قال: «جئ بهم»، قال: فجاء بهم والنَّبيُّ ﷺ قد قُبِضَ، وعنه أَنَّهُ قال: وَلَيْتُ الْقَضَاءَ لعمر وعثمان وعليٍّ فَمَنْ بعدهم إلى أن استعفيت من الحجاج، وكان له يوم استعفي مئةً وعشرون سنةً، وعاش بعد ذلك سنةً، وقال ابن معين: كان في زمن النَّبيِّ ﷺ ولم يسمع منه (يَأْخُذُ عَلَى الْقَضَاءِ أَجْرًا) بفتح الهمزة وسكون الجيم، وهذا وصله عبد الرزاق وسعيد بن منصور، وإلى جواز أخذ القاضي الأجرة على الحكم ذهب الجمهور من أهل العلم من الصحابة وغيرهم؛ لأنَّه يشغله الحكم عن القيام بمصالحه، وكرهه طائفةٌ كراهة تنزيه؛ منهم مسروق، ورخص فيه الشافعي وأكثر أهل العلم، وقال صاحب «الهداية» من الحنفية: وإذا كان القاضي فقيرًا؛ فالأفضل بل^(٤) الواجب أخذ كفايته، وإن كان غنيًا؛ فالأفضل الامتناع عن أخذ الرِّزْقِ من بيت المال؛ رفقا ببيت المال^(٥)، وقيل: الأخذ هو الأصحُّ؛ صيانةً للقضاء عن الهوان، ونظرًا لمن يأتي بعده من المحتاجين، ويأخذ بقدر الكفاية له ولعِياله، وعن الإمام أحمد: لا يعجبني، وإن كان؛ فبقدر عمله؛ مثل وليٍّ

(١) في (ع): «الفاعل».

(٢) في (ل): «والرِّزْقُ»، وفي هامشها: كذا بخطه، ولعله: «والعطاء» لقوله: «والفرق بين الرِّزْقِ والعطاء».

(٣) كذا وفي مطبوع المغرب بالعكس تمامًا. فتأمل.

(٤) في (ع): «أو».

(٥) «رفقا ببيت المال»: مثبت من (د) و(س).

اليتيم (وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا): (يَأْكُلُ الْوَصِيُّ) من مال ^(١) اليتيم (يَقْدِرُ عُمَالَتِهِ) بضم العين وتخفيف الميم: أجرة عمله بالمعروف بقدر حاجته، وصله ابن أبي شيبة عنها في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٦] قالت: أنزل ذلك في مال وال ^(٢) اليتيم يقوم عليه بما يصلحه، إن كان محتاجًا؛ يأكل منه (وَأَكَلَ أَبُو بَكْرٍ) الصَّدِيق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا اسْتُخْلِفَ بعد أن قال - كما أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة - : قد علم قومي أن حرفتي لم تكن تعجز عن مؤونة أهلي، وقد شغلت بأمر المسلمين، وأسنده البخاري في «البيوع» [ج: ٢٠٧٠] وبقِيَّتِهِ: فيأكل آل أبي بكرٍ من هذا المال (و) كذا أكل ^(٣) (عُمَرُ) بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو وأهله لَمَّا وُلِّيَهَا، وقال - فيما رواه ابن أبي شيبة ^(٤) وابن سعد - : إنني أنزلت نفسي من مال الله منزلة قِيَمِ اليتيم، إن استغنيت عنه تركت، وإن/ افتقرت إليه أكلت ^(٥) بالمعروف، وسنده صحيح.

٧١٦٣ - ٧١٦٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ ابْنُ أُخْتِ نَمِرٍ: أَنَّ حُوَيْطَبَ بْنَ عَبْدِ الْعُزَّى أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ السَّعْدِيِّ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ قَدِمَ عَلَى عُمَرَ فِي خِلَافَتِهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَلَمْ أُحَدِّثْ أَنَّكَ تَلِي مِنْ أَعْمَالِ النَّاسِ أَعْمَالًا؟ فَإِذَا أُعْطِيتِ الْعُمَالَةَ كَرِهْتَهَا، فَقُلْتُ: بَلَى، فَقَالَ عُمَرُ: مَا تُرِيدُ إِلَى ذَلِكَ؟ قُلْتُ: إِنَّ لِي أَفْرَاسًا وَأَعْبُدًا وَأَنَا بِخَيْرٍ، وَأُرِيدُ أَنْ تَكُونَ عُمَالَتِي صَدَقَةً عَلَى الْمُسْلِمِينَ، قَالَ عُمَرُ: لَا تَفْعَلْ؛ فَإِنِّي كُنْتُ أَرَدْتُ الَّذِي أَرَدْتَ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْطِينِي الْعَطَاءَ، فَأَقُولُ: أَعْطِهِ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي، حَتَّى أُعْطَانِي مَرَّةً مَالًا، فَقُلْتُ: أَعْطِهِ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خُذْهُ فَتَمَوَّلْهُ وَتَصَدَّقْ بِهِ، فَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ، وَإِلَّا فَلَا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ».

وَعَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْطِينِي الْعَطَاءَ، فَأَقُولُ: أَعْطِهِ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي، حَتَّى أُعْطَانِي مَرَّةً مَالًا، فَقُلْتُ: أَعْطِهِ مَنْ هُوَ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خُذْهُ فَتَمَوَّلْهُ وَتَصَدَّقْ بِهِ، فَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ، وَمَا لَا فَتُتْبِعْهُ نَفْسَكَ».

(١) «مال»: مثبت من (ع).

(٢) قوله: «وال» زيادة من الفتح، ليست في كل الأصول.

(٣) «أكل»: ليس في (د).

(٤) في (ع): «بكر»، وليس بصحيح.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) بضمّ الشين المعجمة وفتح العين مصغراً، ابن أبي حمزة الحافظ، أبو بشر الحمصي مولى بني^(١) أمية (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمّد بن مسلم أنّه قال: (أَخْبَرَنِي) بالافراد (السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ) من الزيادة، ابن سعيد ابن ثمامة الكندي أو الأزديّ الصّحابيّ ابن الصّحابيّ (ابْنُ أُخْتِ نَمِرٍ) بفتح النون وكسر الميم بعدها راء: (أَنَّ حَوْطِبَ) بضمّ الحاء المهملة وفتح الواو وبعد التّحتيّة السّاكنة طاءً مهملةً مكسورةً فموحّدةً (بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى) بضمّ العين المهملة وفتح الزاي المشدّدة: الصّئم المشهور، العامريّ من مسلمة الفتح، المتوفّى بالمدينة سنة أربع وخمسين من الهجرة وله من العمر مئة وعشرون سنةً (أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ) بن عبد شمس، أو اسم أبيه: عمرو (بْنِ السَّعْدِيِّ) واسمه: وقدان، وقيل له: ابن^(٢) السّعديّ؛ لأنّه استرضع في بني سعدٍ (أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ قَدِمَ عَلَى عُمَرَ فِي خِلَافَتِهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَلَمْ أَحَدِّثْ) بضمّ الهمزة وفتح الحاء والدال المشدّدة المهملتين، آخره مثلثةً (أَنَّكَ تَلِي مِنْ أَعْمَالِ النَّاسِ أَعْمَالًا؟) بفتح الهمزة: ولايات؛ كإمرة وقضاء (فَإِذَا أُعْطِيتِ الْعُمَالَةَ) بضمّ العين: أجرة العمل، وبفتحها: نفس العمل (كَرِهْتَهَا، فَقُلْتُ) له: (بَلَى) وفي الجزء الثّالث من «فوائد أبي بكر النّيسابوريّ» من طريق عطاء الخراسانيّ عن عبد الله بن السّعديّ قال: قدمت على عمر، فأرسل إليّ بألف دينارٍ، فرددتها وقلت: أنا عنها^(٣) غنيّ (فَقَالَ عُمَرُ^(٤)) لي: (مَا) ولأبي ذرٍّ: «فما» (تُرِيدُ إِلَى ذَلِكَ؟) أي: ما غاية قصدك بهذا الرّد؟ (قُلْتُ) ولأبي الوقت^(٥): «فقلت»: (إِنَّ لِي أَفْرَاسًا وَأَعْبُدًا) بالموحّدة المضمومة؛ جمع عبدٍ، ولأبي ذرٍّ عن الكُشميهنيّ: «وأعتدًا» بالفوقيّة بدل الموحّدة، جمع عتيدٍ: مالا مدّخرًا (وَأَنَا بِخَيْرٍ، وَأُرِيدُ أَنْ تَكُونَ عُمَالَتِي صَدَقَةً عَلَى^(٦) الْمُسْلِمِينَ) تفسير لقوله: فما تريد؟ (قَالَ) لي (عُمَرُ: لَا تَفْعَلْ) ذلك الرّد^(٧) (فَإِنِّي كُنْتُ أَرَدْتُ) بالضمّ (الَّذِي أَرَدْتُ) بالفتح،

(١) في (ع): «ابن»، وهو تحريف.

(٢) «ابن»: ليس في (د).

(٣) «عنها»: ليس في (د).

(٤) «عمر»: سقط من (ب) و(س).

(٥) في (د): «ولأبي ذرٍّ»، والمثبت موافق لما في «اليونينيّة».

(٦) في (د): «عن».

(٧) «الرّد»: ليس في (د) و(ع).

من الرَّدِّ (وَكَانَ) وفي «اليونينية»: «فكان» (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِينِي الْعَطَاءَ) من المال الذي يقسمه في / المصالح (فَأَقُولُ): يا رسول الله (أَعْطِهِ) بقطع الهمزة المفتوحة (أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي، حَتَّى ٢٢٧/١٠ أَعْطَانِي مَرَّةً مَالًا، فَقُلْتُ: أَعْطِهِ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي) وضَبَّ في «اليونينية» على قوله^(١): «حَتَّى أَعْطَانِي مَرَّةً مَالًا...» إلى آخره (فَقَالَ النَّبِيُّ) ولأبي ذرٍّ: «له النَّبِيُّ» (ﷺ) خُذْهُ فَتَمَوَّلْهُ وَتَصَدَّقْ بِهِ) أمر إرشادٍ على الصَّحيح؛ وهو يدلُّ على أَنَّ التَّصَدَّقَ^(٢) به إنَّما يكون بعد القبض؛ لأنَّه إذا ملك المال وتصدَّق به طَيِّبَةً به^(٣) نفسه؛ كان أفضل من التَّصَدَّق به قبل قبضه؛ لأنَّ الذي يحصل بيده^(٤) هو أحرص / ممَّا^(٥) لم يدخل في يده (فَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ) ١٢١٢/٧٥ بضمِّ الميم وسكون المعجمة بعدها راءٌ مكسورةٌ ففاءٌ: غير طامع ولا ناظرٍ إليه (وَلَا سَائِلٍ) ولا طالب له (فَخُذْهُ) ولا تردُّهُ (وَالَا فَلَا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ) بضمِّ الفوقية الأولى وسكون الثانية وكسر الموحدة وسكون العين، أي: إن لم يجئ إليك؛ فلا تطلبه، بل اتركه إلَّا لضرورة، والأصحُّ تحريم الطَّلَب على القادر على الكسب، وقيل: يُباح بشرط ألا يذلَّ نفسه، ولا يلجَّ في الطَّلَب، ولا يؤذي المسؤول، فإن فُقِد شرط من هذه الثلاثة؛ حرم اتِّفَاقًا.

وهذا الحديث فيه أربعة من الصَّحابة، وأخرجه مسلمٌ والنسائي وأبو داود في «الزَّكاة».

(وَعَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم ابن شهابٍ بالسَّند السَّابِق أَنَّهُ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ) أباه (عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ) ﷺ، زاد أبو ذرٍّ: «بن الخطَّاب» (يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْطِينِي الْعَطَاءَ فَأَقُولُ: أَعْطِهِ) بقطع الهمزة^(٦) (أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي، حَتَّى أَعْطَانِي مَرَّةً مَالًا، فَقُلْتُ) له: يا رسول الله (أَعْطِهِ مَنْ) أي: الذي (هُوَ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي) قال في «الكواكب»: فَصَلَ بين «أفعل» وبين كلمة «مِنْ»؛ لأنَّ الفاصل ليس أجنبيًّا، بل هو ألصق به من الصَّلَة؛ لأنَّه محتاجٌ إليه بحسب جوهر اللَّفْظ، والصَّلَة محتاجٌ

(١) «قوله»: ليس في (د).

(٢) في (ع): «المتصدَّق».

(٣) «به»: ليس في (د).

(٤) في (د): «في يده».

(٥) في (د): «لا».

(٦) في (د): «بهمزة قطع»، وفي الهامش من نسخة كالمثبت.

إليها بحسب الصيغة (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: خُذْهُ فَتَمَوَّلْهُ وَتَصَدَّقْ بِهِ) على مستحقه^(١)، قال ابن بطال: أشار ﷺ على عمر بالأفضل؛ لأنه وإن كان مأجورًا بإيثاره لعطائه على نفسه من هو أفقر إليه؛ فإنَّ أخذه للعطاء ومباشرته الصدقة^(٢) بنفسه أعظم لأجره، وهذا يدلُّ على عِظَم فضل الصدقة بعد التَّمَوُّل؛ لما في النفوس من الشُّحِّ على المال (فَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ) ناظرٍ إليه (وَلَا سَائِلٍ) له (فَخُذْهُ، وَمَا لَا فَلَا تُثْبِغْهُ نَفْسَكَ) وزاد سالم في رواية مسلم: فمن أجل ذلك كان ابن عمر لا يسأل أحدًا شيئًا، ولا يردُّ شيئًا أُعْطِيَ، وفي «الفتح»: وهذا بعمومه ظاهرٌ في أنَّه كان لا يردُّ^(٣) ما فيه شبهة، وقد ثبت أنَّه كان يقبل هدايا المختار بن أبي عبيد الثقفي، وكان المختار غلب على الكوفة، وطرده عمَّال عبد الله بن الزبير، وأقام أميرًا عليها مدةً في غير طاعة خليفة، وتصرَّف فيما يتحصَّل منها من المال على ما يراه، ومع ذلك فكان ابن عمر يقبل هداياه، وكان مستنده أنَّ له حقًّا في بيت المال، فلا يضرُّه على أيِّ كيفية يصل إليه، أو كان يرى أنَّ^(٤) التَّبعَة على الآخذ الأوَّل، وأنَّ للمعطي المذكور مالا آخر في الجملة وحقًّا في المال المذكور، فلمَّا لم يتميَّز، وأعطاه له عن طيب نفسٍ؛ دخل في عموم قوله: ما أتاك من هذا المال من غير سؤالٍ ولا استشرافٍ فخذ، فرأى أنَّه لا يُستثنى من ذلك إلَّا ما كان حرامًا محضًا. انتهى.

١٨ - باب مَنْ قَضَى وَلَا عَنَ فِي الْمَسْجِدِ

وَلَا عَنَ عُمَرُ عِنْدَ مَنْبَرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَضَى شُرَيْحٌ وَالشَّعْبِيُّ وَيَخْيَى بْنُ يَعْمَرَ فِي الْمَسْجِدِ، وَقَضَى مَرْوَانُ عَلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ بِالْيَمِينِ عِنْدَ الْمَنْبَرِ، وَكَانَ الْحَسَنُ وَزُرَّارَةُ بْنُ أَوْفَى يَقْضِيَانِ فِي الرَّحْبَةِ خَارِجًا مِنَ الْمَسْجِدِ.

(باب مَنْ قَضَى) في المسجد (وَلَا عَنَ): حَكَمَ بإيقاع التَّلَاعن بين الزوجين^(٥) (فِي الْمَسْجِدِ) والظَّرَف يتعلَّق بالقضاء والتَّلَاعن، فهو من باب تنازع الفعلين، أو يتعلَّق بـ«قضى» لدخول

(١) في (ع): «مستحقه».

(٢) في (د) و(ع): «للصدقة».

(٣) في (د): «شيئًا».

(٤) «أَنَّ»: ليس في (د).

(٥) «بين الزوجين»: ليس في (د).

«لاعن» فيه، فإنه من عطف الخاص على العام (وَلَا عَن) أي: وقضى بالتلاعن بين الزوجين (عُمَرُ) في المسجد (عِنْدَ مَنَبَرِ النَّبِيِّ ﷺ) (١) مبالغة في التغليب (وَقَضَى شَرِيحَ) القاضي فيما وصله ابن أبي شيبة (و) كذا قضى (الشَّعْبِيُّ) عامر بن شراحيل فيما وصله سعيد بن عبد الرحمن المخزومي في «جامع سفيان» (وَيَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ) بفتح التَّحْتِيَّة والميم، فيما وصله ابن أبي شيبة؛ الثلاثة (٢) (فِي الْمَسْجِدِ) وكان قضاء الشعبي جلد يهودي (وَقَضَى مَرْوَانَ) ابن الحكم (عَلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ بِالْيَمِينِ عِنْدَ الْمَنَبَرِ) ولأبي ذر عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «على المنبر»، وهذا طرف من أثر سبق في «الشَّهَادَاتِ» [قبل ح: ٢٦٧٣] (وَكَانَ الْحَسَنُ) البصري (وَزُرَّازَةُ) بضم الزَّاي بعدها راءان بينهما ألف (بُنْ أَوْفَى) بفتح الهمزة والفاء (٣) بينهما واو ساكنة، العامري قاضي البصرة، فيما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق / المثنى بن سعيد قال: رأيتهما (يَقْضِيَانِ) ٢٢٨/١٠ (فِي الرَّحْبَةِ): السَّاحَةُ، والمكان يكون (٤) (خَارِجًا مِنَ الْمَسْجِدِ) ولفظ ابن أبي شيبة: يقضيان في المسجد، والرَّاجِحُ أَنَّ لِلرَّحْبَةِ حُكْمَ الْمَسْجِدِ، فيصَحُّ فيها الاعتكاف، وهي (٥) في الفرع بسكون الحاء، وفي غيره بفتحها، فالتي (٦) بسكونها: مدينة مشهورة، قال في «الفتح»: والذي يظهر من مجموع هذه الآثار أَنَّ المراد بِالرَّحْبَةِ هنا: الرَّحْبَةُ المنسوبة للمسجد.

٧١٦٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: شَهِدْتُ الْمُتْلَاعِنَيْنِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسٍ عَشْرَةَ فُرْقَ بَيْنَهُمَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة: (قَالَ) (٧) الزُّهْرِيُّ) محمَّد بن مسلم: (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ) بسكون الهاء والعين فيهما، السَّاعِدِيُّ الأنصاري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (قَالَ: شَهِدْتُ) حضرت (الْمُتْلَاعِنَيْنِ) بفتح النون، عُويمراً وخولة بنت

(١) زيد في (د): «فيه».

(٢) «الثلاثة»: ليس في (ع).

(٣) في (د): «وَأَلْفَ»، ولعله تحريف.

(٤) في (د): «وَالرَّحْبَةُ تَكُونُ».

(٥) في (د) و(ع): «وَهُوَ» وزيد بعده في (ص): «مَا».

(٦) في (ع): «فَالَّذِي».

(٧) زيد في (ع): «حَدَّثَنَا».

قيس (وَأَنَا ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ فُرْقَ بَيْنَهُمَا) بضمّ الفاء وكسر الرّاء مشدّدة، ولأبي ذرّ عن الكُشميهنيّ: «خمس عشرة سنة وفرّق بينهما».

والحديث أخرجه في «اللّعان» [ح: ٥٣٠٨] مطوّلاً.

٧١٦٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَهْلِ أَخِي بَنِي سَاعِدَةَ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا؛ أَيْقَتْلُهُ؟ فَتَلَاَعَنَا فِي الْمَسْجِدِ وَأَنَا شَاهِدٌ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن جعفر بن أعين البَيْكَنْدِيُّ، أو هو يحيى بن موسى بن عبد ربّه المشهور بختّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بن هَمَّامٍ قال: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز، أبو الوليد، وأبو خالد، القرشيّ مولا هم المكيّ الفقيه، أحد الأعلام قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (ابْنُ شِهَابٍ) / محمّد بن مسلم الزّهرّي (عَنْ سَهْلٍ) أي: ابن سعدٍ (أَخِي بَنِي سَاعِدَةَ) أي: واحدٍ منهم، وساعدة يُنسب إلى ساعدة بن كعب بن الخزرج: (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ) اسمه: عويمّر (جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ): يا رسول الله (أَرَأَيْتَ رَجُلًا) الهمزة للاستفهام، و«أرأيت» العلميّة بمعنى: أخبرني؛ ولذلك يجوز في الهمزة من «أرأيت» التّسهيل، قال:

أرأيت إن جاءت به أملودا

مرجلاً ويلبس البُرودا

قال في «المجيد»: ونصّ سيبويه والأخفش والفراء والفارسيّ وابن كيسان وغيرهم: على أن «أرأيت» و«أرأيتك» بمعنى: «أخبرني» وهو تفسيرٌ معنويّ؛ قالوا: فتقول العرب: أرأيت زيداً، فيلزم المفعول الأوّل النّصب، ولا يرفع على تعليق «أرأيت»؛ لأنّها بمعنى: أخبرني، و«أخبرني» لا تُعلّق، والجملة الاستفهاميّة في موضع المفعول الثّاني، بخلافها إذا كانت بمعنى: علمت، فيجوز تعليقها، أي: أخبرني عن رجلٍ (وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا؛ أَيْقَتْلُهُ؟ فَتَلَاَعَنَا فِي الْمَسْجِدِ وَأَنَا شَاهِدٌ) فيه جواز اللّعان في المسجد وإن كان الأوّل صيانة المسجد، وقد استحبّ القضاء في المسجد طائفة، وقال مالك: هو الأمر القديم؛ لأنّه يصل إلى القاضي فيه المرأة والضعيف، وإذا كان في منزله؛ لم يصل إليه النّاس؛ لإمكان الاحتجاب، وكبرهت ذلك طائفة، وقال إمامنا الشّافعيّ: أحبُّ إليّ أن يُقضى في غير المسجد.

والحديث سبق مطوًلاً [ح: ٥٣٠٨].

١٩ - باب مَنْ حَكَمَ فِي الْمَسْجِدِ، حَتَّى إِذَا أَتَى عَلَى حَدٍّ؛ أَمَرَ أَنْ يُخْرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ فَيَقَامَ وَقَالَ عُمَرُ: أَخْرِجَاهُ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَيُذَكَّرُ عَنْ عَلِيٍّ نَحْوُهُ.

(باب مَنْ حَكَمَ فِي الْمَسْجِدِ) من غير أن يكره ذلك (حَتَّى إِذَا أَتَى عَلَى حَدٍّ) من الحدود (أَمَرَ أَنْ يُخْرَجَ) من استحقَّ الحدَّ (مِنَ الْمَسْجِدِ) إلى خارجه (فَيَقَامَ) عليه الحدُّ ثمَّ؛ خوف تأذي مَنْ بالمسجد، وتعظيمًا للمسجد (وَقَالَ عُمَرُ) بن الخطَّاب رضي الله عنه فيما وصله ابن أبي شيبة وعبد الرَّزَّاق بسندٍ على شرط الشيخين: (أَخْرِجَاهُ) أي: الذي وجب عليه الحدُّ (مِنَ الْمَسْجِدِ) زاد أبو ذرٍّ: «وضربه» أي: أمر بضربه (وَيُذَكَّرُ) بضمَّ أوَّله وفتح الكاف بصيغة التَّمريض (عَنْ عَلِيٍّ) هو ابن أبي طالبٍ (نَحْوُهُ) أي: نحو ما ذُكِرَ عن عمر، وصله ابن أبي شيبة بسندٍ فيه مقالٌ عن معقلٍ - بالعين والقاف - بلفظ: إِنَّ رجلاً جاء إلى عليٍّ فسأَرَهُ فقال: يا قَنَبِر^(١)؛ أخرجته من المسجد، فأقم عليه الحدَّ.

٧١٦٧ - ٧١٦٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَتَنَادَاهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعًا؛ قَالَ: «أَبْكَ جُنُونٌ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ».

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنْتُ فِيْمَنْ رَجَمَهُ بِالْمُصَلَّى، رَوَاهُ يُونُسُ وَمَعْمَرٌ وَابْنُ جُرَيْجٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فِي الرَّجْمِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) هو يحيى بن عبد الله بن بُكَيْرٍ - بضمَّ الموحدَة وفتح الكاف - المصريُّ قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد، ولأبي ذرٍّ: «حَدَّثَنَا» (اللَّيْثُ) بن سعدٍ الإمام (عَنْ عُقَيْلٍ) بضمَّ العين وفتح القاف، ابن خالد الأيْلِيَّ (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلم الزُّهْرِيِّ^(٢) (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرَّحْمَنِ بن عوفٍ (وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ) بن حزنٍ/ الإمام أبي محمَّد ٢١٣/٧د المخزومي، سيّد التَّابِعِينَ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه أَنَّهُ (قَالَ: أَتَى رَجُلٌ) اسمه: ماعزٌ (رَسُولَ اللَّهِ

(١) في هامش (ل): «قَنَبِر»: قيَّده الحافظ في «التَّبصير» بالفتح.

(٢) «الزُّهْرِيُّ»: سقط من (د).

٢٢٩/١٠ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ) حَالٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ، وَجُمْلَةٌ (فَنَادَاهُ) عَطَفَ عَلَى «أَتَى»، وَفَاعِلٌ «فَنَادَاهُ»^(١) ضَمِيرُ الرَّجُلِ، وَضَمِيرُ الْمَفْعُولِ يَعُودُ عَلَى^(٢) النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إِنِّي زَنَيْتُ) مَقُولٌ لِلْقَوْلِ، وَاسْمُ الْمَزْنِيِّ بِهَا فَاطِمَةُ، وَقِيلَ: مَنِيرَةٌ، وَقِيلَ: مَهْيَرَةٌ (فَأَعْرَضَ عَنْهُ) // النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ كَرَاهِيَةِ سَمَاعِ ذَلِكَ؛ سَتَرَا لَهُ؛ إِذْ لَمْ يَحْضُرْ^(٣) مِنْ يَشْهَدُ عَلَيْهِ (فَلَمَّا شَهِدَ) أَي: أَقَرَّ (عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعًا) قَالَ (مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُ)^(٤): (أَبَيْكَ جُنُونٌ؟) بِهَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ، وَ«جُنُونٌ» مُبْتَدَأٌ، وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِالْخَبَرِ، وَالْمَسْوُوعُ لِلابْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ تَقْدُمُ الْخَبَرِ فِي الظَّرْفِ وَهَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ (قَالَ: لَا) لَيْسَ بِي جُنُونٌ (قَالَ) صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ: (أَذْهَبُوا بِهِ) مِنَ الْمَسْجِدِ (فَارْجُمُوهُ) لِأَنَّهُ كَانَ مُحَصَّنًا، وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى فِي «الْحُدُودِ» [ج: ٦٨٢٥] قَالَ: «فَهَلْ أُحْصِنْتُ؟» قَالَ: نَعَمْ، وَالْبَاءُ فِي «بِهِ» لِلتَّعْدِيَةِ أَوْ الْحَالِ، أَي: أَذْهَبُوا بِهِ^(٥) مُصَاحِبِينَ لَهُ، وَإِنَّمَا أَمْرٌ بِإِخْرَاجِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّ الرَّجْمَ فِيهِ يَحْتَاجُ إِلَى قَدْرِ زَائِدٍ - مِنْ حَفْرِ وَغَيْرِهِ - مِمَّا لَا يَنَاسِبُ الْمَسْجِدَ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِهِ فِيهِ تَرْكُ إِقَامَةِ غَيْرِهِ مِنَ الْحُدُودِ؛ فَلْيَتَأَمَّلْ مَعَ التَّرْجُمَةِ، وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى الْمَنْعِ مِنْ إِقَامَةِ الْحُدُودِ فِي الْمَسْجِدِ الْكُوفِيُّونَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ، وَعِنْدَ ابْنِ مَاجَهٍ مِنْ حَدِيثٍ وَائِلَةٍ: «جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ إِقَامَةَ حُدُودِكُمْ...»؛ الْحَدِيثُ، وَرَبَّمَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَحْدُودِ دَمٌ فَيَتَلَوَّثُ^(٦) الْمَسْجِدَ، وَقَالَ مَالِكٌ: لَا بِأَسْ بِالصَّرْبِ بِالسَّيَاطِ الْيَسِيرَةِ، فَإِذَا كَثُرَتِ الْحُدُودُ؛ فَخَارَجَ الْمَسْجِدَ.

(قَالَ ابْنُ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ: (فَأَخْبَرَنِي) بِالْأَفْرَادِ (مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيَّ، وَالَّذِي أَخْبَرَ ابْنَ شِهَابٍ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ كَمَا وَقَعَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ فِي «الْحُدُودِ»^(٧) [ج: ٦٨١٦] أَنَّهُ (قَالَ: كُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُ بِالْمُصَلَّى) مَكَانَ صَلَاةِ الْعِيدِ وَالْجَنَائِزِ (رَوَاهُ) أَي: الْحَدِيثُ (يُونُسُ) بْنُ يَزِيدَ (وَمَعْمَرٌ) هُوَ ابْنُ رَاشِدٍ، فِيمَا وَصَلَهُ عَنْهُمَا الْمُؤَلَّفُ فِي

(١) فِي (د) وَ(ع): «فَنَادَى».

(٢) فِي (د): «إِلَى»، وَفِي الْهَامِشِ مِنْ نَسْخَةِ كَالْمُثَبِّتِ.

(٣) فِي (د): «يَجِدُ».

(٤) «لَهُ»: لَيْسَ فِي (د).

(٥) «بِهِ»: سَقَطَ مِنْ (ب).

(٦) فِي (د): «فَيَلَوَّثُ».

(٧) فِي (ص): «بِالْحُدُودِ».

«الحدود» [ح: ٦٨٢٠] (وَابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك، مما^(١) وصله أيضاً^(٢) فيه [ح: ٦٨٢٠] الثلاثة (عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ أَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرحمن (عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي الرَّجْمِ) فخالفوا عقيلًا في الصحابي، فإنه جعل أصل الحديث من رواية أبي سَلَمَةَ عن أبي هريرة، وهؤلاء جعلوه من رواية جابر.

٢٠ - باب مَوْعِظَةِ الْإِمَامِ لِلْخُصُومِ

(باب مَوْعِظَةِ الْإِمَامِ لِلْخُصُومِ) عند الدعوى.

٧١٦٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ؛ فَأَقْضِي نَحْوَ مَا أَسْمَعُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا؛ فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) بن قعنب، أبو عبد الرحمن^(٣) الحارثي القعني (عَنْ مَالِكٍ) الإمام الأعظم^(٤) (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير (عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ) ولأبي ذر: «بِنت» (أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ) / هند أم المؤمنين رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِطْلَاعِ»^(٥) على بواطن^(٦) الخصوم (بَشَرٌ) لا بالنسبة إلى كل شيء، فإن له من الله علمًا أوصافًا آخر، والحصص مجازي؛ لأنه حصر خاص، أي: باعتبار علم البواطن، ومعلوم أنه من الله يعلم بشر، وإنما قال ذلك توطئة لقوله: (وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ) بتشديد الياء، فلا أعلم بواطن أموركم؛ كما هو مقتضى أصل الخلقة البشرية (وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ) بالحاء المهملة: أبلغ في الإتيان (بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ) وهو كاذب (فَأَقْضِي) أي: له بسبب كونه الحن بحجته (نَحْوَ مَا أَسْمَعُ) منه، ولأبي ذر عن الحموي: «على نحو ما أسمع» (فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ

(١) في (د): «فيما».

(٢) «أيضًا»: ليس في (د).

(٣) في (د): «عبد الله»، وفي نسخة بالهامش كالمثبت.

(٤) «الأعظم»: ليس في (د).

(٥) في (ع): «للاطلاع».

(٦) زيد في (ع): «الأمور».

بِحَقِّ أَخِيهِ) أي: المسلم، وكذا الذَّمِّيُّ، و«مَنْ» في قوله: «فَمَنْ قُضِيَتْ» شرطية، ولأبي ذرٍّ عن الحموي والمُستملي: «(مَنْ حَقَّ أَخِيهِ)» (شَيْئًا؛ فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ) أي: فَإِنَّمَا أَقْضِي لَهُ بِشَيْءٍ حَرَامٍ يُؤْوِلُ إِلَى النَّارِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠] وفيه: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَعْلَمُ بِوَاطِنِ الْأُمُورِ إِلَّا أَنْ يُظْلِعَهُ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ، وَأَنَّهُ يَحْكُمُ بِالظَّاهِرِ، وَلَمْ يُظْلِعْهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى حَقِيقَةِ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ حَتَّى لَا يَحْتَاجَ إِلَى بَيِّنَةٍ وَيَمِينٍ تَعْلِيمًا؛ لِتَقْتَدِي بِهِ أُمَّتُهُ، فَإِنَّهُ لَوْ حَكَمَ فِي الْقَضَايَا^(١) بَيِّنَتَهُ الْحَاصِلَ مِنَ الْغَيْبِ؛ لَمَا أَمَكَّنَ الْحَكْمَ لِأُمَّتِهِ مِنْ بَعْدِهِ، وَلَمَّا كَانَ الْحَكْمُ بَعْدَهُ مِمَّا لَا بَدَّ مِنْهُ؛ أَجْرَى أَحْكَامِهِ عَلَى الظَّاهِرِ، وَأَمَرَ أُمَّتَهُ بِالِاقْتِدَاءِ بِهِ، فَإِذَا حَكَمَ بِمَا يَخَالِفُ الْبَاطِنَ؛ لَا يَجُوزُ لِلْمَقْضِيِّ لَهُ^(٢) أَخْذُ مَا قُضِيَ لَهُ بِهِ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَجَمَاهِيرِ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ أَنَّ حَكْمَ الْحَاكِمِ إِنَّمَا يَنْفِذُ ظَاهِرًا لَا بَاطِنًا، وَأَنَّهُ لَا يُحِلُّ حَرَامًا، وَلَا يَحْرِمُ حَلَالًا، بِخِلَافِ مَذْهَبِ^(٣) أَبِي حَنِيفَةَ حَيْثُ قَالَ: إِنَّ حَكْمَهُ يَنْفِذُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا فِي الْعُقُودِ وَالْفُسُوحِ، وَسَيَكُونُ لَنَا عَوْدَةٌ إِلَى مَبَاحِثِ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي «بَابِ مَنْ قُضِيَ لَهُ بِحَقِّ أَخِيهِ؛ فَلَا يَأْخُذْهُ» [ج: ٧١٨١] بِعَوْنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، فينبغي للحاكم أن يعظ الخصمين، ويحذرهما من الظلم وطلب الباطل؛ اقتداءً به صلى الله عليه وسلم، قال في «الفتح»: وفي الحديث أَنَّ التَّعَمُّقَ^(٤) في البلاغة بحيث يحصل اقتدارُ صاحبها/ على تزيين الباطل في صورة الحق وعكسه مذمومٌ، ولو كان ذلك في التَّوَصُّلِ إِلَى الْحَقِّ؛ لَمْ يُذَمَّ، وَإِنَّمَا يُذَمُّ مَنْ ذَلِكَ مَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى الْبَاطِلِ فِي صُورَةِ الْحَقِّ فَالْبَلَاغَةُ إِذَا لَا تُذَمُّ لِدَاتِهَا، وَإِنَّمَا تُذَمُّ بِحَسَبِ الْمُتَعَلِّقِ^(٥) الَّذِي قَدْ يُمدَحُ بِسَبَبِهِ، وَهِيَ فِي حَدِّ ذَاتِهَا ممدوحةٌ، وَهَذَا كَمَا يُذَمُّ صَاحِبُهَا إِذَا طَرَأَ عَلَيْهِ بِسَبَبِهَا الْإِعْجَابُ وَتَحْقِيرُ غَيْرِهِ مِمَّنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى دَرَجَتِهِ، وَلَا سَيِّمًا إِنْ^(٦) كَانَ الْغَيْرُ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاحِ؛ فَإِنَّ الْبَلَاغَةَ إِنَّمَا تُذَمُّ مِنْ هَذِهِ/ الْحَيْثِيَّةِ بِحَسَبِ مَا يَنْشَأُ عَنْهَا مِنَ الْأُمُورِ الْخَارِجِيَّةِ عَنْهَا، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْبَلَاغَةِ وَغَيْرِهَا،

(١) في (ع): «القضاء».

(٢) «له»: سقط من (د).

(٣) «مذهب»: مثبت من (ع).

(٤) في (د) و(ع): «التعميق».

(٥) في غير (ب) و(س): «التعلق».

(٦) في (د): «إذا».

بل كل فطنة توصل إلى المطلوب محمودة في حد ذاتها، وقد تُذم أو تُمدح بحسب متعلقها^(١)، واختلف في تعريف البلاغة؛ ف قيل: أن يُبلغ بعبارة لسانه كنه ما في قلبه، وقيل: إيصال^(٢) المعنى إلى الغير بأحسن لفظ، أو هي الإيجاز مع الإفهام، والتصرف من غير إضمار، أو هي قليل لا يُبهم^(٣) وكثير لا يُسأم، أو هي إجمال اللفظ واتساع المعنى، وقيل: هي النطق^(٤) في موضعه والسكوت في موضعه، وهذا كله عن المتقدمين، وعرف أهل المعاني والبيان البلاغة: بأنها^(٥) مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع الفصاحة؛ وهي خلوه من التعقيد. انتهى^(٦).

٢١ - باب الشهادة تكون عند الحاكم في ولايته القضاء أو قبل ذلك للخصم

وَقَالَ شُرَيْحُ الْقَاضِي: وَسَأَلَهُ إِنْسَانٌ الشَّهَادَةَ فَقَالَ: ائْتِ الْأَمِيرَ حَتَّى أَشْهَدَ لَكَ. وَقَالَ عِكْرِمَةُ: قَالَ عُمَرُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: لَوْ رَأَيْتَ رَجُلًا عَلَى حَدِّ زَنَى أَوْ سَرَقَةٍ وَأَنْتَ أَمِيرٌ؟ فَقَالَ: شَهَادَتُكَ شَهَادَةُ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ عُمَرُ: لَوْلَا أَنْ يَقُولَ النَّاسُ: زَادَ عُمَرُ فِي كِتَابِ اللَّهِ؛ لَكُنْتُ آيَةَ الرَّجْمِ بِيَدِي. وَأَقْرَأَ مَا عَزَّ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِالزَّنَى أَرْبَعًا، فَأَمَرَ بِرَجْمِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَشْهَدَ مَنْ حَضَرَهُ، وَقَالَ حَمَّادٌ: إِذَا أَقْرَأَ مَرَّةً عِنْدَ الْحَاكِمِ؛ رُجِمَ، وَقَالَ الْحَكَمُ: أَرْبَعًا.

(باب) حكم (الشهادة) التي (تكون عند الحاكم في) زمان (ولايته القضاء) ولأبي ذر: «في»^(٧) ولاية القضاء» (أو قبل ذلك) أي: قبل ولايته القضاء (للخصم) متعلق بـ «الشهادة» أي: للخصم الذي هو أحد الخصمين، فهل يقضي له على خصمه لعلمه بذلك أو يشهد له عند قاضي آخر؟

(وَقَالَ شُرَيْحُ الْقَاضِي وَسَأَلَهُ إِنْسَانٌ الشَّهَادَةَ) على شيء كان أشهده عليه، ثم جاء فخاصم إليه (فَقَالَ) له شريح، ولأبي ذر: «قال»: (ائْتِ الْأَمِيرَ حَتَّى أَشْهَدَ لَكَ) عليه عنده، ولم يحكم

(١) في (ص): «تعلقها».

(٢) في (د): «إيصاله».

(٣) في (ص): «يفهم»، ولا يصح.

(٤) في (ع): «المنطق»، وليس فيها: «هي».

(٥) «بأنها»: ليس في (د).

(٦) «انتهى»: مثبت من (ص).

(٧) «في»: سقط من (ع).

فيها بعلمه، وهذا وصله سفيان الثوري في «جامعه» عن عبد الله بن شبرمة عن الشعبي عنه، ولم يُسمِّ الأمير (وقال عكرمة) مولى ابن عباس رضي الله عنه، فيما وصله الثوري أيضاً، وابن أبي شيبة عن عبد الكريم الجزري^(١) عن عكرمة: (قال عمر) بن الخطاب رضي الله عنه (لعبد الرحمن بن عوف) رضي الله عنه، وكان عند عمر شهادة في آية الرجم - وهي: «الشيخ والشيخة إذا زنيا؛ فارجموهما نكالا من الله» - أنها من القرآن، فلم يلحقها في المصحف بشهادته وحده: (لو رأيت رجلاً) بفتح التاء (على حد زنى أو سرقة وأنت أمير) أكنت تقيمه عليه؟ قال: لا، حتى يشهد معي غيري (فقال) عمر لعبد الرحمن^(٢): (شهادتك شهادة رجل) واحد (من المسلمين، قال: صدقت، قال عمر) رضي الله عنه مُفصِّحاً بالعلّة لكونه لم يلحق آية الرجم بالمصحف بمجرد علمه وحده: (لولا أن يقول الناس: زاد عمر في كتاب الله؛ لكتبت آية الرجم بيدي) في المصحف، فأشار إلى أن ذلك من قطع الذرائع؛ لئلا يجد حكام السوء سبيلاً إلى أن يدعوا العلم لمن أحبوا له الحكم بشيء، وقوله: «قال عمر» هو طرف من حديث أخرجه مالك في «موطئه»، وعكرمة لم يدرك عبد الرحمن بن عوف فضلاً عن عمر، فهو مُنقطع.

(وأقرّ ماعز عند النبي صلى الله عليه وسلم بالزنى أربعاً) أي: أقرّ أربع مرات (فأمر برجمه) بإقراره (ولم يُذكر) بضمّ التّحتيّة وفتح الكاف (أنّ النبي صلى الله عليه وسلم أشهد)؛ على ماعز (من حصره) وقد سبق موصولاً في غير ما موضع [ج: ٦٨٢٤] وأشار به إلى الرّد على من قال: لا يقضي بإقرار الخصم حتى يدعوا شاهدين يحضران إقراره (وقال حماد) هو ابن أبي سليمان فقيه الكوفة: (إذا أقرّ زان مرةً) واحدة (عند الحاكم؛ رجم) بغير بينة، ولا إقرار أربعاً (وقال الحكم) - بفتحتين - ابن عتبة فقيه الكوفة أيضاً: لا يُرجم حتى يُقرّ (أربعاً) وصل القولين ابن أبي شيبة من طريق شعبة.

(١) في (د): «الجوزي»، وهو تحريف.

(٢) في هامش (د): قوله: «فقال عمر لعبد الرحمن... إلى آخره»: فيه نظر؛ إذ فاعل «قال» راجع لعبد الرحمن، والمقول له القول عمر، كما يظهر في السياق، وأيضاً الواقع بخلافه؛ فالقائل: «شهادتك... إلى آخره» هو عبد الرحمن، لا عمر، ثم رأيت البرماوي قال تبعاً للكرمانبي: قوله: «فقال شهادتك... إلى آخره» هو قول عبد الرحمن جواباً لعمر، وأمّا جواب «لو»؛ فمحذوف؛ أي: فما قولك فيه؟ أو نحو ذلك. انتهى. فاعرفه وتأمّله؛ ليظهر لك أن تقدير المصنّف جواب عبد الرحمن لعمر بقوله: «قال: لا، حتى يشهد معي غيري» لا يظهر مع وجوده في المتن، «إسماعيل الجراحي».

٧١٧٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ: أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ: «مَنْ لَهُ بَيِّنَةٌ عَلَى قَتِيلٍ قَتَلَهُ فَلَهُ سَلْبُهُ»، فَقُمْتُ لِأَتَمَسَّ بَيِّنَةً عَلَى قَتِيلٍ، فَلَمْ أَرِ أَحَدًا يَشْهَدُ لِي، فَجَلَسْتُ، ثُمَّ بَدَأَ لِي، فَذَكَرْتُ أَمْرَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ جُلَسَائِهِ: سِلَاحُ هَذَا الْقَتِيلِ الَّذِي يَذْكُرُ عِنْدِي، قَالَ: فَأَرَضِهِ مِنْهُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: كَلَّا، لَا يُعْطِيهِ أَصْبَحَ مِنْ قُرَيْشٍ، وَيَدْعُ أَسَدًا مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، قَالَ: فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَدَّاهُ إِلَيَّ، فَاشْتَرَيْتُ مِنْهُ خِرَافًا، فَكَانَ أَوَّلَ مَالٍ تَأَثَّلْتُهُ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ عَنِ اللَّيْثِ: فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَدَّاهُ إِلَيَّ. وَقَالَ أَهْلُ الْحِجَازِ: الْحَاكِمُ لَا يَقْضِي بِعِلْمِهِ، شَهِدَ بِذَلِكَ فِي وَلَايَتِهِ أَوْ قَبْلَهَا، وَلَوْ أَقَرَّ خَضَمٌ عِنْدَهُ لآخرَ بِحَقٍّ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَقْضِي عَلَيْهِ - فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ - حَتَّى يَدْعُو بِشَاهِدَيْنِ فَيُخْضِرَهُمَا إِفْرَارَهُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِرَاقِ: مَا سَمِعَ أَوْ رَأَى فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ؛ قَضَى بِهِ، وَمَا كَانَ فِي غَيْرِهِ؛ لَمْ يَقْضِ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ. وَقَالَ آخَرُونَ مِنْهُمْ: بَلْ يَقْضِي بِهِ؛ لِأَنَّهُ مُؤْتَمَنٌ، وَإِنَّمَا يُرَادُ مِنَ الشَّهَادَةِ مَعْرِفَةُ الْحَقِّ، فَعِلْمُهُ أَكْثَرُ مِنَ الشَّهَادَةِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَقْضِي بِعِلْمِهِ فِي الْأَمْوَالِ، وَلَا يَقْضِي فِي غَيْرِهَا. وَقَالَ الْقَاسِمُ: لَا يَنْبَغِي لِلْحَاكِمِ أَنْ يُنْضِيَ قَضَاءً يَعْلَمُهُ دُونَ عِلْمِ غَيْرِهِ، مَعَ أَنَّ عِلْمَهُ أَكْثَرُ مِنْ شَهَادَةِ غَيْرِهِ، وَلَكِنْ فِيهِ تَعَرُّضٌ لِتَهْمَةٍ نَفْسِهِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِيقَاعًا لَهُمْ فِي الظُّنُونِ، وَقَدْ كَرِهَ النَّبِيُّ ﷺ الظَّنَّ فَقَالَ: «إِنَّمَا هَذِهِ صَفِيَّةٌ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) بن سعيد قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) إمام أهل مصر، ولأبي ذرٍّ: «اللَّيْثُ بن سعيد» (عَنْ يَحْيَى) بن سعيد الأنصاري (عَنْ عُمَرَ) بضم العين (بن كَثِيرٍ) بالمثلثة، مولى أبي أيوب الأنصاري (عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ) نافع (مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ: أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ) الحارث الأنصاري الخزرجي (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ) بضم الحاء المهملة ونونين أولاهما مفتوحة بينهما تحتية ساكنة: (مَنْ لَهُ بَيِّنَةٌ عَلَى قَتِيلٍ قَتَلَهُ فَلَهُ سَلْبُهُ) بفتح السين المهملة واللام، بعدها موحدة: ما معه من المال ومن الثياب والأسلحة وغيرهما، قال أبو قتادة: (فَقُمْتُ لِأَتَمَسَّ) لأطلب (بَيِّنَةً عَلَى / قَتِيلٍ) قتلته ولأبي ذرٍّ: «على قتيلين» بتحتية ساكنة بعد اللام (فَلَمْ أَرِ أَحَدًا يَشْهَدُ لِي) على قتله (فَجَلَسْتُ، ثُمَّ بَدَأَ لِي، فَذَكَرْتُ أَمْرَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ جُلَسَائِهِ) لم يُسم، أو هو أسود بن خزاعي الأسلمي؛ كما عند الواقدي: (سِلَاحُ هَذَا الْقَتِيلِ^(١) الَّذِي يَذْكُرُ) أبو قتادة^(٢) (عِنْدِي) وفي

(١) في (ص): «الرَّجُل».

(٢) في (ل): «قتادة»، وفي هامشها: كذا بخطه، وصوابه: «أبو قتادة».

«الخُمس» من «الجهاد» [ح: ٣١٤٢] فقال رجلٌ: صدق يا رسول الله، وسلَّبه عندي (قَالَ) مِنْهُ لِرَجُلٍ^(١): (فَأَرْضِهِ مِنْهُ) بقطع الهمزة وكسر الهاء، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «مَنِي»^(٢) (فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ) الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (كَلَّا): كلمة ردع (لَا يُعْطِيهِ) - بضمِّ التَّحْتِيَّةِ وكسر الطَّاء المهملة والهاء - أبو قتادة^(٣) (أَصْبِيغٌ مِنْ قُرَيْشٍ) بضمِّ الهمزة وفتح الصَّاد المهملة وبعد التَّحْتِيَّةِ الساكنة موخَّدةً مكسورةً فغينٌ معجمةٌ، منصوبٌ مفعولٌ ثانٍ لـ «يُعْطِيهِ»: نوعٌ من الطَّيْرِ، ونباتٌ ضعيفٌ كالثُّمام، ولأبي ذرٍّ: «أَصْبِيغٌ»^(٤) بالضَّاد المعجمة والعين المهملة المنصوبة المنوَّنة في «اليونينية»، تصغير الضَّبْع (وَيَدْعُ)^(٥) أَسَدًا مِنْ أَسَدِ اللَّهِ) بضمِّ الهمزة وسكون السَّين المهملة، وكأنَّه لما عَظَّمَ أبا قتادة بأنَّه أسدٌ من أسد الله؛ صَغَّرَ ذلك القرشيَّ، وشَبَّهه بالأصْبِيع؛ لضعف افتراسه بالنسبة إلى الأسد (يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) في موضع نصبٍ صفة «أسداً» (قَالَ) أبو قتادة: (فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) الرَّجُلَ الَّذِي عِنْدَهُ السَّلْبُ، ولأبي ذرٍّ عن الحَمَوِيِّ / والمُسْتَمْلِي: «فقام رسول الله ﷺ لي (فَأَدَّاهُ إِلَيَّ) بتشديد الياء، فأخذته فبِعْتُهُ من حاطب بن أبي بلتعة بسبع أواقٍ (فَاشْتَرَيْتُ مِنْهُ خِرَافًا) بكسر الخاء المعجمة وفتح الرَّاء مخففةً وبعد الألف فاءً، أي^(٦): بستاناً (فَكَانَ) هو (أَوَّلَ مَالٍ تَأْتَلَّتُهُ) بمثلثة مشدَّدة: اتَّخَذْتُهُ أصلَ المال واقتنيتَه، وإنَّما حكم مِنْهُ لِرَجُلٍ بذلك مع طلبه أوَّلاً البيئَةَ؛ لأنَّ الخصم اعترف، مع أنَّ المال لرسول الله ﷺ يعطيه من يشاء.

والحديث سبق في «البيوع» [ح: ٢١٠٠] و«الخمس» [ح: ٣١٤٢].

(١) قال العلامة قطة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: في إعادة ضمير: «قال» للَنَّبِيِّ ﷺ نظر، فإنَّ القائل: «فأرضه منه» أو «مني» هو الرجل كما يعلم بمراجعة الحديث في «باب قول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ...﴾» من المغازي، وأيضاً كون الصحابي - لا سيما الصَّدِيق - يخاطب النبي ﷺ بقوله: «كلا...» إلى آخره ممَّا لا سبيل إليه.

(٢) قوله: «ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: مَنِي» سقط من (د).

(٣) قال العلامة قطة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قوله: «لا يعطه» أبو قتادة «أصبيغ» إلى آخره، صوابه إرجاع ضمير: «يعطه» للرسول ﷺ بدليل قوله بعده: «ويدع» إلى آخره، فتدبر.

(٤) زيد في (د) و(ع): «كذا في اليونينية»، وسيأتي.

(٥) زيد في (ص): «أبا قتادة».

(٦) في (ب) و(س): «فحكم»، والمثبت موافق لما في هامش «اليونينية».

(٧) «أي»: مثبت من (ع).

قال المؤلف: (قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) بن صالح كاتب الليث بن سعد، وللكشميهني: «قال لي عبد الله» (عَنِ اللَّيْثِ) بن سعد الإمام: (فَقَامَ النَّبِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، فَأَذَاهُ) أي: السَّلْبُ (إِلَيَّ) بتشديد الياء، وفيه تنبيه على أن رواية قتيبة لو كانت «فقام» لم يكن لذكر رواية عبد الله بن صالح معنى، قال بعضهم: وليس في إقرار ماعز عنده مِنْ عَبْدِ اللَّهِ، ولا حكمه بالرجم دون أن يشهد من حضره، ولا في إعطائه السَّلْبَ لأبي قتادة: حجة للقضاء بالعلم؛ لأن ماعزًا إنما أقرَّ بحضرة الصَّحابة؛ إذ من المعلوم أنه مِنْ عَبْدِ اللَّهِ لا يقعد وحده، فلم يحتج مِنْ عَبْدِ اللَّهِ أن يُشهِدَهُمْ على إقراره؛ لسماعهم منه ذلك، وكذلك قصَّة أبي قتادة (وَقَالَ أَهْلُ الْحِجَازِ) مالكٌ ومن تبعه في ذلك: (الْحَاكِمُ لَا يَقْضِي بَعْلِمِهِ، شَهِدَ بِذَلِكَ فِي) وقت (وَلَا يَتِيهِ أَوْ قَبْلَهَا) لوجود التهمة، ولو فُتِحَ هذا الباب؛ لَوَجَدَ قاضي السُّوء سبيلًا إلى قتل عدوِّه وتفسيقه والتفريق بينه وبين من يحبُّه^(١)، ومن ثمَّ قال الشافعي: لولا قضاة السُّوء؛ لقلت: إنَّ للحاكم أن يحكم بعلمه (وَلَوْ أَقَرَّ خَصْمٌ عِنْدَهُ) أي: عند الحاكم (لَاخَرَ بِحَقٍّ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَقْضِي عَلَيْهِ) بفتح التَّحْتِيَّة وكسر الضَّاد المعجمة (- فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ - حَتَّى يَدْعُو) الحاكم (بِشَاهِدَيْنِ فَيُخْضِرُهُمَا إِفْرَارَهُ) أي: إقرار الخصم، وهذا قول ابن القاسم وأشهب (وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِرَاقِ) أبو حنيفة ومن تبعه^(٢): (مَا سَمِعَ) القاضي (أَوْ رَأَاهُ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ؛ قَضَى بِهِ، وَمَا كَانَ فِي غَيْرِهِ) غير مجلس القضاء (لَمْ يَقْضِ) فيه (إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ) يُحْضِرُهُمَا إقراره، ووافقهم مطرّف وابن الماجشون وأصبغ وسحنون من المالكية. (وَقَالَ آخَرُونَ مِنْهُمْ) من أهل العراق، أبو يوسف ومن تبعه: (بَلْ يَقْضِي بِهِ) بدون شاهدين (لأنَّه مُؤْتَمَنٌ) بفتح الميم الثانية (وَأِنَّمَا) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهْنِيِّ: «وأنَّه» (يُرَادُ مِنَ الشَّهَادَةِ مَعْرِفَةُ الْحَقِّ، فَعِلْمُهُ أَكْثَرُ مِنَ الشَّهَادَةِ) «أكثر» بالمثلثة. (وَقَالَ بَعْضُهُمْ) أي: بعض أهل العراق: (يَقْضِي) القاضي (بِعِلْمِهِ فِي الْأَمْوَالِ، وَلَا يَقْضِي) بعلمه (فِي غَيْرِهَا) فلو رأى رجلًا يزني مثلاً؛ لم يقض بعلمه حتَّى تكون بيِّنة تشهد بذلك عنده، وهو منقولٌ عن أبي حنيفة وأبي يوسف (وَقَالَ الْقَاسِمُ) بن محمَّد بن أبي بكر الصَّدِّيق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأنَّه إذا أُطْلِقَ يكون/ المراد، لكن رأيت في هامش فرع «اليونينية» وأصلها أنَّه: ٢٣٢/١٠

(١) في (ص): «تحتة».

(٢) في (د): «معه».

«ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود» فيما قاله أبو ذرُّ الحافظ، وقال في «الفتح»: كنت أظنه ابن محمد بن أبي بكر؛ لأنه إذا أُطلق في الفروع الفقهية انصرف الذهن إليه، لكن رأيت في رواية عن أبي ذرُّ أنه ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، فإن كان كذلك؛ فقد خالف أصحابه الكوفيّين، ووافق أهل المدينة في هذا الحكم، وتعقّبهُ العينيُّ فقال: الكلام في صحّة رواية أبي ذرُّ على أنّ هذه المسألة فقهية، وحيثما أُطلق؛ فالمراد^(١) به: ابن محمد بن أبي بكر، ولئن سلّمنا صحّة رواية أبي ذرُّ؛ فإطباق الفقهاء على أنّه إذا أُطلق يراد به: ابن محمد بن أبي بكر^(٢) أرجح من كلام غيرهم؛ كذا قال؛ فليتأمل، ومقول قول القاسم: (لَا يَنْبَغِي لِلْحَاكِمِ أَنْ يُضَيِّعَ) بضمّ التّحتيّة وسكون الميم، ولأبي ذرُّ عن الحمويّ والمستملي: «أن يقضي» بفتح التّحتيّة وبالقف بدل الميم (قضاء يعلمه دون علم غيره، مع أنّ علمه أكثر) بالمثلثة (من شهادة غيره، ولكنّ) بتشديد النون (فيه) أي: في القضاء بعلمه دون بيّنة (تعرضاً لتهمة نفسه عند المسلمين، وإيقاعاً لهم في الظنون) الفاسدة به، و«إيقاعاً» نصب عطفاً على «تعرضاً»، ولأبي^(٣) الوقت: «ولكنّ» بالتخفيف «فيه تعرض» بالرفع، مبتدأ خبره قوله: «فيه» مقدّماً، «وإيقاعاً» عطف على «تعرض»، أو نصب على أنّه مفعولٌ معه، والعامل فيه متعلّق الظرف (وقد كره النبيّ من الله يدلم الظنّ فقال) في الحديث اللاحق [ح: ٧١٧١] (إنّما هذه صفة).

٧١٧١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَتْهُ صَفِيَّةُ بِنْتُ حَيٍّ، فَلَمَّا رَجَعَتْ؛ انْطَلَقَ مَعَهَا، فَمَرَّ بِهِ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَدَعَاَهُمَا فَقَالَ: «إِنَّمَا هِيَ صَفِيَّةُ»، قَالَا: سُبْحَانَ اللَّهِ! قَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنَ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ». رَوَاهُ شُعَيْبٌ وَابْنُ مُسَافِرٍ وَابْنُ أَبِي عَتِيقٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ - عَنْ صَفِيَّةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ) وسقط «الأوسيّ» لغير أبي ذرُّ، قال^(٤): (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين، ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وسقط «ابن سعد»

(١) في غير (ب) و(س): «المراد».

(٢) في غير (ب) و(س): «يراد به: ابن عبد الرحمن»، ولعلّ المثبت هو الصواب.

(٣) في (د): «ولأبوي ذرُّ...»، والمثبت موافق لما في هامش «اليونينية».

(٤) «قال»: سقط من (د).

لغير أبي ذرٍّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ (عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ) بِضَمِّ الْحَاءِ، ابْنُ عَلِيٍّ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ الْمَلْقَبُ بِزَيْنِ الْعَابِدِينَ التَّابِعِيُّ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَتْهُ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهُوَ مَعْتَكِفٌ فِي الْمَسْجِدِ^(١) تَزْوَرُهُ (فَلَمَّا رَجَعَتْ؛ انْطَلَقَ مَعَهَا) بِلَا إِشَارَةٍ إِلَى (فَمَرَّ بِهِ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ) لَمْ يُسَمِّيَا (فَدَعَاهُمَا) بِلَا إِشَارَةٍ إِلَى (فَقَالَ) لهما: (إِنَّمَا هِيَ صَفِيَّةُ، قَالَا: سُبْحَانَ اللَّهِ!) تَعَجُّبًا^(٢) (قَالَ) بِلَا إِشَارَةٍ إِلَى: (إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ): يوسوس، فخفت أن يُوقع في قلوبكما شيئاً من الظَّنِّ الفاسد، فتأثمان^(٣)، فقلته دفعاً لذلك، وعن الشافعي أنه قال: أشفق عليهما من الكفر لو ظنَّا به ظنَّ التُّهْمَةِ.

وهذا الحديث مرسل؛ لأنَّ عليًّا تابعيًّا؛ ولذا عقبه المؤلف بقوله: (رَوَاهُ شُعَيْبٌ) بِضَمِّ الشَّيْنِ، ابْنُ أَبِي حمزة، ممَّا رواه المؤلف في «الاعتكاف» [ج: ٢٠٣٥] و«الأدب» [ج: ٦٢١٩] (وَابْنُ مُسَافِرٍ) هو عبد الرحمن بن خالد بن مسافرٍ الفهميُّ مولى الليث بن سعدٍ، ممَّا وصله في «الصَّوْم» [ج: ٢٠٣٨] و«فرض الخمس» [ج: ٣١٠١] (وَابْنُ أَبِي عَتِيقٍ) هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ^(٤) بن مُحَمَّدٍ بن عبد الرحمن بن أبي بكرٍ الصَّدِّيقِ، ممَّا وصله في «الاعتكاف» [ج: ٢٠٣٩] (وَإِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى) الحمصيُّ، فيما^(٥) وصله الذُّهْلِيُّ في «الزُّهْرِيَّاتِ»؛ أربعتهم (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ (عَنْ عَلِيٍّ - يَعْنِي: ابْنَ حُسَيْنٍ -) وسقط لأبي ذرٍّ «يعني: ابن حسين» (عَنْ صَفِيَّةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ) ورواه عن الزُّهْرِيِّ أيضًا معمرٌ، فاخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي وَصْلِهِ وَإِسَالِهِ، فسبق موصولاً في «صفة إبليس» [ج: ٣٢٨١] ومُرْسَلًا في «الخُمُس» [ج: ٣١٠١] فإن قلت: ما وجه الاستدلال بحديث صَفِيَّةَ عَلَى^(٦) منع الحكم بالعلم؟ أجيب: من كونه بِلَا إِشَارَةٍ إِلَى كره أن يقع في قلب الأنصارِيِّين من وسوسة الشَّيْطَانِ شيءٌ، فمراعاة نفي التُّهْمَةِ عنه مع عصمته تقتضي مراعاة نفي التُّهْمَةِ عَمَّنْ هو دونه.

(١) «في المجد»: ليس في (ص).

(٢) زيد في غير (ب) و(س): «حيث».

(٣) في (ل): «فتأثمون»، وفي هامشها: «كذا بخطه، وصوابه: فتأثمان».

(٤) في غير (د): «عتيق»، ولعله تحريف.

(٥) في (د): «ممَّا».

(٦) زيد في (د): «من».

٢٢ - باب أمر الوالي إذا وجه أميرين إلى موضع أن يتطاولا ولا يتعاصيا

(باب أمر الوالي إذا وجه أميرين^(١) إلى موضع أن يتطاولا ولا يتعاصيا) بعين وصاد مهملتين وتحتية، قال في «الفتح»: ول بعضهم بمعجمتين وموحدة.

٧١٧٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا الْعَقْدِيُّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ أَبِي وَمُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: «يَسِّرَا وَلَا تُعَسِّرَا، وَبَشِّرَا وَلَا تُنْفِّرَا، وَتَطَاوَعَا»، فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: إِنَّهُ يُضَنَعُ بِأَرْضِنَا الْبَنِعُ، فَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ». وَقَالَ النَّضْرُ وَأَبُو دَاوُدَ وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَوَكَيْعٌ: عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحدة والمعجمة المشددة، بُنْدَارُ الْعَبْدِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا الْعَقْدِيُّ) بفتح العين والقاف، عبد الملك بن عمرو بن قيسٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ) بكسر العين في الأول، وضَمُّ الموحدة وسكون الرَاء (قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي) أبا بُرْدَةَ عامر بن عبد الله أبي موسى^(٢) الْأَشْعَرِيُّ الثَّابِعِيُّ (قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ أَبِي) أبا موسى الْأَشْعَرِيَّ (وَمُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ) رضي الله عنه قَاضِيَيْنِ (إِلَى الْيَمَنِ) قبل حجة الوداع، زاد في «بعث أبي موسى ومعاذ» أواخر «المغازي» [ج: ٤٣٤١] وبعث كل واحد منهما على مَخْلَافٍ، قال: واليمن مَخْلَافَانِ/ (فَقَالَ) رضي الله عنه لهما^(٣): (يَسِّرَا): خُذَا بما فيه اليسر (وَلَا تُعَسِّرَا) والأخذ باليسر عينُ ترك العسر (وَبَشِّرَا) بما فيه تطيب النفوس (وَلَا تُنْفِرَا) وهذا من باب المقابلة المعنوية؛ إذ الحقيقة أن يقال: بَشِّرَا وَلَا تُنْذِرَا، وَأَنْسَا وَلَا تُنْفِرَا، فجمع بينهما؛ ليعمَّ البشارة والنذارة، والتأنيس والتنفير، فهو من باب المقابلة المعنوية، قاله في «شرح المشكاة»، وسبق في المغازي [ج: ٤٣٤١] مزيدٌ لذلك^(٤) (وَتَطَاوَعَا) يعني: كونا متفقين في الحكم ولا تختلفا، فإن اختلافكما يؤدي إلى اختلاف/ أتباعكما، وحينئذ تقع العداوة والمحاربة بينهم، وفيه عدم الحرج والتضييق في أمور الملة الحنيفية السمحة؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨] (فَقَالَ لَهُ) أي:

(١) زيد في (ع): «مطاعين».

(٢) في هامش (ل): كذا بخطه: «أبي موسى»، والذي في «التقريب»: عبد الله بن أبي موسى، وقال: عامر بن عبد الله ابن قيس، أبو بردة بن أبي موسى الأشعري؛ فليراجع.

(٣) «لهما»: ليس في (د).

(٤) في (د): «له».

لِلنَّبِيِّ ﷺ (أَبُو مُوسَى) يَارَسُولَ اللَّهِ (إِنَّهُ يُصْنَعُ بِأَرْضِنَا) بِالْيَمَنِ^(١) (الْبَيْتُ) بِكُسْرِ
الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ الْفَوْقِيَّةِ بَعْدَهَا عَيْنٌ مَهْمَلَةٌ: نَبِيذُ الْعَسَلِ (فَقَالَ) مِنْهُ ﷺ: (كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ).

والحديث مرسل؛ لأنَّ أبا بُرْدَةَ تابعيٌّ كما مرَّ، والحديث سبق في أواخر «المغازي» [ج: ٤٣٤١]
ولكونه مرسلًا عقبه المؤلف بقوله: (وَقَالَ النَّضْرُ) بفتح النون وسكون الضاد المعجمة، ابن شَمِيلِ
المازني (وَأَبُو دَاوُدَ) سليمان بن داود الطيالسي (وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ) الواسطي (وَوَكَيْعٌ) بكسر
الكاف، ابن الجراح؛ الأربعة (عَنْ شُعْبَةَ) بن الحجاج (عَنْ سَعِيدٍ) ولأبي ذرٍّ زيادة: «ابن أبي بردة»
(عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ) جدُّ أبي سعيد أبي موسى الأشعري ﷺ (عَنْ النَّبِيِّ ﷺ) ورواية الأولين
والأخير في أواخر «المغازي» [ج: ٤٣٤٤] ورواية^(٢) يزيد وصلها أبو عوانة في «صحيحه».

٢٣ - باب إجابة الحاكم الدَّعْوَةِ

وَقَدْ أَجَابَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ عَبْدًا لِلْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ.

(باب إجابة الحاكم الدَّعْوَةِ) بفتح الدال، أي: إلى الوليمة؛ وهي الطَّعام الذي يُعْمَلُ في
العُرس (وَقَدْ أَجَابَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ) ﷺ (عَبْدًا) لم يُسَمَّ (لِلْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ) دعاه وهو صائم
وقال: أردتُ أن أُجيب الدَّاعي وأدعُو بالبركة؛ كذا وصله أبو^(٣) محمَّد ابن صاعدٍ وفي «زوائد
البرِّ والصَّلة» لابن المبارك بسندٍ صحيح، وسقط «ابن عفَّان» لغير أبي ذرٍّ.

٧١٧٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ: حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ
أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فُكُّوا الْعَانِي، وَأَجِيبُوا الدَّاعِيَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مُسَرِّهٍ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) الْقَطَّان (عَنْ سُفْيَانَ)
الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: (حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (مَنْصُورٌ) هو ابن المعتمر (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة
(عَنْ أَبِي مُوسَى) الْأَشْعَرِيِّ ﷺ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ قَالَ: «فُكُّوا الْعَانِي» وهو الأسير في
أيدي الكفار (وَأَجِيبُوا الدَّاعِيَ) إِلَى الطَّعام، وظاهره العموم في العرس وغيره، وفي «أبي داود»
من حديث ابن عمر: «إذا دعا أحدكم أخاه فليجب، عرسًا كان أو غيره»، وبه قال بعض

(١) في (د): «اليمن».

(٢) زيد في (د): «ابن»، وليس بصحيح.

(٣) «أبو»: سقط من (د) و(ع).

الشَّافِعِيَّةُ، وهل الإجابة لوليمة العرس سنَّةٌ أو واجبةٌ؟ الصَّحِيحُ عند الشَّافِعِيَّةِ أَنَّهَا سُنَّةٌ، وقيل: واجبةٌ، فإن قيل^(١) بالوجوب؛ فهل هو عينٌ أو كفايةٌ؟ لكن قال العلماء: لا يُجيب الحاكم دعوة شخص بعينه دون غيره من الرَّعِيَّةِ؛ لما فيه من كسر قلب مَنْ لم يجبه، إلَّا إن كان له عذرٌ في ترك الإجابة؛ كروية منكِرٍ لا يقدر على إزالته، فلو كثرت بحيث يشغله ذلك عن الحكم الذي تعيَّن عليه؛ ساغ له^(٢) ألا يجيب، ونقل ابن بَطَّالٍ عن مالك: أَنَّهُ لا ينبغي للقاضي أن يجيب الدَّعوة إلَّا في الوليمة خاصَّةً، وكره مالك لأهل الفضل أن يجيبوا كلَّ من دعاهم.

٢٤ - باب هَذَايَا الْعَمَالِ

(باب) / حكم (هَذَايَا الْعَمَالِ) بضم العين وتشديد الميم.

٢١٧/٧د

٧١٧٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ: أَخْبَرَنَا أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ قَالَ: اسْتَعْمَلَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ لَهُ: ابْنُ الْأَتْبِيَّةِ عَلَى صَدَقَةٍ، فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أُهْدِيَ لِي، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ - قَالَ سُفْيَانُ أَيْضًا: فَصَعِدَ الْمِنْبَرُ - فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا بَالُ الْعَامِلِ نَبْعُهُ فَيَأْتِي يَقُولُ: هَذَا لَكَ وَهَذَا لِي؟ فَهَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ فَيَنْظُرُ أَيُّهُمَا لَهُ أُمٌّ لَا؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَا يَأْتِي بِشَيْءٍ إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ، إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقَرَةٌ لَهَا جُؤَارٌ، أَوْ شَاةٌ تَيْعَرٌ»، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا عُفْرَتِي إِيَّاهُ: «أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟» ثَلَاثًا. قَالَ سُفْيَانُ: قَصَّه عَلَيْنَا الزُّهْرِيُّ، وَزَادَ هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ قَالَ: سَمِعَ أَذُنَايَ وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنِي، وَسَلُّوا زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، فَإِنَّهُ سَمِعَهُ مَعِي، وَلَمْ يَقُلِ الزُّهْرِيُّ: سَمِعَ أَذُنِي. «خَوَارٌ»: صَوْتُ، وَالْجُؤَارُ: مَنْ تَجَارُونَ؛ كَصَوْتِ الْبَقَرَةِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المدينيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدٌ بن مسلم: (أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ) بن الزُّبَيْرِ يقول: (أَخْبَرَنَا أَبُو حُمَيْدٍ) بضم الحاء المهملة وفتح الميم، عبد الرَّحْمَنِ بن^(٣) المنذر (السَّاعِدِيُّ) ~~رضي الله عنه~~ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَعْمَلَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ بَنِي أَسَدٍ) وللأصيلي: «(من بني الأسد) بالالف واللام وفتح السين فيهما في الفرع،

(١) في غير (د) و(ع): «قلنا».

(٢) «له»: ليس في (د).

(٣) في غير (د) و(ع): «أو»، وليس بصحيح.

والذي في الأصل الشُّكُونُ فيهما، وقال في «الفتح»: قوله: «رجلاً من أسدٍ» بفتح الهمزة وسكون السَّينِ المهملة كذا وقع هنا، وهو يوهم^(١) أنه بفتح السَّينِ نسبةً إلى بني أسد بن خزيمة القبيلة المشهورة، أو إلى بني أسد بن عبد العزى بطنٍ من قريشٍ، وليس كذلك، قال: وإنما قلت: إنه يوهمه؛ لأنَّ الأزْدَ ملازمةُ الألف واللام في الاستعمال اسمًا وانتسابًا؛ بخلاف بني أسدٍ؛ فبغير ألفٍ ولا مٍ في الاسم، وللأصيلي هنا بزيادة الألف واللام، ولا إشكال فيها مع سكون السَّينِ، وفي «الهيئة» [ج: ٢٥٩٧] استعمل رجلاً من الأزْدِ، أي: بالزَّاي، وذكر^(٢) أنَّ أصحاب الأنساب ذكروا أنَّ في الأزْدِ بطنًا يُقال لهم: بنو الأسد - بالتَّحريك - ينسبون إلى أسد ابن شريك^(٣) ٢٣٤/١٠ - بالمعجمة مُصَغَّرًا - ابن مالك بن عمرو بن مالك بن فَهْمٍ، وبنو فَهْمٍ بطنٌ شهيرٌ من الأزْدِ^(٤)، فيُحتمَلُ أن يكون ابن الأُتْبِيَّةِ كان منهم، فيصحُّ أن يقال: فيه الأزْدِيُّ؛ بسكون الزَّاي، والأسْدِيُّ؛ بسكون السَّينِ وفتحها، من بني أسد بفتح السَّينِ^(٥)، ومن بني الأزْدِ^(٦) والأسد بالسُّكُونِ فيهما لا غير. انتهى. والرجل (يُقَالُ لَهُ: ابْنُ الأُتْبِيَّةِ) بضمِّ الهمزة وفتح الفوقية وسكونها وكسر الموحدة وتشديد التَّحتية، قيل: هو اسم أمِّه، واسمه: عبد الله فيما ذكره ابن سعدٍ وغيره (عَلَى صَدَقَةٍ) أي: صدقات بني سليم كما سبق في «الزَّكَاة» [ج: ١٥٠٠] وقال العسكري: إِنَّهُ بُعِثَ عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي ذُبْيَانَ، فَلَعَلَّهُ كَانَ عَلَى الْقَبِيلَتَيْنِ (فَلَمَّا قَدِمَ) أي: جاء إلى المدينة من عمله؛ حاسبه النَّبِيُّ^(٧) مِنْهُ لَمْ يَلَمْ (قَالَ: هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أُهْدِيَ لِي^(٨)) بضمِّ الهمزة (فَقَامَ النَّبِيُّ مِنْهُ لَمْ يَلَمْ عَلَى الْمَنْبَرِ - قَالَ سُفْيَانُ) بن عيينة (أَيْضًا: فَصَعِدَ) بكسر العين، بدل قوله الأوَّل: فقام (الْمَنْبَرُ^(٩)) - فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: مَا بَالُ الْعَامِلِ نَبَعْتُهُ عَلَى

(١) في (ص): «موهَّم».

(٢) في (د): «وذلك».

(٣) في (د): «الأسد»، وليس بصحيح.

(٤) قوله: «بفتح السَّين»: ليس في (د).

(٥) في (د): «الأسد»، وليس بصحيح.

(٦) في (ص): «أو».

(٧) «النَّبِيُّ»: ليس في غير (ب) و(س).

(٨) في (د): «إلي».

(٩) «المنبر»: سقط من (ع).

العمل (فَيَأْتِي يَقُولُ) ولأبي ذرٍّ عن الحموي والمُستملي^(١): «فيقول»: (هَذَا لَكَ) بلفظ الإفراد (وَهَذَا لِي؟ فَهَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ) وفي «الهيئة» [ج: ٢٥٩٧] «أو بيت أمه» (فَيَنْظُرُ^(٢)) برفع الرّاء، ولأبي ذرٍّ بنصبها (أَيُهْدَى لَهُ) بفتح الهمزة وضمّ التّحتيّة وفتح الدّال (أَمْ لَا؟) وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَا يَأْتِي بِشَيْءٍ) من مال الصّدقة يحوزه لنفسه، وفي «الهيئة»: «لا يأخذ أحدٌ منه شيئاً» [ج: ٢٥٩٧] (إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) حال كونه (يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ، إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ) بضمّ الرّاء وفتح الغين المعجمة، مهموزٌ: له صوتٌ (أَوْ) كان المأخوذ (بَقَرَةً لَهَا جُؤَارٌ) بجيم مضمومة فهمزة، وفي رواية بالخاء المعجمة بعدها واوٌ: صوتٌ (أَوْ) كان (شَاةً تَيْعَرُ) بمثناة فوقيّة مفتوحة فتحتيّة ساكنة فعينٍ مهملة مفتوحة: تصوّت شديداً (ثُمَّ رَفَعَ) مِنْهُ شَيْءٌ يَدِيهِ حَتَّى رَأَيْنَا عُفْرَتِي إِبْطِيهِ) بضمّ العين المهملة وسكون الفاء وفتح الرّاء، وإبطيه - بكسر الموحدة وفتح الطّاء المهملة، بالتّثنية فيهما - بياضهما المشوب بالشّمرة، يقول: (أَلَا) بفتح الهمزة وتخفيف اللّام (هَلْ بَلَّغْتُ؟) بتشديد اللّام، أي: قد بلّغت حكم الله إليكم، أو «هل» للاستفهام التّقريري؛ للتّأكيد، وفي «باب لبيلّغ الشّاهد الغائب» [ج: ١٠٥] «قال: ألا هل بلّغت؟» (ثَلَاثًا، قَالَ سُفْيَانُ) بن عيينة بالسّند السّابق: (قَصَّهُ) أي: الحديث (عَلَيْنَا الزُّهْرِيُّ) محمّد بن مسلم (وَزَادَ هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزّبير، وهو من مقول سفيان أيضاً (عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ) السّاعديّ أنّه (قَالَ: سَمِعَ أَذْنَائِي) بالتّثنية (وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنِي) بالإفراد، أي: أعلمه علماً يقيناً لا شكّ فيه (وَسَلُّوا) بفتح المهملة وضمّ اللّام، وبسكون^(٣) المهملة بعدها همزة (زَيْدٌ بَنَ ثَابِتٌ، فَإِنَّهُ سَمِعَهُ) ولأبي ذرٍّ: «سَمِعَ» (مَعِيَ) بفتح السّين وكسر الميم^(٤) على الروايتين، قال سفيان أيضاً: (وَلَمْ يَقُلِ الزُّهْرِيُّ) محمّد بن مسلم: (سَمِعَ أَذْنِي).

قال المؤلف: (خَوَارٌ) بالخاء المعجمة المضمومة: (صَوْتُ، وَالْجُؤَارُ) بضمّ الجيم وهمزة

(١) «والمُستملي»: سقط من (د).

(٢) في هامش (ل): تقدّم في «الهيئة»: أنّ نصب المضارع المقرون بالفاء بـ«أنّ» مضمرّة بعد الفاء في جواب التّحضيض، وأنّ الظّاهر أنّ النّظر هنا بصريّة، والجملة الواقعة بعده مقرونة بالاستفهام في محلّ نصب، وهو معلّق عن العمل؛ وقد صرح الزّمخشريّ بتعليق النّظر بمعنى البصر؛ لأنّه من طرف العلم، ووافقه هشام مرّة، وخالفه أخرى. انتهى من خطّ شيخنا العجميّ رحمه الله.

(٣) في (ع): «وسكون».

(٤) في (د): «اللّام»، وليس بصحيح.

مفتوحة آخره راء: (مِنْ تَجَارُونَ؛ كَصَوْتِ الْبَقَرَةِ) وفي رواية: «البقر»؛ بحذف التاء، قال تعالى: ﴿بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَخْتَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٤] أي: يرفعون أصواتهم؛ كما يجار الثور، والحاصل: أنه بالجيم للبقر والناس، وبالحاء للبقر وغيرها من الحيوان، وهذا ثابت في رواية الكُشَمِيهَنِيِّ دون غيره.

وفي الحديث: أن ما يُهدى للعمَّال وخدمة السُّلطان بسبب السُّلطنة يكون لبيت المال إلا إن أباح له الإمام قبول الهدية لنفسه؛ كما في قصة معاذ رضي الله عنه السابق التنبيه عليها في «الهمة» [ح: ٢٥٩٧].

٢٥ - باب استيفاء الموالى واستعمالهم

(باب استيفاء الموالى) أي: توليتهم القضاء (واستعمالهم) على البلاد.

٧١٧٥ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ صَلَاحٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ: أَنَّ نَافِعًا أَخْبَرَهُ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه أَخْبَرَهُ قَالَ: كَانَ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ يَوْمَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ وَأَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي مَسْجِدِ قُبَاءٍ، فِيهِمْ: أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَأَبُو سَلَمَةَ وَزَيْدٌ وَعَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ صَلَاحٍ) السَّهْمِيُّ الْمَصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ) الْمَصْرِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بِالْأَفْرَادِ (ابْنُ جُرَيْجٍ) عَبْدُ الْمَلِكِ: (أَنَّ نَافِعًا) مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ (أَخْبَرَهُ: أَنَّ) مَوْلَاهُ (ابْنَ عُمَرَ) عَبْدُ اللَّهِ رضي الله عنه (أَخْبَرَهُ قَالَ: كَانَ سَالِمٌ) هُوَ ابْنُ عُبَيْدٍ أَوْ ابْنُ مَعْقِلٍ (مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ) بَنُ عَتَبَةَ بَنُ رَبِيعَةَ الْقُرَشِيِّ، قَالَ الْبَخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ»: يُعْرَفُ بِهِ، وَمَوْلَاتُهُ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ (يَوْمَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ) الَّذِينَ سَبَقُوا بِالْهَجْرَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ (وَأَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) فِي مَسْجِدِ قُبَاءٍ) بِالصَّرْفِ (فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ) الصَّدِّيقُ ^(١) (وَعُمَرُ) بَنُ الْخَطَّابِ (وَأَبُو سَلَمَةَ) ابْنُ عَبْدِ الْأَسَدِ الْمَخْزُومِيِّ، زَوْجُ أُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَبْلَ / النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم (وَزَيْدٌ) أَي: ابْنُ حَارِثَةَ، قَالَ فِي «الْفَتْحِ»، وَقَالَ فِي «الْكَوَاكِبِ»: هُوَ زَيْدُ بَنِ الْخَطَّابِ الْعَدَوِيِّ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، قَالَ فِي «عَمْدَةِ الْقَارِي»: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ الصَّوَابُ (وَعَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ) الْعَنْزِيُّ - بِفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَالتَّوْنِ بَعْدَهَا زَايٌ - مَوْلَى عُمَرَ رضي الله عنه، وَكَانَ زَيْدٌ أَكْثَرَهُمْ قَرَأَنًا ^(٢)، وَفِي «الْبَخَارِيِّ» [ح: ٣٧٥٨]

(١) سَيَأْتِي بَيَانُ مَا فِيهِ قَرِيبًا.

(٢) فِي (ع): «قِرَاءَةً».

و«مسلم» و«الترمذي» و«النسائي» عن عبد الله بن عمرو بن العاص رفعه: «خذوا القرآن من أربعة؛ من ابن مسعود، وسالم مولى أبي حذيفة، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل»، ومن طريق ابن المبارك في «كتاب الجهاد» له عن حنظلة بن أبي سفيان عن ابن سابط: أن عائشة رضي الله عنها اختبست عن ^(١) النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: «ما حبسك؟» قالت: سمعت قارئاً يقرأ، فذكرت من حُسنِ قراءته، فأخذ رداءه وخرج، فإذا هو سالم مولى أبي حذيفة، فقال: «الحمد لله الذي جعل في أمّتي مثلك»، وأخرجه أحمد والحاكم في «مستدركه»، فكان سبب تقديمه في إمامة الصلاة مع كونه من الموالى على من ذكر القراءة، ومن كان رضا في أمر الدين؛ فهو رضا في أمور الدنيا، فيجوز أن يؤلى ^(٢) القضاء، والإمرة على الحرب، وجباية الخراج، لا الإمامة العظمى؛ إذ شرطها كون الإمام قرشيًا.

والحديث من أفراد، وسبق ما فيه في «باب إمامة الموالى» من «الصلاة» [ج: ٦٩٢] ولم يقل هناك: فيهم ^(٣) أبو بكر... إلى آخره، فاستشكل؛ لتصريحه هناك بأن ذلك كان ^(٤) قبل مقدمه صلى الله عليه وسلم المدينة، وكان أبو بكر رفيقه عليه الصلاة والسلام، فكيف ذكره فيهم؟ وأجاب البيهقي باحتمال أن يكون سالم ^(٥) استمر على الصلاة بعد أن تحوّل النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، ونزل بدار أبي أيوب قبل بناء مسجده بها، فيُحتمل أن يقال: كان أبو بكر يصلي خلفه إذا جاء إلى قباء، قال في «الفتح»: ولا يخفى ما فيه.

٢٦ - باب العرفاء للناس

(باب العرفاء للناس) بضم العين وفتح الراء بعدها فاء، جمع عريف: الذي يتولى أمر سياستهم وحفظ أمورهم، وسُمي به؛ لأنه يتعرف أمورهم حتى يُعرف بها من فوقه عند الحاجة لذلك.

(١) في غير (ب) و(س): «على»، ولعلّ المثبت هو الصواب.

(٢) في (د) و(ع): «يتولى».

(٣) في (ل): «منهم»، وفي هامشها: كذا بخطه، ولفظ المتن: «فيهم»؛ فليتأمل.

(٤) «كان»: ليس في (د).

(٥) في (د) و(ع): «لما».

٧١٧٦ - ٧١٧٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَمِّهِ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ وَالْمِسْوَرِ بْنَ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ حِينَ أَذِنَ لَهُمُ الْمُسْلِمُونَ فِي عِتْقِ سَبْيِ هَوَازِنَ فَقَالَ: «إِنِّي لَا أَذِرِي مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ مِمَّنْ لَمْ يَأْذَنْ، فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعَ إِلَيْنَا عُرْفَاؤُكُمْ أَمْرُكُمْ»، فَرَجَعَ النَّاسُ، فَكَلَّمَهُمْ عُرْفَاؤُهُمْ، فَرَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرُوهُ: أَنَّ النَّاسَ قَدْ طَيَّبُوا وَأَذِنُوا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ) بضم الهمزة وفتح الواو قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد (إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) بن عقبة بن أبي^(١) عِيَّاش (عَنْ عَمِّهِ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ) أَنَّهُ قَالَ: (قَالَ ابْنُ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ: (حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ) بن العوام: (أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ وَالْمِسْوَرِ بْنَ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَاهُ) كلاهما: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ حِينَ أَذِنَ لَهُمُ الْمُسْلِمُونَ) أي: حين أذن المسلمون له ﷺ ومن معه أو من أقامه (فِي عِتْقِ سَبْيِ هَوَازِنَ) وكانوا جاؤوه مسلمين، وسألوه أن يردَّ إليهم أموالهم وسبيهم، فقال لأصحابه: «إِنِّي قَدْ^(٢) رَأَيْتُ أَنْ أُرَدَّ إِلَيْهِمْ^(٣) سَبْيَهُمْ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُطَيَّبَ بِذَلِكَ فليفعل، وَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ^(٤) أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ حَتَّى نَعْطِيَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يَفِيءُ اللَّهُ عَلَيْنَا فليفعل»، فقال النَّاسُ: قَدْ طَيَّبْنَا^(٥) ذَلِكَ (فَقَالَ: إِنِّي لَا أَذِرِي مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ^(٦)) فِي ذَلِكَ، وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنْ الْكُشَمِيهَنِيِّ: «فِيكُمْ» (مِمَّنْ لَمْ يَأْذَنْ، فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعَ إِلَيْنَا عُرْفَاؤُكُمْ أَمْرُكُمْ، فَرَجَعَ النَّاسُ، فَكَلَّمَهُمْ عُرْفَاؤُهُمْ، فَرَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أي: العرفاء (فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ النَّاسَ قَدْ طَيَّبُوا) ذَلِكَ (وَأَذِنُوا) لَهُ ﷺ أَنْ يَعْتَقَ السَّبْيَ، و«طَيَّبُوا» بتشديد التَّحْتِيَّة، أي: حملوا أنفسهم على ترك السَّبايا حَتَّى طَابَتْ بِذَلِكَ، وَفِيهِ - كَمَا قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ - مَشْرُوعِيَّةُ إِقَامَةِ الْعُرْفَاءِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يُبَاشِرَ جَمِيعَ الْأُمُورِ بِنَفْسِهِ، فَيَحْتَاجُ إِلَى إِقَامَةٍ مِنْ يِعَاوَنِهِ؛ لِيَكْفِيَهُ مَا يَقِيمُهُ فِيهِ.

(١) «أبي»: سقط من (د).

(٢) «قد»: ليس في (د).

(٣) «إليهم»: ليس في (د).

(٤) قوله: «أَنْ يُطَيَّبَ بِذَلِكَ فليفعل، وَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ»: زيادة من صحيح البخاري ليست في الأصول.

(٥) زيد في (د): «لك».

(٦) في (د): «لكم».

والحديث سبق في «المغازي» [ح: ٤٣١٨].

٢٧ - باب مَا يُكْرَهُ مِنْ ثَنَاءِ السُّلْطَانِ، وَإِذَا خَرَجَ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ

(باب مَا يُكْرَهُ مِنْ ثَنَاءِ) أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ عَلَى (السُّلْطَانِ) بحضرته (وَإِذَا خَرَجَ) ذَلِكَ الْمُثْنِي من عنده (قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ) من الهجو والمساوى.

٧١٧٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ: قَالَ: أَنَسُ بْنُ عُمَرَ: إِنَّا نَدْخُلُ عَلَى سُلْطَانِنَا، فنَقُولُ لَهُمْ خِلَافَ مَا نَتَكَلَّمُ إِذَا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِهِمْ، قَالَ: كُنَّا نَعُدُّهَا نِفَاقًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين قال: (حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ) محمد بن زيد أنه قال: (قَالَ أَنَسُ) منهم عروة بن الزبير؛ كما في «جزء أبي مسعود بن الفرات»، وأبو^(١) إسحاق الشيباني، وأبو الشعثاء؛ كما عند الطبراني في «الأوسط» (لِابْنِ عُمَرَ^(٢)): إِنَّا نَدْخُلُ عَلَى سُلْطَانِنَا) - بالإفراد - هو الحجاج بن يوسف؛ كما في «الغيلانيات»، وللطيالسي عن عاصم: «على سلاطيننا» بالجمع (فَنَقُولُ لَهُمْ) من الثناء عليهم (خِلَافَ مَا) ولأبي ذرٍّ: «بخلاف ما» (نَتَكَلَّمُ) به^(٣) فيهم من الذم (إِذَا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِهِمْ) وعند ابن أبي شيبة من طريق أبي الشعثاء قال: دخل قوم على ابن عمر، فوقعوا في / يزيد بن معاوية، فقال: أتقولون هذا في وجوههم؟ قالوا: بل نمدحهم ونثني عليهم، وفي رواية عروة ابن الزبير عند^(٤) الحارث بن أبي أسامة والبيهقي قال: أتيت ابن عمر فقلت: إِنَّا نجلس إلى^(٥) أئمتنا هؤلاء، فيتكلمون بشيء نعلم أن الحق غيره، فنصدقهم (قَالَ: كُنَّا نَعُدُّهَا) بضم العين، أي: الفعلة، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «نعد هذا» أي: الفعل (نِفَاقًا) على عهد رسول الله ﷺ؛ لأنه إبطان أمر وإظهار آخر، ولا يراد به أنه كفر، ولا يعارضه قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ

(١) في (د): «وأبي»، وليس بصحيح.

(٢) «لابن عمر»: سقط من (ص) و(ع)، وزيد في (د): «ابن الخطاب ؓ».

(٣) «به»: ليس في (د).

(٤) في (د): «عن»، وليس بصحيح.

(٥) في (د) و(ع): «عند».

للذي استأذن عليه: «بئس أخو العشيرة» [ح: ٦٠٣٢] ثُمَّ تَلَقَّاهُ بِوَجْهِهِ طَلْقٍ وَتَرْحِيبٍ؛ إِذْ لَمْ يَقُلْ لَهُ خِلَافَ مَا قَالَهُ عَنْهُ، بَلْ أَبْقَاهُ/ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ عِنْدَ السَّمَاعِ؛ قَصْدًا لِلْإِعْلَامِ بِحَالِهِ، ثُمَّ تَفَضَّلَ ٢١٩/٧ب عَلَيْهِ بِحَسَنِ اللَّقَاءِ لِلِاسْتِثْلَافِ.

٧١٧٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عِرَاكِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ شَرَّ النَّاسِ ذُو الْوَجْهَيْنِ؛ الَّذِي يَأْتِي هَوْلًا بِوَجْهِ وَهَوْلًا بِوَجْهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) بن سعيد قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد الإمام (عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ) بفتح الحاء المهملة، المصري من صغار التابعين (عَنْ عِرَاكِ) بكسر العين المهملة وتخفيف الراء، ابن مالك الغفاري المدني (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه: (أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ شَرَّ النَّاسِ ذُو الْوَجْهَيْنِ؛ الَّذِي يَأْتِي هَؤُلَاءِ) القوم (بِوَجْهِ وَهَؤُلَاءِ) القوم (بِوَجْهِ) وفي «الترمذي» من طريق ^(١) أبي معاوية: «إِنَّ مِنْ شَرِّ النَّاسِ»، ولمسلم من رواية ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة: «تجدون من شَرِّ النَّاسِ ذَا الْوَجْهَيْنِ»، فرواية: «إِنَّ شَرَّ النَّاسِ» محمولة على التي فيها «من شَرِّ النَّاسِ»، ووصفه بكونه «شَرِّ النَّاسِ» أو «من شَرِّ النَّاسِ» مبالغة في ذلك، قال القرطبي: إنما كان ذو الوجهين شَرِّ النَّاسِ؛ لِأَنَّ حاله حال المنافق؛ إذ هو متملِّق بالباطل وبالكذب، مُدْخِلٌ للفساد بين النَّاسِ، وقال التَّوِيُّ: هو الذي يأتي كلَّ طائفة بما يُرضيها، فيُظهر لها أَنَّهُ منها، ومُخَالَفٌ لَصُدَّهَا، وصنيعه نفاقٌ مُحْضٌ، كَذِبٌ وَخَدَاعٌ، وتحيلٌ على الاطلاع على أسرار الطَّائِفَتَيْنِ، وهي مِدَاهِنَةٌ مُحَرَّمَةٌ، قال: فأما من يقصد بذلك الإصلاح بين الطَّائِفَتَيْنِ؛ فهو محمودٌ. انتهى. وقوله: «ذو الوجهين» ليس المراد به الحقيقة، بل هو مجاز عن الجهتين، من ^(٢) المدحة والمذمة، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قُلُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّمَا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤] أي: إذا لقي هؤلاء المنافقون؛ المؤمنون أظهروا لهم الإيمان والموالاة والمصافاة؛ غرورا منهم للمؤمنين، ونفاقا وتقية، وإذا انصرفوا إلى شياطينهم وساداتهم وكبرائهم ورؤسائهم من أحبار اليهود ورؤوس ^(٣) المشركين

(١) «مِنْ طريق»: سقط من (د)، في (ع): «عن».

(۲) فی غیر (د): «مثل».

(۳) في (ع): «ورؤساء».

والمنافقين^(١) ﴿قَالُوا إِنَّمَا مَعَكُمْ إِثْمًا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُونَ﴾ [البقرة: ١٤] ساخرون بالقوم.

والحديث أخرجه مسلم.

٢٨ - باب القضاء على الغائب

(باب القضاء على الغائب) في حقوق الأدميين دون حقوق الله اتفاقاً.

٧١٨٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ هِنْدَ قَالَتْ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَأَخْتَا جُ أَنْ أَخَذَ مِنْ مَالِهِ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) بالمثلثة العبدية^(٢) البصريُّ قال: (أَخْبَرَنَا) ولأبي ذر: «(حَدَّثَنَا)» (سُفْيَانُ) بن عيينة (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ هِنْدَ) بغير صرف؛ للتأنيث والعلمية، ولأبي ذر بالصرف؛ لسكون الوسط، بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس (قَالَتْ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): يا رسول الله (إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ) صخر بن حرب زوجها (رَجُلٌ شَحِيحٌ) بخيل مع حرص، وهو أعم من البخل؛ لأنَّ البخل يختص بمنع المال^(٣)، والشُّحُّ بكل^(٤) شيء (وَأَخْتَا جُ) بفتح الهمزة^(٥) (أَنَّ أَخَذَ مِنْ مَالِهِ) ما يكفيني وولدي / (قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لها: (خُذِي) من ماله (مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ) من غير إسراف في الإطعام^(٦)، وقد استدللَّ جمع من العلماء من أصحاب الشافعي وغيرهم بهذا الحديث على القضاء على الغائب، قال النووي: ولا يصحُّ هذا الاستدلال؛ لأنَّ هذه القصة^(٧) كانت بمكة وأبو سفيان حاضر، وشرط القضاء على الغائب أن يكون غائباً عن البلد، أو مستترا لا يقدر عليه، أو متعذراً، ولم يكن هذا الشرط في أبي سفيان موجوداً، فلا يكون قضاء على الغائب، بل هو إفتاء، وفي «طبقات ابن سعد» بسند رجاله رجال

(١) «والمنافقين»: ليس في (د).

(٢) في (د): «العقدي»، وهو تحريف.

(٣) في (ص): «يختصُّ بالمال».

(٤) في (د): «من كل».

(٥) في (د): «فأحتاج».

(٦) في (د) و(ع): «الطَّعام».

(٧) في (د): «القضية».

الصَّحِيح من مرسل الشَّعْبِيِّ: أَنَّ هَندَ لَمَّا بَايَعَتْ وَجاءَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا يَنْفِرُونَ﴾ [المتحنة: ١٢] قَالَتْ: قَدْ^(١) كُنْتُ أَصِيبْتُ^(٢) مِنْ مَالِ أَبِي سَفْيَانَ، فَقَالَ أَبُو سَفْيَانَ: فَمَا أَصِيبُ مِنْ مَالِي؛ فَهُوَ حَلَالٌ لَكَ^(٣)، فِيهِ: أَنَّ أَبَا سَفْيَانَ كَانَ حَاضِرًا مَعَهَا^(٤) فِي الْمَجْلِسِ، لَكِنْ قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: وَيُمْكِنُ تَعَدُّدُ الْقِصَّةِ، وَأَنَّ هَذَا وَقَعَ لَمَّا بَايَعَتْ، ثُمَّ جَاءَتْ مَرَّةً أُخْرَى فَسَأَلَتْ عَنِ الْحُكْمِ، وَتَكُونُ فَهَمْتُ مِنَ الْأَوَّلِ إِحْلَالَ أَبِي سَفْيَانَ لَهَا مَا مَضَى /، فَسَأَلَتْ عَمَّا يُسْتَقْبَلُ، لَكِنْ يَعْكُرُ عَلَيْهِ مَا فِي «الْمَعْرِفَةِ» لِابْنِ مِنْدَةَ: ٢٣٧/١٠. قَالَتْ هَندُ لِأَبِي سَفْيَانَ: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَبَايَعَ... الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: فَلَمَّا فَرِغْتَ؛ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ بَخِيلٌ...، إِلَى أَنْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا تَقُولُ يَا أَبَا سَفْيَانَ؟» قَالَ: أَمَّا يَا بَسًّا؛ فَلَ، وَأَمَّا رَطْبًا؛ فَأَحْلُهُ. قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُؤَلَّفَ لَمْ يُرَدَّ^(٥) أَنَّ قِصَّةَ هَندَ كَانَتْ قِضَاءً عَلَى أَبِي سَفْيَانَ وَهُوَ غَائِبٌ، بَلِ اسْتَدَلَّ بِهَا عَلَى صِحَّةِ الْقِضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ قِضَاءً عَلَى الْغَائِبِ بِشَرْطِهِ، بَلِ لَمَّا كَانَ أَبُو سَفْيَانَ غَيْرَ حَاضِرٍ مَعَهَا فِي الْمَجْلِسِ، وَأَذِنَ لَهَا أَنْ تَأْخُذَ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ قَدَرِ كِفَايَتِهَا؛ كَانَ فِي ذَلِكَ نَوْعُ قِضَاءٍ عَلَى الْغَائِبِ، فَيَحْتَاجُ مَنْ مَنَعَهُ أَنْ يَجِيبَ عَنْ هَذَا، وَالتَّعْبِيرُ بِقَوْلِهِ: «خُذِي» يَرَجِّحُ أَنَّهُ كَانَ قِضَاءً لَا فُتْيَا، لَكِنْ تَفْوِيضٌ^(٦) تَقْدِيرُ الْإِسْتِحْقَاقِ إِلَيْهَا^(٧) فِي قَوْلِهِ: «مَا يَكْفِيكَ» يَرَجِّحُ أَنَّهُ كَانَ فَتْوَى، وَلَوْ كَانَ قِضَاءً؛ لَمْ يَفُوضْهُ إِلَى الْمُدَّعِي، وَقَدْ أَجَازَ مَالُكَ وَالشَّافِعِيُّ وَجَمَاعَةُ الْحُكَمِ عَلَى الْغَائِبِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يُقْضَى عَلَيْهِ مَطْلَقًا.

والحديث سبق قريباً [ج: ٥٣٧٠].

٢٩ - باب: مَنْ قُضِيَ لَهُ بِحَقِّ أَخِيهِ فَلَا يَأْخُذْهُ؛ فَإِنَّ قِضَاءَ الْحَاكِمِ لَا يُحِلُّ حَرَامًا وَلَا يُحَرِّمُ حَلَالًا

(باب: مَنْ قُضِيَ لَهُ بِضَمِّ الْقَافِ وَكَسْرِ الْمَعْجَمَةِ (بِحَقِّ أَخِيهِ) أَي: خَصْمِهِ، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ

(١) «قد»: ليس في (ع).

(٢) في (د) و(ع): «أُصِيبُ».

(٣) «لك»: ليس في (د).

(٤) في (د): «معهما».

(٥) في (د) و(ع): «لم ير».

(٦) في (ص): «بغرض».

(٧) في (د) و(ع): «لها».

ذميًّا أو معاهدًا أو مرتدًّا، فالأخوة باعتبار البشريَّة (فَلَا يَأْخُذُهُ؛ فَإِنَّ قَضَاءَ الْحَاكِمِ لَا يُجِلُّ حَرَامًا وَلَا يُحَرِّمُ حَلَالًا).

٧١٨١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ زَيْنَبَ ابْنَةَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ سَمِعَ خُصُومَةَ بَبَابِ حُجْرَتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّهُ يَأْتِينِي الْخَضْمُ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغُ مِنْ بَعْضٍ، فَأَخْسِبُ أَنَّهُ صَادِقٌ، فَأَقْضِي لَهُ بِذَلِكَ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ؛ فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ لِيَتْرُكْهَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) العامريُّ الأويسيُّ الفقيه قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين، ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوفٍ (عَنْ صَالِحٍ) أي^(١): ابن كيسان (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلم أنه (قَالَ: أَخْبَرَنِي)/ بالإفراد (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ) بن العوام: (أَنَّ زَيْنَبَ ابْنَةَ) ولأبي ذرٍّ: «بنت» (أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ) هند (زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ) أَخْبَرَتْهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ سَمِعَ خُصُومَةَ بَبَابِ حُجْرَتِهِ: منزل أم سلمة، وعند أبي داود من طريق عبد الله بن رافع عن أم سلمة: أتى رسول الله ﷺ رجلاً يختصمان في موارد لهما، لم يكن لهما بيّنة إلا دعواهما، وفي رواية له قال: يختصمان في موارد وأشياء قد درست، وعند عبد الرزاق في «مصنّفه»: أنّها كانت في أرضٍ هلك^(٢) أهلها، وذهب من يعلمها، ولم يسمّ المختصمين^(٣) (فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ) ﷺ (فَقَالَ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ) أي: إنسان، وسمّي به؛ لظهور بشرته دون ما عداه من الحيوان، أي: إنّما أنا بشرٌ مشاركٌ لكم في البشريَّة بالنسبة لعلم الغيب الذي لم يُطْلَعْنِي اللهُ عليه، وقال ذلك توطئةً لقوله: (وَإِنَّهُ يَأْتِينِي الْخَضْمُ) فلا أعلم باطن أمره (فَلَعَلَّ) بالفاء، ولأبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي: «ولعلَّ» (بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغُ) أفصح في كلامه، وأقدر^(٤) على إظهار حجّته (مِنْ بَعْضٍ، فَأَخْسِبُ) بكسر السين وتفتح (أَنَّهُ صَادِقٌ) وهو في الباطن كاذبٌ (فَأَقْضِي) فأحكم (لَهُ بِذَلِكَ) الذي ادّعاه لظنّي صدقه

(١) في (ع): «هو».

(٢) في (د): «هلكت».

(٣) قوله: «وعند عبد الرزاق في مصنّفه... ولم يسمّ المختصمين» سقط من (ع).

(٤) في (ع): «وأظهر».

(فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ) ذكر المسلم؛ ليكون أهول^(١) على المحكوم له؛ لأن وعيد غيره معلوم عند كلِّ أحد، فذكر المسلم؛ تنبيهاً على أنه في حقه أشدُّ (فَإِنَّمَا هِيَ) أي: الحكومة أو الحالة (قِطْعَةً مِنَ النَّارِ) تمثيلٌ يفهم منه شدة التعذيب على من يتعاطاه، فهو من مجاز التشبيه (فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ لْيَتْرُكْهَا) أمر تهديد لا تخيير، فهو كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩] كذا قرَّره النووي وغيره، وتُعقَّب بأنه إن أُريد به^(٢) أن كلاً من الصَّيغتين للتهديد؛ فممنوع، فإنَّ قوله: «أو ليتركها» للوجوب، في كلامٍ طويلٍ سبق في «كتاب المظالم» [ج: ٢٤٥٨] فليراجع، فحكمُ الحاكمِ ينفذُ ظاهراً لا باطناً، فلو قضى بشيءٍ رُتِّبَ على أصلٍ كاذبٍ - بأن كان باطن الأمر فيه بخلاف ظاهره - نفذ ظاهراً لا باطناً، فلو حكم بشهادة زورٍ بظاهري العدالة؛ لم يحصل بحكمه الحلُّ باطناً، سواءً المال والنِّكاح وغيرهما، أمَّا المرتَّب على أصلٍ صادقٍ؛ فينفذ القضاء فيه باطناً أيضاً قطعاً إن كان في محلِّ اتِّفاق المجتهدين، وعلى الأصحَّ عند البغوي وغيره إن كان في محلِّ اختلافهم، وإن كان الحكم لمن لا يعتقده لتتَّفَق الكلمة ويتمَّ الانتفاع، فلو قضى حنفيٌّ لشافعيٍّ بشُفعة الجوار أو بالإرث بالرَّحم؛ حلٌّ له الأخذ به، وليس للقاضي منعه من الأخذ بذلك، ولا من الدَّعوى به إذا أَرادها؛ اعتباراً بعقيدة الحاكم، ولأنَّ ذلك مجتهدٌ فيه، والاجتهاد إلى القاضي لا إلى غيره، ولهذا أجاز للشافعيِّ أن يشهد بذلك عند من يرى جوازه وإن كان خلاف اعتقاده، ولو حكم/ القاضي بشيءٍ، وأقام المحكوم ٢٣٨/١٠ عليه بَيِّنَةً تنافي دعوى المحكوم/ له؛ سُمِعَتْ وبطل الحكم، وفي الحديث حَجَّةٌ على الحنفيَّة؛ ١٢٢١/٧٥ حيث ذهبوا إلى أنه ينفذ ظاهراً وباطناً في العقود والفسوخ، حتَّى لو قضى بنكاح امرأةٍ بشاهدي زورٍ؛ حلٌّ وطؤها، وأجاب بعض شُرَّاح «المشارك» منهم عن الحديث بأنَّ قوله في الرواية الأخرى: «فأقضي له بنحو ما أسمع منه» [ج: ٧١٦٨] ظاهره يدلُّ على أنَّ ذلك فيما كان يتعلَّق^(٣) بسماع الخصم من غير أن يكون هناك بَيِّنَةٌ أو يمينٌ، وليس الكلام فيه، وإنَّما الكلام في القضاء بشهادة الزور، وبأنَّ قوله مِنْ اللَّهِ يَدْرِي: «فمن قضيت له بحقِّ مسلم...» إلى آخره شرطيةٌ، وهي لا تقتضي صدق المقدَّم، فيكون من باب فرض المحال؛ نظرًا إلى عدم جواز إقراره على الخطأ،

(١) في (ب): «أهون»، وهو تحريف.

(٢) «به»: ليس في (د).

(٣) «يتعلَّق»: مثبت من (د)، وفي (ع): «فيما إذا كان سماع».

ويجوز ذلك إذا تعلق به غرض؛ كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَالَمِينَ﴾ [الزخرف: ٨١] والغرض فيما نحن فيه التهديد والتقريع على اللسن، والإقدام على تلحين الحجج في أخذ أموال الناس، وبأن الاحتجاج به يستلزم أنه من الله عليه السلام يقرُّ على الخطأ؛ لأنه لا يكون ما قضى به قطعة من النار إلا إذا استمرَّ الخطأ، وإلا؛ فمتى فرض أنه يطلع عليه؛ فإنه يجب أن يبطل ذلك الحكم، ويردَّ الحقَّ لمستحقِّه، وظاهر الحديث يخالف ذلك، فإمَّا أن يسقط الاحتجاج به ويؤوَّل على ما تقدَّم، وإمَّا أن يستلزم التقرير على الخطأ^(١) وهو باطل. انتهى. وأجيب عن الأول بأنه خلاف الظاهر، وكذا الثاني، وأمَّا الثالث؛ فإنَّ الخطأ الذي لا يقرُّ عليه هو الحكم الذي صدر عن اجتهاده^(٢) فيما لم يُوحَّ إليه فيه، وليس النزاع فيه، وإنَّما النزاع في الحكم الصادر منه بناءً على شهادة زورٍ أو يمينٍ فاجرة، فلا يسمَّى خطأ؛ للاتِّفاق على وجوب العمل بالشَّهادة وبالإيمان، وإلا؛ لكان الكثير من الأحكام يسمَّى خطأ، وليس كذلك، وفي الحديث: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا؛ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ» [ج: ٢٥] فحكم بإسلام من تلفَّظ بالشَّهادتين ولو كان في نفس الأمر يعتقد خلاف ذلك، وحديث: «إِنِّي لَمْ أُؤْمَرْ بِالتَّنْقِيبِ عَلَى قُلُوبِ النَّاسِ»، وحينئذٍ فالحجَّة من الحديث ظاهرة في شمول الخبر الأموال والعقود والفسوخ، ومن ثمَّ قال الشَّافعيُّ: إنَّه لا فرق في دعوى حلِّ الزَّوجة لمن أقام بتزويجها شاهدي زورٍ وهو يعلم بكذبهما، وبين من ادَّعى على حُرٍّ أنه^(٣) ملكه وأقام بذلك شاهدي زورٍ^(٤) وهو يعلم حُرِّيَّته، فإذا حكم له حاكمٌ بأنه ملكه؛ لم يحلَّ له أن يسترقَّه بالإجماع، وقال القرطبيُّ: شَنَّعُوا عَلَى الْقَائِلِ بِذَلِكَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا؛ لمخالفته للحديث الصَّحيح، ولأنَّ فيه صيانة المال^(٥) وابتذال الفروج، وهي أحقُّ أن يُحتاط لها وتُصان. انتهى.

والحديث سبق في «المظالم» [ج: ٢٤٥٨] و«الشَّهادات» [ج: ٢٦٨٠] و«الأحكام» [ج: ٧١٦٩].

(١) زيد في (ع): «انتهى أي».

(٢) في هامش (د): قفَّ على أنَّ الخطأ الذي لا يقرُّ عليه من الله عليه السلام هو الحكم الصادر عن اجتهاده.

(٣) زيد في (د): «في».

(٤) في (ع): «لم يحلَّ له استرقاقه بالإجماع» بدلًا من قوله: «وأقام بذلك شاهدي زورٍ».

(٥) في (د) و(ع): «للمال».

٧١٨٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ عُتْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ عَهْدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ: أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةَ زَمْعَةَ مَنِي، فَأَقْبَضَهُ إِلَيْكَ، فَلَمَّا كَانَ عَامُ الْفَتْحِ أَخَذَهُ سَعْدٌ فَقَالَ: ابْنُ أَخِي، قَدْ كَانَ عَهْدَ إِلَيَّ فِيهِ، فَقَامَ إِلَيْهِ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فَقَالَ: أَخِي وَابْنُ وَلِيدَةَ أَبِي، وَلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ، فَتَسَاوَقَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ ابْنُ أَخِي، كَانَ عَهْدَ إِلَيَّ فِيهِ، وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: أَخِي وَابْنُ وَلِيدَةَ أَبِي، وَلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ»، ثُمَّ قَالَ لِسُودَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ: «اخْتَجِي مِنْهُ»؛ لِمَا رَأَى مِنْ شَبَهِهِ بِعُتْبَةَ، فَمَا رَأَاهَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أُويسٍ (قال: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مَالِكٌ) هو ابن أنسٍ الإمام الأعظم (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ (عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ) بن العَوَّام^(١) (عَنْ عَائِشَةَ) زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ عُتْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ (بِضْمِّ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الْمَثَنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ، بَعْدَهَا مَوْحَدَةٌ، وَ«وَقَّاصٍ» بِتَشْدِيدِ الْقَافِ آخِرُهُ مَهْمَلَةٌ، وَعُتْبَةُ هُوَ الَّذِي كَسَرَ ثَنِيَّةَ النَّبِيِّ ﷺ فِي وَقْعَةٍ أَحَدٍ وَمَاتَ كَافِرًا (عَهْدَ) أَي: أَوْصَى (إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ) أَحَدُ الْعَشْرَةِ: (أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةَ زَمْعَةَ) بن قَيْسٍ؛ بِفَتْحِ الزَّايِ وَسُكُونِ الْمِيمِ وَتَفْتِيحٍ، بَعْدَهَا عَيْنٌ مَهْمَلَةٌ مُفَتْوحَةٌ، أَي: جَارِيَتُهُ، وَلَمْ تَسْمَ، وَاسْمُ وَلَدِهَا: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَمْعَةَ (مَنِي، فَأَقْبَضَهُ إِلَيْكَ) بِهَمْزَةٍ وَصَلٍ وَكَسَرَ الْمَوْحَدَةَ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَلَمَّا كَانَ عَامُ الْفَتْحِ؛ أَخَذَهُ سَعْدٌ فَقَالَ): هُوَ (ابْنُ أَخِي) عُتْبَةَ (قَدْ كَانَ عَهْدَ إِلَيَّ فِيهِ) أَنْ أَسْتَلْحِقَّهُ بِهِ (فَقَامَ إِلَيْهِ) إِلَى سَعْدٍ (عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فَقَالَ): هُوَ (أَخِي وَابْنُ وَلِيدَةَ أَبِي) أَي: وَابْنُ جَارِيَتِهِ (وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ، فَتَسَاوَقَا) مِنَ التَّسَاوُقِ؛ وَهُوَ مُجِيءٌ وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ (إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ) هَذَا^(٢) (ابْنُ أَخِي) عُتْبَةَ (كَانَ عَهْدَ إِلَيَّ فِيهِ) أَنْ أَسْتَلْحِقَّهُ بِهِ (وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ): هُوَ (أَخِي وَابْنُ وَلِيدَةَ أَبِي، وَلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هُوَ) أَي: الْوَلَدُ (لَكَ) أَي: أَخُوكَ (يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ) بِضْمِّ «عَبْدٍ» اسْمٌ عَلَمٌ مُنَادَى، وَ«ابْنُ زَمْعَةَ» نَعْتٌ وَاجِبُ النَّصَبِ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ، وَ«عَبْدٌ»

(١) فِي (د): «الزُّبَيْرِ»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(٢) فِي (ب): «هُوَ».

٢٣٩/١٠ يجوز فتحه؛ لأنه منعوت^(١) بـ «ابن» مضاف إلى عَلِمَ (ثُمَّ قَالَ / رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ) أي: لصاحب الفراش، زوجاً كان أو سيّداً، حرّةً كانت أو أمةً، لكنّ الحنفية يخصّونه بالحرّة، ويقولون: إنّ ولد الأمة المستفرشة لا يلحق سيّدها ما لم يقرّ به (وَلِلْعَاهِرِ) أي: الزّاني (الْحَجَرُ) أي: الخيبة، ولا حقّ له في الولد، أو الرّجم بالحجارة، وضَعُفَ بَأَنَّهُ^(٢) لا يُرْجَمُ بالحجر إلّا إذا كان مُحَصَّنًا (ثُمَّ قَالَ) مِنْهُ ﷺ (لِسَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ) أمّ المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (اِخْتَجَبِي مِنْهُ) أي: من ابن زمعة المتنازع فيه^(٣)؛ ندباً للاحتياط، وقد ثبت نسبه وأخوته لها في ظاهر الشّرع (لِمَا) بالتّخفيف (رَأَى) بِإِلْفٍ (مِنْ شَبْهِهِ بِعُتْبَةَ، فَمَا رَأَاهَا) عبد الرّحمن (حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى).

ومناسبة الحديث لسابقه: أنّ الحكم بحسب الظّاهر؛ حيث حكم مِنْهُ ﷺ بالولد لعبد بن زمعة وألحقه بزمعة، ثمّ لمّا رأى شبهه بعُتْبَةَ؛ أمر سودة أن تحتجب منه احتياطاً، فأشار البخاري^{١٢٢٢/٧٥} إلى أنّه مِنْهُ ﷺ حكم / في ابن^(٤) وليدة زمعة بالظّاهر ولو كان في نفس الأمر ليس من زمعة، ولا يسمّى ذلك خطأً في الاجتهاد، ولا هو^(٥) من نواذر الاختلاف.

والحديث سبق في «البيوع» [ح: ٢٠٥٣] و«المحاربين» [ح: ٦٨١٧] و«الفرائض» [ح: ٦٧٤٩].

٣٠ - بَابُ الْحُكْمِ فِي الْبَيْتْرِ وَنَحْوِهَا

(بَابُ الْحُكْمِ فِي الْبَيْتْرِ وَنَحْوِهَا) كالحوض والدار.

٧١٨٣ - ٧١٨٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ وَالْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَخْلِفُ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ يَفْتَطِعُ مَالًا، وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ»، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾^١ الْآيَةَ. فَجَاءَ الْأَشْعَثُ وَعَبْدُ اللَّهِ يُحَدِّثُهُمْ فَقَالَ: فِي نَزَلَتْ وَفِي رَجُلٍ خَاصَمْتُهُ فِي بَيْتْرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَاكَ بَيْنَةٌ؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَلْيَخْلِفْ» قُلْتُ: إِذَا يَخْلِفُ، فَنَزَلَتْ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ الْآيَةَ.

(١) في (ص) و(ع): «منصوب»، ولا يصحّ.

(٢) في (ع): «لأنّه».

(٣) «فيه»: سقط من (ص) و(ع).

(٤) «ابن»: مثبت من (ب) و(س).

(٥) في (د): «الاجتهاد وهو».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ نَصْرِ) هو إسحاق بن إبراهيم بن نصر - بالصَّاد المهملة - المروزي، وقيل: البخاري قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بن همام الصنعاني قال: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) الثوري (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر (وَالْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران؛ كلاهما (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة أنه (قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) بن مسعود رضي الله عنه: (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا يَخْلِفُ) أحد (عَلَى) موجب (يَمِينٍ صَبِيرٍ) بغير تنوين «يمين» على الإضافة لتاليها؛ كذا في الفرع كأصله^(١) مصححاً عليه؛ لما بينهما من الملازمة السابقة، وتُنَوَّن^(٢)، و«صبر» صفة له على النسب، أي: ذات صبر، ويمين الصبر: هي التي^(٣) يُلْزِمُ الحاكم الخصم بها، وجملة (يَقْتَطِعُ مَالًا) في موضع صفة ثانية لـ «يمين»، وفي رواية أخرى: «يَقْتَطِعُ»^(٤) بها مال امرئ مسلم [ج: ٢٣٥٦] (وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ) كاذبٌ، والجملة في موضع الحال من فاعل «يخلف»^(٥) أو من ضمير «يقتطع»، أو صفة لـ «يمين»؛ لأنَّ فيها ضميرين؛ أحدهما للحالف، والآخر لليمين، فبذلك صلحت أن تكون لكل واحدٍ منهما (إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ) عَزَّجَلَّ يوم القيامة (وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ) بدون صرفٍ للصفة وزيادة الألف والنون، والشَّرْطُ هنا موجودٌ؛ وهو انتفاء «فعلانة» ووجود «فعلى»، وذلك في صفات المخلوقين، وغضبه تعالى يُراد به ما أَرَادَهُ^(٦) من العقوبة، أعوذ بوجه الله^(٧) تعالى من عقابه وغضبه (فَأَنْزَلَ اللَّهُ) تعالى، زاد في «الأيمن»: تصديقه (﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ الآية [آل عمران: ٧٧]) وسقط لغير أبي ذر قوله: «﴿وَأَيْمَانِهِمْ﴾...» إلى آخره.

(فَجَاءَ الْأَشْعَثُ) بن قيس الكندي (وَعَبْدُ اللَّهِ) بن مسعود (يُحَدِّثُهُمْ) زاد في «الأيمن» [ج: ٦٦٦٠] فقال: ما يحدثكم عبد الله؟ قالوا له: أي^(٨): كان يحدثنا بكذا وكذا (فَقَالَ) الأشعث: (فِي) بتشديد الياء (نَزَلَتْ) هذه الآية (وَفِي رَجُلٍ) اسمه: الجفشيث - بالجيم والحاء والحاء (بِالْجِيمِ وَالْحَاءِ وَالْحَاءِ)

(١) «كأصله»: سقط من (ع).

(٢) في (ب) و(س): «ينَوَّن»، وفي (د): «وتنوين».

(٣) في (د): «هو الذي».

(٤) في (ع): «يقطع».

(٥) في (ص) و(ع): «حلف».

(٦) زيد في (د) و(ع): «الله».

(٧) في (ص): «بالله»، في (ع): «برحمة الله».

(٨) في (د): «إنَّه».

وإسكان الفاء^(١)، وبالشَّيْنَيْنِ المعجمتين، بينهما تحتية ساكنة - الحضرمي أو الكندي، قيل: اسمه جرير (خَاصَمْتُهُ فِي بَيْتٍ) كانت بيننا فجحدني (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ) لي: (أَلَيْكَ بَيِّنَةٌ؟ قُلْتُ: لَا) يارسول الله (قَالَ) ﷺ: (فَلْيُخْلَفْ) بالجزم، ولأبي ذر عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «فيحلف» بإسقاط اللام والرفع (قُلْتُ): يارسول الله (إِذَا يَخْلَفُ) «إِذَا» حرف جواب، وهي تنصب^(٢) الفعل المضارع بشرط أن^(٣) تكون أولاً؛ فلا يعتمد ما بعدها على ما قبلها؛ ولذا رَفَعْتُ في^(٤) نحو قولك: أنا إذا أكرمتك. وأن يكون مستقبلاً، فلو كان حالاً؛ وجب الرفع؛ نحو قولك لمن قال: جاء الحاج؛ إذا أفرح، تريد الحالة التي أنت فيها. وألاً يفصل بينها وبين الفعل بفاصل، ما عدا القسم/ والنداء و«لا»، فإن دخل عليها حرف عطف؛ جاز في الفعل وجهان؛ الرفع والنصب، والرفع أكثر؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦] والفعل هنا في الحديث إن أريد به الحال؛ فهو مرفوع^(٥)، وإن أريد به الاستقبال؛ فهو منصوب، والوجهان في الفرع مصحح عليهما، وزاد في رواية أخرى: «ولا يبالى» (فَنَزَلَتْ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ الآية) وفي الحديث - كما قال ابن بطال -: أن حكم الحاكم في الظاهر لا يحل الحرام، ولا يُبيح المحظور؛ لأنه ﷺ / حذر أمته عقوبة من اقتطع من حق أخيه شيئاً بيمينٍ فاجرة، والآية المذكورة من أشد وعيد جاء في القرآن.

والحديث سبق في «الشرب» [ج: ٢٣٥٩].

٣١ - بَابُ الْقَضَاءِ فِي كَثِيرِ الْمَالِ وَقَلِيلِهِ

وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ شُبْرُمَةَ: الْقَضَاءُ فِي قَلِيلِ الْمَالِ وَكَثِيرِهِ سَوَاءٌ.

(بَابُ الْقَضَاءِ) بإضافة «باب» للاحقه (فِي كَثِيرِ الْمَالِ وَقَلِيلِهِ)^(٦) ولأبي ذر: «باب»

(١) «وإسكان الفاء»: مثبت من (د).

(٢) في هامش (ل): قوله: «وهي تنصب...» إلى آخره هكذا في خطه، ولا يخلو من تأمل؛ أمّا أولاً؛ فلعل: سقط من قلمه شيء قبل قوله: «رفعت»، وأمّا ثانياً؛ فقوله: «وإن لم يفصل» حقه أن يقال: وألاً يفصل. انتهى من خط شيخنا «عجمي».

(٣) قوله: «بشرط» زيادة من (ب) و(س).

(٤) «في»: مثبت من (د).

(٥) في (ع): «منصوب»، وليس بصحيح.

(٦) في (ع): «في قليل المال وكثيره».

بالتنوين: «القضاء في قليل المال وكثيره^(١) سواء» بإثبات الخبر المحذوف في غير روايته.

(وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ) سفيان (عَنِ ابْنِ شُبْرَمَةَ) بضم المعجمة والراء بينهما موحدة ساكنة، عبد الله قاضي الكوفة: (الْقَضَاءُ فِي قَلِيلِ الْمَالِ وَكَثِيرِهِ سَوَاءٌ) قال العيني: وهذا ذكره سفيان في «جامعه» عن ابن شبرمة، وقال الحافظ ابن حجر: ولم يقع لي هذا الأثر موصولاً.

٧١٨٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ عَنْ أُمِّهَا أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ جَلْبَةَ خِصَامٍ عِنْدَ بَابِهِ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ لَهُمْ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّهُ يَأْتِينِي الْخَضَمُ، فَلَعَلَّ بَعْضًا أَنْ يَكُونَ أَبْلَغَ مِنْ بَعْضٍ، أَقْضِي لَهُ بِذَلِكَ وَأَخْسِبُ أَنَّهُ صَادِقٌ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ، فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ لِيَدْعُهَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم أنه قال: (أَخْبَرَنِي) بالافراد (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ) بن العوام: (أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ عَنْ أُمِّهَا أُمِّ سَلَمَةَ) هند رضي الله عنها أنها (قَالَتْ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ جَلْبَةَ خِصَامٍ) بفتح الجيم واللام والموحدة: اختلاط الأصوات، ولمسلم: جلبة خصم (عِنْدَ بَابِهِ) منزل أم سلمة (فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ) ولأبي ذر عن الكشميهني: «إليهم» (فَقَالَ لَهُمْ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ) البشر: الخلق، يُطلق على الجماعة والواحد؛ والمعنى: أنه منهم وإن زاد عليهم بالمنزلة الرفيعة، وهو ردُّ على من زعم أنَّ من كان رسولاً؛ فإنه يعلم كلَّ غيبٍ حتَّى لا يخفى عليه المظلوم من الظَّالِم (وَإِنَّهُ يَأْتِينِي الْخَضَمُ) وفي «ترك الحيل» [ج: ٦٩٦٧] من رواية سفيان الثوري: «وإنكم تختصمون إليَّ» (فَلَعَلَّ بَعْضًا) منكم (أَنْ يَكُونَ أَبْلَغَ) أي: أقدر على الحجَّة (مِنْ بَعْضٍ، أَقْضِي لَهُ بِذَلِكَ) ولأبي داود^(٢): «على نحو ما أسمع منه» (وَأَخْسِبُ أَنَّهُ صَادِقٌ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ) وكذا ذمِّي (فَإِنَّمَا هِيَ) أي: الحكومة (قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ) وللطحاوي والدارقطني: «فإنما نقطع له بها قطعة من النار إسقاطاً يأتي بها في عنقه يوم القيامة»، والإسقاط - بكسر الهمزة وسكون السين وفتح الطاء المهملتين - : القطعة، فكأنها للتأكيد، ولأبي ذر عن الحموي والمستملي: «(من نارٍ)» (فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ لِيَدْعُهَا) أمر تهديد.

(١) قوله: «ولأبي ذر:» باب بالتنوين القضاء في قليل المال وكثيره» سقط من (ص) و(ع)، وفي غير (د): «في كثير

المال وقليله»، والمثبت موافق لما في هوامش «اليونينية».

(٢) في (د): «ذر»، وهو تحريف.

ومطابقته للترجمة من^(١) قوله: «فمن قضيت له» إذ هو يتناول القليل والكثير، والحديث؛

مرّ قريباً [ج: ٧١٨١].

٣٢ - بَابُ بَيْعِ الْإِمَامِ عَلَى النَّاسِ أَمْوَالَهُمْ وَضِيَاعَهُمْ

وَقَدْ بَاعَ النَّبِيُّ ﷺ مُدَبَّرًا مِنْ نُعَيْمِ بْنِ النَّحَّامِ.

(بَابُ) حَكْمُ (بَيْعِ الْإِمَامِ عَلَى النَّاسِ) مِنَ السَّفِيهِ وَالْغَائِبِ لِتَوْفِيَةِ دِينِهِ، أَوْ الْمَمْتَنِعِ مِنْهُ (أَمْوَالَهُمْ وَضِيَاعَهُمْ) عَقَارَهُمْ وَغَيْرَ ذَلِكَ، وَهُوَ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ (وَقَدْ بَاعَ النَّبِيُّ ﷺ مُدَبَّرًا) بِتَشْدِيدِ الْمَوْحَدَةِ الْمَفْتُوحَةِ (مِنْ نُعَيْمِ بْنِ النَّحَّامِ) بِفَتْحِ الثُّونِ وَالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ الْمَشْدَدَةِ، وَهُوَ نُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسِيدِ بْنِ عَبِيدِ بْنِ عَوْفِ بْنِ عَوِيَجٍ^(١) بْنِ عَدِيِّ بْنِ كَعْبِ الْقُرَشِيِّ الْعَدَوِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِالنَّحَّامِ، قِيلَ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «دَخَلْتَ الْجَنَّةَ فَسَمِعْتُ نَحْمَةً مِنْ نُعَيْمٍ؛ وَالنَّحْمَةُ: السَّعْلَةُ أَوْ النَّحْنَحَةُ الْمَمْدُودُ آخِرُهَا، وَسَقَطَ قَوْلُهُ «مُدَبَّرًا» لِلْحَمْوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ، قَالَ الْعَيْنِيُّ: وَلَفْظُ «الابن» زَائِدٌ، وَقَالَ أَبُو عَمْرِو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: نُعَيْمٌ^(٢) ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّحَّامِ الْقُرَشِيُّ الْعَدَوِيُّ.

٧١٨٦ - حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ أَعْتَقَ غُلَامًا عَنْ دُبُرٍ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَاعَهُ بِثَمَانٍ مِئَّةَ دِرْهَمٍ، ثُمَّ أَرْسَلَ بِثَمَنِهِ إِلَيْهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ -بُضْمُ النُّونِ مُصَغَّرًا- قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ) بِكَسْرِ الْمَوْحَدَةِ وَسُكُونِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ، الْعَبْدِيُّ الْكُوفِيُّ الْحَافِظُ قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بْنُ أَبِي خَالِدٍ الْكُوفِيُّ الْحَافِظُ قَالَ: (حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ) بِبُضْمِ الْكَافِ وَفَتْحِ الْهَاءِ، أَبُو يَحْيَى الْحَضْرَمِيُّ مِنْ عُلَمَاءِ الْكُوفَةِ (عَنْ عَطَاءٍ) هُوَ ابْنُ أَبِي رَبَاحٍ (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَسَقَطَ «ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ» لِغَيْرِ أَبِي ذَرٍّ أَنَّهُ (قَالَ: بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ) هُوَ أَبُو مَذْكُورٍ (أَعْتَقَ غُلَامًا) اسْمُهُ: يَعْقُوبُ كَمَا فِي «مُسْلِمٍ» (عَنْ) وَلِأَبُو ذَرٍّ وَالْوَقْتُ:

(١) فِي (ب) وَ (س): «فِي».

(٢) فِي هَامِش (ل): قَوْلُهُ: «أَسِيدٌ»؛ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ السَّيْنِ، وَ«عَبِيدٌ» بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الْمَوْحَدَةِ، وَ«عَوِيَجٌ» بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَكَسْرِ الْوَاوِ وَبِالْجِيمِ. «ج ص».

(٣) «نُعَيْمٌ»: سَقَطَ مِنْ (د).

«له عن» (دُبُر) بضم الدال والموحدة، أي: علّق عتقه بعد موته، ولأبي ذر عن الكشميهني: «عن دين» بفتح الدال وسكون التّحتيّة بعدها نونٌ، وهي تصحيفٌ، والمشهور الأولى (لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَاعَهُ) النَّبِيُّ ﷺ مِنْ نَعِيمِ بْنِ (١) النَّحَّامِ (بِشَمَانٍ مِئَةِ دِرْهَمٍ، ثُمَّ أَرْسَلَ) بِإِثْنَاءِ الْإِسْلَامِ (بِشَمَانِهِ إِلَيْهِ) إِلَى الَّذِي عَلَّقَ عَتَقَهُ، وَإِنَّمَا بَاعَهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَلَمَّا رَأَاهُ أَنْفَقَ جَمِيعَ مَالِهِ، وَأَنَّهُ تَعَرَّضَ بِذَلِكَ لِلتَّهْلُكَةِ؛ نَقَضَ عَلَيْهِ فَعَلَهُ، وَلَوْ كَانَ لَمْ يَنْفَقْ جَمِيعَ مَالِهِ؛ لَمْ يَنْقُضْ فَعَلَهُ، فَكَأَنَّهُ كَانَ فِي حَكْمِ السَّفِيهِ؛ فَلِذَا بَاعَ عَلَيْهِ مَالَهُ.

والحديث سبق في «البيوع» [ج: ٢١٤١] وأخرجه أبو داود/ والنسائي في «الفتن» (٢)، و(٣) ابن ماجه. ٢٤١/١٠

٣٣ - بَابُ مَنْ لَمْ يَكْتَرِثْ بِطَعْنٍ مَنْ لَا يَعْلَمُ فِي الْأَمْرَاءِ حَدِيثًا

(بَابُ مَنْ لَمْ يَكْتَرِثْ) بِالْمِثْنَةِ الْفَوْقِيَّةِ ثُمَّ الْمِثْلَةُ بَيْنَهُمَا رَاءٌ مَكْسُورَةٌ: مَنْ لَمْ يَبَالِ وَلَمْ يَلْتَفِتْ (بِطَعْنٍ مَنْ) وَلأبي الوقت (٤): «لَطَعْنٍ مَنْ» (لَا يَعْلَمُ) بفتح التّحتيّة (فِي الْأَمْرَاءِ حَدِيثًا) يُعَابُوا (٥) بِهِ، فَلَوْ طَعْنَ بِعِلْمٍ اعْتَدَّ بِهِ، وَإِنْ كَانَ بِأَمْرٍ مُحْتَمَلٍ رَجَعَ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ (٦)، وَسَقَطَ قَوْلُهُ «حَدِيثًا» لِأَبَوِي الْوَقْتِ وَذُرٍّ وَالْأَصِيلِيِّ.

٧١٨٧ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْثًا، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، فَطَعْنُ فِي إِمَارَتِهِ، وَقَالَ: «إِنْ تَطَعُنُوا فِي إِمَارَتِهِ؛ فَقَدْ كُنْتُمْ تَطَعُونُونَ فِي إِمَارَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلِهِ، وَإِنَّمَا اللَّهُ إِنْ كَانَ لَخَلِيقًا لِلْإِمْرَةِ، وَإِنْ كَانَ لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَإِنْ هَذَا لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ بَعْدَهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى (٧) بْنُ إِسْمَاعِيلَ) أَبُو سَلَمَةَ التَّبُودَكِيُّ الْحَافِظُ قَالَ: (حَدَّثَنَا

(١) «بن»: ليس في (ب) و(س).

(٢) في (ع): «الفتح».

(٣) زيد في (ص): «أخرجه».

(٤) في (د) و(ع): «ذُرٍّ»، والمثبت موافق لما في «اليونينية».

(٥) في (ب) و(س): «يُعَبَّأُ»، وفي (د): «فيعابوا».

(٦) في هامش (ل): قال المهلب: أي: إذا لم يعلم الطّاعن حال المطعون عليه فرماه بما ليس فيه؛ لا يُعَبَّأُ بِذَلِكَ الطّعن ولا يُعمل به. «منه».

(٧) في (د): «مسلم»، وليس بصحيح.

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ الْقَسَمَلِيُّ الْبَصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ الْمَدَنِيُّ مَوْلَى ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ) وَلَأَبِي ذَرٌّ: «قَالَ»: (بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْثًا) أَي: جَيْشًا إِلَى ابْنِي لَغَزْوِ الرُّومِ كَانَ قَتْلُ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ الْبَعْثِ رُؤُوسُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ؛ مِنْهُمْ الْعُمَرَانِ (وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ) أَي: ابْنُ حَارِثَةَ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي بَدْءِ مَرَضِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ (فَطَعِنَ) بَضْمُ الطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ (فِي إِمَارَتِهِ) بِكسر الهمزة، وَقَالُوا: يَسْتَعْمَلُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْغَلَامَ عَلَى الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ (وَقَالَ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا بَلَغَهُ ذَلِكَ، وَلَأَبِي ذَرٌّ: «فَقَالَ» بِالْفَاءِ بَدَلِ الْوَاوِ (إِنْ تَطْعَنُوا) بَضْمُ الْعَيْنِ فِي الْفَرْعِ، وَزَادَ فِي «الْيُونَنِيَّةِ» فَتَحَهَا، قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: رَجَّحَ بَعْضُهُمْ هُنَا ضَمَّ الْعَيْنِ (فِي إِمَارَتِهِ) أَي: فِي إِمَارَةِ أَسَامَةَ (فَقَدْ كُنْتُمْ تَطْعَنُونَ فِي إِمَارَةِ أَبِيهِ) زَيْدٍ (مِنْ قَبْلِهِ) وَاسْتَشْكَلَ بَأْنَ النُّحَاةِ قَالُوا: الشَّرْطُ سَبَبٌ لِلْجَزَاءِ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ، وَهَهُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ، وَأَجَابَ فِي «الْكَوَاكِبِ» بَأْنَ مِثْلِهِ يُؤَوَّلُ بِالْإِخْبَارِ عِنْدَهُمْ^(١)، أَي: إِنْ طَعَنْتُمْ فِيهِ؛ فَأُخْبِرَكُمْ بِأَنَّكُمْ طَعَنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فِي أَبِيهِ، وَبِلَازِمِهِ عِنْدَ الْبَيَانِيِّينَ^(٢)، أَي: إِنْ طَعَنْتُمْ فِيهِ؛ تَأْتُمْتُمْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ^(٣) حَقًّا (وَإِنَّمَا اللَّهُ) بِهَمْزَةٍ وَصَلٍ (إِنْ كَانَ) زَيْدٌ (لَخَلِيقًا) بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَالْقَافِ: لَجَدِيرًا وَمُسْتَحَقًّا (لِلْإِمْرَةِ) بِكسر الهمزة وَسُكُونِ الْمِيمِ وَلَأَبِي ذَرٌّ عَنِ الْكُشْمِيهَنِيِّ: «لِلْإِمَارَةِ» بِفَتْحِ الْمِيمِ، وَأَلْفٍ بَعْدَهَا، فَلَمْ يَكُنْ لَطَعْنُكُمْ مُسْتَنَدًّا؛ فَكَذَا^(٤) لَا اعْتِبَارَ بِطَعْنِكُمْ فِي إِمَارَةِ وَلَدِهِ (وَإِنْ كَانَ) زَيْدٌ (لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ) بِتَشْدِيدِ التَّحْتِيَّةِ (وَإِنْ) ابْنُهُ أَسَامَةُ (هَذَا لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ بَعْدَهُ) وَاسْتَشْكَلَ كَوْنَ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ عَزَلَ سَعْدًا حِينَ قَذَفَهُ أَهْلُ الْكُوفَةِ بِمَا هُوَ مِنْهُ بَرِيءٌ، وَلَمْ يَعْزَلِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسَامَةُ وَأَبَاهُ، بَلْ بَيَّنَّ فَضْلَهُمَا^(٥)، وَأُجِيبَ بِأَنَّ عَمْرًا لَمْ يَعْلَمْ مِنْ مُغَيِّبِ سَعْدٍ مَا عَلِمَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ زَيْدٍ وَأَسَامَةَ؛ فَكَانَ سَبَبُ عَزْلِهِ قِيَامُ الْإِحْتِمَالِ، أَوْ رَأَى عَمْرٌ أَنَّ عَزَلَ سَعْدٍ أَسْهَلُ مِنْ فِتْنَةٍ يُثِيرُهَا مَنْ قَامَ عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ.

وَالْحَدِيثُ سَبَقَ فِي «بَابِ بَعَثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ» أَوْ آخِرِ «الْمَغَازِي» [ح: ٤٤٦٩].

(١) فِي (د): «عَنْهُمْ».

(٢) فِي (ص): «الْبَيَانِيَّةُ».

(٣) زَيْدٌ فِي (د): «ذَلِكَ».

(٤) فِي (ص): «فَلَذَا».

(٥) فِي (د): «بَلْ نَبَّهَ بِفَضْلِهِمَا»، وَفِي نَسْخَةِ الْهَامِشِ كَالْمُثَبَّتِ.

٣٤ - باب الألدّ الخصم؛ وهو الدائم في الخصومة

﴿لُدًّا﴾: عُوْجًا.

(باب الألدّ) بفتح الهمزة واللام وتشديد الدال المهملة (الخصم) بفتح^(١) المعجمة وكسر المهملة^(٢)، وفسره المؤلف بقوله: (وهو الدائم في الخصومة) أو المراد: الشّدِيدُ الخصومة، فإنّ الخصم من صيغ المبالغة، فيُحْتَمَلُ الشّدّةُ أو^(٣) الكثرة، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾^(٤) [البقرة: ٢٠٤] أي: شديد الجدال والعداوة للمسلمين، والخصام: المخاصمة، والإضافة بمعنى: «في»؛ لأنّ «أفعل» يضاف إلى ما هو بعضه؛ تقول: زيدٌ أفضلُ القوم، ولا يكون الشخص بعض الحدث^(٥)، فتقديره: / ألدّ في الخصومة. أو الخِصَامُ: جمع «خَصِم»؛ ١٢٢٤/٧د كَصَغِبٍ وَصِغَابٍ، والتّقدير: وهو أشدُّ^(٦) الخصوم خصومةً ﴿لُدًّا﴾: عُوْجًا) بضمّ اللام وتشديد الدال، عُوْجًا: بضمّ العين وسكون الواو بعدها جيمٌ، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «ألدّ» بهمزة قبل اللام المفتوحة «أعوج» بهمزة مفتوحة وسكون العين، يريد تفسير^(٧) قوله تعالى في سورة مريم: ﴿وَنَذِرِيهٖ قَوْمًا لُّدًّا﴾ [مريم: ٩٧] قال ابن كثير الحافظ: أي: عُوْجًا عن الحقّ، مائلون إلى الباطل، وقال ابن أبي نجیح عن مجاهد: لا يستقيمون، وقال الضّحّاك: الألدّ: الخصم، وقال القرطبي: الألدّ: الكذاب، وقال الحسن: صُمًّا، قال في «الفتح»: وكأنّه تفسيرٌ باللازم؛ لأنّ من اعوجّ عن الحقّ كان كأنّه لم يسمع، وعن ابن عبّاس: فجّارًا، وقيل: جدلاء بالباطل.

٧١٨٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ يُحَدِّثُ

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُّ الْخَصِمُ».

(١) زيد في (د): «الخاء».

(٢) في (ع): «وكسرها»، وليس بصحيح.

(٣) في (ب) و(س): «و».

(٤) في (ل): «وهو أشدّ الخصام»، وفي هامشها: كذا بخطه، والتلاوة: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾.

(٥) في (د) و(ص): «الحديث»، ولعله تحريف.

(٦) في (ب) و(س): «ألدّ».

(٧) «تفسير»: ليس في (ع).

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مُسَرِّهٍ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) القَطَّان (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز أَنَّهُ قَالَ: (سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ) عبد الله (يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّهَا (قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَبْغَضُ الرِّجَالِ) الْكَفَّار (إِلَى اللَّهِ) الْكَافِر (الْأَلَدُ الْخَصِمُ) بفتح المعجمة وكسر المهملة: المعاند، أو أبغض الرجال المخاصمين أعم من أن يكون كافرًا أو مسلمًا، فإن كان الأول؛ فـ «أفعل» التفضيل على / حقيقتها^(١) في العموم، وإن كان مسلمًا؛ فسبب البغض كثرة المخاصمة؛ لأنها تُفْضِي غالبًا إلى ما يَذُمُّ صاحبه.

والحديث سبق في «المظالم» [ح: ٢٤٥٧] و«التفسير» [ح: ٤٥٢٣].

٣٥ - بَابُ: إِذَا قَضَى الْحَاكِمُ بِجَوْرِ أَوْ خِلَافِ أَهْلِ الْعِلْمِ فَهَوَ رَدُّ

هذا (بَابُ) بالتَّنوين (إِذَا قَضَى الْحَاكِمُ بِجَوْرِ) أي: بظلم (أَوْ خِلَافِ أَهْلِ الْعِلْمِ فَهَوَ) أي: قضاؤه (رَدُّ) أي: مردودٌ.

٧١٨٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَالِدًا. (ح) وَحَدَّثَنِي نُعَيْمٌ بْنُ حَمَادٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى بَنِي جَذِيمَةَ، فَلَمْ يُخْسِنُوا أَنْ يَقُولُوا: أَسْلَمْنَا، فَقَالُوا: صَبَأْنَا صَبَأَنَا، فَجَعَلَ خَالِدٌ يَقْتُلُ وَيَأْسِرُ، وَدَفَعَ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِنَّا أَسِيرَهُ، فَأَمَرَ كُلَّ رَجُلٍ مِنَّا أَنْ يَقْتُلَ أَسِيرَهُ، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا أَقْتُلُ أَسِيرِي، وَلَا يَقْتُلُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِي أَسِيرَهُ، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ؛ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ»، مَرَّتَيْنِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) هو ابن غيلان -بالغين المعجمة المفتوحة - أبو أحمد المروزي الحافظ قال: (حَدَّثَنَا^(٢) عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بن همام قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) بفتح الميمين، ابن خالد (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم (عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: (بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَالِدًا) وسقط لأبي ذر قوله: «عن الزُّهْرِيِّ....» إلى آخره.

(ح) لتحويل السند قال البخاري: (وَحَدَّثَنِي) بالإنفراد (نُعَيْمٌ بْنُ حَمَادٍ) بضم النون وفتح العين، الرَّفَاء - بالراء والفاء المشددة - المروزي الأعور، ولأبي ذر: «وَحَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ

(١) في (ب) و(س): «حقيقته».

(٢) في (ص): «أخبرنا»، وهو سبق نظر.

نُعِيمُ بْنُ حَمَّادٍ» وَلِغَيْرِ أَبِي ذَرٍّ: «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَخَارِيُّ: حَدَّثَنِي نُعَيْمٌ» قَالَ: (أَخْبَرَنَا) وَلَا أَبِي ذَرٍّ: «حَدَّثَنَا» (عَبْدُ اللَّهِ) بْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) أَي: ابْنُ خَالِدٍ (عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ (قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ) (إِلَى بَنِي جَدِيمَةَ) - بَفَتْحِ الْجِيمِ وَكَسْرِ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ وَفَتْحِ الْمِيمِ: قَبِيلَةٌ مِنْ عَبْدِ قَيْسٍ - دَاعِيًا لَهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، لَا مَقَاتِلًا، فَدَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ (فَلَمْ يُخْسِنُوا أَنْ يَقُولُوا: أَسْلَمْنَا، فَقَالُوا: صَبَأْنَا صَبَأَنَا) بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ/ فِيهِمَا، أَي: خَرَجْنَا مِنَ الشَّرْكِ إِلَى دِينِ الْإِسْلَامِ، فَلَمْ يَكْتَفِ خَالِدٌ إِلَّا بِالنَّصْرِ بِذِكْرِ الْإِسْلَامِ، وَفَهُمَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ عَدَلُوا عَنِ التَّصْرِيحِ أَنْفَةً مِنْهُمْ وَلَمْ يَنْقَادُوا (فَجَعَلَ خَالِدٌ يَقْتُلُ) مِنْهُمْ (وَيَأْسِرُ) بِكَسْرِ السَّيْنِ (وَوَدَّعَ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ) (أَسِيرُهُ) (فَأَمَرَ كُلَّ رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ يَقْتُلَ أَسِيرَهُ) قَالَ ابْنُ عَمْرٍو: (فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا أَقْتُلُ أَسِيرِي، وَلَا يَقْتُلُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِي) مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ (أَسِيرُهُ) فَقَدِمْنَا (فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: اللَّهُمَّ؛ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ) مِنَ قَتْلِهِ الَّذِينَ قَالُوا: صَبَأْنَا قَبْلَ أَنْ يَسْتَفْسِرَهُمْ عَنْ مَرَادِهِمْ بِذَلِكَ، قَالَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): اللَّهُمَّ؛ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌ (مَرَّتَيْنِ) وَإِنَّمَا لَمْ يَعَاقِبْهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مُجْتَهِدًا، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْقَاضِي إِذَا قَضَى بِجَوْرِ أَوْ بِخِلَافِ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ؛ فَحُكْمُهُ مُرَدُّدٌ، فَإِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْجَاهِلِيَّةِ وَأَخْطَأَ كَمَا صَنَعَ خَالِدٌ؛ فَالْإِثْمُ سَاقِطٌ، وَالضَّمَانُ لَا زَمَ، فَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ فِي قَتْلِ؛ فَالذِّمَّةُ فِي بَيْتِ الْمَالِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ، وَعَلَى عَاقِلَتِهِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ.

والحديث سبق في «المغازي» [ج: ٤٣٩].

٣٦ - باب الإمام يأتي قومًا فيُصلح بينهم

(باب الإمام يأتي قومًا فيُصلح) ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «ليصلح» باللام بدل الفاء، أي: لأجل الإصلاح (بينهم).

٧١٩٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ الْمَدِينِيُّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: كَانَ قِتَالُ بَيْنَ بَنِي عَمْرِو، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَصَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ أَتَاهُمْ يُصْلِحُ بَيْنَهُمْ، فَلَمَّا حَضَرَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ؛ فَأَذَنَ بِلَالٌ وَأَقَامَ، وَأَمَرَ أَبَا بَكْرٍ فَتَقَدَّمَ، وَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ فِي الصَّلَاةِ، فَشَقَّ النَّاسَ حَتَّى قَامَ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ، فَتَقَدَّمَ فِي الصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ، قَالَ: وَصَفَّ الْقَوْمُ،

وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَلْتَفِتْ حَتَّى يَفْرُغَ، فَلَمَّا رَأَى التَّضْفِيعَ لَا يُنْسِكُ عَلَيْهِ؛ التَّفَتَّ فَرَأَى النَّبِيَّ ﷺ خَلْفَهُ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ امْضِ، وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ هَكَذَا، وَلَبِثَ أَبُو بَكْرٍ هُنَا يَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ مَشَى الْقَهْقَرَى، فَلَمَّا رَأَى النَّبِيَّ ﷺ ذَلِكَ؛ تَقَدَّمَ، فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِالنَّاسِ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ؛ قَالَ: «يَا أَبَا بَكْرٍ؛ مَا مَنَعَكَ إِذْ أَوْمَأْتُ إِلَيْكَ أَلَّا تَكُونَ مَضِيئًا؟»، قَالَ: لَمْ يَكُنْ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يَوْمَ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ لِلْقَوْمِ: «إِذَا نَابَكُمْ أَمْرٌ فَلْيُسَبِّحِ الرَّجَالَ، وَلْيُصَفِّحِ النِّسَاءَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هُوَ ابْنُ زَيْدٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالزَّايِ، سَلَمَةُ (الْمَدِينِيُّ) بِالتَّحْتِيَّةِ بَعْدَ الدَّالِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ (الْمَدَنِيُّ) بِإِسْقَاطِهَا وَفَتْحِ الدَّالِ (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ) ^(١) أَنَّهُ (قَالَ: كَانَ قِتَالٌ) بِالتَّنْوِينِ (بَيْنَ بَنِي عَمْرِو) بَفَتْحِ الْعَيْنِ، ابْنُ عَوْفٍ؛ بِالْفَاءِ: قَبِيلَةٌ (فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَصَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ أَتَاهُمْ يُصَلِّحُ بَيْنَهُمْ، فَلَمَّا حَضَرَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ؛ فَأَذَّنَ بِلَالٌ) سَقَطَ لَفْظُ «بِلَالٍ» لِأَبِي ذَرٍّ، وَاسْتَشْكَلَ الْإِتْيَانُ بِالْفَاءِ فِي قَوْلِهِ: «فَأَذَّنَ»؛ لِأَنَّهُ ^(٢) لَيْسَ مَوْضِعُهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ «لَمَّا» شَرْطِيَّةً أَوْ ظَرْفِيَّةً، وَأَجِيبَ بِأَنَّ الْجَزَاءَ مَحذُوفٌ، وَهُوَ «جَاءَ الْمُؤَذِّنُ»، وَالْفَاءُ لِلْعُطْفِ عَلَيْهِ، وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ عَنْ حَمَّادٍ: أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِبِلَالٍ: «إِنْ حَضَرَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ وَلَمْ آتِكَ؛ فَمُرْ أَبَا بَكْرٍ، فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ»، فَلَمَّا حَضَرَتْ الْعَصْرُ؛ أَذَّنَ بِلَالٌ (وَأَقَامَ) الصَّلَاةَ (وَأَمَرَ أَبَا بَكْرٍ) ^(٣) أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ؛ كَمَا أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ (فَتَقَدَّمَ) أَبُو بَكْرٍ وَصَلَّى بِهِمْ (وَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ فِي الصَّلَاةِ، فَشَقَّ النَّاسُ حَتَّى قَامَ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ، فَتَقَدَّمَ فِي الصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ) وَلَيْسَ هُوَ مِنَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ يُسْتَثْنَى ^(٤) مِنْ ذَلِكَ لَا سِيَّمَا الشَّارِعَ؛ إِذْ لَيْسَ لِأَحَدٍ التَّقَدُّمُ عَلَيْهِ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ حَرَكَةٌ مِنْ حَرَكَاتِهِ إِلَّا وَلَنَا فِيهَا/ مَصْلَحَةٌ وَسُنَّةٌ نَقْتَدِي بِهَا (قَالَ) سَهْلٌ: (وَصَفَّحَ الْقَوْمُ) ^(٥) بِفَتْحِ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ وَالْفَاءِ الْمَشْدُودَةِ بَعْدَهَا حَاءٌ مَهْمَلَةٌ، أَيْ: صَفَّقُوا؛ تَنْبِيْهًا لِأَبِي بَكْرٍ عَلَى حُضُورِهِ ﷺ (وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ/ لَمْ يَلْتَفِتْ

(١) فِي (د): «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا».

(٢) فِي (ص): «فَلِأَنَّهُ».

(٣) فِي غَيْرِ (د) وَ(ع): «مُسْتَثْنَى».

(٤) فِي (ع): «النَّاسُ».

حَتَّى يَفْرُغَ) منها (فَلَمَّا رَأَى التَّضْفِيعَ لَا يُمَسِّكُ عَلَيْهِ) بضمَّ التَّحْتِيَّةِ وسكون الميم مبنياً للمفعول (التَّفَتَّ) بفتح (فَرَأَى النَّبِيَّ مِنْهُدِيْلَمْ خَلْفَهُ) فاراد أن يتأخَّرَ (فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ^(١)) مِنْهُدِيْلَمْ) زاد أبو ذرُّ: «بيده» أي: أشار إليه بها (أَنْ اَمْضِ) أمر بالمضي، والهاء للسكت، أي: امض في صلاتك (وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ هَكَذَا) أي: أشار إليه بالمكث في مكانه (وَلَبِثَ أَبُو بَكْرٍ) في مكانه (هُنَيْةً) بضمَّ الهاء وفتح النون والتَّحْتِيَّةِ المشدَّدة: زماناً يسيراً حال كونه (يَحْمَدُ اللهَ) ولأبي ذرُّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «فحمد الله» (عَلَى قَوْلِ النَّبِيِّ مِنْهُدِيْلَمْ، ثُمَّ مَشَى الْقَهْقَرَى) رجع إلى خلف (فَلَمَّا رَأَى النَّبِيَّ مِنْهُدِيْلَمْ ذَلِكَ) الذي فعله أبو بكرٍ (تَقَدَّمَ) إلى موضع الإمامة (فَصَلَّى النَّبِيُّ مِنْهُدِيْلَمْ بِالنَّاسِ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ؛ قَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ؛ مَا مَنَعَكَ إِذْ) بسكون الذَّال (أَوْمَأْتُ) أشرتُ (إِلَيْكَ) أن تمكث في مكانك (أَلَّا تَكُونَ مَضِيَّتَ) في صلاتك فيه؟ (قَالَ) أبو بكرٍ بفتح: (لَمْ يَكُنْ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يَوْمَّ النَّبِيِّ مِنْهُدِيْلَمْ) ولم يقل: لم يكن لي، أو لأبي بكرٍ؛ هضمًا لنفسه وتواضعًا، وأبو قحافة كنية والد أبي بكرٍ بفتح (وَقَالَ) مِنْهُدِيْلَمْ (لِلْقَوْمِ: إِذَا نَابَكُمْ) أي: أصابكم، ولأبوي ذرُّ والوقت والأصلي: «رابكم» أي: سنح^(٢) لكم (أَمْرٌ فَلْيُسَبِّحِ الرَّجَالُ) أي: يقولوا: سبحان الله (وَلْيُصَفِّحِ النِّسَاءُ) أي: يصفِّقن بأن يضربن بأيديهنَّ^(٣) على ظهر الأخرى.

وفي الحديث جواز مباشرة الحاكم الصُّلح بين الخصوم، وجواز ذهاب الحاكم إلى موضع الخصوم للفصل بينهم إذا اضطرَّ الأمر لذلك.

والحديث سبق في «الصلاة» في «باب من دخل ليؤمَّ الناس» [ح: ٦٨٤].

٣٧ - باب: ما يُسْتَحَبُّ لِلْكَاتِبِ أَنْ يَكُونَ أَمِينًا عَاقِلًا

(باب^(٤)) ما^(٥) يُسْتَحَبُّ لِلْكَاتِبِ) للحكم (أَنْ يَكُونَ أَمِينًا) في كتابته، بعيداً عن^(٦) الطَّمع، مقتصرًا على أجرة المثل (عَاقِلًا) غير مغفل؛ لئلاَّ يُخدع.

(١) «النبي»: سقط من (د).

(٢) في غير (د) و(س): «حدث».

(٣) في (د): «بإحدى يديهن».

(٤) زيد في (ب) و(س): «بالتنوين».

(٥) «ما»: سقط من (ب) و(س).

(٦) في غير (د): «من».

٧١٩١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو ثَابِتٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ السَّبَّاقِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: بَعَثَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ لِمَقْتَلِ أَهْلِ الْيَمَامَةِ وَعِنْدَهُ عُمَرُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ عُمَرَ أَتَانِي فَقَالَ: إِنَّ الْقَتْلَ قَدْ اسْتَحَرَّ يَوْمَ الْيَمَامَةِ بِقِرَاءِ الْقُرْآنِ، وَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَسْتَحِرَّ الْقَتْلُ بِقِرَاءِ الْقُرْآنِ فِي الْمَوَاطِنِ كُلِّهَا، فَيَذْهَبَ قُرْآنٌ كَثِيرٌ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَأْمُرَ بِجَمْعِ الْقُرْآنِ، قُلْتُ: كَيْفَ أَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ عُمَرُ: هُوَ وَاللَّهِ خَيْرٌ، فَلَمْ يَزَلْ عُمَرُ يَرَاغِبُنِي فِي ذَلِكَ حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ لَهُ صَدْرَ عُمَرَ، وَرَأَيْتُ فِي ذَلِكَ الَّذِي رَأَى عُمَرُ، قَالَ زَيْدٌ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَإِنَّكَ رَجُلٌ شَابٌّ عَاقِلٌ لَا نَتَهَمُكَ، قَدْ كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَتَّبِعُ الْقُرْآنَ فَاجْمَعُهُ، قَالَ زَيْدٌ: فَوَاللَّهِ لَوْ كَلَّفَنِي نَقْلَ جَبَلٍ مِنَ الْجِبَالِ؛ مَا كَانَ بِأَثْقَلٍ عَلَيَّ مِمَّا كَلَّفَنِي مِنْ جَمْعِ الْقُرْآنِ، قُلْتُ: كَيْفَ تَفْعَلَانِ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟! قَالَ أَبُو بَكْرٍ: هُوَ وَاللَّهِ خَيْرٌ، فَلَمْ يَزَلْ يَحُثُّ مُرَاجِعَتِي حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ لَهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَرَأَيْتُ فِي ذَلِكَ الَّذِي رَأَيْتُ، فَتَتَّبَعْتُ الْقُرْآنَ أَجْمَعُهُ مِنَ الْعُسْبِ وَالرَّقَاعِ وَاللِّخَافِ وَصُدُورِ الرِّجَالِ، فَوَجَدْتُ آخِرَ سُورَةِ التَّوْبَةِ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ إِلَى آخِرِهَا مَعَ خُزَيْمَةَ أَوْ أَبِي خُزَيْمَةَ، فَالْحَقَّقْتُهَا فِي سُورَتِهَا، وَكَانَتْ الصُّحُفُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ حَيَاتِهِ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ ﷻ، ثُمَّ عِنْدَ عُمَرَ حَيَاتِهِ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ عِنْدَ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: اللَّخَافُ يَعْنِي: الْخَرْفُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بضم العين، ابن محمد بن زيد (أبو ثابِتٍ) مولى عثمان بن عفان القرشي المدني الفقيه، قال^(١): (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين، ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمد بن مسلم الزهري (عَنْ عَبْدِ بْنِ السَّبَّاقِ) بضم العين في الأول، وفتح المهملة والموحدة المشددة وبعد الألف قاف، الثَّقَفِيُّ (عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ) الأنصاري الخزرجي كاتب الوحي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ: بَعَثَ إِلَيَّ) بتشديد الياء (أَبُو بَكْرٍ) الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (لِمَقْتَلِ) ولأبي ذر عن الحموي^(٢): «مَقْتَلٌ» بإسقاط اللام والنصب (أَهْلِ الْيَمَامَةِ) من اليمن، وبها قُتِلَ مسيلمة، ومن القرءاء سبعون أو سبع مئة (وَعِنْدَهُ عُمَرُ) بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَقَالَ) لي (أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ عُمَرَ أَتَانِي فَقَالَ: إِنَّ الْقَتْلَ قَدْ اسْتَحَرَّ) بالسَّين المهملة الساكنة بعدها فوقية فحاء مهملة فراء مشددة: اشتد وكثر (يَوْمَ الْيَمَامَةِ بِقِرَاءِ الْقُرْآنِ) وسقط

(١) «قال»: سقط من (د).

(٢) زيد في (ص): «والمُستملِي»، والمثبت موافق لما في هامش «اليونينية».

لِلكُشْمِيهَنِيِّ «قَدْ» مِنْ قَوْلِهِ: قَدْ اسْتَحَرَّ (وَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَسْتَحِرَّ) يَشْتَدُّ (الْقَتْلُ بِقُرْءِ الْقُرْآنِ فِي الْمَوَاطِنِ كُلِّهَا، فَيَذْهَبَ قُرْآنٌ كَثِيرٌ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَأْمُرَ بِجَمْعِ الْقُرْآنِ) قَالَ أَبُو بَكْرٍ لَزَيْدٍ: (قُلْتُ) لِعُمَرَ: (كَيْفَ أَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ) لِي (عُمَرُ: هُوَ) أَيُّ: جَمْعُهُ (وَاللَّهُ خَيْرٌ) وَاسْتُشْكَلَ التَّعْبِيرُ بِ«خَيْرٍ» الَّذِي هُوَ «أَفْعَلُ» التَّفْضِيلُ؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ فَعْلِهِمْ هَذَا أَنْ يَكُونَ خَيْرًا مِنْ تَرْكِهِ فِي الزَّمَنِ النَّبَوِيِّ، وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ خَيْرٌ بِالنِّسْبَةِ لَزَمَانِهِمْ، وَالتَّرْكَ كَانَ خَيْرًا فِي الزَّمَنِ النَّبَوِيِّ؛ لِعَدَمِ تَمَامِ النُّزُولِ وَاحْتِمَالِ النَّسْخِ؛ إِذْ لَوْ جُمِعَ بَيْنَ الدَّقَّتَيْنِ وَسَارَتْ بِهِ الرُّكْبَانُ إِلَى الْبُلْدَانِ، ثُمَّ نُسِخَ؛ لِأَدَى ذَلِكَ إِلَى اخْتِلَافٍ عَظِيمٍ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: (فَلَمْ يَزَلْ عُمَرُ يَرَا جُعْنِي فِي ذَلِكَ حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ لَهُ^(١) صَدَرَ عُمَرَ، وَرَأَيْتُ فِي ذَلِكَ الَّذِي رَأَى عُمَرُ، قَالَ زَيْدٌ: قَالَ) لِي (أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَإِنَّكَ) يَا زَيْدُ، وَلِلْكَشْمِيهَنِيِّ: «إِنَّكَ» (رَجُلٌ) بِإِسْقَاطِ الْوَاوِ، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (شَابٌ) إِلَى حِدَّةِ نَظَرِهِ وَقُوَّةِ ضَبْطِهِ (عَاقِلٌ لَا نَتَهَمُكَ، قَدْ كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ) ذَكَرَ لَهُ أَرْبَعُ صِفَاتٍ مُقْتَضِيَةٍ لِمُخْصِصَتِهِ بِذَلِكَ؛ كَوْنُهُ شَابًا فَيَكُونُ أَنْشَطَ لَذَلِكَ، وَكَوْنُهُ عَاقِلًا فَيَكُونُ أَوْعَى لَهُ، وَكَوْنُهُ لَا يُتَّهَمُ فَيَتَرَكُ النَّفْسَ إِلَيْهِ، وَكَوْنُهُ كَانَ كَاتِبَ الْوَحْيِ فَيَكُونُ أَكْثَرَ مِمَّا رَسَمَ لَهُ/، وَقَوْلُ ابْنِ بَطَّالٍ عَنِ الْمُهَلَّبِ: «إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَقْلَ أَجَلٌ ٢٤٤/١٠ الْخِصَالِ الْمَحْمُودَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْصَفْ زَيْدٌ بِأَكْثَرِ مِنَ الْعَقْلِ، وَجَعَلَهُ سَبَبًا لِاتِّمَانِهِ وَرَفَعَ^(٢) التُّهْمَةَ عَنْهُ» تَعَقَّبَهُ فِي «الْفَتْحِ» بِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ ذَكَرَ عَقِبَ الْوَصْفِ الْمَذْكُورِ: وَقَدْ^(٣) كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ، فَمِنْ ثَمَّ اكْتَفَى بِوَصْفِهِ بِالْعَقْلِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ تَثْبِتْ أَمَانَتَهُ وَكَفَايَتَهُ وَعَقْلَهُ؛ لَمَا اسْتَكْتَبَهُ النَّبِيُّ ﷺ الْوَحْيَ، وَإِنَّمَا وَصَفَهُ بِالْعَقْلِ وَعَدَمِ الْإِتِّهَامِ دُونَ مَا عَدَاهُمَا^(٤) إِشَارَةً إِلَى اسْتِمْرَارِ ذَلِكَ لَهُ، وَإِلَّا؛ فَمُجَرَّدُ قَوْلِهِ: «لَا نَتَهَمُكَ» مَعَ قَوْلِهِ: «عَاقِلٌ» لَا يَكْفِي فِي ثُبُوتِ الْأَمَانَةِ وَالْكَفَايَةِ، فَكَمْ مِنْ بَارِعٍ فِي الْعَقْلِ وَالْمَعْرِفَةِ وَوُجِدَتْ مِنْهُ الْخِيَانَةُ. (فَتَتَبَعَ الْقُرْآنَ فَاجْمَعُهُ) بِالْفَاءِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «وَاجْمَعُهُ» (قَالَ زَيْدٌ: فَوَاللَّهِ لَوْ كَلَّفَنِي) أَبُو بَكْرٍ (نَقْلَ جَبَلٍ مِنَ الْجِبَالِ؛ مَا كَانَ) نَقْلَهُ (بِأَثْقَلِ عَلَيَّ) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ (مِمَّا كَلَّفَنِي) بِهِ أَبُو بَكْرٍ (مِنْ جَمْعِ الْقُرْآنِ، قُلْتُ) أَيُّ: لِلْعُمَرَيْنِ: (كَيْفَ تَفْعَلَانِ شَيْئًا لَمْ

(١) فِي (د): «اللَّهُ».

(٢) فِي (د): «وَدَفَعَ».

(٣) فِي (ب): «قَدْ»، وَفِي (س): «فَقَدْ».

(٤) فِي (ص) وَ(ع): «عَدَاهَا».

١٢٢٦/٧د

يَفْعَلُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ! قَالَ أَبُو بَكْرٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): (هُوَ وَاللَّهُ خَيْرٌ، فَلَمْ يَزَلْ يَخْتِ) بالمثلثة بعد المهملة المضمومة، ولأبي ذرٍّ: «يُحِبُّ» (مُرَاجَعَتِي) بالموحدة بدل المثلثة وضم أوله (حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ اللَّهُ لَهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَرَأَيْتُ فِي ذَلِكَ الَّذِي^(١) رَأَيْتُ، فَتَتَبَعْتُ الْقُرْآنَ) حال^(٢) كوني (أَجْمَعُهُ مِنَ الْعُسْبِ) بضم العين والسين المهملتين، آخره موحدة: جريد النخل العريض المكشوط عنه الخوص المكتوب فيه (وَالرَّقَاعِ) بالراء المكسورة والقاف وبعد الألف^(٣) عينٌ مهملة: جمع رقعة من جلدٍ أو ورقٍ، وفي رواية أخرى: «وقطع الأديم» (وَاللَّخَافِ) باللام المشددة المكسورة والمعجمة وبعد الألف فاء: الحجارة الرقيقة أو الخزف؛ كما في هذا الباب (وَصُدُورِ الرِّجَالِ) الذين حفظوه وجمعوه في صدورهم في حياته ﷺ كاملاً؛ كأبي بن كعبٍ ومعاذ بن جبلٍ (فَوَجَدْتُ آخِرَ سُورَةِ التَّوْبَةِ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] إِلَى آخِرِهَا مَعَ خُزَيْمَةَ) بن ثابت بن الفاكه - بالفاء والكاف المكسورة - الأنصاري الأوسي الذي جعل النبي ﷺ شهادته شهادة رجلين (أَوْ أَبِي خُزَيْمَةَ) بن أبي^(٤) أوس بن يزيد، وهو مشهورٌ بكنيته، الأنصاري النجاري، بالشك، وعند أحمد والترمذي من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن إبراهيم بن سعيد: مع خزيمة بن ثابت، وفي رواية شعيب في آخر «سورة التوبة» [ح: ٤٦٧٩] مع خزيمة الأنصاري، وفي «مسند الشاميين» من طريق أبي اليمان عند الطبراني: خزيمة بن ثابت الأنصاري، ولكن قول من قال: «مع أبي خزيمة» أصح، وقد اختلف فيه على الزهري؛ فمن قائل: مع أبي خزيمة، ومن قائل: مع خزيمة، ومن شك^(٥) فيه يقول: خزيمة أو أبي خزيمة، والأرجح أن الذي وجد معه آخر «سورة التوبة» [ح: ٤٦٧٩] أبو خزيمة بالكنية، والذي معه آية الأحزاب خزيمة، وعند^(٦) أبي داود في «كتاب المصاحف» من طريق ابن إسحاق: حدثني يحيى بن عباد، عن أبيه عباد بن عبد الله بن الزبير

(١) «الذي»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ل): الحال من فاعل «تتبع» أو من مفعوله. «منه».

(٣) في (د): «الفاء»، وهو سبق نظير.

(٤) «أبي»: سقط من غير (د).

(٥) في (د): «شك».

(٦) زيد في (ص): «ابن»، وفي هامشها: كذا بخطه صورة «ميم» بالحمرة على: «وعند ابن أبي داود»، وصورة «إلى» على «الأنصاري»؛ فليتأمل.

قال: أتى الحارث بن خزيمة^(١) إلى عمر بهاتين الآيتين: «لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ» [الثوبة: ١٢٨-١٢٩] إلى آخر السورة، فقال: أشهد أنني سمعتهما^(٢) من رسول الله ﷺ ووعيتهما، فقال عمر: وأنا أشهد لقد سمعتهما، وخزيمة: قال في «الإصابة»^(٣): بفتح المعجمة والزاي، ابن عدي بن أبي غنم^(٤) بن سالم الخزرجي الأنصاري (فَالْحَقَّتْهَا فِي سُورَتِهَا، وَكَانَتْ الصُّحُفُ) التي كتبوا فيها القرآن، ولأبي ذر عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «فكانت» بالفاء بدل الواو (عند أبي بكر) (حَيَاتُهُ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ بِرَجُلٍ، ثُمَّ عِنْدَ عُمَرَ حَيَاتُهُ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ عِنْدَ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ) رحمهم الله.

(قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بضم العين، ابن محمد بن زيد مولى عثمان بن عفان شيخ البخاري المذكور أول هذا الباب: (اللَّخَافُ) المذكور في الحديث (يَغْنِي) به: (الْخَرْفُ)؛ (٢٢٦/٧٥) بـ بالخاء والزاي المعجمتين ثم فاء، وفي الحديث: اتَّخَذَ الْحَاكِمُ الْكَاتِبَ، وأن يكون الكاتب عاقلًا فطِنًا مقبول الشهادة، ومراجعة الكاتب للحاكم في الرأْي ومشاركته له فيه.

والحديث سبق في «براءة» [ج: ٤٦٧٩]، وغيرها.

٣٨ - باب كتاب الحاكم إلى عماله، والقاضي إلى أمثاله

(باب كتاب الحاكم إلى عماله) بضم العين وتشديد الميم، جمع «عامل»، وهو من يولِّيه على بلدٍ يجمع^(٥) خراجها أو^(٦) زكاتها ونحو ذلك (وَ) كتاب (القاضي إلى أمثاله) بضم الهمزة، جمع «أمين»؛ وهو من يولِّيه في ضبط أموال الناس؛ كالجُبَاة.

٧١٩٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي لَيْلَى. (ح): حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي لَيْلَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ أَبِي حُثْمَةَ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ هُوَ وَرِجَالٌ مِنْ كُتَبَاءِ قَوْمِهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ وَمُحَيِّصَةَ خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ مِنْ جَهْدِ أَصَابِهِمْ، فَأُخْبِرَ

(١) في (د) و(ع): «خزيمة»، وهو تحريف.

(٢) في (ص) و(ع): «سمعتها»، وكذا في الموضعين اللاحقين بالافراد في (ع) فقط.

(٣) في (د): «المصابيح»، وفي الهامش من نسخة كالمثبت.

(٤) كذا في الأصول، وهو موافق لما في «معرفة الصحابة» لأبي نعيم، والذي في «الإصابة»: (بن أبي بن غنم).

(٥) في (د): «الجمع».

(٦) في (ص): «و».

مُحَيِّصَةً: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ قُتِلَ، وَطُرِحَ فِي فَقِيرٍ أَوْ عَيْنٍ، فَأَتَى يَهُودَ فَقَالَ: أَنْتُمْ وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ، قَالُوا: مَا قَتَلْنَاهُ وَاللَّهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى قَدِمَ عَلَى قَوْمِهِ فَذَكَرَ لَهُمْ، وَأَقْبَلَ هُوَ وَأَخُوهُ حُوَيْصَةُ - وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ - وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ، فَذَهَبَ لِيَتَكَلَّمَ وَهُوَ الَّذِي كَانَ بِخَيْبَرَ، فَقَالَ لِمُحَيِّصَةَ: كَبُرَ كَبْرٌ؛ يُرِيدُ السَّنَّ، فَتَكَلَّمَ حُوَيْصَةُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحَيِّصَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا أَنْ يَدُودَا صَاحِبِكُمْ، وَإِنَّمَا أَنْ يُؤْذِنُوا بِحَرْبٍ»، فَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ بِهِ، فَكُتِبَ: مَا قَتَلْنَاهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحُوَيْصَةَ وَمُحَيِّصَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ: «أَتَخْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «أَفَتَخْلِفُ لَكُمْ يَهُودُ؟» قَالُوا: لَيْسُوا بِمُسْلِمِينَ، فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ مِئَةَ نَاقَةٍ حَتَّى أُدْخِلَتِ الدَّارَ، قَالَ سَهْلٌ: فَرَكَصْتَنِي مِنْهَا نَاقَةً.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) الدَّمَشْقِيُّ ثُمَّ التَّنِيسِيُّ الْكُلَاعِيُّ الْحَافِظُ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) ٢٤٥/١٠ هو ابن أنسٍ الإمام / (عَنْ أَبِي لَيْلَى) بفتح اللَّامَيْنِ بينهما تَحْتِيَّةٌ ساكنةٌ. (ح) لتحويل السُّنَدِ^(١) قال المؤلف: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ والأصيلي: «وَحَدَّثَنَا» بواو العطف (إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أُوَيْسٍ قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مَالِكٌ) الإمام (عَنْ أَبِي لَيْلَى) بن عبد الله بن عبد الرحمن (ابن سَهْلٍ) بسكون الهاء بعد فتح السَّيْنِ، الأنصاري المدني، ويقال: اسمه عبد الله (عَنْ سَهْلٍ) ابن أبي حَثْمَةَ بفتح الحاء المهملة وسكون المثناة، ابن ساعدة بن عامر الأنصاري الخزرجي المدني، صحابي صغير: (أَنَّهُ أَخْبَرَهُ هُوَ وَرَجَالٌ مِنْ كُبَرَاءِ قَوْمِهِ) أي: عظمائهم: (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ) أي: ابن زيد بن كعب الحارثي (وَمُحَيِّصَةَ) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد التَّحْتِيَّةِ المكسورة وفتح الصَّاد المهملة، ابن مسعود بن كعب الحارثي (خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ مِنْ جَهْدٍ) فقر شديد (أَصَابَهُمْ) ليمتازاً^(٢) تمرًا (فَأُخْبِرَ) بضم الهمة وكسر الموحدة (مُحَيِّصَةُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ) بن سهل (قُتِلَ وَطُرِحَ) بضم أولهما (فِي فَقِيرٍ) بفتح الفاء وكسر القاف، أي: في حفيرة، قال في «الصَّحاح»: والفقير: حفيرٌ يُحْفَرُ حَوْلَ الْفَسِيلَةِ إِذَا غُرِسَتْ، تقول منه: فقرت للوَدِيَّةِ تَفْقِيرًا^(٣) (أَوْ) قال: طُرِحَ فِي (عَيْنٍ) بِالشَّكِّ مِنَ الرَّأْيِ، وعند محمد بن إسحاق: فَوُجِدَ فِي عَيْنٍ قَدْ كُسِرَتْ عُنُقُهُ^(٤)

(١) في غير (د) و(ع): «لِلتَّحْوِيلِ».

(٢) في (د) و(ع): «لِيَمْتَارُوا»، وفي هامش (د) من نسخة كالمثبت.

(٣) قوله: «قال في الصَّحاح: والفقير... فقرت للوَدِيَّةِ تَفْقِيرًا» جاء في (ع) بعد لفظ: «عين» الآتي.

(٤) قوله: «بِالشَّكِّ مِنَ الرَّأْيِ... عينٍ قَدْ كُسِرَتْ عُنُقُهُ» سقط من (ع).

و^(١) طَرِحَ فِيهَا (فَأَتَى) مُحْيِصَةً (يَهُودَ فَقَالَ) لَهُمْ: (أَنْتُمْ وَاللَّهُ قَتَلْتُمُوهُ) قَالَهُ لِقَرَائِنٍ قَامَتْ عِنْدَهُ، أَوْ نُقِلَ إِلَيْهِ بِخَبَرٍ يوجب العلم (قَالُوا) مُقَابِلَةً لِلْيَمِينِ بِالْيَمِينِ: (مَا قَتَلْنَاهُ وَاللَّهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ) مُحْيِصَةً (حَتَّى قَدِمَ عَلَى قَوْمِهِ، فَذَكَرَ لَهُمْ) ذَلِكَ (وَأَقْبَلَ) وَلأبي ذرٍّ: «فأقبل» - بالفاء بدل الواو - مُحْيِصَةً (هُوَ وَأَخُوهُ حُوَيْصَةُ) بضم الحاء المهملة وفتح الواو وتشديد التَّحْتِيَّةِ مكسورة بعدها صَادٌ مهملةٌ، على^(٢) رسول الله ﷺ (وَهُوَ) أَي: حُوَيْصَةُ (أَكْبَرُ مِنْهُ) أَي: من أخيه مُحْيِصَةً (وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ) أَخُو الْمَقْتُولِ (فَذَهَبَ) أَي: مُحْيِصَةً (لِيَتَكَلَّمَ) وَهُوَ الَّذِي كَانَ بِخَيْبَرَ، فَقَالَ لِمُحْيِصَةَ) وَلغير أبي ذرٍّ: «فقال النبي ﷺ لمحْيِصَةَ» وفي رواية أخرى: «فذهب عبد الرحمن يتكلم» فيجوز أن يكون كلٌّ من عبد الرحمن / ومحْيِصَةَ أراد أن^(٣) يتكلم، فقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: (كَبُرَ كَبْرٌ) أَي: قَدَمُ الْأَكْبَرِ (يُرِيدُ السَّنَّ، فَتَكَلَّمَ حُوَيْصَةُ) الَّذِي هُوَ أَسْنُ (ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحْيِصَةُ) أَخُوهُ، وفي «القسامة» [ج: ٦٨٩٨] فقالوا: يا رسول الله! انطلقنا إلى خيبر، فوجدنا أحدنا قتيلاً (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِمَّا أَنْ يَدُودَا صَاحِبَكُمُ) بفتح التَّحْتِيَّةِ وتخفيف الدَّالِ المهملة، أَي: إِمَّا أَنْ يعطي اليهودُ دِيَّةَ صَاحِبِكُمْ (وَإِمَّا أَنْ يُؤْذِنُوا بِحَرْبٍ، فَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ بِهِ) أَي: إلى أهل خيبر بالخبر الذي نُقِلَ إِلَيْهِ (فَكَتَبَ) بضم الكاف في الفرع كأصله، وفي غيرهما بفتحها، قال في «الكواكب»: أَي: كتب الحي المسمَّى باليهود، قال: وفيه تكلفٌ، وقال في «الفتح»: أَي: الكاتب عنهم؛ لأنَّ الذي يباشر الكتابة^(٤) واحدٌ، قال العيني: وفيه تكلفٌ، وللأصيلي وأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «فكتبوا» أَي: اليهود: (مَا قَتَلْنَاهُ) وهذه الرواية^(٥) أوجه، وعلى رواية: «كُتِبَ» بالضم يكون «ما قتلناه» في موضع رفع، وزاد في رواية: «ولا علمنا قاتله» (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحُوَيْصَةَ وَمُحْيِصَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ) أَخِي الْمَقْتُولِ: (أَتَخْلِفُونَ) بهمزة الاستفهام (وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ؟) أَي: بدل دم صاحبكم؟ فحذف المضاف^(٦)، أو

(١) زيد في (ع): «قال».

(٢) زيد في (ع): «عهد».

(٣) «أن»: سقط من (د).

(٤) في (ص) و(ع): «الكاتب».

(٥) في (ع): «الزيادة»، وليس بصحيح.

(٦) زيد في (د): «إليه»، وليس بصحيح.

«صاحبكم» معناه: غريمكم؛ فلا يحتاج إلى تقدير، والجملة فيها معنى التعليل^(١)؛ لأن المعنى: أتخلفون لتستحقوا؟ وقد جاءت الواو بمعنى التعليل في قوله تعالى: ﴿أَوْ يُؤْفَكُ عَنْهُمَا مُكَافَرَةٌ﴾. [الشورى: ٣٤] المعنى: ليعفو، واستشكل عرض اليمين على الثلاثة، وإنما هي لأخي المقتول خاصة، وأجاب في «الكواكب» بأنه كان معلوماً عندهم الاختصاص به، وإنما أُطلق الخطاب لهم؛ لأنه كان لا يعمل شيئاً إلا بمشورتهم^(٢)؛ إذ هو كالولد لهما (قَالُوا) ولأبي ذر: «فقالوا»: (لَا) نحلف (قَالَ) مِنْ اللَّهِ لَكُمْ لَهْم: (أَفْتَخِلْفُ لَكُمْ يَهُودُ) أنهم ما قتلوه؟ (قَالُوا): يا رسول الله (لَيْسُوا بِمُسْلِمِينَ) وفي «الأحكام» [ح: ٦٨٩٨] قالوا: لا نرضى بأيمان اليهود، وفي رواية أبي قلابه [ح: ٦٨٩٩] ما يبالون أن يقتلونا^(٣) أجمعين ثم يحلفون (فَوَدَاهُ) بتخفيف الدال المهملة من غير همز: فأعطى ديتَه (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ مِئَةَ نَاقَةٍ، حَتَّى أُدْخِلَتْ) النوق (الدَّارُ، قَالَ سَهْلٌ) أي: ابن أبي حثمة: (فَرَكَضْتَنِي مِنْهَا نَاقَةً) وفي رواية محمد بن إسحاق: فوالله ما أنسى ناقةً بكرةً منها حمراء ضربتني وأنا أحوزها، وفي «القسامة» [ح: ٦٨٩٨] فوداه مئة من إبل الصدقة، ولا تنافي بينهما؛ لاحتمال أن يكون اشتراها من إبل الصدقة، والمال الذي اشترى به من عنده، أو من مال بيت المال المرصد للمصالح؛ لما في ذلك من مصلحة قطع النزاع، وإصلاح ذات البين، وجبراً لخواطرهم، وإلاً؛ فاستحقاقهم لم يثبت، وقد حكى القاضي عياض عن بعضهم: تجويز صرف / الزكاة في المصالح العامة، وتأول الحديث عليه، واستشكل وجه المطابقة بين الحديث والترجمة؛ لأنه ليس في الحديث أنه ﷺ كتب إلى نائبه ولا أمينه، وإنما كتب إلى الخصوم أنفسهم، وأجاب ابن المنير بأنه يؤخذ من مشروعية مكاتبة الخصوم جواز مكاتبة النواب في حق غيرهم بطريق الأولى، والحديث سبق في «القسامة» [ح: ٦٨٩٨].

٣٩ - باب: هل يجوز للحاكم أن يبعث رجلاً وخدَه للنظر في الأمور؟

هذا (باب) - بالتأنيب - يُذكر فيه: (هل يجوز للحاكم أن يبعث رجلاً) حال كونه (وخدَه

(١) في هامش (د): قِفْ على أن الواو جاءت للتعليل.

(٢) في (ص): «بمشاورتهما».

(٣) في (د) و(س): «يقتلوننا».

لِلنَّظَرِ أَي: لأجل النظر، ولأبي ذرٍّ عن المُستَملي والكُشميَّهني: «ينظر» (في الأمور) المتعلقة بالمسلمين؟ وجواب الاستفهام في الحديث.

٧١٩٣ - ٧١٩٤ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَا: جَاءَ أَغْرَابِيٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ أَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَامَ خَصْمُهُ فَقَالَ: صَدَقَ، فَأَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَالَ الْأَغْرَابِيُّ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا، فَرَزَنِي بِأَمْرَاتِهِ، فَقَالُوا لِي: عَلَى ابْنِكَ الرَّجْمُ، فَقَدَيْتُ ابْنِي مِنْهُ بِمِئَةِ مِنَ الْغَنَمِ وَوَلِيدَةً، ثُمَّ سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَقَالُوا: إِنَّمَا عَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، أَمَّا الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ فَرُدَّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَمَّا أَنْتَ يَا أَنْيْسُ -لِرَجُلٍ- فَاغْدُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَارْجُمَهَا»، فَعَدَا عَلَيْهَا أَنْيْسُ فَرَجَمَهَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياسٍ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ) مُحَمَّدُ بن عبد الرَّحْمَنِ بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذَنْبٍ، واسمه هشام قال: (حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بن مسلم (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضمَّ العين (بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بن عتبة بن مسعودٍ أحد الفقهاء السبعة (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) عبد الرَّحْمَنِ بن صخرٍ (وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (قَالَا: جَاءَ أَغْرَابِيٌّ) واحد الأعراب؛ وهم سَكَّانُ البوادي (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ أَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ) أي: بما تضمَّنه، أو بحكم الله المكتوب على المكلفين (فَقَامَ خَصْمُهُ) هو في الأصل مصدرٌ خَصَمَهُ يَخْصِمُهُ؛ إذا نازعه وغالبه، ثُمَّ أُطْلِقَ على المخاصم، وصار اسماً له؛ فلذا يطلق على المفرد والمذكر وفروعهما، ولم يُسَمَّ الخصم، وزاد في رواية [ج: ٦٨٢٧] «وكان أفقه منه» (فَقَالَ: صَدَقَ) يا رسول الله، وفي رواية [ج: ٢٧٢٤] «نعم» (فَأَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ) قال البيضاوي: إنّما تواردا على سؤال الحكم بكتاب الله مع أنّهما يعلمان أنّه لا يحكم إلّا بحكم الله؛ ليفصل بينهما بالحقِّ الصَّرف، لا بالمصالحة والأخذ بالأرفق^(١)؛ لأنَّ للحاكم أن يفعل ذلك برضا الخصمين (فَقَالَ الْأَغْرَابِيُّ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا) «فَعِيلٌ» بمعنى: «مفعول»؛ كَأَسِيرٍ بمعنى: مأسور، وقيل: بمعنى: «فاعل»؛ كعليمٍ بمعنى: عالم، أي: أجيراً (عَلَى) خدمة (هَذَا) أو «على» بمعنى: «عند» أي: عنده، أو بمعنى اللّام، أي: أجيراً لهذا (فَرَزَنِي بِأَمْرَاتِهِ) معطوفٌ على «كان عسيفاً» ولم تُسَمَّ

(١) في (ص): «بالأرق».

المرأة (فَقَالُوا لِي: عَلَى ابْنِكَ الرَّجْمُ) بِالرَّفْعِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنِ الْحَمُويِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «إِنَّ عَلَى ابْنِكَ الرَّجْمَ» بزيادة «إِنَّ» ونصب «الرَّجْمَ» اسمها (فَقَدَيْتُ ابْنِي مِنْهُ) مِنَ الرَّجْمِ (بِمِئَةٍ مِنَ الْغَنَمِ وَوَلِيدَةٍ) «فَعِيلَةٌ» بِمَعْنَى: «مَفْعُولَةٌ»: أَمَةٌ (ثُمَّ سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَقَالُوا) لِي: (إِنَّمَا عَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا قُضِيَ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ) أَي: بِحُكْمِ اللَّهِ، وَهُوَ أَوْلَى مِنَ التَّفْسِيرِ بِمَا تَضَمَّنَهُ الْقُرْآنُ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ فِيهِ التَّغْرِيبُ، وَالتَّغْرِيبُ لَيْسَ مَذْكُورًا فِيهِ. نَعَمْ؛ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ مَا كَانَ مَتْلُورًا فِيهِ، وَنُسِخَتْ تِلَاوَتُهُ وَبَقِيَ حُكْمُهُ؛ وَهُوَ: «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا؛ فَارْجُمُوهُمَا أَلْبَتَّةَ نِكَالًا مِنَ اللَّهِ»، لَكِنْ يَبْقَى التَّغْرِيبُ (أَمَّا/ الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ ١٢٢٨/٧د) فَرَدُّ عَلَيْكَ) أَي: مُرَدُودَةٌ عَلَيْكَ (وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ) مُصَدَّرٌ «غَرْبٌ» مُضَافٌ إِلَى ظَرْفِهِ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: أَنْ يُجْلَدَ مِئَةً وَأَنْ يُغْرَبَ عَامًا، وَلَيْسَ هُوَ ظَرْفًا عَلَى ظَاهِرِهِ مُقَدَّرًا بِ«فِي»؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ التَّغْرِيبُ فِيهِ حَتَّى يَقَعَ فِي جُزْءٍ مِنْهُ، بَلِ الْمُرَادُ: أَنْ يَخْرُجَ فَيَلْبِثَ عَامًا، فَيَقْدَرُ «يُغْرَبُ» بِ«يَغِيبُ» أَي: يَغِيبُ عَامًا، وَهَذَا يَتَضَمَّنُ أَنَّ ابْنَهُ كَانَ غَيْرَ مُحْصَنٍ وَاعْتَرَفَ بِالزَّوْنِ، فَإِنَّ إِقْرَارَ الْأَبِ عَلَيْهِ غَيْرَ مَقْبُولٍ. نَعَمْ؛ إِنْ كَانَ مِنْ بَابِ الْفَتْوَى؛ فَيَكُونُ مَعْنَاهُ: إِنْ كَانَ ابْنُكَ زَنَى وَهُوَ بَكْرٌ؛ فَحُدُّهُ^(١) ذَلِكَ (وَأَمَّا أَنْتَ يَا أُنَيْسُ) بِضَمِّ الهمزة وَفَتْحِ النُّونِ مُصَغَّرًا (لِرَجُلٍ) مِنْ أَسْلَمَ وَهُوَ ابْنُ الضَّحَّاكِ (فَاغْدُ) بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ (عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا) أَي: ائْتَهَا غُدُوَّةً، أَوْ امْشِ إِلَيْهَا (فَارْجُمَهَا) إِذَا اعْتَرَفَتْ (فَعَدَا عَلَيْهَا أُنَيْسُ) فَاعْتَرَفَتْ (فَرَجَمَهَا) وَفِي رَوَايَةِ اللَّيْثِ [ج: ٢٧٢٤] فَاعْتَرَفَتْ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَتْ، وَظَاهِرُهُ - كَمَا فِي «الْفَتْحِ» - : أَنَّ ابْنَ^(٢) أَبِي ذَنْبٍ اخْتَصَرَهُ/، فَقَالَ: فَعَدَا عَلَيْهَا أُنَيْسُ فَرَجَمَهَا، أَوْ رَجَمَهَا^(٣) أُنَيْسُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ حَاكِمًا فِي ذَلِكَ، وَعَلَى رَوَايَةِ اللَّيْثِ يَكُونُ رَسُولًا؛ لِيَسْمَعَ إِقْرَارَهَا وَتَنْفِيزَ الْحُكْمِ مِنْهُ بِإِلَافَةِ الْإِثْمِ، وَاسْتَشْكَلَ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ اِكْتَفَى فِي ذَلِكَ بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ، وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ نَصٌّ بِانْفِرَادِهِ بِالشَّهَادَةِ؛ فَيُحْتَمَلُ أَنَّ غَيْرَهُ شَهِدَ عَلَيْهَا، وَاسْتُدِلَّ بِهِ: عَلَى وَجُوبِ الْإِعْذَارِ وَالِاِكْتِفَاءِ فِيهِ بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ، وَأَجَابَ الْقَاضِي عِيَاضٌ بِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ ثَبَتَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ

(١) فِي (ص): «فَجْلَدَهُ».

(٢) فِي هَامِش (ل): سَقَطَ مِنْ قَلَمِهِ لَفْظَةُ: «ابْنٍ» مِنْ «ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ»؛ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(٣) فِي (ب) وَ(س): «فَرَجَمَهَا».

بشهادة هذين الرَّجُلَيْنِ، قال في «الفتح»: والذي تقبل شهادته من الثلاثة والد العسيف فقط، وأما العسيف والزَّوْج؛ فلا، قال: وغفل بعض من تبع^(١) القاضي عياضاً فقال: لا بدَّ من هذا الحَمْلُ، وإلاَّ لزم الاكتفاء بشهادة واحدٍ في الإقرار بالزَّنى، ولا قائل به، ويمكن الانفصال عن هذا بأنَّ أنيساً بُعث حاكماً، فاستوفى شروط الحكم، ثمَّ استأذن في رجمها، فأذن له في رجمها، وكيف يُتصوَّر من الصُّورة المذكورة إقامة الشَّهادة عليها من غير تقدُّم دعوى عليها ولا على وكيلها مع حضورها في البلد غير متوارية؟ إلاَّ أن يُقال: إنَّها شهادة حُسْبَى؟ فيُجاب بأنَّه لم يقع هناك صيغة الشَّهادة المشروطة في ذلك، وقال المهلب: فيه حُجَّةٌ لمالكٍ في جواز إنفاذ الحاكم^(٢) رجلاً واحداً في الإعذار، وفي أن يتَّخذ واحداً يثق به يكشف له عن حال الشُّهود في السِّرِّ؛ كما يجوز له قبول الفرد فيما طريقه الخبر، لا الشَّهادة، والحكمة في إيراد البخاريَّ التَّرجمة بصيغة الاستفهام - كما نبَّه عليه في «فتح الباري» - : الإشارةُ إلى خلاف محمَّد بن الحسن ممَّا نقله ابن بَطَّالٍ عنه؛ حيث قال: لا يجوز للقاضي أن يقول: أقرَّ عندي فلانٌ بكذا - لشيءٍ يقضي به عليه/ من قتلٍ أو مالٍ أو عتقٍ أو طلاقٍ - حتَّى يشهد معه على ذلك غيره، وادَّعى أنَّ مثل هذا الحكم الذي في حديث الباب خاصٌّ بالنَّبِيِّ ﷺ، قال: وينبغي أن يكون في مجلس القاضي أبداً عدلان يسمعان من يقرُّ، ويشهدان على ذلك، فينفذ الحكم بشهادتهما.

والحديث سبق في «الصُّلح» [ح: ٢٦٩٥] و«الأيمان والنَّذور» [ح: ٦٦٣٣] و«المحاربين» [ح: ٦٨٣٥] و«الوكالة» [ح: ٢٣١٤].

٤٠ - باب تَرْجَمَةِ الْحُكَّامِ، وَهَلْ يَجُوزُ تَرْجُمَانٌ وَاحِدٌ؟

(باب: تَرْجَمَةِ الْحُكَّامِ) بصيغة الجمع، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «الحاكم»، والتَّرجمة: تفسير الكلام بلسانٍ غير لسانه، يُقال: ترجم كلامه؛ إذا فسَّره بلسانٍ آخر (وَهَلْ يَجُوزُ تَرْجُمَانٌ وَاحِدٌ؟) بفتح الفوقية وضمِّها، قال أبو حنيفة وأحمد: يكفي، واختاره البخاريُّ وآخرون، وقال الشَّافعيُّ وأحمد في روايةٍ عنه: إذا لم يعرف الحاكم لسان الخصم؛ لا يقبل فيه إلاَّ عدلان

(١) في (د): «تابع».

(٢) في (ص): «الحكم».

كالشهادة، وقال أشهب وابن نافع عن مالك: يترجم له ثقة مسلم مأمون، واثنان أحب إلي.

٧١٩٥ - وَقَالَ خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَتَعَلَّمَ كِتَابَ الْيَهُودِ حَتَّى كَتَبْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ كُتُبَهُ، وَأَقْرَأْتُهُ كُتُبَهُمْ إِذَا كَتَبُوا إِلَيْهِ. وَقَالَ عُمَرُ وَعِنْدَهُ عَلِيٌّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَعُثْمَانُ: مَاذَا تَقُولُ هَذِهِ؟ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَاطِبٍ: فَقُلْتُ: تُخْبِرُكَ بِصَاحِبَيْهِمَا الَّذِي صَنَعَ بِهِمَا. وَقَالَ أَبُو جَمْرَةَ: كُنْتُ أَتْرَجِمُ بَيْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبَيْنَ النَّاسِ. وَقَالَ بَغُضُ النَّاسِ: لَا بُدَّ لِلْحَاكِمِ مِنْ مُتَرْجِمِينَ.

(وَقَالَ خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ) فيما وصله البخاري في «تاريخه» (عَنْ أَبِيهِ (زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَتَعَلَّمَ كِتَابَ الْيَهُودِ) أي: كتابتهم؛ يعني: خطهم، ولأبي ذر عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «كتاب اليهودية» بياء النسبة (حَتَّى كَتَبْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ كُتُبَهُ) إليهم (وَأَقْرَأْتُهُ كُتُبَهُمْ) أي: التي يكتبونها (إِذَا كَتَبُوا إِلَيْهِ) وقد وصله مطوّلًا في «التاريخ»^(١) بلفظ: قال: أتني بي النبي ﷺ مقدمه من^(٢) المدينة، فأعجب بي، فقيل له: هذا غلام من بني النجّار، قد قرأ ممّا أنزل الله عليك بضع عشرة سورة، فاستقرّاني، فقرأت «قَفَ» فقال لي: «تعلم كتاب اليهود؛ فإنني لا آمنُ يهود على كتابي»، فتعلّمت في نصف شهرٍ حتّى كتبت له إلى يهود، وأقرأ له إذا كتبوا إليه (وَقَالَ عُمَرُ) بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَالْحَالُ أَنَّ (عِنْدَهُ عَلِيٌّ) أي: ابن أبي طالب (وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ) بن عوفٍ (وَعُثْمَانُ) بن عفّان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (مَاذَا تَقُولُ هَذِهِ) المرأة؟ وكانت حاضرة عندهم (قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَاطِبٍ) بالحاء والطاء المهملتين بينهما ألف، آخره موخّدة، أي: ابن أبي بلتعة، مترجمًا عنها لعمر عن قولها: إنّها حملت من زنى من عبدٍ اسمه برغوس، بالراء والغين المعجمة والسّين المهملة؛ لأنّها كانت نُوبِيَّةً -بضمّ النون وكسر الموحّدة وتشديد التّحتيّة- أعجميّة من جملة عتقاء حاطبٍ: (فَقُلْتُ): يا أمير المؤمنين (تُخْبِرُكَ بِصَاحِبَيْهِمَا الَّذِي صَنَعَ بِهِمَا^(٣)) وصله عبد الرزّاق وسعيد بن منصور نحوه، ولأبي ذر: «بصاحبها الذي صنع بها» (وَقَالَ أَبُو جَمْرَةَ) بالجيم المفتوحة وسكون الميم، نصر بن عمران الضّبيّ البصري: (كُنْتُ أَتْرَجِمُ بَيْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَبَيْنَ النَّاسِ) زاد النسائي فيما وصله عنه: فأنته امرأة/ فسألته عن

٢٤٨/١٠

(١) في غير (د): «الدّبائح»، وليس بصحيح.

(٢) «من»: مثبت من (ص) و(ع).

(٣) في (د): «بصاحبها... بها»، وستأتي.

نبذ الجز^(١)، فنهى عنه/...؛ الحديث، وسبق في «كتاب العلم» [ج: ٨٧] عند المؤلف (وَقَالَ ١٢٢٩/٧٥ بَغْضُ النَّاسِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وكذا الشافعي: (لَا بُدَّ لِلْحَاكِمِ مِنْ مُتَرْجِمِينَ) بكسر الميم بصيغة الجمع، قال ابن قُزُوق: لَأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِمَّنْ^(٢) يتكلم بغير لسانه، وذلك يتكرر، فيتكرر المترجمون، ورُويَ بفتح الميم بصيغة التثنية، وهو المعتمد؛ كما في «الفتح».

٧١٩٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ هِرْقَلَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ فِي رَكْبٍ مِنْ قُرَيْشٍ، ثُمَّ قَالَ لِمُتَرْجِمَانِهِ: قُلْ لَهُمْ: إِنِّي سَائِلٌ هَذَا، فَإِنْ كَذَّبَنِي؛ فَكَذِّبُوهُ؛ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، فَقَالَ لِلْمُتَرْجِمَانِ: قُلْ لَهُ: إِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا؛ فَسَيَمْلِكُ مَوْضِعَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ ابن شهابٍ أَنَّهُ قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُبَيْدُ اللَّهِ) بضم العين (بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن عتبة بن مسعود: (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ) رضي الله عنه (أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ هِرْقَلَ) قيصر ملك الروم (أَرْسَلَ إِلَيْهِ) حال كونه (فِي) أي: مع (رَكْبٍ مِنْ قُرَيْشٍ) ثلاثين رجلاً (ثُمَّ قَالَ) هرقل (لِمُتَرْجِمَانِهِ: قُلْ لَهُمْ: إِنِّي سَائِلٌ هَذَا) أي: عن النبي صلى الله عليه وسلم (فَإِنْ كَذَّبَنِي) بالتخفيف، أي: نقل إليّ كذباً (فَكَذِّبُوهُ) بالتشديد (فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، فَقَالَ) هرقل (لِلْمُتَرْجِمَانِ: قُلْ لَهُ) أي: لأبي سفيان: (إِنْ كَانَ مَا تَقُولُ) من أوصافه الشريفة (حَقًّا؛ فَسَيَمْلِكُ) بضم اللام في «اليونانية» مع كشط تحت اللام (مَوْضِعَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ) أرض بيت المقدس، أو أرض ملكه، واستشكل دخول هذا الحديث هنا من جهة أَنَّ فعل هرقل الكافر لا يُحْتَجُّ به، وأجيب بأنه يؤخذ من صحة استدلاله فيما يتعلق بالنبوة والرِّسالة أَنَّهُ كَانَ مَطْلَعًا عَلَى شَرَائِعِ الْأَنْبِيَاءِ، فَتُحْمَلُ تَصَرُّفَاتُهُ عَلَى وَفْقِ الشَّرِيعَةِ الَّتِي كَانَ مَتَمَسِّكًا بِهَا، وَأَيْضًا تَقْرِيرُ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ وَهُوَ مِنَ الْأَثَمَةِ الَّذِينَ يُقْتَدَى بِهِمْ عَلَى ذَلِكَ، وَمِنْ ثَمَّ احْتِجَّ بِاكتفائه بترجمة أبي حمزة له، فالأمران^(٣) راجعان لابن عباس؛ أحدهما: من تصرُّفه، والآخر: من تقريره، فإذا انضمَّ إلى ذلك نقل^(٤)

(١) في (د) و(ع): «الخمير».

(٢) في غير (د): «عَمَّنْ».

(٣) هكذا في الأصول، وفي «الفتح»: (الأثران).

(٤) في (د): «فعل».

عمر ومن^(١) معه من الصَّحابة، ولم يُنقل عن غيره خلافه؛ قويت الحجة، واختلف: هل يكفي ترجمان واحد؟ قال محمد بن الحسن: لا بدّ من رجلين أو رجلٍ وامرأتين، وقال الشافعي: هو كالبيّنة، وعن مالك روايتان، ونقل الكرابيسي عن مالك والشافعي الاكتفاء بترجمان واحد^(٢)، فيرجع الخلاف إلى أنها أخبار أو شهادة، قاله في «فتح الباري».

٤١ - باب مُحَاسَبَةِ الْإِمَامِ عُمَالَهُ

(باب: مُحَاسَبَةِ الْإِمَامِ عُمَالَهُ) بضمّ العين، جمع عامل، ولأبي ذرّ: «مع عُمَالَهُ».

٧١٩٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعْمَلَ ابْنَ الْأَتْبَةِ عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ، فَلَمَّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ شِدْرِهِمْ وَحَاسَبَهُ؛ قَالَ: هَذَا الَّذِي لَكُمْ، وَهَذِهِ هَدِيَّةٌ أُهْدِيَتْ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَهَلَّا جَلَسْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَبَيْتِ أُمِّكَ حَتَّى تَأْتِيَكَ هَدِيَّتُكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا» ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَطَبَ النَّاسَ وَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنِّي اسْتَعْمِلُ رِجَالًا مِنْكُمْ عَلَى أُمُورٍ مِمَّا وَلَانِي اللَّهُ، فَيَأْتِي أَحَدُكُمْ فَيَقُولُ: هَذَا لَكُمْ وَهَذِهِ هَدِيَّةٌ أُهْدِيَتْ لِي، فَهَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَبَيْتِ أُمِّهِ حَتَّى تَأْتِيَهُ هَدِيَّتُهُ إِنْ كَانَ صَادِقًا، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَأْخُذُ أَحَدَكُمْ مِنْهَا شَيْئًا - قَالَ هِشَامُ: بِغَيْرِ حَقِّهِ - إِلَّا جَاءَ اللَّهُ بِحِمْلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَلَا فَلَا عَرَفَ مَا جَاءَ اللَّهَ رَجُلٌ يَبْعِيرُ لَهُ رُغَاءً، أَوْ بَقَرَةٌ لَهَا خَوَارٌ، أَوْ شَاةٌ تَيْعُرُ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْتُ بَيَاضَ إِبْطِيهِ: «أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) هو ابن سلام قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ) بن سليمان قال: (حَدَّثَنَا هِشَامُ ابْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير (عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ) بضمّ الحاء المهملة وفتح الميم (السَّاعِدِيِّ) (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعْمَلَ ابْنَ الْأَتْبَةِ) بضمّ الهمزة بعدها مثناة فوقية مفتوحة فموحدة مكسورة/ فتحتية مشددة، وفي رواية [ح: ٦٩٧٩]: «اللُّتْبِيَّة» باللام المضمومة بدل الهمزة، وفتح المثناة فوقية، قال القاضي عياض: وضبطه الأصيلي بخطه في «باب هدايا العُمَال» [ح: ٧١٧٤] بضمّ اللام وسكون المثناة، وكذا قيده ابن السكّن وقال: إنه الصواب، واسمه: عبد الله، واللُّتْبِيَّة: أمّه (عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ) بضمّ السين وفتح اللام (فَلَمَّا جَاءَ

(١) زيد في (د): «ونقل من».

(٢) في (د): «الاكتفاء بواحد».

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ) وَلَأَبِي ذَرُّ: «إِلَى (١) النَّبِيِّ» (بِنِشْأَتِهِمْ وَحَاسَبُهُ) عَلَى مَا قَبِضَ وَصَرَفَ (قَالَ) لِرَسُولِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ: (هَذَا الَّذِي لَكُمْ، وَهَذِهِ) وَلِلْكَشْمِيهَنِي: «وَهَذَا» (هَدِيَّةٌ أُهْدِيَتْ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ) وَلَأَبِي ذَرُّ: «النَّبِيُّ» (بِنِشْأَتِهِمْ) لَهُ: (فَهَلَّا) وَلَأَبِي ذَرُّ عَنْ الْحَمُويِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «أَلَا» بَفَتْحِ الهمزة وَتَشْدِيدِ اللَّامِ، وَهُمَا بِمَعْنَى (جَلَسْتُ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَبَيْتِ أُمِّكَ حَتَّى تَأْتِيَكَ هَدِيَّتُكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا) فِي دَعْوَاكَ (ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ فَخَطَبَ النَّاسَ وَحَمِدَ اللَّهَ) وَلَأَبِي ذَرُّ: «فَحَمِدَ اللَّهَ» بِالْفَاءِ بَدَلَ الْوَائِ (وَأَتْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ) أَي: بَعْدَمَا ذَكَرَ مِنْ حَمْدِ اللَّهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ (فَإِنِّي أَسْتَغْمِلُ رِجَالًا مِنْكُمْ عَلَى أُمُورٍ مِمَّا وَلَّانِي اللَّهُ، فَيَأْتِي أَحَدُكُمْ) وَلَأَبِي ذَرُّ: «أَحَدُهُمْ» (فَيَقُولُ: هَذَا لَكُمْ وَهَذِهِ هَدِيَّةٌ أُهْدِيَتْ لِي، فَهَلَّا) وَلَأَبِي ذَرُّ عَنْ الْحَمُويِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «أَلَا» (جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَبَيْتِ أُمِّهِ حَتَّى تَأْتِيَهُ هَدِيَّتُهُ إِنْ كَانَ صَادِقًا، فَوَاللَّهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ (٢) مِنْهَا) مِنَ الصَّدَقَةِ الَّتِي قَبِضَهَا (شَيْئًا - قَالَ هِشَامٌ) أَي: ابْنُ عُرْوَةَ: (بِغَيْرِ حَقِّهِ - إِلَّا جَاءَ اللَّهُ يَحْمِلُهُ) أَي: الَّذِي أَخَذَهُ (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) وَلَمْ يَقْعِ قَوْلُهُ: «قَالَ هِشَامٌ» عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي رِوَايَةِ ابْنِ (٣) ثُمَيْرٍ عَنْ هِشَامٍ بِدُونِ قَوْلِهِ: «بِغَيْرِ حَقِّهِ»، قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: وَهُوَ مُشْعَرٌ بِإِدْرَاجِهَا (أَلَا) بِفَتْحِ الهمزة وَتَخْفِيفِ اللَّامِ / (فَلَا أَعْرِفَنَّ) اللَّامُ جَوَابُ الْقِسْمِ، وَلَأَبِي ذَرُّ عَنْ الْمُسْتَمْلِيِّ: «فَلَا أَعْرِفَنَّ» ٢٤٩/١٠ بِأَلْفٍ بَعْدَ «فَلَا» بِلَفْظِ النَّهْيِ (٤) (مَا جَاءَ اللَّهُ رَجُلٌ) يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ «مَا» مُوَصُولَةً؛ بِمَعْنَى: «مَنْ»، وَأُطْلِقْتُ عَلَى صِفَةٍ مِنْ يَعْقِلُ؛ وَهُوَ الْجَائِي، وَ«رَجُلٌ» فَاعِلٌ فَعْلٍ (٥) مُقَدَّرٌ، أَي: جَاءَهُ رَجُلٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ «مَا» (٦) مُصَدَّرِيَّةً، أَي: فَلَا أَعْرِفَنَّ (٧) مُجِيءٌ رَجُلٍ إِلَى اللَّهِ (بِبَعِيرٍ لَهُ رُغَاءٌ) بِضَمِّ الرَّاءِ وَتَخْفِيفِ الْمُعْجَمَةِ مَمْدُودٌ: صَوْتُ (أَوْ بَقَرَةٍ لَهَا خَوَارٌ) بِضَمِّ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَتَخْفِيفِ الْوَائِ: صَوْتُ (أَوْ شَاةٍ تَتَعَرَّ) بِفَتْحِ الْفَوْقِيَّةِ وَسُكُونِ التَّحْتِيَّةِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ بَعْدَهَا رَاءً: تَصَوَّتْ (ثُمَّ رَفَعَ) مِنْ شَيْءٍ (يَدِيهِ) بِالتَّثْنِيَةِ (حَتَّى رَأَيْتُ بَيَاضَ إِبْطِيهِ) وَفِي «بَابِ هَدَايَا الْعُمَّالِ» [ج: ٧١٧٤]

(١) «إلى»: ليس في (د) و(ع).

(٢) في (ص): «يأخذكم».

(٣) في (د): «أبي»، وهو تحريف.

(٤) في غير (د): «النفي»، وهو تحريف.

(۵) «فعل»: مثبت من (د).

(۶) «ما»: مثبت من (ص).

(۷) فی (د): «فلا أعرفن».

«حَتَّى رَأَيْنَا عُفْرَتِي إِبْطِيه» والعُفْرَةُ؛ بضمَّ (١) المهملة وسكون الفاء: بياض ليس بالناصع قائلاً: (أَلَا) بالتَّخْفِيف (هَلْ بَلَغْتُ) حكم الله إليكم؟ وأعادها في الباب المذكور ثلاثاً.

وفيه مشروعية محاسبة العمال، ومنعهم من قبول الهدية ممن لهم عليه حكم، وسبق الحديث في «باب هدايا العمال» [ح: ٧١٧٤] وغيره [ح: ٢٥٩٧، ٦٩٧٩].

٤٢ - باب بَطَانَةِ الْإِمَامِ وَأَهْلِ مَشُورَتِهِ. الْبَطَانَةُ: الدُّخْلَاءُ

(باب: بَطَانَةِ الْإِمَامِ وَأَهْلِ مَشُورَتِهِ) بفتح الميم وضمَّ الشَّيْنِ المعجمة وفتح الرَّاء: اسمٌ من شاورتُ فلاناً في كذا/؛ والمعنى: عرضتُ عليه أمري حتَّى يدلَّنِي على الصَّواب منه (٢)، وهو من عطف الخاصِّ على العامِّ، قال البخاريُّ ممَّا نقله عن أبي عبيدة: (الْبَطَانَةُ) - بكسر الموحَّدة - في قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّنْ دُونِكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٨] (الدُّخْلَاءُ) بضمَّ الدَّالِ المهملة وفتح الخاء المعجمة، ممدودٌ، جمع «دَخِيل» وهو الذي يدخل على الرَّئيس في مكان خلوته، ويُفْضِي إليه سرَّه، ويصدقُه فيما يخبره به ممَّا يخفي عليه من أمور رعيَّته، ويعمل بمقتضاه، وقال الزَّمَخْشَرِيُّ في قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّنْ دُونِكُمْ﴾ الآية: بَطَانَةُ الرَّجُلِ ووليَّته: خصيصه الذي يُفْضِي إليه بحوائجه ثقةً به. شُبَّهَ ببطانة الثَّوب؛ كما يُقال: فلانٌ شِعاري.

٧١٩٨ - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ وَلَا اسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةٍ إِلَّا كَانَتْ لَهُ بَطَانَتَانِ؛ بَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَحْضُهُ عَلَيْهِ، وَبَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَحْضُهُ عَلَيْهِ، فَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَ اللَّهُ تَعَالَى». وَقَالَ سُلَيْمَانُ، عَنْ يَحْيَى: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ... بِهَذَا. وَعَنِ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ وَمُوسَى عَنْ ابْنِ شِهَابٍ مِثْلَهُ. وَقَالَ شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَوْلَهُ. وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَمُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي حُسَيْنٍ وَسَعِيدُ بْنُ زِيَادٍ: عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَوْلَهُ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ: حَدَّثَنِي صَفْوَانُ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَصْبَغُ) بالمهملة والموحَّدة المفتوحة ثمَّ المعجمة، ابن الفرج المصري قال:

(١) زيد في (د): «العين».

(٢) «منه»: ليس في (د).

(أَخْبَرَنَا) ^(١) ولأبي ذر: «حَدَّثَنَا» (ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله المصري قال: (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (يُونُسُ) بن يزيد الأيلي (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بن مسلم الزُّهْرِيُّ (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرَّحْمَنِ بن عوفٍ (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) سعد بن مالك (الْحُدْرِيُّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ): مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ وَلَا اسْتَخْلَفَ بعده (مِنْ خَلِيفَةٍ إِلَّا كَانَتْ لَهُ بَطَانَتَانِ) والبطانة: مصدرٌ وَضِعَ موضع الاسم، يسمَّى به الواحد والاثنان والجمع، والمذكر والمؤنث (بِطَانَةٍ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ) وفي رواية سليمان بن بلال: «بالخير» [ج: ٦٦١] بدل قوله ^(٢): «بالمعروف» (وَتَخْضُهُ عَلَيْهِ) بحاءٍ مهملةٍ مضمومةٍ وضادٍ معجمةٍ مشددةٍ: ترغبه فيه وتحثه عليه (وَبِطَانَةٍ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَخْضُهُ عَلَيْهِ) وهذا مُتَصَوِّرٌ في بعض الخلفاء، لا في الأنبياء، فلا يلزم من وجود من يشير عليهم بالشَّرِّ قبولهم منه؛ للعصمة ^(٣)؛ كما قال: (فَالْمَعْصُومُ) بالفاء (مَنْ عَصَمَ اللَّهُ تَعَالَى) أي: من عصمه الله من نزغات الشَّيْطَانِ، فلا يقبل بطانة الشَّرِّ أبدًا، وهذا هو منصب النبوة الذي لا يجوز عليهم غيره، وقد يكون لغيرهم بتوقيفه تعالى، وفي الولاية من لا يقبل إلا من بطانة الشَّرِّ، وهو الكثير في زماننا هذا، فلا حول ولا قوة إلا بالله، والمراد بالبطانتين: الوزيران، وفي حديث عائشة مرفوعاً: «مَنْ وَلِيَ مِنْكُمْ عَمَلًا فَأَرَادَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا؛ جَعَلَ لَهُ وَزِيرًا صَالِحًا، إِنْ نَسِيَ ذَكَرَهُ، وَإِنْ ذَكَرَ أَعَانَهُ»، ويُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْبَطَانَتَيْنِ: الْمَلِكُ وَالشَّيْطَانُ، وَيُحْتَمَلُ - كما قال الكِرْمَانِيُّ - أَنْ يَرَادَ بِالْبَطَانَتَيْنِ: النَّفْسُ الْأَمَّارَةُ بِالسُّوءِ، وَالنَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ^(٤) المحرَّضة على الخير، والمعصوم من أعطاه الله نفساً مطمئنةً، أو ^(٥) لكلٍّ منهما قُوَّةٌ مَلَكِيَّةٌ وَقُوَّةٌ حَيَوَانِيَّةٌ. انتهى. وقيل: المراد بالبطانتين في حَقِّ النَّبِيِّ ﷺ: الْمَلِكُ وَالشَّيْطَانُ، وإليه الإشارة بقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَلَكِنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ» ^(٦). انتهى.

(١) في (د): «أخبرني».

(٢) «قوله»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ل): استشكل هذا التقسيم بالنسبة للنبي؛ لأنَّه وإن جاز عقلاً أن يكون فيمن يداخله مَنْ يكون من أهل الشَّرِّ؛ لكنَّه لا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُصْغِيَ إِلَيْهِ، ولا يعمل بقوله؛ للعصمة، وأجيب: بأنَّ في بَقِيَّةِ الْحَدِيثِ الإشارةُ إِلَى السَّلَامَةِ مِنْهُ بقوله: «وَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَ اللَّهُ»، فلا يلزم مَنْ يَشِيرُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ. «منه».

(٤) كذا وفي الفتح: «اللَّوامة».

(٥) في (ع): «و».

(٦) في هامش (ل): نقل الشَّامِيُّ عَنْ «المطلع»: ما أسلم من الشَّيَاطِينِ إِلَّا شَيْطَانَانِ؛ شَيْطَانُ نَبِيِّنَا وَشَيْطَانُ نُوْحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ الْمَنَاوِيُّ فِي «شرح الخصائص»: بل سائر الأنبياء على هذا المنوال. انتهى فليراجع.

٢٣٠/٧د فيجب على الوالي ألا يبادر بما يُلقى إليه من / ذلك حتّى يعرضه على كتاب الله تعالى وسنة نبيه، فما وافقهما؛ اتّبعه، وما خالفهما؛ تركه، وينبغي أن يسأل الله تعالى العصمة من بطانة الشرّ وأهله، ويحرص على بطانة الخير وأهله، قال سفيان الثوري: ليكن أهل مشورتك أهل التقوى والأمانة.

والحديث سبق في «القدر» [ح: ٦٦١]، وأخرجه النسائي في «البيعة» و«السيرة».

(وَقَالَ سُلَيْمَانُ) بن بلال، فيما وصله الإسماعيلي (عَنْ يَحْيَى) بن سعيد الأنصاري أنّه قال: (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (ابْنُ شَهَابٍ) محمّد/ بن مسلم الزهريّ (بِهَذَا) الحديث السابق (وَعَنْ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ) هو محمّد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصّدّيق (وَمُوسَى) بن عقبة، فيما وصله عنهما البيهقي؛ كليهما (عَنْ ابْنِ شَهَابٍ) الزهريّ محمّد بن مسلم (مِثْلُهُ) أي: مثل الحديث السابق، قال في «الكواكب»: روى سليمان عن الثلاثة، لكنّ الفرق بينهما أنّ المرويّ في الطّريق الأولى هو المذكور بعينه، وفي الثانية^(١) هو مثله. انتهى. وتعبّقه في «الفتح» فقال: لا يظهر بينهما فرق، والظاهر: أنّ سرّ الأفراد أنّ سليمان ساق لفظ يحيى، ثمّ عطف عليه رواية الآخرين، وأحال بلفظهما عليه، فأورده البخاريّ على وفقه، وتعبّقه العينيّ فقال: كيف يُنفى الفرق ومثّل الشيء غير عينه؟ (وَقَالَ شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، فيما وصله الذهليّ في «الزّهريّات» (عَنْ الزّهريّ) محمّد بن مسلم: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (أَبُو سَلَمَةَ) بن عبد الرحمن (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) الخدريّ (قَوْلَهُ) نَصَبَ بنزع الخافض، أي: من قوله ولم يرفعه إلى النّبّيّ صلّى الله عليه وسلم.

(وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ) عبد الرحمن بن عمرو، فيما وصله الإمام أحمد (وَمُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ) بتشديد اللّام الدّمشقيّ، فيما^(٢) وصله النسائي: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد، ولأبي ذرّ بالجمع (الزّهريّ) قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (أَبُو سَلَمَةَ) بن عبد الرحمن (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنْ النَّبِيِّ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فجعله من حديث أبي هريرة، وهو عند شعيب عن أبي سعيد، وجعله مرفوعاً وهو عنده موقوفاً.

(وَقَالَ ابْنُ أَبِي حُسَيْنٍ) بضمّ الحاء، هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين النّوفليّ المكيّ (وَسَعِيدُ بْنُ زِيَادٍ) بكسر العين، وكسر زاي «زياد» وتخفيف التّحتيّة، الأنصاريّ المدنيّ التّابعيّ الصّغير (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرحمن (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) الخدريّ (قَوْلَهُ) أي: من قوله، لا مرفوعاً.

(١) في (د): «الثاني»، وليس بصحيح.

(٢) في (د): «مما».

(وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ) بفتح العين في الفرع، وصوابه بضمها (بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ) يسار المصري - بالميم^(١) - من صغار التابعين، ممّا وصله النسائي: (حَدَّثَنِي) بالافراد (صَفْوَانُ) بن سليم - بضمّ السين - مولى آل عوفٍ (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرحمن (عَنْ أَبِي أَيُّوبَ) خالد بن زيد الأنصاري أَنَّهُ (قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ).
 (١) بالميم: ليس في (د).

فالحديث بحسب الصورة الواقعة مرفوعٌ من رواية ثلاثة من الصحابة: أبي سعيد وأبي هريرة وأبي أيُّوب، لكنّه على طريقة المحدثين حديثٌ واحدٌ/ اختلف على التابعي في صحابيّه، فجزم ١٢٣١/٧٥ صفوان بأنّه عن أبي أيُّوب، واختلف على الزهريّ فيه؛ هل هو أبو سعيد أو أبو هريرة؟ وأمّا الاختلاف في وقفه ورفعّه؛ فلا يقدح؛ لأنّ مثله لا يقال من قبل الرّأي، فسبيله الرّفْع، وتقديم البخاريّ لرواية أبي سعيد الخدريّ الموصولة المرفوعة يؤدّن بترجيحها عنده، لا سيّما مع موافقة ابن أبي حسين وسعيد بن زياد لمن قال: عن الزهريّ، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد، وإذا لم يبق إلّا الزهريّ وصفوان؛ فالزهريّ أحفظ من صفوان بدرجات، قاله في «الفتح».

٤٣ - باب: كَيْفَ يُبَايِعُ الْإِمَامُ النَّاسَ؟

هذا (بابٌ) - بالتّنين - يُذكر فيه (كَيْفَ يُبَايِعُ الْإِمَامُ النَّاسَ؟)^(١) بالنّصب على المفعوليّة، و«الإمام»: فاعلٌ، ولأبي ذرّ بنصب: «الإمام» مفعولٌ مقدّمٌ، ورفع: «النّاس» على الفاعليّة، والمراد بالكيفيّة هنا: الصّيغ القوليّة، لا الفعلية؛ كما ستراه إن شاء الله تعالى في الأحاديث المسوقة في الباب.

٧١٩٩ - ٧٢٠٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَادَةُ بْنُ الْوَلِيدِ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: بَايَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي الْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ. ^٧ «وَأَلَّا تُنَازَعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، وَأَنْ نَقُومَ - أَوْ نَقُولَ - بِالْحَقِّ حَيْثُمَا كُنَّا لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً».

(١) «بالميم»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ل): فائدة: قال ابن السّاعي: حضرت مبايعة الخليفة الظّاهر، فكان جالساً في شُبّاك القبلة بشباب بيض، وعليه الطّرحه، وعلى كتفه بردة رسول الله ﷺ، والوزير قائماً بين يديه على منبره، واستاد الدار دونه بمراقبة؛ وهو الذي يأخذ البيعة على النّاس، ولفظ المبايعة: أبايع سيّدنا ومولانا الإمام المفترض طاعته على جميع الأنام أبا نصر محمّد الظّاهر بأمر الله على كتاب الله، وسنّة رسوله ﷺ، واجتهاد أمير المؤمنين، وأن لا خليفة سواه. انتهى من خطّ شيخنا العجميّ رحمه الله.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويس قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مَالِكٌ) إمام الأئمة، ودار الهجرة، ابن أنس الأصبحي (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الأنصاريُّ أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد^(١) (عُبَادَةُ بْنُ الْوَلِيدِ) بضم العين وتخفيف الموحدة قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد أيضًا (أَبِي) الوليد (عَنْ) أبيه (عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ) رضي الله عنه أَنَّهُ (قَالَ: بَايَعْنَا) بفتح التَّحْتِيَّة وسكون العين: عاهدنا (رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) ليلة العقبة بمنى (عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ) له (فِي الْمَنْشَطِ) بفتح الميم والشين المعجمة بينهما نون ساكنة، آخره طاء مهملة، مصدرٌ ميميٌّ؛ من النَّشَاطِ (وَالْمَكْرَهِ) بفتح الميم والراء بينهما كافٌ ساكنة، مصدرٌ ميميٌّ أيضًا، أي: في حال نشاطنا وحال عجزنا عن العمل بما نُؤمَرُ به، قال السَّفَاقِسيُّ: الظَّاهر أَنَّ المراد في وقت الكسل والمشقة في الخروج؛ ليُطابق قوله: «في المنشط»، ويؤيده ما عند أحمد من رواية إسماعيل بن عبيد بن رفاعه عن عبادة: في النَّشَاطِ والكسل، وقال في «شرح المشكاة»: أي: عاهدناه بالتزام السَّمْعِ والطَّاعَةِ في حالتي الشَّدَّةِ والرَّخَاءِ، وتارَتي/ الصَّرَاءِ والسَّرَاءِ؛ وإنَّما عبَّرَ عنه بصيغة «المُفَاعَلَةِ» للمبالغة والإيذان بأنَّه التزم لهم أيضًا بالأجر والثَّواب والشَّفاعة يوم الحساب على القيام بما التزموا.

(وَأَلَّا نُنَازِعَ الْأَمْرَ) أي: أمر الملك والولاية (أَهْلَهُ) فلا نقاتلهم (وَأَنْ نَقُومَ - أَوْ نَقُولَ - بِالْحَقِّ حَيْثُمَا كُنَّا) والشكُّ هل هي بالميم أو اللام من الرَّاوي (لَا نَخَافُ فِي) نصرة دين (اللَّهِ لَوْمَةً لَا ئِمٍ) من النَّاسِ، و«اللَّومة»: المرَّة من اللَّوم، قال في «الكشاف»: وفيها وفي التَّنكير مبالغتان، كأنَّه قال: لا نخاف شيئاً قطُّ من لوم أحدٍ من اللُّؤام، و«لومة» مصدرٌ مضافٌ لفاعله في المعنى، وفيه وجوب السَّمْع والطَّاعة للحاكم، سواءً حكم بما يوافق الطَّبع أو يخالفه، وعُدِّي «بايعنا» بـ «على»؛ لتضمُّنه معنى «عاهد»^(٢)، والأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر في كلِّ زمانٍ ومكانٍ، الكبار والصَّغار، ولا ندهن فيه أحدًا ولا نخافه، ولا نلتفت إلى الأئمة ونحوهم، قاله النَّوويُّ.

والحديث أخرجه مسلمٌ في «المغازي»^(٣).

(١) زيد في (د): «أيضًا»، ولعله سبق نظير.

(٢) في (ع): «عاهدوا».

(٣) في هامش (ل): لفظ رواية مسلم: عن عبادة قال: «بايَعْنَا رسولَ اللَّهِ ﷺ على السَّمْع والطَّاعَةِ في العسر واليسر، والمنشط والمكره، وعلى أثرة علينا وعلى أن لا ننازع الأمر أهله، وعلى أن نقول الحقَّ أينما كنَّا، لا نخاف في الله لومة لائم». انتهى من خطِّ شيخنا العجميَّ رحمته الله.

٧٢٠١ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَدَاةٍ بَارِدَةٍ، وَالْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ يَخْفِرُونَ الْخَنْدَقَ، فَقَالَ:

اللَّهُمَّ إِنَّ الْخَيْرَ خَيْرُ الْآخِرَةِ
فَاغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرِ

فَأَجَابُوا:

نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدًا
عَلَى الْجِهَادِ مَا بَقِينَا أَبَدًا

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) بفتح العين وسكون الميم، الصَّيرْفِيُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ) الهجيميُّ قال: (حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ) الطَّوِيل (عَنْ أَنَسٍ ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَدَاةٍ بَارِدَةٍ، وَالْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ يَخْفِرُونَ الْخَنْدَقَ) بكسر الفاء، وكان ذلك في غزوته ^(٢) سنة خمس (فَقَالَ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ متمثلاً بقول ابن رواحة:

(اللَّهُمَّ إِنَّ الْخَيْرَ خَيْرُ الْآخِرَةِ، فَاغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرِ، فَأَجَابُوا) النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولأبي ذرٍّ: (فَأَجَابُوهُ): (نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدًا) صفة للذين لا صفة «نحن» ^(٣)، وهذا موضع الترجمة (عَلَى الْجِهَادِ مَا بَقِينَا أَبَدًا) بالتثنية في «مُحَمَّدًا» و«أَبَدًا» في «اليونينية».

والحديث سبق بآتم من هذا في «غزوة الخندق» [ج: ٢٨٣٥].

٧٢٠٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنَّا إِذَا بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ يَقُولُ لَنَا: «فِيمَا اسْتَطَعْتَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ الْكَلَاعِيُّ الدَّمَشْقِيُّ الْأَصْلُ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام ابن أنسٍ المدنيُّ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ) العدويِّ مولاهم، أبي

(١) في (د): «عن النبي»، وليس بصحيح.

(٢) في (ع): «غزوة الخندق».

(٣) في هامش (ل): قوله: «صفة للذين...» إلى آخره: كذا بخطه، وصوابه: صلة كما لا يخفى، وقد يقدَّر أن الصلة لا محلَّ لها، وأن الصِّفَةَ لها محلٌّ، وأنَّ الضَّمير لا يُنْعَت ولا يُنْعَتُ به. انتهى. كذا رأيتُه بخط شيخنا عجمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وبنحوه بهامش (ب).

عبد الرحمن المدني مولى ابن عمر (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُ (قَالَ: كُنَّا إِذَا بَايَعْنَا) بِسُكُونِ الْعَيْنِ (رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى السَّمْعِ) لِلْأَمْرِ وَالنَّوَاهِي (وَالطَّاعَةِ) لِلْحَاكِمِ (يَقُولُ لَنَا) أَي: لِلْمَبَايِعِ مَنَّا: (فِيمَا اسْتَطَعْتَ) وَهَذَا مِنْ شَفَقَتِهِ وَرَحْمَتِهِ بِنَا، جَزَاهُ اللَّهُ عَنَّا أَفْضَلَ مَا جَازَى نَبِيًّا عَنْ أُمَّتِهِ، وَلِلْكَشْمِيهْنِيِّ: «فِيمَا اسْتَطَعْتُمْ» بِالْجَمْعِ.

٧٢٠٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: شَهِدْتُ ابْنَ عُمَرَ حَيْثُ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: كَتَبَ: إِنِّي أَقْرُ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِعَبْدِ الْمَلِكِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ مَا اسْتَطَعْتُ، وَإِنْ بَنِي قَدْ أَقْرُوا بِمِثْلِ ذَلِكَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هُوَ ابْنُ مُسْرَهْدٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بَنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ (عَنْ سُفْيَانَ) الثَّوْرِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ) مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ (قَالَ: شَهِدْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) حَيْثُ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ (بَنُ مَرْوَانَ بَنَ الْحَكَمِ الْأُمَوِيِّ) يَبَايَعُونَهُ بِالْخِلَافَةِ، وَكَانَتِ الْكَلِمَةُ قَبْلَ ذَلِكَ مَتَرَفَّةً؛ إِذْ كَانَ فِي الْأَرْضِ قَبْلُ اثْنَانِ يُدْعَى لِكُلِّ^(١) مِنْهُمَا بِالْخِلَافَةِ؛ وَهُمَا عَبْدُ الْمَلِكِ بَنُ مَرْوَانَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بَنُ الزُّبَيْرِ، وَكَانَ -أَي: ابْنُ الزُّبَيْرِ^(٢)- امْتَنَعَ مِنْ مَبَايَعَةِ يَزِيدَ بَنِ مَعَاوِيَةَ، فَلَمَّا مَاتَ؛ ادَّعَى ابْنُ الزُّبَيْرِ الْخِلَافَةَ، فَبَايَعَهُ النَّاسُ بِهَا بِالْحِجَازِ، وَبَايَعَ أَهْلُ الْآفَاقِ مَعَاوِيَةَ بَنَ يَزِيدَ بَنِ مَعَاوِيَةَ، فَلَمْ يَعِشْ إِلَّا نَحْوَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَمَاتَ، فَبَايَعَ النَّاسُ ابْنَ الزُّبَيْرِ إِلَّا بَنِي أُمَيَّةَ وَمَنْ يَهْوَى هَوَاهُمْ، فَبَايَعُوا مَرْوَانَ بَنَ الْحَكَمِ، ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، وَعَهْدَ إِلَى ابْنِهِ عَبْدِ الْمَلِكِ بَنُ مَرْوَانَ، فَقَامَ مَقَامَهُ، وَجَهَّزَ الْحِجَاجَ لِقِتَالِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، فَحَاصَرَهُ إِلَى أَنْ قُتِلَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَمَّا انْتَضَمَ الْمَلِكُ لِعَبْدِ الْمَلِكِ وَبَايَعَهُ ابْنُ عُمَرَ (قَالَ) حِينَ (كَتَبَ) لَهُ الْمَبَايَعَةَ: (إِنِّي أَقْرُ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ الْقَافِ (بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ) لِعَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَلِكِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ / وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (مَا اسْتَطَعْتُ) أَي: قَدَرْتُ اسْتَطَاعَتِي (وَإِنْ بَنِي) بَفَتْحِ الْمَوْحَدَةِ وَكَسْرِ النُّونِ وَتَشْدِيدِ التَّحْتِيَّةِ، عَبْدُ اللَّهِ وَأَبُو بَكْرٍ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَبِلَالٌ وَعُمَرُ أَتَاهُمْ صَفِيَّةُ بِنْتُ أَبِي عُبَيْدِ بْنِ مَسْعُودٍ الثَّقَفِيَّةِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ أُمُّهُ أُمَّ عُلْقَمَةَ بِنْتُ نَافَسِ ابْنِ وَهَبٍ، وَسَالَمٌ وَعُبَيْدُ اللَّهِ وَحَمْزَةُ أَتَاهُمْ أُمُّ وَلَدٍ، وَزَيْدٌ أُمُّهُ أُمُّ وَلَدٍ (قَدْ أَقْرُوا بِمِثْلِ ذَلِكَ) الَّذِي أَقْرَرْتُ بِهِ مِنَ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، زَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: «السَّلَام».

(١) فِي (د): «كُلٌّ».

(٢) «أَي: ابْنُ الزُّبَيْرِ»: سَقَطَ مِنْ (د).

الحديث من أفرادِهِ.

٧٢٠٤ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فَلَقَّنِي: فِيمَا اسْتَطَعْتُ، وَالنُّصْحَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) بن كثير بن أفلح العبدِيُّ مولا هم، أبو يوسف الدَّورقيُّ قال: (حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ) بضمِّ الهاء وفتح الشَّين المعجمة، ابن بَشِيرٍ - بفتح الموحدة وكسر المعجمة بوزن «عظيم» - أبو معاوية بن خازم - بمعجمتين - الواسطيُّ قال: (أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ) بفتح المهملة والتَّحِيَّةِ المشددة، ابن وَرْدَانَ، أبو الحكم العنزيُّ (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر ابن شراحيل (عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بفتح (١) الحميم، البجليُّ (عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: بَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى السَّمْعِ) لوليِّ الأمر في أمره ونهيه (وَالطَّاعَةِ) له (فَلَقَّنِي) أي: وزاد على سبيل التَّلْقِينِ أن أقول: (فِيمَا اسْتَطَعْتُ) شفقةً منه ورأفةً (وَ) على (النُّصْحَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ) وذمِّي بأمره بالإسلام وتعلُّقاته.

٧٢٠٥ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: لَمَّا بَايَعَ النَّاسُ عَبْدَ الْمَلِكِ؛ كَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: إِلَى عَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ: إِنِّي أَقْرُ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِعَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ فِيمَا اسْتَطَعْتُ، وَإِنْ بَنِي قَدْ أَقْرُوا بِذَلِكَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) أبو حفص الفلاس الصَّيرفيُّ أحد الأعلام قال: (حَدَّثَنَا (١) يَحْيَى) بن سعيد القَطَّان (عَنْ (٣) سُفْيَانَ) الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ) العدويُّ مولا هم (قَالَ: لَمَّا بَايَعَ النَّاسُ عَبْدَ الْمَلِكِ) بن مروان (كَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ) (عَنْهُمَا: من ابن عمر (إِلَى عَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ: إِنِّي أَقْرُ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِعَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ فِيمَا اسْتَطَعْتُ، وَإِنْ بَنِي قَدْ أَقْرُوا) لك

(١) في (ع): «بضم»، وليس بصحيح.

(٢) في (د): «حَدَّثَنِي».

(٣) في (د): «حَدَّثَنَا».

(بِذَلِكَ) وهذا إخبارٌ عن إقرارهم، لا إقرارٍ عنهم، وعند الإسماعيلي من وجه آخر عن سفيان بلفظ: «رأيت ابن عمر يكتب، وكان إذا كتب يكتب: بسم الله الرحمن الرحيم، أما بعد؛ فإني أقرُّ بالسَّمع والطَّاعة لعبد الله عبد الملك...»، وقال في آخره أيضًا: «والسَّلام».

والحديث من أفرادهِ.

٧٢٠٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ، عَنْ يَزِيدَ قَالَ: قُلْتُ لِسَلَمَةَ: عَلَى أَيِّ شَيْءٍ بَايَعْتُمُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ؟ قَالَ: عَلَى الْمَوْتِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) بن قعنب القعنبي قال: (حَدَّثَنَا حَاتِمٌ) هو ابن إسماعيل الكوفي، سكن في^(١) المدينة (عَنْ يَزِيدَ) من الرِّيَادة، وهو: «ابن أبي عبيد» كما في رواية أبي ذرٍّ، مولى سَلَمَةَ بن الأَكْوَعِ أَنَّهُ (قَالَ: قُلْتُ لِسَلَمَةَ) بن الأَكْوَعِ رضي الله عنه: (عَلَى أَيِّ شَيْءٍ بَايَعْتُمُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ) - بالتَّخْفِيفِ - تحت الشَّجَرَةِ؟ (قَالَ): بايعناه (عَلَى الْمَوْتِ) أي: نقاتل بين يديه/ ونصبر، ولا نفرُّ وإن قُتِلنا.

وسبق الحديث بآتم من هذا في «باب البيعة على^(٢) الحرب ألا يفرُّوا»، من «كتاب الجهاد» [ح: ٢٩٦٠].

٧٢٠٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَصْمَاءَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: أَنَّ حُمَيْدَ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ الْمِسُورَ بْنَ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ الرَّهْطَ الَّذِينَ وَلَاهُمْ عُمَرُ اجْتَمَعُوا فَتَشَاوَرُوا، قَالَ لَهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَسْتُ بِالَّذِي أَنَا فِسْكُمْ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ، وَلَكِنَّكُمْ إِنْ شِئْتُمْ اخْتَرْتُ لَكُمْ مِنْكُمْ، فَجَعَلُوا ذَلِكَ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَلَمَّا وَلَّوْا عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَمْرَهُمْ؛ فَمَالَ النَّاسُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَتَّى مَا أَرَى أَحَدًا مِنَ النَّاسِ يَتَّبِعُ أَوْلِيكَ الرَّهْطَ، وَلَا يَطَأُ عَقْبَهُ، وَمَالَ النَّاسُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُشَاوِرُونَهُ تِلْكَ اللَّيَالِي، حَتَّى إِذَا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَصْبَحْنَا مِنْهَا فَبَايَعْنَا عُثْمَانَ، قَالَ الْمِسُورُ: طَرَقَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بَعْدَ هَجْعٍ مِنَ اللَّيْلِ، فَضَرَبَ الْبَابَ حَتَّى اسْتَيْقَظْتُ، فَقَالَ: أَرَاكَ نَائِمًا! فَوَاللَّهِ مَا اكْتَحَلْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ بِكَبِيرِ نَوْمٍ، انْطَلِقْ فَادْعُ الزُّبَيْرَ وَسَعْدًا، فَدَعَوْتُهُمَا لَهُ، فَشَاوَرَهُمَا، ثُمَّ دَعَانِي فَقَالَ: ادْعُ لِي عَلِيًّا، فَدَعَوْتُهُ، فَتَنَاجَاهُ حَتَّى ابْهَارَ اللَّيْلُ، ثُمَّ قَامَ عَلِيٌّ مِنْ عِنْدِهِ وَهُوَ عَلَى طَمَعٍ،

(١) «في»: ليس في (د).

(٢) كذا، وفي الصحيح: «في الحرب».

وَقَدْ كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَخْشَى مِنْ عَلِيِّ شَيْئًا، ثُمَّ قَالَ: ادْعُ لِي عُثْمَانَ، فَدَعَوْتُهُ، فَتَجَاءَهُ حَتَّى فَرَّقَ بَيْنَهُمَا الْمُؤَدَّنُ بِالصُّبْحِ، فَلَمَّا صَلَّى لِلنَّاسِ الصُّبْحَ، وَاجْتَمَعَ أَوْلِيكَ الرَّهْطِ عِنْدَ الْمِنْبَرِ؛ فَأَرْسَلَ إِلَى مَنْ كَانَ حَاضِرًا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَأَرْسَلَ إِلَى أَمْرَاءِ الْأَجْنَادِ، وَكَانُوا وَاقِفًا تِلْكَ الْحِجَّةَ مَعَ عُمَرَ، فَلَمَّا اجْتَمَعُوا؛ تَشَهَّدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ يَا عَلِيُّ؛ إِنِّي قَدْ نَظَرْتُ فِي أَمْرِ النَّاسِ، فَلَمْ أَرَهُمْ يَغْدِلُونَ بِعُثْمَانَ، فَلَا تَجْعَلَنَّ عَلَى نَفْسِكَ سَبِيلًا، فَقَالَ: أَبَايُكَ عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْخُلَفَاءِ مِنْ بَعْدِهِ، فَبَايَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَبَايَعَهُ النَّاسُ؛ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ، وَأَمْرَاءُ الْأَجْنَادِ، وَالْمُسْلِمُونَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَسْمَاءَ) الضُّبَعِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ) بن أسماء عم السَّابِقِ (عَنْ مَالِكٍ) الإمام (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ: (أَنَّ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن عوفٍ (أَخْبَرَهُ: أَنَّ الْمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ) ابن أخت عبد الرحمن بن عوفٍ رضي الله عنه (أَخْبَرَهُ: أَنَّ الرَّهْطَ) وهو مادون العشرة، وقيل: إلى ثلاثة (الَّذِينَ وَلَا هُمْ عُمَرُ) بن الخطاب رضي الله عنه، أي: عَيْنُهُم لِلتَّشَاوُرِ فِيمَنْ يُعْقَدُ لَهُ الْخِلَافَةُ فِيهِمْ، وَهُمْ - كَمَا سَبَقَ - فِي «بَابِ قِصَّةِ الْبَيْعَةِ» مِنْ «الْمَنَاقِبِ» [ج: ٣٧٠٠] عَلِيُّ وَعُثْمَانُ وَالزُّبَيْرُ وَطَلْحَةُ وَسَعْدٌ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ (اجْتَمَعُوا فَتَشَاوَرُوا) فِيمَنْ يُولُونَهُ ^(١) الْخِلَافَةَ (قَالَ) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «فَقَالَ» (لَهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ) بن عوفٍ: (لَسْتُ بِالَّذِي أَنَا فِسْكُكُمْ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الثُّونِ وَبَعْدِ الْأَلْفِ فَاءٌ مَكْسُورَةٌ فَسِينٌ مَهْمَلَةٌ: أَنَا زِعْمُكُمْ (عَلَى هَذَا الْأَمْرِ) أي: الْخِلَافَةِ؛ إِذْ لَيْسَ لِي فِيهَا رَغْبَةٌ، وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنْ الْحَمُويِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «عَنْ» وَالْأَوَّلَى أَوْجَهُ (وَلَكِنَّكُمْ إِنْ شِئْتُمْ؛ اخْتَرْتُ لَكُمْ مِنْكُمْ) أي: مِمَّنْ سَمَّاهُمْ عُمَرَ رضي الله عنه دُونَهُ (فَجَعَلُوا ذَلِكَ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَلَمَّا وَلَّوْا عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَمْرَهُمْ) فِي الْإِخْتِيَارِ مِنْهُمْ (فَمَالَ ^(٢) النَّاسُ عَلَى ^(٣) عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَتَّى مَا أَرَى أَحَدًا مِنَ النَّاسِ يَتَّبِعُ) بِسُكُونِ الْفَوْقِيَّةِ وَفَتْحِ الْمَوْحَدَةِ (أُولَئِكَ الرَّهْطُ، وَلَا يَطَأُ عَقْبَهُ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الْقَافِ، أي: وَلَا يَمْشُونَ خَلْفَهُ، وَهُوَ كُنَايَةٌ عَنِ الْإِعْرَاضِ (وَمَالَ النَّاسُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ) كَرَّرَ هَذِهِ لِبَيَانِ سَبَبِ الْمِيلِ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ: (يُشَاوِرُونَهُ) فِي أَمْرِ الْخِلَافَةِ (تِلْكَ اللَّيَالِي) زَادَ الزُّبَيْدِيُّ ^(٤) فِي

(١) فِي (ل): «يُولُونَهُ»، وَفِي هَامِشِهَا: قَوْلُهُ: «فِيمَنْ يُولُونَهُ»: كَذَا بِخَطِّهِ، وَالْأَوَّلَى: «يُولُونَهُ».

(٢) فِي (ل): «قَالَ»، وَفِي هَامِشِهَا: «كَذَا بِخَطِّهِ».

(٣) فِي (ص): «إِلَى».

(٤) فِي (د) وَ(ع): «الْتَّمِذِيُّ»، وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ، وَفِي هَامِشِ (ل): قَوْلُهُ: «زَادَ الزُّبَيْدِيُّ فِي رَوَايَتِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ»: كَذَا بِخَطِّهِ مَصْحُوحًا: «الزُّبَيْدِيُّ عَنْ غَيْرِهِ»، وَبِالْهَامِشِ بِخَطِّهِ مِنْ غَيْرِ تَصْحِيحٍ عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ فِي «غَرَائِبِ مَالِكٍ»، =

روايته عند^(١) الدارقطني في «غرائب مالك»^(٢) عن الزهري: لا يخلو به رجلٌ ذورأي فيعدل بعثمان أحداً، وكرّر قوله: (حَتَّى إِذَا كَانَتِ اللَّيْلَةُ) وللکشميهني: «تلك الليلة» (الَّتِي أَصْبَحْنَا مِنْهَا؛ فَبَايَعْنَا) بسكون العين (عُثْمَانُ) بن عفّان بالخلافة (قَالَ الْمِسُورُ) بن مخرمة: (طَرَقَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ) بن عوفٍ (بَعْدَ هَجْعٍ مِنَ اللَّيْلِ) بفتح الهاء وسكون الجيم بعدها عينٌ مهملة، قال في «المصابيح»: أي: بعد طائفةٍ منه، هذا الذي يُفهم من كلام القاضي، واقتصر عليه الزركشي، وقال الحافظ مغلطاي: يريد بالهجوع: النوم بالليل خاصة، ذكره أبو عبيد^(٣)، قال العلامة البدر الدماميني: وهذا يستدعي أن يكون قوله: «من الليل» صفةً كاشفةً، بخلاف الأول، فإنها فيه مخصّصة^(٤)، وهو أولى. انتهى. قال في «الفتح»: وقد أخرجه البخاري في «التاريخ الصغير» من طريق يونس عن الزهري بلفظ: بعد هجيع/، بوزن «عظيم» (فَضَرَبَ الْبَابَ حَتَّى اسْتَيْقَظْتُ) من النوم (فَقَالَ) لي: (أَرَأَيْكَ نَائِمًا! فَوَاللَّهِ مَا اكْتَحَلْتُ) ما دخل النوم جفن عيني؛ كما يدخله^(٥) الكحل (هَذِهِ اللَّيْلَةُ)؛ ولأبي ذرّ عن الحموي والكشميهني^(٦) «هذه الثلاث» (بِكَبِيرِ نَوْمٍ) في رواية سعيد ابن عامر عند الدارقطني في «غرائب مالك»: والله ما حملت فيهما^(٧) غمضاً منذ ثلاثٍ، ولأبي ذرّ: «بكثير نوم» بالمثلثة بدل الموحدة (انْطَلِقْ فَادْعُ الزُّبَيْرَ) بن العوّام (وَسَعْدًا) أي: ابن أبي وقاصٍ (فَدَعَوْتُهُمَا لَهُ، فَشَاوَرَهُمَا) بالشّين المعجمة؛ من المشاورة، ولأبي ذرّ عن المستملي^(٨):

= والصواب: الأول الذي في الأصل؛ وهو «الزبيدي في روايته عن الزهري»، وكذا في «الفتح» أيضاً مثله، قال في «تهذيب المطالع»: بضمّ الزاي وبالبدال المهملة، محمّد بن الوليد صاحب الزهري، وأمّا الزبيري - بضمّ الزاي وبالراء - محمّد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الزبيري، من أهل الكوفة؛ فيروي عن مالك بن أنس وغيره، وأمّا الزنبري؛ بفتح الزاي، وسكون النون، وفتح الموحدة، وبالراء المهملة؛ فهو أبو عثمان، سعيد بن أبي زنبر الزنبري، روى «الموطأ» عن مالك. انتهى من خطّ شيخنا عجمي رحمه الله.

(١) في غير (د) و(ع): «عن»، وهو تحريف.

(٢) في (ع): «في غرائب».

(٣) هكذا باتفاق النسخ، والذي في المصابيح وغيره: «أبو عبيدة»، وهو منسوب في كتب الغريب لكتاب «العين».

(٤) في (ع): «محضة».

(٥) في (د): «يدخلها».

(٦) في (ص): «والمستملي»، وليس بصحيح.

(٧) في (د): «فيها».

(٨) في (د): «الحموي»، وليس بصحيح.

«فسارهما» بالسَّين المهملة وتشديد الرَّاء (ثُمَّ دَعَانِي فَقَالَ: ادْعُ لِي عَلِيًّا، فَدَعَوْتُهُ) له فجاء (فَنَاجَاهُ حَتَّى ابْهَارَ اللَّيْلُ) بتسكين الموحدة وتشديد الرَّاء: انتصف، وفي رواية سعيد بن عامر^(١) المذكورة: فجعل يُناجيه حَتَّى ترتفع أصواتهما أحيانًا^(٢)، فلا يخفى عليَّ شيءٌ ممَّا يقولان ويخفيان أحيانًا (ثُمَّ قَامَ عَلِيٌّ) هو ابن أبي طالب (مِنْ عِنْدِهِ وَهُوَ) أي: عليٌّ (عَلَى طَمَعٍ) أن يولِّيه (وَقَدْ كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَخْشَى مِنْ عَلِيٍّ شَيْئًا) من المخالفة الموجبة للفتنة، وقال ابن هُبيرة: أظنه أشار إلى الدَّعاية التي كانت في عليٍّ أو نحوها، ولا يجوز أن يُحمَل على أن عبد الرحمن خاف من عليٍّ على نفسه (ثُمَّ قَالَ: ادْعُ لِي عُثْمَانَ، فَدَعَوْتُهُ) فَنَاجَاهُ^(٣) حَتَّى فَرَّقَ بَيْنَهُمَا الْمُؤَذِّنُ بِالصُّبْحِ، فَلَمَّا صَلَّى لِلنَّاسِ الصُّبْحَ) ولأبي ذرٍّ: «صَلَّى النَّاسُ الصُّبْحَ» (وَاجْتَمَعَ أَوْلِيكَ الرَّهْطُ) الذين عيَّنتهم عمر للمشورة (عِنْدَ الْمَنْبَرِ) في المسجد النَّبَوِيِّ (فَأَرْسَلَ) عبد الرحمن (إِلَى مَنْ كَانَ حَاضِرًا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَأَرْسَلَ إِلَى أُمَرَاءِ الْأَجْنَادِ) معاوية أمير الشام، وعمير ابن سعد أمير حمص، والمغيرة بن شعبة أمير الكوفة، وأبي^(٤) موسى الأشعري أمير البصرة، وعمرو بن العاص أمير مصر؛ ليجمع أهل الحل والعقد (وَكَانُوا وَافِقُوا تِلْكَ الْحِجَّةَ): قدموا مكة فحجُّوا (مَعَ عُمَرَ) ورافقه إلى المدينة (فَلَمَّا اجْتَمَعُوا؛ تَشَهَّدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ) وفي رواية^(٥) عبد الرحمن بن طهمان: جلس عبد الرحمن على المنبر (ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ يَا عَلِيُّ؛ إِنِّي قَدْ نَظَرْتُ فِي أَمْرِ النَّاسِ، فَلَمْ أَرَهُمْ يَغْدِلُونَ بِعُثْمَانَ) أي: لا يجعلون له مساويًا، بل يرجِّحونه على غيره (فَلَا تَجْعَلَنَّ عَلَى نَفْسِكَ) من اختياري لعثمان (سَيِّلًا): ملامة إذا لم يوافق الجماعة (فَقَالَ) عبد الرحمن مخاطبًا لعثمان: (أَبَايَعُكَ عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «وَسُنَّةَ رَسُولِهِ» (وَالْخَلِيفَتَيْنِ) أبي بكر وعمر (مِنْ بَعْدِهِ) فقال عثمان: نعم (فَبَايَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَبَايَعَهُ النَّاسُ: الْمُهَاجِرُونَ) ولأبي ذرٍّ: «والمهاجرون»؛ بواو العطف، وهو من عطف الخاص على العام (وَالْأَنْصَارُ، وَأُمَرَاءُ الْأَجْنَادِ) المذكورون (وَالْمُسْلِمُونَ).

(١) في (ص): «سعد بن مالك»، وليس بصحيح.

(٢) في (ص): «حينًا».

(٣) في (ص): «فناداه».

(٤) في (د) و(ص): «أبو»، ولا يصح.

(٥) زيد في (د): «عند».

(٦) «قد»: ليس في (ص).

د ٢٣٣/٧ ب

وفي الحديث: أن الجماعة الموثوق بديانتهم إذا عقدوا عقد الخلافة لشخص بعد المشاورة والاجتهاد؛ لم يكن لغيرهم أن يحل ذلك العقد؛ إذ لو كان العقد لا يصح إلا باجتماع الجميع؛ لكان^(١) لا معنى لتخصيص هؤلاء السنة، فلمّا لم يعترض منهم معترض، بل رضوا؛ دل ذلك على صحته، وفيه: أن على^(٢) من أسند إليه ذلك أن يبذل وسعه في الاختيار، ويهجر أهله ولبله؛ اهتماماً بما هو فيه حتى يكمله.

٤٤ - باب من بايع مرتين

(باب: من بايع مرتين) في حالة واحدة للتأكيد.

٧٢٠٨ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ قَالَ: بَايَعْنَا النَّبِيَّ ﷺ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَقَالَ لِي: «يَا سَلَمَةُ؛ أَلَا تُبَايِعُ؟»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ قَدْ بَايَعْتُ فِي الْأَوَّلِ، قَالَ: «وَفِي الثَّانِي».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ النَّبِيلُ (عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ) بضم العين مولى سلمة (عَنْ سَلَمَةَ) بن الأكوع رضي الله عنه أَنَّهُ (قَالَ: بَايَعْنَا) بسكون العين (النَّبِيَّ ﷺ) بفتح النون بيعة الرضوان (تَحْتَ الشَّجَرَةِ) التي بالحديبية (فَقَالَ) عليه الصلاة والسلام (لِي: يَا سَلَمَةُ؛ أَلَا) بالتخفيف (تُبَايِعُ؟ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ قَدْ بَايَعْتُ فِي) الزَّمنِ (الْأَوَّلِ) بفتح الهمزة وتشديد الواو (قَالَ) عليه الصلاة والسلام: (وَفِي الثَّانِي) أي: وفي الزَّمنِ الثَّانِي تبايع^(٣) أيضاً، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «في الأولى» أي: في السَّاعة، أو الطَّائفة، «قال: وفي الثانية» وأراد - كما قال الدَّاوُدِيُّ^(٤) - أن يؤكِّد بيعة سلمة لعلمه بشجاعته وعناؤه في الإسلام وشهرته بالثَّبات، فلذلك أمره بتكرير المبايعة، ليكون له في ذلك فضيلة.

وتقدّم في «باب البيعة في الحرب» من «كتاب الجهاد» [ج: ٢٩٦٠] من رواية المكيّ بن إبراهيم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة الحديث بآتم من هذا السياق، وفيه: بايعت النبي ﷺ،

(١) في (د): «لقال قائل».

(٢) «على»: سقط من (ص) و(ع).

(٣) في (د) و(ع): «فبايع».

(٤) هكذا في الأصول، وعزاه في «ابن بطلال والفتح» إلى المهلب.

ثم عدلت^(١) إلى ظل شجرة، فلمّا خفّ الناس؛ قال: «يا ابن الأكوع؛ ألا تبائع؟» وقال في آخره: فقلت له: يا أبا مسلم؛ على أيّ شيء كنتم تباعون يومئذ؟ قال: على الموت، وهذا الحديث ٢٥٤/١٠ هو الحادي والعشرون من «الثلاثيات»^(٢).

٤٥ - باب بَيْعَةِ الْأَعْرَابِ

(باب بَيْعَةِ الْأَعْرَابِ) على الإسلام أو^(٣) الجهاد.

٧٢٠٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَأَصَابَهُ وَعْكَ، فَقَالَ: أَقْلِنِي بَيْعَتِي، فَأَبَى، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: أَقْلِنِي بَيْعَتِي، فَأَبَى، فَخَرَجَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ، تَنْفِي خَبَثَهَا، وَبِنَصْعَ طَيْبُهَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعنبي (عَنْ مَالِكٍ) الإمام (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ) ابن عبد الله المدني الحافظ (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) السلمي - بفتحيتين - الأنصاري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّ أَعْرَابِيًّا لم يُسَمَّ، وعند الزّمخشري في «ربيع الأبرار»: أنه قيس بن أبي حازم، قال الحافظ ابن حجر في «المقدمة»: وفيه نظر، قال في «الشرح»: لأنه تابعي كبير مشهور، صرحوا بأنه هاجر فوجد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد مات، فإن كان محفوظاً؛ فلعله آخر وافق اسمه واسم أبيه، وفي «الذيل» لأبي موسى في «الصّحابة»: قيس بن أبي حازم المنقري، ويحتمل أن يكون هو هذا (بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَأَصَابَهُ وَعْكَ) بفتح الواو وسكون العين: حمى أو ألمها أو رعدتها (فَقَالَ): يا رسول الله (أَقْلِنِي بَيْعَتِي / فَأَبَى) فامتنع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يقبله؛ لأنه لا يعين على معصية، وظاهره: طلب الإقالة من نفس الإسلام، ويحتمل أن يكون من شيء من عوارضه؛ كالهجرة، وكانت إذ ذاك واجبة، فمن خرج من المدينة كراهية^(٤) فيها، أو رغبة عنها؛ كما^(٥) فعل هذا

(١) في (ع): «عُدْتُ».

(٢) في هامش (د): مطلب في الحادي والعشرون من «ثلاثيات» البخاري.

(٣) في (ب) و(س): «و».

(٤) في (د): «كراهة».

(٥) زيد في (د): «في».

الأعرابي؛ فهو مذمومٌ (ثُمَّ جَاءَهُ) مِنْهُ الشَّيْءُ الْأَعْرَابِيُّ^(١) الْمَرَّةُ الثَّانِيَةِ (فَقَالَ: أَقْلَنِي)^(٢) بِنَعْتِي، فَأَبَى) وفي رواية الثَّوْرِيِّ عن ابن المنكدر: أَنَّهُ أَعَادَ ذَلِكَ ثَلَاثًا (فَخَرَجَ) الْأَعْرَابِيُّ مِنَ الْمَدِينَةِ رَاجِعًا إِلَى الْبَدْوِ (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ) بِكسر الكاف بعدها تَحْتِيَّةٌ سَاكِنَةٌ فراءٌ: مَا يَنْفَخُ الْحَدَّادُ فِيهِ (تَنْفِي) بفتح الفوقية وسكون النون وكسر الفاء (خَبَثَهَا) بفتح المعجمة والموحَّدة والمثلثة: رَدِيئُهَا الَّذِي لَا خَيْرَ فِيهِ (وَيَنْصَعُ) بفتح التَّحْتِيَّةِ وسكون النون وفتح الصَّاد بعدها عَيْنٌ مَهْمَلَتَيْنِ: وَيُظْهِرُ (طِيبُهَا) بِكسر الطَّاء المَهْمَلَةِ وسكون التَّحْتِيَّةِ، مَرْفُوعٌ فَاعِلٌ «يَنْصَعُ»، وَلَأَبَى ذَرٌّ عَنِ الْكُشْمِيهَنِيِّ: «وَتَنْصَعُ» بِالْفُوقِيَّةِ بَدَلَ التَّحْتِيَّةِ: «طِيبُهَا» بِكسر الطَّاء^(٣) وَتَسْكِينِ^(٤) التَّحْتِيَّةِ، مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ.

والحديث يأتي في «الاعتصام» [ج: ٧٣٢٢] إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بِعَوْنِ اللَّهِ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمَنَاسِكِ»، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْمَنَاقِبِ»، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْبَيْعَةِ وَالسَّيْرِ».

٤٦ - بَابُ بَيْعَةِ الصَّغِيرِ

(بَابُ) حَكَمِ (بَيْعَةِ الصَّغِيرِ).

٧٢١٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ - هُوَ ابْنُ أَبِي أَيُّوبَ - قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَقِيلٍ زُهْرَةُ بْنُ مَعْبُدٍ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ، وَذَهَبَتْ بِهِ أُمُّهُ زَيْنَبُ ابْنَتُهُ حُمَيْدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ بَايِعْهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هُوَ صَغِيرٌ» فَمَسَحَ رَأْسَهُ وَدَعَا لَهُ، وَكَانَ يُضَحِّي بِالشَّاةِ الْوَاحِدَةِ عَنْ جَمِيعِ أَهْلِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن^(٥) المديني قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ) أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(٦) مولى آلِ عمر بن الخطاب قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدٌ) بِكسر العين (هُوَ ابْنُ أَبِي أَيُّوبَ)

(١) زيد في (د): «في».

(٢) في هامش (ل): سيأتي في كلامه ما ينافيه بعد الباب التالي لهذا.

(٣) في هامش (ل): كذا بخطه «بِكسر الطَّاء».

(٤) في (د): «بفتح الطاء وتشديد»، والمثبت موافق لما في «اليونانية».

(٥) «بن»: سقط من (ع).

(٦) في غير (د): «عبد الله»، ولعلَّ المَثْبُوت هو الصَّواب.

مِقْلَاصُ الخَزَاعِيِّ المِصْرِيِّ^(١) (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (أَبُو عَقِيلٍ) بفتح العين وكسر القاف (زُهْرَةُ ابْنُ مَعْبُدٍ) بفتح الميم والموحَّدة، بينهما عينٌ مهملةٌ (عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ) الصَّحَابِيِّ (وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ، وَذَهَبَتْ بِهِ أُمُّهُ زَيْنَبُ ابْنَتُهُ) وَلَا بِي ذَرٍّ: «بِنْتُ» (حَمِيدٍ) بضم الحاء المهملة وفتح الميم، ابن زهير بن الحارث بن أسد بن عبد العزى بن قصي (إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ بَايِعْهُ) بكسر التَّحْتِيَّةِ وسكون العين (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: هُوَ صَغِيرٌ) أَي: لَا تَلْزِمُهُ الْبَيْعَةُ (فَمَسَحَ) مِنْهُ ﷺ (رَأْسَهُ) أَي: رَأْسَ زُهْرَةَ^(٢) (وَدَعَا لَهُ) فَعَاشَ بِبِرْكَةِ دَعَائِهِ مِنْهُ ﷺ لَهُ^(٣) زَمَانًا كَثِيرًا بَعْدَ الزَّمَنِ النَّبَوِيِّ (وَكَانَ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هِشَامٍ يُضْحِي بِالشَّاةِ الْوَاحِدَةِ عَنْ جَمِيعِ أَهْلِهِ) قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: وَهَذَا الْأَثَرُ الْمَوْقُوفُ صَحِيحٌ بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ مَعَ أَنَّ مِنْ عَادَتِهِ أَنْ يَحْذِفَ الْمَوْقُوفَاتِ غَالِبًا؛ لِأَنَّ الْمَتْنَ يَسِيرُ.

وَالْحَدِيثُ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ سَبَقَ فِي «كِتَابِ الشَّرْكَ» [ج: ٢٥٠١].

٤٧ - بَابُ مَنْ بَايَعَ ثُمَّ اسْتَقَالَ الْبَيْعَةَ

٢٣٤/٧٥ ب

(بَابُ مَنْ بَايَعَ ثُمَّ اسْتَقَالَ الْبَيْعَةَ) / أَي: طَلَبَ الْإِقَالََةَ^(٤) مِنْهَا.

٧٢١١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَأَصَابَ الْأَعْرَابِيَّ وَغُلٌّ بِالْمَدِينَةِ، فَأَتَى الْأَعْرَابِيَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ أَقْلِنِي بَيْعَتِي، فَأَبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: أَقْلِنِي بَيْعَتِي، فَأَبَى، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: أَقْلِنِي بَيْعَتِي فَأَبَى، فَخَرَجَ الْأَعْرَابِيُّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ تَنْفِي خَبَثُهَا، وَيَنْصَعُ طَيْبُهَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ) الْحَافِظِ (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه: (أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) فِي (د): «الْبَصْرِيِّ»، وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ.

(٢) فِي هَامِش (د): قَوْلُهُ: «أَي: رَأْسَ زُهْرَةَ»: فِيهِ نَظَرٌ، بَلِ الضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ، وَيَدُلُّ لَذَلِكَ كَلَامُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ فِي «شَرْحِهِ»؛ فَرَاغَهُ، إِسْمَاعِيلُ الْجَرَّاحِيُّ.

(٣) «لَهُ»: مُثَبَّتٌ مِنْ (د).

(٤) فِي (د): «الْإِسْتِقَالَةُ».

عَلَى الْإِسْلَامِ، فَأَصَابَ الْأَعْرَابِيَّ وَعُكْتُ) بِسُكُونِ الْعَيْنِ: حَمَى (بِالْمَدِينَةِ، فَأَتَى الْأَعْرَابِيَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْلِنِي بَيْنَتِي) لَمْ يَرِدِ الْإِثْرُ عَنْ الْإِسْلَامِ؛ إِذْ لَوْ أَرَادَهُ لَقَتْلَهُ وَحَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الْإِقَامَةِ^(١) بِالْمَدِينَةِ (فَأَبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أَنْ يَقِيلَهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ^(٢) لَا يَحِلُّ لِلْمُهَاجِرِ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى وَطَنِهِ (ثُمَّ جَاءَ) ثَانِيًا (فَقَالَ): يَا رَسُولَ اللَّهِ (أَقْلِنِي بَيْنَتِي، فَأَبَى) عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَقِيلَهُ (ثُمَّ جَاءَهُ) بِهَاءِ الضَّمِيرِ فِي هَذِهِ الثَّالِثَةِ (فَقَالَ: أَقْلِنِي بَيْنَتِي فَأَبَى) عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَقِيلَهُ/ (فَخَرَجَ الْأَعْرَابِيُّ) مِنَ الْمَدِينَةِ (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا الْمَدِينَةُ) بِزِيَادَةِ «إِنَّمَا» ٢٥٥/١٠ السَّاقِطَةُ فِي الرَّوَايَةِ السَّابِقَةِ قَرِيبًا فِي «بَابِ^(٣) بَيْعَةِ الْأَعْرَابِ» [ح: ٧٢٠٩] (كَالْكَبِيرِ تَنْفِي حَبْثِهَا) رَدِئُهَا (وَيَنْصَعُ) بِالتَّحْتِيَّةِ (طَبِيبُهَا) بِكسر الطَّاءِ وَسُكُونِ التَّحْتِيَّةِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «وَتَنْصَعُ» بِالْفَوْقِيَّةِ فَتَالِيهَا نَصَبٌ كَمَا سَبَقَ^(٤)؛ وَالْمَعْنَى: إِذَا نَفَتِ الْخَبِيثُ^(٥)؛ تَمَيَّزَ الطَّيِّبُ وَاسْتَقَرَّ فِيهَا، وَرَوَى: «تَنْصَعُ»^(٦) بِضَمِّ الْفَوْقِيَّةِ، مِنْ «أَنْصَعُ»؛ إِذَا أَظْهَرَ مَا فِي نَفْسِهِ، وَتَالِيهِ مَفْعُولُهُ، قَالَ الْعَيْنِيُّ، وَقَالَ فِي «الْفَتْحِ»: وَ«طَبِيبُهَا» لِلْجَمِيعِ بِالتَّشْدِيدِ، وَضَبَطَهُ الْقَزَّازُ بِكسر أَوَّلِهِ وَالتَّخْفِيفِ، ثُمَّ اسْتَشْكَلَهُ فَقَالَ: لَمْ أَرَ لِلتَّنْصُوعِ^(٧) فِي الطَّيِّبِ ذِكْرًا، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ «يَتَضَوَّعُ» بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ وَزِيَادَةِ الْوَاوِ الثَّقِيلَةِ، قَالَ: وَيُرْوَى: «تَنْصَخُ» بِمَعْجَمَتَيْنِ، وَأَغْرَبَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «الْفَائِقِ» فَضَبَطَهُ بِمَوْحَدَةٍ وَضَادٍ مَعْجَمَةٍ وَعَيْنٍ^(٨)، وَقَالَ: هُوَ مِنْ أَبْضَعَهُ بِضَاعَةً؛ إِذَا دَفَعَهَا إِلَيْهِ؛ بِمَعْنَى^(٩): أَنَّ الْمَدِينَةَ تُعْطَى طَبِيبُهَا لِمَنْ سَكَنَهَا، وَتَعَقَّبَهُ الصَّغَانِيُّ بِأَنَّهُ خَالَفَ جَمِيعَ الرُّوَاةِ فِي ذَلِكَ، وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: الْمَشْهُورُ بِالتَّنُونِ وَالضَّادِ الْمَهْمَلَةِ.

وَالْحَدِيثُ سَبَقَ قَرِيبًا [ح: ٧٢٠٩].

- (١) فِي (ص): «الْإِقَامَةُ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.
- (٢) «كَانَ»: مُثَبَّتٌ مِنْ (د) وَ(ع).
- (٣) «بَابِ»: لَيْسَ فِي (د).
- (٤) «كَمَا سَبَقَ»: لَيْسَ فِي (ص).
- (٥) فِي (ب) وَ(س): «الْخَبِيثُ».
- (٦) «تَنْصَعُ»: لَيْسَ فِي (د).
- (٧) فِي هَامِشِ (د): «لِلتَّنْصُوعِ».
- (٨) قَوْلُهُ: «وَعَيْنٌ» زِيَادَةٌ لَازِمَةٌ مِنَ الْفَتْحِ.
- (٩) فِي (د): «يَعْنِي».

٤٨ - باب مَنْ بَايَعَ رَجُلًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا

(باب مَنْ بَايَعَ رَجُلًا) أي: إمامًا (لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا) ولا يقصد طاعة الله في مبايعته.

٧٢١٢ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ؛ رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَاءٍ بِالطَّرِيقِ يَمْنَعُ مِنْهُ ابْنُ السَّبِيلِ، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا، إِنْ أَعْطَاهُ مَا يُرِيدُ وَفَى لَهُ، وَإِلَّا لَمْ يَفِ لَهُ، وَرَجُلٌ يُبَايِعُ رَجُلًا بِسِلْعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَحَلَفَ بِاللَّهِ لَقَدْ أُعْطِيَ بِهَا كَذَا وَكَذَا، فَصَدَّقَهُ، فَأَخَذَهَا وَلَمْ يُعْطَ بِهَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو لقب عبد الله بن عثمان بن جبلة المروزي (عَنْ أَبِي حَمْزَةَ) بالحاء المهملة والزاي، محمد بن ميمون الشكري (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذُكْوَان السَّيِّدَانِ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) ^(١) أَنَّهُ ^(٢) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ثَلَاثَةٌ مِنْ النَّاسِ (لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ^(٣) كَلَامًا يَسْرُهُمْ، وَلَكِنْ بِنَحْوِ قَوْلِهِ: «أَخْشَوْا فِيهَا» [المؤمنون: ١٠٨] أَوْ لَا يَكَلِّمُهُمْ بِشَيْءٍ أَصْلًا، وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ كِنَايَةٌ عَنْ غَضَبِهِ عَلَيْهِمْ (وَلَا يُزَكِّيهِمْ): وَلَا يُثْنِي عَلَيْهِمْ (وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) عَلَى مَا فَعَلُوهُ، أَحَدُهُمْ (رَجُلٌ) كَانَ (عَلَى) ^(٣) فَضْلِ مَاءٍ زَائِدٍ عَنْ حَاجَتِهِ (بِالطَّرِيقِ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ: «بِالْفَلَاةِ»؛ وَهِيَ الْمَرَادُ ^(٤) بِالطَّرِيقِ هُنَا (يَمْنَعُ مِنْهُ) أَي: مِنَ الزَّائِدِ/ (ابْنِ السَّبِيلِ) أَي: الْمَسَافِرِ، وَفِي «بَابِ إِثْمٍ مِنْ مَنْعِ ابْنِ السَّبِيلِ مِنَ الْمَاءِ» [ج: ٢٣٥٨] مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ: «رَجُلٌ كَانَ لَهُ فَضْلُ مَاءٍ بِالطَّرِيقِ، فَمَنْعَهُ مِنْ ابْنِ السَّبِيلِ»، وَالْمَقْصُودُ وَاحِدٌ وَإِنْ تَغَايَرِ الْمَفْهُومَانِ لَتَلَازِمَهُمَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَنْعَهُ مِنَ الْمَاءِ فَقَدْ مَنْعَ الْمَاءَ مِنْهُ؛ قَالَه الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ صَاحِبَ الْبُئْرِ أَوْلَى مِنْ ابْنِ السَّبِيلِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، فَإِذَا أَخَذَ حَاجَتَهُ؛ لَمْ يَجُزْ لَهُ مَنْعُ ابْنِ السَّبِيلِ (وَ) الثَّانِي (رَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا) أَي: عَاقَدَهُ (لَا يُبَايِعُهُ) لَا يَعَاقَدُهُ (إِلَّا لِلدُّنْيَا) وَلَأَبَى ذَرًّا: «لِلدُّنْيَا» بَغِيرِ ضَمِيرٍ وَلَا تَنْوِينٍ، وَلِلْأَصِيلِيِّ: «لِلدُّنْيَا» بِلَا مِينٍ (إِنْ أَعْطَاهُ) مِنْهَا (مَا يُرِيدُ وَفَى) بِتَخْفِيفِ الْفَاءِ (لَهُ) مَا عَاقَدَهُ عَلَيْهِ (وَإِلَّا) أَي: وَإِنْ لَمْ يَعْطِهِ مَا يَرِيدُ (لَمْ يَفِ لَهُ) فَوْفَاؤُهُ

(١) «أَنَّهُ»: لَيْسَ فِي (د).

(٢) «يَوْمَ الْقِيَامَةِ»: سَقَطَ مِنْ (ص) وَ(ع).

(٣) فِي هَامِشِ (د) مِنْ نَسْخَةٍ: «عَنْ».

(٤) فِي (ص) وَ(ع): «الْمَرَادَةُ».

بالبيعة لنفسه، لا لله، وإنما استحقَّ هذا الوعيد الشديد؛ لكونه غشَّ إمام المسلمين، ومن لازم غشَّ الإمام غشَّ الرعية؛ لما فيه من التَّسبُّب^(١) إلى إثارة الفتنة، ولا سيَّما إن كان ممَّن يُتَّبَع على ذلك، وقال الخطابي: الأصل في مبايعة الإمام أن يبايع على أن يعمل بالحقِّ، ويقيم الحدود، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، فمن جعل مبايعته لما يُعطاه دون ملاحظة المقصود في الأصل؛ فقد خسر خسرانا مبينا، ودخل في الوعيد المذكور، وحق به إن لم يتجاوز الله عنه (و) الثالث (رَجُلٌ يُبَايِعُ) بكسر التَّحْتِيَّة بعد الألف، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «بَايَعَ» (رَجُلًا) بلفظ الماضي (بِسِلْعَةٍ)^(٢) بَعْدَ الْعَصْرِ، فَحَلَفَ بِاللَّهِ لَقَدْ أُعْطِيَ) بضمِّ الهمزة وكسر الطَّاء (بِهَا) أي: بسبب السلعة، أو في مقابلتها، وفي «اليونينية» الرَّفْع والكسر، ثمَّ الفتح فيهما، وفي «هامشها» ما نصُّه: في نسختي^(٣) الحافظين أبي ذرٍّ وأبي محمَّد الأصيليَّ من أوَّل الأحاديث التي تكرَّرت في «حلف المشتري»: «لقد أُعْطِيَ» بضمِّ الهمزة وكسر الطَّاء، وضمُّ مضارعه؛ كذلك وجدته مضبوطًا حيث تكرَّر (كَذَا وَكَذَا) ثَمَّنَا عَنْهَا (فَصَدَّقَهُ) المشتري (فَأَخَذَهَا) منه بما حلف عليه كاذبًا؛ اعتمادًا على قوله (و) الحال أنَّه (لَمْ يُعْطَ) الحالف (بِهَا) ذلك القدر المحلوف عليه، وخَصَّ بعد العصر بالذكر لشرفه؛ بسبب اجتماع ملائكة اللَّيْلِ والنَّهَار فيه؛ وهو وقت ختام الأعمال، والأمور بخواتيمها، وعند «مسلم»: «وشَيْخُ زَانٍ، وَمَلِكٌ كَذَّابٌ، وَعَائِلٌ»^(٤) مستكبرٌ، وعنده أيضًا من حديث أبي ذرٍّ: «الْمَنَّانُ الَّذِي لَا يُعْطِي شَيْئًا إِلَّا مَنَّةً، وَالْمَسْبِلُ إِزَارَهُ»، وفي «الشُّرْب» من «البخاري» [ج: ٢٣٥٨] - ويأتي إن شاء الله تعالى بعون الله في «التَّوْحِيد» [ج: ٧٤٤٦] - «ورجلٌ حلف على يمينٍ/ كاذبةٍ بعد العصر؛ ليقطع بها مال رجلٍ مسلمٍ»، فتحصَّل تسع خصال^(٥)، ويُحتمل أن تبلغ عشرًا؛ لما في حديث أبي ذرٍّ المذكور: «والمنفق سلعته بالحلف الفاجر»؛ لأنَّه مغايرٌ للذي حلف لقد أُعْطِيَ بها كذا وكذا؛ لأنَّ هذا خاصٌّ بمن يكذب في إخبار المشتري^(٦)، والذي قبله أعمُّ منه، فيكون خصلةً أخرى، قاله في «الفتح».

والحديث سبق في «الشرب» [ج: ٢٣٥٨].

(١) في غير (د): «السبب».

(٢) في هامش (ل): السِّلْعَةُ؛ بالكسر: [المتاع] وما تُجَرَّ به، الجمع كـ «عَنْب». «قاموس».

(٣) في (د): «وفي نسخة».

(٤) في (د): «وعالم»، وفي هامشها نسخة كالمثبت.

(٥) في هامش (د): «قف على أنَّ الخصال تسع».

(٦) في (د): «الشَّراء».

٤٩ - باب بَيْعَةِ النِّسَاءِ، رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

(باب بَيْعَةِ النِّسَاءِ، رَوَاهُ) أَي: ذكر بَيْعَةِ النِّسَاءِ (ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فيما سبق في «العديد» [ح: ٩٧٩] (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ): «يَتَأَيَّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَتُ يُبَايِعُكَ» الآية [المتحنة: ١٢]، ثُمَّ قَالَ حِينَ فَرَّغَ مِنْهَا: «أَنْتَنَ عَلَى ذَلِكَ؟».

٧٢١٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ يَقُولُ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ فِي مَجْلِسٍ: «تُبَايِعُونِي عَلَى أَلَّا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَغْصُوا فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَسَتَرَهُ اللَّهُ فَأَمَرُهُ إِلَى اللَّهِ؛ إِنْ شَاءَ عَاقِبَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ»، فَبَايَعْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة الحافظ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ (وَقَالَ اللَّيْثُ) بن سعد الإمام، فيما وصله الذهلي في «الزُّهْرِيَّاتِ» كما في «المقدمة»: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (يُونُسُ) بن يزيد الأيلي (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ: (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (أَبُو إِدْرِيسَ) عائد الله بن عبد الله (الْخَوْلَانِيُّ) بفتح الخاء المعجمة، وبعد اللام ألف ونون^(١) الدمشقي قاضيها: (أَنَّهُ سَمِعَ عَبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (يَقُولُ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وسقط لفظ «لنا» لأبي ذرٍّ (وَنَحْنُ فِي مَجْلِسٍ) ولأبي ذرٍّ: (في المجلس): (تُبَايِعُونِي) تعاقدوني (عَلَى) التوحيد (أَلَّا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا) أي: على ترك الإشراك، وهو عام؛ لأنَّ نكرة في سياق النهي كالنفي (وَلَا تَسْرِقُوا) بحذف المفعول؛ ليدلَّ على العموم (وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ) نهْيٌ عمَّا كانوا يفعلونه من وأدِّهم بناتهم خشية الفاقة، وهو أشنع القتل؛ لأنَّه قتل وقطيعة رحم (وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ) بكذبٍ يبهت^(٢) سامعه^(٣)، أي: يُدهشه لفظاعته؛ كالرَّمي بالزُّنى (تَفْتَرُونَهُ) تختلقونه (بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ) خصَّهما

(١) في غير (د): «نون».

(٢) في هامش (ل): ضُبِطَ بالقلم «يُبْهَت» بضمَّ الباء، وفيه نظر، ففي «المصباح»: بُهت من بابي «قُرْب» و«تَعَب»: دهش وتحيّر، ويُعدَّى بالحركة، فيقال: بهتَه يَبْهتُه؛ بفتحتين، فُبْهت بالبناء للمفعول.

(٣) في (د): «صاحبه».

بالافتراء؛ لأنَّ معظم الأفعال يقع بهما؛ إذ كانت هي العوامل والحوامل للمباشرة والسَّعي، وقد يُعاقب الرجل بجناية قولية، فيقال: هذا بما كسبت يداك، وقال في «الكواكب»: المراد: الأيدي، وذكر الأرجل تأكيداً، وقيل: المراد^(١) بما بين الأيدي والأرجل: القلب؛ لأنَّه الذي يترجم اللسان عنه؛ فلذلك نسب إليه الافتراء؛ كأنَّ المعنى: لا ترمُوا أحداً بكذبٍ^(٢) تزورونه في أنفسكم، ثمَّ تبهتون صاحبكم بالسنتكم (وَلَا تَغْضُوا فِي مَعْرُوفٍ) عُرِفَ من الشارع حسنه نهياً وأمرًا (فَمَنْ وَفَى) بالتَّخفيف ويشدَّد (مِنْكُمْ) بأنَّ^(٣) ثبت على العهد (فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ) فضلاً (وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، فَعُوقِبَ) به (فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا) غير الشُّرك (فَسَتَرَهُ اللَّهُ) عليه في الدنيا (فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ؛ إِنْ شَاءَ عَاقِبَهُ) بعدله (وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ) بفضلِهِ (فَبَايَعْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ) قال ابن المُنِير فيما نقله عنه في «فتح الباري»: أدخل البخاريُّ حديث عبادة بن الصَّامِت في ترجمة «بيعة النساء» لأنها وردت في القرآن في حقِّ النساء، فعُرِفَتْ/ بهنَّ، ثمَّ استُعْمِلَتْ في الرِّجال. انتهى. ووقع في بعض طرقه عن عبادة قال: أخذ علينا رسول الله ﷺ كما أخذ على النساء ألاَّ نشرك بالله شيئاً^(٤)، ولا نسرق، ولا نزني... الحديث.

١٢٣٦/٧٥

وحديث الباب سبق في «الإيمان» أوائل الكتاب [ج: ١٨].

٧٢١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُبَايِعُ النِّسَاءَ بِالكَلَامِ بِهَذِهِ الْآيَةِ: ﴿لَا يُشْرِكْ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ قَالَتْ: وَمَا مَسَّتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَدَ امْرَأَةٍ، إِلَّا امْرَأَةٌ يَمْلِكُهَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) هو ابن غيلان، أبو أحمد العدويُّ مولاهم، المروزيُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) هو^(٥) ابن همام الحافظ، أبو بكر الصَّنْعَانِيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد الأزديُّ مولاهم، عالم اليمن (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم (عَنْ عُرْوَةَ) بن الزُّبَيْر (عَنْ

(١) في (د): «ما».

(٢) زيد في (د): «بزور».

(٣) في (د): «فإن».

(٤) «شيئاً»: سقط من (د).

(٥) «هو»: مثبت من (ب) و(س).

عائشة (رضي الله عنها) أنها^(١) (قالت: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُبَايِعُ النِّسَاءَ بِالْكَلامِ) من غير مصافحة باليد؛ كما جرت العادة بمصافحة الرجال عند المبايعة (بِهَذِهِ الْآيَةِ) وهي قوله تعالى: ﴿لَا تُشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ [المتحنة: ١٢]، قالت عائشة: (وَمَا مَسَّتْ يَدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَدَ امْرَأَةٍ) زاد في رواية أخرى: «قَطُّ» [ح: ٢٧١٣] (إِلَّا امْرَأَةً يَمْلِكُهَا) بنكاح أو ملك يمين، وروى النسائي والطبري^(٢) من طريق محمد بن المنكدر: أَنَّ أُمِّمَةَ^(٣) بنت رُقَيْقَةَ - بقافين مُصَغَّرًا - أخبرته: أَنَّهَا دَخَلَتْ فِي نِسْوَةِ تَبَايَعٍ، فَقُلْنَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ ابْسُطْ يَدَكَ نَصَافِحَكِ، فَقَالَ: «إِنِّي لَا أَصَافِحُ النِّسَاءَ وَلَكِنْ سَأَخُذُ عَلَيْكُنَّ» فأخذ علينا حتى بلغ: «وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ» [المتحنة: ١٢] فقال: «فيما أطقنَّ واستطعننَّ»، فقلن: الله ورسوله أرحم بنا من أنفسنا، قال في «الفتح»: وقد جاءت أخبارٌ/ أخرى أَنَّهُنَّ كُنَّ يَأْخُذْنَ بِيَدِهِ عِنْدَ الْمُبَايَعَةِ مِنْ فَوْقِ ثَوْبٍ، أَخْرَجَهُ يَحْيَى بْنُ سَلَامٍ فِي ٢٥٧/١٠ «تفسيره» عن الشعبي.

وحديث الباب أخرجه الترمذي.

٧٢١٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: بَايَعَنَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَرَأَ عَلَيَّ: «أَنْ لَا يُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا» وَنَهَانَا عَنِ النِّيَاحَةِ، فَقَبَضَتْ امْرَأَةً مِنْ يَدِهَا فَقَالَتْ: فَلَا تَأْسَعِدْنِي وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَجْزِيَهَا، فَلَمْ يَقُلْ ﷺ لَهَا شَيْئًا، فَذَهَبَتْ ثُمَّ رَجَعَتْ، فَمَا وَفَّتِ امْرَأَةً إِلَّا أُمُّ سُلَيْمٍ وَأُمُّ الْعَلَاءِ، وَابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ امْرَأَةٌ مُعَاذٍ، وَابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ وَامْرَأَةٌ مُعَاذٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مُسَرِّهٍ بن مسربل الأسدي^(٤) البصري الحافظ، أبو الحسن قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) بن سعيد التميمي^(٥) مولا هم، البصري الثنوري (عَنْ أَيُّوبَ) بن أبي تميمة السَخْتِيَانِي (عَنْ حَفْصَةَ) بنت سيرين، أم الهذيل البصرية الفقيهة (عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ) نُسَبَةُ؛ بنون مضمومة وسين مهملة وبعد التَّحْتِيَّةِ السَّاكِنَةُ مَوْحَدَةٌ، مُصَغَّرًا، بنت الحارث الأنصارية أَنَّهَا (قَالَتْ: بَايَعَنَا) بسكون العين (النَّبِيُّ ﷺ فَقَرَأَ عَلَيَّ) - بتشديد الياء، ولأبي ذر عن

(١) «أنها»: ليس في (د).

(٢) في (ص): «الطبراني»، وليس بصحيح.

(٣) في (د): «المنكدر بن ميمونة»، وليس بصحيح.

(٤) في (د): «الأزدي»، وليس بصحيح.

(٥) في (د): «التميمي»، وهو تحريف.

الكُشْمِيهَنِي: «علينا» بلفظ الجمع - قوله تعالى في سورة الممتحنة: ﴿أَنْ لَا يُشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ [الممتحنة: ١٢] وَنَهَانَا عَنِ النَّيَاحَةِ عَلَى الْمَيِّتِ (فَقَبَضَتْ امْرَأَةً) لَمْ تُسَمَّ، أَوْ هِيَ أُمُّ عَطِيَّةَ أَبْهَمَتْ نَفْسَهَا (مِنَّا) مِنَ الْمَبَايِعَاتِ (يَدَهَا) عَنِ الْمَبَايِعَةِ، فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّهُنَّ كُنَّ يَبَايِعْنَ بِأَيْدِيهِنَّ، لَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ مَدِّ الْيَدِ الْمَصَافَحَةِ؛ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بِحَائِلٍ مِنْ ثَوْبٍ وَنَحْوِهِ كَمَا مَرَّ، أَوْ الْمُرَادُ بِقَبْضِ الْيَدِ: التَّأَخُّرُ عَنِ الْقَبُولِ (فَقَالَتْ): يَا رَسُولَ اللَّهِ (فُلَانَةٌ) لَمْ تُسَمَّ (أَسْعَدْتَنِي) أَي: أَقَامَتْ مَعِيَ فِي نِيَاحَةٍ عَلَى مَيِّتٍ لِي تَرَاوَعْتُ لِي (وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَجْزِيَهَا) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْجِيمِ بَعْدَهَا: أَنْ^(١) أَكَاثِفْتُهَا عَلَى إِسْعَادِهَا (فَلَمْ يَقُلْ مِنْ شَيْءٍ لَهَا شَيْئًا) بَلْ سَكَتَ (فَذَهَبَتْ ثُمَّ رَجَعَتْ) قِيلَ: إِنَّمَا سَكَتَ بِإِلْهَامٍ؛ لِأَنَّهُ عَرَفَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ النَّيَاحَةِ الْمَحْرَمَةِ، أَوْ مَا التَفَتَ إِلَى كَلَامِهَا؛ حَيْثُ بَيَّنَّ حُكْمَ النَّيَاحَةِ لَهَا، أَوْ كَانَ جَوَازَهَا مِنْ خَصَائِصِهَا، وَعِنْدَ النَّسَائِيِّ فِي رِوَايَةِ أَيُّوبَ: فَأَذْهَبَ فَأَسْعَدَهَا، ثُمَّ أَجِئْتُكَ فَأُبَايَعُكَ، قَالَ: «أَذْهَبِي فَأَسْعِدِيهَا»، قَالَتْ: فَذَهَبْتُ فَأَسْعَدْتُهَا، ثُمَّ جِئْتُ فَبَايَعْتَهُ، قَالَ النَّوَوِيُّ: وَهَذَا مُحْمُولٌ عَلَى التَّرْخِيصِ لِأُمِّ عَطِيَّةَ خَاصَّةً، وَلِلشَّارِعِ أَنْ يَخْصَّ مِنَ الْعُمُومِ مَا شَاءَ. انْتَهَى. وَأُورِدَ عَلَيْهِ غَيْرُ أُمِّ عَطِيَّةَ؛ كَمَا سَبَقَ فِي «تَفْسِيرِ سُورَةِ الْمَمْتَحَنَةِ»، فَلَا خُصُوصِيَّةَ لِأُمِّ عَطِيَّةَ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ عَلَى أَنَّ النَّيَاحَةَ لَيْسَتْ حَرَامًا، وَإِنَّمَا الْمَحْرُومُ^(٢) مَا كَانَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنْ أَفْعَالِ الْجَاهِلِيَّةِ؛ مِنْ نَحْوِ شِقِّ جَيْبٍ وَخُمْشِ وَجْهِ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ أَقْوَالٌ: مِنْهَا أَنَّهُ كَانَ قَبْلَ التَّحْرِيمِ، وَمِنْهَا: قَوْلُهُ فِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى: «إِلَّا آلُ فُلَانٍ» فَلَيْسَ فِيهِ نَصٌّ عَلَى أَنَّهَا تَسَاعِدُهُمُ بِالنِّيَاحَةِ، فَيُمْكِنُ أَنْ تَسَاعِدَهُمْ بِنَحْوِ الْبُكَاءِ الَّذِي لَا نِيَاحَةَ مَعَهُ، وَأَقْرَبُ الْأَجُوبَةِ: أَنَّهَا كَانَتْ مَبَاحَةً، ثُمَّ كُرِّهَتْ كِرَاهَةً تَنْزِيهِيَّةً، ثُمَّ كِرَاهَةً تَحْرِيمِيَّةً، قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ: (فَمَا وَفَّتِ امْرَأَةً) - بِتَخْفِيفِ الْفَاءِ - بَتَرَكِ النَّوْحِ مِمَّنْ بَايَعَ مَعِيَ (إِلَّا أُمُّ سُلَيْمٍ) بِنْتُ مَلْحَانَ وَالِدَةِ أَنْسٍ (وَأُمُّ الْعَلَاءِ) امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ الْمَبَايِعَاتِ، قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَنَسَبَهَا غَيْرُهُ فَقَالَ: بِنْتُ الْحَارِثِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ خَارِجَةَ بْنِ ثَعْلَبَةَ (وَابْنَةُ^(٣) أَبِي سَبْرَةَ^(٤)) بَفَتْحِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْبَاءِ^(٥) الْمُوَحَّدَةِ (امْرَأَةُ

(١) فِي (د): «أَي».

(٢) زَيْدٌ فِي (د): «الْحَرَام».

(٣) فِي (د) وَ(ع): «أَوْ».

(٤) فِي هَامِشِ (ل): يُنْظَرُ اسْمُ أَبِي سَبْرَةَ، كَذَا بِخَطِّهِ.

(٥) «الْبَاءُ»: مُثَبَّتٌ مِنْ (د).

مُعَاذٍ) أي: ابن جبلٍ (أَوْ ابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ^(١)) وَامْرَأَةُ مُعَاذٍ) بواو العطف، وفي «باب^(٢)» ما ينهى من النَّوْحِ والبكاء» في^(٣) «كتاب الجنائز» [ح: ١٣٠٦] فما وَفَتْ مِنَّا امرأةً غير خمس نسوة: أُمُّ سُلَيْمٍ وَأُمُّ الْعَلَاءِ وابنة أبي سَبْرَةَ امرأة مُعَاذٍ، وامرأتين، أو بنت أبي سَبْرَةَ وامرأة مُعَاذٍ وامرأة أخرى، والشُّكُّ من الرَّأْيِ؛ هل ابنة أبي سَبْرَةَ هي امرأة مُعَاذٍ أو هي غيرها؟ قال في «الفتح»: والذي يظهر لي أَنَّ الرَّوَايَةَ بواو العطف أصحُّ؛ لأنَّ امرأة مُعَاذٍ هي أُمُّ عمرو بنت خلاد بن عمرو السُّلَمِيَّةَ، ذكرها ابن سعدٍ، فعلى هذا فابنة أبي سَبْرَةَ غيرها، وفي «الدلائل» لأبي موسى من طريق حفصة: عن أُمِّ عَطِيَّةٍ وَأُمِّ مُعَاذٍ بنت أبي سَبْرَةَ، وفي رواية ابن عون عن ابن سيرين عن أُمِّ عَطِيَّةٍ: فما وَفَتْ غير أُمِّ سُلَيْمٍ وَأُمِّ كَلْثُومٍ وامرأة مُعَاذٍ بنت^(٤) أبي سَبْرَةَ، كذا فيه، والصَّواب ما في «الصَّحِيح»: امرأة مُعَاذٍ وبنت^(٥) أبي سَبْرَةَ، ولعلَّ بنت أبي سَبْرَةَ يقال لها: أُمُّ كَلْثُومٍ، وإن كانت الرَّوَايَةُ التي فيها «أُمُّ مُعَاذٍ» محفوظة؛ فلعلَّها أُمُّ مُعَاذٍ/ بن جبل؛ وهي هند بنت سهل الجهنِّيَّةَ، ١٢٣٧/٧٥ ذكرها ابن سعدٍ أيضاً، وعُرفَ بمجموع هذه النِّسوة الخمس المذكورات في «الجنائز» [ح: ١٣٠٦] وهنَّ^(٦): أُمُّ سُلَيْمٍ، وَأُمُّ الْعَلَاءِ، وَأُمُّ كَلْثُومٍ، وَأُمُّ عَمْرٍو، وهند إن كانت الرَّوَايَةُ محفوظةً، وإلَّا؛ فالخامسة أُمُّ عَطِيَّةٍ؛ كما في «الطَّبْرَانِيّ» من طريق عاصمٍ عن حفصة عن أُمِّ عَطِيَّةٍ: فما وَفَتْ غَيْرِي وَغَيْرُ أُمِّ سُلَيْمٍ، لكن أخرج إسحاق بن رَاهُويَةَ في «مسنده» من طريق هشام بن حَسَّانٍ عن حفصة عن أُمِّ عَطِيَّةٍ قالت: كان فيما/ أَخَذَ عَلَيْنَا أَلَّا نَنُوحَ... الحديث، وفي آخره: وكانت لا تعدُّ ٢٥٨/١٠ نفسها؛ لأنَّها^(٧) لما كان^(٨) يوم الحرَّة؛ لم تزلِ النِّسَاءُ بها حتَّى قامت معهنَّ، فكانت لا تعدُّ نفسها لذلك، ففيه ردُّ للسَّابِقِ^(٩)، ويُجمَعُ بأنَّها تركت عدَّ نفسها من يوم الحرَّة.

(١) قوله: «امْرَأَةُ مُعَاذٍ أَي: ابن جبلٍ، أَوْ ابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ» سقط من (د).

(٢) «باب»: ليس في (ب).

(٣) في (د): «من».

(٤) في غير (د): «بن»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٥) في (د): «بنت».

(٦) في (د): «وهي».

(٧) في (ب): «إِلَّا أَنَّهُ»، وفي (س): «لأنَّه».

(٨) في (د): «لأنَّها كانت».

(٩) في (ص): «للسَّيَاق».

٥٠ - باب مَنْ نَكَثَ بَيْعَةً، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِي يَبَايِعُكَ بِمَا يَبَايِعُكَ اللَّهُ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمَسْئُوتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾

(باب مَنْ نَكَثَ بَيْعَةً) بالمثلثة، أي: نَقَضَهَا، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «بَيْعَتُهُ» بزيادة الضمير (وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِي يَبَايِعُكَ بِمَا يَبَايِعُكَ اللَّهُ﴾) قال في «الكشاف»: «لَمَّا قَالَ: ﴿إِنَّمَا يَبَايِعُكَ اللَّهُ﴾ أَكَّده توكيداً على طريقة التَّخْيِيلِ، فقال: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ يريد: أَنَّ يد رسول الله ﷺ على أيدي المبايعين هي يد الله، والله سبحانه وتعالى منزَّهٌ عن الجوارح وعن صفات الأجسام، وإِنَّمَا المعنى تقرير أَنَّ عقد الميثاق مع الرَّسُولِ كعقده مع الله من غير تفاوتٍ بينهما؛ كقوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ١٨٠]. انتهى. وفي اختصاص الفوقية تتميم معنى الظهور، وقال أبو البقاء: ﴿إِنَّمَا يَبَايِعُكَ﴾ خبر ﴿إِنَّ﴾، و﴿يَدُ اللَّهِ﴾ وما بعده الخبر، والجملة خبرٌ آخر لـ ﴿إِنَّ﴾ أو حالٌ من ضمير الفاعل في ﴿يَبَايِعُكَ﴾ أو مستأنفٌ ﴿فَمَنْ نَكَثَ﴾: نقض العهد ولم يف بالبيعة ﴿فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ فلا يعود ضرر نكثه إلَّا عليه ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ يُقال: وفيت بالعهد وأوفيت به، أي: وفَّى في مبايعته ﴿فَمَسْئُوتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١٠] أي: الجنة، وسقط لأبي ذرٍّ من قوله ﴿يَدُ اللَّهِ...﴾ إلى آخرها.

٧٢١٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ: سَمِعْتُ جَابِرًا قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: بَايِعْنِي عَلَى الْإِسْلَامِ، فَبَايَعَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، ثُمَّ جَاءَ الْغَدَ مَحْمُومًا، فَقَالَ: أَقْلِنِي، فَأَبَى، فَلَمَّا وَلَّى قَالَ: «الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ تَنْفِي خَبَثُهَا، وَيَنْصَعُ طَبِيبُهَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دُكَيْنٍ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ) أَنَّهُ قَالَ: (سَمِعْتُ جَابِرًا) هو ابن عبد الله الأنصاري السَّلَمِيُّ -بفتح السَّين واللام- له ولأبيه صحبةٌ رضي الله عنهما أَنَّهُ (قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ) لم يُسَمَّ، وقيل: قيس بن أبي حازم، ورُدَّ بما سبق في «باب بيعة الأعراب» قريباً [ح: ٧٢٠٩] (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ): يارسول الله (بَايَعْنِي عَلَى الْإِسْلَامِ، فَبَايَعَهُ) عَلَيْهِ السَّلَامُ (عَلَى الْإِسْلَامِ، ثُمَّ جَاءَ الْغَدَ) (مَحْمُومًا، فَقَالَ: أَقْلِنِي) بيعتي على الإقامة بالمدينة، ولم يُردِّ الارتداد عن الإسلام؛ إذ لو أراد لقتله كما مرَّ قريباً (فَأَبَى) فامتنع ﷺ أن يقيله؛ لأنَّ الخروج من المدينة كراهةٌ لها حرامٌ (فَلَمَّا وَلَّى)

الأعرابي (قَالَ) النَّبِيُّ ﷺ^(١): (الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ) الَّذِي يَتَّخِذُهُ الْحَدَّادُ، مَبْنِيًّا مِنَ الطِّينِ/، أَوْ الْكَبِيرُ: الزُّقُّ، وَالْكُورُ: مَا بُنِيَ مِنَ الطِّينِ (تَنْفِي خَبَثُهَا) بَفَتْحِ الْخَاءِ^(٢) الْمَعْجَمَةِ وَالْمَوْخِذَةِ؛ وَهُوَ مَا تُبْرِزُهُ النَّارُ مِنَ الْجَوَاهِرِ الْمَعْدِنِيَّةِ، فَيَخْلُصُهَا بِمَا يَمِيزُهُ عَنْهَا مِنْ ذَلِكَ، وَأَنْتَ ضَمِيرُ الْخَبَثِ؛ لِأَنَّهُ نَزَلَ الْمَدِينَةَ مِنْزِلَةَ الْكَبِيرِ، فَأَعَادَ الضَّمِيرَ إِلَيْهَا (وَيَنْصَعُ) بَفَتْحِ التَّحْتِيَّةِ (طِيبُهَا) بِكسر الطَّاءِ وَالرَّفْعِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «وَتَنْصَعُ» بِالْفُرْقِيَّةِ «طِيبُهَا» مَنْصُوبٌ، قَالَ فِي «شرح المشكاة»: وَيُرْوَى بِفَتْحِ الطَّاءِ وَكسر الياءِ الْمَشْدُودَةِ، وَهِيَ الرِّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ، وَهِيَ أَقْوَمُ مَعْنَى؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِي مُقَابِلَتِهِ الْخَبِيثَ^(٣)، وَأَيَّةُ^(٤) مُنَاسِبَةٍ بَيْنَ الْكَبِيرِ، وَالطَّيِّبِ؟ وَقَدْ شَبَّهَ ﷺ الْمَدِينَةَ وَمَا يُصِيبُ سَاكِنِيهَا^(٥) مِنَ الْجَهْدِ وَالْبَلَاءِ بِالْكَبِيرِ وَمَا يُوَقَّدُ عَلَيْهِ فِي النَّارِ، فَيُمَيِّزُ بِهِ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ، فَيَذْهَبُ الْخَبِيثُ وَيَبْقَى الطَّيِّبُ فِيهِ أَزْكَى مَا كَانَ وَأَخْلَصَ، وَكَذَلِكَ الْمَدِينَةُ تَنْفِي شَرَّهَا^(٦) بِالْحَمَى وَالْوَصْبِ وَالْجُوعِ، وَتَطْهَرُ خِيَارُهَا^(٧) وَتَرْكِبُهُمْ.

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ، وَعِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو مَرْفُوعًا: «مَنْ أَعْطَى بَيْعَةً ثُمَّ نَكَثَهَا؛ لَقِيَ اللَّهَ وَلَيْسَتْ مَعَهُ يَمِينُهُ»، وَعِنْدَ أَحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ: «الصَّلَاةُ كَفَّارَةٌ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: الشُّرْكَ بِاللَّهِ، وَنَكَثُ الصَّفَقَةِ... الْحَدِيثُ، وَفِيهِ تَفْسِيرُ نَكَثِ الصَّفَقَةِ: أَنْ تَعْطِيَ رَجُلًا بَيْعَتَكَ ثُمَّ تَقَايِلَهُ.

٥١ - بَابُ الْإِسْتِخْلَافِ

(بَابُ الْإِسْتِخْلَافِ) أَيُّ: تَعْيِينَ الْخَلِيفَةِ عِنْدَ مَوْتِهِ خَلِيفَةً بَعْدَهُ، أَوْ يُعَيِّنُ جَمَاعَةً؛ لِيَتَخَيَّرُوا مِنْهُمْ وَاحِدًا.

٧٢١٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ ابْنَ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: وَارَأَسَاهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَلِكَ لَوْ كَانَ وَأَنَا حَيٌّ؛ فَأَسْتَغْفِرُ

(١) زيد في هامش (د) من نسخة: «إنما».

(٢) «الخاء»: مثبت من (د).

(٣) في (ب) و(س): «الخبث».

(٤) في (د): «أنه»، ولعله تصحيف، وفي (ع): «لا».

(٥) في (د): «ساكنها».

(٦) في (د): «أشرارها».

(٧) في غير (ب) و(س): «خيارهم».

لَكَ وَأَدْعُو لَكَ» فَقَالَتْ عَائِشَةُ: «وَأُكَلِّيَاةَ وَاللَّهِ إِنِّي لَأُظَنُّكَ تُحِبُّ مَوْتِي، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ؛ لَظَلَلْتُ آخِرَ يَوْمِكَ مُعْرَسًا يَبْغُضُ أَزْوَاجَكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بَلْ أَنَا وَرَأْسَاهُ لَقَدْ هَمَمْتُ - أَوْ أَرَدْتُ - أَنْ أُرْسِلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَابْنِهِ فَأَعْهَدَ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُونَ، أَوْ يَتَمَنَّى الْمُتَمَنُّونَ»، ثُمَّ قُلْتُ: يَا أَبَى اللَّهِ وَيَدْفَعُ الْمُؤْمِنُونَ، أَوْ يَدْفَعُ اللَّهُ وَيَأْبَى الْمُؤْمِنُونَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى) بن أبي بكرٍ أبو زكريّا الحنظلي قال: (أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ ابْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الأنصاريُّ أَنَّهُ قَالَ: (سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ) أي: ابن أبي بكرٍ الصّدِّيق (قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) في أوّل ما بدأ برسول الله ﷺ وجعه الذي تُوفِّي فيه متفجّعةً من وجع رأسها: (وَأَرَأْسَاهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) لها: (ذَلِكَ) بكسر الكاف، أي: موتك؛ كما يدلُّ عليه السِّيَاق (لَوْ كَانَ وَأَنَا حَيٌّ) الواو للحال (فَأَسْتَغْفِرُ لَكَ وَأَدْعُو لَكَ) بكسر الكاف فيهما (فَقَالَتْ عَائِشَةُ) مجيبةً له عَلَيْهِ السَّلَامُ: (وَأُكَلِّيَاةَ) بضمّ المثناة وسكون الكاف وكسر اللّام، مصحّحاً عليه^(١) في الفرع كأصله، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «(وَأُكَلِّيَاةَ!)» بإسقاط الياء بعد اللّام (وَاللَّهِ إِنِّي لَأُظَنُّكَ تُحِبُّ مَوْتِي) فهمت ذلك من قوله لها: «لو كان وأنا حيٌّ» (وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ^(٢)) بكسر اللّام بعد المعجمة وسكون اللّام بعدها، أي: لدنوت وقربت (آخِرَ يَوْمِكَ) حال كونك (مُعْرَسًا) بكسر الرّاء مشدّدةً بانيًا^(٣) (يَبْغُضُ أَزْوَاجَكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: بَلْ أَنَا وَرَأْسَاهُ) إضرابٌ عن كلامها، أي: اشتغلي^(٤) بوجع رأسي؛ إذ لا بأس بك، فأنت تعيشين بعدي، عرف ذلك بالوحي، ثم قال: عَلَيْهِ السَّلَامُ: (لَقَدْ هَمَمْتُ - أَوْ) قال: (أَرَدْتُ) بالشك من الرّاوي - (أَنْ أُرْسِلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ) الصّدِّيق (وَابْنِهِ^(٥))، فَأَعْهَدَ) بفتح الهمزة

(١) في (د): «رسول».

(٢) في غير (د) و(ع): «عليها».

(٣) في (س): «ذلك».

(٤) في (د): «بانيًا».

(٥) في (ع): «بلى»، وليس بصحيح.

(٦) في (د): «أشتغل».

(٧) في هامش (ل): يُنظر اسم «ابنه»، كذا بخطه على هامش نسخته، والذي في «تاريخ الخلفاء» للجلال السيوطي مخرّجاً عن أحمد وغيره من طرق، وفي بعضها: «ادعي لي عبد الرحمن بن أبي بكر أكتب لأبي بكر كتاباً لا يختلف عليه أحد بعدي»، ثم قال: «دعيه، معاذ الله أن يختلف المؤمنون في أبي بكر»، وفي «تهذيب المطالع»: =

وبالتَّصَبُّ عطفًا على «أُرْسِلَ» أي: أوصي بالخلافة لأبي بكر كراهية (أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُونَ): الخلافة لنا أو لفلان (أَوْ يَتَمَنَّى الْمُتَمَنُّونَ) أن تكون الخلافة لهم، فأعيَّنه قطعًا للنزاع والأطماع، وقد أراد الله ألا يعهد؛ ليؤجر المسلمون على الاجتهاد (ثُمَّ قُلْتُ: يَا أَبَى اللَّهِ) إلا أن تكون الخلافة لأبي بكر (وَيَدْفَعُ الْمُؤْمِنُونَ) خلافة غيره (أَوْ يَدْفَعُ اللَّهُ) خلافة غيره (وَيَأْبَى الْمُؤْمِنُونَ) إلا خلافته، فالشُّكُّ من الراوي في التَّقديم والتَّأخير، وفي رواية لمسلم: «ادعوا لي أبا بكرٍ أكتب^(١) كتابًا؛ فإنِّي أخاف أن يتمنَّى مُتَمَنٍّ ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكرٍ»، وفي رواية للبخاري: «معاذ الله أن يختلف الناس على أبي بكرٍ»، ففيه إشارة إلى أن المراد: الخلافة، وهو الذي فهمه البخاري من حديث الباب، وترجم به.

والحديث سبق في «الطَّبِّ» [ح: ٥٦٦٦].

٧٢١٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قِيلَ لِعُمَرَ: أَلَا تَسْتَخْلِفُ؟ قَالَ: إِنْ أَسْتَخْلِفَ فَقَدْ اسْتَخْلَفَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي أَبُو بَكْرٍ، وَإِنْ أَتْرَكَ فَقَدْ تَرَكَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَثْنُوا عَلَيْهِ، فَقَالَ: رَاغِبٌ وَرَاهِبٌ، وَدِدْتُ أَنْ نَجُوتُ مِنْهَا كَفَافًا، لَا لِي وَلَا عَلَيَّ، لَا أَتَحْمِلُهَا حَيًّا وَمَيِّتًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الْفَرْيَابِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) الثَّوْرِيُّ (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَنَّهُ (قَالَ: قِيلَ لِعُمَرَ) لِمَا أُصِيبَ: (أَلَا) بِالتَّخْفِيفِ (تَسْتَخْلِفُ) خَلِيفَةً بَعْدَكَ عَلَى النَّاسِ؟ (قَالَ: إِنْ أَسْتَخْلِفَ فَقَدْ اسْتَخْلَفَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي أَبُو بَكْرٍ) أي: حيث استخلفه (وَإِنْ أَتْرَكَ) أي: الاستخلاف (فَقَدْ

= قوله رضي الله عنه في الاستخلاف: «لقد هممتُ أن أُرسل إلى أبي بكر أو آتيه فأعهد إليه»، كذا لأبي ذرٍّ، وفي نسخة عنه: «وآتيه»، وعند الأصيليِّ والقاسبيِّ والنسفيِّ: «إلى أبي بكر وابنه»، وقيل: هو وهم، والأوَّل الصَّواب، قال في «المشارك»: «وعندي أنَّ الصَّواب هي الرَّوَاية الثَّانِيَّة، بدليل رواية مسلم: «لقد هممتُ أن أدعو أباك وأخاك حتَّى أكتبَ كتابًا»، قال في «المشارك»: ويكون فائدة التَّوجيه في ابن أبي بكر ليكتب الكتاب أو ليكونا شاهدين عليه، وأيضًا فإنَّه قاله في مرضه وإتيانه إذ ذاك لغيره متعذِّر، ونصَّ «المطالع»: ويكون فائدة إحضار عبد الرحمن بن أبي بكر أن يكتب الكتاب، أو يكون هو وأبوه شاهدين عليه، مع أنَّ إتيانه أبا بكر وهو في تلك الحالة من شدَّة مرضه يبعد، والظاهر أنَّه تصحيف. انتهى من خطِّ شيخنا عجمي رحمته الله.

(١) زيد في (د): «له».

(٢) في (د): «أتركه».

تَرَكَ) التَّصْرِيحُ بِالتَّعْيِينَ فِيهِ (مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) فَأَخَذَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَطًا مِنَ الْأَمْرَيْنِ، فَلَمْ يَتْرِكِ التَّعْيِينَ بِمَرَّةٍ، وَلَا فَعَلَهُ مَنْصُوصًا فِيهِ عَلَى الشَّخْصِ الْمُسْتَخْلَفِ، وَجَعَلَ الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ شُورَى بَيْنَ مَنْ قُطِعَ لَهُمُ بِالْجَنَّةِ، وَأَبْقَى النَّظَرَ لِلْمُسْلِمِينَ فِي تَعْيِينَ مَنْ اتَّفَقَ عَلَيْهِ رَأْيُ الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ جُعِلَتِ الشُّورَى فِيهِمْ (فَأْتَنُوا) أَيُّ: الْحَاضِرُونَ مِنَ الصَّحَابَةِ (عَلَيْهِ) عَلَى عُمَرَ خَيْرًا (فَقَالَ) عُمَرُ: (رَاغِبٌ) فِي حَسَنِ رَأْيٍ فِيهِ (وَرَاهِبٌ) بِإِثْبَاتِ الْوَاوِ، وَسَقَطَتْ مِنَ «الْيُونَنِيَّةِ» أَيُّ: رَاهِبٌ مِنْ إِظْهَارِ مَا يَضْمُرُهُ مِنْ كِرَاهِيَتِهِ، أَوِ الْمَعْنَى: رَاغِبٌ فِيمَا عِنْدِي وَرَاهِبٌ مِنِّي، أَوِ الْمُرَادُ: النَّاسُ رَاغِبٌ فِي الْخِلَافَةِ وَرَاهِبٌ مِنْهَا، فَإِنْ وَلَّيْتُ الرَّاهِبَ فِيهَا؛ خَشِيتُ أَلَّا يُعَانِ عَلَيْهَا، وَإِنْ وَلَّيْتُ الرَّاهِبَ مِنْهَا؛ خَشِيتُ أَلَّا يَقُومَ بِهَا، وَقَالَ عِيَاضٌ: هُمَا وَصْفَانِ لِعُمَرَ، أَيُّ: رَاغِبٌ فِيمَا عِنْدَ اللَّهِ، وَرَاهِبٌ مِنْ عِقَابِهِ، فَلَا أَعُوْلُ عَلَى ثَنَائِكُمْ، وَذَلِكَ يَشْغَلُنِي عَنِ الْعِنَايَةِ بِالْإِسْتِخْلَافِ عَلَيْكُمْ (وَدِدْتُ أَنِّي نَجَوْتُ مِنْهَا) أَيُّ: مِنَ الْخِلَافَةِ (كَفَافًا) بِفَتْحِ الْكَافِ وَتَخْفِيفِ الْفَاءِ (لَا لِي) خَيْرُهَا (وَلَا عَلَيَّ) شَرُّهَا (لَا أَتَحَمَّلُهَا) أَيُّ: الْخِلَافَةَ (حَيًّا وَمَيِّتًا) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «وَلَا مَيِّتًا» فَلَا أَعَيِّنُ لَهَا شَخْصًا بَعِينَهُ، فَأَتَحَمَّلُهَا فِي حَالِ الْحَيَاةِ وَالْمَمَاتِ. د ٢٣٨/٧٥

وفي الحديث: جواز عقد الخلافة من الإمام المتولّي لغيره بعده، وأن أمره في ذلك جائز على عامة المسلمين؛ لإطباق الصحابة ومن بعدهم معهم^(١) على العمل بما عهده أبو بكر لعمر؛ وكذا لم يختلفوا في قبول عهد عمر إلى الستّة، وهو شبيه بإيضاء الرّجل على ولده؛ ليكون نظره فيما يصلح أتم من غيره؛ فكذلك الإمام، وقال النووي وغيره: أجمعوا على انعقاد الخلافة بالاستخلاف، وعلى انعقادها بأهل الحلّ والعقد لإنسان؛ حيث لا يكون هناك استخلاف غيره، وعلى جواز جعل الخليفة الأمر شورى بين عددٍ مخصوصٍ أو غيره.

٧٢١٩ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي أَنَّهُ بَنُو مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ خُطْبَةَ عُمَرَ الْآخِرَةَ حِينَ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَذَلِكَ الْغَدَ مِنْ يَوْمِ تُوْفِي النَّبِيِّ ﷺ، فَتَشَهَّدَ وَأَبُو بَكْرٍ صَامِتٌ لَا يَتَكَلَّمُ، قَالَ: كُنْتُ أَرْجُو أَنْ يَعِيشَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَذْبُرَنَا - يُرِيدُ بِذَلِكَ: أَنْ يَكُونَ آخِرُهُمْ - فَإِنْ بِكَ مُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ مَاتَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ جَعَلَ بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ نُورًا تَهْتَدُونَ بِهِ، هَدَى اللَّهُ مُحَمَّدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَانِي اثْنَيْنِ، فَإِنَّهُ أَوْلَى الْمُسْلِمِينَ بِأُمُورِكُمْ، فَقُومُوا فَبَايَعُوهُ، وَكَانَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ قَدْ بَايَعُوهُ قَبْلَ ذَلِكَ فِي

(١) «معهم»: ليس في (د).

سَقِيفَةُ بَنِي سَاعِدَةَ، وَكَانَتْ بَيْعَةُ الْعَامَّةِ عَلَى الْمِنْبَرِ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ لِأَبِي بَكْرٍ يَوْمَئِذٍ: اضْعُدِ الْمِنْبَرِ، فَلَمْ يَزَلْ بِهِ حَتَّى صَعِدَ الْمِنْبَرِ، فَبَايَعَهُ النَّاسُ عَامَةً.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) بن يزيد الفراء الصغير، أبو إسحاق الرّازي قال: (أَخْبَرَنَا هِشَامٌ) هو ابن يوسف الصنعاني (عَنْ مَعْمَرٍ) هو ابن راشد (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم أنه قال: (أَخْبَرَنِي) بالافراد (أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه): أَنَّهُ سَمِعَ خُطْبَةَ عُمَرَ الْآخِرَةَ) نصب صفة «خطبة» (حِينَ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ) وكانت كالاعتذار عن قوله في الخطبة الأولى / الصادرة منه ٢٦٠/١٠ يوم مات النبي صلى الله عليه وسلم: إِنَّ مُحَمَّدًا لَمْ يَمِتْ، وَإِنَّهُ سِيرَجٌ، وكانت خطبته الآخرة بعد عقد البيعة لأبي بكرٍ في سقيفة بني ساعدة (وَذَلِكَ الْغَدَ) نُصِبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، أي: إتيانه بالخطبة في الغد (مِنْ يَوْمٍ) بالتَّنوين (تُوْفِّيَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، فَتَشَهَّدَ) عمر (وَأَبُو بَكْرٍ) أي: والحال أن أبا بكرٍ (صَامِتٌ لَا يَتَكَلَّمُ، قَالَ) عمر: (كُنْتُ أَرْجُو أَنَّ يَعْيشَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حَتَّى يَدُبِّرَنَا) بفتح التَّحْتِيَّةِ وَضَمَّ المَوْحَدَةَ بينهما دالٌّ مهملةٌ ساكنةٌ (يُرِيدُ) عمر (بِذَلِكَ: أَنْ يَكُونَ) النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم (آخِرُهُمْ) ^(١) موتًا، وفي رواية عُقِيلٍ عن ابن شهابٍ عند الإسماعيلي: حَتَّى يَدُبِّرَ أَمْرَنَا، بتشديد المَوْحَدَةَ، ثُمَّ قَالَ عمر: (فَإِنْ يَكُ مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وسلم قَدْ مَاتَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ جَعَلَ) ولأبي ذرٍّ: «فَإِنَّ اللَّهَ جَعَلَ» (بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ نُورًا) أي: قرآنًا (تَهْتَدُونَ بِهِ، هَدَى اللَّهُ مُحَمَّدًا صلى الله عليه وسلم) أي: به؛ كذا في غير ما فرع من فروع «اليونينية»، وفي بعض الأصول وعليه شرح العيني كابن حجر رحمهما الله: «تهتدون به بما هدى الله محمدًا صلى الله عليه وسلم»، وفي «كتاب الاعتصام» [ج: ٧٢٦٩] و«هذا الكتاب الذي هدى الله به رسولكم، فخذوا به تهتدوا لما هدى الله به رسوله» ^(٢) صلى الله عليه وسلم (وَإِنْ أَبَا بَكْرٍ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم) قَدَّمَ الصُّحْبَةَ لشرفها، ولمَّا شاركه فيها غيره؛ عطف عليها ما انفرد ^(٣) به؛ وهو كونه «ثَافِتٌ أَثْنَيْنِ» (إِذْهُمَا فِي الْفَكَارِ) [التوبة: ٤٠] وهي ^(٤) أعظم فضيلة استحقَّ بها الخلافة؛ كما قاله السِّفَاقِسيُّ، قال: ومن ثُمَّ قال عمر: (فَإِنَّهُ) بالفاء في «اليونينية»، وفي غيرها: «وَإِنَّهُ» (أَوَّلَى الْمُسْلِمِينَ بِأُمُورِكُمْ، فَاقُومُوا) أيُّها الحاضرون / (فَبَايَعُوهُ) بكسر ١٢٣٩/٧د

(١) في (د): «أحدهم»، وهو تحريف.

(٢) في غير (ب) و(س): «رسولكم»، ولعلَّ المثلث هو الصَّواب.

(٣) في (د): «تفرَّد».

(٤) في (د): «وهو من».

التَّحْتِيَّةَ (وَكَانَتْ طَائِفَةً مِنْهُمْ قَدْ بَايَعُوهُ) بفتح التَّحْتِيَّةِ (قَبْلَ ذَلِكَ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ) بن كعب بن الخزرج، والسَّقِيفَةُ السَّابِاطُ؛ مكان اجتماعهم للحكومات، وفيه إشارة إلى أن السَّبب في هذه المبايعة مبايعة مَنْ لم يحضر في السَّقِيفَةِ (وَكَانَتْ بَيْعَةُ الْعَامَّةِ عَلَى الْمَنْبَرِ) في اليوم المذكور صبيحة اليوم الذي بويع فيه في السَّقِيفَةِ (قَالَ^(١) الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدٌ بْنُ مُسْلِمٍ بِالسَّنَدِ السَّابِقِ (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ لِأَبِي بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَوْمَئِذٍ: أَضْعَدَ الْمَنْبَرَ) بفتح العين (فَلَمْ يَزَلْ بِهِ حَتَّى صَعِدَ الْمَنْبَرَ) بكسر العين، وللكشميهني: «حَتَّى أَضْعَدَهُ» بزيادة همزة مفتوحة وسكون الصَّادِ (فَبَايَعَهُ النَّاسُ) مبايعةً (عَامَّةً) وهي أشهر من البيعة الأولى.

ومناسبة الحديث للترجمة في قوله: «وإنَّه أُولَى الْمُسْلِمِينَ بِأُمُورِكُمْ»^(٢).

٧٢٢٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ امْرَأَةٌ، فَكَلَّمَتْهُ فِي شَيْءٍ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ جِئْتُ وَلَمْ أَجِدْكَ؟ كَأَنَّهُا تُرِيدُ الْمَوْتَ، قَالَ: «إِنْ لَمْ تَجِدِينِي؛ فَاتِّي أَبَا بَكْرٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الأويسِيُّ المدنيُّ الأعرج قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين (عَنْ أَبِيهِ) سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوفٍ الزُّهْرِيُّ (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ) جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ بن عديٍّ التَّوْفَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ امْرَأَةٌ) لم تَسَمَّ (فَكَلَّمَتْهُ فِي شَيْءٍ) يعطيها (فَأَمَرَهَا أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ، قَالَتْ) ولأبوي ذرٍّ والوقت: «فَقَالَتْ»: (يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ أَرَأَيْتَ) أي: أخبرني (إِنْ جِئْتُ وَلَمْ أَجِدْكَ؟) قال جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ: (كَأَنَّهُا تُرِيدُ الْمَوْتَ) تعني: إِنْ جِئْتُ فوجدتك قد مِتَّ؛ ماذا أعمل؟ (قَالَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (إِنْ لَمْ تَجِدِينِي فَاتِّي أَبَا بَكْرٍ) وفيه إشارة إلى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ هو الخليفة بعده عَلَيْهِ السَّلَامُ، وفي «معجم»^(٣) الإسماعيليِّ من حديث سهل بن أبي حَثْمَةَ قال: بايع النَّبِيُّ ﷺ أعرابياً فسأله: إِنْ أَتَى عليه أَجَلُهُ؛ مَنْ يَقْضِيهِ؟ فقال: «أَبُو بَكْرٍ»، ثُمَّ سَأَلَهُ: مَنْ يَقْضِيهِ بَعْدَهُ؟ قال: «عمر»...؛ الحديث، وأخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الأوسط» من هذا الوجه مختصراً.

(١) في (ع): «قاله».

(٢) في غير (ب) و(س): «بأُمُورهم».

(٣) في (د): «معجمه».

وحديث الباب سبق في «فضل أبي بكر رضي الله عنه» [ج: ٣٦٥٩].

٧٢٢١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ: حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه قَالَ لَوْ فِدِ بُرَاخَةَ: تَتَّبِعُونَ أَذْنَابَ الْإِبِلِ حَتَّى يُرِيَ اللَّهُ خَلِيفَةَ نَبِيِّهِ صلى الله عليه وسلم وَالْمُهَاجِرِينَ أَمْرًا يَغْذِرُونَكُمْ بِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مُسْرَهْدٍ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيد القطان (عَنْ سُفْيَانَ) الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالافراد (قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ) الجُدَلِيُّ - بَضْمُ الْجِيمِ - أَبُو عَمْرِو الكُوفِيُّ العابد (عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ) البجليّ الأحمسيّ، أبي عبد الله الكوفيّ، قال أبو داود: رأى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه (عَنْ أَبِي بَكْرٍ) الصَّدِّيقِ رضي الله عنه أَنَّهُ (قَالَ لَوْ فِدِ بُرَاخَةَ) بَضْمُ الموحدة بعدها زايّ مخففة فألف فحاء معجمة مفتوحة فهاء تانيث؛ وهم من طيئ وأسد وغطفان قبائل كثيرة، وكانت هؤلاء القبائل ارتدوا بعد النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، واتَّبَعُوا/ طليحة بن خويلد الأسديّ، ٢٦١/١٠ وكان ادَّعى النبوة بعد النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فقاتلهم خالد بن الوليد بعد فراغه من مسيلمة، فلمّا ٧٥/٢٣٩ غلب عليهم؛ تابوا وبعثوا وفد هم إلى أبي بكرٍ يعتذرون^(١) إليه^(٢)، فأحبَّ أبو بكرٍ ألا يقضي فيهم إلا بعد المشاورة في أمرهم، فقال لهم: (تَتَّبِعُونَ) بسكون الفوقية الثانية (أَذْنَابَ الْإِبِلِ) في الصَّحَارَى (حَتَّى يُرِيَ اللَّهُ خَلِيفَةَ نَبِيِّهِ صلى الله عليه وسلم وَالْمُهَاجِرِينَ أَمْرًا يَغْذِرُونَكُمْ بِهِ) وهذا مختصر ساقه الحميديّ في «الجمع بين الصحيحين» بلفظ: جاء وفد بُرَاخَةَ من أسدٍ وغطفان إلى أبي بكرٍ يسألونه الصِّلح، فخيَّرهم بين الحرب المُجَلِّية والسُّلم المُخْزِية، فقالوا: هذه المجلية قد عرفناها، فما المخزية؟ قال: ننزع منكم الحلقة والكراع، ونغنم^(٣) ما أصبنا منكم^(٤)، وتردُّون^(٥) علينا ما أصبتم منّا، وتدون لنا قتلانا، ويكون قتلاكم في النَّار، وتتركون أقوامًا يتبعون أذنان الإبل حَتَّى يُرِيَ اللَّهُ خَلِيفَةَ رَسُولِهِ والمهاجرين أمرًا يعذرونكم به، فعرض أبو بكرٍ ما قاله على القوم، فقام عمر فقال: قد رأيت رأيًا وسنشير عليك^(٦)، أمّا ما ذكرت من أن

(١) في (د): «يستعذرون».

(٢) «إليه»: مثبت من (د) و(ع).

(٣) في (ص): «نقيم»، وفي غير (د): «ونقسم».

(٤) في هامش (د) من نسخة وفي (ص): «معكم».

(٥) في (ع): «ترمون».

(٦) في (د): «عليكم».

يُنَزَّعُ مِنْهُمْ^(١) الْكَرَاعَ وَالْحَلَقَةَ؛ فَنِعْمَ مَا رَأَيْتَ، وَأَمَّا تَدُونُ قَتْلَانَا وَيَكُونُ قَتْلَاكُمْ فِي النَّارِ؛ فَإِنَّ قَتْلَانَا قَاتَلْتَ عَلَى أَمْرِ اللَّهِ، وَأَجُورُهَا عَلَى اللَّهِ، وَلَيْسَتْ لَهَا دِيَاتٌ، قَالَ: فَتَتَابَعُ النَّاسُ عَلَى قَوْلِ عُمَرَ، وَالْمُجْلِيَّةِ - بِالْجِيمِ وَضَمِّ الْمِيمِ - مِنَ الْجَلَاءِ، أَيِ: الْخُرُوجِ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ، وَالْمُخْزِيَّةِ - بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَالزَّايِ - مِنَ الْخِزْيِ، أَيِ: الْقَرَارِ عَلَى الذُّلِّ وَالصَّغَارِ، وَفَائِدَةُ نَزْعِ ذَلِكَ مِنْهُمْ أَلَّا تَبْقَى لَهُمْ شَوْكَةٌ؛ لِيَأْمَنَ النَّاسُ مِنْ جَهْتِهِمْ^(٢)، وَقَوْلُهُ: وَتَتَبَعُونَ أَذْنَابَ الْإِبِلِ، أَيِ: فِي رِعَايَتِهَا؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا نُزِعَتْ مِنْهُمْ آلَةُ الْحَرْبِ؛ رَجَعُوا أَعْرَابًا^(٣) فِي الْبَوَادِي لَا عَيْشَ لَهُمْ إِلَّا مَا يَعُودُ عَلَيْهِمْ مِنْ مَنَافِعِ إِبِلِهِمْ.

وهذا الحديث من أفراد البخاري.

بَابٌ

هذا (بَابٌ) بِالتَّنْوِينِ بغير^(٤) ترجمة، وهو^(٥) ثابت في رواية المُسْتَمْلِي ساقطٌ لغيره.

٧٢٢٢ - ٧٢٢٣ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَكُونُ اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا»، فَقَالَ كَلِمَةً لَمْ أَسْمَعْهَا، فَقَالَ أَبِي: إِنَّهُ قَالَ: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ بِالْجَمْعِ (مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) أَبُو مُوسَى الْعَنْزِيُّ الْبَصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بْنُ الْحَجَّاجِ (عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ) ابْنِ عُمَيْرٍ أَنَّهُ قَالَ: (سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ) بفتح المهملة وضمِّ الميم، ^(٦) قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَكُونُ اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا» وعند مسلمٍ من رواية سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عُمَيْرٍ: «لَا يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ مَاضِيًا مَا وَلِيَهُمْ^(٦) اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا^(٧)» (فَقَالَ) بِإِلْحَادِ الْإِسْلَامِ (كَلِمَةً لَمْ

(١) في (د): «عنهم».

(٢) في (ص) و(ل): «من جهنم»، وفي هامشهما: كذا بخطه، ولعله: من جهتهم.

(٣) في (ع): «عرايا» أو نحوها، ولعله محرفٌ عن المثبت.

(٤) في (ص): «من غير».

(٥) في (د): «وهذا»، وفي نسخة بالهامش كالمثبت.

(٦) في (ص): «بأولهم»، وهو تحريف.

(٧) في هامش (ل) من نسخة: «أميرًا، كذا بخطه».

أَسْمَعَهَا، فَقَالَ أَبِي) سَمُرَة: (إِنَّهُ قَالَ: كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ) وفي رواية سفيان: فسألت أبي: ماذا قال رسول الله ﷺ؟ فقال: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ»، وعند أبي داود من طريق الشعبي عن جابر بن سَمُرَة: «لا يزال هذا الدِّين عزيزاً إلى اثني عشر خليفة»، قال: فكَبَّرَ النَّاسُ وَضَجُوا، فلعلَّ هذا ١٢٤٠/٧٥ هو سبب خفاء الكلمة المذكورة على جابر، وفيه ذكر الصِّفة التي تختصُّ بولايتهم؛ وهي كون الإسلام عزيزاً، وعند أبي داود أيضاً^(١) من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن أبيه عن جابر بن سَمُرَة: «لا يزال هذا الدِّين قائماً حتَّى يكون عليكم اثنا عشر خليفة كُلُّهُمْ تجتمع عليه الأُمَّة»، فيُحتمل أن يكون المراد: أن يكون الاثنا عشر في مدَّة عَزَّة الخلافة، وقوَّة الإسلام، واستقامة أموره، والاجتماع على من يقوم بالخلافة؛ كما في رواية أبي داود: «كُلُّهُمْ تجتمع عليه الأُمَّة»، وهذا قد وُجِدَ فيمن اجتمع^(٢) عليه النَّاسُ إلى أن اضطرب أمر بني أميَّة، ووقعت بينهم الفتنة زمن الوليد بن يزيد، فاتَّصلت بينهم إلى أن قامت الدَّولة العبَّاسيَّة، فاستأصلوا أمرهم، وتغيَّرت الأحوال عمَّا كانت عليه تغيُّراً بيِّناً، وهذا العدد موجودٌ صحيحٌ إذا اعتُبر، وقيل: يكونون في زمنٍ واحدٍ كُلُّهُمْ يدَّعي الإمارة تفرق النَّاسُ عليهم، وقد وقع في المئة الخامسة في الأندلس وحدها سِتَّةُ أنفُسٍ كُلُّهُمْ تَسَمَّى بالخلافة، ومعهم صاحب مصر والعبَّاسيُّ ببغداد إلى من كان يدَّعي الخلافة في أقطار الأرض من العلويَّة والخوارج، ويُحتمل أن تكون الاثنا عشر خليفةً بعد الزَّمن النَّبويِّ، فإنَّ جميع من وَلِيَ الخلافة من الصَّدِّيق إلى عمر بن عبد العزيز أربعة عشر نفساً، منهم اثنان لم تصحَّ^(٣) ولايتهما، ولم تطل مدَّتُهما؛ وهما: معاوية بن يزيد ومروان بن الحكم، والباقون اثنا عشر نفساً على الولاء؛ كما أخبر النَّبيُّ^(٤) ﷺ، وكانت وفاة عمر بن عبد العزيز سنة إحدى ومئة، وتغيَّرت الأحوال بعده، وانقضى القرن الأوَّل الذي هو خير القرون، ولا يقدر في ذلك قوله في الحديث الآخر: «يجتمع عليهم النَّاسُ»؛ لأنَّه يُحتمل على الأكثر الأغلب؛ لأنَّ هذه الصِّفة لم تفقد منهم إلَّا في الحسن بن عليٍّ وعبد الله بن الزُّبير، مع صحَّة ولايتهما، والحكم بأنَّ من خالفهما لم يثبت استحقاقه إلا بعد تسليم الحسن

(١) «أيضاً»: ليس في (د).

(٢) في (د): «أجمع».

(٣) في هامش (د): قوله: «لم تصحَّ» الظَّاهر أنه لم تتمَّ.

(٤) «النبي»: ليس في (د).

وقتل ابن الزبير، وكانت الأمور في غالب أزمدة هؤلاء الاثني عشر منتظمة، وإن وُجد في بعض مدتهم خلاف ذلك؛ فهو بالنسبة إلى الاستقامة نادر، والله أعلم. انتهى. ملخصاً من «فتح الباري».

٥٢ - باب إخراج الخصوم وأهل الرّيب من البيوت بعد المعرفة

وَقَدْ أَخْرَجَ عُمَرُ أُخْتَ أَبِي بَكْرٍ حِينَ نَاحَتْ.

(باب إخراج الخصوم) أي: أهل المخاصمات (وأهل الرّيب) بكسر الراء وفتح التّحتية: التّهم (من البيوت بعد المعرفة) أي: بعد الشهرة بذلك؛ لتأذي الجيران بهم ومجاورتهم^(١) بالمعاصي (وَقَدْ أَخْرَجَ عُمَرُ) بن الخطّاب رضي الله عنه (أُخْتَ أَبِي بَكْرٍ) أم فروة بنت أبي قحافة (حِينَ نَاحَتْ) على أخيها أبي بكر رضي الله عنه لما مات، ووصله إسحاق بن راهويه في «مسنده» من طريق سعيد بن المسيّب قال: لما مات أبو بكر رضي الله عنه بكى عليه، قال عمر لهشام بن الوليد: قم فأخرج النساء... الحديث، وفيه: فجعل يخرجهن^(٢) امرأة امرأة حتى خرجت أم فروة. د٢٤٠/٧ب

٧٢٢٤ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ بِحَطَبٍ يُحْتَطَبُ، ثُمَّ أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذَّنَ لَهَا، ثُمَّ أَمُرَّ رَجُلًا فَيُؤَمَّ النَّاسَ، ثُمَّ أَخَالَفَ إِلَى رَجَالٍ فَأُحَرِّقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُكُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَرَقًا سَمِينًا أَوْ مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ؛ لَشَهِدَ الْعِشَاءَ»، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ: قَالَ يُونُسُ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: مِرْمَاةٌ: مَا بَيْنَ ظِلْفِ الشَّاةِ مِنَ اللَّحْمِ؛ مِثْلُ: مِنْسَاةٍ وَمِيضَاةٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويس قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد (مَالِكٌ) الإمام الأعظم (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ) أي: بتقديره (لَقَدْ هَمَمْتُ) أي: عزمت (أَنْ أَمُرَّ بِحَطَبٍ يُحْتَطَبُ) ولأبي الوقت: «فَيُحْتَطَبُ» أي: يُكْسَر؛ ليسهل اشتعال النار به (ثُمَّ أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذَّنَ لَهَا) بفتح الدال المعجمة المشددة (ثُمَّ أَمُرَّ رَجُلًا فَيُؤَمَّ النَّاسَ، ثُمَّ أَخَالَفَ إِلَى

(١) في (ب) و(س): «ولمجاورتهم».

(٢) من هنا يبدأ السقط من (د) إلى مطلع شرح الحديث (٧٢٧٤).

رَجَالٍ) أَي: آتِيهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: خَالَفَ إِلَى فَلَانٍ: أَتَاهُ إِذَا غَاب عَنْهُ؛ وَالْمَعْنَى: أَخَالَفَ الْفِعْلَ الَّذِي ظَهَرَ مِنْهُ؛ وَهُوَ إِقَامَةُ الصَّلَاةِ، فَأَتْرَكَهُ وَأَسِيرَ إِلَيْهِمْ (فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ) بِتَشْدِيدِ رَاءِ «فَأَحْرَقَ»، وَالْمُرَادُ بِهِ: التَّكْثِيرُ، يُقَالُ: حَرَّقَهُ؛ إِذَا بَالِغٌ فِي تَحْرِيقِهِ، وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ الْعُقُوبَةَ لَيْسَتْ قَاصِرَةً عَلَى الْمَالِ، بَلِ الْمُرَادُ: تَحْرِيقُ الْمَقْصُودِينَ، وَالْبُيُوتُ تَبَعٌ لِلْقَاطِنِينَ بِهَا (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُكُمْ) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «أَحَدُهُمْ» بِالْهَاءِ بَدَلَ الْكَافِ، وَفِيهِ إِعَادَةُ الْيَمِينِ لِلتَّأْكِيدِ (أَنَّهُ يَجِدُ عَرْقًا سَمِينًا) بَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ بَعْدَهَا قَافٌ: عَظْمًا بِلَا لَحْمٍ (أَوْ مِزْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ؛ لَشَهْدَةِ الْعِشَاءِ) بِكَسْرِ الْمِيمِ الْأُولَى، تَثْنِيَةٌ مَرْمَاةٌ: مَا بَيْنَ ظِلْفَيْ الشَّاةِ مِنَ اللَّحْمِ، أَي: لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ إِنْ حَضَرَ صَلَاةَ الْعِشَاءِ؛ لَوْ جَدَّ نَفْعًا دُنْيَوِيًّا وَإِنْ كَانَ خَسِيسًا حَقِيرًا؛ لِحَضَرِهَا^(١) لِقُصُورِ هِمَّتِهِ، وَلَا يَحْضُرُهَا لِمَا لَهَا مِنَ الثَّوَابِ.

(قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الْفَرَبْرِيُّ: (قَالَ يُوسُفُ) قَالَ الْعَيْنِيُّ: لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ، وَبَيَّضَ لَهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» فِي النُّسخَةِ الَّتِي عِنْدِي مِنْهُ: (قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ) أَبُو أَحْمَدَ الْفَارَسِيُّ رَاوِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» عَنِ الْبَخَارِيِّ: (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) الْبَخَارِيُّ: (مِزْمَاةٌ: مَا بَيْنَ ظِلْفَيْ الشَّاةِ مِنَ اللَّحْمِ؛ مِثْلُ: مِنْسَاةٍ وَمِیْضَاةٍ) الْمِيمُ مَخْفُوضَةٌ فِي كُلِّ مِنْ «الْمِنْسَاةِ وَالْمِیْضَاةِ»، وَقَدْ نَزَلَ الْفَرَبْرِيُّ فِي هَذَا التَّفْسِيرِ دَرَجَتَيْنِ؛ فَإِنَّهُ أَدْخَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَيْخِهِ الْبَخَارِيِّ رَجُلَيْنِ، أَحَدَهُمَا عَنِ الْآخَرِ، وَثَبَتَ هَذَا التَّفْسِيرُ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْمُسْتَمْلِيِّ وَحْدَهُ، وَسَقَطَ لغيره، وَفِي الْحَدِيثِ: أَنَّ مَنْ طُلِبَ بِحَقِّ فَاخْتَفَى، أَوْ تَمَنَعَ فِي بَيْتِهِ مَظَلًّا؛ أُخْرِجَ مِنْهُ بِكُلِّ طَرِيقٍ يُتَوَصَّلُ إِلَيْهِ بِهَا؛ كَمَا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ إِخْرَاجَ الْمُتَخَلِّفِينَ عَنِ الصَّلَاةِ بِالْقَاءِ النَّارِ عَلَيْهِمْ فِي بُيُوتِهِمْ.

وَالْحَدِيثُ سَبَقَ فِي «الْجَمَاعَةِ» [ح: ٦٤٤] وَ«الْإِشْخَاصِ» [ح: ٢٤٢٠].

٥٣ - بَابُ: هَلْ لِلْإِمَامِ أَنْ يَمْنَعَ الْمُجْرِمِينَ وَأَهْلَ الْمَعْصِيَةِ مِنَ الْكَلَامِ مَعَهُ وَالزِّيَارَةَ وَنَحْوَهُ؟

هَذَا (بَابٌ) - بِالتَّنْوِينِ - يُذَكَّرُ فِيهِ (هَلْ) يَجُوزُ (لِلْإِمَامِ أَنْ يَمْنَعَ الْمُجْرِمِينَ وَأَهْلَ الْمَعْصِيَةِ مِنَ الْكَلَامِ مَعَهُ وَالزِّيَارَةَ) لَهُ (وَنَحْوَهُ؟) أَي: وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَعُطِفَ «وَأَهْلَ الْمَعْصِيَةِ» عَلَى السَّابِقِ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ.

(١) «لِحَضُورِهَا»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(ع).

٧٢٢٥ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ كَعْبٍ بْنَ مَالِكٍ - وَكَانَ قَائِدَ كَعْبٍ مِنْ بَنِيهِ حِينَ عَمِيَ - قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا تَخَلَّفَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ - فَذَكَرَ حَدِيثَهُ - وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُسْلِمِينَ عَنْ كَلَامِنَا؛ فَلَبِثْنَا عَلَى ذَلِكَ خَمْسِينَ لَيْلَةً، وَأَذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَوْبَةِ اللَّهِ عَلَيْنَا.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد، ولأبي ذر: «حَدَّثَنَا» (يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) هو يحيى بن عبد الله بن بُكَيْرٍ المخزومي مولا هم المصري قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد الإمام المصري (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين، هو ابن خالد الأيلي (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) محمد بن مسلم الزهري (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ كَعْبٍ بْنَ مَالِكٍ) ولأبي ذر: «عن عبد الله بن كعب بن مالك» (وَكَانَ) عبد الله (قَائِدَ كَعْبٍ مِنْ بَنِيهِ) بفتح الموحدة وكسر النون بعدها تحتية ساكنة (حِينَ عَمِيَ) وفي رواية معقل عن ابن شهاب عند «مسلم»: وكان قائد كعب/ حين أُصِيب بصره، وكان أعلم قومه وأوعاهم لأحاديث أصحاب رسول الله ﷺ أنه (قَالَ: سَمِعْتُ) أبي (كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا تَخَلَّفَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ) بغير صرفٍ للأكثر، زاد أحمد من رواية معمر: «وهي آخر غزوة غزاها» (فَذَكَرَ حَدِيثَهُ) بطوله السابق في آخر ^(١) «المغازي» [ج: ٤١٨] إلى أن قال: (وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُسْلِمِينَ عَنْ كَلَامِنَا) أيها الثلاثة المتخلفين؛ وهم كعب وهلال بن أمية ومرارة بن الربيع (فَلَبِثْنَا عَلَى ذَلِكَ خَمْسِينَ لَيْلَةً، وَأَذَنَ) أعلم (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَوْبَةِ اللَّهِ عَلَيْنَا) أيها الثلاثة.

ومطابقة الحديث للجزء الأخير من الترجمة واضح ^(٢)، وفيه جواز الهجر أكثر من ثلاث، وأما النهي عنه فوق ثلاث؛ فمحمول على من لم يكن هجرانه شرعيًا، وسبق الحديث مطلقًا ومختصرًا مرّات، والله الموفق والمعين.

وهذا آخر «كتاب الأحكام»، فرغْتُ منه مُسْتَهْلَ سنة ست عشرة وتسع مئة، أحسن الله فيها وفيما بعدها عاقبتنا، وكفانا جميع المُهِمَّات، وأفاض علينا من فواضل فضله العميم، وهدانا

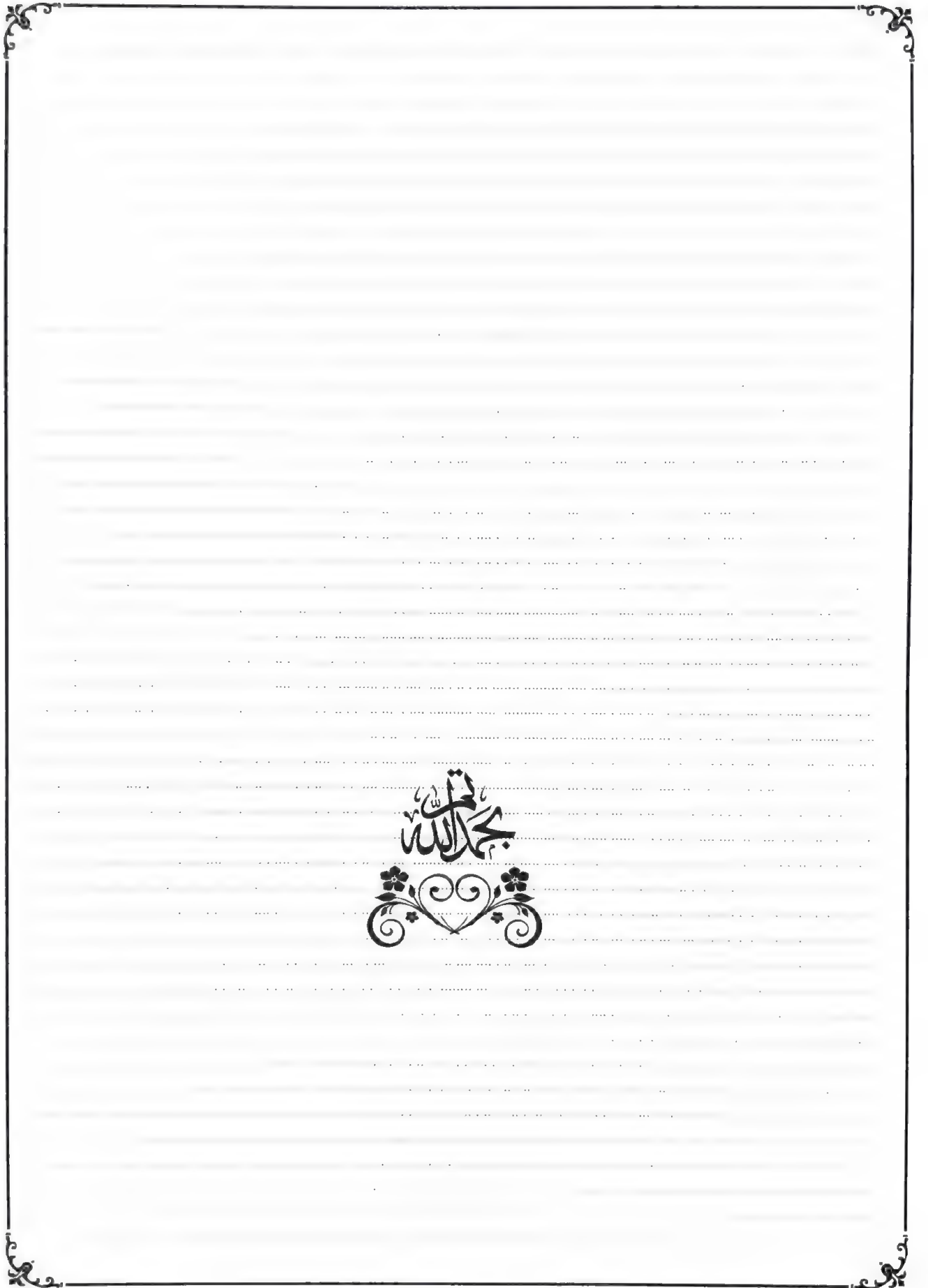
(١) في (ب) و(س): «أوآخر».

(٢) في (ب) و(س): «واضحة».

إلى الصُّراط المستقيم، وأعانني على إكمال هذا الشُّرح كتابةً وتحريرًا، ونفع به وجعله خالصًا لوجهه الكريم، أستودعه تعالى ذلك وجميع ما أنعم به عليّ، وأسأله أن يطيل عُمرِي في طاعته، ويُلِّسني أثواب عافيته، ويجعل وفاتي في طَيِّبَةِ الطَّيِّبَةِ مع الرِّضا والإسلام، والحمد لله، وصَلَّى الله على سيِّدنا مُحَمَّدٍ وآله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا دائمًا أبدًا^(١).



(١) قوله: «وهذا آخر كتاب الأحكام... تسليمًا كثيرًا دائمًا أبدًا» سقط من (ع).



الفهرس

- (*) - كِتَابُ الْمُحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالرَّدَّةِ ٧
- ١٦ - بَابُ: لَمْ يَحْسِمِ النَّبِيُّ ﷺ الْمُحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الرَّدَّةِ حَتَّى هَلَكُوا ٩
- ١٧ - بَابُ: لَمْ يُسَقِّ الْمُزْتَدُونَ الْمُحَارِبُونَ حَتَّى مَاتُوا ١٠
- ١٨ - بَابُ سَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ أَعْيَنَ الْمُحَارِبِينَ ١٢
- ١٩ - بَابُ فَضْلِ مَنْ تَرَكَ الْفَوَاحِشَ ١٤
- ٢٠ - بَابُ إِنْهُمُ الرِّئَاءَةُ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَزْنُونَ﴾ ١٦
- ٢١ - بَابُ رَجْمِ الْمُخْصِنِ، وَقَالَ الْحَسَنُ: مَنْ زَنَى بِأُخْتِهِ حَدُّهُ حَدُّ الزَّانِي ٢٢
- ٢٢ - بَابُ: لَا يُرْجَمُ الْمَجْنُونُ وَالْمَجْنُونَةُ ٢٥
- ٢٣ - بَابُ: لِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ ٢٨
- ٢٤ - بَابُ الرَّجْمِ فِي الْبَلَاطِ ٢٩
- ٢٥ - بَابُ الرَّجْمِ بِالْمُصَلَّى ٣١
- ٢٦ - بَابُ مَنْ أَصَابَ ذَنْبًا دُونَ الْحَدِّ فَأَخْبَرَ الْإِمَامَ، فَلَا عُقُوبَةَ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّوْبَةِ إِذَا جَاءَ مُسْتَفْتِيًا ٣٣
- ٢٧ - بَابُ: إِذَا أَقَرَّ بِالْحَدِّ وَلَمْ يُبَيِّنْ، هَلْ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْتَرْ عَلَيْهِ؟ ٣٦
- ٢٨ - بَابُ: هَلْ يَقُولُ الْإِمَامُ لِلْمُقَرَّرِ: لَعَلَّكَ لَمَسْتَ أَوْ عَمَزْتَ؟ ٣٧
- ٢٩ - بَابُ سُؤَالِ الْإِمَامِ الْمُقَرَّرِ: هَلْ أَخَصَّنْتَ؟ ٣٨
- ٣٠ - بَابُ الْإِعْتِرَافِ بِالزَّانَا ٤٠
- ٣١ - بَابُ رَجْمِ الْخُبَلَى مِنَ الزَّانَا إِذَا أَخَصَّنْتَ ٤٦
- ٣٢ - بَابُ: الْبِكْرَانِ يُجْلَدَانِ وَيُنْفَيَانِ ٦١
- ٣٣ - بَابُ نَفْيِ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَالْمُخَنَّثِينَ ٦٤
- ٣٤ - بَابُ مَنْ أَمَرَ غَيْرَ الْإِمَامِ بِإِقَامَةِ الْحَدِّ غَائِبًا عَنْهُ ٦٦
- ٣٥ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾ ٦٧
- ٣٥ م - بَابُ: إِذَا زَنَتِ الْأُمَةُ ٦٩
- ٣٦ - بَابُ: لَا يُتْرَبُ عَلَى الْأُمَةِ إِذَا زَنَتْ، وَلَا تُنْفَى ٧١
- ٣٧ - بَابُ أَحْكَامِ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَإِخْصَانِهِمْ إِذَا زَنُوا وَرُفِعُوا إِلَى الْإِمَامِ ٧٢
- ٣٨ - بَابُ: إِذَا رَمَى امْرَأَتَهُ أَوْ امْرَأَةً غَيْرَهُ بِالزَّانَا عِنْدَ الْحَاكِمِ وَالنَّاسِ ٧٦

- ٣٩ - باب مَنْ أَذَبَ أَهْلَهُ أَوْ غَيْرَهُ دُونَ السُّلْطَانِ ٧٨
- ٤٠ - باب مَنْ رَأَى مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ ٨٠
- ٤١ - باب مَا جَاءَ فِي التَّعْرِيزِ ٨١
- ٤٢ - باب كَمْ التَّعْرِيزُ وَالْأَذَبُ ؟ ٨٣
- ٤٣ - باب مَنْ أَظْهَرَ الْفَاحِشَةَ وَاللُّطْخَ وَالثُّهْمَةَ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ ٩٠
- ٤٤ - باب رَمَى الْمُحْصَنَاتِ ٩٣
- ٤٥ - باب قَذَفَ الْعَبِيدِ ٩٦
- ٤٦ - باب: هَلْ يَأْمُرُ الْإِمَامُ رَجُلًا فَيَضْرِبُ الْحَدَّ غَائِبًا عَنْهُ ؟ وَقَدْ فَعَلَهُ عُمَرُ ٩٧

٨٧ - كِتَابُ الدِّيَّاتِ ١٠١

- ١ - وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ ١٠١
- ٢ - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾ ١٠٧
- ٣ - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبِ بِالْحَرْبِ...﴾ ١١٦
- ٤ - باب سُؤَالِ الْقَاتِلِ حَتَّى يُقَرَّ، وَالْإِفْرَارِ فِي الْحُدُودِ ١١٧
- ٥ - باب: إِذَا قُتِلَ بِحَجَرٍ أَوْ بِعَصَا ١١٩
- ٦ - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ...﴾ ١٢٠
- ٧ - باب مَنْ أَقَادَ بِالْحَجَرِ ١٢٣
- ٨ - باب: مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ ١٢٣
- ٩ - باب مَنْ طَلَبَ دَمَ امْرَأَةٍ بِغَيْرِ حَقٍّ ١٢٩
- ١٠ - باب الْعَفْوِ فِي الْخَطَا بَعْدَ الْمَوْتِ ١٣١
- ١١ - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً...﴾ ١٣٣
- ١٢ - باب: إِذَا أَقْرَأَ الْقَتْلَ مَرَّةً قُتِلَ بِهِ ١٣٤
- ١٣ - باب قَتْلُ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ ١٣٥
- ١٤ - باب الْقِصَاصِ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي الْجِرَاحَاتِ ١٣٦
- ١٥ - باب مَنْ أَخَذَ حَقَّهُ أَوْ اقْتَصَصَ دُونَ السُّلْطَانِ ١٣٨
- ١٦ - باب: إِذَا مَاتَ فِي الرِّحَامِ أَوْ قُتِلَ ١٤٠
- ١٧ - باب: إِذَا قُتِلَ نَفْسُهُ خَطَاً فَلَا دِيَّةَ لَهُ ١٤١
- ١٨ - باب: إِذَا عَضَّ رَجُلًا فَوَقَعَتْ ثَنَائِيَاهُ ١٤٣
- ١٩ - باب: السِّنُّ بِالسِّنِّ ١٤٥
- ٢٠ - باب دِيَّةِ الْأَصَابِعِ ١٤٦

- ٢١ - باب: إِذَا أَصَابَ قَوْمٌ مِنْ رَجُلٍ هَلْ يُعَاقَبُ أَوْ يُقْتَصُّ مِنْهُمْ كُلُّهُمْ ؟ ١٤٧
- ٢٢ - باب الْقَسَامَةِ، وَقَالَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ» ١٥١
- ٢٣ - باب: مَنْ أَطْلَعَ فِي بَيْتِ قَوْمٍ فَفَقَّوْا عَنْهُ فَلَا دِيَّةَ لَهُ ١٦٥
- ٢٤ - باب الْعَاقِلَةِ ١٦٨
- ٢٥ - باب جَنِينِ الْمَرْأَةِ ١٧٠
- ٢٦ - باب جَنِينِ الْمَرْأَةِ، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى الْوَالِدِ وَعَصَبَةُ الْوَالِدِ لَا عَلَى الْوَلَدِ ١٧٤
- ٢٧ - باب مَنْ اسْتَعَانَ عَبْدًا أَوْ صَبِيًّا ١٧٦
- ٢٨ - باب: الْمَعْدِنُ جُبَّارٌ، وَالْيَثْرُ جُبَّارٌ ١٧٨
- ٢٩ - باب: الْعَجَمَاءُ جُبَّارٌ ١٨٠
- ٣٠ - باب إِثْمٌ مَنْ قَتَلَ ذِمِّيًّا بِغَيْرِ جُرْمٍ ١٨٢
- ٣١ - باب: لَا يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِالْكَافِرِ ١٨٤
- ٣٢ - باب: إِذَا لَطَمَ الْمُسْلِمُ يَهُودِيًّا عِنْدَ الْغَضَبِ، رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ١٨٥

- ٨٨ - كِتَابُ اسْتِثَابَةِ الْمُتَدَيِّنِ وَالْمُعَانِدِينَ وَقِتَالِهِمْ ١٨٩
- ١ - قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ وَ﴿لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَنْكَ وَلِتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ ١٨٩
- ٢ - باب حُكْمُ الْمُتَدَيِّنِ وَالْمُتَدَيِّنَةِ ١٩٤
- ٣ - باب قَتْلُ مَنْ أَبِي قُبُولِ الْفَرَائِضِ وَمَا تُسْبَوُ إِلَى الرَّدَّةِ ٢٠٢
- ٤ - باب: إِذَا عَرَّضَ الذَّمِّيُّ وَغَيْرُهُ بِسَبِّ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يُصْرِّحْ، نَحْوُ قَوْلِهِ: السَّامُ عَلَيْكَ ٢٠٤
- ٥ - باب ٢٠٧
- ٦ - باب قَتْلُ الْخَوَارِجِ وَالْمُلْحِدِينَ بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ ٢٠٨
- ٧ - باب مَنْ تَرَكَ قِتَالَ الْخَوَارِجِ لِلتَّأَلُّفِ وَأَنْ لَا يَنْفِرَ النَّاسُ عَنْهُ ٢١٥
- ٨ - باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتَتِلَ فِئَتَانِ دَعَوْتُهُمَا وَاحِدَةً» ٢٢٠
- ٩ - باب مَا جَاءَ فِي الْمُتَأَوَّلِينَ ٢٢٠

- ٨٩ - كِتَابُ الْإِكْرَاهِ ٢٣١
- ١ - باب مَنْ اخْتَارَ الضَّرْبَ وَالْقَتْلَ وَالْهَوَانَ عَلَى الْكُفْرِ ٢٣٥
- ٢ - باب: فِي بَيْعِ الْمُكْرَهَةِ وَنَحْوِهِ فِي الْحَقِّ وَغَيْرِهِ ٢٣٩
- ٣ - باب: لَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْمُكْرَهَةِ: ٢٤١
- ٤ - باب: إِذَا أُكْرِهَ حَتَّى وَهَبَ عَبْدًا أَوْ بَاعَهُ لَمْ يَجْزُ ٢٤٣
- ٥ - باب: مِنَ الْإِكْرَاهِ كُرَّةٌ وَكُرَّةٌ وَاحِدٌ ٢٤٥

- ٦ - باب: إِذَا اسْتَكْرِهَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى الرَّثَا فَلَا حَدَّ عَلَيْهَا..... ٢٤٦
٧ - باب يَمِينِ الرَّجُلِ لِصَاحِبِهِ إِنَّهُ أَخُوهُ إِذَا خَافَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ أَوْ نَحْوَهُ..... ٢٤٨

٩٠ - كِتَابُ الْحَيْلِ..... ٢٥٣

- ١ - باب: فِي تَرْكِ الْحَيْلِ، وَأَنَّ لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى فِي الْإِيمَانِ وَغَيْرِهَا..... ٢٥٣
٢ - باب: فِي الصَّلَاةِ..... ٢٥٥
٣ - باب: فِي الزَّكَاةِ، وَأَنَّ لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ خَشِيَةَ الصَّدَقَةِ..... ٢٥٧
٤ - باب الْحَيْلَةِ فِي النِّكَاحِ..... ٢٦٢
٥ - باب مَا يُكْرَهُ مِنَ الْإِحْتِيَالِ فِي الْبَيْعِ، وَلَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ؛ لِيُمْنَعَ بِهِ فَضْلُ الْكَلَالِ..... ٢٦٤
٦ - باب مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّنَاجُشِ..... ٢٦٥
٧ - باب مَا يُنْتَهَى مِنَ الْخِدَاعِ فِي الْبَيْعِ..... ٢٦٦
٨ - باب مَا يُنْتَهَى مِنَ الْإِحْتِيَالِ لِلْوَلِيِّ فِي الْيَتِيمَةِ الْمَرْغُوبَةِ، وَأَنَّ لَا يُكْمَلُ لَهَا صَدَاقُهَا..... ٢٦٦
٩ - باب: إِذَا غَضِبَ جَارِيَةٌ فَرَعَمَ أَنَّهَا مَاتَتْ، فَقُضِيَ بِقِيَمَةِ الْجَارِيَةِ الْمَيِّتَةِ..... ٢٦٨
١٠ - باب..... ٢٧٠
١١ - باب: فِي النِّكَاحِ..... ٢٧٢
١٢ - باب مَا يُكْرَهُ مِنَ احْتِيَالِ الْمَرْأَةِ مَعَ الزَّوْجِ وَالضَّرَائِرِ، وَمَا نَزَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ..... ٢٧٦
١٣ - باب مَا يُكْرَهُ مِنَ الْإِحْتِيَالِ فِي الْفِرَارِ مِنَ الطَّاعُونَ..... ٢٧٩
١٤ - باب: فِي الْهَبَةِ وَالشُّفْعَةِ..... ٢٨١
١٥ - باب احْتِيَالِ الْعَامِلِ لِيُهْدَى لَهُ..... ٢٨٦

٩١ - بَابُ التَّعْبِيرِ..... ٢٩٣

- وَأَوَّلُ مَا بُدِيَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّالِحَةُ..... ٢٩٣
٢ - باب رؤْيَا الصَّالِحِينَ..... ٣٠٤
٣ - باب: الرؤْيَا مِنَ اللَّهِ..... ٣٠٨
٤ - باب: الرؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ الثُّبُوتِ..... ٣١٢
٥ - باب الْمُبَشِّرَاتِ..... ٣١٦
٦ - باب رؤْيَا يُوسُفَ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ﴾..... ٣١٨
٧ - باب رؤْيَا إِبْرَاهِيمَ عليه السلام..... ٣٢١
٨ - باب التَّوَاطُّؤِ عَلَى الرُّؤْيَا..... ٣٢٢
٩ - باب رؤْيَا أَهْلِ الشُّجُونِ وَالْفَسَادِ وَالشَّرِّكَ..... ٣٢٣

- ١٠ - باب مَنْ رَأَى النَّبِيَّ مِنْهُ يَدْرُسُ فِي الْمَنَامِ ٣٣١
- ١١ - باب رُؤْيَا اللَّيْلِ، رَوَاهُ سَمُرَةُ ٣٣٥
- ١٢ - باب الرُّؤْيَا بِالنَّهَارِ، وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ: عَنْ ابْنِ سِيرِينَ: رُؤْيَا النَّهَارِ مِثْلُ رُؤْيَا اللَّيْلِ ٣٣٩
- ١٣ - باب رُؤْيَا النِّسَاءِ ٣٤٢
- ١٤ - باب: الْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا حَلَمَ فَلْيَبْصُرْ عَنْ يَسَارِهِ، وَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْهُ ٣٤٤
- ١٥ - باب اللَّبَنِ ٣٤٥
- ١٦ - باب: إِذَا جَرَى اللَّبَنُ فِي أَطْرَافِهِ أَوْ أَطَافِيرِهِ ٣٤٦
- ١٧ - باب الْقَمِيصِ فِي الْمَنَامِ ٣٤٧
- ١٨ - باب جَرِّ الْقَمِيصِ فِي الْمَنَامِ ٣٤٨
- ١٩ - باب الْخُضْرِ فِي الْمَنَامِ، وَالرُّؤْيَا الْخُضْرَاءَ ٣٤٩
- ٢٠ - باب كَشْفِ الْمَرْأَةِ فِي الْمَنَامِ ٣٥٢
- ٢١ - باب ثِيَابِ الْحَرِيرِ فِي الْمَنَامِ ٣٥٣
- ٢٢ - باب الْمَفَاتِيحِ فِي الْيَدِ ٣٥٤
- ٢٣ - باب التَّغْلِيْقِ بِالْعُرْوَةِ وَالْحَلَقَةِ ٣٥٦
- ٢٤ - باب عَمُودِ الْفُسْطَاطِ تَحْتَ وَسَادَتِهِ ٣٥٨
- ٢٥ - باب الْإِسْتَبْرَقِ، وَدُخُولِ الْجَنَّةِ فِي الْمَنَامِ ٣٥٩
- ٢٦ - باب الْقَيْدِ فِي الْمَنَامِ ٣٦٠
- ٢٧ - باب الْعَيْنِ الْجَارِيَةِ فِي الْمَنَامِ ٣٦٤
- ٢٨ - باب نَزْعِ الْمَاءِ مِنَ الْبَيْتْرِ حَتَّى يَزُولَ النَّاسُ، رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ مِنْهُ يَدْرُسُ ٣٦٦
- ٢٩ - باب نَزْعِ الذَّنُوبِ وَالذَّنُوبَيْنِ مِنَ الْبَيْتْرِ بِضَعْفٍ ٣٦٧
- ٣٠ - باب الْإِسْتِرَاحَةِ فِي الْمَنَامِ ٣٧٠
- ٣١ - باب الْقَصْرِ فِي الْمَنَامِ ٣٧١
- ٣٢ - باب الْوُضُوءِ فِي الْمَنَامِ ٣٧٤
- ٣٣ - باب الطَّوَافِ بِالْكَعْبَةِ فِي الْمَنَامِ ٣٧٥
- ٣٤ - باب: إِذَا أُعْطِيَ فَضْلُهُ غَيْرُهُ فِي النَّوْمِ ٣٧٧
- ٣٥ - باب الْأَمْنِ وَذَهَابِ الرَّوْعِ فِي الْمَنَامِ ٣٧٨
- ٣٦ - باب الْأَخْذِ عَلَى الْيَمِينِ فِي النَّوْمِ ٣٨٢
- ٣٧ - باب الْقَدَحِ فِي النَّوْمِ ٣٨٣
- ٣٨ - باب: إِذَا طَارَ الشَّيْءُ فِي الْمَنَامِ ٣٨٤
- ٣٩ - باب: إِذَا رَأَى بَقَرًا تُنَحَرُ ٣٨٦

- ٤٠ - باب النَّفْخِ فِي الْمَنَامِ ٣٨٨
- ٤١ - باب: إِذَا رَأَى أَنَّهُ أَخْرَجَ الشَّيْءَ مِنْ كُورَةٍ فَأَسْكَنَهُ مَوْضِعًا آخَرَ ٣٩٠
- ٤٢ - باب الْمَرْأَةِ السُّودَاءِ ٣٩٢
- ٤٣ - باب الْمَرْأَةِ الثَّائِرَةِ الرَّأْسِ ٣٩٣
- ٤٤ - باب: إِذَا هَزَّ سَيْفًا فِي الْمَنَامِ ٣٩٣
- ٤٥ - باب مَنْ كَذَبَ فِي حُلْمِهِ ٣٩٤
- ٤٦ - باب: إِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ فَلَا يُخْبِرُ بِهَا وَلَا يَذْكُرُهَا ٣٩٨
- ٤٧ - باب مَنْ لَمْ يَرَ الرُّؤْيَا لِأَوَّلِ عَابِرٍ إِذَا لَمْ يُصِبْ ٤٠٠
- ٤٨ - باب تَعْبِيرِ الرُّؤْيَا بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ ٤٠٥

٩٢ - كِتَابُ الْفِتَنِ ٤١٥

- ١ - مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ ٤١٥
- ٢ - بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «سَتَرُونَ بَعْدِي أُمُورًا تُنْكَرُونَ نَهَا» ٤١٩
- ٣ - بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «هَلَاكَ أُمَّتِي عَلَى يَدَيِ أُعْيِلِمَةَ سُفْهَاءَ» ٤٢٤
- ٤ - بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدِ اقْتَرَبَ» ٤٢٧
- ٥ - بابُ ظُهُورِ الْفِتَنِ ٤٢٩
- ٦ - باب: لَا يَأْتِي زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ ٤٣٦
- ٧ - بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا» ٤٣٨
- ٨ - بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ» ٤٤٣
- ٩ - باب: تَكُونُ فِتْنَةُ الْقَاعِدِ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ ٤٥٠
- ١٠ - باب: إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بَسَفَيَّهِمَا ٤٥٣
- ١١ - باب: كَيْفَ الْأَمْرُ إِذَا لَمْ تَكُنْ جَمَاعَةً؟ ٤٥٦
- ١٢ - باب مَنْ كَرِهَ أَنْ يَكْثُرَ سَوَادُ الْفِتَنِ وَالظُّلْمِ ٤٥٩
- ١٣ - باب: إِذَا بَقِيَ فِي حُثَالَةٍ مِنَ النَّاسِ ٤٦١
- ١٤ - بابُ التَّعَرُّبِ فِي الْفِتْنَةِ ٤٦٣
- ١٥ - بابُ التَّعَوُّذِ مِنَ الْفِتَنِ ٤٦٦
- ١٦ - بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْفِتْنَةُ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ» ٤٦٨
- ١٧ - بابُ الْفِتْنَةِ الَّتِي تَمُوجُ كَمَوْجِ الْبَحْرِ ٤٧٢
- ١٨ - باب ٤٨٢
- (*) باب ٤٨٥

- ١٩ - باب: إِذَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِقَوْمٍ عَذَابًا..... ٤٨٩
- ٢٠ - باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: «إِنَّ ابْنِي هَذَا لَسَيِّدٌ»..... ٤٩١
- ٢١ - باب: إِذَا قَالَ عِنْدَ قَوْمٍ شَيْئًا ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ بِخِلَافِهِ..... ٤٩٦
- ٢٢ - باب: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُغْبِطَ أَهْلُ الْقُبُورِ..... ٥٠٢
- ٢٣ - باب تَغْيِيرِ الزَّمَانِ حَتَّى يَعْبُدُوا الْأَوْثَانَ..... ٥٠٣
- ٢٤ - باب خُرُوجِ النَّارِ..... ٥٠٥
- ٢٥ - باب..... ٥١٠
- ٢٦ - باب ذِكْرِ الدَّجَالِ..... ٥١٨
- ٢٧ - باب: لَا يَدْخُلُ الدَّجَالُ الْمَدِينَةَ..... ٥٢٨
- ٢٨ - باب يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ..... ٥٣٣

٩٣ - كِتَابُ الْأَحْكَامِ..... ٥٣٩

- ١ - قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ»..... ٥٣٩
- ٢ - باب: الْأُمَرَاءُ مِنْ قُرَيْشٍ..... ٥٤٢
- ٣ - باب أَجْرُ مَنْ قَضَى بِالْحِكْمَةِ..... ٥٤٧
- ٤ - باب السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِلْإِمَامِ مَا لَمْ تَكُنْ مَعْصِيَةً..... ٥٤٩
- ٥ - باب: مَنْ لَمْ يَسْأَلِ الْإِمَارَةَ أَعَانَهُ اللَّهُ..... ٥٥٣
- ٦ - باب: مَنْ سَأَلَ الْإِمَارَةَ وَكِلَإِهَا..... ٥٥٤
- ٧ - باب مَا يُكْرَهُ مِنَ الْحِرْصِ عَلَى الْإِمَارَةِ..... ٥٥٥
- ٨ - باب مَنْ اشْتَرَعَ رَعِيَّةً فَلَمْ يَنْصَحْ..... ٥٥٩
- ٩ - باب: مَنْ شَاقَّ شَقَّ اللَّهِ عَلَيْهِ..... ٥٦٢
- ١٠ - باب الْقَضَاءِ وَالْفُتْيَا فِي الطَّرِيقِ..... ٥٦٤
- ١١ - باب مَا ذَكَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَوَائِبُ..... ٥٦٦
- ١٢ - باب الْحَاكِمِ يَحْكُمُ بِالْقَتْلِ عَلَى مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ دُونَ الْإِمَامِ الَّذِي فَوْقَهُ..... ٥٦٨
- ١٣ - باب: هَلْ يَقْضِي الْحَاكِمُ أَوْ يُفْتِي وَهُوَ غَضَبَانُ؟..... ٥٧١
- ١٤ - باب مَنْ رَأَى لِلْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ بِعِلْمِهِ فِي أَمْرِ النَّاسِ إِذَا لَمْ يَخَفِ الظُّنُونَ وَالتُّهَمَةَ..... ٥٧٦
- ١٥ - باب الشَّهَادَةِ عَلَى الْخَطِّ الْمَخْتُومِ، وَمَا يَجُوزُ مِنْ ذَلِكَ، وَمَا يَضِيقُ عَلَيْهِمْ..... ٥٧٩
- ١٦ - باب: مَتَى يَسْتَوْجِبُ الرَّجُلُ الْقَضَاءَ؟..... ٥٨٥
- ١٧ - باب رِزْقِ الْحُكَّامِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا..... ٥٩٠
- ١٨ - باب مَنْ قَضَى وَلَا عَنَ فِي الْمَسْجِدِ..... ٥٩٤

- ١٩ - باب مَنْ حَكَمَ فِي الْمَسْجِدِ، حَتَّى إِذَا أَتَى عَلَى حَدٍّ؛ أَمَرَ أَنْ يُخْرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ فَيَقَامَ..... ٥٩٧
- ٢٠ - باب مَوْعِظَةِ الْإِمَامِ لِلْخُصُومِ..... ٥٩٩
- ٢١ - باب الشَّهَادَةِ تَكُونُ عِنْدَ الْحَاكِمِ فِي وَلَا يَتَّبِعُ الْقَضَاءُ أَوْ قَبْلَ ذَلِكَ لِلْخَصْمِ..... ٦٠١
- ٢٢ - باب أَمْرِ الْوَالِي إِذَا وَجَّهَ أَمِيرَيْنِ إِلَى مَوْضِعٍ أَنْ يَتَطَاوَعَا وَلَا يَتَعَاصِيَا..... ٦٠٨
- ٢٣ - باب إِجَابَةِ الْحَاكِمِ الدَّعْوَةَ..... ٦٠٩
- ٢٤ - باب هَدَايَا الْعُمَّالِ..... ٦١٠
- ٢٥ - باب اسْتِقْضَاءِ الْمَوَالِي وَاسْتِعْمَالِهِمْ..... ٦١٣
- ٢٦ - باب الْعُرْفَاءِ لِلنَّاسِ..... ٦١٤
- ٢٧ - باب مَا يُكْرَهُ مِنْ ثَنَاءِ السُّلْطَانِ، وَإِذَا خَرَجَ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ..... ٦١٦
- ٢٨ - باب الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ..... ٦١٨
- ٢٩ - باب: مَنْ قُضِيَ لَهُ بِحَقِّ أَخِيهِ فَلَا يَأْخُذْهُ؛ فَإِنَّ قَضَاءَ الْحَاكِمِ لَا يُجِلُّ حَرَامًا وَلَا يُحَرِّمُ حَلَالًا..... ٦١٩
- ٣٠ - باب الْحُكْمِ فِي الْبَيْتِ وَنَحْوِهَا..... ٦٢٤
- ٣١ - باب الْقَضَاءِ فِي كَثِيرِ الْمَالِ وَقَلِيلِهِ..... ٦٢٦
- ٣٢ - باب بَيْعِ الْإِمَامِ عَلَى النَّاسِ أَمْوَالَهُمْ وَضِيَاعَهُمْ..... ٦٢٨
- ٣٣ - باب مَنْ لَمْ يَكْتَرِثْ بِطَعْنٍ مَنْ لَا يَعْلَمُ فِي الْأُمَرَاءِ حَدِيثًا..... ٦٢٩
- ٣٤ - باب الْأَلَدِ الْخَصْمِ؛ وَهُوَ الدَّائِمُ فِي الْخُصُومَةِ..... ٦٣١
- ٣٥ - باب: إِذَا قَضَى الْحَاكِمُ بِجَوْرِ أَوْ خِلَافِ أَهْلِ الْعِلْمِ فَهُوَ رَدٌّ..... ٦٣٢
- ٣٦ - باب الْإِمَامُ يَأْتِي قَوْمًا فَيُصْلِحُ بَيْنَهُمْ..... ٦٣٣
- ٣٧ - باب: مَا يُسْتَحَبُّ لِلْكَاتِبِ أَنْ يَكُونَ أَمِينًا عَاقِلًا..... ٦٣٥
- ٣٨ - باب كِتَابِ الْحَاكِمِ إِلَى عُمَّالِهِ، وَالْقَاضِي إِلَى أَمَنَائِهِ..... ٦٣٩
- ٣٩ - باب: هَلْ يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَبْعَثَ رَجُلًا وَحْدَهُ لِلنَّظَرِ فِي الْأُمُورِ؟..... ٦٤٢
- ٤٠ - باب تَرْجَمَةِ الْحُكَّامِ، وَهَلْ يَجُوزُ تَرْجُومَانُ وَاحِدٌ؟..... ٦٤٥
- ٤١ - باب مُحَاسَبَةِ الْإِمَامِ عُمَّالَهُ..... ٦٤٨
- ٤٢ - باب بَطَانَةِ الْإِمَامِ وَأَهْلِ مَشُورَتِهِ. الْبِطَانَةُ: الدُّخْلَاءُ..... ٦٥٠
- ٤٣ - باب: كَيْفَ يُبَايِعُ الْإِمَامُ النَّاسَ..... ٦٥٣
- ٤٤ - باب مَنْ بَايَعَ مَرَّتَيْنِ..... ٦٦٢
- ٤٥ - باب بَيْعَةِ الْأَعْرَابِ..... ٦٦٣
- ٤٦ - باب بَيْعَةِ الصَّغِيرِ..... ٦٦٤
- ٤٧ - باب مَنْ بَايَعَ ثُمَّ اسْتَقَالَ الْبَيْعَةَ..... ٦٦٥
- ٤٨ - باب مَنْ بَايَعَ رَجُلًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا..... ٦٦٧

- ٤٩ - باب بَيْعَةِ النِّسَاءِ، رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ٦٦٩
- ٥٠ - باب مَنْ نَكَثَ بَيْعَةً ٦٧٤
- ٥١ - باب الإِسْتِخْلَافِ ٦٧٥
- (*) باب ٦٨٢
- ٥٢ - باب إِخْرَاجِ الْخُصُومِ وَأَهْلِ الرَّيْبِ مِنَ الْبُيُوتِ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ ٦٨٤
- ٥٣ - باب: هَلْ لِلْإِمَامِ أَنْ يَمْنَعَ الْمُجْرِمِينَ وَأَهْلَ الْمَعْصِيَةِ مِنَ الْكَلَامِ مَعَهُ وَالزِّيَارَةَ وَنَحْوَهُ ٦٨٥





